الأهرام

مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٩٤

القاهرة ١٩٩٥

التقرير الاستراتيجى العربى
١٩٩٤

التقرير الاستراتيجى العربى
الطبعة الأولى القاهرة ١٩٩٥
الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

○ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام .

○ انشئ عام ١٩٦٨ .

○ تغطى انشطة المركز تطورات النظام الدولى واهم القضايا والمشكلات الدولية خاصة ما يؤثر منها على الشرق الاوسط والوطن العربى ـ القضايا الاقليمية والعربية وتطورات النظام العربى وكذلك التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الاقطار العربية ـ الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر والعلاقات الخارجية وامن مصر القومى .

○ يتكون المركز من وحدات هى : وحدة العلاقات الدولية ـ وحدة النظم السياسية ـ وحدة الدراسات العربية ـ وحدة الدراسات الاقتصادية ـ وحدة الدراسات العسكرية ـ وحدة الدراسات الاجتماعية ـ وحدة الدراسات التاريخية ـ وحدة الدراسات الاعلامية .

○ أهم مطبوعات المركز :

- التقرير الاستراتيجى العربى (سنوى ـ منذ عام ١٩٨٥) .
- سلسلة كتب المركز (منذ عام ١٩٧١) .
- سلسلة كراسات أستراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
- مجلة مختارات اسرائيلية (شهرية ـ من يناير ١٩٩٥) .
- الملف الاستراتيجى (شهرى ـ من يناير ١٩٩٥) .
- المقالات والدراسات بجريدة الاهرام .

○ ادارة المركز : مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ المبنى الجديد

تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ – فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

التقرير الاستراتيجى العربى

١٩٩٤

رئيس التحرير : د. محمد السيد سعيد
مدير التحرير : د. وحيد عبد المجيد

تقديم : السيد يسين

القاهرة ١٩٩٥

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٩٤



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

المـــــــدير	د. عبد المنعم سعيد
نائبا المدير	د. محمد السيد سعيد د. طه عبد العليم
مسئول الاتصالات الخارجية	د. جهاد عودة

وحـــدات المـــــركز

وحدة النظم السياسية
رئيس الوحدة : د. هالة مصطفى
الأعضاء : عمرو هاشم ربيع
أمـــــال أســـعد

وحدة الدراسات العربية
رئيس الوحدة : د. وحيد عبد المجيد
الأعضاء : هــــانئ رســـــلان
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الدراسات الاجتماعية
رئيس الوحدة : نبيل عبد الفتاح
الأعضاء : ضـــياء رشـــوان

وحدة الدراسات العسكرية
رئيس الوحدة : مراد ابراهيم الدسوقى
الأعضاء : محمد عبد الســـلام
أحمد ابراهيم محمود

برنامج الدراسات الاسرائيلية
رئيس البرنامج : د. عبد العليم محمد

السكرتارية الادارية
سـرية نوفل - مها هاشـم
رئيس قسم المعلومات بالأهرام :
أبو السعود إبراهيم

وحدة العلاقات الدولية
رئيس الوحدة : د. حسن أبو طالب
الاعضاء : عمـاد جــاد
راجية صدقى

وحدة الدراسات الاقتصادية
رئيس الوحدة : عبد الفتاح الجبالى
الأعضاء : مجـــدى صبحـــى
أحمد السيد النجــار

وحدة الدراسات التاريخية
رئيس الوحدة : د. رؤوف عباس

وحدة الدراسات الإعلامية
رئيس الوحدة : د. ألفت آغا
الأعضاء : أحمد ناجى قمحة

مكتبة المركز
كمال محمد على ـ ثريا حميدة ـ مارسيل حنا
المدير الفنى - السيد عزمى
وحدة المعلومات بالمركز : حسنى إبراهيم

باحثون مساعدون (بعض الوقت)
أحمد المنيسى ـ ايمان العارف ـ باسم حسن ـ حنام تمام ـ خالد صلاح ـ سنية البهات ـ علاء قاعود ـ عمرو فاروق ـ مختار شعيب ـ معتز أنور ـ محمد الانور ـ محمود حسين ـ منى صلاح ـ وفاء زينهم .

سكرتارية التحرير الفنية للتقرير
خـالد زغـلـول ـ حسـنى إبراهـيم

فريق النسخ (بعض الوقت)
كمال أحمد ابراهيم ـ محمد احمد صالح



المحتويات

صفحة

مقدمة تحليلية

قراءة ثقافية
لخريطة الصراع فى زمن السلام

السـيد يسـين
مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمـــة :

هناك اجماع بين الباحثين والمراقبين السياسيين على أن عملية السلام تواجه أزمة حقيقية .والشاهد على ذلك التعثر الشديد فى تطبيق اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، والذى ساد الظن أنه سيكون هو بذاته مفتاح الحل الشامل للصراع العربى الاسرائيلى .ومن ناحية أخرى تتعثر المفاوضات السورية الاسرائيلية لتقدم دليلا آخر على أن عملية السلام تواجه مخاطر الفشل .واذا اضفنا الى كل ذلك الجدل المحتدم بين مصر واسرائيل حول تجديد التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية ، واصرار اسرائيل على أن تنفرد بامتلاك السلاح النووى فى الشرق الاوسط ، لادركنا أننا فى حاجة الى قراءة دقيقة لاسباب تعثر عملية السلام ، التى راهنت عليها دول عظمى كالولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربى بالاضافة الى دول عربية فى مقدمتها مصر .

ولكن كيف يمكن أن نمارس هذه القراءة ؟ لقد سبق لنا أن أكدنا فى المقدمات التحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى أن التحليل السياسى التقليدى أصبح يقصر عن فهم وتفسير الصراعات الدولية والاقليمية والمحلية ، وأننا فى حاجة الى ممارسة التحليل الثقافى حتى نصل الى فهم أدق لمنطق الصراعات على كل هذه المستويات .

والتحليل الثقافى يركز على دراسة رؤى العالم فى مجتمع معين وعلى تحليل الادراكات والتصورات والصور النمطية عن النفس وعن الآخرين ، وعلى القيم السائدة ، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة فى المجتمع ، مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التى تؤثر على السلوك الاجتماعى والسياسى فى التحليل النهائى .

وفى تقديرنا أن ممارسة التحليل الثقافى لخريطة الصراع الراهنة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية من جانب ، وبينها وبين الدول العربية من جانب آخر وفى مقدمتها سوريا ولبنان ومصر ، يقتضى تحليل مجموعة من الموضوعات المترابطة .وأبرزها دراسة القيم الثقافية السائدة ، وتحديد دور المثقفين العرب فى مراحل الصراع المختلفة ، وتحليل لصراع القيم على مستوى الخطاب السياسى الاسرائيلى والخطاب السياسى العربى ، وأخيرا الاشارة الى حالة الفصام التى يعيشها العقل السياسى الاسرائيلى فى هذه المرحلة ، وحصيلة كل هذه التفاعلات مما يمكن أن نطلق عليه المأزق الفلسطينى .

الصراع الثقافى فى زمن السلام

ليس هناك من شك فى أننا - بالرغم من الصعوبات والعقبات الكبرى - نعيش فى الوطن العربى والشرق الأوسط على مشارف عصر السلام . ونعنى على وجه التحديد أن هناك اجماعا ظاهرا - على الأقل بين الانظمة العربية واسرائيل - على أنه لابد من وضع حد للصراع العسكرى بين إسرائيل والبلاد العربية - وضرورة التوصل الى اتفاقيات سلام وذلك لانهاء الصراع التاريخى الممتد بين اسرائيل والوطن العربى .

ومن المعروف أن هذه المسيرة التى غيرت خريطة الصراع وموازينه بدأت بتوقيع مصر اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، غير أن اكبر تحول فى الموقف حدث بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو والذى اشتهر باسم غزة واريحا أولا ، اشارة الى انه مجرد خطوة على الطريق ، ستتبعها خطوات اخرى فى اتجاه سيطرة السلطة الفلسطينية على كامل اراضى الضفة الغربية وغزة ، فى ضوء شروط اسرائيلية بالغة التعقيد . وكان توقيع المعاهدة الأردنية الاسرائيلية خطوة أخرى حاسمة فى طريق الحل السلمى للصراع .ولم يبق الا

المسارين السورى واللبنانى ، حيث تبذل جهود حثيثة من قبل أطراف شتى لدفع التقدم فيهما ، من خلال التغلب على العقبات البارزة فى المفاوضات السورية الاسرائيلية .

البعد الثقافى والمستقبل :

واذا كانت العوامل الثقافية – التى تتعلق أساسا بقيم كل طرف من أطراف الصراع العربى الاسرائيلى ، ونظرته للحياة ، ومفهومه للذات وصورته عن الآخر– من بين العوامل التى فجرت الصراع وأذكته فى مراحله المختلفة خلال القرن الماضى ، فلا يمكن التأكيد أن هذه العوامل ستكف تأثيرها على المستقبل بعد توقيع اتفاقيات السلام بين اسرائيل والدول العربية المختلفة .

ويبدو ذلك واضحا لو حللنا الخبرة المصرية فى الموضوع .ذلك أنه بالرغم من أن الدولة المصرية قد وقعت المعاهدة مع اسرائيل ، التى أنهت حالة الحرب بين البلدين ، ونصت على ممارسة علاقات طبيعية بينهما فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة ، الا أن المجتمع المدنى المصرى ممثلا فى مثقفيه ونقاباته واتحاداته المهنية قد اتخذ قرارا اجماعيا بمنع التطبيع مع اسرائيل ، الى أن تنشأ الدولة الفلسطينية المستقلة ، وتنسحب اسرائيل من كافة الاراضى العربية المحتلة ، وتتوقف اسرائيل عن ممارسة سياساتها العنصرية ضد الشعب العربى المقيم فى اسرائيل ، والذين يطلق عليهم عرب ١٩٤٨ .

ومعنى ذلك ان المجتمع المدنى المصرى قد علق ممارسة العلاقات الثقافية الطبيعية بين مصر واسرائيل ، على حدوث تغير جوهرى فى السياسات الاسرائيلية ، يعكس بالضرورة تغيرا واضحا فى نسق القيم الذى تصدر عنه .

واذا اخذنا هذا الموقف المصرى باعتباره سابقة تاريخية بالغة الاهمية ، فيمكننا القول أنه سيتكرر فى كل بلد عربى يوقع اتفاق سلام مع اسرائيل بصورة أو بأخرى ، ما دامت النخبة الحاكمة الاسرائيلية لم تتخل عن القيم الثقافية التى تحض على الصراع مع العرب ، أو ما يطلق عليه «ثقافة الصراع» اذا ما وضعناها فى مقابل «ثقافة السلام». وذلك لان تحقيق سلام حقيقى بين الاسرائيليين والعرب ، لا بد ان يسبقه أو يواكبه تحول من ثقافة الصراع الى ثقافة السلام .

المواجهة الثقافية :

والنقطة الاساسية التى نريد أن نشير اليها ، هو أنه مع استكمال توقيع المعاهدات الاسرائيلية العربية ، ستجد الثقافة العربية نفسها فى مواجهة ثقافية مع ثقافة الصراع الاسرائيلية .وقد درس بعمق أبعاد هذه المواجهة الثقافية الدكتور ابراهيم البحراوى أستاذ الآدب العبرى بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، والباحث المرموق فى الدراسات الاسرائيلية والذى تعدد انتاجه فى هذا المجال عبر السنوات الماضية ، وابرزه كتاب « أدب الحرب الاسرائيلى» الذى صدر فى كتاب الهلال بمصر عام ١٩٧٢ .

وتبدو أهمية هذه الدراسة التى نشرها الدكتور البحراوى فى كتاب عنوانه «الثقافة العربية وثقافة الصراع الاسرائيلية» الصادر عام ١٩٩٤ لدار الزهراء للنشر بالقاهرة ، فى أنه انطلق من الواقع ، والذى يتمثل فى النقاش العربى الحاد حول جواز التطبيع الثقافى مع إسرائيل ، ومخاطره ، بالاضافة إلى أن بعضاً من المثقفين العرب قد كسروا حاجز مقاومة التطبيع ، وزاروا إسرائيل واشتركوا فى بعض الندوات هناك .

ومن هنا يحدد الدكتور البحراوى مشكلة البحث التى يتعرض لها فى بداية الكتاب ويقرر «أن المشكلة التى تثيرها هذه الحالة ، قد طرحت أسئلة يشتغل بها الأكاديميون والمثقفون العرب حول صواب هذا الانفتاح الثقافى وحول احتمالات التأثير الثقافى الإسرائيلى فى الثقافة العربية .وانشغل العقل العربى ببحث هذه المسألة محاولا

تحديد المشكلة التى يواجهها. فهناك طرح يتساءل عما إذا كانت الثقافة الإسرائيلية بنفس درجة أصالة الثقافة العربية أم لا ، وطرح آخر يتساءل عن حجم الثقافة الإسرائيلية ووزنها فى ميزان الثقافة العالمية ، وطرح ثالث يتساءل عن احتمالات الغزو الفكرى من المجتمع اليهودى .. وما إلى ذلك من طروح». غير أن الدكتور البحراوى يرى أن الطروح السابقة تتسم بالعمومية وعدم التحديد ، بالإضافة إلى استخدامها لمصطلح الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة . ففى تقديره أن هناك أهمية كبرى فى التحديد للمشكلة ، والتى يرى أننا نجابه فى الواقع مايطلق عليه «ثقافة الصراع الإسرائيلية». وفى سبيل أن يزيد من تحديد المشكلة ويسلط الأضواء عليها ، فإن الدكتور البحراوى يستبعد عددا من المخاوف العربية فى هذا المجال ويقرر :

«إن احتمال أن يتأثر المجتمع العربى ، المتدين بطبعه والمحمل بثقافة تراثية اسلامية ومسيحية ، بالثقافة اليهودية الوافدة من إسرائيل هو أمر لايقع فى دائرة الاحتمالات الممكنة .كذلك فإن احتمال أن يتأثر الأدب العربى شكلا ومضمونا والذى يجمع بين الأصالة العربية واستمزاج التجارب الحديثة فى الآداب العالمية بالآدب العبرى الوافد من إسرائيل برؤيته الضيقة وانحصاره فى قضايا محلية بحتة ، أمر هو الآخر غير وارد فى الاحتمالات الممكنة .أما ما يمكن أن يكون طرحا رئيسيا واردا فهو الطرح المتصل بثقافة الصراع الإسرائيلية .فهذه الثقافة بنسق المفاهيم التى تنطوى عليها والتى تنجب مواقف تجمع بين العدوان على الأرض العربية وبين الاستهانة بحقوق العربى ، وبين الاستعلاء على الثقافة العربية وبين العداء للتراث العربى ، هذه الثقافة هى التى يمكن أن تكون محورا للطرح الثقافى العربى اليوم. ليس باعتبارها مجرد ثقافة عدوانية تخطط لإضعاف مفاهيم الثقافة العربية ، بل باعتبارها هدفا على الثقافة العربية أن تعمل على ازاحته من لوحة الفكر الإسرائيلى ليفسح الطريق أمام «ثقافة السلام الإسرائيلية» القابلة للتطور فى اتجاه احترام الحقوق العربية ، وفى اتجاه تقدير الثقافة العربية ، وفى اتجاه التفهم لمعنى التعايش السلمى البعيد عن التسلط والعجرفة».

وفى تقديرنا أن تحديد المشكلة على هذا النحو الدقيق الذى صاغه ببراعة الدكتور البحراوى يتضمن ايجابيات متعددة.

* أولى هذه الايجابيات عدم النظر بعمومية إلى الثقافة الإسرائيلية وكأنها كتلة واحدة صماء ليس فيها أى تمايز بين التيارات الفكرية المتعددة التى تنطوى عليها. فتلك نظرة مسطحة وغير علمية ، لا تؤدى لغير التجهيل بالآخر. فالثقافة الإسرائيلية - كأى ثقافة أخرى - يمكن أن نجد فيها اليمين واليسار ، التقدمى والرجعى ، العنصرى والانسانى ، غير أن الذى لايجعل هذه الفروق تظهر بوضوح للعين العربية أن إسرائيل تمثل مجتمعا إستعماريا استيطانيا أقام قواعده على أساس استعمار الأرض الفسطينية العربية. غير أن هذه الحقيقة لاينبغى أن تصرف أنظارنا عن ضرورة التمييز بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية فى ضوء طروحاتها من ناحية ومسلكها العملى من ناحية أخرى ، بالاضافة إلى أهمية التعرف على التيارات الثقافية المتصارعة فى إسرائيل فيما يتعلق بنظرتها إلى العربى عموما وإلى الشعب الفلسطينى خصوصا ، وفيما يخص الحرب والسلام على وجه التحديد .ومن هنا لابد لنا أن نهتم بحركة «السلام الآن» والتى تحاول تغيير الاتجاهات السائدة فى المجتمع الإسرائيلى ازاء العرب والفلسطينيين .

ومن هنا فإن مايقترحه الدكتور البحراوى من ضرورة التركيز على ثقافة الصراع الإسرائيلية يصبح بالغ الأهمية فى تحديد الأولويات التى ينبغى أن يشتغل بها العقل العربى.

* والايجابية الثانية فى تحديد الدكتور البحراوى للمشكلة أنه لايقنع بالمطالبة بالتركيز على ثقافة الصراع الإسرائيلية ، ولكنه يطالبنا بان نكون أكثر ايجابية ونصوغ استراتيجية ثقافية من شأنها اضعاف هذه الثقافة ، لافساح الطريق أمام «ثقافة السلام الإسرائيلية» لتصبح هى الثقافة السائدة فى الساحة الإسرائيلية. وهذا الهدف نحتاج فى تحقيقه إلى جهود منسقة لتغيير اتجاهات الرأى العام الإسرائيلى.

* والايجابية الثالثة لتحديد المشكلة على النحو الذى صاغها به الدكتور البحراوى فى مقدمة كتابه الهام هو أن يكون الهدف النهائى التفهم لمعنى التعايش السلمى بين الإسرائيليين والعرب البعيد عن التسلط والعجرفة.

وتبدو أهمية هذا الهدف ، فى أن تحقيقه يفترض مسبقا أن تعيد إسرائيل النظر فى مفهومها لذاتها ، باعتبارها الدولة الإقليمية العظمى فى المنطقة والتى بحكم هذا التصور من حقها بمفردها امتلاك السلاح النووى !

ولعلنا نشير فى هذا الموضوع إلى الخلافات الحادة الدائرة حاليا بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حول تجديد التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الذرية. قررت مصر أنها لن تجدد التوقيع مالم توقع إسرائيل ، ودعت الدول الغربية الأخرى إلى تبنى موقفها. وقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على مصر وغيرها من الدول العربية ، لاستثناء إسرائيل ، بزعم أنها تتعرض لمخاطر شتى فى مجال أمنها القومى ، وتمت الاشارة فى هذا الصدد إلى التهديد الإيرانى والعراقى .والواقع أن كل هذه الحجج تنبع من مفهوم إسرائيلى - أمريكى مشترك مفاده أن إسرائيل ينبغى أن تبقى على الدوام أقوى عسكريا من كل الدول العربية مجتمعة. وفى هذا السياق من حقها أن تمتلك بمفردها السلاح النووى.

غير أن وجهة النظر العربية التى تقودها مصر ، أنه لايمكن للسلام أن يتحقق فى ظل التهديد النووى الإسرائيلى .وأنه إذا أصرت إسرائيل على الانفراد بالسلاح النووى ، فيعنى ذلك بالضرورة دخول دول المنطقة فى سباق ذرى ، من شأنه أن يعطى مردودا عكسيا بالنسبة لجهود التنمية ، بل وفيما يتعلق بالسلام العربى الإسرائيلى ذاته وامكانية تحققه.

من هنا يمكن القول أن تحديد مشكلة البحث فى مواجهة ثقافة الصراع الإسرائيلية بهدف بلورة معنى محدد للتعايش السلمى بين الإسرائيليين والعرب بعيد عن التسلط والعجرفة يعد صياغة موفقة ، لأنها تتضمن كما قلنا ضرورة ان تعيد إسرائيل نظرتها لنفسها ، إن شاءت أن تكون مجرد دولة من دول المنطقة ، وإن أرادت أن تقبل عربيا ، ليس بالفرص أو التهديد أو الردع ، وانما من خلال التعاون وليس الصراع.

وهذا الرأى الذى قد يبدو مثاليا وصعب التحقيق ، سبق لبعض المفكرين الصهاينة البارزين إبداءه ، وخصوصا هؤلاء الذين كانوا يتميزون بنظرة تاريخية بارزة ، وممن صوبوا عيونهم إلى المستقبل وليس إلى الحاضر. ومن أبرز هؤلاء ناحوم جولدمان الزعيم الصهيونى المشهور ، والذى أبدى وجهة نظره فى مستقبل إسرائيل فى سلسلة مقالات شهيرة .وقد قرر فيها أن إسرائيل لو خضعت لاغراء موقفها العسكرى المتفوق فى الوقت الراهن ، فإنها تخطئ خطأ جسيما .ذلك أن الطرف العربى سيستطيع مع الزمن أن يمتلك ناصيته التكنولوجيا الحديثة ، ويصبح أكثر من ند لإسرائيل ، وبالتالى ستفقد إسرائيل أحد اسباب تفوقها على العرب. فماذا سيكون مصيرها ؟ ومن هنا دعا ناحوم جولدمان إسرائيل إلى أن تعيد صياغة دورها فى المنطقة ، وبحيث تصبح مجرد قطر من أقطار الشرق الأوسط .وإذا كانت تريد أن تقبل سياسيا وثقافيا فى المنطقة ، فليس عليها سوى اسقاط سياساتها التى تتركز فى الهيمنة والنزعة إلى التحكم فى بلاد المنطقة ، اعتمادا على قوتها العسكرية الفائقة.

الفاعلية القومية على المستوى الثقافى

كيف يحقق المثقفون العرب الفاعلية القومية على المستوى الثقافى فى اطار تعاملهم مع الظاهرة الاسرائيلية فى وقت الحرب وفى زمن السلام ؟

لقد سبق لنا فى الفقرة السابقة أن طرحنا اشكاليات الصراع الثقافى فى زمن السلام بشكل عام ، وركزنا على ضرورة التعامل مع ثقافة الصراع الاسرائيلية من خلال تفكيك بنيتها ، وتشريح مكوناتها ، ومحاولة القضاء على عناصرها الخبيثة لصالح ثقافة السلام الاسرائيلية .وقد تطرقنا لهذا الموضوع نظرا لما لوحظ فى الفترة الاخيرة من ان بعض المثقفين العرب قد كسروا الاجماع المتعلق بمقاطعة اسرائيل ومقاومة التطبيع معها .ومن هنا فرض السؤال

نفسه :ما هو الموقف الصائب الذى ينبغى على المثقفين العرب ان يتبنوه بغض النظر عن توقيع حكوماتهم لاتفاقيات سلام مع الدولة الاسرائيلية ؟

والواقع أن هذا السؤال يطرح على الفور الادوار المتعددة التى لعبها المثقفون والباحثون العرب فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى عبر مراحله التاريخية المتعاقبة والمتغيرة.

تعبئة الجماهير العربية :

ولعل أول هذه الادوار وأقدمها على الاطلاق الممارسات التى قام بها المثقفون العرب منذ بدايات الاستعمار الاستيطانى الصهيونى لفلسطين حتى حرب عام ١٩٦٧. فى هذه الحقبة الممتدة بدأ وعى المثقفين العرب يتفتح بالتدريج فيما يخص خطورة الصهيونية باعتبارها ايديولوجية عنصرية ، والآثار المدمرة للزحف الاستيطانى الصهيونى على الاراضى الفلسطينية العربية .ولو راجعنا تاريخ هذه الحقبة ، لوجدناه مزيجا من انعدام الوعى بخطورة الظاهرة الصهيونية مع بداية تنبه لابعادها .وأخذ الوعى يتنامى بعد ذلك ، الى ان تبلور ، وعكس نفسه بعد ذلك فى حركات المقاومة التى بدأ الشعب الفلسطينى يمارسها ضد الزحف الاستيطانى الصهيونى ، والتى وصلت ذروتها بالحرب الشاملة عام ١٩٤٨ والتى شاركت فيها جيوش عربية شتى وانتهت بالهزيمة وبتكريس قيام الدولة الاسرائيلية واعتراف القوى العظمى بها.

ونعرف جميعا ان هزيمة عام ١٩٤٨ كانت تاريخا فاصلا فى تطور النظام العربى ، لأنها بذاتها كانت مولدا لحركات انقلابية تمت فى بعض البلاد العربية التى شاركت فى الحرب ضد اسرائيل ، واكتشفت هشاشة نظامها السياسى ، ومسئولية النخبة السياسية الحاكمة عن الهزيمة ، بحكم تقصيرها فى مجالات التعبئة والحشد العسكرى . ولعل الانقلاب العسكرى الذى قام به الضباط الاحرار فى يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر ، والذى تحول الى ثورة بعد ذلك ، يعد نموذجا مثاليا على عواقب هزيمة عام ١٩٤٨.

وهكذا يمكن القول أنه منذ بداية الخمسينات أصبح الهم الفلسطينى جزءا اساسيا من مكونات المشروع السياسى العربى الذى يرنو الى التحرر من الاستعمار والهيمنة الاجنبية.

فى هذا السياق التاريخى لعب المثقفون العرب دورهم فى تعبئة الجماهير العربية ضد اسرائيل ، وخصوصا أن الخطاب السياسى العربى الذى انتجته النخبة السياسية العربية الحاكمة الجديدة ، والتى كانت توصف بالتقدمية والثورية كان يركز تركيزا شديدا على ضرورة تحرير فلسطين ، بل إن هذه المهمة القومية الكبرى أصبحت هى المبرر لبعض الانظمة العربية لممارسة القمع السياسى بدعوى التفرغ لاعداد الشعب للمعركة المرتقبة مع اسرائيل.

فى هذه الحقبة التاريخية فرضت النظم العربية تعتيما كاملا حول حقيقة الاوضاع العسكرية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة الاسرائيلية ، التى كانت غالبا ما توصف بأنها دولة العصابات التى تتشكل من شراذم اليهود الذين هبطوا اليها من مختلف أركان الارض.

وقد أدى حجب المعلومات عن اسرائيل ، ومنع دخول اى كتب عنها الى البلاد العربية ، حتى لو كانت كتبا اكاديمية مكتوبة بلغات اجنبية بواسطة علماء وباحثين ومتخصصين ، الى شيوع الجهل بالاوضاع فى الدولة الاسرائيلية حتى بين الباحثين والمثقفين. وقد أدى ذلك للاسف الشديد الى شيوع خطاب سياسى انشائى عن الدولة الاسرائيلية ملئ بالاوصاف العامة السلبية ولكن بدون اى تحديد ، سرعان ما تحول على يد المثقفين العرب الى خطاب ديماجوجى الغرض منه تعبئة الجماهير العربية وشحنها بالعواطف الحادة ضد اسرائيل ، فى إطار كان يهون من القوة العسكرية الاسرائيلية ، ويضخم من القوة العسكرية العربية ، ويتوعد اسرائيل بالهزيمة الساحقة حين يحين وقت المعركة الفاصلة .وحين جاءت هذه المعركة فى يونيو عام ١٩٦٧ ، وقعت الهزيمة الساحقة ، التى كانت بمثابة الصدمة الهائلة ، التى ايقظت الوعى العربى الذى خدرته الأوهام زمنا طويلا.

لقد كانت الهزيمة العربية فى ذاتها ، مفجرة لموجة من النقد الذاتى مارسته مجموعة طليعية من المثقفين العرب الافذاذ الذين ينتمون لكافة التيارات السياسية العربية ، والذين لم يتوانوا لحظة عن ممارسة النقد العنيف والقاسى من خلال تشريح أسباب الهزيمة وردها الى اصولها السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية .على رأس هؤلاء يأتى استاذنا الجليل المؤرخ اللبنانى الكبير قسطنطين زريق الذى سبق له عام ١٩٤٨ أن اصدر كتابه الشهير «معنى النكبة» ، وها هو بعد هزيمة يونيو يعيد اصدار الكتاب بعنوان «معنى النكبة مجددا» يعرض فيه للهزيمة الجديدة . ومن بين أبرز كتابات النقد الذاتى فى هذه المرحلة كتاب الفيلسوف السورى المعروف صادق جلال العظم «النقد الذاتى بعد الهزيمة» والذى كانت له اصداء واسعة بين المثقفين العرب .وأسهم التيار الدينى الاسلامى فى هذه الحملة النقدية بكتاب صلاح الدين المنجد «أعمدة النكبة السبعة» ، كما أسهم التيار الدينى المسيحى بكتاب أديب نصور «النكسة والخطأ». ولا ننسى فى هذا المجال الكتابات المنيرة للكاتب المصرى الكبير احمد بهاء الدين وخصوصا سلسلة مقالات «مطلوب دولة عصرية».

المجابهة بالمعرفة العلمية :

رافق حملة النقد الذاتى العربية التى مارسها بصورة تلقائية المثقفون العرب ، انفتاح النظم السياسية العربية على مصادر العلم بالدولة الاسرائيلية ، ورفع الحظر – وخصوصا فى مصر – على استيراد ودخول الكتب والمراجع عن الصهيونية واسرائيل. وقام المثقفون والباحثون العرب فرادى وجماعات ، وفى سياق نشاطات مراكز الابحاث العربية بجهد علمى متصل للتعريف بالصهيونية كحركة سياسية عنصرية ، وبالمجتمع الاسرائيلى بكل مكوناته بصورة موضوعية تتسم بالدقة البالغة فى التوثيق العلمى ، وبالنظرة النقدية فى نفس الوقت التى صقلتها الخبرة ، ورسخت قواعدها قدرة الباحثين العرب على التفرقة الصارمة بين الالتزام القومى بالقضية الفلسطينية والموضوعية العلمية .

وفى هذا المجال ينبغى تسجيل الدور التاريخى الرائد لمركز الابحاث الفلسطينية بقيادة الباحث الفلسطينى الكبير أنيس صايغ ، والذى مثلت اصداراته المتتالية عن كل جوانب المجتمع الاسرائيلى مصدرا علميا لا غنى عنه لكل مثقف عربى عن اسرائيل. وكلنا يذكر هذه الكتيبات الصغيرة الحافلة بالمعلومات ، والموثقة توثيقا علميا دقيقا ، عن الكيبوتز ، والموشاف ، والاحزاب ، والجيش ، والاقتصاد ، والفكر والثقافة كما تمارس فى اسرائيل.

ويضاف الى هذا الجهد الدور الذى لعبته مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت ، والتى ركزت على اصدار نشرة دورية تغطى كل أبعاد التطورات الاسرائيلية كانت احد مصادر المعرفة العلمية الموثقة ، بالاضافة الى منشوراتها التوثيقية الهامة.

وأسهم مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية الذى أنشئ عام ١٩٦٨ بمؤسسة الاهرام المصرية بمبادرة من الاستاذ محمد حسنين هيكل وتشجيع من الرئيس جمال عبد الناصر ، اسهامات بارزة فى الدراسة العلمية المتكاملة للمجتمع الاسرائيلى من جوانبه العسكرية والايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية .واستطاع هذا المركز ان يلعب دورا حاسما بعد تحوله لكى يصبح مركزا للدراسات السياسية والاستراتيجية ، لانه تم وضع الصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء الفهم العميق لتفاعلات النظام الدولى والاقليمى .

وهكذا يمكن القول أن مراكز الابحاث العربية ، بالاضافة الى جهد الباحثين والمثقفين الافراد الذين اقبلوا على انتاج بحوث رصينة عن اسرائيل والصهيونية أسهمت اسهامات بارزة فى ارهاف الوعى الحقيقى بما يمثله الخطر الاسرائيلى من تهديد على الامن القومى العربى ، بالاضافة الى بث اليقين فى صفوف الشعب العربى بأننا قادرون على تجاوز الهزيمة ، والتصدى بكفاءة للعدوان الاسرائيلى على الارض العربية.

كانت تلك هى الرسالة التى توخيناها من اصدار كتابنا «الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر» الذى صدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٧٣ وطبع حتى الآن أربع طبعات .فقد تصدينا فيه

للحملة النفسية الاسرائيلية الشرسة التى قادها عقب الهزيمة مباشرة الجنرال يهوشفاط هاركابى مدير المخابرات الاسرائيلية السابق ، واستاذ علم النفس الاجتماعى الحالى بجامعة تل أبيب. فى هذه الحملة زعم هاركابى أن العرب يتسم سلوكهم بالفردية ، وانهم لا يعرفون الجماعية ، وهم عاطفيون يفتقرون الى العقلانية ، والى الكفاءة فى وقت السلم وفى وقت الحرب على السواء. وأنهم بالاضافة الى كل ذلك عاجزون عن المبادرة. ومن هنا فإن هزيمتهم فى يونيو ١٩٦٧ هى هزيمة نهائية ، من شأنها ان تخرجهم من التاريخ! وزاد على ذلك الكاتب الاسرائيلى شاءول فريدلاندر فى كتابه «تأملات عن مستقبل اسرائيل» الذى صدر بالفرنسية فى باريس ، بان العرب اصبحوا كالجثة الهامدة ، وان اسرائيل تستطيع ان تفعل بالاراضى العربية ما تشاء!

وتشاء الاقدار ان تكون هذه الكتابات الاسرائيلية التى شاء منها الاسرائيليون ان تكون مثبطة للهمة العربية ، ورادعة لهم لو حاولوا التحرك الايجابى الفعال ، لتحرير اراضيهم المحتلة من العدوان الاسرائيلى ، أن تكون هى بذاتها المخدر الذاتى الذى حقن به الاسرائيليون أنفسهم ، وجعلهم يستنيمون للنصر الرخيص الذى حققوه عام ١٩٦٧ نتيجة للتقصير العربى.

وهكذا استقرت الأسطورة الاسرائيلية عن العجز العربى الشامل فى الوعى الاسرائيلى ، والتى تحولت الى نظرية عسكرية مفادها استحالة أن تبادر القوات المسلحة العربية بشن هجوم على القوات المسلحة الاسرائيلية. ومع ان حرب الاستنزاف التى شنتها مصر على اسرائيل والتى هى جولة متميزة من جولات الحروب الاسرائيلية العربية كان يمكن لها ان تنبه الوعى الاسرائيلى بمخاطر الاستنامة الى الاسطورة التى صاغتها اسرائيل عن العجز العربى ، الا ان سيادة النظرة الاستعلائية الاسرائيلية فى النظر الى العرب ، والتى هى احدى مكونات ثقافة الصراع الاسرائيلية ، أدت الى العجز عن الفهم.

ولم تتبدد الاسطورة الا على وقع الضربة الجوية الساحقة التى قام بها سلاح الطيران المصرى فى اكتوبر ١٩٧٣ والتى أعقبها العبور التاريخى المجيد لخط بارليف الشهير ، متوافقا ذلك مع توغل القوات السورية فى هضبة الجولان.

وهكذا صححت حرب اكتوبر ١٩٧٣ عديدا من التعميمات الخاطئة عن الشخصية العربية وفاعليتها ، وبددت الاساطير الاسرائيلية عن يد اسرائيل الطويلة التى يمكن ان تطول اى شبر فى الاراضى العربية .لقد كانت طوابير الاسرى الاسرائيليين على الجبهة المصرية رمزا لنهاية الاسطورة الاسرائيلية عن التفوق الذى لا يمكن ان يقهر .

ليس هذا تهوينا من شأن القوة العسكرية الاسرائيلية التى تتجدد باستمرار ، والتى ما زالت تمثل ابلغ الخطر على الامن القومى العربى.

ولعل هذا الاعتبار ، هو الذى جعل المثقفين العرب فى الوقت الراهن ، يقفون بصلابة وراء موقف القيادة السياسية المصرية فى رفضها تجديد التوقيع على معاهدة خظر انتشار الاسلحة الذرية ، وهم بذلك – فى زمن السلام – يمارسون باقتدار فاعليتهم القومية التى سبق لهم ممارستها فى الحقبة التى تلت عام ١٩٦٧ وحتى الوقت الراهن.

الصراع العربى الاسرائيلى ـ المشهد الراهن

أليس غريبا فى زمن السلام الذى بدأ عمليا بتوقيع اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وبعد ان وقع بعد ذلك بسنوات طويلة اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، ثم معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية ، ان نتحدث عن الصراع العربى الاسرائيلى ؟

على العكس ليس هناك اى غرابة !ذلك أن من يرصد المشهد الراهن ويركز على العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية من ناحية ، والعلاقات المصرية الاسرائيلية من ناحية أخرى ، ليدرك أن السلام ما زال هدفا بعيدا ، وأن

الصراع ما زال مستمرا وان كان ذلك عبر آليات مختلفة عن الماضي .ونقصد بذلك ان المواجهات العسكرية الكبرى بين اسرائيل والبلاد العربية قد تكون فرصتها فى الوقوع فى المدى المتوسط ضئيلة ، غير ان ذلك لا ينفى ان الصراع على الارض افلسطينية يزداد اشتعالا ، كما أن صراع الارادات السياسية بين مصر واسرائيل قد بلغ ذروته هذه الايام بين مصر واسرائيل.

اسرائيل والسلطة الفلسطينية :

ولعل أول ما يلفت النظر فى المشهد الراهن الذى تتتابع صوره فى الاراضى الفلسطينية المحتلة فى غزة والضفة الغربية ، أن اعمق انحرافات العقل الاسرائيلى تكشف عن نفسها كل يوم من خلال القرارات والممارسات الاسرائيلية .ولعل ما يكشف عن العقل الاسرائيلى السياسى المنحرف ، سيره فى اتجاهين متضادين تماما :تعميق الاستيطان فى الاراضى المحتلة ووضع مزيد من القيود على حركة افراد الشعب الفلسطينى من ناحية ، والسير المتعثر فيما يطلق عليه مسيرة السلام بين السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس ياسر عرفات وبين الدولة الاسرائيلية. فى الاتجاه الاول ونعنى تعميق الاستيطان ، يكفى أن نتأمل دلالة الرقم الخطير الذى تم الاعلان عنه مؤخرا ، والذى يتعلق بمجموع الاراضى الفلسطينية التى صادرتها الدولة الاسرائيلية منذ توقيع اتفاق أوسلو وهو اربعين ألف دونم ، وذلك تم بمبررات متعددة. ومعنى ذلك انه فى الوقت الذى تمت فيه الاحتفالات السياسية الصاخبة التى تحدثت عن بداية السلام الفلسطينى الاسرائيلى فإن الدولة الاسرائيلية ما زالت تسير بتصميم فى تطبيق السياسات الصهيونية القديمة ، والتى ركزت تاريخيا على سلب الاراضى الفلسطينية سواء بالارهاب ، أو بالشراء الاجبارى ، او بالمصادرة وعلى تفريغ الاراضى العربية من سكانها ، واحلال سكان اسرائيليين محلهم.

واذا اضفنا الى ذلك عملية بناء المستوطنات الجديدة ، وتوسيع المستوطنات القديمة ، بالاضافة الى التوسيع المستمر فى اطار مدينة القدس ، والسماح للاسرائيليين بالبناء على أراضى عربية وانشاء احياء اسرائيلية جديدة لادركنا أننا ازاء مفهوم للسلام بالغ الغرابة والشذوذ ذلك الذى تتبناه الدولة الاسرائيلية.

ومعنى ذلك كله أن السياسات الصهيونية التى سيغت للتعامل مع الشعب الفلسطينى قبل اتفاقية اوسلو مازالت مستمرة ، بكل ما يتضمنه ذلك من مخالفات جسيمة لقواعد القانون الدولى العامة ، واتفاقيات جنيف على وجه الخصوص ، واهم من ذلك اتفاق أوسلو نفسه!

ولو ولينا وجوهنا تجاه ما تم فى تنفيذ اتفاق أوسلو نفسه ، لوجدنا ان الدولة الاسرائيلية تمارس منذ توقيعه سياسة أقل ما توصف به انها هى العرقلة المنظمة لبنوده ، ووضع العقبات المتتالية أمام السلطة الوطنية الفلسطينية ، حتى تبدو فى النهاية سلطة وهمية ليس لها وجود حقيقى على الأرض.

ان المحلل للسياسة الاسرائيلية ازاء السلطة الوطنية الفلسطينية يكاد يصل الى نتيجة مفادها ان هذه السلطة فى نظر الدولة الاسرائيلية ليست سوى كيانا تابعا لاسرائيل ، مهمته حفظ الامن فى غزة وأريحا ، ومحاربة ما تطلق عليه اسرائيل الارهاب والارهابيين ، مع التنازل عن مجموعة تافهة من الاختصاصات الادارية للسلطة الوطنية ، حتى تبدو كما لو كانت تسلمت زمام الامور فعليا.

تضع الدولة الاسرائيلية كل العقبات امام تنفيذ اتفاق أوسلو بالرغم من محدوديته وضيق آفاقه وايجابياته القليلة ، وبالتالى تفقد السلطة الوطنية أى مصداقية لها ، وتتصاعد أصوات المعارضة ، ليس ذلك فقط ، بل وتتحول الى أعمال فدائية ضد الوجود الاسرائيلى فى الضفة بل وداخل اسرائيل نفسها. وتعلو الاصوات الغاضبة لاركان الدولة الاسرائيلية مهددة بالويل والثبور ، وداعية عرفات ان يضع كل الطاقات لديه لمحاربة الارهاب ، وكأنه المندوب الاسرائيلى السامى فى غزة وأريحا ، والذى تقتصر مهمته على تنفيذ الاوامر الاسرائيلية والتى تتمثل فى قمع حركة الشعب الفلسطينى ! وتتصاعد القرارات العصبية الاسرائيلية فتحيط نفسها بسور الصين العظيم وتحاصر الضفة

الغربية وتمنع الخروج منها او الدخول اليها كلما وقعت حادثة فدائية كبرى.

أى عقلانية فى هذا السلوك الاسرائيلى العقيم ؟ ألم يتهم الكتاب الاسرائيليون من اصحاب الاتجاه العنصرى العرب بانهم يتسمون بعدم العقلانية ؟ كيف يمكنهم الآن وصف السلوك السياسى للقادة الاسرائيليين ؟ وهل يمكن القول ان هذا السلوك المتناقض والذى يتذبذب بين قطبى السلام والحرب ، والتهدئة واشعال الصراع ، يمكن ان يؤدى الى أى نتيجة ايجابية فى انهاء الصراع الفلسطينى الاسرائيلى ؟

ان العقل السياسى الاسرائيلى المنحرف ما زال غارقا فى تناقضاته ، ومن هنا عقم المباحثات الفلسطينية الاسرائيلية المتتالية سواء تمت داخل فلسطين او خارجها ، لان الخلاف لا يتعلق تفصيلات جزئية ، وانما يتعلق بصميم توجهات العقل السياسى الاسرائيلى ، العاجزة عن الانفلات من اسار اشد الافكار الصهيونية تعصبا ورجعية.

اسرائيل والدولة المصرية :

ويكشف العقل السياسى الاسرائيلى عن قصوره الجسيم فى ادراك الحقائق وتحليلها. وقد ظهر ذلك جليا فى الشهور الاخيرة فيما اطلق عليه الازمة الاسرائيلية المصرية. لقد وقعت مصر منذ سنوات طويلة مع اسرائيل اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .وساد بين البلدين ما أطلق عليه سلام بارد ، بمعنى أن العلاقات السياسية والاقتصادية تمارس بغير حماسة ظاهرة من الجانب المصرى ، هذا على المستوى الرسمى .أما على المستوى الشعبى فقد قاد المثقفون والمهنيون المصريون حملة مجيدة لمقاطعة التطبيع مع اسرائيل ، وتبلورت هذه الحملة فى شكل قرارات مهنية ملزمة أصدرتها النقابات المصرية ، كنقابة الصحفيين ، والاطباء ، والمهندسين ، والمحامين ، وكاتحاد الكتاب ، بمنع التطبيع مع الاسرائيليين الى أن تنشأ الدولة الفلسطينية المستقلة ، وتسترجع الدول العربية كافة اراضيها المحتلة والمغتصبة .وعبر السنوات مرت العلاقات المصرية والاسرائيلية فى حالات مد وجزر متعددة ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية تتدخل فى حالات الجزر الشديدة لصالح الدولة الاسرائيلية حاثة الجانب المصرى على مزيد من التفاعل الايجابى .غير ان مصر كانت دائما لها حساباتها الخاصة .فهى ليست مجرد دولة عربية ، ولكنها ابعد من ذلك ، دولة عربية لها موضعها المركزى فى النظام الاقليمى العربى ، وهى بهذا الوصف لا تستطيع على وجه الاطلاق ان تتجاهل البعد القومى العربى فى سياساتها .فاذا اضفنا الى ذلك شعور الانتماء القومى العربى البالغ العمق لدى الشعب المصرى الذى التحم عبر كل تاريخه الحديث مع كل قضايا التحرر والاستقلال التى خاضتها البلاد العربية للتخلص من أسر الاستعمار والاحتلال ، لادركنا ان حركة مصر السياسية تحكمها اعتبارات شتى ، من ابرزها هذا البعد العربى القومى الذى تحدثنا عنه ، سواء فى أوقات الحرب او فى زمن السلام.

وفى تقديرنا أن العقل السياسى الاسرائيلى لم يستطع الفهم العميق لابعاد الشخصية القومية المصرية ، ولا لاتجاهات النخبة السياسية الحاكمة ، ولا لرؤى العالم التى يصدر عنها المثقفون المصريون.

وأبلغ دليل على ذلك ما دار فى الاسابيع الاخيرة على وجه الخصوص من خلاف بالغ الحدة والعنف بين مصر واسرائيل حول قضية اصرار اسرائيل على عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية .فقد ظنت اسرائيل وهما انها تستطيع ان تخدع القيادة السياسية المصرية بالادعاء أنها ترتعد خوفا وهلعا مما سمته (الخطر الذرى الايرانى) الذى لا وجود له حتى الآن (والخطر الذرى العراقى المحتمل)! وأنه بحكم هذا الخوف المصطنع فمن حقها – وحدها دون شريك – ان تنفرد بامتلاك السلاح الذرى ، بل وابعد من ذلك أن هذا الانفراد هو الكفيل بتحقيق السلام فى المنطقة! ومن المثير ان الولايات المتحدة الامريكية فى سعيها الدائب لجعل اسرائيل اقوى دولة عسكريا فى الشرق الاوسط ، بذلت ضغوطا لا حدود لها على القيادة السياسية المصرية ، لاقناعها بهذا المنطق الاسرائيلى

الخائب!

ومن المعروف ان الرئيس محمد حسنى مبارك سبق له منذ سنوات ان تقدم بمبادرة سياسية هامة تتعلق بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة الذرية ، غير ان اسرائيل عبر كل هذه السنوات ، رفضت بشدة التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية ، كما امتنعت عن الاعتراف بمكونات الترسانة الذرية التى تمتلكها .

لقد كان الموقف المصرى قاطعا فى رفضه تجديد التوقيع على المعاهدة لاجل غير مسمى ، وأبعد ذلك تقوم مصر بدور فاعل فى حث الدول العربية على عدم التوقيع الا اذا وقعت اسرائيل ، ولعل القرارات الاخيرة لجامعة الدول العربية فى هذا الموضوع تشير الى امكان بلورة موقف سياسى عربى موحد ازاء هذا الموضوع البالغ الخطورة .

ولسنا فى حاجة الى الاشارة الى أن انفراد اسرائيل بامتلاك السلاح النووى ، بل وتهديدها أى دولة عربية لامتلاكه بضربها عسكريا ، ليس من شأنه على وجه الاطلاق تحقيق السلام فى المنطقة.

ومن هنا فكل ما يتردد عن التعاون الشرق أوسطى فى المجال الاقتصادى ، وبداية عهد الرخاء الاقليمى ، يصبح لا محل له ، فى ضوء التهديد الذرى الاسرائيلى الدائم.

المشهد الراهن سواء فى المجال الفلسطينى الاسرائيلى ، او فى العلاقات المصرية الاسرائيلية لا يبعث على التفاؤل .ويبقى أن ننتظر ونرى هل هناك أمل فى أن يرتد العقل السياسى الاسرائيلى عن انحرافاته العميقة ؟ لا يمكن ان يتحقق ذلك الا اذا سقطت دعاوى ثقافة الصراع الاسرائيلية.

انحراف العقل الإسرائيلى

ليس هناك خلاف بين المراقبين السياسيين على أن المشهد الراهن فى المجال الفلسطينى الإسرائيلى ، وفى المجال العربى الإسرائيلى عموما لايبعث على التفاؤل .ففى المجال الأول هناك تصريحات متعددة من أطراف شتى حول خطورة انهيار عملية السلام.

وفى المجال الثانى مازال الجدل الحاد يثور حول تهافت الحجج الإسرائيلية المتعلقة بحقها بمفردها امتلاك أسلحة نووية ، وإصرارها على عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .وقد زادت حدة الأزمة بعدما قادت مصر الحمله نحو عدم تجديد التوقيع مالم توقع إسرائيل ، وبعد أن دافعت عن المبادرة التى سبق ان طرحها الرئيس مبارك والمتعلقة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة الذرية.

غير أن التدهور الراهن فى عملية السلام لايرد فقط إلى اختلاف وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية ، بل انها – أخطر من ذلك – ترد إلى انحراف أصيل فى العقل السياسى الإسرائيلى ، كشفت عنه بشكل بارز فى الفترة الأخيرة الدعوة التى أطلقتها القيادة السياسية الإسرائيلية لاجراء عملية فصل حاسمة بين الشعب الإسرائيلى والشعب الفلسطينى فى إسرائيل ، ليس عن طريق السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية فقط ، ولكن من خلال بناء سور الكترونى يضبط عملية انتقال الأيدى العاملة الفلسطينية من الضفة إلى إسرائيل وبالعكس ، ويراقب أيضا تحركات السكان بشكل عام.

الرؤية الاستيطانية :

والعقل السياسى الإسرائيلى عقل منحرف – بحسب التعريف – مادام يعمل فى اطار نظرية استيطانية عنصرية ، لابد أن تحمل فى طياتها نوعا من تضخيم الذات واحتقار لآخر .ولايمكن لتجربه استعمارية استيطانية أن تفلت من اسار هذا التفكير العنصرى الذى أحيانا ما يمارس بغير نظرية تضبطه وتوجه مساراته كما كان الحال فى الاستعمار الاستيطانى الفرنسى للجزائر ، وفى أحيان أخرى ينطلق على هدى نظرية عنصرية مصاغة

بطريقة منهجية، كما هو الحال بالنسبة لنظرية الأبارتيد التي كانت الدعامة الإيديولوجية للاستعمار الاستيطاني للبيض في جنوب أفريقيا ، والصهيونية باعتبارها هي أساس الاستعمار الاستيطاني اليهودي لفلسطيني.

ولعل مايكشف عن عنصرية الصهيونية تركيزها على فكرة نقاء الجنس اليهودي ، مع أن فكرة نقاء الأجناس فكرة رجعية ولاتقوم على أساس علمي ، وسبق لبحوث الانتروبولوجيا أن دحضتها منذ زمن بعيد ، ويكفي بهذا الصدد أن نعود إلى المرجع الأساسي الذي صدر في بداية القرن لمؤلفه ريبلي وعنوانه «أجناس أوربا» وفيه نفي كامل وعلى أسس علمية لمقولة نقاء الجنس اليهودي .ولعلنا نتذكر الجدل الحاد الذي دار في الأوساط الفكرية والسياسية الإسرائيلية عقب الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ، وماتبعها من احتلال أراضي الضفة الغربية وغزة .فقد تصاعدت دعوات استيطانية استعمارية تدعو صراحة - وبالمخالفة لكل المواثيق الدولية - بالضم الصريح لهذه الأراضي إلى إسرائيل .غير أن فريقا من قادة الرأي الصهيونيين اعترضوا بشدة على هذا الاقتراح ، ليس على أسس مبدئيه تتعلق بعدم شرعية الضم ، ولكن على أساس النتائج المتوقعة من خلال الاختلاط الفلسطيني الإسرائيلي والذي من شأنه أن يلوث النقاء اليهودي !

السلام المعلن والعداء الواقعي :

وقد ظن بعض المراقبين السياسيين أن توقيع إسرائيل لاتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية يحمل في طياته معنى مؤداه أن العقل السياسي الإسرائيلي قرر - استجابه للمتغيرات الدولية والاقليمية - أن ينحى جانبا بعض اتجاهاته المتطرفه، وأنه قرر أن يفتح صفحة جديدة مع الشعب الفلسطيني خصوصا ومع الشعب العربي عموما تقوم على أساس التعايش واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني ، وبالتعامل السلمي مع الشعب العربي .غير أن المؤشرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تكشف عن سياسة إسرائيل في الفترة الماضية تبرز التناقض الجوهري الذي أصاب العقل السياسي الإسرائيلي بالشلل .فهو يرفع شعار السلام مع الفلسطينيين والعرب في الوقت الذي تدل ممارسة الحكومة الإسرائيلية بقيادة رابين على تعمده وضع كل العراقيل أمام ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية حتى لاينفذ في مواعيدها بنود اتفاق أوسلو .كما أنه يمارس التعنت في اطار المفاوضات مع سوريا ولايبدى أي مرونة للوصول إلى اتفاق يحقق المطالب السورية المشروعة.

ترى كيف يمكن تفسير هذا السلوك ؟

في محاولة للتفسير ذهب الأستاذ على الدجاني في مقال له نشر في جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٩٥ بعنوان «رابين يعرقل مسيرة السلام» إلى أن العوامل النفسية التي تؤثر على قرارات رابين لها اليد العليا ، وهي التي تفسر الاجراءات الإسرائيلية الخطيرة المناقضة لمفهوم السلام مثل اعلان القدس وتقسيم الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل ومصادرة الأراضي وبناء المساكن في القدس وما حولها .ويقرر الدجاني بهذا الصدد أن هذه القرارات والسياسات «ان هي الا انعكاس لنزعة الخوف في جوف رابين وحكومته من السلام ، وأيضا من حلول عام ١٩٩٦ بالذات حيث ستحتفل إسرائيل خلاله في القدس بمرور مائة عام على المؤتمر الصهيوني العالمي في مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٦ ، والذي تستعد إسرائيل ومعها المنظمات الصهيونية العالمية للاحتفال بم احتفالا عالميا واسعا سيثبت ويبرر الاستيلاء على أرض فلسطين كأرض إسرائيل .وإذا بقي رابين في الحكم حتى تلك السنة وسار في عملية السلام بحذافيرها ، فإنه سيجد نفسه عرضه لنقد شديد لدخوله مفاوضات تعيد للفلسطينيين حقا وطنيا ودينيا ومدنيا مسلوبا يؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ ، ٣٣٨ اللذين يقضيان بالانسحاب من القدس العربية وسائر الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ويخاف رابين في عام ١٩٩٦ محاسبته في مؤتمر الاحتفال المئوى

اقامته ، ويرتعب من نتائج هذه المحاسبة ، إذ أنه قد جاوز العام السبعين من عمره ، فإنه يفزع من أى قرار قد تتخذه الهيئات الدينية اليهودية بشكل خاص لحرمانه من الطقوس الدينية أو دفنه فى احدى المقابر اليهودية»

ولا نريد أن نقلل من أهمية التفسير النفسى الذى يقدمه الدجانى لسياسات الحكومة الإسرائيلية التى يقودها رابين ، غير أننا نؤكد على ان هذه القرارات والسياسات تتجاوز الأفراد من الزعماء السياسيين ، لأنها تتعلق بتوجهات العقل السياسى الإسرائيلى ذاته ، وببعض موجهاته الأساسية .ولايعنى ذلك بالضرورة أن العقل السياسى الإسرائيلى ينحصر فى اتجاه واحد. ذلك أن التاريخ قد شهد اتجاهات فكرية تعمل فى نطاقه ، ليست متناقضة بالضرورة ، ولكنها مختلفة من زاوية التأكيد على قطب الصراع الدائم مع العرب أو على امكانية التعايش السلمى معهم .

وبالرغم من أن الدجانى يورد حالات هامة نجح فيها الارهاب الفكرى الصهيونى فى اسكات أصوات يهودية وإسرائيلية حاولت أن تجتهد بعيدا عن الخط الرسمى للمؤسسة الإسرائيلية، إلا أنها ليست ذات دلالة لأن نطاق اجتهاداتها كان بعيدا إلى حد ما عن بؤرة الصراع العربى الإسرائيلى .من بين هذه الحالات حالة الكاتب المناوئ للصهيونية الفريد ليتتال الذى هدد بالحرمان ان لم يتوقف عن كتاباته المتعلقة بفضح النوايا والأطماع الإسرائيلية . وكذلك حالة أبا إيبان العضو البارز فى حزب العمل والذى كان وزيرا للخارجية الإسرائيلية ، والذى قام بجولة فى أمريكا ألقى خلالها سلسلة من المحاضرات موضوعها «المدنية اليهودية» وقادته أفكاره للقول بأن التوراة الحالية مكتوبة وليست رسالة أنبياء .ولما ثارت التجمعات اليهودية ضده وهددته بالحرمان اعتذر وتراجع وانزوى فى عزلة كاملة .والحالة الأخيرة تتعلق بالكاتب اليهودى الأرجنتينى تازمان الذى كتب عن الممارسات الوحشية ضد العرب ، وانتقد الحرب ضد لبنان ، واستنكر أعمال العنف الإسرائيلية .وكان قد جاء إلى إسرائيل مهاجرا ، غير أنه بعد أن جوبه بانتقادات حادة وتهديدات بالحرمان عاد إلى الأرجنتين للبحث عن الأمان الذى افتقده فى إسرائيل .

كل هذه حالات لكتاب وساسة إسرائيليين ويهود خضعوا للابتزاز الإسرائيلى بكل ما يتضمنه من ارهاب فكرى ، غير أن ذلك ينبغى ألا يصرفنا عن استمرار السياسات الإسرائيلية – مع اختلاف فى الشدة والدرجة – التى تبنتها الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة على اختلاف أيديولوجياتها ازاء الشعب الفلسطينى والبلاد العربية.

من حائط برلين إلى السياج الإسرائيلى :

هناك اجماع على أن حائط برلين الذى سقط تحت وطأة المد الديموقراطى فى الكتلة الاشتراكية أصبح رمزا على الحواجز التى تقيمها بعض الدول لمنع التفاعل الانسانى الطبيعى بين الشعوب ، وكان المظنون بعد سقوط الحائط الشهير ، وتحوله إلى مزار عالمى للتأمل فى السياسات الجنونية لبعض النظم السياسية ، لن تجسر حكومة فى أى بلد على أن تقترح بناء حائط أو سياج لحل مشكلة سياسية تبدو صعبة ومستعصية ، وذلك على أساس أن الحوار والتفاوض أصبحت هى الشعارات السائدة فى عصر مابعد الحرب الباردة .

غير أن الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة رابين ، وفى انقلاب واضح على شعارات السلام المعلنة ، ودعوات التكامل الاقليمى الذى سيحول – كما تقرر المزاعم الإسرائيلية – الشرق الأوسط إلى جنة على الأرض ، قررت مؤخرا ضرورة انشاء سياج إسرائيلى حول الضفة الغربية يقوم بوظيفة توفير الأمن بشكل فعال للاسرائيليين ، وخصوصا بعد وقوع العملية الفدائية الانتحارية الفلسطينية والتى أودت بحياة أكثر من مائة مواطن إسرائيلى .

وقد أوردت وكالات الأنباء فى ٢٥ يناير الماضى أخبارا مفادها أن وزراء إسرائيليين يدرسون خططا جديدة لعزل الفلسطينيين بإقامة سياج حول الضفة الغربية لمنع منفذى عمليات تفجير انتحاريه من دخول إسرائيل – وأفادت التقارير الصحافية الإسرائيلية بأن الحاجز الذى يزيد طوله على ١٠٠ ميل ، سيتكلف ١٥٠مليون جنيه استرلينى ويستغرق سنة لاكماله .

وذكرت صحيفة ذى جارديان الانجليزية في ٢٥ يناير ١٩٩٥ أن «السيد رابين أشار إلى الاستراتيجية الجديدة فى خطاب بثه التليفزيون ليل الاثنين ، وأنه سيعيد قريبا لجنة لتنفيذ المقترحات .ويتوقع أن تتضمن الخطة سلسلة محكمة من الحواجز والدوريات ونقاط التفتيش وأجهزة رادار وتكنولوجيا مراقبة متطورة ، وربما حتى مراقبة جوية . وأفادت تقارير محلية بأنها قد تكلف حوالى ٤٧٠ مليون جنيه استرلينى»

ويعلق سيريل تاوتسند عضو مجلس العموم البريطانى فى مقاله له بعنوان (سياج إسرائيلى للفصل) «الشرق الأوسط ، ٨ فبراير ١٩٩٥» أن هذا لايعدو اكثر من جنون وخطة مخبولة محكوم عليها بالفشل .

غير أن أهم من ذلك انه أورد فى مقاله عرضا موجزا لاتجاهات الرأى العام الإسرائيلى عكست نفسها فى استطلاعات الرأى التى أظهرت أن غالبية الفلسطينيين تؤيد الهجمات الانتحارية المتزايدة ضد أهداف يهودية .ومن ناحية أخرى أظهرت استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى أن الغالبية فى إسرائيل – للمرة الأولى تبدى معارضتها لعملية السلام .وترى بعض التقديرات أنه إذا جرت انتخابات الان فان ٥٠ فى المائة سيؤيدون بنيامين نتانياهو زعيم الليكود اليمينى ، ولن يدعم رابين سوى ٢٨ فى المائة .

وإذا كان الرأى العام العالمى – فيما يقرر تاوتسند – يرفض فكرة السياج الإسرائيلى – ربما باستثناء الأمريكيين – إلى حد أنه من الصعب أن يعتبر تطورا جديا ، الا أن الخبرة التاريخية علمتنا أن عديدا من الأفكار الشاذة التى ما كان يظن أحد أن قيادة سياسية واعية يمكن أن تضعها موضع التنفيذ أخذت طريقها إلى التطبيق ، وكلفت الانسانية ثمان باهظا نتيجة لازمة للحماقة السياسية .

فكرة الفصل الإسرائيلية بالرغم من عبثيتها ، تحتاج إلى متابعة ومنافسة تفصيلية للكشف عن مختلف جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية .

مأزق العقل الفلسطينى

إذا كان العقل السياسى الإسرائيلى يعيش محنة الفصام الواضح بين شعارات السلام مع العرب التى رفعها منذ توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيعه معاهدة سلام مع الإردن ، وبين الممارسات الصهيونية العنصرية والاستيطانية ضد الشعب الفلسطينى ، فإن مأزق العقل الفلسطينى يتمثل فى مواجهة سياسة الفصل الإسرائيلية التى أعلنت ودخلت مرحلة التطبيق .ذلك أن هذه السياسة تعنى انقلابا إسرائيليا على اتفاق أوسلو نفسه .

والسؤال المثار الآن :كيف يجابه الفلسطينيون هذا الموقف الجديد ؟ وهل سياسة الفصل تعنى نهاية حاسمة لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ؟ وإذا كان هذا صحيحا فما الحل ؟ هل تعلن السلطة الفلسطينية إلغاء اتفاق أوسلو وتعود منظمة التحرير الفلسطينية إلى مرحلة ماقبل أوسلو ؟ أم هل يكون هذا الإلغاء مقدمة ضرورية لإعلان استئناف الانتفاضة للضغط المستمر على إسرائيل وانتزاع الحقوق الفلسطينية انتزاعا عبر مسار مخضب بالدم والاستشهاد والكفاح ؟

كل هذه الأسئلة محل مناقشات واسعة المدى ، وهى مطروحة على السلطة الفلسطينية كما هى مطروحة على كل فصائل المعارضة .وليس هناك من شك أن الخيار التاريخى أصبح مطروحا على الشعب الفلسطينى بشكل ملح ، استقلال للكيان الفلسطينى يفتح الطريق المشروع لبناء دولته المستقلة ، أو خضوع كامل لإرهاب الدولة الإسرائيلية ، والقبول بأوضاع سياسية مائعة تشير إلى بعض مظاهر الاستقلال المنقوص وان كانت فى حقيقتها خضوعا كاملا للاستعمار الإسرائيلى ؟ ان المبرر لطرح كل هذه التساؤلات هو أن خطة الفصل الإسرائيلية ، لم تعد تهديدا يلوح به رابين بين حين وآخر ، أو عقب حادث انتحارى يقع هنا أو هناك ، بقدر مادخلت هذه الخطة فعلا حيز التنفيذ ، وبغير أن يلحظ ذلك الرأى العام العالمى ، ولا الرأى العام العربى.

ومن هنا أهمية أن نركز على فكرة الفصل والخطوات التى اتخذت فعلا لتنفيذها ، والنتائج المحتملة لها.

الفصل فى سياق الفكر الصهيونى :

نحن نشهد فى الواقع بصدد سياسة الفصل بين الشعب الإسرائيلى والشعب الفلسطينى أحد التجليات البارزة لما أطلقنا عليه فى المقال الماضى انحراف العقل الإسرائيلى .ذلك أن التفكير الصهيونى بابتداعه فكرة الفصل يكون قد عاد إلى مشاريع الفصل العنصرى فى مرحلة السلام بعد فشله فى مرحلة الحرب!

وقد أجاد عرفان نظام الدين توصيفه لتناقضات العقل الإسرائيلى فى مقاله «جولة أفق فى الفكر الصهيونى» المنشورة فى جريدة الحياة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٥ حين قرر «أن هذا الفكر يعانى من حالة انفصام شخصية أو من مأزق حقيقى لم يكن يستعد لحصوله وهو كيفيه التعامل مع الفلسطينيين والتعايش معهم فى مجريات الحياة اليومية.. والصدمة النفسية بدأت تؤثر فى الفكر الصيهونى على مختلف توجهاته واتجاهاته ، لافرق بين يمينى متطرف جدا وليكود وعمل ويسار وحتى دعاة سلام .ولهذا يحاول الإسرائيليون تخفيف ايقاع مسيرة السلام وتخفيف سرعة سير التطبيع مع كل الأطراف حتى يتسنى لهم إيجاد مخرج للمأزق الراهن. فقد عاش المجتمع الصهيونى طوال نصف قرن على عقلية الحرب وعاداتها ، وربيت أجيال على عقدة «الجيتو» والكراهية لكل ماهو عربى أو حتى أجنبى ، من منطلق مزاعم التفوق العنصرى والحضارى وفرض الأمر الواقع بالقوة ، والتعامل مع العرب بأقصى درجات القسوة والعنف وسلب الحقوق ومصادرة الأراضى والقهر والاعتقال والتعذيب والتشريد والإبعاد.!»

إن صانعى السياسة الإسرائيلية لم يضعوا فى اعتبارهم رسوخ الاتجاهات العدائية بين الشعب الإسرائيلى ازاء الشعب العربى الفلسطينى .وقد زادت الحوادث الانتحارية الأخيرة التى قام بها فدائيون فلسطينيون من حدة العداء ، وأصابت النخبة الحاكمة الإسرائيلية وعلى رأسها رابين رئيس الوزراء بالإضطراب الشديد ، لفشله فى تحقيق الأمن الشخصى للإسرائيليين .ولم يستطع أن يدرك هو ، ولا باقى الزعماء الإسرائيليين من كافة الاتجاهات السياسية ، أن مايشهدونه من تصاعد العنف فى فلسطين ، وزيادة وتيرة الأعمال الفدائية ليس إلا انعكاسا أمينا للقمع الذى تمارسه الحكومة الإسرائيلية بشكل عنصرى واستعمارى مفضوح كل يوم ازاء الشعب الفلسطينى .بل ان الحكومة الإسرائيلية قررت أن تضع العراقيل أمام السلطة الوطنية الفلسطينية وكأن هدفها هو افشال اتفاق أوسلو الذى وقعت عليه .هذا الاتفاق الذى لايحقق – فى نظر دوائر عربية كثيرة وفلسطينية – الحق الأدنى من حقوق الشعب الفلسطينى .

فكرة «الفصل» اذن هى ترجمة أمينة لأساطير النقاء اليهودى ، واستعادة فى نفس الوقت لتجارب «الجيتو» وعقلية الجيتو . إن سياسة اقامة حاجز الكترونى يمنع المرور من الضفة الغربية إلى إسرائيل ستؤدى إلى حبس الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة فى اطار «جيتو» كبير . أين إذن الأفكار والمشاريع التى طرحت عن التعاون الاقتصادى بين الشعبين الإسرائيلى والعربى ، أو حتى حول التعاون الاقليمى بين شعوب المنطقة بلا حواجز أو قيود ؟

هل بدأت خطة الفصل ؟

ونحن هنا بصدد الفصل لانتحدث عن مجرد فكرة طافت بذهن السيد رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى ، بل ان الفكرة دخلت فعلا حيز التنفيذ .وإذا راجعنا التقرير اليومى عن الصحافة الإسرائيلية (العدد ٥٨) الذى تصدره الإدارة العامة لشئون فلسطين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لوجدنا فيما نشرته جريدة هآرتس الإسرائيلية تفصيلات كاملة عن الخطوات العملية التى اتخذت.

وتحت عنوان «الفصل: طاقم تطبيق خطة الفصل يعقد جلسته الأولى «ذكرت الجريدة أنه» عقد فى مكتب وزير الشرطة موشيه شاحل فى القدس يوم أمس أول لقاء للطاقم المشترك بين الشرطة والجيش والمخابرات والذى كلف ببلورة التوصيات لخطة الفصل بين إسرائيل والمناطق. ولم يجر الحديث عن الموقع الدقيق لخط الفصل ، غير أن

الافتراض هو أنه سيتقرر وفقا لكثافة السكان العرب واليهود وظروف الأرض ، وستغلق قوات جوالة وثابته المنطقة من خلال التواجد المكثف الذى سيستعين بوسائل تكنولوجية والكترونية متقدمة «وصرح وزير الشرطة موشيه شاحل أن» للفصل مغزى واسع والحديث يدور حول مفهوم فصل بين كيانين ، وقال أنه يؤيد استمرار الطوق على المناطق للاعتبارات الأمنية ، ولهذا الاعتبار فإنه يفضل ألا يكون هناك فلسطينيون فى إسرائيل!

وهذه السياسه التى يتم التخطيط لها ، والتى ستكون جاهزة - للتطبيق حسب المصادر الإسرائيلية - فى غضون ستة أشهر ، أصبحت تطرح أسئلة أكثر مما تقدم من اجابات!

من بينها ماطرحه أورى نير مراسل صحيفة هآرتس كما ورد فى مقاله «الفصل يجب أن نفكر به معا» (راجع نشرة جامعة الدول العربية) كيف يستطيع الاقتصاد الإسرائيلى مواجهة واقع الفصل الاقتصادى ، إذا فرض عليه من جانب واحد بشكل سريع ؟ ويجيب أن مبادرة الفصل بين إسرائيل والمناطق أصبحت سياسة حكومية ، وهى تتناقض مع سياسة كل الحكومات الإسرائيلية ، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧ ، إذ اتبعت إسرائيل على مر السنين سياسة تبعية المناطق اقتصاديا لإسرائيل .ويضيف أن الحكومة الإسرائيلية لاتنوى حاليا الانسحاب من المناطق انسحابا اقتصاديا ، بل تريد وقف استيراد الأيدى العاملة الفلسطينية .

النتائج السياسية :

كيف يمكن قراءة سياسة الفصل الجديدة ؟ هل هى كما يرى بعض الفلسطينيين مقدمة للدولة المستقلة ، أم هى على العكس تعد تكريسا للهيمنة الإسرائيلية على مقدرات الشعب الفلسطينى ؟

ومن الناحية الاقتصادية هل لها آثار ايجابية على الاقتصاد الإسرائيلى ، وآثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطينى الناشئ أم أن الحقائق الاقتصادية أعقد من أن تخضع لهذه الاجابات القاطعة ؟

يقرر سليم نصار فى مقاله «الفلسطينيون يعتبرون الفصل مقدمة للدولة المستقلة (الحياة فى ١٩٩٥/٢/١٨) أن الرأى العام الإسرائيلى بدأ يتقبل فكرة المؤرخ مرون بنفنستى الذى طالب بحلم الانفصال منذ وقت طويل .ومن ناحية أخرى قرأت واشنطن عبر هذا القرار اعترافا إسرائيليا رسميا بفشل خطة السلام ، واعلانا بأن فكرة التعايش بين الشعبين يصعب تنفيذها وسط الظروف الحاضرة .وفسر كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى قرار الانفصال بأنه خطوة مناقضة لعملية السلام التى أعطت الطرفين فترة خمسة سنوات لاختبار تجربة التعايش قبل الوصول إلى الحل النهائى .ويعتقد الزعماء الأوربيون أن اسحاق رابين أعلن الانفصال من طرف واحد كمعالجة سريعة لامتصاص المعارضة السياسية المتنامية ضده .وفى تصورهم أن الخطوة الجديدة أعطته الوقت الكافى للتهرب من ترسيم الحدود لدولة إسرائيل والامتناع عن تفكيك المستوطنات وتأجيل البحث فى مستقبل القدس ووضع الكيان الفسطينى.

ويقرر سليم نصار أن الفلسطينيين داخل الضفة وغزة انقسموا فى شأن قرار الفصل .المعارضون رحبوا به لأنه فى رأيهم يمهد لتنفيذ قرار التقسيم ويمنحهم الفرصة الملائمة لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأعضاء السلطة الفلسطينية ترجموا قرار رابين بأنه اعلان لفشل الفترة الانتقالية ومحاولة جديدة لتأجيل البحث فى موضوع انسحاب قواته من الضفة الغربية.

النتائج الاقتصادية :

وإذا تركنا القراءة السياسية لخطة الفصل جانبا ، فما هى النتائج الاقتصادية لها ؟ يعرض الصحفى الإسرائيلى أورى نير فى مقالة السابق الإشارة اليها للنتائج الاقتصادية على أساس أن الإقتصاديين التابعين للسلطة الفلسطينية لم يبلوروا حتى الآن خطة حقيقية لمواجهة السياسة الإسرائيلية الجديدة ، وأن الفلسطينيين لايعرفون طابع

هذا الفصل الذى يتناقض مع التقاليد المتبعة والاتفاقيات المبرمة .وأشار إلى أن تقرير البنك الدولى المنشور قبل حوالى سنة ، قدم توصياته لتطوير الاقتصاد الفلسطينى ، على افتراض أن يكون الفصل بين الاقتصاد الإسرائيلى والاقتصاد الفلسطينى تدريجيا مع بقاء الحبل السرى بين الاقتصادين فى بعض المجالات. ويقرر التقرير أن تقليص عمل عمال المناطق فى إسرائيل يعد ظاهرة مرغوبا بها بالنسبة لاقتصاد يسعى للاستقلال والتصنيع ورفع الكفاءة الاقتصادية. ولكن الوقف الفجائى للعمل فى إسرائيل ليس أمرا مرغوبا به ، لأنه يلحق ضررا شديدا بالدخل فى الضفة الغربية والقطاع .وحسب معطيات سنة ١٩٩٣ ، يشكل العمل فى إسرائيل ٣٠٪ من مجمل الاستخدام فى الضفة .وحوالى ١٦٪ من مجمل الانتاج القومى ، ويشكل ٤٠٪ من مجمل الاستخدام فى قطاع غزة و٢٣٪ من مجمل الانتاج القومى فى قطاع غزة. ويضيف تقرير البنك الدولى ، أن الوقف المفاجئ لعمل العمال الفلسطينيين فى المناطق يؤدى إلى نتيجتين متناقضتين :الأولى هى تقليص الدخل ومابنجم عن ذلك من تقليص الاتفاق على البضائع المحلية والخدمات، فيتقلص الانتاج الداخلى ، والثانية هى توجه الأيدى العاملة من سوق العمل الإسرائيلى إلى سوق العمل الفلسطينى ، مما يؤدى إلى زيادة الانتاج المحلى (الداخلى). ولكن مجمل النتيجتين على المدى القريب على الأقل، سيكون سلبيا لأنه يؤدى إلى الانكماش. وبالنسبة للمجال التجارى ، يعتبر الفصل مستحيلا بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى .اذ تدل معطيات «المجلس الفلسطينى للتطوير والاصلاح» على أن ٩١٪ من المنتوجات التى تحتاجها المناطق مستوردة من إسرائيل ، وأن ٦٤٪ من الصادرات الفلسطينية تستوعبها إسرائيل.

أردنا من الإشارة الموجزة لهذه المؤشرات الاقتصادية ولنتائج الفصل إلى أهمية قراءة المعطيات، قبل الانغماس فى صراعات ايديولوجية حادة تفتقر إلى العلم بما يدور على أرض الواقع !

دراسات



مشكلات تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

مراد ابراهيم الدسوقى

مقدمة :

تحظى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) بأكبر قدر من القبول والأتفاق على المستوى العالمى اذ تشمل قائمة الدول المنضمة إليها ١٦٤ دولة (حتى اكتوبر ١٩٩٤)، فى حين لاتشمل قائمة الدول غير المنضمة إليها إلا ٢٧ دولة فقط (انظر الجدول رقم ١)، ولكن من المحتمل أن يتعرض ذلك الاجماع العالمى حول المعاهدة الى اختبار بالغ القسوة عندما يعقد مؤتمر المراجعة والتجديد للمعاهدة فى ابريل ١٩٩٥.

وعلى امتداد ٢٥ عاما تقريبا هى كل عمرالمعاهدة شهد العالم متغيرات وتطورات عديدة، كما أن الظروف التى وقعت فيها المعاهدة كانت ظروفا مختلفة كل الأختلاف عن الظروف التى ينعقد فيها مؤتمر المراجعة والتجديد (الخامس)، فى حين تتوجه دول عديدة الى المؤتمر ويداخلها شك يخامرها فى أن الفكرة الأساسية من المعاهدة لم تتحقق بشكل كامل ومتوازن ولمصلحة جميع الأطراف .وبعد أن أرست المعاهدة على امتداد ربع القرن الماضى مبدأ أن هناك دولا مالكة للسلاح النووى - رسميا - ودولا غير مالكة ، فان المناخ العام الذى يحيط بمقدمات انعقاد مؤتمر التجديد والمراجعة مشحون بالمخاوف من أن تنجح الدول الاكثر قوة - أو الدول المالكة للسلاح النووى - فى أن تفرض أرادتها على الدول غير المالكة ، بما يحقق مصالح الدول المالكة ومصالح حلفائها بغض النظر عن المصالح الأستراتيجية العليا للدول غير المالكة وبغض النظر عن المصلحة العليا للبشرية كلها فى كوكب الأرض.

وبينما كانت الدول المالكة للسلاح النووى تنظر الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (NPT) على أنها المصل الواقى الذى يعتمد مبدأ «الوقاية خير من العلاج» فى مواجهة قضية انتشار السلاح النووى ، فإن الممارسات التى أسفرت عنها هذه المعاهدة تبين بجلاء أنها لم تحقق النجاح الذى تأملته الدول غير المالكة للسلاح النووى - والتى انضمت عليها ، كما أن استمرار المعاهدة بوضعها الذى ظلت عليه طوال الخمسة والعشرين عاما الماضية سوف يكرس أوضاعا غير سليمة يمكن أن تعرض أمن العالم كله للخطر من خلال هز دعائم الأمن القائمة فى بعض المناطق الحساسة من هذا العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط .

وعندما شرعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق فى التفاوض حول معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، لم يكن عدد الدول المالكة للسلاح النووى يتجاوز خمس دول هى : الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتى (سابقا)، الصين ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، وبرغم توقيع عدد كبير من الدول على المعاهدة وانضمامهم إليها ادراكا منها للمخاطر الكامنة وراء انتشار الأسلحة النووية ، إلا أن عدد الأطراف التى أصبحت فى حكم التى تملك هذه الأسلحة ازداد زيادة ملحوظة ، وعلى أسس مختلفة ، ومعظم هذه الأطراف لم توقع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كما أنها لم تنضم إليها ، وتأتى اسرائيل على رأس قائمة هذه القوى النووية الجديدة ، ثم الهند، وجنوب أفريقيا (التى أعلنت عن تفكيك سلاحها النووى فى العام ١٩٨٩ ، وانضمت إلى معاهدة حظر الأنتشار النووى فى العام ١٩٩١) وأخيرا باكستان.

وبالأضافة الى هذه الدول فهناك دول أخرى يشك فى أنها ترغب فى امتلاك السلاح النووى ومن بين هذه الدول كوريا الشمالية [1]

وفى ظل الضغوط التى تتعرض لها الدول غير المالكة للسلاح النووى ، وتزايد احساس قياداتها (فضلا عن شعوبها) بأن أعداد الدول المالكة للسلاح النووى آخذ فى التزايد ، ومع وجود سياسة الحظر النووى بأسلوب انتقائى واعتمادا على معايير تختلف بأختلاف الحالة وتهدف إلى تحقيق مصالح استراتيجية لاطراف معينة ، فان احساس

الدول غير المالكة للسلاح النووى بأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) قد أصابها فشل لايستطيع أحد انكاره ، وبأنها فى وضعها الحالى تحتاج إلى جهود المخلصين لادخال تغييرات جذرية عليها وبما ينقذها من السقوط النهائى ، ويدفع فى عروقها بدماء جديدة بحيث تصبح قادرة على مواجهة المتغيرات الكثيرة على الساحة الدولية ، وحتى يمكن الأستفادة من الدروس التى أظهرها التطبيق العملى على امتداد الخمسة والعشرين عاما الماضية ، تعد مطالبة الدول غير المالكة للسلاح النووى بمعاهدة تحظر انتشار الأسلحة النووية على أسس عادلة ومتوازنة أمرا مشروعا، ويعد ذلك أمرا يستحق أن يبذل العالم كله ماوسعه من جهد من أجل تحقيقه ، كما أن المؤتمر القادم لمراجعة وتجديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يعد هو الفرصة الاكثر مناسبة لكى يواجه العالم المشكلة بشجاعة وموضوعية.

جوانب القوة والضعف فى المعاهدة :

تتكون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (Non Pro-lifiration Treaty-NPT) من ديباجة واحدى عشر مادة ، وتعكس الديباجة مفهومين أساسيين المفهوم الأول يتعلق بخطورة السلاح النووى ومايمكن أن تحدثه الحرب النووية من «دمار بالبشرية قاطبة» وبضرورة بذل جميع الجهود الممكنة لتفادى خطر مثل تلك الحرب «واتخاذ التدابير اللازمة» لحفظ أمن الشعوب «والمفهوم الثانى ذلك يتضمن تعهد أطراف المعاهدة فى هذه الديباجة بتسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النشاطات النووية السلمية وعلى تأييدها لجهود البحث والتطوير الرامية الى تعزيز ذلك التطبيق .وهذا المفهوم يؤكد المبدأ القاضى باتاحة فوائد التطبيقات السلمية للتقنية النووية لجميع الدول الأطراف فى المعاهدة سواء المالكة للسلاح النووى أو غير المالكة له.

ومن خلال التذكير بمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية فى الجو وفى الفضاء الخارجى وتحت سطح الماء الموقعة فى العام١٩٦٣، والرغبة فى تخفيف التوتر الدولى وزيادة توطيد الثقة بين الدول تسهيلا لوقف صنع الاسلحة النووية ، تصل الديباجة الى خلاصة عامة مؤداها أن الدول ملزمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة بالأمتناع عن التهديد باستخدام القوة فى علاقاتها الدولية وتمهد بذلك لمواد المعاهدة الأحدى عشر التى تعالج قضايا عدم الانتشار النووى فى محورين:

المحور الاول: تعهد الدول الأطراف فى هذه المعاهدة بعدم نقل السلاح النووى وعدم قبوله والتعهد بوقف السلاح النووى والتعهد بقبول الضمانات التى يتم الأتفاق عليها بين كل دولة على حدة من ناحية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى ، مثلما جاء فى المادة الأولى والمادة الثانية والمادة الثالثة وكذلك المادة السادسة من المعاهدة.

المحور الثانى: محور مساعدة الدول المالكة للسلاح النووى للدول غير المالكة للسلاح النووى فى الحصول على الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وهو الأمر المنصوص عليه فى المواد الرابعة والخامسة.

وبينما تبدو مواد المعاهدة حريصة على منع انتشار السلاح النووى وتحقيق التوازن بين الدول المالكة للسلاح النووى والدول غير المالكة له فى مجال الأستخدام السلمى للطاقة النووية ، فانها أتاحت أيضا فرصة اقتراح ادخال أية تعديلات عليها (المادة الثامنة) ووضعت لقبول تلك الاقتراحات بالتعديل شروطا معينة مثل أن يطلب ثلث الدول الاعضاء (أو اكثر) ذلك التعديل وأن يعقد مؤتمر تدعى اليه جميع الدول الأطراف فيالمعاهدة للنظر فى ذلك التعديل ، كما كفلت المعاهدة أيضا حق الدولة الموقعة فى الأنسحاب من المعاهدة اذا قررت هذه الدولة أن ثمة أحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة «قد أضرت بمصالحها القومية العليا» (المادة العاشرة)، وبينما حددت المادة نفسها فترة سريان المعاهدة بخمسة وعشرين عاما ، فانها رتبت عقد مؤتمر بعد انقضاء هذه المدة لبحث استمرار نفاذ المعاهدة الى أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة على أن يكون اتخاذ هذا القرار «باغلبية الدول الاطراف فى المعاهدة».

وادراكا لأهمية عملية المراجعة فان الجزء الثالث من المادة الثامنة قرر عقد مؤتمر فى جنيف / سويسرا بعد خمس سنوات من دخول المعاهدة حيز التنفيذ «لاستعراض سير المعاهدة بغية التأكد من أنه يجرى تحقيق أهداف الديباجة وأعمال أحكام المعاهدة» كما أجاز ذلك الجزء عقد مؤتمر كل خمس سنوات باقتراح من أغلبية الدول الاطراف فى المعاهدة الى الحكومات الوديعة» لتحقيق الهدف نفسه (الحكومات الوديعة هى الحكومات التى تودع لديها وثائق التصديق على المعاهدة وهى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السنفيتى السابق الذى حلت روسيا محله كحكومة دولية).

وعلى الرغم من كل النجاحات التى احرزتها المعاهدة إلا أن ذلك النجاح شابه ثلاث اخفاقات رئيسية:

الأول : الأخفاق فى تحقيق عالمية المعاهدة.

الثانى : الأخفاق فى تنفيذ المادة السادسة والخاصة بوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى.

الثالث : الأخفاق فى تحقيق الشفافية النووية فى اطار بناء الثقة الخاص بنظام منع الأنتشار.

ويرجع الأخفاق فى تحقيق عالمية المعاهدة الى فشلها فى اجتذاب عدد من الأطراف المهمة اقليما وعالميا اليها ويؤدى ذلك الى تزايد القلق حول نوايا تلك الأطراف كما أن ذلك يحبط الجهود العالمية فى منع الانتشار النووى.

ففى الشرق الأوسط هناك اسرائيل التى ترفض رفضا مستمرا الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما أنها ترفض أن تفتح منشآتها النووية للتفتيش الكامل فى اطار اجراءات الضمانات الدولية (Safeguards) وهى الأمور التى تثير مزيد من الشكوك مجددا تجاه البرنامج النووى الأسرائيلى. وبينما كانت ردو الفعل الصادرة عن المجتمع الدولى شديدة فى بعض الحالات لمواجهة تحديات نظام منع الانتشار ، إلا أن الدول التى لم تنضم حصلت على ميزات نوعية عضدت من موقفها وأصبحت فى موقف أفضل بكثير من الدول التى وقعت على المعاهدة والتزمت بها ، وبصفة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط .ومن ناحية اخرى فان نزع السلاح النووى يسير بمعدل بطئ للغاية ، كما أن الضمانات السلبية (المناسبة بدرجة كافية) غير موجودة .كذلك يصعب القول بأن المادة السادسة من المعاهدة (وهى المادة الخاصة بوقف سباق التسلح النووى) قد حظيت بالأحترام أو الالتزام الواجب سواء من جانب الدول المالكة للسلاح والمنضمة منها أو الدول المالكة للسلاح النووى وأحجمت عن الأنضمام للمعاهدة. وربما يكوون أبرز أوجه فشل المعاهدة هو وجود قصور شديد فى الآليات التى يمكن أن تعتمد عليها المعاهدة لمعالجة مثل هذا الوضع.

وتعد المادة السادسة واحدة من أقصر مواد المعاهدة ولكنها اكثرها وضوحا حيث جاء فيها:

«تتعهد كل دولة من الدول الأطراف فى المعاهدة بمواصلة اجراء المفاوضات اللازمة وبحسن نية حول التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووى فى موعد قريب وحول نزع السلاح النووى ، وكذلك حول معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل فى ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة» ولكن اذا نظرنا الى واقع الحال دوليا واقليميا فأننا سرعان مانكتشف أن أيا من التعهدات لم ير النور بعد .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك تقدما قد تم احرازه على صعيد المفاوضات الثنائية بين الاتحاد الروسى والولايات المتحدة ، إلا أننا ينبغى أيضا أن نؤكد أن هذا التقدم يعد قليلا جدا بالمقارنة بما جاء فى المادة السادسة من المعاهدة كما أن آثار هذا التقدم لاتطول الا طرفيه فقط. وينبغى التأكيد فى هذا السياق على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمكن أن تستمر كواحدة من الآليات التى يعتمد عليها المجتمع الدولى اعتمادا اساسيا فى مواجهة قضايا الأنتشار النووى ولكن يجب قبل ذلك التعرف على نقاط الضعف الأساسية فيها لتلافيها ومعالجتها وهى النقاط التى تتلخص فى الآتى:

- لم تفلح معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فى منع انتشار هذه الاسلحة وان كان هناك من نجاح فانها سيطرت على معدل انتشار هذه الاسلحة.
- لم تنجح هذه المعاهدة فى منع تزايد عدد الدول المالكة للسلاح النووى ، ولم تنجح فى السيطرة على التحسينات التى أدخلت على الاسلحة النووية الموجودة فى ترسانات الدول المعلن عن امتلاكها للسلاح النووى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى (سابقا)، فرنسا ، الصين)، ولايمكن فى هذه الحالة اعتبار أن نزع السلاح النووى الذى يحدث حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسى يرجع الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، حيث أنه ناجم عن التحسن فى العلاقات بين الطرفين الذى جاء نتيجة انتهاء الحرب الباردة.
- أدت المعاهدة فى شكلها الحالى الى اضفاء صفة شرعية وقانونية على مبدأ امتلاك الدول المعلن عنها دولا نووية للسلاح النووى ، كما أدت الى وجود تفرقة بين الدول المالكة للسلاح النووى والدول غير المالكة له. وعندما كان التفاوض جاريا لابرام تلك المعاهدة فى الستينيات فإن هدفها كان منع المزيد من الدول الصناعية الرئيسية من امتلاك السلاح النووى ، ولكن هذه المعاهدة تعتبر الآن – وعلى نطاق واسع – بمثابة الاداة التى يعتمد عليها فى السيطرة على الانتشار فى دول العالم الثالث لصالح الدول المالكة للسلاح النووى (علنا أو سرا).

وبينما كانت الفائدة الأساسية التى ستجنيها دول العالم الثالث من هذه المعاهدة هى الوعد بالمساعدة فى الحصول على التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية ، فان الواقع يؤكد أنه لايوجد مايقنع أى طرف من أطراف العالم الثالث بوجود هذه المساعدة. وعلى سبيل المثال فإن من بين الفوائد التى كان يمكن لدول العالم الثالث أن تحصل عليها طبقا لنصوص المعاهدة ، عملية تطوير المفاعلات النووية لانتاج

الطاقة الكهربائية والتى تصلح لدول العالم الثالث ويمكن الحصول عليها فى مقابل التكاليف التى تستطيع هذه الدول أن تتحملها ، غير أن من المشكوك فيه أن هناك جهدا منظما فى هذا الاتجاه .

وبينما تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) هى الجهة المسئولة عن تنفيذ وادارة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ونظام الضمانات الدولى ، إلا أن هذه الوكالة ذات تأثير محدود للغاية على المستوى الاقليمى وبصفة خاصة اقليم الشرق الأوسط الذى تعانى الدول العربية فيه من مشاكل أمنية خطيرة مصدرها السلاح النووى الأسرائيلى. وهنا ينبغى الأشارة الى حقيقة أن أى تدابير للسيطرة على التسلح لايمكن أن تنجح فى أى منطقة من العالم مالم تكن العلاقات بين دول هذه المنطقة متحررة من الضغوط التى يمكن أن تنجم عن وجود السلاح النووى.

وتبدو الطبيعة التمييزية Discriminatory لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى حقيقة ان الأطراف خارج المعاهدة (أى غير الموقعة عليها) تتمتع بميزة اقتصادية فى مجال تجارة المواد النووية ، حيث تنص المعاهدة على أن أطرافها الموقعين عليها يتعين عليهم قبول مايقتضيه نظام الضمانات الدولى (International Safeguards) من عمليات تفتيش على كل منشئاتهم النووية فى حين أن الأطراف الغير موقعة (Non - Parties) يمكنهم استيراد وتصدير المواد النووية والمعدات ومكونات المنشآت النووية دون أن تخشى من أى عمليات تفتيش واسعة النطاق.

والاكثر من ذلك فانه من المهم اقتناص كل فرصة للتوصل الى حل لهذه القضايا بشكل فعال. وبالنظر الى الفشل النابع من افتقاد الارادة السياسية ، فانه يمكن اقتراح اضافة ملحق بالضمانات الأيجابية (NSA) الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .كخيار عملى يمكنه تهدئة مشاعر القلق لدى أغلبية كبيره من الدول غير المالكة للسلاح النووى التى سيعد هذا الملحق بالنسبة لها بمثابة تأكيد له مصداقية دولية ويتمتع بصفة قانونية.

وتعد عملية التوقف عن انتاج المواد الانشطارية لاستخدامها فى انتاج الاسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى بمثابة أداة لقياس الالتزام الحقيقى للدول المالكة للسلاح النووى المعلن عنها رسميا والدول الأخرى المالكة لهذا السلاح دون اعتراف رسمى فى نظام نزع تسلح نووى حقيقى مع وضع المخزون من تلك المواد فى الاعتبار . ويمكن فى هذا الحالة التفاوض على معاهدة للتوقف عن انتاج المواد الأنشطارية (Cut-of Treaty = CoT) وفى هذه الحالة يمكن أن يؤدى اقدام الدول المالكة للسلاح النووى على الاعلان عن ماالديها من مخزون من الاسلحة النووية من مختلف الأنواع قبل انعقاد مؤتمر المراجعة والتجديد الى بناء الثقة كما أنه أمر ضرورى لتأكيد الالتزام بالتخلص من السلاح النووى فى المستقبل .

نظرا لكثرة نقاط الضعف فى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT) وطبيعتها التمييزية فانها يمكن أن ينظر اليها على أنها احدى الآليات التى يمكن الاعتماد عليها ضمن عدد من الآليات الأخرى لأنشاء نظام دولى فعال لمنع الأنتشار النووى .وأهم هذه الآليات معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية (CTBT) التى يجرى التفاوض حولها حاليا فى مؤتمر السبعة والثلاثين لنزع السلاح (CD) فى جنيف ، وثانى هذه الآليات هو معاهدة منع انتاج المواد الأنشطارية لانتاج الاسلحة النووية (سوف تبدأ مناقشات وقف انتاج المواد الأنشطارية للاسلحة النووية فى اجتماع مؤتمر نزع السلاح فى العام ١٩٩٦).

وينبغى ملاحظة أن أى اتفاقية لمنع انتاج هذه المواد لن تكون ناجحة مالم تشتمل على منع انتاج البلوتونيوم واليورانيوم المخصب للأغراض المدنية مثلما تشتمل على انتاج المواد الانشطارية الأخرى التى تستخدم لانتاج الأسلحة النووية .

ومن الأمور المشجعة على المضى قديما فى سبيل اقامة هذا النظام أن الادارة الأمريكية قد اقترحت أن توقف عمليات انتاج المواد الأنشطارية المخصبة لمستوى انتاج السلاح النووى فى الدول المالكة للسلاح النووى ولاتعلن عن ذلك صراحة مثل اسرائيل والهند أو على الأقل يتم ادخالها تحت مظلة اتفاقيات للتحقق من عدم انتاجها لمواد انشطارية للاسلحة النووية. ولكن ربما كان هناك اعتراض على هذا الاقتراح من منطلق انه يضفى صفة قانونية على امتلاك عدد قليل من الاسلحة النووية ، ويضيف من ثم عضوا جديدا الى قائمة الدول النووية. ولايعد ذلك الأقتراح بديلا عن انضمام اسرائيل (والهند وباكستان) الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، كما أنه سوف يرسى سابقة خطيرة حيث يمكن أن يشجع ذلك دولا أخرى لانتاج عدد من القنابل النووية سرا ثم توافق بعد ذلك على أن تدخل انتاجها من المواد الأنشطارية فى اطار التفتيش وتنضم الى هذه المجموعة.

وعموما فان الخط السياسى الذى يجب ان يحكم عمليات منع الأنتشار هو اغراء هذه القوى بالأنضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ومايترتب على ذلك من

قبول ماتنص عليه اتفاقية الضمانات الدولية من تفتيش كامل لمنشآتها النووية.

الشرق الأوسط وقضية الأنتشار النووي :

ظلت منطقة الشرق الأوسط منطقة خصبة ومؤهلة لأنتشار السلاح النووي خلال الفترة التي انقضت من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وفي الوقت ذاته بلور تطور الأحداث على ساحة قضية الأنتشار النووي في هذه المنطقة كافة العيوب وكذلك جوانب القصور الكامنة في المعاهدة المشار اليها ، وهو الأمر الذي كان واضحا كل الوضوح في حالة الصراع العربي الأسرائيلي ، حيث أدى انضمام معظم الدول العربية الى المعاهدة وعدم انضمام اسرائيل إليها ، إلى انفراد اسرائيلي بامتلاك ترسانة نووية بالغة الضخامة والخطورة تحت سمع وبصر الدول المالكة للسلاح النووي برغم التزام هذه الدول في المادة السادسة من المعاهدة بمنع انتشار الأسلحة النووية (وكذا مساعدة الدول غير المالكة لها على الأستفادة من الطاقة السلمية نوويا)، وكان عدم انضمام اسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة واتباعها سياسة أنكار امتلاك السلاح النووي من أهم العوامل التي أسهمت في ابراز أوجه القصور ، في حين تظل الترسانة النووية الاسرائيلية هي المحور الذي ينتظر أن تدور حوله الخلافات والصراعات في المؤتمر القادم .

ومن ناحية أخرى كان للمساعدات التي تلقتها اسرائيل من اثنين من أبرز الدول المالكة للسلاح النووي (فرنسا ، الولايات المتحدة) لبدء برنامجها النووي وتطويره في مطلع الخمسينيات، واستمرار هذه المساعدات وبشكل مكثف بعد دخول معاهدة حظر الأنتشار النووي حيز التنفيذ بعد العام ١٩٧٠ ، اكبر دليل على التناقض في مواقف هذه الدول تجاه قضية الأنتشار النووي في الشرق الأوسط ، وفي ظل عدم أنضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وعدم وجود آلية دولية لحماية الدول المنضمة إلى المعاهدة من عدم التزام الدول غير المنضمة ، حدث انقلاب خطير في التوازن الأستراتيجي في المنطقة العربية لصالح اسرائيل التي أصبحت تنفرد بامتلاك ترسانة نووية ضخمة ووسائل ايصال متنوعة وذلك بالأضافة إلى نظام استطلاع بالأقمار الصناعية (بالتعاون مع الولايات المتحدة) للحصول على المعلومات على المستوى الاستراتيجي.

وفي خلال العام ١٩٩٤ تصاعد القلق العميق من جراء ذلك التوسع المذهل في الترسانة النووية الاسرائيلية ليس في الدول العربية فحسب ، بل أيضا بين صفوف الاسرائيليين أنفسهم من دعاة السلام ، وفي الوقت ذاته كانت الدول العربية التي أقدمت على الدخول في عملية السلام مع اسرائيل تدرك مدى الحاجة إلى التعامل مع مشكلة السلاح النووي الاسرائيلي بشكل اكثر صراحة وموضوعية ، وفي ذلك السياق برزت ثلاث مشاكل وتبلورت معالمها خلال العام ١٩٩٤:

- العلاقة بين السلاح النووي الأسرائيلي وباقي الموضوعات المدرجة على جدول أعمال السيطرة على التسلح وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، وحدود امتلاك الاسلحة التقليدية.
- الصعوبات المتصلة بالموقف السياسي الأسرائيلي من الترسانة النووية الاسرائيلية واعتمادها سياسة الغموض والشك لتحقيق أهداف استراتيجية معينة ، ورفض اسرائيل التخلي عن اسلحتها النووية إلا بعد الوصول إلى ماتطلق عليه «سلاما حقيقيا».
- المطالب العربية بضرورة المساواة في «عدم وجود الأسلحة النووية».

وقد برزت هذه المشاكل على السطح بالفعل خلال جولات المحادثات الدولية متعددة الأطراف والخاصة بالأمن الاقليمي والسيطرة على التسلح في الشرق الاوسط سواء تلك التي عقدت خلال العام ١٩٩٤ أو السنوات التي سبقته. وتريد الدول العربية أن تضع قضية السلاح النووي الاسرائيلي على رأس قائمة الموضوعات التي تتناولها المناقشات في تلك المحادثات ، وتدفع في الوقت ذاته في اتجاه الحصول على اعلان اسرائيلي رسمي بما لديها من اسلحة نووية وذلك تمهيدا للعمل على ازالة هذه الترسانة طبقا لجدول زمني قصير في اطار عملية السلام.

وعلى النقيض من ذلك تصر اسرائيل على تأجيل مناقشة «القضية النووية الاسرائيلية» إلى مابعد التوصل الى حلول لجميع القضايا الأخرى المتصلة بضبط التسلح ، ويؤدي ذلك الربط الاسرائيلي بين قضية السلاح النووي وقضايا ضبط التسلح الأخرى إلى ظهور تعقيدات كثيرة ومتنوعة يصعب تجاوزها عمليا وهو الأمر الذي يؤدي الى أن تحيد جهود منع الأنتشار النووي عن هدفها الأصلي ، وعلى سبيل المثال فان الأطراف العربية يمكنها أن توافق على اعتبار أن قضايا اسلحة الدمار الشامل (نووية ، كيماوية ، بيولوجية) وكذلك قضايا الاسلحة التقليدية هي قضايا منفصلة في اطار مفاوضات تسير في خطوط متوازية، على أن يتم تنفيذ الاتفاقيات المنفصلة في شكل صفقة واحدة ، ولكن غالبا مايصطدم ذلك بالاصرار

الأسرائيلى على اعتبار أن سلاحها النووى بمثابة الصنم الذى لاينبغى أن يلمسه أحد حتى لو كان من الاسرائيليين أنفسهم .

وبينما عكس ذلك الموقف الاسرائيلى استمرارا للمواقف الاسرائيلية السابقة التى ترمى إلى الابقاء على ميزة الانفراد بالرادع النووى الدول العربية، وهى المواقف التى كانت الدول العربية تأمل فى تغييرها مع الاقدام على عملية السلام، فان السلوك الأسرائيلى يختلف عن سلوك الدول الأخرى المالكة للسلاح النووى والاعضاء فى النادى الذرى ، حيث تعتمد السياسة الاسرائيلية فى هذا المجال على عدم تأكيد ملكية السلاح النووى ، وكذلك على عدم نفى هذه الملكية. وفى مرحلة سابقة دأبت اسرائيل على القول «بأنها لن تكون البادئة بادخال وسائل الاسلحة النووية إلى الشرق الأوسط ، ولكنها لن تكون الثانية».

وبينما تبدو هذه المقولة مثل اللغز المحير ، فان اسرائيل لم تعلن صراحة وفى أى وقت عن ماهو المقصود بعبارة «ادخال وسائل الاسلحة النووية“Nuclear Weapon Means” ويبدو أن اسرائيل تعتمد هذه الصيغة لتغطية الموقف السياسى لكل الحكومات الاسرائيلية سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى .

وبعد النجاح الذى تم احرازه فى أمريكا الجنوبية بانشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وانضمام البرازيل والأرجنتين الى معاهدة انشاء هذه المنطقة ، وتعهدهما بوقف انتاج السلاح النووى ، ومع توقيع معاهدة وقف النشاط النووى لكوريا الشمالية مع الولايات المتحدة فى شهر يوليو من العام ١٩٩٤ ، وتحويل مفاعلات بيونج يانج الى مفاعلات تبرد بالماء الخفيف لكى تحل محل المفاعلات التى كان يمكنها انتاج اليورانيوم المخصب الذى يصلح لانتاج السلاح النووى ، وعلى اثر اخراج العراق من قائمة الدول المرشحة لانتاج السلاح النووى ، فان مشكلة انتشار السلاح النووى على المستوى العالمى قد تركزت وبشكل لامجال فيه للبس على الترسانة النووية الاسرائيلية ، وسوف يتعين على مؤتمر المراجعة والتجديد أن يناقش موقف تلك الترسانة ومايتصل بها من آليات أخرى ، كما سوف يتعين عليه أن يبحث أيضا موقف العالم من الاطراف غير الموقعة على المعاهدة – وعلى رأسها اسرائيل – وأسلوب التعامل معها حتى لاتكون المعاهدة مليئة بالثقوب وحتى لاتعمد اسرائيل إلى لى ذراع المجتمع الدولى بترسانتها النووية فى أى وقت.

تطور اسس معالجة اسرائيل لقضية سلاحها النووى :

بدأ البرنامج النووى الأسرائيلى فى منتصف عقد الخمسينيات فى عهد ديفيد بن جوريون الذى شغل منصب أول رئيس وزراء لاسرائيل والذى كان يعتبر أن السلاح النووى ضرورة لتوفير أداة للردع تمثل «الضمان النهائى للوجود الاسرائيلى». وظل قادة اسرائيل بعد بن جوريون ينظرون الى السلاح النووى على أنه «الملاذ الأخير لأمن اسرائيل» بدءا من موشى دايان الذى اكد فى العام ١٩٧٦ «أن على اسرائيل أن تؤمن لنفسها خيارا نوويا وتنتج بنفسها صواريخ أرض أرض بعيدة المدى[٢]».

ولم يكن الخيار الذرى فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى خيارا قائما على الدعاية بقدر ماكان قائما على دعائم راسخة نابعة من الرغبة فى تحقيق الأهداف الأستراتيجية الأسرائيلية على المدى البعيد . وقد عبر موشى دايان عن هذا الخيار فى العام ذاته بقوله «ان على اسرائيل الوصول الى خيار ذرى حتى يعرف العرب اننا نستطيع تدميرهم فيما اذا نشأ وضع اصبحت بموجبه الدولة معرضة للخطر[٣]».

ومع حرص اسرائيل على تطوير برامجها النووية ، فانها كانت تحرص فى الوقت ذاته على منع أى دولة عربية من أمتلاك أى قدرة نووية ، حتى ولو كانت هذه القدرة يشتبه فى أنها يمكن أن توصل إلى حافة صنع السلاح النووى ، وفى هذا السياق وضعت اسرائيل خطا احمر للأسلحة التى تسمح للعرب بحيازتها[٤] ، وقررت أن تدمر أى مفاعل نووى يمكن أن يتيح للعرب فرصة امتلاك السلاح الذرى مثلما دمرت المفاعل النووى العراقى (الذى كان مخصصا للابحاث السلمية فى يونيو ١٩٨١).

وبحلول الاعوام الأولى من حقبة الثمانينيات لاحت دلائل عديدة على أن اسرائيل قد قررت الأنتقال من مرحلة التلويح بما يسمى «خيار نووى فى القبو » الى تبنى استراتيجية ردع سافر يخدم قرارها باحتكار السلاح الذرى وذلك انطلاقا من تصورها أنها لاتستطيع الحفاظ على ميزان القوى التقليدية ، واحساسا من واضعى السياسة العليا الاسرائيلية أن الزمن لايعمل فى صالح اسرائيل[٥].

وفى العام ١٩٨٦ (الذى يعرف فى بعض الدول الأوروبية بعام فعنونو) دخلت المعالجة الاسرائيلية لقضية السلاح النووى الاسرائيلى منعطفا جديدا وذلك بعد أن تكشفت حقائق جديدة مؤيدة بأدلة دامغة عن البرنامج الاسرائيلى على أيدى الفنى الأسرائيلى موردخاى فعنونو الذى عمل

لمدة عشر سنوات تقريبا كأحد الفنيين فى مفاعل ديمونا الأسرائيلى ، ثم نجح بعدها فى مغادرة اسرائيل ومعه وثائق بالغة الخطورة والأهمية ، وعدد كبير من الصور للمعمل الذرى الذى يعرف باسم (ما خينو-٢) الذى تصنع فيه الأسلحة النووية ، وهذه الوثائق وتلك الصور مكنت العلماء الذين درسوها بعناية من تقدير عدد الرؤوس النووية التى تملكها اسرائيل بما يتراوح بين مائة ومائتين رأس نووى، كما اكتشف هؤلاء العلماء وهم من الولايات المتحدة وبريطانيا - أن اسرائيل تملك أيضا تكنولوجيا صناعة القنبلة النيوترونية والقنبلة الهيدروجينية.

وبينما كانت الحقائق التى كشف عنها فعنونو سببا فى دفع فرنسا الى الاعتراف فى غضون العام ذاته بأنها قد نقلت اسرار انتاج القنبلة الذرية الى اسرائيل أثناء بناء مفاعل ديمونا، وبأنها قد اشتركت مع اسرائيل فى عمليات الأنتاج لمدة عامين ، فان القيادة الاسرائيلية وجدت أن اساليب المعالجة القديمة لقضية السلاح النووى الاسرائيلى لم تعد صالحة وان الضرورة تقتضى تطوير تلك الاساليب ، وكان التوجه العام لتطوير تلك الاساليب يتركز فى زيادة جرعة التقويمات والتصريحات الصادرة عن شخصيات اسرائيلية بارزة حول قضايا السلاح النووى ، وهو الأمر الذى لم يكن ممكنا تنفيذه عمليا الا فى شتاء عام ٩١ - ١٩٩٢ وكان ذلك سببا فى الكشف عن وجود اختلاف كبير بين الأحزاب الاسرائيلية وبعضها البعض حول الموقف الاسرائيلى الرسمى من الاسلحة النووية ، وهو الخلاف الذى لايبدو واضحا أمام أعين عامة الاسرائيليين ، ولكنه يعكس وجود ثلاثة تيارات اساسية فى داخل النخبة الاسرائيلية:

التيار الأول: يريد الاحتفاظ بالأحتكار الأسرائيلى للاسلحة النووية.

التيار الثانى: يفضل تجريد المنطقة من الاسلحة فوق التقليدية ، والنووية معا.

التيار الثالث: يسلم بتحويل منطقة الشرق الأوسط الى منطقة نووية ويقبل بالتحول الذى سيطرأ على ميزان القوى الاستراتيجى نتيجة لذلك ، ويشترط مؤيدى هذا التيار أن يكون هناك اتفاق بينه وبين عملية السلام.

ولم يكن هذا الأختلاف مؤثرا فى واقع الأمر على الموقف الرسمى الاسرائيلى من الترسانة النووية الاسرائيلية ، ولكن القيادة السياسية الاسرائيلية سعت مع مطلع التسعينيات الى ان تروج لمخاوف جديدة على الساحة الأوروبية والساحة الأمريكية ، وكان من بينها التخويف من أن الدمج بين سياسة القوة الغاشمة والتكنولوجيا يحتمل أن يسفر عن نتائج مروعة (واتخذت اسرائيل من التهديدات العراقية باستخدام الاسلحة الكيماوية أثناء حرب الخليج دليلا على مقولتها)، وكذلك روجت اسرائيل لفكرة أن سيطرة الحكام المستبدين على التكنولوجيا الغربية دون وجود قاعدة معرفية بأسس الحضارة الغربية وقواعدها "الأنسانية "يمكن أن يؤدى إلى انهيار المصالح الغربية انهيارا كاملا : وكان المسلك العراقى أثناء غزو الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، ثم خلال عمليات درع الصحراء من الأمور الاساسية التى اعتمدت عليها اسرائيل لتأكيد مقولتها. وأسفر ذلك عن مضاعفة الغرب لجهوده لحجب التكنولوجيا المتطورة عن دول معينة فى العالم الثالث ، وانزوت قضية السلاح النووى الأسرائيلى مرة أخرى فى زوايا النسيان المصنوع.

ويصعب فى واقع الأمر تتبع تطور اسس المعالجة الاسرائيلية لقضية سلاحها النووى دون النظر الى الدور الامريكى فى هذا المجال ، اذ بعد أن حلت الولايات المتحدة محل فرنسا فى البرنامج النووى الاسرائيلى فى العام ١٩٥٥ ، جاء مشروع أيزنهاور «الذرة من أجل السلام»، لكى يسفر عن الاتفاق فى العام نفسه عن البدء فى انشاء مفاعل «ناحل سوريك» وتشغيله فى العام ١٩٦٠ ، وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة هى المصدر الرئيسى لاسرائيل للحصول على اليورانيوم المخصب ، فانها حاولت بعد توقيع اتفاق موسكو لحظر التجارب النووية فى الفضاء (PTBT) فى العام ١٩٦٣ أن تضع سقفا أعلى لتطور الجهود الاسرائيلية فى مجال انتاج السلاح النووى ، وعلى هذا قام المستشار السياسى للرئيس كنيدى (مائير فيلدمان) بوضع مذكرة تفاهم تستطيع اسرائيل بموجبها أن تواصل أعمال البحث والتطوير فى المجال النووى على شرطين:

الأول: ألا تنتقل الى مرحلة تحقيق الخيار النووى.

الثانى: الا تقوم باجراء تجارب لاختبار التفجير النووى.

وظلت السياسة الأمريكية ملتزمة باطار «التطوير حتى المرحلة السابقة للتفجير[٦] . حتى عهد جونسون ، وفى الوقت ذاته كان هناك احجام ملحوظ عن مناقشة حقيقة الموقف النووى الاسرائيلى سواء فى وسائل الاعلام الأمريكية أو على مستوى صانعى السياسة الأمريكية ، وحتى فى فترات التراجع فى العلاقات الأمريكية والاسرائيلية أو فى فترات تصاعد الأهتمام بقضايا الأنتشار النووى (أثناء فترة حكم جيمى كارتر على سبيل المثال) فان سياسة اسرائيل تجاه سلاحها النووى

والمعروفة بسياسة القنبلة في القبو -Bomb in the Base (ment كانت دائما ما تعالج من قبل الحكومة الأمريكية - وبصفة خاصة الكونجرس بمجلسيه - على أنها قضية خاصة : وقد وصل التجاهل الأمريكي لتلك القضية الى ١٩٩١ريتشارد تشيني على سؤال وجه اليه في مؤتمر صحفي في القاهرة حول السلاح النووي الاسرائيلي بقوله : «لم يصل إلى علمي أن اسرائيل لديها أي سلاح نووي ، انهم بالتأكيد لم يعلنوا عن ذلك الأمر[٧] ».

وشهدت نهاية العام ١٩٩٣ تطورا نوعيا ملحوظا في الموقف الأمريكي تجاه قضية السلاح النووي الأسرائيلي ، حيث اعتبر فرانك ويزنر مساعد وزير الخارجية الأمريكي في ديسمبر من ذلك العام أن «التهديد الذي تواجهه اسرائيل لايأتي من جيرانها المباشرين بل من محيطها القريب[٨]» وبينما اعتبر ويزنر أن الأسباب التي تبرر امتلاك اسرائيل وحدها للسلاح النووي في الشرق الأوسط تكمن في توافر امكانيات اطلاق اسلحة الدمار الشامل من مواقع بعيدة بواسطة الصواريخ ، فانه - أي ويزنر - قد أعطى اسرائيل ضمنا دورا كقوة ردع نووي في الشرق الأوسط حيال الدول التي تهدد مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها في المنطقة .وطبقا لما ذكره ويزنر فان قائمة الدول المشار اليها شملت كلا من العراق وايران.

وكانت تلك التصريحات في واقع الأمر ايذانا بأن تنتقل الولايات المتحدة من إنكار المعرفة بوجود السلاح النووي لدى اسرائيلي إلى تبرير الموقف الاسرائيلي بل والاعتراف بالتخطيط للاعتماد عليه بشكل عملي معلن ، وقد أدى ذلك إلى تزايد النقد (وبصفة خاصة بعد انتهاء حرب الخليج لتحرير الكويت) لتوجهات الولايات المتحدة فيما يختص بوضع استراتيجية عالمية لوضع حد لانتشار الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ، ووصل ذلك النقد الى حد وصف التوجهات الأمريكية «بالتوجهات الزائفة وغير الملائمة» من قبل المتخصصين الأمريكيين أنفسهم [٩] .

ومن المحتمل أن وجهات نظر الولايات المتحدة (وبعض الدول الغربية الأخرى) كانت تتفق على أن اسرائيل كان لديها أسباب - معقولة - لتطوير سلاح نووي في الماضي ، وأن اسرائيل أظهرت قدرا كبيرا من المسئولية بينما هي تتكتم الأنباء الخاصة بهذا السلاح انطلاقا من حرصها على اخفاء أبعاده الحقيقية ، ولكن مما لاشك فيه أن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي كان المحفز الأساسي لاطراف عربية (وشرق أوسطية أيضا) سواء للحصول على سلاح نووي مشابه أو لتطوير امكانيات أخرى في مجال أسلحة الدمار الشامل ، ومالم يتمكن مؤتمر مراجعة وتجديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (١٩٩٥) من بلورة رؤية جديدة لوضع حد لذلك الموقف فإن الأوضاع على الصعيد النووي في الشرق الأوسط يمكن أن تشهد مزيدا من التدهور في المستقبل القريب.

ويأتي الرأي العام الاسرائيلي في الداخل بمثابة البعد الثالث الذي شهد تطور اسس المعالجة الاسرائيلية لقضية الترسانة النووية الأسرائيلية ، وكانت وسائل الاعلام الاسرائيلية وصانعو القرار من كل الأحزاب الأسرائيلية يمتنعون - على وجه الأطلاق- عن مناقشة «القضية النووية» أو الموضوع النووي، وظل الخيار النووي من الأمور التي يقتصر تداولها - وأيضا فهمها - على مجموعة محدودة للغاية من الخبراء وصانعي القرار في اسرائيل.

وهناك من يرى أن الظروف الحالية التي تمر بها عملية السلام تحتاج الى قدر اكبر من الشفافية من جانب اسرائيل ، ويمثل هؤلاء الفئة الاكثر موضوعية في المجتمع الأوروبي - والأمريكي أحيانا - المتصل بقضايا ضبط التسلح وقضايا الحد من الانتشار النووي عالميا واقليميا . ويعتبر هؤلاء أن سياسة الغموض التي تتبعها اسرائيل حيال حقيقة ترسانتها النووية وبرامجها النووية لاتتفق والتطور الذي شهدته ساحة عمليات ضبط التسلح النووي ، وهو التطور الذي تترجمه الاتفاقيات التي وقعت بين القوتين العظميين وماتبعها من عمليات تفكيك لرؤوس نووية آخذة في التزايد ، ولكن تأثير هذه الفئة يبدو محدودا في ظل الجهود التي تبذلها اسرائيل لتظل وجهة نظرها تجاه القضية هي السائدة في أدبيات نزع السلاح.

وفي خلال عامي٩٣ ، ١٩٩٤ شهد الخطاب الرسمي للنخبة السياسية الاسرائيلية تطورا جديدا اعتمد على الادعاء بأن الضغط على اسرائيل بشدة فيما يختص بتخليها عن السلاح النووي لن يكون أمرا مثمرا .وعلى الساحة الداخلية في اسرائيل يعتبر غياب أي نقاش حول القضية النووية اكثر من مجرد التزام مفروض بقوة غير منظورة .فغياب هذه المناقشات يعكس اتفاقا أصيلا على تحريم الأعتراف بوجود الأسلحة النووية الاسرائيلية على أرض الواقع ، سواء على المستوى السياسي أو المستوى العسكري أو حتى على مستوى الساحة الاجتماعية الاسرائيلية بكل ماتشملها من أبعاد اعلامية وثقافية. ويعتقد بعض المحللين الأسرائيليين [١٠] أن أي اعتراف رسمي اسرائيلي بامتلاك السلاح النووي ربما يسفر من ناحية عن هدم القناعة التي تشكلت في داخل وجدان كل اسرائيلي بعدم وجود السلاح النووي في حوزة اسرائيل ، كما أنه سيؤدي الى تعويق مرونة الحكومة الأسرائيلية وهي تتفاوض

حول الأتفاقيات الخاصة بالحد من الاسلحة النووية. وربما أدى ذلك - فى زعم هؤلاء المحللين - إلى اثارة التأييد العام داخليا للاسلحة النووية بما يعرقل الجهود الرامية إلى تهيئة المناخ العام للتوصل الى تسوية بشأنها .

وتعكس رؤية السياسيين الاسرائيليين للسلاح النووى منذ ماقبل منتصف حقبة السبيعنيات وجود اختلاف عميق بين تلك الرؤى ، ففى الوقت الذى كان فيه موشى دايان يرى السلاح النووى الأسرائيلى بمثابة الرد على التفوق العددى للجيوش العربية المسلحة بأسلحة تقليدية، فان ايجال آلون كان يرى أن توافر السلاح النووى فى حوزة اسرائيل سوف يكون سببا فى الحاق الضرر بالمرونة التى يتمتع بها الجيش الاسرائيلى فى رده العسكرى على الدول العربية (فرادى أو مجتمعين)، وكان آلون يعتمد فى رأيه ذلك على حقيقة أن كل حادث فى سياق الأمن الجارى ربما يدفع الى رد نووى ، ولكن هذا الخلاف لم يكن أبدا سببا فى أن تغير اسرائيل من استراتيجيتها تجاه السلاح النووى ، كما أنه لم يكن سببا فى أن تغير اسرائيل أسلوبها فى معالجة القضية النووية على مستوى الدول العربية ، فى حين ظل «مبدأ بيجن» هو المبدأ الذى يحكم النظرة الأسرائيلية الى أى نمو فى أى قدرات نووية للدول العربية.

وينص مبدأ بيجن على أنه «اذا أقامت دولة عربية مفاعلات نووية فسوف يكون مصيرها كمصير المفاعل النووى العراقى» وعلى الرغم من تعهد اسرائيل رسميا بالأ تقوم فى المستقبل بشن هجمات من أى نوع على مفاعلات نووية تخضع لاشراف مؤسسة دولية معترف بها ، وذلك بناء على تهديد أمريكى بفرض عقوبات عليها اذا لم تتعهد بذلك، فإنه يصعب التأكد من مدى الالتزام الفعلى بهذا التعهد.

وعلى هامش مبدأ بيجن كانت الممارسات السياسية الأسرائيلية تهدف الى استهلاك الوقت من ناحية ، ومن ناحية أخرى السعى الى اظهار اسرائيل بمظهر الطرف الحريص على الوصول الى حل للقضية النووية ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الأقتراح الذى تقدم به اسحاق شامير عام ١٩٨٠ والذى كان يشغل منصب وزير الخارجية (بعقد اتفاق اقليمى لأخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل) على غرار الاتفاق الموقع بين دول امريكا اللاتينية يرتكز على فكرة «الحوار المباشر» وبينما كان شامير يعلم أن الدول العربية كانت سترفض فكرة الحوار المباشر مع اسرائيل فى تلك الفترة ، فإن الولايات المتحدة استغلت اقتراح شامير للترويج لفكرة أن اسرائيل «دولة تسعى الى السلام» وأنها «امتداد للحضارة الغربية»، ولذلك فان «التخوف من امتلاكها للسلاح النووى أمر غير وارد[١٢]».

وخلال الفترة من ابريل الى مايو ١٩٩٠ اقترح الرئيس مبارك على اسرائيل (وبموافقة العراق وضمان مشاركته) عقد مؤتمر اقليمى يبحث وفقا لقائمة أولويات مقبولة من اسرائيل موضوع تجريد المنطقة من كل انواع اسلحة الدمار الشامل ، وبمجرد أن لاحت بوادر النجاح فى هذا المسعى جاء حل حكومة الأئتلاف الوطنى (الوحدة الوطنية) فى اسرائيل لكى يشوش الاتصالات التى كانت جارية ، ثم قام وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز أثناء زيارته لمصر فى مايو من نفس العام (١٩٩٠) برفض دعوة المؤيدين لتجريد المنطقة من السلاح النووى تحت زعم أن الهدف هو "تجريد المنطقة من العداء وليس من هذا النوع من السلاح أو ذاك[١٣]». واكد ذلك الموقف الاعتماد الاسرائيلى على فكرة التسويف واستهلاك الوقت حتى تستمر الأوضاع كما هى على صعيد الترسانة النووية الاسرائيلية ، ويظل الأحتكار الاسرائيلى للسلاح النووى حقيقة قائمة لايستطيع أحدا أن يغير منها لا حربا ولا سلما.

أثر الترسانة النووية الاسرائيلية على الدول العربية:

تقدر معظم المصادر الغربية حجم الترسانة النووية الأسرائيلية بما يتراوح بين مائة ومائتين رأس نووى ، وهذا العدد من القنابل النووية فى ظل وسائل الأيصال (الصواريخ البالستيكية والطائرات القاذفة) يكفى لتدمير مايزيد على مائة وخمسين هدفا من الأهداف الاستراتيجية فى الدول العربية مابين مدينة كبيرة (عاصمة) أو تجمع صناعى أو تجمع ضخم لقوة مدرعة أو غير ذلك من أهداف ، ويعنى ذلك أن الترسانة النووية الأسرائيلية قد وصلت الى حدها الأقصى ان لم تكن قد وصلت الى مرحلة التشبع حيث لامجال لمزيد من القنابل التى تستطيع هذه الترسانة أن تستوعبها.

وبعد التاكيدات التى جاءت على لسان سيمورهيرش عن البرنامج النووى الأسرائيلى[١٤]، نشأت حالة من الشعور بعدم الارتياح العالمى تجاه المنطق الاسرائيلى فى معالجة قضية ترسانتها النووية وكذلك تجاه جديتها فى الالتزام بالاعلان عن اعتزامها التخلص من هذه الترسانة من خلال اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الأوسط (NWFZ)، وبينما تعتبر اسرائيل أن فكرة اعترافها الصريح بامتلاكها للسلاح النووى ، تعد فكرة غير ملائمة ، فأنها تتحدث فى الوقت ذاته عن توسيع نطاق المناقشات بينها وبين العرب ليس من أجل ازالة هذه الترسانة، ولكن من أجل تشكيل مزيدا من القبول بها وذلك فى «مقابل عدم نموها»، وهذا المقابل بقدر مايحمل من البعد عن الموضوعية - بسبب أن الترسانة النووية الاسرائيلية لم يعد أمامها من

سبيل النمو - بقدر مايحمل من التهديد والتسلط والرغبة فى إثبات التفوق على الدول العربية.

وعلى امتداد فترة زمنية طويلة كان الأسرائيليون - على الصعيد السياسى وعلى صعيد أدبيات الحد من التسلح - يزعمون أن اسرائيل لايوجد لديها اسلحة نووية بدليل أنه لاتوجد عقائد استخدام للسلاح النووى ، كما أنه لاتوجد قيادة استراتيجية (معلنة) تتولى السيطرة على الأمكانيات النووية الاسرائيلية وتوجيهها أثناء العمليات. ولكن اتضح بجلاء اعتمادا على الحقائق التى جلبها فعنونو عن البرنامج النووى الأسرائيلى أن عقائد استخدام السلاح النووى الأسرائيلى تذهب الى أبعد بكثير عما هو مطلوب لتحقيق فكرة «الملاذ الاخير للبقاء»، وأن السلاح النووى الاسرائيلى يحتل مكانة أصيلة فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى ، ليس فقط لتحقيق الردع، وإنما أيضا لتحقيق أهداف عسكرية فى مسرح العمليات.

اذ بينما لاتحتاج اسرائيل إلا لعدد محدود من الرؤوس النووية ومايلزمها من طائرات وصواريخ لتوصيل تلك القنابل الى أهدافها وكذلك قدرة معقولة على تحمل الضربات الجوية للخصم لكى تتوافر لها عناصر قوة الردع ، فإن الحقائق التى كشف عنها فعنونو لجريدة صن داى تايمز اللندنية تدل على أن اسرائيل بالأضافة الى جمعها لمواد نووية تكفى لصنع مابين مائة الى مائتين قنبلة نووية ، فانها أيضا قد قطعت شوطا كبيرا فى انتاج القنابل النووية الحرارية - (Thermonuclear) أو مايطلق عليه القنابل النيوترونية - وهذه الأمكانيات تفوق بكثير ماتحتاجه استراتيجية «الملاذ الأخير للبقاء»، ويتضح من ذلك أن هدف اسرائيل من امتلاك تلك الاسلحة النووية يتعدى تلك الاستراتيجية كما يفوق ماتحتاجه اسرائيل للردع ويصل الى حد الاستعداد للتهديد باستخدام الاسلحة النووية لتحقيق أهداف كان تحقيقها يتم - فى الماضى - اعتمادا على الأسلحة التقليدية ، وبذلك تكون عقائد استخدام السلاح النووى الاسرائيلى قد شملت الاستخدام العملياتى فى كل الأحوال. ومن ناحية أخرى تذكر بعض المصادر الأمريكية أن اسرائيل استطاعت أن تكتشف من واقع معاملتها مع الدول العربية سواء فى محادثات الحد من التسلح الثنائية أو متعددة الأطراف أو فى محادثات السلام على المسارات المختلفة ، أن الدول العربية اكثر تفككا مما كان معتقدا [١٥]، وربما كان ذلك سببا فى أن تضاعف اسرائيل من سعيها لتحقيق أهدافها بأساليب أخرى ، ومما يضاعف من خطورة وجود مؤشرات قوية تدل على أن القادة الاسرائيليين ربما أصبحوا أقل احتراما للحظر النووى مقارنة بذلك الاحترام الذى تبديه القوى الكبرى لذلك الحظر ، وربما رفض القادة الاسرائيليون (بناء على معطيات الموقف العربى فى المستقبل) أن ينظروا الى القنبلة النووية على اعتبار أنها نوع خاص جدا من أنواع الأسلحة والذى لايستخدم إلا فى حالة واحدة فقط :التعرض للفناء.

وفى غضون العام ١٩٩٤ تصاعد منحنى القلق العربى بشكل لم يسبق له مثيل وهى تتابع الأخبار التى كانت تتوالى بشكل شبه يومى عن الترسانة النووية الاسرائيلية ، والتى تعتبرها القيادات الاسرائيلية على اختلافها بمثابة «الدرع الدفاعية»[١٦]، ويرجع السبب فى تصاعد القلق العربى الى تزايد البراهين الدالة على أن اسرائيل أصبحت تتخذ من ترسانتها النووية غطاءا استراتيجيا لأى عمليات عسكرية يقوم بها جيش الدفاع الاسرائيلى فى الاطار التقليدى .كما أن توافر الأمكانيات اللازمة لشن ضربة نووية أولى وضربة نووية ثانية لدى اسرائيل ووجود وسائل الأيصال طويلة المدى ومايخدم ذلك من انظمة استطلاع استراتيجى ، وذلك بالأضافة الى آليات الوقاية المتمثلة فى أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ ، يتيح الفرصة أمام اسرائيل لكى تشن حربا هجومية بالأسلحة النووية وتظل فى الوقت ذاته متمتعة بحصانة نسبية ضد أى هجوم مضاد.

وبينما ظلت عقائد استخدام السلاح النووى فى العمليات العسكرية التى يقوم بها جيش الدفاع الاسرائيلى داخل اطار محكوم بقدرهائل من السرية ، فان سياسة الردع التى تحكم استراتيجيات استخدام هذا السلاح قبعت فى المساحة الرمادية ، بحيث تكون احدى الآليات الاساسية والقوية لخداع كل من صانع القرار والرأى العام فى العالم العربى .ولكن سرعان ماكشفت المعلومات التى أذيعت عن حرب اكتوبر ١٩٧٣ أن اسرائيل قد أدمجت الأمكانيات غير التقليدية التى تملكها فى البنية الأساسية لجيش الدفاع الاسرائيلى ، كما أنها أصبحت جزءا من التفكير الأستراتيجى الاسرائيلى .وبعد أن قامت اسرائيل بنشر جزء من قواتها النووية أثناء حرب ١٩٧٣ ، فانها قامت أيضا بنشر هذه القوات أثناء حرب الخليج لتحريرالكويت (٩٠-١٩٩١) . (وبينما كانت اسرائيل تريد أن تلوح بالعصا الغليظة أمام الدول العربية ، فانها كانت أيضا - وربما كان ذلك هو الأمر الاكثر اهمية - تريد أن تقنع الولايات المتحدة بالا تخاطر بتعريض الأمن الاسرائيلى للخطر .أما على المستوى العملياتى (التكتيكى) فإن اسرائيل قد أدمجت الاسلحة النووية التكتيكية مثل الدانات النووية التى تطلقها المدفعية والألغام النووية فى اطار عقيدة القتال التى ترسم أسلوب شن الحرب ، وذلك رغما عن القرار الذى اتخذته القيادة السياسية الاسرائيلية فى العام ١٩٦٢ بعدم دمج

الأسلحة النووية ضمن القوات المسلحة[١٧]. والأدلة على تلك التغييرات كثيرة ومتنوعة ومعظمها صادر عن وثائق غربية ووثائق اسرائيلية، واذا كان البعض يشكك فى المعلومات التى نشرها فعنونو فان كتابات سيمور هيرش ونورمان موس ، وكذلك بعض الوثائق الأمريكية تدل بشكل يكاد يكون قاطعا على أن هذه التغيرات أمر قائم بالفعل.

ومع دخول اسرائيل فى عملية السلام مع الدول العربية ، فانه لايمكن أن تتجاهل الدول العربية وجود الترسانة النووية الاسرائيلية ، كما لايمكن للقيادات العربية أن تتعامل مع قضية السلاح النووى الأسرائيلى على أنها قضية هامشية أو أن تقبل بالمساعى الأسرائيلية لاضفاء الشرعية على سلاحها النووى.

اذ بالأضافة الى أن ذلك يتناقض مع روح السلام التى بدأت تسود المنطقة ، فانه يكرس أيضا خللا بالغا فى التوازن يمكن أن يكون سببا فى اغراء اسرائيل فى المستقبل بالأقدام على مهاجمة الدول العربية وابتزازها بالسلاح النووى الاسرائيلى ، وفوق هذا وذاك فان الاصرار الاسرائيلى على التمسك بالترسانة النووية لايتفق بأى شكل مع التوجه العالمى العام الذى يعتبر أن الأسلحة النووية تمثل خطرا على البشرية كلها وينبغى التخلص منها .

ومن أبرز الأدلة التى تبرر المخاوف العربية من الترسانة النووية الأسرائيلية ، وخطورة أن يتولى الحكم فى اسرائيل قادة متطرفون ذلك الموقف الذى يرى فيه يوفال نئمان[١٨] زعيم حركة هتحياه اليمنية أن السعى لبلورة سياسة عالمية للحفاظ على السلاح النووى فى "دول مسئولة فقط - " خارج نطاق الأمم المتحدة ، وبما يحقق ما اطلق عليه نئمان السلم الديموقراطى (Pax Democratic) مع الحفاظ على التفوق العسكرى الاسرائيلى المتفق عليه مع الولايات المتحدة ، واعتماد اسرائيل على العمليات العسكرية المفاجئة والمخططة جيدا (أى العمليات العسكرية الشبيهة بالعمليات الجراحية) سيكون هو الخيار الأكثر تفضيلا فى ظل موقف عربى محاط بالغموض ، وفى وجود مجال لتحقيق الاهداف الاسرائيلية.

ويبرر ذلك الموقف وغيره الأصرار المصرى على أن يكون مؤتمر المراجعة والتجديد لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بمثابة وقفة مع قضية الترسانة النووية الأسرائيلية.

منع الانتشار النووى ومنع الأنتشار الكيماوى:

كانت حرب الخليج لتحرير الكويت سببا فى اظهار حقيقة هامة أمام الولايات المتحدة – والعالم – أن عناصر القوة التقليدية مازالت هى الأساس الذى يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية فى مسرح العمليات . ونظرا لتمتع الولايات المتحدة بميزة التفوق النسبى فى ذلك المجال ، فقد تزايدت مخاوفها من أن يؤدى انتشار الأسلحة النووية فى أيدى الدول الأخرى الى تاكل هذه الميزة ، كما تزايدت أيضا المخاوف من أن يسفر ذلك التاكل عن تراجع قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التهديدات التى تؤثر على مصالحها ومصالح حلفائها. ومن ناحية أخرى أيقنت الولايات المتحدة أن انتشار السلاح النووى وأسلحة التدمير الشامل الأخرى ربما كان سببا فى تزايد عدد بؤر التوتر فى العالم والتى سيكون مطلوبا منها أن تتدخل فيها عسكريا على النحو الذى اتبع من قبل فى حالة العراق[١٩].

وفى مرحلة من المراحل كان الأفتقار الى المعرفة التكنولوجية اللازمة لصناعة السلاح النووى عائقا أمام أولئك الساعين الى امتلاك السلاح النووى ، وفى مرحلة أخرى كان الافتقار الى التمويل وطول المدة اللازمة لصناعة السلاح النووى من بين العقبات الحقيقية التى ينبغى تخطيها للوصول الى مرحلة امتلاك السلاح النووى. ولكن سرعان ما أصبح من السهل تخطى تلك العقبات، وبينما لجأت الدول الكبرى الى فكرة فرض العقوبات أو التهديد بفرضها لتقليل الأندفاع نحو امتلاك السلاح النووى ، فإن السلاح الكيماوى يفرض نفسه كعنصر بديل وعامل موازن للسلاح النووى فى ظل تزايد الصراعات الاقليمية والتى ظل الصراع العربى الاسرائيلى على رأس قائمتها طوال مايزيد على خمسة وأربعين عاما وظلت القدرات الكيماوية تمثل الحد الأدنى من الرادع المضاد للسلاح النووى الاسرائيلى الذى يقيد حرية اسرائيل فى استخدام سلاحها النووى أو التهديد باستخدامه.

وبعد أن ظلت القوى الكبرى فى العالم تتفاوض لمدة ١٥ عاما على أمل التوصل الى معاهدة لمنع انتشار الأسلحة الكيماوية ، فانها لم تقدم على اتخاذ خطوة جادة على سبيل توقيع تلك المعاهدة إلا فى مطلع العام ١٩٩٣ حيث عقد مؤتمر باريس للتوقيع على معاهدة حظر تصنيع وحيازة واستخدام الأسلحة الكيماوية فى شتى صورها. وكان الدافع وراء عقد هذا المؤتمر أمرين أحدهما ظاهرى وهو استخدام العراق للاسلحة الكيماوية ضد القرى المدنية الكردية فى فترات متفرقة من حقبة الثمانينيات وكذلك تهديد العراق باستخدام هذه الاسلحة أثناء حرب الخليج لتحرير الكويت (٩٠ ـ ١٩٩١)، أما الدافع الثانى وراء عقد هذا المؤتمر فانه كان يتلخص فى اعطاء اسرائيل فرصة لكى تظهر بمظهر الجانب الرافض لانتشار السلاح الكيماوى على زعم أن توقيع اسرائيل على معاهدة الاسلحة

الكيماوية يعادل ويوازن الرفض الأسرائيلى للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ويغير من صورة اسرائيل أمام العالم.

وجاءت كلمة شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى أمام المؤتمر لكى تعكس وبوضوح الخطوط العامة للسياسة الاسرائيلية تجاه قضايا اسلحة التدمير الشامل عموما وقضية السلاح الكيماوى على وجه الخصوص ، حيث اقترح بيريز اقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ولكن بعد «تحقيق السلام فى الشرق الأوسط»، كما اقترح اقامة منطقة خالية من كل الصواريخ أرض- أرض ، واقامة أنظمة مراقبة متبادلة. وبينما كانت اسرائيل تشارك فى هذا المؤتمر وهى تعلم أنه سوف يسفر عن اتفاق على حظر تصنيع وامتلاك واستخدام الأسلحة الكيماوية ، فإنها كانت تسعى لتجريد العرب من السلاح الذى تظن اسرائيل أنه قد يهددها ، فى حين تظل ترسانة السلاح النووى الاسرائيلى فى أمان ولايستطيع أحد ازالتها ، كما لايوجد أى قيود على استخدامها.

وازاء ادراك عدد من الدول العربية -التى على رأسها مصر - للأهداف الحقيقية وراء اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، فانها امتنعت عن التوقيع عليها حتى يدرك المجتمع الدولى كله ضرورة اعتماد اطار يتسم بالشمولية والتوازن فى التعامل مع كل أنواع أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط وليس الأسلحة الكيماوية فقط ، وبرغم ايمان مصر - ودول عربية أخرى - أن الاسلحة الكيمائية فى شتى صورها تعد من أبشع أدوات الحرب التى تمتد آثارها الضارة بلا تمييز ، فانها شاركت فى جهود بلورة مشروع اتفاقية متكاملة وشاملة لحظر الاسلحة الكيماوية من منطلق اقتناعها الراسخ بضرورة القضاء على المخاطر التى تمثلها كافة اسلحة الدمار الشامل على الأمن والاستقرار الدوليين وعلى مستقبل البشرية.

ولايستطيع أحد أن ينكر أن اتفاقية حظر الاسلحة الكيمائية تحتوى على عدد من العناصر الهامة والايجابية ، مثل تحقيقها لفكرة فرض «حظر شامل» على حيازة وانتاج وتطوير وتخزين كافة أنواع الاسلحة الكيمائية وهو الأمر الذى يوصلنا الى القضاء الكامل على أحدى فئات اسلحة الدمار الشامل، وتحقيقها لمبدأ المساواة فى الحقوق والالتزامات واجبة النفاذ قانونا والتى تسرى على كافة أطراف المعاهدة بمقياس واحد وذلك بالأضافة الى اشتمالها على نظام تحقق (Verification) ذو فاعلية ومصداقية عالية يتيح فرصة متساوية أمام الدول المنضمة للأحساس بالأمن، ولكن ينبغى ملاحظة أن هناك بعض جوانب القصور الفنية فى نصوص الأتفاقية (وذلك مثل خلو الاتفاقية من نص صريح يؤكد أن تطبيق بمؤدها لن يشكل حائلا أو عقبة فى سبيل النمو الاقتصادى والتكنولوجى لاعضائها وبصفة خاصة الدول النامية)، ومن ناحية أخرى تأتى هذه الاتفاقية لكى تخالف ماجاء فى الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة لنزع السلاح لتحديد أولويات نزع السلاح وفى مقدمتها الاسلحة النووية باعتبارها تشكل خطرا أشد على مستقبل البشرية نظرا لآثارها التدميرية الهائلة واسعة الأنتشار والمستمرة والتى تنفرد بها على سائر أسلحة التدمير الشامل الأخرى.

وفضلا عن هذا فان أتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية أهملت حقيقة أن الأمن القومى للدول - على اختلافها - يمثل وحدة متكاملة وغير قابلة للتجزئة ، ولهذا فانه يجب معالجة كافة صور التهديد للأمن بدرجة متساوية من الجدية والحرص مع مراعاة التوازن الدقيق لجميع العناصر التى تدعم الأمن الوطنى لجميع الدول ، وبينما فضلت الدول العربية - وبصفة خاصة مصر - نبذ الخيار النووى لاقتناعها بمدى المخاطر التى تلحق بمنطقة الشرق الأوسط من جراء الدخول فى سباق تسلح نووى يمكن أن يضاعف من حدة التوتر الذى تعانى منه المنطقة أصلا ، فإن هذه الدول ذهبت الى نهاية الشوط وأيدت مبادرة اخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، فى حين أنضم غالبيتها إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والتزمت بتطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية ، كما أيدت جميعها المبادرة الخاصة باخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع اسلحة الدمار الشامل.

ورغما عن وضوح موقف الدول العربية تجاه قضايا الانتشار النووى والكيماوى والبيولوجى وتوجهها الصادق نحو العمل على منع نشوب سباق تسلح غير تقليدى فى تلك المنطقة الحيوية من العالم سواء من خلال الانضمام الى نظم قانونية تعاقدية أو من خلال تكرار الاعلان عن التمسك بهذا التوجه ، فان اسرائيل ترفض اتخاذ أى خطوة متوازنة فى نفس الاتجاه سواء من حيث الانضمام على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية (NPT) أو من حيث اخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك فى الوقت الذى تحرص فيه اسرائيل على اشاعة الغموض حول قدراتها فى مجال التسليح النووى.

وعلى قدر ماكانت اسرائيل تشكو من عدم ادراك الدول العربية لمتطلبات "الأمن الأسرائيلى "على قدر ماكان الموقف الذى اتخذته المجموعة العربية أثناء اجتماعات مؤتمر معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمائية ايجابيا تجاه هذه القضية بالذات ، حيث عبر الوزراء العرب عن

استعدادهم الكامل للتعامل مع كافة مقترحات نزع السلاح البناءة التى من شأنها أن تحقق تكافؤا نوعيا وكميا فى القدرات العسكرية لدول المنطقة وتوفر الأمن من خلال الالتزامات المتساوية والواجبة النفاذ قانونا فى مجال نزع السلاح ، بحيث تسرى على كافة دول المنطقة ، وبذلك لم يفرض الوزراء شروطا مسبقة ولم يعلقوا استعدادهم هذا على أى تطور أيا كان شأنه.

ملامح الموقف العربى تجاه المعاهدة:

ظلت الدول العربية على قناعة تامة بأن الأطار الذى ينبغى أن يحكم نظرة الدول المالكة للاسلحة النووية والساعية الى وقف انتشار الأسلحة النووية هو العمل على اقناع الدول غير المالكة لهذا السلاح (وبصفة خاصة الدول الساعية الى امتلاكه) أن أمنها يتم صونه فى حال عدم إمتلاكها للسلاح النووى ، وفى هذا الاطار كان يتوافر للدول الخمس المعلن عن امتلاكها للسلاح النووية ثلاث آليات أساسية:

* معاهدة حظر أنتشار الأسلحة النووية . (NPT)

* نظام اجراءات الأشراف على الأمان (Safe-guards).

* اتفاق لندن الخاص بامتناع منتجى المنشئات والتكنولوجيا النووية عن تصدير معدات وأجهزة ومواد حساسة الى دول لاتقبل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

وعلى امتداد الفترة التى أعقبت دخول معاهدة منع أنتشار الاسلحة النووية (NPT) وحتى بداية العد التنازلى لمؤتمر التجديد والمراجعة فى ابريل ١٩٩٥ وبرغم توافر هذه الآليات ، فان جهود منع الانتشار النووى ظلت تعتمد أسسا انتقائية ، كما كانت هناك تفرقة فى تفسير مستويات التهديد ونوعها من الدول العربية تجاه اسرائيل ومن اسرائيل تجاه الدول العربية. ومع تضخم الترسانة النووية الاسرائيلية تزايدت ظلال الشك على مصداقية الدول المالكة للسلاح النووى فى تطبيق نصوص وروح معاهدة منع الأنتشار النووى ، ومع تزايد الأحساس بوجود سياسة خفية تهدف إلى الأبقاء على السلاح النووى فى حوزة اسرائيل رغما عن أى تطورات ، فان ذلك ربما كان من الأمور المؤثرة سلبا ليس فقط على عملية السلام ولكن أيضا على مستقبل السلام ذاته .

ومن ناحية أخرى فان تجديد معاهدة عدم الأنتشار النووى دون اعادة النظر فى جوانب الضعف المشتملة عليها ، والى أمد غير محدود ينطوى على مخاطرة جسيمة ، اذ أن هذا التجديد سوف يضفى صفة الشرعية على حالة التقسيم النووى القائمة حاليا فى الكرة الأرضية ، اذ سوف تظل الدول المالكة للسلاح النووى مالكة له ، فى حين ستظل الدول غير المالكة على ماهى عليه ، أما الاطراف الواقعة بين هذين التقسيمين فسوف تظل فى منأى عن الوقوع تحت طائلة المحاسبة والمراقبة الدولية ، وهى الأمور التى سوف تدفع الدول المتأثرة بتلك التفرقة اما إلى اعتبار المعاهدة وكأنها لم تكن بناء على سابق الخبرة ، أو أما أن تسعى هذه الدول إلى امتلاك السلاح الذى يضمن لها قوة الردع للوقوف فى وجه التهديدات رغما عن أى ظروف تفرض عليها من الخارج.

وطبقا للمادة السادسة من مواد المعاهدة فان مؤتمر المراجعة والتجديد يتم كل خمس سنوات (بناء على طلب أغلبية الموقعين على المعاهدة) وذلك بهدف معرفة ما اذا كان التزام الدول المالكة للسلاح النووى بمنع الانتشار النووى يسير طبقا للمتفق عليه أم لا. وطبقا لتوصية أغلبية الدول الموقعة فان مؤتمر المراجعة والتجديد الخامس (الذى يعقد بعد ٢٥ سنة من دخول المعاهدة حيز التنفيذ أى فى العام ١٩٩٥) يكون هو المؤتمر الذى يتحدد فيه مستقبل المعاهدة بالتصويت وبناء على رأى الأغلبية ، بحيث يتحدد ما اذا كان سريان المعاهدة سوف يستمر الى أجل غير مسمى أو أن يتم تمديدها لمدة (أو لمدد) كل منها محدد بفترة زمنية معينة.

وفى كل مؤتمر من مؤتمرات المراجعة والتجديد الأربعة التى سبقت المؤتمر المزمع عقده فى ابريل ١٩٩٥ ، كان يتضح بالدليل القاطع أن التقدم فى تطبيق المادة السادسة من بنود المعاهدة كان تقدما بطيئا للغاية ، وبرغم مانصت عليه تلك المادة من مواد المعاهدة بضرورة قيام الدول المالكة بمنع انتشار السلاح النووى ، وما اشتملت عليه مقدمة المعاهدة من دعوة لعقدمفاوضات حول معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية (CTBT) فان المؤتمرات الأربعة لم تحرز أى قدر من التقدم فى هذا الاتجاه ، وذلك بعد أن انفض اثنين من هذه افمؤتمرات الأربعة دون احراز أى اتفاق على اصرار اعلان نهائى بخصوص معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية (CTBT).

وهذا التقدم البطئ فى تطبيق المادة السادسة مع الفشل فى التوصل الى معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية يعكس تقاعسا من الدول المالكة للأسلحة النووية من ناحية ، كما أنه يدق أيضا ناقوس الخطر أمام الدول غير المالكة التى سلمت قيادها فيما يختص بالسلاح النووى للدول المالكة على اعتبار أن هذه الأخيرة ستكون حريصة على الالتزام بما جاء فى المادة السادسة من منطلق حرصها

على مصلحة الدول غير المالكة ومصلحة العالم أجمع فى اطار التعاقد الذى أبرم بينها ، وبعد أن وجدت الدول غير المالكة للأسلحة النووية أن هناك انتشارا (علنيا ومستترا) للسلاح النووى وأنها توشك أن تقع فى دائرة الحصار التى يفرضها هذا السلاح ، فان ذلك سوف يدفع الدول غير المالكة للبحث عن آليات بديلة للحفاظ على مصالحها.

وهناك من يرى أن مؤتمر المراجعة والتجديد (ابريل ١٩٩٥) سوف يكون مشابها لمؤتمرات المراجعة والتجديد الاربعة السابقة نظرا لأنه سوف يشتمل على مراجعة ماقامت به الدول الأعضاء من مراقبة للمعاهدة ولكن الحقيقة أن مؤتمر ابريل ١٩٩٥ ينبغى أن يكون مختلفا انطلاقا من عدد من الحقائق:

* يتعين على الدول المؤتمرة أن تحدد فى هذا المؤتمر المدة الزمنية القادمة لسريان المعاهدة .

* هناك واقع جديد يتشكل فى منطقة الشرق الأوسط ، وتتطلب عملية السلام بين العرب واسرائيل ضرورة توافر مناخ جديد ، ووجود السلاح النووى الاسرائيلى فى ظل معاهدة منع الأنتشار النووى كما هى بدون تعديل يتناقض مع تلك التطورات.

* التطورات التى شهدها العالم فى غضون السنوات التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة تجعل من مسألة اعادة النظر فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية برمتها أمرا ضروريا بحيث تكون هناك فرصة لتلافى جوانب الضعف والقصور فيها ولصياغة أسس ومبادئ جديدة تتفق مع الأوضاع العالمية السائدة فى العالم.

* هناك اختلاف فى وجهات النظر حول معنى المراجعة اذ بينما ترى الدول المالكة للسلاح النووى أن المراجعة تعنى مراجعة التزام الدول الموقعة على المعاهدة بما جاء بها، فان الدول المتضررة من القصور فى مواد المعاهدة ترى أن المراجعة ينبغى أن تشتمل على مراجعة موضوعية لمواد ونصوص المعاهدة بما يتيح الفرصة للتغلب على جوانب القصور فيها.

وربما شهد مؤتمر المراجعة والتجديد اصرارا من الدول غير المالكة للسلاح النووى على التمسك بحقها فى مراجعة نصوص المعاهدة ، وربما كان هناك اصرار مماثل من الدول المالكة للسلاح النووى على أن تظل المعاهدة كما هى بدون تغيير متعللة بصعوبة اجراء ذلك التغيير مع الموافقة على أن يكون التمديد لفترة زمنية ما وذلك لاسترضاء الدول الغير مالكة ، ولكن من الضرورى أن نؤكد على حقيقة أن موقف الدول العربية فى هذا المؤتمر سيكون موقفا تاريخيا ونابعا من خصوصية الحالة العربية وخطورة الترسانة النووية الأسرائيلية على الأمن العربى ، وانطلاقا من هذه الحقيقة فان الملامح العامة للموقف العربى خلال مؤتمر تجديد ومراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ستكون متمثلة فى الآتى:

* المطالبة بضرورة تطوير المعاهدة لكى تصبح معاهدة تحريم شاملة للاسلحة النووية.

* المطالبة بتوفير ضمانات أمن شاملة وفعالة للدول غير النووية.

* المطالبة بضرورة ضمان حق الدول الغير نووية فى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

* تحقيق البعد العالمى فى المعاهدة (عالمية المعاهدة).

* المطالبة بالعمل على توفير وسائل تحقق (Verification) ورقابة ذات فاعلية عالية .

* المطالبة باتخاذ الاجراءات العملية لتشجيع انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وبصفة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط (تطبيقا لما نصت عليه المادة السابعة من المعاهدة).

* المطالبة بضرورة قيام الدول المالكة للاسلحة النووية بتأكيد التزامها نحو التخلص من الاسلحة النووية وفق خطة وبرنامج زمنى محدد يتفق عليه .

وبينما تعد مسألة التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) من المسائل الحيوية والهامة بالنسبة لمستقبل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (NPT)، فان المطالبة بالانتهاء من عملية التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغى أن تسبق انعقاد مؤتمر التجديد والمراجعة ، وذلك حتى تكون هناك فرصة أفضل أمام الدول العربية لكى تتمكن من معالجة القضايا التى تمس أمنها الوطنى والقومى بشكل مباشر وبحيث تصبح المعاهدة قابلة للتمديد غير المحدود ، وبلا مخاوف مستقبلية ، وعلى هذا فان ملامح الموقف العربى تجاه القضايا المباشرة سيتلخص فى الآتى:

* المطالبة بضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكذلك المطالبة باخضاع كافة منشآتها ومرافقها للتفتيش ولنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

* المطالبة بأن تقوم اسرائيل بالتخلص من مخزونها النووى فى ظل برنامج زمنى محدد.

* مراجعة المعاهدة مراجعة شاملة بحيث يمكن معالجة

القضايا الخاصة بوسائل الأيصال المستخدمة فى نقل السلاح النووى مثل الصواريخ البالستيكية والطائرات القاذفة ، وكذلك وسائل الحصول على المعلومات مثل الأقمار الصناعية وغير ذلك.

* العمل على أن تلتزم الدول الحائزة على أسلحة نووية بعدم التهديد أو استخدام اسلحتها النووية ضد أى دولة غير حائزة على أسلحة نووية.

ومن المحتمل أن تثير هذه المطالب حفيظة بعض القوى الكبرى التى ترى فى استقرار الأوضاع على ماهى فى الشرق الأوسط مصلحة لها ، ولكن من المؤكد أن الفرصة ماقبل الأخيرة التى يتيحها مؤتمر مراجعة وتجديد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية فى ابريل ١٩٩٥ ستكون اختبارا للنوايا أما الفرصة الأخيرة فان ملامحها لن تكون واضحة بقدر كاف إلا بعد هذا المؤتمر.

جدول رقم (١)

مواقف الدول الغير موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

(ديسمبر ١٩٩٤) *

الدولة	موقفها من المعاهدة	الدولة	موقفها من المعاهدة
الجزائر	فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٣ أعلن وزير الخارجية الجزائرى بأن الجزائر تعتزم الأنضمام إلى المعاهدة ولكن لم يتم اتخاذ اجراء.	أندروا	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
أنجولا	اعلنت انها تدرس المعاهدة لتحديد موقفها.	الأرجنتين	لم تنضم الى المعاهدة.
البرازيل	بعد دخول معاهدة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية حيز التنفيذ فى ٣٠ مايو ١٩٩٤، لم تتخذ البرازيل أى خطوة تجاه الانضمام إلى المعاهدة.	البوسنة والهرسك	لايوجد موقف رسمى من المعاهدة.
جزر القمر	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	تشيلى	عضو كامل العضوية فى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية. وليست عضوا فى معاهدة حظر أنتشار الاسلحة النووية ولكنها أعلنت عن عزمها الأنضمام إليها فى العام ١٩٩٥.
جيبوتى	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	كوبا	على الرغم من اعلانها عن اعتزامها الدخول فى المنطقة الخالية من الاسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية فور انضمام دول أمريكا اللاتينية إليها، الا أنها لم تفعل، كما أنها لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
ارتيريا	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	مقدونيا	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
الهند	تعتبر أن معاهدة حظر أنتشار الأسلحة النووية معاهدة ذات طبيعة تفريقية. رفضت النداءات المتوالية للانضمام إلى المعاهدة.	جزر مارشال	لم تتخذ أى اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
اسرائيل	تواصل الأصرار على أنها لن تكون الطرف البادئ بادخال الأسلحة النووية إلى منطقة الشرق الأوسط، وتنكر وجود أى سلاح نووى لديها. لم تتخذ أى أجراء للانضمام على المعاهدة.	مايكرونيزيا	تقوم بدراسة المعاهدة للانضمام إليها.
سلطنة عمان	أعلنت أن السبب فى عدم انضمامها إلى المعاهدة يكمن فى قدرات الأسلحة النووية الاسرائيلية.	مولوفا	صادقت على المعاهدة ولكنها لم تودع بعد خطاب الانضمام إليها.

تابع جدول رقم (١)

مواقف الدول الغير موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

(ديسمبر ١٩٩٤) *

بـــالاولـــم	لم تتخذ أى أجراء للانضمام الى المعاهدة.	امارة موناكو	لم تحدد موقفها.
طاجيكستان	تقــوم بدراسـة المعــاهدة للانضــمـــام إليـــهـــا	باكـســتـــان	أعلنت أنها سوف تنضم الى المعاهدة بالتزامن مع انضمام الهند.
تركمانستان	تقــوم بدراسـة المعــاهدة للانضــمـــام إليـــهـــا	الصرب والجبل الأسود	تعتبر أنها منضمة للمعاهدة على اساس أنها الوريث الشرعى ليوغوسلافيا السابقة. وحتى الان والموقف من المعاهدة يخضع لصراعات دائمة.
الامارات العربية المتحدة	أعلنت أن السبب فى عدم انضمامها إلى المعاهدة يكمن فى قدرات الأسلحة النووية الاسرائيلية .	كيرجستان	وقعت على المعاهدة خلال العام ١٩٩٤ ولكنها لم تودع خطاب التصديق.
فـــانواتـو	وافقت على الانضمام إلى المنطقة الخالية من الاسلحة النووية فى جنوب الباسفيكى. لم تتخذ أى أجراء للأنضمام إلى معاهدة حظر أنتشار الأسلحة النووية.		

* المصدر : Arms Control today Dec. 1994.

الهوامش والمصادر:

.

(١) لم تعد العراق داخلة ضمن قائمة الدول المرشحة لامتلاك السلاح النووى بعد تنفيذ برنامج تدمير قدرات العراق لانتاج اسلحة الدمار الشامل .لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر :نادية محمود مصطفى " :خبرة عملية تدمير القدرات العراقية فى مجال اسلحة الدمار الشامل "مركز البحوث والدراسات السياسية ، سلسلة بحوث سياسية رقم ٦٧ – يوليو ١٩٩٣.

(٢) ها آرتس٢٩/٢/١٩٧٦.

(٣) يديعوت أحرونوت ١١/٤/١٩٧٦.

(٤) أنظر حديث أرييل شارون لمجلة بارى مارتش الفرنسية فى ٢٥/٢/١٩٨٢ والذى قال فيه (لقد رسمت اسرائيل خطا أحمر للاسلحة التى تسمح للعرب بحيازتها ، وهذا أمننا ولن نسمح لأى بلد عربى أن يمتلك قوة ذرية .")

(٥) أنظر :شلومو هرنسول: الخيار النووى فى القبو (ها آرتس٧/٤/١٩٨٢).

(٦) R.S. Mc Namara (and others), "Nuclear Weapons After the Cold War " Forgion Affairs, (Fall , 1991) , pp, 95 - 110 .

(٧) جريدة الأهرام ١١ يونيو ١٩٩١ .

(٨) جريدة الحياة اللندنية ٥ ديسمبر ,١٩٩٣

(٩) Cohen and Miller , "Nuclear Arms Control in the Middle East" The Washingtow Quarterly . Spring 1994 .

(١٠) يورام نمرود : «الخيار النووى الاسرائيلى فى نظام عالمى جديد» معهد أورانيم تعريب هانى عبد الله شئون الأوسط ، مارس ٩٣ ص – ص ٦٣ – ,٧٩

(١١) أنظر تصريحات أريل شارون فى صحيفة عل هامشمار ١٦ سبتمبر٨٣ ، وتصريحات موشى أرنيز وزير الدفاع الاسرائيلى الأسبق فى نفس الصحيفة ٨ أكتوبر ,٨٣

(١٢) Bruce Russett , Harvey Starr, "World Politics : The Menue For Choice" . Freeman and Company , New york, forirth Editien 1992, PP, 213 - 240 .

(١٣) جريدة الأهرام ٢٣ مايو ١٩٩٠.

(١٤) Seymur Hersh , "The Samson Option Random House , New York, 1991 .

(١٥) Andrew and Leslie Cockburn , "Dangerious Liaison : The inside Story of the U.S.I Israeli Covert Relation", Harper Collins Publishers, Wash . D.C.U.S , PP. 72- 79 .

(١٦) شيمون بيريز: «مشروع المئة يوم الاولى» يديعوت أحرنوت ١٤/٢/١٩٩١.

(١٧) Yezid Sayigh , "Reversing the Middle East Nuclear Race, "Middle East Report , NO 177, Vol. 22 July - Augest 1992 . PP. 12- 23 .

(١٨) Arms Control Today : The Doctrine of the Nuclear - Weapon States, Walfgang K.H. Panofsky July - Augest 1994 .

(١٩) Frank Barnaby , "The Role and Control of Weapons in the 1990 " Routledge , London , 1992 , P. 103 .

إيــــران من الـداخــل : رؤيـــة مصـــــرية

د. محمد السعيد عبد المؤمن

مـقدمـــة :

لاشك أن مصر وايران قطبان فاعلان فى منطقة من أهم وأخطر مناطق العالم وأن نشاطهما فى تقابله وتوزيعه وتقاطعه يسير على مستويات متعددة ، منها الإقليمى الذى يشمل العالم العربى وشمال وشرق افريقيا ومنها مستوى العالم الاسلامى ومنها المستوى الدولى. ويأتى هذا النشاط الفاعل نتيجة إحساس كل من الطرفين بذاتيته الفاعلة فى المنطقة ومدى تزايد نفوذه فى هذه المنطقة وإمكان مده إلى مناطق أخرى من العالم ومن ثم فرض قطبيته الفاعلة على الأطراف الأخرى فى هذه المناطق. ولقد انطبق هذا الوصف على كل من مصر وايران فى عصور مختلفة من التاريخ ! ومادام التنافس القطبى بينهما قد امتد ليشمل مختلف مجالات النشاط البشرى من سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وفكرية وأدبية حتى يومنا هذا فقد أصبح من الأهمية بمكان أن نتعرف على ايران المعاصرة خاصة فيما يتعلق بالفكر والعقيدة والعمل السياسى لأن الفكر العقائدى والسياسى لدى أى شعب من الشعوب فضلا عن كونه صدى لمجموعة من المكونات الأساسية الشخصية القومية فهو أيضا حصيلة الأنشطة البشرية والتجارب الحضارية لهذا الشعب. ولاشك أن محاولة التعرف على إيران المعاصرة تقودنا الى عدد من المعطيات هى:

أولا: أن الثورة الإيرانية الأخيرة كانت ضرورة تاريخية لتجديد شباب الحكم والإدارة السياسية فى ايران حيث قامت فى ظل ظروف مهدتها جميع العناصر المعارضة للنظام الملكى الحاكم وكذلك عناصر النظام الحاكم ذاته فضلا عن عدد من العناصر الخارجية. وسواء كان النظام الشاهنشاهى السياسى قد استنفد اغراضه بالنسبة لكافة الأطراف أم لا فإن الظروف المتراكمة حرفت كل محاولات التغيير سواء من جانب النظام أو من جانب أعدائه الى ثورة عارمة غيرت وجه النظام بل والحياة كلها فى ايران بما يوحى بأن هذه الثورة قد خطط لها بوعى واتقان خاصة فى مجال تواجد الجماهير فى الساحة السياسية.

ثانيا: إن هذه الثورة قد أفرزت فى نهاية الأمر نظاما يستند الى عقائد شعبية غاية فى العمق ، وقد نجح هذا النظام فى وضع قواعد الاستراتيجية السياسية طويلة المدى التى تستند الى مبادئ ترتبط بعقائد الشعب الإيرانى وتتواءم مع شخصيته التاريخية مما يوحى بأن هذا النظام بغض النظر عن رموزه القيادية سوف يبقى لفترة طويلة فى المستقبل مادام محافظا على قدرته على التكيف مع الأحداث.

ثالثا: إن النظام الحاكم فى ايران قد جعل من تصدير الثورة الاسلامية بالمنظور الإيرانى هدفا حيويا وحياتيا ومصيريا له سواء على البعد العقائدى أو البعد المتعلق بمصلحة النظام .وقد وضع له استراتيجية علمية عقائدية لها سياسات تنفيذية واعية تستند الى مصادر وإمكانات وطاقات تحشد لتنفيذها دون حد أقصى وتستثمر عناصر الشخصية الإيرانية وفكرها المذهبى المتطور وامكاناتها الذاتية.

رابعا: إن النظريات التى تحكم السياسة الخارجية الايرانية قد أدت الى تعقد العلاقات الايرانية مع دول العالم خاصة على مستوى منطقة الخليج أو العالم العربى عامة بحيث يصعب تحديد نوع هذه العلاقات واهدافها المرحلية دون الرجوع الى هذه النظريات التى تكشف الغموض فى التحركات الإيرانية خاصة فى مجال إقامة مجموعة من التكتلات الإقليمية فى اتجاهات متعددة مثل المجمع العالمى لآل البيت ، المجمع العالمى للتقريب بين المذاهب الاسلامية ، المجموعة الاقليمية للدول الناطقة باللغة الفارسية ، منظمة التعاون للدول المطلة على بحر قزوين، منظمة التعاون الإقليمى لدول آسيا الاسلامية .

خامسا: إن القضايا السياسة التى تثيرها إيران على

المستويات الإقليمية والإسلامية والدولية ، وحتى على المستوى الداخلى ، ليست قضايا مرحلية بل هى قضايا عقائدية ترتبط بفكر النظام الإيرانى واستراتيجيته وتتخذ أشكالا مختلفة تتواءم مع المواقف والظروف والاحداث المعاصرة ، وتبدو غير قابلة للحل إلا من خلال المنظور الإيرانى مثل قضية الوحدة الإسلامية وقضية أمن الخليج وقضية القدس وتحرير فلسطين وقضية اللاشرقية واللاغربية وقضية الاستكبار العالمى فضلا عن قضايا نوعية أخرى مثل الحج السياسى والجمعة السياسية وغربة الاسلام وهى قضايا تدخل فى اطار ربط العبادات الدينية بالسياسة.

سادسا: إن الفقه السياسى الشيعى يتيح للنظام الإيرانى قدرا كبيرا من المرونة فى اقامة علاقات قوية مع الأجنحة والمنظمات الثورية المتطرفة خارج إيران ودعمها مادامت تسير فى الاتجاه الذى يساعد على نجاح الاستراتيجية الايرانية فى المناطق التى تهم إيران سواء كانت هذه المنظمات تعمل فى إطار الشرعية الدولية أو خارجها. لأن فالنظام الإيرانى لايعترف بالمقاييس الغربية للشرعية أو حقوق الإنسان، كما أن هذا الفقه السياسى يتيح للحاكم حرية استخدام عنصرى مصلحة النظام والتقية السياسة لإخفاء النشاط السياسى أو حجبه وتاكيد أو إنكار العلاقات مع الأطراف الخارجية مما يجعل كشف هذه العلاقات للرأى العام الإيرانى لايؤثر سلبيا على نظرته للنظام الحاكم.

١ ـ التحولات السياسية المعاصرة فى أيران ـ :

إن ايران بقبولها وقف الحرب العراقية الايرانية قد بدأت مرحلة جديدة من ثورتها الاسلامية وفترة جديدة من فترات حكم نظام الجمهورية الاسلامية .فما أن قبلت وقف الحرب حتى بدأت سلسلة من التغييرات الأساسية فى شكل النظام وتوجهاته مع تعديل فى استراتيجية النظام وتطوير لنظرية ولاية الفقيه بما يتلاءم مع التوجه الجديد الى الحد الذى يمكن معه أن نسمى هذه المرحلة من تاريخ النظام بمرحلة الانتقال من الثورة الى الدولة ، ويمكن رصد هذه التحولات السياسية فى العناصر التالية :

(أ) تغييرات النخبة:

وقد تمثلت أولى عملياتها فى تغيير شكل طاولة إصدار القرار فى الدولة عن طريق تشكيل مجمع توحيد المصلحة (مجمع تشريك مصلحت نظام) برئاسة رئيس الجمهورية ، وكلف الخمينى المجمع بمهمة اعادة البناء فى ١٩٨٨/٩/٩ وقد استتبع هذا تعديل الدستور الدائم للجمهورية الاسلامية فشكل الخمينى لجنة لاعادة النظر فى الدستور وقال فى قرار التشكيل الذى أصدره الى رئيس الجمهورية: «إن رفع نقائص الدستور ضرورة لمجتمعنا الاسلامى وثورتنا ولايمكن تجنبها وإن التأخير فى ذلك يؤدى إلى ظهورآفات وعواقب مريرة للبلاد والثورة » (اطلاعات ١٩٨٩/٤/٢٤) وقد تابع النظام مسيرته فى هذا الاتجاه فأدت التعديلات التى أقرت إلى مرونة السياسات التى يتعامل بها النظام سواء على مستوى التشريع أو التنفيذ حيث يدل اختيار مجلس الخبراء خامنه اى زعيما للثورة والنظام على هذه المرونة فقد حصل على استثناء من قاعدة المرجعية الفقهية فى تولى الزعامة على من هم أعلى منه درجة بحجة كفاحه السياسى وهكذا رجحت كفته بمنطق المصلحة الذى يحكم حركة النظام والذى جمع له عوامل الضغط والقوة والنفوذ والظروف المساعدة مع الشخصية التى يتميز بها فضلا عن شريكه القوى هاشمى رفسنجانى والذى أصبح يمثل معه نفس الثقل الذى كان لزعامة المرحلة السابقة. وهكذا استبدلت مرونة النظام زعامة الخمينى بزعيمين يمثلان وجهين لعملة الزعامة وشريكين بشكل أو بآخر فى توجيه مسيرة النظام فى مرحلته الثانية ، وقد عبر رفسنجانى عن هذا المعنى بشكل مباشر فى حديث له بقوله :«إن سياسة الحكومة تتطابق دائما مع سياسة الزعامة» (جمهورى اسلامى ١٩٩٢/١١/٣) وقد أقرت التعديلات التى أدخلت على الدستور وعلى مؤسسات النظام هذا الأمر فلم تعد يد الزعيم وفق هذه التعديلات مطلقة فى رسم السياسات العامة للنظام فضلا عن إمكانية عزله وعدم النص على وجود نائب له كما أشارت عملية توزيع السلطات فى النظام التى تمت بعد الاستفتاء الشعبى على التعديلات الدستورية وانتخاب رفسنجانى رئيسا للجمهورية وتسلمه منصبه فى ١٩٨٩/٨/١٧ الى تاكيد تغييرات المرحلة الثانية من عمر النظام ولاشك أن هذه التغييرات قد أثرت بشكل إيجابى على سياسات النظام وأهدافه فى هذه المرحلة حيث استندت الى احدى خصائص الشخصية القومية وهى الاثنينية (أى التوازن بين إثنين) التى تساعد على ضبط التوازى القائم فى العلاقات بين الناس والأشياء وخاصة تلك التناقضات التى كثيرا ماتحكم هذه العلاقات. فلقد كان من الصعب مع وجود الزعيم الراحل آية الله الخمينى الجزم بوجود صقور وحمائم داخل النخبة لأن النغمة العالية للثورة فى كافة التوجهات والسياسات وماكان يزكيها من حرب مع العراق وظروف اقليمية ودولية غير مواتية وتبلور جبهة معادية

واسعة ضد النظام الحاكم جعلت الأصوات المعتدلة تخفت والأصوات المعارضة تغادر الساحة الى الخارج أو تنزوى فى الداخل ، ولكن مع استقرار ثنائية القيادة بين خامنه اى ورفسنجانى بدأ التمايز بين الصقور والحمائم بل لقد أصبح للحمائم القدرة على إزاحة رموز الصقور عن مائدة اتخاذ القرار فتضاءل عدد المتشددين وكثر عدد الفنيين لا على مستوى السلطة التنفيذية وحدها بل امتد الى السلطتين الأخريين التشريعية والقضائية حيث لاحظنا أن قائمة النخبة الحاكمة قد خلت من أسماء كان لها تأثير كبير فى المرحلة الماضية مثل آية الله صادق خلخالى وآية الله مهدوى كنى وآية الله موسوى خوئينيها وآية الله موسوى أروبيلى وآية الله مهدى كروبى وغيرهم من الصقور ، وامتد هذا الانسحاب التشددى الى قائمة الوزراء حيث خلت القائمة من مير حسين موسى وعلى اكبر محتشمى وسيد محمد خاتمى ومحمدى ريشهرى ومحسن رفيق دوست وأبو القاسم سر حدى زاده وغيرهم. وقد جاءت الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى الاسلامى مؤيدة لهذا التوجه الجديد للنظام حيث سقط عدد مل الصقور مثل مهدى كروبى ومحمد حسين نهبوى ومرتضى الويرى وفخر الدين حجازى وأسد الله بيات ومجيد أنصارى فى حين وصل الى عضوية المجلس صغار الحمائم مثل ابو القاسم رضايى وحسين ايرانى وسيد رضا تقوى وجواد لاريجانى ومحسن يحيوى كما احتفظ الحمائم القدامى بمقاعدهم مثل على اكبر ناطق نورى رئيس المجلس وشقيقه احمد ناطق نورى وحسين هاشميان وحسن روحانى وكيلى المجلس ومحمد رضا توسلى وعلى موحدى كرمانى وسيد محمود دعاغيى وحبيب الله عسكر اولادى وعباس شيبانى وسعيد رجائى وغيرهم ، أما على مستوى مجلس الرقابة على القوانين فقد صعد من الحمائم آية الله غلام رضا رضوانى لرئاسة اللجنة المركزية للمجلس كما نجح فى الوصول الى عضويتها كل من آية الله أحمد جنتى وأحمد على زاده وعلى أصغر صامت ومجيد ملكى تبار وغيرهم، وامتد التغيير الى السلطة القضائية برئاسة آية الله محمد يزدى وتولى الحمائم مناصب المدعى العام للبلاد والمفتش العام ورئاسة المحكمة العليا مما أدى بهذه السلطة الى اتخاذ فلسفة جديدة للقضاء الايرانى سحبت البساط من الأجهزة العنيفة فى الدولة كالحرس الثورى ومحاكم الثورة واللجان الثورية وجهاز المعلومات ، كما لاحظنا أن بعض الأسماء التى رفضها أول مجلس للشورى الاسلامية لتولى مناصب وزارية فى المرحلة الاولى مثل الدكتور حسين حبيبى والمهندس مصطفى ميرسليم والدكتور صادق طباطبائى قد صاروا الآن رجال الرئيس هاشمى رفسنجانى ومن أعمدة هذه المرحلة ، وقد لاحظنا أيضا تقلص عدد علماء الدين فى السلطة التنفيذية وزيادتهم بشكل ملموس فى السلطة القضائية مع محافظتهم على تواجدهم فى السلطة التشريعية مما سيعنى انسحاب علماء الدين الى مواقع اختصاصهم الحقيقى فى القضاء والتشريع وزيادة الاعتماد على الفنيين. وقد تطرق التغيير فى النخبة الحاكمة الى تبادل مقاعد السلطة التنفيذية حيث تمت أبرز التغييرات فى الوزارات السيادية مثل الداخلية والدفاع والاقتصاد والاعلام ، وكان وزير الخارجية هو الوزير الوحيد الذى احتفظ بمقعده خلال هذه المرحلة ، ولايدل عدم تغييره على عدم تغيير فى السياسة الخارجية لأن الدكتور ولايتى له وضع خاص فى النظام فهو فضلا عن اعتداله يؤمن بنكر المعتزلة فى إطاره الشيعى ويطبقه على نفسه وعلى أسلوبه فى الإدارة وعلى مواقفه السياسية. وتبلور هذا الفكر فى النظرية التى استحدثها المعتزلة بإخراج مرتكب الكبيرة الى منزلة بين منزلتى الإيمان والكفر ، وعندما كان الدكتور على اكبر ولايتى يواجه ضغوطا فى المرحلة الأولى للتخلى عن هذه الفكرة كان يجمدها عملا بمبدأ التقية السياسية وقد تجلى ذلك فى موقفه من تكفير نظام العراق خلال الحرب العراقية الايرانية عندما أعلن الخمينى أنه لاسلام بين الإيمان والكفر حيث كان الدكتور ولايتى يطرح فكره فى شكل أبحاث حول المعتزلة من خلال مجله السياسة الخارجية أو تقرير مركز البحوث السياسية والدولية بالوزارة أو من خلال الصحف اليومية والأحاديث والمؤتمرات الصحفية ، وقد أبان الدكتور ولايتى بوضوح عن فكره السياسى منذ تولى الرئيس رفسنجانى شئون الحكم فى ايران ويبدو الفارق واضحا عند مقارنته بفكر كريم سنجابى أول وزير خارجية بعد الثورة أو صادق قطب زاده أو مير حسين موسوى عندما كان وزيرا للخارجية فى حكومة محمد جواد باهنر ، بل ان الدكتور ولايتى قد نجح فى أن يدمج نظرية المعتزلة (المنزلة بين المنزلتين) فى تقييمه للاستكبار مع فكرة التقية السياسية فى التعامل مع الاستكبار مما اعطى لحركة ولايتى السياسية ثقلا وأفسح لها إطارا أكبر من الحرية الى الحد الذى اعتبره الزعيم خامنه اى قدوة للشخصية السياسية المسئولة والمتدينة والملتزمة بالأحكام الاسلامية ومبادئ الثورة الاسلامية (جمهورى اسلامى فى ١٩٩٤/٧/٢٤).

(ب) التحولات الفقهية للنظام :

لقد صار الفقه السياسى أحد أهم موجهات نظام ولاية

الفقيه الحاكم فى ايران بعد أن أصبحت ولاية الفقيه عنصر أساسيا فى الفقه الشيعى وأصبحت روح الحكومة الاسلامية وحجر الزاوية فى الفكر السياسى الاسلامى إنظر كتاب (عباس عميد زنجابى : الفقه السياسى: المقدمة) ولقد دأب فقهاء النظام الايرانى على العمل من أجل إطلاق أيديهم فى توجيه الأحكام الشرعية لخدمة قضاياهم السياسية من خلال تأصيل أفكارهم بالرجوع الى مدوناتهم حول سيرة الإمام على بن ابى طالب واولاده وأحفاده حيث يقول آية الله جنتى : «إن الحكومة الإسلامية لها صلاحيات فى حدود مصلحة الإسلام والمسلمين التى تكون مراعاتها من الواجبات الأساسية للحكومة وفلسفة قيامها وطالما تقتضى المصالح فإن الواجب الاستفادة من هذه السلطات التى ليست لها حدود سوى صلاح الإسلام والمسلمين» (رسالت ١٩٨٨/١/١٠)، ويقول آية الله يزد: «إن مايصدره الولى الفقيه من أوامر حتى ولو كانت فى ظاهرها غير متفقة مع الأحكام الشرعية فإنها لاتخرج عن النواميس الشرعية بل إنها تكون أحد هذه القوانين والأحكام الشرعية» (كيهان ١٩٨٨/١/١٣) ويقول آية الله مشكينى رئيس مجلس الخبراء : إذا افتى مرجع بأن شراء السلاح من الدولة الفلانية حرام وقال الزعيم إن شراء السلاح من هذه الدولة فيه صلاح للبلاد والاسلام فإن شراء السلاح يتم وعلى الحكومة أن تنفذ أوامر الزعيم ولاتنفذ فتوى المرجع لأن الحكم ينقض الفتوى (كيهان ١٩٩٤/٦/١٨)، وقد أدى الفقه السياسى فى ايران الى خلق سمة عامة فى أسلوب الإدارة توضح نوع العلاقة التى تربط بين عناصر النظام ، تلك العلاقة التى يمكن وصفها بانها علاقة مصلحة أكثر من أى شئ آخر وهى التى تجعل كل مسئول فى النظام يغير موقفه ورأيه ببساطة وسرعة حسب اتجاه سير الأمور للمجموعة الأقوى أو الشخصية الأقوى دون انكار لفكرة المصلحة مع وضعها فى إطار من الدين والمذهب فتصبح مصلحة النظام أو مصلحة الإسلام والمسلمين ، ومن الواضح أن معيار المصلحة واسع المجال الى الحد الذى يصعب معه التكهن بالاتجاهات السياسية خلال فترة طويلة .

ويندرج تحت فكرة المصلحة منهج التقية السياسية ، ولقد كانت التقية من المبادئ الشيعية الأصلية ومعناها التخفى وإظهار المرء غير ما يبطن إتقاء للشر وكان من الطبيعى أن يتكتم الشيعة أمرهم فى أوقات الاضطهاد إنقاذا لأرواحهم ومذهبهم ولكن الشيعة الإيرانيين عندما أقاموا الجمهورية فى إيران رفض الفقهاء التقية بمعناها القديم واستبدلوه بمبدأ جديد هو التقية السياسية التى تشبه الميكيافيلية ، وفى هذا الإطار يمكن فهم السلوك السياسى الإيرانى خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للنظام ، وتثبيت مجريات الأمور خلال التسعينيات .أن النظام الإيرانى الحاكم قد استفاد أقصى استفادة ممكنة من هذا الأسلوب فى مجال علاقاته مع مصر .

(جـ) تحولات السياسة الخارجية الإيرانية :

يمكن تفسير الرفض الإيرانى لبروز القوة الأمريكية من خلال تصريحات المسئولين الإيرانيين بأنه بمثابة مبدأ أصيل ودائم فى الاستراتيجية الإيرانية يدعمه موقف أصولى للثورة الاسلامية منذ قيامها وبنزعة كراهية دفينة لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ايران قبل الثورة وبعدها . وكان الزعيم الراحل آية الله الخمينى مؤسس نظام الجمهورية الاسلامية فى إيران قد جعل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية صراعا لايقبل المصالحة فى جميع أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية حتى أنه اعتبر أحتلال الطلاب الإيرانيين للسفارة الأمريكية ثورة أكبر من الثورة الأولى (تصريح لخامنه اى فى كيهان ١٩٩٣/١١/٣) وقد تابع النظام الإيرانى من بعده هذه الاستراتيجية تجاه بروز القوة الأمريكية فى اطار النظام العالمى الجديد حيث يقول الرئيس هاشمى رفسنجانى «من المؤكد أننا نعارض فى ثورتنا الاسلامية قلبا وقالبا الاستكبار بمعنى العدوان والاحتكار والتهديد بالقوة وسوف نناضل ضد هذه السياسة أينما وجدت وسوف تستمر إيران فى سياساتها التى اتخذتها من أول يوم على أساس مواجهة السياسات الاستكبارية ، إننا فى تضاد مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الاستكبارية وسوف تستمر فى هذه السياسة» (جمهورى اسلامى ١٩٩٢/١١/٣) ويقول الزعيم خامنه اى «الفرق بين سياستنا وسياسة الولايات المتحدة مابين السماء والأرض إن مايسعى اليه المستكبرون وعلى رأسهم أمريكا فيما يتعلق بالدول النامية ودول العالم الثالث هو اجبارهما على التسليم للسياسات الأمريكية .فالمقياس فى نظرهم هو الاستسلام والتبعية ولن يكون هناك مجال لتحقيق الديمقراطية أو حقوق الإنسان» (كيهان ١٩٩٤/٨/٢٧).

وقد دعت الحاجة الرئيس رفسنجانى والزعيم خامنه اى الى اغماض العين تجاه نفوذ أو تسلل رؤوس الأموال الأمريكية أو الشركات الاستثمارية الأمريكية الى ايران. ورغم مواجهة الحكومة الإيرانية لضغوط كبيرة من داخل النظام ورموزه فانهم يقابلون هذه الضغوط بأسلوب التقية السياسية ، ومن أمثلة ذلك افتتاح شركة الكوكا كولا الأمريكية فرعا لها فى طهران حيث طلب الصحفيون من

الرئيس هاشمى رفسنجانى توضيح هذا الأمر الى جانب دعوة عدد من الصحفيين الأمريكيين ضمن وفود صحفية أخرى فقال الرئيس هاشمى : «أننى لا أرى أن دعوة وزارة الإرشاد للصحفيين الأمريكيين أمرا سلبيا بل هو ايجابى فإن صحافة العالم لديها إمكانات وهم يستطيعون أن يخاطبوا الناس على نطاق واسع ومن المعروف ان الصحافة الأمريكية تهاجم ايران كثيرا ولكن دعوة مثل هؤلاء الصحفيين سوف ترد على هذا الهجوم فليس كل صاحب قلم فى الولايات المتحدة من عملاء الاستكبار ، أما فيما يتعلق بالتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية فنحن لم نتخذ قرارا حتى الآن بقطع التجارة مع أمريكا ولانرى أن هذه المقاطعة عمل صحيح. فيجب أن نعلم أن معظم تجهيزاتنا العسكرية كانت أمريكية وكثير من المصانع والماكينات الغالية أمريكى ونحن فى حاجة الى قطع غيار لها فهل نهمل هذه الاستثمارات الكبيرة مثل طائرات البوينج وغيرها؟ هذا ليس منطقيا! وعندما يتسع حجم التجارة توجد بعض السلبيات وليس من الصحيح أن تحركنا الحساسيات ، والقول بأن إدخال شركة الكوكا كولا فيه رمز قول عامى إلى حد كبير» (كيهان فى ١٩٩٤/٦/٨) وهكذا يمضى التحول فى السياسة الخارجية الإيرانية مستندا الى مبدأ التقية السياسية. ويفسر الكاتب محسن شهيدى هذا التحول بقوله: «لاينبغى أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء ولكننا أيضا لاينبغى أن نلبس العدو قناع الصديق أو أن نعتبره عدوا بلا خطر أو أن نستبدل سياسة المواجهة مع العدو بالتفاهم معه (كيهان ١٩٩٣/٢/١) وفى إطار هذا التحول سارع النظام الإيرانى الى مد جسور اللقاء والتعاون مع عدد من الدول التى كان يعتبرها عدو الثورة خاصة فى أوربا والغرب كما وجد فى انهيار الاتحاد السوفيتى فرصة للقاء والتعاون مع الجمهوريات المستقلة. فسارع الى طرح الصلات التاريخية والمشتركات التراثية والثقافية والعرقية واللغوية مع الجمهوريات الاسلامية وقد أكدت إيران أن لديها مقومات التعامل مع هذه الجمهوريات أكثر من غيرها سواء على المستوى الاقتصادى بثرواتها الطبيعية من نفط وغاز ومعادن وانتاج حيوانى وبحرى وصناعات أساسية تفيد البنية الاقتصادية لهذه الدول فضلا عن إمكانات موقعها الذى يمكن هذه الدول من استخدامه كطريق لتصدير منتجاتها والتعامل مع الدول الأخرى ، هذا الى جانب استقرارها السياسى والاجتماعى وعدم تبعيتها للغرب وقوة موقفها من التحولات الدولية والاقليمية بما يجعلها حلقة الوصل بين منطقتى الخليج والشرق الأوسط وبين آسيا الوسطى. كما تتمتع بإمكانية الاشتراك فى جميع الترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسة فى المنطقة مع وجودها الفعال فى المنظمات الاقليمية للتعاون السياسى والاقتصادى ، كما تقوم ايران بعرض طموحاتها فى إيجاد قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة فى المنطقة.

وقد دعت طهران فى المؤتمر الذى عقد فى شهر فبراير سنة ١٩٩٢ على أرضها الى انضمام جمهوريات آسيا الوسطى الى منظمة التعاون الاقتصادى الاقليمى (اكو) وقد نجحت المنظمة فى التوصل الى العديد من الاتفاقات لتدعيم الاتصالات بين هذه الدول وانشاء شبكات من وسائل المواصلات البرية والمعابر فضلا عن الخطوط السلكية واللاسلكية واتفاقات التبادل التجارى والثقافى والفنى وكذلك المساعدات والتسهيلات الاقتصادية والثقافية الأخرى. ورغم وجود معوقات لتعاون ايران مع دول آسيا الوسطى تتمثل فى عدم الاستقرار السياسى والاشتباكات الحدودية والخلافات القومية والحركات الانفصالية والخلافات بين الجماعات الاسلامية والسلطة الحاكمة هناك ، فضلا عن عدم وضوح ضمانات الاستقرار للاستثمار الخارجى أوالتسهيلات الإدارية أو المؤسسات الفنية ، إلا أن إيران لم تعبأ بهذه المعوقات ومضت فى ممارسة التمدد داخل هذه البلاد بكل الوسائل المتاحة. ولقد حققت بعض النجاحات فى حل عدد من المشكلات السياسية لهذه الدول أهمها توقيع اتفاق بين نائب رئيس جمهورية تاجيكستان ورئيس الحركة الاسلامية هناك بحضور مندوب عن الأمين العام للأمم المتحدة ومندوب عن روسيا وعن كل من ازبكستان وقزاقستان وافغانستان وايران فى طهران بوقف القتال الدائر هناك ، ومن الواضح أن التمدد الاقتصادى لإيران فى هذه المنطقة لم يكن رغم أهميته الكبيرة الهدف الوحيد لإيران ازاء هذه المنطقة بل إنها تجاوزته إلى أهداف أخرى فكرية وثقافية وعقائدية وسياسية.

ولاشك ان متغيرات القوى العربية فى المنطقة بعد حرب الخليج الثانية قد أتاحت فرصة كبيرة للنظام الإيرانى ليخرج من عزلته عن المنطقة والتى فرضتها عليه الحرب العراقية الإيرانية وأن يستفيد من الموقف فيمد جسور العلاقات الى الدول العربية فى الخليج وفى العالم العربى بما فيها الدول التى لم تكن علاقته طيبة معها ، وأن يصبح صاحب كلمة فى أى طرح لمشروع يتعلق بأمن الخليج .كما استطاع أن يكسب عوامل ضغط مؤثرة ضد العراق فى تفاوضه معه على اسرى الحرب وشيعة الجنوب والطائرات العراقية اللاجئة الى ايران. كما استطاع أن يدعم علاقاته فى مجالات مختلفة مع عدد من الدول العربية مثل سوريا وليبيا ولبنان وأن يقيم علاقات قوية مع عدد آخر من الدول

العربية مثل السودان واليمن ، كما استفادت ايران من حرب الخليج الثانية عسكريا حيث سعت لدعم قواتها المسلحة وخاصة القوات البحرية فى الخليج على محور واسع مما أضاف اليها ثقلا آخر فى السياسة الخارجية لها فى المنطقة وأضاف رصيد لتحركاتها فى مواجهة مواقف الأطراف الأخرى ، وقد لخص الرئيس هاشمى رفسنجانى هذا التحرك فى حديثه الى مراسل مجلة تايم الأمريكية فقال: إننا سنكون أحد عوامل الاستقرار فى المنطقة وليست لنا أية نظرات سوء تجاه جيراننا بأى وجه من الوجوه وإن قوتنا قد وصلت الى الحد الذى لايجرؤ فيه جيراننا على التعرض لنا بدون مساندة القوى الأجنبية الكبرى، إن قدراتنا الدفاعية أكبر من كل سكان المنطقة وليست أقل» (كيهان ١٩٩٣/٥/٢٠) لقد كانت أهداف السياسة الخارجية فى المرحلة الأولى من عمر النظام الإيرانى تتضمن عددا من النقاط التى تعبر عن تداخل المفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة الخارجية مما أدى الى تعقد السياسة الخارجية وتداخلها مع السياسة الأمنية .اضطر النظام الإيرانى الى وضع جيش حراس الثورة الاسلامية فى خدمة السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها وخاصة فى مجالى تصدير الثورة الاسلامية ومساعدة المستضعفين إلا أن تحولا تدريجيا عن هذه الثوابت فى السياسة الخارجية الايرانية قد حدث مع محاولات تحويل الثورة الى دولة ، وقد عبر الدكتور محمود محمدى المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الايرانية عن هذا التحول بقوله: «لم تكتف سياسة جمهورية ايران الاسلامية الخارجية خلال السنوات العشر الماضية بالاهتمام بالأمن القومى والإقليمى فحسب بل جعلت العالم الإسلامى كله من أولويات اهتمامها وحافظت على علاقاتها بسائر المناطق الجغرافية بشكل يتناسب مع الضرورة والظروف الدولية إلا أن الحكمة والمصلحة قد لعبتا دورا اساسيا فى سبيل تحقيق الأهداف السياسية المحددة من قبل فاذا كنا ومازلنا نواجه مشكلات ووسائل متعارضة فى المناطق المجاورة تستغرق بالضرورة القطاع الأكبر من دبلوماسيتنا وسياستنا الخارجية إلا أن هذا لم يصرفنا عن الاهتمام بسائر المناطق أو السعى لاكتشاف مناطق عمل جديدة مثل الجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى ودول الكومنولث الجديد وأمريكا اللاتينية». (مقال تحت عنوان : تقدير الواقع فى السياسة الخارجية وضرورة الاهتمام بالمناطق البديلة - نشره فى صحيفة كيهان بتاريخ ١٩٩٣/٣/٨) وقد بادر الرئيس هاشمى رفسنجانى الى محاولة تقنين مفهوم الاستكبار والاستضعاف من خلال الأسانيد القرآنية والاحاديث النبوية وسير أئمة الشيعة ، وحاول أن يحدد الموقع الذى ينبغى أن تكون فيه الجمهورية الاسلامية بين الاستكبار والاستضعاف فكانت هذه أول خطوة نحو تعميم المصطلح وتخصيص السياسة الخارجية لايران ، وقد كانت الخطوة الثانية لحكومة الرئيس هاشمى رفسنجانى فى هذا المجال هى الانسحاب المنظم للأنشطة العنيفة خارج ايران ومراكز التوتر فى العالم وخاصة العالم الإسلامى وأصبح الدعم الذى تقدمه ايران للحركات الثورية والاسلامية يخضع لمراجعات كثيرة حيث انكمش هذا الدعم بشكل حاد وتركز فى بعض الحركات الاسلامية ومازال يخضع لعمليات تقليص مستمرة ، أما الخطوة الثالثة التى قام بها الرئيس هاشمى فهى عملية الفصل بين وزارة الخارجية فى مدة رئاسته الثانية وبين جيش حراس الثورة الاسلامية حيث قام بسحب ممثل جيش الحراس من وزارة الخارجية وهو على محمد بشارتى الذى كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية وعينه وزيرا للداخلية ووضع بدلا منه أخاه محمد هاشمى لكى يستكمل عملية الفصل بين جيش الحراس ووزارة الخارجية بعد تقليص دورالحراس فى السفارات ومكاتب التمثيل الدبلوماسى فى الخارج ، وقد عبر الزعيم خامنه اى عن هذا التحول فى لقائه بسفراء ايران فى الخارج بقوله: «إن تنظيم علاقات النظام مع العالم الخارجى هو مسئولية الجهاز الدبلوماسى ومجموعة السياسة الخارجية وعلى هذا الأساس فإن سفراء إيران لهم دور اساسى هام فى نقل القيم الاسلامية الحاكمة فى النظام الى الخارج حسب الظروف ، وينبغى أن يدرك سفراؤنا باعتبارهم عناصر الخط الأول لاتصال واحتكاك جمهورية ايران الاسلامية بالعالم الخارجى الفروق الأساسية بين نظامنا الاسلامى والأنظمة الأخرى ، وأن يسعوا بعد دراسة وتحقيق دقيقين الى تعريف العالم بمميزات نظامنا وخصائصه الوضاءة». (جمهورى فى ١٩٩٤/٧/٢٤) ومن الواضح أن سياسة ايران الخارجية سوف تشهد مزيدا من التحولات فى تعاملها مع النظام العالمى الجديد وخاصة تجاه الدور الايرانى فى المجتمع الشرق أوسطى وهو مابدأت ملامحه تظهر فى المشروعات الإيرانية الجديدة للمنطقة.

٢ ـ التحولات الاقتصادية فى ايران :

تبنت الثورة الاسلامية بعد نجاحها فى إيران النظرية الاقتصادية التى وضعها الدكتور أبو الحسن بنى صدر المستشار الاقتصادى لمجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت والتى دفعت الزعيم الخمينى الى تأييده ودعمه ليصبح أول

رئيس الجمهورية الاسلامية من أجل تطبيق نظريته الاقتصادية التى تقوم على أساس إحداث تغيير شامل فى النظام الاقتصادى الإيرانى عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الايرانى للنظام الاقتصادى الغربى والغاء النظام المصرفى الموجود وتحرير العملة الايرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكى واعادة دمج البترول بالاقتصاد الايرانى من خلال تغيير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية ، وقد شرح بنى صدر نظريته فى كتابه «غربة السياسة والثروة» حيث ربط بين السياسة والاقتصاد فى بيان أسباب التغيير مؤكدا أن البترول كان غريبا عن الاقتصاد الإيرانى وأن هذه الغربة من العوامل الرئيسية فى تفكك هذا الاقتصاد لأنه سبب عملية تحول لنمط الحياة من خلال حاجات يتعلق اشباعها بسلع منتجة فى الخارج .كما صار عامل تتبيع لعناصر لايمكن السيطرة عليها من داخل الاقتصاد الوطنى وضرب المثل بالنفقات العسكرية كقوة محركة لتبعية الجيش والاقتصاد الايرانى باعتبار أن شراء أسلحة متقدمة تستلزم فى صيانتها وقطع غيارها الارتباط بالاقتصاديات الصناعية المسيطرة . (ص ١٣) ولكن بنى صدر فشل فى تطبيق نظريته مع بدء الحرب العراقية الإيرانية فتخلى عنه الخمينى واستطاع حزب الجمهورية عزله فهرب الى الخارج. ثم قامت حكومة الرئيس الجديد محمد على رجائى بتبنى فكرة الاقتصاد الاسلامى التى طرحها حزب الجمهورية الاسلامية والتى تجعل للبرامج الاقتصادية هدفين هما التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ولكن الاستراتيجية الاقتصادية التى فرضتها ظروف الحرب أدت الى تحويل الاقتصاد الإيرانى الى اقتصاد حرب من خلال سد مجالات ظهور رأسمال غير مشروع فى المجتمع ، منع تراكم وتمركز رأس المال فى أيدى أفراد أو جماعات خاصة، منع ظهور فوارق عميقة بين الأفراد وطبقات المجتمع ، منع تحكم رأس المال ونفوذه فى النسيج السياسى للمجتمع ، منع استغلال رأس المال فى السيطرة والنفوذ الاجتماعى، منع إيجاد ونمو الإسلام الرأسمالى. وهكذا اتجه الاقتصاد الايرانى خلال الحرب الى اقامة اقتصاد مركزى مما أدى الى نزع الملكية من القطاع الخاص ودخول عدد كبير من الصناعات تحت مظلة القطاع الحكومى وإشراف الدولة على عدد آخر ، وكان من نتيجة ذلك أن انزوى النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص وخرج من الساحة خاصة فى مجال الصناعة حيث كانت الأولوية تعطى للقطاع الحكومى فى سياسات تخصيص الاعتمادات النقدية والمالية ، ولما كان الاقتصاد الايرانى تابعا للبترول فقد اعتمد النشاط الاقتصادى على الدخل النقدى من بيع البترول وهو بدوره ملك للدولة ويدار عن طريقها ويمكن رصد سمات هذه المرحلة حتى وقف الحرب مع العراق فى عدد من النقاط أهمها :اشراف الحكومة ، تحديد الاسعار ، تغيير الواردات ، تحديد النقد والواردات ، أولويات الحرب ، الإدارة الخاطئة ، انحدار حجم الإنتاج ، وفضلا عن ذلك كان لانهيار سعر البترول اثره السلبى على الاقتصاد الإيرانى حيث أدى الى انخفاض الدخل القومى الحقيقى من ٩١٠٠ مليار ريال سنة ١٩٨٢ الى ٨٩٠٠ مليار ريال فى سنة ١٩٨٨م فإذا أضفنا زيادة عدد السكان فى هذه الفترة نجد أن دخل الفرد قد انخفض بنسبة ٢٠٪ مع إفتراض ثبات الأسعار بين العامين. (نشرة مركز دراسات الغرفة الاقتصادية الإيرانية - شتاء سنة ١٣٧١هـ).

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بدأ التحول الرئيسى بإعادة النظر فى السياسات الاقتصادية والاتجاه للإعمار والتنمية الاقتصادية من خلال الخطة الخمسية الأولى ٨٩-١٩٩٤م (حيث جرت خصخصة التجارة وتحريرها داخليا وخارجيا ونقديا وتجديد الهيكل العام وإعادة بنائه خاصة فى المناطق المتضررة بالحرب ، وعمل النظام الإيرانى على إنماء الانتاج الاستثمارى فى قطاعات التعدن والبناء والصناعات الخفيفة والبترول والغاز والماءوالكهرباء والخدمات والزراعة مع قيام التجارة الخارجية بعملية جذب رأس المال الأجنبى للاستثمار المشترك والتبادل التجارى والاستثمار البعيد المدى ، كما اتجه النظام الإيرانى إلى اصلاح الوضع المالى للدولة وزيادة الإنتاج والعمالة من خلال تخفيف المركزية بتغيير هيكل بورصة الأوراق المالية وبيع مؤسسات صناعية فى القطاع الحكومى إلى القطاع الخاص من أجل إحياء نشاطها وتغيير هيكلها ، وقد اعتمد النظام الإيرانى ميكانيزم السوق الحرة وبدأ بالغاء القوانين المعوقة وسياسة تحديد الاسعار وتقنين خروج النقد واحياء نشاط السوق الحرة للنقد وقرارات الاستثمار فى القطاع الحكومى فضلا عن تسهيل إجراءات الاستثمارالأجنبى وتسهيل دخول أموال الإيرانيين المقيمين فى الخارج وايجاد مناطق تجارية وصناعية حرة ، وقد أدت هذه السياسات إلى نتائج إيجابية بعد صدورها بأربع سنوات حيث حقق الانتاج الاستثمارى المحلى نموا سنويا بمعدل ١٠٪، وقد دعمت ايران صلتها بصندوق النقد الدولى وطلبت الاستعانة بخبراءالصندوق فى عملية اصلاح اجهزتها النقدية وتمويل عدد من مشروعات البنية الهيكلية ، وفى هذا الاطار تجدر الاشارة الى اصرار الرئيس هاشمى رفسنجانى على الاحتفاظ بطاقمه

الاقتصادى رغم عدم حصول بعض أفراده على ثقة مجلس الشورى الاسلامى عند عرض وزارته الأخيرة على المجلس وقد برر رفسنجانى تحديه للمجلس بأنه يريد أن يتابع رسم السياسة الاقتصادية التى بدأها فى الخطة الخمسية الاولى لتحرير الاقتصاد ، وأن القضية ليست قضية أفراد ولكنها قضية مصلحة النظام .اليها من (١٩٩٣/٨/١٩).

ويمكن عرض الامكانات الاقتصادية لإيران على هذا النحو :

أ ـ الزراعة : تزيد مساحة إيران عن ١,٦ مليون كيلو مترا مربعا معظمها صحراء أما فى المناطق الشمالية حيث يتوفر الماء ويتنوع المناخ تكون الفرصة مهيأة لتنوع المحاصيل الزراعية طوال العام و ٢٨,٥٪ من الأراضى الزراعية البالغ مساحتها ٥١ مليون هكتار تعزرع بشكل دائم منها ١٧,٢ مليون هكتار بالرى ، و ٣٣,٧٪ منها واحات و٦,٤٪ منها غابات أشجار و ٣١,٤٪ زراعات موسمية بحيث يصل نصيب هذا القطاع من العمالة ٢٨٪ وفى الانتاج ٢٣,٦٪ ورغم ارتفاع نسبة الزراعة فى الانتاج الاستثمارى إلا أن الانتاج الزراعى لايغطى احتياجات البلاد من المواد الغذائية ويتميز انتاج القمح بأنه يغطى تقريبا احتياجات البلاد حيث زاد إنتاجه من سبعة ملايين طن فى سنة ١٩٨٨ الى ١٠,٣ مليون طن فى سنة ١٩٩٢م كما زاد إنتاج الأرز من ١,٧ مليون طن الى ٢,٥ مليون طن ، كما زاد انتاج البنجر من ٤,٤٥ مليون طن ، أما فى قطاع اللحوم فقد زاد إنتاج اللحوم الحمراء من ٥٢٥ ألف طن الى ٦٢٥ الف طن وزاد انتاج لحم الدجاج من ٣٠٠ ألف طن الى ٥٣٠ الف طن ، وزاد رصيد وزراعة الأسماك من ٢٣٧ ألف طن فى سنة ١٩٨٨ الى ٣٥٧ ألف طن فى سنة ١٩٩٢.

ب ـ الصناعة والمعادن : أدى اعتماد الحكومة فى ادارة قطاع الصناعة والمعادن على ميكانيزم السوق الحرة الى تسليم مئات من المؤسسات الصناعية الحكومية الى القطاع الخاص ومازالت تقوم بتحويل عدد آخر من هذه المؤسسات كما صار قطاع التعدين فى السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير من الدولة ورصدت اعتماد كبيرة للاستثمار فى هذا القطاع فى مجالات استخراج وتنقية المواد المعدنية حيث بلغ الميزان العام لإنتاج المعادن حوالى ٦٠ مليون طن فى السنة وتتم تنقية كميات كبيرة من منتجاته فى الداخل ويصدر جزء كبير من المنتجات الى الخارج لتوفير العملات الأجنبية ، ويعمل فى قطاع الصناعة والتعدين ٣ مليون شخص بنسبة ٢٦٪ من القوى العاملة ويوفر القطاع ١٧٪ من مجموع الانتاج القومى الاستثمارى ، وقد زاد إنتاج الفولاذ من مليون و٤٦٠ ألف طن فى سنة ١٩٨٨ الى ٣ مليون و ٥٣٠ ألف طن سنة ١٩٩٢ وزاد انتاج النحاس من ٥٠ ألف طن الى ١١٠ الف طن والألمونيوم من ٢٨ الف طن الى ٧٤ ألف طن سنويا أما فى طقاع البترول فرغم تشغيل معملى تكرير عبدان وأراك إلا أن ايران مازالت تستورد ٣٠٠ ألف برميل منتجات بترول يوميا فى حين أن زيوت الديزل قد حققت الآن الاكتفاء الذاتى. وفيما يتعلق بالغاز فقد تم توصيله الى المنازل بمعدل ٩٠٠ ألف خط خلال السنوات الأربع الماضية وتم تغطية ١٤٥ مدينة وتقوم البنوك بالاستثمار فى هذا القطاع وتم توصيل الغاز خلالها الى ٣٦٠ مركزا صناعيا وخمس محطات لتوليد اتقطاقة وتستهلك هذه المحطات الخمس ثلث انتاج الغاز فى ايران. أما بالنسبة لقطاع الكهرباء فقد زاد الانتاج فيه من ٤٤ مليار كيلو وات / ساعة فى بداية الخطة الخمسية الأولى الى ٦٤ مليار كيلو وات / ساعة وتستفيد الدولة من مصادر الطاقة المائية الموجودة فى ايران وتبلغ ٢٠ ألف ميجاوات من خلال سدين على نهرى «كرخه» و«كارون».

جـ ـ التجارة الخارجية : سعت الحكومة الايرانية الى اتخاذ سياسة تقوم على دعم الصادرات عن طريق تقديم امتيازات مالية لمصدرى السلع غير البترولية كما أصبح الدخل النقدى الناتج عن الصادرات غير البترولية بالعملات الحرة قابلا للتبديل فى السوق بالعملات المحلية ونتيجة لهذه السياسة ، فقد زادت صادرات المنتجات غير البترولية فى عام ١٩٩١/٩٠ بنسبة ١٠٠٪، وقد أدى وجود سعرين للنقد الأجنبى (حر ومقوم) إلى رواج سوق تغيير العملة وجذب رؤوس الأموال من الخارج مما أدى الى زيادة النشاط الاقتصادى فى الداخل وكذلك التجارة الخارجية حتى بلغت قيمة الواردات حتى سنة ١٩٩١ اكثر من ٢٨ مليار دولار . وقد ساعد إلغاء بعض القوانين وتحرير الاقتصاد الداخلى مع السياسة الجديدة لأسعار العملات على هذا الأمر ويتضح هذا من جداول الأصناف الرئيسية للصادرات والواردات الإيرانية وتسعى ايران لأن تكون مركز الترانزيت لتجارة دول آسيا الوسطى مع الخارج وأن تكون سوقا لتوفير السلع الوسيطة والإدارة الوسيطة والقوى العاملة الماهرة للشركات التى تريد أن تنفذ إلى اسواق هذه الدول وتتعامل معها حيث تقوم حاليا بإيجاد وتحسين البنية الأساسية لطرق الاتصال مع هذه الدول وتوسيع نطاق المناطق الحرة فى أنحاء إيران وجزر الخليج لتشجيع الشركات الغربية على انشاء مصانع ومكاتب لها فى هذه المناطق التى تتركز فى غرب ايران مما يوفر فرص عمل كبيرة للشركات التى تريد ممارسة التجارة مع هذا الجزء

من العالم فضلا عن القيام بالاستثمارات المشتركة مع الشركات الأجنبية.

د ـ إيران ومنظمة الجات : تستعد إيران للانضمام الى منظمة الجات سنة ١٩٩٥ حيث يقوم الخبراء الاقتصاديون الإيرانيون بدراسات مستفيضة وجادة لبحث كيفية الأعداد لانضمام إيران إلى هذه المنظمة والمزايا التى يمكن أن تعود على الاقتصاد الإيرانى من هذا الانضمام. ومن الواضح ان المسئولين الاقتصاديين الايرانيين متفقون على أهمية وضرورة الانضمام الى منظمة الجات وأن عليهم فضلا عن الاعداد لهذا الانضمام إقناع الرأى العام الإيرانى والمجموعة الراديكالية الضاغطة على النظام بالمزايا الاقتصادية التى يمكن أن تعود على ايران ، يقول المهندس محلوجى وزير المعادن والفلزت إننا وبعد سبعة عشر عاما من نجاح الثورة الاسلامية مازلنا مترددين فى جذب رأس المال الاجنبى وإننى أعتقد أن هذا من قبيل التخلف الفكرى فقد كان عدد سكان ايران قبل الثورة ثلاثين مليونا ودخل ايران من البترول وقتها ثلاثين مليارا من الدولارات أما عدد السكان الآن فقد أصبح ستين مليونا بينما انخفض دخل البترول إلى ١٢ مليارا ، فكيف يمكن إدارة البلاد بهذا الشكل ؟ ينبغى أن تهتم الصحافة وأجهزة الاعلام بالحديث فى هذه القضية بدلا من الجدل العقيم. فليس معنى اللحاق بالدول المتطورة أو استقدام رأس المال الأجنبى أن نستغنى عن مبادئنا وتراثنا ، إننا نستطيع أن نستفيد من رأس المال الأجنبى جنبا الى جنب تراثنا ومبادئنا ، ينبغى أن نسبق الزمان قليلا فكل دول العالم تقول إن الانضمام الى الجات مفيد فهل نحن فى حاجة الى عشرين سنة أخرى لنتناقش فى هذا فلم لانبدأ اليوم بطرح مشروعنا على أجهزة الإعلام والخبراء وأساتذة الجامعات من أجل أن نعد المجال لرسم مستقبل البلاد ، اننا لن نظل نعيش عالة على البترول ولاسبيل أمامنا إلا الانتاج المناسب بمستوى مناسب من أجل التصدير وينبغى أن نؤمن بأنه ليست هناك مشكلة فى الانضمام الى الجات: «اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤» ويقول المهندس محمد رضا نعمت زاده وزير الصناعة: «إن الانضمام الى الجات فرصة لعلاج مشكلة ضعف الإدارة فى معظم الوحدات الانتاجية فى البلاد: «كيهان ١٩٩٤/٨/٢٠» ويقول المهندس مرتضى محمد خان وزير الاقتصاد والمالية : «ان الانضمام الى الجات سيكون وسيلة للتحكم فى سياسة الأبواب المفتوحة وسوق النقد وتعديل الضرائب «كيهان ١٩٩٤/٨/٢٠» ، ويقول المهندس أشرف سمنانى نائب وزير المعادن والفلزات لشئون التخطيط والميزانية «لم تعد القضية قضية انضمام الجات أو عدم انضمام فإننا لانستطيع أن نعزل أنفسنا عن المجتمع الدولى ومن اللازم أن ننضم إلى منظمة الجات ولاشك أن هذا الانضمام سوف تكون له آثار سلبية ولكن علينا أن نعمل على مواجهتها» (جمهورى اسلامى ١٩٩٤/١٠/١٦) ويقول المهندس مصدق كفايى مدير الصادرات بوزارة المعادن : «ينبغى أن ندرس الايجابيات والسلبيات التى ستواجه ايران ازاء تنمية التجارة الخارجية لايران وانضمامها للجات ، وتشير الإدارة الاستراتيجية للاقتصاد إلى أنه يمكن تحويل السلبيات الموجودة إلى إيجابيات حيث أن الجات سوف تحث المنتجين على الوفرة مع المحافظة على مستوى الجودة العالمية وعلى مزيد من التخطيط الإنتاجى والمالى والخفض المستمر فى النفقات وإعادة النظر فى نظم إتخاذ القرار وتنفيذه مع انسجام وسرعة الحركة فى مجال الصادرات وايجاد الأسواق» (اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤) ويجمع الخبراء الاقتصاديون الايرانيون على أن ايران لديها تميز فى عدة منتجات تؤهلها للمنافسة مع دول منظمة الجات مثل الفولاذ والنحاس والألمونيوم والقصدير والزنك والجير والسجاد والطاقة والغاز فضلا عن القوى البشرية المتخصصة المدربة ، يقول المهندس اشرف سمنانى : «ينبغى أن نعترف بالمزايا النسبية لإيران إذا قسناها بدول المنطقة والعالم ، ومن هذه المزايا يمكن الإشارة الى المواد الأولية المعدنية مثل الفولاذ والنحاس والألمونيوم والقصدير والزنك وكذلك الغاز فإذا كان البترول سيفقد قيمته فى المستقبل فإن الغاز يعتبر ميزة فضلا عن القوى البشرية المتخصصة والمدربة فى مجال خدمات البنية التحتية » (اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤)، ويقول المهندس محلوجى: «من المزايا التى يمكن الإشارة اليها فى انضمامنا للجات أن بلادنا تحتل المركز الثانى بين منتجى الغاز فى العالم والمركز الثالث بين منتجى الجير ويمكن الاستفادة جيدا من هذه الميزة» (اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤) ويقول المهندس مصدق كفايى «من حسن الحظ أن صناعة الفولاذ من أنجح الصناعات التصديرية فى إيران حيث تم تصدير ٣ مليون طن من منتجات الفولاذ عام ١٩٩٢ بما قيمته ٦٥٠ مليون دولار كما تم تصدير ٧٣٠ ألف طن من هذه المنتجات فى النصف الأول من هذا العام بما قيمته ١٥٥ مليون دولار ، ولاشك أن المواد الأولية المعدنية لإيران بشكل عام تمثل ميزة كبرى فى التعامل مع دول الجات» (اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤) ويؤكد المهندس مهدى بهكيش مستشار وزير المعادن أن تصدير السجاد لدول الجات سيكون من مزايا الانضمام الى هذه المنظمة حيث تبلغ حاجة هذه السوق السنوية من السجاد الإيرانى ٢٣٥٠٠

طن فضلا عن صادرات أحجار الزينة» (جمهورى اسلامى ١٩٩٤/١٠/١٦).

٣ ـ التحولات الاجتماعية فى إيران:

لقد كانت التفرقة الطبقية فى ظل النظام الرأسمالى لحكومة الشاه أحد الأسباب الرئيسية لمشاركة جماهير الشعب الإيرانى بقوة فى الثورة على أمل أن تحصل على حقها فى المساواة وتقيم مجتمع العدالة الاجتماعية. إلا أنها عاشت بعد انتصار الثورة مجتمع الحرب خلال السنوات الثمانى للحرب العراقية الإيرانية واضطرت الى أن تعيش ظروف التعبئة العامة عندما أصدر الخمينى أمرا بتشكيل جيش قوامه عشرين مليونا أى حوالى نصف عدد سكان إيران ، وقد اعتمدت استراتيجية التعبئة العامة مبدأ شغل المواطنين الإيرانيين عن ذاتهم وحياتهم الخاصة والعامة ومشاكلهم وكذلك عن التفكير فى المستقبل الفردى أو الجماعى أو الوطنى مع السعى لشحن المواطن الإيرانى بمشاعر مذهبية تدفعه للاستشهاد باعتباره ضحية الإسلام وامتدادا لحركة الحسين بن على الإمام الشهيد. ولقد وجد النظام الحاكم فى فكرة التعبئة العامة أسلوبا ثوريا مناسبا لحل مشاكله فى عدة قطاعات علاوة على كونها وسيلة لتحقيق منجزات عسكرية وسياسية لصالحه ، يقول سيد على خامنه اى: «إن التعبئة العامة تعنى الحضور المنظم القوى للجماهير فى ساحات الثورة الاسلامية والسيطرة على الأوضاع ومواجهة معارضى الثورة» (اطلاعات ١٩٩٤/١١/٢٠)، وبعد انتهاء الحرب اتجه المجتمع الإيرانى إلى اعادة البناء وهو خلال ذلك كله يمر بتحولات اجتماعية أساسية يمكن استخلاص معطياتها على هذا النحو :

أ ـ رفع النظام الحاكم فى ايران شعار الحرية والاستقلال وعدم التبعية والعزة والمساواه والعدالة الاجتماعية وترددت شعارات أمة حزب الله والمجتمع الإلهى ومجتمع صدر الاسلام ومجتمع المدينة والأرض المربية للشهداء والشعب المتجه الى الله ، يقول رفسنجانى : إننا نسمى المجتمع سليما إذا كان متوجها دائما الى الله والى شئونه الحقيقية ويسير فى خط نموه المنطقى الانسانى (كيهان ١٩٨٧/٤/٤) وقد نجح النظام الإيرانى فى إرساء وتثبيت كثير من المفاهيم الإسلامية والشيعية من خلال مظهر القدوة الذى يظهر به علماء الدين خاصة ممن يتولون مناصب قيادية فى الدولة حيث استجابوا لدعوة الخمينى بعدم التخلى عن العباءة والعمامة والحياة فى بساطة وسط الجماهير والاستفادة من وجود الجماهير فى الساحة والاستفادة من المساجد كمنابر أساسية للنظام ومن إقامة صلاة الجمعة وصلاة الجماعة بانتظام ، يقول الرئيس رفسنجانى: «نحن نسعى اليوم الى أن نضع مجتمعا على أساس المجتمع القدوة الذى رسمه أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ، إننا ينبغى أن نقتدى بسلوك أمير المؤمنين عليه السلام فى بناء مجتمعنا ، ويمكن أن نقيس مشاكل اليوم بنفس المعيار التاريخى لذلك الوقت فمثلث القاسطين والمارقين والناكثين الذى كان يواجه الحكومة الاسلامية فى عهد على عليه السلام يوجد اليوم أيضا على مستوى أوسع فى مواجهة مجتمعنا الاسلامى» (كيهان ١٩٨٧/٥/١٥) ويقول الزعيم خامنه اى «إن روح الاسلام هى رمز مجتمعنا الاسلامى ونظامنا الاسلامى ، وفى بلد تتم فيه كل الأمور باسم الله وفى سبيل الله ومناخ توجه الى الله والى القرآن وتقام الصلاة حيث القلوب متجهة الى الله وشبابه ينمو وسط هذه البيئة ويتعلم أبجدية الحياة فى هذا الوسط كحصيل للانسان لن يكون للاستكبار وعملائه قبول» (اطلاعات ١٩٨٨/٢/٦) وفى هذا الاطار لايمل قادة النظام من دعوة المسئولين وجماهير الشعب الى التقوى وذكر الله ، يقول الزعيم خامنه الزعيم اى:إن أسوأ داء يمكن أن يصيب أى مجتمع هو الغفلة عن الله فلا ينبغى أن نغفل عن الله فى قلوبنا وأرواحنا فى كل قراراتنا وحركاتنا فى أمورنا الإدارية والسياسية والعسكرية ، فى المال والادارة ، فى سن القوانين وتنفيذها فى جميع مراحل القضاء. فالجميع فى حاجة الى التقوى فاذا استطعنا أن نقنع أنفسنا بأننا عبيد الله فينبغى أن نكون خدام المجتمع وأن نولى الطبقة المحرومة اهتماما خاصا لسببين ، الأول أنها أكثر احتياجا والعدل يقتضى أن تحصل على نصيب اكبر ، والثانى أنها اكثر الطبقات جدية ودواما فى دعم النظام. ولذلك فإن علينا أن نقوم حيال الناس بأمرين الأول أن نخدمهم والثانى أن نحصل على محبتهم وثقتهم ، أن نخدمهم من خلال برامج طويلة المدى تستهدف النفع لهم وأن نحصل على محبتهم وثقتهم بحسن الادارة (ارسلت ١٩٩١/٨/٨).

ب ـ إذا كان النظام الإيرانى قد رفع شعار الوقوف مع المستضعفين فى وجه المستكبرين على مستوى المجتمع الدولى، فمن البديهى أن يرفع هذا الشعار داخل المجتمع الايرانى ذاته. يقول رافسنجانى: إن ثورتنا التى هى ثورة إسلامية قد جعلت محاربة الاستكبار ودعم المستضعفين شعار اجتماعيا لها وان هذا الشعار .اصطلاح قرآنى وهو أعمق وأقوى تعبير يستفاد منه فى هذه الثورة» (كيهان ١٩٨٧/٤/٤) وبذل الرئيس رافسنجانى جهدا كبيرا فى محاولة تقنين هذا الشعار وله بحث مطول حول هذا

الموضوع وطرق تطبيقه داخليا ، وسعى الى اقناع الناس بقيمة وفائدته وجدواه فى بناء مجتمع أفضل وذلك من خلال خطبه وأحاديثه ولقاءاته. ولعل بساطة المدخل التى توخاها النظام الإيرانى فى عرضه كانت من أهم مقومات نجاحه ، يقول رافسنجانى «لو ان انسانا تجاوز حده خطوة واحدة ازاء الله وخلق الله أو حتى نفسه لكان هذا استكباراً. ولو أن انسانا تخلف عن حقه لكان هذا استضعافا ، وإن الشخص الذى يأسره الإعجاب بنفسه يدخل الى عالم الكبر من هذا الباب ، والفرق بين الاعجاب بالنفس والكبر هو أن الاعجاب يكون داخل الإنسان مثل الغرور والأنانية ويبدأ منه الرضا عن النفس متجها الى الغرور ثم الى بيع النفس الذى هو أول الكبر ، أما الكبر فإن الانسان الذى يرضى عن نفسه يقارن نفسه بالآخرين فيرى نفسه أفضل منهم ويعتقد أن له حقوقا أكبر وإمتيازات أكثر» (رسالت ١٩٨٧/٧/٢٥).

ويربط رفسنجانى بين الكبر والترف ليؤكد أن المترفين خطر على المجتمع لأنهم يقلبون الحقائق ويزيفون الواقع فى سبيل الحكم والسيطرة ، يقول رفسنجانى: «وقع الحكم والسيطرة على خلق الله كان من أهم سمات شخصية الأشراف طوال التاريخ ، لقد كانوا يطالبون دائما بالحكم باعتبارهم الطبقى لأنهم مترفون ومسرفون ولأنهم يملكون مالا أكثر أو قدرة أكبر يعتقدون أنه ينبغى على الجميع طاعتهم فى حين أن الأنبياء كانوا يعارضون هذا الفكر. ولقد ناهضهم الرسول عليه السلام منذ بدء رسالته وحتى وفاته وكذلك كانت حياة الإمام الحسين كلها عامرة بالكفاح ضد الأشراف ومحاربة الطاغوت والاستكبار» (رسالت ١٩٨٧/١٠/٢٤) ومن هنا يصل رافسنجانى الى حقيقة هامة فيقول: «المستكبرون هم أسوأ أمراض الدنيا وأسوأ جراثيم المجتمع فإذا تعرض المجتمع للتكبر فإن الحكومة تكون عرضة للتكبر وهذا خطر على المجتمع الانسانى» (كيهان ١٩٨٧/١١/١٤)، ويؤكد رافسنجانى أن صفة الاستضعاف ليست مدحا بل هى ذم مما يجعل من الضرورى تطوير هذه الصفة من خلال مفهوم جديدة للاستضعاف ، حيث يقول: «إذا استطعنا منذ البداية أن نحافظ على الإنسان ونربيه وننزع منه العجب والأنانية لقضينا على جذور التكبر. وينبغى أن نعدل دائما فى الوسائل التى فى أيدينا ولاندعها على حالها ، إننا ينبغى أن نتنبه ونضبط أنفسنا بأساليب مختلفة حتى لاتقع فى بلادنا أمور استكبارية فإذا حافظنا على باطننا سليما نستطيع أن نقدم للعالم رسالة العدالة الاجتماعية للاسلام» (رسالت ١٩٨٧/٧/٢٥).

جـ ـ نجح النظام الحاكم فى ايران فى استثمار بعض المناسبات الدينية والشيعية مثل ذكرى مولد الرسول عليه السلام وذكرى بعثته وذكرى ميلاد ووفاة أئمة الشيعة والاحتفالات بالمناسبات الحزينة وعلى رأسها احتفالات الشيعة بيوم عاشوراء ويوم مقتل الحسين فى كربلاء ، والاستفادة من هذه المناسبات فى تسكين آلام المواطنين فى النكبات والكوارث الطبيعية والسياسية والعسكرية والمساعدة على احتمالهم المعاناة فى سبيل توفير الاحتياجات الضرورية لمعيشتهم ، وصبرهم على الأزمات ومساهمتهم فى دعم الحكومة. كما نجح النظام الإيرانى فى أسلوب إنزال الجماهير الى الساحة فى المناسبات السياسية والوطنية واستثمار ذلك فى تغيير أو اصلاح بعض أنماط السلوك التى تعودها الشعب الإيرانى فى ظل النظام الرأسمالى وأسلوب إدارة هيئة السافاك لتجمعات المواطنين الى الالتزام الوطنى بنوع من السلوك الاشتراكى فى إطار اشتراكية الاسلام والمشاركة الشعبية فى إدارة الأزمات .

د ـ تعتبر الثورة الثقافية من أهم الانجازات التى تحققها حكومة الجمهورية الاسلامية فى مجال التربية والتعليم والثقافة والارشاد فى اطار خطة خمسية اقترنت بالخطط الاقتصادية والمالية واستوعبت كثيرا مل بنودها ، ويمكن رصدها من خلال خطب الجمع واحاديث المسئولين فى المحافل العامة وعبر أجهزة الإعلام . يقول الرئيس رفسنجانى: «إن زيادة عدد الصحف والمطبوعات تعتبر من العوامل المؤثرة فى النمو الثقافى للمجتمع حيث كان توزيعها فى سنة ١٣٦٧ هـ . ١٩٨٩م يبلغ ١٧٠ مليون نسخة وقد وصل اليوم الى ٤٥٠ مليون نسخة وهو اعلى من معدل الخطة بنسبة ٦٠٪، كما أن عدد حفاظ القرآن الكريم ودراسيه لم يكن يتجاوز ستة ملايين سنة ١٣٦٧ زاد اليوم الى ١٧ مليون شخص وهو نمو كبير ، كما زادت البرامج الاذاعية والتليفزيونية بشكل جيد خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من ثلاثة آلاف ساعة الى ٥١ الف ساعة فى الاذاعة وبنفس النسبة زادت برامج التليفزيون ، كما ارتفع معدل التنمية فى المجال الرياضى حيث زاد عدد الرياضيين المنتمين الى الاتحادات المختلفة من ٨٩٥ الف شخص سنة ١٣٦٧ الى مليون و٢٠٠ الف شخص ومن المتوقع زيادته فى الخطة ٢٧٠ الف شخص آخرين ، كما زاد الاهتمام برياضة السيدات وأصبحت الاتحادات الرياضية تضم ١٢٠ ألف فتاة وسيدة ، والعدد فى حالة نمو مستمر ، كما زاد عدد المدربين من ١٧ ألف مدرب الى ٢٤ ألف مدرب ، وتعتبر السياحة من عوامل نقل الثقافة فضلا عن أن دخلها

قد زاد من ٣٥ مليون دولار الى ١٢٠ مليون دولارا ، كما زاد عدد السياح من ٩٤ الف سائح الى ٢٩٠ الفا. كما أكدنا هذا العام على الاستفادة المناسبة من الفيديو واستصدرنا قرارا من المجلس الأعلى للثورة الثقافية بانشاء نوادى الفيديو فى المراكز الثقافية والدينية وسوف نعرض فيها أفلام الفيديو المقبولة لجميع افراد المجتمع ، وقد خصصنا لهذا المشروع ميزانية كبيرة كما خصصنا نسبة ١٪ من الميزانية العامة للبلاد للشئون الثقافية فضلا عن ميزانيات المؤسسات الثقافية ، وفيما يتعلق بالتعليم فقد زاد عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من ١٣,٥ مليون تلميذ الى ١٦,٤ مليونا فى الوقت الذى قل فيه عدد الأميين من ١٥,٦ مليون شخص فى سنة ١٣٦٧ الى ١١,٢ مليونا ، وزاد عدد طلاب البلاد من ٤٠٧ الف طالب فى بداية الخطة الخمسية الأولى الى ٧٤٧ الف طالب بنسبة ٢٣٪ عن المتوقع من اهداف الخطة ، كما تقوم الدولة فى الوقت الحاضر ببناء منشئات تعليمية على مساحة ٤ مليون متر مربع ، وقد تضاعفت ميزانية تربية وتدريب القوى البشرية بما يعادل ٣,٤ ضعفا ، كما زادت ميزانية بناء منشئات التعليم العالى من ١٢,٢٪ الى نسبة ٦٦٪ كما زاد الانفاق عليه من نسبة ١٢,١٪ الى ٥٧٪» (اطلاعات ١٩٩٣/٤/٣)، ويمكن القول بأن عملية ربط الجامعات بالحوزات العلمية الدينية من الأمور التى يستند اليها النظام الايرانى فى تطوير الجامعات فكريا واخراجها من العلمانية الى الاسلامية .

٤ ـ ايران والعلاقات مع مصر :

من أهم الأسئلة المطروحة فى هذا المجال هو :هل يمكن تطبيع العلاقات بين ايران ومصر مع احتفاظ كل طرف بمعطياته الأساسية ؟ وفى الإجابة على هذا السؤال تنادى بعض الأصوات هنا وهناك بضرورة تجميد العلاقات بينهما باعتبارهما قطبين متنافرين ، ولكن الرأى الأكثر شعبية يؤكد أن عدم تطبيع العلاقات بين الدولتين يدل على عدم فهم حقيقى للمعطيات الأساسية لدى الشعبين لأنها معطيات ضاغطة تجعل التعامل بين مصر وايران أمرا حيويا سواء كان هذا التعامل سلبيا أو إيجابيا حيث تمثل مصر فى الاستراتيجية الإيرانية القطب الذى لامناص من التعامل معه فى المنطقة حكومة وشعبا كل على حدة أو معهما مجتمعين ، وربما مع تقديم بعض التنازلات التى لاتمس جوهر المعطيات فى حالة تطبيع العلاقات ، وربما تبدى إيران ان سبب عدم تطبيع العلاقات مع مصر هو معاهدة كامب ديفيد ووجود علاقات لمصر مع اسرائيل وسعيها للمصالحة بين العرب واسرائيل ، وهو يبدو سببا رئيسيا فى السياسة الرسمية المعلنة لإيران وسوف يظل طالما ظلت مصر فى موقف متشدد تجاه إعادة علاقاتها مع إيران لأنه يبرر للشعب الإيرانى تعامل النظام الإيرانى الحاكم مع الشعب المصرى باعتباره مستضعفا دون حكومته باعتبارها فى ركاب المستكبر. ومن هنا تأتى ضرورة تطبيع العلاقات بين مصر وايران مع تعامل كل منهما مع معطيات الطرف الآخر ، والحقيقة أن ايران تعرف جيدا كيف تطبع العلاقات مع مصر وكيف تتعامل مع معطياتها . وتبدو المبادرات الإيرانية لعقد لقاءات مع المسئولين المصريين ورجال الفكر والصحافة فضلا عن التصريحات والأحاديث الصحفية إيجابية ومشجعة للجانب المصرى على الاتصال والتحاور وتعتبر مؤشرا جيدا يمكن الاطمئنان إليه فى استنباط الخط الذى يمكن أن تسير فيه بعد ذلك والى امكانية قيام علاقات قوية فى المستقبل بين الطرفين . ويمكن أن نشير هنا الى مثالين واضحين الأول هو ظروف ملابسات اشتراك وفد إيرانى فى المؤتمر العالمى للسكان والتنمية ونتائجه ، والثانى هو زيارة وكيل وزارة الخارجية الايرانية لشئون البحوث والتعليم (عباس ملكى) للقاهرة ولقائه مع المتخصصين ورجال الفكر وعلماء الدين ورجال الاعلام والصحافة ، كما يمكن ان ننقل هنا مثالا من حديث السيد / عمرو موسى وزير الخارجية المصرى قال فيه: «إن العلاقات الإيرانية المصرية تمر بمرحلة حساسة وحسن النوايا لتحسين هذه العلاقات موجود ولكن ينبغى ترجمة حسن النوايا الى عمل حتى تتحسن علاقات البلدين . إن العلاقات بين شعبى إيران ومصر علاقات قديمة ولايمكن تجاهل إيران كدولة لها علاقات تاريخية مع العالم العربى ، هناك قضايا معلقة بين مصر وايران وتحتاج لحلها الى محاولات مستمرة ، ليست القضية قضية إتخاذ قرار نهائى أو تحديد وقت لفتح صفحة جديدة بل إن الأمر يحتاج الى عمل جاد مثمر حتى تتبدد الغيوم التى تخيم على سماء العلاقات الإيرانية المصرية والعلاقات الايرانية العربية عموما إننى أستطيع أن أؤكد وجود شواهد إيجابية فى هذا الصدد من جانب إيران» (جمهورى اسلامى ١٩٩٤/٧/١٠).

ان القضية الهامة فى موضوع العلاقات الايرانية المصرية تكمن فى حسن اختيار الزاوية التى ننظر من خلالها الى مستقبل هذه العلاقات. ولعلى أفضل أن ننظر الى هذا الموضوع الهام من خلال موقع ايران فى استراتيجية السياسة المصرية بمختلف جوانبها سواء مايتعلق بعلاقاتها الخارجية فى المنطقة العربية أو العالم الإسلامى أو بمجموعة دوائر العلاقات الداخلية والخارجية

وارتباطها بالأمن القومى والمصالح القومية ، ومن هذا المنطلق يمكن رصد ايجابيات وسلبيات تطبيع العلاقات مع ايران وكيفية التعامل معها :

(أ) الايجابيات :

(١) الوقوف على التجربة الايرانية فى الحكم الاسلامى بشكل مباشر ومدى نجاحها أو فشلها ونقاط القوة ونقاط الضعف فى النظام الحاكم والاستفادة من هذه المعرفة المباشرة فى تطوير الفكر السياسى فى مصر أو مواجهة هذه التجربة بما يحقق الرد على بعض الدعوات فى الداخل للعودة الى نظام الخلافة الاسلامية.

(٢) تلقى مبادئ الثورة الاسلامية فى ايران من خلال القنوات الشرعية التى يمكنها رقابة دخول الأفكار الخارجية ومناقشتها وتبسيطها وتوضيح أوجه الاتفاق وأوجه الخلاف معها بعيدا عن المزايدات غير العاقلة للجهل بحقيقة هذه المبادئ والأفكار ومنطلقاتها والتخويف بها أو جذب الشباب اليها بغير وعى أو معيار حقيقى نتيجة تصديرها بطرق غامضة ومثيرة .

(٣) تأكيد قدرة السياسة المصرية على التعامل مع كافة الأطراف بصورة استقلالية واثبات دور الريادة لمصر بين الشعوب العربية والاسلامية فى توجيه المصلحة القومية واستثمار ذلك فى المحافل الدولية .

(٤) الاستفادة الاقتصادية على المدى البعيد وربما القريب من نظم اقتصادية طبقها الايرانيون بعد الثورة واستثمار الوساطة بين ايران ودول اخرى فى تحقيق مزايا اقتصادية وسياسية .

(٥) اكتساب عناصر جديدة فى يد السياسة المصرية لتحقيق مصالحها فى إطار النظام العالمى الجديد تساعدها على القيام بمبادرات جديدة فى العلاقات الدولية .

(ب) السلبيات :

(١) تأثير تطبيع العلاقات مع ايران سلبيا على علاقاتنا مع بعض الأطراف المعادية لإيران مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتخوف بعض الدول من تصدير إيران ثورتها من خلال مصر. ويمكن معالجة ذلك بتوضيح ضوابط العلاقات المصرية الايرانية وضرورة التعامل مع إيران وفتح قنوات الحوار مع المؤسسات المختلفة فى إيران من خلال برنامج للتحرك السياسى والاعلامى بمساعدة الخبراء والمتخصصين .

(٢) الخوف من إمكانية دعم إيران معنويا وربما ماديا للتيار الاسلامى والجماعات الاسلامية مما يؤدى الى ضغوط داخلية على مصر. ولكن السياسات الأمنية المصرية أثبتت نجاحها وتفوق الأجهزة المنفذة لها.

ومع وجود المعطيات الايرانية المشار اليها فإن الرؤية المستقبلية للعلاقات الايرانية المصرية ترجح الانفراج وتطبيع العلاقات بشكل تدريجى ومقنن بضوابط الشكلية المتمثلة فى الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية بل ينبغى أن تكون الضوابط فى شكل مبادرات باقتراح حلول لكافة نقاط الخلاف بين الدولتين كوسيلة فعالة لإيجاد الثقة واستقرار العلاقات على أسس سليمة وقواعد متينة لأنه كلما حلت مشكلة بين الجانبين إتسعت دائرة العلاقات حلقة جديدة فى حين أن انفراج العلاقات بغير ضابط سيكون باهظ التكاليف.

ولاشك أن الأخذ بمبدأ «سد باب الريح» تجاه ايران لايحقق الاستقرار الحقيقى. فرياح العلاقات الآتية من ايران سوف تلتف حول الباب الرسمى الى منافذ ثقافية واعلامية وعلمية واقتصادية معروفة وغير معروفة ، متوقعة وغير متوقعة ، ويوجد فى ملف العلاقات الايرانية دلائل كثيرة على ذلك. فإذا مافتح الباب بغير توقع وغير تخطيط مسبق اكتنفت هذه العلاقات الفوضى التى تخلق مزيد من الحيرة والاضطراب وتلحق الضرر بمجتمعنا وثقافتنا وعقول شبابنا بما يخرج عن سيطرة الدولة بأجهزتها الرسمية والشعبية وتؤدى عاجلا أو آجلا الى العودة لقطع العلاقات.

النظام المصرى والمعارضة ١٩٩٤ : التحـدى والاسـتجابـة

د . هـالة مصطـفى

يتعرض النظام السياسى لمجموعة من التحديات التى تفرضها عليه البيئه التى يتحرك فى اطارها . وتتحدد قدرة النظام فعالية لمدى نجاحه او فشله فى التعامل مع الضغوط التى تمارسها جماعات معارضة تسعى للتغيير السياسى . فالنظام السياسى حقيقه حركية مستمره ، وهو يسعى دائما للتوفيق بين مطالب وضغوط متنوعة بل ومتناقضة احيانا بحيث تحقق سياساته اعلى درجة ممكنه من التوازن او الاستقرار الاجتماعى.

بعبارة أخرى فان النظام يكون فى حاله تكيف مستمره adaptation مع الضغوط والمطالب الواقعه عليه سواء من البيئه الداخلية او الخارجية. وخلال هذه العملية قد يستجيب النظام لبعض المطالب ، وقد يؤجل الاستجابه لها، وقد يقمعها بشكل مباشر وصريح. ويتطلب تحليل إستجابة النظام وفقا لهذا المنظور دراسة عده عناصر يمكن اجمالها فيما يلى:

١ ـ طبيعة النظام السياسى او الخصائص الرئيسيه له ، والتى تؤثر على كيفيه تعامله مع الضغوط والمطالب أو التحديات التى يواجهها . وتتحدد هذه الخصائص وفقا لطبيعة النخبة الحاكمه وتوجهاتها الايدولوجيه ومصادر شرعية النظام والقوى الاجتماعية التى يمثلها ويسعى لاجتذاب تأييدها.

٢ ـ طبيعة الضغوط والتحديات التى يواجهها النظام ويرتبط ذلك بتحليل نوعية التحدى فقد يمثل معارضة للنظام من داخله أى وفقا للقواعد القانونية والدستورية التى ينهض عليها ، وقد يمثل تحديا للنظام ذاته ويطرح بديلا له. ويتم تحديد نوعية التحدى تبعا للأساليب والادوات التى تستخدمها القوى المعارضة فى تعاملها مع النظام وما إذا كانت تركز على الاساليب السلمية والقانونية المشروعه ، ام تتجاوزها إلى استخدام اساليب العنف السياسى ، ولاشك أن النمط الاخير يمثل تهديدا مباشرا للنظام حيث يؤدى إلى الاخلال بالاستقرار ويهدد النظام العام الذى يعد فى نظر اكثر المحللين وعلماء السياسه شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية وبالتالى فان المساس به او الاخلال به يؤدى إلى تهديد العملية الديمقراطية ذاتها . والواقع أن عالما متميزا مثل صمويل هنتجتون اعتبر اقرار النظام العام والاستقرار السياسى معيارا رئيسيا ليس فقط للتنمية السياسية وتحقيق الديمقراطية وانما للتمييز بين البلدان المتخلفه والمتقدمة حيث اعتبر الفارق الرئيسى بينهما ليس فى شكل الحكم وانما فى درجة الحكم الذى يرتبط بتحقق درجة عاليه من الاجماع والشرعية والتنظيم والفعاليه حول السياسات بما يضمن الاستقرار والحفاظ على النظام العام(١).

٣ ـ طبيعة السياسات التى يتبعها النظام فى مواجهه هذه المطالب او التحديات والتى تختلف من نظام إلى آخر بل ومن مرحلة إلى أخرى بالنسبة لنفس النظام.

وفى اطار هذه العناصر الثلاثة يمكن تحديد طبيعة التحديات التى واجهها النظام المصرى فى السنوات الماضية وشكل استجابته لها.

أولا: خصائص النظام السياسى

أحدثت التجربة السياسية التى مرت بها مصر فى ١٩٥٢ انقطاعا مع الحقبة الليبرالية الاولى التى عرفتها البلاد بشكل مبكر منذ العشرينات من هذا القرن ، والتى وضعت الأسس الاولى لقيام نظام ديمقراطى من خلال دستور ١٩٢٣ ، اى نظام يتسم بالتأكيد على حقوق الفرد والمواطنه والحريات العامة ، واقامه مؤسسات سياسية حديثه والاخذ بصيغة التعدديه الحزبية.

وعلى العكس استند نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى شرعية «ثورية»، واتسم بتوجه ايديولوجى «شعبوى Pop ulist» كان تعبيره المؤسسى هو الأخذ بصيغة التنظيم السياسى الواحد ، ورفض مبدأ التعدديه والتمايز الحزبى والتنظيمى .

وانسحب نفس الموقف على المجال الاقتصادى والاجتماعى وهو ماكرس فى النهاية الطابع السلطوى للنظام. وقد ساعدت الخلفية الاجتماعية للنخبة الحاكمة والتى انتمت فى معظمها إلى إحدى شرائح الطبقة الوسطى ، وبالتحديد البورجوازية الصغيرة ، على ترسيخ هذه الطبيعة للنظام. فلم تعبر هذه الشريحه عن توجه فكرى او سياسى متجانس وانما تأرجحت بين اتجاهات وتيارات فكرية وسياسية متعددة ، وهو ما انعكس على سلوكها السياسى وتوجهاتها التى اتسمت بنفس السمه. حيث لم يكن لها تحيزا ايديولوجيا او فكريا معينا وذلك بحكم أن الشريحه الاجتماعية التى انتمت اليها يصعب تحديد اختياراتها السياسية فى قالب جامد أو نهائى .

ورغم العهود الثلاث التى تعاقبت على النظام منذ ذلك الوقت ورغم اختلاف التوجهات السياسية لكل منها الا أن طبيعة النظام مازالت تحمل الكثير من الخصائص والسمات العامه الاساسية الحاكمه له منذ عام ١٩٥٢. ان إنتهاء عهد الرئيس عبد الناصر وتولى الرئيس السادات الحكم قد حمل مظاهر التحول التى طرأت على التوجهات الرئيسيه للنظام . ففى هذا الاطار تم الانتقال من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية الحزبية المقيده ، ومن الاقتصاد الاشتراكى الى الانفتاح والاتجاه نحو اقتصاد السوق ، وهو مايعنى التوجه نحو الشكل الديمقراطى للنظام ، ولكن بقيت هذه العملية تتسم بالمحدودية فى عهد السادات ، حيث ظل النظام محتفظا بالخصائص السلطوية جنبا إلى جنب مع التحولات الديمقراطية التى شهدها نفس العهد. وخطا عهد الرئيس مبارك خطوات اوسع للاقتراب من هذه الصيغة ، حيث اتجه نحو تحقيق مزيد من الليبرالية السياسية والاقتصادية، كما سعى لدفع عملية التحول الديمقراطى . ولكن على الرغم من هذه التحولات المتتالية .فمازال النظام يعيش مرحله انتقالية من الشكل السلطوى الذى ورثه عن نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى الصيغة الديمقراطية الليبرالية التى يسعى اليها .وهى مرحلة تعرفها كافة النظم التى تمر بظروف مشابهه .ومن هنا فقد تراوحت سياساته بشكل عام بين التعبير عن الطابع السلطوى حينا والاتجاه الديمقراطى حينا آخر .كما شهدت نفس المرحلة بروز حركات الاحتجاج الاجتماعى (التى مثلتها بشكل أساس جماعات العنف السياسى)، والتى تعبر عن أحد مستويات اختلال التوازن الاجتماعى فى هذه المرحلة الانتقالية .

وتنعكس هذه الطبيعة للنظام بشكل مباشر او غير مباشر على درجة استجابته للضغوط والمطالب التى يتعرض لها والتى تحدد سلوكه وسياساته تجاه القوى المعارضه له .

فاختيار النظام لاتجاه او سياسه معينه يتوقف فى النهاية على خصائصه. فهناك سياسات تكون ملائمه لنمط معين من النظم السياسية وغير ملائمه لنمط آخر .وتتراوح هذه السياسات بين اتاحه اكبر قدر من حرية التعبير والتمثيل للمعارضة من خلال وجود مؤسسات مفتوحه ، كما هو الحال فى النظم الديمقراطية التعددية ، او التقييد الشديد عليها كما هو الحال فى النظم السلطوية التى تتسم بقدر عال من الهيمنة السياسية على المعارضة وتضع قيودا صارمه على حرية القوى السياسية فى التعبير عن نفسها من خلال المؤسسات القائمه ، وبالتالى تتبع استراتيجيات قمعية فى مواجهتها.

وإلى جانب هذين النمطين – وفقا لتحليل عالم السياسة روبرت دال – قد يوجد نظام تتراوح سياساته وسلوكه ازاء المعارضة بين التقييد وبين السماح لها بحرية نسبية فى التعبير عن نفسها ، اى انها فى النهاية تقع فى المنطقة الوسط بين النمطين السابقين(٢). ويمكن تصنيف النظام السياسى المصرى ضمن هذا النمط الأخير، حيث تتخذ درجة التقييد التى يفرضها على المعارضة طابعا نسبيا.

هذا النمط من النظم يعرف أشكال المعارضة التى تدين بالولاء للنظام. وحق المعارضة مكفول فى النظم المختلطة ولكن اللعبة السياسية تكون فى مجملها مقيده. فهو يوفر حقوق المواطنة للأفراد ولكنه يضع قيودا على حرية «المنافسة العامة»، وبالتحديد على إمكانية تدوير السلطة وذلك بتفعيل أحزاب المعارضة. ويكون هناك من الناحية الفعلية حزب واحد فقط هو الذى يتمتع بكل الامتيازات على حساب الاحزاب الاخرى مما يجعل وجود هذه الاحزاب وجودا شكليا إلى حد كبير. ولذلك فانه فى النظم المختلطة عندما تقمع المصالح السياسية للمعارضة ، يظهر الخطر على النظام نفسه ، إذ أن المعارضة هنا تضغط على النظام السياسى للتقليل من حجم القيود المفروضة عليها ، اى انها تضغط من اجل المزيد من الليبرالية واتاحه الفرصة لتوسيع نطاق «المنافسة العامة».

ويتشمل المأزق الأساسى لنمط «النظم المختلطة» فى رغبتها فى الحفاظ على بقائها دون التحول إلى نظام مقيد من ناحية ، أو إلى نظام تعددى من ناحية أخرى . لان استجابه النظام هنا لطلب المعارضة بالسماح بمزيد من الليبرالية السياسية يحمل معه احتمال التحول إلى نظام تعددى، وبالعكس إذا ماتم قمع مطالب المعارضة ، فالنتيجة الطبيعية هى التحول إلى نظام مقيد.

وتظل اشكالية المعارضة فى «النظم المختلطة» هو عدم

قناعتها بالاكتفاء ببعض الحقوق الليبرالية ، حتى يخطو النظام خطوه فعليه نحو «التعددية» وهى الخطوه التى تخشاها هذه النظم إذ تؤدى إلى ظهور حزب معارضة منافس يضر بالحزب الحاكم. ومن ثم تظل اشكالية هذه النظم قائمة. لأن رفع شعار الديمقراطية هنا سيظل يشكل قوه ضغط حقيقية لدفع النظام نحو التعددية السياسية ، ونحو اقامه مؤسسات تعبر عن هذه التعددية.

ويخلص «دال» من ذلك إلى القول بأن الحفاظ على شكل «النظام المختلط» يتطلب تضييق حدود «المنافسة العامة»، واللجوء إلى العنف احيانا. وتكمن تكلفه هذا الخيار على النظام فيما يمكن أن يؤدى اليه من ازدياد نسبه السخط العام ، وعدم الولاء السياسى وازدياد احتمالات «الانفجار»، وهو مايقود فى النهاية إلى اتجاهه نحو المزيد من القمع . وهذا يعنى أن تظل هذه النظم متأرجحة بين «التوجه الليبرالى» وبين الاساليب «القمعية» او بمعنى آخر الحفاظ على القدر المناسب من كليهما. وهو مايتوقف إلى حد كبير على مهارة القيادة السياسية حتى لايفقد النظام نقطة التوازن التى يعتمد عليها فى بقائه واستمراره.

وفى اطار هذا النمط «المختلط» الذى يجمع بين التقييد وحرية العمل النسبى امام المعارضة يلجأ النظام السياسى فى مصر حفاظا على هذه الوسطية إلى استخدام أساليب متعددة لتهدئه المعارضة ومنع وصول الصراع السياسى إلى نقطة الانفجار وتتراوح هذه الأساليب بين محاولات الاحتواء والاستقطاب والتحييد وغيرها

ثانيا: طبيعة المعارضة:

وإذا كانت هذه السمات العامة التى تتحدد فى اطارها توجهات النظام وسياساته تجاه المعارضة السياسية ترجع إلى الخصائص التى يتمتع بها فان العوامل الأخرى فى تحديد هذه التوجهات والسياسات تعود إلى طبيعة المعارضة السياسية نفسها والاساليب التى تلجأ اليها فى التعبير عن معارضتها .

ويمكن القول أن أبرز مظاهر الحياه السياسية فى مصر خلال العقد الاخير هو أنها اتخذت طابع الاستقطاب الثنائى بين الدولة وأنصارها من القوى السياسية من ناحية ، والاتجاه الاسلامى من ناحية أخرى .

ويعود ذلك إلى عاملين رئيسين .العامل الأول يتمثل فى طبيعة المعارضة الاسلامية ، وهى المعارضة التى لم تتخذ شكلا حزبيا محددا ، ونجحت لهذا السبب – بين أسباب أخرى كثيرة – فى توظيف المشاعر الدينية العميقة لدى المصريين لمصلحة خطها السياسى وقوتها السياسية والتنظيمية .أما العامل الثانى فيتمثل فى ضعف الأحزاب السياسية العلمانية أو المدنية.

ويهمنا بالتالى أن نشير إلى ثلاثة أسباب أدت إلى تكثيف وابراز دور المعارضة الاسلامية للنظام السياسى وتحويل الحياة السياسية فى مصر إلى نوع من القطبية الثنائية

هذه الأسباب هى هشاشه التكوينات الحزبية العلمانية ، ونجاح الاتجاه الاسلامى فى إختراقها ، وتطور نوع من تقسيم العمل بين التيارات المختلفة من الاتجاه اسلامى على نحو ضاعف من تحديها للنظام السياسى فى مصر.

وسوف نلقى بعض الضوء على هذه الأسباب الثلاثة :

١ ـ ضعف الأحزاب العلمانية :

النجاح النسبى للقوى الاسلاميه فى الثمانينات هو الوجه المقابل لضعف وعدم فعالية الاحزاب السياسيه الشرعية فقد ظل اداء هذه الاحزاب منخفضا ومحصورا فى دوائر ضيقه لاتتجاوز العاصمه ، وبعض المراكز الحضريه ، وغائبا فى اغلب المناطق الريفيه والاحياء العشوائيه فى العاصمه والتى شهدت فى المقابل نشاطا مكثفا للحركة الاسلاميه . وعكس ضعف الاحزاب وقله فاعليتها قصورا شديدا فى بناءها التنظيمى وعدم تمتعها بقاعده جماهيريه . وظهرت مؤشرات ضعف هذه الأحزاب من خلال تدهور مستوى تمثيلها خلال الانتخابات البرلمانيه. فحزب التجمع– وهو من اوائل الاحزاب التى نشأت مع التجربه الحزبيه فى السبعينات لم ينجح فى انتخابات مجلس الشعب فى دورات ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، وتم تمثيله بمقعد واحد بالتعيين فى ١٩٨٧ .وكذلك حزب الاحرار فقد حصل على ١٢ مقعدا فى ١٩٧٦ ، ثم تراجع إلى ثلاثه مقاعد فى ١٩٧٩ ، ولم يفز بأى مقعد فى انتخابات ١٩٨٤ ، ثم اضطر لخوض الانتخابات البرلمانية من خلال «التحالف الاسلامى» . فى ١٩٨٧ ليمثل بأربعه مقاعد .ونفس الشئ بالنسبة لحزب العمل حيث حصل على ٢٣ مقعدا فى ١٩٧٩ ولم يتمكن من الفوز فى الانتخابات التالية فى ١٩٨٤ .واضطر هو الآخر لخوض انتخابات ١٩٨٧ من خلال «التحالف الاسلامى» ليمثل بـ ٣٢ مقعدا . اما حزب الوفد ، فقد خاض اول انتخابات برلمانية فى ١٩٨٤ بعد عودته إلى الحياه السياسيه بالتحالف مع الاخوان المسلمين ليمثل بـ ٥١ مقعدا (كان العدد الاجمالى ٥٨ منهم ٥١ للوفد و ٧

للاخوان) ثم تراجع العدد إلى ٣٦ مقعدا بعد خوض انتخابات ١٩٨٧ منفردا(٣).

ويشير هذا التراجع المستمر للاحزاب السياسيه الى انخفاض مستواها التنظيمي وهو أمر لا يستثنى منه الحزب الوطني الحاكم وان كان وجوده في السلطه يلعب دورا هاما في ثقل تمثيله داخل البرلمان.

ولعبت هذه الحقيقة التاريخية دورا هاما في تحديد مسار التجربة الحزبية. فقد انبثقت اغلب الاحزاب السياسية التي شهدتها التجربة من بدايتها من داخل التنظيم السياسي الواحد حيث ولدت الاحزاب الثلاثة الاولى التي بدأت بها التعددية السياسية من خلال ماسمي بالمنابر التي تشكلت داخل الاتحاد الاشتراكي وبقرار من رئيس الجمهورية في ذلك الوقت لتمثل التيارات الرئيسية اليمين (حزب الاحرار الاشتراكيين) والوسط (حزب مصر العربي الاشتراكي الذي تحول الى الحزب الديمقراطي)، واليسار (حزب التجمع الوحدوي الديمقراطي (وقد جاءت قيادات هذه الاحزاب من النخبة السياسية نفسها لنظام ثورة يوليو ١٩٥٢ (الضباط الاحرار). كما اتخذت كلها مواقفا وسطية من جميع التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية فضلا عن التصاقها كلها بشرعية الانتساب الى ثورة يوليو. ولذا فقد حملت برامجها السياسية والاقتصادية الكثير من عوامل التشابه والاختلاط. كما افتقدت الى وجود قوى اجتماعية متجانسة تعبر عنها او ايديولوجية فكرية واضحة تدافع عنها. ولم يكن حزب العمل الاشتراكي الذي جاء بدوره بقرار من السلطة السياسية في ١٩٧٨، احسن حالا من الاحزاب السابقة عليه ، فقد كان وريثا لحركة مصر الفتاة التي قامت في الثلاثينات بما عرف عنها من طابع شمولي وجمعها لكثير من التيارات المتناقضة من اشتراكية واسلامية وقومية مصرية.

وتعكس هذه الطريقة في النشأة والتكوين لاحزاب المعارضة حقيقتين: الاولى ، انها كانت اكثر تعبيرا عن الماضي وامتدادا له ، ولم تحمل اي طابع مجدد، والأخرى، ان تشكيلها جاء بقرار فوقي اي قرار من السلطة، فافتقدت منذ البداية قواعد جماهيرية تستند عليها. ورغم مرور نحو عقدين على وجود هذه الاحزاب الا انها لم تستطع اعادة تنظيم هياكلها الداخلية او تطوير قواعد جماهيرية تتجاوز بها هذا القصور الذي ارتبط بطريقة نشأتها وتكوينها.

ومن ناحية ثانية كان لارتباك توجهاتها الفكرية والايديولوجية واتخاذها مواقع وسطية من كافة التيارات السياسية اثر هام في افتقادها اهم سمة للتعددية السياسية وهي «التمايز» السياسي والاجتماعي الذي يعتبر شرطا اساسيا لقيام حياة حزبية تقوم على التنافس بين القوى السياسية المختلفة التي تثرى عملية التطور الديمقراطي. بعبارة اخرى كانت هذه الاحزاب بالطريقة التي تشكلت بها اقرب الى التنظيمات الشعبوية او الجبهويه «التي تقوم على فكرة التوحد ، وتتجاهل اي اختلافات او تناقضات سياسية واجتماعية ، وتقوم على تصور امكانية تمثيل الحزب وتعبيره عن كافة التيارات والاتجاهات الفكرية والقوى السياسية والاجتماعية في ان واحد من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، حتى بلغت المفارقة ان الحزب الذي اريد له ان يمثل اليمين في التجربة الحزبية التي ولدت في السبعينات سمي «بالاحرار الاشتراكيين» اي ان اسم الحزب كان ينطوي على تناقض واضح ، ناهيك عن ان الحزب نفسه ضم كل الوان الطيف السياسي التي افقدته اي هوية متميزة .وكذلك حزب التجمع الذي جمع كافة التيارات اليسارية من ماركسية وناصرية ، وقوميين ، وشخصيات يسارية مستقلة مما جعله يقترب من التنظيم الجبهوي .اما حزب العمل الاشتراكي فقد ظلت خلفيته التاريخية لمصر الفتاة محورا هاما لتوجهاته وممارساته الحالية والتي حملت معها طابعا شموليا.

هذه العوامل جعلت من الاحزاب الحالية تنظيمات فضفاضة تفتقد الاتجاهات الفكرية المتجانسة وبالتالي الرؤية السياسية والاجتماعية التي تعبر عنها كما تفتقد الى اساليب التنظيم الحديثة.

ولايعد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم استثناء من هذه الظاهرة ، فمشكلة الحزب لاترجع الى صلته الوثيقة بالسلطة ممثلة في مؤسسة الرئاسة وهي سمة ورثها عن التنظيم السياسي ، الواحد ، بقدر ماترجع الى الطابع البيرقراطي الغالب على الحزب والذي اثر كثيرا على ادائه السياسي فضلا عن افتقاده منذ بداية انشائه الى الاتجاه الفكري الواضح حيث اراد الحفاظ على التوجهات التقليدية لثورة يوليو بوصفها احد مصادره للشرعية السياسية ، رغم اتخاذه مواقفا عملية مغايرة طوال فترة وجوده وحتى الان . وقد جعل ذلك الحزب ضعيفا من الناحية الايديولوجية ، يفتقد الى التميز الفكري والسياسي اللازم ، وغلبت عليه نزعة شديدة «المحافظة» حالت بينه وبين بلورة نفسه كحزب جديد يتفق ومرحلة التغيير التي اعلن عنها منذ السبعينات .

ويبقى حزب «الوفد الجديد» الذي يحمل قدرا من الخصوصية باعتباره وريث حزب الاغلبية في الحقبة الليبرالية قبل ١٩٥٢ وبالتالي لم يشارك الاحزاب الأخرى نفس طريقة النشأة التكوينية. الا ان هذا الحزب عاني

بدوره من جوانب سلبية كثيرة اثرت على دوره وادائه فى الحياة الحزبية الراهنة. ولعل اهمها عدم قدرته على تجاوز عوامل الصراع التاريخى التى حكمت علاقته بنخبة ونظام ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد دعت هذه العوامل الحزب الى حل نفسه مرة وبعد اقل من عام من عودته الى الحياة السياسية فى ١٩٧٨ ، ثم لجوئه بعد ذلك الى التحالف مع الاخوان المسلمين فى ١٩٨٤ حيث جمع كل منهما عوامل المنافسة القديمة والاحساس الثأرى من النظام الذى قام بعد ١٩٥٢.

وقد اسهمت هذه الخطوة الأخيرة فى اضعاف مصداقية الوفد كقوة ليبرالية ، وغلبت عليه ايضا النزعة المحافظة التى غذتها عوامل الترهل الداخلى التى اصابت الحزب بعد انقطاعه عن العمل السياسى لما يزيد على ربع قرن ، وكلها عوامل ادت الى عدم قدرته على تجديد نفسه فكريا وسياسيا .فضلا عل عجزه عن اعادة بناء قواعده التنظيمية التى تكفل له تحقيق جماهيريته المفقودة فى التجربة الحزبية الحالية .ولذلك فقد غلبت على الحزب المواقف السلبية والانسحابية او اللجوء الى مناورات قصيرة الامد تسحب من رصيد الوفد التاريخى ولاتضيف اليه الكثير .وربما تكون احدى المشاكل الاساسية التى يعانى منها الحزب فى الوقت الراهن هى اعتماده الاساسى على ماضيه رغم التغيرات الهائلة التى اصابت الحياة السياسية والاجتماعية المصرية على مدى مايزيد على الاربعة عقود.

إن الاعتماد على الميراث القديم للحزب يتناقض مع الظروف الجديدة الحاكمة لقاعدته الاجتماعية وأفكارها السياسية .فقد إعتمد الحزب تاريخيا على الطبقة ، البرجوازية المصرية .ولم تكتفى الدولة بتصفية الأساس التنظيمى للحزب بعد إعلان إلغاء الحزبية عام ١٩٥٣ وإنما امتدت سياساتها لضرب حزب الوفد أيضا على تصفية وتفكيك قاعدته الاجتماعية من خلال سياسه التأميم فى الستينات . وعندما تم إحياء الحزب كانت البرجوازية المصرية قد اكتسبت سمات جديدة جذريا. إذ غلب عليها الطابع المحافظ والارتباط بالدولة. وتشكلت هذه البرجوازية من خليط من رأس المال الحضرى وأعيان الريف إلى جانب قطاع من الاخوان المسلمين اقذين كونوا ثروات بعد هجرتهم إلى دول الخليج فى عقد الستينات. ومثل موظفو الدولة الكبار ورجال السياسة أهم رافد جديد للبرجوازية المصرية[٤].

ولذلك لم يتبلور الحضور السياسى لهذه البرجوازية الجديدة فى إطار ليبرالى[٥].

٢ ـ القوى الاسلامية والتحالفات الحزبية :

وفى مقابل هذا الضعف ونقص الفعالية السياسية التى اتسمت بها الحياة الحزبية ، والتى كانت احدى النتائج الموضوعية لسيادة نظام الحكم السلطوى لفترة طويلة بعد الاستقلال ، برزت الحركات السياسية الاسلامية التى نمت خارج هذا الاطار الحزبى كاحدى القوى السياسية الفاعلة منذ نهاية عقد السبعينات .واستطاعت هذه الحركات بحكم طابعها «الشعبوى» ايضا واعتمادها على خطاب سياسى شديد التقليدية يستخدم الدين لاحداث تعبئة جماهيرية سريعة ان تحقق وجودا ملحوظا على الساحة السياسية دون الحاجة الى اعتراف رسمى او قانونى بها ، حيث راهنت على المكونات التقليدية فى الثقافة العامة السائدة فضلا عن ضعف الاحزاب القائمة .وقد اغرى هذا الصعود للحركات السياسية الاسلامية كثيرا من الاحزاب لركوب موجتها اما بالتحالف معها او باستخدام نفس خطابها التقليدى المعتمد على الدين لاكتساب قدر من الشعبية ، وان اختلف منطق واسباب كل من هذه الاحزاب فى لجوئه الى هذه الوسيلة :فهناك من تحالف معها كنوع من المناورة السياسية فى ادارة صراعه السياسى مع نظام الحكم مثل (حالة الوفد)، وهناك من زاد على التحالف برفع نفس الشعارات الاسلامية ، وهى حالة الاحزاب الاكثر ضعفا مثل (العمل والاحرار). اما الحزب العربى الناصرى ، الذى لم يمض على انشائه اكثر من عامين ، فلم يكن ايضا بعيدا عن هذه التوجهات نحو التيار السياسى الاسلامى ، وان كان موقفه قد عكس نوعا من التردد بسبب الخلافات الداخلية التى يشهدها الحزب وربما ايضا بسبب الارث التاريخى لعلاقة الاخوان المسلمين بالسلطة فى الحقبة الناصرية .وان كان ذلك لايمنع وجود أجنحة داخل الحزب تحاول ايجاد صيغة لتشكيل مايشبه الجبهة مع القوى الاسلامية. ولكن ايا كان منطق واسباب هذه الاحزاب فى التسابق على خطب ود القوى الاسلامية ، او استخدام العنصر الدينى فى شعاراتها وخطابها السياسى فان الحقيقة الموضوعية تشير الى ان هذه الاساليب لم تؤد الى تقوية اى من هذه الاحزاب ، بل على العكس ظلت رصيدا يضاف الى القوى والحركات الاسلامية نفسها ويقوى من وضعها فى مواجهة الاحزاب ، باعتبارها القوى الأصلية المعبرة عن الاتجاه السياسى الاسلامى ، والتى لن ترضى تحت اى ظرف او شرط ان يمثلها او يعبر عنها اى من هذه الاحزاب .كما ان دخولها فى تحالفات حزبية يبقى مرهونا فقط بتحقيق بعض مصالحها المرحلية .

وقد بادر حزب الوفد بوضع أسبقية التحالف مع

الاخوان المسلمين فى إنتخابات عام ١٩٨٤. وسريعا ما تفكك هذا التحالف ونشأ بديل له تمثل فى الارتباط بين الاخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار الذى خاض انتخابات عام ١٩٨٧ باسم «التحالف الاسلامى».

وقد كشفت سنوات التسعينات عن هذه التحالفات وطبيعتها. حيث بدأت تظهر عوامل المنافسة الكامنة بين اقطابها خاصة بعدما تغير قانون انتخابات مجلس الشعب وتحوله من نظام القائمة الحزبية النسبية الى نظام الانتخاب الفردى (انتخابات ١٩٩٠) الأمر الذى قلص من المصلحة المشتركة التى كانت دافعا رئيسيا «للتحالف» فى ظل القانون الانتخابى السابق (انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧). وقد ظهر ذلك من تباين مواقف كل من حزب العمل والاخوان ازاء عدد من القضايا خاصة الخارجية والتى تعكس اختلاف التوجهات والتحالفات الاقليمية لكل منهما. ورغم حرصهما على احتواء هذه الخلافات الا أن ذلك لم يمنع اشتراك حزب العمل فى الحوار الوطنى فى يناير ١٩٩٤ - والذى لم يدع له الاخوان - ممثلا عن نفسه وليس عن قوى التحالف.

كذلك فقد اتسمت علاقة الاخوان بحزب الأحرار القطب الثالث فى التحالف بنفس السمة حيث شهدت بعض التحول بسبب حرص الحزب على الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية فى مواجهة الاخوان بعد مازادت سيطرتهم عليه طوال السنوات الماضية .لهذا حرص حزب الأحرار على ابراز توجه «ناصرى» الى جانب التوجه الاسلامى. ولكن على الرغم من هذه المؤشرات التى تشير الى وجود عوامل للتنافس بين القوى الاسلامية والقوى الحزبية المختلفة، الا أن الظاهرة الاسلامية تظل محددا هاما فى تشكيل الحياة الحزبية حيث تتسابق اغلب الاحزاب على الاستناد الى شرعية دينية فى معارضتها السياسية للنظام. وربما وجدت هذه الاحزاب فى رفعها الشعارات الاسلامية وسيلة لفرض نوع من التحدى يهدد شرعية النظام من ناحية ، وأداة لاحداث اكبر قدر من التعبئة السياسية من ناحية أخرى .

٣ ـ تقسيم العمل بين التيارات الاسلامية :

يمكن القول بأن أحد أهم أسباب قوة التحدى الذى مثله الاتجاه الاسلامى للنظام السياسى فى مصر هو وجود نوع من تقسيم عمل بين التيارات المختلفة لهذا الاتجاه. ولايعنى ذلك أن هناك "«اتفاقا مقصودا» بين هذه التيارات. غير أن القاسم المشترك بينها جميعا قد تطور «موضوعيا» إلى هذا التقسيم باعتبار أنها جميعا تنطلق من موقع المعارضة الجذرية ، وأنها جميعا تسعى لإنشاء «الدولة الاسلامية». فقد أتخذت المعارضة الاسلامية شكلين : الشكل الأول سياسى مثله الاخوان المسلمون بما لهم من ثقل قديم فى الحياة السياسية والثقافية المصرية ومن خلفية تاريخية تحمل طابعا صراعيا مع السلطة السياسية. والشكل الثانى إرهابى وعنيف مثلتهما الجماعات الاسلامية الجديدة. وكلا المستويان إنطوى على تحد وضغط مستمر وهائل على النظام السياسى فى مصر .

ويمكن القول بأن تفجر العنف الارهابى هو السبب الرئيسى لتحول سياسات واستجابات النظام السياسى حيال الاتجاه الاسلامى عموما. فعلى حين سعى الاخوان للحصول على حق المشروعية القانونية وتزايد الحاحهم على هذه المسألة فى نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات، ومثلوا تحديا سياسيا هائلا للنظام ، بادرت الجماعات الاسلامية الجديدة - منذ البداية - بتفجير حرب ارهابية ضد النظام السياسى. بل وضد المجتمع المدنى ، بما يبرر جعل تصفية الارهاب هو الأولوية الحاسمة للنظام السياسى .

وقد شهدت سنوات التسعينات تصاعدا ملحوظا لاعمال العنف من قبل هذه الجماعات حتى أنه وقع فى عام ١٩٩٣ وحده ثلاث محاولات اغتيال سياسى متتاليه استهدفت كلا من وزير الاعلام صفوت الشريف فى ابريل ١٩٩٣ ، ووزير الداخلية حسن الالفى فى اغسطس ١٩٩٣ ، ورئيس الوزراء عاطف صدقى فى ديسمبر من نفس العام .وكان اسلوب الاغتيال السياسى أحد الأساليب الرئيسيه التى لجأت اليها الجماعات الاسلامية منذ بداية عقد الثمانينات ، لما لها من دلاله رمزيه كبيره تتجاوز حجمها العددى. وبدأت هذه الحوادث باغتيال الرئيس السادات فى عام ١٩٨١ ثم شهد عام ١٩٨٧ ، ثلاث محاولات للاغتيال استهدفت بعض الشخصيات السياسية (وزيرا الداخلية السابقان حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل)، والشخصيات العامه (مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور) . وفى عام ١٩٨٩ وقعت محاولة اغتيال أخرى ضد وزير الداخلية الاسبق زكى بدر ، ثم شهدت الاعوام الاولى من التسعينات تصعيدا ملحوظا فى اسلوب الاغتيالات واستهدفت الشخصيات السياسية والعامه من اصحاب الرأى ، وكبار رجال الامن وبدأت باغتيال رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب فى اكتوبر ١٩٩٠ ، وتوالت الاحداث باغتيال الكاتب الدكتور فرج فوده فى ١٩٩٢ وذلك قبل أن تقع محاولات الاغتيال الثلاث فى ١٩٩٣. كما شهدت نفس الاعوام تصعيدا فى الاغتيالات الموجهه ضد كبار مسؤولى جهاز الأمن ،

وحوادث الاعتداء والقتل المتكرره ضد السائحين خلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، وعكس هذا النمط محاولة من هذه الجماعات لتوجيه ضربات مباشرة لأحد الاركان الرئيسية لقوه الدوله اى الاقتصاد القومي الذى تمثل السياحه أحد أعمدته ، فضلا عن التهديد المباشر للاستقرار السياسي.

وإلى جانب الاشكال السابقة للعنف شهدت التسعينات حوادث العنف والتفجير العشوائى ضد المواطنين والتى تكررت اكثر من مره فى الاحياء المزدحمه بالعاصمه.

هذا التتابع الزمنى يكشف عن مدى التحدى الذى مثلته الفصائل المسلحة والعنيفة من الاتجاه الاسلامى غير أن الشكل الارهابى - العسكرى لم يكن هو الشكل الوحيد للتحدى الذى مثلته الحركات - الاسلامية للنظام السياسى فى مصر .فالواقع هو أن النظام السياسى قد شعر بان التحدى الذى يمثله الاخوان ربما يكون أكثر خطرا - على المدى البعيد - للاستقرار السياسى فى مصر.

فقد مثلت حقبة الثمانينات مرحله من أهم واكثر المراحل التى شهدت صعودا مكثفا للنشاط السياسى الاخوان المسلمين على وجه التحديد إذ رغم عدم تمتعهم بالمشروعية القانونيه فى عملهم السياسى ، اى عدم حصولهم على حق التنظيم السياسى المستقل ، الا انهك كانوا من اكثر القوى السياسيه نشاطا فى هذه الحقبه .فقد مارس الاخوان التحالفات الحزبية وخاضوا الانتخابات البرلمانيه مرتين فى ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧ ، واعطوا اهتماما خاصا للعمل النقابى حتى هيمنوا على عدد من النقابات المهنية ، فضلا عن نشاطهم فى الجمعيات الاهلية وانتشارهم داخل الحركة الطلابية .

وعكست هذه المظاهر للنجاح النسبى للاخوان قدره عاليه على التنظيم كفلت لهم سعه الانتشار الجغرافى والتواجد على كافه المستويات .بمعنى آخر استطاع الاخوان من خلال نشاطهم السياسى والاجتماعى والخدمى من ناحية وارتفاع مستواهم التنظيمى من ناحية أخرى خلق قنوات مباشرة مع القاعدة العريضة فى المجتمع خاصة على مستوى المدن .

والواقع أن القوة الحركية والتنظيمية للأخوان المسلمين- وليس قوتهم التصويتيه فى الانتخابات العامه - هو الذى سبب قلقا شديدا للسلطة السياسية. وضاعف من هذا القلق أن النجاح النسبى للاخوان المسلمين لم يؤد أو لم يرتبط بانحسار ظاهرة العنف. بل العكس هو الصحيح . وكأن النجاح السياسى للاخوان المسلمين لم يشكل إغراء للجماعات الاسلامية الجديدة للدخول إلى معترك الحياة السياسية بوسائل غير عنيفه. بل تصاعد التحدى السياسى والتحدى الارهابى معا ، وبتزامن واضح .

ثالثا : استجابة النظام السياسى، سياسات المواجهة:

اختلف شكل استجابه النظام او تعامله مع التحدى الذى فرضته المعارضة الاسلامية بشقيها السياسى (الاخوان المسلمين) أو العنيف (الجماعات المسلحة) وفقا لطبيعة هذا التحدى واختلاف اسلوبه فى اداره الصراع السياسى ، من مرحلة إلى أخرى. وربما كانت ظاهرة العنف التى ارتبطت بهذا النمط من المعارضة دون غيرها قد لعبت دورا هاما فى تحديد شكل واسلوب تعامل النظام معها. فخفوت هذه الظاهرة نسبيا فى النصف الاول من الثمانينات ادى إلى تعامل النظام معها بشروط سياسيه معينه اختلفت قواعدها مع تصاعد هذه الظاهرة وتزايد حدتها منذ منتصف الثمانينات وبشكل خاص فى مطلع التسعينات.

١ ـ الاستجابة فى عقد الثمانينات :

جاءت استجابه النظام فى بداية الثمانينات متوائمه مع اساليب تعامله مع مختلف قوى المعارضة السياسية بصفة عامه .فقد اتجه النظام خلال السنوات الاولى من عهد الرئيس مبارك إلى اعاده دفع عملية التحول الديمقراطى التى كانت قد تعرضت لأزمه فى السنوات الاخيرة من حكم الرئيس السادات بعد الاجراءات القمعيه العنيفه التى اتخذها ضد اغلب تيارات المعارضة السياسية فى سبتمبر ١٩٨١. وبدت هذه الدفعه على مستويين الاول ، هو ابداء قدر اكبر من التسامح مع التعددية السياسيه وتوسيع مجال حرية التعبير خاصة على مستوى الصحافة ، والآخر، هو التوسع النسبى فى حق التنظيم للاحزاب والجمعيات .

وانعكس هذا التوجه الديمقراطى على موقف النظام من المعارضة السياسية حيث سعى الرئيس مبارك (خاصة فى فترة رئاسته الاولى ١٩٨١ - ١٩٨٧) إلى اعاده ادماج بعض القوى السياسية المعارضة فى العملية السياسية خاصة تلك التى استبعدت من المشاركة السياسية خلال العهدين السابقين. وكان الهدف الاول من هذا التوجه هو خلق قاعده عريضه من «الاجماع القومى» تضم كافة التيارات والقوى السياسية المعتدله فى مواجهة القوى الاسلامية المتشدده التى شكلت التحدى الرئيسى امام النظام منذ اغتيال الرئيس السابق .

وفى هذا الاطار تحددت اساليب تعامل النظام مع

المعارضة الاسلامية استنادا إلى بعدين أساسيين :الاول هو احداث نوع من التوازن بين المعارضة السياسية ذات الطابع العلمانى وتلك الاسلاميه اى التى تصطبغ بصبغه دينيه و الآخر هو التفرقه داخل المعارضة الاسلامية نفسها بين جناحيها المعتدل (الاخوان المسلمين) ، والعنيف (الجماعات الاسلامية).

وتمثلت الترجمه العمليه لهذه الاستراتيجية على المستوى الاول ، فى تشكيل حزب الوفد الاقرب إلى الطابع العلمانى للاغلبية البرلمانية المعارضة فى ١٩٨٤ بعد تحالفه مع الاخوان المسلمين ، وتبدى المستوى الثانى فى السماح للاخوان بالانخراط فى العملية السياسية واتاحه قدر اكبر من المشاركة السياسيه لهم .وان كانت هذه الخطوه لم تعن اعطاءهم حق التنظيم السياسى المستقل كحزب او اعاده الشرعية القانونية لهم كجمعية دينيه بعد ماتعرضت للحل منذ عام ١٩٥٤. وانما اعطاؤهم الضوء الاخضر للعمل من داخل القنوات الشرعية والمشاركة فى الانتخابات البرلمانية والتمثيل داخل البرلمان .وقد ساعد القانون الانتخابى الذى اقر فى عام ١٩٨٣ نظام القائمة الحزبية النسبية على الصياغة العملية لهذه السياسية .كما افسح المجال لحرية التعبير من خلال الصحف المختلفة ، وربما كان الهدف الاول من هذه السياسة هو تهميش الجناح الآخر للمعارضة الاسلامية متمثلا فى جماعات العنف التى رفضت الاعتراف بشرعية النظام ، حيث راهنت على امكانية اضعاف قوى المعارضة الاسلامية من خلال سياسه التفرقه بين عناصرها.

وحققت هذه السياسة بعض النجاح فى احتواء المعارضة الاسلاميه خلال السنوات الاولى لحكم الرئيس مبارك. ولكنها اثبتت محدوديتها فى المرحلة اللاحقة ، وبدا ذلك من خلال ثلاث مؤشرات :

أولا: الفشل فى احداث توازن بين المعارضة ذات الطابع العلمانى من ناحية .والمعارضة الاسلامية من ناحية أخرى. أن تحالف الوفد مع الاخوان لم يؤد إلى استيعاب الاسلاميين ، بل أدى على العكس إلى تراجع القوى الاولى مقابل صعود الاخيرة ، وهو الامر الذى برز بشده فى الانتخابات التالية فى عام ١٩٨٧. حيث تزعم الاخوان المعارضة السياسية بتحالفهم مع حزبى العمل والاحرار تحت اسم «التحالف الاسلامى»، وشكلوا اكبر كتله برلمانية معارضة فى ذلك الوقت .

ثانيا: عوده العنف السياسى منذ عام ١٩٨٥ وتزايد نشاط الجماعات الاسلامية .

ثالثا: نجاح المعارضه الاسلاميه فى الثمانينات ليس فقط فى اختراق الاحزاب السياسيه وانما التواجد داخل الكثير من مؤسسات المجتمع المدنى مثل النقابات المهنية والاتحادات الطلابية .والجمعيات الاهلية الاسلاميه ، فضلا عن تزايد نشاطهم الاقتصادى والاجتماعى .

وربما يرجع اخفاق هذه السياسه إلى العديد من العوامل أهمها هو صعوبة استخدام طرف ضد آخر لشق صفوف الحركة الاسلامية ، حيث عمل كل من طرفيها من أجل تحقيق هدف واحد له صيغة عقيديه هو اقامة الدوله الاسلاميه. سواء كان ذلك من خلال القنوات السياسيه (المنهج الذى اتبعه الاخوان) . او بالعنف لقلب النظام وتحقيق نفى الهدف (اسلوب الجماعات الاسلاميه). كما أن القوى الاسلاميه كانت هى القوى السياسيه الوحيده التى مارست نشاطها السياسى من خلال الاحزاب. وبالتالى فقد كانت هى القوى التى لم تختبر مصداقيتها من الناحية العملية ، وظلت تقدم نفسها كقوة تعلو فوق الاحزاب والقوى السياسيه الاخرى. بالاضافة إلى امتلاكها لقدره عاليه على التعبئه السياسيه بسبب اعتمادها على العامل الدينى.

وفى المقابل استفادت الحركة الاسلاميه من ضعف القوى التى يمكن وصفها الليبرالية فى التجربه الحزبية التى ولدت فى السبعينات ، وتجدر الاشاره إلى أن هذه القوى التى مثل قاعدتها الجماهيرية العريضه حزب الوفد فى تجربه (١٩٢٣ - ١٩٥٢)، قد تعرضت لضربه شديدة منذ قيام نظام يوليو ١٩٥٢ ليس فقط على مستوى وجودها السياسى من خلال الاحزاب ، وإنما على مستوى القاعدة الاجتماعية والمدنية أيضا.

وفى مقابل الصعود السياسى للقوى الاسلاميه (ممثله فى الاخوان) بشكل عام فى الثمانينات لم تشهد نفس الحقبه انحسارا لظاهرة العنف او تحجيما لعمل الجماعات الاسلاكيه حتى أصبحت فى اوائل التسعينات تمثل التحدى الرئيسى للاستقرار السياسى والاجتماعى .

وازاء تزايد ظاهرة العنف فى الثمانينات لجأ النظام إلى الاعتماد بشكل متزايد على السياسه الامنيه لمواجهتها ، وأسفرت هذه السياسيه عن مزيد من الاشتباكات الدمويه

ومن الناحية السياسيه لم يتوجه النظام بشكل مبكر لمعالجه الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تلعب دورا فى تهيئة المناخ لمزيد من انتشار أفكار ونشاط هذه الجماعات وانما استعاض عن ذلك بالاعتماد على سياسة احتواء الاخوان فى محاولة لعزل او تهميش الجماعات التى تنتهج العنف. فضلا عن تزايد الاعتماد على دور المؤسسة الدينية الرسمية ورجال الدين لمواجهة التحدى الذى فرضته المعارضة الاسلاميه العنيفة على النظام. ولم تؤد هذه السياسية إلى انحسار ظاهرة العنف او السيطرة عليها، وانما أدت على العكس إلى اتساع مساحه الدور الرقابى الذى مارسته هذه المؤسسة على الحياة السياسية والفكرية، وأدت بالتالى وبشكل غير مباشر إلى مزيد من هيمنه المعايير الدينيه وسيطره رجال الدين على السياسه والمجتمع.

هكذا اكد حصاد الثمانينات اتجاه النظام إلى ادارة الصراع السياسى مع المعارضة الاسلامية على نفس الأرضية الدينية التى انطلقت منها هذه المعارضة، لكن دون نجاح ملحوظ.

٢ ـ التحول فى التسعينات :

شهد مطلع التسعينات بدايه التحول عن بعض الاتجاهات التى حددت السياسه السابقه تجاه قوى المعارضة الاسلاميه. وخاصه تجاه الاخوان المسلمين . فدخول الاخوان مجلس الشعب لم يؤد – كما كان متوقعا – إلى تقليل الضغوط التى مارستها المعارضه فى البرلمان للمطالبه بتطبيق الشريعه الاسلاميه، وهو الموضوع الذى احتل مكانه رئيسيه فى الجدل السياسى والبرلمانى منذ النصف الثانى من الثمانينات، بل وعلى العكس فان تمثيل الاخوان داخل البرلمان زاد من تطلعاتهم السياسيه ومن مطالبهم ازاء النظام. وبالإضافه إلى ذلك ، فان تمثيل الاخوان فى مجلس الشعب لم يؤد كما كان متوقعا إلى تقليص مساحة العنف التى يقوم بها التيار الآخر. إذ لم يمض شهر على انتخابات ١٩٨٧، التى شكل فيها الاخوان من خلال «التحالف الاسلامى» مع حزبى العمل والاحرار اكبر كتله برلمانيه معارضه – داخل مجلس الشعب – حتى وقعت محاولات اغتيال كل من حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل (وزيرى الداخليه السابقين) بالاضافه إلى محاوله اغتيال مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجله المصور فى نفس العام. بل واستمر معدل العنف فى تصاعد وليس نقصان طوال النصف الثانى من الثمانينات. وقد لعبت هذه المتغيرات دورا فى تغيير سياسه النظام التى اتبعها طوال الثمانينات خاصه ازاء الاخوان المسلمين. وكما كانت الوسيله القانونيه والتشريعيه اداه هامه. فقد استخدمت هذه الاداه على مستويين: مستوى الحياة البرلمانية والسياسيه ، ومستوى النقابات المهنية.

أ ـ المواجهة السياسية :

حصل التحالف الاسلامى على نسبه ١٧٪ من المقاعد بينما كان نصيب الوفد ١٠,٩٪ والتجم ٢,٣٪. وقد وظف النظام هذه النتائج لادماج الاخوان فى الحياة السياسية والبرلمانية فى اوائل الثمانينات ، وفق الشروط السياسية التى قبل مشاركتهم فى اطارها. ولعبت نفس الاداه دورا فى الاتجاه المغاير فى التسعينات. وتمثلت الحالة الاولى فى القانون الذى اجريت على أساسه الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٨٤، وعام ١٩٨٧. اما الحالة الأخرى فتتعلق بالقانون الذى تمت فى ظله انتخابات مجلس الشعب فى ابريل عام ١٩٩٠. فقد جرت هذه الانتخابات وفق أحكام قانون جديد حيث اصدر رئيس الجمهورية قرارا بقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ كان أهم ماجاء فيه اقرار انظام الفردى الذى كان متبعا قبل انتخابات ١٩٨٤ ، مع اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية.

وقد لاقى هذا التقسيم نقدا من بعض احزاب المعارضة التى رأت انه يهدف بالأساس الى خدمة الحزب الوطنى الحاكم وذلك باتاحة اكبر فرصة لكى يضم اكبر عدد من القرى والنجوع الى دوائر المدن التى يقل فيها مؤيدو الحزب .فضلا عن مهاجمتها الشروط التى فى ظلها تتم الانتخابات الجديدة بعد اقرار النظام الفردى.

وكان «التحالف الاسلامى» (العمل والاخوان والاحرار) على رأس المنتقدين للاجراءات الجديدة فاعترض على قرار رئيس الجمهورية باجراء استفتاء على حل مجلس الشعب ، كما أبدى تفضيله لنظام «القائمة» فى الانتخابات ولكن غير المشروطة ، ثم عاد وأبدى عدم معارضته الرجوع الى نظام الانتخاب الفردى ولكن مع التحفظ بضرورة اقرار بعض الضمانات السياسية ، واعادة النظر فى تقسيم الدوائر فضلا عن المطالبة بوقف العمل بقانون الطوارئ وضرورة اشراف القضاء على الانتخابات.

وادى تجاهل الحكومة لمطالب المعارضة عند صياغتها واقرارها لقانون الانتخاب الجديد الى اتخاذ الأخيرة وفى مقدمتها قوى «التحالف» قرارا بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب. وشارك حزب الوفد «التحالف الاسلامى» فى قرار المقاطعة .

واستتبع هذا القرار بالطبع خروج كل من «التحالف» و«الوفد» من البرلمان. والظاهرة الجديرة بالملاحظة فى هذه النتيجة هى اخفاق النظام فى استقطاب اى من طرفى المعارضة الرئيسية سواء الاسلاميين (التحالف) او الليبراليين (الوفد).

ولكن يبقى أن اثر هذا القانون يكمن فيما ترتب عليه من تغيير فى توازنات القوى والتحالفات السياسية ، فضلا عن خروج الاخوان من مجلس الشعب بعد مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية التى جرت فى ابريل ١٩٩٠.

ب ـ المواجهة فى النقابات المهنية :

تعد النقابات المهنية من ابرز المؤسسات التى شهدت وجودا متزايدا للتيار الاسلامى فيها منذ منتصف الثمانينات وبدا ذلك من خلال الانتخابات الرئيسية والفرعية التى جرت فيها منذ تلك الفترة ، والتى اسفرت عن سيطرة التيار الاسلامى – فى العديد منها – على أغلب مقاعد مجالس ادارتها. وبدأت هذه الظاهرة فى نقابتى الاطباء والمهندسين ثم فى نقابة الصيادلة فى اواخر الثمانينات ، حتى امتدت فى بداية التسعينات الى واحدة من اهم واقدم النقابات المهنية فى مصر وهى نقابة المحامين.

وثمة ملاحظتين حول صعود التيار الاسلامى فى النقابات: الاولى: ان هذا الوجود المكثف فى النقابات المهنية، قابله على الناحية الأخرى غياب أو ضعف دوره فى النقابات العمالية حيث تخضع الأخيرة للرقابة والسيطرة شبه الكاملة للدولة. وذلك هو أحد الاتجاهات النقابية للنظام منذ ١٩٥٢ حيث عمل على تجميد الدور السياسى للنقابات العمالية Delp olitization وفرض نوع من الوصاية المالية والادارية لوزارة العمل عليها(٦).

والملاحظة الأخرى: ان نجاح التيار الاسلامى فى النقابات ظل مقصورا على عضوية المجالس ولكنه لم يمتد الى منصب النقيب حيث يشغله فى الغالب احد الشخصيات المقبولة من الحكومة. وربما يرجع عدم اقدام التيار الاسلامى على المنافسة على منصب النقيب الى رغبته فى تجنب اية اسباب للصدام او المواجهة مع النظام. حيث يكتفى مرحليا بتكثيف وجوده على مستوى مجالس مختلف النقابات المهنية حتى تتاح له فرصة التغلغل فيها وتوسيع قاعدة تأييده داخلها كخطوه للسيطرة التدريجية الكاملة عليها.

والواقع ان اتجاه التيار الاسلامى (ممثلا فى الاخوان) الى ساحة العمل النقابى طوال الثمانينات قد حقق لهم قدرا هاما من الاستقلالية فى نشاطهم السياسى وحركتهم من ناحية ، كما شكل لهم بديلا عن الحزب السياسى من ناحية أخرى .

وربما استفاد الاخوان فى هذا المجال من الضعف العام الذى تعانى منه المؤسسات السياسية ، واتسامها بطابع تقليدى فضلا عن خضوعها لفترة طويلة لسيطرة الدولة منذ ١٩٥٢ وهو ماجعلها تعانى من السلبية وعدم الفعالية وضعف المشاركة .وفى هذا الاطار برزت القدرة التنظيمية والتعبوية التى تمتع بها الاخوان المسلمين حيث اعتمدوا على العامل الدينى للحشد والتعبئة فى الانتخابات .

وقد ادت العوامل والظروف السياسية التى سادت فى الثمانينات ، والتى ارتبط فيها الاتجاه نحو احتواء وتحييد الاخوان المسلمين كجناح هام من اجنحة المعارضة الاسلامية ، بتحقيق قدر أكبر نسبيا من حرية الحركة والنشاط لم على مستوى النقابات المهنية ، الى تحول النقابات بشكل ملحوظ نحو العمل السياسى بحيث استخدمها الاخوان كمنبر لمعارضة النظام من ناحية ، ولتكثيف وجودهم على الساحة السياسية .

واذا كان النظام قد اعتمد فى الثمانينات على احتواء هذه المعارضة من خلال الدور الذى يلعبه النقيب الا أن بداية التسعينات شهدت بدورها تحولا جديدا حيث صدر عام ١٩٣ قانون جديدا هو القانون رقم ١٠٠ لتنظيم الانتخابات داخل النقابات المهنية ، والذى اشترط لاول مرة لصحة اجراء الانتخابات رفع نسبة الحضور فى الجمعيات العمومية الى ٥٠٪ واخضاعها للاشراف القضائى .

وتعرض القانون الجديد لكثير من النقد خاصة من قبل بعض النقابات التى سيطر الاخوان على مجالس اداراتها وتركزت حول استثناء القانون للنقابات المهنية دون غيرها من المؤسسات السياسية والاجتماعية بتحديد نسبة معينة لصحة اجراء الانتخابات مما يشكل نوعا من التقييد عليها.

جـ ـ المواجهة الشاملة :

والواقع أن التحول فى سياسة النظام من الاحتواء الى المواجهة تجاه الاخوان المسلمين ارتبط بعاملين :الاول ، هو محدودية الدور الذى لعبه الاخوان فى محاصرة ظاهرة العنف او التخفيف من حدتها باعتبارهم ممثلين لاكبر حركة سياسية اسلامية ، حيث لم يكن للاخوان مواقف صريحة وحاسمة تجاه التصعيد العنيف الذى لجأت اليه هذه الجماعات فى مواجهتها للنظام ، والآخر ، يتعلق بالكشف عن بعض الانشطة السرية للاخوان فى القضية المعروفة

باسم قضية «سلسبيل» والتى اعلن عنها فى عام ١٩٩٣ ، فضلا عن الكشف عن بعض الوقائع التى أظهرت دعم بعض عناصر الاخوان للجماعات المتشددة وهى مؤشرات كانت تنذر باحتمالات وقوع صدام بين الحكومة والاخوان

وبدأت هذه الدلائل على وجه خاص منذ سيطرة الاخوان على نقابة المحامين بعد الانتخابات التى أجريت فى سبتمبر ١٩٩٢ ، حيث تضمنت قضايا العنف الدينى المنظورة امام المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة العليا اسماء عدد من المحامين المنتمين للاخوان ، الذين وجهت اليهم اتهامات دعم اعمال العنف التى تقوم بها الجماعات الاسلامية والتنسيق بين قيادات هذه الجماعات فى داخل السجون وخارجها . ومن هذه القضايا (التى نظرت خلال عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٤)، قضية ضرب السياحة ، وقضية اغتيال الدكتور فرج فوده، والقضايا الخاصة بتنظم طلائع «الفتح» واخيرا قضية محاولة اغتيال الاديب نجيب محفوظ.

ولم تقتصر المواجهة على ساحة القضاء ، بل شهد عام ١٩٩٤ صداما فعليا بين الحكومة والمحامين من أصحاب الاتجاه الاسلامى (اغلبهم من الاخوان). فى اعقاب حادثة وفاة المحامى «عبد الحارث مدنى» فى ابريل ١٩٩٤، والذى كان قد اعتقل بتهمة الانضمام الى تنظيم «الجماعة الاسلامية»، والاتصال بقائد جناحها العسكرى. وبعدها دعا المحامون من الاخوان من خلال مجلس النقابة للخروج فى مسيرة الى قصر عابدين .وفى اعقاب هذه الحادثة تم اعتقال عدد من المحامين من بينهم ثلاثة من اعضاء مجلس النقابة ينتمون الى الاخوان المسلمين .

وفى سياق التصاعد الخطير للتوتر بين الاخوان المسلمين والنظام السياسى بدا أن السلطة السياسية تطور نوعا من الإستراتيجية الشاملة للمواجهة والصراع .وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور جوهرية .

المحور الاول تمثل فى الانتقال من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم فى المواجهة مع الجماعات الاسلامية المسلحة .وقد برز هذا التوجه منذ نحو منتصف عام ١٩٩٣، ولكنه تبلور بوضوح خلال عام ١٩٩٤. ولاشك أن الهدف الأساسى من هذا الانتقال هو تصفية المرتكزات التنظيمية للارهاب .غير أن أحد الأهداف الثانوية للهجوم الشامل على القواعد التنظيمية للارهاب هو إضعاف التحدى الذى يمثله الاتجاه الاسلامى عموما، بما فى ذلك التحدى السياسى الذى يمثله الاخوان المسلمون.

أما المحور الثانى فيتمثل فى مضاعفة القيود على حركة الاخوان المسلمين تحديدا ، وقدرة هذه الحركة على مد وتنمية نفوذها فى المؤسسات المدنية والثقافية .وقد عرضنا فى هذا الاطار لاجراءات النظام السياسى فى مواجهة نفوذ الاخوان المسلمين فى النقابات المهنية.

أما المحور الثالث والمهم فهو سياسى .وتنصرف اجراءات النظام السياسى فى هذا المجال إلى استقطاب تأييد الاحزاب السياسية الشرعية ، وبناء مايمكن تسميته بجبهة وطنية مناهضة للإرهاب العسكرى ، والشمولية السياسية معا.

وقد تبلورت بعض اجراءات الدولة الهادفة لبناء جبهة وطنية مناهضة للاخوان المسلمين جزئيا فى النقابات المهنية ذاتها.

فعلى إثر أحداث الصدام فى نقابة المحامين ، سعت السلطة السياسية لتنمية معارضة الاتجاهات السياسية العلمانية ضد الاخوان المسلمين فى هذه النقابة وفى النقابات الاخرى. وترتيبا على ذلك، وعلى أثر هذه الاحداث شهد مجلس نقابة المحامين صراعات داخلية حيث انقسم الى فريقين الاول يضم المنتمين الى الاخوان المسلمين، والآخر يتزعمه النقيب وعشرة من الاعضاء المنتمين الى تيارات سياسية مختلفة وزادت حدة الخلافات بعدها طالب عدد من المحامين بالتحقيق مع اعضاء المجلس من الاخوان بسبب قيامهم ببعض المخالفات المالية داخل مجلس النقابة.

غير أن أهم محاولة لتطويق نفوذ الاخوان المسلمين فى الساحة السياسية المصرية قد جرت من خلال عقد حوار وطنى بين «الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم» والممثل للسلطة السياسية من ناحية والأحزاب الشرعية من ناحية أخرى.

لابد من الاشارة الى أن الدعوة لاجراء حوار وطنى فى اكتوبر ١٩٩٤ بين اطراف النظام حكومة ومعارضة جاءت فى ظل المتغيرات السابقة والتى يمكن تلخيصها فى ثلاث نقاط رئيسية :

اولا: تزايد حدة اعمال العنف التى تقوم بها الجماعات الاسلامية المتشددة بمعدل يفوق الاعوام السابقة كما سبق الاشارة .

ثانيا: ازدياد التوتر بين الحكومة والاخوان المسلمين بعد تصاعد الوجود السياسى للاخوان على اكثر من صعيد ، فضلا عن عدم اتخاذهم موقفا حاسما من عمليات العنف ، بل والكشف عن بعض الوقائع التى تشير الى وجود نوع من التنسيق والدعم بين الجانبين ، مما دعا الرئيس مبارك الذى بادر بالدعوة لاجراء الحوار ، للتصريح «بعدم وجود جماعة تسمى جماعة الاخوان المسلمين»، وكان ذلك يعنى بشكل حاسم استبعادهم من المشاركة فى الحوار الوطنى .

ثالثا: بيئة التحالفات الحزبية ، التى اظهرت زيادة تأثير

القوى السياسية الاسلامية عليها دون ان تؤدى الى استيعابها.

هذه العوامل مجتمعة شكلت عناصر ضغط كان على النظام التعامل معها ، كما شكلت محددات عامة مؤثرة على الهدف من اجراء الحوار ومساره.

ذلك أن السلطة السياسية استهدفت من تجربة الحوار جذب الأحزاب السياسيه الشرعية بعيدا عن منهج التحالف مع الاخوان المسلمين ، بل وجذبها للتحالف مع السلطة السياسية ضد الاتجاه الاسلامى بشقيه.

غير أن تحقيق هذا الهدف لم يكن سهلا. ذلك أن الأحزاب السياسية الشرعية كان لها بدورها أهدافها وتكتيكاتها حيال اطروحة الحوار وتنظيمه وبرنامجه ووظيفته السياسية.

فى هذا السياق ، كان لابد وأن تختلف اولويات القضايا لدى الاطراف المختلفة المشاركة فيه .فقد تحددت اولويات الحكومة فى مواجهة ظاهرة العنف وحصارها والحصول على دعم الاحزاب والقوى السياسية فى مواجهتها لهذه الظاهرة ، خاصة وانها تهدد الاستقرار السياسى وتقف عقبه فى سبيل استكمال عملية التحول الاقتصادى .وفى المقابل اعطت قوى المعارضة أولوية لقضايا الاصلاح السياسى وبالتحديد تعديل القوانين الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية .فعلى الرغم من ان اغلب الاحزاب والقوى السياسية اكد على ضرورة اجراء اصلاح دستورى سواء بمعنى وضع دستور جديد تماما)مثل الوفد والأحرار (، أو بمعنى تعديل الدستور القائم)العمل ، والتجمع والاخوان (، الا انها اتفقت جميعها على أنه ليست هناك أولوية لهذا المطلب .وفى المقابل ركزت على اعطاء هذه الاولوية لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسة ، والغاء بعض القوانين مثل قانون المدعى الاشتراكى كما اتفقت على اهمية تعديل القوانين المنظمة للأحزاب ، والصحافة ، والجمعيات والنقابات .

وربما هدفت المعارضة من ذلك الى الحصول على بعض المكاسب السياسية التى تتيح لها رفع نسبة تمثيلها فى المؤسسات السياسية ومن ثم زيادة وزنها السياسى فى مواجهة الحكومة .ومن هنا تجنبت هذه القوى طرح قضايا ذات طابع جذرى مثل تغيير الدستور ، او الرجوع عن التوجه الاقتصادى العام للدولة ، وبقيت معارضتها فى اطار القضايا التفصيلية والخطوات المرحلية لتنفيذ السياسات المختلفة .فى هذا الاطار ، وافق حزبا الوفد والاحرار على مبدأ تحرير الاقتصاد كجوهر للاصلاح الاقتصادى وتحفظ عليه حزب العمل والاخوان ولم يرفضه سوى حزب التجمع .

ولايعكس هذا بالضرورة اتفاقا حول مجمل الاتجاهات العامة بقدر مايعكس اختلاف اولويات الاطراف المختلفة فى الوقت الذى انعقد فيه الحوار .وقد اثر هذا الأمر على مسار الحوار حيث تم التركيز على تحقيق بعض المطالب الجزئية دون وجود أرضية صلبة يقوم عليها.

وبدت مظاهر غياب هذه الأرضية فى اقدام بعض الأحزاب على الانسحاب او المقاطعة مع بداية اجراء الحوار (حالة حزبى الوفد والناصرى). وهو مؤشر عكس عدم قدرة الاطراف المختلفة (حكومة ومعارضة) على الوصول الى مساحة مشتركة تسمح ليس فقط بعقد حوار وطنى وانما لأن يكون خطوة فى طريق تحقيق وفاق وطنى. وليس المقصود بالاخير تحقيق اجماع واتفاق تام بين جميع القوى السياسية والحزبية نانما المقصود به الاتفاق حول الحد الادنى اللازم من التفاهم حول القضايا الكبرى الرئيسية .

ولكن على الرغم من هذه المؤشرات التى قد تنبئ عن محدودية فاعلية الحوار الوطنى بالمعنى المشار اليه – اى أن تكون مقدمة لتحقيق وفاق وطنى – الا أن النتائج التى ترتبت عليه قد يكون لها دلالاتها الخاصة فيما يتعلق باداء النظام وقدرته على التكيف مع المتغيرات والتحريات المفروضة عليه. وبدا ذلك من خلال استجابة الحكومة جزئيا لبعض المطالب التى كانت محل اتفاق بين جميع القوى السياسية والحزبية سواء تلك التى شاركت فعليا فى الحوار او انسحبت منه.

فى هذا السياق صدر قرار جمهورى بتعديل بعض القوانين والتشريعات المقيدة للعمل السياسى ومنها قوانين مباشرة الحقوق السياسية (القرار رقم ٢٢٠ الخاص بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، والقرار ٢٢١ القاضى بتعديل بعض أحكام القوانين ٤٣ لسنة ١٩٧١ ، و٤٠ لسنة ١٩٧٤، و٩٥ لسنة ١٩٨٥)، كما تم الغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠، والخاص بحماية القيم من العيب ، والقانون الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .كما تم الغاء المسئولية السياسية للمدعى الاشتراكى التى كانت تمنحه سلطة اتخاذ مجموعة من التدابير القانونية تحول دون من تثبت عليه هذه المسئولية السياسية وبين الترشيح للمجالس النيابية او الوظائف العامة فضلا عن الحرمان من حق تأسيس الأحزاب .

وربما تكمن دلالة هذه الخطوة فى محاولة الحكومة احداث نوع من الانفراج السياسى بالاستجابة الجزئية لبعض المطالب الرئيسية لقوى المعارضة ومن ثم تخفيف حدة الاستقطاب السائدة بينهما من ناحية ، وكمحاولة

لارضاء قوى المعارضة السياسية التى تتمتع بالمشروعية القانونية فى مواجهة القوى التى لاتحظى بنفس المشروعية والتى تمثلها على وجه التحديد المعارضة الاسلامية (الاخوان المسلمين ، وجماعات العنف) ـ من ناحية أخرى.

واذا كانت هذه القرارات تشكل خطوة فى طريق التحول الديمقراطى الا انها مازالت تفرض الحاجة لمزيد من الاصلاح السياسى لضمان استقرار الطابع المؤسسى وزيادة فعالية المؤسسات السياسية ورفع مستوى ادائها فضلا عن توفير التوازن بين السلطات الثلاث وغيرها من العوامل اللازمة للوصول الى الديمقراطية .كما ترتبط هذه العوامل بمدى استجابة الحكم لمطالب المعارضة السياسية وقدرته على التكيف معها. ولكن هذا التحليل قد يتغافل عن بعض حقائق الواقع السياسى والتعقيدات التى يثيرها ، والتى لايمكن ارجاعها الى سلطة الحكم وحدها. فالديمقراطية لا تتحقق بالحكومة وحدها وإنما ترتبط ايضا باداء كافة الاحزاب والقوى السياسية الفاعلة سواء كانت فى موقع الحكم او المعارضة .

ولاشك أن الواقع السياسى مازال يمتلئ ببعض العوامل السلبية التى تعوق مسار التحول الديمقراطى ، وربما يأتى فى مقدمتها غياب الاتفاق حول المبادئ التى يجب أن تحكم قواعد اللعبة السياسية وتقنن عملية الصراع السياسى . ولايعنى ذلك الدعوة الى التطابق الكامل فى مواقف جميع القوى والأحزاب السياسية ، وانما تحديد مساحات الاتفاق والاختلاف والسعى الى تعظيم مساحة التفاهم حول كيفية ادارة الخلافات .ويستلزم ذلك بالضرورة تجاوز الاهداف الحزبية الضيقة لصياغة مبادئ أساسية تسود وتحكم الحياة السياسية والعامة .وربما يأتى فى مقدمتها الاتفاق على صيغة تحدد العلاقة بين الدين والسياسة ، واحترام التعددية السياسية والفكرية .

وأهمية هذه القضية تأتى من اعتبارين ، الاول: هو تزايد لجوء كثير من القوى الحزبية والسياسية الى لغة خطاب سياسى تستند الى نوع من الشرعية الدينية التقليدية فى معارضتها للنظام الحاكم بشكل يتخذ فى كثير من الأحيان طابعا غير عقلانى يرسخ فى الثقافة السياسية السائدة كثير من القيم التقليدية الجامدة التى لاتتفق ونمط الثقافة الحديثة التى تتطلبها عملية التحول الديمقراطى .والآخر هو الاعتماد الكامل لقوى المعارضة الاسلامية على هذه الشرعية بشكل يجرد كلا من الدولة والمجتمع من اى شرعية .ويزداد الامر حدة بسبب اعتماد فصائل منها على العنف كوسيلة للانقلاب على كل منهما .ولاشك أن هذا النمط من المعارضة لايهدد جوهر الاستقرار السياسى والاجتماعى فحسب وانما يهدد العملية الديمقراطية برمتها ، ويزيد من حدة الاستقطاب والتوتر الذى يؤدى الى تأزم المناخ السياسى العام .

ومن هنا قد تصبح الحاجة الى تغيير الاسلوب الذى تعتمده قوى المعارضة بشكل عام ، والاسلامية منها بشكل خاص والاتفاق حول بعض المبادئ العامة التى يجب أن تسود الحياة السياسية امرا حيويا لدفع النظام الى مزيد من التغيير والانفتاح.

الهوامش

(١) Samuel Huntington. Political order in Changing Societies. New Haven, Yale University press, I968

(٢) R. Dahl. The Introduction. in R. Dahl; Regimes and oppositions . New Haven, Yale University press, I973. Pp. I-I2.

(٣) د .يونال لبيب رزق ، الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ١٩٨٤ ، كتاب الهلال، القاهرة دار الهلال . ١٩٨٤ ، ص ص ٢٥٠ – ٢٦٤ .

(٤) يصف بعض الباحثين «الرأسمالية» التى تشكلت فى السبعينات بأنها رأسماليه «مهجنة»، متعدده الراوفد تعود بمتابعها إلى حقب تاريخية مختلفه وان كانت حقبة السبعينات قد شهدت بداية الاندماج بين عناصرها المختلفة ولكنها انتقدت جانبا هاما من التجانس السياسى لمزيد من التفاصيل حول طبيعة البورجوازية المصرية بعد ١٩٥٢، انظر د .نزيه نصيف الأيوبى ، الدولة المركزية فى مصر)بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩.

(٥) Gurdun Kramer. The Change of Paradigm: Political Pluralism in Contemporary Egypt. Peuple Mediterannes. Oct. I987- March I988. P. 285, Also See Robert Springborg. Mubarak's Egypt; Fragmentation of the Political Order. London , and Boulder, Collo. Westview press, I989. Pp. I83-4.

(٦) أحمد فارس عبد المنعم ، جماعات المصالح فى د . على الدين هلال (محرر) : النظام السياسى (القاهرة :المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٣) ص ص ٢٨٣ – ٢٨٦.





النظام الدولى والاقليمى

القسم الأول

الاتجاهات الرئيسية فى النظام الدولى

د. حسن أبو طالب

أحمد السيد النجار

د. أحمد ثابت

أولا : التفاعلات الدولية

يمكن القول أن احداث عام ١٩٩٤ ساهمت فى إنضاج وبلورة الملامح العامة للبيئة العالمية ولـ «النظام» الدولى الجديد. وتعد السمة الرئيسية للعام هى «الشراكة» سواء كانت «شراكة من أجل السلام» كما فى إطار تفاعلات الشرق - الغرب، وفى إطار تعامل الاتحاد الأوروبى وحلف الاطلنطى مع دول شرق أوروبا وروسيا الاتحادية، أو «شراكة إقتصادية» فيما بين دوائر وأقواس النظام الرأسمالى العالمى، والتى تعمل على زيادة المنافع والمزايا النسبية الاقتصادية والمالية والتجارية للشركاء المندمجين فى إطارها، وتضاعف من مكاسب الاعتماد المتبادل التى تتحقق فقط فى نطاق التكتلات الاقتصادية والأسواق المفتوحة ومبدأ حرية التجارة .. الخ. ولاشك ان مثل هذه التطورات تسهم فى إعلاء شأن الجغرافيا الاقتصادية والسمات التعاونية على حساب الجغرافيا السياسية ومفاهيم المصلحة القومية وتوازن القوى والتفتت والصراع . بيد أن قضايا ومناطق ونظما فرعية تخص فى معظمها العالم الثالث وقليل منها فى عالم الشمال والغرب مثل البوسنة لم تستطع، وفى نفس الوقت لم تجد ترحيبا يمكنها من الاستفادة من الحقائق الكونية الجديدة فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والتى تدفع باتجاه دعم البنية والطابع التكامليين لـ «النظام» الدولى .

وحتى وقت قريب كانت أدبيات ونظريات التنمية والنمو الغربية فى حالة اتفاق على أن التنمية فى الداخل ونمو الأسواق وتوسعها وحرية التجارة دوليا انما تفضى الى استفادة القطاعات الأوسع من السكان والشعوب انطلاقا من نظرية أو مقولة «تساقط منافع النمو Trile-down وحيث لم يكن يخطر ببال مدارس التنمية الغربية أن تتوقع ظواهر التهميش والاستبعاد التدريجى لقطاعات واسعة من السكان والشعوب .وهكذا يثور السؤال عن أوجه وامكانات واحتمالات استفادة أو تنمية قطاعات من السكان أو من الشعوب من جراء فتح الأسواق وتوسعها والثورة الصناعية الثالثة التى تزيد الانتاجية وتعيد هيكلة الاقتصادات الوطنية والاقليمية. وتوفر إمكانات لتأهيل الأفراد مهنيا وتقنيا وتعليميا ومعلوماتيا بحيث تجعلهم قادرين على الدخول للأسواق والمنافسة فيها.

وتزداد خطورة وحساسية ذلك الأمر فى ضوء الاتجاه الكاسح فى العالم الى التحرير الاقتصادى وتشجيع التخصيصية وإطلاق مبادرات الأفراد والقطاع الخاص. ورغم أن الأمم المتحدة ومؤتمراتها ذات الطابع الكونى تؤكد منذ بداية التسعينات على أهمية أن تكون الأسواق «صديقة للناس»، وأن تؤهلهم بشريا ومهاريا للتعامل معها، ولخلق فرص عمل جديدة ولزيادة الدخول والحوافز، الا ان هناك من الحقائق الجارية ما لا ينسجم مع هذا الاتجاه. وهكذا، فنحن إزاء مفردات جديدة ولغة مستحدثة من قبيل «التنمية البشرية» و «الشراكة الاقتصادية وغير الاقتصادية، و«الأسواق الصديقة للناس» و «التنمية المتواصلة» التى تدخل البيئة لأول مرة ضمن عناصر الانتاج التى تحتاج لأقصى درجات التعامل العقلانى معها. ولكن أين من ذلك دول وتجمعات ماتزال فى مرحلة بناء الأمة وبناء الدولة وترزح تحت أزمات بنيوية تمس أعصاب الهياكل المجتمعية إقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية أو تتعلق بالهوية ذاتها.. الخ ؟.

وفيما يتجه «النظام» الدولى الى مزيد من المؤسسية وتوسيع الهياكل التى تضم تكتلات اقتصادية وتجارية على أساس من الجغرافيا والاقتصاد، وحيث تتجه نظم اقليمية معينة إلى مزيد من التداخل كما هو الحال فى اوروبا وشرق آسيا وأمريكا الشمالية، فان هذا «النظام» لم يعد ينظر بعين الاعتبار لأهمية ادماج مناطق ونظم اقليمية أخرى فى العالم الثالث فى الاقتصاد الغالى لأسباب عديدة منها غياب دوافع المنافسة مع زوال الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى ونهاية الحرب الباردة، وانتفاء المصالح التى يمكن أن تتخلق فى هذه المناطق والنظم الاقليمية، باستثناء حالات قليلة. فى حين أن نظما اقليمية فرعية أخرى بات ينظر اليها من زاوية أنها لم تعد تتماشى مع التغيرات الجديدة فى البيئة الكونية، مثل النظام الاقليمى العربى. ومن هنا تبدو محاولات وجهود إعادة الهيكلة لهذا النظام

العربى فى إطار المشروع الشرق أوسطى الجديد، من خلال المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف والتى تطرح آليتين لاحلال نظام اقليمى جديد، هما: آلية اتفاقيات ومعاهدات «السلام» بين الدول العربية واسرائيل، وآلية انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل واقامة شبكة المشروعات والمصالح والروابط الاقتصادية الجديدة الهادفة الى احداث نوع من التشابك الاقتصادى الاقليمى.

وفى اطار ماسبق الحديث عنه، وما عبرت عنه احداث العام من اتجاهات كبرى فى النظام الدولى هى بالاساس تطوير لحقائق وافكار فرضت نفسها قبل عدة اعوام، يمكن رصد عدد من الاتجاهات الرئيسية فى أنماط التفاعل وشبكات الاتصال فى «النظام» الدولى على النحو التالى:

١ ـ تعمق النزوع إلى المؤسسية والمزيد من الاعتماد المتبادل.

٢ـ غلبة الطابع الانتقائى فى الاهتمامات العالمية ومايستتبعه من تهميش بعض القضايا.

٣ ـ ظاهرة المؤتمرات الدولية.

وفيما يلى بعض التفصيل :

١ ـ الاتجاه الى المؤسسية وتوسيع دوائر التكامل الاقليمى.

تركزت ملامح هذا الاتجاه فى العديد من التفاعلات الاقتصادية والمالية والتجارية فى عدد من الاقاليم الفرعية لجهة دعم قنوات التكامل والاعتماد المتبادل. ويعد من أهم معالم هذا الاتجاه انعقاد القمة الثانية لرابطة «آبيك» أوصيغة التعاون الاقتصادى بين شرق آسيا والمحيط الهادى، فى مدينة «بوجور» باندونيسيا فى النصف الثانى من نوفمبر. وكانت القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات قد عقدت فى «سياتل» بالولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٩٣، وضمت سبع عشرة دولة هى الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، تشيلى، وغينيا الجديدة، الصين، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، تايوان، هونج كونج، كوريا الجنوبية، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناى، اندونيسيا. ويعد هذان المؤتمران بمثابة تطوير لعمل هذا التجمع الذى ظهر لاول مرة عام ١٩٨٩ حينما اجتمع فى استراليا وزراء خارجية اثنتى عشرة دولة هى الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا، بجانب دول رابطة جنوب شرق آسيا «الآسيان ASEAN» الست (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناى)، وذلك للتباحث حول سبل ازالة العوائق التى تحول دون حرية التجارة فيما بين هذه الدول، والاهتمام بالميادين الاستثمارية والتجارية والتنموية. وقد بحثت القمة الثانية لـ «آبيك» فى اندونيسيا موضوعات عدة من أهمها انشاء آلية لحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء (أصبحت ١٨ دولة بعد حضور ماليزيا)، وكذلك الاتفاق على مبادئ لتنظيم التجارة والاستثمار واقامة منطقة للتجارة الحرة.

وقد اتفق قادة دول الرابطة - التى لم ترق بعد الى مستوى التجمع التكاملى على غرار الاتحاد الأوروبى وآسيان والنافتا - على عدة أمور منها: انشاء لجنة اقتصادية وآلية لفض المنازعات التجارية والاستثمارية، والتعاون التكنولوجى وتنمية الموارد البشرية وتشجيع القطاع الخاص وانشاء بنك للمعلومات التجارية والاستثمارية، والتعاون فى مجالات الطاقة والاتصالات وصيد الأسماك وفى التكنولوجيا الصناعية والسياحة وخدمات البنوك. وفيما يتعلق ببلورة كيان تنظيمى لهذا التجمع، فقد تم تأسيس سكرتارية دائمة لمنتدى الآبيك، والموافقة على برنامج للتعليم والتدريب والطاقة وحماية البيئة.

وفى اطار تجارب التكامل فى شرق آسيا، تواصلت اجتماعات رابطة «الآسيان»، حيث اتفق فى الاجتماع الوزارى للرابطة الذى عقد فى يوليو على الاسراع فى ضم كل من كمبوديا وفيتنام ولاوس الى الرابطة، والعمل على تنمية الموارد البشرية من خلال مهارات جديدة، وإنشاء لجنة فرعية للشئون العمالية لدعم التعاون فى مجال تنمية الموارد البشرية.

وفى سياق اقليمى آخر شهد عام ١٩٩٤ المزيد من توجه حلف الاطلنطى الى توسيع أدواره السياسية والعسكرية، فقد تبنى استراتيجية اطلق عليها «الشراكة من أجل السلام» مع بلدان وسط وشرق اوروبا. وناقشت اجتماعات الحلف عزم الولايات المتحدة على خفض قواتها المرابطة فى غرب اوروبا وتقليل مساهمتها فى ميزانية الحلف، واقتراح الرئيس الأمريكى كلينتون اقامة قوة عسكرية متعددة الجنسية تكمل دور الحلف. وقد عادت فرنسا للمشاركة فى الاجتماعات العسكرية للحلف التى عقدت فى شهر سبتمبر، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٥ بعدما قاطعتها فى عهد ديجول.

ورغم أن روسيا أيدت برنامج «الشراكة من اجل السلام» الذى صاغه رؤساء دول الحلف فى قمة بروكسل فى نهاية عام ١٩٩٣، إلا أنها عارضت بشدة فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الذى عقد فى ديسمبر ١٩٩٤ فى

بودابست انضمام دول شرق أوروبا الى الحلف، حيث سبق للرئيس الروسى بوريس يلتسين أن اكد على احتمال انضمام بلاده إليه، ولكن فى سلة واحدة مع سائر دول شرق اوروبا. وكان رؤساء دول وحكومات الدول الـ ٥٢ الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى قد ناقشوا فى اجتماع بروكسل سبل تعزيز المؤتمر لتمكينه من تسوية النزاعات الاقليمية فى القارة أو تفادى وقوعها، ومن أهمها نزاع البوسنة. وشهد المؤتمر دخول معاهدة «ستارت ١» الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق فى عام ١٩٩١، حيز التنفيذ رسميا بعد تصديق الدول النووية الأربع بعد زوال الاتحاد السوفيتى وهى روسيا، وروسيا البيضاء واوكرانيا وكازاخستان على الاتفاقية فى عام ١٩٩٣.

والجدير بالذكر أن المؤتمر وافق على تغيير اسمه الى منظمة الأمن والتعاون فى اوروبا لإكسابه نوعا من المؤسسية، خاصة وأنه لم يكن يخرج عن كونه منتدى للنقاش لايحق له إتخاذ أى إجراء إلا إذا وافق عليه جميع الأعضاء. وقد صدر الاعلان الختامى للمؤتمر تحت عنوان «نحو شراكة حقيقية فى حقبة جديدة»، متضمنا اهدافا من اهمها ضرورة وضع خطط لمعالجة الأزمات وحفظ السلام وتخفيف التوترات العرقية والقومية.

كذلك فقد انعقدت قمة الاتحاد الأوروبى فى مدينة «ايسن» الالمانية فى مطلع ديسمبر، وكان أهم ماخرجت به مقررات التوقيع على اتفاقية انضمام الدول الأوروبية الثلاث: النمسا والسويد وفنلندا الى الاتحاد، بعد موافقة شعوبها على الانضمام، فى حين رفض الشعب النرويجى الانضمام مفضلا البقاء خارج الاتحاد الأوروبى. وقد أسهمت رئاسة المانيا للاتحاد خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٤ فى دعم اتجاه الاتحاد نحو دول شرق أوروبا من أجل ادماج هذه الدول مستقبلا فيه. وقد ركزت القمة على أهمية البحث عن حلول للقضايا الاقتصادية المهمة الراهنة وعلى ضرورة موازنة الحاجة الى تقوية المنافسة مع الحاجة الى تحسين التأهيل والتدريب والتربية ومساعدة العاطلين عن العمل لفترة طويلة من الزمن. وتعرضت القمة الأوروبية أيضا لامكانية انضمام دول البطليق وسلوفينيا الى الاتحاد بعدما تنهى هذه الدول المفاوضات الخاصة بعضويتها المنتسبة عام ١٩٩٤.

وبعد القمة الأوروبية بأيام عقدت قمة الأمريكتين فى فلوريدا، وحضرها رؤساء ٣٥ دولة، وقعوا اتفاقا يهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية للدول الاعضاء والحفاظ على التنوع البيئى الحيوى فى أمريكا الوسطى، وكذلك الاتفاق على اقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٥. وتهدف الولايات المتحدة الى استغلال الامكانات الهائلة للقارتين الشمالية والجنوبية من أجل توسيع الأسواق أمام السلع الأمريكية. وجدير بالذكر أن هذه القمة تعتبر الأولى من نوعها منذ سبعة وعشرين عاما.

ويتبين من الامثلة المشار اليها، أن بعضا من النظم الاقليمية، التى تأثرت بالتغيرات الحادة والعاصفة فى «النظام» الدولى، استطاعت أن تمارس نوعا من التكيف الايجابى، وابدت سرعة فى التجاوب مع الحقائق الكونية الجديدة، ولاسيما نحو مزيد من الاندماج فى النظام الدولى ولمزيد من الاعتماد المتبادل فيما بين الوحدات المكونة لهذه النظم. وهى النظم الاقليمية فى اوروبا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا وكل من امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية. فى حين لم تستطع نظم اقليمية اخرى خلق نوع من الشراكة مع النظام الدولى والحقائق الدافعة للاندماج وللاعتماد المتبادل، بل تأثرت بشدة وسلبا بالتغيرات السائدة فى النظام الدولى، وعانت من التفتت والتشرذم، ووصلت الى حد أن توشك على الاختفاء كإطار منظم لتنسيق وتأطير التفاعلات الاقليمية فيما بين اطراف الاقليم الواحد، أو فى علاقة النظام الاقليمى بغيره من النظم الاقليمية والنظام الدولى ككل. وتبدو حالة النظام العربى بارزة فى هذا الصدد، والذى يواجه بعدد من التحديات التى تنذر بتاكله، أو على الاقل دمجه فى نظام اقليمى اكثر اتساعا فيما يسمى بـ «الشرق الأوسط الجديد».

وتعد أهم دوافع تاكل النظام العربى دخول العرب المفاوضات الثنائية والمتعددة ثم اتفاقيات التسوية مع اسرائيل دون تنسيق ملموس بين الاقطار العربية. ولقد أتاحت التغيرات فى النظام الدولى وفى النظام العربى فرصة كبرى لقوى اقليمية غير عربية هى تركيا وإيران وإسرائيل للطموح إلى أداء أدوار إقليمية بارزة بقصد التحكم فى مسارات التطور السياسى والاستراتيجى والاقتصادى للمنطقة العربية. وبالمثل تتجه القوى الرئيسية الفاعلة فى النظام الدولى وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى إعادة هيكلة شبه تامة للنظام العربى لصالح مشروع النظام الشرق أوسطى. ومما تردده هذه المشروعات والتصورات الغربية والامريكية والاسرائيلية ان هناك احتمالات كبيرة لتوالد مصالح شرق أوسطية وشرق أوسطية - عربية تستند الى الجغرافيا الاقتصادية وتنبذ الجغرافيا السياسية والانتماء القومى ومفاهيم المصلحة القومية وتوازن القوى، والتى تعتبر حسب هذه المشروعات سالفة الذكر مصدرا للعداوات والكراهية والحواجز النفسية ومفجرا للصراعات

والحروب منذ بدايات القرن العشرين. وهى كلها اسس تتناقض مع السلوك الجارى بالفعل سواء من قبل اسرائيل او الولايات المتحدة، وهو السلوك القائم على التمييز ومناقضة الاتفاقات التى تم التوقيع عليها بالفعل، والتهرب من التزامات السلام الشامل، ومحاولة القفز على اسس التكامل والاندماج الاقليمى التى تأسست عليها التجارب الاقليمية الاخرى فى العالم المعاصر وقوامها التوازن فى المصالح والاعباء والمردودات فى آن واحد.

٢ ـ الطابع الانتقائى وتهميش بعض القضايا الرئيسية:

توجد مظاهر الانتقائية والتهميش فى رحم البيئة الكونية البازغة والمتجهة الى المزيد من الاعتماد المتبادل والتكامل. ولقد تجلت مظاهر الانتقائية فى بعض محاولات الاندماج والتكامل الاقتصادي فى عدة جوانب، لعل من أهمها الاصرار من جانب الولايات المتحدة على استبعاد كوبا من حضور قمة ميامى سالفة الذكر التى ضمت دول أمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى، بذريعة أن كوبا دولة غير ديمقراطية. ويتسق ذلك مع النظرة الأمريكية القائلة بأن بعض النظم السياسية العقائدية هى من قبيل مخلفات عصر الحرب الباردة، وليس لها مكان فى ترتيبات النظام الدولى الجديد، ومن بينها كوريا الشمالية وايران والعراق وليبيا .ومن الشواهد الأخرى على السمة الانتقائية مايحدث لتركيا فى إطار الاتحاد الأوروبى، ففى حين تزداد العلاقات التجارية والاستثمارات الغربية المتجهة الى الصين رغم الانتقادات المتكررة لسجلها فى مجال انتهاك حقوق الانسان، نلحظ تمسك دول الاتحاد الأوروبى بانتقاداتها لسجل تركيا فى هذا المجال. فحتى نهاية عام ١٩٩٤ والاتحاد الاوربى يعارض اتمام الاتفاق مع تركيا لاقامة الاتحاد الجمركى الذى استغرق عدة سنوات من المفاوضات. وينص الاتفاق على فتح أسواق الدول الأعضاء فى الاتحاد أمام السلع التركية فى مقابل اسقاط التعريفات الجمركية التركية وتنسيق نظام التجارة التركى ليتناسب مع النظم القائمة فى دول الاتحاد الأوروبى. وقد اتخذت الدول المجتمعة فى بروكسل فى ١٩ ديسمبر قرارا بتأجيل توقيع الاتفاق مع تركيا لأسباب منها انتهاكات تركيا لحقوق الانسان ومحاكمة النواب الاكراد فى البرلمان التركى وجمود المفاوضات بين الطائفتين التركية واليونانية فى قبرص، فضلا عن استخدام اليونان حق النقض.

وتعتبر قضية البوسنة أحد أبرز مظاهر الانتقائية من قبل القوى الفاعلة فى النظام الدولى، فقد قررت بريطانيا وفرنسا سحب قواتهما من البوسنة فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٤ عقب قرار الكونجرس الأمريكى برفع حظر تصدير السلاح الى البوسنة. واستندت الدولتان الى فشل جهود الوساطة لحل الأزمة هناك. وبدلا من ان يقوم حلف الاطلنطى بتأمين عمليات الدفاع عن المناطق الآمنة حسب القرارات الدولية ضد الهجمات الصربية، فإذا به يقرر فى ١٢ ديسمبر تجهيز قوات لتأمين انسحاب القوات الدولية من البوسنة ككل. وفى حين اصدرت الأمم المتحدة ٣٧ قرارا دوليا لصالح البوسنة، فلم ينفذ منها سوى قرار واحد هو حظر السلاح عن المسلمين بذريعة أن استمرار الحظر يساعد على وقف الحرب أو الحد من تصاعدها، وهو ما ثبت خطؤه تماما، بل على العكس جسد التحيز والانتقائية الدولية. ومن المظاهر الأخرى للانتقائية والتهميش ما أعرب عنه قادة الاتحاد الأوروبى فى قمة «ايسن» من اهتمام بمنح اسرائيل مكانة خاصة فى علاقاتها مع الاتحاد فى ضوء ما اسموه بتطور اقتصادها بدرجة متسارعة فى السنوات الاخيرة، فى حين أبدت فرنسا وأسبانيا وايطاليا اهتماما بدول جنوب البحر المتوسط من أجل مواجهة التطرف والأصولية الاسلامية الصاعدة وازدياد الهجرة من دول شمال أفريقيا والمخدرات، وذلك من خلال اقتراح توجيه مزيد من المعونات والتعاون لمواجهة هذه المشكلات .وقد اعتذرت فرنسا عن استقبال مؤتمر يناقش قضايا الأمن والسلام بين دول شمال المتوسط، وجنوبه بسبب الانتخابات الرئاسية فيها، وهو الاقتراح الذى تقدمت به أسبانيا.

ولاتتوقف الانتقائية عند حد السلوك السياسى والاقتصادى للدول الكبرى ازاء الدول الصغرى، وانما يمتد ايضا الى الافكار والاستراتيجيات الحاكمة للعلاقات الدولية. فبالرغم من التركيز على قيم الديمقراطية وحقوق الانسان فى المجال السياسى وحرية الأسواق فى المجال الاقتصادى، الا أن هذا التوجه يعانى من التمييز فى إطار مفرداته، وهو مايتضح من الشواهد العديدة فى السنوات القليلة الماضية. ففى حين تركز مقولة الكوكبية Global-ization على حرية تدفق السلع ورؤوس الاموال والأفكار والقيم وانتقال الأفراد، نلاحظ أن الحقائق البازغة عمليا تستثنى من هذا التدفق قضايا الهجرة وانتقال الأفراد خاصة التى تأتى من الدول الصغرى والفقيرة. وتشهد أسواق وأراضى الدول الصناعية الغنية فى الشمال مزيدا من القيود والحواجز أمام الهجرة الآتية من الجنوب وبخاصة من شمال أفريقيا وكوريا، هذا فضلا عن عدم

الاهتمام بقضايا اللاجئين وظاهرة شعوب القوارب وغيرها.

ويمكن القول أن معالجة الأفكار الداعمة للكونية لقضايا انتقال الأفراد وعنصر العمل تركز حتى الآن على الفرد بصفة شخصية وليس بصفة جماعية أو كشعوب وتجمعات سكانية، فهي تهتم بما سوف تؤدى اليه المنافسة بين الشركات في العالم من تركيز على نوعية التعليم وعلى قدرات الأفراد في تأهيل أنفسهم وفي التدريب وسرعة التكيف المعرفي والبشرى والمعلوماتي مع متطلبات واحتياجات الأسواق الصناعية المتقدمة. ويأتي ذلك على حساب الاهتمام بالعمل على تحسين المستويات المعيشية لقطاعات من السكان في البلدان الفقيرة، وتأهيلها بشريا ومهنيا ومهاريا لتقتحم أسواق العمل سواء في بلادها الأصلية أم في البلدان المستقبلية للهجرة. والظاهر حتى الآن أن عمليات الانتقال تتوقف على قدرات الفرد بذاته في اختراق الأسواق الصناعية المتقدمة، وهنا تبرز واحدة من ابرز مظاهر عدم الاتساق في افكار العالمية أو الكوكبية بين الدعوة الى حريات انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات ونظم الادارة الحديثة والتسويق وبين القيود المفروضة عمليا على حرية انتقال الأفراد والجماعات.

٣ - المؤتمرات الدولية كآلية لتنظيم التفاعلات وتحديد الاولويات العالمية:

ادت التغيرات التى شهدها العالم فى السنوات القليلة الماضية الى تدعيم دور المؤتمرات الدولية كآلية لبلورة قضايا النظام الدولى الجديد وطرح حلول لها من خلال أفق جماعي، لايقتصر فقط على حركة الدولة او الامم المتحدة، وانما يمتد الى جماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية بشكل عام، باعتبارها فواعل اصيلة فى التفاعلات العالمية. ولقد اثبت نجاح الامم المتحدة فى عقد اهم مؤتمرين دوليين شهدهما النظام الدولى الجديد، وهما مؤتمر ريودى جانيرو بالبرازيل يونيه ١٩٩٢، ومؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة سبتمبر ١٩٩٤، أن العالم يتجه نحو مزيد من التفاعل الافقى والرأسى بين حكوماته وشعوبه، دون ان يعنى ذلك ان الدول او الجماعات متساوية المصالح او الطموحات اوانها قادرة على التأثير فى مسار الاحداث العالمية بنفس الدرجة. ومن الحقائق البارزة ان العالم بات يواجه بتحديات تكنولوجية وبيئية وديموجرافية اضافة الى مشكلات تجارية ومالية وثقافية فى غاية التعقد، وهى تحديات ادت الى ظهور قوى جديدة عابرة للقارات، ويصعب على الدولة القومية او تكتل منها مواجهتها بمفردها. فجماعات الارهاب الدولية او المناطقية تحولت الى ظاهرة شبه دولية، كذلك فإن جماعات الجريمة المنظمة فى اوربا والعالم نجحت فى الانتشار بصورة غير مسبوقة من قبل، واستخدمت فى ذلك اساليب تكنولوجية حديثة، تماما مثل الشركات الصناعية والمالية الكبرى فى العالم.

ومن ناحية ثانية فإن النفوذ الذى بدأت تحتله هذه القضايا على قائمة الاولويات الدولية، وإن كان راجعا فى احد ابعاده الى كونها مشكلات واقعية وملموسة يعانى منها العالم كله بدرجات مختلفة، الا ان سطوة هذه القضايا على الفكر الاستراتيجيى الدولى راجع فى جانب اخر الى تراجع وانهيار الايديولوجيات الكبرى الموجهة للعالم ككل، والتى انتعشت فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. داخل هذا السياق برز على الساحة الدولية ذلك التوظيف الجديد للمؤتمرات الدولية الكبرى، والتى تحاول ان تعالج وبشكل كلى مشكلات الكرة الارضية، وذلك بغض النظر عن مستوى التقدم او التخلف، أو مستوى الفقر أو الغنى.

وتبرز هنا ثلاثة مؤتمرات كبرى نظمتها الامم المتحدة فى العامين الماضيين، أولها فى يونيه ١٩٩٣ واهتم بمناقشة قضايا البيئة والتنمية، والآخران عقدا فى العام ١٩٩٤، احدهما عقد فى سبتمبر وهو مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، والثانى عقد فى ديسمبر بنابولى بايطاليا حول مكافحة الجريمة المنظمة. يعتبر مؤتمر ريودى جانيرو حول البيئة والتنمية هو الثانى فى تاريخ مؤتمرات الامم المتحدة عن نفس القضية، بعد مؤتمر ستوكهولم الذى عقد فى عام ١٩٩٢. وتبرز اهمية المؤتمر فى انه عبر عن نوع من الانتقال الشامل فى طبيعة ومفهوم المؤتمرات الدولية، من حيث البيئة السياسية الدولية المحيطة بالمؤتمر، والمشاركين وطبيعة القضية المطروحة وكذلك المنظور المطروح لحلها. واذا كان مؤتمر ستوكهولم قد عقد فى ظل اجواء الحرب الباردة، فان مؤتمر البرازيل عقد فى ظل نظام دولى مغاير تماما، كما لم تقاطعه اية دولة، حيث شاركت فيه ١٧٨ دولة و١١٧ زعيم سياسى وعدة آلاف من ممثلى المنظمات غير الحكومية. اما القضية وهى حماية البيئة وعلاقتها بالتنمية، فلم تعد قضية دولة او عدد معين من الدول، ولكنها باتت قضية الجنس البشرى كله، كما ان اخطار التلوث واندثار الغابات صارت تهدد العالم بأكمله. وبالنسبة لمؤتمر القاهرة فقد جاء فى نفس المرحلة الجديدة التى يعيشها العالم منذ انهيار حائط برلين، كما جاء فى ظل ادراك عالمى متزايد بأن النمو الديموجرافى فى العالم صار احد مصادر التهديد للبشرية كلها. صحيح ان الاحساس بهذا الخطر

بدا متفاوتا من بقعة حضارية الى اخرى، كما ان تفسير اسبابه يختلف من مكان الى آخر، الا ان الشيء المتفق عليه هو ان الزيادة السكانية تمثل خطرا حالا على مستقبل التنمية وخاصة فى دول الجنوب .ولقد قدمت الامم المتحدة برنامجا طموحا للحد من النمو السكانى، استهدف ألا يتجاوز عدد سكان الكرة الارضية ٧,٣ مليار نسمة فى عام ٢٠١٥، و٧,٨ مليار نسمة فى عام ٢٠٥٠ وهو ما يمثل تحديا كبيرا لم يحل بشكل نهائى بعد. ومع ذلك فإن مؤتمر القاهرة، وبالرغم من كل الصعوبات الثقافية والاجتماعية التى تواجم عملية التحكم فى النمو السكانى العالمى، قد اثبت ان الانتقال من المفهوم البيولوجى الضيق للقضية السكانية الى مفهوم اكثر رحابة يصل الى جذور المشكلة ويتفاعل اساسا مع البيئة الثقافية والاجتماعية التى انتجت المشكلة السكانية يمثل الخيار الانسب والاكثر شمولا.

لا تقف اهمية هذه المؤتمرات الدولية الكبرى عند ما تعالجه من قضايا وحلول ذات طابع عالمى، ولكنها تمتد الى جوهر العلاقات العالمية الجارى تشكيلها، إذ لم تعد معالجة هذه القضايا الكونية الجديدة حكرا على الدولة القومية او المنظمات الدولية، ولكنها صارت مناسبة حية تؤكد على دور المنظمات غير الحكومية بكافة اشكالها وانواعها واهتماماتها. وهكذا نجد ان مؤتمرى ريودى جانيرو والقاهرة حضرهما اكبر تجمع رسمى وغير رسمى فى تاريخ المؤتمرات الدولية، وكانا بمثابة ساحة للصراع العلمى والفكرى والحضارى بمنظوره الواسع. وفى هذا السياق شهد مؤتمر القاهرة مناظرات كبرى احتشدت فيها خلفيات ومشارب شتى ثقافية واجتماعية، بين الدول والجماعات غير الرسمية الاسلامية والدول الغربية بشكل عام حول الاجهاض والى اى مدى يمكن اعتباره إحدى وسائل الحد من الانفجار السكانى العالمى.

الى جانب قضايا البيئة والسكان والتنمية، تبلور اهتمام دولى عام بضرورة مواجهة انتشار الجريمة المنظمة، والتى باتت تهدد الاقتصاد الدولى فى الصميم. ومن هنا عقدت الامم المتحدة المؤتمر الدولى لمكافحة الجريمة المنظمة فى ايطاليا فى أوائل ديسمبر. وفيه تم بحث سبل التعاون الدولى لمواجهة أشكال الجريمة المنظمة التى تشهد تطورا هاما فى اساليب عملها وقدرتها على الانتشار والتأثير المباشر فى الاقتصاد الدولى. وتزداد خطورة الجريمة المنظمة فى ضوء اتجاهها الى مجالات الاستثمار والشركات الدولية. وتشير تقديرات الامم المتحدة الى ان حجم المعاملات التجارية غير النظيفة لمنظمات الجريمة المنظمة فى العالم وصل الى حوالى ٧٠٠ مليار دولار فى العام، وهو ما يوازى ٦٥٪ من ميزانية دولة صناعية كبرى مثل ايطاليا (١١٤٧ مليار دولار)، ويتجاوز ميزانية دولة صناعية متوسطة مثل اسبانيا (٥٣٥ مليار دولار). كما ان المافيا الروسية الصاعدة باتت تمثل خطرا على الامن الدولى من خلال ما تقوم به من التجارة بمكونات السلاح النووى، وذلك بالتنسيق مع منظمات الجريمة المنظمة فى عديد من الدول الاوربية. فيما يعبر عن تطور عميق فى اساليب عمل مثل هذه المنظمات الاجرامية. ومن هنا لم يكن غريبا ان تشارك كل الحكومات فى مؤتمر الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وان تجد دعوة ايطاليا الخاصة بانشاء جامعة ضد الجريمة يكون هدفها السعى نحو تخريج رجال شرطة وقضاة وباحثين متخصصين فى مكافحة الجريمة، تجد صدى طيبا من كل الدول. فضلا عن الاتفاق على ان تبادل المعلومات بين الحكومات واجهزة الامن هو خطوة هامة وضرورية فى اتجاه مكافحة الجريمة المنظمة فى النطاق الدولى.

وإذا كانت البيئة الدولية الجديدة قد فرضت تشابكا نادرا فى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم، فإن مشكلة الجريمة المنظمة فرضت نفسها باعتبارها مشكلة عالمية بالاساس، يصعب على أى دولة مهما كانت قوتها ان تواجهها بمفردها. ولقد عكس مؤتمر الامم المتحدة اقرارا دوليا بأننا امام مشكلة عالمية متعددة الاشكال والمظاهر، كما عكس من ناحية اخرى اعترافا دوليا ولو ضمنيا بأن حلها لن يكون ممكنا فى اطار الدولة الاقليمية حتى ولو كانت عظمى، وانما يقتضى مشاركة دولية وتفاعلا دوليا يعتمد على قاعدة واحدة، او على الاقل شبه واحدة، للمعلومات يتم على اساسها مواجهة المنظمات العالمية للجريمة، ومن خلال مؤسسة عالمية لمكافحة مثل هذه الجريمة.

ثانيا : التطـــورات الاقتصـــادية

١ - مراجعة دور مؤسستي «بريتون وودز»

مع مرور نصف قرن على تأسيس مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين) كان لابد من اعادة النظر فى الدور الذى تلعبه المؤسستان فى الاقتصاد الدولى، خاصة بعد أن شهد تغيرات عاصفة فى السنوات الاخيرة. فهناك موجة التحول نحو اقتصاد السوق فى شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والكثير من الدول النامية، وتوقيع الدول الاعضاء فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «جات» على اتفاق التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية فى ابريل ١٩٩٤، وتزايد الدور الذى يلعبه ناديا باريس ولندن للدول والمؤسسات الخاصة الدائنة فى تحديد شروط عمليات اعادة جدولة مديونيات الدول المدينة، وفى تحديد مسار حركة الاقراض الدولية، وكذلك تصاعد قوة التكتلات الاقتصادية الاقليمية القائمة وظهور تكتلات جديدة.

وحتى بالنسبة لتوزيع هيكل القوة داخل البنك وصندوق النقد الدوليين، فقد جرى كثير من المياه خلال السنوات الخمسين التى انقضت منذ تأسيسهما. فبعد أن كانت الدول العشر الكبرى اقتصاديا تستحوذ على ثلثى الاصوات فى صندوق النقد تراجعت قدرتها التصويتية إلى نحو ٤٩,٥٪ فى الصندنق فى ابريل من عام ١٩٩٤. كما بلغت قيمة حصص هذه الدول العشر نحو ٧٣,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة فى ابريل ١٩٩٤ بما وازى ٥٠,٧٪ من اجمالى قيمة حصص الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى. والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة العشر الكبرى المشار اليها هى الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وهولندا وبلجيكا وسويسرا واستراليا. ورغم ان حصص دول مثل السعودية والصين وروسيا تزيد فى الوقت الراهن عن حصص عدد من الدول الداخلة ضمن الدول الرأسمالية الصناعية العشر الكبرى، الا أن هذه الأخيرة متجانسة إلى حد كبير ولها اتجاه واحد فى التصويت بشكل دائم تقريبا.

أما بالنسبة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة عموما (٢٢ دولة) فان قيمة حصصها بلغت نحو ٩١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة توازى نحو ٦٣,١٪ من اجمالى قيمة حصص الدول الاعضاء فى صندوق النقد. كما أن القدرة التصويتية للدول الرأسمالية الصناعية تبلغ نحو ٦١,٦٪ من الأجمالى فى الصندوق. وبالنسبة للولايات المتحدة فان حصتها البالغة ٢٦٥٢٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة فى ابريل ١٩٩٤ لم تعد توازى اكثر من ١٨,٣٪ من اجمالى قيمة حصص الدول الاعضاء فى الصندوق مقارنة بوزنها النسبى البالغ نحو ثلث حصص الدول الاعضاء فى الصندوق عند تأسيسه.

ومع التغيرات فى هيكل القوة داخل صندوق النقد والبنك الدوليين والتغيرات الاكثر شمولا فى البيئة الاقتصادية الدولية، رأت الدول الاعضاء فى مؤسستى بريتون وودز فى اليوبيل الذهبى لتأسيسهما مناسبة لاعادة هيكلتهما ومناقشة الدور الذى يجب أن تقوما به على الساحة الدولية فى ضوء ماتحقق من أهدافهما. وكانت الأهداف المعلنة لصندوق النقد الدولى على سبيل المثال وفقا لميثاقه عند التأسيس تتركز فى تشجيع التعاون النقدى الدولى والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية والعمل على ازالة القيود المفروضة على الصرف والعمل على ثبات أسعار الصرف بين الدول الاعضاء.

وهذه الادوار سقط البعض منها، وتبنى صندوق النقد والبنك الدوليان أدوارا جديدة بدلا من البعض الآخر منذ انهيار نظام اسعار الصرف الثابت فى أغسطس ١٩٧١، وبخاصة منذ بداية الثمانينات عندما تحول الدور الرئيسى لصندوق النقد والبنك الدوليين إلى العمل كوكيلين للدول الدائنة فى الضغط على الدول المدينة لانتهاج سياسات اقتصادية تقترحها المؤسستان الدوليتان.

وقد بادر ميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولى بتحديد نقاط الضعف فى النظام النقدى الدولى الراهن،

التى ركزها فى تقلبات أسعار الصرف فى الاجل القصير بما تؤدى إليـه من اضطراب وعـرقلة لحـركـة التـجـارة والاستثمارات الدولية، وفى سوء تحديد أسعار الصرف على المدى الطويل، وفى انخفاض حجم الاحتياطيات الدولية للعديد من الدول النامية التى لاتستطيع تحمل التكاليف المرتفعة للاحتفاظ باحتياطات كبيرة بما يضطرها بالمقابل إلى اللجوء إلى الاقتراض الباهظ التكاليف من الاسواق الدولية. واقترح تصورا لمواجهة نقاط الضعف هذه بالتركيز على رفع مستوى التنسيق فى السياسات الاقتصادية الكلية، وتدعيم النظام النقدى الأوروبى باعتباره نظاما نقديا يعمل على تحقيق الاستقرار لعدد من العملات الحرة الرئيسية باتجاه الوحدة النقدية، وبالتالى فانه نظام يعمل على استقرار حركة العملات الحرة فى العالم. كما اكد على أن الغاء القيود على سعر الصرف وتحرير حركة رؤوس الأموال من الأمور الضرورية لتطوير النظام النقدى الدولى. مشيرا إلى انخفاض نصيب حقوق السحب الخاصة فى الاحتياطيات النقدية العالمية (أى بدون الذهب) إلى أقل من ٣٪ ومؤكدا على ضرورة تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة تبلغ ٣٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة أى مايعادل ٥٠ مليار دولار موزعة على خمس سنوات بداية من عام ١٩٩٥.

واقترح كامديسو أيضا زيادة الحد الاقصى لما يمكن أن تتلقاه الدولة العضو من قروض المساندة التى يقدمها الصندوق إلى ٩٠٪ من حصتها فى رأسمال الصندوق بدلا من ٦٨٪. كما اقترح زيادة الحد الاقصى للقروض التى يمكن أن تحصل عليها أى دولة لتمويل تكاليف التحول الهيكلى إلى ٩٠٪ من حصتها فى رأسمال الصندوق بدلا من ٥٠٪. ومن المعروف أن قروض التحول الهيكلى مخصصة فقط للدول الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق.

وبالنظر إلى اقتراحات ميشيل كامديسو نجد أنها موجهة لبلدان شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، ومن ثم تعكس مصلحة الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبالذات الدول السبع الكبرى التى لاتريد أن تتحمل تكلفة تمويل التحول نحو اقتصاد السوق الرأسمالى فى هذه البلدان، وتريد تحميل صندوق النقد والبنك الدوليين القسط الأكبر من هذه التكلفة وهو ماتتيحه اقتراحات كامديسو . كذلك فان مطالبة كامديسو بتحرير أسعار الصرف تتناقض فى الواقع مع سلوك صندوق النقد عمليا فى بعض الاحيان، وبالذات مع دولة مثل مصر التى كرر «الصندوق» مطالبه لها بتخفيض سعر الجنيم المصرى مقابل الدولار رغم أن الجنيه المصرى من العملات المقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية أمام الدولار الامريكى.

وفى اطار الاعداد لاجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين فى ذكرى تأسيسهما الخمسين، اشتركت الولايات المتحدة واليابان والمانيا فى اعداد برنامج لتعديل اتفاقية بريتون وودز لاعادة هيكلة النبك والصندوق بالتركيز على ضرورة العمل على تلافى الآثار السلبية لعدم استقرار الصرف منذ تطبيق أسعار الصرف المعومة عام ١٩٧١. وركزت اليابان بصفة خاصة على ضرورة تقديم نظام لأسعار الصرف الثابتة فى اطار نظام نقدى دولى ثلاثى الاقطاب بالنظر إلى العملات الثلاث الرئيسية فى الاحتياطيات النقدية الدولية لكل دول العالم. وتجدر الاشارة إلى أن الوزن النسبى للدولار والمارك والين فى الاحتياطيات النقدية الدولية لكل دول العالم قد بلغ على الترتيب ٦١,٤٪، ١٦,١٪، ٩٪ عام ١٩٩٣. وبلغ الوزن النسبى للعملات الثلاث بالترتيب فى الاحتياطيات النقدية الدولية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ٦٠,٧٪، ١٩,٧٪، ٨,٧٪ فى العام ذاته. كما بلغ الوزن النسبى للعملات الثلاث بالترتيب فى الاحتياطيات النقدية الدولية للدول النامية نحو ٦٢,٣٪، ١١,٤٪، ٩,٥٪ فى عام ١٩٩٣. ومع انعقاد اجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين، ظهرت بوارد مواجهة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الغنية وبين الدول النامية الفقيرة ومتوسطة الدخل .فقد رفضت الدول الغنية زيادة رأسمال صندوق النقد الدولى بما يوازى ٥٠ مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة واقترحت أن تكون الزيادة فى حدود مايوازى نحو ٢٤ مليار دولار. كما رفضت الدول الغنية اقتراح الدول النامية بزيادة الحد الاقصى لما يمكن أن تتلقاه كل دولة عضو بصندوق النقد الدولى من قروض إلى ٩٠٪ من حصتها فى رأسمال الصندوق بدلا من قصر هذه الزيادة على دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق.

وبالمقابل استخدمت الدول النامية كتلتها التصويتيه ضد اقتراح الدول الغنية المتفق مع خطة كامديسو والذى يقضى برفع الحد الاقصى من القروض التى تتلقاها دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق لتمويل التحول المنظم لاقتصاد السوق الرأسمالى إلى ٩٠٪ من حصتها فى رأسمال الصندوق. وازاء اصرار كل من الدول الغنية والدول النامية على مواقفها كما اقتراح حل وسط يقضى بزيادة الحد الاقصى من القروض التى يمكن أن تتلقاها أى دولة من صندوق النقد الدولى وبشروطه إلى ٨٥٪ من حصتها الأساسية فى رأسمال الصندوق. وفيما عدا الاتفاق على ذلك، يمكن القول ان اجتماعات اليوبيل

الذهبى لتأسيس البنك وصندوق النقد الدوليين لم تتمحض عن نتائج هامة . أما الأفكار الخاصة بتعديل النظام النقدى الدولى إلى نظام ثلاثى الأقطاب يستند إلى الدولار والمارك والين كعملات احتياط رئيسية ، ووضع أسس لاستقرار أسعار صرف العملات ، فقد ذهبت ادراج الرياح حيث لعبت المصالح الخاصة لكل دولة من الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة دورا هاما فى عرقلة التوصل اليها خاصة وأن الاخيرة تستخدم التغير فى سعر عملتها مقابل العملات الحرة الرئيسية كآلية لزيادة الصادرات وتخفيض العجز التجارى الأمريكى وجذب الاستثمارات ، بما جعلها غير متحمسة فعليا لوضع اسس نظام نقدى دولى ثلاثى الأقطاب ينطوى على تخفيض أهمية الدولار كعملة احتياط دولية رئيسية وينطوى على وضع قيود على حركة أسعار العملات الحرة .

٢ ـ الخروج من الركود فى الاقتصادات الصناعية الكبرى

شهد العام ١٩٩٤ استكمال خروج الدول الصناعية المتقدمة من حالة الركود العميقة التى ضربتها منذ بداية التسعينات ، والتى تعد الأسوأ منذ أزمة الكساد العظيم فى الثلاثينيات. ولم يحدث ذلك بحكم العادة أو لأن الدورة الاقتصادية التى وصلت إلى القاع لابد وأن تعاود الصعود بشكل تلقائى، وإنما جاء كنتيجة للسياسات الاقتصادية التى اتبعتها هذه الدول وتفاوتت كفاءتها ومرونتها من دولة لأخرى، بشكل أدى إلى تفاوت مدى تجاوز الركود فيما بينها. وقد ركزت هذه السياسات على حفز الطلب المحلى والخارجى والاستثمار كدوافع للنمو والانتعاش وذلك من خلال الآليات المالية والنقدية بالأساس. وسوف نتعرض هنا لتجارب أكبر أربع دول صناعية متقدمة فى العالم فى معركتها مع الركود أو فى تفاعلها مع الآثار الجانبية للخروج منه وبدء مرحلة الانتعاش الاقتصادى ، على اعتبار أن هذه التجارب تشكل بصورة أو بأخرى خبرة تاريخية قد تكون مفيدة ولو كمؤشر على الاتجاهات الصحيحة للدول التى تتعرض لظروف مشابهة.

أ - الولايات المتحدة . تعزيز النهوض ومواجهة مشاكله :

دخل الاقتصاد الأمريكى عام ١٩٩٤ بعد أن حقق أفضل آداء اقتصادى بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى عام ١٩٩٣. فقد بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى نحو ٣٪ عام ١٩٩٣ ، بما يعنى أنه كان قد تجاوز حالة الركود فعلا فى عام ١٩٩٣ بعد أن بدأ خروجه منها بشكل بطئ عام ١٩٩٢ عندما بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى ٢,٦٪ مقارنة بنحو ٠,٧٪ فى عام ١٩٩١. وبالتالى فان السياسات المالية والنقدية الأمريكية عام ١٩٩٤ استهدفت تعزيز النهوض الاقتصادى والدخول لمرحلة من الانتعاش الفعال القابل للاستمرار لفترة طويلة قبل حدوث أى دورة ركود جديدة ، والتفاعل بشكل مرن مع مشاكل مرحلة النهوض والانتعاش الاقتصادى ، وخاصة فى النصف الثانى من العام. ففى الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٩٤ كانت أسعار الفائدة الأمريكية فى أدنى مستوياتها منذ مايقرب من ثلاثين عاما بهدف تشجيع الاستهلاك على حساب الادخار لحفز الطلب الاستهلاكى الفعال الذى يمكن بدوره أن يحفز المشروعات القائمة على رفع مستوى التشغيل فيها ، كما يحفز الاستثمارات الجديدة فى ظل وجود طلب نشيط. وفضلا عن ذلك فان انخفاض أسعار الاقراض يغرى رجال الأعمال بالاقتراض لتمويل مشروعات جديدة وهو عامل أساسى فى نهوض وانتعاش أى اقتصاد.

وقد ظلت سياسة أسعار الفائدة المنخفضة سائدة فى الولايات المتحدة الامريكية حتى منتصف شهر مايو عندما قرر بنك الاحتياطى الفيدرالى - البنك المركزى الأمريكى - رفع سعر الخصم من ٣٪ الى ٣,٥٪ ، للمرة الأولى منذ ٥ سنوات. وكان هذا الرفع مرتبطا بظهور ضغوط تضخمية كنتيجة لانخفاض أسعار الفائدة قبل ذلك بشكل يشجع الانفاق الاستهلاكى ، وكنتيجة أيضا لتعزيز النهوض الاقتصادى الذى ترافقه عادة ضغوط تضخمية نتيجة ارتفاع الدخول الموزعة وتحول جانب كبير منها إلى طلب استهلاكى بأسرع من تحول الجانب الآخر الى استثمارات تلبى الزيادة فى هذا الطلب الاستهلاكى. ومن الضرورى الاشارة الى أن تشغيل الطاقات العاطلة فى المشروعات القائمة والاستيراد من الدول الأخرى لمواجهة التزايد فى الطلب الاستهلاكى يساهم عادة فى تخفيف الضغوط التضخمية المترافقة مع مرحلة النهوض الاقتصادى بعد أى دورة ركود. وان كان الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير فى هذا الصدد يؤدى الى التأثير سلبيا على الميزان التجارى للدولة. وهو ماحدث للولايات المتحدة الأمريكية التى بلغت قيمة عجزها التجارى فى الاثنى عشر شهرا المنتهية فى سبتمبر ١٩٩٤ نحو ١٥٦,٦ مليار دولار. وقد أعقب رفع سعر الخصم ارتفاع سعر الاقراض بمقدار ٠,٥٪ ليصل الى ٧,٢٥٪.

كما تم رفع سعر الخصم مجددا فى منتصف شهر أغسطس من ٣,٥٪ الى ٤٪ وبالتوازى مع رفع سعر الخصم تم رفع سعر الفائدة قصيرة الأجل ست مرات خلال

عام ١٩٩٤ بغرض قطع الطريق على احتمالات تزايد التضخم. وقد بلغت أسعار الفائدة السنوية على الودائع الدولارية لمدة ثلاثة أشهر نحو ٦,٢٥٪ فى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٣,٢٥٪ فى ديسمبر من عام ١٩٩٣. ونجحت الولايات المتحدة بالفعل فى ابقاء معدل التضخم عند ٢,٦٪ فى الاثنى عشر شهرا المنتهية فى اكتوبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٢,٨٪ فى الاثنى عشر شهرا المنتهية فى اكتوبر ١٩٩٣ بما يعكس فعالية رفع الفائدة فى كبح التضخم. وفضلا عن دور رفع أسعار الفائدة فى مكافحة الضغوط التضخمية فانه يعد بصورة أو بأخرى تعبيرا عن ارتفاع معدل الربح فى الاقتصاد فى مرحلة النهوض نظرا لأنه يترافق بالضرورة مع ارتفاع أسعار الاقراض التى ينبغى أن يكون معدل الربح لرأس المال أعلى منها حتى يكون الاقراض لتمويل الاستثمارات مجديا لرجال الأعمال .ويمكن القول أن السياسة النقدية الأمريكية فيما يتعلق بأسعار الفائدة اتسمت بالمرونة والكفاءة الى حد بعيد عام ١٩٩٤، بالنظر الى النتائج التى تمخضت عنها وهى دعم النهوض الاقتصادى وتفادى حدوث ارتفاع فى معدل التضخم.

على صعيد آخر حاولت الولايات المتحدة تعزيز النهوض الاقتصادى من خلال رفع الطلب الداخلى والخارجى على السلع الأمريكية ورفع مستوى الانتاجية فى الاقتصاد الأمريكى عامة .وفيما يتعلق بآليات الطلب الداخلى التى أشرنا من قبل الى أهمها وهى تحريك أسعار الفائدة ، عمدت الادارة الأمريكية إلى زيادة الانفاق العام لرفع مستوى الطلب والتشغيل وإن كانت قد عملت على زيادة الايرادات العامة من خلال رفع الضرائب على شرائح الدخل العليا حتى تتمكن من تحقيق هدفها بخفض العجز فى الميزانية والذى يعد مصدرا للكثير من المشاكل الاقتصادية الأمريكية.

وبالنسبة لانعاش الطلب الخارجى على صادراتها ، عمدت الولايات المتحدة الى السماح بتراجع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية ، لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية فى أسواق بلدان تلك العملات وفى أسواق العالم عموما ، ولتخفيض القدرة التنافسية لصادرات تلك البلدان فى السوق الأمريكية فى الوقت ذاته. وقد انخفض سعر الدولار مقابل العملة اليابانية من ١١٣ ين فى بداية عام ١٩٩٤ الى نحو ١٠٠ ين فى نهايته ، علما بأنه انخفض الى مستوى ٩٦,٣٪ ين فى بداية شهر نوفمبر ١٩٩٤. كما انخفض الدولار مقابل العملة الألمانية من ١,٧٥٪ مارك فى بداية عام ١٩٩٤ الى ١,٥٥ مارك فى نهايته بل وتراجع عن حاجز الـ ١,٥ مارك فى نهايات شهر أكتوبر ١٩٩٤. كذلك تراجع الدولار من ٠,٦٨ جنيه استرلينى فى بداية ١٩٩٤ الى ٠,٦٤ فى نهايته. ورغم أن سياسة تخفيض سعر الدولار قد ساهمت فى زيادة الصادرات الأمريكية عام ١٩٩٤ ، إلا أن الزيادة فى الواردات كانت أكبر بسبب انتعاش الطلب الأمريكى المحلى على السلع الأمريكية وعلى الواردات فى ظل الانتعاش الاقتصادى ، الأمر الذى أفضى فى النهاية لتزايد العجز التجارى الأمريكى.

أما فيما يتعلق بمستوى الانتاجية فان الولايات المتحدة بدأت تفقد ميزاتها النسبية منذ منتصف السبعينيات بل وتخلفت وراء دولة مثل فرنسا ، كما أن ألمانيا واليابان تتجهان لتجاوز الولايات المتحدة فى هذا الصدد .ونظرا لادراك الادارة الأمريكية لأهمية تطوير الانتاجية كحلقة كبيرة الأهمية فى تقدم أى اقتصاد ورفع معدلات نموه ، فقد أولت هذه القضية اهتماما شديدا لايقاف تآكل التميز الأمريكى فى هذا المجال .وقد أشار البيت الأبيض فى تقريره السنوى عن حالة الاقتصاد الأمريكى الى أن التوسع الاقتصادى فى الولايات المتحدة فى التسعينيات سوف يتدعم بالزيادة المستمرة فى الانتاجية .وقد أسفرت السياسات الاقتصادية الأمريكية لتعزيز النهوض الاقتصادى ومواجهة مشاكله عام ١٩٩٤ عن تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادى أمريكى منذ عام ١٩٨٨ حيث بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى الأمريكى ٣,٩٪ فى عام ١٩٩٤. ورغم هذا النمو الكبير إلا أن معدل التضخم لم يتجاوز ٢,٦٪ خلال الاثنى عشر شهرا المنتهية فى أكتوبر.

كما انخفض معدل البطالة الى ٥,٨٪ فى أكتوبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٦,٨٪ فى متوسط عام ١٩٩٣ باكمله . وهذا الانخفاض فى معدل البطالة منطقى لأنه مترتب على ارتفاع معدل النمو الذى ينعكس فى ارتفاع مستوى التشغيل فى الاقتصاد. لكن تشير التوقعات الى أن الاجراءات النقدية التى اتخذت منذ مايو ١٩٩٤ وحتى نهاية ذلك العام لمنع حدوث تضخم فى الاقتصاد الأمريكى ، وبالتحديد رفع سعر الفائدة ، سوف تؤدى الى تشجيع الادخار على حساب الاستهلاك والى تخفيض حوافز الاستثمارات الجديدة بما سيؤدى الى ابطاء معدل نمو الاقتصاد الأمريكى عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦.

وتشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الولايات المتحدة عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ بالترتيب سوف يبلغ ٣,١٪، ٢٪ ،

وهى توقعات أكثر تفاؤلا من توقعات صندوق النقد الدولى التى كانت قد أشارت الى ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الامريكى سوف يتراجع من ٣,٩٪ عام ١٩٩٤ الى ٢,٦٪ عام ١٩٩٥.

ب - الموازنة التكميلية وخفض الفائدة ينعشان اقتصاد اليابان :

بدأت اليابان عام ١٩٩٤ ، وهى مفعمة بالآمال فى تجاوز أسوأ أزمة تباطؤ وركود يمر بها اقتصادها منذ الثلاثينيات حيث لم يتجاوز معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى لليابان نحو ٠,١٪ عام ١٩٩٣. وكانت الأسباب الرئيسية للتراجع الاقتصادى فى اليابان عام ١٩٩٣، والتى استمرت عام ١٩٩٤، ذات طابع سياسى - اقتصادى ، حيث أدى تورط بعض كبار المسئولين السياسيين فى بعض التجاوزات أو الفضائح المالية الى هز ثقة صغار ومتوسطى المستثمرين فى مناخ الاستثمار فى بلادهم ، علما بأن هؤلاء المستثمرين الصغار والمتوسطين هم وقود أى نمو أو انتعاش اقتصادى فى اليابان والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة عموما .

كذلك فان حالة عدم اليقين السياسى ابان التغيرات الهائلة التى تمخضت عن ازاحة الحزب الليبرالى عن حكم اليابان منفردا ، بعد أن حكمها قرابة نصف قرن ، قد ساهمت فى خلق حالة من القلق والاضطراب على الصعيد الاقتصادى. كما أن قيام بعض الشركات صانعة الأسواق، وعلى رأسها شركة «نومورا» التى كانت تعد أكبر شركة أوراق مالية فى اليابان والعالم، بعمليات خداع للمستثمرين الصغار فى بورصة طوكيو لصالح بعض عملائها المفضلين، قد أدى بدوره الى هز ثقة صغار ومتوسطى المستثمرين فى شـركـات الأوراق الماليـة. وبدلا من أن يكون دور هذه الشركات هو حماية البورصة من التذبذب والانهيار ، فانها تسببت بالفعل فى حدوث انهيار فى بورصة طوكيو منذ عام ١٩٩٠، ولم يمكن تجاوزه حتى الآن رغم المحاولات المضنية التى بذلت فى هذا الصدد. وأدت الأزمة الهائلة التى تمر بها البورصة اليابانية ، والتى تداخلت فى تفاقمها العديد من العـوامل الأخـرى، الى تراجع دورها فى تمويل الاستثمارات الجديدة الضرورية لانعاش الاقتصاد اليابانى.

وقد شهد عام ١٩٩٣ انخفاضا هائلا فى اسعار العديد من المعادن الأساسية التى تستوردها اليابان بما كان من شأنه فى الظروف العادية أن يؤدى الى تقليل تكلفة الانتاج المحلى وزيادة أرباح الشركات اليابانية وحفز النمو الاقتصادى بصفة عامة. الا أن ضعف الطلب المحلى اليابانى قد كبح اى ميل للتوسع الاقتصادى وغطى على ايجابيات انخفاض أسعار المعادن الأساسية بالنسبة للاقتصادى اليابانى ، خاصة وأن التطور التكنولوجى الهائل فى الصناعة اليابانية قد قلل الحاجة للمواد الأولية عموما وجعل تأثير حركة أسعار تلك المعادن والمواد الخام على الاقتصاد اليابانى محدودا. فقد أصبح المهم فى هذا الصدد هو تأمين تدفق تلك المواد ، أما حركة أسعارها فانه يمكن لليابان والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تعديلها فى الاتجاه الذى تريده الى حد كبير فى ظل سيادتهم كمستهلكين فى الأسواق الدولية. ورغم أن الطلب الخارجى على الصادرات اليابانية قد استمر فى التزايد ، الا أنه لم يكن كافيا لاخراج الاقتصاد اليابانى من أزمته. وبعيدا عن العوامل التى تقف وراء الركود الاقتصادى اليابانى ، فقد حاولت الادارة الاقتصادية اليابانية خلال ١٩٩٤ أن تستخدم سلة من السياسات المالية والنقدية التوسعية لاخراج اقتصاد اليابان من أزمته. وكانت أهم سياسة نقدية استخدمتها هى تخفيض أسعار الخصم والفائدة والاقراض لتشجيع وانعاش الطلب الاستهلاكى على حساب الادخار باعتبار أن انتعاش هذا الطلب يحفز المشروعات القائمة على رفع مستوى تشغيلها واستخدام طاقاتها العاطلة ، ويحفز رجال الأعمال تأسيس مشروعات جديدة طالما يتوفر الطلب على منتجاتها. فضلا عن أن انخفاض أسعار الاقراض يغرى رجال الاعمال على الاقتراض لتأسيس استثمارات جديدة طالما أن العوائد المتوقعة لهذه الاستثمارات تفوق أسعار الاقراض المنخفضة.

أما بالنسبة للسياسات المالية فقد تركزت بالأساس على اعداد ميزانيات تكميلية لخلق طلب فعال من شأنه حفز الاستثمارات وانعاش الاقتصاد ، كما ركزت على تخفيض الضرائب لتمكين الشركات من رفع معدلات ارباحها بما يشجعها على التوسع وبما يشجع رجال الأعمال على انشاء مشروعات جديدة .وفى بداية ١٩٩٤ وتحديدا فى منتصف يناير ، أعدت الحكومة اليابانية برنامجا لتنشيط الاقتصاد أو موازنة تكميلية للموازنة العامة الأصلية. وقد بلغت تكلفة هذه الموازنة نحو ١١ تريليون ين يابانى أو مايعادل نحو ١١٠ مليار دولار أمريكى. وكان الهدف الحكومى المعلن هو رفع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى اليابانى الى ٢٪ فى العام المالى اليابانى ٩٤/١٩٩٥ والذى بدأ مع بداية ابريل ١٩٩٤ وينتهى مع نهاية مارس ١٩٩٥. وقد تضمنت الموازنة التكميلية اجراء تخفيضات كبيرة فى ضريبة الدخل تصل قيمتها الى ٦ تريليون ين أى نحو ٦٠ مليار دولار. أما الجزء الباقى من الموازنة التكميلية فيصل الى ٥ تريليون ين أى نحو ٥٠ مليار دولار يتم انفاقه على مشروعات عامة أى استثمارات عامة جديدة للمساهمة فى

انعاش الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر.

ورغم أن أسواق الأوراق المالية ورجال الاعمال اليابانيين قد استقبلوا الاعلان عن الخطة الحكومية التكميلية لانعاش الاقتصاد بالترحيب ، ورغم أنها أشاعت حالة من التفاؤل بنهوض الاقتصاد الياباني ، الا أن الحكومة قررت زيادة حجم الخطة الى ١٥,٢ تريليون ين أي مايوازي نحو ١٥٢ مليار دولار. وكان جانب من هذه الزيادة مرتبطا بتعهد الحكومة برفع قيمة وارادتها من الولايات المتحدة لتخفيض الفائض التجاري الياباني الهائل معها والذي بلغ نحو ٥٠,٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ طبقا لاحصاءات وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية .وقد نجحت الاجراءات المالية والنقدية في دفع الاقتصاد الياباني نحو الخروج من الكساد، حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في الربع الأول من عام ١٩٩٤ بنحو ٣,٩٪ مقارنة بنظيره عن عام ١٩٩٣. لكن حالة عدم اليقين السياسي وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد أدت الى عودة الاقتصاد الياباني للركود ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي نحو ١,٦٪ في الربع الثاني من عام ١٩٩٤ مقارنة بنظيره من عام ١٩٩٣. لكن هذا الركود لم يستمر كثيرا حيث أدت المشروعات التي نفذتها الحكومة تطبيقا للخطة التكميلية الى استعادة النهوض الاقتصادي.

وقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الياباني عام ١٩٩٤ بنحو ١٪ وذلك في تقرير لها صدر في نهاية العام ، وهو أعلى من تقدير صندوق النقد الدولي الذي حدد النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الاجمالي في اليابان بنحو ٠,٧٪ عام ١٩٩٤، وذلك في تقرير الصندوق عن الاقتصاد العالمي الصادر في مايو ١٩٩٤. وتشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الياباني سوف يرتفع الى ٢,٥٪ في عام ١٩٩٥، ٣,٤٪ في عام ١٩٩٦. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي الى أن هذا المعدل سيبلغ ٢,٣٪ في عام ١٩٩٥. ومن المؤكد أن بدء النهوض الاقتصادي الياباني عام ١٩٩٤ والتوقعات المتفائلة بشأن انتعاشه عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ رغم بعض الظروف غير المواتية مثل الارتفاع الكبير في أسعار المعادن الأساسية والسلع الزراعية التي تستوردها اليابان ، تعكس نجاحا ملحوظا للسياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الادارة الاقتصادية اليابانية .وتجدر الاشارة الى أن الارتفاع الكبير في أسعار الين مقابل الدولار بنسبة ١١٪ تقريبا عام ١٩٩٤ قد شكلت عاملا ضاغطا على الصادرات اليابانية التي تتراجع قدراتها التنافسية في الخارج كلما ارتفع سعر الين مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية الأخرى. لكن الشركات اليابانية نجحت في الحفاظ على تدفق صادراتها للخارج نحافظت بالتالي على فعالية الطلب الخارجي كعنصر داعم للنهوض الاقتصادي في اليابان .

جـ - كفاءة "بوند سبنك "تخرج اقتصاد المانيا من الركود :

حقق الاقتصاد الألماني عام ١٩٩٤ نجاحا مبهرا في تجاوز أسوأ موجة ركود يمر بها منذ الثلاثينيات. فقد بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الألماني نحو ١,٢٪ في عام ١٩٩٣ ، كما بلغ معدل البطالة نحو ٨,٩٪ في العام ذاته ، في حين بلغ معدل ارتفاع أسعار المستهلكين نحو ٤,٧٪ في نفس العام وهو أعلى معدل للتضخم بين الدول الصناعية الكبرى في العام المذكور. وكانت التداعيات الاقتصادية للوحدة الألمانية ولصفقة انسحاب الجيش السوفيتي من ألمانيا والركود الاقتصادي العالمي هي أهم العوامل التي دفعت بالاقتصاد الألماني الى هوة الركود العميق في عام ١٩٩٣.

وكان على الادارة الاقتصادية الألمانية أن تصيغ السياسات المالية والنقدية الملائمة لمعالجة أزمة الركود المقرونة بميل واضح لارتفاع معدل التضخم. فاستخدمت سياسات سعر الفائدة والانفاق العام والخصخصة والتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية كروافع لاخراج الاقتصاد الألماني من حالة الركود الى النهوض والانتعاش .وفيما يتعلق بسياسة سعر الفائدة كان البوند سبنك - البنك المركزي الألماني - واقعا تحت ضغوط متناقضه ، حيث كان الاقتصاد الألماني يحتاج لرفع أسعار الفائدة لكبح التضخم ، وكان يحتاج في الوقت نفسه لتخفيض سعر الفائدة لانعاش الطلب والاستثمارات الجديدة والكفيلة بتحريك الاقتصاد تجاه الانتعاش. لكن هذا البنك ذو الخبرة الهائلة تعامل بكفاءة ومرونة مع هذه القضية بحيث حقق كل أهدافه تقريبا.

وكان واضحا منذ البداية انه سيتخذ قرارات بتخفيض أسعار الفائدة ، وتجسدت الكفاءة في أسلوب اتخاذ هذه القرارات وفي اختيار التوقيتات الملائمة لها .فقد عمد الى اتخاذ قراراته بتخفيض سعر افخصم أو الفائدة أو سعر إعادة خصم الأوراق المالية (ريبو) في الأوقات التي تظهر فيها البيانات الاقتصادية ان معدل التضخم في ألمانيا يتراجع. كما تعمد اتخاذ هذه القرارات في الأوقات التي تكون العملة الألمانية في وضع جيد مقابل العملات الحرة

الرئيسية الأخرى بحيث لايضار المارك ، وبما يبقى أسعار الواردات الألمانية الضخمة مقدرة بالمارك عند نفس مستوياتها حتى لاتتعرض ألمانيا لارتفاع معدل التضخم عبر الواردات.

أما بالنسبة لأسلوب التخفيض فان البوند سبنك كان يتعمد من خلال تصريحات المسئولين فيه ان يوحى للأسواق المالية بأنه على وشك اجراء تخفيض كبير فى سعر الخصم أو الفائدة فتستوعب الأسواق تأثيرات التخفيض قبل أن يحدث. فى ظل الانتظار الطويل بين الايحاء والتنفيذ تتلاشى تأثيرات التخفيض المزمع فيقوم البوند سبنك بتخفيض سعر الخصم أو الفائدة بنسبة أقل من النسبة التى تتوقعها الأسواق فيحدث رد فعل عكسى ويرتفع المارك أو يثبت على الأقل. ويظل الميل للادخار مرتفعا فى حين يتم تخفيف شروط الاقراض ولو بشكل محدود بما يشجع رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل الاستثمارات الضرورية لتحقيق النهوض الاقتصادى.

وعلى الصعيد المالى حاولت ألمانيا خفض الانفاق العام لكبح التضخم من خلال تخفيض الانفاق الدفاعى بنحو خمسة مليارات مارك. كما عمدت إلى تخفيض ميزانيات الأجور لكبح التضخم من جهة ولتخفيض تكلفة الانتاج ورفع القدرة التنافسية للسلع الألمانية من جهة أخرى لتنشيط الطلب الخارجى عليها. وقد تم تجميد نسبة الزيادة السنوية للأجور والرواتب فى عام ١٩٩٤ عند مستوى عام ١٩٩٣. وقدمت الادارة الاقتصادية الألمانية واتحادات أصحاب الأعمال مبررات قوية لذلك مركزة على أن الأجور ارتفعت بنسبة ٥٢٪ خلال السنوات الأربع من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ فى حين لم يرتفع الانتاج الألمانى من السلع والخدمات سوى بنسبة ٦٪ خلال الفترة ذاتها.

كذلك اتجهت الادارة الاقتصادية الالمانية الى خصخصة بعض الشركات العامة فى غرب ألمانيا بعد خصخصة القطاع العام الهائل فى شرق ألمانيا وذلك لاستخدام حصيلة البيع فى تمويل استثمارات جديدة لانعاش الاقتصاد .كذلك حاولت ألمانيا جذب الاستثمارات الأجنبية التى بلغت قيمتها فى شرق ألمانيا نحو ١٩,٨ مليار مارك ، وتوفر نحو ١٠٪ من فرص العمل القائمة فعلا فى شرق ألمانيا. وبفضل هذه الاجراءات والجهود ، وبفضل الانتعاش فى اقتصادات شركاء ألمانيا والعالم عامة ، تمكن الاقتصاد الألمانى عام ١٩٩٤ من تجاوز الركود العميق الذى ضربه منذ عام ١٩٩١ والذى بلغ ذروته عام ١٩٩٣. ووفقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى نهاية عام ١٩٩٤ بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى الألمانى لهذا العام نحو ٢,٨٪ بما يتجاوز كثيرا توقعات صندوق النقد الدولى الصادرة فى مايو ١٩٩٤ والتى أشارت الى أن هذا المعدل سيقف عند مستوى ٠,٩٪ كما نجحت السياسات المالية والنقدية وعمليات التحديث التكنولوجى فى رفع القدرة التنافسية للصادرات الألمانية التى نمت بشكل جيد خاصة بعد انفتاح أسواق شرق أوروبا أمامها .وقد ارتفع الفائض التجارى الألمانى من جديد وبلغ فى الأثنى عشر شهرا المنتهية فى سبتمبر ١٩٩٤ نحو ٤٣,٧ مليار دولار مقارنة بنحو ١٣,٢، ٢١,٥، ٤٣,٨ مليار دولار قيمة الفائض التجارى الذى حققته ألمانيا فى اعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ بالترتيب .وتشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى ان معدل النمو الحقيقى للناتج الاجمالى فى ألمانيا سيستقر عام ١٩٩٥ عند مستوى ٢,٨٪ قبل أن يرتفع الى ٣,٥٪ عام ١٩٩١

د - فرنسا .. تجاوز محدود للركود :

بالرغم من أن فرنسا تمكنت عام ١٩٩٤ من تجاوز الركود العميق الذى ضرب اقتصادها منذ بداية التسعينات وبلغ ذروته عام ١٩٩٣، إلا ان هذا التجاوز جاء باهتا فى حد ذاته رغم أنه يمثل مقدمة لتقدم اقتصادى اكثر قوة من المتوقع حدوثه عام ١٩٩٥. وكان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى الفرنسى قد بلغ ٠,٧٪ عام ١٩٩٣، كما بلغ معدل البطالة ١١,٧٪ ومعدل التضخم ٢,١٪ فى العام ذاته. وقد أدى التدهور الاقتصادى وتداعياته التى يأتى على رأسها تفاقم مشكلة البطالة إلى دفع الحكومة الفرنسية إلى تركيز جهودها على تجاوز ذلك التدهور الاقتصادى من خلال سلة متنوعة من السياسات الاقتصادية.

وقد ركزت الحكومة الفرنسية عام ١٩٩٤ على تشجيع الاستهلاك وحفز الاستثمارات من خلال تخفيض أسعار الفائدة اكثر من مرة. وبلغت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ٣ شهور نحو ٥,٥٦٪ فى ديسمبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٦,٥٨٪ فى ديسمبر ١٩٩٣. كذلك قامت الادارة الاقتصادية الفرنسية بتشجيع الاستهلاك بشكل مباشر فى بداية فبراير ١٩٩٤ عبر مجموعة من الاجراءات منها صرف منحة قدرها خمسة آلاف فرنك فرنسى لكل من يريد ان يتخلص من سيارته القديمة التى يزيد عمرها عن ١٠ سنوات ، وتقديم قروض ميسرة لتمويل شراء الأفراد للشقق والمنازل. ومن الواضح أن تلك الاجراءات استهدفت انعاش الطلب على السيارات والعقارات لانعاش صناعة السيارات وقطاع البناء والتشييد وكل قطاعات الصناعة والخدمات المرتبطة بهما لحفز النمو فى الاقتصاد الفرنسى بصفة عامة.

وفى محاولة للتخفيف من حدة مشكلة البطالة أعلنت الحكومة الفرنسية فى فبراير ١٩٩٤ عن اعتزامها رد ضريبة المبيعات للشركات والمؤسسات التى تقوم بتشغيل اعداد من الشباب بعد أن وصلت نسبة البطالة بين الشباب من قوة العمل إلى نحو ٢٥٪ . وقد أعد رئيس الوزراء الفرنسى خطة لتشغيل الشباب تقضى بالسماح لأصحاب الأعمال بتشغيل الشباب العاطلين عن العمل لمدة تصل إلى عام بأجر يوازى ٨٠٪ من الحد الأدنى للأجور فى فرنسا وهو ٥٨٨٦ فرنك شهريا. لكن هذه الخطة قوبلت بالرفض من قبل الشباب ، إذ اعتبروها اهانة لهم وجرت مظاهرات طلابية ضدها فى شهرى مارس وابريل مما أضطر الحكومة الفرنسية إلى التراجع عنها فى النهاية .على صعيد آخر اعتمدت فرنسا فى محاولتها لزيادة صادراتها كعامل منشط للنمو على التحديث التكنولوجى ورفع مستوى الانتاجية وتقليل التكلفة لرفع القدرة التنافسية لصادراتها فى الأسواق الدولية بدلا من تخفيض سعر الفرنك مقابل العملات الحرة الرئيسية .وقد بلغ الفائض التجارى الفرنسى نحو ١٥,٣مليار دولار فى الأثنى عشر شهرا المنتهية فى سبتمبر ١٩٩٤ مقابل ١١,٥ مليار دولار فى الأثنى عشر شهرا المنتهية فى سبتمبر ١٩٩٣.

ورغم ان الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الفرنسية لحفز الاستهلاك وتشجيع الاستثمار والتشغيل بدأت تفرز نتائج إيجابية إلا أن تلك النتائج كانت محدودة بنظر الاقتصاديين ورجال الأعمال الفرنسيين بالمقارنة مع مايحتاجه الاقتصاد الفرنسى لتحقيق الانتعاش وتخفيف البطالة المتفاقمة .كما ارتفعت الدعاوى من قبل رجال الأعمال والاقتصاديين من معسكر اليمين من أجل تخفيض الانفاق العام لمعالجة العجز فى الميزانية ولايقاف تزايد الديون الحكومية باعتبارها مصدر العديد من المشاكل الاقتصادية ومثار قلق بالنسبة للمستثمرين. وكانت التوقعات الحكومية الفرنسية قد ذهبت فى ربيع ١٩٩٤ الى أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى الفرنسى سوف يبلغ ١,٤٪ عام ١٩٩٤ بما يزيد عن توقعات صندوق النقد الدولى التى قدرته بنحو ١,٢٪ .

وقد بلغ النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى الفرنسى نحو ٢٪ فى الاثنى عشر شهرا المنتهية فى نهاية يونيو ١٩٩٤. ومن المرجح ان يكون معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى الفرنسى فى عام ١٩٩٤ بأكمله قد تجاوز ٢٪ نظرا لأن الاقتصاد الفرنسى شهد تحسنا ملحوظا فى النصف الثانى من العام بعد أن بدأت سياسات حفز الاستهلاك وتشجيع الاستثمار تؤتى ثمارها. لكن بقيت مشكلة البطالة هى الأكثر ضراوة حيث بلغ معدل البطالة نحو ١٢,٦٪ فى اكتوبر١٩٩٤ مقارنة بنحو ١٢,٢٪ فى اكتوبر من عام ١٩٩٣. أى أن هذا المعدل ارتفع عام ١٩٩٤ مقارنة بنظيره عام ١٩٩٣ رغم كل محاولات انعاش الاقتصاد ورفع مستوى التشغيل.أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد بقى فى حدود ١,٦٪ ى الأثنى عشر شهرا المنتهية فى اكتوبر ١٩٩٤، بما يعكس ان التزايد فى الاستهلاك بسبب سياسات التشجيع الحكومية قد تمت مواجهته من خلال رفع طاقة التشغيل فى المشروعات القائمة وإنشاء استثمارات جديدة ولم يفرز ضغوطا تضخمية. وتشير توقعات صندوق النقد الدولى إلى ان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى الفرنسى سوف يصل إلى ٢,٦٪ كما سينخفض معدل البطالة إلى ١٢,١٪، فى حين سيرتفع معدل التضخم الى ٢,١٪ فى عام ١٩٩٥، وهى بيانات تشير الى استمرار نهوض الاقتصاد الفرنسى ولكن ببطء.

هـ - ملاحظات عامة على سياسات تجاوز الركود :

بعد العرض الموجز السابق لسياسات تجاوز الركود وانعاش الاقتصاد ومواجهة المشاكل الجانبية لهذا الانتعاش فى اكبر أربعة بلدان رأسمالية صلاعية متقدمة ، يمكن القول ان تلك السيساسات ركزت على استخدام الادوات المالية والنقدية بمرونة وعلى إعادة هيكلة الاقتصاد بالتركيز على تطويره تكنولوجيا وتغيير جهة الملكية وتخفيض تكاليف الانتاج لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد والسلع التى ينتجها فى الأسواق الدولية.

وفيما يتعلق بالسياسات النقدية استخدم تخفيض سعر الفائدة كآلية لتشجيع الاستهلاك والطلب كعوامل مشجعة للمستثمرين على رفع مستوى التشغيل فى المشروعات القائمة وتنفيذ استثمارات جديدة .كما استخدم تخفيض سعر الفائدة والاقراض بالتبعية لحفز رجال الاعمال على الاقتراض لتمويل استثمارات جديدة. ورغم ان هذه السياسة كانت فعالة فى تنشيط اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الا أنها قد تكون فعالة ولكن بمستوى أقل فى الدول النامية ، لأن فعاليتها العالية تتطلب وجود فئة من رجال الأعمال الاكفاء وثقافة استثمارية عالية وهو مايفتقده الكثير من الدول النامية بدرجات متفاوتة. لكن افتقاده لايعنى عدم صلاحية هذه الآلية النقدية المتقدمة، وإن كان تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع الثقافة الاستثمارية وتكون فئة من رجال الأعمال الأكفاء فى مجال الصناعة بالذات فى أى دولة نامية يمكن ان يوفر افشرط الضرورى لتفعيل استخدام تغيير أسعار الفائدة لتحريك

الاقتصاد. اما بالنسبة لاستخدام رفع أسعار الفائدة فى مرحلة الانتعاش الاقتصادى لمكافحة التضخم، فانه يبدو فعالا سواء فى الدول المتقدمة أو النامية على السواء لأنه لايتطلب اكثر من قدرة على المقارنة بين العائد من الادخار وبين الاستهلاك المباشر ، أى أن اتخاذ الافراد لقرارات الادخار بدلا من الاستهلاك على ضوئه لاينطوى على مخاطر حقيقية إلا فى حالات نادرة من التضخم السريع المتزايد أو الجامح .وفيما يتعلق بسياسات حفز الطلب الخارجى على الصادرات كآلية لانعاش الاقتصاد ، فقد اعتمدت بالأساس على تخفيض تكلفة الانتاج عبر تجميد الأجور أو رفعها بمعدلات محدودة ، وعلى التحديث التكنولوجى كسلة من العوامل يمكن من خلالها رفع القدرة التنافسية لصادرات أى دولة فى الأسواق الدولية. أى أنها لم تعتمد على سياسة تخفيض سعر عملة الدولة مقابل العملات الرئيسية الأخرى كآلية لزيادة القدرة التنافسية لصادرات هذه الدولة فى الخارج .وحتى الولايات المتحدة ، التى اعتمدت على السماح بخفض الدولار مقابل الين لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية فى السوق اليابانية ، لم تحقق نجاحا فى هذا الصدد وعادت الى دعم العملة الأمريكية من جديد فى نهايات عام ١٩٩٤، لتحاول دعم القدرة التنافسية لصادراتها من خلال تخفيض تكلفة الانتاج وتحديث الاقتصاد تكنولوجيا.

وبالتالى فان «وصفة» صندوق النقد الدولى الجاهزة دائما للدول النامية بضرورة تخفيض أسعار عملاتها حتى عن قيمتها الحقيقية أحيانا من أجل انعاش الصادرات تبدو غير موضوعية وأقل فعالية من الآليات الأحدث لرفع القدرة التنافسية لصادرات أى دولة وانعاش الطلب الخارجى عليها وهى آليات رفع المنافسة عبر تخفيض تكاليف الانتاج والتحديث التكنولوجى. وبالنسبة لاستخدام زيادة الانفاق العام لتحريك الاقتصاد واخراجه من الركود ، فانه يبدو ملائما للبلدان التى تملك القدرة على زيادة الايرادات العامة اللازمة لتغطية الزيادة فى الانفاق ، ولكن فى حالة الاعتماد فى تمويل الزيادة فى الانفاق العام على القروض المحلية أوالخارجية فان الاقتصاد يمكن ان يعانى من مشاكل عديدة على رأسها التضخم وعدم الاستقرار .وفى كل الأحوال فان استخدام عمليات اعادة الهيكلة واستخدام الادوات المالية والنقدية لتحريك الاقتصاد واخراجه من الركود ووضعه على طريق الانتعاش ومواجهة الآثار الجانبية للانتعاش يتطلب كفاءة ومرونة عالية من الادارة الاقتصادية حتى تتمكن من تحقيق اهدافها باقل تكلفة ممكنة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى بلدها سواء كان بلدا ناميا أم صناعيا متقدما.

جدول رقم (١)

التطور الفعلى والمتوقع لمعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى للدول الصناعية الأربع الكبرى والعالم عامة

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ *	١٩٩٥ *
الولايات المتحدة الامريكية	٪ ٠,٧	٪ ٢,٦	٪ ٣	٪ ٣,٩	٪ ٢,٦
اليابان	٪ ٤,٣	٪ ١,١	٪ ٠,١	٪ ٠,٧	٪ ٢,٣
المانيا	٪ ١	٪ ٢,١	٪ ١,٢	٪ ٠,٩	٪ ٢,١
فرنسا	٪ ٠,٧	٪ ٤,١	٪ ٠,٧	٪ ١,٢	٪ ٢,٦
العالم	٪ ٠,٧	٪ ١,٨	٪ ٢,٣	٪ ٣	٪ ٢,٧

* تقديرات

المصدر : I . M . F, World Ecanomic Outlook, May 1994.

جدول رقم (٢)

التطور الفعلى والمتوقع لمعدلات البطالة فى الدول الصناعية الأربع الكبرى والدول الصناعية عامة

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ *	١٩٩٥ *
الولايات المتحدة الامريكية	٪ ٦,٧	٪ ٧,٤	٪ ٦,٨	٪ ٦,٢	٪ ٥,٨
اليـــابـــــان	٪ ٢,١	٪ ٢,٢	٪ ٢,٥	٪ ٣	٪ ٣,١
المـــــانـــيا	٪ ٦,٧	٪ ٧,٧	٪ ٨,٩	٪ ١٠	٪ ١٠
فرنســــــا	٪ ٩,٤	٪ ١٠,٤	٪ ١١,٧	٪ ١٢,٤	٪ ١٢,١
مجموع الدول الصناعية المتقدمة	٪ ٧	٪ ٧,٨	٪ ٨,٢	٪ ٨,٣	٪ ٨,١

* تقديرات

المصدر : I . M . F, World Ecanomic Outlook, May 1994.

جدول رقم (٣)

التطور الفعلى والمتوقع لمعدلات التضخم فى الدول الصناعية الأربع الكبرى والدول الصناعية عامة

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ *	١٩٩٥ *
الولايات المتحدة الامريكية	٪ ٤,٢	٪ ٣	٪ ٣	٪ ٢,٨	٪ ٣,٢
اليـــابـــــان	٪ ٣,٣	٪ ١,٧	٪ ١,٣	٪ ٠,٩	٪ ٠,٩
المـــــانـــيا	٪ ٤,٥	٪ ٤,٩	٪ ٤,٧	٪ ٣	٪ ٢,٢
فرنســــــا	٪ ٣,٢	٪ ٢,٤	٪ ٢,١	٪ ١,٩	٪ ١,٢
مجموع الدول الصناعية المتقدمة	٪ ٤,٥	٪ ٣,٣	٪ ٢,٩	٪ ٢,٥	٪ ٢,٦

* تقديرات

المصدر : I . M . F, World Ecanomic Outlook, May 1994.

القسم الثانى

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

د. حسن أبو طالب
عماد جاد
أحمد ابراهيم محمود
هناء عبيد

منذ نهاية الحرب الباردة حدث تغير كبير فى طبيعة العمليات التى تقوم بها المنظمة الدولية لحفظ السلام فى البؤر المتوترة من العالم. ويرجع ذلك إلى عدد من الاسباب المترابطة ومنها تغير العلاقات بين الشرق والغرب وما رافقه من تغير فى اليات عمل المنظمة الدولية ذاتها وخاصة مجلس الامن، والتغير فى طبيعة الصراعات السائدة. فبدلا من ان تكون السمة الغالبة هى صراعات الدول ذات السيادة كما كان فى السابق، ظهرت الصراعات العرقية فيما بين ابناء الدولة الواحدة ، الامر الذى انبثق عنه مفاهيم جديدة لدور الامم المتحدة تمحورت حول حق التدخل من اجل حماية الانسانية، فضلا عن التغير الذى لحق بمفهوم سيادة الدولة ذاته، والذى سمح بتقبل التدخل الدولى للاعتبارات الانسانية. ولذلك فقد شهدت السنوات التالية لنهاية الحرب الباردة تصاعدا كبيرا فى عمليات الامم المتحدة. ووفقا لتقرير السكرتير العام للامم المتحدة المعنون بـ «خطة من اجل السلام»، فقد انشأت الامم المتحدة ١٣ عملية لحفظ السلام فى الفترة من عام ١٩٤٥ الى ١٩٨٧. ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٩٢ انشأت ١٣ عملية جديدة، بلغت تكاليفها ٨,٢ بليون دولار. اى ان الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة والمقدرة بأربع سنوات شهدت انشاء عمليات لحفظ السلام ساوت كل العمليات التى سبق القيام بها منذ انشاء الامم المتحدة ذاتها قبل ٤٥ عاما. وحتى نهاية عام ١٩٩٤ وصلت تلك العمليات الى ٢٢ عملية لحفظ السلام .

ويتضح من الجدول رقم (١) ان منطقتى افريقيا والشرق الاوسط هما اكثر المناطق استئثارا بعمليات الامم المتحدة فيما بعد عام ١٩٨٨، حيث استقطبتا ١٦ عملية من مجموع ٢٢ عملية لحفظ السلام (انظر الشكل رقم ١) واذا نظرنا الى عمليات الامم المتحدة من منظور المدى الزمنى لوجدنا ان هناك ١٧ عملية ما زالت مستمرة حتى نهاية عام ١٩٩٤ ومطلع ١٩٩٥، اى مانسبته ٥٠٪ من اجمالى عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام، وهو ما يتضح من البيان التالى:

بيان بعمليات الأمم المتحدة المستمرة منذ ١٩٤٨ وحتى الان

الرمز	اسم العملية ووظيفتها	تاريخ بداية العملية
UNTSO	بعثة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بين الدول العربية واسرائيل	يونيه ١٩٤٨
UNMOGIP	بعثة الامم المتحدة للمراقبة العسكرية بين الهند وباكستان	يناير ١٩٤٩
UNFICYP	قوات حفظ السلام فى قبرص	مارس ١٩٦٤
UNDOF	قوات فض الاشتباك فى الجولان	يونيه ١٩٧٤
UNIFIL	قوات الامم المتحدة فى لبنان	مارس ١٩٧٨
UNIKOM	بعثة الامم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت	ابريل ١٩٩١
UNAVEM 2	بعثة الامم المتحدة الثانية لتقصى الحقائق فى انجولا	يونيه ١٩٩١
ONUSAL	بعثة الامم المتحدة للمراقبة فى السلفادور	يوليو ١٩٩١
MINURSO	بعثة الامم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية	سبتمبر ١٩٩١
UNPROFOR	قوات الامم المتحدة للحماية فى يوغوسلافيا السابقة	مارس ١٩٩٢
ONUMOZ	عملية الامم المتحدة فى موزمبيق	ديسمبر ١٩٩٢
UNOSOM 2	عملية الامم المتحدة الثانية فى الصومال	مايو ١٩٩٣
UNOMUR	بعثة الامم المتحدة للمراقبة فى رواندا واوغندا	يونيو ١٩٩٣
UNOMG	بعثة الامم المتحدة للمراقبة فى جورجيا	اغسطس ١٩٩٣
UNOMIL	بعثة الامم المتحدة للمراقبة فى ليبيريا	سبتمبر ١٩٩٣
UNMIH	بعثة الامم المتحدة للمراقبة فى هايتى	سبتمبر ١٩٩٣
UNAMIR	بعثة الامم المتحدة للمساعدة فى رواندا	اكتوبر ١٩٩٣

Source : Information Notes, Unitesd Nations Peace-Keeping, May 1994.

ومن البيان السابق يمكن ايراد عدد من الملاحظات على النحو التالى:

١ ـ ان هناك خمس عمليات مستمرة منذ انشائها وحتى نهاية عام ١٩٩٤، وان اطول هذه العمليات هى بعثة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بين الدول العربية واسرائيل، والتى انشئت فى يونيه ١٩٤٨، وتليها بعثة الامم المتحدة للمراقبة العسكرية بين باكستان والهند.

٢ ـ ان افريقيا تشهد اكبر عدد للعمليات المستمرة حتى نهاية ١٩٩٤ بأجمالى ست عمليات، تليها منطقة الشرق الاوسط بأجمالى خمس عمليات، ثم المناطق الثلاث الاخرى بأجمالى عمليتين لكل منها.

٣ ـ ان الوظيفة الغالبة لهذه العمليات هى وظيفة المراقبة العسكرية سواء لخطوط الهدنة او وقف اطلاق النار او مراقبة اوضاع عامة.

وتأتى هذه العمليات فى المرتبة الاولى بإجمالى تسع عمليات، وتليها عمليات الحماية وحفظ السلام والاغاثة بإجمالى خمس عمليات، ثم عملية واحدة لمهام فض الاشتباك وتقصى الحقائق وتنظيم الاستفتاء. وبالنظر الى عمليات الامم المتحدة التى انشئت فيما بعد الحرب الباردة، يمكن ملاحظة التغير الكيفى فى الادوار التى تقوم بها المنظمة الدولية. فبدلا من المهام التقليدية التى سيطرت على عمليات الامم المتحدة حتى عام ١٩٨٨، وهى مراقبة او فرض وقف اطلاق النار ومراقبة الحدود والفصل بين القوات، تضمنت المهام الجديدة ما يلى:

١ ـ ضمان تنفيذ اتفاقات التسوية لعدد من النزاعات الداخلية، حيث ادت التسويات الاقليمية للعديد من النزاعات التى غذتها الحرب الباردة فى انجولا، وناميبيا، وافريقيا الوسطى، وكمبوديا، الى ضرورة وجود قوات دولية محايدة لضمان تنفيذ شروط معاهدات التسوية التى تم التوصل اليها بين الاطراف المحلية بضمانات اقليمية ودولية معا.

٢ – اجراء الانتخابات او الاشراف عليها، حيث تدخلت الامم المتحدة فى عدة حالات لاقرار النظام الداخلى ودعم الديمقراطية عن طريق الانتخابات التعددية، مثل ناميبيا والسلفادور وانجولا وكمبوديا وموزمبيق.

٣– حماية سكان اقليم معين من التهديد باستخدام القوة، وهو مايتمثل فى المناطق الآمنة التى تحميها قوات الامم المتحدة فى كرواتيا والبوسنة والمناطق الكردية فى شمال العراق.

٤ – ضمان نزع سلاح مناطق معينة كما هو الحال حول العاصمة البوسنية سراييفو ومدينة جورازدى.

٥ ـ ضمان وصول مواد الاغاثة الانسانية، وغيرها من مهام التدخل الانسانى، مثلما يتضح فى حالتى يوغوسلافيا السابقة والصومال.

٦ ـ المساعدة فى اعادة بناء هيكل الحكومة والبوليس بعد الحروب الاهلية كما فى حالات السلفادور، وكمبوديا، والصومال.

وتعد المهمة الخاصة بتدخل الامم المتحدة لتأمين اجراء الانتخابات ودعم الديمقراطية، مثالا بارزا على التغير النوعى فى نظرة الامم المتحدة لدورها الذى لم يعد يقتصر على تجميد صراع ما، أو الفصل بين فصائل متناحرة، وانما تعداه ليرتبط بقيمة او مفهوم ما، وهو فى هذه الحالة الديمقراطية التعددية. ويعد هذا النوع من التدخل هو أقل اشكال التدخل الجديدة اثارة للجدل السياسى والقانونى معا.

أولا : مفهوم التدخل لاعتبارات انسانية

ان احد اهم الابعاد التى تنطوى عليها المهام الجديدة لعمليات الامم المتحدة فيما بعد الحرب الباردة هو الاستناد الى مفهوم حق التدخل لاعتبارات انسانية. ويمكن تعريف عمليات التدخل الانسانى بانها تلك التى تسعى إلى القيام بمهام انسانية من قبيل تأمين وصول مواد الاغاثة، ودعم وحماية المناطق الآمنة، والقيام بالمهام الادارية والتنسيقية اللازمة لتحقيق هذه الاغراض الانسانية. ولعل هذا الشكل الجديد للتدخل، والذى تصاحبه ضجة اعلامية صاخبة هو اكثر اشكال التدخل الجديدة اثارة للاشكاليات النظرية والعملية.

وفى هذا الاطار تثور العديد من التساؤلات حول الاساس القانونى للتدخل الانسانى: بمعنى متى ينبغى ان تتدخل الامم المتحدة ؟ وما هو معيار تحقيق الهدف الانسانى ؟، وماهى الاسس التى ينبغى ان تحكم عمل بعثات الامم المتحدة لتحقيق المهام الانسانية ؟.

اما على الصعيد السياسى فيبرز تساؤل هام حول مستقبل هذا الشكل من اشكال تدخل الامم المتحدة فى ضوء الاخفاقات التى واجهتها بعض العمليات ذات المهام الانسانية ؟.

وبالنسبة للاساس القانونى لتدخل الامم المتحدة تبرز اشكالية هامة، نابعة من ان تعبير «التدخل» الذى شاع استخدامه لتقنين بعض عمليات الامم المتحدة بعد عام ١٩٨٨ غير منصوص عليه صراحة فى ميثاق المنظمة. فى حين ان العمليات التى تمت فى اطار الحرب الباردة وجدت اساسها القانونى فى المادة ٤٣ من الميثاق، و التى تحث الدول الاعضاء على وضع وحدات من قواتها الوطنية تحت تصرف مجلس الامن، ليقوم بمهام التدخل العسكرى بغرض مواجهة حالات العدوان.

وقد تأسس على ذلك عدة قواعد قانونية وعرفية معا منها الا تشارك الدول دائمة العضوية فى هذه القوات، وان يكون دور المنظمة الدولية محايدا تماما، والا تتدخل هذه القوات الا للفصل بين الطرفين المتنازعين، وان يكون هذا التدخل برضاء اطراف النزاع وبموافقتهم التامة، وانه لايجوز لهذه القوات ان تتورط فى الاعمال العسكرية الا عند الضرورة القصوى ولغرض الدفاع عن النفس، وانه لايجوز لها ان تتدخل فى الشئون الداخلية لاى من اطراف النزاع، وانه يمكن انهاء هذه المهمة حين يطلب احد طرفى النزاع انمائه.

والواضح ان هذه القواعد القانونية والعرفية معا كانت مصممة للتعامل مع النزاعات القائمة بين الدول ذات السيادة، ومن هنا كان حرصها على هذه السيادة ممثلة فى رضاء الاطراف وقبولهم لهذه القوات. الا ان بعض الصراعات التى نشأت بعد نهاية الحرب البارة شهدت تغيرين اساسيين، اولهما انحسار الصراعات بين الدول ذات السيادة لصالح انتشار الصراع بين ابناء الشعب الواحد على اسس عرقية اودينية او حتى سياسية. وثانيهما وهو ان هذه الصراعات الداخلية صاحبها فى بعض الحالات انهيار للدولة بكل مرافقها ورموزها، ومن ثم صار من الصعوبة بمكان الحديث عن جهة مخولة بالتعبير السياسى والقانونى عن عموم الشعب، وبحيث يتحدد على موقفها انشاء العملية الدولية ام لا. فضلا عن ان الصراعات الداخلية كثيرا ما رافقها انتهاكات واسعة لحقوق الانسان وانتشار للاعمال للوحشية والقضاء على جماعات من السكان بما يعنيه ذلك من ابادة للجنس البشرى.

ومن ثم وبالرغم من غياب الاساس القانونى الشكلى لمثل هذه العمليات وما تنطوى عليه احيانا من تدخل قسرى، الا انها تجد مبررها القوى فى الضمير الانسانى الجماعى العام. ومن هنا فإن عمليات التحالف الدولى فى حماية

الاكراد فى شمال العراق وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٨بانشاء مناطق آمنة للاكراد شمال العراق، وان لم تجد سندا قانونيا واضحا فى ميثاق الامم المتحدة، الا انها استندت الى اعتبارات حماية الانسانية بشكل عام. وعلى أية حال، فقد مهد هذا القرار لسلسلة من القرارات المشابهة، والتى وان افتقدت إلى مبرر قانونى، الا انها نبعت من الضمير الانسانى الجماعى.

ولعل اهم هذه القرارات :

- قرار مجلس الامن رقم ٧٩٤ فى ديسمبر عام ١٩٩٢ بالتدخل فى الصومال لتأمين وصول الاغاثة الانسانية.
- قرار مجلس الامن رقم ٨١٤ فى مايو ١٩٩٣ لنزع اسلحة اطراف الحرب فى الصومال .
- قرار مجلس الامن رقم ٨١٦ بتفويض حلف شمال الاطلنطى بفرض منطقة حظر جوى فوق البوسنة.
- قرار مجلس الامن رقم ٨٣٦ بتفويض الناتو بتسديد ضربات جوية ضد القوات الصربية المحاصرة للمسلمين فى البوسنة.

ثانيا : اشكالية الانتقائية فى عمليات حفظ السلام

اثار عدم وضوح الأساس القانونى للتدخل الانسانى مع غيره من العوامل، فضلا عن العديد من الاتهامات التى وجهت لعمليات الامم المتحدة الانسانية بالتحيز والانتقائية، من ناحية، وتغلب العوامل السياسية على الانسانية فى اتخاذ قرار التدخل من ناحية اخرى، اثار مشكلة الأسس التى يبنغى وفقا لها القيام بعملية تدخل انسانية. وفى هذا الصدد ثارت عدة تساؤلات مثل : هل يتم فعلا التدخل فى كل حالات الكوارث الانسانية ؟، ماهو الدور الذى تلعبه قوات الامم المتحدة فى البوسنة مثلا فى تخفيف المعاناة الانسانية هناك وتحقيق الهدف من تدخلها ؟. وهل كانت ادارة عمليتى يونيصوم ـ ١ و يونيصوم ـ٢ على ارض الواقع لها علاقة بالتدخل الانسانى؟ وهل انتهت العملية بعد تحقيق الهدف منها ام انها فشلت فى هذه المهام الانسانية ؟.

فى مواجهة هذه التساؤلات والاتهامات حدد مجلس الامن فى بيان رئاسى صدر فى ٦ مايو قائمة بالعناصر التى تحكم قرار الامم المتحدة بالتدخل سواء لاعتبارات انسانية او غيرها وهى :

ـ تقدير درجة الخطر التى يحتمل ان تتعرض لها عمليات احلال السلم والامن الدوليين فى المنطقة المعنية.

ـ تحديد مدى استعداد وقدرة المنظمات والترتيبات الاقليمية على المساعدة فى ايجاد حلول لتلك الحالة.

ـ ضمان درجة معقولة من الامن والسلامة لافراد الامم المتحدة.

ـ اطلاع مجلس الامن مسبقا على تقدير تكاليف العملية لمرحلة البداية، أى الـ ٩٠ يوما الاولى، وكذلك لفترة الشهور الستة الاولى، ومدى امكانية توفير موارد للعملية الجديدة.

ـ اتخاذ تدابير لتحسين جودة وسرعة تدفق المعلومات المتوفرة لدعم عملية صنع القرارات من جانب المجلس.

ـ تعزيز المشاورات وتبادل المعلومات مع الدول المساهمة بقوات فى عملية حفظ السلام، لاسيما عندما يكون من المتوقع اجراء تمديدات طويلة للعملية.

وتؤكد هذه العوامل الطابع الانتقائى لعمل قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، وهو ما يتناقض مع روح ونص ميثاق المنظمة الدولية ذاتها. كما ان نظام الفيتو وعدم وضوح الاساس القانونى يغذيان مثل هذه الانتقائية بدرجة متصاعدة. ويرتبط بما سبق تحول آخر فى عمليات الامم المتحدة، وهو الخاص بإستخدام القوة منافيا بذلك احد المبادىء المركزية التى حكمت عمليات الامم المتحدة فى حقبة الحرب الباردة وقد استخدمت الامم المتحدة القوة فى عدة مهام بارزة كما فى ناميبيا فى ابريل ١٩٨٩، ويوغوسلافيا السابقة، وفى الصومال.

وقد أكدت «خطة من اجل السلام» هذا الميل الجديد لاستخدام القوة فى دعم عمليات الامم المتحدة حين تستدعى الضرورة ذلك. وقد يتم استخدام القوة اما من خلال قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة نفسها، او من خلال قوات دولية، وقد تخول الامم المتحدة الدول الاعضاء منفردة او من خلال تجمع او تنظيم اقليمى الحق فى استخدام القوة لمساعدة اهداف الامم المتحدة، كما حدث فى قرار مجلس الامن ٨٣٦ فى يونيو ١٩٩٣ باستخدام ضربات جوية لدعم مهمة الامم المتحدة فى يوغسلافيا السابقة داخل وحول المناطق الآمنة فى البوسنة.

ثالثا : تحليل ابرز عمليات التدخل لعام ١٩٩٤

عند النظر الى عمليات الامم المتحدة المستمرة فى عام ١٩٩٤ او التى انشئت فيه، نجد ان بعضا منها روتينى يتم بشكل تلقائى مثل مراقبة الحدود، ولجان التحقيق، وبعضها الاخر شكل مهاما كبرى واجهت العديد من المصاعب مثل مهمة حفظ السلام والحماية فى البوسنة - الهرسك، وضبط الأوضاع فى الصومال ورواندا، إضافة الى نمط جديد من التدخل العسكرى لازاحة نظام حاكم فى دولة عضو وترتيب الاوضاع فى هذه الدولة، وهو ماحدث فى هايتى. ونظرا لخصوصية كل حالة من الحالات الأربع السابق ذكرها، فسوف نتعرض لها بالتفصيل، فى محاولة لفهم كيف حدث التدخل وكيف سارت عملية التدخل، ولماذا أصاب بعضها النجاح وبعضها الآخر الفشل النسبى.

١ ـ عملية الأمم المتحدة فى البوسنة ـ الهرسك :

منذ الوهلة الأولى لإندلاع القتال فى جمهورية البوسنة - الهرسك، حرصت الأمم المتحدة على اسناد مممة وقف القتال واتمام التسوية السياسية للصراع، للمجموعة الأوربية وذلك لنجاح الأخيرة فى وقف القتال قبل ذلك فى سلوفينيا واضطلاعها بالدور الرئيسى فى وقف الحرب فى كرواتيا.

وايضا ادراكا من الأمم المتحدة لتعقيدات الموقف فى البوسنة ويوجوسلافيا السابقة، بل ومنطقة البلقان ككل، الأمر الذى كان يقتضى تحركا اوربيا جماعيا يكون اكثر فعالية من إسناد المهمة للأمم المتحدة فى ظل انقسامات رئيسية بين القوى المحلية والاقليمية والدولية، إضافة الى محدودية الإمكانيات المادية والعسكرية المتاحة للأمم المتحدة .ومن هنا جاء قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٩ (١٩٩٢/٤/٧) الذى ناشد جميع الأطراف المعنية فى البوسنة، التعاون مع المجموعة الأوربية من اجل التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار والتفاوض من اجل الوصول الى حل سياسى للصراع.

ونظرا لتعقد الصراع وتشابكه وتصادم مواقف عناصر المجموعة الأوربية، فإن الأخيرة عادت لتلقى بالمسئولية من جديد على عاتق الأمم المتحدة، واستصدرت قرارا من مجلس الأمن يسند مهمة الإشراف على تجميع السلاح الثقيل الذى بحوزة الأطراف المتحاربة الى قوات حفظ السلام الدولية، وهو الأمر الذى تعجز عنه هذه القوات لعدم توافر القدرة العسكرية الكافية للقيام ومطالبة الأمم المتحدة بالقيام بهذه المهمة.

ونظرا لإحجام الدول الكبرى عن إمداد الأمم المتحدة بالقوات والأموال اللازمة، اضطرت القوات الدولية الى العمل كقوة حماية وركزت على تقديم مواد الإغاثة كما انحصر دور الأمم المتحدة فى إصدار مجموعة من القرارات من مجلس الأمن تطالب بوقف القتال وكافة اشكال التدخل الخارجى فى شئون البوسنة ورفض كافة المحاولات الرامية لتغيير التركيبة العرقية للسكان، وانسحاب وحدات الجيش اليوجوسلافى والكرواتى، وفرض عقوبات ضد يوجوسلافيا الجديدة (صربيا والجبل الاسود) الى ان صدرت القرارات ٧٥، ٧٦١، ٧٦٤ (يونيو ويوليو ١٩٩٢) بارسال قوات الحماية الدولية الى البوسنة وهى القوات التى تشكلت من ٣٥ دولة (انظر الجدول رقم ٢).

وبالنظر الى تركيب هذه القوات ومراحل بدء عملها، نجد ان الغلبة فيها لفرنسا وبريطانيا (١٠,٣١٨ جندى من الاجمالى ٣٢,٢٩٨ جندى) كما شاركت روسيا (١,٣١٦ جندى) فى حين لم تشارك دول مثل تركيا التى تتعاطف مع حكومة البوسنة. وأقتصرت المشاركة الامريكية على ٨٠٠ جندى فقط. وعندما طالبت الدول الاسلامية، مجلس الامن (مؤتمر القمة الاسلامى بجدة - ديسمبر١٩٩٢) باصدار تفويض فورى باستخدام القوة ضد يوجوسلافيا الجديدة، بموجب الفصل السابع من الميثاق، لضمان التزامها الشامل بقرارات مجلس الأمن، بدا واضحا ان البلدان الأوروبية تعارض هذا التوجه، فى وقت لم تجد فيه الولايات المتحدة مصلحة لها فى الضغط بأتجاه التدخل العسكرى.

فمن ناحية هددت روسيا الاتحادية بإستخدام «الفيتو» ضد أى محاولة لإصدار قرار بالتدخل العسكرى من مجلس الأمن. ومن ناحية ثانية كشفت اليونان جهودها داخل المجموعة الاوربية للحيلولة دون تبلور مواقف متشددة تجاه الصرب .وانتهى الامر برفض فكرة التدخل العسكرى فى البوسنة، وايدت كل من فرنسا وبريطانيا عدم اللجوء الى الخيار العسكرى. أما الولايات المتحدة، فعلى الرغم من تكرار المطالبة بالتدخل العسكرى، الا انه سرعان ما كانت تعود الى نفى جدوى التدخل العسكرى. بل انه عندما دعا الأمين العام د .بطرس غالى مجلس الأمن - ٧ مارس ١٩٩٣ - الى استخدام القوة العسكرية ضد الصرب اذا رفضوا الإنسحاب من الاراضى التى احتلوها فى البوسنة، داعيا الولايات المتحدة الى ارسال قوات عسكرية من اجل وقف القتال، رد الوسيط الامريكى فى البوسنة بارثولوميو بالتأكيد على «ان التدخل الامريكى لن يحدث إلا فى حالة توصل الأطراف المتصارعة الى اتفاق، وعندها تكون المشاركة الامريكية فى اطار قوة سلام برعاية الأمم المتحدة».

وفى ظل حالة الانقسام الشديد بين الدول الكبرى فى مجلس الأمن، وعدم وجود مصلحة جوهرية تدفع الولايات المتحدة الى القيام بعمل عسكرى ضخم لوقف الصراع على اراضى البوسنة، استمرت مأساة البوسنة، بل واصبحت القوات الدولية رهينة لدى الصرب. وبدت مأساة البوسنة واضحة فى اواخر العام عندما شنت القوات الصربية البوسنية تشاركها قوات صرب كرواتيا - اقليم كرايينا - هجوما ضخما على جيب بيهاتش - احدى المناطق الست الأمنة - ورفضت قوات الصرب وقف الهجوم حتى بعد توجيه حلف الاطلنطى عدة ضربات جوية لها بطلب من الامم المتحدة .وعندما قامت الولايات المتحدة بتحريك ثلاث من سفنها الحربية صوب البحر الادرياتيكى، رد الصرب بتوعد الولايات المتحدة بـ «فيتنام جديدة» فى حالة تدخلها فى القتال، فحسمت الولايات المتحدة موقفها سريعا على لسان وزير الدفاع - ويليام بيرى - فى ٢٧ نوفمبر الذى نفى نوايا بلاده فى التدخل العسكرى فى البوسنة مؤكدا ان «الصرب أظهروا تفوقا عسكريا على الأرض، وليس لدى الولايات المتحدة اى خطط لإرسال قوات برية الى البوسنة للمشاركة فى الحرب، والى إرسال السفن الامريكية الى البحر الادرياتيكى له علاقة فقط بعمليات الاغاثة».

وبعد اجتماعين لمجلس الأمن القومى الامريكى رأسهما الرئيس كلينتون جاء التأكيد على ان «الحرب الدائرة فى البوسنة لاتؤثر على الأمن القومى الامريكى، وان السياسة الامريكية تركز على إعادة احياء مفاوضات السلام حول البوسنة فى اطار مجموعة الاتصال الدولية، كما اعربت الولايات المتحدة عن تفهمها لمطالب صرب البوسنة الخاصة باتحادهم فيدراليا مع صربيا عبر منح الصرب الاراضى اللازمة لربط مناطقهم فى البوسنة باقليم كرايينا فى كرواتيا بصربيا الام. وفى الوقت الذى بلغت قوات الأمم المتحدة العاملة فى البوسنة حوالى ٢٣ الفا، ورفضت الولايات المتحدة المساهمة بعدد كبير من قواتها لضمان حفظ السلام فى البوسنة، تم حشد حوالى ٤٠ الف جندى- من بينهم عشرة الاف جندى امريكى - لتأمين سحب القوات الدولية العاملة فى البوسنة عندما تعرضت لمضايقات شديدة من جانب الصرب وفشلت فى تحقيق هدفها الرئيسى بحماية المناطق الأمنة وتثبيت وقف إطلاق النار. ومن هنا يمكن القول ان مهمة الأمم المتحدة فى البوسنة واجهت العديد من المشاكل والصعوبات من قبل القوى الكبرى التى حددت اطارا ضيقا للغاية لمشاركتها الفاعلة.

وعلى الرغم من النجاح النسبى الذى حققته الامم المتحدة فى تقديم مواد الإغاثة العاجلة وانقاذ الجرحى والمصابين، الا ان احجام الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربى عن تقديم مايكفى من قوات وعتاد يعتبر المسئول الأول عن الفشل الذى اصاب مهمة الأمم المتحدة فى البوسنة.

٢ ـ عملية الأمم المتحدة فى الصومال :

يعتبر التدخل الدولى فى الصومال حالة كاشفة لطبيعة مواقف القوى الكبرى وحساباتها الذاتية تجاه قضايا الصراعات والحروب الأهلية فى دولة من دول العالم الثالث، وما أدت اليه هذه المواقف والحسابات من تعقيد لمهمة حفظ السلام فيها. ففى الوقت الذى تفجرت مأساة الصومال واندلع القتال بين الفصائل الصومالية وتعرض مئات الآلاف من ابناء الشعب الصومالى لمجاعة كادت تودى بحياتهم، لم تجد الأمم المتحدة من القوات والأموال مايكفى للقيام بعمل سريع للحد من النتائج الكارثية للأزمة الصومالية .وتصادف تزامن تفجر مأساة الصومال مع انتهاء حرب الخليج الثانية وتبلور ملامح انفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام الدولى ومايموج به من تناقضات وصراعات.

وهنا اتجهت الولايات المتحدة الى الحصول على تفويض من مجلس الأكن لكى تبادر بعمل واسع النطاق لوقف القتال فى الصومال وانقاذ ابنائه من الموت جوعا

وعطشا. وبعد الحصول على تفويض من مجلس الأمن، اتخذ الرئيس الامريكى السابق جورج بوش قرار التدخل وتمسك بقيادة امريكية للعمليات، وذلك على الرغم من التحفظات التى ابدتها الصين وزيمبابوى فى مجلس الأمن ومطالبتها أن تكون القيادة دولية وان تخضع العملية لإشراف مجلس الأمن.

ولكن لأن الولايات المتحدة كانت القوة الوحيدة القادرة على حشد القوات والتدخل السريع، فقد تم التدخل دون الأكتراث بالتحفظات السابق ذكرها، ودخلت القوات الامريكية فى صراعات مع بعض الفصائل الصومالية واختلفت القيادة الامريكية مع الايطالية وطفت الى السطح الاتهامات المتبادلة. وعندما تعرضت القوات الامريكية لهجمات مكثفة من جانب بعض الفصائل الصومالية، وماترتب عليها من سقوط جنود امريكيين فى الصومال وضغوط الرأى العام الامريكى لسحب القوات من الصومال، اتخذت الإدارة الامريكية قرار الانسحاب من الصومال ودعوة الأمم المتحدة لتولى قيادة العمليات هناك – فى مايو ١٩٩٣ – وذلك دون ان تكون لدى الأمم المتحدة قوات كافية، ناهيك عن التمويل اللازم. واضطرت الأمم المتحدة إلى تشكيل قوات دولية – يونصوم ٢ – لضمان إقرار السلام فى ربوع الصومال– انظر الجدول رقم ٢ – ويلغ تعداد هذه القوات حوالى ١٨ الف جندى دون مشاركة من الدول الكبرى لاسيما الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن حيث جاءت المشاركة بالأساس من باكستان (حوالى ٧ الاف جندى) والهند (حوالى خمسة آلاف جندى) ثم مصر وبنجلاديش ونيبال وغيرها (انظر الجدول رقم ٣).

ومع الصعوبات الشديدة التى واجهتها القوات الدولية هناك، إضطرت الأمم المتحدة الى اتخاذ قرار بوقف وساطتها لتحقيق المصالحة وسحب مسئوليها المشاركين فيالمحادثات التى جرت فى نيروبى بعد فشل قادة الفصائل فى الاتفاق على المصالحة فى نيروبى .وجاء قرار مجلس الأمن (٨٩٧ فى فبراير ١٩٩٤) ليشير الى استمرار رغبة الأمم المتحدة فى إقرار السلام بربوع الصومال، حيث نص على تأييد توصية الأمين العام باستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال للقيام بتشجيع الأطراف الصومالية على تنفيذ اتفاق اديس ابابا، لاسيما سعيها المشترك لنزع السلاح ووقف إطلاق النار ومواصلة تقديم المساعدات الانسانية والمعاونة فى العملية السياسية الجارية والرامية الى اقامة حكومة منتخبة ديمقراطية.

ووافق مجلس الأمن فى القرار على الخفض التدريجى للافراد العاملين هناك الى مستوى ٢٠ الف جندى (من اجمالى العاملين تحت لواء الأمم المتحدة هناك).

وطلب القرار من الامين العام ان ينظر مع منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية فى إقامة اتصالات مع الاطراف الصومالية بغية التوصل الى جدول زمنى تتفق عليه الاطراف المختلفة لتنفيذ اتفاقات اديس ابابا بما فى ذلك الهدف المتمثل فى اتمام العملية بحلول مارس ١٩٩٥.

وهكذا بدأ التدخل الدولى فى الصومال برغبة وقرار امريكيين، وجاء الانسحاب «الامريكى» ايضا بقرار من الادارة الامريكية، واصبح على الامم المتحدة ان ترث الموقف المعقد فى الصومال بفعل الاخطاء الامريكية فى التعامل مع الفصائل الصومالية.

وبدأت الامم المتحدة عملها فى الصومال فى ظل عجز واضح فى الموارد والامكانيات، على النحو الذى اظهر اداء الأمم المتحدة وقد جانبه النجاح، كما غاب أى دور للمنظمات الاقليمية المنوط بها النهوض بمثل هذه الاعباء أوعلى الأقل مساعدة الأمم المتحدة فى عملها، ونقصد بذلك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية.

٣ ـ دور الأمم المتحدة فى رواندا :

تعتبر مأساة رواندا نموذجا لمآسى التناحر العرقى فى بلدان العالم الثالث، والتى فاق ضحاياها إجمالى ماسقط من ضحايا فى مختلف أقاليم العالم خلال العام الماضى، ورغم ذلك لم تتحرك الأمم المتحدة – بسبب عدم حماس القوى الكبرى – لإنقاذ ابناء رواندا من حرب أهلية ومذابح عرقية مدمرة. صحيح احتلت رواندا المرتبة الأولى فى عدد القرارات التى اصدرها مجلس الأمن خلال الفترة من يناير الى سبتمبر ١٩٩٤، حيث اصدر المجلس ثمانية قرارات بشأن رواندا، مقابل ٦ قرارات للبوسنة و٥ قرارات لهايتى، الا ان الكم لايعد معيارا يعتد به على ارض الواقع.

فالعبرة بما أسفر عنه التحرك الدولى، وهو أمر يتوقف على مبادرة الدول الكبرى والغنية بنضع عتاد وقوات واموال تحت تصرف المنظمة الدولية للنهوض بأعبائها وهو مالم يحدث فى حالة رواندا. ويرجع وجود الأمم المتحدة فى رواندا الى يونيو ١٩٩٣، وذلك فى مهمة كانت قاصرة على تطويق الصراع فى منطقة «أروشا الشمالية» ومحاولة ايجاد حل سلمى للصراع (انظر الجدول رقم ٤).

وفى ٦ يناير ١٩٩٤ اصدر مجلس الأمن القرار «٨٩٣» الذى وافق على إقتراح الأمين العام بشأن إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقوم بتقديم المساعدة لرواندا بما فى

ذلك نشر الكتيبة الثانية فى المنطقة منزوعة السلاح. إلا ان الأوضاع تدهورت بشدة حيث لقى ١١ جنديا بلجيكيا مصرعهم فى ابريل، كما فشل فريق المراقبين المؤلف من ٨٠ عنصرا فى اتمام مهمته بمنع توريد السلاح من اوغندا الى الثوار.

واضطر مجلس الامن إلى اصدار القرار رقم «٩١٢» فى ابريل الذى نص على خفض عدد القوات الدولية العاملة فى رواندا واقتصار مهمة البعثة على العمل كوسيط بين طرفى النزاع والمساعدة على استئناف عمليات الإغاثة ورصد التطورات فى رواندا وابلاغ مجلس الأمن بها. ونتيجة استمرار المذابح العرقية وعدم توافر الامكانيات لدى الأمم المتحدة، قدمت فرنسا مشروعا الى مجلس الأمن يقضى بتدخل عسكرى من جانب واحد فى رواندا.

وعلى الرغم من تعرض المشروع الفرنسى للعديد من الانتقادات داخل مجلس الأمن، إلا انه اجيز بالقرار ٩٢٩ بموافقة عشرة اعضاء، فبدأت العملية العسكرية الفرنسية فى رواندا والتى حملت اسم «الفيروز». وكما حدث فى حالة التدخل الامريكى فى الصومال بتفويض من مجلس الأمن، اعلنت فرنسا فى ٢٢ اغسطس ان قواتها استكملت انسحابها من رواندا فى الموعد المحدد لانتهاء تفويض مجلس الامن، ومع ذلك طلب الأمين العام من فرنسا ابقاء قواتها فى المنطقة تحسبا لتكرار مأساة مماثلة فى بوروندى المجاورة.

وعند النظر الى دور الأمم المتحدة فى رواندا، نجد ان مجلس الامن اصدر من القرارات مايكفى لوقف القتال والتدخل الدولى على نطاق واسع، حيث جاء القرار ٩١٨ فى مايو ١٩٩٤ لينص على مطالبة جميع الأطراف بوقف القتال فورا وتوسيع ولاية بعثة الامم المتحدة وزيادة قوامها الى ٥٥٠٠ جندى، حظر توريد السلاح الى رواندا، انشاء لجنة مؤقتة لمتابعة الاجراءات التى اتخذتها الدول بهذا الشأن (انظر الجدول رقم ٥) كما جاء القرار ٩٢٥ لينص على تبنى إقتراح الأمين العام بأنشاء صندوق أنمائى خاص لرواندا ودعوة المجتمع الدولى للمساهمة بسخاء. رغم ذلك كانت المحصلة ضعيفة، حيث عجزت الأمم المتحدة - تحت ضغط ضعف القدرات العسكرية وضآلة الامكانيات - عن القيام بعمل على نطاق واسع لانهاء الصراع فى رواندا، كما لم تجد دولة كبرى مصلحة حيوية لها فى تحمل تكاليف واعباء التدخل، وعندما تقدمت فرنسا لتحمل هذه التكاليف والاعباء، حرصت على ان يكون التدخل فرنسيا لايخضع لإشراف الأمم المتحدة، كما كان قرار الانسحاب، وانتهاء المهمة فرنسيا ايضا بصرف النظر عن رغبة ممثلى الأمم المتحدة.

٤ - التدخل الدولى (الامريكى) فى هايتى :

يعتبر التدخل العسكرى الدولى (الامريكى) فى هايتى حالة كاشفة لتحكم القوى الكبرى أو بالأحرى الولايات المتحدة - بعد انتهاء الحرب الباردة - فى مسار عمليات حفظ السلام ووضع بنود ومبررات جديدة على اجندة الأهتمامات الدولية، واتخاذها كأسباب للتدخل العسكرى الدولى المبرر.

وتعود أزمة هايتى بالأساس إلى اغتصاب السلطة وتكرار الإنقلابات العسكرية منذ فبراير ١٩٨٦، وتفاقمت الأزمة فى اكتوبر ١٩٩١، عندما احكم تحالف العسكر والشرطة بزعامة قائد الجيش راؤول سيدراس سيطرته على السلطة بعد الاطاحة بأول رئيس منتخب فى تاريخ هايتى، الأمر الذى أدى الى سلسلة من التوترات وانتهاكات لحقوق الانسان على نحو دعا الأمم المتحدة إلى الأهتمام باعادة الرئيس المنتخب ورحيل العسكر.

أ - السياسة الامريكية تجاه الكاريبى:

تنبع السياسة الامريكية تجاه هايتى من نفس الاطار العام الذى يحكم هذه السياسة تجاه جزيرتى كوبا واسبانيولا والأخيرة تضم الدومينكان وهايتى، حيث لايفصل الجزيرتين عن سواحل فلوريدا الامريكية سوى ٨٠ ميلا.

وتتسم السياسة الامريكية تجاه هاتين الجزيرتين بالقلق المستمر، فحربها الباردة الضارية ضد كوبا مازالت مستمرة ومحاولات التدخل والاطاحة بنظام كاسترو لم تنقطع حتى فى اوج مراحل الحرب الباردة اشتعالا، كما سبق لها غزو الدومينكان واحتلال هايتى. وعندما انتخب اريستيد لرئاسة هايتى وجهت له الولايات المتحدة العديد من الانتقادات وكانت تصفه بـ «الراهب الأحمر لمدن الصفيح» وتكرر الحديث عن ميوله «اليسارية» وكانت علاقة الولايات المتحدة جيدة بقائد الجيش الجنرال سيدراس وكان من ابرز حلفائها فى هايتى ومن هنا لم تنزعج الادارة الامريكية كثيرا بعد الاطاحة بالرئيس اريستيد .

ولكن مع تحلل الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، وماوضع من قضايا جديدة على أجندة الاهتمامات الدولية من جانب الولايات المتحدة وعلى رأسها الديمقراطية وحقوق الانسان، كان النظام العسكرى يتوسع فى انتهاك حقوق الإنسان الأمر الذى جلب له ادانة عالمية واسعة النطاق .وقد أدت سياسات العسكريين الى تدفق واسع النطاق لأبناء

هايتي إلى الولايات المتحدة، وهو ماشكل مصدراً هائلا لقلق السلطات الفدرالية وسلطات الولايات الجنوبية الشرقية، الذين إعتبروا هذا التدفق من جانب اللاجئين من هايتي نوعا من «غزو الفقراء» للبلاد. وهو مادفع الادارة الأمريكية لمراجعة سياستها نحو هايتي.

وبالتالي حسمت الادارة الامريكية موقفها بضرورة رحيل العسكريين من هايتي وعودة الرئيس المنتخب، حتى تتخلص من التناقض المكشوف في سياساتها تجاه بلدان العالم الثالث والتي تشهر فيها سلاحي الديمقراطية وحقوق الانسان. وحرصت الولايات المتحدة على التلويح بالتدخل العسكري، وفي الوقت نفسه حاولت التوصل الى اتفاق يضمن رحيل العسكر سلميا. وكلف الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر بالوساطة، حيث تم توقيع اتفاقية «جوفر نورث ايلاند» في ٣ يوليو ١٩٩٣ برعاية الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية ونصت على قبول اريستيد منح العفو العام عن المتآمرين وتحويل قائد الإنقلاب الى المعاش، على ان يعود اريستيد الى السلطة في موعد اقصاه ٣٠ اكتوبر ١٩٩٣، الا ان الجنرال سيدراس سرعان ماتراجع عن الاتفاق، الامر الذي حدا بمجلس الامن الى اصدار القرار رقم ٨٤١ (اغسطس ١٩٩٣) بفرض عقوبات عسكرية ثم القرار ٨٧٣ و ٨٧٥ في (اكتوبر ١٩٩٣) فرض حصار بحري .هنا تحركت الادارة الامريكية وعقدت اجتماعات مع وفود فرنسية وفنزويلية وارجنتينية لمراجعة الاوضاع في هايتي وذلك في يونيو ١٩٩٤، وصدر عن الاجتماعات بيان من ١٦ نقطة جاء فيه عزم هذه الدول على ضمان عودة اريستيد الى السلطة والحفاظ على النظام الدستوري فيها.

وجاء القرار ٩٤٠ في ١٩٩٤/٧/٣١ الذي أذن للدول الاعضاء ان تشكل قوة كتعددة الجنسيات تحت قيادة وسيطرة موحدتين وان تستخدم في ذلك كافة الوسائل الضرورية «من أجل تيسير رحيل العسكريين عن هايتي» وحدد القرار خطة الغزو في مرحلتين، مرحلة اولى تقوم فيها قوة امريكية بغزو هايتي لطرد العسكر وتسهيل عودة الرئيس المنتخب وتتولى تكاليفها الولايات المتحدة. ومرحلة ثانية تشكل فيها قوة دولية تابعة للأمم المتحدة مكونة من ٦٠٠٠ جندي تنتشر في هايتي لضمان عودة السلطة المدنية واجراء الانتخابات التشريعية على ان تنتهي مهمة هذه القوة في فبراير ١٩٩٦.

والملاحظ ان القرار لم يحظ بموافقة بلدان امريكا اللاتينية، حيث امتنعت البرازيل عن التصويت عليه، كما اعلن ممثل المكسيك «ان مجلس الأمن اعطى شيكا على بياض للولايات المتحدة لكي تغزو هايتي وهذه ممارسة خطيرة ».

وانعكس تحفظ بلدان امريكا اللاتينية على الغزو الامريكي لهايتي في عدم مشاركتها في القوة الدولية، حيث لم تشارك سوى ٤ دويلات قزمية هي جامايكا، ترينداد وتوباجو، بليز، وباربادو. كما تجنبت دول امريكا اللاتينية في المؤتمر الثامن لمجموعة قمة ريو الذي عقد في سبتمبر ١٩٩٤، الاشارة في بيانها الختامي الى حالة هايتي.

ب – التدخل العسكري الامريكي في هايتي:

بعد حصول الولايات المتحدة على تفويض مجلس الامن لغزو هايتي بموجب القرار ٩٤٠، بدأت عملية الغزو واستسلام العسكر وعودة اريستيد. وبدءا من ٢٢ اكتوبر بدأت قوات حفظ السلام الدولية في استلام مهمة حفظ الامن والاستقرار في البلاد بدلا من القوات الامريكية التي بدأت في الانسحاب التدريجي.

ونخلص من ذلك الى القول بأن الغزو الدولي «الامريكي» لهايتي جاء بالأساس من حسابات السياسة الامريكية. فعلى الرغم من ضآلة ضحايا النظام العسكري في هايتي مقارنة بما يحدث في البوسنة أو رواندا، فإن الحسابات الامريكية تجاه العالم الخارجي وتجاه منطقة الكاريبي اقتضت التدخل مع تحمل كافة التكاليف، فكان قرار التدخل من مجلس الأمن وكانت الحملة الدولية – «الامريكية»- التي ازاحت النظام العسكري وأعادت الرئيس المنتخب ديمقراطيا .وعلى الرغم من نجاح العملية وانتهائها بسرعة دون خسائر، الا ان الغزو العسكري الدولي – الامريكي – لهايتي ترك جدلا هائلا بين رجال القانون والسياسة حول هذه السابقة وهل يمكن تكرارها ومدى امكانية استخدام هذا الحق ومن الذي يستخدمه، ودور مصالح القوى الكبرى أو بالأحرى الولايات المتحدة في تحديد النظم المطلوب اطاحتها ووضع متطلبات ذلك عسكريا وماديا.

عموما وايا كانت نتيجة الجدل الدائر، يعد غزو هايتي سابقة في غاية الخطورة لاسيما في تلك المرحلة التي يمر بها النظام الدولي والتي تتسم بالسيولة الشديدة والتي تجعل من محددات السياسة الامريكية النابعة من مصالح ذاتية أولويات على أجندة العمل الدولي، وبالتالي امكانية استخدام هذه السابقة تجاه نظم حكم لاتحتفظ بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة او تنظر اليها الأخيرة بأعتبارها من مخلفات مرحلة الحرب الباردة التي لابد من تصفيتها. ومن خلال متابعة عمليات حفظ السلام التي قامت بها الامم المتحدة على مدار العام، يمكن القول ان الدول الكبرى–

وبالتحديد الولايات المتحدة ـ مازالت تتحكم فى مسار العمليات الدولية سواء بأصدار القرارات او تنفيذها او انهائها، فى وقت تتسم فيه التفاعلات الدولية بالسيولة الشديدة وتحجم القوى الكبرى عن تكريس استقلالية الأمم المتحدة من خلال احجامها عن الوفاء بالتزاماتها المالية أوتقديم ماتحتاجه الامم المتحدة من قوات وعتاد للنهوض بأعباء حفظ السلام.

وبالتالى فان ما يمارس من عمليات لحفظ السلام حتى الآن هو وليد رغبة وحماس القوى الكبرى، أو الولايات المتحدة بالتحديد. وعليه فان مايصيب بعضها من نجاح او فشل يرجع الى حسابات وسلوكيات هذه الدول لا للامم المتحدة التى تسعى جاهدة لتكريس مبدأ حفظ السلام والابتعاد به عن حسابات الدول الكبرى. وطالما ان الأخيرة لم تسمح بعد بتجنيب هذا المفهوم الحسابات الذاتية فسوف تستمر مصالحها تتحكم فى عمليات الامم المتحدة سلبا وايجابا، ولعل حالة البوسنة تعكس ذلك بوضوح.

ويظل بعد ذلك الفضل للأمم المتحدة فى الحد من تفاقم بعض الصراعات والحيلولة دون سقوط عشرات بل مئات الالاف من الضحايا (الصومال) وبدلا من الدخول فى جدل حول جدوى هذه العمليات ومدى مسئولية الأمم المتحدة عنها- التى لاتعمل فى فراغ - لابد من تكاتف الجهود للدفع فى اتجاه دعم الأمم المتحدة والاستجابة لمطالب الأمين العام التى وضعها فى «اجندة للسلام»، وعلى رأسها دفع الدول الاعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية ووضع وحدات وطنية مسلحة تسليحا راقيا تحت سلطة المنظمة الدولية بحيث يمكن استخدامها فورا متى يرى مجلس الأمن ذلك، والسعى الى تكريس استقلالية الأمم المتحدة - بقدر الأمكان - بعيدا عن إرادات الدول الكبرى وحساباتها التى تصيب عمل الأمم المتحدة بالشلل احيانا وتظهرها بالانحياز احيانا أخرى.

رابعا : الابعاد العسكرية لعمليات حفظ السلام

مع ازدياد المهام ذات الطبيعة العسكرية التى اصبح مطلوبا من قوات الامم المتحدة القيام بها فى اطار عمليات حفظ السلام، ازدادت بالتالى الحاجة الى أعداد اكبر من القوات المسلحة للعمل تحت مظلة الامم المتحدة. والحقيقة، ان الطبيعة العسكرية لعمليات حفظ السلام تتجلى فى جانبين رئيسيين، اولهما يتعلق بان الجهة او الجهات التى يناط بها تنفيذ اعمال حفظ السلام عادة ماتكون عسكرية فى الشق الاكبر منها، فهى قوات غير محاربة تخصصها الدول الاعضاء بناء على طلب الامم المتحدة للعمل تحت تصرف مجلس الامن فى مناطق الصراع لاداء مهام حفظ السلام.

أما الجانب العسكرى الثانى لعمليات حفظ السلام، فهو يتمثل فى ان معظم الاهداف الموضوعة لتلك العمليات تكون ذات طبيعة عسكرية، حيث انها تأخذ شكل الاشراف على وقف اطلاق النار بين الأطراف المتصارعة ومنع تجدد العمليات العسكرية والحيلولة دون تبدل موازين القوى العسكرية وتنفيذ اعمال الدورية العسكرية.. وما الى ذلك.

وعلى هذا الاساس، كان من الطبيعى ان يتأثر هذان الجانبان بشدة فى طبيعتهما عقب التحول الجذرى الذى طرأ على نظام حفظ السلام عقب انتهاء الحرب الباردة. ومن ثم، فان دراسة الابعاد العسكرية لعمليات حفظ السلام تستلزم تناول مختلف القضايا المتعلقة بالجوانب العسكرية المشار اليها، وسوف يجرى التركيز على الحالات الثلاث الاكثر اثارة للاهتمام فى عمليات حفظ السلام، أى حالات الصومال والبوسنة ورواندا، باعتبارها اكثر الحالات تعبيرا عن حجم التغير الذى طرأ على اهداف ومضمون اعمال حفظ السلام الدولية.

وفى هذا الاطار، سوف يجرى التركيز فى المقام الاول على تناول الجوانب المتعلقة بالاهداف السياسية - العسكرية الحاكمة لعمليات حفظ السلام وحجم القوة المستخدمة فى تنفيذ هذه العمليات، وتقويم درجات النجاح او الفشل فى اداء هذه المهام، مع التعرض بشكل سريع للتحديات القائمة امام عمليات حفظ السلام، لاسيما تلك التحديات ذات الطبيعة العسكرية او المتعلقة بالمتغيرات المؤثرة على الجوانب العسكرية من هذه العمليات.

١- الخصائص العسكرية لعمليات حفظ السلام :

ان فهم وادراك التعقد الذى طرأ على الدور العسكرى - الامنى لعمليات حفظ السلام التى تقوم بها الامم المتحدة يستلزم القاء نظرة مقارنة على تطور هذا الدور منذ بدء العمل بنظام حفظ السلام. فقد تطور هذا النظام بواسطة الامم المتحدة ابان الحرب الباردة، انطلاقا من ان النظام الاساسى للمنظمة الدولية لم يكن صالحا للعمل بسبب ظروف الاستقطاب الايديولوجى بين الشرق والغرب اثناء الحرب الباردة، الامر الذى كان قد افضى الى الحاق الشلل باللجنة العسكرية المشتركة (لجنة اركان الحرب) التابعة لمجلس الامن التى كان ينبغى ان تتولى الاشراف على اعمال ومهام قوات السلام الدولية وتقديم المشورة فى كافة المسائل الفنية المتخصصة لمجلس الامن. ومن ثم، تولى الامين العام للمنظمة الدولية بنفسه اعمال التوجيه والاشراف على عمليات حفظ السلام، وجرت ادارة هذه العمليات على اساس الاقتناع من جانب الاطراف المتصارعة المعنية، وليس على اساس الاكراه، واعتمدت على استعارة افراد عسكريين من الدول الاعضاء بسبب عدم امتلاك المنظمة الدولية لمؤسسة عسكرية خاصة بها، وكانت الدول الاعضاء تقدم هؤلاء الافراد على اساس تطوعى، وكانت الامم المتحدة تتكفل بجانب من التكاليف. وفى هذا الاطار، لم يكن مصرحا للقوة التى يعهد اليها تنفيذ اعمال حفظ السلام باستخدام القوة المسلحة سوى لاغراض الدفاع عن النفس.

وقد بدأت اول عملية لحفظ السلام حسب هذا المفهوم عام ١٩٤٨ فى صورة بعثة مراقبة عسكرية مؤلفة من عدد محدود من المراقبين العسكريين للقيام بمهمة الاشراف على اعكال وقف اطلاق النار بين العرب واسرائيل بموجب

اتفاقية الهدنة .ومنذ ذلك الحين، استمرت المبادىء الاساسية لنظام حفظ السلام بدون تغييرات كبرى، الا انها تنوعت كثيرا من حيث الانشطة التفصيلية وتشكيل العناصر المشاركة فيها، بهدف توفير كافة الامكانات المطلوبة لتلك القوات لتنفيذ الاهداف التى ارسلت من اجلها.

وبشكل عام، فان قوات حفظ السلام كانت تتألف من بعثات من المراقبين العسكريين وقوات لحفظ السلام، بالاضافة الى أعداد من المدنيين ذوى المهام التنظيمية والسياسية اذا اقتضت الظروف ذلك. وفى المراحل اللاحقة، بدأت عمليات حفظ السلام فى تبنى صيغة تقوم على المزج بين العمليات المدنية ذات الطبيعة السياسية والانسانية القائمة على استخدام أعداد كبيرة من المدنيين، بالاضافة الى البعثات العسكرية، سواء لاغراض المراقبة العسكرية اولاغراض حفظ السلام، واطلق على هذه النوعية من العمليات اسم (عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد Multi-Dimensional Peace-Keeping Operations) وفى المراحل الاخيرة، استحدثت الامم المتحدة شكلا ثالثا لعملياتها فى هذا المجال، ولم يكن هذا الشكل الجديد يتماثل مع الاشكال التقليدية لعمليات حفظ السلام، وانما كان يندرج بشكل عام فى الاطار الاوسع لعمليات حفظ الامن والسلم الدوليين، واطلق عليه اسم (عمليات مرتبطة بحفظ السلام Peace-Keeping-Related Operations) وقد اصبحت هذه النوعية من العمليات تستحوذ على القدر الاكبر من انشطة حفظ السلام التى تقوم بها الامم المتحدة، وهى تشتمل على مشاركة الامم المتحدة فى تنظيم ومراقبة الانتخابات الداخلية فى الدول المعنية واداء مهام المساعدة الانسانية وازالة اثار الصراع المسلح.

ومن متابعة عمليات حفظ السلام التى قامت وتقوم بها الامم المتحدة فى مختلف انحاء العالم والتى تقدر بـ ١٩ مهمة تمت فى افريقيا واسيا واوروبا وامريكا اللاتينية، عمل ويعمل بها حوالى ٩٣،٤٦٠ فردا، من العسكريين والمدنيين، نجد ان معظمها تندرج فى اطار (العمليات متعددة الابعاد) أو (العمليات المرتبطة باغراض حفظ السلام)، ويمكن الاشارة الى مجموعة محددة من الخصائص العسكرية - الامنية التى تطبع هذه العمليات على النحو التالى:

أ ـ من حيث الاهداف السياسية ـ العسكرية :

تعتبر قوات حفظ السلام من حيث المبدأ بمثابة قوات غير محاربة يقوم مجلس الامن بدفعها الى مناطق الصراع لتنفيذ طائفة متعددة من المهام، التى تتراوح بين: الاشراف على وقف اطلاق النار بين الاطراف المتصارعة، والتحقق من مدى احترام الاطراف المعنية للهدنة القائمة، والتأكد من عدم تحريك أية قوات او معدات الى خارج خطوط وقف اطلاق النار المعلنة من اجل تغيير الاوضاع، ونقل صورة واضحة لمجلس الامن عن احوال السكان واللاجئين فى منطقة الصراع، وتسهيل مهام لجان الاغاثة والمؤسسات الانسانية والطبية فى منطقة الصراع، والقيام باعمال الدورية ومرافقة قوافل الامدادات وحمايتها وتأمينها.

ومن ثم، فان قوات حفظ السلام لاتعتبر طرفا فى اية صراعات قائمة، ولايسمح لها ان تبدأ عمليات عسكرية. والواقع، ان عمليات حفظ السلام اتسمت مع ذلك بالتذبذب والغموض الواضح فى الاهداف السياسية - العسكرية المتبناة فى العديد من حالات الصراع المسلحة التى عملت تلك القوات فى اطارها، لاسيما فى الصومال والبوسنة ورواندا.

ففى حالة الصومال، ارتكز تدخل الامم المتحدة فى الصراع الداخلى فى الصومال فى بداية الامر على اعتبارات انسانية مباشرة، حيث ادت حدة الصراع المسلح بين الجماعات المتنافسة الى نشوء مجاعات بالغة الحدة فى العديد من مناطق الصومال، مع صعوبة وصول المساعدات الدولية الى المناطق المتضررة بسبب اشتداد حدة القتال، مما دفع مجلس الامن الى اصدار القرار رقم (٧٩٤) القاضى بتفويض الامم المتحدة سلطة توفير القوات اللازمة لتوفير بيئة آمنة لعملية الاغاثة الانسانية فى الصومال. ولم ينفذ هذا القرار سوى مع مبادرة الولايات المتحدة فى اواخر عام ١٩٩٢ الى ارسال حوالى ٥ الاف جندى لحماية عملية وصول المساعدات الانسانية الى المناطق المتضررة فى الصومال.

وقد تحددت الاهداف العسكرية لهذه القوة فى: فتح طرق الامدادات، وخلق المناخ المناسب لنقل الامدادات. وفى نفس الوقت، اكدت الادارة الامريكية احترامها لسيادة واستقلال الاراضى الصومالية، والتأكيد على ان القوات الامريكية لن تسعى الى فرض اية اوضاع سياسية على الشعب الصومالى، وان كانت تلك القوات سوف تتخذ كل اجراء ضرورى لحماية ارواح افرادها وافراد الشعب الصومالى.

وقد تولت الولايات المتحدة فى بادىء الامر قيادة العملية- والتى اطلق عليها اسم (استعادة الامل)- تمهيدا لنقلها الى الامم المتحدة. ومع ذلك، فان الاهداف العسكرية للعملية سرعان ماتسع نطاقها اثر اصرار الامين العام للامم المتحدة على اسناد مهمة نزع سلاح الفصائل

الصومالية المتصارعة الى قوات الامم المتحدة، الامر الذى ادى الى ادخال المنظمة الدولية طرفا مباشرا فى الصراع الداخلى فى الصومال، وتسبب ذلك بدوره فى تعقيد شبكة التفاعلات الداخلية، حيث تحولت القوات الدولية فى انظار قطاعات واسعة من الشعب الصومالى الى قوات احتلال، بل ان الكثير من الفصائل المتصارعة اتجهت نحو التحالف مع بعضها البعض ضد قوات الامم المتحدة، مما دفع الولايات المتحدة الى اجراء زيادات تدريجية فى حجم قواتها العاملة هناك، حتى وصلت الى حوالى ١٠,٧٠٠ الف رجل .لكنها اتجهت نحو تخفيض تلك القوات جذريا فى مارس ١٩٩٤ عقب اشتداد حدة الصراع المسلح هناك، ومقتل العديد من جنودها على ايدى قوات التحالف الوطنى الصومالى.

والاكثر من ذلك، ان جملة هذه التطورات دفعت الامم المتحدة نحو الاعلان عن تخفيض حجم واهداف قواتها فى الصومال، بحيث تقتصر على توصيل المعونات الانسانية الى المناطق الاكثر امنا التى تلقى فيها تلك القوات تعاونا من القادة الصوماليين المحليين، بالاضافة الى الاهتمام بحراسة الموانىء والمطارات الكبيرة وخطوط الاتصالات وحماية افراد الامم المتحدة وجماعات الاغاثة الخاصة، مع الغاء هدف نزع سلاح الفصائل الصومالية المتصارعة.

ومن ثم، فان هذا التطور فى اهداف ومسار عملية التدخل الدولى فى الصومال انتهى من الناحية الفعلية الى ابقاء احتمالات عودة الفوضى والنهب المسلح قائمة فى البلاد، وربما بصورة اكثر حدة عما كان عليه الوضع قبيل وصول القوات الدولية الى الصومال وبالنسبة الى حالة رواندا، فقد كان موقف الامم المتحدة من الصراع الدموى الدائر بين جماعتى (الهوتو) و(التوتسى) معقدا للغاية .فقد تدخلت الامم المتحدة فى الصراع منذ اوائل عام ١٩٩٣، وكانت اهداف قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة هناك تقتصر على تطويق المناطق الشمالية من البلاد بهدف وقف تدفق واردات السلاح من اوغندا الى جماعات المقاومة المسلحة التابعة لقبيلة التوتسى، مع محاولة ايجاد حل سلمى للصراع فى تلك المناطق.

وبلغ تعداد فيلق الامم المتحدة فى بادىء الامر حوالى ٢٥٠٠ فرد، الا ان هذا الفيلق فشل تماما فى تحقيق الاهداف المذكورة، وازدادت حدة الصراع، ووقعت مذابح مروعة، واندفع مئات الالاف من اللاجئين هربا من البلاد، الا ان القوى الدولية امتنعت فى البداية عن التدخل، بل ان مجلس الامن قرر فى اواخر ابريل ١٩٩٤ خفض حجم القوات الدولية فى رواندا بسبب تردى الاوضاع الامنية بها.

وعندما اتسع نطاق المذابح الدموية، اضطرت المنظمة الدولية الى اتخاذ موقف اكثر ايجابية، لاسيما بعد ان طالبت الولايات المتحدة مجلس الامن باصدار قرار يسمح لها بارسال قوات تكون مهمتها وقف المذابح وتأمين طرق المساعدات، ويكون لها حق الدفاع عن النفس، دون ان تتدخل بين المتحاربين للتأثير على مجريات الصراع.

ولم يكن من السهل على الامم المتحدة تجميع قوات دولية لتنفيذ هذا الهدف بالسرعة الكافية، مما دعا فرنسا الى الاعلان فى ١٩ يونيو ١٩٩٤ عن ارسال ٢٥٠٠ فرد من قواتها المسلحة للتدخل فى رواندا لفترة انتقالية تكون قوات الامم المتحدة قد اكملت استعداداتها خلالها، وذلك فى اطار ماعرف بـ(عملية الفيروز).

وقد تحددت اهداف هذه المرحلة الثانية من التدخل الدولى فى رواندا فى: اقامة منطقة امنية محايدة منزوعة السلاح فى الجنوب الغربى من رواندا لحماية اللاجئين من الهوتو .وفى ٢١ اغسطس ١٩٩٤، كانت الامم المتحدة قد وفرت حوالى ٣٠٠٠ فرد فى اطار قوة دولية للعمل فى رواندا، فانسحبت القوات الفرنسية، وان كانت عملية التسليم والتسلم قد تمت على نحو عشوائى للغاية، وشابها قدر كبير من الارتباك والفوضى.

وقد تمثل الهدف الذى تحركت القوة الدولية فى اطاره فى المرحلة الثالثة فى: حماية المدنيين، وحراسة قوافل الاغاثة. وبشكل عام، فان عملية التدخل الدولى فى رواندا كانت محكومة باهداف غير واضحة على الاطلاق، حيث ان هذا التدخل لم يؤد الى وقف المذابح بين الاطراف المتصارعة، علاوة على ان جحافل اللاجئين الى الدول المجاورة، لاسيما الى زائير، لم تتوقف فى اعقاب التدخل الدولى.

كما ان التدخل الدولى فى رواندا كان فى رأى بعض المراقبين مظهرا للتنافس السياسى والاستراتيجى بين الدول الكبرى المعنية، حيث احاطت الشكوك بطبيعة الدوافع الحاكمة للتدخل الفرنسى فى رواندا، ونظر اليه بوصفه تعبيرا عن الطموح الفرنسى فى افريقيا، وبانه يأتى فى اطار الهواجس الفرنسية الرامية الى الدفاع عن اللغة والثقافة والنفوذ الفرنسيين فى اواسط افريقيا، بينما قامت فرنسا من جانبها بتوجيه الاتهامات الى الولايات المتحدة وبريطانيا بانهما يتحركان فى اطار (مؤامرة انجلوساكسونية) تهدف الى اقتلاع فرنسا من وسط افريقيا، وان بريطانيا تقدم الدعم العسكرى الى مقاتلى التوتسى الذين كانوا يناهضون الحكومة التى كانت مؤلفة

من عناصر قبيلة الهوتو .وفيما يتعلق بحالة البوسنة – الهرسك، كان الوضع اكثر مأساوية بكثير من الحالتين السابقتين، حيث كان التدخل الدولى فى البوسنة يتبنى فى البداية مجموعة من الاهداف التى تتركز حول: حفظ السلام، توفير المساعدات الانسانية، فرض حظر جوى فوق مناطق الصراع، حماية المناطق الامنة التى قررها مجلس الامن، نزع الاسلحة الثقيلة فى البوسنة، فرض الحظر على واردات السلاح الى الاطراف المتصارعة.

والواقع، انه بدا واضحا منذ فترة مبكرة عقب التدخل الدولى ان قوات الامم المتحدة لاتمتلك القدرة العسكرية، ولاتتوافر لها الظروف السياسية المواتية، لتنفيذ الكثير من هذه الاهداف. وربما يتمثل القرار الوحيد الذى عملت قوات الامم المتحدة على فرضه على الاطراف المتصارعة بجدية فى حظر واردات السلاح، الا ان صرب البوسنة كانوا مع ذلك يحصلون على احتياجاتهم من الاسلحة والمعدات من خلال جمهوريتى الصرب والجبل الاسود المجاورتين والعديد من المصادر الاخرى، مخترقين بذلك قرارات مجلس الامن، فى الوقت الذى استطاع كروات البوسنة فيه ان يحصلوا على احتياجاتهم العسكرية من جمهورية كرواتيا المجاورة، مما يعنى ان قرار حظر السلاح لم يطبق من الناحية العملية سوى على المسلمين فى البلاد، مما ادى الى تقييد قدرتهم على الدفاع عن انفسهم فى مواجهة العدوان المستمر عليهم من جانب الاطراف الاخرى، أى ان الامم المتحدة تبنت فى حالة البوسنة مجموعة واسعة من الاهداف، بصورة تفوق كثيرا قدرة القوات الدولية على تحقيقها.

وعلى هذا الاساس، يبدو واضحا ان عمليات التدخل الدولى التى نفذتها قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة كانت تفتقر فى العديد من الحالات الى الاهداف الواضحة والمحددة، والتى تتناسب فى نفس الوقت مع طبيعة القدرات المتاحة لتلك القوات، ومع طبيعة المرحلة التى يمر بها الصراع المسلح بين الاطراف المعنية، وايضا مع طبيعة الظروف والاعتبارات السياسية الدولية القائمة وقت التدخل .وقد ادت هذه الخاصية الى جعل التدخل الدولى يبدو عديم الفاعلية فى الحالات المذكورة، بل وبدا فى الكثير من الاحيان ان التدخل الدولى لم يعجز فقط عن تنفيذ جملة الاهداف المعلنة، وانما بدا ايضا ان التدخل الدولى ادى الى تعقيد بعض جوانب الموقف الصراعى بصورة اكثر عما كان عليه الوضع قبل التدخل.

ب ـ من حيث تعداد وتسليح قوات الامم المتحدة :

كان تسليح القوات الدولية العاملة تحت مظلة الامم المتحدة يقتصر عادة على الاسلحة الفردية او الخفيفة ذات الطابع الدفاعى فقط، استنادا الى انها قوات غير محاربة، وتتولى فقط اعمال حفظ الامن والفصل بين القوات المتصارعة. وكانت هذه الوضعية ذاتها لاتستدعى فيما مضى أعدادا كبيرة من القوات الدولية .

والواقع ان نظام تسليح قوات حفظ السلام اختلف كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وجدت الامم المتحدة ذاتها مضطرة الى تخصيص قوات كبيرة نسبيا، وذات مستوى عال من التسلح، لأداء مهام حفظ السلام فى العديد من انحاء ومناطق العالم. وكانت الزيادة فى التعداد والتسليح عائدة اما الى تعدد المهام التى اصبح مطلوبا من الامم المتحدة القيام بها فى اطار (عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد) و (العمليات المرتبطة بحفظ السلام)، أو الى اتساع مصادر التهديد الفعلى والمحتمل التى اضطرت قوات الامم المتحدة الى التعامل معها فى المناطق التى طلب منها العمل فيها.

وتعتبر عملية (يونيصوم –٢) فى الصومال اكبر واقوى قوة تقودها الامم المتحدة فى اطار عمليات حفظ السلام، وجرى الاعلان فى مارس ١٩٩٣ عن تشكيل هذه القوة، حيث وافق مجلس الامن وقتذاك على تشكيل قوة مؤلفة من ٢٨ الف فرد، منهم ٢٠ الف جندى مقاتل، و٨ الاف فرد للامدادات.

وقد جرى تشكيل هذه القوة لاحلالها محل القوات الامريكية فى الصومال، عقب ضغوط امريكية مكثفة، حيث اتهمت الادارة الامريكية وقتذاك الامم المتحدة بانها تتباطأ فى تشكيل القوة الدولية، واعلنت الولايات المتحدة انها مستعدة لوضع ٥ الاف فرد تحت تصرف القوة الدولية، منهم ١٢٠٠ جندى مقاتل، و٣٨٠٠ فرد للامدادات، فيما كان بمثابة اكبر عدد من الجنود الامريكيين يعملون تحت قيادة غير امريكية فى عملية تابعة للامم المتحدة. وقد ارتبط الحجم الكبير نسبيا لهذه القوة الدولية فى بادىء الامر باسناد مهام غير مسبوقة لها، اشتملت على: نزع اسلحة الفصائل الصومالية المتصارعة، وحماية موظفى الاغاثة العاملين فى مختلف انحاء الصومال، وحفظ الامن والسلم فى البلاد.

أضف الى ذلك، ان هذه العملية كان مخططا لها أن تغطى كافة ارجاء الصومال، على عكس الوضع اثناء قيادة الولايات المتحدة للعملية التى غطت فقط ٤٠ فى المائة من

الاراضى الجنوبية فى الصومال، اشتملت على عمليات محدودة النطاق لنزع اسلحة الفصائل الصومالية، مما كان يجعل مهمة الامم المتحدة اكثر خطورة فى الصومال.

وفى نفس الوقت، امتلكت القوات الدولية العاملة فى اطار عملية (يونيصوم -٢) صلاحيات غير مسبوقة على الاطلاق بالنسبة لقوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، حيث اسند الى افراد هذه القوة لاول مرة حق استخدام القوة المسلحة لمنع الهجمات على موظفى الامم المتحدة اومنظمات الاغاثة، بالاضافة الى امتلاكهم حق مصادرة الاسلحة، علاوة على ان اعمال القوات الدولية فى هذه العملية استندت الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذى خولها حق استخدام القوة حال تهديد الامن والسلم .وبالتالى، فان الازدياد التدريجى فى تعداد القوات الدولية فى الصومال ارتبط فى بادىء الامر باتساع نطاق الاهداف والمهام الملقاة على عاتق تلك القوات، لاسيما اعمال نزع الاسلحة الخفيفة والثقيلة. الا ان تنفيذ هذه المهام ادى الى ازدياد الاشتباكات بين القوات الدولية والفصائل الصومالية بصورة متواصلة، ووقوع اعداد كبيرة نسبيا من الضحايا فى صفوف قوات الامم المتحدة، مما دفع مجلس الامن الى زيادة مستوى التسليح المتاح للقوات الدولية فى الصومال، وتزويدها بالاسلحة الثقيلة، ومنها العربات المدرعة والطائرات الهجومية لتمكينها من اداء مهامها كاملة.

بالاضافة الى ان المجلس اصدر قرارا فى اوائل يوليو ١٩٩٣ يدعو الى اعتقال ومحاكمة المسئولين عن قتل جنود حفظ السلام فى الصومال، الا ان ازدياد حدة الاشتباكات والخسائر فى صفوف القوات الدولية اضطر الامم المتحدة فى نهاية المطاف الى تخفيض قواتها العاملة فى الصومال وتقليص الاهداف التى تسعى الى تحقيقها فيها. أما فى البوسنة وكمبوديا، فقد احتفظت الامم المتحدة باعداد كبيرة نسبيا من الافراد، وصلت الى حوالى ٢٣ الف فرد فى يوغوسلافيا السابقة، وحوالى ٢٢ الف فرد فى كمبوديا، واستهدفت هذه القوات تنفيذ قرارات الامم المتحدة فى تلك المناطق، وبلغت فى حالة البوسنة حوالى ٢٨ قرارا على الاقل. الا ان تسليح قوات حفظ السلام فى هذه المناطق اقتصر على التسليح الخفيف والمتوسط والعربات المدرعة.

جـ- من حيث اسلوب القيادة والسيطرة العسكرية على عمليات حفظ السلام :

يفترض من الناحية المبدئية ان قيادة عمليات حفظ السلام تسند عادة الى الامم المتحدة ذاتها، حيث ينبغى ان تتلقى القوات الدولية تعليماتها من الامين العام للمنظمة الدولية. ومع ذلك، فان هناك بعض الاستثناءات البارزة وقعت خلال الاعوام القليلة الماضية فيما يتعلق بقيادة عمليات حفظ السلام، لاسيما فى الصومال ورواندا.

ففى الصومال، تولت الولايات المتحدة قيادة عمليات حفظ السلام منذ اواخر عام ١٩٩٢، وحتى مايو ١٩٩٣، حيث قدمت الولايات المتحدة النسبة الاكبر على الاطلاق من اجمالى القوات الدولية العاملة فى الصومال، وانتظرت الادارة الامريكية الى حين انتهاء الامم المتحدة من استكمال التجهيزات الادارية والتنظيمية والبشرية لها فى الصومال لنقل القيادة العسكرية اليها.

وبالتالى، فقد كان من المفترض ان تقوم الولايات المتحدة بتسليم القيادة العسكرية لعمليات حفظ السلام فى اواخر يناير ١٩٩٣، الا ان عملية التسليم هذه تأخرت بعض الوقت فى بادىء الامر بسبب عملية نقل السلطة السياسية فى الولايات المتحدة من ادارة جورج بوش الى ادارة بيل كلينتون. وقد اكدت الادارة الامريكية الجديدة وقتذاك ان تسليم قيادة العملية الى الامم المتحدة لايعنى تخلى الولايات المتحدة نهائيا عن دورها فى الصومال، واعلنت فى ذلك الحين اعتزامها الاحتفاظ بوجود عسكرى كبير لها فى الصومال الى ان تتغير الظروف السياسية والامنية فى البلاد، حيث كانت القوات الامريكية تبلغ حوالى ٢٥ الف جندى.

وقد جابهت عملية نقل القيادة العسكرية من الولايات المتحدة الى الامم المتحدة صعوبات اخرى عديدة، لعل ابرزها ان فترة الشهور الثلاثة الاولى التى تولى الامريكيون خلالها قيادة العملية لم تؤد الى توفير بيئة آمنة لتيسير اعمال نقل مواد الاغاثة الى الصوماليين، وهو ماكان يعتبر شرطا لازما لتسليم القيادة العسكرية الى الامم المتحدة وفقا لقرار مجلس الامن رقم (٧٩٤)، مما اثار مخاوف مسئولى المنظمة الدولية من تولى قيادة العملية فى بيئة غير امنة، الامر الذى ادى وقتذاك الى اثارة فكرة (النقل المتدرج للقيادة)، بحيث تنتقل القيادة من الولايات المتحدة الى الامم المتحدة على مراحل متدرجة يجرى خلالها تقوية قيادة الامم المتحدة على حساب القيادة الامريكية فى وقت واحد، حتى تصبح القيادة كلها فى ايدى الامم المتحدة، مما كان يعنى انه سوف توجد قيادتان للقوات الدولية خلال المرحلة الانتقالية الى ان يمكن الاستغناء عن القيادة الامريكية، مع تنفيذ هذا الاسلوب فى منطقة تلو اخرى فى الصومال.

وبالفعل، جرى تنفيذ هذه الخطة المتدرجة، وقامت الامم المتحدة بزيادة القوات متعددة الجنسيات لاحلالها محل

القوات الامريكية، مع تعيين قائد جديد لقوات حفظ السلام، وكان المستهدف تشكيل قوة مؤلفة من ٣٠ الف جندى تابعين للامم المتحدة يتولون اعمال حفظ السلام فى الصومال عقب انسحاب معظم القوات الامريكية، مع ابقاء ماسمى بـ (قوة رد فعل سريع) امريكية لمواجهة اى انفجار واسع النطاق لاعمال العنف فى الصومال. وفى ظل هذا الوضع، جرى تأجيل عملية نقل القيادة لمدة ثلاثة شهور اضافية، واصبحت فى مايو ١٩٩٣.

والملاحظ ان الولايات المتحدة هى التى كانت تحث الامم المتحدة على الاسراع بتسلم القيادة العسكرية للعملية فى ذلك الوقت، مع العلم بانه لم تكن المواجهات العسكرية العنيفة قد بدأت بعد بين القوات الامريكية والميليشيات الصومالية، بينما كانت الامم المتحدة غير راغبة فى تسلم القيادة العسكرية قبل استكمال اعمال التنظيم العسكرى والادارى للقوات متعددة الجنسيات فى البلاد.

بالنسبة الى حالة رواندا، فقد سبق القول ان الحكومة الفرنسية بادرت فى منتصف عام ١٩٩٤ الى اصدار الاوامر الى قواتها المرابطة فى قواعد عسكرية فى دول افريقية قريبة من رواندا للتدخل لوقف المذابح واقامة منطقة امنية محايدة منزوعة السلاح فى جنوب غرب رواندا لحماية اللاجئين، وذلك لحين انتهاء الامم المتحدة من تجميع القوات الدولية اللازمة لتأمين طرق تدفق المساعدات. وقد اعلنت فرنسا فى اغسطس ١٩٩٤ عن انتهاء الفترة الانتقالية وانجاز الاهداف المعلنة لهذه الفترة، وقامت القوات الفرنسية بمغادرة رواندا، الا ان عملية نقل القيادة تمت بصورة عشوائية، حيث ادى خروج القوات الفرنسية الى نشوء حالة من الفراغ السريع الذى لم تستطع قوات الامم المتحدة او وكالات غوث اللاجئين ان تملأه بسرعة، لاسيما وان تلك الوكالات كانت تعتمد على القوات الفرنسية فى تنفيذ اعمال النقل البرى والاتصالات اللاسلكية، كما ان عناصر الامم المتحدة وجدت نفسها دفعة واحدة امام عشرات الالاف من اللاجئين المحتاجين الى الاغذية والحماية، فى الوقت الذى لم تكن الامم المتحدة قد استكملت فيه بناء البنية الاساسية اللازمة لهذه الاغراض.

وبالاضافة الى ماسبق، فان عناصر قوات الامم المتحدة واجهت فى مختلف المناطق صعوبات التنسيق بين بعضها البعض، حيث كان قد جرى تجميع تلك القوات من دول كثيرة، تختلف من حيث اللغات والثقافات والعقائد العسكرية والخبرات القتالية، مما ادى الى توليد مشكلات عديدة فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة والعمل العسكرى المشترك.

أضف الى ذلك، ان نظام حفظ السلام، حسب ماهو معمول به فى الامم المتحدة، يقوم على اسناد قيادة القوات الى العسكريين من الدول الصغيرة او المتوسطة فى مقومات القوة الشاملة، وعادة مالايكون لدى مثل هؤلاء العسكريين خبرة كبيرة فى السيطرة على قوات ضخمة منتشرة على مساحات واسعة من الارض، كما لايملكون عادة خبرة كافية فى مجال اجراء المناورات العسكرية، مما يترتب عليه مشكلات عديدة فى ادارة وتنسيق عمليات حفظ السلام. ومن ثم، يبدو واضحا ان الامم المتحدة كانت تعجز عن التجاوب السريع مع حالات التدخل الانسانى العاجل، واضطرت الى ان تترك القيادة العسكرية خلال المراحل الاولى للتدخل الدولى فى منطقة الصراع لقوى دولية اخرى، ويعود ذلك بطبيعة الحال الى عدم امتلاك المنظمة الدولية لمؤسسة عسكرية مستقلة، بالاضافة الى حاجتها الى بيئة امنة ومستقرة نسبيا للتدخل لحفظ السلام وتقديم المساعدات، لاسيما وان التدخل فى مثل تلك الحالات لم يكن يجرى فى ظل قبول وموافقة صريحة من جانب الاطراف المتصارعة، مما كان يحتاج الى استعدادات كبيرة قبل التدخل الفعلى من جانب الامم المتحدة.

د ـ من حيث آليات التعامل مع الصراع المسلح :

هناك العديد من الجوانب التنفيذية المتعلقة بالكيفية التى تعاملت بها قوات الامم المتحدة مع المواقف الصراعية القائمة، الا ان الملاحظة الاكثر اهمية على الاطلاق فى هذا الصدد تتمثل فى ان هناك حالتين من حالات التدخل الدولى، هما حالة الصومال وحالة البوسنة، قد اشتملتا على الاستخدام واسع النطاق للقوة المسلحة من جانب القوات الدولية ضد بعض الأطراف المتصارعة، الا ان نمط استخدام القوة المسلحة اختلف كثيرا فيما بين هاتين الحالتين.

ففى حالة البوسنة، لم يكن الاستخدام واسع النطاق للقوة المسلحة صادرا عن قوات حفظ السلام، ولكنه صدر عن قوات حلف الاطلنطى التى كلفها مجلس الامن بتوجيه ضربات جوية فى حالات محددة فى البوسنة، بينما ظل استخدام القوة العسكرية من جانب قوة حفظ السلام ذاتها فى البوسنة قاصرا على اغراض الدفاع عن النفس.

وبالتالى، فقد قامت طائرات حلف شمال الاطلنطى بتوجيه ضربات جوية ضد الميليشيات الصربية ردا على انتهاكاتهم لمنطقة الحظر الجوى او اختراقهم للمناطق الآمنة، وغير ذلك من التجاوزات. الا ان استخدام القوة المسلحة هنا لم يكن رادعا للجانب الصربى، علاوة على انه

قد اصبح مع مرور الوقت مقيدا باعتبارات الحرص على عدم تعريض قوات الامم المتحدة فى البوسنة لاعمال انتقامية.

أما فى حالة الصومال، فان استخدام القوات الدولية للقوة المسلحة جاء عبر سلسلة متدرجة من التصعيد العسكرى المتبادل، والتى وقعت على هامش اعمال نزع اسلحة الفصائل الصومالية المتصارعة، ووصل استخدام القوة المسلحة فى نهاية المطاف الى درجة المواجهة المفتوحة واسعة النطاق بين القوات الدولية وميليشيات مايعرف بـ(التحالف الوطنى الصومالى) بزعامة الجنرال محمد فارح عيديد.

وكان استخدام القوات الدولية للقوة المسلحة فى الصومال مستندا الى الفصل السابع من الميثاق، بالاضافة الى اضطرار القوات الدولية فى الكثير من الحالات الى الدفاع عن النفس، قبل ان تضطر تلك القوات الى أخذ زمام المبادأة فى العمل العسكرى ضد الميليشيات المناوئة، الا ان هذه المواجهة العسكرية واسعة النطاق دفعت القوات الدولية الى تقليص اهدافها ووجودها فى الصومال بسبب انعدام البيئة الآمنة اللازمة لحفظ الامن والسلم.

وبالاضافة الى ماسبق، يتمثل الجانب الاخر فى رصد اليات التعامل مع الصراع المسلح من جانب القوات الدولية فى ان المفترض فى انماط عمل هذه القوات انها ليست طرفا فى الصراع المسلح، مما يحتم عليها ان تلتزم بـ(التجرد) و(الموضوعية) لدى تعاملها مع مختلف الاطراف المتصارعة فى المنطقة او الدولة المعنية.

والواقع، ان هذه المبادئ قد اسئ تنفيذها فى العديد من الزوايا عند التطبيق، بمعنى ان هذه المبادىء اما كانت تتخذ ذريعة للتغاضى عن انتهاكات جسيمة للغاية من جانب بعض اطراف الصراع أو انها كانت لاتنفذ اصلا وتصبح القوات الدولية طرفا مباشرا فى الصراع. ففيما يتعلق بتجاهل الانتهاكات الجارية بحجة الموضوعية، يبدو واضحا على سبيل المثال ان القوات الدولية فى البوسنة التزمت موقف الحياد والموضوعية بين الاطراف المتصارعة، الا ان الموضوعية فى مثل هذه الحالة كانت تعنى التجاوز عن الانتهاكات المتعددة لقرارات الامم المتحدة من جانب الصرب، سواء القرارات المتعلقة بوقف اطلاق النار او اقامة المناطق الامنة اوالحظر الجوى... ومــا إلى ذلك، بل ان الجنود الروس العاملين فى اطار القوات الدولية فى البوسنة كانوا ينحازون صراحة الى جانب الصرب فى قتالهم ضد المسلمين والكروات.

وبالمثل، بدا واضحا بصورة ضمنية ان القوات العاملة فى الصومال اتخذت موقفا معاديا لما يعرف بـ (التحالف الوطنى الصومالى)، وكانت اكثر قربا الى جماعة الرئيس المؤقت على مهدى محمد .وقد اتضح ذلك منذ بدء تنفيذ عملية نزع اسلحة الفصائل الصومالية فى ابريل ١٩٩٣، حيث تدخلت قوات الامم المتحدة فى بعض المعارك الدائرة بين الفصائل الصومالية ضد العناصر المنتمية الى التحالف الوطنى الصومالى فى بادىء الامر، ثم تحولت قوات الامم المتحدة ذاتها طرفا مباشرا فى الصراع بعد ذلك، لاسيما بعد تفاقم الاشتباكات بينها وبين قوات التحالف، بل ان هذه الاشتباكات تغذت كثيرا على الاتهامات التى كان الجنرال عيديد قد وجهها الى قوات الامم المتحدة بدعم الرئيس المعزول سياد برى، كما قاد حملة دعائية وعسكرية مكثفة ضد الوجود الدولى فى الصومال .وعلى هذا الاساس، فان الآليات التى تبنتها قوات الامم المتحدة للتعامل مع العناصر المتصارعة فى العديد من المناطق ادت فى الكثير من الحالات الى تحويل تلك القوات الى جزء من المشكلة، وان كانت هذه الوضعية قد اختلفت من حالة الى اخرى.

ففى حالة البوسنة، كانت قوات الامم المتحدة جزءا من المشكلة من حيث ان المنظمة الدولية امتنعت فى الكثير من الحالات عن اتخاذ مواقف عسكرية اكثر تشددا ضد الصرب، خوفا من تعريض قوات الامم الكتحدة فى البوسنة لاعمال انتقامية من جانب الصرب، مما ساعد على افلات الميليشيات الصربية من العقاب على اعمالهم العدوانية وتصعيد مواقفهم السياسية المتعنتة.

أما فى حالة الصومال، فان قوات الامم المتحدة اصبحت جزءا من المشكلة عندما اصبحت طرفا رئيسيا فى الصراع المسلح الدائر، وباتت تتعرض لحرب استنزاف من جانب الميليشيات الصومالية، الامر الذى ادى فى الحالتين الى اضعاف قدرة القوات الدولية على مواصلة تنفيذ الاهداف التى كانت قد ارسلت اصلا لتحقيقها.

فى ضوء ما سبق، يبدو واضحا ان الطبيعة العسكرية لعمليات حفظ السلام الدولية قد شهدت تغيرا جذريا خلال فترة مابعد الحرب الباردة، ومن الممكن تحديد خمسة مجالات رئيسية للتغير فى هذا المجال:

أولا: ان انشطة حفظ السلام قد اتسعت كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، ووصلت الى معدلات غير مسبوقة على الاطلاق منذ بدء العمل بنظام حفظ السلام ذاته، وكان هذا الاتساع عائدا الى ان التطورات الجارية فى البيئة الدولية ادت الى توليد مصادر جديدة لانعدام الامن على

كافة المجالات الداخلية والاقليمية والقارية والعالمية، مما جعل دور الامم المتحدة مطلوبا ومرغوبا بصورة اكبر بكثير عن ذى قبل.

ثانيا: ان مهام حفظ السلام باتت تنطوى على منظومة جديدة تماما من الاعمال التى لم تكن مدرجة من قبل فى قائمة اعمالها، مثل: تنظيم ومراقبة الانتخابات الداخلية، وحماية قطاعات واسعة من السكان، وحماية مناطق آمنة معينة حددتها الامم المتحدة، والتاكد من اعمال نزع السلاح الجزئى لمناطق معينة، وحماية الاسلحة التى جرت مصادرتها من الاطراف المتصارعة، والتاكد من وصول المساعدات الانسانية الى المناطق المتضررة، والمساعدة فى بناء السلطة الحكومية والامنية فى البلاد التى عانت من حروب اهلية، ورصد انتهاكات قوانين الصراع المسلح. من ثم، فان هذه الطائفة الجديدة من المهام تدلل على ان الدور الذى بات مطلوبا من الامم المتحدة اصبح متشعبا بدرجة تفوق كثيرا القدرات الفعلية المتاحة للامم المتحدة فى الوقت الراهن.

ثالثا: ان اعمال حفظ السلام باتت ترتكز بالدرجة الاولى على بناء درجة كبيرة من الاجماع بين القوى الدولية الكبرى، لاسيما الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن، حيث تبدى تلك الدول حرصا على تنسيق مواقفها تجاه عمليات حفظ السلام بما لايؤدى الى تعارض تلك المواقف فى المجلس، بل ان الولايات المتحدة امتنعت على سبيل المثال عن تقديم مشروع قرار الى مجلس الامن لرفع الحظر عن واردات السلاح الى مسلمى البوسنة بعدما بدا واضحا ان الكثير من الدول الاخرى دائمة العضوية سوف تعارض هذا القرار، حال طرحه للتصويت.

رابعا: ان عمليات حفظ السلام اعتمدت لاول مرة على الاطلاق على اسناد الحق فى استخدام القوة المسلحة للقوات الدولية، وتحديدا فى الصومال والبوسنة، وذلك بموجب الفصل السابع من الميثاق، فيما شكل تحولا كيفيا بالغ الاهمية فى ادارة عمليات حفظ السلام، وهو ماكان يمثل ايضا نتاجا للاعتبارات السابقة، لاسيما من حيث ان اعطاء هذا الحق للقوات الدولية ماكان من الممكن ان يتم بدون اكبر درجة ممكنة من الاجماع بين القوى الدولية الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الامن.

خامسا: ان عمليات حفظ السلام فى الكثير من الحالات، وبالذات فى الصومال والبوسنة، قد شابها الكثير من الفوضى والارتباك والغموض، سواء فيما يتعلق بالاهداف والمهام الموضوعة للقوات الدولية او بالنسبة لهيكل القيادة والسيطرة على القوات او فيما يختص باليات التعامل مع المواقف الصراعية القائمة او بالنسبة للناتج الاجمالى للتدخل الدولى، الامر الذى ادى الى اثارة العديد من التحفظات والشكوك الدولية بشأن المسار الراهن والمستقبلى لعمليات حفظ السلام.

٢ - تحديات عمليات حفظ السلام :

ادت التطورات العديدة التى شهدتها عمليات حفظ السلام خلال عام ١٩٩٤ الى إحداث العديد من التعديلات على المفاهيم والاجراءات الحاكمة لتلك العمليات، وربما كان الجانب الاكثر تأثرا بعملية التعديل هذه هو مفهوم (الامن الجماعى) ذاته، والذى يمثل الاساس المفهومى والقانونى المنظم لعمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة. فقد ادى الارتباك ونقص الفاعلية اللذان طبعا عمليات حفظ السلام خلال العام المذكور الى تكثيف الانتقادات الموجهة الى مفهوم الامن الجماعى، وزيادة مصداقية التحفظات التى كانت مطروحة من قبل تجاه هذا المفهوم، بل ان بعض وجهات النظر ذهبت الى ان حركة التفاعلات المحيطة بعمليات حفظ السلام افضت من الناحية العملية الى تحطيم اسطورة الامن الجماعى تماما، بسبب السيولة الشديدة لهذا المفهوم وافتقاره الى القوة الالزامية وعجزه عن بلورة درجة معقولة من الاجماع على مصادر التهديد وسبل مواجهتها بين الدول المعنية.

ومن الناحية التاريخية، كان مفهوم الأمن الجماعى قد نشأ مع تأسيس عصبة الامم، لاسيما عبر مانصت عليه المواد (١٠) و(١١) و(١٦) و(١٧) من ميثاق (عهد) العصبة على ضرورة التزام جميع الدول الاعضاء بفرض عقوبات ضد اى دولة تعتدى على اى دولة اخرى من الدول الاعضاء فى العصبة.

وعلى الرغم من الاخفاقات العديدة التى تعرض لها نظام الامن الجماعى عقب تأسيسه، الا ان الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية اعتمدته ايضا كاساس لصيانة الامن والسلم الدوليين بموجب ميثاق الامم المتحدة، لاسيما فى الفصل السابع من الميثاق، مع الاكتفاء باعادة صياغة نصوص هذا النظام فى ميثاق الامم المتحدة بصورة اكثر تشددا عما كان عليه فى ميثاق عصبة الامم، ولعبت هذه النصوص دورا حاكما فى تسيير اعمال حفظ الامن والسلم الدوليين من جانب الامم المتحدة .وقد ادى مسار عمليات حفظ السلام التى نفذتها الامم المتحدة منذ انتهاء الحرب

الباردة، لاسيما فى البوسنة والصومال ورواندا، الى الحاق المزيد من الضعف بمصداقية مفهوم الامن الجماعى، حيث بدا واضحا ان الدول الاعضاء فى الامم المتحدة، وبالذات فى مجلس الامن، تتعامل مع حالات الاخلال بالامن والسلم من منظورها الخاص، وعلى اساس مصلحتها الذاتية، وليس على اساس احتياجات الدولة او الجماعة المعتدى عليها، مما يفضى فى النهاية الى عجز المنظمة الدولية عن تقديم الدعم الى الجانب المعتدى تحت ذرائع مختلفة، والعجز عن اتخاذ استعدادات جماعية للتعامل مع حالات الطوارئ، لاسيما وان الدول الاعضاء ارتأت دائما ان تحتفظ لنفسها بالحرية الكاملة فى تحديد ردود افعالها فى حالات وقوع العدوان.

وفى هذا السياق، امتد نقص فاعلية نظام الأمن الجماعى بصورة اكثر وضوحا الى المواقف الدولية التى تبلورت تجاه الافكار التى اقترحها الامين العام للامم المتحدة لزيادة قدرة الامم المتحدة على تنفيذ أعمال حفظ الامن والسلم الدوليين، وبالذات فكرة انشاء الجيش الدولى، حيث جابهت هذه الفكرة عزوفا من جانب الدول الكبرى عن مجرد احياء نظام اللجنة العسكرية الدائمة والجيش الدولى، والتى كان يمكن ان تمثل بديلا عن النظام المعمول به حاليا والقائم على الاستعانة بوحدات من الجيوش الوطنية للدول الاعضاء.

ويعود هذا العزوف الى تردد الدول المعنية فى اللجوء الى العقوبات العسكرية ضد اى معتدى خوفا من المخاطر بالتعرض لخسائر بشرية ومادية فى نزاعات لاتهدد المصالح الحيوية لتلك الدول بصورة مباشرة، علاوة على انه بدا من الصعب للغاية على تلك الدول ان تتفق على الوسائل التى يمكن تطبيقها لاحتواء الصراعات القائمة واحلال الامن والسلم فى مناطق النزاع، فضلا عن ان اتخاذ قرار جماعى بالتدخل العسكرى لوقف العدوان يستلزم شروطا عديدة يصعب توافرها الا فى حالات استثنائية قليلة جدا كما كان الحال فى أزمة غزو العراق للكويت .وبالاضافة الى ماسبق، ادت جملة المتغيرات سالفة الذكر الى اخضاع اعمال حفظ السلام التى تقوم بها الامم المتحدة لمراجعة عميقة عام ١٩٩٤ من جانب القوى الكبرى المشاركة فى هذه الاعمال.

وبصورة اكثر تحديدا، تحفظت الدول المعنية بشدة على مجموعة معينة من الخصائص التى طبعت اداء المنظمة الدولية فى مجال حفظ السلام، وبالذات فى ثلاث نقاط رئيسية، تتمثل اولاها فى الزيادة الملموسة فى الخسائر البشرية لقوات حفظ السلام ، لاسيما فى الصومال والبوسنة، والتى وصلت مثلا خلال عام ١٩٩٣ الى حوالى ١٩٧ ضحية لقوا مصرعهم اثناء اضطلاعهم بمهام حفظ السلام فى مناطق متفرقة من العالم، فيما شكل رقما قياسيا لعدد الضحايا فى تاريخ عمليات حفظ السلام. أما النقطة الثانية التى كانت محل انتقادات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فقد تمثلت فى اخفاق المنظمة الدولية فى ادارة عمليات حفظ السلام بصورة اكثر فاعلية، بما يساعد على ايجاد تسويات فاعلة للأزمات والصراعات التى تعمل القوات الدولية فى اطارها.

واخيرا، بات العديد من المؤشرات يدلل على استشراء الفساد بين قوات حفظ السلام فى العديد من مناطق العالم، لاسيما فى انجولا والصومال والبوسنة وكمبوديا والسلفادور، حيث اشار تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية الى تجاهل القوات الدولية خلال عام ١٩٩٤ لحالات انتهاكات واضحة لحقوق الانسان فى المناطق التى توجد بها، مما تسبب فى حدوث تبعات مدمرة على مجموعات من السكان كان يفترض ان تعمل تلك القوات على حمايتهم .وبطبيعة الحال، فان عملية المراجعة المذكورة بدت واضحة بدرجة كبيرة من جانب الولايات المتحدة، حيث ادت تجربة التدخل الامريكى فى الصومال الى دفع ادارة الرئيس بيل كلينتون الى الاتجاه نحو جعل مشاركة القوات الامريكية فى عمليات حفظ السلام فى اقل الحدود الممكنة، ولفترة زمنية محدودة، وتوجيهها نحو انشطة لاتنطوى على قدر كبير من الخسائر البشرية، مع الحرص على عدم التورط فى المستقبل فى عمليات خطرة وباهظة التكاليف لحفظ السلام فى مختلف انحاء العالم.

وفى هذا الاطار، قررت الولايات المتحدة تسيير اعمال المشاركة فى جهود حفظ السلام حسب المبدأ المسمى بـ(الاختيار المحسوب)، والذى ينطوى على ضرورة ان تقرر الولايات المتحدة مسبقا الأنشطة والنزاعات التى يتعين عليها ان تشارك فيها بنفسها، وكذلك تحديد طبيعة الحالات التى يمكن الاكتفاء بالتأييد والدعم فقط. ومن ثم، فان الاتجاه العام للسياسة الامريكية فى مجال المشاركة فى عمليات حفظ السلام كان نحو تخفيض الدور الامريكى فى هذا المجال، وجعله محسوبا ومقيدا الى أدنى درجة ممكنة، وترافق هذا الاتجاه مع اعلان الادارة الامريكية عن خفض مساهمتها فى ميزانية حفظ السلام، بحيث تصبح ٢٥ فى المائة بدلا من ٣١,٧ فى المائة، وسوف يبدأ سريان هذا الخفض من عام ١٩٩٦.

وقد قدمت الادارة الامريكية ايضا مجموعة محددة من الافكار حول طبيعة المساهمة المحتملة من جانبها فى عمليات حفظ السلام تمثلت فى الدعوة الى تشكيل مايعرف

ب- (فرق عمل) تقودها الامم المتحدة، على ان تلتزم جميع الدول بتقديم اقصى ماليها فى اطار هذه الفرقة، مع استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم اللوجستيكى لهذه الفرقة، ويتضمن ذلك تدريب قوات الامم المتحدة وتوفير الطائرات والسفن اللازمة لاعمال حفظ السلام فى الخطوط الامامية.

وبالمثل، تسببت المتغيرات ذاتها فى دفع الحكومة الكندية خلال عام ١٩٩٤ نحو اعادة النظر فى طريقة مساهمتها فى مهام حفظ السلام الدولية حول العالم، واعلنت حصر مساهمتها فى تلك المهام فى ارسال عمال وافراد شرطة الى مهام السلام بدلا من ارسال الجنود والقوات المسلحة، وقامت كندا فى هذا الاطار بارسال اطقم من الشرطة الى هايتى للمساعدة فى تأهيل الشرطة المحلية، ولم تقم بارسال قوات عسكرية.

وفى نفس الوقت، ادى مسار عمليات حفظ السلام الى حدوث انقسام فى اليابان بشأن مشاركة القوات اليابانية فى مهام حفظ السلام تحت قيادة الامم المتحدة .فقد اقر البرلمان اليابانى عام ١٩٩٢ تعديلا يقضى بالسماح بمشاركة القوات اليابانية فى مهام محدودة غير قتالية ضمن جهود حفظ السلام الدولية، الا ان مسار هذه الجهود خلال عام ١٩٩٤ دعا بعض المصادر العسكرية الرسمية فى اليابان الى الاعراب عن رفض توسيع نطاق المشاركة اليابانية فى مهام حفظ السلام، بل والتأكيد على ان مجرد ارسال قوة حفظ سلام الى اى جهة من العالم لايعنى بالضرورة المساهمة فى خدمة اهداف المجتمع الدولى، وذلك فى ظل الارتباك والتخبط الذى شاب عمليات حفظ السلام الدولية.

هذا وقد اتجهت الامم المتحدة نحو اعادة النظر فى مسار اعمال حفظ السلام، سواء على مستوى الامانة العامة او على مستوى مجلس الامن. فقد اهتمت الامانة العامة بتقديم المزيد من قوة الدفع لجهود انشاء جيش احتياطى تابع للامم المتحدة، حيث شكل الامين العام للامم المتحدة فريقا معنيا باجراء اتفاقات مع اكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء لتقديم قوات ومعدات من اجل انشاء هذا الجيش، سعيا الى الحصول على التزامات بتوفير ١٠٠ الف جندى واخصائى من الدول الاعضاء.

وقد حصلت المنظمة الدولية بالفعل على تعهدات من اكثر من ١٥ دولة بتوفير ٤٥ الف جندى واخصائى للغرض المذكور. وفى نفس الوقت، درست الامم المتحدة فكرة تعيين مفتش دولى للقضاء على الفساد فى صفوف القوات الدولية، بعد ان اصبحت تلك القوات هدفا للانتقاد فيما يتعلق بالتعاملات المالية والانسانية.

وفى اتجاه مواز، حاول مجلس الامن تحسين وتعديل ظروف عمل قوات حفظ السلام، وقام فى هذا الاطار باصدار البيان الرئاسى فى مايو ١٩٩٤ الذى حدد شروطا وعوامل معينة للمنطقة التى يطلب فيها عمل قوات حفظ السلام والمشار اليه سابقا. كما قرر مجلس الامن فى نوفمبر ١٩٩٤ اتخاذ ترتيبات محددة للتشاور وتبادل المعلومات مع الدول المساهمة بقوات فى عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، تتضمن عقد اجتماعات فى المستقبل بين المجلس وممثلى هذه الدول وتبادل المعلومات والاراء بينهما قبل ان يقرر المجلس تمديد او انهاء اى عملية من عمليات حفظ السلام، على ان يحضر هذه الاجتماعات ممثلون عن رئاسة المجلس والامانة العامة.

ومن ثم، فان هذه التطورات تعنى فى واقع الامر بدء تبلور اتجاه يقوم على الانتقائية الشديدة فى التعامل مع حالات الاخلال بالامن والسلم الدوليين، حيث ان الشروط التى وضعتها الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن للقيام باعمال حفظ السلام تبدو شروطا تعجيزية لاسباب عديدة، اهمها ان تلك الشروط يصعب توافرها مالم تكن الاطراف المتصارعة فى منطقة ما قد وصلت الى درجة الانهاك الكامل، وعادة لا تصل الصراعات المسلحة الى هذه الدرجة سوى بعد وقوع خسائر مروعة من الناحيتين البشرية والمادية فى منطقة الصراع، مما يعنى تعريض اوضاع الامن والسلم فى مثل تلك المنطقة لاخلال بالغ العنف طالما ان الشروط الموضوعة للتدخل الدولى لاتنطبق عليها، وطالما ان تطورات الموقف الصراعى سوف تصبح محكومة فقط بالموازين القائمة بين الاطراف المتصارعة.

أضف الى ذلك، ان الشروط المشار اليها تعنى من حيث الممارسة الواقعية تراجعا جزئيا عن مبدأ (التدخل الانسانى)، لان الخبرة التطبيقية لهذا المبدأ تشير الى انه لايصبح مطلوبا فى الاغلب الاعم سوى على هامش صراعات ضارية وعنيفة، ولن يكون متوافرا فى مثل هذه الحالات الشروط التى حددها مجلس الامن.

وعلى هذا الاساس، تشير جملة المستجدات التى شهدتها عمليات حفظ السلام خلال عام ١٩٩٤ الى ان نظام حفظ السلام ذاته اصبح محل شكوك عميقة، سواء بفعل الاخفاقات الجزئية التى آلت اليها بعض العمليات الكبرى التى جرت بموجب هذا النظام، او بفعل العجز عن بلورة صيغة فاعلة جديدة لتحديث وتطوير نظام حفظ السلام باكمله .

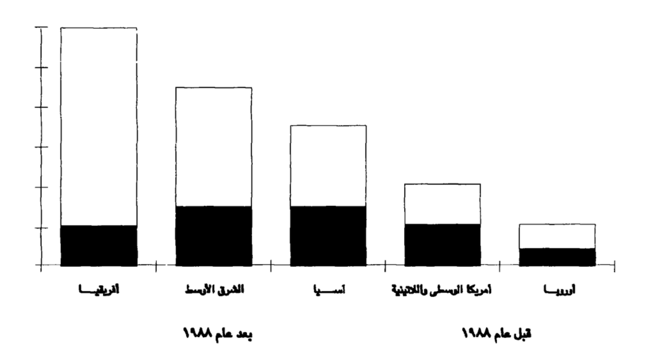
جدول رقم (١)

توزيع عمليات الامم المتحدة على المناطق الجغرافية ١٩٤٥ ـ ١٩٩٤

المنطقة الجغرافية	عدد العمليات	ملاحظات
افريقيا	١٢	منها ١٠ عمليات بعد ١٩٨٨
اسيا	٧	منها ٣ عمليات بعد ١٩٨٨
امريكا الوسطى واللاتينية	٤	منها عمليتان بعد ١٩٨٨
الشرق الاوسط	٩	منها ٦ عمليات بعد ١٩٨٨
اوربا	٢	منها عملية بعد ١٩٨٨
المجموع	٣٤	٢٢

الشكل رقم (١)

توزيع عمليات الأمم المتحدة على المناطق الجغرافية ١٩٤٥ – ١٩٩٤



جدول رقم (٢)

قوات الحماية فى كرواتيا والبوسنة ويوجوسلافيا الجديدة

الدولـــة	قوات بوليس	قوات عسكرية	مراقبين	الدولـــة	قوات بوليس	قوات عسكرية	مراقبين
الارجنتين	٢٣	٨٦٠	٥	هولندا	٩	٢١٤٣	٥٠
بنجلاديش	٤٧	–	٢٩	نيوزيلاندا	–	–	٩
بلجيكا	–	١٠٤٢	٦	نيجيريا	٤٠	–	٧
البرازيل	١٠	–	٢٣	النرويج	٣٠	٥٨٦	٤٠
كندا	٤٥	١٩٤٧	١٤	باكستان	–	–	٣٠
كولومبيا	٢٣	–	٢	بولندا	٢٩	٩٨٤	٢٣
تشيكيا	–	٩١١	٢٤	البرتغال	٤٤	٧	١١
الدانمارك	٤٥	١٢٥٣	٣٣	روسيا	٤٥	١٣١٦	٢٠
مصر	١٠	٤٢٩	١٢	سلوفاكيا	–	٥٨٣	–
فنلندا	–	٢٧٧	٧	اسبانيا	–	١٣٥٧	١٤
فرنسا	٤١	٦٨٧٥	١٢	السويد	٣٥	١٠٥٣	١٧
غانا	–	–	٢٢	سويسرا	٨	١	٦
اندونيسيا	–	–	٢٥	تونس	١٠	–	–
ايرلندا	٢٠	–	٨	اوكرانيا	–	١٠٢١	–
الاردن	٥٥	٣٠٨٥	٤٦	بريطانيا	–	٣٤٤٣	١٨
كينيا	٤٩	٩٣٠	٤٧	الولايات المتحدة	–	٨٠٠	–
ماليزيا	–	١٤٩٢	٢٠	فنزويلا	–	–	٧
نيبال	٤٦	٩٠٣	٦				
الاجمــــالى					٦٦٤	٣٣,٢٩٨	٥٩٣

Source : Information Notes, Unitesd Nations Peace-Keeping, May 1994.

جدول رقم (٣)
قوات الامم المتحدة العاملة فى الصومال
(يونيصوم - ٢)

الدولـــة	عـدد القـــوات
استراليا	٦٧
بنجلاديش	٩٤٠
بوتسوانا	٤٢٣
كندا	٢
مصر	١,٦٦٦
الهند	٤,٩٢٥
ايرلندا	٨٢
ماليزيا	٩٥٥
نيبال	٣١١
نيوزيلاندا	٥٠
نيجيريا	٧٠٢
باكستان	٧,٠٥٧
رومانيا	٢١٣
زيمبابوى	٩٩٣
الاجمالى	١٨,٤٠٤

Source : Information Notes, Unitesd Nations Peace-Keeping, May 1994, P. 123.

جدول رقم (٤)
قوات الامم المتحدة فى الحدود بين رواندا واوغندا
(يونيو ١٩٩٣)

الدولـــة	عـدد المراقبين
بنجلاديش	٢٠
بوتسوانا	٩
البرازيل	١٣
المجر	٤
هولندا	.٩
السنغال	١٠
سلوفاكيا	٥
زيمبابوى	١٠
الاجمالى	٨٠

Source : Information Notes, Unitesd Nations Peace-Keeping, May 1994, P. 126.

جدول رقم (٥)
قوات الامم المتحدة فى رواندا
(لجنة مراقبين) مايو ١٩٩٤ لمدة ٤٠ يوما

الدولـــة	عـدد المراقبين
بنجلاديش	١
غانا	٢
هندوراس	١
كينيا	٢
ماليزيا	٢
نيجيريا	١
الاجمالى	٩

Source : Information Notes, Unitesd Nations Peace-Keeping, May 1994, P. 169.

القسم الثالث

الأدوار الدولية والاقليمية فى الأزمات العربية

د. حسن أبو طالب

عماد جاد

محمد أبو الفضل

مقدمة

شهد عام ١٩٩٤ تصاعدا ملموسا فى عدد من الأزمات العربية، سواء ماكان منها ازمات داخلية بالاساس او تلك التى انطوت على أزمة بين طرف عربى وطرف او اطراف خارجية دولية واقليمية . وجاء هذا التصاعد فى اكثر من مظهر ، منها اشتداد حدة العنف ، وعدم نجاح اية محاولة للتسوية السلمية بين الاطراف المتصارعة ، وبروز التدخلات الخارجية كعامل رئيسى فى مسار الازمة على صعيدى التصعيد او الاحتواء .

وخلال العام برزت عدة ازمات عربية وكانت مثارا لتدخلات خارجية عربية وغير عربية كان البعض منها امتدادا لازمات سابقة ، والبعض الاخر بدأ فى العام وانتهى خلاله ايضا .واذا كانت التدخلات الخارجية امرا مفروغا منه فى العالم المعاصر نظرا للترابط الوثيق بين عناصره، فإن اشكال ودرجات هذا التدخل تعبر بدورها عن المدى الذى وصلت اليه كل ازمة على حدة ، وكذلك مدى قدرة الاطراف المحلية او المباشرة للازمة على التحكم فى مسارها .ووفقا لما شهده العام يمكن ان نفرق بين نوعين من الأزمات العربية :

النوع الاول ، ازمات عربية / دولية او اقليمية ، ونعنى بها الازمات التى يكون احد طرفيها عربيا ، والطرف او الاطراف الاخرى غير عربية سواء قوى كبرى او قوى اقليمية، مثل الازمة العراقية والازمة الليبية الغربية. وعادة ما تعبر ازمات هذا النوع عن طبيعة التفاعلات العربية الدولية فى لحظة زمنية معينة. وبالرغم من ان هذه الازمات تكون تعبيرا عن تفاعل حاد بين طرف عربى واخر غير عربى ، الا ان نتائجها وتداعياتها لا تقف عند حدود هذا الطرف العربى ، وانما تمتد الى باقى الاطراف العربية بما فى ذلك المؤسسة الاقليمية اى الجامعة العربية ، خاصة وان الاطراف الدولية عادة ما تلجأ الى المنظمة الدولية لاستصدار قرارات عقابية تكون ملزمة لجميع الدول بما فيها الدول العربية . فضلا عن ان محاولات تسوية هذه الازمات تكون محلا لاجتهادات وتدخلات دول عربية عديدة ، ويتوقف مدى سعى الدول العربية لحل الازمة المعنية على درجة تأثر مصالحها بهذه الازمة وكذلك قدرتها فى التحرك والتأثير لدى الاطراف غير العربية فى الازمة .

النوع الثانى ، الازمات العربية الداخلية ، والتى تعبر عن ازمة بين اطراف العملية السياسية بالاساس. ومن امثلته الازمة الجزائرية ، والازمة اليمنية، وازمة الحرب فى جنوب السودان. ويأتى التورط الخارجى نتيجة عدة اسباب ، منها ان يلجأ احد الاطراف الى الاستعانة بأطراف خارجية عربية وغير عربية سياسيا او عسكريا ، او ان تصل تطورات الازمة الى درجة القتال المسلح ، او استخدام العنف المفتوح بما يؤثر على الاستقرار الاقليمى ، وبالتالى تفرض هذه التطورات ذاتها على جدول اعمال الاطراف الاقليمية والدولية او المنظمة الدولية. اوان تسعى اطراف مجاورة الى التدخل فى الازمة تصعيدا او تهدئة حسب مصالحها ، سواء بمناصرة طرف على اخر ، او السعى بالوساطة .

وأيا كان شكل التدخل الخارجى ودوافعه ، فأنه يعبر عن تطور كيفى فى مسار الازمة ذاتها ، كما انه يؤدى الى ان تصبح تلك الازمة بمثابة بؤرة تفجر اقليمى .

وفى هذا القسم نناقش التدخلات الخارجية بأشكالها ودرجاتها المختلفة سواء اخذت شكل وساطة ، او مناصرة طرف على آخر ، او تدخلات المنظمة الدولية فى عدد من الازمات العربية وفق نوعيها المشار إليهما انفا.

أولا : الأزمـــات العــربية / الدوليـــة

١ ـ المشكلة العراقية :

شهد العام استمرار الاتجاه نحو تراجع حالة الإجماع الدولى لمقاطعة العراق وحصاره، حيث نجح العراق من خلال الاستجابة لبعض قرارات مجلس الأمن واعادة تنشيط شبكة المصالح مع بعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ـ روسيا الاتحادية والصين الشعبية وفرنسا ـ ومعاودة التحرك صوب بعض الدول العربية، فى بلورة مواقف محددة تقر بالتجاوب العراقى مع قرارات مجلس الأمن وبالتالى ضرورة البدء فى رفع المعاناة عن الشعب العراقى .

فى المقابل حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا التمسك بالإجماع داخل مجلس الأمن على نحو يؤدى الى استمرار سريان العقوبات الى ان يستجيب العراق لقرارات مجلس الامن بالكامل. وهنا بدا الوضع فى مجلس الأمن معقدا، كما وقعت لجنة الامم المتحدة المكلفة بالاشراف على نزع اسلحة التدمير الشامل العراقية فى مأزق. فهى من ناحية لايمكن ان تتجاهل تجاوب العراق فى هذا المجال، وفى نفس الوقت لايمكنها ان تقر بتجاوب العراق الكامل، لوجود بعض القضايا الجزئية العالقة ولمقتضيات توفير الغطاء الشرعى للسياسة الامريكية تجاه العراق، وهو الأمر الذى دفع وزير الدفاع الفرنسى السابق جون بيير شوفينمان الى القول ـ بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ الذى أدان التحركات العسكرية العراقية فى الجنوب ـ «ان الولايات المتحدة تحاول توظيف القانون الدولى وفق مصالحها الخاصة باعتبارها القوة الوحيدة فى العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى».

واجمالا شهد العام تغيرات هامة على صعيد الموقف الدولى/ الاقليمى / العربى على النحو الذى قد يجعل عام ١٩٩٥ عاما حاسما بالنسبة لبقاء العراق تحت الحصار واستمراره خارج الصف العربى.

أ ـ التشدد الامريكى ـ البريطانى :

من بين الدول الغربية التى قادت التحالف الدولى الذى تولى تحرير الكويت والتحكم فى مستقبل العراق ، حافظت الولايات المتحدة وبريطانيا فقط على تشددهما ازاء العراق ، حيث حرصت الدولتان على عدم تسجيل أى تقدم فى موقف العراق ، مالم يقم بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن.

وتولت الولايات المتحدة رفع لواء الاستمرار فى مقاطعة العراق وحصاره. وبدا ذلك واضحا فى تقرير الرئيس الامريكى بيل كلينتون الى الكونجرس (أول فبراير) والذى اكد فيه ان «صدام حسين يسعى الى اعادة بناء اسلحة الدمار الشامل، وعلى الرغم من موافقة العراق على قرار مجلس الأمن بفرض رقابة طويلة المدى على المنشآت العسكرية، الا انه يتعين التأكد من الانصياع الكامل لقرارات مجلس الأمن من خلال مراقبة طويلة المدى». كما رفض الرئيس الامريكى تحديد فترة زمنية لاختبار برامج الرقابة الدولية على تسلح العراق مشككا فى نوايا الرئيس العراقى. واكد الرئيس الامريكى فى رسالة أخرى الى الكونجرس أن «نظام الرئيس صدام حسين يهدد الأمن القومى الامريكى والسياسة الخارجية الامريكية وأمن الخليج ». بل ان مساعده لشئون الشرق الأدنى لم يكتف بمطالبة العراق بالاستجابة لقرارات مجلس الأمن، فأضاف اليها التشكيك فى نوايا العراق بعد رفع العقوبات مؤكدا «ان النظام العراقى قادر بعد رفع العقوبات على إستعادة قوته وتهديد شعبه والدول المجاورة ، كما انه يمكن ان يتراجع عن التزاماته تجاه الرقابة الدولية على المدى الطويل وغيرها من القيود التى وضعتها الأمم المتحدة».

وأستمر الموقف الأمريكى دون تغيير حيث اعلن الرئيس الامريكى فى ٢ أغسطس ـ ذكرى الغزو ـ ان «العراق لايزال يمثل تهديدا غير عادى لأمن الولايات المتحدة وسياستها الخارجية وانه يشكل تحديا مستمرا فى إنتهاك حقوق الإنسان وتجاهل قرارات الأمم المتحدة ورفض الاعتراف بترسيم الحدود مع الكويت والتعاون مع المفتشين الدوليين وبحث موضوع الأسرى الكويتيين». ومن هنا جاء الرد الامريكى سريعا على تحريك العراق لقواته صوب الجنوب، حيث تم حشد القوات واستصدار قرار جديد من مجلس الأمن ادان هذه التحركات ـ القرار ٩٤٩ فى ١٦ اكتوبر ـ

وهو القرار الذى رأت الادارة الامريكية أنه يقدم لها الغطاء الدولى لأى عمل عسكرى جديد ضد العراق بعكس الرؤية الروسية الصينية ـ الفرنسية لمنطوق القرار.

وعندما اعلن مجلس قيادة الثورة المجلس الوطنى العراقى فى ١٠ نوفمبر الاعتراف بسيادة الكويت، سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى تقليص أهمية هذا الاعتراف على أساس ان هذه الخطوة «غير كافية ولن تسمح برفع العقوبات عن العراق».

وبناء على ماسبق فقد حافظت الولايات المتحدة وبريطانيا على موقفهما المتشدد ازاء العراق، وهو الأمر الذى يمكن إرجاعه الى العديد من العوامل، على رأسها السعى الى ازالة القدرات العسكرية العراقية بالكامل وعلى نحو يضمن عدم ظهور العراق كقوة رئيسية فى المنطقة مرة أخرى، وتأكيد الدور الامريكى ـ البريطانى فى الدفاع عن أمن الخفيج وبتروله ومايترتب على ذلك من تمويل خليجى لعمليات الحشد العسكرى والاستمرار فى شراء الاسلحة المتطورة على نحو يرفع من حجم مبيعات السلاح الامريكى- البريطانى بالأساس. ويرتبط بذلك ايضا تنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران بجعل قدراتهما العسكرية عند الحد الأدنى، وهو ما اكده مساعد الرئيس الامريكى لشئون الشرق الادنى مارتن انديك بقوله «توجد قوتان اقليميتان كبريان تتبعان سياسات معادية للمصالح الامريكية المرتبطة بدول الخليج التى لايمكنها وحدها ضمان أمنها تجاه هاتين القوتين، ولابد من سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وايران بدلا من تنمية قوة احداهما لاحتواء الأخرى».

ب ـ التجاوب الروسى ـ الصينى ـ الفرنسى :

فى الوقت الذى اتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا الى الاستمرار فى التشدد مع العراق ورفض مجرد الاشارة الى التجاوب العراقى مع قرارات مجلس الأمن ، اتجهت روسيا والصين وفرنسا الى تدعيم تحركاتها والتنسيق فيما بينها للدفع فى اتجاه إحداث تعديل فى موقف مجلس الأمن من العراق .

وقد جاء ذلك فى جزء رئيسى منه نتيجة النشاط العراقى، المكثف تجاه هذه الدول ، إضافة الى معاناة الدول الثلاث من وطأة الإنفراد الامريكى بإدارة افنظام الدولى فى اقاليم العالم المختلفة وعلى رأسها منطقة الخليج ، حيث لم تحصل هذه الدول الثلاث على مشروعات ضخمة فى عملية إعادة الاعمار التى فازت بأغلبها شركات امريكية وبريطانية .

واذا كان العراق قد تحرك تجاه هذه الدول منذ فترة طويلة، اى بعد انتهاء الحرب فى الخليج، الا ان هذا التحرك بدأ يؤتى ثماره مؤخرا. فعلى صعيد التحرك العراقى تجاه روسيا الاتحادية، زار وفد عراقى موسكو ـ فى ابريل ـ وتقرر بعد الزيارة استئناف اجتماعات اللجنة المشتركة. واشارت بعض المصادر الى توقيع اتفاق للتعاون الثنائى بين البلدين قيمته عشرة مليارات دولار (فى سبتمبر) كما تم بحث مشروعات مشتركة فى مرحلة مابعد رفع العقوبات.

وفى المقابل لعبت روسيا دورا هاما فى التنسيق مع العراق وإعلان الاخيرة الإعتراف بسيادة وحدود الكويت فى ١٠ نوفمبر، فى خطوة كانت روسيا تسعى الى توظيفها فى خلافها مع الولايات المتحدة لرفع العقوبات عن العراق. وفى هذا الاطار سارع وزير الخارجية الروسى اندريه كوزيريف بعد الاعتراف العراقى بالكويت الى التأكيد على ان «اعتراف العراق بالكويت تم بصورة قانونية ولن يخضع لتأويلات وتفسيرات تشكك فى مصداقيته ، وبالتالى فان رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وشيك».

وبالنسبة الى التحرك العراقى صوب فرنسا ، فقد اسفرت اللقاءات والزيارات المتبادلة عن فتح قسم لرعاية المصالح الفرنسية فى بغداد ، واعلان فرنسا وضع حد للمشاركة فى الرقابة البحرية للمقاطعة على العراق فى خليج العقبة. وبدأت فرنسا تعبر عن استيائها من استمرار العقوبات على العراق، حيث اكد وزير الخارجية آلان جوبيه فى ٢٧ سبتمبر انه إذا استمر العراق فى التعاون، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تأخذ ذلك فى الاعتبار، وتفكر فى رفع جزئى للحظر النفطى، بشرط ان توافق بغداد على تنفيذ قرارات مجلس الامن لاسيما الاعتراف بالكويت. وفى نفس الوقت رفضت فرنسا التصعيد الامريكى ـ البريطانى فى مواجهة التحركات العسكرية العراقية فى الجنوب. واعلن وزيرالدفاع فرانسوا ليوثار «ليس فى التحركات العسكرية العراقية داخل العراق اى شئ غير مشروع ، وان الغرب يجب الا يبالغ فى رد الفعل ويتجنب تصعيد الموقف».

وفيما يتعلق بالصين، فقد سارت فى نفس الاتجاه الروسى ـ الفرنسى، حيث طالبت منذ البداية برفع تدريجى للعقوبات المفروضة على العراق ، وأخذ الاعتراف العراقى بالكويت على محمل الجد، «فالاعتراف خطوة حاسمة ومهمة على طريق حل كل المشاكل العالقة». وطالب سفير الصين لدى العراق الدول اعضاء مجلس الأمن ـ بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا ـ الأخذ بعين الاعتبار المبادرة العراقية بالاعتراف بالكويت وفهم الأمور بشكل واقعى من اجل حل باقى المشاكل.

جـ ـ المشكلة العراقية فى مجلس الأمن :

إنعكست التحولات السابقة على المداولات التى شهدها مجلس الامن عند نظر تقارير اللجنة الخاصة بنزع اسلحة التدمير الشامل العراقية ، وعند البحث الدورى ـ كل شهرين- فى شأن العقوبات المفروضة على العراق.

وقد ادت هذه التحولات إلى خلافات شديدة بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب، وروسيا والصين وفرنسا من جانب آخر ، على النحو الذى حال فى مارس دون صدور *البيان الروتينى الذى* كان يصدره مجلس الأمن فى اعقاب كل تجديد للعقوبات على العراق، وذلك للمرة الأولى منذ فرض العقوبات على العراق. وجاء ذلك نتيجة مطالبة روسيا والصين وفرنسا بادخال تعديلات على صيغة البيان ليشير الى تعاون العراق فى مجال نزع اسلحة الدمار الشامل وذلك من أجل تشجيعه على مواصلة التعاون .هذا فى حين دعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى ضرورة الحفاظ على *الصيغة التقليدية* دون تغيير *الى حين التزام العراق* بكل القرارات ، فضلا عن التشكيك فى نوايا النظام العراقى. واسفرت الخلافات عن التجديد بدون صدور البيان، الأمر الذى كان يعنى بداية الانقسام بين الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن.

واستمر الخلاف فى مجلس الأمن حول تقدير التجاوب العراقى مع اعمال ومهام اللجنة الخاصة، وبدا واضحا بعد تأكيد رئيس اللجنة رالف ايكيوس على ان العراق «فعل كل ماهو مطلوب منه، *الأمر الذى* يسمح بتسهيل أو إنهاء الحظر الدولى المفروض عليه، بما فى ذلك الحظر على صادراته البترولية». واكدت اللجنة فى ١٢ يوليو ان «مهمة تدمير الاسلحة العراقية قد اكتملت تقريبا». وأضاف رئيس اللجنة «ان التعاون العراقى كان جيدا مع المفتشين الدوليين، وليست هناك دلائل تشير الى ان الرئيس العراقى يحاول عرقلة عمل المفتشين ، وبالتالى يكون العراق أوفى بإلتزاماته المتعلقة بتدمير *أسلحة الدمار الشامل* ، ولم يبق سوى تشغيل جهاز المراقبة والاختبار ، وان ٦ أشهر تعتبر فترة كافية *لان العراق* لم يعد قادرا على تشكيل اى تهديد للكويت او غيرها بالأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، أوالنووية *أو الصواريخ الباليستية*».

ورغم ايجابيات تقرير اللجنة وتأكيدات رئيسها رالف ايكيوس، استمرت *الولايات المتحدة* وبريطانيا *فى التشكيك* فى نوايا الرئيس العراقى، وبالتالى رفضتا بدء تطبيق نظام *الرقابة طويلة الأمد*. وبعد *إعتراف العراق بالكويت* وتسليم وثائق الإعتراف لرئيسة الوفد الامريكى فى مجلس الامن بصفتها رئيس المجلس فى ذلك الوقت، جدد المجلس العقوبات على العراق.

وبدا واضحا الانقسام فى موقف الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وانتهاء فكرة الإجماع فى مواجهة العراق عندما ثارت ازمة تحريك العراق لقواته صوب الجنوب ـ باتجاه الحدود مع الكويت ـ حيث نشبت الخلافات مجددا واستمرت حتى بعد صدور القرار ٩٤٩ *الذى ادان الخطوة العراقية* ، اذ ظلت الخلافات قائمة حول تفسير القرار. ففى الوقت الذى اكدت الولايات المتحدة ان القرار يعطيها الحق فى القيام بأعمال عسكرية ضد العراق فى المستقبل، رفضت روسيا ذلك تماما، حيث اكد نائب المندوب الروسى أمام المجلس «*ان القرار لايرخص بأستعمال القوة ضد العراق*» وعادت الخلافات لتنفجر عند مناقشة التقرير *الشفوى الذى القاه رئيس اللجنة الدولية المكلفة بنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية*، رالف ايكيوس، حيث اتسمت المناقشات بالتوتر لاسيما عندما اعلن ايكيوس اكتشاف خبراء التفتيش جراثيم تسبب وباء الكوليرا ومرض السل *والطاعون الأمر الذى* آثار تكهنات حول برنامج *عراقى فى* مجال الاسلحة الجرثومية. وعزز إعلان هذا الخبر من جانب ايكيوس موقف الولايات المتحدة وبريطانيا الداعى الى التشدد مع العراق واستمرار العقوبات ، على حين استمرت روسيا والصين وفرنسا فى التمسك بموقفهم الداعى الى الاعتراف بتعاون العراق مع اللجنة الخاصة بازالة الاسلحة المحظورة.

د ـ المشكلة العراقية فى الاطار الأقليمى :

واصل العراق تحركاته الاقليمية بهدف كسر الاجماع الدولى والتعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادى. وفى هذا السياق استهدفت تحركاته بالدرجة الاولى تركيا التى شاركت فى التحالف الدولى عبر التسهيلات والقواعد والمشاركة فى فرض الحصار على العراق.

واسفرت التحركات العراقية عن تغيير فى الموقف التركى، تمثل فى اتجاه الحكومة التركية الى التعبيرعن استيائها الشديد من استمرار الحصار على العراق لما يشكله من خسائر ضخمة للاقتصاد التركى، كما بدأ المسئولون الاتراك فى توجيه الانتقادات للسياسة الامريكية تجاه العراق. وفى هذا الاطار بدأت الاتصالات واللقاءات والزيارات المتبادلة بين مسئولين من الجانبين التركى والعراقى ، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية. ومن جانبه اكد الرئيس التركى سليمان ديميريل ضرورة رفع العقوبات عن العراق «لان الشعب العراقى عانى بما فيه

الكفاية» . واعلن وزير الخارجية ممتاز سويسال ضرورة رفع الحظر المفروض على العراق لانه «ليس من شأن الأمم المتحدة أو اية دولة ان تقرر من يدير العراق ويحكمه.

وعندما احتدم الجدل حول مدى التزام العراق بقرارات مجلس الأمن اعلن وزير الخارجية التركى ان «العراق نفذ قرارات مجلس الامن الدولى، والمجلس ملزم بأنهاء الحصار بعد تنفيذ الفقرات الخاصة به من القرارات الدولية».

وكانت تركيا اكثر حسما فى قضية امكانية توجيه ضربات عسكرية للعراق مجددا عندما اثيرت قضية تحريك العراق لقواته صوب الجنوب وماترتب على ذلك من معاودة الولايات المتحدة وبريطانيا حشد قواتهما مجددا فى الكويت، اذ اعلن وزير الدفاع التركى «لن نسمح للطائرات الغربية بأستخدام قاعدة «انزليك» لضرب العراق فى حالة نشوب حرب فى المنطقة».

وقد حرص المسئولون الاتراك على تضخيم حجم الخسائر الاقتصادية التى لحقت ببلادهم من جراء استمرار الحصار على العراق وذلك فى محاولة للحصول على تعويضات من الولايات المتحدة من ناحية وتقديم مبررات مقبولة لاقدامهم بعد ذلك على خطوات تعيد نسج خيوط التبادل التجارى وإعادة تشغيل خط الانابيب العراقى الذى يمر بالاراضى التركية. وبدا ذلك واضحا فى الفروق الضخمة فى تقديرات المسئولين الاتراك لحجم الخسائر المترتبة على مقاطعة العراق، ففى الوقت الذى حددتها رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر بحوالى ٢٠ مليار دولار ، قدرها وزير الصناعة بحوالى ٥٠ مليار دولار.

وفى هذا الاطار تم استئناف جزئى للتجارة بين البلدين كما قام وزراء اتراك بزيارة بغداد حيث تم توقيع بروتوكول، للتعاون التجارى والصناعى وتشكيل غرفة تجارة مشتركة .

وفيما يتعلق بايران، وعلى الرغم من ادراك القيادة الايرانية لوقوع بلادها فى اطار استراتيجية الاحتواء الثنائى مع العراق ، لم تشهد العلاقات الايرانية ـ العراقية تقدما يذكر، بل شهدت مزيدا من التوتر والاتهامات المتبادلة بالتجسس والارهاب. وربما يرجع ذلك بالأساس الى مراهنة ايران على تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب عموما فى مرحلة لاحقة، إضافة الى صعوبة تجاوز ميراث العداء المتضخم بين البلدين .

ومن هنا يمكن القول ان التحركات العراقية المكثفة على الصعيدين الدولى والاقليمى، اضافة الى تداعيات سياسة الانفراد الامريكى بادارة الصراع والتعاون فى منطقة الخليج، قد افضت الى انتهاء حالة الإجماع الدولى باستمرار الحصار على العراق ، الأمر الذى يدل على ان الملف العراقى قد يشهد بداية تحولات خلال ١٩٩٥ على النحو الذى قد يسمح برفع ولو تدريجى للعقوبات المفروضة على العراق.

٢ ـ الأزمة الليبية ـ الغربية :

استمرت على مدار العام الأزمة الليبية – الغربية دون ان تلوح فى الأفق بوادر للخروج منها وذلك بسبب استمرار العوامل الحاكمة للازمة دون تغيير كبير، وهى استمرار الموقف الغربى (الامريكى – البريطانى – الفرنسى) المتماسك ازاء ليبيا ، واستمرار ليبيا فى طرح حلول وسط دون القبول بمبدأ التسليم واستمرار مجلس الامن فى تجديد العقوبات على ليبيا دون معارضة من الصين وروسيا الاتحادية ، وأخيرا استمرار الموقف العربى غير القادر على القيام بأى عمل فاعل تجاه التشدد الغربى مع ليبيا، وان شهد العام محاولات للعب دور ايجابى مساند لليبيا .

أ – استمرار التشدد الغربى

بالرغم من تبلور ملامح للخلافات بين البلدان الغربية بصفة عامة حول العديد من القضايا الدولية وعلى رأسها العراق والبوسنة ، وقضايا الأمن الاوربى ، فأن الازمة الليبية – الغربية لم تكن محلا لمثل هذه الخلافات ، نظرا لرغبة الدول الغربية فى تصفية النظام الليبى الذى اعتبرته احد مخلفات مرحلة المواجهة ابان الحرب الباردة .ومن هنا تمسكت البلدان الثلاثة بضرورة تسليم ليبيا لمواطنيها المتهمين بتفجير طائرة بان – آم فوق لوكيربى ومحاكمتهما على اراض امريكية او بريطانية .

ومن هنا أكدت الادارة الامريكية أكثر من مرة ، انها بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا سوف تستمر فى اتخاذ اجراءات اكثر صلابة ووضوحا ضد ليبيا لتنفيذ القرارات الخاصة بفرض حظر على البترول والآلات اللازمة له وتجميد الودائع الليبية. ووصف الرئيس الامريكى بيل كلينتون السياسة الليبية بأنها تمثل «تهديدا غير عادى لأمن الولايات المتحدة الامريكية»!!

وعندما ادلى احد اعضاء جماعة «ابو نضال» ـ يوسف شعبان ـ فى ١٣ يونيو بمعلومات امام محكمة لبنانية ، أقر فيها بمسئوليته عن تفجير الطائرة الامريكية فوق «لوكيربى» سارع رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور بنفى وجود أى ادلة تشير الى تورط دولة أخرى غير ليبيا فى حادث «لوكيربى».

ب ـ استمرار الموقف الليبي الرافض للتسليم :

استمرت ليبيا على موقفها الرافض لفكرة تسليم اثنين من مواطنيها الى الولايات المتحدة او بريطانيا لمحاكمتهما بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الامن. وذلك انطلاقا من اعتقاد بأن المقصود بالأساس هو اجراء محاكمة للنظام الليبى ككل والتحرك نحو اتخاذ قرارات جديدة لتصفيته. وفى المقابل حاولت ليبيا الاجتهاد بطرح حلول وسط تحفظ للنظام – ماء الوجه – وتتجاوب فى نفس الوقت مع قرارات مجلس الأمن. وقد بدا ذلك بطرح عدة اقتراحات من بينها محاكمة المتهمين الليبيين أمام محكمة العدل الدولية بلاهاى، او تسليم المتهمين الى جامعة الدول العربية لبحث محاكمتهما فى دولة محايدة ، او محاكمة المتهمين أمام محكمة إسلامية. وهى الاقتراحات التى رفضتها الدول الغربية الثلاث على اعتبار انها لا تستجيب للمطالب التى نصت عليها قرارات مجلس الأمن والتى تقضى بتسليم المتهمين لمحاكمتهما فى الولايات المتحدة أو بريطانيا .

جـ ـ استمرار مجلس الامن فى تجديد العقوبات :

أستمر مجلس الامن فى تجديد العقوبات المفروضة على ليبيا – كل ٣ شهور– حيث كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تتمسك بالتجديد ، بل وتطالب بتشديد هذه العقوبات. وفى نفس الوقت لم تحاول روسيا الاتحادية والصين اتخاذ موقف مختلف للاتجاه الامريكى / البريطانى/ الفرنسى. ويرجع ذلك بالأساس الى محدودية المصالح الروسية – الصينية مع ليبيا فى المقارنة بمصالحهما مع العراق والتى دفعتهما الى تبنى موقف مغاير للموقف الامريكى – البريطانى تجاه العراق. وقد وضح ذلك من تعليق المندوب الروسى الدائم فى مجلس الامن عندما اشار – فى اغسطس – الى «ان مجلس الأمن رأى ان الشروط الموضوعية لرفع العقوبات الدولية لم تتوافر بعد رغم نداءات موسكو والجامعة العربية» وأضاف ان «روسيا اقترحت على مجلس الامن ان يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التى طرأت على الموقف الليبى بما فى ذلك طلبها من الامين العام د.بطرس غالى القيام بمساع للتوصل الى تسوية، الا ان هذا الاقتراح رفض من جانب أغلبية الاعضاء».

د – استمرار حالة العجز العربى :

على الرغم من المحاولات التى بذلتها ليبيا لدفع الدول العربية الى لعب دور فاعل على صعيد الازمة مع الدول الغربية الثلاث ، الا ان استمرار تماسك الموقف الغربى حال دون بلورة موقف عربى عام مساند لليبيا ، او يسهم فى اقناع الدول الغربية الثلاث بضرورة التجاوب مع الحول الوسط المطروحة .

ولقد حاولت جامعة الدول العربية لعب دور فاعل للتوسط الى حل وسط للأزمة عبر قيام الأمين العام للجامعة د.عصمت عبد المجيد ، بعقد اجتماعات مع السفير الهولندى بالقاهرة لبحث مسألة محاكمة المتهمين أمام محكمة العدف الدولية بلاهاى. كما اجرت الجامعة اتصالات مع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن قبل ١٥ اغسطس (موعد النظر فى العقوبات) لاقناعها بفكرة محاكمة المتهمين أمام محكمة العدل الدولية أو أمام قضاة اسكتلنديين فى مقر محكمة العدل الدولية وفق القانون الاسكتلندى. إلا أن هذ الاقتراح لم يحظ بقبول ، الامر الذى دفع الامين العام للجامعة العربية الى القول بأن «الازمة بين ليبيا وبعض الدول الغربية قد تؤثر على علاقة الغرب بباقى الدول العربية».

ورغم ذلك برز الموقف المصرى المتفهم للموقف الليبى والساعى ايضا الى الحلول الوسط. ففى زيارة الرئيس مبارك لليبيا – ٢٦ يونيو– تم بحث موضوع محاكمة المتهمين أمام قضاة اسكتلنديين فى مقر محكمة العدل الدولية أو أى دولة أخرى عدا الولايات المتحدة وبريطانيا. واكد الرئيس مبارك ان «الاقتراح الليبى مقبول وتتبناه مصر والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية». واكد نفس المعنى وزير الخارجية عمرو موسى بقوله «ان اتصالات مصرية بشأن ايجاد حل للازمة الليبية، مستمرة، وان هذه الاتصالات تقوم، على ضرورة محاكمة المتهمين واحترام قرارات مجلس الأمن وحقوق الدولة الليبية طبقا للاتفاقيات الدولية الكعمول بها، وان هناك اقتراحا ليبيا وافقت عليه الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز بضرورة محاكمة المتهمين فى دولة ثالثة غير الولايات المتحدة وبريطانيا».

وكانت العلاقات المصرية – الليبية المتنامية لاسيما فى شقها الاقتصادى محلا لحملات صحفية امريكية على السياسة المصرية، فى حين حرصت الحكومتان المصرية والامريكية على نفى أى صلة لهما بالموضوع، وفى نفس الوقت أكدتا مواقفهما المتناقضة جزئيا حول هذه القضية.

ثانيا : الأزمات العربية الداخلية :

١ ـ الأزمة الجزائرية :

بات من الواضح أن الصراع الدائر فى الجزائر بين السلطة الحاكمة والقوى الاسلامية الفاعلة ، لايعنى الجزائر فقط . فقد امتد الاهتمام به إلى العديد من الدوائر الاقليمية والدولية ، التى تقلقها المواجهة السياسية والعسكرية الممتدة بين الطرفين. فأى تسوية بين الحكومة الجزائرية والاسلاميين يمكن أن تشكل سابقة تعنى دولا أخرى. كما أن احتمال استيلاء الاسلاميين على السلطة بطريق عسكرى سوف تمتد آثاره إلى الخارج. علاوة على أن تنامى حدة الصراع يمكن أن يهدد وحدة الجزائر بعد توتر الاوضاع فى منطقة القبائل والدعوة للاعتراف بخصوصية الثقافة البربرية.

وقد شهد عام ١٩٩٤ فشل جولة جديدة للحوار بين الحكم وبعض القوى السياسية. رغم ماواكبها من اتصالات استهدفت ايجاد صيغة لمشاركة الجبهة الاسلامية للانقاذ فيها (راجع: التطور الديمقراطى فى العالم العربى ، فى جزء لاحق من هذا التقرير). وأدى ذلك إلى دعم نفوذ المتشددين فى الحكم – تيار الاستئصال ، وفى الحركة الاسلامية – الجماعة الاسلامية المسلحة.

وتحدثت تقارير أمنية عن تطورات فى القوة العسكرية والبشرية للجماعة المسلحة ، وأشارت إلى تلقيها كميات كبيرة من الأسلحة عن طريق عمليات تهريب من دول أوربا الشرقية ومن خلال صفقات تصلها عن طريق السودان عبر تشاد ثم شمالى مالى فجنوب الجزائر ، بالاضافة إلى اتهام الحكومة الجزائرية حكومة السودان بتقديم معونات لهذه الجماعة وتدريب بعض عناصرها داخل الأراضى السودانية.

وهناك مايدل أيضا على عمليات تهريب للأسلحة إلى الجزائر ، عبر الحدود مع المغرب رغم جهود الدولتين للسيطرة على هذه الحدود. بيد أنه ظل من الممكن استغلال المساحات الشاسعة على الحدود بين البلدين وسهولة الانتقال بدون تأشيرة، مما تسبب فى توتر العلاقة بين الرباط والجزائر ، واعلان الأولى فى ٢٦ أغسطس فرض نظام التأشيرة على المناطنين الجزائريين فى أعقاب القاء القبض على عناصر مسلحة جزائرية فى كل من مراكش وفاس والدار البيضاء ووجدة ، اتهموا بالتخطيط لأعمال إرهابية تستهدف أمن المغرب.

وكان قد سبق هذا الحادث اعلان شرطة الحدود فى مركز العقيد لطفى قبالة مدينة وجدة فى ١٢ ابريل حجز كمية من الأسلحة وضبط شبكة تهريب تعمل لمصلحة الجماعة المسلحة. وفى ١٧ مايو ألقت قوات الامن المغربية القبض على شبكة من ثمانية أفراد ، بينهم اثنان من الجزائر ، تحاول إدخال كمية من الأسلحة موجهة حسب اعتراف المعتقلين إلى الجماعة الاسلامية المسلحة ، وهو مايشكك فى التلميحات الفرنسية السابقة حول تهاون المغرب فى تشديد الرقابة على الحدود للحيلولة دون تسريب السلاح إلى داخل الجزائر. وقد صدرت تلك التليمحات عندما ألقت سلطات الجمارك الفرنسية فى مركز يقع على الحدود مع المانيا فى ٦ مايو القبض على مهاجر جزائرى مقيم فى فرنسا ، وضبطت معه كمية من الأسلحة والمتفجرات ، وأثناء التحقيق إعترف أنه كان يحاول تهريبها إلى الجزائر عبر المغرب وأنها المرة الثانية التى يفعل فيها ذلك.

وردت الجزائر على قرار المغرب بفرض نظام التأشيرة باغلاق حدودها البرية بشكل تام معها ، مما يمثل عودة لأجواء القطيعة التى كانت سائدة بين البلدين. (راجع تأثيرات الظاهرة الأصولية على الاتحاد المغاربى فى جزء لاحق من هذا التقرير).

وفى هذا السياق أبرزت الأزمة الجزائرية بكافة تشابكاتها السياسية والاقتصادية والثقافية تباين رؤى بعض القوى الدولية فى اسلوب التعاطى معها. وكان الخلاف الفرنسى الأمريكى واضحا منذ البدايات الأولى للأزمة عقب الغاء نتائج الانتخابات البرلمانية فى يناير ١٩٩٢. وقد لوحظ الثبات النسبى لموقف البلدين حيال الأزمة حتى نهاية العام.

• الموقف الفرنسى :

ترتبط فرنسا بالجزائر ودول المغرب العربى على وجه العموم بروابط تاريخية وثقافية واقتصادية تحتم عليها الاهتمام بالتطورات السياسية فى هذه البلدان. وقد تأثر موقفها من ازمة الجزائر بسيادة الاعتقاد بأن الصراع الذى تخوضه الحركة الاسلامية لايستهدف النظام الجزائرى فحسب، وانما يستهدف المصالح الفرنسية أيضا من خلال الحرب التى يشنها الاسلاميون ضد النفوذ الثقافى واللغوى الفرنسى .من هذه الزاوية لم تحتج فرنسا على الغاء نتائج إنتخابات ديسمبر عام ١٩٩١ وعبرت ضمنا عن تأييدها القيادة العسكرية الحاكمة ورفض التسليم بتولى الاسلاميين ، بما شكل تراجعا واضحا عن سياستها التى أعلنها الرئيس فرانسوا ميتران خلال انعقاد قمة الدول الفرانكفونية عام ١٩٩٠، عندما أكد أمام القادة الافارقة على أن السياسة الرسمية الفرنسية تربط تطور العلاقات الاقتصادية والمساعدات بمدى التقدم الذى تحققه القارة الافريقية فى مجالات الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان.

وطبقا لوسائل الاعلام الغربية ، فإن الحكومة الفرنسية قدمت دعما عسكريا للجيش الجزائرى، تمثل فى تزويده بمعدات وتقنيات للقتال الليلى وتدريب عسكريين جزائريين على القتال فى المدن ضد الجماعات الاسلامية المسلحة.

كما تجسد التأييد الفرنسى للحكومة الجزائرية فى تقديم المساعدات الاقتصادية. حيث تعانى الجزائر منذ سنوات من تصاعد شدة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد وتراجع مستويات الانتاج والتصدير وزيادة المديونية. ونجحت المحاولات الفرنسية الحثيثة ضمن الجماعة الأوربية وفى إطار نادى باريس لأجل منح الجزائر تسهيلات إقتصادية تتراوح بين إعادة جدولة الديون الخارجية وبين فتح إعتمادات مصرفية جديدة. فقد قررت دول نادى باريس خفض خدمة ديون الجزائر بحوالى خمسة مليارات دولار خلال الفترة الممتدة من مايو ١٩٩٤ وحتى مايو ١٩٩٥، وكانت خدمة الدين قد بلغت تسعة مليارات دولار سنويا. علاوة على قيام فرنسا هذا العام بفتح اعتماد بقيمة مليار دولار لمصلحة الجزائر لمساعدتها على استيراد الحاجات الضرورية منعا لاغراقها فى الفوضى على حد قول وزير الخارجية الفرنسى.

ونتيجة للدعم الفرنسى المتزايد على مختلف المستويات لحكومة الجزائر تعرضت الجالية الفرنسية للعديد من محاولات الاغتيال والقتل والاختطاف من قبل الجماعة الاسلامية المسلحة بمعدل يفوق الجاليات الأخرى تنفيذا للتهديدات التى وجهتها للأجانب فى الجزائر بهدف الاضرار بالوضع الاقتصادى للحكومة الجزائرية. فقد قامت الجماعة المسلحة بخطف مواطنين فرنسيين واطلاق سراحهما فى البداية، ثم تطور الأمر إلى القتل، حيث تم اغتيال عدد من الاجانب من بينهم فرنسيون. واثر ذلك قامت السلطات الفرنسية باتخاذ اجراءات مشددة مع العناصر المتعاطفة مع الاسلاميين، ووضعت ١٨ شخصا جزائريا تحت الاقامة الجبرية فى فرنسا فى شهر أغسطس. وبعد اعتقال عدد من مناصرى الانقاذ فى فرنسا، هدد الجيش الاسلامى للانقاذ بنقل المعركة إلى الأرض الفرنسية. بما أدى إلى تصعيد حدة المواجهة بين الجانبين وإلى تشديد اجراءات الهجرة والتضييق على أبناء الجاليات المغاربية بشكل عام.

وقد بدا الصدام واضحا بين الادارة الفرنسية والاسلاميين وبدخوله طور التهديد المباشر للمصالح الفرنسية ، عندما قامت الجماعة المسلحة بخطف طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية فى ٢٤ ديسمبر، كانت تستعد للاقلاع من مطار هوارى بومدين إلى مطار أورلى. وانتهت العملية بمقتل الخاطفين الأربعة فى مطار مارسيليا، بعد موافقتهم على الذهاب إلى فرنسا واعلان مطالبهم فى مؤتمر صحفى عالمى. وأدى الحادث إلى جرح عدد من رجال الشرطة الفرنسية الذين قاموا باقتحام الطائرة.

وانحصرت مطالب الخاطفين المباشرة التى وردت فى بياناتهم المترافقة مع خطف الطائرة فى:

١ ـ اطلاق سراح عبد الحق العيايدة زعيم الجماعة المسلحة الأسبق.

٢ ـ وقف الدعم الفرنسى للنظام الجزائرى .

٣ ـ الكف عن مضايقة المسلمين فى فرنسا .

٤ ـ تقديم تعويضات مناسبة للجزائريين عن الأضرار التى لحقت بالأمة خلال حرب التحرير .

وكشفت عملية الاختطاف عن عمق المأزق الفرنسى فى الجزائر وتزايد احتمالات توجيه ضربات مباشرة إلى المصالح الفرنسية. وقد تراوحت ردود الفعل الفرنسية الاعلامية والسياسية على الحادث فى اتجاهين :

الأول : يعتبر العملية بمثابة انتصار على الارهاب واحباط خططه عبر الضربة الموفقة تقنيا التى قامت بها فرقة التدخل الخاصة الفرنسية.

والثانى : يحذر من جر فرنسا إلى المواجهة المادية والتورط مباشرة فى الأزمة الجزائرية ، حيث كان اختطاف

الطائرة الفرنسية من الجزائر ومقتل الخاطفين على أيدى وحدات الشرطة الفرنسية الخاصة بمكافحة الارهاب هو الاشتباك الأول بين فرنسا والاسلاميين، بما يشير إلى إحتمال دخول فرنسا كطرف مباشر فى الصراع الدائر فى الجزائر.

ومن منطلق التطورات السياسية المتلاحقة على الصعيد الاقليمى والدولى أبدى الاتحاد الأوربى اهتماما ملحوظا بالشأن الجزائرى لم تمله الاعتبارات السياسية الظرفية، وانما أتى فى إطار نظرة إستراتيجية تأخذ فى اعتبارها تطورات الأحداث داخل الساحة الجزائرية ومدى تأثيراتها على دول الجوار، وانعكاسات ذلك على المصالح الأوربية والأمن والاستقرار فى حوض البحر المتوسط. وقد عبرت قمة الدول الصناعية السبع فى نابولى فى شهر يوليو عن مدى الضغوط الغربية على السلطات الجزائرية الرسمية عندما حثتها على ضرورة التحاور مع المعارضة السياسية من دون استثناء الاسلاميين المعتدلين.

وقد حرص الخطاب السياسى للانقاذ خلال العام على ابراز التصلب الرسمى تجاه استكمال الحوار الوطنى الجاد وانتقاد موقف الحكومة الفرنسية والاشادة بالموقف الأمريكى، الأمر الذى أشار إليه بصورة واضحة أنور هدام رئيس البعثة البرلمانية للانقاذ فى واشنطن فى رسالة وجهها إلى الدول المشاركة فى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوربا الذى انعقد فى شهر ديسمبر فى بودابست، واكد فيها على أن الاسلام السياسى الجزائرى حركة سياسية هدفها أن تكون الجزائر جسرا بين الحضارتين الغربية والاسلامية وحضت رسالته على :

١ ـ الضغط على الحكومة الفرنسية لوقف دعمها العسكرى والسياسى والاقتصادى للحكومة الجزائرية.

٢ ـ قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الجزائر ووقف أى مساعدة لاتدخل فى إطار المساعدات الانسانية حتى تكون السلطة السياسية خاضعة للإرادة الشعبية.

وبدا التباين واضحا بين فرنسا والدول الغربية الأخرى عندما اتهم شارل باسكوا وزير الداخلية الفرنسى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمانيا وايطاليا بالاسم ، فى أحد تصريحاته العديدة ، بالتهاون ازاء خطر التيارات الاسلامية الأصولية وقيامها بايواء بعض زعماء تنظيمات معروفة بتطرفها .

وتسببت هذه التصريحات فى حرج لوزير الخارجية الفرنسى ، الذى تبنى موقفا أقل تشددا، بما أدى فى النهاية إلى وضع الملف الجزائرى ضمن صلاحيات وزير الداخلية مدعوما من رئيس الحكومة ادوار بالادور ، الأمر الذى يجسد النظرة الامنية الخالصة التى تتعامل بها الحكومة الفرنسية مع القضية الجزائرية. ومن هنا تأتى انتقادات عديدة للموقف الفرنسى الرسمى، لقصوره فى التعامل مع الازمة الجزائرية من منظورها الرحب المستند إلى كونها قضية سياسية بالدرجة الأولى.

ومن وجهة النظر الفرنسية فإن هناك مايبرر اعلاء البعد الأمنى على غيره من الأبعاد ، ويرجع ذلك إلى وجود حوالى عشرة آلاف فرنسى فى الجزائر ، تناقصوا بعد موجة العنف ضد الأجانب ، التى تقوم بها الجماعة الاسلامية ، بالاضافة إلى كثير من حملة الجنسية المزدوجة وأكثر من مليون جزائرى يقيمون فى فرنسا من بين أربعة ملايين مسلم ، بما يشكل تحديا أمام الحكومة الفرنسية ، التى تخشى انتشار عدوى التطرف على نطاق واسع بين الجاليات المغاربية الأخرى ، ويدفعها فى النهاية إلى دعم الجناح المتشدد الاستئصالى فى السلطة الجزائرية .

وقد اعترف شارل باسكوا أمام الجمعية الوطنية فى ٩ نوفمبر أن الشرطة الفرنسية أعتقلت ٩٥ شخصا اثر عمليات دهم شنتها فى العاصمة باريس ومناطق أخرى ، وفككت شبكة دعم لوجستى للجماعة الاسلامية المسلحة فى الجزائر ، الأمر الذى يشير – من وجهة النظر الفرنسية– إلى وجود عناصر أصولية عازمة على مواصلة نشاطات ارهابية سرية انطلاقا من الأراضى الفرنسية أو أراضى دول أوربية أخرى.

• **الموقف الأمريكى :**

يبدو الموقف الأمريكى الرسمى واضحا حيال التعاطى مع الأزمة الجزائرية ، منذ التحفظ على وقف المسار الديمقراطى وحجب الاسلاميين المعتدلين عن المشاركة فى الحوار السياسى .

وتأخذ واشنطن على النظام الجزائرى مثلما تأخذ على الأسلاميين انتهاكه لحقوق الانسان والتمادى فى ارتكاب التجاوزات فى هذا المجال ، وقد حذرته مرارا من الاستمرار فى الخط المتشدد ونبذ التفاوض مع الاسلاميين. وأكد أنطونى ليك مستشار الرئيس الامريكى لشئون الأمن القومى أن بلاده تعارض القمع سواء كان اسلاميا أوعلمانيا .

بيد أنه ليست هناك سياسة أمريكية واحدة تجاه الحركات الاصولية ، ويبدو التباين واضحا فى التعامل مع هذه الحركات. ومع ذلك يظل هناك عامل جوهرى يحكم هذه

السياسة ، هو الاستقرار السياسى ، الذى على أساسه يجرى تحديد الموقف الامريكى تجاه الأصولية الاسلامية فى كل بلد ، أخذا فى الاعتبار الظروف المحلية والتداعيات الاقليمية. لذلك يزداد القلق الأمريكى عادة عندما يؤدى تصاعد نشاط إحدى أو بعض الحركات الأصولية إلى تهديد جوهرى للاستقرار. فأحد أكثر جوانب هذه السياسة وضوحا هو المتعلق باعتبار الحركات الأصولية المصدر الرئيسى لتهديد الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط الآن، ومع ذلك لاتستبعد الولايات المتحدة الاعتراف بدور مهم للحركات الأصولية فى بعض البلدان كسبيل لاستعادة الاستقرار، إذا لم تستطع أنظمة الحكم ايجاد سبيل آخر. وهذا مايفسر الفارق بين السياسة الأمريكية تجاه الأصولية فى بلدين متجاورين مثل الجزائر وتونس .

إذ تمثل الجزائر حالة خاصة بالنسبة للسياسة الأمريكية، لأنها تشهد أعلى مستوى من العنف والفوضى وعجز نظام الحكم ، الذى أدى إلى قناعة بأنه لاسبيل إلى استعادة الاستقرار سوى الاعتراف بدور القوى الأصولية التى (لاتمارس العنف والحوار معها). وإذا كانت واشطن اتجهت منذ أواخر مارس إلى انتقاد نظام الرئيس زروال، فقد سبق لها دعمه بوضوح عندما دعا إلى الحوار الوطنى فى بداية العام. لكن تبين ان الحوار الجدى يواجه اعتراضا قويا من قوى فاعلة فى الدولة والجيش. وعندئذ تحول الموقف الأمريكى باتجاه انتقاد عدم جدية الحوار .

ومع هذا التحول ظهر الخلاف الامريكى الفرنسى حول الجزائر علنا فى مايو ، وتأكد خلال قمة كلينتون – ميتران فى شهر يونيو. وتركز فى نقطتين رئيسيتين - :

الأولى: تتعلق بطبيعة الدور الغربى فى حل الأزمة الجزائرية، ففيما تريد فرنسا دعم نظام الحكم بكل السبل، ترى الولايات المتحدة أن هذا الدعم يجب أن يرتبط بتغيير سياسى وحوار جدى لايستثنى القوى الاصولية التى (لاتمارس العنف ومنها جبهة الانقاذ الاسلامية).

والثانية: تتعلق بتقييم هذه الجبهة، حيث تعتبرها فرنسا حركة إرهابية معادية للغرب، بينما ترى الولايات المتحدة أنه لا دليل يؤكد مشاركتها فى أعمال الارهاب التى تمارسها الجماعة الاسلامية المسلحة، ولذلك لاتجد غضاضة فى اجراء اتصالات مع بعض ممثليها فى الخارج.

واتساقا مع الموقف الأمريكى الداعى إلى توسيع قاعدة الحوار السياسى فى الجزائر، أيدت وأشنطن اللقاء الأول الذى عقدته بعض القوى والشخصيات السياسية الجزائرية فى روما فى ٢١ ـ ٢٢ نوفمبر ثم اللقاء الثانى فى السابع من يناير ١٩٩٥، بدعوة من جمعية سانت ايجيديو الكاثوليكية. وهى من المنظمات غير الحكومية الايطالية وتقدم مشاريع مساعدة إلى العديد من دول العالم الثالث فى حل الأزمات، مثل جهود الوساطة التى قامت بها وسمحت فى اكتوبر ١٩٩٢ بالتوقيع فى روما على اتفاقات السلام بين اطراف الصراع فى موزمبيق.

وخلال اللقاء الأول انعكست معادلة الحوار التى عرفتها الساحة السياسية الجزائرية. اذ أصبحت المعارضة هى المحاور الرئيسى والسلطة طرفا ثانويا، بعد أن رفضت المشاركة فى اللقاء الذى حضره أنور هدام رئيس البعثة البرلمانية للجبهة الاسلامية للانقاذ المتواجد فى واشنطن، وعبد الحميد مهرى الأمين العام لجبهة التحرير الوطنى، وحسين أيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية، وأحمد بن بله الرئيس الجزائرى الأسبق، والشيخ عبد الله جاب الله زعيم حركة النهضة الاسلامية، والشيخ محفوظ نحناح زعيم حركة المجتمع الاسلامى – حماس – ونور الدين بوكروح رئيس لجنة حقوق الانسان الجزائرية، كما حضر اللقاء عدد آخر من الشخصيات الحزبية والدينية والمستقلة.

وقد سبق لقاء روما الأول عدة محطات واضحة المعالم برز من خلالها مدى الاهتمام الأمريكى بتوسيع دائرة الحوار السياسى فى الجزائر على أسس جادة، أهمها زيارة حسين أيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية لواشنطن فى شهر يوليو ولقائه روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط واقتراحه تكوين لجنة دولية لعودة السلم إلى الجزائر تدعمها دول مثل أمريكا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا وأسبانيا. وكذلك عرضت واشنطن مشروع مسودة على كل من حسين أيت وانور هدام يتضمن خطوطا عريضة لمستقبل الحوار وكيفية حل الأزمة فى الجزائر.

وكانت العاصمة الجزائرية قد شهدت فى شهر أكتوبر نشاطا أمريكيا مكثفا من خلال قيام السفير الأمريكى فى الجزائر بالاتصال بجميع القوى السياسية الفاعلة لتشجيع الحوار السياسى والوصول إلى نقاط التقاء بينها. وعندما أعلن الرئيس زروال فى ٣١ أكتوبر فى الاحتفال بعيد الثورة الجزائرية عن اجراء انتخابات رئاسية خلال عام ١٩٩٥ ونعى فشل الحوار مع القوى السياسية، زادت الولايات المتحدة من تحركها، وعقد سفراؤها فى دول المغرب العربى اجتماعا فى الرباط فى شهر نوفمبر، اتفقوا خلاله على ضرورة تحريك الحوار السياسى الجاد. وأخيرا تبلور المشروع الأمريكى بموافقة أوربية عندما طالب السفير روبرت بيلليترو فى ندوة أمام أعضاء حلف شمال الأطلنطى

في ١٥ نوفمبر بضرورة الحوار المثمر بين الاسلاميين والعلمانيين والحكم، وجدد مطالب الادارة الأمريكية بوضع حد للتطرف داخل الجماعات الاسلامية المسلحة وداخل قيادة أركان الجيش الجزائري.

وقد كانت المحصلة النهائية للقائي روما توصل الأحزاب والشخصيات السياسية التي حضرت إلى وثيقة وطنية تضمنت ثمانية مطالب، في مقدمتها اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والوقف الفوري لأعمال العنف على كافة الجبهات. وطالبت الوثيقة السلطة الجزائرية بالغاء قرار حل جبهة الانقاذ. وأكد الموقعون على حقهم في الحصول على ضمانات من السلطة بقبول الوثيقة تتدرج في اطار الموافقة على مبدأ تداول السلطة والتعددية حرصا على منع نشوب حرب أهلية حقيقية. بيد أن الحكومة الجزائرية أدانت مثل هذه اللقاءات ووصفت المشاركين فيها بالعمالة وقامت بتسيير تظاهرات في بعض المدن الجزائرية ضد لقائي روما.

ومن منظور قياس فعالية القوى السياسية المعارضة في الجزائر يعد لقاءا روما الأول والثاني بمثابة نقطة تحول رئيسية في صعود قوى المعارضة وفي مسار الأزمة الجزائرية، فلأول مرة تلتقي هذه القوى في الخارج بهذا الحجم وتتفق على موقف واحد من النظام بدعم ملموس من بعض الدول الغربية، وفي اتجاه معاكس للموقف الفرنسي الذي تعرض لانتقادات تضمنها البيان الختامي في لقاء روما الأول والوثيقة الوطنية في لقاء روما الثاني.

٢ ـ الازمة اليمنية :

بالرغم من ان اليمن الموحد واجه ازمات سياسية واقتصادية منذ اليوم الاول لقيامه في مايو ١٩٩٠، الا ان عام ١٩٩٤ انطوى على تحد خاص ، تمثل في اللجوء الى خيار القوة العسكرية لانهاء الدور السياسي والعسكري للحزب الاشتراكي ، والذي اعلنت بعض قياداته في غمرة المواجهة العسكرية العودة مرة اخرى الى الاوضاع السابقة على قيام الوحدة ، واعلان قيام دولة اليمن الديمقراطي بنفس حدودها الشطرية السابقة على قيام دولة الوحدة. وعلى مدى شهري مايو ويونيو اللذين استمر فيهما القتال، بدت الازمة اليمنية، وهي ازمة داخلية بالاساس، قابلة لان تكون ازمة اقليمية وربما دولية ايضا. وتمحور الصراع بين اتجاهين رئيسيين. الاتجاه الاول عبرت عنه حكومة صنعاء وركز على ان الصراع القائم هو صراع داخلي بين حكومة شرعية تستند الى انتخابات تشريعية والى تأييد ودعم شعبي، وبين فئة متمردة تعمل على العودة الى الماضي وقوامها الرئيسي عناصر من الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة على سالم البيض، وان جوهر الصراع هو الوحدة في مواجهة الانفصال، وان هذا الصراع يدور في اطار دولة واحدة معترف بها عربيا ودوليا، وان من حق الحكومة الشرعية التعامل مع هذه الفئة بكل الطرق المشروعة بما في ذلك القوة المسلحة بهدف افشال مشروعها الانفصالي.

اما الاتجاه الثاني فقد عبرت عنه بعض قيادات في الحزب الاشتراكي ورابطة ابناء اليمن ودعا الى ان الازمة اليمنية في جوهرها ليست ازمة انفصال ضد وحدة، وانما هي أزمة بين كيانين منفصلين أو على الاقل لكل منهما طبيعته الخاصة، وان احد هذين الكيانين وهو الشطر الشمالي السابق الاكثر عددا في السكان والاكثر تقليدية يسعى الى فرض هيمنته بالقوة المسلحة على الكيان الاخر وهو الشطر الجنوبي، وانه طالما اثبتت فترة الوحدة السابقة ـ ما بين مايو ١٩٩٠ الى ابريل ١٩٩٤ ـ عدم قدرتها على تطوير الواقع اليمني او الاعتراف بخصوصية ابناء الجنوب فإن من حقهم السعي الى بلورة هذه الذاتية من خلال الخروج من مشروع الوحدة نفسه باعتباره مشروعا سياسيا وتنمويا لم يثبت جدواه ، فضلا عن انه من حقهم ايجاد أو على الاقل العودة الى الشكل السياسي والقانوني الدولي السابق الذي يعيد لهم هذه الذاتية ويبعد عنهم هيمنة ابناء الكيان الآخر. وفي هذا السياق ركز هذا الاتجاه على مقولة ان الوحدة هي بالاساس عمل تطوعي ، وانها لا تفرض بالقوة ، وان من حق من دخل مشروعا وحدويا متطوعا ان يخرج منه عندما يرى ذلك.

وفي غضون الازمة استند الاتجاه الاول الى مبدأ سيادة اليمن الموحد ، وانه طالما ان هذه الازمة هي بين حكومة شرعية وفئة متمردة ، فليس من حق القوى الخارجية سواء الاقليمية او الدولية التدخل ، او محاولة مساعدة الفئة المتمردة بأية صورة ، فضلا عن ان المنظمة الدولية ليس من حقها النظر في هذه الازمة .وقد ظلت حكومة صنعاء تؤسس موقفها على اساس ان جهود التعريب او التدويل ما لم تصاحب بإنهاء التمرد وابتعاد الفئة المتمردة عن البلاد ، والاعتراف المطلق باليمن الواحد ، لن تكون مقبولة وسوف ترفض جملة وتفصيلا.

اما الاتجاه الاخر فعبر عن منحى مختلف قوامه طلب المساعدة العربية والدولية ، انطلاقا من ان تلك المساعدة سوف تسهم في بلورة الذاتية الجنوبية على نحو اوضح من جانب ، وتقود الى الاعتراف بوجود كيانين مختلفين من جانب آخر. ومن هنا كانت الازمة اليمنية في شقها

الخارجي بمثابة صراع بين مبدأ السيادة الداخلية لليمن الموحد كما اكدت على ذلك حكومة صنعاء ، وبين مبدأ التدويل بما ينطوى عليه من تدخل خارجي وعودة عن الوحدة ، والذى سعت اليه بعض قيادات الحزب الاشتراكى ورابطة ابناء اليمن .

وعلى الصعيد العملى فقد تجاوبت حكومة صنعاء مع الضغوط العربية والدولية التى سعت الى طرح مطالب انسانية عبر الجامعة العربية او الامم المتحدة، الا ان هذا التجاوب لم يكن سوى نوع من التعامل المحسوب مع هذه الضغوط بغية تفريغها من مضمونها، وعدم ترك الساحة الدولية للفريق المناوىء، وايضا لعدم الظهور كدولة تتحدى المجتمع الدولى. وساعد على ذلك ان القوى الدولية الاساسية فى مجلس الامن وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وروسيا قد عبرت عن تأييدها لدولة الوحدة اليمنية وأوضحت ان تدخلها ليس لفرض حل معين بقدر ما هو مراعاة لاعتبارات انسانية تتعلق بالرغبة فى وقف القتال وتوفير مناخ مناسب للحوار السياسى. يضاف الى ذلك ان ايا من الدول الاقليمية التى تعاطفت مع اطروحات قيادة الحزب الاشتراكى لم تجرؤ على تأييد الانفصال والاعتراف بالدولة الجديدة. كذلك فإن بعض الاشارات السياسية والاعلامية التى اعلنتها دول خليجية واعتبرت كنوع من الاعتراف الضمنى بالدولة المعلنة فى الجنوب، لم تكن تخرج فى حقيقة الامر عن عملية تكثيف الضغوط على حكومة صنعاء لفرض وقف القتال، والتجاوب مع جهود مجلس الامن. من ناحية اخرى فإن الدولة المعلنة فى الجنوب لم تجد من يناصرها عمليا، ولاسيما على صعيد الاعتراف القانونى والسياسى. وبالرغم من توافر مؤشرات على قيام اطراف اقليمية مجاورة بتقديم صنوف من الدعم العسكرى والمادى - قدرتها حكومة صنعاء بحوالى ٣,٢ مليار دولار - الا ان هذا الدعم لم يكن له اثر كبير فى تغيير موازين القوة فى الواقع .

فى هذا السياق جاءت التدخلات الخارجية فى الازمة اليمنية محدودة التأثير، على الاقل من زاوية عدم القدرة على دفع حكومة صنعاء الى تغيير استراتيجيتها فى الحسم العسكرى، والتخلى عن بعض أو كل المبادىء التى صاغتها لتحركها الداخلى والخارجى معا. وايضا من زاوية عدم نجاحها - أى التدخلات الخارجية - فى توفير الحد الادنى من مقومات البقاء لمشروع الدولة التى اعلنت فى الجنوب .

أ - الازمة اليمنية فى الاطار العربى .

انقسمت المواقف العربية بين تيارين رئيسيين ، احدهما أيد بقوة مسلك حكومة صنعاء ، وضم دول العراق والسودان وقطر ، والى حد ما الاردن وليبيا وسوريا. وتعود أسباب هذا التأييد الى مزيج من الاعتبارات التاريخية والايديولوجية والتقارب فى المفاهيم والمصالح. اما التيار الثانى وضم دول الخليج الخمس - فيما عدا قطر - الى جانب مصر ، الذى رفض مسلك حكومة صنعاء وتعاطف نسبيا مع موقف الحزب الاشتراكى ، واستند هذا السلوك الى التخوف من أن يؤدى الحسم العسكرى الى تغيير المنظومة اليمنية بصورة كلية داخليا واقليميا ، وبالتالى ايجاد مصدر أخر للتوتر الاقليمى .هذا وقد نشرت عدة تقارير صحفية - لم تثبت فى الواقع بصورة كافية - تضمنت قيام كل من العراق والسودان بتقديم دعم عسكرى الى حكومة صنعاء ، وهو ما ادى الى اعادة شحن الواقع العربى بذكريات حرب الخليج ، وبدا الوضع العربى مرشحا الى تكرار حالة الانقسام الحاد التى عرفها مع غزو العراق للكويت فى نهاية عام ٩٠ ومطلع عام ٩١ .

- ***التحرك المصرى*** : فى ظل هذا الانقسام جاءت التحرك المصرى والذى يعد ممثلا لفريق الدول العربية التى رفضت اسلوب حكومة صنعاء فى الحسم العسكرى ، وركزت على ضرورة الحوار السياسى الموسع ، والدعوة للفصل بين القوات الموالية لحكومة صنعاء والقوات الموالية للحزب الاشتراكى ، وفى نفس الوقت ابداء الاستعداد للتوسط بين الطرفين اليمنيين.

ومما تجدر الاشارة اليه ان السياسة المصرية ازاء الازمة اليمنية تاثرت بعدد من التخوفات السابقة المتعلقة بكون اليمن احدى قنوات - من حيث التمويل وتسهيل عمليات التدريب - موجة الارهاب فى مصر، ولاسيما وان هناك جماعات اصولية يمنية لا تخفى تأييدها لجماعات الاسلام السياسى المصرية المستخدمة للعنف. وقد ازدادت التخوفات المصرية من ان يكون اسلوب الحسم العسكرى الذى اتبعته صنعاء وشاركت فى تأجيجه الجماعات الاصولية اليمنية سواء المنضوية تحت لواء حزب التجمع اليمنى للاصلاح او غيرها، مقدمة لسيطرة هذه الجماعات على السياسة اليمنية، وبالتالى توفير تربة اقليمية خصبة لمزيد من عمليات الارهاب فى مصر. وساعد على ذلك رؤية قوامها ان الحزب الاشتراكى هو عنصر توازن فى الساحة اليمنية، وان وجوده يمثل عامل سيطرة يمنيا رئيسيا على انتشار النفوذ الاصولى، وبالتالى فإن غيابه او اضعافه قد يؤثر سلبا على المنظومة اليمنية، وكذلك - وإن بطريق غير مباشرة - على مصالح مصرية رئيسية.

جاء التحرك المصرى فى اكثر من مسار، **اولها** : ارسال

مبعوث خاص ، فى محاولة لاستطلاع الاوضاع ودرس امكانية القيام بوساطة مصرية منفردة او مجتمعة مع طرف عربى آخر. **وثانيها** : الدعوة الى اجتماع استثنائى للجامعة العربية لبحث الازمة اليمنية وابداء الاستعداد بأرسال قوات عربية تضم قوات مصرية للفصل بين القوات اليمنية المتحاربة. الا ان رفض الجانب الحكومى اليمنى لهذا الاقتراح، فضلا عن انتقادات داخلية ، ادى الى عدم طرحه اصلا فى دورة الجامعة العربية. **وثالثها** : القيام باتصالات مع دولة الامارات العربية ، والدول العربية الخليجية الاخرى للبحث فى موقف موحد ضد تمسك حكومة صنعاء والرئيس على عبد الله صالح شخصيا بالاستمرار فى اسلوب الحسم العسكرى . **ورابعها** : المشاركة مع الدول الخليجية الخمسة فى طرح الازمة اليمنية على مجلس الامن مرة ثانية بعد تمكن حكومة صنعاء من تفريغ القرار ٩٢٤ من مضمونه والالتفاف على ما تضمنه من وقف فورى للقتال.

وفى كل المسارات تحدد الموقف المصرى بناء على ثلاثة مبادىء: **المبدأ الاول** ضرورة وقف القتال فورا ، وعدم قبول سياسة الحسم العسكرى التى تمارسها حكومة صنعاء. **المبدأ الثانى** عدم المساس بما أسماه وزير الخارجية عمرو موسى بالثوابت السياسية الموجودة على الساحة اليمنية . **المبدأ الثالث** ان الوحدة لا تفرض بالقوة. وهى المبادىء التى عبرت عن قدر من التعاطف الضمنى مع اطروحات الحزب الاشتراكى ، ولكنها لم تصل الى حد تبنى مواقفه كاملة ، ولاسيما فيما يتعلق بالاعتراف بدولة اليمن الديمقراطى التى اعلنت فى ٢١ مايو.

وتطبيقا للمبادىء الثلاثة المشار اليها، مع ابداء الاستعداد للتدخل المحسوب بدقة لوقف القتال، وبعد ان تعثرت تماما مهمة الجامعة العربية نظرا لرفض حكومة صنعاء التجاوب معها، وجدت مصر فى اهتمام مجلس الامن بناء على مساع خليجية، تطورا يمهد الى تدويل الازمة اليمنية وهو ما كان موضعا لتحذيرات الرئيس مبارك اكثر من مرة، ولكنه من جانب آخر قد يؤدى الى وقف نزيف الدم اليمنى. ومن هنا ايدت مصر قرار مجلس الامن رقم ٩٢٤ الذى دعا الى وقف القتال فورا. وفى مرحلة تالية وبعد تعثر مهمة الاخضر الابراهيمى التى استندت الى هذا القرار، ومع استمرار القتال ومحاصرة قوات الحكومة لعدن وضرب المنشآت الاقتصادية فيها، اتجهت مصر الى مسايرة الجهود الخليجية، والتى ادت الى اعادة نظر مجلس الامن للازمة اليمنية مرة اخرى، وبالتالى صدور القرار رقم ٩٣١، والذى لم يتضمن بدوره اية الية لوقف القتال، وهو الامر الذى عولت عليه المساعى الخليجية كثيرا. وعندما استطاعت القوات الحكومية ـ بعد اربعة ايام من صدور القرار الدولى ـ محاصرة المكلا عاصمة محافظة حضرموت ومركز تجمع قيادات الحزب الاشتراكى ، ثم الدخول الى عدن فى ٧ يوليه ، اعتبرت مصر ان هذا التطور لا يعنى نهاية الازمة ، ولكنه بمثابة فصل جديد لها ، يتطلب العمل على تحقيق المصالحة الوطنية الموسعة ، وتجاوز سياسة الانتقام الحزبى او المناطقى ، والسيطرة على اعمال العنف وتقليل المظاهر العسكرية .

ـ **المواقف الخليجية** : اهتمت الدول الخليجية بتطورات الازمة اليمنية بناء على نوعين من الاعتبارات، **اولهما**: اعتبارات سياسية عملية خاصة بما يمكن ان تقود اليه الحرب اليمنية من مشاكل للدول المجاورة ، **وثانيهما**: اعتبارات استراتيجية تتعلق بما يمكن ان يحمله اليمن الموحد ذو التجربة الديمقراطية والمستقر داخليا على التوزان الاقليمى العام فى جنوب الجزيرة العربية ، فضلا عن اعتبارات اخرى ذات صلة بتداعيات غزو العراق للكويت وكون اليمن قد ناصرت العراق ، او على الاقل لم تؤيد تحرير الكويت بالقوة .

ووفقا للاعتبارات العملية والسياسية يمكن فهم الاهتمام الخليجى ونداءات الشيخ زايد رئيس الامارات للرئيس على صالح بوقف القتال ، وكذلك التخوف المعلن من قبل السعودية من ان يؤدى الاستمرار فى الحرب الى تدفق اعداد من اللاجئين اليها بما يعنيه ذلك من مشكلات هى فى غنى عنها. ووفقا للاعتبارات الاستراتيجية يمكن استيعاب الموقف الخليجى الذى قادته السعودية ودعمته الكويت والامارات والذى حاول منع انتهاء الازمة اليمنية وفق صيغة طرف منتصر واخر مهزوم ، لما يعنيه ذلك من تغيير فى صيغة التوازن اليمنى الداخلى ، وربما سيطرة تيارات سياسية وفكرية تكن كثيرا من مشاعر الكراهية للمملكة، وتلقى عليها اللوم فيما يعانيه اليمن من ازمة اقتصادية. وفى نفس السياق يمكن فهم مبررات تقديم دعم للحزب الاشتراكى وقادة الدولة المعلنة فى الجنوب ، ولكن دون ان يصاحب ذلك اتخاذ خطوات سياسية محددة للاعتراف بتلك الدولة الجنوبية. وفى المحصلة الاخيرة يمكن القول ان الهدف الرئيسى الذى سيطر على التحركات الخليجية هو الحفاظ على الوضع اليمنى ، والحيلولة دون تحويل اليمن الى بؤرة ضغط سياسية واستراتيجية فى جنوب الجزيرة تماثل بؤرة الضغط الموجودة فى الشمال .

على الصعيد العملى جاءت التحركات الخليجية فى مسارين رئيسيين ، اولهما مسار عربى وفق صيغة وفد الجامعة العربية والتى فشلت تماما ، ثم المسار الثانى وهو

العمل على تدويل الازمة وطرحها على مجلس الامن ، وتحويلها الى قضية استقرار اقليمى تستدعى تدخلات دولية حازمة مثلما كان الوضع ابان حرب الخليج الثانية .واذا كان المسار العربى قد فشل نظرا لبسالة حكومة صنعاء فى الدفاع عن حجتها فى السيادة وان القضية داخلية فى الاساس وليست حربا بين طرفين ، فإن المسار الدولى - من زاوية الاهداف الخليجية الصريحة والضمنية - لم يحقق مراميه على النحو المرجو ، وهو ما سوف يتم شرحه عند معالجة الازمة اليمنية فى النطاق الدولى ومساعى الدول الخليجية فى طرح القضية امام مجلس الامن .

- فشل مهمة الجامعة العربية: بالرغم من اختلاف درجة الانقسام العربى ازاء الازمة اليمنية عنها فى حالة الغزو العراقى، فقد القت بظلها على تحركات الجامعة العربية، والتى افتقرت الى عناصر الضغط المناسبة لدفع حكومة صنعاء للتجاوب مع جهودها التى استهدفت فى المقام الاول احتواء القتال والتوسط بين الطرفين المتحاربين. وقد كان المنطق السياسى الذى اعتمدت عليه حكومة صنعاء، والذى استند الى مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ومبدأ سيادة الدولة وحريتها فى معالجة ازماتها الداخلية بالطريقة التى تراها مناسبة، كفيلا بعدم توفير أى غطاء معنوى اوسياسى مناسب لتحركات الجامعة العربية، ومن هنا لم تستطع الجامعة العربية ان تلعب الدور الوساطى الذى عولت عليه بعض الدول العربية، وهو الهدف الضمنى الذى انطوت عليه مهمة وفد الجامعة الذى قبلت صنعاء استقباله فى ١١ مايو، بعد تردد عدة ايام تحول فيها القتال الى حرب مواقع شبه ثابته بين القوات المتحارية، فى مواقع قريبة من الحدود الشطرية السابقة عن الوحدة، ولكن مع بروز تفوق نسبى لقوات الحكومة فى صنعاء سواء من حيث العدد او المعدات القتالية.

وطوال مدة وجود وفد الجامعة العربية فى اليمن والتى استمرت اكثر من ثمانية ايام كتواصلة، حددت حكومة صنعاء دور الوفد فى استطلاع الاوضاع اليمنية، وليس القيام بدور وساطة بين طرفين ، كما ربطت اى تجاوب مع مهمة الوفد الساعى الى وقف اطلاق النار بعدة شروط وهى: اعتراف الطرف الاخر - اى الحزب الاشتراكى ومناصريه - بوجود شرعية واحدة على صعيد المؤسسات الدستورية وقيادة الجيش اليمنى ، وان يقبل البيض ومن معه اما تسليم انفسهم الى العدالة مع التأكيد بتقديم ضمانات كافية لمحاكمتهم بصورة عادلة ، واما اعطاءهم فرصة لمغادرة البلاد. وقد بدت هذه الشروط بمثابة رفض قاطع لمهمة وفد الجامعة من ناحية ، وللنداء الذى توجه به على سالم البيض للجامعة بالعمل على وقف القتال من ناحية أخرى.

ب - الأزمة اليمنية فى الاطار الدولى :

على الرغم من ان الازمة اليمنية انطوت على اعمال قتال مفتوحة ، وعلى تهديدات للمصالح النفطية الغربية العاملة فى وسط وجنوب اليمن ، وعلى انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ولاسيما اهالى عدن الذين حوصروا وتعرضوا للقصف العشوائى من قبل قوات حكومة صنعاء وعاشوا دون مياه صالحة للشرب اياما طويلة ، وعلى توقعات قوية بسيطرة الاتجاهات الاصولية على السياسة اليمنية ،فإن المواقف الدولية وخاصة من قبل القوى الكبرى تحددت فى ضوء الاعتبارات الاستراتيجية بعيدة المدى ، ولم تتأثر كثيرا باحداث القتال اليومية الجارية. وكان قوام هذه الاعتبارات من المنظور الغربى هو ان جنوب الجزيرة اليمنية لايحتمل العودة مرة اخرى الى صيغة الدولتين المنفصلتين ، بما يعنيه ذلك من احتمالات اكبر لعدم الاستقرار الاقليمى على المدى الطويل. ومن هنا اجتمعت المواقف الغربية الاوربية والامريكية الى جانب الموقفين الروسى والياباني على تأييد صيغة الوحدة اليمنية القائمة ، ولم تتأثر هذه الدول بمواقف اليمن اثناء حرب الخليج الثانية وعدم مشاركته فى جهود التحالف الدولى ضد العراق. ومن ثم لم تبد اهتماما كبيرا بمساعى الدول الخليجية لتدويل الازمة اوبتشكيل تكتل اقليمى مدعوم دوليا ضد حكومة صنعاء. واقتصر تعاملها مع الازمة من منطلق محاصرة تداعيات القتال من منظور انسانى ، مع تأييد ضمنى لاطروحات حكومة صنعاء بأن الازمة فى جوهرها داخلية وليست اقليمية. وفى المحصلة النهائية كان قوام هذه المواقف الغربية فى صالح حكومة صنعاء رغم بعض الانتقادات اوالبيانات الحادة نسبيا والتى طرحت تحديدا عند اشتداد حصار عدن وقصف منشآتها الاقتصادية.

- الموقف الامريكى: تميز الموقف الامريكى جزئيا عن المواقف الغربية فى انه عبر عن رفض الانفصال صراحة منذ الايام الاولى لاندلاع القتال ، وجاء ذلك فى صورة مذكرة اعدتها وزارة الخارجية فى ٤ مايو فى ختام زيارة رئيس الوزراء انذاك حيدر العطاس - ولم يكن قد فصل بعد من منصبه - اكدت فيها ان الانفصال لن يحظى بأى مصداقية دولية ، كما تضمنت المذكرة ستة اجراءات لاعادة بناء الثقة وانهاء الازمة سلميا وهى: فصل القوات الشمالية والجنوبية لمسافة ٧٠ كيلومترا، والاتفاق على ايقاف اى تحركات عسكرية، وبذل الجهود لتحسين الاتصالات بين

القيادات العسكرية على مستوى الضباط فى مراكز القيادات العسكرية ، والتفاوض المباشر بين الرئيس على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض، وان يتخذ الجانبان اجراءات تؤدى الى عودة المسئولين الجنوبيين الى صنعاء للمساهمة فى ادارة الحكومة. وتأمل فحوى المذكرة يوضح انها انطلقت من امكانية حل المشكلات بين الرئيس ونائبه فى اطار الدولة الموحدة ، وهو الامر الذى لم يعد ذا جدوى مع استمرار القتال، وتأكيد صنعاء على اسلوب الحسم العسكرى. ومن هنا حدث تعديل جزئى فى الموقف الامريكى حيث ركز على ضرورة وقف القتال على اعتبار انه لا حل عسكريا للازمة اليمنية ، وتأييد مساعى الجامعة العربية الساعية الى هذا الهدف. وبالرغم من فشل مساعى الجامعة فأن الموقف الامريكى لم يحد عن تأييد دولة الوحدة ، بل انه اعتبرها الاسلوب الامثل لحل المشكلات اليمنية فى اطار الديمقراطية والشرعية الدستورية ، مثلما عبرت عن ذلك رسالة الرئيس كلينتون الى الرئيس على صالح ١٨ مايو ، والتى تضمنت تشديدا على وقف القتال وضرورة ضبط العسكريين للنفس ، وكذلك من اسمتهم الرسالة الذين يسعون الى اعادة تزويد الفئات المتقاتلة بالاسلحة.

وبالرغم من توجيه القيادة فى جنوب اليمن جهدا كبيرا فى اتجاه الولايات المتحدة فى محاولة اقناعها بممارسة ضغط اكبر على حكومة صنعاء ، فقد حافظت الادارة الامريكية على موقفها الخاص بدعم الوحدة ورفض مساعى الانفصال تحت اية ذريعة، وهو ما تم التعبير عنه بوضوح شديد بعد اعلان دولة الجنوب ، حيث تضمن بيان رسمى امريكى رفضا لهذا الاعلان ، على اعتبار ان المسائل الخطرة بمصير اليمن يجب الا تتقرر وسط حمى المعارك، ولان الانفصال سيكون مصدر قلق وسيمد امد القتال ويؤدى الى سقوط مزيد من الضحايا ومزيد من المعاناة. وكان مثل هذا الموقف الامريكى تأييدا قويا لحكومة صنعاء فى مواجهة قادة الدولة المعلنة فى الجنوب .وتجسيدا لهذا الموقف المبدئى ايدت الادارة الامريكية مساعى الدول الخليجية فى مجلس الامن من زاوية العمل على وقف القتال للاعتبارات الانسانية، وبدون ان يكون ذلك مرهونا بممارسة ضغوط على حكومة صنعاء كما رغبت فى ذلك الدول الخليجية، او مقدمة لتدويل الازمة كما كان الحال فى الغزو العراقى للكويت .ولذلك وفى اثناء الاعداد للقرار رقم ٩٢٤ ايدت الادارة الامريكية التحفظات البريطانية ، والتى طالبت بتعديل صيغة مسودة القرار المقدمة من الدول الخليجية، وبحيث تتضمن الاشارة الى الجمهورية اليمنية، او ما يفيد بان اليمن دولة واحدة، و الا تكون الدعوة الى وقف اطلاق النار ملزمة او مرتبطة بعقوبات معينة حال عدم التقيد من قبل اى من الطرفين المتحاربين. وقد تكرر نفس الموقف عند مناقشة صيغة القرار رقم ٩٣١، والذى صدر فى نهاية يونيه، والذى جاء فى صورة مطالبة من مجلس الامن بوقف القتال وابعاد الاسلحة الثقيلة عن عدن ، ولم يتضمن اية اشارة الى آلية ملزمة لوقف القتال مثلما كانت تدعو الى ذلك الدول الخليجية وقادة دولة الجنوب المعلنة .

وهكذا كانت محصلة الموقف الامريكى هى التقليل من فرص فرض اسلوب معين للحل عبر المنظمة الدولية ، اوالتلويح بعقوبات معينة على الطرف المستمر فى القتال .

- **الازمة اليمنية فى مجلس الامن:** بعد ان فشلت مهمة وفد الجامعة العربية سعت الدول الخليجية الى ادخال مجلس الامن كطرف رئيسى فى الازمة ، وهو ما رفضته حكومة صنعاء بقوة معتبرة اياه تدخلا فى شئونها الداخلية، ولم يجد تأييدا كافيا من القوى الخمس الكبرى فى المجلس خاصة وان تحركات الدول الخليجية بدت اقرب الى تأييد دولة الجنوب المعلنة. الا ان اشتداد هجوم القوات الحكومية فى الفترة التالية لاعلان دولة الجنوب فى ٢١ مايو ، وتدهور دفاعات الجنوبيين فى اكثر من موقع، فضلا عن تقدم قوات حكومة صنعاء صوب عدن وما صاحبه من نداءات جنوبية بسرعة تدخل مجلس الامن، وتخوفات يمنية واقليمية بحدوث مواجهات واسعة وسقوط ضحايا كثيرين، كل ذلك ساهم فى قبول فكرة معالجة مجلس الامن للازمة اليمنية، وانما من منطلق عدم المساس بالوحدة ، وعدم فرض حل بالقوة، واعتبار جهود المجلس مجرد محاولة لوقف القتال .

وبالفعل صدر القرار الاول لمجلس الامن الذى حمل الرقم ٩٢٤ كمحصلة توفيقية للمطالب المتعارضة يمنيا وخليجيا ودوليا. ولذلك تضمن القرار اشارة الى الجمهورية اليمنية، ودعوة الى وقف القتال وحظرا على تصدير السلاح، ودعوة الى العودة الى المفاوضات ، ومطالبة للامين العام بايفاد بعثة لتقصى الحقائق من اجل تقييم امكانيات تجديد الحوار بين الأطرف المعنية ، دون ان تكون مرتبطة بوقف اطلاق النار. ووفقا لهذه الصيغة التوفيقية قبل الطرفان اليمنيان التعامل مع القرار، كما ايدته دول الخليج .

الا ان استجابة الاطراف اليمنية مع بنود القرار اختلفت تبعا للحالة القائمة فى الواقع ، والتى كانت تشهد تفوقا مستمرا للقوات الحكومية مقابل تدهور مستمر للقوات الجنوبية. ولذا جاء تعامل حكومة صنعاء مع القرار ذا شقين، احدهما معلن وقوامه الترحيب بالقرار والنظر اليه من زاوية انه يؤكد على الوحدة والشرعية الدستورية

للجمهورية ، والتأكيد على الاستعداد إلى التعامل مع بنود القرار بصورة ايجابية .والثانى عملى وقوامه التشديد على حصار عدن وفتح جبهات فى اكثر من موقع، ومحاولة سبق الزمن فى احداث تغيرات جوهرية على الارض قبل ان تبدأ مهمة مبعوث الامم المتحدة. وهو الامر الذى اثار دول الخليج الخمس الى الحد الذى ادى بها فى اجتماعات المجلس الوزارى الذى عقد فى ابها ٥ يونيه الى التلويح باتخاذ اجراءات ضد الطرف الذى لايلتزم بالقرار ٩٢٤، والمعنى به حكومة صنعاء ، والنظر الى الامر من زاوية انه يتضمن واقعا انفصاليا، «تمثل فى أن احد الطرفين اعلن عودته الى وضعه السابق وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية»، وانه ازاء هذا الامر لايمكن للطرفين اللذين اتفقا على الوحدة التعامل فى اطارها «الا بالطرق والوسائل السلمية».

وبالفعل حين بدأ الاخضر الابراهيمى مهمته فى ٩ يونيه، اى بعد عشرة ايام من صدور القرار الدولى، كانت ملامح اوضاع القتال مختلفة فى كثير من جزئياتها، والتى كانت تؤكد اقتراب عدن من حافة السقوط فى ايدى القوات الحكومية. او بعبارة اخرى كان الواقع يشهد تفوقا كبيرا لقوات حكومة صنعاء مقابل تدهور شديد فى الاوضاع العامة للدولة المعلنة فى الجنوب. وفى ظل اوضاع كهذه كان طبيعيا ان تضع صنعاء حدودا معينة للتجاوب مع اطروحات كل من المبعوث الدولى وقادة دولة الجنوب. ولهذا رفضت صنعاء الافكار الداعية لوضع مراقبين، كما استبعدت الحوار مع على سالم البيض، وتعاملت مع مطالب اقامة هدنة باستخفاف شديد، واستمرت فى تحركاتها العسكرية ناحية حضر موت وعاصمتها المكلا، والتى اتجه اليها على سالم البيض بعد اشتداد الحصار على عدن. كما طرحت حكومة صنعاء عددا من المبادرات مستحيلة التنفيذ مثل الدعوة الى حوار مع عناصر غير انفصالية من الحزب الاشتراكى لمدة خمسة ايام متتالية فى صنعاء. وقد ساهم ذلك فى افشال مهمة الاخضر الابراهيمى، حيث لم يستطع ان يحقق الحد الادنى مما تضمنه القرار الدولى.

ساهم فشل مهمة المبعوث الدولى فى اثارة قضية مفادها ان عدم تنفيذ بنود القرار رجع الى غياب عنصر الالزام ، كذلك فان انهيار اعلانات الهدنة هو نتيجة لغياب الية معينة لمراقبة وقف اطلاق النار وتحديد الطرف المسئول عن انهياره. ولذا تمحورت المطالب اليمنية الجنوبية والاقليمية فى ضرورة اعادة الازمة اليمنية مرة اخرى الى مجلس الامن الدولى لمعالجة هاتين النقطتين على وجه التحديد. ومرة اخرى لعبت المطالب المتعارضة يمنيا واقليميا، وعدم تأييد القوى الدولية لتدخل دولى مباشر فى تطورات الازمة، والحقائق التى ساهمت فى تشكيلها القوات الموالية للحكومة فى صنعاء ولاسيما احكامها حصار عدن وتقدمها المستمر صوب المكلا، فضلا عما أثير حول وجود حوار مع عناصر معتدلة من الحزب الاشتراكى حول صفقة بالغاء الانفصال مقابل وقف اطلاق النار وفصل القوات، لعبت جميعها دورا كبيرا فى تحديد الطريقة التى عالج بها مجلس الامن تطورات الازمة.

فى ظل هذه التطورات ، الى جانب تصريحات يمنية مؤكدة على عدم السماح للمجلس بالتدخل فى الشئون الداخلية ، صدر القرار رقم ٩٣١ متضمنا ٩ فقرات شملت: اعادة المطالبة بوقف النار فورا، وان يشمل كل العمليات الارضية والبحرية والجوية، والتعبير عن الالم من جراء الاصابات التى تقع بين المدنيين فى عدن، ودعوة الامين العام ومبعوثه الخاص الى مواصلة المحادثات تحت رعايتهما بهدف تنفيذ وقف دائم لاطلاق النار وامكانية انشاء الية مقبولة للجانبين، والتأكيد على وقف امدادات الاسلحة، وان الخلافات السياسية لا تحسم بالسلاح، وابداء الاسف من الحالة الانسانية الناجمة عن النزاع، وان يقدم الامين العام تقريرا مرحليا عن تنفيذ القرار بأسرع ما يمكن، وان تبقى المسألة قيد النظر.

وللمرة الثانية اتى قرار مجلس الامن خاليا من اية صيغة الزامية ، ولاسيما فى الجزئية الخاصة بتشكيل الية لوقف اطلاق النار ، وهى التى طرحها القرار الدولى كأحدى نقاط البحث بين الطرفين ، على ان يصلا الى صيغة مقبولة ، وبحيث يفضل ان تشترك فيها بلدان من المنطقة لرصد وقف النار والتشجيع على احترامه ، والمساعدة على منع انتهاكه. او بعبارة اخرى جاء القرار فارغ المضمون ، وساعد على ذلك ان قوات صنعاء استطاعت فى اليوم التالى لصدوره الدخول الى عدن والسيطرة على نصفها، فى نفس الوقت الذى كثفت فيه من هجومها على المكلا. وبالتالى تشكل واقع يمنى جديد تماما، لم تعد فيه الدعوة الى وقف اطلاق النار، والتعامل على اساس وجود طرفين متقابلين ذات بال. وحين استكملت القوات الحكومية السيطرة على عدن والمكلا بعد ستة ايام من صدور القرار الدولى، تأكد تماما ان دور مجلس الامن لم يعد له اى معنى ، خاصة وان قادة الدولة المعلنة فى الجنوب تركوا البلاد، ولم يعد هناك من ينازع حكومة صنعاء ومؤسساتها الشرعية. او بعبارة اخرى فقد انتهت الحملة العسكرية، كما انتهت احتمالات الانفصال مرة اخرى الى شمال وجنوب. وتأكد الدور المحدود الذى اراده دعاة التدخل الدولى فى الازمة اليمنية، كما تأكد التوازن الاقليمى الجديد فى جنوب الجزيرة بوجود

دولة يمنية موحدة بكل ما يعنيه ذلك من دلالات آنية ومستقبلية معا، وحيث يسيطر عليها تحالف من التوجهات القبلية التقليدية والتوجهات الاصولية، مقابل انزواء كامل لدور الحزب الاشتراكى والقوى التحديثية الاخرى، ربما لعقد كامل او اكثر .

٣ ـ أزمة جنوب السودان :

تتميز الصراعات الداخلية الافريقية بوجود علاقات تداخل وتشابك بينها وبين المحيط الاقليمى، وهو ما يعود بالاساس إلى الامتداد القبلى وكثرة عمليات تدفق اللاجئين إلى دول الجوار، بالاضافة إلى قيام بعض الدول بتغذية الصراعات المحلية أو السعى إلى وقفها حسب ماتقتضيه المصلحة الحيوية لهذه الدولة أو تلك.

وبالنسبة لمشكلة جنوب السودان ، فمنذ بداياتها الأولى تفاعلت مع محيطها الاقليمى ، سواء على الصعيد العسكرى أو على صعيد التسوية السلمية .فعلى الصعيد العسكرى تسببت فى توتير العلاقات السودانية الاثيوبية حقبا طويلة ، وربما تتسبب خلال الفترة القادمة فى احتدام التوتر مع أوغندا واريتريا .فبعد الاتهامات الاريترية للسودان فى نهاية العام بدعم الحركات الاصولية فى المنطقة وقرار اريتريا بقطع العلاقات مع السودان ، أيّد العديد من دول المنطقة الموقف الاريترى .وهناك تخوفات من قادة دول اريتريا واثيوبيا وأوغندا وكينيا وزائير وافريقيا الوسطى من تأثير الشعارات الاسلامية التى يتبناها الحكم السودانى على زيادة نشاط الجماعات الاسلامية بهذه الدول .وثمة احتمالات بأن تلجأ هذه الدول مرة أخرى الى تقديم الدعم اللوجستى للحركة الشعبية لتحرير السودان .

ولقد أكدت احداث العام قوة الارتباط بين مشكلة جنوب السودان وتطورات الاوضاع الاقليمية والدولية وانعكاسها على النظام الحاكم فى السودان بصورة أكثر وضوحا من ذى قبل. فضلا عن ان توجهات السودان المُغلفة بشعارات اسلامية كان لها انعكاساتها السلبية على علاقاته الخارجية .إذ بدأت عدة دوائر إقليمية تتحدث عن تمدد قوى للحركات الأصولية انطلاقا من السودان. واتخذت دوائر دولية أخرى من مشكلة جنوب السودان وسيلة للضغط على الحكومة السودانية لاحداث تغييرات تتعلق بحقوق الاقليات .

كما تعمدت قوى المعارضة السودانية بشتى تفريعاتها فى الخارج توسيع نطاق المشكلة السودانية فى المحيط الدولى تمهيدا لادخالها مجال التدويل ، واحراج النظام السودانى من خلال اظهار تجاوزاته فى مجال حقوق الانسان. ومن هذه الزاوية اقتربت المعارضة السودانية من الجنوبيين. بيد أنهما اختلفا حول موضوع تقرير مصير الجنوب ، واحتمالات الانفصال. فالحزب الاتحادى السودانى الذى وقع اتفاقا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تضمن تنسيق العمل المشترك، رفض طرح فكرة تقرير المصير، لأنه اعتبرها ستؤدى حتما إلى الانفصال فى ظل الاوضاع السودانية المتدهورة. فى حين اعترف حزب الأمة بحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان من خلال استفتاء يجرى باشراف دولى فى هذا الشأن. ومع ذلك اشارت بنود الاتفاق إلى وجود تباين فى رؤى الطرفين فى شأن جبال النوبة واقليم آباى وتلال الانقسنا. حيث رفض حزب الامة حق تقرير المصير لهذه المناطق، التى يعتبرها جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان تقع فى إطار الجنوب سياسيا.

ازداد وضع السودان حرجا على الصعيد الدولى ، بعد خروج الكثير من التقارير الرسمية وغير الرسمية من شمال وجنوب السودان تندد بالانتهاكات فى مجال حقوق الانسان، الامر الذى ساهم فى زيادة حدة التوتر فى العلاقات بين السودان وبعض الدول الغربية، التى وجدت فى النظام السودانى تهديدا لمصالحها فى القرن الافريقى، وربما فى وسط افريقيا على وجه العموم. ولقد ساعدت شعارات السودان الاسلامية وسعيه الدؤوب فى تأييد واستقطاب الحركات الاسلامية فى المنطقة على تكتيل موقف دولى واقليمى استهدف تطويقه والحد من محاولاته للتمدد ناحية الشرق الافريقى. وحاولت الحكومة السودانية مرارا تفتيت هذا التكتيل عبر سياسة مزدوجة قوامها الرفض للتوجهات الضاغطة ، والتجاوب والتعاطى مع بعض هذه القوى خاصة الكبرى .

وسوف يركز هذا الجزء على علاقة الشد والجذب بين السودان والقوى الدولية والاقليمية، والتى كانت مشكلة جنوب السودان احد المنطلقات الرئيسية فى التحكم فى مسارها.

أ – الاوضاع العسكرية والمفاوضات السلمية :

رغم كثرة جولات المفاوضات بين حكومة الخرطوم والفصائل الجنوبية الرئيسية كالحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة المتحدة لتحرير السودان، إلا أن العملية التفاوضية تعثرت وفشلت محاولات الوساطة الفردية والجماعية الرامية إلى وضع حد للحرب الأهلية الممتدة فى جنوب السودان، بل اتسع نطاق الحرب وشمل مناطق

كثيرة ، اكدت نتائجها فى نهاية العام التفوق الكبير للقوات الحكومية على الجنوبيين .

فقد حققت القوات الحكومية انتصارات عسكرية غير مسبوقة، بدأتها منذ منتصف ديسمبر ١٩٩٣ على ثلاثة محاور تنطلق من مدينة جوبا هى، جوبا ـ أمادى ، وجوبا - كايا ، وجوبا - تيستو . كما انطلقت محاور أخرى من واو نحو طمبرة ، ومن ياى إلى كايا. وساعد على تحقيق هذه الانتصارات دفع أعداد كبيرة من قوات الدفاع الشعبى ، قدرتها بعض التقارير بـ٦٠ ألف جندى انتشروا فى أقاليم دار فور وكردفان وبحر الغزال وأعالى النيل والاستوائية والنيل الأزرق . فى ذات الوقت استمرت الانشقاقات بين الفصائل الجنوبية ، وعانت الحركة الشعبية لتحرير السودان من نقص فى السلاح بما انعكس مباشرة على تراجعها العسكرى الاخير.

لجأ كل طرف إلى إضعاف الآخر عبر تكتيكات عسكرية متعددة الأوجة لفرض السيطرة الاقليمية ، كانت محصلته النهائية فى صالح الحكومة السودانية ، غير أنها لم تستطع احراز نفس النجاح على المستوى السياسى ، لتكاتف الكثير من الظروف والعوامل ضدها. حتى بدت كفة الطرفين متساوية فى النتيجة النهائية للاوضاع العسكرية والسياسية. لذلك حاولت الحكومة السودانية تنشيط عنصر المناورة السياسية من جانب ، وتأكيد سيطرتها على العديد من المواقع فى الجنوب بما يؤكد تفوقها العسكرى من جانب آخر. ككا سعت إلى شق صفوف الجنوبيين من خلال المرسوم الدستورى الذى أصدره الرئيس عمر البشير فى شهر مارس ، ويقضى بتعيين اللواء جورج كونقور نائبا ثانيا لرئيس الجمهورية ، وهو مسيحى كاثوليكى من قبيلة الدينكا ، بعد أسابيع قليلة من خروج ألدو آجو نائب رئيس المجلس الوطنى الانتقالى السودانى من البلاد ، وطلبه حق اللجوء السياسى إلى لندن ، وادعائه باضطهاد السودانيين فى الجنوب على أيدى القوات المسلحة الحكومية.

وفى سياق تفتيت الجنوب ، أقدمت الخرطوم على وضع تقسيم إدارى جديد للاقاليم السودانية استهدف الحيلولة دون وحدة الجنوبيين فى المستقبل. فتم تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية بدلا من ٩ ولايات. وبالنسبة للجنوب فقد صار عشر ولايات بدلا من ثلاث اعتمدت على تكريس القبلية وتشكيل معادلات سياسية ومناطقية ومذهبية جديدة غير تلك التى اعتمدت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان طوال الفترة الماضية.

ولقطع الطريق على نجاح سياسات الخرطوم السابقة ، وتأكيد قدرة جون قرنق وحركته على المناورة واظهار التماسك افتتح المؤتمر الاول للحركة الشعبية لتحرير السودان (١مارس- ١١ إبريل)، وهو المؤتمر الاول الذى يعقد بجنوب السودان منذ قيام الحركة ، وأعلن خلاله عن قيام ما يسمى بالسودان الجديد من أقاليم: بحر الغزال ، الاستوائية ، جنوب النيل الازرق ، جنوب كردفان ، منطقة أعالى النيل .واكد المؤتمر فى قراره رقم ١٢ أن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستواصل السعى إلى حل مشكلة الصراع فى السودان من خلال التفاوض مع الحكومة السودانية .وحدد جون قرنق دواعى انعقاد المؤتمر وأهميته الحيوية للحركة فى عدة نقاط.

ـ تجاوب الحركة مع رياح التغيير فى العالم داعية إلى إقامة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الجماهيرية فى عملية صنع القرار السياسى.

ـ تطبيق قرارات مؤتمر توريت فى سبتمبر ١٩٩١، التى من أبرزها ضرورة الفصل بين العمل العسكرى والادارى فى المناطق المحررة الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية فى جنوب السودان.

ـ القضاء على التشويش الذى تثيره العناصر المنشقة عن الحركة ، الذى نتج عنه اعتقاد بأن الحركة الشعبية لاتتمتع بالتأييد الشعبى على مستوى قواعدها.

وفى نهاية المؤتمر أعلنت الحركة عن قيام المجلس الوطنى ضم إلى جانب الاعضاء الجنوبيين ، عددا من ممثلى جبال النوبة (١٩ عضوا)، وتمثلت منطقة تلال الانقسنا بأربعة أعضاء وقبائل المسيرية بأربعة أعضاء أيضا.

ب - التسوية السياسية تحت المظلة الاقليمية :

بعد فشل مباحثات ابوجا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٩٣ ، ظهر اتجاه قوى لدى دول المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف المعروفة باسم «ايجاد» للتدخل المباشر ، بهدف تحقيق معالجة سريعة لقضية الحرب فى جنوب السودان ، خوفا من امتداد اثارها السلبية على التوازانات الداخلية لهذه الدول. حيث كلفت القمة التى عقدت فى أديس أبابا فى ٦ سبتمبر ١٩٩٣ رؤساء دول اثيوبيا ، اريتريا ، كينيا ، أوغندا ، معالجة النزاع السودانى ، والعمل على اجراء مفاوضات سلام ، واجراء اتصالات مع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى جدول أعمال للمحادثات ، ثم المساعدة فى التوصل إلى صيغة اتفاق سلمى.

فى ذلك الوقت تحدد الهدف السودانى من وراء طرح مشكلة جنوبه أمام «ايجاد» فى الحيلولة دون فرض عقوبات دولية ضده، والتخفيف من حالة الحصار السياسى والاقتصادى التى يعانيها على المستوى الدولى ، وابعاد شبح التدخل الدولى ، الذى بدا وشيكا نهاية العام ١٩٩٣ بعد فشل محادثات ابوجا. فضلا عن حث هذه الدول بعدم تقديم معونات لحركة جون قرنق او تبنى مواقفها السياسية.

وقد جرت الجولة الاولى من مفاوضات نيروبي تحت اشراف «ايجاد» في شهر مارس ، وثار خلالها جدل واسع حول الاشكاليات الرئيسية ، مثل طبيعة العلاقة بين الدين والدولة ، وشكل العلاقة بين الشمال والجنوب ، والهيكل التنظيمي الذي سيكون عليه الجنوب. وانتهت هذه الجولة دون الاتفاق على أي شيء سوى ضرورة الترتيب لجولة مفاوضات اخرى. وقد اظهرت هذه النتيجة مدى التباين في الرؤى ازاء الحلول المطروحة لانهاء الحرب في الجنوب ، واصرار كل طرف على التمسك بمنطلقاته الفكرية. كما تأكد أن وقف اطلاق النار في ذلك الوقت وبصورة نهائية كان يلقى اعتراضا من الحكومة السودانية ، التي كانت ترى اعطاء الأولوية للحل الشامل ، من منطلق أن وقف اطلاق النار سيأتي حتما ضمن التسوية العامة للمشكلة.

تمت الجولة الثانية في مايو ، وانفضت دون مناقشة أي من القضايا الرئيسية. وكانت محصلتها الوحيدة التوقيع على اتفاقية لتوصيل مواد الاغاثة والمساعدات الانسانية إلى المواطنين المتضررين من الحرب في الجنوب السوداني. وحدد الاتفاق الطرق والمحطات الواقعة داخل إطار الاتفاق ، وفق كثافة السكان وطرق ووسائل توصيل الاغاثة .

عقب إنتهاء هذه الجولة ، تقدمت دول «ايجاد» بمشروع اعلان مبادئ ، ركزت بنوده على ضرورة الحل التفاوضي ورفض الحسم العسكري ، والاخذ في الاعتبار شمولية تسوية المشكلة ، واسمته «وثيقة أساس التفاوض» على ان تطرح للنقاش في الجولة الثالثة. واحتوت تلك الوثيقة على البنود التالية :

- أن أي حل شامل للمشكلة السودانية يتطلب قبول أطراف النزاع والتزامها الموقف القائل بأن تاريخ النزاع السوداني وطبيعته يؤكدان أن الحل العسكري لن يأتي بسلام واستقرار دائمين للبلاد ، وأن الحل السلمي السياسي العادل يجب ان يكون الهدف المشترك للأطراف.

- ضرورة تأكيد حق أهل جنوب السودان في تحديد مستقبلهم عبر استفتاء.

- يجب أن تعطي جميع الأطراف اولوية للمحافظة على وحدة السودان ، شريطة ادخال المبادئ الاتية في صلب التركيبة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد:

(١) أن السودان بلد متعدد الاعراق والديانات والثقافات ، وأن الاعتراف الكامل بهذا التعدد واستيعابه أمر يجب تأكيده.

(٢) ضمان المساواة السياسية والاجتماعية التامة بين المواطنين في القانون.

(٣) ضمان حقوق الحكم الذاتي على اساس فيدرالي أو حكم ذاتي لمختلف السودانيين .

(٤) ضرورة إقامة دولة علمانية وديمقراطية في البلاد وضمان حرية الاعتقاد والعبادة والدين بالكامل لكل المواطنين ، ويجب فصل الدين عن الدولة. وأن تكون مصادر قوانين الاسرة الدين والأعراف .

(٦) ضرورة القسمة العادلة والمناسبة للثروة بين السودانيين.

(٧) أن تكون حقوق الانسان المعترف بها عالميا جزء لايتجزأ من هذه الترتيبات وأن يتضمنها دستور وقوانين السودان.

(٨) أن يضمن الدستور استقلال القضاء.

- في غياب اتفاق على المبادئ الواردة سابقا يكون لشعب جنوب السودان الخيار في تقرير مستقبله بما في ذلك الاستقلال بعد أجراء استفتاء.

- يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على اجراءات انتقالية تشمل تحديد مدة الفترة الانتقالية ومهماتها .

- تتفاوض الأطراف على اتفاق لوقف النار يسري كجزء من تسوية شاملة للنزاع السوداني.

رأت «ايجاد» أن اعلان المبادئ في ضوء النقاط السابقة الواردة فيه ، يمثل ضمانة كافية لوحدة السودان ، وقاعدة هامة للتفاوض والوصول إلى حل سلمي يضع حدا للحرب الأهلية . غير أن المفاوضات اللاحقة في الجولة الثالثة التي عقدت في يوليو ، وكان مقررا فيها دراسة بنود اعلان المبادىء فشلت في التوصل إلى صيغة اتفاق حول السلام في جنوب السودان ، وقصرت مناقشاتها حول موضوعي تقرير المصير والعلاقة بين الدين والدولة .

وفي ختام جولة المفاوضات الرابعة التي شهدتها نيروبي في سبتمبر ، تأكد فشل دول منظومة «ايجاد» في الوساطة ، وفي رفض اعلان المبادئ ، خاصة من جانب الخرطوم. وبفشل هذه الجهود بدت مشكلة جنوب السودان على أعتاب الدخول في مرحلة جديدة ، سواء من حيث احتمالات التدويل ، أو من حيث البحث عن وسيط آخر يحظى بموافقة الحكومة السودانية والجنوبيين معا. ومما يقلل من فرص استئناف مفاوضات نيروبي مرة اخرى تزايد حدة التوتر بين السودان واريتريا من جهة ، وبروز حالة فتور بين السودان واوغندا من جهة ثانية ، فضلا عن ميل اثيوبيا الى تحميل السودان مسئولية فشل جهود الوساطة . في نفس الوقت ألحت الحكومة السودانية إلى عدم رغبتها في استمرار ملف المفاوضات لدى «ايجاد»، واخذت في تفعيل الوساطة النيجيرية مرة أخرى ، وذلك انطلاقا من الاعتقاد بأن نيجيريا ترفض فكرة تقرير المصير أو الانفصال ، لأنها تعاني إلى حد كبير من نفس المعضلة السودانية.

فعلى صعيد الازمة السودانية الأوغندية ، ترى الحكومة

السودانية أن الرئيس الاوغندى يورى موسيفيني غير مؤهل للقيام بدور الوسيط ، بسبب انحيازه إلى جانب الجنوبيين ، فضلا عن وجود قوات للحركة الشعبية لتحرير السودان فى شمال أوغندا. وازدادت حالة الفتور بعد دعوة الرئيس موسيفيني المجتمع الدولى إلى فرض عقوبات اقتصادية على السودان ، واتهامه الحكومة السودانية بدعم المتمردين فى شمال أوغندا الموالين للرئيس الاوغندى السابق عيدى أمين.

وبالنسبة للازمة بين السودان واريتريا ، فتعود الى مطلع العام ، عندما أعلن الرئيس الاريترى أسياسى أفورقى عن تسلل مجموعات عسكرية تضم اريتريين ومغاربة وافغانا من الأراضى السودانية إلى الأرضى الاريترية ، وقيامها بشن هجوم على بلاده فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٣، لم يكن الأول من نوعه .وقد تصاعدت حدة الازمة مع قيام اريتريا فى شهر فبراير بتقديم طلب إلى مجلس الأمن لاتخاذ التدابير الملائمة لمنع حكومة السودان من زعزعة الاستقرار فى المنطقة ووقف ما أسمته أسمرا بالممارسات العدوانية المتمثلة فى إرغام بعض اللاجئين الاريتريين على الانخراط فى منظمات عسكرية. وبعد هدوء نسبى تفجرت الخلافات بين البلدين مرة اخرى فى شهر نوفمبر ، عندما اتهمت مذكرة أصدرتها وزارة الشئون الخارجية الاريترية الحكومة السودانية بتجنيد ٧٠٠ إرهابى تحت غطاء قوات الدفاع الشعبى تمهيدا للزج بهم داخل الاراضى الاريترية ، ثم أعقبت اريتريا ذلك بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان واغلاق الحدود بين البلدين.

ومن المرجح ان يؤدى هذا التوتر بين السودان وكل من اريتريا واوغندا الى نتائج سلبية على الاستقرار فى القرن الافريقى بشكل عام ، وعلى تطورات قضية الجنوب السودانى بشكل خاص .وذلك عبر التطورات المحتملة الاتية :

١ ـ انسحاب الخرطوم من مفاوضات السلام تحت مظلة «ايجاد»، انطلاقا من القول بعدم حيادية مواقف هذه الدول.

٢ ـ احتمال قيام أريتريا بتقديم نوع من الدعم اللوجستى لفصائل الجنوبيين كنوع من الضغط والمساومة مع الحكومة السودانية ، التى الحت إلى قيامها بترحيل اعداد كبيرة من اللاجئين الاريتريين بشرق السودان والبالغ عددهم حوالى ٧٥٠ الف لاجئ ، بما يمثل اشكالية اقتصادية وسياسية امام الدولة الاريترية الجديدة.

٣ ـ تزايد عمليات التنسيق بين اريتريا واثيوبيا ، اللتين تربطهما العديد من الاتفاقات الأمنية والتعاونية ضد الحركات الاصولية .خاصة وان الاسلاميين فى هاتين الدولتين باتوا يشكلون تهديدا حقيقيا على التوجهات العلمانية لهما ، ويطالبون بادخال الكثير من التشريعات الاسلامية على قوانينهما.

٤ ـ احتمال نقل جون قرنق جزءا من قواته إلى شرق السودان بدعم اريترى ، وبالتالى يتم تشتيت القوات الحكومية بين الجنوب والشرق .

جـ ـ المواقف الاوربية :

شهد العام مزيدا من التوتر فى العلاقات السودانية الغربية . وكان من ابرز مظاهره تكرار الانتقادات الغربية للحكومة السودانية بانتهاك حقوق الانسان ، والتلويح بالتدخل المباشر وفرض عقوبات جماعية ، واستضافة العديد من الدول الغربية ولاسيما بريطانيا للكثير من أفراد المعارضة السودانية ، وتقديم الدعم المعنوى والسياسى لهم وللمنظمات التى ينتمون اليها ولانشطتهم السياسية والاعلامية .ففى بداية العام أصدر البرلمان الاوربى قرارا بخصوص الاوضاع فى السودان طالب فيه بضرورة مراعاة حقوق الاقليات والكف عن انتهاكات حقوق الانسان ووقف جميع المساعدات المالية الأوربية باستثناء الانسانية ، مستندا إلى تقرير أعدته لجنة الشئون الخارجية والأمن فى البرلمان الأوربى. ولكن البرلمان الاوربى رفض فكرة قطع العلاقات الدبلوماسية الجماعية مع السودان التى طالبت بها بريطانيا ، واعتبر أن حدوث ذلك يعد سابقة خطيرة فى أوساط الدول الاعضاء ، وربما يدفع السودان إلى اتخاذ مواقف اكثر تشددا .وفى منتصف ديسمبر طلب البرلمان الأوربى من الدول الاعضاء فى الاتحاد الاوربى توسيع الحظر على بيع الاسلحة إلى السودان ، وشدد فى القرار الذى أعدت مشروعه منظمة الاخاء المسيحى الهولندية على تأييد أوربا لمبادرة «ايجاد»، والمح القرار إلى معارضة التوجه الفرنسى المنفرد نحو السودان ، لأنه يضر باجماع أوربا وصدقيتها .

وقد شهدت بعض العواصم الغربية تحركات للمعارضة السودانية بدعم من بعض منظمات مسيحية وبرلمانية اوربية . ففى بون عقدت معظم فصائل وأحزاب المعارضة السودانية مؤتمرا فى شهر يونيو، دعت إليه منظمة التضامن المسيحى العالمى فى بون. وركز المؤتمرعلى سبل معالجة مشاكل السودان، وأجمع المشاركون على تبنى اعلان المبادئ الذى اقترحته مجموعة دول «ايجاد» خلال مفاوضات نيروبى.

وفى ظل تصاعد التوتر البريطانى السودانى والذى وصل الى حد قطع العلاقات البلوماسية فى شهر يناير ، خصص مجلس اللوردات البريطانى جلسة يوم ١٨ يناير لبحث الاوضاع فى السودان ، تحدث فيها عدد من الاعضاء واتهموا الحكومة السودانية بمحو المؤسسات الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان. واقترح البعض قرارات اقتصادية صارمة ضدها. كما نظمت «جمعية الحقوق والعدالة» بمجلس اللوردات البريطانى لقاء لاحزاب المعارضة السودانية فى لندن يومى ١٦ – ١٨ فبراير ،

لمناقشة الاوضاع فى السودان حضره من الاحزاب السودانية ممثلون عن: الحزب الاتحادى الديمقراطى ، وحزب الامة ، والحزب الشيوعى ، والحركة الشعبية لتحرير السودان ، والتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى ، بالاضافة إلى اكثر من أربعين شخصية سياسية سودانية أخرى. فى الاجتماع اجمع ممثلو الجنوب على التمسك بحق تقرير المصير فى اطار ضمانات دولية معينة. وأكدوا على ما أعلنوه فى واشنطن فى اكتوبر ١٩٩٣ خلال ندوة السودان «المأساة المنسية».

بيد أن اجتماع لندن كان اكثر حدة ونقدا لمجمل سياسات الخرطوم المتعاقبة ، واعتبر الجنوبيون أن الشمال السودانى ظل يسيطر على السلطة السياسية منذ الاستقلال ، وفشل جميع قادته فى تلبية أدنى التطلعات السياسية والاجتماعية لشعب جنوب السودان والمناطق المهمشة الأخرى فى البلاد ، وأكدوا تشابه القيادات الحاكمة بشأن موضوع التوجه الاسلامى فلا فرق بين حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الاسلامية والصادق المهدى زعيم حزب الامة.

وعلى عكس العلاقات السودانية البريطانية ، فقد شهدت العلاقات الفرنسية السودانية تحسنا نسبيا ، كان من ابرز مظاهره قيام السلطات السودانية بأعتقال الارهابى الدولى كارلوس وتسليمه إلى السلطات الفرنسية . الامر الذى اوضح وجود قنوات اتصال قوية بين البلدين ، ودلل على وجود فروق فى التوجهات الفرنسية والتوجهات افبريطانية ازاء السودان ، فضلا عن سعى فرنسى لتوظيف حالة السيولة التى تعيشها منطقة القرن الافريقى وشرق افريقيا لتحقيق بعض مكاسب سياسية واستراتيجية ، خاصة بعد التحديات الكثيرة التى واجهتها مهمة القوات الفرنسية فى رواندا .اما الاهداف السودانية من العملية فقد تبلورت تحديدا فى محاولة نفى صفة دعم الارهاب الدولى .

د ـ الدور الامريكى :

شهد الدور الامريكى تحولا هاما فى النصف الثانى من العام ، حيث بدا اكثر تركيزا على الجوانب السياسية لقضية الحرب فى الجنوب السودانى ، وجاء الاهتمام بالجوانب الانسانية فى مرتبة تالية. وعبر هذا التحول عن نفسه بتوظيف قضايا حقوق الانسان للضغط على الحكومة السودانية من اجل وقف محاولات تصدير تصوراتها حول الحكم الى الدول المجاورة. وقد استطاعت الولايات المتحدة من خلال مناقشة أوضاع حقوق الانسان فى السودان داخل اروقة الامم المتحدة أن تجتذب العديد من الدول لتأييد قرار إدانة السودان ، الذى أعده الخبير الدولى جاسبار بيرو ، واشار فيه إلى قيام السلطات السودانية بانتهاكات واسعة لحقوق المواطنين سواء فى الجنوب او فى باقى المناطق السودانية. وتتمثل خطورة هذا المسعى الامريكى ليس فى ادانة انتهاكات حقوق الانسان فى السودان ، وانما فى التمهيد السياسى والاعلامى لتدويل قضية الجنوب السودانى ، وربما اتخاذ قرارات تسمح بالتدخل الدولى وبفصل الجنوب عن الشمال. ومن خلال المداولات التى احاطت بمشروع القرار ظهر اتجاهان ، اولهما يكتفى بإصدار قرار من مجلس الامن يدين انتهاكات حقوق الانسان فى السودان ، وبحيث يمثل نوعا من الضغط المعنوى والسياسى على الحكومة السودانية لكى تغير من بعض سياساتها فى هذا المجال .اما الاتجاه الاخر فقد دعا الى اصدار قرار إدانة من الجمعية العامة للامم المتحدة – صدر بالفعل – يعقبه قرار أخر من مجلس افامن تلازمه شروط وعقوبات ، اذا لم تلتزم الخرطوم بتحسين اوضاع حقوق الانسان، على ان تتضمن تلك العقوبات نوعا من الحصار الاقتصادى على السودان. وبالرغم من الفارق بين الاتجاهين فانهما يعبران عن قدر من تدويل الاوضاع فى السودان ، وليس فقط حربه الدائرة فى الجنوب.

ومن متابعة العلاقات السودانية الأمريكية يمكن ملاحظة ان الاتهامات الامريكية للحكومة السودانية تخلط بين ما هو انسانى وما هو سياسى ، وهذه الاتهامات تجمل فى أربع نقاط رئيسية:

١ ـ ضلوع السودان فى تشجيع الارهاب الدولى ومساندته.

٢ ـ قيام السودان بخرق مواثيق حقوق الانسان.

٣ ـ اصرار الحكومة السودانية على ابادة المواطنين فى الجنوب ، ومسئوليتها الكاملة بالنسبة لاستمرار الحرب الاهلية فيه .

٤ ـ تشدد الحكومة السودانية فى المفاوضات التى تجريها مع الجنوبيين.

وقد حاولت الحكومة السودانية من جانبها تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة ، من زاوية انها ـ اى الولايات المتحدة ـ المتحكمة الى حد بعيد فى الآليات الدولية الضاغطة فى اتجاه فرض حصار أو طوق عزلة على السودان. الا ان هذه المساعى لم تفلح فى منع الولايات المتحدة من تكتيل موقف دولى ضد الخرطوم على صعيد حقوق الانسان بينما لايزال ملف جنوب السودان مفتوحا .ومن الامور الهامة ان الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا محددا من مسألة انفصال جنوب السودان ، أواقامة حكم ذاتى فيه ، أو حتى دخوله فى اجراءات فيدرالية ضمن السودان الموحد، بما يعكس انفتاح السياسة الامريكية على كل الاحتمالات.

القسم الرابع

الصراع العربى الاسرائيلى وعملية التسوية

أولا : التفاعلات العسكرية في الصراع العربي - الاسرائيلي

محمد عبد السلام

استمرت التحولات الاستراتيجية فى مسار الصراع العربى - الاسرائيلى بثبات نسبى للعام الثالث منذ بداية عملية التسوية السلمية الشاملة بمدريد فى اكتوبر ١٩٩١، وشهدت العلاقات العربية الاسرائيلية عام ١٩٩٤، بعض التطورات التى جعلت مصطلح «الصراع» نفسه محل نقاش

.فقد شهد عام ١٩٩٣ توقيع اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينى - الاسرائيلى الذى اكدت مقدمته أن الوقت قد حان لوضع حد لعقود المواجهة والنزاع ، وشهد عام ١٩٩٤ توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية التى اكدت رسميا أن حالة الحرب بين الطرفين قد إنتهت وأعلنت أطراف عربية غير مباشرة فى الصراع إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل. وسادت خلال الشهور الأخيرة من العام توقعات - تم التعبير عنها من جانب بعض قادة المنطقة - بأن عام ١٩٩٥ سوف يشهد توقيع معاهدات سلام بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان رغم وجود عقبات رئيسية، تتصل بقضية الأمن فى الأساس ، على المسارين. لاسيما فيما يتعلق بالجولان ، بما يشير الى أن أسس مرحلة جديدة ذات ملامح معقدة من العلاقات العربية - الاسرائيلية قد إستقرت ، رغم استمرار احتمالات الإهتزاز والتوترات والتطورات غير المتوقعة.

ويصعب الى حد كبير رصد خصائص عامة قابلة للاستمرار لتلك المرحلة الجديدة فى مسار الصراع العربى الاسرائيلى ، لكن يمكن الاشارة الى نقطتين :

١ - أن الصراع العربى الاسرائيلى لم يعد - الصراع الرئيسى المهيمن على تفاعلات الشرق الأوسط ، وتقلص نطاقه بشكل سريع ، ومثير ، إلى دائرة أطرافه المباشرة التى توجد بينها خلافات ومخاوف حقيقية ملموسة يتم التفاوض حولها. فقد شهدت التفاعلات الإسرائيلية مع الدول العربية خارج «الطوق» تطورات متلاحقة بإتجاه تطبيع العلاقات تجاوزت فى عمقها مايحدث بين اسرائيل وبعض أطراف الدائرة الكشار اليها ، وبونما إرتباط بما يدور على مسارات التفاوض الثنائية أوالمتعددة ، إذ قام مسئولون إسرائيليون - على سبيل المثال- بزيارات لكل من المغرب وتونس وقطر والبحرين وعمان فى إطار المفاوضات المتعددة أو الاتصالات الثنائية ، وجرت اتصالات مكثفة معلنة وسرية بين اسرائيل وعدد آخر من الدول العربية ، أشارت تقارير مختلفة إلى أنها تطرقت الى التعاون فى «مجالات أمنية».

٢ - أن إحتمالات الصراع المسلح بين اسرائيل والأطراف العربية الملاصقة لها قد تقلصت إلى حد بعيد ، فى المدى المنظور ، فيما يتصل بالحروب أو العمليات العسكرية واسعة النطاق ، أو حتى المحدودة النظامية .فقد استقرت عملية السلام بين مصر واسرائيل عبر ١٥ سنة من التفاعلات ، وتم توقيع اتفاقات رسمية ، أو يتم التفاوض حول عقدها ، بين اسرائيل والأطراف الأربعة العربية الأخرى ، بحيث تحول الصراع فى دائرته الأساسية الى نزاعات وتوترات وخلافات تدور حول قضايا محددة ثنائية ومتعددة ، تتم محاولات تسويتها باستخدام الأساليب السلمية أو الاكراهية غير العنيفة كخيارات رئيسية ، ولم يعد من المتصور أن تؤدى إلى طرح احتمالات استخدام القوة المسلحة النظامية للتعامل معها فى المدى المنظور ، إستنادا على المؤشرات السائدة خلال سنوات مابعد مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ورغم مايصدر من تصريحات توحى بغير ذلك فى بعض الاحيان.

لكن رغم ذلك لاتزال التفاعلات العسكرية تمثل جانبا رئيسيا ومؤثرا من مجمل التفاعلات الدائرة فى إطار الصراع العربى الاسرائيلى على مستويات مختلفة ، بما يضع محددات هامة على أية مقولات أو تصورات خاصة بنهاية الصراع .فقد إستمرت الصدامات وأعمال العنف والتسللات المسلحة غير النظامية على نقاط التماس الحدودية بين بعض الدول العربية وإسرائيل، وداخل إسرائيل والأرض المحتلة ، مترافقة مع تهديدات عسكرية إسرائيلية فى اتجاهات مختلفة، وتصاعدت خلال بعض فترات العام الى مستويات غير مسبوقة إرتبطت - إلى حد كبير - بمسار عملية التسوية السلمية وقد استمرت دول

الصراع فى أعمال تطوير قوتها العسكرية بنفس معدلاتها المعتادة ، مع محاولة تطوير مبادئ وتصورات لإستخدام القوة المسلحة فى ظل مرحلة مابعد تسوية الصراع. إضافة الى ذلك أصبحت قضايا الأمن من أهم القضايا المثارة فى عملية التسوية على مساراتها الثنائية والمتعددة ، وخارج تلك الأطر أيضا ، بحيث أصبحت التطورات العسكرية على هذه المستويات تمثل أبرز التفاعلات المتصلة بإرساء أسس المرحلة الجديدة للعلاقات بين العرب وإسرائيل ، بالتوازى مع التطورات السياسية والاقتصادية الجارية خلال العام.

فى هذا السياق يمكن رصد وتحليل أهم ملامح التفاعلات العسكرية فى الصراع العربى الاسرائيلى خلال سنة ١٩٩٤ ، على المستويات الثلاثة المشار اليها ، كما يلى:

١ ـ أشكال الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل :

يبدو من مجمل مادار من تفاعلات مسلحة بين العرب واسرائيل خلال سنوات مابعد بداية التسوية ، خاصة وقائع عام ١٩٩٤ ، أن المفاهيم التقليدية للصراع المسلح بالمنطقة - على مستوى الصراع العربى الاسرائيلى - فى حاجة الى اعادة تعريف. فقد كان المفهوم السائد خلال مرحلة ماقبل ١٩٩١ يركز على حالات أو احتمالات العمليات العسكرية النظامية أو شبه النظامية التى تنشب بين الجيوش أو الوحدات المسلحة للدول. ورغم أن مسار الصراع قد شهد أنماطا مختلفة لصراعات مسلحة منخفضة الحدة ، أو عمليات خاصة (فدائية) إرتبطت بالعناصر المسلحة فى المنظمات الفلسطينية ، الا أنه كان مفهوما أن هذا المنطق الأخير من الأعمال المسلحة لايمارس سوى تأثيرات إستراتيجية محدودة فى اطار معين ، بحيث إرتبطت التحولات الحقيقية فى مسار الصراع دائما بالحروب التى تخوضها الجيوش والوحدات النظامية. وقد إختلفت هذه الأوضاع إلى حد كبير فى مرحلة مابعد عام ١٩٩١ ، فى جانبين :

الأول : لم تعد احتمالات نشوب الحروب ، أو العمليات العسكرية الواسعة ، قائمة بجدية كما كانت قائمة - ولو نظريا - فى إطار الصراع بمضمونه السابق لعام ١٩٩١، واقتصر مايرتبط بها على «تهديدات» بإستخدامات غير محددة للقوة العسكرية تصدر غالبا من جانب مسئولين سياسيين أو عسكريين اسرائيليين لاعتبارات مختلفة سياسية أو عسكرية أو تتصل بطبيعة التفكير الاسرائيلى فى قضية الأمن.

الثانى : بروز وإنتشار أشكال محدودة للصدام أو العنف المسلح منخفض الحدة على ساحات مختلفة ، متخذة أنماطا مسلحة ذات قواعد خاصة ، تقوم بها جماعات مسلحة معروفة تعمل فى اطار علاقات معقدة بالدول ، فهى تعمل خارج سيطرة الأطراف ذات السيادة على مسرح عملياتها ، لكن مع إرتباط أو «تفاهم» مع أطراف أخرى ، لاغراض تتصل أساسا بعملية التسوية .

ولقد اتسع نطاق التفاعلات العسكرية المتضمنة فى هذين المستويين منذ عام ١٩٩١ ، بحيث أصبحت تشكل مضمون الصراع المسلح على الساحة العربية - الاسرائيلية .لكن أوضحت تطورات العام الماضى (١٩٩٣) أنها قد بدأت تشهد تقلبات وتقلصات حادة يتصاعد من خلالها نمط ما ، وينحسر نمط آخر. لكن وقائع عام ١٩٩٤ تشير الى عدم وجود قواعد محددة تحكم مسارات هذه الأشكال الصراعية المسلحة .فقد عادت بعض أشكالها الى الظهور بعد أن كانت قد خفتت ، وإتخذت بعض أشكالها إتجاهات جديدة ، لكن فى كل الأحوال وضح أن الارتباط بين تلك التفاعلات المسلحة ، ومايجرى على مستوى عملية التسوية قد أصبح اكثر عمقا، وهو مايمكن رصده كما يلى :

(أ) سوريا - إسرائيل : عودة التهديدات العسكرية :

كان سيل التهديدات العسكرية الذى إتسمت به التفاعلات السورية - الاسرائيلية على هذا المستوى قد توقف تقريبا خلال عام ١٩٩٣ فى ظل مناخ تهدئة عام بين الطرفين .لكن عادت تلك التهديدات بشكل اكثر حدة على لسان المسئولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين خلال ١٩٩٤، خاصة خلال شهرى يونيو وديسمبر ، متخذة نمطين رئيسين وهما:

١ ـ تهديدات تتصل بعملية التفاوض مع سوريا. ففى نهاية يونيو أطلق رئيس الوزراء الاسرائيلى عدة تصريحات تحذر من نشوب حرب مع سوريا مشيرا الى «أن خيارات إسرائيل مع سوريا ، إما تسوية ، وإما حرب ، خلال هذا العقد» مقررا «أننا موجودون فى الجولان منذ ٢٧ سنة ، وسنكون مسرورين إن بقينا فيها ٢٧ سنة أخرى»، وأنه اذا لم تتقلص فجوة الخلافات بين سوريا واسرائيل ، فإنه - أى إسحاق رابين - سوف يقترح تخصيص مبالغ كبيرة للجيش الاسرائيلى استعدادا لمواجهة احتمالات نشوب حرب *إذا لم يتحقق السلام مع سوريا فى غضون سنتين أو* ثلاث سنوات. وفى أواخر ديسمبر ، صرح رئيس الأركان *الاسرائيلى ايهودا باراك* بأن «من المحتمل جدا حدوث مواجهة جديدة مع سوريا ، إذا طالت حالة الجمود فى المفاوضات معها كثيرا ، لكنه أضاف أن ذلك لايعنى أن

الوضع بلا مخرج ، أو أن موعدا حدد للمواجهة ، وتهدف هذه النوعية من التهديدات – كما هو واضح – الى الضغط على سوريا لاعتبارات خاصة بالمفاوضات.

٢ ـ تهديدات تتصل بالتسلح الصاروخى السورى. فقد إستمرت قيادات اسرائيل طوال العام فى التحذير مما تسميه خطر الصواريخ السورية ، وفى يونيو قال الجنرال هارتزيل بودينجر قائد القوات الجوية أن بإمكان اسرائيل الحاق ضرر بسوريا يفوق الضرر الذى يمكن أن تلحقه سوريا باسرائيل ، حيث أن أى هجوم سورى سيتبعه رد اسرائيلى فى صورة «غارات جوية»، وقيام ١٠٠ قاذفة قنابل بـ «دك» دمشق سيحدث خسائر اكبر مما يمكن أن يحدث من جراء سقوط ١٠٠ صاروخ سكاد على تل أبيب ، «ذلك إذا مااقتصر الأمر على استخدام أسلحة تقليدية»، محذرا – مرة أخرى – من أن عدم تحقيق تقدم فى محادثات السلام مع سوريا قد يؤدى الى حرب. وعادة ماتهدف هذه النوعية من التهديدات الى اطلاق اشارات عسكرية وسياسية مختلفة.

ولم تكتف القيادات الاسرائيلية – كما هو معتاد – بإطلاق التهديدات ، فقد قامت القوات الجوية الإسرائيلية بشن غارات جوية مكثفة على جنوب لبنان خلال منتصف العام ، اكد مردخاى جور نائب وزير الدفاع الاسرائيلى فى أعقاب موجاتها أنها «تستهدف ايصال رسالة الى سوريا توضح لها النتائج التى يمكن أن تترتب على مقاطعة عملية السلام». وهو إتجاه تقليدى فى التفكير الاسرائيلى يحمل سوريا نتائج مايحدث فى جنوب لبنان .لكن عموما لم يشهد العام أية تحركات عملية اسرائيلية فى اتجاه الضغط العسكرى على سوريا تتجاوز مثل هذه التهديدات ، والأعمال العسكرية غير المباشرة التى تتم على الساحة اللبنانية. ولم تعد مثل هذه التهديدات المتكررة تثير ردود افعال ذات أهمية الا فى حالات إستثنائية ، خاصة وأن كثيرا منها قد إرتبط فى الأساس بالأوضاع السياسية داخل إسرائيل ذاتها .فقد كانت ردود الفعل السورية تتسم بالهدوء ، بحيث اقتصرت – ردا على تهديدات يونيو مثلا – على مقالات صحفية تؤكد أن تهديدات رابين لن تخيف سوريا ، ولن يكون هناك سلام فى المنطقة بدونها ، معتبرة أن التلويح بالحرب يهدف الى تطويق جولة كريستوفر التالية

.فقد استقرت التفاعلات العسكرية السورية عند حدود التهديدات المسلحة غير المحددة المحملة بمضامين سياسية اكثر منها عسكرية ، ولم يشهد عام ١٩٩٤ جديدا – فى هذا الإطار – سوى عودتها.

(ب) مصر ـ اسرائيل : تصعيد فى التفاعلات المعتادة:

لقد إستقرت التفاعلات ذات العلاقة بالقضايا العسكرية بين مصر واسرائيل منذ سنوات عند حدود دنيا معتادة لاتدخل ضمن مفهوم الصراع المسلح ، حتى فى إطاره الواسع ، لكن عام ١٩٩٤ شهد تكثيفا وتصعيدا لتلك التفاعلات التى تتضمن خلافات وتحفظات وضغوطا وتعاونا، وأحيانا توترات أيضا على عدة مستويات. فقد أعلنت مصر عن تحفظها الشديد بشأن التهديدات العسكرية ، وتلويحات قيادات اسرائيل بشأن الاستعداد للحرب ، خاصة فى أواخر العام وبداية عام ١٩٩٥، وأشار الرئيس مبارك الى ان تلويح رابين باستعداد اسرائيل للحرب فى المستقبل «أمر خطير جدا ولايتفق مع السعى للسلام». وقد استمرت مصر طوال النصف الثانى من العام فى التأكيد على ضرورة التفاوض حول الأسلحة النووية الاسرائيلية معتبرة أنها تهدد الأمن الاقليمى ، وأنه لن يكون هناك سلام حقيقى مستقر إذ اتم تجاهلها. وأشار وزير الخارجية المصرى عمرو موسى خلال زيارة الرئيس الاسرائيلى حاييم وايزمان للقاهرة فى ديسمبر إلى «أن قضية الحد من التسلح هامة جدا ، ولانفهم لماذا يجب أن يكون هناك برنامج نووى غير معروف أو محدد فى المنطقة ، وإذا كنا نتحدث عن مستقبل للتعاون والأمن المشترك أو الثنائى ، فلماذا تصر اسرائيل على برنامج نووى ؟». وقد تلقى المسئولون فى اسرائيل هذه التوجهات بحساسية شديدة ، وأشارت بعض الصحف الاسرائيلية الى أنها «حملة منظمة» تقوم بها الخارجية المصرية ، وتعرقل عملية السلام. وأدت مجمل هذه التطورات الى ظهور مستوى من «التوتر» غير المعتاد نسبيا بين البلدين .

على مستوى آخر أثيرت بعض القضايا العسكرية – الأمنية المحددة بين مصر واسرائيل خلال العام ، منها :

١ ـ قضية القوات متعددة الجنسيات. وهى القوات التى تتمركز فى بعض قطاعات سيناء ضمن ترتيبات الأمن المتفق عليها بين الطرفين منذ عام ١٩٧٩، وتتحمل كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة تكلفة تمركزها بواقع الثلث لكل دولة. وقد طلبت مصر فى أواخر العام خفض عدد تلك القوات واعادة نشرها لتتمركز على الحدود. واكد المسئولون المصريون أن أسس هذا المطلب ليست عسكرية ولا سياسية ، وانما إقتصادية ، وأن مصر لاترغب فى تحمل التكاليف المالية العالية لها ، فالمشكلة – من وجهة نظر مصر – ليست وجودها ، وانما نفقاتها التى بلغت حوالى ٣٠٠ مليون دولار بواقع ٢٠ مليون دولار سنويا. وكانت اسرائيل قد طالبت باستمرار عمل هذه القوات مع

خفض حصتها فى تكاليف تواجدها. ولايوجد لتوقيت طرح هذه القضية مغزى محدد ، فقد أثيرت عندما إنتهت المدة التى تم الإتفاق عليها – منذ ١٥ سنة – بشأن تواجدها فى سيناء.

٢ ـ قضية التسلل عبر الحدود .ولقد كانت هذه القضية واحدة من القضايا المثارة خلال السنوات الماضية ، بفعل تسلل بعض المصريين أو الفلسطينيين أو العرب الى اسرائيل من مصر، وخاصة من منفذ طابا ، حيث لايشترط الحصول على تأشيرات لدخول إيلات ، أو تسلل عناصر فلسطينية الى مصر بعد مشاركتها فى أعمال العنف داخل الأراضى المحتلة أحيانا. وقد تكررت هذه الوقائع – التى يتم عادة تسويتها بهدوء – خلال الفترة الأخيرة ، الى أن إتخذت بعدا جديدا نسبيا «دخول أحد عناصر الجماعة الاسلامية فى مصر (عصام الجوهرى) الى غزة ، وانضمامه الى حركة حماس ، ومشاركته فى تنفيذ عملية القدس الغربية التى تمت فى نوفمبر. فثمة مصادر مختلفة تشير الى اتصالات مكثفة واجراءات تمت بين الطرفين للتعامل مع هذه المشكلة .

بالتوازى مع ذلك ، كان عام ١٩٩٤ هو أحد اكثر السنوات التى شهدت تبادلا مكثفا للزيارات والاتصالات على مستويات رفيعة بين الطرفين ، وشهدت كذلك تطورات هامة فى مستوى التعاون العام بين الجانبين قياسا على ماكان قائما من قبل.

(جـ) الأردن – اسرائيل : السيطرة على الحدود :

كانت التسللات المسلحة هى السبب الرئيسى للتوتر على الحدود الأردنية الاسرائيلية خلال السنوات الماضية. وقد قام كل من الطرفين باتباع شبكة من الاجراءات المكثفة والمعقدة الحدودية بما أدى الى تقلص تلك التسللات خلال عام ١٩٩٣، وهو تقلص أدت اليه عوامل مختلفة لاتقتصر على اجراءات السيطرة على الحدود. وأوضحت تطورات عام ١٩٩٤ إستقرار إتجاه تقلص التسللات تماما ، فلم يشهد العام حالات تسلل ذات أهمية تذكر سوى محاولة طائرة شراعية العبور فى سبتمبر من الأراضى الأردنية جوا الى اسرائيل بالقرب من جسر اللنبى ، واطلاق جنود الجيش الاسرائيلى النار باتجاهها مما أجبرها على العودة الى الأردن. فبالاضافة الى تصاعد مستوى التنسيق الأمنى بين الأردن واسرائيل ، فإن قرار الأردن – فى أبريل – بحظر نشاط حركة حماس الفلسطينية داخل أراضيها ، كان عاملا هاما فى عملية السيطرة على الحدود.

ولقد حرص الطرفان على تدعيم هذا الاتجاه من خلال التزامات أمنية محددة تم تضمينها فى معاهدة السلام التى وقعت بينهما فى اكتوبر ، إذ أشارت المادة ٤ منها الى عدم الاعتداء والالتزام بالأمن المشترك ، وإتخاذ الطرفين الإجراءات الضرورية الفعالة لمكافحة الارهاب والتسلل عبر الحدود ، ومنع دخول أى منظمة الى أراضى أحد الطرفين اذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر ، وهى – على أى حال – مبادئ كانت قائمة ومستقرة بين الطرفين لسنوات طويلة قبل توقيع معاهدة ١٩٩٤ بينهما.

(د) لبنان – اسرائيل : بوادر إرهاق عسكرى :

إستمرت الأعمال العسكرية فى جنوب لبنان بين مجموعات المقاومة المسلحة ، خاصة حزب الله من ناحية ، وقوات الجيش الاسرائيلى وميليشيا «لبنان الجنوبى» من ناحية أخرى ، بنفس مستواها المعتاد خلال العام الماضى (١٩٩٣) تقريبا ، وسط مؤشرات توحى بأن إسرائيل قد أرهقت الى حد كبير من جرائها. فعلى حد تعبير مردخاى جور نائب وزير الدفاع الاسرائيلى (٢٤/١٢) ، فإن اسرائيل «تعانى من ضربات ، وتتألم بشدة». ويمكن رصد أهم ملامح التفاعلات المسلحة على هذه الساحة فى عدة نقاط:

١ ـ أن اعمال المقاومة المسلحة ، والعمليات العسكرية الاسرائيلية قد استمرت طوال العام ، بحيث أصبحت تمثل واقعا أسبوعيا تقريبا ، وتصاعدت بشدة خمس مرات تقريبا فى فبراير ومايو ويوليو وأغسطس ، ثم فى ديسمبر الذى شهد جنوب لبنان فيه ما أصبح يسمى «أجواء حرب». وإتخذت التوترات المسلحة نفس أشكالها التقليدية بمعدلات متفاوتة ، فعناصر المقاومة (حزب الله أساسا) تقوم بشن الهجمات ضد مواقع إسرائيل ، أو مواقع جيش لبنان الجنوبى ، أو مواقعهما المشتركة ، باستخدام الأسلحة الآلية والقذائف الصاروخية والقنابل اليدوية والهاون أو «زرع الألغام»، إضافة الى صواريخ كاتيوشا. وقد إتبعت اسرائيل أساليب الغارات الجوية – التى وصل عددها حتى يوليو الى ٢٥ غارة – والقصف المدفعى المكثف ، مع إستخدام صواريخ مدفعية يصل وزن رأسها الحربى الى ٥٠٠ كجم أحيانا ، وكذلك الإختطاف (مصطفى الديرانى – قاسم ريحان)، والتهديد بتوسيع العمليات العسكرية بصورة تؤدى الى توترات ونزوح وإرتباكات واسعة فى جنوب لبنان، وما إلى ذلك.

٢ ـ أن التوترات المسلحة قد إرتبطت الى حد كبير بتطورات عملية التسوية السلمية ، ليس على المسارين

السـورى واللبنانى - الاسـرائيلى فـقـط ، وإنما على المسارات الأخرى أيضا ، فتصعيد فبراير إرتبط بإستئناف مباحثات واشنطن ، وتصعيد أغسطس ارتبط بجولة لوزير الخارجية الأمريكى ، وإطلاق الكاتيوشا فى اكتوبر ارتبط بتوقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية. كما ارتبطت التوترات بتطور العلاقات السورية اللبنانية ، فعندما أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا مساندة بلاده للمقاومة المسلحة فى الجنوب (٨/٩) دمرت اسرائيل مساحة ٢كم فى جنوب لبنان. كما إرتبطت بعض مراحل التصعيد بآلية الفعل ورد الفعل التى تمارس تأثيرها عادة فى تلك الساحة، حتى لو كان الفعل قد تم فى «الأرجنتين» كما حدث فى أغسطس. فقد أصبحت هناك محددات معقدة تحيط بتفاعلات جنوب لبنان.

٣ ـ أن حجم خسائر أطراف العمليات المسلحة قد زاد خلال عام ١٩٩٤ عما كان عليه فى العام الماضى ، فتبعا لمصادر مختلفة تقلص عدد قتلى الجيش الاسرائيلى من جراء العمليات الى ٢١ قتيلا (مقابل ٢٩ عام ١٩٩٣)، لكن أعداد المصابين قد إرتفعت الى ٧١ مصابا ، مترافقة مع إرتفاع شديد فى أعداد قتلى جيش لبنان الجنوبى من ١٧ قتيلا عام ١٩٩٣ الى ٣٤ قتيلا و ٢٥ مصابا خلال عام ١٩٩٤، بينما بلغت خسائر المقاومة الاسلامية «٤٤ قتيلا مقابل ٤٥ خلال العام الماضى (١٩٩٣). ويعود سبب تزايد المصابين الاسرائيليين الى ارتفاع عدد القوات فى الشريط المحتل من ١٠٠٠ الى ١٢٠٠ جندى ، أما قتلى ميليشيا جيش لبنان الجنوبى ، فإن تزايد اعدادهم يعود الى تقلص الكفاءة ، وإنخفاض الحالة المعنوية ، أو - كما أشار المحلل الاسرائيلى زئيف شيف - الى تركيز حزب الله على مواقعها فى إطار استراتيجية لتفكيكها ، وقد أصبحت هذه الميليشيات تمثل مشكلة حقيقية بالنسبة لاسرائيل. أما ثبات أعداد قتلى حزب الله فيرجع الى تزايد الخبرة ، واستخدام أساليب قتالية لايتم من خلالها إشتباك مباشر فى أحيان كثيرة.

٤ ـ أن عمليات جنوب لبنان قد أصبحت تمثل معضلة أمام الحكومة الاسرائيلية ، بما أثار جدلا وإختلافات حادة بين بعض أعضائها فى ديسمبر. إذ أنها أصبحت - حسب تعبير أحد قادة الجيش الاسرائيلى - بمثابة «حرب» يمسك حزب الله بزمام المبادرة العسكرية فيها. فقد كان لدى حزب الله القدرة على إختراق اتفاق الكاتيوشا ، والقيام بعمليات واسعة ، والتهديد بالتصعيد نحو شن «غارات إنتحارية»، والتأثير على تماسك ميليشيا جنوب لبنان ، وإحتمال الضربات المتوالية. وبينما يؤكد قادة المنطقة العسكرية الشمالية فى اسرائيل امتلاك الجيش الإسرائيلى للقدرة على استعادة المبادرة ، والوصول الى حزب الله فى أى مكان ، توحى تصريحات رئيس الوزراء (١٢/٢٤) حول عدم جدوى توسيع الشريط الحدودى ، وشكوك بعض قادة وزارة الدفاع فى امكانية حسم هذه المشكلة بأن ثمة مأزقا حقيقيا يواجه اسرائيل قد يدفعها نحو البحث عن خيارات سياسية للتعامل مع قضية جنوب لبنان.

فى هذا السياق ، فإن التفاعلات المسلحة فى جنوب لبنان قد وصلت الى نقطة هامة ، اذ يبدو أنها - فى ظل إستمراريتها وملامحها القائمة - يمكن أن تمارس تأثيرات استراتيجية أوسع مما هو متصور بشأنها أحيانا ، تبعا لخبرة ١٩٩٤.

(هـ) الأرض الفلسطينية المحتلة: عنف فى كل إتجاه:

فى ٩ ديسمبر ١٩٩٤ ، عم إضراب شامل الضفة الغربية بمناسبة «مرور ٧ سنوات على إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية» بإعتبار هذا اليوم تاريخا وطنيا. فلم يعد هناك من يتحدث عن دخول الإنتفاضة عاما جديدا ، إذ أنها قد إنتهت «رسميا» مع صدور آخر بيان للقيادة الموحدة مع توقيع الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣. ومن الناحية العملية يرتبط ذلك بانحسار نوعية أعمال العنف الفلسطينية التى ميزت الإنتفاضة الفلسطينية ، فعلى أوقات متباعدة تجرى مواجهات بالحجارة مع قوات الجيش الإسرائيلى ، وفى بعض الأحيان يتم نصب كمائن للعسكريين والمستوطنين الإسرائيليين ، لكن الواقع أن عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين - على سبيل المثال - من جراء الرد الاسرائيلى على مثل هذه العمليات قد تدنى منذ منتصف عام ١٩٩٤. ورغم أن بعض بيانات الفصائل العشر المعارضة لعملية السلام تشير الى مسألة إحياء الإنتفاضة ، ورغم أن بعض قادة فتح (صخر حبش - ١٢/٢) يشيرون إلى أن «النضال بما فيه الكفاح المسلح أمر ضرورى حتى لايفقد خيار المفاوضات مع إسرائيل أوراقه»، فإن قضية العنف المسلح داخل الأرض المحتلة واسرائيل قد شهدت تحولات جذرية فى إطارها وشكلها وأطرافها منذ بدء تنفيذ إتفاق اعلان مبادئ الحكم الذاتى فى منتصف العام ، بحيث أصبح هناك مستويان معقدان من العنف ، يتضمنان داخلهما مستويات فرعية أخرى ، هما:

١ ـ العنف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين .فلا تزال هناك بعض بقايا الأعمال «الإنتفاضية» التى ترتبط بوقائع محددة ، على نحو ماحدث فى نوفمبر وأدى إلى إستشهاد ٩ فلسطينيين على أيدى القوات الاسرائيلية.

وهناك كذلك أعمال عنف هستيرية من جانب المستوطنين الإسرائيليين على نمط مذبحة الحرم الإبراهيمي بالخليل في فبراير ، وهجمات فلسطينية محدودة ضد المستوطنين الإسرائيليين على مدار العام ، وأعمال عسكرية ذات طابع جديد نسبيا كإطلاق النار من جانب القوات الإسرائيلية على المتسللين للعمل ، أو القيام بعمليات مسلحة ، من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل. لكن أهم نمطين للعنف شهدتهما إسرائيل والأرض المحتلة على هذا المستوى هما:

أ- عمليات «حركة حماس» والمنظمات الاسلامية ضد الاسرائيليين .فقد تصاعدت عمليات حماس والجهاد الاسلامي كيفيا ، متخذة شكل «عمليات خاصة»، ضد أهداف إسرائيلية مختلفة في الأرض المحتلة ، وداخل إسرائيل ، بعد مذبحة الخليل ، خاصة بعد تولى سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية مهامها في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتهدف هذه العمليات الى عرقلة عملية التسوية في إطار توجهات المنظمات الاسلامية بشأن التسوية السلمية. ففي ١٠/١٠ تمت عملية الحي السياحي في القدس الغربية التي أطلق فيها النار من جانب عناصر حماس على المارة ، مما أدى الى مقتل إسرائيليين ، وفي ١٠/١٦ فجر أحد عناصر حماس نفسه داخل أتوبيس في قلب تل ابيب مما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصا في اكبر هجوم على اسرائيليين منذ ١٦ سنة ، وفي ١١/١٠ نفذت منظمة الجهاد عملية مستوطنة نتسريم ، ثم نفذت حماس عملية انتحارية في محطة أتوبيس بالقدس الغربية. وقد وضح أن ثمة حدودا لتأثير هذه العمليات - رغم ضخامة بعضها - على مسار عملية التسوية خلال العام.

ب - الصدامات المسلحة بين الشرطة الفلسطينية والقوات الاسرائيلية ، فقد واجهت وحدات الشرطة الفلسطينية «خفيفة التسليح» أوضاعا معقدة خلال عملها الذي بدأ خلال العام ، سواء على مستوى وقف عمليات العنف ضد الإسرائيليين في مناطق إنتشارها ، أو التعامل مع قضايا أمن ذات طابع خاص. الا أن أهم تلك التحديات إرتبط بالتعامل مع القوات الإسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتي ، وعلى حدودها ، على النحو الذي تفجر في يوليو بوقوع إشتباك بينها وبين تلك القوات أسفر عن سقوط ١١ قتيلا ، وعشرات الجرحى ، وهي نوعية من الحوادث القابلة للتكرار .

٢ ـ العنف المتبادل بين الفلسطينين. فلقد كانت ثمة توقعات حول إحتمالات حدوث إقتتال فلسطيني - فلسطيني بين سلطة الحكم الذاتي ومنظمة حماس تحديدا في غزة بعد انسحاب القوات الاسرائيلية ، وإحتمالات حدوث عدم إستقرار سياسي واسع النطاق كذلك في القطاع بفعل الأوضاع الإنتقالية .وشهدت فترة مابعد بداية الحكم الذاتي حوادث قتل فردية كما حدث في سبتمبر ، قبل أن تنفجر مصادمات عنيفة بين الشرطة الفلسطينية ومؤيدي حماس في قطاع غزة عندما قامت الشرطة الفلسطينية بإطلاق النار على متظاهرين - بعضهم مسلح - من حركة حماس أمام أحد مساجد غزة ، مما أدى إلى مصرع ١٣ فلسطينيا وإصابة اكثر من ٢٠٠ آخرين في أعنف مصادمات تتم بين الطرفين منذ بدء «الحكم الذاتي» في مايو. وقد هددت حركة حماس «بالرد»، لكن أمكن احتواء الموقف نسبيا ، في ظل مناخ متوتر حتى نهاية العام. وسوف تمارس احتمالات هذا المستوى من العنف تأثيراتها الهامة على تجربة الحكم الذاتي في الأرض المحتلة.

في هذا الإطار ، أصبحت ملامح العنف المسلح في الأرض المحتلة وداخل اسرائيل أعقد بكثير مما كانت عليه ، فقد تطورت بشكل نوعي عما كانت عليه خلال عام واحد فقط ، وانتقل مستوى حاد منها الى الفلسطينيين أنفسهم بعد ماكان ذلك المستوى يقتصر على قتل المتعاونين والتحرشات .

وهكذا ، فإن الأشكال المحدودة والخافتة للصراع المسلح بين الأطراف العربية وإسرائيل قد إستمرت بأنماط مختلفة خلال عام ١٩٩٤، رغم وصول عملية التسوية السلمية إلى مرحلة متقدمة ، متخذة أبعادا مختلفة .فقد إنحسر بعضها، وإتسم بعضها الآخر بالتقلب ، وتحول بعضها الى تفاعلات معتادة ، وإنتشر بعضها الآخر في اتجاهات مختلفة ، وإكتسب أحد أشكالها ملامح هامة ، فلا تزال حالة السيولة - على هذا المستوى - مستمرة.

٢ ـ اتجاهات تطور القوة العسكرية لدول الصراع العربي - الاسرائيلي:

استمر تطور عناصر القوة العسكرية لأطراف الصراع العربي- الاسرائيلي بمستواه المعتاد خلال العام (١٩٩٤)، دون حدوث تغيرات ذات أهمية أو دلالة خاصة على مستوى الهياكل العامة للقوات المسلحة الا في حالات قليلة. لكن رغم ذلك ظهر أن ثمة تسارعا وكثافة غير معتادة نسبيا فيما يتصل بأعمال التطوير والتحديث العسكري المحدودة أو«الصغيرة» على مستوى أفرع وأسلحة الجيوش ، خاصة بالنسبة للقوات البرية بكافة أسلحتها تقريبا ، ثم القوات الجوية ، بما يشير الى أن الشكل العام لهياكل القوة العسكرية في دائرة الصراع العربي- الاسرائيلي قد يتجه

نحو الإستقرار على ماهو عليه ، مع تركيز كل طرف على تطوير وتحديث التسليح ، بعكس ماكان متصورا خلال العام الماضى (١٩٩٣) ، عندما بدا من حجم الخطط والتعاقدات أن تحولات عسكرية هيكلية هامة سوف تحدث خلال السنوات التالية. الا أن الملاحظ – مع ذلك – أن مستوى التطوير والتحديث يتفاوت من طرف إلى آخر بفارق نسبى كبير لصالح إسرائيل ، بحيث قد تؤدى التغيرات الكمية والكيفية «المحدودة»، بما يرتبط بها أحيانا من «مضاعفات قتة»، إلى احداث تحولات أساسية فى علاقات القوة العسكرية القائمة ، بنفس الصورة التى كانت تحدث قبل ذلك من خلال الآليات المعتادة لسباقات التسلح فى المنطقة.

على أية حال ، فإن هذه التفاعلات تتوازى مع مجموعة من التطورات العسكرية الأخرى ذات الأهمية الخاصة ، والتى تحمل ، فى معظمها أيضا ، مضامين غير محددة الإتجاه، أهمها مايلى :

١ ـ إستمرار إتجاه الميزانية العسكرية الإسرائيلية نحو الزيادة ، مع تذبذب الميزانيات العسكرية العربية ، وميلها – خلال العام – نحو الإنخفاض عما كانت عليه . فقد ارتفعت الميزانية العسكريةالإسرائيلية إلى ٧,٢ مليار دولار ، تضاف اليها المساعدات العسكرية الأمريكية الضخمة ، بعد أن كانت ٦,٨ مليار دولار خلال العام الماضى ، بينما انخفضت الميزانية العسكرية السورية من ١,٢ مليار دولار إلى ٧٧٨ مليون دولار خلال العام الحالى (١٩٩٤)، وانخفضت ميزانية مصر العسكرية من ٢,٧ مليار دولار إلى ١,٨ مليار دولار ، وإنخفضت ميزانية الأردن العسكرية من ٥٤١ مليون دولار إلى ٤١١ مليون دولار. ومن بين الميزانيات العسكرية العربية لم تتزايد سوى ميزانية الجيش اللبنانى التى وصلت الى ٣٠٧ مليون دولار (فى اطار اعادة بناء الجيش) بعد أن كانت ١٤,٧ مليون دولار خلال العام الماضى ، بما يعنى أن الميزانية العسكرية الإسرائيلية قدأصبحت تعادل اكثر من ضعف الميزانيات العسكرية للدول العربية الأربع المحيطة بإسرائيل مجتمعة.

لكن ربما لا تعبر الأرقام المرصودة عن حجم نفقات الدفاع العربية عموما ، فميزانية القوات السورية لاتتضمن مخصصات المشتروات العسكرية لسوريا ، كما تشتمل مخصصات مصر العسكرية – إضافة إلى الرقم المشار اليه – على مساعدات عسكرية امريكية. وبالنسبة لإسرائيل فإن ٢ مليار دولار تقريبا من الميزانية العسكرية تذهب إلى تمويل الصناعات العسكرية، ونفقات الدفاع المدنى ، و«الادارة المدنية» فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والطوارئ. الا أن الكنيست الاسرائيلى قد إعتمد ميزانية عسكرية لعام ١٩٩٥ ترفع نفقات الدفاع الإسرائيلية خلال ذلك العام «بشكل نوعى» من ٧,٢ مليار دولار ، إلى ٨,٥ مليار دولار تقريبا ، أى أن مجمل المخصصات العسكرية لإسرائيل خلال عام ١٩٩٥ سيزيد عن ١٠ مليارات دولا.

٢ ـ أن أطراف دائرة الصراع العربى – الاسرائيلى قد بدأت خلال العام – فيما يبدو – إعادة النظر فى سياساتها الدفاعية بإتجاه التأكيد على ماهو قائم ، أو الحديث عن إتجاهات تهديد جديدة ، أو إعادة ترتيب تصوراتها بشأن إتجاهات التهديد الإستراتيجية القائمة ، أو الإشارة إلى أطر جديدة نسبيا لإستخدام القوة العسكرية ، أو إلى وجود تغير فى خياراتها العامة للتعامل مع الصراع العربى – الاسرائيلى ، أو تأكيد تلك الخيارات . لكن فى نفس الوقت فإن الإشارات الرسمية وغير الرسمية الصادرة بهذا الشأن لاتشير إلى استقرار تصورات معظم الأطراف لسياساتها الدفاعية المعدلة. فهناك «جدال» عام ورسمى يعبر عن نفسه بصورة محددة أحيانا ، ولايبدو أنه يعبر عن نفسه بتلك الصورة فى أحيان أخرى.

لقد أشار التقرير السنوى لميزان القوى العسكرية فى الشرق الأوسط الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة «تل ابيب» إلى أن سوريا تمثل الخطر الرئيسى على أمن اسرائيل، وأن مصر تظل مصدر الخطر (أو التهديد) الثانى لاسرائيل ، وأن العراق يأتى فى المرتبة الثالثة على سلم التهديدات. وتأتى ايران كمصدر خطورة رابع على أمن إسرائيل ، لكنها ليست تهديدا مباشرا أو ملحا مثلما هو قائم بالنسبة للإتجاهات الثلاثة المشار اليها قبلها. أما مصدر التهديد الخامس ، فيتمثل فى «الإرهاب الاسلامى» بالمنطقة ، خاصة من جانب «حماس». ولا تبتعد مثل هذه التصورات كثيرا – فيما عدا بعض خطوطها وترتيبها للأولويات – عما هو قائم فى التفكير العسكرى الرسمى بإسرائيل. فقد أشار الجنرال إيهودا باراك رئيس الأركان الإسرائيلى (ديسمبر ١٩٩٤) إلى «أن من المحتمل جدا» حدوث مواجهة جديدة مع سوريا اذا طالت حالة الجمود القائمة فى المفاوضات ، مقررا أن سوريا تمتلك ٤٠٠٠ دبابة ، و ٧٠٠ طائرة مقاتلة ، وصواريخ من طراز «سكاد – بى » و«سى» مزودة برؤوس كيماوية تستطيع جميعها ضرب إسرائيل. وقال إن تحسن العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية يجعل «من الصعب تبرير أعمال معادية لإسرائيل انطلاقا من بنغازى أو طهران»، مشيرا إلى أن خطر نشوب حرب مع العرب لم ينته الى الأبد. وأشار رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلى اسحق رابين مرارا الى

أن التهديدات الرئيسية التى تواجهها اسرائيل تتمثل فى الحركات الإرهابية الاسلامية ، وحصول ايران على أسلحة تقليدية وغير تقليدية وفى نهاية العام تصاعد تركيز القيادات الإسرائيلية - لإعتبارات مختلفة - على ما أسموه «التهديد الإيرانى» المرتبط بإمتلاك ايران لصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى ، وسعيها نحو إمتلاك أسلحة نووية ، وصدرت إشارات حول إحتمالات قيام إسرائيل بعمل عسكرى فعلى محدود ضد منشآت ايران النووية. فهناك إطار عام إذن تتحرك داخله التصورات العسكرية فى إسرائيل.

بالنسبة للدول العربية المحيطة بإسرائيل ، تبدو هناك كذلك أسس لتفكير عسكرى رسمى متغير نسبيا فى إتجاه التأكيد على خطوط عامة تتصل بدور القوة العسكرية فى ظل السلام. فقد أشارت تصريحات وزير الدفاع المصرى المشير حسين طنطاوى إلى «أنه اذا كان السلام يعنى تقليل حدة التوتر ، فهو لايعنى تراخى القوات المسلحة ، لأن دور القوات المسلحة فى السلم أصعب وأخطر من دورها فى الحرب ، لأننا فى الحرب نعرف جيدا عدونا ، ولكن فى السلام لانعرف من أين يأتى التهديد». وقد ركزت تصريحات وزير الدفاع - فى هذا السياق - على الرفض القاطع لمفهوم التراخى العسكرى ، والحديث عن «أية تهديدات محتملة» لأمن مصر القومى ، وإن كانت قد تمت الإشارة الى أدوار اكثر تحديدا «لضمان السلام» والتعامل مع إفرازات عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة لسوريا ، فإن إستمرار إحتلال الجولان والإشارات الاسرائيلية لحرب محتملة معها ، تجعل من تطور توجهاتها العسكرية مسألة مؤجلة ، وإن كانت هناك تصريحات واضحة للمسئولين السوريين تؤكد على «أن السلام خيار استراتيجى». وتمتلك قيادات الأردن رؤية محددة تقوم على ضرورة التحول «من سياسات المواجهة الإقليمية إلى سياسات التعاون الأمنى الإقليمى»، من خلال برنامج لإعادة هيكلة القوات المسلحة بطريقة تمكنها من «التحرك السريع لإحتواء أى إعتداء محتمل والدفاع عن المملكة». فهناك تطور فى التفكير المتصل بالسياسات الدفاعية لأطراف الصراع العربى - الاسرائيلى.

٣ - أن القوات المسلحة التقليدية لأطراف الصراع قد بدأت تقترب «نظريا» مما هو مطروح بشأن ضبط التسلح فى الشرق الأوسط. فمنذ بداية عملية التسوية الشاملة للصراع عام ١٩٩١، تركز إسرائيل على هذه المسألة فى ظل مقولات مختلفة حول وجود جيوش عاملة دائمة كبيرة الحجم لدى الدول العربية ، والتفوق الكمى العسكرى العربى ذى التأثيرات النوعية المحتملة وخلال العام (١٩٩٤) اكدت الورقة التى تقدمت بها إسرائيل فى إطار دورة باريس للجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى فى اكتوبر على «أولوية تخفيض حجم الجيوش العربية والأسلحة التقليدية». كما طرحت إسرائيل خلال مفاوضاتها مع سوريا مرة أخرى قضية تقليص حجم الجيش السورى بمعدل الثلث أو الثلثين فى إطار ترتيبات الأمن المتعلقة بالانسحاب من الجولان ، مع بقاء وضع القوات الإسرائيلية على ماهى عليه. ويتمثل التطور الجديد على هذا المستوى فى أن الدول العربية قد وجدت نفسها مطالبة بمحاولة الرد على تلك التصورات الاسرائيلية بعد أن كانت تعتقد أنها مجرد «تحرشات تفاوضية»، وأن خطورة أسلحة التدمير الشامل ، خاصة أسلحة إسرائيل النووية ، لاتترك مجالا للحديث عن أولويات أخرى. فقد طرحت سوريا أفكارا حول الالتزامات المتبادلة ، وأولوية قضية التسليح التقليدى مقارنة بقضية حجم القوات. كما طرح محللون عسكريون مصريون أفكارا هامة حول محددات حجم القوات المسلحة ونوعيات نظم التسليح الخاصة بها ، وإجراءات بناء الثقة المتصلة بهذه الأمور. فقد أصبحت قضية القوات المسلحة التقليدية من القضايا المطروحة فى الجدل الدائر بشأن ضبط التسلح الإقليمى.

٤ - تصاعد أهمية مسألة أسلحة التدمير الشامل ، خاصة أسلحة إسرائيل النووية ، على جدول إهتمامات المنطقة إلى حدود غير مسبوقة منذ بداية عملية التسوية عام ١٩٩١. فقد طرحت مصر - والدول العربية - بشكل مكثف هذه المسألة خلال النصف الثانى من العام مؤكدة على ضرورة التفاهم حول تلك الأسلحة باعتبارها أخطر عناصر التسلح القائمة فى الشرق الأوسط. فتبعا لما اشار اليه اللواء أحمد فخر عضو الوفد المصرى فى لجنة ضبط التسلح والأمن الاقليمى. تعتبر بعض المدارس العسكرية «أن قوة الدولة تزداد عشرة أضعاف بامتلاكها للسلاح النووى»، ويصعب الحديث عن منطقة تسعى للسلام «بينما دولة إسرائيل تمتلك ١٠٠ ضعف ماتمتلكه الدول الأخرى». وقد نشرت تقارير مختلفة خلال العام حول أسلحة إسرائيل النووية ، أهمها تقرير «جينز انتيلجنس ريفيو» فى نوفمبر(١٩٩٤) الذى أشار الى امتلاك إسرائيل اكثر من ٢٠٠ رأس نووى من نوعيات متعددة ، *بما يجعلها القوة* النووية السادسة فى العالم . والأهم من ذلك ماتمت الاشارة اليه بشأن امتلاك *اسرائيل اسلحة نووية تكتيكية فى شكل* قذائف مدفعية والغام نووية ، وليس رؤوسا ذرية فقط ، لكل الاكثر أهمية أن هذه الأسلحة لاتوجد فى «السرداب»

أو«القبو» كما كان متصورا. إذ أشار التقرير الى وجود قوة جوية إسرائيلية مخصصة لإستلام القنابل والرؤوس النووية فى «قاعدة تل نوف»، وقيام إسرائيل ببناء وتوسيع قاعدة ضخمة للصواريخ الحاملة لرؤوس نووية (٥٠صاروخا تقريبا) فى «كفار زخاريا»، ونشر وتخزين أسلحة نووية تكتيكية من عيارات ونوعيات مختلفة فى موقع «غيلابون» شرق الجليل الأعلى، بينها صواريخ مدفعية قصيرة المدى. فالقوة النووية الإسرائيلية تعمل – تحت غطاء الغموض النووى الرسمى – كقوة نووية معلنة. وعلى نفس المستوى، إستمرت جهات رسمية وغير رسمية إسرائيلية فى إثارة مشاكل بشأن التسلح الكيماوى والصاروخى السورى، والقدرات الكيماوية والصاروخية المصرية ، طوال العام . فقد تصاعدت أهمية التفاعلات المتصلة بأسلحة التدمير الشامل ، ووسائل توصيلها خلال العام ، مقارنة بالتفاعلات المتصلة بتطور القوة العسكرية التقليدية .

فى هذا السياق ، توضح الجداول من ١ الى ٥ الشكل العام لعناصر القوة العسكرية لدى الأطراف المباشرة للصراع العربى – الإسرائيلى خلال العام ، وهو الشكل الذى بدأ يشهد تغيرات كمية «محدودة»، لكن ذات أهمية خاصة ، عما كان عليه عام ١٩٩٣، وسوف يشهد تغيرات كمية إضافية خلال العام القادم (١٩٩٥) بفعل ماتمت إضافته من أنظمة تسليحية بعد تاريخ رصد هذه البيانات ، أو ماسيضاف اليها فى إطار عملية تسلم انظمة تسليحية تم التعاقد عليها ، أو يتم الحصول عليها دوريا من المصانع العسكرية المحلية على غرار «ميركافا» فى إسرائيل ، أو«ام ١ – ايه١» فى مصر .

جدول رقم (١)

القوة العسكرية الإسرائيلية

عناصر القوى العسكرية / بيانات	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات العاملة	١٧٢,٠٠٠ جندى	مدة الخدمة ٤٨ شهر للضباط ، و٣٦ شهرا للأفراد
القوات الإحتياطية	٤٣٠,٠٠٠ جندى	إحتياطى القوات البرية ٦٥ ألف جندى
حجم القوات عند التعبئة الكاملة	٦٠٢,٠٠٠ جندى	يعبر هذا الرقم عمليا عن حجم «القوات النظامية» الاسرائيلية
القوات البرية	١٣٤,٠٠٠ جندى	تشتمل على ٣ فرق مدرعة، تصل الى ١٢ فرقة عند التعبئة
دبابات القتال الرئيسية	٣٨٩٥ دبابة	منها ٧٥٠ أم ـ ٦٠/ «ايه» ٣، ٩٣٠ ميركافا (١، ٢، ٣)
العربات المدرعة وناقلات الجنود	٩٤٨٠ عربة	منها ٦٠٠٠ عربة مدرعة من طراز ام ١١٣/ ايه ١ ـ ٣
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	١٧٨٤ قطعة	منها ١٢٨٤ ذاتية الحركة من طرازات مختلفة
الطائرات المقاتلة والقاذفات	٧٢٨ طائرة	بينها ٢٠٩ إف ـ ١٦، و٦٣ إف ـ ١٥، و ٢٠ كفير
الهليوكبتر المسلحة	١٧١ طائرة	منها ٤٢ طائرة طراز ايه ـ إتش ٦٤ أباتشى
الغواصات	٣ غواصات	القواعد البحرية فى حيفا وأشدود وإيلات
زوارق الصواريخ	١٩ زورقا	توجد وحدات بحرية أخرى من نوعيات مختلفة
الصواريخ أرض ـ أرض	جيركو ـ ١، جيركو ـ ٢	تعمل كوسائل توصيل رئيسية لأسلحة إسرائيل النووية
الميزانية العسكرية	٧,٢ مليار دولار	تضاف اليها مساعدات عسكرية أمريكية بحوالى ٣ مليار دولار

* القوة العسكرية الوحيدة فى المنطقة التى تشتمل على أسلحة نووية تقدرها مصادر IISS بحوالى ١٠٠ رأس نووى.

* المصدر : The Military Balance IISS 1994 - 1995.

جدول رقم (٢)

القوة العسكرية السورية

بيانات / عناصر القوى العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	٤٠٨,٠٠٠ جندي	مدة الخدمة الالزامية ٣٠ شهرا
القوات الإحتياطية	٤٠٠,٠٠٠ جندي	مدة الخدمة فى الإحتياط حتى ٤٥ سنة
القوات البرية	٣٠٠,٠٠٠ جندي	تضم ٦ فرق مدرعة، و٣ فرق ميكانيكية
دبابات القتال الرئيسية	٤٥٠٠ دبابة	منها ١٤٠٠ تي ـ ٧٢، وبينها ١٢٠٠ فى المخازن
العربات المدرعة وناقلات الجنود	٤٧٥٠ عربة	منها ٢٢٥٠ بى إم بى ـ ١، و ٥٠ بى إم بى ـ ٢
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	٢٠٨٠ قطعة	منها ٤٥٠ قطعة مدفعية ذاتيه الحركة
الطائرات المقاتلة والقاذفات	٥٩١ طائرة	منها ٢٩٢٠، و٢٠ سوخوى ٢٤، وبعضها فى المخازن
الهليوكبتر المسلحة	١٠٠ طائرة	لم يتغير عددها منذ عامين تقريبا
الغواصات	٣ غواصات	منها غواصة «روميو» وقواعدها البحرية فى طرطوس واللازقية
الفرقاطات	٢ فرقاطة	الفرقاطتان سوفيتيتان مسلحتان بأنظمة تسليح مختلفة
زوارق الصواريخ	١٨ زورقا	تشمل البحرية السورية على نوعيات أخرى من القطع البحرية
الصواريخ أرض ـ أرض	سكاد بى، سكاد بى	يعتمد التسلح الصاروخى السورى حاليا على طراز سكاد ـ سى
الميزانية العسكرية	٧٧٨ مليار دولار	لاتشمل على المشتروات العسكرية، وتقل عن مجمل النفقات العسكرية

متشير مصادر مختلفة الى امتلاك سوريا قدرات تدمير شامل غير نووية.

• يوجد حوالى ٣٠ ألف جندى سورى من القوات البرية فى البقاع بلبنان.

• المصدر : .The Military Balance IISS 1994 - 1995

جدول رقم (٣)

القوة العسكرية المصرية

بيانات / عناصر القوى العسكرية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	٤٤٠,٠٠٠ جندي	عدد سكان مصر يزيد عن ٦٠ مليون نسمة
القوات الإحتياطية	٢٥٤,٠٠٠	إحتياطى القوات البرية ١٥٠ الف جندى
القوات البرية	٣١٠,٠٠٠ جندي	تشتمل على ٤ فرق مدرعة، و ٨ فرق مشاة ميكانيكية
دبابات القتال الرئيسية	٣٢٣٤ دبابة	منها ١٥٤٧ إم ٦٠/إيه ـ ١ ـ ١، و١٤٧ إم ١ ـ إيه ١
العربات المدرعة وناقلات الجنود	٤٣٨٩ عربة	منها ٢٢٠ بى إم بى ـ ١، و٦٥ فهد، و٦٥٠ وليد
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	٢٥٢٧ قطعة	منها ٢٠٠ ذاتية الحركة من طراز إم ـ ١٠٩
الطائرات المقاتلة والقاذفات	٥٥١ طائرة	منها ١١٠ إف ـ ١٦، و١٦ ميراج ٢٠٠٠
الهليوكبتر المسلحة	٧٩ طائرة	بينها ٦٥ من طراز إس إيه ـ ٣٤٢ كى
الغواصات	٣ غواصات	توجد عدة غواصات أخرى يتم تطويرها
المدمرات	١ مدمرة	المدمرة «الفتح»
الفرقاطات	٤ فرقاطة	ربما تمت إضافة الفرقاطتين «نوكس» إلى القوة البحرية
زوارق الصواريخ	٢٦ زورقا	توجد وحدا بحرية أخرى لدى القوات البحرية المصرية
الصواريخ أرض ـ أرض	سكاد بى	حصلت عليها مصر فى أوائل السبعينات
الميزانية العسكرية	١,٨ مليار دولار	تضاف إليها المساعدات العسكرية الأمريكية

متشارك وحدات من القوات المسلحة المصرية فى عمليات حفظ السلام فى البوسنة والصومال.

• المصدر : .The Military Balance IISS 1994 - 1995

جدول رقم (٤)

القوة العسكرية الأردنية

عناصر القوى العسكرية / بيانات	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية	٩٨,٦٠٠ جندى	عدد سكان الأردن ٣,٩ مليون نسمة يشكل الفلسطينيون ٥٠ ٪ منهم
القوات الإحتياطية	٣٥,٠٠٠ جندى	إحتياطات القوات البرية ٣٠ ألف، والخدمة فى الاحتياط حتى ٤٠ سنة
القوات البرية	٩٠,٠٠٠ جندى	تشتمل على فرقتين مدرعتين، وفرقتين ميكانيكيتين
دبابات القتال الرئيسية	١١٤١ دبابة	منها ٢١٨ دبابة من طراز إم ـ ٦٠/اية ١ ـ ٣
العربات المدرعة وناقلات الجنود	١٢٨٥ عربة	منها ١١٠٠ عربة من طراز ام ـ ١١٣، و٣٥ بى إم بى
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	٥٢٨ قطعة	منها ٣٧٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة
الطائرات المقاتلة والقاذفات	١٠٢ طائرة	منها ٣٠ طراز ميراج إف ـ ١
الهليوكبتر المسلحة	٢٤ طائرة	طراز اية إتس ـ ١ إس
زوارق الدورية	٥ زورقا	القاعدة الأردنية البحرية توجد فى العقبة
الصواريخ أرض ـ أرض	لاتوجد	القاعدة الأردنية البحرية توجد العقبة
الميزانية العسكرية	٤١١ مليار دولار	تضاف اليها مساعدات عسكرية لاتزيد عن ١٠ مليون دولار

* المصدر : The Military Balance IISS 1994 - 1995.

جدول رقم (٥)

الجيش اللبنانى

عناصر القوى العسكرية / بيانات	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية الاساسية	٤٤,٣٠٠ جندى	عدد سكان لبنان حوالى ٣,٦ مليون نسمة
قوات الجيش	٤٣,٠٠٠ جندى	تضم ١١ لواء مشاه، ومدج الخدمة الالزامية سنة
دبابات القتال	٣٣٠ دبابة	١٠٠ إم ـ ٤٨، و٢٠٠ تى ٥٤/٥٥، و ٣٠ إيه ام إكس
العربات وناقلات المدرعة	٧٧٠ عربة	منها ٥٥٠ من طراز ام ـ ١١٣
قطع المدفعية	١٨٠ قطعة	منها راجمة صواريخ متعددة الفوهات
الطائرات	٣ طائرة	من طراز هنتر
الهليوكبتر المسلحة	٤ طائرة	من طراز إس أيه ـ ٣٤٢
القطع البحرية	٩ قطع	زوارق دورية
الميزانية العسكرية	٣٠٧ مليار دولار	تضاف اليها عدة ملايين (بالدولار) كمساعدات خارجية

* المصدر : The Military Balance IISS 1994 - 1995.

يمكن رصد الإتجاهات الأساسية الخاصة بتطور القوة العسكرية لأطراف الصراع العربي- الاسرائيلي كما إتضحت خلال عام ١٩٩٤ في النقاط التالية:

١ ـ شهدت القوة العسكرية الاسرائيلية تطورات كمية محدودة على مستوى عدد القوات ، فقد نقص عدد القوات العاملة بحوالي ٤٠٠٠ جندي ، وظل عدد قوات الاحتياط على ماهو عليه، لكن من المتصور أن ذلك العدد سوف يشهد تطورات نسبية خلال السنوات القليلة القادمة ، إذ تم تقليص مدة الخدمة العسكرية للأفراد الى ٣٢ شهرا، وللنساء الى ٢١ شهرا ، ويبلغ عدد هؤلاء (المجندين) في الجيش الاسرائيلي العامل حوالي ١٣٨ الف شخص ، كما أشار رئيس الوزراء ووزير الدفاع رابين الى وجود نوايا لخفض عدد قوات الاحتياط بنسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة) تقريبا مع بداية عام ١٩٩٦، بعد أن كان قد تم تخفيض مدة الخدمة في الاحتياط من قبل .وعلى مستوى التسليح حصل الجيش الإسرائيلي على ٦٠ دبابة جديدة من طراز «ميركافا-٣» الاكثر تطورا ليصل عدد تلك الدبابات لديه الى ٩٣٠ دبابة من طرازاتها الثلاثة ، فضلا عن أعداد من ناقلات الجنود المدرعة من طراز «أتشازاريت» في إطار عملية تطوير تكتيكات القتال على الأرض ، كما وصل عدد طائرات الهليوكبتر الهجومية من طراز أيه -إتش ٦٤ (أباتشي) إلى ٤٢ طائرة بحصول القوات الاسرائيلية على ٢٤ طائرة منها. كما تسلم سلاح الجو في سبتمبر ١٠ طائرات هليوكبتر من طراز «بلاك هوك» التي تستخدم – في نفس اتجاه التطوير السابق- في نقل الجنود والمعدات الخاصة بالهجمات البرية.

وقد إستمرت خطط تطوير وتحديث التسليح خلال العام ، متضمنة الإتجاه إلى شراء أعداد أضافية من راجمات الصواريخ متعددة الفوهات ، والحصول على واحدة من ٣ قطع بحرية (كورفيت) يتم بناؤها في الولايات المتحدة، وتزويدها بنظم تسليح متطورة ، وكذلك اخراج عدد من طائرات كفير ، واف -٤ ، وأيه ٤ من الخدمة، وتحويل بعضها الى فانتوم -٢٠٠٠، أو إستبدالها بمقاتلات اف-١٦ من المخزون الأمريكي. وأشارت مصادر شركة «ماكدونال دوجلاس» الى أنها ستقوم بتسليم ٢١ مقاتلة متطورة من طراز اف -١٥ إى المتقدمة الى إسرائيل قبل عام ١٩٩٩، ويبدو أن إسرائيل سوف تتسلم الدفعة الأولى منها عام ١٩٩٧، كما أعلن وزير المالية الإسرائيلي في نوفمبر «أن اتفاقات السلام لم تخلف بعد آثارا واضحة على الميزانية»، مشيرا الى أن عام ١٩٩٤ قد شهد إتفاقات مع الولايات المتحدة للحصول على هليوكبتر من طراز بلاك هوك، و٤٥٠ مدرعة، و٣٣٦ شاحنة، تصل قيمتها إلى ٢٠٠ مليون دولار.

على المستوى الإستراتيجي، أشار التقرير السنوى للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن إلى أن إسرائيل تمتلك حوالي ١٠٠ رأس نووية يمكن تحميلها على صواريخ أريحا-١ ، وأريحا-٢، وكذلك صواريخ «لانس» قصيرة المدى ، وهو تقدير متحفظ تماما ، فمعظم التقارير الصادرة خلال العام تشير الى امتلاك اسرائيل مالايقل عن ٢٠٠ رأس نووية ، بل أن أية عمليات حساب منضبطة لكمية البلوتونيوم - ٢٣٩ التي قد تكون إسرائيل قد حصلت عليها، والكتل الحرجة المفترضة لنوعيات من الرؤوس تقل طاقتها التدميرية عن ٢٠ كيلو طن ، يمكن أن تنتج عنها تقديرات اكبر من ذلك الرقم ٢٠٠ (رأس نووى) بكثير من ناحية أخرى إستمرت اسرائيل في عملية تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ متوسطة المدى الذي يحمل إسم «حيتز»، وأشار مدير المشروع «عوزى روبين» إلى أن وزارة الدفاع الإسرائيلية ستبدأ خلال ١٩٩٥ سلسلة من التجارب لطراز معدل من الصاروخ يحمل اسم «حيتز -٢» قبل الانتقال الى المرحلة العملياتية. كما ذكرت صحيفة «هآرتس» في ديسمبر (١٩٩٤) أن اسرائيل سوف تطلق أول قمر صناعى للتجسس بواسطة «الصاروخ شافيت»، مضيفة «أن الخبراء العسكريين يأملون بأن يتمكنوا عن طريق هذا القمر من الحصول على المعلومات الاستراتيجية التي كانوا حتى الآن يعتمدون في الحصول عليها على الأقمار الأمريكية». فهذا المستوى يشهد تطورات حيوية.

٢ ـ لم تشهد القوة العسكرية السورية تطورات تذكر على مستوى أعداد القوات ، ولم تشر مصادر مؤكدة الى تطورات تتصل بالتسلح التقليدي السورى. لكن الأرقام المنشورة خلال العام (١٩٩٤) تشير الى تغيرات هامشية في اعداد قطع المدفعية ، وطائرات القتال ، وزوارق الصواريخ ، توحى بأن سوريا تقوم بإخراج بعض الطرازات القديمة أو المستهلكة من تلك الأسلحة من الخدمة

وتكاد الزيادة ذات الأهمية تتركز في العربات المدرعة ، وناقلات الجنود التي يبدو أن سوريا قد حصلت على أعداد منها خلال العام. لكن أشارت تقارير مختلفة إلى توقيع كل من سوريا وروسيا في النصف الأول من شهر يونيو ١٢ إتفاقية للتعاون التكنولوجي في المجال العسكري بين البلدين تطبيقا للإتفاق العسكري الشامل الذي وقع بينهما بدمشق في أبريل. وتبعا لبعض التحليلات فإن هذه الاتفاقيات ستؤدى الى استئناف تزويد سوريا بالسلاح الروسى ، وتحديث الأسلحة التي تمتلكها ، وقد تمت الاشارة خلال اكتوبر الى أن سوريا قد طلبت من روسيا بالفعل تزويدها

بحوالى ٢٤ طائرة سوخوى ـ١٧ ، و٣٠ طائرة سوخوى ـ ٢٤ و ٥٠ طائرة من طراز ميج ـ٢٩، وأنظمة دفاع جوى متطورة. ويذكر فى هذا الإطار أن الاتحاد الأوروبى قد وافق فى نوفمبر على رفع الحظر المفروض على مبيعات السلاح لسوريا منذ ٨ سنوات (وعن إسرائيل ايضا)، وأشار وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانى (١٢/٨) الى أن بلاده تدرس امكانية بيع أسلحة الى سوريا مع الأخذ فى الاعتبار «ما إذا كان التصدير سيساهم فى تصعيد التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة». وتعارض إسرائيل هذه الخطوة ، بينما تؤكد الولايات المتحدة أن موقفها الخاص ببيع الأسلحة الى سوريا لن يتغير.

وفى الواقع ، فإن ما أثار الاهتمام بالتسلح السورى خلال العام هو حصولها على أعداد غير محددة من صواريخ «سكاد - سى» المتطورة من كوريا الشمالية ، التى يبلغ مداها ٥٠٠ كم تقريبا ، وتعتبر من جانب اسرائيل - كما أشار رابين فى ١٢/١٦ «بعيدة المدى». وقد اكد الرئيس السورى حافظ الأسد بهذا الشأن على «أن من حق سوريا ، ومن واجبها ، الحصول على الأسلحة للدفاع عن نفسها ضد إسرائيل ، لأن من يحسن الدفاع عن وطنه فى ميدان القتال يحسن الدفاع عنه فى ميدان السلام». وأثارت مثل هذه الصفقات تحليلات مختلفة حول النفقات العسكرية السورية ، فتبعا لتقديرات أشارت اليها مجلة «ليفينمان دى جودى» الفرنسية فى يونيو ، أنفقت سوريا حوالى ٥٤,٥ فى المائة من اجمالى ميزانياتها لعام ١٩٩٣ على الجيش ، بينما أشارت مجلة «لوبوان» الفرنسية أيضا الى أن النفقات العسكرية السورية قد بلغت فى الفترة الأخيرة ٣,٤ مليار دولار ، ويشكل هذا الرقم حوالى ٤٤ فى المائة من الميزانية العامة فى سوريا. لكن حتى إذا كانت هذه التقديرات صحيحة ، فأنها لاتعادل نصف النفقات العسكرية السنوية لإسرائيل ، وهى مسألة هامة ، فالميزان العسكرى الاسرائيلى - السورى لايزال يميل للاختلال ، ويلقى بتأثيراته على التفاعلات بين الطرفين.

شهدت القوة العسكرية المصرية تطورات كمية على اكثر من مستوى ، فقد تزايدت أعداد القوات النظامية المصرية بحوالى ١٠ آلاف جندى ، وتناقصت أعداد قوات الإحتياط بحوالى ٥٠ الف فرد تبعا لتقديرات IISS، وربما يأتى ذلك فى إطار سياسة تطورات ذات أهمية خاصة فى معظم أفرع القوات المسلحة. فقد حصل الجيش على ٦٧ دبابة جديدة من طراز إم - ١ أيه ليصل عدد تلك الدبابات لدى مصر إلى ١٤٧ دبابة فى إطار خطة الانتاج المحلى - المشترك مع الولايات المتحدة لحوالى ٥٥٠ دبابة من ذلك الطراز حت عام ١٩٩٨. كما حصلت مصر على ١١٢ عربة مدرعة من طراز «كوماندو» الأمريكية ليرتفع عدد العربات المدرعة «إجمالا» لدى مصر خلال العام عما كان عليه فى ١٩٩٣. كما شهد تسليم المدفعية المصرية تطورات هامة على مستويات مختلفة. وتسلمت القوات الجوية المصرية مقاتلتين من طراز إف-١٦ فى إطار الصفقة المصرية - التركية التى تتضمن حصول مصر على ٤٤ طائرة من هذا النوع حتى نهاية عام ١٩٩٥. كما دخلت الخدمة غواصة «رابعة» بعد أن تم تحديثها وتزويدها بصواريخ متطورة فى الولايات المتحدة ، فى إطار خطة تحديث الغواصات المصرية. وتعمل مصر على تدعيم تسليحها فى المرحلة الحالية ، فى إطار المعادلة الخاصة بالأمن والتنمية، على النحو الذى يجعلها قادرة على مواجهة المتغيرات المعقدة فى البيئة الاستراتيجية المحيطة بها ، وإسناد «دورها الإقليمى» الذى برزت معالمه عام ١٩٩٤.

٤ ـ إستمرت معدلات التطور الكمى لكل من الجيشين الأردنى واللبنانى متناسبة مع الظروف السياسية والإقتصادية للدولتين ، لكنها شهدت خلال العام (١٩٩٤) تطورات اكثر كثافة مما حدث خلال العام الماضى ، فقد تناقص عدد القوات النظامية الأردنية بحوالى ٢٠٠٠ جندى، وثار جدل واسع فى الأردن حول مشروع قانون خاص بالتقاعد العسكرى تقدمت به الحكومة إلى البرلمان. لكن على مستوى آخر أشارت مصادر أردنية إلى أن الأردن قد تقدم بطلب للحصول على مساعدات عسكرية أمريكية (فى نوفمبر) بقيمة ٢,٥ مليار دولار سنويا لمدة ١٠ سنوات لتحديث قواته المسلحة «بهدف تمكينها من أداء مسئوليات إقليمية الى جانب دعم الاقتصاد المحلى». وكانت قد نشرت تقارير حول قرار أمريكى بتقديم ٥٠ طائرة من طراز اف-١٦ الى الأردن ، ضمن مساعدات عسكرية ، تشتمل كذلك على معدات للقوات البرية كمكافأة للأردن بعد توقيعه معاهدة سلام مع إسرائيل.

وتسعى الأردن إلى تحديث قواتها الجوية فى إطار إشارات معلنة من جانب الملك حسين إلى أن تحديث سلاح الجو من أولى أهدافه. وكان الأردن قد حاول الحصول من قبل على طائرات ميراج -٢٠٠٠ الفرنسية ، و«تورنادو» البريطانية ، الا أنه لم يتمكن من ذلك لأسباب مالية. وخلال أبريل ١٩٩٤ جرت مباحثات عسكرية أردنية - فرنسية حول الحصول على أسحلة فرنسية منها مدافع عيار ١٠٥ ملم وذخائر ومعدات مختلفة ، الا أن هذه المحادثات قد واجهت أيضا مشكلة «تمويل الصفقات»، وفى هذا السياق يمثل الخيار التسليحى الأمريكى أيضا طريقا لحل المشاكل المالية

التى تعترض طريق تحديث القوات المسلحة الأردنية.

أما بالنسبة للبنان ، فقد أسفرت عملية إعادة بناء قوة الجيش اللبنانى عن زيادة فى عدد القوات تقدر بحوالى ٣٠٠٠ جندى. وبينما استهلكت بعض دبابات الجيش ، أضيفت إلى قوة الدبابات ١٥ دبابة «ايه إم إكس -١٣» خفيفة ، أضيفت إلى أعداد العربات المدرعة بنوعياتها المتعددة حوالى ٢٠٠ عربة ، إضافة إلى بعض قطع المدفعية، وأشار مصدر رسمى لبنانى إلى أن الحكومة اللبنانية قد قررت شراء ١٧٥ «مصفحة» أمريكية بقيمة ٢٥ مليون دولار ، أى - حسب ماقال - «بسعر تشجيعى»، بعد أن قام الكونجرس الأمريكى برفع الحظر عن بيع العربات المدرعة الى لبنان ، وهو الحظر المفروض منذ عام ١٩٨٥. كما قررت الحكومة اللبنانية بيع ١٠ طائرات حربية من طراز «ميراج-٣ سى» فرنسية الصنع لأنها لم تعد صالحة للطيران نتيجة عدم صيانتها منذ بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. وقد شغلت الأوساط الرسمية فى لبنان لعدة شهور خلال العام بما أثير حول صفقة سلاح بقيمة ٧٠٠ الف دولار قيل أنه تم بيعها من جيش جنوب إفريقيا إلى لبنان ، قبل أن يتضح أنها ذهبت الى اليمن.

وهكذا ، فهناك تطورات هامة تقترب من أن تكون توجهات استراتيجية قابلة نسبيا للإستمرار ، ذات علاقة بقضية القوة العسكرية ، تحدث فى المنطقة ، رغم أن بعض جوانبها لم تتبلور بعد. إضافة إلى ذلك إستمر خلال العام ذلك النمط من النشاطات العسكرية التسليحية «المحدودة» المتصل بتطوير وتحديث القوات المسلحة. ورغم محدودية هذا النمط ، الا أنه سوف يخلق - على الأرجح - تحولات نوعية هامة فى الشكل العام لعناصر القوة العسكرية لدول دائرة الصراع العربى - الاسرائيلى .

٣ - قضايا الأمن فى المفاوضات العربية - الاسرائيلية :

تعتبر قضايا الأمن واحدة من أهم القضايا المحورية فى عملية تسوية الصراع العربى- الإسرائيلى ، إذ أن تلك العملية تتصل بتسوية صراع ممتد إستمر لما يزيد عن ٤٠ سنة ، نشبت بين أطرافه المباشرة خمسة حروب كبيرة ، وعمليات عسكرية محدودة لاحصر لها ، وتكبدت تلك الأطراف خلالها خسائر مادية وبشرية هائلة ، وخاضت سباق تسلح مزمن أدى إلى تراكم ترسانات تسليحية تقليدية ، وغير تقليدية ، فى دائرة الصراع ، واحتلت إسرائيل خلاله أراض تابعة للأطراف الخمسة المباشرة للصراع ، وصاغت هذه الأطراف إستراتيجيات عسكرية ترتبط أساسا بالطرف الآخر. وطورت إسرائيل عبر مسار الصراع مفاهيم ونظريات غير تقليدية للأمن تختلط فيها الإعتبارات الاستراتيجية بالأهداف السياسية والعقد النفسية بصورة يصعب أحيانا التعامل معها. وأدى كل ذلك الى تراكم المخاوف والشكوك وعدم الثقة لسنوات طويلة.

فى هذا السياق ، أصبحت قضية الأمن - تبعا لصيغة مدريد - إحدى قضيتين حاكمتين لعملية التسوية فى ظل مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وأصبحت اسرائيل هى الطرف المسئول عن طرح هذه القضية ، وكأنها قضية خاصة بها فقط ، قبل أن يتعدل هذا الوضع نسبيا عام ١٩٩٤. وتوغلت قضية الأمن فى كافة مسارات التفاوض الثنائية ، بحيث أصبحت مثارة بين اسرائيل والأطراف الأربعة العربية الأخرى ، وخصصت لبحثها إحدى اللجان الرئيسية للمفاوضات متعددة الأطراف التى يتم خلالها التفاوض حول إعادة ترتيب الأوضاع فى النظام الإقليمى كله انطلاقا من عملية تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى. ووضح - خلال عام ١٩٩٤ تحديدا - أنها قد أصبحت عقدة حقيقية على بعض مستويات التفاوض كما هو قائم بالنسبة لهضبة الجولان وأسلحة اسرائيل النووية.

ويمكن رصد أهم الخطوط العامة لما يتصل بقضايا الأمن فى المفاوضات العربية الاسرائيلية ، بالتركيز على تطورات العام ، كما يلى:

أ - القضايا العسكرية فى المفاوضات الثنائية :

لقد طرحت القضايا العسكرية فى كافة مسارات التفاوض الثنائى ، منذ بداية عملية التسوية السلمية ، من جانب اسرائيل تحديدا ، ثم الدول العربية الأخرى ، فى ظل إستراتيجية إسرائيلية تركز على أن أية خطوة تفاوضية تمر أولا من خلال «مصفاة الأمن» الذى تتقدم إعتباراته - إعتبارات الأمن - على إعتبارات التسوية ذاتها ، وفى إطار متابعة ومشاركة منظمة من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فى عملية التفاوض. على الجانب العربى تفاوتت استراتيجيات أطراف التفاوض فيما يتصل بالتعامل مع قضية الأمن ، لكن بدا لفترة طويلة أنها تتعامل معها وكأنها «هم» اسرائيلى فقط ، قبل أن تتطور مواقفها نسبيا بإتجاه عدم قبول بعض الأطر الأمنية الواسعة لإسرائيل. ولم تتطور تلك المواقف حتى عام ١٩٩٤ - على مستوى المفاوضات الثنائية- باتجاه طرح قضايا أمن تلك الأطراف كقضية تفاوضية رئيسية ، بفعل سيطرة هدف «إستعادة الأرض» على جداول أعمال المفاوضين العرب ، وذلك كما يلى :

(١) المسار الفلسطيني – الاسرائيلي :

قبل التوصل الى اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني – الاسرائيلي عام ١٩٩٣، كانت ثمة تصورات تطرح – من جانب اسرائيل – حول المشكلات والترتيبات الأمنية المتصلة بتسوية بين الطرفين تستند على أطر مختلفة ، مع التركيز على أسوأ سيناريوهات يمكن أن يمثل الكيان الفلسطيني فى سياقها تهديدا على مستوى ما لإسرائيل إذا ماتم إنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحكم عدم التوازن بين اسرائيل و«الكيان الفلسطيني» كان الهدف المعقول فقط بالنسبة للفلسطينيين هو أمن بحد أدنى، وبمحتوى داخلي فى الاساس ، مع تخصيص الموارد للتنمية. وأشار فيصل الحسيني فى أحد أحاديثه (١٩٩٢/٨/٥) الى أن قوة «الدولة الفلسطينية» يجب أن تكون فى ضعفها، ويجب الا يكون أمنها فى يدها ، بل يجب أن يستند أمنها كليا الى ضمانات الدول الكبرى» وبالتالي كان هناك منطق لقبول تصورات اسرائيل الأمنية ، ولو فى المرحلة الأولى للتسوية ، خاصة على المستوى الخارجي ، مع التركيز فى المفاوضات على تفاصيل تتصل بأمن مناطق الكيان الفلسطيني «داخليا».

وتبعا لما إتفق عليه الطرفان فى «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية» الموقع بواشنطن فى سبتمبر ١٩٩٣، تمت إحالة قضية الترتيبات الأمنية والحدود الى مفاوضات الوضع الدائم التى تغطى القضايا الأكثر تعقيدا. بينما تم الاتفاق فى المرحلة الانتقالية ، التى يحدد اتفاق إعلان المبادئ الترتيبات الخاصة بها ، على قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية (المجلس) بإنشاء قوة شرطة «قوية» بهدف ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما تستمر إسرائيل فى الإضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسئولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام. وتم التأكيد مرة أخرى فى آخر فقرات ملاحق الاتفاق على أنه «من المفهوم أنه ، بعد الانسحاب الاسرائيلي ، ستستمر إسرائيل فى مسئوليتها عن الأمن الخارجي ، وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والاسرائيليين ، ويمكن للقوات العسكرية والمدنيين الاسرائيليين أن يستمروا فى استخدام الطرق البرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا». فقد حسمت قضية الأمن الخارجي بسهولة نسبيا فى هذه المرحلة ، وتم التركيز فى مرحلة مابعد اتفاق إعلان المبادئ ، والإتفاق التنفيذي له ، الذى وقع بالقاهرة فى مايو ١٩٩٤ ، على تفصيلات معقدة بدأت بتسليح الشرطة الفلسطينية ، ووصلت الى قضية إعادة نشر القوات الاسرائيلية خارج المدن والمراكز السكانية فى الضفة الغربية ، دون أن يتم حسم هذه القضايا حتى نهاية العام ، وذلك بالتوازي مع بعض التطورات الأمنية الهامة ، منها:

أ ـ بروز عدد هائل من القضايا الأمنية الفرعية فى مرحلة مابعد بدء تنفيذ اتفاق اعلان المبادئ فى مايو ١٩٩٤، كمشكلة المعتقلين ، والممر الأمني ، والتسلل الى إسرائيل ، والصدام بين الشرطة الفلسطينية والقوات الاسرائيلية ، والتصاريح الأمنية ، وغيرها.

ب ـ تصاعد مشكلة العنف المسلح ضد الاسرائيليين من جانب الحركات الاسلامية داخل منطقة الحكم الذاتي وخارجها ، بما أثار جدلا شديدا داخل إسرائيل حول مدى قابلية اتفاق اعلان المبادئ للإستمرار كما هو عليه ، وأدى الى تهديد قائد القوات الاسرائيلية فى غزة باعادة احتلالها.

لكن الأهم من ذلك هو أن اسرائيل قد بدأت التفكير «عمليا» فى قضايا الأمن والحدود المؤجلة فى ضوء خبرة المرحلة الانتقالية ، فهناك اشارات الى ضرورة إعادة تقسيم الأراضي ، أو إجراء تعديلات فى الحدود بمنطق الأمر الواقع ، أو نوايا الابقاء على أربعة قطاعات فى الضفة تحت سيطرة الجيش حتى بعد التوصل الى الاتفاق النهائي باعتبار – وهى وجهة نظر المؤسسة العسكرية – «أنها تشكل الحد الأدنى من الأراضى التى لابد من المحافظة عليها لأسباب أمنية عند الاتفاق النهائي». فمشكلات التفاوض حول الأمن فى المرحلة التالية قد بدأت بالفعل ، وإن كان مفهوم الأمن عموما يتسم بطابع خاص على هذا المسار.

(٢) المسار الأردني – الإسرائيلي:

لم تكن هناك قضايا أمن ذات طبيعة خاصة على هذا المسار مثلما هو قائم بالنسبة للأراضى الفلسطينية أوالجولان ، إذ اتسمت قضايا الخلاف بين الطرفين بالطابع العملي ، الواقعي نسبيا ، والبعيد عن التوجهات الايديولوجية ، و«المدارس الأمنية» فى اسرائيل ، خاصة فى ضوء ميراث الاتصالات والتعهدات السرية بينهما ، وطبيعة الموازين العسكرية الاسرائيلية – الأردنية .لذا ركزت اسرائيل على ضرورة التوصل الى معاهدة سلام مع الأردن، لاسيما وأنها ترى أن المشكلة الحدودية القائمة ذات أبعاد استراتيجية محدودة .وكانت القضية الحقيقية بالنسبة للأردن – فيما يبدو – هى التوقيت. ولذلك فإنه ما إن بدأت عملية تنفيذ اعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيل ،

إندفع المسار الاردني - الاسرائيلي نحو توقيع معاهدة سلام في اكتوبر ١٩٩٤، وذلك في اعقاب إيجاد صيغ مرنة لحل مشكلات الحدود والمياه ، وما أشارت اليه مصادر مختلفة حول زيارة سرية قام بها رئيس الأركان الاسرائيلي إيهودا باراك لعمان في سبتمبر (١٩٩٤) تم خلالها التفاهم حول بعض المسائل الأمنية المحددة.

لقد كان الأردن من أوائل الأطراف العربية التي طرحت فكرة أن موضوعات مثل المياه والأمن والحد من التسلح يجب أن تبحث في المفاوضات الثنائية ، وأن لاتترك للمفاوضات متعددة الأطراف فقط ، «نظرا لأهميتها». وتم التوصل بالفعل فيما سمي اتفاق جدول الأعمال الى تفاهم بين الطرفين حول الإلتزام المتبادل بتجنب الانشطة التي تؤثر سلبا على أمن الطرف الآخر ، بما في ذلك عدم التهديد باستخدام أي شكل من أشكال القوة أو الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية ، والتأكيد على أن نزع السلاح مسألة ذات أولوية ، والالتزام بالعمل على إقامة كنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أسرع وقت. ولم يكن أمام طرفي المسار الا التفاهم حول قضايا الأمن المحددة في معاهدة السلام النهائية ، كمشكلات التسلل عبر الحدود، وتواجد المنظمات المعارضة للتسوية، والإرهاب ، وإعلان إنهاء حالة الحرب رسميا .وبدأت في أعقابها سلسلة مكثفة متلاحقة من إجراءات بناء الثقة والتعاون بين الطرفين .فلم تكن هناك مشاكل أمن حقيقية على هذا المسار ، لدرجة أن إحدى أهم المكافآت التي حصل عليها الأردن بفعل التوقيع على المعاهدة كانت صفقات سلاح ومساعدات عسكرية أمريكية .

(٣) المسار السوري - الاسرائيلي:

تعتبر قضية الأمن المتصلة بهذا المسار من أعقد قضايا الأمن المطروحة في عملية التسوية ، إذ سادت داخل اسرائيل لسنوات طويلة توجهات شبه متوافق عليها داخليا، تعتبر أن الإحتفاظ بالجولان يمثل مصلحة أمنية حيوية جامدة بالنسبة لإسرائيل ، خاصة في ظل امتلاك سوريا قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية يمكن أن تهدد - تبعا لتلك التوجهات - أمن إسرائيل .لكن هذه المقولات قد أصبحت اكثر مرونة بعد بدء عملية التسوية ، وتولي حزب العمل السلطة ، فمنذ جولة المفاوضات الثامنة ، تحددت - استنادا على أوراق عمل قدمها الطرفان - ثلاث قضايا رئيسية للتفاوض ، هي:

أ- الانسحاب ، وقد قبلت اسرائيل مبدأ الانسحاب من الجولان دون أن تحدد نطاقه أو مداه الزمني ، وتضغط سوريا في اتجاه اتمام انسحاب كامل خلال فترة زمنية قصيرة.

ب- العلاقات ، فإسرائيل تضغط بإتجاه علاقات سلام كاملة ، وتقبل سوريا ذلك ، لكن إسرائيل تربط مدى الإنسحاب بمدى العلاقات ، بينما تقرر سوريا أن السلام الكامل يرتبط بالانسحاب الكامل.

جـ- الأمن ، فهناك خلافات حادة حول ترتيبات الأمن في الجولان ، بحيث تحولت هذه القضية الى عقدة حقيقية في مسار المفاوضات بين الطرفين حتى نهاية العام.

ولقد أوضحت تطورات التفاوض على هذا المسار خلال العام بشأن الأمن أن اسرائيل تضغط في إتجاه الحصول على «اكثر ترتيبات الأمن شمولا وفاعلية» قبل أن تقرر الانسحاب من الجولان ، وأنها - تبعا لما يعبر عنه مسئولوها رسميا - لن تقدم على الانسحاب دون ضمانات أمنية كافية. أما سوريا ، فقد أعلنت أنها تقبل ترتيبات أمن ملائمة في الجولان ، لكنها لاتقبل بالصيغ الاسرائيلية الواسعة التي تستند على منطق «أنه لابد من منطقة أمنية جديدة لحماية المنطقة الأمنية الأولى ، وهكذا».

إن تعقيدات هذه المسألة قد أدت الى اتفاق كل من سوريا واسرائيل على عقد محادثات عسكرية على مستوى رفيع (رؤساء الأركان) في واشنطن ، ووضح خلال هذه المحادثات - التي عقدت في ديسمبر - وجود تباين واسع في وجهات نظر الطرفين ، فهناك إتفاق عام على إستناد ترتيبات الأمن على المناطق منزوعة السلاح على الحدود ، وإقامة مراكز للإنذار المبكر تسمح بمراقبة التحركات ، وآلية للإشراف على هذه الترتيبات ، ربما من خلال قوات مراقبة وفصل أمريكية. لكن كانت هناك خلافات حول مطالب اسرائيل بمد ترتيبات الأمن إلى «المنطقة» المجاورة «للجولان في العمق السوري (مناطق أمنية)، والاحتفاظ بنقاط مراقبة في الهضبة، وحول رؤية سوريا الخاصة بإيجاد ترتيبات أمن متوازنة ومتبادلة على جانبي خط ٤ يونيو ١٩٦٧، وقصرها على الجولان من الجانب السوري، مع عدم طرح أفكار تمس السيادة السورية على الهضبة ، أو الاقتصار في تناول مسألة «القوة العسكرية العامة» على خفض القوات دون خفض الأسلحة ، أو تجاهل أسلحة الدمار الشامل. ولم يتم التوصل الى اتفاق حول هذه القضايا حتى نهاية العام ، وان كانت تصورات كل طرف قد أصبحت اكثر تحديدا بالنسبة للطرف الآخر، ويظل من الصعب تماما التنبؤ بحركة هذا المسار .

(٤) المسار اللبنانى – الإسرائيلى:

تتسم قضايا الأمن على هذا المسار بالتحديد الشديد ، وان كانت لاتخلو من تعقيدات. إضافة إلى وجود ضغوط شديدة على إسرائيل فى اتجاه إنهاء مشكلة إحتلال جنوب لبنان تتمثل فى عمليات المقاومة المسلحة المستمرة ضدها ، والتى تصل أحيانا – عن طريق اطلاق صواريخ كاتيوشا – إلى شمال إسرائيل. لكن لهذا المسار مشكلاته الأساسية أيضا ، ومنها إرتباطه بالمسار السورى – الإسرائيلى ، ليس بفعل الإرتباطات والضغوط السياسية المتضمنة فى العلاقة الخاصة بين سوريا ولبنان ، وإنما كذلك بفعل واقع عسكرى وإستراتيجى يتصل بإنتشار القوات نالجغرافيا الاستراتيجية .وقد تمثلت مواقف اسرائيل الأولى على هذا المسار فى أنه لاتوجد مشكلة حدودية بينها وبين لبنان مع ضرورة البدء فى تشكيل لجنة عسكرية مشتركة (كخطوة أولى بين الطرفين) تهدف الى تحقيق تقدم فى المجال الأمنى سيؤدى الى احراز تقدم على المستوى السياسى .وتبعا لذلك، فإن مشكلة إسرائيل فى جنوب لبنان – تبعا لتوجهاتها – أمنية تتطلب انسحاب القوات السورية ، والميليشيات ، أو نزع سلاح الأخيرة ، مع إقامة ترتيبات أمنية فى المنطقة الحدودية.

وقد تطورت بعض محاور هذه المواقف مع تطور عملية التفاوض ، مع إحتفاعها بمضمونها الأساسى الخاص بقبول إسرائيل الإنسحاب ، لكن بعد قيام الحكومة اللبنانية بالسيطرة على الجنوب ، والتوصل الى ترتيبات أمن مشتركة ، واستمرار الموقف اللبنانى فى التركز على ضرورة الانسحاب الاسرائيلى ، وإمتناع اسرائيل عن التدخل فى قضايا أمن لبنان ، ثم التفاهم حول الترتيبات العسكرية بعد ذلك. وقد حاولت إسرائيل طوال سنوات حل مشكلة أمنها فى جنوب لبنان عن طريق قواتها المسلحة ، لاسيما إزاء حزب الله ، لكن وضحت خلال ١٩٩٤ تحديدا حدود القدرة على القيام بذلك ، وعملت سوريا «ولبنان» للضغط على اسرائيل عن طريق «المقاومة المسلحة» رغم الثمن الفادح لذلك أحيان. وعلى أية حال فإنه ليس لقضية الأمن – التى تبدو وكأنها مشكلة أولويات فقط – بين اسرائيل ولبنان طابعا مستقلا يرتبط بمسارها الخاص ، فهى ترتبط بمسار أخر. فعلى حد تعبير ايتامار رابينوفيتش سفير اسرائيل فى الولايات المتحدة «إن المحادثات مع سوريا لن تستكمل قبل التوصل إلى حل لمشكلات إسرائيل الأمنية فى ومن جنوب لبنان».

وهكذا فإن القضايا الأمنية – العسكرية تعتبر قضايا محورية فى بعض المسارات التفاوضية (سوريا ـ لبنان – اسرائيل)، وهامة فى إطار مضمونها الخاص على مسارات أخرى (فلسطين – إسرائيل)، وأقل أهمية على المسار الأردنى – الاسرائيلى. وقد تم تحقيق تقدم على بعض مستوياتها ، ولايزال بعضها الآخر مؤجلا ، أو معلقا ، أويتم التفاوض بشأنه ، لكن عموما، فإن ثمة علاقة بين إحراز تقدم على صعيدها ، وإحراز تقدم عام على صعيد العملية السلمية ، فيما يتصل بثلاثة مسارات على الأقل.

ب ـ القضايا العسكرية فى المفاوضات المتعددة :

ترتبط قضايا الأمن الإقليمى المتصلة بالصراع العربى الاسرائيلى بلجنة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمى التى تشكلت – ضمن ٥ لجان – فى مؤتمر موسكو اوائل عام ١٩٩٢. فهذه اللجنة تعتبر من أهم الأطر التى يجرى فيها التباحث والتفاوض بين الدول العربية وإسرائيل ، برعاية الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مع حضور دولى قوى، حول تلك القضايا ، لكنها ليست الإطار الوحيد بهذا الشأن .فكثير من القضايا الأمنية الهامة تطرح من خلال الإتصالات الثنائية بين الدول ، أو داخل المنظمات الدولية ، أو فى إطار التعامل مع توجهات عالمية عامة تتصل بإدارة التعامل مع الاتفاقيات الدولية التى تتم صياغتها ، أو مراجعتها ، أو مد سريانها . الا أن أعمالها تعكس – مع ذلك – كافة الإختلافات والإتفاقات ، ومدى ماتم إحرازه من تقدم بين الدول العربية وإسرائيل على صعيد الأمن.

لقد عقدت اللجنة سبع دورات لمجموعة العمل الخاصة بها حتى الآن ، تمت الأولى فى مايو ١٩٩٢ بواشنطن ، والثانية فى سبتمبر ١٩٩٣. بموسكو ، والثالثة فى مايو ١٩٩٢ بواشنطن ، والرابعة فى نوفمبر ١٩٩٣ بموسكو ، والخامسة فى مايو ١٩٩٤ بالدوحة ، والسادسة فى نوفمبر ١٩٩٤ بباريس ، والسابعة فى ديسمبر ١٩٩٤ بتونس. وخلال الشهور الفاصلة بين الجولات العامة ، عقدت لقاءات مختلفة عبر مسار عمل اللجنة فيما يسمى اجتماعات «مابين الدورات»، أو اجتماعات «مجموعة المفاهيم»، كما حدث فى القاهرة ، وعمان على سبيل المثال .وحسب مصادر مختلفة ، فإن تلك الاجتماعات لاتقل أهمية عن الجلسات العامة التى تعتبر «دورات»، إذ يتم خلالها الإعداد للدورة التالية ، والاتفاق على نقاط أساسية تشكل فى النهاية إطارا للتفاوض ، أو الاتفاق على نظم ومفاهيم تسهل عملية التفاوض فيما بعد كما حدث فى لقاء القاهرة عندما نوقشت قضية النطاق الجغرافى لمفهوم الشرق الأوسط ، وقوائم الأسلحة المحظور تزويد دول الشرق الأوسط بها ، ونظام

الرقابة والمتابعة الخاص بالتزام كافة الدول بما يتم الاتفاق عليه .

وقد عانت اللجنة خلال جولات انعقادها ، خاصة خلال عامى ١٩٩٢-١٩٩٣، من عدة مشكلات هيكلية فرضت حالة جمود نسبى على عملية التفاوض داخلها ، وأدت الى استمرارها فى التداول حول قضايا إجرائية لفترة طويلة. فقد كان ثمة ربط دائم بين حدوث تطورات أساسية على مستوى المفاوضات فى المسارات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطراف ، وأدى ذلك إلى نتائج عملية ، اذ رفضت سوريا ولبنان منذ البداية المشاركة فى أعمالها طالما لم يحدث تطور ملموس على المستوى الثنائى. ومنذ الجولة الأولى ظهرت بوادر ربط آخر بين مسار العملية السلمية وترتيبات الأمن فى شكل تيارين عريضين تبلورا بوضوح عبر الجولات وصولا الى عام ١٩٩٤ ، يستند كل منهما على منطق خاص ، كالتالى:

الأول : يرى أن الحل السياسى يجب أن يسبق الترتيبات الأمنية والتسليحية ، وبالتالى يجب أن تسير المفاوضات «بخطى صغيرة». وتبعا لوجهة نظر إسرائيل – التى تتبنى طرح هذه المقولة – يجب التركيز على إجراءات بناء الثقة مثل الاتصالات وتبادل المعلومات والترتيبات فيما يتصل بالقوات المسلحة .

الثانى: يرى أنه لايوجد تعارض بين التعامل مع إجراءات بناء الثقة والبدء – من البداية– فى التعامل مع قضية الحد من التسلح. فالحل السياسى وترتيبات الأمن يجب أن يتوازيان. وقد تطور هذا التيار الذى – تتبناه مصر والدول العربية – مع تطور العملية السلمية باتجاه التأكيد على أنه لايمكن اقامة السلام بدون اقامة نظام للحد من التسلح ، أو تجاهل القضايا المحددة المتصلة بأمن المنطقة .

ولقد كان من المفترض – حسبما تم التوافق فى اللجنة – أن يتم السير فى إتجاه إجراءات بناء الثقة بالتوازى مع طرح قضايا التسلح المرتبطة بها .لكن أعمال الدورات المختلفة ، خاصة دورات ١٩٩٤ الثلاث ، تشير الى أنه تم التوغل لمسافات بعيدة فى مسألة إجراءات بناء الثقة ، دون أن يتوازى ذلك مع تناول قضايا التسلح. الا أن هذه القضايا الأخيرة ، لاسيما قضية قوة إسرائيل النووية ، قد أصبحت تطرح بوضوح ، وبإصرار كبير ، من جانب مصر والسعودية والدول العربية الأخرى «فى الدورات الأخيرة ، بما أدى الى تصاعد حدة الجدل حول قضية الأولويات داخل اجتماعات اللجنة حتى نهاية العام .فلقد كانت الأطراف العربية قد قبلت منذ البداية تنشيط التباحث حول اجراءات بناء الثقة فى إطار محددات معينة اذ تم التأكيد على أن الالتزام بها بشكل منظم وفعلى سوف يتم – فى معظم الحالات – بعد إقرار التسوية ، كما أنها يجب أن تكون عامة واختيارية لاترتب التزامات سياسية ، أو تلزم من لايريد الإنضمام اليها .

فى هذا الإطار ، تمت فى «الدوحة» مناقشة اقتراح فرنسى بعقد ندوة حول هيكل الأمن فى الشرق الأوسط ، وإقتراح قطرى بإنشاء مركز لمنع النزاعات فى الشرق الاوسط ، واقتراح روسى بإنشاء بنك معلومات فى الشرق الأوسط ، وتصورات كندية حول بناء الثقة على المستوى البحرى ، وإقتراح مصر الخاص بإنشاء شبكة إقليمية للإتصالات فى الشرق الأوسط .وتم الاتفاق فعليا على اقامة بعض تلك المراكز والشبكات بصفة مؤقتة خارج المنطقة فى دول أخرى على أن تنقل مقراتها الى المنطقة بعد التسوية .وأشار الوفد الإسرائيلى إلى أنه بدأت بالفعل ترتيبات اقامة بنك لمعلومات الحد من التسلح فى اسرائيل ، كما تم الاتفاق على عقد بعض الندوات ، أو القيام ببعض الزيارات الخارجية المشتركة .وفى «باريس» تم التوسع فى النقاش حول الندوة الفرنسية المقترحة. وفى «تونس» تم الاتفاق على إنشاء مركز إقليمى للأمن فى الشرق الأوسط بعمان ، وتبادل بعض المعلومات العسكرية ، وإنشاء شبكة الاتصالات الإقليمية فى مصر ، والاتفاق على الاجراءات المتعلقة بمنع الحوادث فى أعالى البحار ، والتعاون فى مجال الاغاثة البحرية ، وما إلى ذلك. ويعنى هذا أن لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى حققت بعض التقدم فى مجال اجراءات بناء الثقة .

أما على مستوى قضايا ضبط التسلح فى الشرق الأوسط ، فقد بدا الأمر معقدا منذ الجولة الأولى عام ١٩٩٢. فقد رفضت اسرائيل فى البداية الحديث عن المسألة النووية – التى تمثل جوهر هذه القضايا من وجهة النظر العربية – بأية صورة. ثم قبلت الحديث عنها فى الجولات التالية مطالبة «بترك هذا الأمر يمر بهدوء»، مع تقديم تأكيدات غير محددة بأن كل أنظمة التسلح الإسرائيلى سيكشف عنها وتخضع للتفاوض «فى الوقت المناسب». وقد استمر الضغط المصرى والعربى فى نفس الاتجاه ، خاصة مع تقدم عملية السلام ، وبقى الموقف الاسرائيلى على ماهو عليه. ففى «باريس» اكدت ورقة العمل المصرية على وجود أرضية مناسبة للبدء فى البحث الجاد حول إجراءات ضبط التسلح ، واكدت الوفود العربية تمسكها بموقفها ازاء ضرورة إخلاء المنطقة من كافة أسلحة التدمير الشامل ، خاصة النووية ، وإنضمام إسرائيل لاتفاقية منع الانتشار

النووى ، وقبولها وضع منشآتها تحت التفتيش والرقابة الدولية ، بينما أعادت إسرائيل طرح مواقفها المشار اليها ، مع الحديث عن اعطاء أولوية لتخفيض حجم الجيوش العربية وتسلحها التقليدى. وفى «تونس» اكد رئيس الوفد الإسرائيلى أن بلاده ترفض اتخاذ أى خطوات عملية فى مسألة تجريد الشرق الاوسط من الأسلحة غير التقليدية قبل التوصل الى سلام شامل. فلم يحدث تقدم هام فى مجال التفاوض حول قضايا التسلح ، وإن كانت بعض القضايا الفرعية الخاصة به كمسألة «الشفافية»، ونظم التفتيش والرقابة على التسلح قد نوقشت بإهتمام .

بالتوازى مع مايحدث داخل اللجنة ، كانت مصر قد بدأت تمارس ضغوطا واسعة منذ منتصف العام بهدف إيجاد صيغة للتعامل مع مشكلة اسلحة اسرائيل النووية فى إطار الاستعداد لمؤتمرى مراجعة ومد سريان معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية ، وذلك من خلال قنوات مختلفة. فقد كانت مصر قد رفضت التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيماوية فى يناير ١٩٩٣، رابطة توقيعها عليها بإنضمام إسرائيل الى معاهدة عدم الإنتشار النووى. وتطورت المواقف المصرية خلال عام ١٩٩٤ فى اتجاه التأكيد على عدم امكانية تحقيق السلام فى المنطقة اذا ماتم تجاهل المسألة النووية الاسرائيلية ، مع التأكيد - على لسان الرئيس مبارك - على أن مصر لن توافق على مد سريان معاهدة عدم الانتشار النووى خلال عام ١٩٩٥، الا إذا انضمت اسرائيل اليها ، ويبدو الموقف العربى بهذا الشأن اكثر تماسكا مما كان عليه فى يناير ١٩٩٣ ، عندما عرضت معاهدة الأسلحة الكيماوية للتوقيع .

ولقد صبت كافة هذه التفاعلات داخل اللجنة فى اطار عام بدأ فى الظهور منذ «دورة الدوحة» تحت اسم «اعلان مبادئ حول ضبط التسلح والأمن فى الشرق الأوسط» وهو اعلان نوايا كان قد ساد اتجاه فى اللجنة بشأن اصداره ليعبر عن رؤية الأطراف المتفاوضة لقضايا التسلح والأمن فى المنطقة، وكان التوجه الأساسى بشأنه هو أن يتم إعتباره ضمن القضايا طويلة المدى ، وليست العاجلة ، إذ انه يتضمن فى ثناياه أمورا يمكن معها اعتباره «اتفاقية». لكنه طرح فى الدوحة متضمنا شقين:

الأول : يؤكد على مبادئ عامة أمنية ذات مضمون سياسى أو إستراتيجى وليس عسكريا تركز على الاعتراف المتبادل بالمصالح الأمنية لكافة الدول ، وعدة خطوات اعتبرها الوفد الاسرائيلى «اجراءات بناء ثقة».

الثانى : يركز على عدد من المبادئ العامة ذات الطابع الأمنى - العسكرى تتصل بتحقيق توازن عسكرى بين دول المنطقة ، وإزالة كافة أسلحة التدمير الشامل منها ، وما الى ذلك .

وقد أثار الاعلان خلافات حادة فى الدوحة ، لعبت فيها «السعودية» دورا هاما ، وطرحت خلال المفاوضات كافة القضايا السابق الاشارة اليها ، اضافة الى قضايا اخرى تتصل بالمفاهيم المستخدمة. ولم يصدر الاعلان. وطرح هذا الاعلان مرة اخرى فى «باريس» كإحدى قضيتين رئيسيتين فى الدورة ، وأجريت عليه بعض التعديلات ، الا أن خلافات حادة ثارت بين الوفد الفلسطينى ووفدى اسرائيل والولايات المتحدة حول تضمين شقه السياسى مبدأ حق تقرير المصير، ولم يصدر. وفى «تونس» طغت مسألة الاعلان على معظم بنود أعمال اللجنة ، وثار جدال واسع بين الوفد المصرى والوفد الاسرائيلى حول رصد تعهد من جانب البلدان المشاركة - تبعا لمقترح مصر - باخضاع ترسانتها من الأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل للرقابة والتفتيش فى الاعلان. وقد اعتبر الوفد الاسرائيلى أن هذه المسائل «ترتدى طابعا سياسيا ، وهى من القضايا التى تحل على المستوى الدولى ، وليست ضمن عمل هذه اللجنة ذات الطابع الاقليمى»، وقد رفض الوفد المصرى هذه المقولة، ولم يصدر الاعلان بعد أن تحفظت وفود معظم الدول العربية عليه بصيغته المطروحة التى لاتتضمن قضية «نزع سلاح اسرائيل النووى» وقد وضح خلال دورة تونس - مثلما كان قائما فى الدورات السابقة أن الوفد الأمريكى لم يكن متحمسا لممارسة أى نوع من الضغط على اسرائيل لحملها على تعديل مواقفها ، فى اطار السياسة العامة للولايات المتحدة بهذا الشأن ، رغم أنه كان يأمل فى خروج ذلك الاعلان السياسى خلال هذه الدورة .

وهكذا ، فإن التفاوض حول قضايا الأمن الإقليمى فى لجنة ضبط التسلح يشهد تطورات هامة على مستوى اجراءات بناء الثقة ، بينما لايزال الموقف يتسم بالجمود على مستوى التعامل مع التسلح بسبب مشكلة اسلحة اسرائيل النووية التى برزت بوضوح على جداول اعمال دورات عام ١٩٩٤، وسوف تزداد بروزا خلال عام ١٩٩٥. ويصعب الى حد كبير رصد آفاق عملية التفاوض فى هذا الاتجاه ، فتبعا لمسئول فرنسى شارك فى اعمال دورة باريس ، فإن «النتائج الملموسة لمثل هذه الاجتماعات لايمكن الا أن تكون بعيدة المدى»، لكن ستظل هناك علاقة بين إحراز تقدم بشأن القضايا المثارة على هذا المستوى ، واحراز تقدم عام على صعيد عملية التسوية السلمية ، إذ إستمرت المواقف على ماهى عليه.

ثانيا : عملية التســـوية الســـلمية

أحمد المسلمانى

يدخل عام ١٩٩٤ ضمن الأعوام الهامة التى مثلت تحولا رئيسيا فى مسار الصراع العربى – الإسرائيلى ، حيث شهد البدء فى تنفيذ اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينى – الاسرائيلى ، والتوقيع النهائى على اتفاق السلام الأردنى – الإسرائيلى. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يكن مفاجئا على النحو الذى أعلن به اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينى فى أوسلو عام ١٩٩٣. إلا أنه لم يسلم من موجات الجدل واعادة القراءة التى توزعت نتائجها مابين القبول والرفض وبينهما ألوان متباينة من التحفظ .

إذ سرعان ما أعلنت سوريا ولبنان وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى عن عدم رضائهم ازاء بنود هذا الاتفاق. وربما كان جزء كبير من الانتقادات التى وجهت للاتفاق راجعا بالاساس إلى التخوف من انعكاساته السلبية على المسارين السورى واللبنانى فضلا عن المسار الفلسطينى الذى تأثر مباشرة ببعض بنود افاتفاق كالبند المتعلق بالاشراف الاردنى على المقدسات الاسلامية فى القدس ، مما اعتبره ياسر عرفات رئيس سلطة الحكم الذاتى خرقا لاتفاق الفلسطينيين مع إسرائيل الذى ينص على أن الوضع النهائى للمدينة سيبحث فى أقرب وقت بين الطرفين فى مدة لاتزيد عن بداية السنة الثالثة لاتفاق اعلان المبادئ. كما وجهت انتقادات الى ما فهم على أنه اقرار أردنى غير مسبوق بفكرة «تأجير الأرض» على النحو الذى تناولته الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخاصة بالحدود بين البلدين. إلا أنه تظل فى الاتفاق بنود أخرى يمكن اعتبارها ايجابية لما اشتملت عليه من اعتراف إسرائيل بالاحتلال ثم الإقرار بالانسحاب ، مما يمكن استثماره نسبيا فى دفع التفاوض على المسارين السورى واللبنانى .

وهكذا تصدر الاتفاقان الفلسطينى والأردنى مع إسرائيل الأحداث الرئيسية المتعلقة بتسوية الصراع العربى – الإسرائيلى عام ١٩٩٤. إذ استمر الجمود مخيما على المسارين السورى واللبنانى ، الأمر الذى ألقى بظلال كثيفة على جدوى التفاوض عبر المسار الاقليمى متعدد الأطراف ، على الرغم مما انجزته بعض لجانه من تقدم.

١ ـ التحول فى هيكل ودبلوماسية التسوية:

كان التصور العربى بشأن المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط منذ طرح فكرته خلال السبعينيات ، هو ايجاد صيغة تنظيمية مناسبة لتجميع أطراف الصراع العربى – الاسرائيلى برعاية وضمانة دولية كافية لتحقيق تسوية ما لهذا الصراع. وقد تضمن هذا التصور تأكيدا على الدور الهام الذى تنهض به صيغة المؤتمر ومقرراته كجزء رئيسى فى عملية التسوية. بمعنى أن يكون للمؤتمر الدولى الصلاحيات الكاملة لاقرار التسوية طبقا للقرارين ٢٤٠، ٣٣٨. لكن انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى مدريد ٣٠/١٠/١٩٩١ جاء مفارقا لهذا التصور، إذ تضمن خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد أنه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التى ستتوصل إليها ، كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للأطراف هكذا لم يتعد الجزء الأول من «صيغة مدريد» كونه مؤتمرا احتفاليا إعلاميا أقصى طموحاته تقديم الأطراف المعنية لبعضها للتخلص من صدمة اللقاء الأول بما يفسح الطريق للجزء الثانى من «صيغة مدريد» للعمل بشكل اكثر فاعلية.

وسار هذا الجزء من صيغة مدريد فى اتجاهين. أولهما يعنى بالمفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ، وثانيهما يعنى بقضايا التنمية الاقتصادية واللاجئين والبيئة والتسلح والأمن الاقليمى والمياه ، وغيرها من القضايا الاقليمية فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف التى تشارك فيها إسرائيل ودول الطوق باستثناء سوريا ولبنان وممثلون من مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى بالاضافة إلى ممثلين من اليابان والدول الأوروبية.

وهكذا يمكن القول أن صيغة مدريد قد تجاوزت الشكل التقليدى لفكرة المؤتمر الدولى ذى الصلاحيات. كما تجاوزت الآلية المؤسسية الدولية التى بدت فى أقصى درجات فاعليتها خلال أزمة وحرب الخليج الثانية. فقد خرجت صيغة مدريد «تماما عن الاطار التنظيمى لهيئة الامم

المتحدة التى لم تظهر طيلة جولات التفاوض وإن شاركت رسميا كمراقب. فى هذا السياق جرت الجولات الخمس الأولى ، من المفاوضات فى ظل حكم الليكود فى إسرائيل دون أحراز أى تقدم على أى مسار ، الأمر الذى أصاب صيغة مدريد بالعجز طيلة الشهور الممتدة من نوفمبر ١٩٩١ وحتى نهاية إبريل ١٩٩٢. وبوصول حزب العمل بزعامة اسحق رابين إلى السلطة فى تل أبيب وتزعمه الائتلاف الحاكم بها منذ ١٩٩٢/٧/٢٤ بدأ العدول تدريجيا عن صيغة مدريد تجاه آلية التفاوض السرى. وكان الاعتبار الرئيسى فى اللجوء إلى هذه «السرية» هو رغبة إسرائيل ومنظمة التحرير فى التفاوض المباشر بعيدا عن الضغوط الاعلامية أو ضغوط الأطراف فاذا ما نجح التفاوض تم اعلانه واستيعاب ردود الافعال المضادة ، وفى حالة فشله سيكون ذلك فى اطار سرى بما يرفع الحرج عن اسرائيل التى لاتعترف رسميا بمنظمة التحرير .

وقد تعثرت مفاوضات السلام الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى واشنطون على مدى ٢٢ شهرا من نوفمبر ١٩٩١ إلى أغسطس ١٩٩٣. وبلغ التعثر أقصاه فى الجولتين التاسعة والعاشرة واللتين شارك فيهما ممثلون من القدس و فلسطينيو الشتات بسبب الإصرار الفلسطينى على أن تشمل الولاية الجغرافية سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى المؤقت فى القدس الشرقية باعتبارها ضمن الأراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٦٧ ورفضت تأجيل ذلك بأى حال .لكن فى الوقت نفسه كانت القناة السرية فى أوسلو تشهد تراجع الموقف الفلسطينى ليقبل تأجيل موضوع القدس إلى المفاوضات فى المرحلة النهائية. وهكذا مثلت المفاوضات السرية انعكاسا لعدد من الضغوط الداخلية والخارجية على طرفى التفاوض ، كما مثلت تحولا رئيسيا فى الاطار التنظيمى لادارة عملية التسوية التى بدأت بصيغة مدريد .على أن الصيغتين معا «مدريد» و«أوسلو» قد تجمعتا فى صياغة اتفاق السلام الأردنى الإسرائيلى الذى أبرم فى اكتوبر ١٩٩٤، حيث دارت المفاوضات السرية إلى جوار العلنية ، لكن بخلاف ما دار فى المسار الفلسطينى. حيث انفصلت فى النهاية القناتان تماما ، بل ولم يعلم المفاوضون العلنيون أساسا بالقناة السرية فى حالة المسار الفلسطينى فيما كان الأمر «مجرد تطوير» فى صيغة مدريد فى حالة المسار الاردنى. فقد شارك عدد من المفاوضين العلنيين أنفسهم فى صياغة الاتفاقات الجزئية والاشراف على لجان ترسيم الحدود. ولم يكن اللجوء إلى القناة السرية واسعا بالقدر نفسه كما كان الحال فى المسار الفلسطينى، بل إن القيادة الاردنية طالما أعلنت بصورة واضحة عن سهولة التفاوض وقرب التوصل لاتفاق سلام ، حتى يرى البعض أن الاتفاق الأردنى – الإسرائيلى كان جاهزا قبل اعلان اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وأن الرغبة فى ألا يكون الاردن سباقا فى التوصل إلى سلام مع إسرائيل عبر مفاوضات التسوية هى التى قضت بتأجيل إعلان مضمون هذا الاتفاق. وربما وجد هذا القول مايؤيده ، إذ شهد شهر أغسطس ١٩٩٤ (قبل شهرين من توقيع الاتفاق) افتتاح معبر السلام بين العقبة وايلات بحضور وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى وربط شبكتى التليفونات فى الأردن وإسرائيل رسميا وتشكيل لجنة أردنية – إسرائيلية لرسم الحدود ووقف التفتيش البحرى للسفن المتجهة للعقبة ثم بدء المباحثات الاقتصادية حول تنمية وادى الأردن وانشاء طريق دائم بين الاردن ومصر وإسرائيل ، وهو مايدلل على أن الجزء الأكبر من بنود الاتفاق الاردنى – الإسرائيلى الذى وقع فى ١٩٩٤/١٠/٢٤ كان منتهيا قبل ذلك. وعلى أى حال، فقد شهدت السنوات الثلاث المنقضية من مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية تحولا فى هيكل ودبلوماسية التسوية من «صيغة مدريد» العلنية إلى «صيغة أوسلو السرية» إلى صيغة «عمان الخاصة».

فهل يكون الأخذ بصيغة أوسلو السرية اتجاها مناسبا لدفع مسارى التسوية السورى واللبنانى ؟ أم أن العودة إلى صيغة مدريد الاحتفالية لتنشيط المفاوضات التى اصابها الجمود على هذين المسارين ومراجعة المسارين الأردنى والفلسطينى فيما يمكن تسميته بـ «مدريد ٢» وفقا للتصور الروسى حلا اكثر ملاءمة ؟ وإلى أى مدى تجاوب الجانب العربى مع استراتيجية التفاوض الإسرائيلية التى جمعت بين السرية والعلنية وبين التفتيت فى المسارات الثنائية والحضور الجماعى فى الاقليمية ؟ ثم ما الحجم النسبى للعوامل الداخلية والخارجية فى الانتصار لهذا البديل أو ذاك ؟ ظلت هذه التساؤلات وغيرها موضع جدل حتى نهاية العام .

لكن الواضح ان الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الاكثر حسما فى التأثير على مسار عملية التسوية .وكانت لهذا الدور دوافعه ومنطلقاته التى اتسمت بالمبادأة فى أحيان كثيرة .وفى هذا السياق يمكن فهم الأسباب التى دفعت بواشنطون لجمع أطراف الصراع العربى – الإسرائيلى تحت رعايتها ، بغية تحقيق استقرار فى هذه المنطقة الهامة تحت النفوذ الامريكى .وفى هذا السياق كانت ، جولات وارين كريستوفر وزير الخارجية التى زادت على الخمس عشرة جولة منذ بدء التسوية ثم جولة الرئيس

الأمريكي بيل كلينتون فى المنطقة عام ١٩٩٤، فضلا عن القمة المشتركة التى عقدها مع الرئيس السورى حافظ الاسد فى جنيف إضافة إلى اللقاءات الدبلوماسية متعددة المستويات فى عواصم الشرق الأوسط وأوروبا وواشنطون. وبدت خلالها ملامح الرؤية الأمريكية للصراع فى اطار النظام العالمى المغاير الذى تجمعت بنوره فى نصف العقد الأخير.

أ ـ حرصت واشنطون فى سياق تبنيها للتسوية النهائية للصراع العربى - الإسرائيلى على تهميش الدور السوفيتى ثم الروسى ، والدور الأوروبى ، والدور الاقليمى المصرى ، وكذلك الامم المتحدة التى منحتها صفة المراقب. من هنا كان الاحتفال الاعلامى المهيب الذى أقيم فى البيت الأبيض احتفاء باتفاق اعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى والذى سوق للعالم فى صورة تذكارية يطوى فيها الرئيس الامريكى الرئيسين الفلسطينى والاسرائيلى براحتيه مما يحمل رمزا هاما ورسالة أهم بشأن الدور الأمريكى. وهى الرسالة التى سوقت من جديد فى وادى عربة إبان الاحتفال بفصل جديد من فصول التسوية العربية - الإسرائيلية.

ب ـ تبنت الولايات المتحدة عملية الدعم الاقتصادى لمسارات السلام التى تحقق تقدما فى رسالة أخرى بأنها القادرة على صنع السلام وكذلك تحمل تكاليفه . فبعد توقيع اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى بشهر واحد عقد بواشنطن مؤتمر دولى لدعم السلام فى الشرق الأوسط وتوفير الاعتمادات المالية التى ستحتاج اليها السلطة الفلسطينية. وفيه أعلن آل جور نائب الرئيس الامريكى تعهد واشنطون بتقديم (٥٠٠) مليون دولار على مدى السنوات الخمس التالية فى أطار قيامها بدورها لتلبية الاحتياجات الفلسطينية عقب التوقيع بالاحرف الأولى على اتفاق السلام الاردنى - الفلسطينى أعلنت واشنطون عن قرارها بمنح الأردن (٤٠٠) مليون دولار لمدة (١٠) سنوات أى بقيمة اجمالية (٤) مليارات دولار لدعم اقتصاديات السلام عقب توقيع الاتفاق.

جـ ـ استطاعت الولايات المتحدة بنجاح واضح ابعاد الأطراف الأخرى بصورة شبه كاملة عن التأثير فى عملية السلام ، فلم تظهر فرنسا أو بريطانيا سوى فى مشاورات محدودة مع بعض أطراف الصراع بل أن قرار واشنطون بعقد مؤتمر السلام فى «أسبانيا» وتمرير المفاوضات السرية فى «النرويج» كان مرده إلى بعد الدولتين عن الصراع بقدر كاف وامتناع احتمالات المنافسة بينهما وبين الدور الأمريكى الراعى لعملية السلام.

أما الدور السوفيتى ، ثم الروسى ، فقد ظل رمزيا لا يتعدى الشكل البروتوكولى طيلة الفترة الماضية. والمحاولة الوحيدة الجادة التى سلكتها روسيا لتفعيل دورها فى عملية السلام عقب توقف المفاوضات العربية الاسرائيلية إثر مذبحة الخليل كان نصيبها الفشل. وقد بدأت هذه المحاولة بتعيين الرئيس الروسى بوريس يلتسين «فيكتور باسوفا ليوك» المدير العام لدائرة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وعضو المجلس الأعلى لوزارة الخارجية الروسية مبعوثا خاصا له لشئون التسوية فى الشرق الأوسط. وتوافق هذا التعيين مع زيارة اندريه كوزير يف وزير الخارجية الروسى لمنطقة الشرق الأوسط ولقائه بالقيادات الفلسطينية والإسرائيلية والتونسية، إضافة للقائه بوارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى فى فلاديفتسك فى الوقت الذى قدمت فيه موسكو رسميا مشروع قرار إلى الأمم المتحدة ترعاه مع فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وجيبوتى يشجب مذبحة الخليل ويوصى بوجود دولى لتأمين الحماية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة .وطالب المشروع الروسى باتخاذ اجراءات لضمان أمن المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم فى كل الأراضى المحتلة بما فى ذلك وجود دولى أو أجنبى مؤقت ينص عليه اعلان المبادئ فى نطاق عملية السلام. ثم طرح الروس تصورا موسعا حول صيغة تفاوضية جديدة أطلق عليها صيغة «مدريد ٢» وتقضى بعقد مؤتمر موسع على غرار «مدريد» لإعادة مناقشة كل القضايا من جديد فى جو مختلف. على أن عدم الترحيب الإسرائيلى فضلا عن الأمريكى بأى دور لموسكو فى التسوية قادا معا إلى إنهاء هذا الدور الذى استيقظ فجأة ليعود إلى «بياته» من جديد. وهكذا لعبت الولايات المتحدة الدور الاكثر حسما فى التأثير على مسار الصراع العربى - الإسرائيلى ولاسيما منذ بدء عملية التسوية الشاملة.

وبتجميد صيغة «مدريد» سارت الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية فى اتجاه يقضى بتفتيت العملية التفاوضية وتجزئتها لاستثمار التناقضات العربية. ويمكن القول بصفة عامة أنه بالاضافة إلى هذه الاستراتيجية الإسرائيلية الفاعلة فى تجزئة الموقف العربى، فقد مثلت العوامل الداخلية هى الأخرى ضغوطا فى هذا الاتجاه.

فلم يكن لدى حكومة ليكود التى خاضت المفاوضات حتى الجولة الخامسة التى انتهت فى أواخر ابريل ١٩٩٢ تأييد كاملا بالداخل ، حيث تصاعدت انتقادات حزب العمل وقوى اليسار وعدد من الجماعات المؤثرة وعلى رأسها «حركة السلام الآن» وجماعة بيت سليم الإسرائيلية لحقوق الانسان». وبوصول حزب العمل للسلطة عقب الانتخابات

التى جرت فى ١٩٩٢/٦/٢٣ وتشكيل الائتلاف الحاكم مع حركة ميرتس وشاس، عادت الانتقادات مرة أخرى من قبل تكتل ليكود الذى وصف الاعتراف بمنظمة التحرير بأنه يوم أسود على إسرائيل.

كما قدم اقتراحا إلى الكنيست بعدم الانسحاب من الجولان فى حالة التوصل لاتفاق سلام مع سوريا وهو مارفضه الكنيست بأقلية ضئيلة (٥٤ صوتا مقابل ٥١). كما تكررت رغبة كتل المعارضة الثلاث فى حجب الثقة عن حكومة رابين دون تحقيق ذلك حتى نهاية عام ١٩٩٤.

فواجه حزب الليكود هو الآخر مصاعب داخلية، على الرغم من فوزه فى نوفمبر ١٩٩٣ وحيازته منصب «العمده» فى القدس لتل ابيب. ونتيجة ضعف المعارضة الرئيسية تمتعت حكومة حزب العمل بمركز داخلى مستقر نسبيا عكس ماهو شائع اعلاميا ، مما انعكس على ادارتها الجيدة لعملية التفاوض .

٢ ـ تطور المفاوضات الثنائية العربية ـ الإسرائيلية :

شهد عام ١٩٩٤ جولتين من المفاوضات الثنائية هما الجولتان الثانية عشرة والثالثة عشرة بدأت الأولى فى ١٤ يناير وانتهت فى ٣ فبراير. وجرت الثانية فى فبراير ١٩٩٤، وانتهى معها الشكل التنظيمى للمفاوضات الثنائية حيث ساد الجمود المسارين السورى واللبنانى وبدأ المسار الاردنى فى البلورة والتركيز حتى انتهى باتفاق سلام وقعه الطرفان بصفة نهائية فى ١٩٩٤/١٠/٢٤ فيما تتابعت الاجتماعات و المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية حتى نهاية العام لمتابعة تنفيذ الحكم الذاتى والتعجيل بالمفاوضات النهائية باستثناء فترة قصيرة اعقبت مذبحة الخليل. وهكذا أضاف عام ١٩٩٤ إلى سابقه اتفاقا آخر بين العرب وإسرائيل ، فيما بدا وكأنه حصار وعزل للمسارين السورى واللبنانى. غير أن ذلك لم يكن صحيحا تماما إذ نجح الجانب السورى فى اقامة تنسيق قوى مع مصر التى ساندت الموقف السورى بصورة كاملة. كما نجح فى فتح قنوات حوار فعالة مع القيادة الأمريكية مباشرة بما أربك المفاوض الاسرائيلى الذيخشى من تأثير ذلك على «الحلف الوثيق» بين واشنطون وتل أبيب. ويمكن القول أن عام ١٩٩٤ قد حمل متغيرات هامة ربما شكلت مدخلات لبعض السياسات التفاوضية ، إذ أن فى التتابع الزمنى للاتفاقات العربية – الإسرائيلية – على ما حمله من سوء تنسيق عربى بالغ – فائدة تمثلت فى توفير «حقل مناسب للتجارب والاختبار» أمام المسارات التالية. فلاشك أن الاتفاق الاردنى – الإسرائيلى قد استفاد بقدر ما من الانتقادات التى وجهت للاتفاق الفلسطينيى ، وقد مثل كلا الاتفاقين معملا جيدا أمام المفاوض السورى واللبنانى الذى تابع مشاكل ابرام ثم تنفيذ الاتفاقين. ولعل الرفض السورى الذى تكرر عام ١٩٩٤ تجاه رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى فى المفاوضات أو عقدها بصورة سرية على غرار أوسلو جزءا من المخرجات التى استفادت صياغتها من عملية التغذية الاسترجاعية التى اعتمدت بدورها على «حقل التجارب المذكور». وفى هذه الجزئية من التقرير سوف نعرض لتطور المفاوضات الثنائية العربية – الإسرائيلية على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية مع افراد جزء خاص بالاتفاق الأردنى الإسرائيلى الذى وقع فى اكتوبر ١٩٩٤ لما يمثله من نقطة تحول هامة فى مسار عملية التسوية خاصة والصراع العربى – الإسرائيلى عامة.

أ ـ المسار الفلسطينى ـ الإسرائيلى :

سيطرت اجراءات نقل سلطة الحكم الذاتى إلى الفلسطينيين بموجب اعلان المبادئ الفلسطينى – الإسرائيلى على جل وقائع المسار الفلسطينى عام ١٩٩٤. فمنذ توقيع اعلان المبادئ فى واشنطون فى ٩٣/٩/١٣ توالت جولات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق بتشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتيه ومجلس منتخب للفلسطينيين فى الضفة وغزة لمرحلة انتقالية لاتتعدى السنوات الخمس. وتؤدى إلى تسوية نهائية مبنية على أساس القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨. وتعددت لقاءات القمة وجولات التفاوض بهدف تنفيذ ماتم الاتفاق عليه فى اعلان المبادئ وكثيرا ماجرى التفاوض من أجل التفاوض ، بمعنى التفاوض من أجل عودة مفاوضات انقطعت بفعل طارئ أوتوقف موضوعى أو مفتعل وفى هذا السياق يمكننا رصد العديد من الوقائع التى امتدت لتغطى عام ١٩٩٤ بكامله والتى استهدفت تذليل العقبات امام تنفيذ الاتفاق لاسيما بعد أن حل موعد الانسحاب الإسرائيلى من غزة وأريحا فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ دون تقدم ، على الرغم مما سبق هذا التاريخ من لقاءات مستمرة أهمها لقاء عرفات برابين فى ١٩٩٣/١٠/٦، ثم بدء محادثات القاهرة بين الوفدين الفلسطينى و الإسرائيلى فى ١٩٩٣/١٠/١٣ وهكذا استقبل الفلسطينيون عام ١٩٩٤ بقليل من الأمل وكثير من الاحباط. حيث لم يتغير شئ على الأرض فالاحتلال الاسرائيلى للضفة والقطاع لم تخف قبضته والمستوطنات استمرت فى التوسع ، وهو ماكان له أثر أشد على منظمة

التحرير وعلى شخص رئيسها ياسر عرفات. شهد العام منذ بدايته العديد من اللقاءات منها مفاوضات طابا فى منتصف يناير ١٩٩٤ من أجل صياغة البنود التى تناقشها اللجنة المدنية ثم لقاء عرفات بشيمون بيريز فى أوسلو ٩٤/١/٢٣ ثم دافوس بسويسرا بعد ذلك بأسبوع للتغلب على خلافات مفاوضات طابا السابقة. وقد أدى النجاح النسبى فى مفاوضات دافوس إلى أن وقع الجانبان فى ١٩٩٤/٢/٩ اتفاقا جزئيا حول تنفيذ اتفاق اعلان المبادئ ركز على الاجراءات الامنية فى منطقة الحكم الذاتى والمعابر ، على أن هذه المفاوضات سرعان ماتوقفت فى ١٩٩٤/٢/٢٥ بعد مذبحة الحرم الابراهيمى فى مدينة الخليل والتى أطلق فيها المستوطن اليهودى «جولد شتاين» النار على المصلين فى الحرم مما أودى بحياة العشرات من المصلين وسط شعور بالارتياح لدى المتطرفين الذين وصفوا هذا العمل بأنه «مهمة عادلة انتقاما لليهود ، وهدية لهم فى عيد بوريم الذين يحتلفون به هذه الايام». وقد أدت مذبحة الخليل إلى ذيوع اصطلاح «الامن الفلسطينى» بعد أن ظل هاجس «الأمن الإسرائيلى» هو المسيطر طيلة العقود الماضية، وهوما استثمرته جيدا منظمة التحرير بسعيها لاصدار القرار رقم (٩٠٤) والخاص بادانة المذبحة ، وقبلت اسرائيل بموجبه بوجود دولى فى الخليل مما سمح بعودة المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية فى ١٩٩٤/٣/٢١. وبعد أسبوع من التفاوض توصل الجانبان إلى «مشروع الاتفاق الامنى لمدينة الخليل وبعض مناطق الاراضى العربية المحتلة»، والذى دعا لبدء مفاوضات تنفيذ اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى فى أسرع وقت واتخاذ مجموعة من الإجراءات من جانب إسرائيل للاحتياجات الأمنية للفلسطينيين وينص فى بنوده الخمسة على :

١ - وجود دولى مؤقت فى مدينة الخليل.

٢ - انتشار الشرطة الفلسطينية فى مدينة الخليل.

٣ - تشكيل دوريات عسكرية مشتركة.

٤ - مسئولية إسرائيل عن أمن الفلسطينيين فى الضفة والقطاع.

٥ - استئناف مفاوضات غزة وأريحا فورا.

وفيما رأت إسرائيل اقتصار الوجود الدولى على المراقبين وألا يزيد عدد أفرادهم عن ٢٠ فردا والشرطة الفلسطينية عن ١٥٠ آخرين ، طالبت منظمة التحرير بأن يرتدى أعضاء قوة المراقبة الدولية زيا نظاميا ويحملوا أسلحة خفيفة وأن يصل عددهم إلى ٢٠٠ فرد على أن يصل عدد أفراد القوة الفلسطينية إلى ٤٠٠ فرد. وانتهى الأمر بقبول اسرائيل رفع عدد أفراد القوة الفلسطينية إلى ٤٠٠ فرد مسلحين بالمسدسات والأسلحة الخفيفة وزيادة عدد المراقبين الدوليين إلى (١٦٠) فردا من النرويج والدانمارك وايطاليا. لكن وزير الخارجية الإسرائيلى سرعان ما اكد على عدم قيام المراقبين الدوليين بعمليات أمنية فى الخليل ، بل يقوم (١٠٠) مراقب بمساعدة البلدية فى مواجهة المشاكل اليومية وينهض الـ ٦٠ الآخرون بمهام إدارية. وبذلك اقتصر الوجود الدولى على الخليل دون غيرها من مدن الضفة والقطاع ولمدة ٣ شهور فقط دونما سلطة حقيقية للتدخل إذا وقع عدوان أو مذبحة أخرى ضد الفلسطينيين . وبانتهاء الصخب الاعلامى حول مذبحة الخليل واتفاق الأمن فيها ، عادت جولات التفاوض من جديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتنفيذ اتفاق اعلان المبادئ حيث كان الأسراع بها جزءا من اتفاق الخليل. وشهد شهر ابريل ١٩٩٤ جهدا مكثفا فى هذا الصدد حيث توالت اجتماعات اللجنة الأمنية المنبثقة عن المحادثات الثنائية كما جرت ثلاث جولات من المفاوضات تعلقت بتنفيذ الاتفاق. وشهدت هذه الفترة تطورين مهمين: اولهما بدء الانسحاب العسكرى من بعض قواعد الجيش فى غزة حيث كان من المفترض أن يتم الانسحاب فى ١٣ إبريل ١٩٩٤، وهو مالم يحدث . الثانى تصاعد الخلافات حول موعد دخول الشرطة الفلسطينية لمناطق الحكم الذاتى. كما تصاعد الخلاف حول قضايا المياه والمعتقلين والولاية القضائية حيث رفض الجانب الفلسطينى ورقة عمل قدمها الوفد الإسرائيلى حول الولاية القانونية لمنطقة الحكم الذاتى فيما اتفق الجانبان على إقامة نظام رقابة اليكترونية لحركة النقل من غزة واريحا عبر الممر الخاص الذى يمر بالخليل وجنوب القدس. ومع نهاية ابريل اتفقت المنظمة مع اسرائيل على انتشار قوات مراقبة دولية فى غزة وأريحا وتم تصميم «جواز السفر الفلسطينى» الذى تصدره سلطة الحكم الذاتى .كما تم توقيع البروتوكول الاقتصادى الفلسطينى - الإسرائيلى فى باريس والذى يحدد أسس العلاقات الاقتصادية بين مناطق الحكم الذاتى وإسرائيل فى مجالات التأمين والطاقة والمال والبنوك والجمارك والعمالة والسياحة والزراعة والصناعة والاستيراد والتصدير ، وهو أول اتفاق نوعى فى مجال محدد يتم ابرامه منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١. فى هذا السياق أصبح الطريق ممهدا للتوقيع على اتفاق ٤ مايو بالقاهرة والخاص بتنفيذ اتفاق اعلان المبادئ. وضم اتفاق ٤ مايو نصوص الاتفاق و(٣) ملاحق ، و(٥) خرائط. وهى الخرائط التى أثارت أزمة شديدة أثناء التوقيع وانتهت بالحاق

خطاب بالخرائط ينص على أن المساحات المحددة فى الخرائط ليست نهائية على أن يجرى حولها تفاوض. ووقع عرفات مسجلا تحفظاته كتابة على الخرائط الخمس.

وشهدت مرحلة مابعد اتفاق مايو تنفيذا تدريجيا لما اتفق عليه ، حيث تم انسحاب آخر جندى إسرائيلى من المناطق المحدده فى غزة فى ١٨/٥/١٩٩٤، فى الوقت الذى تسلم الفلسطينيون سلطات الادارة المدنية ، ثم بدأت السلطات الاسرائيلية فى اطلاق سراح معتقلين فلسطينيين طبقا للاتفاق السابق مع المنظمة. وفى هذه المرحلة «بدأت محادثات النقل المبكر للسلطة المدنية للفلسطينيين فى المجالات الخمسة المتفق عليها فى بقية انحاء الضفة الغربية فيما عانت السلطة الوطنية فى غزة واريحا من مشكلات وقيود شتى فرضها الاسرائيليون (راجع الجزء الخاص بتجربة الحكم الذاتى الفلسطينى فى القسم الثانى من التقرير: النظام الاقليمى العربى).

ب ـ المسار السورى ـ الاسرائيلى:

باستثناء النزع الأخير منه لم يشهد عام ١٩٩٤ مايمكن وصفه بالتقدم فى المسار السورى ـ الاسرائيلى ، إذ استمر الموقف السورى الثابت فى وجوب الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الجولان. فى هذا السياق يمكننا قراءة وقائع المسار السورى على النحو التالى :

١ ـ تضمن الموقف السورى عددا من المطالب لم يعتريها تعديل طيلة العام هى: إلغاء قرار الكنيست الصادر عام ١٩٨١ بضم الجولان ، وإقرار مبدأ السيادة السورية المطلقة على أرض الجولان والاستعداد الاسرائيلى للانسحاب الكامل منها ، واتخاذ اجراءات أمنية على جانبى الحدود فى شكل متساو وضمان أمن كل دول المنطقة ، والاستعداد السورى للبحث فى المسائل الأخرى المتعلقة بالعلاقات الخاصة بفتح الحدود والسفارات والتبادل التجارى. فى هذا السياق رفضت سوريا كل التصريحات والمشروعات والبدائل التى لم تتضمن الانسحاب الكامل من الجولان ، كما رفضت المطلب الاسرائيلى باجراء مفاوضات سرية ورفع مستوى المحادثات إلى مستوى السفراء. وبررت دمشق ضرورة الانسحاب الكامل بأن (مساحة الجولان لاتتطلب عمليا وقتا طويلا لاتمام الانسحاب. أما أن يكون هذا الانسحاب التدريجى بدافع اختبار النوايا فإننا فى حاجة أشد الى اختبار نواياهم هم). وامتدادا لذلك رفضت سوريا الاتفاقين الاردنى والفلسطينى مع اسرائيل لأن الأول يحتاج الى اتفاق جديد ولأن مبدأ تأجير الأرض فى الثانى غير مقبول. وأعلنت سوريا بأنها لن تقبل بأقل من تسوية على النموذج المصرى .

٢ ـ اتسم الموقف الاسرائيلى فى هذا المسار بالمراوغة. على الرغم من بعض التصريحات الايجابية التى صدرت عن تل أبيب اكثر من مرة تعلن قبول الانسحاب. كما هدد رابين بوقف المحادثات مع دمشق ردا على معارضة المتشددين داخل حزبه ، بعد أن هدد هؤلاء النواب بطرح مشروع قرار يعارض أى تنازل عن الأراضى فى الجولان مقابل السلام مع سوريا فى الوقت الذى أضرب فيه بعض المستوطنين فى الجولان عن الطعام احتجاجا على محادثات السلام. غير أن هذا الموقف من قبل الحكومة الاسرائيلية سرعان مايتم التراجع عنه لصالح اتجاهات من نوع «اجراء استفتاء شعبى فى الجولان وقبل الانسحاب» ثم تشتد المناورة الاسرائيلية بتفويت عدد من التصريحات من قبل قادة الجيش الاسرائيلى تعلن عن عدم الانسحاب بأى حال مثل تصريح أيهود باراك رئيس أركان الجيش الاسرائيلى من أن «اسرائيل بحاجة الى كل متر مربع من الجولان»، ثم تصريح أقل حدة لأمين عام حزب العمل الحاكم بعدم استعداد اسرائيل للتخلى عن الجولان بالكامل فى مقابل السلام .

٣ ـ تعددت الاتصالات بين الادارتين الامريكية والسورية قبل وبعد قمة جنيف التى أعقبها ترحيب أمريكى بالموقف السورى الذى استطاع انتزاع صفتى «المرونة» و«الايجابية».

٤ ـ أثمرت آخر جولات كريستوفر عام ١٩٩٤ عن عودة المفاوضات السورية – الاسرائيلية ، بعد توقفها منذ فبراير ١٩٩٤ بمشاركة خبراء عسكريين من الجانبين على رأسهم رئيسا أركان البلدين .

جـ ـ المسار اللبنانى ـ الاسرائيلى :

رغم أنه المسار الاكثر وضوحا حيث لاتستند فيه المفاوضات الى القرار ٢٤٢ ، وانما الى ٤٢٥ ٤٢٥ الذى يعد اكثر وضوحا وحسما بسبب صياغته الآمرة التى يفتقدها القرار ٢٤٢، إلا أن المسار اللبنانى – الاسرائيلى لم يشهد تقدما يذكر طيلة السنوات الثلاث المنصرمة من عمر التسوية. وكان التبرير الجاهز دائما إزاء هذه الحالة هو ارتباط المسار اللبنانى بنظيره السورى. وينطلق الموقف اللبنانى فى هذا المسار من ضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥ حيث إن هذا القرار لم يصدر الا لأن لبنان قد اجتيح من قبل اسرائيل ولم يكن هناك اعلان حرب من الدولة اللبنانية على اسرائيل. كما أن لدى لبنان الآن حكومة مركزية قوية وجيشا موجودا فى الجنوب. وقد شهد عام ١٩٩٤ طرحا

لمبادرة الرئيس اللبناني إلياس الهراوي وتقضي بانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان خلال (٦) شهور تتولى خلالها لجنة سياسية عسكرية التأكد من الأمن في الجنوب والتعهد بوقف أي اطلاق للنار خلال هذه الفترة .ومن جانبها وافقت اسرائيل على هذه اللجنة تحديدا بشرط اشتراك سوريا فيها بما يقرب من الصيغة التي طرحتها اسرائيل في ابريل ١٩٩٣ اثناء انعقاد الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية وهو ماتحفظت عليه حكومة لبنان في حينه وطالبت في المقابل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الجنوب دون شروط ، وهو الموقف الذي تطور في الجولة الحادية عشرة من المفاوضات التي جرت في سبتمبر ١٩٩٣ حيث قدمت اسرائيل اقتراحا باعلان مبادئ يكفل سيادة واستقلال لبنان ووحدة أراضيه ، والتزام بالتوصل لاتفاق سلام عادل وشامل على أساس القواعد التي اتفق عليها مؤتمر مدريد. هكذا يمكن القول أن عام ١٩٩٤ قد شهد تبديلا لمواقع عام ١٩٩٣ حيث عادت اسرائيل للتعنت فيما قبلت حكومة لبنان بصورة ما الكثير من التصور الاسرائيلي. وربما أثر في ذلك تدهور الوضع في الجنوب اللبناني والهجوم الاسرائيلي المتكرر على مناطق أبعد من الشريط الأمني لمتابعة عناصر حزب الله ، إضافة الى صدور قرار الجمعية العامة (باقتراح امريكي – روسي – نرويجي) ينص على حل شامل مع اسقاط الاشارة للقرار ٤٢٥ الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من لبنان. وعلى أي حال فإن التصور العام لدى الادارة الامريكية وربما الاسرائيلية أن المسار اللبناني لايمثل مشكلة حقيقية فيما يختص باللجنة العسكرية المشتركة ، وأن هذه المشكلة ستأخذ طريقها للحل من خلال اعتراف اسرائيل بالقرار ٤٢٥ ووضع جدول زمني للانسحاب من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي ثم التفاوض على مستقبل جيش انطوان لحد والمقاومة الوطنية. ووفقا لهذا السيناريو تكمن المشكلة الأساسية في امكانية دفع المسار السوري وكف اسرائيل عن اللعب بورقة لبنان وتفجير الوضع في جنوبه من أجل الضغط على سوريا .

د ـ اتفاق السلام الأردني ـ الاسرائيلي:

يمثل اتفاق السلام الذي وقع بصفة نهائية في اكتوبر ١٩٩٤ بيت القصيد في تطورات المسار الأردني – الاسرائيلي عام ١٩٩٤. وبالقدر الذي يتيح اطلاق وصف «عام المسار الفلسطيني» على ١٩٩٣ يمكن اعتبار عام ١٩٩٤ هو عام المسار الاردني ، حيث برز ذلك الاتفاق كأهم متغيرات المفاوضات الثنائية العربية – الاسرائيلية هذا العام. ورغم أن هذا الاتفاق لم يمثل مفاجأة على النحو الذي جاء به اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني – الاسرائيلي، فقد كان الاسراع في تنفيذه موضعا للتأمل. ويمكن القول بداية بأن هذا الاتفاق قد جاء في ضوء اعتبارات رئيسية ثلاثة:

أ ـ ساهمت العلاقة الخاصة بين الطرفين الأردني والاسرائيلي في صياغة الاتفاق ، فحسب ما أعلن بعد الاتفاق فقد كانت القيادة الأردنية على اتصال مستمر بالقيادة الاسرائيلية منذ ٣٠ سنة. وعلى هذا لم يكن أي من الطرفين المتفاوضين جديدا كل الجدة على الطرف الآخر ، وقد ساهمت هذه الاجواء المختلفة نسبيا عنها في المسارات الثنائية الأخرى في ابرام الاتفاق الاردني – الاسرائيلي ثم المضي قدما في تنفيذه دونما تكرار ظاهرة التفاوض من أجل التفاوض أو الاتفاق لتنفيذ الاتفاق والتي طالما ظهرت على المسار الفلسطيني – الاسرائيلي.

ب ـ تضمن الاتفاق الأردني – الاسرائيلي بندا قابلا للانفجار في أي لحظة بين الأردن والفلسطينيين بما يخدم الاستراتيجية الاسرائيلية الاساسية في تمزيق الصف العربي. وهو البند المتعلق بالدور الأردني في المقدسات الاسلامية بالقدس ، والذي اعتبره ياسرعرفات خرقا لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني – الاسرائيلي.

جـ ـ كانت الرغبة الاردنية في الأ يكون الاتفاق مع اسرائيل هو الأول ولا الأخير عاملا هاما كذلك في توقيت الاعلان والتوقيع على الاتفاق فرغم ماتردد كثيرا عن قرب التوصل لاتفاق أردني – اسرائيلي طيلة عام ١٩٩٣ قبل وبعد اعلان «اتفاق غزة – أريحا.. أولا» إلا أنه كان على المتابعين انتظار عام كامل ليعلن بصفة رسمية عن مضمون هذا الاتفاق. والأمر الجدير بالتسجيل هنا هو أن القضايا النوعية كانتقال الأشخاص والبضائع عبر جسر نهر الأردن، وترسيم الحدود بين البلدين عبر لجنة مشتركة شكلت لهذا الغرض ، والتعاون الاقتصادي وتنمية وادي الأردن وربط شبكات التليفون والكهرباء، وانشاء طريق دائم بين الأردن ومصر واسرائيل ، نوقشت بل وتم الاتفاق النهائي حول أغلبها قبل الاعلان عن الجانب السياسي في الاتفاق.

د – أسهم العامل الداخلي بدور دافع لهذا الاتفاق ، بعد اجراء الانتخابات في الاردن في نوفمبر ١٩٩٣ وحصلت فيها جبهة العمل الاسلامي المعارضة لعملية التسوية، على (١٦) مقعدا فقط من (٨٠) مقعدا ، بينما برزت انتصارات المستقلين (المؤيدين للتسوية)، فيما تقلد طاهر المصري (من

مؤيدى ابرام اتفاق سلام) رئاسة البرلمان ، مما أدى لتوفر ظروف داخلية مهيئة لاستقبال هذا الاتفاق (كانت نتائج التصويت على الاتفاق بمجلس النواب تأييد ٥٥ صوتا مقابل ٢٣ وامتناع عضو وتغيب آخر).

وقد تضمن الاتفاق الأردنى – الاسرائيلى (٢٩) مادة ، بالاضافة الى المادة (٣٠) والتى تحدد كيفية التعامل فى حالة اختلاف التفسير حول الاتفاق ، حيث طرحت حلول ثلاثة هى التفاوض أو التوفيق أو التحكيم. وقد أكد الاتفاق على احترام السيادة والسلامة الاقليمية وحق العيش وحسن الجوار ، مع تعريف الحدود الدولية كما كانت زمن الانتداب والتعاون لمنع ومكافحة التسلل عبر الحدود ومحاربة الجريمة والمخدرات ، والاتفاق حول موضوعات النقل والطرق ، وحرية الملاحة والوصول للموانئ والطيران المدنى والبريد والاتصالات والسياحة والبيئة والطاقة والصحة والزراعة والتعويضات ووضع كل من العقبة وايلات. وتم التوقيع على هذا الاتفاق عبر مرحلتين الاولى منهما ١٧/١٠/١٩٩٤ حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى، وفى الثانية ٢٧/١٠/١٩٩٤ تم التوقيع النهائى فى وادى عربة بحضور الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الذى حرص على تدشين فصول التسوية السلمية فى الشرق الاوسط.

ويمكننا ترتيب القضايا التى كانت مثارا لردود أفعال هامة على النحو التالى :

أ - تضمنت الفقرة (٨) من المادة (٣) الخاصة بالحدود أخذ الجانبين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة «الباقورة» و«نهاريم» التى تقع تحت السيادة الأردنية وفيها حقوق امتلاك خاصة للاسرائيليين. الأمر الذى يعتبر سابقة لافتة للنظر حيث ان «تأجير الأرض» لم يكن متصورا كفكرة عند بدايات التسوية ، (تبلغ مساحة الأرض المؤجرة (١٩) كم٢ تقع قرب خط الهدنة عام ١٩٤٩، وسيكون بامكان المزارعين الاسرائيليين أن يواصلوا زراعة هذه المساحة التى ستكون تحت السيادة الأردنية.

ب - تضمن الاتفاق منح كل طرف للآخر حرية الدخول للأماكن الدينية والتاريخية واحترام الدور الخاص للأردن فى القدس وعدم المساس بالأراضى التى دخلت تحت الاحتلال العسكرى بعد ١٩٦٧ مع أن القدس قد جرى احتلالها ضمن بقية الأرضى العربية خلال حرب ١٩٦٧، الأمر الذى أثار رد فعل فلسطينى حادا. وأثار هذا الخلاف الفلسطينى – الاردنى حول القدس توترا اثناء انعقاد قمة الدول الاسلامية بالدار البيضاء حيث أصر الأردن على تضمين مقررات القمة الإشادة بدور الاردن فى رعايتها مما أثار الفلسطينيين الذين رفضوا ذلك. (راجع العلاقات الاردنية – الفلسطينية فى جزء لاحق من هذا التقرير).

د - تضمن الاتفاق اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتطبيع العلاقات الاقتصادية والثقافية ، وهو البند الذى طبق بعد شهر واحد من توقيع الاتفاق حيث تم افتتاح سفارة لإسرائيل فى عمان ونظيرة فى تل أبيب فى ١١/١٢/١٩٩٤.

ومن ناحية أخرى لاقى الاتفاق الأردنى – الأسرائيلى ردود فعل ايجابية حيث أثنى الرئيس الامريكى كلينتون على شجاعة الملك حسين ووصف الاتفاق بأنه انجاز غير عادى. وقررت واشنطن منح الأردن ٤٠٠ مليون دولار لمدة ١٠ سنوات أى ٤ مليارات دولار اجماليا ، فى اعقاب توقيع الاتفاق. لكن عارضت أطراف التفاوض الثنائى الأخرى الاتفاق. فانتقده الرئيس السورى حافظ الاسد لأنه ليس له معنى واكد أنه «لاسلام بدون سوريا ولبنان» أما لبنان فقد هاجمت بدورها الاتفاق لانه خارج المظلة العربية وانتقد الرئيس اللبنانى إلياس الهراوى «التدافع نحو السلام فيما لاتزال هناك اراض عربية محتلة» فضلا عن الانتقادات العديدة التى وجهها الفلسطينيون وسط اضراب شامل فى الضفة احتجاجا على الاتفاق ذاته ، الأمر الذى أثار ردا أردنيا غاضبا حيث أعلن الملك حسين أن «أحدا ليس من شأنه أن يحدد للاردن ماذا يفعل وماذا يترك» وهكذا عادت صيغة (٣ مقابل ١) على النحو الذى جرى عام ١٩٩٣ إثر اتفاق أوسلو.

٣ - المفاوضات متعددة الأطراف .. نتائج معلقة:

تم تقسيم العمل فى هذه المفاوضات على عدد من اللجان هى الحد من التسلح والأمن الاقليمى ، واللاجئون ، وموارد المياه ، والتنمية الاقتصادية ، والبيئة وهناك لجنة التنسيق والتوجيه للمحادثات متعددة الأطراف ، ولجنة التسيير التى تعنى بتقييم نتائج اجتماعات اللجان الخمس الرئيسية ، إضافة الى العديد من اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجان الرئيسية لمتابعة مقررات اللجان الرئيسية أو مناقشة بعض القضايا التفصيلية التى تحال إليه. وتجدر الاشارة الى أن سوريا ولبنان تقاطعان هذه المفاوضات فى كل اللجان باعتبار أن التفاوض الاقليمى يجب أن يكون تاليا للتسوية فى المسارات الثنائية.

أ - لجنة الحد من التسلح والأمن الاقليمى:

شهد عام ١٩٩٤ ثلاث جولات لهذه اللجنة: الجولة

فى مايو ، والجولة السابعة فى تونس فى ديسمبر. ويمكن القول بأن الخلاف المصرى (والعربى عموما) الاسرائيلى هو أبرز مايميز جولات هذه اللجنة حيث تنطلق الرؤية المصرية من ضرورة التماثل الكمى والنوعى فى القدرات العسكرية لدول المنطقة وحتمية استبعاد مفهوم التفوق العسكرى ، فيما تنطلق الرؤية الاسرائيلية من حق جميع الدول فى السعى لمستوى عال من الأمن وحتمية تعويض بعض جوانب الضعف الهيكلية للدولة بقدرات هجومية رادعة تسمح بهامش أمنى. ومرد هذا الخلاف الى تباين مفهوم التهديد لدى الجانبين حيث يرى الجانب العربى عموما أن مصدر التهديد هو تهديد دولة لدولة. فيما يعدد المفهوم الاسرائيلى للتهديد المصادر التالية مجتمعة :

- دولة ضد دولة.
- مجموعة دول فى شكل تحالف
- كيانات سياسية ليست دولا بالضرورة
- الارهاب .

وفيما يتعلق بالجانب غير التقليدى من التسلح الذى يمثل ركنا أساسيا فى الاسراتيجية الاسرائيلية قامت مصر بدور رئيسى خلال العام ، انطلاقا من ان التسابق على امتلاك الأسلحة النووية يؤدى الى الاخلال بالتوازن الاستراتيجى ويجعل المنطقة على حافة الخطر. كما حذرت مصر من أن اصرار اسرائيل على عدم الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمثل أهم الأخطار المتعددة الجوانب إذ أن تطوير الترسانة النووية الاسرائيلية يهدد الدول العربية كلها. فى هذا السياق رفضت مصر اقتراحا اسرائيليا قدم الى جولة الدوحة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة الكيماوية ، واشترطت جعلها خالية من الأسلحة النووية كذلك. وتضمنت الورقة المصرية فى جولة الدوحة اجراءات للحد من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذاتية الدفع ، واجراء محادثات حول وسائل التحقق فيالمجال النووى عن طريق انشاء مكتب اقليمى لمراقبة التسلح وهو الاقتراح الذى أيدته المانيا وسويسرا وايطاليا. كما لقيت الرؤية المصرية تأييدا عربيا كاملا فى جولة الدوحة حيث دعت قطر (الدولة المضيفة) اسرائيل للانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية لأن احتفاظها بأسلحتها النووية يؤدى الى تفاقم التوتر فى الشرق الأوسط. ولم يفلح الوفد الامريكى فى تقريب وجهات النظر العربية والاسرائيلية فى مسألة الحد من التسلح ، كما فشلت اللجنة فى مجرد الاتفاق على جدول الاعمال «اعلان النوايا» بسبب التناقضات بين المواقف العربية والاسرائيلية ، ولم تسفر جولة الدوحة سوى عن الاتفاق على انشاء مركز لمنع الصراعات مقره الدوحة وعلى شبكة معلومات للمناورات والتحركات واسعة النطاق ، وانشاء شبكة اتصالات تصب فى بنك معلومات توفر قاعدة بيانات أساسية وتستعين بصور ومعلومات الأقمار الصناعية ، على أن تكون وظائفها خفض احتمالات الصراع ، ودعم اتفاقات السلام ، ثم تأسيس مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط. ولعل الوظيفة الأخيرة هى الاكثر إثارة للجدل ، حيث لازالت دول عربية عديدة لاترحب بالمقترحات الرامية الى اقامة نظام أمنى للمنطقة. ولم تسفر الجولة السابعة التى عقدت فى نهاية العام فى تونس (حضرتها ٤٠ دولة مقابل ٣١ فى جولة الدوحة) عن تقدم جوهرى بينما تم الاتفاق على عدد من القضايا الفرعية ، كمنع الحوادث فى أعالى البحار والتعاون فى مجال الاغاثة البحرية والاتفاق على شبكة اتصالات اقليمية فى مصر وانشاء مركز اقليمى للأمن فى الشرق الأوسط فى عمان .كما وافقت (١٢) دولة من (٤٠) بينها اسرائيل على تبادل المعلومات العسكرية بحيث تخطر كل دولة بقية الدول بأى مناورات عسكرية يشترك فيها اكثر من (٤٠٠٠) جندى و (١١٠) دبابة .

ب ـ لجنة اللاجئين :

هى اكثر اللجان تعثرا ، إذ تكاد تقف فى مكانها بلا حراك .وقد شهد عام ١٩٩٤ اجتماع الجولة الرابعة للجنة اللاجئين بالقاهرة فى شهر مايو دونما تقدم يذكر ، بل ان كل ماتم انجازه عبر الجولات الأربع هو انهاء مسألة التمثيل الفلسطينى فى أعمال اللجنة حيث أصبح يشارك الآن على قدم المساواة ، وكذلك زيادة عدد الدول المعنية والمهتمة بحل قضية اللاجئين وزيادة عدد المشاركين الى (٤٥) دولة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفى مقدمتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وعلى الجانب الاسرائيلى لم تصدر تصريحات هامة فى هذا الصدد باستثناء تصريح يوسى بيلين نائب وزيرالخارجية الذى أعلن فيه سماح اسرائيل بعودة (٥) آلاف من اللاجئين الفلسطينيين سنويا ، وهو مايعنى ضياع قضية اللاجئين. والواقع أن لجنة اللاجئين فقدت أهميتها فعليا بعد التوصل لاعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى ، الذى حدد آلية لمعالجة قضية لاجئى ١٩٦٧ بمشاركة مصر والاردن ، وأرجأ قضية لاجئى ١٩٤٨ الى التسوية النهائية.

جـ ـ لجنة الموارد المائية :

أسفرت المفاوضات فى هذه اللجنة عن تقدم خلال عام

١٩٩٤، انعكس فى الاتفاق على :

١ ـ انشاء محطة تحسين المياه فى غزه.

٢ ـ انشاء بنوك اقليمية لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه فى الشرق الأوسط.

٣ ـ اجراء دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا المياه.

٤ ـ انشاء مركز دولى لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه فى سلطنة عمان.

٥ ـ اعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الأوسط فى مجال المياه.

٦ ـ تكليف المانيا باعداد دراسة شاملة عن الموارد والاحتياجات المائية لدول المنطقة.

٧ ـ الموافقة على اقتراح كندى بتجميع مياه الأمطار فى الشرق الأوسط وآخر أمريكى بمعالجة واعادة استخدام مياه الصرف فى الزراعة.

وعلى الرغم من هذا التقدم الواضح إلا أنه تبقى قضية المياه كقضية سياسية أولا، لأن مياه الأنهار تمر فى اكثر من دولة مما يرتب ضرورة اتفاقها سياسيا بعد ان أصبحت المياه من قضايا الأمن القومى. وعلى هذا فإن قضية المياه ترتبط أساسا بالتقدم فى محادثات السلام الثنائية فى الشرق الأوسط وإربما كان الاتفاق الأردنى ـ الاسرائيلى بحصول الأردن على كمية أضافية من المياه تقدر بـ (٥٠) مليون متر مكعب تقدما فى هذا الاتجاه .

د ـ لجنة البيئة :

شهد عام ١٩٩٤ ثلاث جولات رئيسية فى لجنة البيئة. فقد عقدت الجولة الرابعة للجنة فى القاهرة فى فبراير ١٩٩٤، والخامسة فى لاهاى ابريل ١٩٩٤، فيما عقدت الجولة السادسة فى المنامة فى اكتوبر ١٩٩٤ وتم الاتفاق خلال جولة القاهرة على انشاء الوكالة الفلسطينية لحماية البيئة ، وقدمت مصر ورقة تستهدف تأمين منطقة الشرق الأوسط من المخاطر البيئية ودفع جهود التنمية الاقتصادية عن طريق ترشيد استغلال الموارد واستخدامات التكنولوجيا ووضع أسس قانونية وعلمية وعملية للتعاون الاقليمى فى مجال البيئة. وقد تابعت جولة لاهاى فكرة ميثاق التعاون الاقليمى فى مجال البيئة كما تابعت الخطوات التنفيذية لانشاء الوكالة الفلسطينية لحماية البيئة، والتى سبق الاتفاق عليها فى الجولة الرابعة بالقاهرة. حيث تم اعلان انشاء الوكالة والهيكل التنظيمى لها وتقدمت كل من اليابان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية بالمساعدات فى مجال تدريب الكوادر الفلسطينية التى ستتولى عمل هذه الوكالة. وأسفرت جولة لاهاى أيضا عن اعلان الاتفاق بشأن اقامة مراكز لمكافحة التلوث البحرى ومنع الحوادث فى خليج العقبة ، وهى المرحلة الأولى من المشروع المصرى المتعلق باقامة مركز اقليمى فى سفاجا للتعاون بين دول المنطقة لمواجهة المخاطر المختلفة، كما اتفق على بدء إقامة وحدات معالجة الصرف الصحى للمجتمعات الصغيرة بالتعاون مع الولايات المتحدة ، وتم الاتفاق على الموضوعات الخاصة بالتخلص من النفايات بمختلف أنواعها من عناصر التلوث المختلفة واعتمدت كل من مصر والأردن وتونس وفلسطين واسرائيل برنامجا للتعاون الخاص بين مراكز البحث العلمى فى مجال مكافحة التصحر وتدهور الانتاج الزراعى والحيوانى بتمويل من البنك الدولى واستعداد للمشاركة من قبل الأمم المتحدة واسبانيا والصين وسويسرا.

هـ ـ لجنة التنمية الاقتصادية :

ربما تجاوزت صيغة المؤتمرات الاقتصادية العالمية والاقليمية التى تتابعت خلال عام ١٩٩٤، فى اكثر من دولة على رأسها المملكة المغربية ومصر أعمال هذه اللجنة ، حيث بدت قضاياها تحديدا اكثر كونية للظروف العالمية التى تحيط بالاقتصاد الدولى فى الوقت الراهن. وعلى اى حال فقد قدمت هذه اللجنة واللجان المنبثقة منها عددا من المقترحات الهامة كإنشاء بنك للتنمية فى الشرق الاوسط، وهو ماطرح فى مؤتمر الدار البيضاء بالمملكة المغربية فى نهاية اكتوبر ١٩٩٤، كما اختار الاتحاد الاوربى فى لجنة العمل الخاصة بالبنية الاساسية (٥) مقترحات بانشاء مشروعات من أصل (١٢) مشروعا مقترحا ليمولها ومن هذه المشروعات انشاء (٥) طرق تربط دول الشرق الأوسط، وكانت لجنة المشروعات الانمائية الاقليمية بالرباط قد اقترحتها فى يونيو ١٩٩٤، لشق طريق من عمان الى اشدود وتطوير الساحل المشترك بكل من مصر والأردن واسرائيل فى خليج ايلات وتحويلها الى منطقة سياحية متكاملة وفتح نقطة حدود برية بين اسرائيل والأردن فى منطقة العقبة.

القسم الخامس

الاقتصاد الدولى



أولا : الصراعات التجارية الدولية
دراسة حالة الصراع التجارى بين الولايات المتحدة وكل من الصين واليابان

أحمد السيد النجار

تشهد ساحة العلاقات التجارية الدولية العديد من النزاعات المتفجرة فى الوقت الراهن ، والتى تعكس بشكل أو بآخر تفاعل القوى التجارية الكبرى التقليدية والجديدة مع التغيرات الحادثة فى بيئة التجارة الدولية .وقبل التعرض للصراعات أو الحروب التجارية الفعلية سوف نمر فى عجالة على أهم ملامح البيئة التجارية باعتبارها الوسط الذى تجرى فيه كل دولة تعاملاتها التجارية مع الدول الاخرى ، والذى تتأثر بمختلف معطياته .ويمكن تركيز الملامح الرئيسية للبيئة التجارية الدولية فيما يلى :

١ - توصل الدول الاعضاء فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «الجات» وهى ١١٤ دولة إلى اتفاق التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية فى منتصف ديسمبر ١٩٩٣ ، ثم توقيعه بصفة نهائية فى ابريل ١٩٩٤ فى مراكش بالمغرب والاتفاق أيضا على انشاء منظمة التجارة الدولية لمراقبة التزام الدول الموقعة على اتفاق ماركش ببنوده.

ويعنى هذا أن اقتصادات دول العالم سوف تتحرك فى علاقاتها ببعضها البعض فى أسواق مفتوحة نسبيا وفى مناخ تجارى دولى يتسم بالتحرير المراقب من قبل منظمة مختصة بهذا الشأن .وسيترتب على ذلك أن القدرة على المنافسة من ناحية الجودة والسعر ستصبح عاملا اكثر اهمية عن ذى قبل فى التأثير على خريطة العلاقات التجارية الدولية .

ورغم أن التحايل من خلال البنود المتعلقة بمكافحة الاغراق والمواصفات القياسية يمكن أن يعطل تنفيذ الاتفاقية جزئيا ، فمن المؤكد أن التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية من خلالها يعنى وضع قواعد وأسس متفق عليها لهذا التحرير ، كما يعنى أن الأسواق الدولية ستكون مفتوحة نسبيا مقارنة بالاوضاع التى كانت عليها قبل توقيع الاتفاقية حتى وان لم تكن حركة السلع والخدمات عبرها حرة تماما .

٢ - تزايد قوة التكتلات التجارية القائمة ، وظهور تكتلات جديدة أو الاتفاق على جدول زمنى لتأسيسها .فقد تزايدت قوة وتماسك الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تحولت إلى الاتحاد الأوروبى ، والذى يعد فى جانب منه تكتلا تجاريا هائلا سوف يزداد قوة بانضمام السويد والنمسا وفنلندا وايسلندا إليه .كما ظهرت فعليا منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "نافتا" "وتم الاتفاق على جدول زمنى لبدء منطقة التجارة الحرة للبلدان المطلة على المحيط الهادى – ابيك – ومنطقة التجارة الحرة لدول الامريكيتين .

ورغم أن هذه التكتلات التجارية تعنى تحرير التجارة بين اعضائها ، وتعنى فى بعض الحالات أقامة اتحاد جمركى أو منطقة جمركية واحدة ، بما يعكس مزيدا من انفتاح اسواق بلدان كل تكتل أمام بعضها البعض ، الا أن هناك مخاوف من أن تؤدى العلاقات التجارية التفضيلية بين بلدان كل تكتل إلى الاغلاق النسبى لأسواق أعضائه أمام صادرات الدول من خارج التكتل .

٣ - صعود قوى تجارية جديدة ، وحدوث تغيرات هامة فى الوزن النسبى للقوى التجارية الكبرى فى العالم . وبالنسبة للقوى التجارية الجديدة ، تعد البلدان الصناعية الجديدة فى الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا هى أهم هذه افقوى التى تتزايد قوتها التجارية بمعدلات سريعة تؤهلها لتبوء مكانة أكثر أهمية فى التجارة الدولية فى المستقبل القريب .

وقد بلغت قيمة صادرات ثمانى دول آسيوية هى الصين وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وتايلاند واندونيسيا نحو ٥٨٩ر٧ مليار دولار عام ١٩٩٣ بما يوازى نحو ١٦٪ من قيمة الصادرات العالمية فى العام المذكور ، علما بأن قيمة صادرات الدول الثمانى المشار اليها قد بلغت ٢٦٤ر٢ مليار دولار عام ١٩٨٧ بما كان يوازى نحو ١١٪ من قيمة الصادرات الدولية فى ذلك العام.

أما بالنسبة للواردات فان قيمة واردات الدول الأسيوية الثمانى المشار اليها آنفا قد بلغت نحو ٦٠٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ تشكل نحو ١٦,٢٪ من اجمالى قيمة الواردات

الدولية فى العام المذكور ، مقارنة بقيمة وارداتها التى بلغت نحو ٢٣٨,٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ بما شكل نحو ٩,٦٪ من اجمالى الواردات الدولية فى ذلك العام .

وبالنسبة للصين وهونج كونج وتايوان ، وهى الدول التى كانت تشكل الصين قبل تجزئتها، فان قيمة صادراتها قد بلغت ٣١١ر٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ بما يوازى نحو ٨,٥٪ من اجمالى قيمة الصادرات العالمية مقارنة بنحو ١٤١,٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ توازى نحو ٥,٩٪ من اجمالى الصادرات العالمية فى العام المذكور.

أما بالنسبة لواردات الدول الثلاث المذكورة فقد بلغت نحو ١٢٦ر٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ بما يشكل نحو ١,٥٪ من اجمالى قيمة الواردات الدولية فى ذلك العام. وقد ارتفعت قيمة واردات هذه الدول الثلاث إلى نحو ٣١٩ر٣ مليار دولار عام ١٩٩٣ بما يمثل نحو ٨,٥٪ من اجمالى حجم حركة الواردات الدولية.

أما أهم التغيرات فى تراتب القوى التجارية الكبرى فى العالم فانها تتركز فى تراجع النصيب النسبى للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى الصادرات العالمية من ٧٢,٢٪ عام ١٩٨٧ إلى ٦٨,٦٪ عام ١٩٩٣. وتراجع النصيب النسبى لهذه الدول من اجمالى الواردات العالمية من ٧٣,٨٪ عام ١٩٨٧ إلى ٦٧,٢٪ عام ١٩٩٣.

كما تراجع النصيب النسبى لالمانيا فى الصادرات العالمية من ١٢,٣٪ عام ١٩٨٧ إلى ٩,٩٪ عام ١٩٩٣ بسبب التداعيات الاقتصادية للوحدة الالمانية ولاتفاق انسحاب الجيش السوفيتى من المانيا .وتراجع النصيب النسبى لالمانيا فى الواردات الدولية من ٩,٢٪ عام ١٩٨٧ إلى نحو ٨,٨٪ عام ١٩٩٣.

وبالمقابل ارتفع النصيب النسبى للولايات المتحدة فى الصادرات الدولية من ١٠,٥٪ عام ١٩٨٧ إلى ١٢,٦٪ عام ١٩٩٣. وان كان النصيب النسبى للولايات المتحدة من اجمالى حركة الواردات العالمية قد انخفض من ١٧,١٪ عام ١٩٨٧ إلى ١٦,١٪ منها عام ١٩٩٣.

ويعد ظهور قوى تجارية عالمية كبرى جديدة هو أحد *العوامل الهامة التى* ساهمت فى اشعال وتأجيج النزاعات التجارية الدولية والتى سنعرض لها فى موضع لاحق .

٤ ـ *استمرار* تدهور شروط تجارة *الدول المصدرة للوقود* والمواد الاولية والدول النامية عموما مقابل تحسن شروط تجارة *الدول الصناعية المتقدمة* .وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى إلى أن شروط تجارة الدول النامية قد تدهورت بمعدل ١,٨٪ فى عام ١٩٩٤ بعد أن تدهورت فى اعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ بالترتيب بنسبة ٣,٣٪ و ٢٥,٠٪ ، و ١,٨٪. وقد تدهورت شروط تجارة الدول النامية المصدرة للوقود بنسبة ٢,٦٪ فى عام ١٩٩٤ ، وفقا لتقديرات «الصندوق» علما بان شروط تجاره هذه الدول تدهورت بنسبة ١٢,٦٪ و ١,٦٪ ، و ٣,٦٪ فى اعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ بالترتيب .كما تدهورت شروط تجارة الدول النامية غير المصدرة للوقود بنسبة ٠,٦٪ فى عام ١٩٩٤ مقارنة بتدهورها بنسبة ١,٢٪ فى عام ١٩٩٣. وكانت تلك الشروط قد تحسنت بنسبة ٠,١٪ و ٠,٢٪ فى عام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ بالترتيب.

وبالمقابل تشير تقديرات صندوق النقد الدولى إلى ان شروط تجارة الدول الرأسمالية الصناعية قد تحسنت بنسبة ١٪ عام ١٩٩٤ ، علما بأنها تحسنت بنسبة ١,٢٪ ، ١,٨٪ ، ١,٤٪ فى اعوام ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ بالترتيب.

ويرتبط تدهور شروط تجارة الدول النامية المصدرة للوقود بانخفاض أسعار صادراتها من الوقود واستمرار ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الصناعية والزراعية (شروط تجارة أى دولة هى قيمة الوحدة من صادراتها مقسومة على قيمة الوحدة من وارداتها مع ضرب الناتج فى ١٠٠)

أما تدهور شروط الدول النامية غير المصدرة للوقود فانه يرتبط بارتفاع أسعار وارداتها بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار صادراتها بصفة عامة.

وقد حدث تحسن شروط تجارة الدول الرأسمالية الصناعية بسبب ارتفاع أو استقرار أسعار صادراتها من السلع الصناعية مقابل انخفاض أسعار وارداتها من الوقود. ورغم أن أسعار واردات هذه البلدان من بعض المعادن الاساسية قد ارتفعت فى عام ١٩٩٤ ، الا انها عوضت ذلك الارتفاع وحققت ارباحا كبيرة من رفع أسعار منتجاتها الصناعية من تلك المعادن .وقد ارتفعت أسعار الالمونيوم بنسبة ٧٢ر٩٪ خلال عام ١٩٩٤ ، كما ارتفعت أسعار الرصاص والنيكل والقصدير والنحاس على الترتيب ٤٥ر٩٪ ، ٦١ر٨٪، ٦٩,٨٪ خلال عام ١٩٩٤. وهذه الارتفاعات فى أسعار المعادن الاساسية هى ارتفاعات فى أسعار المعادن بعد معالجتها وليس فى أسعار الخامات الأولية .وبالتالى فان ارتفاع سعر الألمونيوم بنسبة ٧٢ر٩٪ خلال عام ١٩٩٤ لايعنى أن دولة منتجة رئيسية للبوكسيت مثل جاميكا هى المستفيد منه ، وانما يعنى أن الدول المستوردة للبوكسيت والتى تقوم بتصنيعه وتحويله إلى معدن الألمونيوم هى التى جنت ثمار الارتفاع فى أسعار المعدن ، وبصفة عامة ارتفعت اسعار الخامات المعدنية بمعدلات تقل كثيرا عن معدلات ارتفاع أسعار المعادن بعد

معالجتها وتحويلها من خامات أولية إلى معادن نقية بدرجات مختلفة.

ومن المؤكد أن الدول المتطورة تكنولوجيا لاتتأثر كثيرا بارتفاع أسعار المعادن حتى ولو كانت مستوردة لها ، سواء لأن التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة فى صناعاتها تقلل حجم الخامات المطلوبة لأداء الوظيفة او لانتاج السلع التى تنتج باستخدام كميات اكبر من الخامات فى البلدان النامية، أو لأن الدول المتقدمة تقوم بتحميل الارتفاع فى أسعار مدخلات الانتاج من المعادن المختلفة على أسعار منتجاتها الصناعية النهائية.

ويبدو ارتفاع أسعار المعادن مؤثرا بصورة أكبر على دولة مثل الصين التى ينمو اقتصادها بمعدلات سريعة بما يزيد من احتياجاتها للمعادن والمواد الخام الضرورية لصناعتها الصاروخية النمو والتى تستهلك المعادن والمواد الخام بمعدلات أعلى من الصناعات المناظرة فى الدول الصناعية المتقدمة لانتاج نفس المنتجات او لأداء نفس الوظائف . ومع ذلك تجدر الاشارة إلى أن الاستثمارات الجديدة الهائلة فى قطاع الصناعة التحويليه فى الصين ، والمعتمدة على تكنولوجيا حديثة ، سوف تجعل الصناعة الصينية تستخدم المعادن والمواد الخام بمعدلات قريبة أو مساوية من معدلات استخدامها فى الدول الصناعية المتقدمة لانتاج نفس السلع أو لأداء نفس الوظائف.

وعلى أى الأحوال يمكن القول أن التغيرات فى شروط تجارة الدول والمجموعات المختلفة تساهم فى تغذية التوترات والصراعات التجارية الدولية على اعتبار أن الدول المتضررة من تدهور شروط تجارتها تبحث عن رفع أسعار صادراتها وتقليل اسعار وارداتها بأى أسلوب.

٥ - تزايد التباين فى العناصر المكونة للقدرة التنافسية لانتاج الدول المختلفة ، حيث تركز القدرة التنافسية لصادرات احدى الدول على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لدفع الانتاجية ، بينما ترتكز القدرة التنافسية لصادرات دولة أخرى على الانخفاض النسبى لاجور العمالة فيها ، أو على قربها من مصادر المواد الخام ومن الاسواق التى تتجه اليها صادراتها ، أو على كفاءة الادارة وبراعتها فى توظيف الميزات النسبية من أجل تحقيق انتاجية أعلى وقدرة تنافسية أكبر .

ولأن العناصر المكونة للقدرة التنافسية لصادرات أى دولة متباينة ، فان الدول الكبرى بصفة خاصة حاولت تصفيه بعض العناصر المكونة للقدرة التنافسية لبلدان أخرى وبالذات لبعض البلدان الصناعية الجديدة من الدول النامية تحت دعاوى تبدو انسانية ، رغم أن الهدف من ورائها هو الرغبة فى ازاحة منافسين جددا أو تكوين مواقف جماهيرية مضادة للسلع التى ينتجونها تحت مبررات انسانية لتغطية العجز عن منافسة تلك السلع بشكل اقتصادى .

وعلى سبيل المثال شنت الولايات المتحدة حملة عاتية ضد الصين وبعض دول الشرق الاقصى متهمة اياهم باستخدام العمل الرخيص كعامل رئيسى لدفع القدرة التنافسية لصادرات تلك البلدان بشكل لايمكن للانتاج الامريكى ان ينافسها . وقد استخدمت الولايات المتحدة فى حملتها ضد الصين وبعض بلدان الشرق الاقصى دعاوى انسانية مثل ضرورة التزام تلك الدول برفع الحد الادنى للاجور وبايقاف تشغيل السجناء فى الصناعة بأجور رمزية ، متجاهلة أن الحد الأدنى للأجور لابد وأن يختلف من دولة لاخرى تبعا لمستوى انتاجية العمالة ولمتوسط مستوى المعيشة ولمعدلات التراكم والاستثمار المطلوب تحقيقها فى كل دولة .

وعلى أى الأحوال فان ادراك بعض الدول الصناعية المتقدمة لتباين العوامل المكونة للقدرة التنافسية لصادراتها عن تلك المكونة لقدرة الدول الصناعية الجديدة القادمة من العالم الثانى، جعل بعضها وبالذات الولايات المتحدة تحاول حرمان الدول الصناعية الجديدة عن ميزاتها النسبية التى تشكل العامل الرئيسى فى تمتع صادراتها بقدرة تنافسية عالية تحت دعاوى انسانية .

وإذا كانت العوامل المذكورة أيضا تشكل الملامح الرئيسية للبيئة التجارية الدولية فى الوقت الراهن فان أهم الصراعات التجارية التى ظهرت على الساحة الدولية عام ١٩٩٤ هى الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة من جهة واليابان والصين وبلدان الشرق الاقصى من جهة أخرى فضلا عن الصراعات التقليدية بين منتجى بعض السلع الأولية أو الصناعية وبين مستهلكيها .

والملاحظ هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت طرفا فى غالبية الصراعات التجارية الكبيرة فى عام ١٩٩٤ بعكس الدول الاوروبية التى أدى نجاحها فى زيادة تماسك تكتلها الاقتصادى التجارى فى اطار الاتحاد الاوروبى إلى تمتع صادرات دولها بمعاملة تفضيلية داخل أسواق دول أخرى بما ساهم فى رفع قدرتها التنافسية فى تلك الأسواق مقارنة بالقدرة التنافسية للصادرات المناظرة القادمة من دول من خارج الاتحاد ، وهو ماخفف من توتر الدول الأوروبية ازاء تصاعد القدرة التنافسية للسلع اليابانية والصينية والشرق آسيوية .لكن لم يمنع ذلك من نشوب بعض المشاكل والصراعات التجارية بين أوروبا من جهة

واليابان من جهة أخرى لكنها كانت أقل أهمية من الصراعات التجارية التى دخلت الولايات المتحدة الأمريكية كطرف فيها.

١ ـ الصراع التجارى بين الولايات المتحدة والصين

بدأ العام ١٩٩٤ بخلافات تجارية بين الصين والولايات المتحدة تحولت إلى صراع مباشر بشكل سريع عندما أعلن الممثل التجارى الأمريكى ميكى كانتور فى ٧ يناير أن بلاده تنوى خفض حصة المنسوجات والملابس الجاهزة المسموح للصين بتصديرها للولايات المتحدة بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٥٪ فى منتصف يناير بعد فشل المفاوضات التجارية بين الدولتين فى التوصل لتسوية بشأن شحنات السلع الصينية التى تؤكد الولايات المتحدة أنها تصل إلى أسواقها عبر دول ثالثة فى محاولة من الصين لتجاوز الحصص التصديرية للسوق الامريكية التى تحددها لها الادارة الأمريكية وبالذات فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس الجاهزة .وكانت الادارة الأمريكية قد حددت قيمة حصة المنسوجات والملابس المسموح للصين بتصديرها للولايات المتحدة بنحو ٥ر٤ مليار دولار ، وهو ماترى هذه الادارة أن الصين تجاوزته فى عام ١٩٩٣ بمقدار مليار دولار عن طريق تصدير منتجاتها عبر دول ثالثة .

وقد ردت الصين بقوة على التهديدات الأمريكية بمعاقبتها تجاريا ، حيث اكدت أنها سوف تتخذ اجراءات انتقامية مضادة إذا نفذت الولايات المتحدة تهديدها بمعاقبة الصين تجاريا.

ومع ذلك تمكنت واشنطن وبكين من التوصل لاتفاق تجارى بالفعل فى اليوم الأخير الذى كان تنفيذ العقوبات سيبدأ بعده (٧ يناير) ونص الاتفاق على سماح الصين للولايات المتحدة بتفتيش مصانع المنسوجات والملابس الصينية التى يشتبه فى قيامها بتغيير العلامات التجارية ودولة المصدر لزيادة حصة الصين فى سوق المنسوجات والملابس الجاهزة الأمريكية.

كما تم الاتفاق على تجميد حصة المنسوجات والملابس الجاهزة الصينية فى السوق الأمريكية فى عام ١٩٩٤ عند مستواها فى عام ١٩٩٣ ، مع زيادتها بنسبة ١٪ فى عامى ٩٥، ١٩٩٦.

وتجدر الاشارة إلى أن الصادرات الصينية من المنسوجات والملابس الجاهزة للولايات المتحدة تبلغ نحو ثلث اجمالى واردات الولايات المتحدة الاكريكية من المنسوجات والملابس الجاهزة من العالم كله.

ولم يكن هذا الاتفاق الأمريكى – الصينى يعنى أكثر من تهدئه التوتر على جبهة التجارة بين الدولتين قبل أن يتزايد التوتر مرة أخرى بشكل اكثر حدة فى شهر مايو وبداية يونيو بشأن تجديد تمتع الصين بوضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا من قبل الولايات المتحدة ، وقبل أن يتفجر صراع أكثر ضراوة بشأن حقوق الملكية الفكرية وتجاوز الصين لحصص التصدير للسوق الأمريكية والتى حددتها لها الادارة الأمريكية فى نهاية عام ١٩٩٤ .

وإذا ألقينا نظرة على التجارة الأمريكية – الصينية والميزان التجارى بين الدولتين فاننا سندرك مصدر التوتر التجارى بين الطرفين .فتشير بيانات صندوق النقد الدولى المأخوذة من الصين إلى أن الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة قد بلغت ١٦٩٧٦ مليون دولار مقابل واردات بلغت قيمتها ١٠٦٣٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ . وهذا يعنى أن الصين قد حققت فائضا تجاريا بلغ ٦٣٤٣ مليون دولار فى تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣ .

لكن تشير بيانات صندوق النقد الدولى المأخوذة من الولايات المتحدة إلى أن الصادرات الصينية للولايات المتحدة قد بلغت ٣٣٧٣٠ مليون دولار مقابل واردات الصين من الولايات المتحدة التى بلغت ٨٧٦٧ مليون دولار وذلك فى عام ١٩٩٣ .وهذا يعنى أن الفائض التجارى الصينى مع الولايات المتحدة قد بلغ نحو ٢٤٩٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ وفقا للبيانات الأمريكية بما يضع الصين فى المركز الثانى بين الدول التى تحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الولايات المتحدة ، وذلك بعد اليابان مباشرة .

وهذا الخلاف بين البيانات الصينية والأمريكية بشأن التجارة بين الدولتين يعد تجسيدا حيا لواحدة من قضايا الخلاف التجارى بينهما ، وهى قضية التزام الصين بحصص الصادرات للسوق الأمريكية والتى حددتها لها الادارة الأمريكية .

وعلى أى حال فان الفائض التجارى الصينى الكبير فى التعاملات التجارية مع الولايات المتحدة يشكل عاملا مثيرا للتوتر بين واشنطن وبكين ، وهو توتر ناجم بالأساس عن فشل شركات الولايات المتحدة فى منافسة الصادرات الصينية فى الظروف العادية بما دفع الادارة الأمريكية إلى تحديد حصص للصادرات الصينية وإلى اثارة المشاكل الحقيقية والمفتعلة بشأن التجارة بين الدولتين .

وإضافة إلى قضية تجاوز الصين للحصص المحددة لصادراتها للولايات المتحدة ، فان انتهاك حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية من قبل الشركات الصينية

واستخدام السجناء فى انتاج سلع صينية يتم تصديرها للولايات المتحدة كانت هى القضايا الهامة الاخرى فى النزاع التجارى بين الصين والولايات المتحدة .

وفيما يتعلق بقيام الصين بتصدير سلع ينتجها السجناء ، كانت هذه القضية محلا للجدل بين واشنطن وبكين ، حيث كانت الولايات المتحدة ترى فى قيام الصين بتشغيل السجناء بلا أجر أو بأجور رمزية وتصدير انتاجهم للولايات المتحدة نوعا من العبودية وانتهاك حقوق الانسان.

وقد حسمت هذه القضية باتفاق الصين مع الولايات المتحدة لايقاف تصدير أى منتجات صينية جرى انتاجها فى السجون إلى الولايات المتحدة .وقد تم ذلك الاتفاق قبل موعد صدور القرار الأمريكى الخاص بتجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا فى يونيو ، ١٩٩٤

أما فيما يتعلق بقضية حقوق الملكية الفكرية ، فقد شكلت واحدة من القضايا الرئيسية المثيرة للتوتر التجارى بين واشنطن وبكين حيث وجهت الولايات المتحدة اتهامات صريحة للصين بأن شركاتها تقوم بأعمال سطو على حقوق الملكية الفكرية العائدة لافراد وشركات أمريكية .وفى بداية مايو ١٩٩٤ حذرت الادارة الامريكية الحكومة الصينية من استمرار ما أسمته بالقرصنة ، التى تقوم بها الشركات الصينية التى تلسخ وتوزع الافلام السينمائية والشرائط الموسيقية واسطوانات الالات الماسية واسطوانات الكمبيوتر والليزر والكتب والعلامات التجارية دون سداد حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية .واكدت تحذيرها للصين بالتهديد باتخاذ اجراءات عقابية انتقامية فى حالة عدم اتخاذ الحكومة الصينية اجراءات فعالة لانهاء عمليات السطو التى تقوم بها الشركات الصينية على حقوق الملكية الفكرية العائدة لشركات وأفراد أمريكيين.

ورغم أن الصين اعترفت ضمنيا بقيام بعض شركاتها بالسطو على هذه الحقوق ، وقامت باعداد خطط لمواجهة ذلك ومعاقبة نحو ٣٠٠٠ شخص من مخالفى قانون العلامات التجارية واعدمت ٢٦٦٥ منهم بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ .رغم كل ذلك ، عادت الادارة الأمريكية فى نهاية ١٩٩٤ لتفجر القضية من جديد ، وبشكل اكثر قوة عن ذى قبل حيث اعلنت عن استعدادها لفرض عقوبات تتمثل فى فرض تعريفة جمركية تبلغ ١٠٠٪ على صادرات صينية للولايات المتحدة تبلغ قيمتها نحو مليار دولار وتشمل منسوجات وملابس جاهزة والعاب الأطفال والاجهزة الاليكترونية .وواصلت الولايات المتحدة التصعيد بتوسيع نطاق الصادرات الصينية التى هددت بفرض ضرائب جمركية عليها تصل إلى ١٠٠٪ حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية موضع التهديد نحو ٢٫٨ مليار دولار .وقد حددت الولايات المتحدة موعدا لتنفيذ تهديدها بعقاب الصين تجاريا فى الرابع من فبراير عام ١٩٩٥ اذا لم تقم الحكومة الصينية باتخاذ اجراءات مشددة لحماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية ، وإذا لم توقف الصين سرقة شركاتها لبرامج الكومبيوتر والافلام السينمائية والموسيقى العائدة لشركات أمريكية .وقد قدرت الولايات المتحدة خسائرها بسبب سطو الشركات الصينية على حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية بنحو ٨٢٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٤ . وأشارت الادارة الامريكية إلى أن نحو ٢٩ شركة صينية بعضها مملوك للدولة قد شاركت بفعالية فى السطو على حقوق الملكية الفكرية العائدة لشركات أمريكية.

وإذا كانت هذه هى أهم قضايا الخلاف التجارى بين الصين والولايات المتحدة ، فان واشنطن قد استخدمت ثلاث آليات رئيسية للضغط على الصين لتقديم التنازلات بشأنها . وهذه الآليات هى التهديد بفرض عقوبات تجارية ضد الصين على النحو الذى أوردناه آنفا ، والتهديد بعدم تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا ، وعرقلة انضمام الصين للجات.

وفيما يتعلق بالتهديد بفرض عقوبات تجارية ضد الصين فى عام ١٩٩٤ ، يمكن القول بأن افراط الولايات المتحدة فى التلويح بالعقوبات ، ثم التراجع عن ذلك دون أن تكون الصين قد قدمت تنازلات حقيقية ، افقد ذلك التلويح مصداقيته وجعله أشبه بالدعوة للتفاوض بشأن الخلافات التجارية للتوصل لحلول وسط مع وضع نقطة زمنية ينبغى التفاوض والتوصل لاتفاق تجارى قبل الوصول اليها.

أما فيما يتعلق باستخدام قضية تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا ، فقد وضعت واشنطن العديد من الشروط السياسية والاقتصادية لهذا التجديد لكن الصين اتخذت موقفا قويا اعتمادا على قدرتها على اتخاذ اجراءات اقتصادية عقابية ضد الولات المتحدة إذا لم تجدد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا .

وعلى الجانب الآخر تعرضت الادارة الامريكية لضغوط قوية من قبل رجال الاعمال والشركات الأمريكية الكبرى صاحبة المصالح التجارية والاستثمارية مع الصين من أجل تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا ، حتى لاتتأثر استثماراتهم فى الصين سلبيا وحتى لايخسروا سوقها الضخمة التى استوعبت عام ١٩٩٣ سلعا أمريكية بلغت قيمتها نحو ١٠٦٣٣ مليون دولار من المرجح أن تتزايد بسرعة فى الأعوام القادمة .

وقد إضطرت الادارة الأمريكية للموافقة على تجديد منح

الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا ، وتجاهلت ماسبق واعلنته فى بدايات عام ١٩٩٤ من ضرورة ربط هذا التجديد بمراعاة الصين لحقوق الانسان وفقا للتصور الأمريكى وهو مالم تراعه أو تلتزم به الصين التى اعتبرت ذلك تدخلا أمريكيا غير مقبول فى شئونها الداخلية.

وفيما يتعلق بقضية انضمام الصين للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «الجات» فقد عمدت الولايات المتحدة إلى عرقلة انضمامها للاتفاقية ولمنظمة التجارة العالمية التى تم الاتفاق على تأسيسها فى عام ١٩٩٤ ، على أن تبدأ نشاطها عام ١٩٩٥ بعد اتفاق الدول الاعضاء فى جات على التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية وانشاء تلك المنظمة لمراقبة التزام الدول الاعضاء فيها بهذا التحرير . ونظرا لأن الصين تتوقع أن يؤدى انضمامها لاتفاق الجات ومنظمة التجارة إلى زيادة صادراتها من العديد من السلع الصناعية وعلى رأسها المنسوجات والملابس الجاهزة بنحو ٣٧ مليار دولار أمريكى ، فقد ألحت فى طلب الانضمام لكن الولايات المتحدة عرقلت انضمامها حتى نهاية ١٩٩٤ تحت دعاوى اقتصادية وسياسية متعددة تبدو بالنسبة للصينيين مجرد مماحكات لحرمان الصين من الاستفادة من تحرير التجارة العالمية.

وقد اختتمت الصين والولايات المتحدة عام ١٩٩٤ بتفجير الصراع التجارى بشكل حاد بعد تهديد الاخيرة بفرض ضرائب جمركية بنسبة ١٠٠٪ على جانب كبير من الصادرات الصينية للولايات المتحدة إذا لم تتخذ بكين مواقف حاسمة لمنع سطو الشركات الصينية على حقوق الملكية الفكرية العائدة لشركات أمريكية. ورغم ذلك فمن المرجح أن تحاول كل منهما التوصل لتسوية الخلافات التجارية بينهما تحقيقا لمصالحهما المشتركة الكبيرة ، خاصة وأن كلا منهما قادرة على مواجهة أى عقوبات من الاخرى بعقوبات مماثلة كما أن الولايات المتحدة الامريكية التى تملك أكبر اقتصاد فى العالم حيث بلغ ناتجها المحلى الاجمالى نحو ٦٣٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ لايمكنها أن تتجاهل الاقتصاد الصينى الهائل الذى احتل المرتبة الثالثة عالميا بناتجه المحلى الاجمالى الذى بلغ قرابة ٢٤٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ طبقا للقدرة الشرائية للدولار ، والذى من المرجح أنه ينجح فى ازاحة اليابان واحتلال المركز الثانى بين اكبر اقتصادات العالم بدلا منها فى عام ١٩٩٤ حيث نما الناتج المحلى الاجمالى الصينى بنحو ١٠,٤٪ ليبلغ قرابة ٢٦٩٥ مليار فى عام ١٩٩٤ فى حين بلغ الناتج المحلى الاجمالى اليابانى الذى نما بنسبة ١٪ فقط فى عام ١٩٩٤ نحو ٢٦٠٠ مليار دولار طبقا للقدرة الشرائية للدولار.

كما أن الولايات المتحدة لايمكنها تجاهل الصين كقوة تجارية صاعدة أصبحت تحتل المرتبة العاشرة بين اكبر القوى التجارية فى العالم بصادراتها التى بلغت ١٢٠ مليار دولار ووارداتها التى بلغت ١١٤ دولار عام ١٩٩٤. وعندما تستعيد الصين هونج كونج فى عام ١٩٩٧ فمن المتوقع أن تقفز الصين إلى المرتبة الرابعة بين القوى التجارية فى العالم وفضلا عن القوة التجارية الصينية والتى من المتوقع تزايدها فان الصين تعد سوقا مركزيا أو مركز ترانزيت لبعض دول المنطقة وكل ذلك يجعل تجاهل الولايات المتحدة لها أو الدخول فى حرب تجارية معها ، ضارا بالاقتصاد الأمريكى قبل أن يكون ضارا بالاقتصاد الصينى.

وبالمقابل فان احتياج الصين للتكنولوجيا الأمريكية وللتصدير للولايات المتحدة يجعل حكومتها فى حاجة إلى الاتفاق مع الولايات المتحدة على حلول وسط لخلافاتهما التجارية بدلا من التصعيد الذى لن ينجم عنه سوى الاضرار بالاقتصادين الصينى والأمريكى ولعل حقائق الاحتياج الصينى والأمريكى لتسوية الخلافات التجارية بينهما دون الدخول فى حرب تجارية سافرة هو المنطلق الذى استندت إليه المفاوضات التجارية بين الدولتين خلال عام ١٩٩٤ ، وهو المنطلق للزيارات المتبادلة على مستويات رفيعة فى اطار السعى المتبادل لحل الخلافات التجارية وتعزيز التعاون بين واشنطن وبكين وحتى فى حالة تطور الخلافات التجارية بين واشطن وبكين إلى مستوى فرض العقوبات التجارية ، فانها ستكون على الأرجح عقوبات ذات طابع انذارى يكمن دورها فى جعل كل طرف يعيد حساباته ويعود لمائدة المفاوضات بافكار جديدة وحلول وسط لمواجهة المشاكل التجارية بين الدولتين .

٢ ـ الصراع التجارى بين الولايات المتحدة واليابان

شهد عام ١٩٩٤ جولة جديدة من الصراعات التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان منذ بداية الثمانينات ويدور الخلاف التجارى بينها حول قضية الفائض الهائل الذى تحققه اليابان فى تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة ، بحيث أن كل القضايا التى يبحثها الطرفان فى مجال التجارة ترتبط فى النهاية برغبة الولايات المتحدة ومطالبتها اليابان بالعمل على تخفيض فائضها التجارى تجاهها.

وقد بدأ عام ١٩٩٤ متوترا على الصعيد التجارى بين واشنطن وطوكيو حيث كانت الاولى قد حددت العشرين من يناير موعدا لفرض عقوبات تجارية على اليابان إذا لم تفتح

الباب أمام الشركات الأمريكية للمشاركة فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والاشغال العامة الحكومية اليابانية. وكانت العقوبات الأمريكية المقترحة هى منع شركات المقاولات اليابانية من تنفيذ أى مشروعات بالسوق الأمريكية. وقبل حلول موعد تنفيذ العقوبات الأمريكية بيومين قامت الحكومة اليابانية باعتماد خطة تقضى بالسماح لشركات المقاولات الاجنبية وضمنها الشركات الأمريكية بالطبع بالدخول فى عطاءات مشروعات الأشغال العامة فى اليابان. لكن هذه الخطة اليابانية لم تكن كافية لانهاء التوترات التجارية مع الولايات المتحدة رغم أنها عرقلت تنفيذها لتهديداتها بمعاقبة شركات المقاولات اليابانية.

فبعد اعتماد الحكومة اليابانية للخطة المذكورة بأيام، اعلن وزير التجارة الأمريكى أن العجز التجارى الكبير لبلاده فى تعاملاتها مع اليابان، والذى بلغ ٦٢٫٥ مليار دولار وفقا للبيانات الأمريكية ونحو ٥١ مليار دولار وفقا للبيانات اليابانية فى عام ١٩٩٣، مرفوض ولايمكن للولايات المتحدة أن تسمح باستمراره. وحذر من أن الادارة الأمريكية مستعدة لتجريب كل الخيارات للضغط على اليابان لتخفيض الفائض التجارى الهائل الذى تحققه على حساب الولايات المتحدة. وكانت تصريحات وزير التجارة الأمريكى من الحدة والقوة بحيث أنها أثارت حالة من الفزع فى بورصة طوكيو خوفا من أن تؤدى أى اجراءات عقابية أمريكية فى مجال التجارة إلى تعريض الشركات اليابانية المعتمدة على التصدير إلى الولايات المتحدة لاضرار أو خسائر. وقد فاقم من تأثير تلك التصريحات أن اليابان كانت تتعرض فى نهايات يناير عام ١٩٩٤ لازمة سياسية حادة خلقت حالة من عدم اليقين السياسى على المستوى الجماهيرى، وعلى مستوى المستثمرين بشكل مباشر أو فى أسواق الأوراق المالية. وقد ترتب على كل ذلك موجة من بيع الأسهم فى بورصة طوكيو أدت إلى تراجع مؤشر «نيكى» المعبر عن حركة أسعار أسهم الشركات الـ ٢٢٥ الكبرى المدرجة فى بورصة طوكيو بنحو ٥,٥٪ فى يوم واحد. واستمرارا للفشل الأمريكى - اليابانى فى التوصل لاتفاق بشأن الخلافات التجارية بين الدولتين لم تنجح المحادثات جرت فى واشنطن ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٩٤ فى التوصل لاتفاق لمعالجة العجز التجارى الأمريكى الضخم فى التعاملات التجارية مع اليابان.

كما أخفقت جولة أخرى من المحادثات التجارية جرت فى نهاية يناير من عام ١٩٩٤. وكان ابرز مافى هذه الجولة هو تأكيد الوفد الأمريكى على ضرورة التوصل لاتفاق يتضمن اجراءات محددة لفتح السوق اليابانية، وتحديد حصص تلتزم بها اليابان كحد أدنى لوارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره الأسلوب الذى يمكن أن يكون فعالا لخفض الفائض التجارى اليابانى الهائل على حساب الولايات المتحدة. وفى هذا الاطار اكد الوفد الأمريكى على ضرورة تحديد اليابان لحصص محددة لوارداتها الحكومية من اجهزة الاتصالات والاجهزة الطبية والسيارات وخدمات التأمين من الولايات المتحدة. وأشار رئيس الاتحاد الأمريكى لتسويق السيارات اندرو كارد إلى ضرورة التزام طوكيو باستيراد ١٠٠ ألف سيارة أمريكية سنويا على مدار السنوات الثلاث ٩٤، ٩٥، ١٩٩٦ مؤكدا أن بلاده يجب أن تتخذ اجراءات عقابية انتقامية ضد اليابان فى حالة عدم التوصل لاتفاق بينها وبين بلاده بشأن الخلافات التجارية بما فى ذلك تطبيق المادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤ ضد اليابان. ومن المعروف أن هذه المادة التى يطلق عليها «سوبر ٣٠١» تمنح الرئيس الأمريكى سلطة اتخاذ اجراءات عقابية ضد الدول التى ترتكب ممارسات غير عادلة فى تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وازاء التهديدات الأمريكية أعلنت الحكومة اليابانية أنها ستعمل على فتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية لتخفيف التوترات مع شركائها التجاريين الرئيسيين، لكنها أكدت فى الوقت ذاته على أن تعريفاتها الجمركية منخفضة فعليا، كما أن المشتريات الحكومية اليابانية من الخارج بلغت ١٣,٢٪ من اجمالى هذه المشتريات عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ١١,٩٪ بالنسبة للولايات المتحدة ونحو ٢٪ لدى الاتحاد الأوروبى.

وكان واضحا أن جولات المحادثات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة التى جرت فى نهايات يناير قد انتهت بالفشل وبوعود يابانية مطاطة وغير محددة. ونظرا لأن تلك المحادثات كانت قد جرت فى اطار التمهيد للقمة الأمريكية اليابانية التى عقدت بعد ذلك فى ١١ فبراير ١٩٩٤ فان فشلها قد القى بظلال من الشك على امكانية نجاح قمة كلينتون - هو سوكاوا فى التوصل لاتفاق بشأن النزاعات التجارية. وبالفعل فشل الطرفان فى التوصل لاتفاق مما دفع الرئيس الأمريكى إلى التصريح بأنه لايستبعد امكانية نشوب حرب تجارية شاملة مع اليابان محذرا من أن طوكيو سوف تخسر كثيرا اذا اندلعت هذه الحرب، ومؤكدا على أن ادارته تنتوى تجارية انتقامية ضد اليابان. والمح مسئولون امريكيون إلى احتمال لجوء واشنطن لاستخدام قانون العقاب التجارى "سوبر ٣٠١ "المشار اليه آنفا ضد اليابان.

وبالمقابل حذر متحدث باسم الحكومة اليابانية من أن قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية ضد بلاده يعنى انهاء الحوار والمفاوضات بشأن التجارة مؤكدا فى الوقت نفسه على أن بلاده سوف تتخذ اجراءات خاصة لفتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الأمريكية لامتصاص غضب واشنطن .

ويبدو أن العلاقات الاستراتيجية التى تربط بين واشنطن وطوكيو قد جعلت الادارة الأمريكية تخفف من لهجة التصعيد والتهديد بالحرب التجارية مع اليابان ، حيث اعلن المفوض التجارى الأمريكى ميكى كانتور فى تصريحات مناقضة لتصريحات الرئيس الأمريكى المذكورة أعلاه ، أنه يستبعد امكانية نشوب حرب تجارية بين بلاده واليابان مؤكدا أن التوقعات التى اشارت إلى احتمالات نشوب مثل هذه الحرب قد جاءت نتيجة للهستيريا الاعلامية الأمريكية ، وأشار المفوض الأمريكى إلى ان بلاده مصرة على فتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الأمريكية كسبيل لاصلاح الخلل فى الميزان التجارى بدلا من دق طبول الحرب التجارية.

ورغم لهجة التهدئة الا أن الادارة الأمريكية آثرت أن تبرز أسلحتها حتى ولو لم تستخدمها فعليا ضد اليابان حيث وقع الرئيس الأمريكى أمرا تنفيذيا باعادة العمل بالمادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤ مما أثار ردود فعل غاضبة فى طوكيو التى اعتبرت احياء هذه المادة كوجهة ضدها بشكل أساسى ، وهددت بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة إلى مجلس ادارة "الجات "باعتبار أن احياء تلك المادة هو عمل يهدد حرية التجارة الدولية .لكن طوكيو اعلنت فى الوقت نفسه أنها سوف تتخذ اجراءات لفتح اسواقها بشكل أكبر امام الصادرات الأمريكية على مرحلتين الأولى فى مارس والثانية فى يونيو .

وعلى اثر ذلك بدأ نوع من الانفراج المحدود للتوتر التجارى بين واشنطن وبكين حيث تم حل النزاع بين الشركات اليابانية وشركة موتورولا الأمريكية حول تسويق التليفونات المنقولة فى اليابان ، كما قررت اليابان الغاء القيود التى تفرضها على وارداتها من السيارات الأمريكية منذ عام ١٩٨١ .واعلنت شركة «تويوتا» كبرى شركات السيارات فى اليابان أنها ستزيد مشترياتها من قطع الغيار الأمريكية لتصل إلى ٦٤٥٠ مليون دولار فى العام المالى اليابانى ٩٦ /١٩٩٧ مقارنة بمشرياتها التى بلغت ٤٤٣٠ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٤/٩٣. كما اعلنت شركتا ميتسوبيشى ونيسان عن اجراءات مماثلة للاجراء الذى قررته تويوتا .

وخلال قمة الدول الصناعية السبع الكبرى التى عقدت فى نابولى يوليو ١٩٩٤ ركزت اليابان على أنها قامت بتخفيض الضرائب لانعاش الطلب اليابانى على السلع المنتجة محليا وعلى الواردات ، كما وعدت باعداد برنامج يغطى عشر سنوات لتنفيذ أشغال عامة لصيانة وتطوير البنية الاساسية تبلغ قيمته مايتراوح بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ تريليون ين يابانى أى مايوازى ٥ إلى ٦ تريليون دولار خلال السنوات العشر من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥ بواقع ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مليار دولار سنويا .

وقد توالت جولات المفاوضات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة بعد ذلك .لكن ابرز هذه الجولات هى تلك التى جرت فى نهاية شهر سبتمبر وأسفرت عن اتفاق الدولتين على فتح السوق اليابانية بدرجة اكبر عن ذى قبل أمام الصادرات الأمريكية وافاجنبية من أجهزة الاتصالات والمعدات الطبية والصناعات الزجاجية فضلا عن تسوية الخلاف بشأن قطاع التأمين وان كان ذلك الاتفاق لم يلزم قطاع المشتريات الحكومية بادخال الشركات الأمريكية فى مناقصاته وممارساته .ولم يشمل السيارات وقطع غيارها ، علما بأن الواردات الأمريكية من السيارات اليابانية وقطع غيارها مسئولة عن ٦٠٪ من العجز التجارى الأمريكى مع اليابان الذى بلغ ٦٢٫٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ وفقا للبيانات الأمريكية .

ورغم أن الاتفاق الأخير قد ادى إلى اعلان المفوض التجارى الأمريكى ميكى كانتور أنه لن يتم تصنيف اليابان ضكن الدول غير العادلة فى معاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة ، الا ان ذلك لم يوقف التوترات التجارية بين واشنطن وطوكيو بشأن تنفيذ تعهدات اليابان بفتح اسواقها أمام صادرات السلع والخدمات الأمريكية .

وبعيدا عن تفاصيل التوترات التجارية بين البلدين ، يمكن القول أن الفائض التجارى الهائل الذى تحققه اليابان فى تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة هو السبب الرئيسى لاثارة التوترات والنزاعات التجارية بين واشنطن وطوكيو .

وتحقق اليابان فائضها التجارى الهائل فى تعاملاتها مع الولايات المتحدة وباقى دول العالم استنادا إلى تمتع صادراتها بقدرة تنافسية عالية فى ظل حداثة صناعاتها وتقدمها تكنولوجيا وتصاعد انتاجية العمالة فيها بمعدلات اسرع كثيرا من نظائرها فى الدول الاوروبية والولايات المتحدة ، وانخفاض تكلفة العمالة فيها عن نظيرتها فى تلك الدول.

وإزاء الفائض التجارى اليابانى الكبير أظهرت الولايات المتحدة رغبة فى تخفيضه ولو عن طريق خرق قواعد حرية التجارة ، وهو ماتجسد فى مطالبة الادارة الأمريكية للحكومة اليابانية بضرورة وضع حد أدنى للمشتريات من بعض السلع الأمريكية كآلية لزيادة الصادرات الأمريكية بشكل تحكمى بعد أن أوضحت التجربة العملية ولسنوات طويلة أن اليابانيين كافراد وكشركات خاصة لايميلون لاستهلاك السلع الأمريكية التى تتركز عمليات استيرادها واستهلاكها فى المشتريات الحكومية اليابانية بصفة أساسية

وقد حاولت الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها من خلال التفاوض المقترن بالتهديد بمعاقبة اليابان تجاريا وهو ما كانت اليابان تواجهه بدرجة عالية من المرونة والموافقة الرسمية على بعض المطالب الأمريكية على صعيد التجارة مع التباطؤ فى تنفيذها فعليا .

ومن ناحية أخرى اعتمدت الولايات المتحدة على السماح بانخفاض الدولار مقابل الين كآلية لاصلاح العجز التجارى مع اليابان ، على اعتبار أنه يؤدى إلى تخفيض اسعار الصادرات الأمريكية فى السوق اليابانية عند تقديرها بالين بما يرفع القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية فى تلك السوق مقابل تخفيض القدرة التنافسية للصادرات اليابانية فى السوق الأمريكية .وقد انخفض سعر الدولار الأمريكى من نحو ١١٣ ين فى بداية عام ١٩٩٤ إلى مايقل عن ١٠٠ ين لكل دولار أمريكى واحد فى نهايته علما بأنه انحدر إلى ادنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية عندما سجل ٩٦٫٣٥ ين فى بداية شهر نوفمبر ١٩٩٤ .

لكن هذا الانخفاض لم يؤد إلى تخفيض العجز التجارى الأمريكى مع اليابان ، كما هو واضح من البيانات التى اوردناها آنفا .ورغم بدء دخول الارز والتفاح والفواكه الامريكية إلى السوق اليابانية فى عام ١٩٩٤ ، الا أن ذلك لم يغير من الوضع بشكل يذكر ، لأن الواردات اليابانية من هذه السلع هى واردات هامشية تماما.

كما أن بدء تطبيق اتفاق «مراكش» لتحرير التجارة الدولية لن يغير من اختلال التوازن التجارى بين اليابان والولايات المتحدة لاعتماد اليابان وشركاتها فى السيطرة على السوق اليابانية وفى التصدير للأسواق الأجنبية على تفضيل اليابانيين للسلع اليابانية وعلى القدرة التنافسية العالمية لهذه السلع من زاوية السعر والجودة.

ويمكن القول فى النهاية أن الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان سوف تستمر لسنوات طويله قادمة لكنها ستبقى صراعات محكومة بسقف محدد لايسمح بتحولها لحروب تجارية سافرة حيث يبقى توصل الدولتين لحلول وسط لنزاعاتهما التجارية أمرا محققا لمصلحتهما لاعتبارات سياسية واستراتيجية من جهة ولأن السوق اليابانية تبقى من جهة أخرى ثانى أهم سوق مستقبلة للصادرات الأمريكية فى حين تعد السوق الأمريكية أهم سوق مستقبلة للصادرات اليابانية .

كذلك فان اليابان تبيع فى النهاية سلعا رخيصة وجيدة ، وهو أمر فى صالح المستهلك الأمريكى فى المدى القصير ، وعامل لحفز الشركات الأمريكية لتخفيض تكلفة انتاجها ورفع قدرتها التنافسية فى الأجل الطويل .

وإذا كان لدى الولايات المتحدة فى الماضى قدرة عالية للضغط على اليابان باعتبار أن السوق الأمريكية ظلت – حتى منتصف الثمانينات – تستوعب أكثر من ٤٠٪ من الصادرات اليابانية ، فان هذه القدرة تضاءلت لأن السوق الأمريكية أصبحت لاتستوعب أكثر من ٢٩,٥٪ من هذه الصادرات عام ١٩٩٣ ، فى حين زادت الصادرات الأمريكية لليابان بمعدلات سريعة لترتفع من ٢٦٫٨ دولار عام ١٩٨٤ إلى ٥٥,٩ مليار دولار عام ١٩٩٣.

كذلك فان اليابان لاتقف وحدها فى المواجهة التجارية مع الولايات المتحدة لأن الدول الاسيوية وحتى بعض الدول الأوروبية تؤيد المواقف اليابانية فيما يتعلق بعدم القبول بتحديد حد أدنى للواردات الحكومية اليابانية من الولايات المتحدة ، وهو الاجراء الأساسى الذى ترى الأخيرة أنه كفيل باصلاح عجز ميزانها التجارى مع اليابان.

وإذا كانت اليابان التى تغير ثلاثة رؤساء للوزارة فيها عام ١٩٩٤ والولايات المتحدة التى شهدت انتخابات التجديد النصفى للكونجرس فى نفس العام قد تمكنتا رغم الضغوط السياسية الداخلية من احتواء خلافاتهما التجارية فى ١٩٩٤ ، فمن المرجح كما سبق وذكرنا أن تتمكن الدولتان من ابقاء هذه الخلافات فى حدود التهديدات والضغوط لزيادة المكاسب دون السماح لها بالتحول إلى حرب تجارية سافرة تضر بمصالح الدولتين.

جدول رقم (١)

تطور صادرات القوى التجارية الصاعدة فى آسيا ووزنها النسبى من اجمالى صادرات العالم

	عـــام	١٩٨٧	عـــام	١٩٨٧
	قيمة الصادرات بالمليار دولار	نسبتها من اجمالى صادرات العالم	قيمة الصادرات بالمليار دولار	نسبتها من اجمالى صادرات العالم
الصين	٣٩,٤	٪١,٦	٩١,٦	٪٢,٥
هونج كونج	٤٨,٥	٢,٠	١٣٥	٪٣,٧
تايوان	٥٣,٦	٪٢,٢	٨٥	٪٢,٣
كوريا الجنوبية	٤٧,٣	٪٢	٨٣,٥	٪٢,٢
ماليزيا	١٧,٩	٪٠,٨	٤٧,١	٪١,٣
اندونيسيا	١٧,٢	٪٠,٧	٣٦,٨	٪١
سنغافورة	٢٨,٧	٪١,٢	٧٤,١	٪٢
تايلاند	١١,٦	٪٠,٥	٣٧,١	٪١
مجموع الدول الثمانية اعلاه	٢٦٤,٢	٪١١	٥٩٧,٧	٪١٦
اجمالى الدول النامية	٦٦٦,٨	٪٢٧,٨	١١٥٧,٩	٪٣١,٤
اجمالى الدول الصناعية المتقدمة	١٧٣٣,٧	٪٧٢,٢	٢٥٢٨,٨	٪٦٨,٦
اجمالى العالم	٢٤٠٠,٥	٪١٠٠	٣٦٨٦,٧	٪١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من I . M . F, Direction Of Trade Statistics Yearbook 1994.

جدول رقم (٢)

تطورواردات القوى التجارية الصاعدة فى اسيا ووزنها النسبى من

اجمالى صادرات العالم

	عــام	١٩٨٧	عــام	١٩٨٧
	قيمة الصادرات بالمليار دولار	نسبتها من اجمالى صادرات العالم	قيمة الصادرات بالمليار دولار	نسبتها من اجمالى صادرات العالم
الصين	٤٣,٢	٪١,٧	١٠٣,٦	٪٢,٨
هونج كونج	٤٨,٥	٪٢	١٣٨,٦	٪٣,٧
تايوان	٣٤,٦	٪١,٤	٧٧,١	٪٢,٠
كوريا الجنوبية	٤١	٪١,٧	٨٤,٣	٪٢,٢
ماليزيا	١٢,٧	٪٠,٥	٤٥,٦	٪١,٢
اندونيسيا	١٢,٩	٪٠,٥	٢٨,٣	٪٠,٨
سنغافورة	٣٢,٦	٪١,٣	٨٥,٤	٪٢,٣
تايلاند	١٣	٪٠,٥	٤٦,١	٪١,٢
مجموع الدول الثمانية اعلاه	٢٣٨,٥	٪٩,٦	٦٠٩	٪١٦,٢
اجمالى الدول النامية	٦٥٠,٨	٪٢٦,٢	١٢٣١,٣	٪٣٢,٨
اجمالى الدول الصناعية المتقدمة	١٨٢٨,٧	٪٧٣,٨	٢٥٢٥,٥	٪٦٧,٢
اجمالى العالم	٢٤٧٩,٥	٪١٠٠	٣٧٥٦,٨	٪١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من .I . M . F, Direction Of Trade Statistics Yearbook 1994

جدول رقم (٣)

تطور قيمة الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة

ونسبته من اجمالى الفائض التجارى اليابانى عامة وفقا للبيانات

اليابانية والأمريكية

السنة	قيمة الفائض اليابانى مع الولايات المتحدة (بالمليون دولار)		نسبة من اجمالى الفائض اليابانى المحسوب على أساس البيانات اليابانية	
	البيانات اليابانية	البيانات الامريكية	البيانات اليابانية	البيانات الامريكية
١٩٨٤	٣٣٥٤٢	٣٦٧٩٦	٪٩٩,٨	٪١٠٩,٥
١٩٨٥	٤٠٥٨٥	٤٩٧٤٩	٪٨٧	٪١٠٦,٦
١٩٨٦	٥٢٥١٦	٥٨٥٧٥	٪٦٣,٢	٪٧٠,٥
١٩٨٧	٥٣٠٦٠	٥٩٨٢٥	٪٦٦	٪٤٧,٤
١٩٨٨	٤٧٩٧٨	٥٥٥٠٨	٪٦١,٩	٪٧١,٦
١٩٨٩	٤٥٧٠١	٥٢٥٢٦	٪٧٠,٣	٪٨٠,٨
١٩٩٠	٣٨٢٧٩	٤٤٤٨٥	٪٧٣,١	٪٨٤,٩
١٩٩١	٣٨٥٦٦	٤٦٨٦٣	٪٤٩,٣	٪٥٩,٩
١٩٩٢	٤٤٠٢٣	٥١٧١٧	٪٤١,١	٪٤٨,٣
١٩٩٣	٥٠٩٥٥	٦٣٤٦٨	٪٤١,٨	٪٥١,٣

المصدر : جمعت وحسبت من .I . M . F, Direction Of Trade Statistics Yearbook 1994

ثانيا : الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية فى الشرق الاوسط

نيرمين السعدنى

١- المقاطعة العربية لاسرائيل:

شهدت عملية المقاطعة العربية لاسرائيل تطورات بالغة الاهمية خلال عام ١٩٩٤ ، فقد أدى التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتى بين الفلسطينيين واسرائيل ، واتفاقية السلام الاردنية - الاسرائيلية الى بدء علاقات اقتصادية بين اسرائيل وبين الاردن والفلسطينيين كل على حدة .كما قامت دول مجلس التعاون الخليجى بإلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة. والواقع ان جملة التطورات الحادثة فى قضية المقاطعة تمثل فى جوهرها امتدادا لعملية بدء تفكيك الحواجز والعوائق القائمة أمام التعاملات الاقتصادية بين العرب واسرائيل. وهى العملية التى كانت قد بدأت فى اعقاب حرب الخليج الثانية ، وقامت خلالها الولايات المتحدة بالدور الأكبر بهدف حث الدول العربية بصفة عامة ، ودول الخليج بصفة خاصة ، على رفع مقاطعتها لاسرائيل ، والشركات الأجنبية المتعاملة معها ، وطرحت ادارتا بوش وكلينتون العديد من المقترحات والمبادرات فى هذا الشأن.

وفى هذا السياق ، احتلت قضية المقاطعة العربية لاسرائيل جانبا هاما من التفاعلا ت بين العرب والولايات المتحدة واسرائيل .كما أثارت مناظرات على المستويات الرسمية والاكاديمية والثقافية فى العالم العربى.

وقد مثلت المقاطعة ، ولازالت ، وسيلة دفاعية فى مواجهة أسرائيل .واتخذت ثلاثة اشكال او مستويات هى :المقاطعة الرئيسية أو المباشرة ، ومقاطعة الشركات المتعاملة مع اسرائيل ، ومقاطعة الشركات التى تتعامل مع الشركات المتعاملة مع اسرائيل .وقد اتخذت المقاطعة شكلا مؤسسيا عن طريق تشكيل مكتب للمقاطعة تابع لجامعة الدول العربية أخذ مهمة تنفيذ ومتابعة الالتزام بها .وبالفعل نجح فى ذلك حتى نهاية الثمانينات حين بدأت بعض الدول العربية فى خرق بعض شروط المقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق بالمستويين الثانى والثالث ، ولكن بشكل سرى ومتردد .أما فى الوقت الراهن ، فقد أصبحت المقاطعة قضية دولية تمارس فيها الدول الكبرى واسرائيل كل الضغوط الممكنة على الدول العربية ، التى اصبحت بدورها عاجزة عن تبنى موقف واحد فى هذا الشأن .

وبادئ ذى بدء تجدر الاشارة الى أهمية الدور الذى لعبته المقاطعة الاقتصادية فى زمن اللاسلم مع اسرائيل . فقد تسببت المقاطعة فى خسائر فادحة لاسرائيل تقدر بحوالى ٤٠ مليار دولار ، تمثلت فى تقليص المستوى المحتمل لنمو الناتج القومى الاجمالى لاسرائيل بنسبة ٣٪ سنويا ، واضاعة فرص استثمار أجنبية لها بحوالى ٣٧ مليار دولار منذ الخمسينات وحتى الآن ، بالاضافة الى تحقيق عجز فى الميزان التجارى الاسرائيلى .ولعل أسباب هذا العجز التجارى ترجع فى معظمها الى اضطرار اسرائيل الى انشاء علاقات تجارية مع دول بعيدة مما يزيد من تكاليف الشحن والنقل وخلافه ، وذلك بدلا من انتفاعها بالأسواق العربية الواسعة والقريبة فى ذات الوقت .أضف الى ذلك ، حرمان الاقتصاد الاسرائيلى من فرص الاستثمارات الأجنبية وامتناع بعض الشركات العالمية عن التعامل معها بسبب تخوفها من عقوبات تخطى المقاطعة . الا ان الاقتصاد الاسرائيلى عمل على تعويض هذه الخسائر عبر المعونات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة ، التى تفوق أربعة مليارات دولار سنويا مما يوفر لها معظم ماتحتاجه من استثمار ومشروعات تنعش المناخ الاقتصادى فيها ، ثم ان الموازنة الاسرائيلية لا تواجه ضغوطا ملحة لسداد ديونها الخارجية أو حتى فوائدها لان معظم هذه الديون أمريكية الأصل .

ومع ذلك ، فان الحكومة الاسرائيلية تركز كل جهودها لالغاء المقاطعة ، حتى تتمكن من التعامل مع الشركات الأجنبية العالمية وتنشط علاقاتها الدولية ، الأمر الذى يمكن أن يتحقق بسهولة نظرا لتقدم اسرائيل التكنولوجى والصناعى .كما تسعى الى الغاء المقاطعة المباشرة مع

الدول العربية ، بهدف انهاء العزلة الاقتصادية التى تعيشها فى الجوار العربى مما يفتح أمام المنتجات والصناعات الاسرائيلية الأسواق العربية الواسعة .

وقد استحوذت قضية المقاطعة على كثير من الاهتمام الدولى والعربى على حد سواء .فحين ضغط المجتمع الدولى ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية لالغاء المقاطعة ، نجد أن مواقف الدول العربية نفسها قد تباينت ما بين مؤيد ومعارض للفكرة وتأثرت فى معظمها بالضغوط الأمريكية الشديدة .فقد قدمت الادارة الامريكية العديد من الحجج لتبرير ضرورة الغاء المقاطعة .فبدأت بمدخل المساندة السياسية على أساس أن اتخاذ هذه الخطوة من قبل الدولة العربية سوف يشجع اسرائيل على تكملة مسيرة السلام ويعجل من التزامها بتنفيذ بنود الحكم الذاتى .الا أن هذا المدخل لم يكن فعالا الى حد كبير لأن التصرفات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة لم تكن مشجعة . تبع ذلك مدخل اقتصادى وتجارى نابع من أن اتفاقية "الجات "تلزم الدول الأعضاء ، بما فيها الدول العربية ، بحرية التجارة لتسهيل عملية تدفق السلع والخدمات والعمالة .ومن ثم يتعارض مبدأ المقاطعة مع مبدأ الجات طالما أنه يفرض قيودا وعقوبات على دول أو شركات بعينها .كما أضافت أمريكا لتبريراتها الضرر الذى لحق بشركاتها الضخمة من جراء تطبيق المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة .فالشركات الأمريكية تعانى من جهتين : الأولى ، من مكتب المقاطعة العربية الذى يدرج أى شركة من تلك الشركات فى قائمته السوداء اذا ما ثبت أن لها تعاملا بأى شكل مع اسرائيل ، مما يؤدى الى منعها من التعامل مع الأسواق العربية كافة .والثانية :من مكتب عدم التزام المقاطعة الأمريكى والذى يعتبر التزام الشركات الأمريكية بقوانين المقاطعة العربية أمرا يخالف القانون مما يعرضها للعقوبات .وجدير بالذكر أن حوالى ٣٠ شركة أمريكية قد تعرضت لمثل هذه العقوبات عام ١٩٩٠ لانها التزمت بمبادئ المقاطعة العربية .

ومع تزايد الضغوط الامريكية ، بدأ التباين فى المواقف العربية فى الظهور .وكان أهم مظهر لهذا التباين عام ١٩٩٤ هو قرار مجلس التعاون الخليجى بشأن المقاطعة . فقد صدر هذا البيان دون الرجوع الى جامعة الدول العربية ، معلنا الغاء المقاطعة من المستويين الثانى والثالث على أساس أن عملية السلام فى المنطقة تأخذ مسارا جادا منذ انعقاد مؤتمر مدريد الأمر الذى يتطلب اعادة النظر فى بنود المقاطعة العربية لاتخاذ قرار بشأنها .وجدير بالذكر ، فى هذا الصدد ، أنه منذ اندلاع حرب الخليج الثانية تعرضت دول الخليج العربية بالذات الى ضغوط شديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لالغاء المقاطعة وخاصة غير المباشرة .وطالب بعض أعضاء الكونجرس الادارة الأمريكية بوقف عقد أى صفقة من صفقات الأسلحة لأى دولة عربية تقاطع اسرائيل ، لكن حالت اعتبارات اقتصادية دون اقرار هذا الاقتراح.

ومع ذلك مازال هناك اعتقاد عربى غالب بأن الغاء المقاطعة بهذه السرعة لايعزز عملية السلام ، لأنه يضعف الأوراق التفاوضية لدى العرب ، وفى نفس الوقت يزيد من قوة الجانب الاسرائيلى .ذلك بالاضافة الى أن الغاء المقاطعة قبل اتمام السلام الشامل يقضى على الحافز الاسرائيلى للمضى فى طريق الوصول الى حل شامل.

ووفقا لهذا الاعتقاد ، ينبغى ربط الغاء المقاطعة باتمام التسويات السياسية التى تشمل انسحاب اسرائيل من بقية الاراضى العربية المحتلة. وعندئذ يمكن أن تتوفر ظروف ملائمة لبحث اقامة علاقات عادية أو طبيعية مع اسرائيل .

لكن هذا لايعنى بالضرورة اقامة علاقات اقتصادية خاصة ، وانما علاقات تجارية تبادلية طبيعية بين الدول العربية واسرائيل ، شأنها فى ذلك شأن العلاقات القائمة بين الدول العربية وأى دولة أخرى .

وبهذا يقتصر دور الحكومات المعنية على مجرد اصدار قرار يقضى بانهاء المقاطعة دون التدخل بأى شكل سواء التعجيل أو الاعاقة .ومن ثم تترك لآليات السوق تحديد مسار الأمور ، فلا تعطى ميزة لطرف عن الآخر .ويعنى ذلك أن مسألة الغاء المقاطعة يمكن أن تأتى كخطوة لاحقة أو تكميلية لعملية السلام الشامل وليس خطوة سابقة لها.

٢ ـ مؤتمر الدار البيضاء :

لايعد انعقاد مؤتمر الدار البيضاء امتدادا لعملية بناء السلام من خلال التعاون الاقتصادى، حسب ماجرى الاتفاق عليه وفق صيغة مدريد ، فقد دعا الى المؤتمر منظمتان غير رسميتين هما مجلس العلاقات الدولية فى أمريكا ، والمنتدى الاقتصادى العالمى «ديفوس» تحت رعاية العاهل المغربى. وبالتالى فهو ليس مؤتمرا رسميا يقتصر فقط على رؤساء الدول أو الحكومات وانما شمل رجال الأعمال والقطاع الخاص مما يتيح أو يوفر الفرصة الكافية للأطراف المشاركة لاجراء «محادثات تعززعملية السلام من خلال اقامة مشروعات مشتركة بين الحكومات والمؤسسات المختلفة». والافتراض هنا هو أن وجود روابط وعلاقات اقتصادية متبادلة بين الدول سوف يسرع من تحقيق السلام الفعلى ويساعد على تقدم الدول التى خربتها الحروب

والصراعات التى استمرت لعقود من الزمان.

وبذلك كان هدف المؤتمر المعلن هو اقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بجانب اقامة آلية دائمة تسمى "المجموعة الاقتصادية والاستراتيجية للشرق الأوسط . "

أما الأهداف غير المعلنة فهى تنصب أساسا على انهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل بكافة أشكالها ودرجاتها . بالاضافة الى تهيئة الدول العربية نفسيا لتطبيع العلاقات مع اسرائيل والاعتراف بها . وعقد المؤتمر بهذا التجمع الهائل من الأثرياء ورجال الأعمال فى رعاية حكومات دولهم يهيئ المناخ الآمن لهم حتى يتمكنوا بالفعل من مناقشة المشروعات والأعمال مع نظرائهم اليهود أو الأمريكيين أو الأوروبيين ، على أساس أن أية اتفاقات أو اختلافات تتم على مسمع ومرأى من رجال السياسة الذين يؤكدون على أن اتمام عملية السلام وبالتالى الاستقرار فى المنطقة سوف يتم فى القريب العاجل ، وبهذا يمكن البدء فى تنفيذ المشروعات.

ومن ثم ، فان مؤتمر الدار البيضاء استهدف وضع تصور أو سيناريو معين لهيكل التعاون الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط ، أى بين العرب واسرائيل ، ولأوجه التعاون والشراكة بين هذه المنطقة وبقية دول العالم. وبمنطق رجال الأعمال ، وحتى يتسنى مناقشة امكانية تنفيذ المشروعات الاستثمارية المختلفة وبخاصة مشروعات البنية الأساسية التى تحتاج اليها منطقة الشرق الأوسط، يكون من الضرورى بحث أوجه التمويل المختلفة التى يمكن أن تمول مثل هذه المشروعات وغيرها . فمنذ أيام المؤتمر الأولى بل والفترة السابقة له راجت فكرة انشاء بنك اقليمى لتنمية منطقة الشرق الأوسط على أساس أن هذه المنطقة تعتبر من المناطق التى خربتها الحروب وفترات عدم الاستقرار الطويلة المدى التى شهدتها. ومن ثم تحتاج الى موارد كبيرة يصعب الحصول عليها دون وجود قناة تمويلية محددة تسهل من عملية توجيه الأموال صوب النشاطات الهامة التى تحتاج اليها المنطقة. وكنتيجة لهذا ، حظيت فكرة انشاء بنك اقليمى بالنصيب الأكبر من المناقشات. ومابين مؤيد ومعارض تذبذبت الآراء حول امكانية انشائه. ولكن المحصلة النهائية تقول إن الفكرة فى حد ذاتها قد نجحت فى توجيه الاهتمام الدولى الى النواحى التمويلية .وقد طرح فى المؤتمر أن يكون رأس المال المرخص للبنك ١٠ مليارات دولار ، ورأس المال المدفوع ٢,٥ مليار دولار ، وذلك كى يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منه والتى يمكن أن تتلخص فى:

أ - اجراء دراسات الجدوى لمشروعات البنية الأساسية التى يحتاج اليها الاقليم ، وبالتالى تحديد الأولويات التى تستوجب التنفيذ.

ب - تشجيع القطاعين العام والخاص على انشاء مشروعات استثمارية هامة تفيد المنطقة عن طريق القروض والأدوات المالية الأخرى .

ج - تشجيع التجارة الاقليمية والمشروعات السياحية .

د - تطوير أسواق المال بالمنطقة .

هـ - انشاء بنك معلومات داخلى لتزويد المستثمرين بكافة البيانات اللازمة لاستكمال أعمالهم .

و - التنسيق بين الدول الأعضاء لتنفيذ المشروعات الخاصة بالتنمية وتحديد الأولويات الاقتصادية للمنطقة .

ز - تشكيل نوع من الاستقرار الاقتصادى لجذب الاستثمارات الأجنبية الى الداخل .

لكن أثارت فكرة انشاء هذا البنك جدالا واسعا شمل معظم الجهات الدولية والعربية التى شاركت فى المناقشات وقد عارض الفكرة فى بادئ الأمر العديد من الدول والجهات الدولية . فالبنك الدولى نفسه قد عارض الفكرة على أساس أن منطقة الشرق الأوسط بها العديد من الصناديق التمويلية والبنوك الكبيرة التى يمكن ان تقوم بعمليات التمويل اللازمة لخطط التنمية والاستثمار فيها عن طريق ادخال بعض التطوير عليها وتحسين مستوى أدائها ، ولكن عند مناقشة امكانية انشاء البنك خلال المؤتمر ، غير البنك الدولى موقفه ، بل وطالب بسرعة انشاء البنك.

أما الدول العربية ، فقد تفرقت بها السبل واتخذت كل منها وجهة نظر مختلفة . فعلى سبيل المثال ، تجاهلت دولة الامارات العربية وسلطنة عمان فكرة انشاء البنك ، فى حين تحمست مصر والاردن والبحرين لها ، وتنافست على اقامته لديها. أما الكويت ودولة قطر فلم تتحمسا للفكرة ، وعارضتها بشدة المملكة العربية السعودية.

وعلى الصعيد الاوربى ، عارضت المانيا وفرنسا الاشتراك فى تمويل مؤسسة مالية لاتشاركان فى إدارتها وبالتالى رهنتا موافقتهما على حصولهما على دور فعلى فى البنك وليس مجرد دور المول .

والى جانب قضية البنك أتاح المؤتمر الفرصة لمناقشة مشروعات متعددة. وقد جاءت معظمها لتغطى قطاعات محددة بعينها مثل قطاع السياحة وقطاع النقل والمواصلات والسكك الحديدية والمياه ، وشق القنوات والكبارى ، وغيرها من المشروعات التى تخدم البنية الأساسية. ولكن الجدير بالذكر ، أن الدول العربية المشاركة لم تساهم سوى فى المشروعات التى رأت فيها قدرا من النفع لها.

أما المساهمة الاسرائيلية فقد جاءت متكاملة بشكل

يشـمل مـعظم القطاعـات السـابق ذكـرها والتى تدخل اسرائيل فيها اما كطرف متعاون أو كطرف مستفيد كنتيجة للموقع أو الامكانيات المادية والتكنولوجية. فعلى سبيل المثال ، فى قطاع السياحة تم الاتفاق بين اسرائيل والمغرب على اقامة مدينة سياحية ضخمة تقدر استثماراتها بحوالى أربعة مليارات دولار.

وفى نفس النشـاط ، حصلت المغرب على الموافـقة على المشروع السياحى المزدوج مع أسبانيا وهو انشاء نفق طوله ٣٥ كيلو مترا ، وسكة حديد ، وكوبرى علوى يربط أسبانيا بالمغرب، ومشروع آخر يربط فيما بين طنجة ولاجوس ويمر بكل الدول الافريقـية المطلة على الأطلنطى. وقـامت مـصر بطرح مشروعات السياحة العلاجية والاستجمامية مثل مشروع البحر الأحمر فى خليج العقبة وتنمية الخدمات على الطرق السـيـاحـيـة .أمـا قطاع النقل بأنواعـه فـقـد حظى باهتمام دول بعينها على رأسها اسرائيل ثم الأردن ومصر . وقد أوضحت المناقشات أن هناك مشروعا اسرائيليا أردنيا قد تم الاتفاق عليه بالفعل وهو مشروع «نور السلام» ويعنى بانشـاء طرق تصل ميناء العـقبـة بموانئ اسرائيليـة على البحرين الأحمر والمتوسط والميت ، الأمر الذى سوف يؤدى الى انعاش حركة التجارة لكل من الدولتين مع قارة آسيا من البوابة الجنوبيـة وقارة أوروبا عبر البوابة الشـمالية . ويتضمن المشروع انشاء سبعة طرق معلقة وسكك حديدية وموانئ جديدة بتكلفة ١,٢ بليون دولار .وتقدمت مـصر بعرض مشروع انشاء ممر يضم اسرائيل ولبنان وسوريا ومـصـر لربط دول شـرق المتـوسط بـأوروبا مع دول شـمـال افريقيا وتقدر تكاليفه بحوالى ٦٠٠ مليون دولار.

وتسعى اسرائيل الى خلق منطقة تجارة حرة تشترك فيها كل دول الاقليم ويكون مركزها مصر وتركيا واسرائيل نفسها .ولكن فكرة تحرير التجارة الاقليمية لاتزال تواجه بنوع من الخوف والقلق من الدول العربية ، على أساس أنها تتطلب وجود قـدر من التـقـارب فى المستـوى الاقـتـصـادى ومـعدلات النمـو ، الأمر الذى لا يتـوفـر بين الدول العـربيـة واسرائيل. واكتفت الدول المشاركة بالتعرض سريعا لمشكلة الميـاه منعـا لاثارة المشـاكل .فنوه الوفـد الاسـرائيلى بـأنه يمكن توجيـه الأمـوال المسـتـثـمـرة فى التسليح الى انشـاء مـشروعـات مشـتـركة مع الأردن والسلطة الفلسطينيـة تمد المنطقة باحتياجاتها من المياه .وبالنسبة لقطاع الكهرباء جاء مشروع اقامة محطة لتوليد الكهرباء فى منطقة طرفاية بالصحراء فى المغرب بين شركة «باما» الاسرائيلية والمكتب المغربى للكهربا برأس مال قدره ١٥٠ مليون دولار .كمـا أعلنت شـركـة «سـونتـراكش الجـزائرية و «اينا» الايطاليـة انشاء مشروع للبحث والانتاج المشترك فى مـجـال الطاقة والغاز والبترول.

وفـيـمـا يخص المشاركة الأوروبيـة ، أعلن وفد الاتحاد الأوروبى أنه قـدجـرى بحث امكانات إنشـاء مـايعـرف بـ «فضاء اقتصادى» مع دول مثل المغرب وتونس ، واسرائيل . ويقصد به حرية تبادل السلع الصناعية والخدمات ورؤوس الأموال دون آية قيود أو عوائق .وسوف يستمر الاتحاد الأوروبى فى مناقشة نفس الموضوع ليشمل مصر والأردن وباقى الدول حتى يعم المشروع منطقة الشرق الأوسط كلها بحلول عام ٢٠٠٠. وقد خطط الاتحاد لهذا المشروع ميزانية تقدر بـ ٥,٥ بليون وحدة نقد حسابية أوروبية.

ومع ذلك فـان تحقيق أهداف المؤتمر كـان يتطلب وجود قدر من التجانس بين المشروعات المقدمة من قبل الأطراف المشاركة وخاصة دول اقليم شرق المتوسط ، على أساس ان التعاون الاقتصادى المرجو لن يتم اذا ماهيمنت دولة على معظم المشروعات أو سيطرت أخرى على اتخاذ القرارات . وبالتـالى كـان الأمر يتطلب توفير الوقت الكافى قبل البدء بعـقد المؤتمر حتى يتـسنى لكل الدول ورجـال الأعـمـال أن يستوعبوا الاستراتيجية العامة المطلوب تحقيقها من خلاله ورصد البدائل الممكنة لتحقيق المشاركة والتعاون ، الأمر الذى لم يتوفر بالشكل الكافى قبل عقد مؤتمر الدار البيضاء ، مما أظهر الخلل فى الاستـعدادات والأوراق التـحضيـرية المقدمة من الدول .فجاءت المشاركة العربية فى مجموعها ضئيلة وهشة مقارنة بالأوراق الاسرائيلية المقدمة .فضمن ٢٠٠ نحو مشروع تم طرحها خلال أيام المؤتمر ، كان هناك ١٥٠ مـشروعـا اسـرائيليا ، وأربعـون مـشـروعـا مـصـريا ، وعـشـرة مـشـاريع أردنيـة ، وثلاثة مـشـروعـات تقـدمت بهـا المغرب.

فقد ركزت الورقة الاسرائيلية على المشروعات التى تخدم مصالحها وتعزز مواقفها السياسية ، فى حين غلبت صفة التسرع على الأداء العربى ، فبدأت الدول فى عقد الصفقات الثنائية أو الثلاثية دون الأخذ فى الاعتـبـار الصـالح العـام للدول العربية مجتمعة أو حتى التأثيرات السلبية التى يمكن أن تصيب دولة أو أخرى نتيجة لتطبيق مشروع معين .وهو الأمر الذى رمت اليه اسرائيل منذ بداية المؤتمر فسعت الى عقد الصفقات من وراء الكواليس بحجة عدم احراج الدول المتعاونة معها دون أدنى اعتراض عربى.

وهكذا فعلى الرغم من مشاركة أعداد ضخمة فى المؤتمر سواء من رجال السياسة أو رجـال الأعـمـال ، فقد جـاءت حصيلته دون المستوى المطلوب .وقد يرجع هذا الى غياب التنسيق العربى سواء السياسى أو الاقتصادى .فنجد أن هناك دولا قد امتنعت تماما عن المشاركة فى المؤتمر بالرغم من دعوتها اليه مـثل سوريا ولبنان. وفى نفس الوقت نجد دولا أخرى قد استبعدت عمدا من المشاركة كالسودان ، وليبيا، واليمن، والعراق، والصومال.

النظام الاقليمى العربى

القسم الأول

التفاعلات العربية والتحولات الاقليمية

أولا : التفاعلات فى اطار التجمعات العربية : أزمة المجلس الخليجي والاتحاد المغاربى

أشرف راضى *

أثرت أزمة الخليج الثانية وتداعياتها تأثيرا سلبيا على آليات العمل العربى المشترك. وبطبيعة الحال لم تكن التجمعات الاقليمية العربية (مجلس التعاون الخليجي. مجلس التعاون العربى، اتحاد المغربى العربى) بمنأى عن ذلك التأثير، حيث كان للأزمة تأثيرها المباشر على اثنين من هذه التجمعات. كما أنها أثرت على التجمع الثالث (الاتحاد المغاربى) كنتيجة لتأثيرها على العلاقات فيما بين التجمعات الاقليمية. ولاسيما العلاقة بين هذا التجمع وبين مجلس التعاون الخليجى بسبب مواقف دول الاتحاد المغاربى - باستثناء المغرب - من العراق. وبعبارة أخرى فان أزمة الخليج الثانية قد أضافت أبعادا جديدة إلى التحديات التى تواجهها التجمعات الاقليمية العربية. وقد تباينت استجابة كل تجمع من هذه التجمعات، وتفاوتت قدرته على التكيف مع تلك التحديات. وكان مجلس التعاون العربى هو الاكثر تضررا من الأزمة، التى أنهت وجوده فعليا مع اجتياح العراق لدولة الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، وان ظل قائما من الناحية القانونية. واذا كانت مصر قد جمدت عضويتها بالمجلس مع انفجار الأزمة، فان عضويتها ظلت مستمرة حتى السادس من فبراير عام ١٩٩٤، عندما وافقت لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصرى على مشروع قانون صادر عن رئاسة الجمهورية بالغاء موافقة مصر على اتفاقية مجلس التعاون العربى التى تم التوقيع عليها فى بغداد فى ١٦ فبراير ١٩٨٩. وبذلك لم يعد هناك سوى تجمعين اقليميين على الساحة العربية وهما مجلس التعاون الخليجى الذى تأسس فى ٢٠ مايو ١٩٨١ واتحاد المغرب العربى الذى تأسس فى ١٧ فبراير ١٩٨٩.

١ - مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى فى أعقاب أزمة الخليج

أ - مجلس التعاون الخليجى .

ك لأزمة الخليج تأثيرها المباشر على مجلس التعاون الخليجى. فقد فجر الغزو العراقى لدولة الكويت معضلة أمن الخليج، وأعطاها بعدا جديداً، فيما يتعلق بأمن دول الخليج العربية، حيث أن التهديد الفعلى لهذا الأمن جاء من قبل دولة عربية كبيرة كان مفترضا أن تعتمد عليها هذه الدول فى موازنة التهديد من جانب الدول غير العربية، وبصفة خاصة التهديد الايرانى. لذلك أدت الأزمة إلى اهتزاز شديد لمجمل الاستراتيجية الأمنية التى اعتمدت عليها دول الخليج العربية طوال عقدى السبعنيات والثمانينات. ومن ثم كان من الطبيعى ان يكون موضوع أمن الخليج هو الشاغل الرئيسى لأعمال المجلس فى أعقاب الأزمة. فقد شهد مؤتمرا قمة الدوحة ١٩٩٠. والكويت ١٩٩١، وكذلك اجتماعات المجلس الوزارى طوال عام ١٩٩١، مناقشات مستمرة فيما بين الدول الاعضاء حول الابعاد الجديدة لاستراتيجية أمن بديلة يتبناها مجلس التعاون الخليجى. وكشفت هذه الاجتماعات ان حجم الخلافات فيما بين الدول الاعضاء كان اكبر من حجم الاتفاق حول الصيغة المثلى لمثل هذه الاستراتيجية الأمنية . وعلى الرغم من وجود اجماع من جانب دول المجلس فى أعقاب الأزمة على ضرورة رفع درجة الاكتفاء الذاتى الدفاعى، وعلى الرغم من [illegible] اتخذ فى مؤتمر قمة الدوحة بتشكيل لجنة خاصة برئاسة السلطان قابوس لدراسة استراتيجية التطوير المقترحة للقدرات الدفاعية الجماعية لدول المجلس، ظلت هناك خلافات حول تنظيم القوات المشتركة بين هذه الدول وأسلوب نشرها وقيادتها . وهى خلافات تعكس مخاوف الدول الصغيرة الاعضاء فى المجلس من احتمال ان يؤدى التكامل والاندماج الدفاعى إلى التأثير على استقلالها الفعلى على المدى البعيد فى وقت اصبحت هذه الدول شديدة الحساسية فى هذا المجال . وإلى جانب ذلك، فان الخطط الطموحة التى وضعتها اللجنة الامنية بالمجلس للوصول إلى جيش خليجى موحد قوامه مائة ألف جندى لاتكفى حتى مع تنفيذها للدفاع عن دول الخليج فى حالة تعرضها لتهديد كبير من ايران أو العراق

* ساعد أحمد [illegible] نسى فى تحديث بعض بيانات هذا الجزء

أو إسرائيل .كذلك فإن مراجعة الشق الأمنى فى اعلان دمشق الذى كان يمثل محاولة لوضع مسألة أمن الخليج فى سياق عربى أوسع أظهرت اتجاه دول المجلس لاقامة خططها الأمنية على أساس افتراض ان سياسات الأمن الاقليمية أقل أهمية من ضمانات الأمن الغربية والامريكية خصوصا، التى رأت أنها الأساس لأمن الخليج .وقد تبلورت هذه الضمانات فى جانبين :أحدهما ضمان مجلس الأمن المباشر للحدود العراقية الكويتية، وثانيهما :ضمانات أمن تعاقدية بين معظم دول الخليج والولايات المتحدة ودول غربية أخرى، من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية لفترات محددة. ومن خلال هذه الاتفاقيات، مع وجود قدر من تقسيم العمل بين الدول الاعضاء فى المجلس، أصبح بالامكان تحقيق وظيفة الاتفاق الأمنى الشامل مع تجنب الاعتراف القانونى بوجود عسكرى دائم وشامل للدول الغربية.

وإذا كانت التداعيات المترتبة على أزمة الخليج قد شجعت على شيوع الاعتقاد بأن مجلس التعاون يتجه إلى تأكيد تمايزه عن النظام العربى، فان الاحداث التى شهدتها دول الخليج فى عام ١٩٩٢ دفعت إلى مراجعة هذا الاعتقاد. واستند الاعتقاد بسعى المجلس نحو التمايز إلى عدة مؤشرات لعل أبرزها تفريغ اعلان دمشق من محتواه الأمنى العربى واستبدال طابعه الجماعى التعاقدى بعلاقات ثنائية مع مصر وسوريا .وكذلك توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية فى فبراير ١٩٩٢ حددت أسسا للتنسيق بين المجلس والجامعة فيما اعتبره البعض محاولة لتأكيد استقلالية المجلس عن الجامعة. لكن كان الافتراض الرئيسى وراء هذا الاعتقاد هو وجود درجة عالية من التماسك داخل المجلس، الأمر الذى يتعارض مع تزايد المشكلات فيما بينها، والتى تعد امتدادا للمشكلات التقليدية للعلاقات العربية، مثل الحساسيات بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة وأزمة الثقة فضلا عن الخلافات الحدودية التى تعج بها منطقة الخليج. وظل المجلس منذ تأسيسه فى عام ١٩٨١ قادرا على التعايش مع الخلافات بين أعضائه فى الوقت الذى تم تغييبه عن معالجة الخلافات الحدودية رغم وجود هيئة تابعة له (مجلس الحكماء) انشأها ميثاق المجلس خصيصا لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء .
وفى هذا الصدد كان النزاع الحدودى الذى تفجر بين السعودية وقطر فى أواخر ديسمبر ١٩٩٢ هو الاخطر من حيث تأثيره على مسيرة المجلس الذى تعرض لأزمة بسبب تفجر النزاع، حيث بادرت قطر بسحب قواتها العاملة فى اطار قوة «درع الجزيرة». كما قامت بمقاطعة مختلف الاجتماعات الوزارية بما فيها الاجتماعات التى تولت الاعداد للقمة الخليجية الثالثة عشر التى عقدت فى أبو ظبى فى الفترة ٢١ ـ ٢٣ (ديسمبر ١٩٩٢) الأخطر من ذلك ان قطر هددت بمقاطعة أعمال القمة نفسها لولا الوساطة المصرية التى أقنعت حكومة قطر بالمشاركة.

كذلك طرحت أزمة الخليج الثانية قضية التهديد العراقى والايرانى لدول المجلس. ورغم الاجماع الذى تحقق مع قيام العراق بغزو الكويت فيما بين دول المجلس حول مايمثله العراق من تهديد فعلى لامن واستقلال الدول الخليجية، فانه سرعان ما ظهرت ارهاصات خلافات فيما بين دول المجلس بخصوص التعامل مع العراق بعد الحرب. كما ظلت دول المجلس مختلفة فيما بينها حول مدى التهديد الايرانى، وحول طريقة التعامل مع ايران. وقد سيطرت هذه التهديدات العراقية والايرانية على اهتمام دول الخليج خلال عام ١٩٩٣. ففى سبتمبر من ذلك العام صعدت ايران ازمة الجزر الثلاث التى تنازع الامارات فى السيادة عليها (جزيرة طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى) مما زاد من شكوك دول الخليج فى نوايا ايران. ولم تخفف الجولات التى قام بها مسئولون ايرانيون فى دول الخليج من هذه الشكوك.

ورغم تأييد جميع دول المجلس للامارات فى هذا النزاع، الا انها لم تتخذ موقفا موحدا ازاء ايران .فعلى سبيل المثال لم تتأثر جهود قطر لتطوير علاقاتها مع ايران بتصعيد الأخيرة لسيطرتها على الجزر الثلاث وماترتب عليه ذلك من توتر العلاقات فيما بين ايران وبين دول المجلس. وكذلك لم تستمر كل من عمان وقطر والامارات على مواقفها المتشددة من العراق، حيث أبدت كل من عمان والامارات مرونة طفيفة ازاء رفع الحظر عن العراق وعودته إلى الصف العربى، كما اجرت كل من قطر وعمان اتصالات محدودة مع العراق.

ورغم هذه المواقف المغايرة لموقف بقية دول مجلس التعاون الخليجى، خصوصا الكويت، فقد ظل الموقف العام لمجلس التعاون الخليجى على ماهو عليه فيما يتعلق بمسألة أمن الخليج، حيث بقى النظام العراقى يمثل عامل تهديد للكويت ولدول المنطقة بسبب عدم تطبيقه كل قرارات الأمم المتحدة .وقد اتضح ذلك الموقف خلال اجتماع وزراء دفاع دول المجلس فى أبو ظبى فى نوفمبر ١٩٩٣، حيث كان هناك استمرار للقلق الأمنى مما دفع إلى اتخاذ قرارات تدعو إلى ابقاء العراق وايران قيد المراقبة ومواصلة الصفقات التسليحية الضخمة لتدعيم القدرات الدفاعية الذاتية، كما تم الاتفاق على البدء فى تنفيذ خطط تطوير

قوات درع الجزيرة. وهكذا كان الاحساس المتزايد بوطأة التهديدات الخارجية الموجهة لدول المجلس عاملا دافعا للحفاظ على التماسك العام، رغم الخلافات.

ب - اتحاد المغرب العربي

يواجه هذه المجلس تحديات مختلفة عن تلك التى قام مجلس التعاون الخليجى لمواجهتها. كما أنه احدث من حيث نشأته، ولم يتأثر بشكل مباشر بأزمة الخليج الثانية، بل أن المواقف التى اتخذتها دول الاتحاد ازاء الازمة قد عكست قدرا من التوافق باستثناء المغرب التى انضمت إلى التحالف الدولى المناهض للعراق. واذا كانت هذه المواقف قد أثرت على العلاقة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى ودول الاتحاد المغاربى، الا ان هذه العلاقة بدأت تشهد انفراجا خلال عام ١٩٩٢.

كما تأثر اتحاد المغرب العربى بانعكاسات أزمة الخليج على مجمل العلاقات العربية العربية، لكن بعد دول الاتحاد جغرافيا عن موقع الأزمة نسبيا وميل هذه الدول إلى الاهتمام بقضايا أخرى تدخل ضمن أولوياتها، وفى مقدمتها العلاقات مع الجماعة الأوربية، جعل التأثير المباشر لأزمة الخليج عليها محدودا للغاية .وربما كانت أهم مشكلة ضغطت على الاتحاد، وهى أزمة لوكربى، مرتبطة بعض الشئ بأزمة الخليج، من حيث أنها تأتى فى سياق الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة .ورغم الضغوط التى ترتبت على هذه المشكلة الا انه كان بامكان دول اتحاد المغرب التعامل معها على نحو ساعدها فى الاستجابة للضغوط الدولية والتجاوب مع قرارات مجلس الامن، وكذلك فى السعى من أجل مساعدة ليبيا للخروج من هذا المأزق بما يحفظ الحد الأدنى اللازم لاستمرار الاتحاد. ونظرا لقصر عمر الاتحاد فمن الصعب اجراء مقارنة لوضعه بعد أزمة الخليج بوضعه قبل الازمة للوقوف على حجم التغير الذى طرأ عليه، الا أن الاتحاد بشكل عام مر بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الانطلاق والحماسة ثم مرحلة الفتور والركود.

فقد نشأ الاتحاد المغاربى كاستجابة من قبل دول المغرب العربى لتحاشى أخطار التهميش الناجمة عن نمو الاتحادات والتجمعات الاقليمية فى كل مكان. وفى مقدمتها الوحدة الأوربية والتى قد تجعل من أوربا قلعة يصعب على دول المغرب الثلاثة الواقعة على الشاطئ الجنوبى للبحر المتوسط أن تخترقها. وهكذا كان ظهور الاتحاد المغاربى استنادا إلى معاهدة مراكش التى وقعت فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ كتعبير عن بروز رؤية سياسية اكثر شمولا وانتشار وعى استراتيجى جديد بالمنطقة. وكان هذا دافعا لظهور تيار قوى فى العالم العربى يدافع عن هذه التجمعات الاقليمية باعتبارها خطوة فى سبيل الوحدة العربية الشاملة. وكان الاهتمام بالبعد الاقتصادى وتأكيد المصلحة القومية للدول المنضمة لهذه التجمعات دافعا للاعتقاد بامكانية تفسير هذه التحركات من المنظور الوظيفى للاندماج.

وكان لشيوع مثل هذه الاراء مايدعمه فى مرحلة الحماسة والاندفاع التى مر بها الاتحاد المغاربى فيما بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠. لكن هذه المرحلة انتهت بسرعة لتحل مكانها مرحلة الركود مع ظهور عثرات الاتحاد وصعوباته المتمثلة فى التأجيل المستمر لاجتماعات القمة، وعدم التقدم فى حسم بعض الملفات فضلا عن الوتيرة السريعة لسير الاحداث داخل كل قطر من الاقطار المغاربية.

ورغم هذا، نشأ الاتحاد لاحساس قادة دول المغرب العربى بمدى قوة التحديات التى تواجهها ولادراكهم صعوبة مجابهة هذه التحديات فرادى. وتشكلت للاتحاد أجهزته السياسية التى تتولى التوجيه والقيادة وعلى رأسها مجلس الرئاسة الذى يتمتع بصلاحيات واسعة بشرط توافر اجماع رؤساء الدول المغاربية الخمس. كما تشكلت أجهزته الادارية والتقنية والتنفيذية. ورغم وجود عدة عوامل تتفاعل لتعطيل الاتحاد مثل خطر الاصولية والأزمة الاقتصادية، فقد أنشأ المجلس الرئاسى للاتحاد خلال دورة انعقاده فى تونس فى الفترة ٢١ - ٣٠ يناير ١٩٩١ مجلسا للدفاع المشترك، لكنه لم يتمكن من احراز تقدم وارساء قواعد لتعاون مشترك فى مجال الأمن الاقليمى نظرا لعدم وجود تصور مشترك لطبيعة التهديدات التى تواجه الدول الخمس. كذلك فان الاجهزة المختصة بالتعاون الاقتصادى ظلت فى مرحلة اعداد الدراسات والاستكشافات الأولية، فلم يدخل المشروع المغاربى بعد فى هذا المجال فى مرحلة حاسمة.

واذا كان البطء هو السمة المميزة لاداء الاتحاد المغاربى فى مرحلة الركود التى دخلها بعد عام ١٩٩٠، الا انه شهد خلال عام ١٩٩٣ عدة تطورات سريعة على صعيد العمل المؤسسى حيث استكملت الأبنية القانونية والهيكلية لأجهزة الاتحاد (الهيئة القضائية والجامعة المغاربية والاكاديمية المغاربية للعلوم)، كما ان الاجتماعات الدورية للجنة المتابعة المؤلفة من الوزراء المكلفين بشئون الاتحاد فى حكومات الدول الاعضاء، والاجتماعات الدورية لوزراء خارجية دول الاتحاد، وفرت الاطار المناسب للتشاور والتنسيق السياسى الدورى. أما على صعيد المسعى الاندماجى، فقد عقدت اللجان الوزارية المتخصصة (الامن الغذائى، والاقتصاد

والمالية، والبنية الأساسية، والموارد البشرية) المنبثقة عنها مجالس وزارية قطاعية اجتماعات دورية لتحقيق برنامج الاتحاد المغاربي الاقتصادى والاجتماعي والتربوي. وفي عام ١٩٩٣، دخلت عدة اتفاقيات إلى حيز التنفيذ. وهذه الاتفاقيات خاصة بتبادل المنتجات الزراعية وتشجيع وضمان الاستثمار، وتفادى الازدواج الضريبي، والنقل البرى للمسافرين والبضائع.

وعلى صعيد التعامل مع معطيات المناخ الدولى والاقليمى فان ظاهرة الاسلام الأصولى دفعت إلى عودة محور تونس – الجزائر – موريتانيا (دول معاهدة الاخاء والوفاق لعام ١٩٨٣) إلى البروز كتكتل مؤثر ضمن مجموعة الاتحاد، وأثرت بقوة على العلاقات الجزائرية – المغربية عام ١٩٩٤، وهو ما سنعود إليه لاحقاً.

٢ ـ مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي عام ١٩٩٤

أ – مجلس التعاون الخليجي:

كانت القمة الخليجية الرابعة عشر والتى انعقدت فى الرياض فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ هى نقطة الانطلاق للتطورات التى شهدها العمل الخليجي المشترك فى عام ١٩٩٤. وقد نظر إلى هذه القمة باعتبارها أهم قمم المجلس واكثرها تأثيرا فى مسار تطوره ككيان اقليمى، لأنها كانت مناسبة لاعادة النظر فى المواقف والسياسات التى اتخذتها دول الخليج نتيجة لأزمة الخليج الثانية .فقد أصبحت الآثار والنتائج المترتبة عليها اكثر تبلورا بعد مرور ثلاث سنوات، وهى القمة الأولى بعد توقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى الذى دفع بالمنطقة إلى مرحلة جديدة تجرى فيها اعادة صياغة للمفاهيم الراسخة وللأدوار بما فيها دور دول المجلس على الصعيد الاقليمى . وفى هذه القمة جرى تحديد التحديات الداخلية والخارجية التى تواجه دول المجلس .وتمثلت التحديات الخارجية، أى التى تأتى من خارج اطار المجلس، فى أربعة هى:

(١) التحدى العراقى :

فقد ظهر من البيان الختامى لقمة الرياض ان دول المجلس ظلت قادرة على التوافق فى هذا المجال، رغم التباين النسبى الذى بدأ فى الظهور. فقد أدان البيان النظام العراقى لممارسته الانتقائية فى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. كما اكد دعمه للكويت وأدان مسلك العراق العدوانى ضدها. وجدد مطالبته بالافراج عن جميع المحتجزين من الأسرى الكويتيين .كما طالب بضرورة مواصلة الضغوط الدولية على العراق حتى «يكف عن سلوكه العدوانى وتنفيذ كل التزاماته الدولية».

وفى حقيقة الأمر، فإن مسألة استمرار وحدة الموقف الخليجى تجاه العراق، تعد تحديا حقيقيا لمجلس التعاون الخليجى لوجود تباينات بينها. ففى خريف ١٩٩٣، بدأ انفراج علاقات قطر بالعراق، حيث أعلن وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم فى ٩ سبتمبر ١٩٩٣ انه تلقى رسالة من نظيره العراقى محمد سعيد الصحاف، تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين. وقبيل قمة الرياض قام نائب رئيس الاركان القطرى بزيارة للعراق استقبله خلالها الرئيس صدام حسين. وبينما استمرت الكويت متمسكة بموقفها الرافض لاى تعامل مع الدول العربية التى أيدت العراق، قام وزير الخارجية القطرى بزيارة رسمية للأردن فى مطلع العام ١٩٩٤. وأعلن انه لاداعى للقطيعة بين العرب .كما أذاع تليفزيون قطر مقابلة مع وزير الخارجية العراقى نفى فيها وجود أسرى كويتيين لدى بلاده، وذلك فى منتصف فبراير ١٩٩٤.

ولم تكن قطر هى الدولة الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجى التى بدأت انفتاحا دبلوماسيا محدودا على العراق، فقد دعا مسئولون عمانيون كذلك إلى العمل على اعادة العراق إلى المجتمع الدولى عبر البوابة العربية .كما التقى وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية السيد يوسف بن علوى مع نظيره العراقى فى مارس ١٩٩٤ على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية فى القاهرة. وفى هذا اللقاء أشار الوزير العراقى إلى تحسن علاقات العراق مع قطر وعمان خلال الفترة الأخيرة .لكن هذا التباين لم يصل إلى المستوى الذى يهدد وحدة الموقف الخليجى العام تجاه قضية العراق، والتى استمرت خلال قمة الرياض، ثم فى الاجتماع الوزارى للمجلس بالرياض فى أول إبريل ١٩٩٤.

ويبدو أن الحفاظ على هذه الوحدة يكتسب أهمية أيضا من الحاجة لتأكيد تماسك المجلس. وبالفعل جاء البيان الختامى لاجتماع ابريل ١٩٩٤ ليؤكد على موقف موحد لدول المجلس حيال العراق، حيث اعتبر ان العراق مازال يشكل تهديدا. ورحب البيان بقرار مجلس الامن باستمرار فرض العقوبات الاقتصادية عليه. لكن قمة المنامة فى ديسمبر ١٩٩٤ شهدت اختلافاً طفيفا بعد اعتراف العراق بدولة الكويت حيث أشار البيان الختامى للقمة فى ترحيبه بالاعتراف إلى «جمهورية العراق» وليس «النظام العراقى» مثلما درجت القمم الخليجية التى تلت الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠. كما أبدى البيان تعاطفه مع الشعب العراقى.

(٢) التحدى الايرانى :

يجد قادة دول المجلس أنفهسم فى حاجة إلى معالجة مباشرة تضمن بلورة توجه عام للمجلس لايخفف فقط التباينات فى سياسات أعضائه تجاه ايران، وانما يضمن أيضا بداية النهاية لمرحلة المراوحة الحالية فى العلاقات الخليجية الايرانية، والتى تعرقل التوصل إلى حل الكثيرمن القضايا المعلقة التى تهم الطرفين وتؤثر على مصالح كل منهما وأمنه. وتتمثل المشكلة فى أن بعض دول المجلس تطالب بالخروج من الوضع الراهن طالما هناك اجماع على ان القضايا المعلقة يجب أن تحل بالحوار والتفاوض، فيما تخشى دول أخرى أن يفتح هذا الباب أمام ايران لشق المجلس من خلال اللعب على تناقضاته.

ففى أعقاب قمة مجلس التعاون الخليجى فى ديسمبر ١٩٩٢ فى أبو ظبى شنت ايران هجوما اعلاميا عنيفا على دول المجلس، مما دفع بالعلاقات إلى سابق عهدها بعد أن شهدت فترة من التقارب النسبى فى أعقاب حرب الخليج حيث تمت اعادة العلاقات الدبلوماسية بين طهران وكل من الرياض والكويت، وتنامت الاتصالات الثنائية التى اشتملت على اشارات متبادلة إلى امكانية التفاهم على ترتيبات اقليمية مشتركة.

لكن هذا التقارب لم يؤد إلى إزالة الشكوك المتبادلة بين الطرفين والناجمة عن حساسيات تاريخية ونزاعات ثنائية ثقافية. وزاد من هذه الشكوك لدى الأطراف الخليجية تجدد الصراع بين الامارات وايران حول السيادة على الجزر الثلاث والذى كرس عدم الثقة. ورغم أن دول المجلس تتفق على الحد الأدنى أو المواقف الأساسية من ايران، كما ظهر فى تأييدها ودعمها لموقف الامارات وحقها فى الجزر. لكن هناك صعوبة فيما يتعلق بعدم قدرة دول المجلس على بلورة موقف موحد من ايران فى كل القضايا، خصوصا ما يتعلق بمعدلات التقارب معها .كما أن هذه الدول لاتملك تصورا واحدا لمدى «جدية» المخاطر التى تمثلها الجمهورية الاسلامية الايرانية على أمن دول المنطقة ومصالحها، والوسائل التى ينبغى اتباعها فى التعامل معها.

وأدى هذا التفاوت إلى تعدد وجهات النظر واختلاف تفسير الخطوات أو المواقف الايرانية. وانعكس ذلك على البيان الصادر عن مؤتمر قمة الرياض الرابعة عشر، والذى جاء معتدلا حيث دعا ايران إلى اجراء حوار مباشر فيما يتعلق باحتلال الجزر، وأشار إلى ان تحسين العلاقات مع ايران مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه ايران من اجراءات تنسجم مع التزامها مبادئ حسن الجوار، وأحترام سيادة أراضى دول المنطقة ووحدتها وعدم التدخل فى شئوونها الداخلية. لكن شدد البيان أيضا على تضامن المجلس مع موقف الامارات، التى ترفض أى وساطة خليجية بينها وبين ايران على اعتبار أن كل دول الخليج طرف فى المشكلة.

وفى أعقاب قمة الرياض والتى تجاوبت معها طهران، استمرت كل من قطر وعمان فى تطوير علاقاتهما مع ايران رغم احتلالها للجزر الثلاث، بينما توترت العلاقات بين طهران والرياض من جديد بسبب تصريحات المتشددين الايرانيين نحو السعودية. وقد كان هذا الموقف الايرانى دافعا لأن تبدى دول المجلس قدرا من التشدد فى البيان الختامى الصادر عن الاجتماع الخمسين لوزراء خارجية دول المجلس فى الرياض فى تأييده لحق الامارات فى الجزر، وأكد ايضا أن الحوار والوسائل السلمية هى السبيل لحل مسألة الجزر، كما أعلن المجلس تأييده ومساندته لكافة الاجراءات التى اتخذتها المملكة العربية السعودية لتمكين الحجاج من تأدية فريضة الحج فى يسر وطمأنينية. ولم يظهر فى نهاية ١٩٩٤ أن هناك فرصة حقيقية لحل مسألة الجزر عبر الحوار والتفاوض المباشر. ففى أول لقاء ايرانى – اماراتى بعد توقف المباحثات المباشرة بينهما فى أبريل ١٩٩٢ فى أبو ظبى، لم تتمكن الدولتان من التغلب على خلافاتهما وانهارت المحادثات التى جرت بين وكيل وزارة الخارجية الاماراتية بالنيابة والسفير الايرانى فى ابو ظبى بعد جلسة واحدة .وعندما انعقدت قمة المنامة فى ديسمبر ١٩٩٤، اتخذت دول المجلس موقفا أكثر حسما حيث دعا البيان إلى عرض نزاع الجزر على محكمة العدل الدولية، بعد ان كانت القمة الرابعة عشر التى عقدت فى الرياض فى ديسمبر ١٩٩٣ قد دعت الجمهورية الاسلامية الايرانية إلى حوار مباشر مع دولة الامارات لحل مشكلة الجزر.

(٣) تحدى السلام مع إسرائيل :

وهو تحد لايقل إلحاحا، وإن كان يبدو بعيدا عن الخليج نسبيا. وقد بدت استجابة المجلس لهذا التحدى من خلال دعم الاتفاق الفلسطينى – الإسرائيلى منذ البداية والتعامل معه. ومع ذلك، يطرح هذا التحدى عدة تساؤلات بشأن مواقف دول المجلس التى تتزايد الضغوط عليها من أجل التخفيف من قيود المقاطعة لاسرائيل. كما تتزايد الضغوط لدفع الحوار المباشر بينها وبين إسرائيل من خلال ألية المفاوضات متعددة الأطراف.

ومرة أخرى برزت قطر بموقف مستقل عن مواقف دول مجلس التعاون الاخرى فيما يتعلق بالتعامل المباشر مع إسرائيل. واعترف وزير خارجية قطر فى يناير ١٩٩٤ بأن

سياسة بلاده تجاه إسرائيل سياسة مستقلة. واعترف كذلك بوجود خلافات «لكنها ليست خلافات كبيرة» بين قطر وبين باقى دول المجلس فى شأن هذا الموضوع. وأكد الوزير القطرى اجتماعه فى لندن مع شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل يوم ٢٣ يناير ١٩٩٤. كما أكد ماتردد عن وجود محادثات تجريها قطر مع إسرائيل فى شأن صفقة غاز طبيعى موضحا أنها لن تباشر التنفيذ قبل احراز تقدم فى مفاوضات السلام مع سوريا ولبنان.

وبعيدا عن موقف قطر، يمكن القول بأن مواقف دول المجلس الأخرى، رغم تأييدها لمفاوضات السلام مع إسرائيل، تبقى متحفظة تجاه مسألة العلاقات المباشرة مع إسرائيل وعقد اتفاقات معها. ورغم مايبدو من اندفاع خليجى فى المشاركة فى المفاوضات متعددة الأطراف واستضافة بعض لجانها، فإن الاتجاه السائد لدى دول المجلس ظل يميل نحو عدم توقيع أى اتفاقات مع إسرائيل خلال المفاوضات المتعددة قبل التوصل إلى اتفاق فى كافة مسارات المفاوضات الثنائية. وبقيت البيانات الصادرة من المؤتمرات والاجتماعات الخليجية حريصة على اظهار دعم وتأييد دول المجلس للشعب الفلسطينى وكفاحه من أجل الحصول على حقوقه المشروعة.

وكانت مشاركة الدول الخليجية فى المفاوضات متعددة الأطراف دافعا لأن تبحث فى تنسيق مواقفها خلال اجتماعات لجان هذه المفاوضات. وفى هذا السياق عقد خبراء من وزارات الخارجية فى الدول الأعضاء اجتماعا فى الرياض فى أواخر مارس ١٩٩٤ لتنسيق مواقف هذه الدول استعدادا لاجتماع لجنة المياه فى مسقط فى الفترة من ١٧ – ٢٠ أبريل. وقدم الوفد العمانى ورقة تتضمن اقتراحات سلطنة عمان فى شأن سبل التنسيق بين دول المجلس فى اجتماعات لجان المفاوضات متعددة الأطراف الخمس.

وفى ضوء ماسبق يمكن القول بأن التحديات الخارجية التى تواجهها دول مجلس التعاون الخليجى تنطوى على آليات لدعم تماسك المجلس، كما أنها تنطوى على آليات تدفع إلى اضعافه وتفكيكه، ويتوقف تأكيد آليات الاندماج والتماسك وعزل تأثير آليات التفكك والضعف على مستوى التطور المؤسسى للمجلس، وكذلك على قدرة أطرافه على الاستجابة والتكيف مع الضغوط والتحديات الخارجية والداخلية. ومن ثم فإنه من المهم القاء نظرة على ماحققه المجلس على صعيد الاستجابة للتحديات الداخلية وابناء هياكله ومؤسساته وزيادة فعاليتها عام ١٩٩٤.

والملاحظ أن المجلس شهد نشاطاً ملحوظا مع الاعداد للمجلس الوزارى الذى عقد فى اوائل ابريل فى الرياض فعلى صعيد الاجراءات التى اتخذت من جانب واحد، اتخذت سلطنة عمان قرارا فى أوائل شهر فبراير يقضى بمساواة مواطنى بلدان المجلس العاملين فى القطاع الأهلى بالسلطنة مع المواطنين العمانيين العاملين فى المجال نفسه.

وعلى صعيد تنسيق سياسات الاستثمار الخليجية طلب مجلس التعاون رسميا من الولايات المتحدة ضمان وحماية استثمارات دوله هناك من أخطار المصادرة والتجميد وازالة أى قيود قد تعوق تدفق الاستثمارات بين الجانبين، فى مذكرة رسمية قدمت فى اطار المفاوضات التى جرت فى الرياض بين الطرفين فى أواخر يناير ١٩٩٤ للتوصل إلى اتفاقية لحماية الاستثمارات .كما أعدت دول الخليج ورقة أخرى حددت فيها عددا من الاعتبارات التى يجب على الولايات المتحدة مراعاتها قبل التوقيع على أية اتفاقية للتعاون مع دول المجلس .كما عقد وزراء نفط دول المجلس اجتماعا فى جدة يوم الخامس من مارس ١٩٩٤ لبحث تنسيق سياساتهم بشأن أوضاع السوق البترولية الدولية والبحث فى عدد من المشروعات المشتركة من بينها المشروع المقترح لشبكة الغاز من دولة قطر إلى بقية دول المجلس والمذكرة بشأن التقرير المشترك عن الطاقة والبيئة والتنمية بين دول المجلس والاتحاد الاوروبى. كما تم التوصل فى هذا الاجتماع إلى اتفاق ضمنى حول تعديل الانتاج الخليجى وتوزيعه بما يضمن وقف الانخفاض المستمر فى الأسعار.

وجاء انعقاد المجلس الوزارى فى الرياض فى ٢و٣ ابريل ليحرك نشاط المجلس ويدفع الاجتماعات الوزارية، كما توقع المراقبون .بل كان الاجتماع فى حد ذاته حدثا مهما حيث ناقش وزراء خارجية المجلس خلاله لقائهم المقبل مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى لتسوية الخلافات بين الجانبين فى شأن القضايا الاقتصادية وبحث المجلس الوزارى فى التعاون الخليجى المشترك فى القضايا الامنية والعسكرية وفق ما تقرر فى قمة الرياض. وأعلن وزير الخارجية السعودى أن دول المجلس بدأت بتنفيذ قرار القمة بتشكيل لجنة عسكرية عليا تتولى تنفيذ برامج التعاون الدفاعى والعسكرى المشترك. وبالفعل عقدت اللجنة أول اجتماع لها دبى فى ١٢ ابريل برئاسة وزير دفاع دولة الامارات، الشيخ محمد بن راشد المكتوم لمتابعة تنفيذ قرارات قمة الرياض، وحضر الاجتماع الأمين العام لمجلس الاتحاد. وعقد أعضاء اللجنة، وهم رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجى ورئيس اللجنة العسكرية فى الامانة العامة للمجلس، جلستين مغلقتين برئاسة رئيس أركان دولة الامارات. وتعتبر لجنة المتابعة العليا هذه التى تقرر تشكيلها خلال مؤتمر قمة

الرياض أحدث هيئة فى اطار المجلس وتكون رئاستها دوريا بين وزراء دفاع دول المجلس، ومدة الرئاسة سنة. وتقوم بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى العسكرية ووضع التصورات والبرامج التنفيذية فى مجال الدفاع الجماعى والتعاون العسكرى بين الدول الست.

وبحثت اللجنة فى اجتماعها الأول فى دبى فى سبل دعم وزيادة عدد أفراد قوات «درع الجزيرة» وربط دول الخليج بشبكة موحدة للانذار المبكر. وقد ركزت المناقشات على رفع أعداد قوات درع الجزيرة من ٨ آلاف إلى ٢٥ ألف جندى، وزيادة تسليحها وتعزيزها بوحدات من القوات البحرية والجوية، كما بحثت فى سبل ربط دول الخليج بشبكة موحدة للانذار الجوى المبكر من خلال الاعتماد على الانظمة الموجودة فى بعض الدول كخطوة أولى وزيادة فعاليتها ودعمها بشراء أجهزة ومعدات لتوفير الحماية لدول المجلس ضد أى تهديدات جوية أو صاروخية. كما جرى خلال اجتماعات المجلس الوزارى بحث نتائج الاجتماع الاخير لوكلاء وزارات الداخلية فى دول مجلس التعاون الخليجى والذى ناقش اعداد صيغة نهائية للاتفاق الأمنى الخليجى المشترك/ وكان وكلاء وزارات الداخلية فى بلدان المجلس قد ناقشوا مجالات التعاون الامنى بين الدول الاعضاء خلال اجتماع عقدوه فى الرياض واستمر يومين فى أواخر مارس. وبحثوا فى الاتفاق الامنى المشترك الذى وافق عليه وزراء الداخلية خلال اجتماعهم يومى ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣ فى أبو ظبى.

ورغم أن فكرة الاتفاق قديمة، حيث سبق وأن طرحتها السعودية فى عام ١٩٨٤. إلا أن التحفظات الكويتية على بعض بنود الخطة السعودية خصوصا مايتعلق منها بموضوع تسليم المجرمين من رعايا الدولة إلى دولة أخرى، وموضوع حق الدوريات الحدودية فى مطاردة المهربين والمجرمين فى أراضى الدولة الأخرى، حالت دون ابرام الاتفاق منذ ذلك الوقت. ويمكن القول بأن الهوة الفاصلة بين طموحات دول المجلس، والتى تفوق فى رأى الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجى ماجرى تنفيذه من بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وبين ماتحقق بالفعل على صعيد تحقيق التعاون الاقتصادى مازالت كبيرة. وعلى صعيد ماتم انجازه فى مجال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتى تشكل الاطار العام والخطوة الأولى للوصول إلى السوق الخليجية الواحدة، تجدر الاشارة إلى رفع الرسوم الجمركية عن الصناعات الوطنية والسماح بافتتاح مكاتب لبعض المصانع وبعض القطاعات الخدمية فى دول المجلس والمساواة بين مواطنيها.

وفى أعقاب الاجتماع الوزارى فى أول ابريل ١٩٩٤ نشطت اللجان الوزارية المنبثقة عن المجلس. وفى هذا الصدد عقد وزراء العدل فى دول المجلس الست اجتماعا فى ١١ أبريل ناقشوا فيه بحث مشروع اتفاقية تنفيذ الاحكام بالمجلس. وقد تلا ذلك اجتماع للجنة المتابعة العليا. ثم عقد وزراء داخلية المجلس اجتماعا هاما فى ٢٧ نوفمبر تم خلاله توقيع كل من السعودية والبحرين وعمان والامارات على الاتفاقية الامنية الشاملة، فيما استمر التحفظ الكويتى، وغابت قطر .أما على صعيد التعاون مع الاتحاد الأوربى فقد عقد وزراء خارجية المجلس اجتماعا مشتركا بالرياض مع وزراء خارجية الاتحاد الأوربى فى الفترة من ٨ - ١٠ مايو، وهو الاجتماع الخامس فى الحوار الخليجى الأوربى لتنفيذ اتفاقية التعاون التى وقع عليها الطرفان عام ١٩٨٨. ولكن الاجتماع فشل فى حسم الخلافات بشأن ضريبة الطاقة التى بدأت بعض الدول الأوربية فى فرضها على الواردات البترولية الخليجية، والتى سوف تؤدى إلى خفض عائدات دول المجلس من البترول بمقدار ٢٦ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠. وفى اطار الاعداد لأعمال القمة الخليجية الخامسة عشر عقد المجلس الوزارى أعمال دورته الـ ٥٢ بالرياض يومى ١٧ و ١٨ سبتمبر .ثم عقد المجلس دورته الـ ٥٣ بالمنامة يومى ٢١، ٢٢ نوفمبر .وقد سيطر على الاجتماع الأخير بحث التطورات الأمنية فى المنطقة بعد أزمة ٦ أكتوبر اثر قيام بعض القوات العراقية بالتغلغل شمالى الاراضى الكويتية .لكن كانت هذه التطورات قد انحسرت عند انعقاد القمة الخليجية الخامسة عشر بالمنامة (١٩ - ٢١ ديسمبر١٩٩٤)، التى سبقها تجدد الخلاف بين السعودية وقطر بسبب النزاع على الحدود، مما تسبب فى مقاطعة قطر لأعمال اجتماع وزراء داخلية المجلس الذى أقرت خلاله الاتفاقية الأمنية من جانب السعودية وعمان والبحرين والامارات. وقد انعكست هذه الخلافات على نتائج قمة المنامة على النحو التالى: -

على الصعيد الأمنى فشلت القمة فى انجاز مشروع الاتفاقية الأمنية بسبب غياب قطر عن اجتماع وزراء داخلية المجلس الذى أقر المشروع قبل انعقاد القمة، وتحفظ الكويت على بعض بنود الاتفاقية. وقد بررت قطر موقفها الرافض للاتفاقية باعتراضها على الجزئية الخاصة بتبادل المعلومات حول مواطنى المجلس الذين يحملون جنسية مزدوجة - على الصعيد العسكرى : فشلت قمة المنامة فى التوصل إلى تفاهم حول تطوير قوات درع الجزيرة، والتى كان مقترحاً فى جدول أعمال القمة زيادة عدد أفرادها إلى ٢٥ ألف جندى. حيث اكتفى البيان الختامى للقمة بالاشارة إلى حرص الدول الخليجية على دعم قوات درع الجزيرة على نحو يمكنها من حماية أمن الخليج. ولم تعين القمة أمينا عاما مساعدا للشئون العسكرية كما كان مطروحا قبل بداية القمة.

اما على الصعيد الاقتصادى فلم تقدم القمة الكثير فى سبيل تفعيل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التى أقرها المجلس فى نوفمبر ١٩٨١ تمهيدا لمرحلة السوق الخليجية المشتركة .وان كانت قد أقرت بعض الخطوات مثل تعديل القواعد الموحدة لتملك وتداول الأسهم بما يتيح لمواطنى دول المجلس تملك وتداول أسهم الشركات المساهمة التى تعمل فى المجالات الاقتصادية المختلفة عدا البنوك والصرافة

(٤) قضية اعلان دمشق

يعد اعلان دمشق الذى تم التوقيع عليه فى أعقاب حرب الخليج الثانية ، وتحديدا فى ٦ مارس ١٩٩١ من قبل كل من دول مجلس التعاون الخليجى الست بالاضافة إلى مصر ، أحدى القضايا التى أضيفت إلى جدول أعمال مجلس التعاون الخليجى بداية من القمة الخليجية الثانية عشرة التى عقدت بالكويت فى ديسمبر ١٩٩١. وقد جاء الاعلان فى صيغته الأولى متأثرا بالاحداث التى صاحبت تحرير الكويت، وارتبط بقضية الامن القومى العربى التى فشلت الجامعة العربية فى التعامل معها أبان أزمة الخليج الثانية. واحتوت بنود الاعلان على جوانب سياسية واقتصادية وأمنية ليكون نواة لخلق نظام أمنى عربى جديد بمنطقة الخليج .وبعد استبعاد الشق الامنى منه ، شهد عام ١٩٩١ خطوات أولية لتنفيذ الاعلان .ففى قمة الكويت ١٩٩١ أقرت دول المجلس الست برنامجا لتنمية الدول العربيبة التى تضررت من حرب الخليج الثانية برأس مال قدره ٣٠ مليار دولار تستخدم فى اقامه مشروعات مشتركة بين دول المجلس وهذه الدول. وذلك فى اشارة خاصة إلى كل من مصر وسوريا.

لكن الاعلان بدأ يدخل مرحلة الجمود فى عام ١٩٩٢ ، ليتكرس هذا الجمود منذ ١٩٩٣، عقب اجتماع وزراء خارجية دول الاعلان الثمانى فى أبو ظبى فى يونيو. ولم تجتمع لجنة الخبراء المشكلة من دول الاعلان والمكلفة ببحث الخطوات التنفيذية ، والتى كان من المقرر لها أن تجتمع فى بداية ديسمبر. بل ان الاجتماع الذى كان مقررا عقده لوزراء خارجية دول الاعلان فى أواخر عام ١٩٩٣ تم تأجيله. واكتفت القمة الخليجية الرابعة عشرة التى عقدت فى الرياض فى ديسمبر ١٩٩٣ بتكليف قطر باجراء اتصالات مع مصر لتحديد ميعاد اجتماع لجنة الخبراء. وعلى الرغم من اجتماع وزراء خارجية دول الاعلان ثلاث مرات فى عام ١٩٩٤ فى كل من دمشق يومى ٩ و١٠ يناير، وفى الكويت يومى ٥ و ٦ يوليو ، وفى القاهرة يومى ١٩و٢٠ اكتوبر ، الا انه لم تظهر اية بوادر للتقدم فى تنفيذ الاعلان. وتجاهلت قمة المنامة التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٤ الاشارة لاعلان دمشق فى بيانها الختامى من قريب أو بعيد.

ب - الاتحاد المغاربى

ظلت مسيرة الاتحاد المغاربى خلال الشهور الأولى من ١٩٩٤ محكومة بالأوضاع المتردية فى الجزائر ، وبفتور العلاقات الثنائية فيما بين بلدان الاتحاد بصفة عامة ، باستثناء العلاقات بين تونس والجزائر والتى اكتسبت بعدا جديدا من خلال التنسيق بين البلدين لمواجهة الحركات الأصولية فى كل منهما .وانعكس ذلك فى التأجيل المتكرر للقمة المغاربية منذ ديسمبر ١٩٩٣ ، حتى أمكن عقدها أخيراً فى ابريل ١٩٩٤ .وكان فتور العلاقات بين ليبيا والجزائر أحد الأسباب التى شلت عمل مؤسسات الاتحاد قبل انعقاد هذه القمة ، حيث اعتبرت الجزائر تصريح العقيد معمر القذافى الخاص باستعداده لاجراء حوار مباشر مع جبهة الانقاذ الاسلامية المحظورة تدخلا فى شئونها الداخلية ، مما دفعها إلى القيام بحملة اعلامية على نظام الحكم فى ليبيا ، وتنظيم مؤتمر للمعارضة الليبية فى الخارج على أرضها ، كما قامت الحكومة الجزائرية بمنح قوات الجيش الوطنى الليبى المعارض تسهيلات للاقامة واجراء التدريبات العسكرية فى ثكنة العجيلات الواقعة على الحدود الليبية - الجزائرية

وإذا كان تدنى العلاقات الثنائية قد عطل مسيرة الاتحاد ، فإن أزمة لوكربى التى نشبت بين ليبيا وبين الدول الغربية كانت سببا فى عرقلة الجهود المشتركة على مستوى الاتحاد فى مجال الحوار مع الاتحاد الأوربى ، خصوصا دوله المطلة على البحر المتوسط. ومع الانفراج الذى بدأت تشهده العلاقات الليبية الجزائرية بداية من الربع الثانى من العام ١٩٩٤ ، أصبحت الاجواء مهيأة لعقد القمة المغاربية السادسة التى تأجلت أكثر من مرة .فكان من المقرر أن تعقد فى ديسمبر ١٩٩٣ فى الجزائر ، إلا أنها تأجلت إلى مطلع شهر فبراير ١٩٩٤ لكن قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الخمس خلال اجتماعهم فى تونس تأجيل انعقاد القمة إلى موعد غير محدد رغم الالحاح التونسى على عقدها ، ورغم انتقال الرئاسة من تونس إلى الجزائر دون انعقاد القمة لأول مرة فى تاريخ الاتحاد. وجاء طلب التأجيل هذه المرة أيضا من الجزائر التى انضمت اليها موريتانيا وذلك لأسباب داخلية فى كل منهما.

ومع تعيين الامين زروال رئيسا للجزائر ، بدأ التحرك الملحوظ لاعادة ترتيب البيت المغاربى ، ومن مؤشراته انفراج علاقات ليبيا مع الجزائر عبر زيارات متكررة قام بها الرائد الخويلدى الحميدى عضو مجلس قيادة الثورة فى ليبيا كمبعوث شخصى للعقيد القذافى ، وزادت فرص عقد القمة المغاربية ، والتى اتفق على عقدها فى تونس يومى ٢ و ٣ أبريل. كان المجلس الوزارى للاتحاد قد وضع خلال اجتماعه فى تونس فى الثالث من فبراير بنود جدول أعمال

القمة السادسة واتفق على أن تقتصر على البحث فى ازالة العراقيل التى تعترض تنفيذ عشرين اتفاقية صادق عليها المجلس الرئاسى خلال قمتى الجزائر ١٩٩٠ ، ورأس الانوف فى ليبيا ١٩٩١ ، من أصل ٢٥ اتفاقية ، دخلت خمس منها حيز التنفيذ خلال عام ١٩٩٣. وأكد وزراء الخارجية أن القمة السادسة لن تبحث فى أية اتفاقات جديدة إلى حين الشروع فى تنفيذ ماتم التوصل اليه من اتفاقيات جرى التصديق عليها. وفى الثانى من أبريل افتتحت أعمال القمة المغاربية فى تونس وقد غاب عنها الملك الحسن الثانى ، والذى مثله رئيس الوزراء ، السيد عبد الكريم العمرانى ، وهذه هى المرة الثانية التى يتخلف فيها العاهل المغربى. كما غاب العقيد القذافى معللاً عدم مشاركته بأن قرار الحظر المفروض على ليبيا يمنع رئيسها من استقلال الطائرة للذهاب. لكن تمثيل ليبيا فى قمة تونس الأخيرة كان مؤشرا على تزايد اهتمامها بأعمال هذه القمة ، فلأول مرة يمثل ليبيا واحدا من قيادات الصف الأول هو الرائد الخويلدى الحميدى عضو مجلس قيادة الثورة ، بينما مثلها فى قمة نواكشوط فى عام ١٩٩٢ السفير الليبى فى المغرب السيد بلقاسم الزوى (المندوب الليبى لدى الامم المتحدة حاليا).

وقد اكتسبت هذه القمة أهميتها من حيث أنها وفرت الحد الأدنى اللازم للاشارة إلى وجود الاتحاد. فقد ركزت تونس فى دعواتها لهذه القمة على تأكيد ضرورة الحفاظ على وتيرة اللقاءات التقليدية لقادة الدول ، لأن ذلك من شأنه أن يوفر ديناميكية جديدة للعمل المغاربى. وكان من أهم النتائج التى ترتبت على القمة السادسة تكريس المصالحة الليبية - الجزائرية والتى بدأت أولى خطواتها بالزيارة التى قام بها الرائد الخويلدى الحميدى إلى الجزائر فى مطلع شهر مارس واجتماعه بالرئيس زروال.

كما تمت المصادقة على ١١ اتفاقية لدعم التعاون الثقافى والتجارى والاقتصادى بين الدول المغاربية أهمها الموافقة على انشاء منطقة للمبادلات الحرة، واقامة الوكالة المغاربية للسياحة والشباب ، والاتحاد المغاربى للرياضة. كما غطت هذه الاتفاقيات موضوعات تسوية انتهاكات التعريفة الجمركية ، وانشاء لجنة مغاربية للتأمين ، وتعزيز التعاون فى مجال صناعة السينما. كما أقر خلال القمة توسيع عضوية مجلس الشورى المغاربى ومقره الجزائر ليصبح عدد أعضائه ١٥٠ عضوا ٣٠ (عضوا لكل دولة) بعد أن كان عدد أعضائه ١٠٠ عضو فقط .ومن الناحية المؤسسية ، وافقت الدول الاعضاء خلال القمة على جدولة اجتماعات مؤسسات الاتحاد العمل على تنشيط اداء هذه المؤسسات واستشراف الطرق الناجعة لاعطاء دفعة للمسيرة المغاربية. وقد احتلت قضية الحوار المغاربى - الأوربى مساحة كبيرة من البيان الختامى لقمة تونس حيث دعا الاتحاد إلى اعادة الحوار مع أوربا سواء عبر صيغة (٥ + ٥) أو عبر صيغة الاتحاد المغاربى كتنظيم اقليمى مع دول الاتحاد الأوربى ككل. لكن الملاحظ أن قضية مواجهة الحركات الاصولية لم تحظ بمكان متقدم فى جدول أعمال قمة تونس ، بعكس الحال فى قمة نواكشوط فى نوفمبر ١٩٩٢. ويثير ذلك سؤالا مهما عن انعكاسات المواجهة مع هذه الحركات على الاتحاد المغاربى. فلم يكن خطر هذه الحركات ، التى تتحدى جديا شرعية نظامين على الأقل من نظم الحكم القائمة فى البلدان المغاربية ، غائبا عن أنظار القادة الذين خططوا للاتحاد .لذا نصت الفقرة الأولى من المادة (١٥) لمعاهدة انشاء اتحاد المغرب على أن «تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأى نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أى منها أو نظامها السياسى». وكانت المغرب وتونس من أشد المدافعين عن هذا النص الذى يؤكد التزام الدول الاعضاء باحترام مبدأ عدم التدخل الذى تنظمه عدة آليات قانونية ، اقليمية ودولية. وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ من زاوية أنه يفرض قيودا على حركة التنظيمات والحركات المناوئة للنظم ، إلا أن الأحداث اللاحقة على الغاء المسار الانتخابى فى الجزائر ، فى ١٦ يناير ١٩٩٢، تشير إلى عدم كفايته إذ أنه لايتضمن آليات محددة تتيح للدول الأعضاء التنسيق فيما بينها لمواجهة المخاطر التى تمثلها الحركات الاسلامية فى اطار الاتحاد. ولم تفلح المحاولة التى قامت بها الدول المغاربية لايجاد قاعدة تفاهم فى مواجهة هذه الحركات فى القمة المغاربية الرابعة - نواكشوط ، نوفمبر ١٩٩٢ - فى توفير مثل هذه الآليات. وكشفت أحداث عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، سواء داخل الجزائر أو على مستوى العلاقات بين الدول الأعضاء ، مدى تأثير ظاهرة الاسلام الأصولى على أعمال الاتحاد المغاربى. ففى عام ١٩٩٣، دفعت الظاهرة محور تونس - الجزائر - موريتانيا (دول المعاهدة الاخاء والوفاق عام ١٩٨٣) إلى الظهور من جديد كتكتل مؤثر ضمن الاتحاد. ومع استمرار المواجهة بين الدولة والجماعات الاسلامية المسلحة فى الجزائر واتساع نطاق المواجهة فى عام ١٩٩٤ ، وماترتب على ذلك من تطورات سياسية داخلية ، بات من الواضح إلى أى حد تمثل ظاهرة الاسلام الأصولى تهديدا للعلاقات بين بعض دول الاتحاد.

كذلك، يلاحظ من خلال تتبع تطورات أحداث عام ١٩٩٤ إلى أى مدى تؤثر ظاهرة الاسلام الأصولى ، على ضوء المواجهة الدائرة فى الجزائر ، على واحد من أهم الأهداف التى قام الاتحاد لتحقيقها ، ألا وهو خلق تكتل اقتصادى قادر على التعامل مع المجموعة الأوروبية. صحيح أن هناك عوامل أثرت هى الأخرى ، من بينها سياسات الاتحاد

الاوروبى أو الدول الأوروبية ذاتها التى فضلت التعامل مع كل دولة مغاربية مباشرة ، ومن بينها أيضا مضاعفات أزمة لوكربى والعقوبات المفروضة على ليبيا ، إلا أن البعد المتصل بالعنف الذى تمارسه الحركة الاسلامية المسلحة فى الجزائر ، لاسيما العنف الموجه للأجانب ، يبقى هو الأكثر وضوحا .
لقد تأثرت العلاقات الجزائرية مع بقية البلدان أعضاء اتحاد المغرب العربى نتيجة للتطورات السياسية التى مرت بها الجزائر منذ تأسيس الاتحاد فى عام ١٩٨٩. فبعد مرور سبعة أشهر على تأسيس الاتحاد المغاربى ، وتحديدا فى سبتمبر ١٩٨٩ ، اعترفت الحكومة الجزائرية «بالجبهة الاسلامية للانقاذ» كحزب مشروع ، وكانت الجبهة قد تأسست فى مارس ١٩٨٩ ، أى بعد مرور شهر واحد فقط على اعلان الاتحاد. ويسود الاعتقاد بأن الجزائر خالفت بذلك اتفاقا كانت قد عقدته مع كل من المغرب وتونس خلال اجتماع عقده الشاذلى بن جديد وكل من زين العابدين بن على والملك الحسن الثانى على هامش اجتماعات تأسيس الاتحاد المغاربى فى مراكش فى فبراير ١٩٨٩. ويلزم الاتفاق المذكور القادة الثلاثة «بالتعاون والتشاور» بصدد سياساتهم ازاء الموقف من الحركات الأصولية لديهم. وعلى الرغم من التطورات اللاحقة على الغاء المسار الانتخابى فى الجزائر فى ١٦ يناير ١٩٩٢ ، والمتمثلة فى المواجهة المسلحة بين قوى الامن والجماعات الاسلامية المسلحة ، وماتنطوى عليه من أثار بالنسبة لبلدان الاتحاد المغاربى الأخرى ، لم تتمكن هذه البلدان من التقارب فيما بينها على قاعدة التفاهم فى مواجهة الخطر الأصولى ، وأصبح هذا الخطر عامل تباعد فيما بينها. فمن ناحية ، لم تستطع حكومات هذه البلدان التخلص من الارث الثقيل لخلافاتها وصراعاتها. ومن ثم أصبح الموقف من الحركات الاسلامية وأسلوب التعامل معها سببا أخر للخلاف والصراع فيما بينها. ومن ناحية أخرى، فإن مخاوف البلدان المغاربية المجاورة للجزائر من الآثار التى يمكن أن تترتب على الوضع فى الجزائر ، تتباين وتختلف طبيعتها من دولة لأخرى. وهى مخاوف ناجمة من عدم استقرار السياسات الجزائرية نتيجة للتغيرات المستمرة فى القيادة أو ناجمة من الخوف من وصول جبهة الانقاذ للحكم أو مشاركتها فيه ومايترتب على ذلك بالنسبة للحركات الاسلامية فى البلدان الأخرى.

لم تكن العلاقات الثنائية فيما بين الدول الأعضاء فى الاتحاد المغاربى جيدة بشكل عام ، لاسيما خلال عام ١٩٩٤. وزاد المد الأصولى فى المنطقة وتباين سياسات الدول ازاء الحركات الاسلامية وأسلوب تعاملها معها هذه العلاقات فتورا ، وكان هذا التباين سببا فى تدهور العلاقات إلى حد هدد بقطعها بين الجزائر والمغرب ، وإلى حد لم تتمكن معه الدول من تنسيق سياساتها ضد التهديدات الأصولية على الرغم من أن بعض هذه التهديدات نجم عن التنسيق فيما بين الحركات الاسلامية المتطرفة ، كما يتضح من الحالة على الحدود المغربية - الجزائرية ، أو من شبكات تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية مع كل من المغرب وتونس وليبيا. وعلى الرغم من أن عام ١٩٩٤ لم يشهد أى توتر يذكر فى العلاقات الجزائرية التونسية، بل شهد على العكس ، تنسيقا بين البلدين فى مواجهة الحركات الاسلامية ، فان العلاقات بين البلدين ظلت مهددة بأى تغير فى القيادة الجزائرية أو بأى تقارب بين الجيش وجبهة الانقاذ يمكن أن يدفع بالاخيرة إلى قلب الحياة السياسية فى الجزائر الامر الذى قد يؤثر على العلاقات بين الاسلاميين والسلطة فى تونس.

وكانت العلاقات بين البلدين قد تحسنت بعد فترة من التوتر استمرت فيما بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٢ ، اثر اعتراف الحكومة الجزائرية المفاجئ بجبهة الانقاذ ، ونتيجة لنشاط حركة النهضة الاسلامية المحظورة فى تونس من الاراضى الجزائرية. وزاد توتر العلاقات بين البلدين فى عام ١٩٩١ مع تزايد نفوذ جبهة الانقاذ ، وتزايد نشاط حركة النهضة ضد الحكم فى تونس مما دفع وزير الداخلية التونسى عبد الله القلال إلى القول بأن الجزائر تشكل «قاعدة» للعمليات التخريبية التى تقوم بها حركة النهضة ضد تونس. ومما دفع رئيس الوزراء التونسى ، حامد القروى ، إلى تذكير الجزائر بوجود معاهدة بين البلدين تؤكد التزام كل دولة بمنع استخدام أراضيها لممارسة أى نشاط معاد للدولة الأخرى.

وزاد مستوى التنسيق بين البلدين فى مواجهة الحركات الاسلامية فى أعقاب اغتيال محمد بوضياف ، رئيس المجلس الأعلى للدولة فى ٢٩ يونيو ١٩٩٢ ، ومع مجئ على كافى المعروف بتوجهاته التحديثية وميوله المتشددة تجاه الاسلاميين. وبلغ التنسيق أوجه فى ظل حكومة رضا مالك التى اتبعت سياسات استئصالية تجاه الاسلاميين. لكن هذا التنسيق سرعان مافتر وتراجع نتيجة للمخاوف التى ساورت تونس مع مجئ حكومة بلعيد عبد السلام والحديث عن حوار بين الانقاذ والحكومة فى الجزائر. ومما أثار مخاوف تونس ، قيام نور الدين كرمان ، أحد الوزراء المقربين من رئيس الوزراء الجزائرى باجراء اتصالات مع زعيم حركة النهضة ، راشد الغنوشى ، فى الخارج بقصد توسيطه لدى جبهة الانقاذ من أجل وقف العنف. واعتبرت تونس أن اجراء هذه الاتصالات مع الغنوشى تحديا ، لاسيما وأن الغنوشى محكوم عليه غيابياً بالسجن المؤبد فى قضية قلب نظام الحكم فى تونس. وفى محاولة لاحتواء الموقف ، اجتمع حامد القروى مع على كافى فى الجزائر فى

سبتمبر ١٩٩٢ للمرة الثانية خلال أقل من شهر واحد. ورغم استمرار جهود الحكومة الجزائرية من أجل استئناف الحوار مع جبهة الانقاذ ، شهدت العلاقات تحسناً مع مجئ الأمين زروال رئيسا للجزائر ، وهو اختيار قلل من مخاوف تونس من اختيار بوتفليقة الذى كان احد المرشحين للرئاسة. ومما ساعد على تحسن العلاقات ترسيم الحدود بين البلدين فى أوائل عام ١٩٩٤. وتعززت علاقات البلدين خلال الزيارة التى قام بها زروال قبيل انعقاد القمة المغاربية السادسة فى أوائل ابريل ١٩٩٤. ومع هذا، ظلت تونس متخوفة من النتائج التى يمكن أن يسفر عنها الحوار بين السلطة وجبهة الانقاذ. وتأثرت العلاقات الجزائرية – الليبية بالسلب فى سبتمبر ١٩٩٣ عندما قدمت السلطات الجزائرية احتجاجا إلى السفارة الليبية فى الجزائر على الكلمة التى ألقاها العقيد القذافى فى ذكرى الفاتح من سبتمبر وأعلن فيها استعداده للتوسط بين الحكومة الجزائرية والاسلاميين. مما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتهامه بالتدخل فى شؤونها الداخلية ، كما اتهمته بايواء عناصر أصولية اسلامية جزائرية فى ليبيا وبتقديم دعم مالى وعسكرى لها.

إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت انفراجا بسرعة نتيجة للوساطة التى قامت بها تونس من أجل تصفية الخلاف وتنقية الأجواء. ونجحت تونس فى تدبير لقاءات بين الرائد الخويلدى الحميدى عضو مجلس قيادة الثورة الليبية والقادة الجزائريين فى اطار المشاورات التى سبقت انعقاد القمة المغاربية السادسة. ومع تولى الامين زروال الرئاسة فى مارس ١٩٩٤ تحسنت الأجواء بعد أن اتفق الجانبان على وقف الحملات الاعلامية المتبادلة والغاء التسهيلات التى يمنحها كل طرف للمعارضة التى تجابه الطرف الآخر. وكرست القمة المغاربية السادس (تونس ٦ ، ٧ ابريل ١٩٩٤) المصالحة بين البلدين كما سبق. ورغم أن ليبيا استمرت فى السماح لبعض كوادر جبهة الانقاذ بالعيش فى طرابلس ، إلا أن العقيد القذافى قام بوساطة بين الجزائر والسودان ، ورتب لاجتماع شارك فيه بين زروال والبشير وحضره هو على هامش احتفالات الفاتح من سبتمبر عام ١٩٩٤. وحصل زروال خلال هذا الاجتماع على تعهد ليبى – سودانى بعدم دعم المعارضة الاسلامية فى الجزائر. وإذا كان تولى زروال الرئاسة قد ساهم فى تحسن علاقات الجزائر بكل من تونس وليبيا، فإنه أدى إلى تدهور علاقاتها مع المغرب ، حيث تجدد الخلاف حول قضية الصحراء المغربية وجبهة البوليساريو وخاصة بعد الرسالة التى بعث بها زروال (فى يونيو ١٩٩٤) إلى لقاء أروشا (تنزانيا) بمناسبة انتهاء مهمة لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والتى ورد فيها أن الصحراء الغربية ، بلد أفريقى لم يتحرر بعد ، وهى العبارة التى أثارت استياء المغرب. وقد أعلن الملك الحسن صراحة فى تصريح نشرته جريدة «الاتحاد الاشتراكى» المغربية (١٩٩٤/١١/١) أن المشكلة الوحيدة بين المغرب والجزائر هى مشكلة الصحراء، وأنه اذا تخلت الجزائر عن التدخل فى هذه المشكلة ، فإن العلاقات بين البلدين تكون على أفضل مايرام

ومع هذا ، فإن ملف الأصولية يلعب دوراً مهما أيضا فى العلاقات بين البلدين. فمن ناحية ، فإن التغيير فى القيادات الجزائرية نتيجة للمواجهة مع الجماعات الاسلامية المسلحة تضفى قدرا من عدم الاستقرار على السياسة المتبعة ازاء مشكلة الصحراء. فبعد أن تم التوصل إلى تفاهم بين الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد والملك الحسن الثانى فى هذا الصدد مهد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى ٥ يونيو ١٩٨٨ ، عادت الخلافات حول القضية تطل برأسها من جديد. كذلك ، تأثرت العلاقات بين البلدين نتيجة مخاوف المغرب من امتداد أثار المواجهة فى الجزائر اليها مما يهدد الاستقرار السياسى الذى تنعم به نسبيا ، والذى تهدده أيضا الشبكات التى تقوم بتهريب الأسلحة إلى الجزائر عبر الاراضى المغربية ، والتى تم القبض على احداها فى ١٠ يونيو ١٩٩٣ ، بعد أن تم العثور على كمية من الأسلحة والذخائر فى مركز أكنول الواقع فى شرق البلاد ، وذلك فى اطار التعاون بين البلدين من أجل مراقبة الحدود المشتركة (١٢٠٠كم) والحد من عمليات تهريب الأسلحة. وألقت السلطات المغربية القبض على عبد الحق العيايدة ، أحد قيادات الجماعة الاسلامية المسلحة فى الجزائر بالقرب من مدينة وجدة الحدودية وقامت بتسليمة إلى الجزائر.

مع ذلك تدهورت العلاقات بشدة فى أعقاب هجوم مسلح على فندق أطلس – أسنى فى مراكش ، فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٤ ، وقررت الحكومة المغربية بعد يومين اثنين ، واثر القبض على جزائريين يشتبه فى اشتراكهما فى الهجوم ، فرض تأشيرة الدخول مجدداً على المواطنين الجزائريين أو حملة الجنسية الفرنسية من أصل جزائرى. ولم تكتف الحكومة الجزائرية برد مماثل ، وانما قررت فى ٢٨ أغسطس اغلاق الحدود البرية بين البلدين مؤقتا ، واستدعت القائم بالاعمال المغربى وسلمته خطابا شديد اللهجة احتجاجا على الاهانات التى تعرض لها مواطنون جزائريون على ايدى رجال الامن المغاربة. وتصاعد التوتر نتيجة اتهام المغرب فى ١٧ سبتمبر الاستخبارات الجزائرية بتدريب عناصر مغربية متطرفة فى تندوف – قاعدة جبهة البوليساريو – لشن هجمات والقيام بأعمال ارهابية ضمن مخطط يرمى إلى زعزعة الاستقرار فى المغرب. ورغم أن الجزائر نفت هذه الاتهامات فى بيان صادر عن وزارة الخارجية ، إلا أن المغرب واصلت التصعيد وطردت مئات المواطنين الجزائريين الذين لايتمتعون بحق الاقامة. ويرى المراقبون أن موقف المغرب يرجع إلى خوفه من أن تصبح ساحة لتصفية الصراعات الجزائرية ، لاسيما وأن المغرب

استقبل لاجئين جزائريين من جبهة الانقاذ ، ومن خصومها الذين تلاحقهم الجبهة. ومايخيف المغرب أكثر هو عدم الاستقرار وانتقال عدوى العنف اليه. ورغم الجهود التى بذلت من أجل احتواء الخلاف بين البلدين واعادة تطبيع العلاقات بينهما ، والتى توافرت مؤشرات على نجاحها خلال القمة الاسلامية فى الدار البيضاء فى منتصف ديسمبر ١٩٩٤ ، إلا أن الخلاف المغربى الجزائرى، يظل هو الأهم من زاوية تأثيره على العلاقات الثنائية بين أهم دولتين فى الاتحاد المغاربى ، وكذلك من زاوية تأثيره على حرية تنقل الاشخاص باعتباره أحد الانجازات المهمة التى تحققت فى بناء الاتحاد المغاربى تمهيداً لحرية انتقال السلع والممتلكات واصدار بطاقة هوية مشتركة يتم التنقل بموجبها بين دول الاتحاد. وفى ظل هذا التوتر فى العلاقات الثنائية الذى كان يثور لأقل ملاحظة يبديها هذا الزعيم أو ذاك بالنسبة للوضع فى الجزائر ، تعذر تنسيق السياسات المغاربية فى مواجهة الحركات الاسلامية. وباستثناء القمة المغاربية الرابعة التى عقدت فى العاصمة الموريتانية نواكشوط فى نوفمبر ١٩٩٢ والتى أعطت الأولوية للتعاون فى مواجهة هذه الحركات ، تعذر تنسيق السياسات المغاربية فى هذا الصدد سواء داخل الاتحاد أو خارجه. ولم تسمح الخلافات بين الدول المغاربية بصفة عامة ، وتباين سياساتها فى التعامل مع الحركات الاسلامية بحدوث أى قدر من التنسيق على أساس ثنائى ، طبقا للتقارب أو عدم التقارب بين الدول. كما أن التنسيق ظل محصورا فى حدود التنسيق الامنى المحدود بخصوص عدد من الحوادث المعينة ، أو بصدد عدد من الأنشطة المحدودة ، مثل تهريب الأسلحة عبر الحدود ، دونما السعى للتصدى بسياسة موحدة إلى العامل المشترك الذى يقف وراء هذه الأنشطة أو الحوادث ، أى الحركات الاسلامية المتطرف.

ورغم أن تونس والجزائر ظلتا تعولان على ابرام خطة للتنسيق المغاربى فى هذا المجال، إلا أن المغرب الذى تبنى سياسة متسامحة مع الحركات الاسلامية لديه ، لم يكن راغبا فى المشاركة فى وضع مثل هذا الخطة أو تنفيذه. ولم يشارك المغرب فى المؤتمر الأخير لوزراء الداخلية فى الدول المغاربية والذى عقد فى الجزائر قبيل الهجوم على الفندق فى مراكش مباشرة، إلا بوفد رأسه وزير البيئة المغربى ، الامر الذى حال دون اقرار خطة مشتركة فى مواجهة خطر المد الأصولى. ولم يحدث تغير ملموس فى أسلوب تعامل الحكم فى المغرب مع الحركات الاصولية ، رغم ماتردد عن احتمال مشاركتها فى حادث فندق اطلس ، ومشاركتها فى مؤتمر للمعارضين والمثقفين المغاربة فى احدى المدن الأسبانية فى منتصف ١٩٩٤. كما شملتها التحقيقات التى أجرتها السلطات المغربية بعد اعتقال أعضاء شبكة جزائرية ومغربية كانت تنوى تهريب الأسلحة إلى الجزائر.

ورغم أن الشخصيات البارزة فى «منظمة الشبيبة الاسلامية» أو فى «جماعة العدل والاحسان» تلتقى عند نبذ العنف وعدم استخدام الأسلحة ، إلا أن ماتردد عن مشاركة أعضاء ينتمون إلى المنظمة الأولى فى حادث الهجوم على فندق أطلس ، أو عن اشتراكهم فى عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر يثير الانتباه. لكن وزير الداخلية المغربى ، حرص على اعلان أنه يستبعد مشاركة التنظيمات الاسلامية المغربية فى حادث العنف. ولم يلاحظ نفى حدوث تغير فى أسلوب تعامل السلطات المغربية مع الحركات الاسلامية. ولم يظهر المسؤلون المغاربة ، تغيرا فى موقفهم بخصوص التنسيق مع البلدان المغاربية الأخرى لمواجهة الحركات الأصولية ، بل اتهموا الجزائر ، بالعمل على زعزعة استقرار البلاد ، وأشاروا إلى أنها ، وليبيا، تقدم التسهيلات لاقامة أشخاص مطلوب اعتقالهم فى المغرب. وهكذا فبدلا من أن يفرض التهديد الأصولى تنسيقا بين الدول المغاربية ، أدى إلى تدهور العلاقات بينها والتأثير سلبيا على بعض المكتسبات التى تحققت خلال مسيرة الاتحاد ، ومن أهمها السماح بحرية تنقل الأفراد المواطنين فيما بين الدول المغاربية الخمس ، حيث فرضت قيود عديدة وفى مناسبات مختلفة ولفترات طويلة نسبيا على هذا التنقل ، بل هدد اغلاق الحدود البرية فيما بين بعض الدول المغاربية بتقويضه كلية على غرار مايتضح من الخلاف المغربى – الجزائرى ، أو اغلاق الحدود التونسية – الليبية وقبلها التونسية – الجزائرية خشية أن تتسرب عناصر اسلامية غير مرغوب فيها وارتكاب أعمال معادية لحكومات الدول. وتكمن الخطورة فى ذلك فى أن هذه الاجراءات تطول قطاعات أكبر من المواطنين مما ينقل الخلافات فيما بين الدول المغاربية من دائرة الحكومات إلى دائرة الشعوب.

بيد أن الأشكال المختلفة للارتباط بين الحركات السياسية المعارضة ، لاسيما الحركات الاسلامية ، فيما بين بلدان المغرب من ناحية ، والخصومات القائمة بين بعض الحكومات وبين التيارات الاسلامية سواء داخل الدول التى تحكمها أو خارجها ، وكذلك الأشكال المختلفة للارتباط بين بعض حكومات هذه الدول وبين التيارات الاسلامية فى الدول الأخرى ، من ناحية ثانية ، تشير إلى انماط جديدة من العلاقات بين الدول وبعض القوى السياسية فى بلدان الاتحاد وفيما بينها .كما يشير انتقال عدد من الكوادر العلمية والثقافية الجزائرية ، وكذلك انتقال كبار التجار ورجال الأعمال لدول أخرى فى الاتحاد إلى أنماط جديدة من العلاقات فيما بين القوى الاجتماعية وكانت حركة التبادل التجارى غير الرسمى التى راجت على الحدود المشتركة فيما بين هذه الدول خلال السنوات الخمس الماضية قد أفرزت بدورها مصالح اجتماعية جديدة يسعى أصحابها بدون شك إلى الدفاع عنها عبر استمرار انفتاح العلاقات بين دول الاتحاد ، وهذه العوامل جميعا قد تدفع فى اتجاه اعادة صياغة العلاقات فيما بينها.

ثانيا : تغير المواقف العربية تجاه إسرائيل - المعـركة الثقافيـــــة

هانــى رســلان

شغلت مسألة التطبيع مع إسرائيل حيزا كبيرا من الإهتمام العربي في عام ١٩٩٤، إذ إزدادت وتيرة عملية التطبيع عقب إتفاق «غزة-أريحا» في أوسلو عام ١٩٩٣، وبدأت شرائح مجتمعية جديدة من المثقفين والفنانين ورجال الأعمال المشاركة فيها - وإن بشكل حذر- إستنادا إلى أن ثمة إتفاق سلام تم توقيعه بين الفلسطينيين وإسرائيل. وقد أثارت هذه المشاركات، والتي جاء بعضها في سياق عملية التسوية -مثل مؤتمر الدار البيضاء- الكثير من الجدل حول التطبيع مع إسرائيل، هل نقبل به وندعمه، أم نقاومه وندعو إلى الحد منه، وماهى الأسباب والحجج وراء كلا الموقفين، وقد إمتد الجدل من مناقشة الأطر والشروط السياسية، لكى يشمل العديد من المراجعات المعرفية التي تناولت مفاهيم الذات والهوية والعلاقة مع الآخر، والعلاقة بين الثقافي والسياسي، والنقاش حول مفاهيم الصراع والإختلاف، والتعدد والتعاون، والإنفتاح.

١ - التطبيع بين «المفهوم» و «الأهداف» :

في المفهوم الإسرائيلي، فإن السلام لكى يكون حقيقيا، يجب أن يتجاوز مجرد غياب حالة الحرب إلى إحداث تحول نوعي في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب بما يعنيه ذلك من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وحدود مفتوحة، ومشاريع إقتصادية مشتركة بين إسرائيل والدول العربية. ويعتمد جوهر فكرة التطبيع من هذه الزاوية على ضرورة القبول بإسرائيل بإطارها الأيديولوجي، والتسليم بوجودها على هذا الأساس، وليس مجرد الإعتراف بها.

ومن وجهة النظر العربية الداعية إلى مقاومة التطبيع، فإن لفظ «التطبيع» بحد ذاته يحمل نوعا من الخلط المتعمد والتشويش الذى لا يتماشى مع الحقائق التاريخية في الصراع العربي الإسرائيلي، فلفظ التطبيعNormalisation مشتق من الكلمة الإنجليزية Normal بمعنى العادى أو المعتاد أو المتعارف عليه، بينما لا يظهر لفظ التطبيع في المعاجم العربية. ففي مختار الصحاح «الطبع» هو السجية التي جبل عليها الإنسان، وفي المعجم الوسيط تطبع بكذا أى تخلق به، وطبعه بكذا أى عوده اياه.

وكل هذه المعاني تختلف عن دلالات الإستخدام الحالي للفظ «التطبيع» الذى لم يظهر وينتشر إستخدامه في اللغة العربية إلا أثناء المفاوضات المصرية الإسرائيلية إبان مرحلة كامب ديفيد. وهكذا فإن دلالة لفظ التطبيع قد إنتقلت من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، واستخدم للدلالة على جعل الشىء عاديا أو معتادا في العلاقة بين شخصين أو بلدين. وبما أن الدول العربية لم يكن بينها وبين إسرائيل علاقات من اى نوع، فإن التطبيع في سياق عملية التسوية يهدف إلى إنشاء علاقات لم تكن قائمة أصلا، وهو ما يختلف في المعنى والدلالة عن التطبيع الذى يقصد به إعادة الشىء إلى أصله وجعله عاديا أو معتادا، ومن هنا تتضح عدم دقة اللفظ، وكيف جرى إستخدامه بطريقة تهدف إلى الإيحاء بمعنى إستعادة علاقات لم تكن موجودة من الأساس، وقد إقترح البعض تعديل التسمية إلى «التطويع» بمعنى تطويع الأمة العربية للمشروع الصهيوني وأهدافه، بينما فضل آخرون إستخدام مصطلح «الهيمنة الإسرائيلية» للدلالة على نفس مضمون «التطبيع». وإنطلاقا من هذه الرؤية فإن العديد من المثقفين والكتاب العرب، يرون أن العلاقة مع إسرائيل يجب أن تقتصر على إنهاء حالة الحرب مع عدم الرغبة في الدخول في علاقات مع إسرائيل ما لم تقبل بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس مع العودة بشكل كامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ودفع التعويضات اللازمة عن الخسائر التي الحقتها بإقتصاديات هذه الأراضي والقبول بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم .

ويرى فريق آخر أن السلام الدائم لابد له من حل جوهري دائم تندمج به إسرائيل في المنطقة، فالإسرائيليون يزعمون أنهم يشكلون أمة كانت تعيش على أرض فلسطين منذ ألفى عام، فإذا كان هذا الزعم صحيحا، فلماذا ترفض إسرائيل - التي تنتمى للأجناس والحضارات التي ينتمى

لها الفلسطينيون وسواهم من العرب - أن تندمج فى شعوب المنطقة، ولا تجد ضمانة لوجودها فيها إلا أن تتسلح بكل آلات الدمار الشامل .ويطرح أصحاب هذا الإتجاه مقولة مؤداها :أن على إسرائيل أن تتخلى عن ثقافتها العنصرية وفكرة الدولة النقية، وأن تبرهن على إستعدادها للإندماج فى المنطقة، قبل أن تطالب العرب بالتطبيع، وعلى سبيل المثال لماذا لاتقوم إسرائيل بإلغاء قانون العودة مثلا، أو بالسماح للاجئن الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التى طردوا منها.

٢ - الجدل بين أنصار التطبيع ومعارضيه :

تنطلق الفكرة الرئيسية التى يستند إليها أنصار التطبيع، من القول بأن هناك متغيرات دولية جديدة وعاتية، أصبحت تفرض واقعا جديدا، الأمر الذى يستلزم القبول بها، وإيجاد وسيلة للتعامل معها .ويقصد بذلك إنتهاء الحرب الباردة، وإختفاء الإتحاد السوفيتى، وإنفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى .أما على المستوى الداخلى، فنجد الهزائم العسكرية والإخفاقات الإقتصادية التى شملت أرجاء الوطن العربى على أيدى النظم الحاكمة، وما تصاحب مع ذلك من فساد وقمع، وإعتداء على الحريات، وإهدار لحقوق الإنسان، تحت شعارات التحرير ومحاربة الإستعمار ومركزية القضية الفلسطينية، ولم تكن نتيجة كل ذلك إلا تكريسا للتخلف، وفشلا فى تحقيق كل الأهداف التى أعلنتها هذه النظم وروجت لها، بل أن بعضها لم يجلب لشعبه وللشعوب العربية الأخرى سوى الكوارث، ومن ثم فإنه يجب إعادة النظر فى كل المنطلقات السابقة، والتعامل بشىء من الواقعية مع الحقائق القائمة، وإتخاذ سبل ووسائل جديدة لتحقيق التنمية والإزدهار الإقتصادى وتعزيز الديمقراطية.

وعلى الجانب الآخر المناهض للتطبيع، تبرز مجموعة من الحجج التى تناهض هذا التصور، وترى أنه ينطلق من مجموعة من الأفكار شديدة العمومية، والتى تندرج تحت عناوين مثل الإنفتاح على «الوضع العالمى الجديد»، وتراجع الأيدلوجيات»، ومصطلحات مثل «الكونية» و«القرية العالمية»، حيث تتمحور هذه الإطروحات حول كلمة «العالم» ومشتقاتها اللغوية، ويأخذ «العالم» موقعا تجريديا غائما، وتتحول الموضوعات فى هذا السياق إلى أسس وجواهر ثابتة، فالإنسان أخ للإنسان، والحضارة ملك للجميع، والحرية السياسية والرخاء الإقتصادى والتقدم الإنسانى، أشياء كلها متاحة، وليس على الشعوب سوى أن تلحق بالركب، وأن إرتكاز هذا التصور على نفى مقولات الإختلاف والصراع وعدم المساواه، يغفل أن هذا العالم الجديد الذى يبشر به هو سوق كبير للسلع والمتنافسين، يقدس القوة والسيطرة ولا مكان فيه لمفاهيم الأخاء والعدالة. ومن هذه الزاوية ينظر إلى التطبيع على أنه دعوة تعكس قدرا من التسطيح، وتغض النظر عن وجود التباين والإختلاف والمواجهة، وتطلب إلى العرب وحدهم أن يتنازلوا عن رؤاهم ومفاهيمهم، بحكم اللحظة التاريخية الراهنة، والتى يجدون فيها أنفسهم منهزمين، وأن الهزيمة الحالية لاتعنى الإنكسار التاريخى، فعمر دولة إسرائيل لا يتجاوز نصف قرن من الزمان، والأمة العربية بتاريخها الممتد وثقافتها المتجذرة وحيويتها المتجددة، قادرة على الصمود لهذا الوضع المؤقت ومواجهته، وتتم الإشارة فى هذا السياق إلى مرحلة الحكم الصليبى السابقة فى فلسطين، والتى إستمرت زهاء ثلاثمائة عام، ثم تضعضعت وإنهارت.

وبناء على ذلك فإن هذه النظرة ترى أن التسوية الحالية قد إضطرت اليها النظم السياسية القائمة، لأسباب خاصة بها من ناحية، وبحكم الخلل الواضح فى موازين القوة من ناحية أخرى، إلا أن هذا الخلل ليس أبديا ولا يمثل الكلمة الأخيرة .ومن ثم فإذا إضطرت الحكومات والدول إلى قبوله، فإن هذا لا يعنى أن تقبل به الأمة جميعها، وأن المثقفين من هذا المنظور يمثلون ضمير الأمة ووعيها، وأن مقاومة التطبيع ومحاربته هى المهمة الأساسية فى المرحلة الحالية والمقبلة، إذ أن القبول به، ليس إلا تسليما للدولة الصهيونية بتحقيق كامل أهدافها، وإهدارا للذات والمصالح العربية.

وينتقل بعض المثقفين بمفهوم محاربة التطبيع إلى مستوى آخر يتخذه مدخلا لعملية نقد للذات، ومراجعة للأسباب الداخلية التى أدت إلى الأوضاع الراهنة، وتتأسس هذه الرؤية على انه لا يمكن الحديث عن محاربه التطبيع مع إسرائيل إلا إذا تلازم مع حديث آخر سابق عليه وشرط له، وهو توفير الشروط التى تسمح للشعوب بأن تكون حرة فى بلدانها، متمتعة بحقوق المواطنة وقادرة على المبادرة، فالدعوة إلى محاربة التطبيع الثقافى ظهرت فى مصر بعد كامب ديفيد، حين كان الإعتراف بإسرائيل يمثل حالة خاصة ومنفردة، يجب العمل على محاصرتها ومنعها من الإنتشار .أما فى المرحلة الحالية، فإن الوقوف عند مقاومة التطبيع فقط، يعد اجتزاء للواقع، وإختصارا للفعل السياسى والثقافى إلى موقف أخلاقى، يكون فيه التطبيع الأساسى الذى قامت به النظم مقبولا، ونتائجه هى المرفوضة، الأمر الذى يحول موضوع مقاومة المشروع الصهيونى إلى جملة من الفاعليات الفردية، وأنه فى الوقت

الذى يجب فيه نقد الصهيونية ورفض الإذعان لمشروعها فى تعبيراته المختلفة، فإنه يجب أيضا نقد الأنظمة العربية القائمة ومافعلته بشعوبها.

ويرى أصحاب هذه الرؤية أن ثقافة مقاومة التطبيع فى إطارها ودلالاتها الرمزية، إنما هى ثقافة تبحث عن مشروع سياسى وفكرى جديد، يهدف إلى الإصلاح السياسى والإجتماعى الشامل.ويرى أصحاب هذا الطرح أن التطبيع الثقافى هو "ابن التطبيع السياسى والتطبيع الإقتصادى وهو فى الوقت نفسه تأسيس ودعامة لهما وأن التطبيع السياسى والإقتصادى يتضمن موضوعيا تطبيعا ثقافيا يعبر عن رؤية ثقافية، فالثقافة لا تتمثل فقط فى الأدب والفن والفكر والعلم، بل وأيضا فى الممارسات والتجليات والمنجزات العلمية، والتطبيع السياسى والإقتصادى طبقا لهذا الفهم، والذى يعنى تجاوز الخلافات السياسية وفتح أبواب التعاملات الإقتصادية، إنما هو تعبير عن رؤية ثقافية تذعن للأمر الواقع المفروض.

وفى ضوء هذا فإن مقاومة التطبيع لا تنصرف إلى فعل خارجى فقط، وإنما هى فى الجوهر تتعلق بالبنية الداخلية للبلاد العربية، حيث لا يمكن إلقاء تبعية الوضع الحالى على إسرائيل أو الأمبريالية فحسب.

فإنعدام الحريات الديمقراطية فى العالم العربى وشمولية أنظمة الحكم وعدم رشادتها فى كثير من القرارات المصيرية، وتقديمها لإعتبارات الأمن على أى إعتبارات أخرى، تعد من الأسباب الرئيسية لحالة إنعدام الإرادة والتخلى عن الحقوق العربية، وأن السؤال الكبير الذى يواجه المثقفين الآن، هو كيفية التعبير عن رؤية بديلة ترفض الإنكفاء على الذات بحثا عن ماض مشرف، كما ترفض المسايرة البليدة للأمر الواقع.

وفى نوع من الإتساق الجزئى مع وجهة النظر هذه ، فإن بعض مؤيدى التطبيع يرون أن السجال الدائرحول عملية التطبيع، إنما يحمل فى طياته تمويها لحقائق الصراع الإجتماعى والسياسى فى البلدان العربية، والذى أدى إلى تحويل وجهة التفكير وحصرها فى الصراع العربى الإسرائيلى، وإهدار مادون ذلك من قضايا بما فيها الحريات الأساسية للشعوب، وأن الجدل حول عملية التطبيع ماهو إلا إستمرار لنفس السياقات. فالبعض يرى ضرورة المقاومة والإستمرار فى الصراع والبعض الأخر يرى أن «المصالحة» هى السبيل لإصلاح المشاكل الإقتصادية والسياسية للمراحل السابقة، وكلا الطرفين ينطلق من مسلمة واحدة، وهى أن إسرائيل هى سبب المشاكل والويلات، فى حين أن الواقع لا يؤيد ذلك، بدليل أن البلدان العربية التى لم تكن ذات صلة مباشرة بالصراع العربى الإسرائيلى ليست أفضل حالا من تلك التى خاضت العديد من الحروب، والمطلوب الآن الخروج من مستوى التفاصيل وبذل المزيد من الجهد فى سبيل تدقيق صيغة أسئلة الواقع الثقافى والسياسى الراهن، وليس إفتعال المشاكل المغلوطة التى تؤدى إلى هدر الطاقات وإنتصار «المونولوج» على الحوار.

وتجدر الإشارة هنا إلى ملمح هام من ملامح الجدل الثقافى الدائر بين مناهضى التطبيع وأنصاره، إذ إستدعى هذا الجدل فى سياق التراشق بين الطرفين، إثارة عملية تكييف علاقة الثقافة بالسياسة، أو علاقة «المثقف بالسلطان»، وتوظيف تلك الإطروحات فى إتهام كل طرف للآخر، بأنه من «تابعى السلطان» الحاليين أو السابقين، إذا تطلب الأمر ذلك.

وبالإشارة إلى جوهر هذه العلاقة، فإن ثمة شبه إتفاق بين طرفى الجدل، حول تبعية الثقافة لسطوة السلطة السياسية فى البلدان العربية طوال العقود التى أعقبت الإستقلال، وأن المثقف فى معظم الأحوال لم يكن مسموحا له بالتعبير المستقل سواء تحت تأثير القمع والرقابة، أو تحت تأثير الإغراءات المتعددة والإستقطاب، الأمر الذى أنشأ وضعا وجد فيه المثقف نفسه تابعا للسياسى، يتحمس لمشروعه، ويدعو له، ويوفر له المبررات الفكرية والنظرية، مع اقصاء المثقفين الخارجين على هذه الأطر بعيدا عن دوائر التأثير والتفاعل.وقد إنعكس هذا التشخيص على الجدل الدائرحول التطبيع، حيث يتهم أنصار التطبيع مناهضيه، بأنهم قد إعتادوا الجمود وترديد الشعارات الأيدلوجية والديماجوجية، وأنهم غير قادرين على التفاعل مع متغيرات الحقبة الجديدة التى تشهدها المنطقة، والتى تستلزم شكلا جديدا من أشكال الصراع السلمى، فى مناخ من الحرية التى تستلزم الإبداع والخلق والتفكير، وأن محاربة التطبيع تبتعد بالأمة وجدانيا وثقافيا، عن خضم المواقع التى يزجنا فيها التاريخ والجغرافيا والسياسة ومتطلبات العيش بين الأمم»، وأنه «لماذا يعاب على المثقفين ما أصبح السياسيون والدبلوماسيون والعسكريون ورجال الإقتصاد يفعلونه يوميا، وبنجاعة أكثر وفاعلية أشد»، ويرى أنصار التطبيع أن محاربة التطبيع أو الممانعة فيه بشكلها الحالى، هى إنكفاء على الذات وإنطواء وجنوح إلى الرفض يقود إلى عدم رؤية ما يجرى فى العالم وما يحتمل داخله من مستجدات، وأن هذا هو ما دفعنا ثمنه فى السابق.

ومن الناحية الأخرى، نجد أن معارضى التطبيع يتهمون

الفريق الآخر، بأنهم أحد تعبيرات «الثقافة الذيلية» التي تتبع السلطة أو السلطان أينما ولى وجهه، لتحقيق مكاسب شخصية صغيرة، وأن أنصار التطبيع بدلوا مواقفهم حين تغير موقف السلطة وطرحها السياسي، فليس على المثقف أن يحذو حذو السياسي في ركاب التطبيع، بل عليه «الدفاع عما فرط فيه السياسي تحت وطأة موازين القوى وعليه أيضا النطق بإسم ثوابت الأمة وتمثيل عقلها وثقافتها، وأنه فيما يتعلق بالإنطواء على الذات أو التواصل والإنفتاح، فإن التواصل والتثاقف بين الحضارات أمر مشروع وأيضا مطلوب، ولكن «ليس لإسباغ الشرعية على كيان ومجتمع قام على إغتصاب حقوق وأراضي تقع داخل حدودنا. إستحوذ عليها بالحديد والنار ويطالبنا الآن بإعادة قراءة تاريخ صراعنا الشرعي معه، وكأنه خطيئة إقترفناها في حق شعب منحته «الاسطورة» منذ آلاف السنين حق إنتزاع وطن داخل حدودنا.

وهناك تيار آخر بين المثقفين يؤسس معارضته للتطبيع على أسباب سياسية، تدين ما يتم وصفه بالهرولة إلى التطبيع في الوقت الذي ما زالت فيه إسرائيل تحتل الجولان والشريط الحدودي في جنوب لبنان، إضافة إلى تعثر عملية الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة وبقاء المستوطنات والإصرار على الضم النهائي للقدس، ويرى هذا التيار أنه بالرغم من أن إسرائيل ترفض الإستجابة والإعتراف بالحقوق العربية، فإنها تحظى بكثير من الثمار التي إرتبط الحصول عليها بالسلام المرتقب. ومن ثم فإن هذا يخفف الضغوط على إسرائيل ويضعف من موقف الأطراف العربية الأخرى في عملية التسوية، ويخلق مناخا غير موات، يشهد نوعا من التنافس والتسابق بين بعض الأطراف العربية على التعاون مع إسرائيل، الأمر الذي يتمخض في النهاية عن تشرذم كامل في الموقف العربي، وضياع الحقوق العربية بما فيها الحد الأدنى المستهدف من التسوية، والذي تسمح به موازين القوى الحالية.

ويضربون الأمثلة على ذلك بإنهاء مجلس التعاون الخليجي للمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، وإنشاء مكتب إرتباط وإتصال للمغرب مع إسرائيل، تمهيدا لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وإنعقاد مؤتمر الدار البيضاء إضافة إلى الزيارة التي قام بها رابين إلى سلطنة عمان في نهاية العام، فضلا عن الأنباء العديدة عن اللقاءات والإجتماعات التي عقدها رسميون إسرائيليون مع نظرائهم العرب ، مثل وزيري الخارجية القطري والتونسي.

والمتأمل لوجهة النظر هذه يلاحظ أنها لا تحتوي على شرط تخلي إسرائيل عن ثقافتها العنصرية والتوسعية، أي أنها تحمل في طياتها عدم الممانعه في التطبيع الثقافي، إذا تحققت المطالب العربية في القدس والأراضي المحتلة، إلا أن أصحاب هذا الإتجاه لا يفصحون عن ذلك بشكل واضح، حيث تبقى هذه النقطة يحوطها قدر من الغموض والإبهام ربما لإعتبارات المواءمة السياسية، أو لتقدير خاص بأن هذه المطالب نفسها يصعب الحصول عليها في ظل الأوضاع الراهنة، ولذا فليس هناك حاجة للحديث عن المزيد من الشروط أو المطالب.

ومن ناحية اخرى فقد أثارت الدعوة الى «الشرق أوسطيه» رغم غلبة السمات السياسية عليها، الكثير من المناقشات، إذ أن هذه الدعوة تنطلق في الاساس من رؤية ثقافية أخذت تحتل مساحات متزايدة بعد الغزو العراقي للكويت، وتنادي بضرورة إعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها النظام العربي، نتيجه لفشله في منع وقوع الأزمة، أو ايجاد حل لها يغلق الباب أمام التدخل الأجنبي، فضلا عن فشله حتى الآن في احتواء تداعياتها أو وضع الضمانات الكفيله بمنع تكرارها، وقد اتخذ هذا الجدل منحى بارزا مع انطلاق أعمال مؤتمر مدريد، تمثل في الحديث عن ضرورة انخراط العرب في نظام إقليمي متعدد القوميات داخل الشرق الأوسط، وأن الإشكالية الحالية تتمثل في محور الصراع والتعايش بين قومية الإمة بوصفها الهوية الحضارية للذات العربيه وبين أقليمية الشرق الاوسط باعتبارها هوية ثقافية تتبلور كقاعدة لسوق كبيرة متعددة القوميات، وفي هذا السياق يتم التشديد على أنه ليس هناك من سبيل للخروج من الأزمة الحاليه سوى عقد نوع من المصالحات الأمنيه والسياسية والاقتصادية بين الاصوليات القوميه والدينيه المتصارعة داخل الشرق الأوسط، وذلك من خلال مساومات واقعيه حول المصالح المشتركه في البترول والتنميه ودرء مخاطر المغامرات العسكرية داخل المنطقه، وذلك في مواجهة الأسواق العالمية الكبيرة وتحت ضغط الزمن المحدود للوزن والعمر الاستراتيجيين للبترول ، والدور الجديد الذي تبحث إسرائيل لنفسها عنه في المنطقة ، بعد انتهاء الحرب الباردة، والمحصلة السياسية لحربي الخليج الاولى والثانية.

وقد لقيت هذه الدعوة معارضه حادة باعتبار انها تغفل التمايزات الثقافيه والحضارية المتجذرة بين أعضاء هذا النظام المقترح، وأن هذه الدعوة تهدف بالأساس إلى بلورة هوية جديدة تسمح بقبول إسرائيل في المنطقه على حساب الهوية العربية، وتغفل الحقوق والمصالح العربية ويطرح المعارضون أيضا بعض التساؤلات: هل هناك احتياجات موضوعية أو مصالح مشتركة تبرر هذه الدعوة، وهل يمكن

توافر مستوى مقبول من التفاوت بين القدرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية لأعضاء الترتيب المقترح، وما هو حساب التكلفة والخسارة بالنسبة للعالم العربى بالمعايير القومية على المستوى الاقتصادى والأمنى، فضلا عن خلخلة البنية الثقافية عميقه الجذور والمتأصلة فى المنطقة.

٢ - أهم التحركات الثقافية فى اطار التطبيع :

من أهم التحركات المتعلقة بالتطبيع الثقافى مع إسرائيل، زيارة مجموعتين من المثقفين العرب لإسرائيل، حيث قامت المجموعة الأولى بالزيارة فى الفترة من ١٢-١٧ سبتمبر، وهناك زيارة أخرى تمت فى ٢٥ سبتمبر وقد لبى الدعوة الأولى مجموعة من الصحافيين والجامعيين والادباء، كان أكثرهم من المغرب وتونس وبعضهم من الجزائر ومصر والسودان، وقد نظم اللقاء تحت شعار«صنع السلام»، ورعته رئاسة دولة إسرائيل ووزارة خارجيتها بالتعاون مع المركز العالمى للسلام فى الشرق الأوسط، وذلك بمناسبه مرور عام على توقيع إتفاق غزة/أريحا، وخلال فترة الزيارة زار المثقفون الذين لبوا الدعوة قطاع غزة والتقوا بياسر عرفات، كما إستقبلهم الرئيس الاسرائيلى عزرا وايزمان فى لقاء ضم ما يزيد على ٤٠٠ مثقف عربى ويهودى، كما إلتقوا بوزير الخارجية شيمون بيريز، وتجولوا فى القدس وايلات وتل أبيب ويافا برفقة فنانين ومثقفين إسرائيليين وفلسطينيين.

وقد جمعت هذه الزيارة بين بعض الأسماء المغاربية المعروفة فى مجالاتها، مثل عبد الكريم الخطيبى والطيب الصديقى، وخالد الجماعى وبين آخرين غير معروفين حتى فى بلدانهم، ومن هؤلاء من كانت له مواقف ترفض مبدأ الحوار مع إسرائيل قبل هذه الزيارة.

وهناك ملاحظتان استرعتا الإنتباه فى هذه الزيارة، الأولى إنها كانت ذات طابع إحتفالى، حيث لم يتم التحضير لها بما يساعد على إجراء حوارات فعلية حول مستقبل الإنسان فى هذه المنطقة من العالم فى خضم عملية التسوية الجارية الآن، أو حول وجوه اللقاء والتعارض بين الثقافة العربية الإسلامية وثقافة إسرائيل، بل قفزت الزيارة فوق القضايا المحورية، لتتحول إلى زيارة شبة سياحية، وتم تنظيمها وإدارتها بما لم يترك المجال للحوار أو لطرح الأسئلة والتعليق، وكان الطرف العربى فى وضع المتلقى دون أن تكون له القدرة على طرح المفاهيم والرؤى العربية، ولذا رأى معارضو التطبيع أنها استهدفت توفير أجواء تهدف إلى خلخلة قناعات المثقفين العرب وجعلهم أقرب إلى تفهم الرؤى والمشاعر والمخاوف الإسرائيلية، فهذه اللقاءات لاتتم بين طرفين متكافئين، حيث يجد الطرف العربى نفسه فى الموقف الأضعف والأقل تنظيما، خاصة وأن اللقاءات تكون مرتبة سلفا، وهو لايعرف سوى الجزء اليسير من هذه الترتيبات، التى تهدف إلى إعطاء صورة معينة عن الدولة والمجتمع الإسرائيليين، وإذا إفترضنا أن الفكرة الرئيسية وراء الزيارة هى إيمان المشاركين فيها بتسويه سلمية قائمة على القبول بدولتين إنطلاقا من فكرة التعايش السلمى بين الشعبين اليهودى والفلسطينى، وأن يتمتع كلاهما بنفس الحقوق على قدم المساواة ، فإن أجواء هذه الزيارات تقود إلى التركيز على المطالبة بالمزيد من التفهم لمخاوف إسرائيل وحاجتها إلى الأمن دون أن تحظى المطالب العربية الأساسية بنفس الإهتمام، الأمر الذى يقود إلى المزيد من الإعتراف والقبول بإسرائيل مع الإستعداد لتقديم التنازلات من الجانب العربى دون أن تبدى إسرائيل إستعدادا مقابلا لذلك.

والملاحظة الثانية هى صمت من قاموا بالزيارة عن ذكرها أو الحديث عنها بعد عودتهم إلى بلدانهم، الأمر الذى وصفه البعض بأنهم قد «تسللوا خفيه» إلى إسرائيل، وهذا يعنى إستشعار هؤلاء المشاركين لرفض مجتمعاتهم لمثل هذه الخطوة أو على الأقل عدم الترحيب بها، وقد لقى هذا الصمت النقد من جانب مؤيدى مثل هذه الزيارات ومنتقديها على السواء، فقد رأى المعارضون أنه إذا كانت الزيارة تعبر عن قناعات أصحابها ورؤيتهم لمستقبل الصراع العربى الإسرائيلى أو للمصالح الوطنية لبلدانهم، فقد كان يتوجب عليهم فى هذه الحالة شرح أسبابهم والدخول مع الأخرين فى حوار بشأنها، وذلك لتقديم رؤيتهم إلى مجتمعهم ومحيطهم الثقافى، ومناقشتها وبيان أوجه القوة أو القصور فيها، وإلا فإن السؤال الذى يطرح نفسه: *لماذا كانت هذه الزيارة ؟*

وعلى *الجانب الآخر المؤيد للتطبيع*، حظى هذا الصمت بالإدانة أيضا، بإعتباره مؤشرا على إحساس القائمين بالزيارة بعدم شرعيه العمل الذى قاموا به، ورغبتهم فى إخفائه، وأن هذا يفسح المجال للقول بغلبة الأسباب الشخصية، فضلا عن أنه يؤدى إلى تدعيم منطق المعارضين وتقوية حجتهم، بإعتبار أن المنطق السائد فى المجتمع، وبسبب قوته ووطأته ينزع إلى تضييق مجال الحركة أمام التحركات التى تعتبر خروجا عن الإتجاه العام، وإبقائها فى حدود متواضعه، بما يحولها فى النهاية إلى دليل على صحة المنطق السائد وهشاشه الفعل المخالف وإنسداد آفاق التطور أمامه وأن «المنطق السائد ليس عنوانا على مرحلته فحسب، بل أنه يشكل الإطار المرجعى ويحدد سقف تحرك

كل منطق فرعى فى حقول الممارسة الفكرية والثقافية والسياسية، الجماعية والفردية، وبذلك فإنه يحدد للمنطق المختلف، أو الذى يسعى إلى بلورة إختلافه، الحيز الذى يمكنه التحرك فى نطاقه وحدود هذا التحرك، وبذلك فإنه يوجه عملية التمرد عن السائد ويرسم لها بعدها القريب والبعيد، ومن وجهة النظر هذه فإن صمت القائمين بالزيارة، يعد دليلاً على أنهم يتحركون على أرضية محكومة بمنطق تفكير المعترضين عليها، رغم ما ينم عنه فعل الزيارة من خروج على الفكر السائد، الأمر الذى كان يستلزم كسر حلقه الخضوع لمحددات هذا المنطق بإطلاق عملية حوار تستهدف طرح الأسئلة الحقيقية وإضاءة مسار الفعل والسلوك فى عالم معقد لا يستطيع فكر الثنائيات (الشر المطلق والخير المطلق) النفاذ إلى أعماقه.

وبالنسبة إلى المثقفين التونسيين الذين شاركوا فى هذه الزيارة، فقد لاحظ معارضون للتطبيع أن معظمهم لم تكن هذه زيارته الأولى لإسرائيل، وأن حماسهم لزيارة إسرائيل والتطبيع معها، لا يمكن فصله عن انتمائهم إلى «التيار الفرنكوفونى» الذى يعارض الإرتباط بالهوية والثقافة العربية والإسلامية، ومن بينهم ناقد سينمائى تونسى مقيم فى فرنسا، ومخرجة سينمائية تونسية، لها أعمال تحاول تمجيد الحقبة الفينيقية فى تاريخ تونس، وتحمل على «الغزاة العرب».

وقد تركزت إعتراضات القطاع الأكبر من المثقفين المناهضين للتطبيع فى تونس على أربع حجج رئيسية: أولاها أن إسرائيل لم تفقد شيئا من عدوانيتها ومازالت تشكل الخطر الرئيسى على أمن العرب والحاجز المادى أمام نهضتهم، وثانيا أن الحكومة الإسرائيلية لا تشجع الداعين للتطبيع، لإستمراريتها فى الإعتداء على جنوب لبنان وعلى الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وثالثها أن المثقف لا ينبغى أن يسبق حكومته إلى التطبيع، فخطوات التطبيع الرسمى بين تونس وإسرائيل ما زالت فى مراحلها الأولى، رغم الإستعجال الكبير الذى تبديه إسرائيل فى هذا المجال، وليس مطلوبا من المثقفين أن يساعدوا الإسرائيليين على حسم التردد التونسى الرسمى، أما النمط الرابع من الإعتراضات فيقول أصحابه أن تطور المنطقة والمستقبل فى القرن القادم ليس لإسرائيل، ومن ثم فإنه من الأفضل نسج علاقات أقوى مع بلدان مثل اليابان والمانيا والولايات المتحدة ، لكون إسرائيل لا تملك موضوعيا مقومات لعب دور فى حجم هذه البلدان.

أما الزيارة الثانية فقد تمت فى ٢٥ سبتمبر، بمناسبة عقد مؤتمر تحت عنوان «لقاء كتاب فلسطين وإسرائيل وشمال أفريقيا وأدباء البحر المتوسط» بدعوة من رئيس مركز البحر المتوسط للأدباء، وقد حضرها عدد من الأدباء والشعراء والفنانين من تونس والمغرب ومصر والسودان وبعض ذوى الأصول الجزائرية والسورية والأردنية الذين يحملون جنسية بلدان أخرى، وإن غلب على هؤلاء المشاركين، هامشية دورهم فى الحياة الثقافية فى بلدانهم.

ولذلك لم تثر ضجة بخلاف الزيارة التى قام بها على سالم - كاتب مسرحى مصرى - إلى إسرائيل، ولا تنبع الضجة الإعلامية والثقافية التى رافقت زيارة على سالم من أهمية الزيارة بحد ذاتها كحدث، بقدر ما نبعت من كونها مثلت خروجا علنيا على الموقف العام الذى تبناه معظم المثقفين العرب والمصريين لعملية التطبيع منذ توقيع كامب ديفيد.

وقد أعلن صاحب الزيارة أن الهدف من زيارته هو السعى إلى معرفة إسرائيل على حقيقتها، حتى يستطيع فى ضوء ما يرى أن يراجع موقفه منها، فإما ظل على مقاطعته لها، وإما رأى أن هذه المقاطعة لم يكن لها مبرر، أولم يعد لها مبرر الآن بما وقع خلال العقدين الماضيين من تطورات سياسية غيرت علاقة العرب بإسرائيل وحولتها إلى «علاقة سلام».

وبعد عودته أصدر على سالم كتابا عن هذه الرحلة التى إستغرقت قرابة شهر، قدم فيه صورة لإسرائيل بدت لمعارضى التطبيع جزئية ومبسطة، ومقتصرة على الطبيعة والعمران وعلى شريحة من المثقفين اليهود والعرب فى الدولة العبرية .وقد أثارت الزيارة جدلا واسعا وردود فعل حادة بين المثقفين والكتاب، وهوجم على سالم بعنف فى صحف ومجلات عديدة، وتركز الجدل حول الشك فى جدوى الزيارة وفى أهدافها، «انه لن يعرف وهو فى إسرائيل أكثر ما نعرف عنها ونحن فى مصر لم نعبر الحدود»، وأن الزيارة بحد ذاتها موقف سبق إتخاذ الموقف الذى يدعيه على سالم سبباً للزيارة، «فليس الهدف العام هو المقصود، وإلا فقد كان يجب أن تتم أو لا تتم بنوع من الإتفاق أو على الأقل من الفهم المتبادل».

وعلى صعيد اخر، فجرت دعوة مجموعة من السينمائيين المصريين الى «مهرجان حيفا السينمائى»، وإعلان بعضهم قبوله لهذه الدعوة، جدلا لايقل حدة، وان كان يحمل نوعا مختلفا من التساؤلات والمبررات، حيث بدا قطاع العاملين فى الحقل السينمائى أكثر تعرضا للضغوط الاقتصادية والتسويقيه خلافا للأوساط الادبية والثقافيه الإخرى، وقد انطلق هذا الجدل بعد إعلان عدد من المنتجين والمخرجين

عن نيتهم زيارة إسرائيل ضمن وفد من اتحاد الصناعات المصرية، وذلك بهدف «البحث فى أوجه التعاون المختلفه بين البلدين بما فيها صناعة السينما»، وكانت بعض شركات الانتاج والتوزيع الإسرائيليه قد حاولت من قبل، عقد اتفاقيات مع عدد من المنتجين المصريين ، عبر «غرفة صناعة السينما» التى رفضت هذه العروض، الا انها عدلت عن موقفها بعد ذلك، وأعلن رئيس الغرفه «ان اتفاق غزه – أريحا، وبدء مباحثات السلام مع سوريا وإتجاه المنطقة إلى اتفاقيات صلح مع إسرائيل، كلها عناصر خلقت واقعا جديد يطرح امكانيه التعامل السينمائى مستقبلا مع إسرائيل» وان «أفلامنا تسرق، ولا نحصل على شىء»، ومن حق السينمائى المصري أن يسعى وراء حقه».

وقد احتلت الدوافع الاقتصادية مساحة كبيرة لدى مؤيدى الإنفتاح السينمائى والفنى على إسرائيل، فهم يرون هذا الانفتاح بالرغبه فى حماية حقوق الفيلم المصرى، والبحث عن أسواق ومصادر تمويل جديدة، والتعرف إلى أدوات «الآخر» وأهدافه، إضافه الى «أن العالم يتشكل من جديد، وإذا تأخرنا نحن، فسوف يذهب غيرنا ليقطف ثمار مازرعناه وتعبنا فيه سنوات»، وهناك مبررات أخرى ذات طابع ثقافى: مثل «ان هذه اللقاءات والمشاركات سوف تؤدى إلى تطوير وعى الفريقين بالمفهوم الحقيقى للسلام فى ضوء المستجدات الراهنه».

وفى المقابل أعلن معظم السينمائيين المصريين رفضهم لكل أشكال التطبيع مع إسرائيل، وأكدوا أن إنقاذ السينما المصرية لا يأتى عبر التعامل مع إسرائيل، بل «بترتيب البيت من الداخل»، وأشار هؤلاء إلى إمكان فتح أسواق جديده للفيلم المصرى فى إفريقيا وآسيا، فضلا عن الإهتمام بالاسواق التقليدية، وأن القول بحماية حقوق الفيلم المصرى، ليس سببا كافيا أو مقنعا، فلماذا يبحثون عن هذه الحقوق فى بلد محدود السكان، اليس من الأفضل ان يبحثوا عنها فى اوروبا أو الولايات المتحدة على سبيل المثال، وانه إذا كان الهدف هو البحث عن انتاج مشترك فلماذا لا يطلب ذلك من البلدان العربية، وفضلا عن ذلك فإن السينما المصرية لا تتعرض للنهب فى إسرائيل، إذ أن المنتج المصرى يبيع فيلمه للاردن بضعف الثمن، لأنه يعرف أن الفيلم سيذهب إلى اسرائيل بطريقة أو باخرى، و أنه «لايوجد فن إسرائيلى اساسا، فماذا يغرى الفنان المصرى بالذهاب إلى هناك».

وفيما يتعلق بالأبعاد الثقافية والسياسية لهذا الجدل، يؤكد المعارضون للتطبيع أن إسرائيل تمثل عدواً، وليست جارا نتفق أو نختلف معه، وأنه لم يحدث تغير على أرض الواقع يستدعى إعادة النظر فى هذا الفهم، واعتبر المعارضون أن مواقف زملائهم الذين سافروا إلى إسرائيل تفتقرالى الحس السياسى، وتعبر عن عدم الفهم، وتمثل اساءة الى غيرهم من الفنايين، وأنها تهدف الى تحقيق مصالح شخصيه، فليس لدى إسرائيل ما يمكن الاستفادة منه فى أى من فروع الفن السينمائى، كما حذر البعض من الانخداع بالصورة التى يتم تسويقها للسلام الأسرائيلى والديمقراطية الاسرائيلية ، مذكرين بالموقف الصهيونى فى الغرب المعادى للممثلة البريطانية المعروفة «فانيسا رد جريف» لتمثيلها فى فيلم يتعاطف مع القضية الفلسطينية.

وقد أعلن نقيب السينمائين المصريين أن أى فنان يزور أسرائيل أو يشارك فى مهرجاناتها يخرق قرارات النقابة، كما أعلن نقيب المهن التمثيلية «أن المشاركين فى مهرجان حيفا، لا يمثلون مجمل فنانى مصر أو نقابتهم، بل يمثلون أنفسهم فقط».

٤- أهم التحركات الثقافية ضد التطبيع :

إنعقد العديد من الندوات والمؤتمرات ، ونشرت أعداد هائله من المقالات والتعقيبات لادانة التطبيع.

وقد صدرت على المستوى الثقافى القومى إدانات عدة لمسأله التطبيع الثقافى والمشاركين فيه، حيث أدان المؤتمر القومى العربى المنعقد فى بيروت فى اكتوبر ١٩٩٤، التطبيع السياسى والإقتصادى وحذر من خطورة إنتقال التطبيع إلى المجال الثقافى، وأدان جنوح عدد من المثقفين والفنانين والصحفيين، إلى زيارة الكيان الصهيونى وإرتضاء لعب دور الشريك فى عملية التطبيع، وذلك بتسويق المشروع الصهيونى فى البلاد العربية بشكل يسبغ الشرعية عليه، ويزور التاريخ الفلسطينى والعربى.

كما أكد البيان الختامى للمؤتمر القومى الإسلامى الأول (بيروت–اكتوبر ١٩٩٤)، رفضه لمجريات عملية التسوية وادانته للتطبيع وبعد صمود نصف قرن، رفضا للإغتصاب الصهيونى فى فلسطين، ومواجهة لخطر إسرائيل الكبرى، يتهاوى كثير من النظم والحكومات العربية ويتسابق إلى توقيع صكوك التفريط فى الحق، بل وتفتح الأبواب لإقامة نظام اقليمى شرق أوسطى يستبعد الهوية العربية والإسلامية، لتفتح أبوابه للدولة الصهيونية. وعلى الجبهة الفكرية والسياسية، يرتسم للواقع البائس وجه غير مسبوق، وذلك بإتساع شرائح المثقفين والسياسيين القابلين والمنظرين

والمستسلمين لهذا الذى يحدث داعين إلى التسليم بالواقع وإضفاء المشروعية عليه بدل السعى إلى تغيير هذا الواقع وتجاوزه بهدى الفكر الثاقب ومتابعة العمل الدائب، كما حدث عبر تاريخ الأمة».

وقد أكد المؤتمر على مهمتين أساسيتين فى هذا الخصوص، الأولى هى : إعادة بناء وهيكله مؤسسات مواجهة التطبيع فى هذه الظروف المستجدة، والثانية تتعلق ببناء مؤسسات لجمع ونشر المعلومات ذات الصلة بمدى التغلغل الصهيونى فى مختلف المجالات الإقتصادية والأكاديمية والثقافية فى البلاد العربية وكشف مخاطرها دعما للحملة المواجهة للتطبيع.

وفى هذا السياق كان المؤتمر العام الثامن عشر للأدباء والمفكرين العرب (عمان/ديسمبر ١٩٩٢) أقر ميثاق المثقفين العرب «بعد مرور ما يقرب من عام على بدء أعمال مؤتمر مدريد، وقد جاء فى هذا الميثاق» أن الصراع العربى - الصهيونى، صراع وجود مع وجود، ولم يكن يوما ولن يكون أبداً، نزاعاً على حدود بين العرب والكيان الصهيونى الدخيل المفروض عليهم، ويتحدد موقف المثقفين من السياسات والتيارات الفكرية والثقافية ،الإجتماعية فى ضوء موقفها من ذلك الصراع ونظرتها اليه، وينسحب هذا الرأى والموقف على كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيونى وكيانه فى فلسطين المحتلة، وعلى دعاة التطبيع ورموزه وممارسيه والمروجين له.

ورغم التأييد العام الذى تلقاه هذه المواقف من غالبية المثقفين إلا إنها تلقى أيضا بعض النقد الذاتى، الذى يشير إلى أن الإعتماد على مفردات الخطاب القديم السائد منذ عصر الحرب الباردة، والذى يستخدم مفردات مثل التعبئة وإستنهاض الجماهير وثوابت الأمة، لم يعد قادراً على الفعل أو العمل السياسى، وأن هناك ثمة فراغ هائل فى المجال الجيو-إستراتيجى والإقتصادى فى المنطقة العربية، يستلزم تأسيس وإدارة خطاب جديد للمقاومة لايعتمد على المناورة السياسية تجاه سياسات الحكومات، ولا يقتصر على الرفض العملى المنظم، وليس هناك خلاف - من وجهه النظر هذه - على المرجعية الإسلامية لخطاب مقاومة التطبيع وعلى مجاله القومى العربى، ولكن الخلاف حول المنهج والطرق والأساليب.

وفى المجال الفنى يبرز موقف الإتحاد العام للفنانين العرب، حيث أعلن الإتحاد فى إجتماعه الأخيربالقاهرة فى ديسمبر ، رفضه لكل محاولات التطبيع الثقافى مع إسرائيل وحذر من يخرج عن هذا الإجماع بمقاطعة إنتاجه فى شتي أنحاء العالم العربى ، وقد حضرت إجتماع الإتحاد ١٣ دولة عربية من بينها تونس والجزائر والمملكه السعودية والسودان وسورية والصومال والكويت ولبنان واليمن وليبيا ، وأكد بيان الأتحاد أنه مع السلام العادل والشامل والقائم على إقرار الحق والشرعية الدولية وضرورة الإنسحاب الكامل من كل الأراضى العربية المحتله ، وفى مقدمتها القدس العربية ، دون قيد أو شرط ، مع ضرورة التخلى عن الأفكار الإستعمارية التوسعية.

وكانت إسرائيل قد طلبت الإشتراك فى مهرجان القاهرة السينمائى لعام ١٩٩٤ ، إلا أن هذا الطلب قوبل برفض قاطع ، كما دارت بعض الإحاديث حول إشتراك إسرائيل فى مهرجان قرطاج السينمائى بتونس ، والترتيب لمحور خاص عن أفلام «السلام» تعرض فيه أفلام إسرائيلية وعربية إلا أن ذلك أثار معارضة حادة وانعقد المهرجان دون مشاركة إسرائيل.

ثالثا : تجربة الحكم الذاتى الفلسطينى فى غزة وأريحا

بدر عبدالعاطى ـ صلاح سالم

كان التوقيع على إتفاق القاهرة فى مايو ١٩٩٤ الخاص بتطبيق الحكم الذاتى فى غزة واريحا أولا، وماترتب عليه من إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، واستلامها لأريحا فى ١٥ مايو ولقطاع غزة فى اليوم التالى، ودخول ياسر عرفات لمنطقتى الحكم الذاتى واستقراره نهائيا هناك فى يوليو، بمثابة أهم أحداث عام ١٩٩٤ طبقا للاستفتاء الذى نظمته وكالة أنباء الاسوشيتدبرس. لكن بعد عدة أشهر من بدء تنفيذ إتفاق القاهرة، يتبين حجم الصعوبات والمشاكل التى تواجه هذه التجربة وهو مايظهر فى إنحسار الزخم والتأييد الواسع الذى حظى به إتفاقا أوسلو والقاهرة فور توقيعهما فى الشارع الفلسطينى، والشارع الاسرائيلى على حد سواء. فعلى الجانب الفلسطينى تحولت التوقعات الكبيرة التى خلقتها القيادة الفلسطينية لدى مواطنيها بشأن سرعة تحسين أوضاعهم المعيشية، إلى شعور واسع بالاحباط وخيبة الامل. فبعد أشهر من بدء تنفيذ إتفاق القاهرة، لم يلمس المواطن الفلسطينى حدوث أى تغير ايجابى ملموس، بل على العكس زادت الامور سوءا فى بعض الجوانب، ووجد الفلسطينيون المزيد من الحواجز امام عملهم داخل إسرائيل.

وفى ظل هذه الأوضاع لم يكن مستبعدا حدوث المواجهات التى وقعت بين الشرطة الفلسطينية ومؤيدى حركة حماس فى غزة فى ١٨/١١/١٩٩٤، وهو ماضاعف المخاوف من إحتمالات إنفجار الاوضاع فى قطاع غزة. وعلى الجانب الإسرائيلى، كانت التوقعات التى خلقتها القيادة الإسرائيلية بين مواطنيها فيما يتعلق بتوفير الأمن واسعة، غير أنه سرعان ماتحولت هذه الآمال إلى شعور متزايد بالاحباط، إنعكس بالسلب على نسبة المؤيدين لاتفاقيتى أوسلو والقاهرة، وهبوط شعبية إسحاق رابين وحكومة حزب العمل، خاصة فى ضوء تصاعد العمليات التى نفذتها حركة حماس فى قلب إسرائيل نفسها. وإذا كان من السابق لأوانه القول بأن تجربة تطبيق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا قد فشلت بعد ستة أشهر من تطبيقها كما يرى البعض، فإنه فى الوقت نفسه يصعب الإدعاء بأن هذه التجربة قد حققت الحد الادنى من التوقعات والآمال التى كانت معقودة عليها.

وسنقدم فيما يلى تقييما لتجربة تطبيق الحكم الذاتى المحدود فى غزة وأريحا حتى نهاية العام ١٩٩٤، وذلك لمحاولة إستجلاء العناصر الايجابية والسلبية فى هذه التجربة، ويقتضى هذا تقييم أداء ثلاثة أطراف أساسية ترتبط بشكل مباشر بتجربة غزة - أريحا أولا، ويمثل أداؤها معيارا هاما لتقييم مجمل التجربة خلال هذه الفترة الزمنية، وهى:

السلطة الفلسطينية، وأداؤها داخل منطقتى الحكم الذاتى، سواء فيما يتعلق بمدى نجاحها فى بناء وإقامة مؤسسات الكيان الجديد، أو تعاملها مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى ورثتها عن الاحتلال، وعلاقتها بالمعارضة ومدى تبنيها للأساليب الديمقراطية.

إسرائيل، وأسلوب تعاملها اليومى سواء مع السلطة الفلسطينية أو مع المواطنين الفلسطينين، وإدارتها للمفاوضات الخاصة بتسوية باقى المسائل المعلقة من اتفاق القاهرة، وتلك الخاصة بتنفيذ المرحلة الثانية من إتفاق أوسلو وتوسيع الحكم الذاتى فى باقى الضفة الغربية.

الدول المانحة، ومدى تنفيذها للإلتزامات المالية التى تعهدت بها لدعم السلطة الفلسطينية، باعتبار أن نجاح تجربة تطبيق الحكم الذاتى يتوقف فى جانب كبير منه على الشق الاقتصادى حتى يشعر رجل الشارع بحدوث تغير إيجابى فى مستوى معيشته يبرر إستمرار تأييده للاتفاق.

وقبل التطرق لتقييم تجربة تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة وأريحا فمن المفيد التعرض أولا وبشكل مختصر لأهم التطورات التى شهدها المسار الفلسطينى منذ التوقيع على إتفاق أوسلو فى سبتمبر ٩٣ وحتى بدء تنفيذ إتفاق القاهرة فى مايو ١٩٩٤، وبيان موقف المعارضة الفلسطينية من هذا الاتفاق والثغرات التى تراه فيه، وتحديد الطرف الفائز والخاسر فى إتفاقيتى أوسلو والقاهرة.

١ – تطورات المسار الفلسطيني:

كان التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ بواشنطن في ٩٣/٩/١٣، والذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات سرية في أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير، بمثابة نقطة تحول بارزة على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي عامة، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة، وكان التوصل لهذا الاتفاق بمثابة مفاجأة تامة للكثيرين بمن فيهم الوفد الفلسطيني الذي تفاوض في واشنطن مع إسرائيل في عشر جولات من المباحثات .وقد واجه إتفاق أوسلو منذ البداية معارضة بين قطاعات من الفلسطينيين، وذلك على إعتبار أن الاتفاق جاء معيبا وبه ثغرات ونقاط ضعف كثيرة، وتضمن تنازلات هائلة لايبررها ماحصل عليه الفلسطينيون بما في ذلك الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير. وبالرغم من هذه المعارضة التي واجهت إتفاق أوسلو عشية التوقيع عليه في واشنطن، وإنقسام الفلسطينيين حوله بين مؤيد ومعارض، فإن ذلك لم يحل دون المضي في المباحثات الخاصة بوضع الاتفاق موضع التنفيذ. وقد تضمن إتفاق أوسلو ثلاث مراحل أساسية لتسوية القضية الفلسطينية هي:

أ – مرحلة غزة – أريحا أولا :

بحيث يتم تطبيق الحكم الذاتي فيهما، على أن يتم النقل المبكر للصلاحيات في ٥ مجالات للفلسطينيين في باقي الضفة الغربية فور البدء في تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وتشمل هذه المجالات الصحة والتعليم والضرائب المباشرة والسياحة والخدمات.

ب – مرحلة توسيع الحكم الذاتي في باقي الضفة الغربية وتشتمل هذه المرحلة على ٤ عناصر أساسية هي:

(١) إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية، بحيث يتم خروجها من المراكز السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية عشية إجراء الإنتخابات الخاصة بالمجلس الفلسطيني.

(٢) إجراء الإنتخابات وتنفيذ إعادة إنتشار آخر للقوات الإسرائيلية بحيث تتمركز في مواقع أمنية محددة في الضفة الغربية فور إقامة المجلس الفلسطيني.

(٣) نقل الصلاحيات المتفق عليها للفلسطينيين.

(٤) النظر في تعديل القوانين واللوائح والأوامر العسكرية السارية .

جـ – مرحلة التفاوض حول التسوية النهائية والتي ستبدأ في مايو ١٩٩٦.

وفي ضوء حقيقة أن إتفاق أوسلو كان بحاجة لمفاوضات مفصلة لوضعه موضع التنفيذ، خاصة أن صياغته إتسمت بعمومية شديدة، ونظرا لأن الاتفاق قد أتاح لكل طرف تفسيره وفقا لمصالحه ووجهة نظره، لذا لم يتم الإلتزام بالتوقيتات التي نص عليها. فرغم أن الاتفاق نص على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا أولا بعد إنتهاء الانسحاب الإسرائيلي منهما في ١٩٩٣/١٢/١٣، فإن ذلك لم يتم فعليا إلا بعد التوصل لاتفاق القاهرة في١٩٩٤/٥/٤ ، وذلك بعد مفاوضات شاقة ومطولة ومعقدة للغاية. كما لم يتم الالتزام بالتوقيتات المحددة في الاتفاق بشأن إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية عشية إجراء الانتخابات والتي كان مقررا لها في ١٩٩٤/٧/١٣، وحتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ لم يتم التوصل لاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير في هذا الشأن .وواقع الأمر أن الخلافات التي استمرت مخيمة على أجواء المباحثات حتى اللحظات الاخيرة قبل توقيع الاتفاق قد شملت عده قضايا أمنية وجغرافية وسيادية هامة لعل أهمها: ـ

أ – مساحة أريحا :

ثار الجدل حول مساحة أريحا طول فترة ماقبل توقيع الاتفاق، وتمحور حول تعريف أريحا. هل تعني مدينة أريحا فقط أم قطاع أريحا بمعنى المدينة وما حولها. ولذلك كانت خريطة أريحا هي أولى الخرائط الخمس التي أثارت أزمة ما قبل التوقيع مباشرة بينما كانت الثانية توضح مناطق تمركز وانتشار السلطة الوطنية، والثالثة للمياه الاقليمية لقطاع غزة، والرابعة لمناطق الرمال الصفراء المسماة «المواصي» وهي الأرض الرملية المجاورة لتجمع مستوطنات جوشي قطيف وخان يونس والتي اتفق على أن تكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي مع وجود دوريات مشتركة للطرفين. وأما الخامسة فهي للممر الآمن بين غزة وأريحا . فكانت خريطة أريحا هي الأكثر إثارة للجدل حيث ذكر في المفاوضات التي سبقت توقيع الاتفاق رقمان لمساحة أريحا هما ٥٨و٦٤ كم .اتفق في النهاية على أن تحدد مساحتها مؤقتا بـ ٦٢ كم على أن يترك هذا الموضوع مفتوحا حتى يحسم فيما بعد.

ب – حدود المستوطنات وأمن المستوطنين : ـ

يكتسب البعد الأمني أهمية خاصة في السياسة الإسرائيلية إذ يشكل جوهر حساسيتها المفرطة. ولذا فقد ظلت تصر على ضمانات واسعة لمستوطنيها مع تأجيل البحث النهائي في موضوع المستوطنات إلى المرحلة الخاصة بالتسوية النهائية وهو ما تضمنه اتفاق أوسلو نصا. وقد تمثلت المطالب المبدئية لإسرائيل تجاه

المستوطنات والمستوطنين في الاحتفاظ بالسيطرة على ١٤ قاعدة عسكرية في غزة بالإضافة إلى قواعدها على حدود المستوطنات، مع زيادة مساحة منطقة «المواصى ٥ كم٢» مع وجود دوريات إسرائيلية فلسطينية مشتركة وهو ماكان يمنح إسرائيل ٤٧٪ من مساحة غزة .لكن أسفرت المفاوضات عن قبولها تقليص مطالبها في غزة إلى ٣٥ كم بالنسبة للمستوطنات مع إبقاء بعض المسئوليات الأمنية لها في مساحة ٢٢ كم أخرى توزعت على ١٤ موقعا عسكريا خارج حدود المستوطنات لحماية المستوطنين مما سمح بسيطرة السلطة الفلسطينية على نحو ٨٨٪ من مساحة مناطق الحكم الذاتي مع بقاء ١٢٪ تحت السيطرة الإسرائيلية سواء كمساحة للمستوطنات، أو مناطق انتشار للجيش الإسرائيلي نص الاتفاق الموقع بالقاهرة على إنسحاب الجيش الإسرائيلي منها في منتصف اكتوبر ضمن المرحلة الثانية لاعلان المبادئ الخاصة بالانتشار الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة وإجراء عملية الانتخابات، وهو مالم يتحقق حتى نهاية العام.

جـ - بعض رموز السيادة : ـ

ومنها مشكلة جواز السفر الفلسطيني وفي هذه الصدد تم الاتفاق على حق سلطة الحكم الذاتي في إصدار وثيقه سفر للفلسطينيين لاتحمل اسم الدولة. وأيضا مشكلة طابع البريد حيث تم الاتفاق أيضا على إصدار طابع فلسطيني خاص يجرى إبلاغ هيئة رقابة البريد الدولية به، مع تأجيل موضوعي انشاء السفارات في مناطق الحكم الذاتي، والرقم الكودي الدولي المنفصل للاتصالات الدولية.

د - الافراج عن المعتقلين :

وقد شمل الخلاف موضوعي الكم والنوع. فبينما طالبت المنظمة بالافراج عن جميع المعتقلين بالسجون الاسرائيلية فإن إسرائيل قبلت الأفراج فقط عن ٥٠٠٠ معتقل في محاولة منها لفرض إستمرار اعتقال الاسلاميين المؤيدين لحركتي حماس والجهاد الاسلامي. وهو ما رفضته المنظمة إذ أصرت على عدم التمييز بين المعتقلين حسب انتماءاتهم. تم الاتفاق على الافراج عن المعتقلين حسب برنامج زمني.

هـ - طريقة الانسحاب من غزة وأريحا : ـ

وكان خلافا إجرائيا جوهره الخشية من حدوث فجوة أمنية بين زمني الانسحاب الاسرائيلي والانتشار الفلسطيني .وتم تجاوزه بالاتفاق على أن تصل طلائع قوات جيش التحرير الفلسطيني وعددها الف عنصر لغزة واريحا مساء ٦ مايو بينما يدخل ٨ آلاف آخرون خلال اسبوع من ٤-١١ مايو بحيث يتم إنسحاب القوات الإسرائيلية في فترة لاتتجاوز اسبوعين من أكتمال دخول قوات الشرطة الفلسطينية البالغ عددها نحو ٩ الاف جندي.

٢ - أداء السلطة الفلسطينية

تواجه سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني تحديا هائلا . فتقع على عاتقها مسئولية بناء الكيان الفلسطيني الوليد وايجاد هياكل ومؤسسات قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وتنفيذ وعودها الداخلية في حياة افضل للشعب الفلسطيني، جنبا إلى جنب مع سعيها لفك الارتباطات مع بنية الاحتلال الإسرائيلي والاعداد لمد نطاق السلطة إلى الضفة الغربية باكملها، مع عدم اغفال ضرورة مد جسور الوئام بين كافة الفصائل الفلسطينية .وقد استطاعت هذه السلطة ان تحقق بعض الانجازات خلال الشهور السبعة حتى نهاية عام ١٩٩٤، وهي فترة قصيرة للغاية - اهمها الانسحاب الإسرائيلي من ٨٨٪ من قطاع غزة الباقي ٨٪ مستوطنات و ٤٪ اراضي حولها لحمايتها، و ٦٢كم٢ من منطقة اريحا، اى حوالي ٤٠٪ من الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ .كما تمكنت الشرطة الفلسطينية من تسلم هذه الاراضي المحررة خلال اسبوعين مما أسهم في خلق شعور بالارتياح والامن لدى المواطن الفلسطيني لاول مرة منذ ٢٧ عاما. بالاضافة إلى عودة عشرين الف فلسطيني هم أسر رجال الشرطة الفلسطينية، كما تم الافراج عن خمسة الاف معتقل ولايزال الباقون قيد التفاوض .وقد ظهرت بوادر ضئيلة للعمران، مع بدء العمل في ثلاثة مشروعات للاسكان واخر لبناء مستشفى تتم جميعها بدعم من الدول المانحة . كما بدأ الاعداد لمركز الحاسب الالى القومي والسعي لبلورة هيكل وزارة البلديات وتم إقامة محطة للاذاعة (٩ ساعات يوميا) والتليفزيون (٥ ساعات يوميا). لكن شاب أداء السلطة الفلسطينية قصور شديد في نواح عدة .ولذلك نتناول هنا هذا الأداء من ثلاثة جوانب رئيسية : ـ

أ - أداء السلطة الفلسطينية في المجال الاقتصادي ـ

ورثت السلطة الفلسطينية عن الاحتلال الاسرائيلي تركة ثقيلة تتمثل في أوضاع إقتصادية بالغة السوء في قطاع غزة، الذى يعد أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية .فبعد ٢٧ عاما خلف الاحتلال بنية اساسية شبه منهارة سواء شبكات الصرف الصحي أو المياه والكهرباء والطرق والمدارس والمستشفيات والتليفونات، فجميعها تحتاج إلى استثمارات ضخمة. ومن ناحية ثانية ورثت السلطة الفلسطينية أزمة إقتصادية. خانقة ونسبة بطالة مرتفعة في قطاع غزة تصل إلى نحو ٤٥٪ . فإذا كانت قوة

العمل فى قطاع غزة تصل إلى ١٣٠ ألفا، فإن ٥٥ ألفا منهم لايعملون. وإذا كانت الأزمة الاقتصادية الخانقة وتدهور الاوضاع المعيشية للفلسطينيين خاصة فى قطاع غزة أحد أهم العوامل التى إستغلتها القيادة الفلسطينية لتسويق إتفاق أوسلو، رغم نواقصه، وذلك بإطلاق الوعود والتوقعات بحدوث تحسن سريع فى مستويات المعيشة وفرص العمل، فإن عدم تحقيق تغير ملموس خاصة فى قطاع غزة يحمل فى طياته مخاطر تحول هذه التوقعات والآمال إلى إحباطات قد تؤدى إلى إنفجار محتمل. ويلاحظ أنه بعد نحو سبعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا وممارسة السلطة الفلسطينية لمهامها، لم يحدث تغير إيجابى ملموس على أرض الواقع. بل على العكس من ذلك إرتفعت نسبة البطالة إلى حوالى ٥٠٪ ، ووصلت فى داخل المخيمات إلى ٦٠٪ وذلك فى ضوء قيام السلطات الإسرائيلية بالإغلاق المتكرر لقطاع غزة ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أعمالهم داخل إسرائيل، والذى يعد أحد أهم مصادر الدخل فى قطاع غزة، وذلك فى أعقاب كل عملية تنفذها حركة حماس. وحتى حينما ترفع إسرائيل الاغلاق فانها تسمح بدخول عدد محدود من العمال الفلسطينين للعمل فبعد أن كان هذا العدد حوالى ٧٠ ألف عامل فى أوائل عام ١٩٩٤، أصبح لايتجاوز ٣٨ ألف عامل فقط. وقد أدى هذا التقليص إلى ارتفاع نسبة البطالة من ناحية، وإنخفاض مستوى المعيشة من ناحية أخرى خاصة فى قطاع غزة. كما اثر قيام إسرائيل بالاغلاق المتكرر لقطاع غزة على تسويق منتجاته من الخضر والفاكهة، وبالتالى مزيد من الخسائر للفلسطينيين.

أدى دخول الآلاف من رجال الشرطة والموظفين من الخارج بعد تطبيق الحكم الذاتى إلى ارتفاع الاسعار وإستفحال أزمة المساكن فى قطاع غزة المكتظ أساسا بالسكان. وإذا كان من غير المنطقى تحميل السلطة الفلسطينية المسئولية كاملة عن عدم حدوث أى تغير ملموس فى الأوضاع الاقتصادية فى مناطق الحكم الذاتى بعد ستة أشهر من تطبيقه، واستمرار تدهور هذه الاوضاع، خاصة فى ضوء قيام إسرائيل بالاغلاق المتكرر لقطاع غزة، وتباطؤ الدول المانحة فى تحويل اموال الدعم التى وعدت بها الفلسطينيين، إلا أنه فى الوقت نفسه هناك عدة مؤشرات تدل على أن أداء السلطة الفلسطينية خلال الاشهر الستة التى تلت بدء تطبيق الحكم الذاتى لم يكن على المستوى المطلوب فى المجال الاقتصادى سواء فيما يتعلق بإقامة أجهزة ومؤسسات فعاله بحيث يتم تحديد إختصاصات كل منها منعا للتضارب، أو فيما يتعلق بالاعتماد على عنصر الكفاءة فى التعينات فى المناصب الاقتصادية وليس فقط الاعتماد على عنصر الولاء السياسى. فهناك على سبيل المثال ثلاث وزارات تتنازع فيما بينها الإختصاصات فى المجال الاقتصادى وهى وزارات الاقتصاد والمالية والتخطيط الدولى، وتختلف خطط وبرامج عمل كل منها. ففى حين ترى وزارة الاقتصاد (التى يرأسها أبو العلاء) ومعها المجلس الاقتصادى الفلسطينى للتنمية والاعمار «بيكدار» والذى تم تأسيسه ليكون مسئولا أمام الدول المانحة وبمثابة آلية لتحويل الأموال، أهمية تنسيق جهودها مع البنك الدولى للتركيز على المشروعات التنموية طويلة الأجل لتطوير الاقتصاد الفلسطينى مثل مشاريع البنية الأساسية، فإن وزارتى المالية والتخطيط تريان ضرورة أن تكون أى مشروعات تنموية بمبادرة فلسطينية ووفق أولوياتها ومتطلباتها، وليس أولويات البنك الدولى وأنه من الأهمية بمكان تثبيت السلطة الفلسطينية أولا وتغطية نفقاتها الجارية ثم الانتقال إلى تنفيذ مشارع كبرى. وفى ظل هذا الخلاف القائم إنتقد وزير الاقتصاد أبو العلاء ماتم إنجازه فى اجتماع الدول المانحة فى بروكسل والذى عقد فى ٢٩ - ١٩٩٤/١١/٣٠ وتم خلاله التعهد بتحويل ١٠٢ مليون دولار لتمويل النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية، حيث رأى أن هذا النهج يأتى على حساب توجيه الموارد للتنمية .لكن تظل المشكلة الجوهرية فى أداء السلطة الفلسطينية فى هذا المجال هى مشكلة مؤسسية كما يتضح من تجربة انشاء المجلس الاقتصادى للتنمية والاعمار (بيكدار) فى نوفمبر ١٩٩٣. فقبل يوم واحد من إجتماع باريس للدول المانحة فى ٥ نوفمبر ١٩٩٣ أصدر الرئيس عرفات قرارا بإنشاء هذا المجلس ليكون مسئولا عن إدارة المساعدات المخصصة للتنمية فى الضفة وغزة، برئاسته وعضويه ١٤ من القيادات الفلسطينية من داخل الأراضى المحتلة وخارجها.

وجاء فى نص القرار «أن المجلس سيتولى تشخيص أولويات مشاريع التنمية وتنفيذها ورقابة وإدارة تنفيذها على أساس من الشفافية والوضوح والكفاءة». لكن أثار تركيب المجلس جدلا واحتقانا بين الرئيس عرفات وبعض كبار مساعديه داخل منظمة التحرير خاصة محمود عباس الذى رأى أنه من غير المنطقى أن يكون المجلس الاقتصادى للتنمية والاعمار مسئولا أمام اللجنة التنفيذية ومن ثم أمام رئيس السلطة الوطنية فيما هو رئيس اللجنة والسلطة والمجلس معا. وفى ضوء المطالبات الداخلية والخارجية لفك الارتباط بين اللجنة التنفيذية للمنظمة وبين هيئة محافظى المجلس، والمطالبة بتغليب الصبغة الإقتصادية على السياسية والتى دعت إلى زيارة وزير الخارجية النرويجيه

لتونس والإجتماع بعرفات فى ٢١ نوفمبر، تخلى عرفات عن رئاسة هيئة المحافظين فى اليوم التالى مباشرة الذى شهد إنعقاد أول جلسة للهيئة برئاسة فاروق قدومى وفى الوقت نفسه أتفق على إنشاء مجلس إستشارى يضم من ٥٠ إلى ٦٠ عضوا يجتمع مرتين فى العام ويتمتع بصلاحيات توجيهية واستشارية بينما تترك المهام التنفيذية إلى هيئة المحافظين بالمجلس. ورغم محدودية هذا الاصلاح، وعدم كفايته من منظور منتقدى طريقة تشكيل المجلس، الا إنه لم يكتمل. وأثر ذلك سلبيـاً على موقف كثيرين من رجال الأعمال الفلسطينيين تجاه سلطة الحكم الذاتى. وكانت مجموعة منهم قد قدمت مذكرة إلى عرفات فى أول ديسمبر ١٩٩٣ للمطالبة بأن يتمتع المجلس «باستقلالية القرار ويكون له قانون واضح معلن يحدد صلاحياته ومسئولياته من كافة جوانبها». كما طالبت المذكرة «بتشكيل مجلس إستشارى يقوم مقام المجلس الوطنى الفلسطينى إلى أن تتم عملية الانتخابات» واقترحت «أن ينبثق من هذا المجلس لجنة إنتقالية من ٥ - ١٠ أعضاء يكون من مهماتها التعاقد مع مؤسسة أو أكثر من المؤسسات الإستشارية العالمية للإشراف على تنظيم الشئون الإدارية والمالية» على أساس أن هذه مرحلة «تتطلب» أسلوبا عصريا وديمقراطيا يتعامل مع المستجدات والمتغيرات الإقتصادية. وقد عبر بعض الموقعين على هذه المذكرة مثل عبد المجيد شومان، وحسيب الصايغ وغيرهم «عما أساءهم مما تمخضت عنه الشهور الأخيرة من قرارات ترتجل إرتجالا ومن تعيينات تقوم على أساس المحسوبية والثقة لا على أساس الخبرة والدراية». وربما كانت هذه المذكرة فى ذلك الوقت المبكر تعبيرا عن مخاوف بأكثر مما كانت تعبيرا عن حقائق ممارسة السلطة التى لم تكن قد تشكلت. ومع ذلك تواصلت تعبيرات رجال أعمال فلسطينيين عن قلقهم وتشاؤمهم .وكان اكثرها حدة ما عبر عنه خبير اقتصادى فلسطينى هو السيد العبد فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ من إخفاق الزعامة الفلسطينية «فى وضع نظام قانونى شفاف ذى صدقيه فى مناطق الحكم الذاتى. مما أوجد شكوكا ونشر ضبابا فى شأن الأمور كلها». مع ذلك فقد دافع أحد المسئولين الفلسطينيين عن اداء السلطة الوطنية، موضحـاً أنه فى «مرحلة التفاوض على إتفاق القاهرة حرص الرئيس عرفات على تلبيه عدة رغبات سابقة لرجال الاعمال والمستثمرين الفلسطينيين بعقد لقاءات معهم سواء فى تونس أو القاهرة حيث أكد أمامهم أن السلطة الوطنية تتبنى سياسات اقتصاد السوق وابدوا جمعيا تجاوبا وترحيبا واضحا بهذا التوجه وقدموا الكثير من الوعود .غير أن الرياح لاتأتى دائما بما تشتهى السفن لأسباب متنوعة ربما كان من بينها أن ضمانات الاستثمار لم تتضح بعد. ذلك أن رأس المال لايتقدم بدون ضمانات أو توافر القواعد القانونية اللازمة. واذا صح أن رأس المال الفلسطينى منوط به المبادرة فى تحمل مسئولية المخاطرة إلا أن هناك فرقا واضحا بين المخاطرة المحسوبة والمغامرة غير مضمونة العواقب.

ب - بناء المؤسسات وأسلوب الادارة:

واجهت قيادة منظمة التحرير، منذ التوصل إلى اتفاق اعلان المبادئ، مطالب متزايدة بشأن عملية بناء مؤسسات الحكم الذات. وكان أبرزها المذكرة التى قدمها ١٢٠ شخصية من الأراضى المحتلة على رأسهم د. حيدر عبد الشافى لعرفات فى ٥ يناير ١٩٩٤، وتضمنت ٩ مطالب أهمها : «تأسيس مجالس متخصصة فى مجالات العمل الوطنى واعتماد مبدأ الكفاءه المهنية والسياسية لدى اختار اللجنة المفاوضة وتشكيل هيئة قيادة مصغرة لادارة العمليّة التفاوضية والاشراف عليها، وتشكيل قيادة عليا للحوار الوطنى والعمل على إنجاحه.» لكن سرعان ماجاء رد من أحد مسئولى حركة فتح فى ١١ يناير. «أن الحديث عن الاصلاح والأداء فى الظرف الراهن هو شكل من أشكال تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ». ثم وصف المذكرة التى قدمها وفد الشخصيات الفلسطينية بأنها «معركة تحسين شروط فئوية». وفى الوقت نفسه طالب سمير غوشه وسليمان النجاب ومحمود عباس وياسر عبد ربه فى مذكرة للقيادة الفلسطينية فى ذات الوقت «بايجاد أليه جديدة لاتخاذ القرارات فى اللجنة التنفيذية وعقد اجتماعات دورية لها ومشاركة أوسع فى متابعة المفاوضات مع إسرائيل ووضع تقرير مفصل عن أوضاع منظمة التحرير». وفى ٢٦ مارس هاجم إصلاحيون فى منظمة التحرير تفرد عرفات بالسلطة مؤكدين «أن سياسته التفاوضية قد أضعفت الموقف التفاوضى مع إسرائيل وفوتت فرصة الحصول على تنازلات إسرائيلية بعد مذبحة الخليل». وقال بيان باسم حركة الاصلاح والديمقراطية «إن الوضع لم يعد يحتمل المعالجات المرتجلة والمنفردة». وبرغم انتماء تجمع الاصلاحيين هذا إلى تنظيمات فلسطينية مؤيدة لعملية السلام إلا أنه قد طالب «بعدم استئناف المفاوضات مع إسرائيل قبل تأمين حماية الفلسطينيين والتزامها وقف الأعمال الاستيطانية» بل ذهب البيان إلى «المطالبة بتغيير القيادة الفلسطينية». وبسبب عدم حدوث أى تغيير، واجهت السلطة الفلسطينية منذ اليوم الأول لتنفيذ الحكم الذاتى فى غزة وأريحا إشكالية بناء مؤسسات وأجهزة الكيان

الفلسطيني الجديد، وذلك فى ظل وجود خبرة محدودة للغاية فى إدارة الدولة. وقد تم تشكيل السلطة الفلسطينية التى تسلمت المسئولية فى غزة وأريحا من إسرائيل، وذلك عشية التوقيع على إتفاق القاهرة فى٤/٥/١٩٩٤، وقد جاء هذا التشكيل محدودا من رئيس هو ياسر عرفات و ١٢ عضوا (وزيرا) يتولون وزارات (المالية - الاقتصاد - التخطيط - التعليم - الاوقاف - العدل - الحكم المحلى - الشئون الاجتماعية - القدس الشرقية - الاسكان - الاعلام والثقافة - السياحة). وكان الغرض من هذا التشكيل المحدود هو ترك بعض الأماكن شاغرة لاحتمال ضم ممثلين عن باقى فصائل منظمة التحرير أو عن حركة حماس. ويعد اداء السلطة الفلسطينية فى هذا المجال سواء فيما يتعلق باقامة الأجهزة والمؤسسات أو التعيينات أو أسلوب الادارة من اكثر المجالات تعرضا للانتقاد سواء من جانب المعارضة الفلسطينية أو المستقلين أو من جانب أطرف أجنبية، وقد تركز أهم هذه الانتقادات فى النقاط الآتية :-

(١) أن أسلوب ياسر عرفات فى الادارة لم يطرأ عليه أى تغير، حيث أن أسلوب ادارته لمنطقتى الحكم الذاتى لايختلف كثيرا عن أسلوبه كزعيم لمنظمة ثورية، يعمل على تركيز كل السلطات فى يده ليتم الرجوع اليه فى كل كبيرة وصغيرة إلى حد أن طلب تركيب جهاز تليفون فى قطاع غزة يتطلب على سبيل المثال الحصول على موافقة الرئيس عرفات شخصيا .ويقصد بهذا الانتقاد الشائع أن المعضلة التى تواجه أداء السلطة الفلسطينية هى أن عرفات لم يستطع حتى الان أن يغير من نفسه ويتحول من كونه زعيما ثوريا إلى رجل دولة يخضع للمحاسبة والمسئولية، ويعتمد على مؤسسات وأجهزة ذات فعالية .

(٢) وفى ضوء إستمرار أسلوب الادارة القديم الذى تمرس عليه عرفات كزعيم لمنظمة ثورية، فإنه حرص على خلق إزدواجية فى كافة الأجهزة وفى المجالات المختلفة، وذلك لضمان مركزية إتخاذ القرار . فعلى سبيل المثال هناك عدة أجهزة مسئولة عن موضوع الأمن، وأيضا عدة أجهزة مسئولة عن التخطيط الاقتصادى وجهازان للمخابرات... الخ. ويؤدى هذا التضارب فى الاختصاصات والمسئوليات إلى عرقلة عمل السلطة الفلسطينية ويؤثر بالسلب على أدائها، ومثال على ذلك فقد وقعت السلطة الفلسطينية فى وقت واحد على عقدين لمد شبكة تليفونات فى قطاع غزة أولهما مع شركة AT&T والآخر مع شركة MAT .

(٣) أن أسلوب عرفات التقليدى فى الادارة والذى ورثه عن كونه زعيما ثوريا، خاصة فيما يتعلق بعدم رغبته فى الخضوع للمساءلة، وحرصه على ان يتولى بنفسه توزيع الأموال التى يتلقاها من الخارج بمعرفته الشخصية لشراء الولاءات السياسية وضمان استمرار ولاء مؤيديه له، ورفضه توفير الآلية المناسبة للمساءلة والمحاسبية وتتوفر فيها الشفافية، يؤدى إلى تأخير وصول أموال الدعم من الدول المانحة.

(٤) وترى بعض الزعامات الفلسطينية المستقلة مثل د/ حيدر عبد الشافى أن الاستعدادات والترتيبات التى إتخذتها السلطة الفلسطينية لتسلم مهامها ومسئولياتها فى مناطق الحكم الذاتى، لم تكن بالمستوى المطلوب الذى تقتضيه المصلحة العامة .فمثلا لم تتشكل السلطة الوطنية الفلسطينية سوى عشية نقل السلطات اليها، وهذا لم يعطها الوقت الكافى لتتحمل مسئولياتها وتضع الخطط اللازمة، الأمر الذى سبب الكثير من الارتباك فى عملها وأدائه.

(٥) أن المعايير التى وضعتها السلطة الفلسطينية فى التعيينات المختلفة داخل أجهزة ومؤسسات السلطة، قد خضعت فى المقام الأول للاعتبارات السياسية والذاتية وذلك على حساب إعتبارات الكفاءة، فقد تم وضع المؤيدين والموالين لعرفات والسلطة الفلسطينية فى المناصب الهامة المختلفة دون النظر لقاعدة وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب، الأمر الذى أثر بالسلب على أداء السلطة الفلسطينية.

(٦) أن هناك مخاوف من أن تعدد الأجهزة وتضخم الجهاز البيروقراطى سيؤثر على فعالية أداء المؤسسات، كما سيؤدى إلى تآكل نسبة كبيرة من الميزانية فى دفع رواتب وأجور رجال الشرطة والموظفين، فعلى سبيل المثال رغم أن اتفاق أوسلو ينص على وجود ٩ آلاف رجل شرطة، أصبح هناك الآن نحو ١٤ ألف رجل شرطة فى غزة وأريحا فقط حتى نهاية ١٩٩٤. وفى الواقع رغم أن هذه الانتقادات لها أساس فى الواقع، إلا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن السلطة الفلسطينية تمر بمرحلة بالغة الصعوبية يتم خلالها وضع نواة لكيان وليد وذلك من نقطة الصفر تقريبا .كما أن الفترة الزمنية التى نقيم خلالها أداء السلطة الفلسطينية فى هذا المجال مازالت قصيرة نسبيا.

جـ- علاقة السلطة بالمعارضة والممارسة الديمقراطية :-

واجهت السلطة الفلسطينية منذ دخولها لمنطقتى الحكم الذاتى فى غزة واريحا أشكالية تأطير العلاقة مع المعارضة الفلسطينية وتحديد أسس للتعامل مع المعارضين لاتفاقيتى أوسلو والقاهرة، وما يثيره ذلك من تحديد موقف السلطة من مسائل تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان، خاصة فى

ظل وجود فراغ قانوني، وفي ظل وجود معارضة قوية لمجمل عملية السلام مع إسرائيل .وقد أثارت بعض ممارسات السلطة الفلسطينية خلال الأشهر الأولى لتولى مسئولياتها مخاوف متزايدة سواء في صفوف الفلسطينيين المعارضين أو المؤيدين لعملية السلام على حد سواء، مثل قرار السلطة الفلسطينية بمنع توزيع بعض الصحف الفلسطينية داخل منطقتى الحكم الذاتى لعدة أيام لإرتباطها بالأردن، وأخيرا المواجهات التى وقعت فى غزة فى١٨/١١/١٩٩٤، بين الشرطة الفلسطينية ومؤيدى حركة حماس والتى إستخدمت فيها الشرطة الذخيرة الحية بشكل مفرط الأمر الذى أدى إلى مقتل ١٥ وإصابة حوالى ٢٠٠ من الفلسطينيين، وهو ماحدا بالمعارضة إلى إتهام السلطة الفلسطينية بأنها «أصبحت أداة قمع لصالح إسرائيل».

وفى الواقع فإن السلطة الفلسطينية واجهت منذ اليوم الأول لدخولها إلى مناطق الحكم الذاتى معارضة قوية تتكون أساسا من حركتى حماس والجهاد الاسلامى إضافة إلى باقى الفصائل المعارضة لمسيرة السلام داخل منظمة التحرير خاصة الجبهتين الشعبية والديمقراطية. ولم تخف هذه المعارضة رفضها التام لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينة بدءا من مؤتمر مدريد ومرورا بالتوقيع على إتفاق إعلان المبادئ وإنتهاء بالتوقيع على إتفاق القاهرة فى ٤/٥/١٩٩٤، الخاص بالبدء فى تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة وأريحا أولا. كما لم تخف المعارضة الفلسطينية هدفها وهو العمل بكل الوسائل الممكنة لإفشال عملية السلام برمتها باعتبار أنها لاتحقق الحد الادنى من المطالب الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى. ومع ذلك لم يكن مرجحا عند تولى السلطة الفلسطينية لمسئولياتها فى منطقتى الحكم الذاتى حدوث مواجهة مسلحة بينها وبين المعارضة يمكن أن تتحول إلى حرب أهلية، وذلك فى ضوء إدراك ووعى الطرفين سواء السلطة او المعارضة بضرورة العمل على تجنب ذلك، لأن حدوث مثل هذه المواجهات ليس فى صالحهما، حيث لن يكون هناك طرف خاسر وطرف فائز، وإنما سيخسر الجميع دون شك.

وفى ضوء ذلك حرص ياسر عرفات منذ اليوم الأول لدخوله غزة وأريحا على العمل على تهدئه المعارضة وخاصة حركة حماس التى أصبحت قوة لايستهان بها ولايمكن تجاهلها فى الشارع الفلسطينى بإعتبار أنها أصبحت تمثل أكثر فصائل المعارضة الفلسطينية قوة وتنظيما ونفوذا فى الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد عمل عرفات على إسترضاء حماس وذلك بتكرار مطالبته باطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين، والعمل قدر الامكان على تجنب الدخول فى أى مواجهة مفتوحة معها، بل وحثها على المشاركة فى السلطة الفلسطينية .كما حرصت المعارضة الفلسطينية أيضا على تجنب الدخول فى أى مواجهة مفتوحة مع السلطة الفلسطينية بإعتبار أن ذلك يمثل خطا أحمر فلسطينيا، لكنها إستمرت فى جهودها لإحباط إتفاقيتى أوسلو والقاهرة وذلك بشن العمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية سواء داخل إسرائيل نفسها أو داخل الضفة الغربية المحتلة أو حتى داخل منطقتى الحكم الذاتى .كما إستمر مؤيدو حماس والجهاد فى تنظيم المسيرات والمظاهرات المعادية لاسرائيل والسلطة الفلسطينية ولشخص ياسر عرفات .واستغلت حماس الإحباط وخيبة الأمل السائدة فى الشارع الفلسطينى بسبب عدم حدوث أى تغير ملموس فى الأوضاع الاقتصادية منذ تطبيق إتفاق القاهرة، وذلك لمحاولة حشد التأييد لها وتدعيم نفوذها ومكانتها على حساب السلطة الفلسطينية.

وبمرور الوقت أصبحت السلطة الفلسطينية ترى فى حركة حماس عنصر تهديد لها ولمكانتها، وأن الصراع معها أصبح صراعا على السلطة وعلى القوة، وأنها باتت تهدد فرص نجاح الحكم الذاتى، خاصة فى ضوء تصاعد الانتقادات والاتهامات الإسرائيلية لياسر عرفات بأنه لايعمل شيئا فى وقف أعمال «الارهاب»، والتهديد بأنه مالم يتم كبح جماح حركتى حماس والجهاد الاسلامى، فإن توسيع الحكم الذاتى فى باقى الضفة الغربية وما يتطلبه من إعادة إنتشار القوات الاسرائيلية هناك واجراء الانتخابات سيكون أمرا يصعب تحقيقه. وكانت هذه محاولة واضحة لتحريض السلطة الفلسطينية على الدخول فى مواجهة مفتوحة مع حماس، رغم أن جميع العمليات التى تم تنفيذها داخل إسرائيل إنطلقت من مناطق فى الضفة الغربية لاتزال تحت السيطرة الإسرائيلية. وفى ظل هذه الأجواء وقعت أحداث غزة الدموية فى ١٨/١١/١٩٩٤، بين الشرطة الفلسطينية ومؤيدى حماس للمرة الأولى منذ دخول الشرطة الفلسطينية لمناطق الحكم الذاتى. وقد تلت هذه الأحداث محاولات من كل طرف (السلطة – حماس) لاستعراض وإبراز القوة، وحاول كل منهما حشد مؤيديه وتعبئتهم لابراز مكانته فى الشارع الفلسطينى فى مواجهة الطرف الآخر. ولهذا الغرض عادت حركة فتح وجناحها العسكرى (صقور فتح) للظهور بالسلاح مرة أخرى فى الشارع الفلسطينى، بعد أن كانوا قد تواروا منذ دخول الشرطة الفسطينية، وذلك فى محاولة من عرفات لإظهار قوته وإردع حركة حماس التى عملت بدورها على حشد وتعبئة مؤيديها. وعلى الرغم من نجاح جهود الوساطة بين حماس والسلطة الفلسطينية فى نزع فتيل الازمة، إلا أنها لم تثمر حتى نهاية العام سوى هدنة مؤقتة. فيما يقتضى الانفراج الحقيقى إجراء حوار جدى فى مناخ ديمقراطى.

٣- القيود الإسرائيلية على عملية تنفيذ الاتفاق :

ربما كان تصريح رابين «أنه لاتوجد لدى إسرائيل مواعيد مقدسة» تعبيرا ليس فقط عن تدنى مستوى التزاماتها تجاه جداول التنفيذ التى انتهكتها مرارا قبل التوصل لاتفاق القاهرة، بل وأيضا عن طبيعة رؤيتها وتفسيرها لنصوص الاتفاق الذى اخضعته لمتطلباتها الأمنية. ومضى رابين خطوة أبعد فور بدء تنفيذ الاتفاق، مؤكدا «أن المرحلة الثانية لتطبيق الحكم الذاتى قد تتأجل اذا لم تفرض منظمة التحرير وقوات الشرطة الفلسطينية سيطرتها على مناطق الحكم الذاتى» وموضحا «أنه اذا لم تنجح الشرطة الفسطينية فى غزة واريحا فى اثبات قدرتها على حفظ النظام والسيطرة على مجريات الأمور وحماية المستوطنين فان إسرائيل ستضطر لعدم تطبيق المرحلة التالية من إتفاق المبادئ ». ولعل هذا التوجس الأمنى العميق لدى إسرائيل كان دافعها نحو قيود عديدة مارستها على عملية تنفيذ الاتفاق بالقدر الذى حد من انطلاقها وآثار هواجس حول مستقبلها فيما يمكن تحديده حول عدة محاور أهمها :-

أ - القيود على الانتقال بين غزة وأريحا وإسرائيل :-

سبق الحديث عن أهمية العمل داخل إسرائيل للاقتصاد الفلسطينى وخاصة فى قطاع غزة ولذا فقد نص الاتفاق التنفيذى الموقع بالقاهرة على أهمية ضمان مرور سكان اريحا وقطاع غزة إلى إسرائيل، وحيث حدد ثلاث نقاط عبورهى أريتز، وناحال اوز، وسوفا بالنسبة لسكان القطاع، بينما نص الاتفاق ذاته على أن المرور بين اريحا وإسرائيل عن طريق الضفة الغربية ستحكمه نفس القواعد المطبقة قبل الاتفاق والتى تنظم تحركات وانتقال الأشخاص والسيارات بين الضفة وإسرائيل وبأسلوب جديد يعكس روح الاتفاق والوضع المترتب عليه .على أن الممارسات الفعلية قد اكدت غلبة التفسير الامنى الصارم لاسرائيل على روح الاتفاق حيث تكررت حالات اغلاق للقطاع، واريحا بينما تكررت الشكاوى الفلسطينية من هذا الاغلاق. ففى ٢١ يونيو اكد مسئول فلسطينى وجود حصار إسرائيلى على أريحا وانه ابلغ الجانب الاسرائيلى بضرورة رفع الحصار عنها «موضحا» أن اريحا كانت تستقبل يوميا ١٢٠٠ سائح ولكن لايسمح للسياح بالدخول الآن «ومؤكدا» وجود محاولة إسرائيلية لخنق أريحا وأن ذلك يخالف بنود إتفاق القاهرة بين الطرفين».

وفى منتصف يوليو وقعت اشتباكات عند معبر اريتز راح ضحيتها ١١ شخصا من العمال الفلسطينيين بقطاع غزة إثناء انتظارهم للمرور إلى إسرائيل. وثار جدل حول المتسبب فى هذه المصادمات. فبينما اكد متحدث باسم الحكومة الإسرائيلية «أن الشرطة الفلسطينية قد أطلقت النار بصورة عشوائية على العمال الفلسطينيين والشرطة الاسرائيلية» فإن مصادر فلسطينية أكدت «أن المستوطنين الإسرائيليين قد اطلقوا النار عليهم عند إحدى نقاط التفتيش الفلسطينية».

على أن ايهود باراك قائد الجيش الإسرائيلى قد أكد على «أن كلا الجانبين أطلق النار» ثم أمر باغلاق قطاع غزة قائلا «ان الموقف سيظل هكذا حتى يضمن الفلسطينيون عدم تكرار ذلك» مما دفع الرئيس عرفات إلى توجيه احتجاج فى ١٧ يوليو على العنف الإسرائيلى إلى وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى. وفى أول اكتوبر واثر وقوع عملية انتحارية فى تل ابيب أسفرت عن مقتل ٢٣ إسرائليا واصابة ٤٨ آخرين، قامت السلطات الاسرائيلية باغلاق الضفة والقطاع ومنعت خروج الفلسطينيين منهما إلى إسرائيل. ألى أن بدأت فى تخفيف الحصار فى ٣١ اكتوبر مع انعقاد المؤتمر الاقتصادى بالدار البيضاء. وفى نفس الوقت الذى نقل عن رابين فى أول نوفمبر قراره «بزيادة عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالتوجه للعمل فى إسرائيل إلى مايزيد عن ٦٣ ألف عامل» فقد نقل عن مسئول إسرائيلى آخر قوله «بأن معايير الخروج والدخول ستشدد وسيدرس احتمال السماح لمن يتجاوز عمره سنا معينا بدخول البلاد بعد اخضاعه للتفتيش الدقيق».

ب - القيود على الانتقال بين غزة وأريحا :-

اعتبر اتفاق القاهرة فى مادته الأولى أن الضفة وغزة وحدة أقليمية واحدة سيتم الحفاظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية. كما تضمن الاتفاق انشاء ممرات عبر الاراضى الخاضعة لاسرائيل للربط بين غزة وأريحا .على أن انشاء هذه الممرات واشراف الفلسطينيين عليها قد تأخر تنفيذه حتى تم الاتفاق على افتتاحها فى ١٦ أغسطس ١٩٩٤. ولكن وقع هجوم من حركة حماس الإسلامية على جندى إسرائيلى فى ١٤ أغسطس أعلنت إسرائيل على اثره تاجيل افتتاح الممرات الآمنة. فى أعقاب ذلك مباشرة وفى إطار مفاوضات لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية المنعقدة فى منتصف أغسطس بالاسكندرية أعلن بيريز أنه تم الإتفاق على خفض العنف فى مناطق الحكم الذاتى وانتقال الفلسطينيين عبر الممرات الآمنة». وقبل أن يتم فتح هذه الممرات فى الموعد الذى حددته السلطات الإسرائيلية وهو ٢ أكتوبر جاءت عملية تل ابيب الانتحارية والتى راح ضحيتها

٢٣ إسرائيلى فى أول اكتوبر، حيث أعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلى فى ٣ أكتوبر «أن هناك خلافات بيننا وبين الفلسطينيين مما حال مجددا دون فتح الممرات ولانتوقع فتحها قريبا». بينما أوضح الجنرال دانى روتشيلد الذى كان يرأس الجانب الإسرائيلى فى مفاوضات نقل السلطة المدنية فى الضفة «أن بعض المسائل مازال يحتاج إلى تسوية وواضح أننا لن نسمح لرجال الشرطة بالمرور مع أسلحتهم عبر الاراضى الإسرائيلية ونناقش الآن مسألة توصيل هذه الاسلحة على حدة».

وضمن أجواء التشدد الإسرائيلى بخصوص الانتقال بين غزة وأريحا مع تاخر افتتاح الممرات الأمنة، حدثت عدة وقائع أبرزت حجم القيود الإسرائيلية على حركة الانتقال بين مناطق الحكم الذاتى بقدر ما اثارت الاستنكار الفلسطينيى حيال هذه القيود منذ أن ندد عرفات بمنع إسرائيل المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى أريحا احتفالا بقدومه فى ٥ يوليو. وقد شكا مسئولون فلسطينيون بشكل متكرر من وطأة هذه القيود .

جـ ـ القيود على زيارة غزة وأريحا:

نص الاتفاق التنفيذى بالقاهرة فى مادته الثانية على أن عبور الحدود مع مصر والأردن ينبغى أن يحدث طبقا للترتيبات المنظمة فى هذه المادة بهدف ايجاد إسلوب جديد لانتقال الأشخاص والسلع بما يعكس الواقع الجديد الذى أتاحه إعلان المبادئ، ويقدم فى الوقت نفسه الأمن الكامل للجانبين مع تطبيق تلك الترتيبات على نقطتى عبور رفح، وجسر اللنبى واتفق الطرفان على بذل أقصى مابوسعهما للحفاظ على كرامة الاشخاص الذين يمرون عبر نقاط العبور، اعتمادا على الاجراءات المختصرة والحديثة من خلال مبنى فى كل نقطة عبور يضم جناحين :

الجناح الاول يخدم السكان الفلسطنيين من قطاع غزة والضفة وغيرهم ويسمى الجناح الفسطينى والجناح الثانى يخدم الإسرائيليين وغيرهم ويسمى الجناح الاسرائيلى وتكون هناك منطقة تفتيش إسرائيلية مغلقة ومنطقة تفتيش فلسطينية مغلقة وتطبق ترتيبات خاصة مع الشخصيات العامة التى تعبر الجناح الفلسطينى ويحدد مكتب الاتصال مجال وطبيعة تلك الترتيبات. على أن ممارسة تنفيذ الاتفاق قد واجهت قيودا اسرائيلية سواء على صعيد تسلم الفلسطينيين للممر الخاص بهم فى كل من المعبرين للاشراف عليه أو فرض القيود على المعبرين امام دخول بعض كبار مسئولى الشرطة الوطنية او حتى بعض رموز السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها أو السياسيين الاجانب .وقد تزامنت الشكوى الفلسطينية من تأخير بدء الاشراف على المعابر مع شكوى من القيود الاسرائيلية على حركة الدخول .فعلى سبيل المثال فى ٦ يونيو منعت السلطات الإسرائيلية أربعة ضباط فلسطينيين من الدخول عبر منفذ رفح للانضمام إلى القوات الفلسطينية فى غزة وقال مصدر عسكرى إسرائيلى فى تبرير ذلك "أن الضباط الأربعة لم يكونوا مسجلين على دوائر الكمبيوتر . "وعلى غرار الواقعة ذاتها أعادت سلطات الحكم الذاتى الفلسطينى فى ١٣ يوليو أربعة عسكريين فلسطينيين إلى الأراضى المصرية بعد رفض إسرائيل اقامتهم فى غزة، واغلقت منفذ رفح البرى أمام حركة المسافرين إلى القطاع ليوم واحد احتجاجا على دخول الفلسطينيين الأربعة ضمن موكب عرفات واشترطت عدم فتح ممر رفح الابعد ابعادهم حيث تتهم اثنين منهم بالتورط فى قتل طلاب إسرئيليين عام ١٩٧٤ .وكان الحظر الذى فرضته اسرائيل على معبر رفح فى ١٢ يوليو قد امتد إلى معبر اللنبى الذى يربط أريحا بالاردن، مما اعاق دخول أحمد قريع وياسر عبد ربه وهما وزيرا الاقتصاد والاعلام فى السلطة الفلسطينية إلى اريحا حتى تمكنا من دخولها فى ١٤ يوليو .وعقب مباحثات أجريت بين ممثلى السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل فى ٨/١٢ تم الاتفاق على تسلم السلطة الوطنية الاشراف على الممر الفلسطينى لمعبر رفح فى ٢٠ أغسطس .وكانت أكثر وقائع التشدد الاسرائيلى ـ حدة هى منع السفير الباكستانى بتونس من دخول غزة للترتيب لزيارة رئيسة الوزراء الباكستانية التى كان مقررا أن تقوم بها لمناطق الحكم الذاتى الفلسطينى، واشتراط إسرائيل أن تتقدم باكستان بطلب لإسرائيل، مما دفعها لإلغاء الزيارة.

ويمكن القول أن القيود الإسرائيلية على حركة الدخول بالنسبة للمسئولين الفلسطينيين، أو الاجانب والتى عكستها الوقائع سالفة الذكر تعود فى بعضها – جزئيا على الاقل – إلى قيود قانونية تضمنها الاتفاق ذاته حيث احتفظت إسرائيل لنفسها فى الاتفاق بالحق فى الاطلاع على أسماء اعضاء السلطة الوطنية التى سوف يجرى تشكيلها، أو أى تغييرات فى هذه السلطة جنبا إلى جنب مع تشكيل لجنة فلسطينية – إسرائيلية مشتركة للتعاون والتنسيق فى الشئون المدنية. ومن مجموع العاملين معا – نص الاتفاق والتعسف فى تنفيذه – بلغ الأمر حدا لايملك معه رئيس السلطة الفلسطينية سلطة منح حق الاقامة فى غزة للموظفين الذين يعينهم بنفسه إلا بعد أن توافق اجهزة الامن الاسرائيلية على إقامتهم وتقر اشغالهم للوظائف المعينين فيها.

د ـ نقل السلطة المدنية في الضفة والانسحاب العسكري منها ـ

كان من المقرر حسب الاتفاق أن يبدأ انتقال السلطة المدنية فى الضفة الغربية خلال الاسبوع الاخير من شهر مايو، وأن يتم ذلك خلال اسبوعين يجرى فيهما نقل سلطات التعليم والصحة والضرائب والسياحة والشئون الاجتماعية من خلال مفاوضات تجرى داخل أراضى الحكم الذاتى على أن يتم الانتهاء من انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق الفلسطينية الأهلة بالسكان فى الضفة الغربية فى منتصف اكتوبر وهو الموعد الذى حددته السلطة الفلسطينية لاجراء الانتخابات التشريعية. إلا أن تأجيل دخول القيادة الفلسطينية إلى مناطق الحكم الذاتى وانهماك الجانبين فى العديد من القضايا العالقة بينهما قد أدى إلى تأخير الخطوتين معا وإمتصاص قوه الدفع نحوهما ثم العمل على فصل كل منهما عن الأخرى. ففى ٢٨ يوليو اختتمت الجولة الثالثة للمحادثات الخاصة بالنقل المبكر للسلطة وإجراء الانتخابات التشريعية، والتى أدت إلى تقدم فى الاجراءات العامة المتعلقة بالنقل المبكر للسلطة لكن ظلت هناك مشكلات فى التنفيذ تتعلق بوجود الشرطة الفلسطينية قبل إجراء الانتخابات التشريعية فى الضفة. وقد دفع هذا الى توقع تأخر اجراء الانتخابات. وبرغم مما أعلنه شعث فى ٩ أغسطس من «أن هناك إصرارا فلسطينيا على اجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن» وهو الاصرار الذى فسره عرفات اثناء لقائه فى الوقت ذاته بمبارك وكريستوفر بالأسكندرية بقوله «إننى بحاجة إلى تفويض من شعبى ولا أستطيع الحكم بدون التفويض، وأن هذا التفويض لا يأتى إلا من خلال إنتخابات حرة» فان موضوع الانتخابات قد دخل فى دوامة من الجدل حول أمور شتى. وبات واضحا أن عملية نقل السلطة المدنية فى الضفة إلى الفلسطينيين قد انفصلت عن عملية الانسحاب الإسرائيلى من ناحية، واجراء الانتخابات من ناحية أخرى وهو ما اكدته التطورات اللاحقة.

ففى ٢٩ أغسطس وقع الجانبان اتفاق النقل المبكر للسلطة فى الضفة ماعدا القدس، وهو الاتفاق الذى منح السلطة الوطنية الفلسطينية مجالات التعليم والسياحة والشئون الاجتماعية «وبقيت سلطتا الضرائب والصحة محل خلاف حتى تم الاتفاق بشأنهما وتسلمتهما السلطة الفلسطينية فى أول ديسمبر. وعلى صعيد اخر بقيت عملية الانتخابات، والانسحاب الإسرائيلى من الضفة محل جدل وخلاف لم يحسم حتى الان. فعقب أول أيام جولة المباحثات الفلسطينية – الإسرائيلية التى عقدت فى ١٣ أكتوبر صرح صائب عريقات "بأنه اذا اردنا للانتخابات أن تتم فلا بد أن تكون قوات الاحتلال قد انسحبت تماما من المناطق الاهلة بالسكان فى الضفة الغربية». وأضاف «أن إسرائيل تعمد إلى تعطيل الانتخابات وتمنع الفريق المكلف بعملية المسح الاجتماعى من القيام بمهمته منذ مطلع شهر يوليو كما لم يتسلم السجلات الخاصة بالافراد، وتدور الخلافات بين الجانبين حول أولويات التفاوض حيث يصر الجانب الفلسطينى على إعادة انتشار الجيش الإسرائيلى قبل بدء الانتخابات بينما يتمسك الجانب الإسرائيلى باجراء الانتخابات أولا قبل اعادة الانتشار. كما يختلف الجانبان حول موعد الانتخابات وحق الترشيح للمواطنين العرب فى القدس بالذات وهو الأمر الذى ترفضه إسرائيل .ويمكن تلخيص أهم الخلافات حول اجراء الانتخابات على النحو التالى:-

الاشراف على الانتخابات : الموقف الإسرائيلى أصر على تكوين لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية للاشراف على عملية الانتخابات، ورفض مشاركة الامم المتحدة فى الاشراف عليها مع السماح لوسائل الاعلام الدولية بتغطيتها.

الموقف الفلسطينى : رفض تشكيل لجنة مشتركة للاشراف على الانتخابات، وطالب باشراف ورقابة دولية كاملة من خلال وجود ممثلين عن الامم المتحدة ومؤسسة كارتر مع ضرورة تغطية اعلامية محلية ودولية لها.

مشاركة فلسطينيى القدس : لقد نص الملحق الاول لاعلان المبادئ على مشاركة فلسطينى القدس فى عملية الانتخابات لكنه لم يحدد ما اذا كانت المشاركة تعنى التصويت والترشيح معا ام تعنى التصويت فقط.

الموقف الاسرائيلى : رفض فتح ملف القدس فى هذه المرحلة من المفاوضات لذلك أصر على رفض ترشيح سكان القدس الفلسطينيين فى انتخابات مجلس الحكم الذاتى فى حين وافق على ان يكون لهم الحق فى التصويت فقط ولكن خارج النطاق الجغرافى للمدينة.

الموقف الفلسطينى : أكد على ضرورة منح سكان القدس الشرقية حق المشاركة – بالتصويت والترشيح معا – فى الانتخابات تحديد الهيئة الناخبة.

الموقف الإسرائيلى : أشترط عدم مشاركة اى شخص معارض لاعلان المبادئ الفلسطينى – الإسرائيلى والبروتوكولات اللاحقة عليه فى هذه الانتخابات.

الموقف الفلسطينى : رفض مبدأ الاستثناء لاسباب

سياسية أو عقائدية أو عرقية، وأصر على حق كل فلسطينى يبلغ من العمر ١٨ عاما فأكثر فى التصويت مع رفض استبعاد المعارضين، مثلما يشارك ليكود فى الانتخابات الاسرائيلية رغم معارضته اتفاق الحكم الذاتى.

تشكيل وصلاحيات المجلس المنتخب :-

الموقف الإسرائيلى : عارض تشكيل مجلس تشريعى له صلاحيات سن القوانين والتشريعات وطالب بتكوين مجلس ادارى لايزيد عدد اعضائه على ٢٥ عضوا يقوم بوضع اللوائح والقوانين التنفيذية.

الموقف الفلسطينى : تمسك بانتخاب مجلس تشريعى يتمتع بصلاحيات تشريعية وسلطة سن القوانين والا يقل عدد اعضائه عن مائة عضو مع ضرورة انتخاب رئيس مجلس السلطة الفلسطينية مباشرة من الشعب الفلسطينى.

وضع القوات الإسرائيلية :-

الموقف الإسرائيلى : سعى إلى فصل قضية الانتخابات عن اعادة نشر القوات الإسرائيلية حيث يصر المسئولون فى الجيش الإسرائيلى على عدم الانسحاب من مدن الضفة الغربية إلى ان يتأكدوا من أن الشرطة الفلسطينية قادرة على ايقاف عمليات الهجوم ضد اهداف إسرائيلية. إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحاق رابين طرح مع نهاية العام رؤية تقوم على تخيير الجانب الفلسطينى بين قبوله انسحاب الجيش الإسرائيلى لمدة ثلاثة ايام فقط تجرى خلالها الانتخابات على ان تعود تلك القوات إلى مواقعها مرة أخرى، أو تأجيل الانتخابات إلى نهاية عام ١٩٩٥ اذا كان هناك اصرار فلسطينى على ضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلى قبل اجراء الانتخابات.

الموقف الفلسطينى : رفض ان تجرى الانتخابات فى ظل الاحتلال، ورأى استحالة أن يتمكن المجلس المنتخب من تأدية مهام عمله وهو محاصر من الجيش الاسرائيلى، وعليه طالب بانسحاب الجيش الاسرائيلى اولا قبل البدء فى اجراء الانتخابات مع انتشار الشرطة الفلسطينية، ثم يعاد نشر الجيش الإسرائيلى - بعد الانتخابات، فى مواقع بعيدة عن المراكز السكانية.

٤ - الدول المانحة : مشكلة المعونات :-

كان الإعتقاد السائد فى أذهان المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين فى مباحثات أوسلو السرية أن إحتمالات نجاح تنفيذ أى إتفاق يتم التوصل إليه يتوقف على إحداث تغيير ملموس بتحسين مستويات المعيشة وتوفير الخدمات وخلق فرص عمل. وفى ضوء ذلك جاء إتفاق أوسلو حافلا بالبنود الاقتصادية، حيث مثل الشق الاقتصادى حيزا كبير من الاتفاق وكان متصورا أن النجاح فى تحقيق هذا الهدف يتوقف اساسا على تأمين الأموال والاستثمارات من الدول الاجنبية. ولهذا الغرض عقد فى واشنطن فى شهر ديسمبر ١٩٩٣ مؤتمر يضم المؤسسات والدول المانحة من أجل وضع الشق الاقتصادى من إتفاق أوسلو موضع التنفيذ. غير أن تجربة الاشهر التى تلت بدء تنفيذ اتفاق القاهرة فى غزة وأريحا فى مايو ١٩٩٤، وحتى نهاية العام ١٩٩٤، لم تكن مشجعة. فقد وعدت الدول المانحة فى مؤتمر ديسمبر ١٩٩٣ بتقديم ٢ر٤ مليار دولار لدعم السلطة الفلسطينية على مدى خمس سنوات، منها ٧٢٠ مليون دولار خلال العام الاول (عام ١٩٩٤) لكن حتى نهاية ١٩٩٤ لم يتجاوز حجم ماتم تحويله من أموال من الدول المالحة حوالى ١٣٠ مليون دولار من إجمالى الـ ٧٢٠ مليون التى تم التعهد بها خلال عام ١٩٩٤ والتفسير الشائع ذو شقين.

أ - أن السلطة الفلسطينية لم تقم بما فيه الكفاية من اجراءات للاستجابة لمطالب الدول المانحة بضرورة توافر شرطى الشفافية والقابلية للمحاسبة فى الآلية الفلسطينية التى ستتلقى أموال الدعم، بحيث يتم تحديد أوجه إنفاق هذه الاموال بدقة وتكون هذه الآلية خاضعة لمساءلة الدول المانحة والمؤسسات الدولية.

ب - كما تطالب الدول المانحة السلطة الفلسطينية بضرورة إنهاء الازدواجية القائمة بين الأجهزة المعنية بالشئون الاقتصادية، وتحديد جهة واحدة تتعامل معها الدول المانحة، بحيث تتولى وضع خطط التنمية الاقتصادية بالمشاركة مع مؤسسات البنك الدولى حتى يمكن البدء فى تنفيذها. وتشكو الدول المانحة من الازدواجية القائمة خاصة بين مؤسسة بيكدار ووزارة الاقتصاد التى يتولاها أبو العلاء من جهة، وبين التخطيط الدولى التى يتولاها نبيل شعث من جهة أخرى. لكن هذا التفسير يحتاج لمناقشة فى ضوء خصوصية وتعقيد الظرف الفلسطين. فهناك - موضوعيا - مايدفع بالفعل لاثارة هواجس حول الأداء الاقتصادى، ومجمل أداء السلطة الفلسطينية. لكن الارجح أن هذا ليس الاعتبار الوحيد. فقد سبق ايضاح كيف حاولت هذه السلطة - جزئيا - لاستجابة لمطلب انشاء مؤسسة اقتصادية. فتم إنشاء المجلس الاقتصادى «بيكدار» فى ٤ نوفمبر، ثم تخلى عرفات عن رئاسته فى ٢٣ نوفمبر. على أن هذه المؤسسة لم تستطع لظروف وطبيعة نشأتها أن تكسب ثقة الدول المانحة، والتى لم تقم هى الأخرى بمنح القيادة الفلسطينية ما كان مقررا من منح ومساعدات. وواقع الأمر

أن تشكيل مجلس المحافظين كان خطوة جزئية فقط حيث رأت الدول المانحة أن المجلس الاقتصادى لايستكمل شروط إنشائه كمؤسسة ذات صفة قانونية يمكن التعامل معها إلا باستكمال إعداد النظم الداخلية القانونية والادارية والمحاسبية والرقابية للمجلس. وهى النظم التى تم إعتمادها من جانب اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٧ مايو ١٩٩٤، أى عقب توقيع إتفاق القاهرة فى ٤ مايو. وبالتالى لم تبدأ الدول المانحة والبنك الدولى التعامل الرسمى مع المجلس الاقتصادى إلا منذ هذا التاريخ. ويمكن القول أن الفترة الفاصلة بين تأسيس «بيكدار» وإعتماد النظم الداخلية لعمله كانت تعود بالأساس لتعثر المفاوضات الفلسطينية - الاسرئيلية حول تنفيذ الاتفاق. وكان من المتوقع أن تتدفق المساعدات الموعودة كن قبل الدول المانحة فى أعقاب توقيع الاتفاق التنفيذى بالقاهرة فى ٤ مايو، واعتماد النظم الداخلية «لبيكدار» فى ١٧ مايو ١٩٩٤، ولكن ظل الاهتمام الرئيسى للدول المانحة هو مشكلة الإنهيار المؤسسى. ففى ٣٠ يونيو نقل عن مسئول أمريكى كبير «أن أيا من الإعتمادات المالية المتفق عليها لن تذهب مباشرة إلى المنظمة. بل أن هذه الاعتمادات ستكون فى صورة معونة فنية فضلا عن توجيه جزء فى صورة أقساط إلى المقاولين فى غزة و أريحا مباشرة» ومن الواضح تجاهل المسئول الأمريكى حقيقة وجود «بيكدار» فى ذلك الوقت.

وفى السياق ذاته جاء الرد سريعا على شكوى عرفات فى أول يوليو بشأن تأخر المساعدات الدولية .فبينما هاجم عرفات البنك الدولى والدول المانحة قائلا :

«إنهم لايعطوننا فتات الموائد» فان القنصل البلجيكى بالقدس رد قائلا «إن الشروط التى إعتبرها عرفات غير مقبوله لمنح المساعدات ليست جديدة ولامجال للالتفاف عليها» وأن أسلوب عرفات «لن يحمل المانحين على تغيير مواقفهم». وبينما إستمرت الشكوى الفلسطينية من تأخر المساعدات الدولية، لوحظ حدوث تطور فى موقف الدول المانحة خلال صيف ١٩٩٤. ففى ١٤ أغسطس قرر البنك الدولى إفتتاح مكتب له فى غزة للعمل بصفة أساسية بمناطق الحكم الذاتى لمتابعة تنفيذ استراتيجية البنك وبرامجه الخاصة بالتنمية والتعمير وإقامة المشروعات بقطاع غزة والضفة الغربية .وفى ٣١ أغسطس أعلن وفد من هيئة الإستثمارات الخاصة لما وراء البحار الأمريكية ومقرها واشنطن بعد مقابله له مع عرفات فى غزة «أن الهيئة ستقوم بالاشتراك مع مجموعة بناء السلام النرويجية بالترويج للمشروعات الفلسطينية - الأمريكية المشتركة». وعلى مستوى الخطاب السياسى فان المانحين استخدموا لغة متساهلة أو لنقله متفائلة إزاء مستقبل المعونات الدولية لسلطة الحكم الذاتى. ففى ١٠ أغسطس أعلن مارتن كوبلر رئيس مكتب التمثيل الدبلوماسى الألمانى الجديد فى أريحا «أن المعونات المالية ستصل قريبا لمناطق الحكم الذاتى». وفى ٢٩ سبتمبر اشاد كوش ويسر نائب رئيس البنك الدولى بحركة التعمير وبناء المساكن الجديدة فى مناطق الحكم الذاتى واكد رغبة البنك فى دعمه. وفى ٤ أكتوبر قررت الحكومة اليابانية تقديم مساعدات إقتصادية إلى سلطة الحكم الذاتى مباشرة وليس من خلال المنظمات الدولية فيما بررته بأن «السلطات الفلسطينية وصلت إلى درجة من التنظيم تؤهلها لتلقى المساعدات مباشرة. لكن لم يقترن هذا التطور بإزالة الجمود المخيم على آلية المعونات، الأمر الذى يدفع لترجيح وجود شروط اضافية إلى جانب شرط المؤسسية، وهى شروط ترتبط بضغوط إسرائيلية بشأن قضيتى تعديل الميثاق الفلسطينى ومشكلة القدس .ويمكن استخلاص ذلك من مناقشات الكونجرس الامريكى فى يوليو حول مشروع المساعدات الخارجية لعام ١٩٩٥، والتى شهدت خلافات حادة بسبب الشرط الخاص باستمرار المساعدات لقطاع غزة والضفة الغربية والتى تقدر بنحو ٨٠ مليون دولار .حيث وافق مجلس النواب فجأة على تعديل يشير إلى أن «المعونات المقدمة للفلسطينيين سيتم قطعها إذا فشلت منظمة التحرير فى تعديل دعوتها الخاصة لتدمير إسرائيل».

وفى ٩ سبتمبر أنهارت محادثات باريس الخاصة بتقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بسبب الخلاف حول إستخدام جانب من المساعدات المالية لإنشاء مشروعات اقتصادية فى القدس. وبرغم أن مشكلة القدس غير مثارة فى المرحلة الأولى للحكم الذاتى إلا أن إسرائيل جعلت منها مبررا لتعويم تنفيذ الإتفاق بصفة عامة، والتأثير على ديناميكية الأطراف المانحة للمساعدات وهو ماظهر بصفة خاصة فى مباحثات باريس المعلن عن فشلها. على أن مشكلة المؤسسية ظلت هى المهيمنة على لغة الخطاب الدولى فى تبرير ضعف تدفق المساعدات حيث بدت المبرر الأكثر وضوحا فى نظر المانحين حتى نهاية العام برغم إعتراف البعض منهم بالتحسن الذى طرأ على قدرة وفعالية السلطة الوطنية وخاصة فى النصف الثانى من العام وهو ما لخصه مسئول فى صندوق النقد الدولى بقوله «تتحسن قدرات سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى على إدارة الشأن المالى رغم أن هذه السلطة لاتزال تتخبط ومشوشة إجمالا». واضاف : «أن على هذه السلطة أن تخطط لموازنة ذات صدقية ولإنشاء مؤسسات مالية إذا أرادت بالفعل أن

تكتسب ثقة الدول والهيئات المانحة فى العالم» وفاقم من هذه المشكلة ماتردد عن وجود خلافات داخل السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها حول أولويات التنمية والبناء. وقد ظهر أول أعراضها متزامنا مع اجتماع «بكيدار» فى ٢٠ يوليو، حيث تردد وجود خلافات بين أعضاء المجلس الإقتصادى حول الأولويات وخاصة بين السيد محمد زهدى النشاشيبى الذى تسلم حقيبة المالية فى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى وأحمد قريع الذى تسلم حقيبة الاقتصاد. وبرغم أن تفاصيل الخلاف لم تعلن، كما أن الاعلان عن واقعة الخلاف ذاتها كان مصحوبا بالنفى على الطريقة العربية، إلا أنه كان من الواضح وجود هذه الخلافات داخل السلطة الوطنية، وأيضا داخل «بيكدار» مما أدى إلى مجموعة من الاستقالات إعترف بها أحمد قريع فى ٢٣ أكتوبر وشملت د. يوسف الصايغ، طاهر كنعان، وسارى نسيبه وكانت فى معظم تبريراتها مرتبطة ومعلله بسوء الإدارة الاقتصادية.

وأعقب ذلك حديث عن استقالة قريع نفسه : لكنه نفى فى ١٧ سبتمبر أن يكون قد قدم إستقالته رسميا من منصبه ونسب راديو إسرائيل إليه قوله «أنه طلب من عرفات شفويا إعفاءه من منصبه إلا أنه لم يتقدم باستقالته رسميا». وكان هذا النفى فى جوهره تعبيرا عن وجود خلاف يمكن تفسيره، من خلال الربط بين بعض الملابسات، بعاملين : الأول ميل عرفات للقبول برؤية زهدى النشاشيبى إزاء أولويات توظيف المعونة الدولية. وهى الرؤية التى بدت مفارقة نوعا لرؤية أحمد قريع الأكثر انسجاما مع الأولويات الدولية. والثانى هو الخلاف حول المشروعات الخاصة بالقدس، والتى كانت السبب المباشر لفشل اجتماعات الدول المانحة فى باريس فى ٧ سبتمبر وهى المباحثات التى لم يحضرها أحمد قريع كما كان مقررا، والتى شهدت خلافا إسرائيليا - فلسطينيا حول البدء فى مشروعات تنمية القدس التى أصر عليها الجانب الفلسطينى ورفضها الجانب الإسرائيلى.

وبرغم أن قريع قد نفى فى ٢٣ أكتوبر «أن تكون هذه المشاريع هى العائق الذى منعه من الذهاب إلى باريس والمشاركة فى إجتماع الدول المانحة»، إلا أنه كان من الممكن إستنتاج منبع الخلاف من سياق تبريره لموقفه حيث قال «الحقيقة أن كل المشاريع الخاصة بمدينة القدس أعدت من مكتبى وبمعرفتى شخصيا وأدرجت فى ملف المشاريع التى أعدها البنك الدولى فى برنامج التنمية الإقتصادية» واضاف: «ولم يسبق أن استثنينا مشاريع القدس ومؤسساتها من أى برنامج تقدم به«بكدار» أو اعدته وزارة الإقتصاد التى أشرف عليها أو فى الوثائق التى عرضت على الدول المانحة وكل ماقيل غير ذلك لا أساس له من الصحة» وكان يرد بذلك على إتهام وجه إليه بتجاهل مشاريع تنمية القدس وتخلفه عن الذهاب إلى باريس تفاديا للجدل حولها مع الجانب الإسرائيلى، وهو ماحدث بالفعل رغم غيابه وفشل المباحثات. لكن قرب نهاية العام، طرأ بعض التغير عقب احداث غزة الدامية فى ١٨ نوفمبر. فأسفر اجتماع المانحين فى بروكسل٢٩/٣٠ نوفمبر عن :

أ - تحويل ١٠٢ مليون دولار بشكل فورى لتغطية معظم العجز القائم فى ميزانية السلطة الفلسطينية حتى شهر مارس ١٩٩٥ (والذى يبلغ ١٢٥ مليون دولار)، وبحيث يخصص هذا المبلغ لتمويل النفقات الجارية وتمويل لفقات النقل المبكر للصلاحيات فى المجالات الخمسة التى تسلمها الفلسطينيون فى الضفة الغربية. أما باقى العجز الذى يبلغ ٢٣ مليون دولار فلم يتم الاتفاق بشأنه.

ب - تحويل ٥٨ مليون دولار لتمويل مشاريع متوسطة الأجل تدفع السعودية ٢٥ مليون دولار منها.

جـ - تحويل ٢٣ مليون دولار لتمويل مشروعات قصيرة الأجل فى قطاع غزة لخلق فرص عمل سريعة. ورغم هذه النتائج الايجابية، فإن هناك مشكلة تتعلق بضرورة تأمين مصادر مالية جديدة، فما تم الاتفاق عليه فى إجتماع بروكسل لم يكن سوى تحويل بعض الأموال من بند تمويل المشروعات الاقتصادية التنموية طويلة الأجل إلى بند تمويل النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية، الأمر الذى سيؤثر بالسلب فى المستقبل على خطط تمويل المشروعات الاقتصادية ومشروعات البنية الأساسية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن الأموال المخصصة لهذا الغرض يجرى إستنزافها. وفى ضوء العرض السابق يمكن إستخلاص مايلى:-

١ - أنه من السابق لأوانه خلال الفترة الوجيزة الممتدة منذ بدء تطبيق الحكم الذاتى فى غزة واريحا وحتى نهاية عام ١٩٩٤ الوصول إلى نتيجة مؤداها أن تجربة الحكم الذاتى فى غزة وأريحا أولا قد فشلت بالنظر إلى أداء السلطة الفلسطينية، وعدم النجاح فى تحقيق أى تحسن ملموس على الأرض يشعر به المواطن الفلسطين. وفى نفس الوقت يصعب التسليم بأن تجربة الحكم الذاتى قد حققت النتائج المرجوة منها سواء فيما يتعلق بوضع أسس سليمة لبناء الكيان الفلسطينى تقوم على الديمقراطية، أو إحداث تغييرات إيجابية فى الواقع الاقتصادى المتدهور فى قطاع غزة .

٢ - أن تقييم تجربة الحكم الذاتى فى غزة وأريحا خلال

الأشهر الممتدة منذ بدء تنفيذ التجربة وحتى نهاية عام ١٩٩٤ لابد وأن يأخذ فى الاعتبار أداء ثلاثة أطراف رئيسية معينة بشكل مباشر بهذه التجربة، وهى السلطة الفلسطينية وإسرائيل والدول المانحة. فنجاح تجربة الحكم الذاتى سواء فى غزة وأريحا أو عند توسيعه فى باقى الضفة الغربية سيتوقف أساسا على أداء هذه الأطراف الثلاثة ومدى التزام كل منها بتعهداته. وبهذا المنطق يكون من الاجحاف تحميل السلطة الفلسطينية المسئولية الكاملة عن عدم تحقيق تجربة غزة - أريحا للنتائج المرجوة منها، وعن الأخطاء والمشاكل التى رافقت تطبيق التجربة حتى نهاية عام ١٩٩٤، وذلك كما ذهبت فى النيويورك تايمز فى ١٩٩٤/١٢/٤، قبولها أن المشاكل التى تواجه تجربة الحكم الذاتى فى غزة تبدأ وتنتهى من شخص ياسر عرفات نرفضه التحول من رجل ثورة إلى رجل دولة. أو كما ذهبت جريدة الموند فى١٩٩٤/١٢/٩، من أن ياسر عرفات هو المسئول الأول عن حالة الفوضى السائدة فى وقطاع غزة. فالقصور الذى شاب تجربة الحكم الذاتى لايعود فقط لسوء أداء السلطة الفلسطينية، رغم عمق تأثيره، وإنما أيضا إلى عدم احترام الطرفين الآخرين لإلتزاماتهما، وهما إسرائيل والدول المانحة.

إن نجاح تجربة تطبيق الحكم الذاتى بل ونجاح عملية السلام فى مجملها على المسار الفلسطينى سيتوقف فى المقام الأول على مدى قيام كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة بما يتوجب عليه القيام به، وهذا أمر يمكن تصوره فى ظل وجود مصلحة مشتركة سواء من جانب القيادة الفلسطينية، التى يرتبط مصيرها ومستقبلها السياسى بنجاح هذه التجربة، أو من جانب حكومة حزب العمل فى إسرائيل حيث أن فشل عملية السلام مع الفلسطينيين قد يقود إلى فشل حزب العمل فى الانتخابات الإسرائيلية القادمة عام ١٩٩٦، وقد ينهى مصير إسحاق رابين سياسيا، أو من جانب المجتمع الدولى الذى له مصلحة واضحة فى ضمان الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ونجاح عملية السلام وهو أمر لايمكن تحقيقه بدون حل القضية الفلسطينية لب الصراع فى المنطقة.

رابعا : العلاقات الاردنية الفلسطينية بين التعاون والصراع

علاء سالم

شهدت العلاقات العربية – العربية، خلال مراحل تطورها تحولات والتواءات حادة. وارتبط ذلك بحالة من عدم الاستقرار فى هذه العلاقات، ومن ثم لم تشهد أنماط التحالفات الجامدة والطويلة نسبيا. وضمن هذا السياق، لا تمثل العلاقات الاردنية – الفلسطينية، استثناء، بل وضاعف من حدة التغير فيها، خصوصية العلاقات بين الجانبين، وطبيعة التشابكات والامتدادات التاريخية بين ضفتى نهر الأردن! ولذا فقد مر التاريخ المعاصر للشعبين بمحطات شهدت خلافات حادة، وصلت الى حد اللجوء الى السلاح والاندفاع الى اطراف غير عربية طلبا للمساعدة فى حسم بعض هذه الخلافات، وبمحطات أخرى شهدت أشكالا مختلفة من التعاون والتنسيق. وارتبطت هذه المحطات الصراعية والتعاونية دوما بالقضية الفلسطينية التى هى جوهر الصراع العربى – الاسرائيلى من ناحية، وطبيعة العلاقات الآنية والمستقبلية مع اسرائيل من ناحية أخرى. ومن ثم كانت هذه الثنائية، هى المحدد الملازم لتطور العلاقات الأردنية – الفلسطينية، ومن دونها يكاد يكون من الصعب فهم واستيعاب هذه العلاقات بكافة تجلياتها. وقد دخلت هذه العلاقات فى منعطف جديد بالغ التأثير على مستقبل كل من طرفيها، وعلى مستقبل عملية السلام وناتجها النهائى، خلال عام ١٩٩٤.

١ ـ القضايا الخلافية :

تضمن اعلان المبادئ بين المنظمة واسرائيل، ضرورة اضطلاع المنظمة بمهام التنسيق والتعاون الأقليميين مع الأردن فيما يتعلق بالضفة الغربية، ومع مصر فيما يتعلق بقطاع غزة، وفى القضايا ذات الاهتمام الاقليمى المشترك كافة. وقد اتجهت المنظمة فى البداية الى تأجيل التنسيق والتعاون مع البلدين وخاصة الأردن لصالح دفع اتفاقها مع اسرائيل للامام، وخصوصا فى مسألتى الانسحاب الاسرائيلى وتطبيق الحكم الذاتى بدءا بمنطقتى غزة وأريحا وانتهاء بكافة مدن الضفة الغربية. كما سعت المنظمة للاستفادة من الزخم الدولى الذى أحاط بتوقيعها اعلان المبادئ للتأكيد على مبدأين أساسيين.

أولهما : مبدأ الأستقلالية فى مواجهة الاطراف العربية الأخرى، بما تحمله هذه النزعة من رموز ومعان معنوية ومدلولات فى أرض الواقع.

ثانيهما : محاولة استباق الأحداث برسم حدود المرحلة الانتقالية من خلال سلسلة الاتفاقيات مع اسرائيل لدعم وضعية المنظمة فى الأراضى المحتلة. ولكن الأزمة التى واجهتها مفاوضات تطبيق اعلان مبادئ الحكم الذاتى وانعكاساتها الداخلية على المنظمة من ناحية، وعلاقاتها مع الاراضى المحتلة والدول العربية من ناحية أخرى، دفعتها الى اعادة التفكير فى مسألتى التنسيق والتعاون مع الأردن ومصر.

واذا كان التعاون مع الأخيرة لم يكتسب نفس الالحاح فى هذه المرحلة، نظرا لمحدودية الروابط الاستراتيجية بين قطاع غزة ومصر، فأن الوضع مختلف تماما مع الأردن، الذى تربطه بالضفة الغربية العديد من الروابط التاريخية والديموجرافية والاقتصادية والسياسية والتى لا يمكن أغفالها. ومن ناحيته، سعى الأردن للتأكيد على أن التنسيق معه يجب أن يسبق أو يتزامن مع مثيله بين المنظمة واسرائيل فى كافة المجالات، ليس لأهمية التنسيق فى حد ذاته لصالح الطرفين والاهداف العربية فحسب، وانما لأن غيابه يضع تلك الاطراف العربية فى وضع يدفعها للتنافس فيما بينها، اضافة الى أن اى اتفاق فلسطينى – اسرائيلى لابد أن تكون له انعكاساته على الأردن. وعندما لم تتوافق المنظمة معه فى هذا التوجه، بدأ الأردن يعيد ترتيب أولوياته تجاه الاسراع بالتفاوض والاتفاق مع اسرائيل. ورغم أن التحولات المتسارعة فى عملية السلام مثلت عاملا دافعا للتنسيق الاردنى – الفلسطينى حمل فى طياته بعض الفرص، فإن قيوده كانت اكبر بكثير وتمثلت فى ابقاء هذا

التنسيق عند معدلات متدنية واندفاع الاردن تجاه اسرائيل لتوقيع معاهدة سلام، تناقضت بعض بنودها مع توجهات ورغبات المنظمة، وما سبق الاتفاق عليه بينها وبين اسرائيل.

وضمن هذا السياق، يمكن فهم المتغيرات التى دفعت الجانبين الأردنى والفلسطينى الى التوقيع على اتفاقيتين متتاليتين فى أواخر العام ١٩٩٣، وبدايات العام ١٩٩٤، يتضمنان مجالات أوسع للتنسيق والتعاون السياسى والاقتصادى. وكان مفترضا أن ينهى هذا التوقيع، مرحلة فى العلاقات الأردنية - الفلسطينية، تزاحمت فيها عوامل الخلاف والتنافس السياسى على استباق التعاون مع اسرائيل وبلغت ذروتها حينما أحجم الرئيس عرفات عن توقيع الاتفاق الاقتصادى مع الأردن، الذى رد بانذار شديد، بأنه سوف يتصرف بما يتلاءم مع مصالحه وبصورة منفردة، اذا لم يحسم أمر هذا الاتفاق. لكن قوة الدفع نحو التنسيق فقدت زخمها بسرعة خلال ١٩٩٤، من خلال سلسلة الاتفاقيات التى عقدها الجانبان مع اسرائيل وكان أبرزها التوقيع الأردنى على معاهدة السلام مع اسرائيل، التى أثارت العديد من الهواجس الفلسطينية ليس ازاء الاردن فحسب، وأنما اسرائيل ايضا. ومن المثير للدهشة، ان نفس الهواجس كانت لدى الاردن، حينما انفردت المنظمة بتوقيع اعلان المبادئ مع اسرائيل.

أ - القضايا الاقتصادية :

شغلت هذه القضايا حيزا واسعا من جدول أعمال الطرفين الأردنى والفلسطينى. ويعكس ذلك طبيعة التفكير الاستراتيجى لكليهما ليس باتجاه تطور العلاقات المستقبلية فيما بينهما فحسب، بل أيضا تجاه طبيعة الارتباطات والتطور المستقبلى للكيان الفلسطينى الجديد .فعلى الجانب الاردنى ظهرت مخاوف من تأثير سلبى لغياب التنسيق على الاقتصاد الأردنى، إذا أصبح الوضع فى الضفة الغربية مشجعا للمؤسسات المالية ورجال الأعمال والتجار فى الأردن على نقل بعض انشطتهم الى الضفة، خاصة أن ٦٠٪ من احتياطات البنك المركزى الأردنى، هى عبارة عن ودائع لبنكين فقط مملوكين لفلسطينيين، وأن ٨٠٪ من حجم الاستثمارات فى السوق الاردنية هى رؤوس أموال فلسطينية، فضلا عن اغراءات الاستثمار فى الضفة لأسباب عاطفية وسياسية. أما الجانب الفلسطينى، فقد تمحورت هواجسه حول تأكيد نزعته الاستقلالية، حيث ارتأت المنظمة فى طبيعة القضايا الاقتصادية والتسويات الناجمة عنها، أساسا محوريا لتأمين رموز السيادة الوطنية، مثل البنك المركزى والعملة الوطنية.

ومن المعروف أنه حتى العام ١٩٦٧ كانت تعمل فى الضفة ثمانية بنوك أردنية وأجنبية لها ٢٩ فرعا، بينما عملت فى القطاع ثلاثة بنوك مصرية وأجنبية لها أربعة فروع .وقد بلغ أجمالى الاصول المالية والخدمات المصرفية للبنوك الاردنية حتى مايو ١٩٦٧ ما مجموعه ١٠,٩ مليون دينار، اى ما يعادل ٢٢,٥٪ من أجمالى القدرات المالية للبنوك الاردنية، كما كانت انشطة الضفة تساهم اقتصاديا بنحو ٢٥٪ من الناتج المحلى الأردنى ويقطنها قرابة ٣٠٪ من عدد السكان انذاك. وأتى الاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧ ليشكل انقطاعا قسريا فى هذه الروابط العضوية، عبر سلسلة من الاجراءات الادارية من سبيل فرض العملة الاسرائيلية (الشيكل) وأعتبارها العملة القانونية المسموح بوجودها فى تلك المناطق، وان ظل التعامل بالدينار الأردنى محدودا فى الضفة. كما أغلقت اسرائيل جميع البنوك العاملة فى الضفة والقطاع وجمدت حساباتها ونقلت الى بنك اسرائيل المركزى. ورغم أن هذه الأجراءات لم تحدث انهيارا مصرفيا فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فقد بقيت تلك الأراضى بدون أجهزة مصرفية وطنية تضطلع بدور الوساطة المالية، ودفع عجلات التنمية الاقتصادية المطلوبة .وفى المقابل قامت اسرائيل بالترخيص لبنوكها بفتح فروع لها فى الأراضى المحتلة بلغ عددها قرابة ٣٣ فرعا فى ١٩٨٧ .ولكنها تراجعت بشدة من جراء الانتفاضة الفلسطينية، حيث لم يعد يعمل سوى ثلاثة فروع منذ العام ١٩٨٨. ولم تستطع هذه الفروع توفير الخدمات المصرفية نظرا لمحدوديتها من ناحية، والمقاطعة الفلسطينية لها من ناحية أخرى، مما عكس نفسه فى القصور الكبير فى عمليات الائتمان المصرفى المقدمة للفلسطينيين، اذ لم تتجاوز ١٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ٧٧ - ١٩٨٧، بينما كانت هذه النسبة الضفة تصل الى ٣٠٪ قبل الاحتلال، مما أوجد الحاجة الملحة لأجهزة مصرفية وطنية .ولكن اصطدم ذلك بالشروط المتعنتة التى وضعتها اسرائيل أمام تطور العمل المصرفى العربى والفلسطينى فى الأراضى المحتلة باستثناء القدس، ومنها صعوبات الرقابة المزدوجة (العربية والاسرائيلية) على فروع البنوك التى يعاد فتحها، اضافة الى قضايا وصعوبات فنية أخرى متعلقة بمتطلبات ادارة الودائع الخارجية، والاحتياطى النقدى، دون أن ينفى ذلك السماح بأنشطة مصرفية وطنية محدودة خلال الفترات السابقة. ففى بداية العام ١٩٨١ سمحت السلطات الاسرائيلية لبنك فلسطين وفروعه الثلاثة فى القطاع .كما تمت إعادة فتح بنك القاهرة - عمان بفروعه الثمانية فى مدن الضفة عام

١٩٨٤. وفى حين سمح لهذا الاخير بالتعامل بالعملتين الاردنية والاسرائيلية، لم يسمح لبنك فلسطين سوى بالتعامل بالشيكل وتم اخضاعه لرقابة بنك اسرائيل ولكن هذه الأنشطة المحدودة كماونوعا لم تلب متطلبات التطور المالى والاقتصادى للفلسطينين، مما حدا بالجانبين الفلسطينى والاردنى للاتفاق عام ١٩٨٥ على أطر مشتركة يسمح بموجبها بأعادة فتح البنوك الاردنية فى الضفة والتى بلغ عددها ٢٠ بنكا، بهدف تقديم الخدمات المصرفية ولكن الخلاف الأردنى الاسرائيلى حول وضعية هذه البنوك، حال دون تحقيق الهدف منها، اذ طلب الأردن أن تكون هذه الفروع أمتدادا لجهازه المصرفى فيما رأت اسرائيل اعتبارها فروعا لمصارف دولة أخرى. وكانت لجنة الأمن الاقتصادى الأردنى قد طالبت فى سبتمبر ١٩٨٨ بالسماح باعادة فتح فروع البنوك الأردنية فى الضفة، وفق أسس محددة تؤكد السيادة المصرفية الأردنية، فإن قرار فك الارتباط الذى اتخذ قبل ذلك بشهرين، افرغ هذا التوجه من مضامينه، فى حين تدعمت النزعة الأستقلالية الفلسطينية عقب مؤتمر الجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨، ومقرراته الشهيرة عن الدولة الفلسطينية المستقلة. ولذا اتجهت المنظمة منذ توقيعها على أعلان المبادئ مع اسرائيل الى العمل على دعم هذه الاستقلالية، ومن ثم أتت أولوية التفاوض مع اسرائيل . وتؤكد القراءة المتأنية للملاحق الاقتصادية للاعلان ذلك، وهى قراءة وعاها الأردن بعناية وقلق، حيث بلورت هذه الملاحق مجالات وأنماط التعاون بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، ضمن أطر لا تتم الا بين الأطراف المتجهة نحو التكامل الاقتصادى، وهو تطور غير مسبوق، ولا مثيل له بين دولتين عربيتين .وقد وضع هذا التطور الأردن أمام خيارين لا ثالث لهما فى مجال تنظيم علاقاته الاقتصادية بالضفة.

أولهما : الانتظار لمدة خمس سنوات حتى تنتهى فترة الحكم الذاتى ويتقرر مصير الكيان الفلسطينى النهائى لتحقيق التعاون معه، بكل ما يحمله هذا الانتظار من مخاطر قد تنتفى معه امكانيات التعاون .

ثانيهما : الضغط على المنظمة لدفعها للتنسيق والتعاون، بالتوازى مع تعاونها مع اسرائيل، ويشكل قاعدة للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين ضفتى نهر الأردن. ولتدعيم هذا الخيار الثانى، لجأ الأردن الى الأنذار الشهير للملك حسين فى أول يناير، والذى سبقه تهديد للبنك المركزى الأردنى بأعادة فتح البنوك الأردنية فى الضفة بدون التنسيق مع المنظمة، خصوصا وأن هناك مفاوضات أردنية – اسرائيلية حول الترتيبات المصرفية فى الضفة، وأن تعثرها ناجم عن الرفض الاسرائيلى لطلب الأردن بأن يتم تحويل ٥٠٪ من ودائع البنوك لاستثمارها فى الأردن، وتصر اسرائيل على الا يتجاوز هذا التحويل معدل ١٠٪ فقط. وكانت الانفراجة الأولى فى موافقة الجانبين الأردنى والفلسطينى فى نهاية أكتوبر ١٩٩٣ على اتفاقية اقتصادية كانت الأولى من نوعها، وذلك على هامش اجتماعات اللجنة السياسية المشتركة العليا فى عمان. وتنظم هذه الاتفاقية عمل البنوك الأردنية وأنشطتها بالنسبة للفروع التى كانت قائمة قبل العام ١٩٦٧، والبنوك الجديدة التى ستمارس عملها فى أراضى الحكم الذاتى الفلسطينى. وأساليب ترخيصها، والاستثمارات الأردنية أو المشتركة فى تلك الأراضى. كما تنظم الاتفاقية أيضا التبادل التجارى الذى يشمل المنتجات الزراعية والصناعية والتعاون فى قطاع السياحة والتنسيق فى اطار العلاقات الاقتصادية العربية، والتى تشمل مجالات الطاقة والكهرباء والاتصالات والنقل والمواصلات والطرق والمياه .

وكانت أهم بنود الاتفاق الجديد هو اعتماد الجانبين الدينار الأردنى كعملة للتداول فى اراضى الحكم الذاتى. وخلال شهر نوفمبر ١٩٩٣، توصل فريقا التفاوض الأردنى والفلسطينى فى اطار اللجنة الفرعية للتعاون الأقتصادى الى صياغة متكاملة لاتفاق التعاون الاقتصادى المشترك كالتالى:

* التعاون خلال المرحلة الانتقالية فى مجالات النقل والربط الكهربائى والمواصلات والجمارك والمياه والطاقة والاتصالات .

* اعطاء أولوية للجانب المصرفى والنقدى بالأتفاق على اعتماد الدينار الأردنى كعملة رئيسية للتداول فى أراضى الحكم الذاتى وتنظيم عمل المصارف الأردنية باشراف البنك المركزى الأردنى.

* تشكيل لجنة أردنية – فلسطينية مشتركة تعمل على ترخيص المصارف غير الأردنية الراغبة فى العمل فى مناطق الحكم الذاتى، وتنظيم تداول الأوراق النقدية وامكان اصدار سندات دين فلسطينية بالدينار الأردنى، ومراقبة العملات المتداولة.

* الاتفاق على أن يكون حجم التبادل التجارى بين الجانبين مفتوحا وبأقصى حد ممكن .

* الاتفاق بشأن قضايا تتعلق بالتعاون فى المجال الزراعى ونقل التكنولوجيا وتشجيع استثمارات القطاع الخاص وتشجيع كل الشركات الأردنية للقيام بدورها فى أراضى الحكم الذاتى. وقد اصطدمت هذه الاتفاقية، بالعديد

من العراقيل، نظرا لعدم تلبيتها لأهم مطلب فلسطيني، وهو انشاء البنك المركزى الفلسطينى الذى جرى تأجيل البت فيه حتى أواخر العام ١٩٩٦ على جانبى المفاوضات سواء ما بين الفلسطينين والأردن من ناحية، والفلسطينين واسرائيل من ناحية أخرى لاعتباره مظهرا من مظاهر السيادة، وذلك على الرغم من اصرار عرفات شخصيا على اقامته . والارجح أن هذا العامل حدا بالجانب الفلسطيني للتباطؤ فى التوقيع النهائى عليها. وقد تجلى ذلك فى عدم اسراع عرفات لزيارة الأردن للتوقيع النهائى على الاتفاقية. وفى السابع من يناير ١٩٤٤، كان مفترضا أن يضع توقيع الجانبين على الاتفاقية حدا لمرحلة من العلاقات تزاحمت فيها عوامل التنافس والخلاف السياسى. ولتبدأ مرحلة جديدة فى مسار هذه العلاقات، بلورت ملامحها، بنود الاتفاقية التى نصت على: -

* اعادة فتح البنوك الأردنية التى أغلقت عام ١٩٦٧، وأن يكون البنك المركزى الأردنى هو الجهة المعتمدة لتنظيم أعادة فتح هذه البنوك والمراقبة والأشراف عليها.

* الاستمرار فى استخدام الدينار الاردنى كعملة للتداول فى أراضى الحكم الذاتى لحين اصدار النقد الفلسطيني، مع استخدام عملات عربية وعالمية خلال المرحلة الانتقالية فى ضوء الحاجات الاقتصادية .

* انشاء لجنة فنية مشتركة تجتمع بشكل منتظم من أجل التعاون فى رسم وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية، والتعاون فى مجالات دراسة انشاء بنوك متخصصة فى مجالات التنمية المختلفة .

* انشاء لجنة مشتركة لتشجيع التبادل التجارى ورفع مستوياته.

* انشاء منطقة حرة مشتركة فى وادى الاردن لأغراض «تجارة الترانزيت»، والصناعات والاستثمارات المشتركة، على أن يقوم الجانبان خلال المرحلة الانتقالية بتسهيل حركة التجارة والنقل والتخزين.

* الاتفاق على اعادة فتح جسر الأمير عبد الله بالتزامن مع توسيع وتطوير الجسور الأخرى.

* انشاء مشروعات سياحية مشتركة، ووضع اتفاقية لتبادل الايدى العاملة ووضع اتفاق خاص لتشجيع الاستثمارات المشتركة وحمايتها، الى جانب تشجيع القطاع الخاص فى البلدين للمشاركة والمساهمة فى تنفيذ المشاريع السكنية ومشاريع البنية التحتية. وتبع ذلك استئناف عمل اللجنة العليا المشتركة للتباحث فى آليات التنسيق واستمرار عمل اللجان الفرعية الست المتخصصة. كما صاغ الجانبان فى مايو ١٩٩٤ آلية عمل واتفقا على خطط لتفعيل هذه اللجان الست من أجل الاسراع فى تطبيق بنود اتفاق يناير، حيث أعطيت الأولوية لقطاع المصارف بما فى ذلك النقد وقطاعات التجارة والسياحة والترانزيت، بما يمكن الطرفين من رفع معدلات التبادل التجارى السنوية الى ٢٠٠ مليون دولار. ولكن من ناحية أخرى، أظهرت محادثات مايو تجدد هواجس الأردن من جراء توقيع المنظمة على بروتوكول التعاون الاقتصادى مع اسرائيل فى باريس ٢٨ أبريل ١٩٩٤. والذى تضمن: -

* فى مجال المال والمصارف بات الفلسطينيون مخولين بموجب بروتوكول باريس أن ينشئوا سلطتهم المالية الخاصة التى يحق لها أن ترخص للمصارف، وأن تنظم عملها فى الضفة والقطاع، وأن تدير الاحتياطى الرسمى.

* فى مجال أسواق رؤوس الاموال وضريبة الدخل وحوافز الاستثمار والتأمين، أصبح للفلسطينين الصلاحية لتدبير شئونهم .

* فى مجال التجارة مع اسرائيل، بامكان الفلسطينين أن يصدروا كل شئ تقريبا بلا قيود، باستثناء ست سلع زراعية لا يمكن تصديرها الا ضمن قيود معينة. وقد أثار هذا البروتوكول دهشة الأردن، ودعاه الى طلب ايضاحات فلسطينية حول مدلولاته وسط مخاوف من أن يكون بمثابة موافقة رسمية فلسطينية على واقع الدمج والالحاق مع اسرائيل. وتمحورت الايضاحات التى طلبها الأردن فى: -

* كيفية تداول العملة الاسرائيلية (الشيكل) فى اطار الاقتصاد الفلسطيني، وهل ستكون العملة الرسمية ؟

* ما هى الاجراءات التى ستتخذها السلطة الفلسطينية لحماية الدينار الأردنى ؟

* ما هى الأجراءات التى ستتخذها السلطة الفلسطينية ليحظى الأردن بأفضلية المعاملة مقابل الخدمات التى قدمها ويقدمها للشعب الفلسطيني ؟

* هل تمت مراعاة المصالح الأردنية خلال مفاوضات باريس، أم تمت التضحية بها من جانب المفاوض الفلسطينى من أجل الحصول على مكاسب سياسية ؟

* ما مدى قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق التوازن بين سعيها لفصل نفسها عن الاقتصاد الاسرائيلى وتعزيز التعاون والتنسيق مع الأردن، وما هى الأجراءات التى يمكن أن تتخذها لتأكيد هذا التوازن ؟

* هل سيتم التضحية بالمصالح العربية تحت تأكيد

النزعة الاستقلالية الفلسطينية ؟

وكان لعدم تقديم اجابات حاسمة على معظم هذه الاسئلة من ناحية، والتحسن السريع فى العلاقات الاردنية - الاسرائيلية تداعياتهما المباشرة على العلاقات الاردنية - الفلسطينية. ولم تقتصر هذه التداعيات على تدهور العلاقات بين حسين وعرفات بسبب بعض البنود السياسية التى وردت فى اعلان واشنطن ٢٥ يوليو ١٩٤٤ والذى أنهى حالة العداء بين الأردن واسرائيل وخصوصا الاعتراف الاسرائيلى بدور خاص للأردن فى حماية المقدسات الاسلامية فى القدس. فقد انتقد مسئولون فلسطينيون أيضا الاتفاق التجارى بين الاردن واسرائيل، لتجاوزه المنظمة، وخصوصا فى بند هام منه هو الاتفاق على قيام الأردن بتصدير سلع بقيمة ٣٠ مليون دولار الى مناطق الحكم الذاتى حتى نهاية العام ١٩٩٤. وقد برزت قضية استقرار الدينار كمحدد هام فى العلاقات الاردنية - الفلسطينية، نظرا لارتباطها بالحفاظ على المصالح الاقتصادية الاردنية فى الضفة، والخوف من أن يؤدى اصدار عملة فلسطينية لاغراق الدينار. فقد طلبت المنظمة من الأردن نقل الاشراف على البنوك الأردنية فى الضفة الى الهيئة المالية الفلسطينية مع استمرار تدعيم السلطات الوطنية الفلسطينية، وتؤكد المنظمة على أهمية هذا النقل تنفيذا لبروتوكول باريس الذى يعتبر الأردن أنه ليس طرفا فيه، ومن ثم فهو غير معنى به، بل زاد على ذلك بالتأكيد على أن بروتوكول باريس - الذى وافقت فيه اسرائيل على تشكيل هيئة مالية فلسطينية مستقلة - لا يتضمن الغاء العلاقة بين بنك اسرائيل وبنك الاردن المركزى فى الاشراف المالى والمصرفى فى أراضى الحكم الذاتى .ولذلك تصاعد الخلاف من جديد خلال اجتماعات أكتوبر ١٩٩٤للجنة العليا للتنسيق السياسى فى عمان، اذ بدا للفلسطينيين أن التدخل الاقتصادى الأردنى فى الضفة الغربية يرتبط بمصالحه فى الضفة الشرقية وخصوصا فيما يتعلق بأستقرار الدينار. ومن ثم بدا أن هناك نوعا من التماثل فى التوجهين الأردنى والاسرائيلى ازاء الفلسطينين مفاده، استعدادهما لتقديم صلاحيات مبكرة للسلطة الوطنية فى المجالات التى تمثل عبئا عليهما، بخلاف المجالات التى تمثل مصلحة حيوية لهما. ومن هذه المجالات القضايا الاقتصادية التى ظلت معلقة بين الجانبين الأردنى والفلسطينى لترتبط بمظاهر واضحة أهمها :-

* أوصد الأردن أبواب الصادرات الزراعية من المناطق الفلسطينية اليه .

* معارضة الأردن قيام حراسة فلسطينية على المعابر، والادعاء أن ذلك يضع حدودا فعلية بين الضفتين، رغم الضغوط الفلسطينية على اسرائيل لاقرار ذلك السماح به .

* قيام الأردن بفرض جمارك على وارداته من أحجار البناء من الضفة الغربية .ولجأ الفلسطينيون من جانبهم الى نقض اتفاقهم مع اسرائيل بشأن السماح بتصدير سلع أردنية الى اراضى الحكم الذاتى الفلسطينى وقاموا من جانب واحد بأنشاء بنك فلسطين فى مدينة رام الله فى أغسطس ١٩٩٤.

ب - القضايا السياسية :

كان الجدل حول القضايا السياسية والأمنية بين الأردن والمنظمة، انعكاسا موضوعيا لحدة الخلافات بين الجانبين على أرضية انتفاء محددات التعاون والتنسيق المتبادل، وخصوصا فى المجالات الاقتصادية. فقد استخدم الأردن بعض تلك القضايا للضغط على المنظمة ودفعها للتنسيق معه، عبر التهديد بأنه اذا لم يحدث ذلك فأن الأردن سوف يسعى عبر التفاوض مع اسرائيل الى ترتيب الاجراءات المنظمة لعلاقاته مع الضفة الغربية. وانطلق هذا التوجه الأردنى من ادراك مفاد. أنه اذا كان هناك تفهم أردنى لرغبة المنظمة فى الاستقلالية وانشاء الدولة المستقلة، فانه فى نفس الوقت لم يقتنع بالحجج والتبريرات لاعطاء الاتفاق والتفاوض مع اسرائيل الأولوية القصوى. وقد زاد من هواجس الأردن تجاه نوايا المنظمة المستقبلية، أن طبيعة الخلافات بينها وبين اسرائيل اقتصرت على الشق الخارجى لقضايا الحدود والأمن والمعابر بين منطقتى الحكم الذاتى فى غزة وأريحا وكل من الأردن ومصر بما يعنى أن المنظمة تسعى الى ترسيم حدود الكيان الفلسطينى مع الخارج على الفور، لكنها لا تفعل الشئ ذاته عندما يتعلق الأمر بمطالبة اسرائيل بتحديد حدودها مع الضفة والقطاع.

ومن ثم بدأت التساؤلات فى الأردن حول مغزى ذلك، هل يجرى فعلا التمهيد لكونفدرالية اسرائيلية - فلسطينية خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى، وأن الحديث عن الكونفدرالية مع الأردن ليس أكثر من غطاء سياسى .ومن هنا كان التلويح الأردنى المتكرربأن الاتفاق ممكن مع اسرائيل، وأنه اذا حدث ذلك فى ظل غياب تنسيق مع المنظمة فأن الحكومة الأردنية قد تلجأ لانشاء نقاط عبور بين ضفتى نهر الأردن غير النقاط التقليدية التى يسعى الفلسطينيون للسيطرة عليها. وطرح فى هذا الصدد أن يعاد استخدام جسر «دامية» الذى يصل بين الأردن ومنطقة نابلس فى الضفة الغربية (غير خاضعة لاتفاق الحكم الذاتى) أو انشاء نقاط عبور فى مدينة العقبة. وكان من

الواضح أن اجـراءات من هذا النوع، تجـعل اى اتفـاق فلسطيني – اسرائيلي حول المعابر في منطقة أريحا بلا معنى، وتقوض ما سبق الاتفاق عليه بين الأردن والمنظمة عندما توصلت اللجنة الأردنية – الفلسطينية العليا الى تفاهم مبدئي في ١٤ يناير على مضامين حددت أنماط ومجالات التعاون في شئون الأمن والحدود كالتالي:

* تبادل المعلومات الأمنية.

* تنسيق الاجراءات الأمنية المتعلقة بعبور المواطنين من الجانبين في المعابر وعبر الحدود.

* تدعيم الموقف الفلسطيني في مفاوضاته مع اسرائيل بشأن تطبيق الحكم الذاتي وخصوصا في مسألة دعم المطالب الفلسطينية بالسيطرة على المعابر بين الأراضي الواقعة تحت سلطة الحكم الذاتي وكل من مصر والأردن.

* استمرار الأردن في تدريب الكوادر الأمنية الفلسطينية (قوات بدر) التي تسلمت مسئولية الأمن في غزة و أريحا بعد الانسحاب التدريجي الاسرائيلي منه. لكن تلك الانفراجة في علاقات الجانبين كانت لحظية وتراجعت أمام افتقاد التنسيق والثقة المتبادلة من جانب، وتصاعد الخلاف حول الاشراف على الأماكن المقدسة بالقدس من جانب أخر.

جـ – افتقاد التنسيق والثقة المتبادلة :

من المعروف أن آلية مدريد التفاوضية فرضت تنسيقا أردنيا – فلسطينيا أملته طبيعة تشكيل الوفد المشترك بينها .وأفضى هذا التنسيق في يوليو ١٩٩٣ الى الاتفاق على تنشيط لجان ست فرعية يرأسها وزراء أردنيون ومسئولون في منظمة التحرير الفلسطينية للبحث في العلاقات بين الأردن والأراضي الفلسطينية مع بدء سريان الحكم الذاتي .وموضوعات هذه اللجان تندرج في اختصاصات التعاون الاقتصادي،القدس، الأمن، الحدود، اللاجئين، وأخيرا اللجنة الادارية، التي تقوم برفع توصياتها الى اللجنة العليا المشتركة لمناقشتها واقرارها، كما أن من مهامها ضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه واقراره في اطار عمل اللجنة العليا .وقصد من هذا الاتفاق، اعادة تخطيط العلاقات الأردنية – الفلسطينية في مرحلة انتقالية في مسار علاقات الطرفين، اذ عكست صيغة تشكيل هذه اللجان الست ووظائفها الرغبة في ضرورة التحديد المشترك لأطر التحرك الميداني، والذي يغطي في الوقت نفسه قضايا المفاوضات الثنائية والمتعددة .وبهذا بدا أن هناك معادلة يسعى الجانبان الأردني والفلسطيني لصياغتها، هدفها التأكيد على بناء كيان فلسطيني مستقل في الضفة والقطاع لن يكون بلا رابطة مع الأردن .لكن برزت خلال هذه الفترة مؤشرات اردنية توحي بنية العودة عن قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية .وعندما رفض مجلس النواب الأردني بالأجماع في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٣ الغاء قانون لانشاء محكمة استئناف في مدينة القدس الشرقية، أعتبر هذا القرار في حينه، بمثابة اتجاه رمزي بالعودة عن قرار فك الارتبا.

وبرغم تأكيدات الملك حسين للرئيس الفلسطيني عرفات، خلال محادثاتهما في يوليو ١٩٩٣ أن الكونفيدرالية يجب أن تأتي بعد تمتع الشعب الفلسطيني بحق تقرير مصيره، فقد بدا أن الهدف من ذلك هو تهيئة الاجواء للقبول بالحل الكونفيدرالي وخصوصا في ضوء المضمون الذي اعطاه الأردن لاتفاق يوليو ١٩٩٣، الذي ركز على تنشيط وتعزيز دور المؤسسات الأردنية، أو تلك التي يمتد اليها نفوذها مثل البنوك والمؤسسات التعليمية .ومن ثم، فقد شعر الجانب الفلسطيني بالتوجس من هذه التوجهات الأردنية وتداعياتها على امكانيات بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، اضافة الى تداعيات هذا الطرح الكونفيدرالي على توجهات اسرائيل ازاء الخيار الأردني، والوطن البديل، بأعتبارها نهاية المطاف للمفاوضات السلمية.

ولذا فقد تركزت تحركات الجانب الفلسطيني ليس فقط على تأجيل القرارات الاقتصادية التي تم التوصل اليها مع الأردن في يوليو ١٩٩٣، بغية تأكيد انفراد المنظمة بأدارة الشئون المالية والأدارية في الضفة، بل وأيضا التوجه الانفرادي نحو اسرائيل واستباق المفاوضات الثنائية بالتوقيع على اعلان مبادئ للحكم الذاتي المحدود للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ظنا منها أن هذا الاستباق سوف يتيح لها الحصول على الاستقلالية والهوية اللتين تسعى اليهما .وتفسر هذه المدركات الى حد بعيد الاندفاع الفلسطيني نحو اسرائيل منذ توقيع اعلان مبادئ واشنطن بغية مناقشة كافة القضايا والاشكاليات الناجمة عن بدء الحكم الذاتي في منطقتي غزة وأريحا، دون ايلاء اهتمام يذكر للتنسيق مع الأردن رغم أهميته عند مناقشة تفاصيل الاجراءات المتعلقة بالحكم الذاتي في الضفة الغربية في شقيها السياسي والاقتصادي وقد تمثل ذلك في العديد من لجان الارتباط واللجان الأمنية والاقتصادية التي جرى تشكيلها بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وهدفها دفع التعاون بين الجانبين .ومع ذلك اقترحت المنظمة في أكتوبر ١٩٩٣ ! اعادة تشكيل اللجان الست مع الأردن لكي تضم عناصر فنية ومتخصصة في الموضوعات التي يجرى بحثها في اطار عمل هذه اللجان .وقد وافق الأردن على هذا الاقتراح، وقام من جانبه بتسمية أعضاء ممثليه في هذه

اللجان لكن لم تقم المنظمة طوال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٣ بتسمية أعضائها فيها باستثناء اللجنة الاقتصادية التى ترأس الجانب الفلسطينى فيها د. يوسف الصايغ. والتبرير الذى قدم انذاك هو انشغال المنظمة فى هذه الفترة بالذات لقرب دخول اعلان مبادئ غزة وأريحا حيز التنفيذ الفعلى من ناحية، وعملية اختيار العناصر الممثلة للاتجاهات المختلفة للمشاركة فى عضوية هذه اللجان من ناحية أخرى. ومن ثم بدا للاردن أن هناك ترددا من جانب المنظمة فى جعل اللجان الست المشتركة بمثابة هيئات عمل مستقرة يجرى من خلالها بحث ودراسة جميع الأمور الداخلة فى اختصاصاتها وأية مستجدات تشهدها الساحة على صعيد عملية السلام.

مما يعد بالنسبة للأردن بمثابة انتصار للتيار الفلسطينى الداعى الى التقاسم الوظيفى مع اسرائيل خلال المرحلة الانتقالية، على حساب التيار الأخر الداعى الى التقاسم الوظيفى مع الأردن .وقد ساهم هذا الجو المشحون بالتوتر نتيجة تراجع التنسيق والتعاون بين افجانبين، فى تغذية الشائعات التى دارت فى مجملها حول المطالب التى تردد أن الأردن سلمها لاسرائيل خلال اللقاء السرى الذى عقد فى خليج العقبة بين الملك حسين ووزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز فى نوفمبر ١٩٩٣. وتردد أن من بينها عدم تسليم سلطة الاشراف على المعابر بين ضفتى نهر الأردن الى سلطات الحكم الذاتى الفلسطينى، وابقاؤها تحت السيطرة الاسرائيلي. كما ظهرت شائعات حول أن المنظمة فى سبيلها للتوصل الى حلول شاملة مع اسرائيل على حساب الأردن. اى العمل على اثارة الهواجس الأردنية من احتمالات قيام كونفيدرالية اسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة تهدد الأمن والوجود الأردنى. مما زاد من حدة الأزمة بين الأردن والمنظمة، وما تبعه من حملة شديدة شنها الأردن على الزعامات الفلسطينية، متهما أياها بأهمال التنسيق والتعاون معه .وإزاء الغموض الذى اكتنف الموقف الفلسطينى بشأن الهواجس الاردنية، تبلورت فى السياسة الاردنية استراتيجيتان ـ

أولهما : هى الاقتراب من الموقف السورى ـ اللبنانى كخطوة تكتيكية تحسبا لمفاجأة فلسطينية ثانية بعد مفاجأة أوسلو. ورأى بعض المراقبين ان تزايد تبادل الاتصالات الهاتفية بين الملك حسين والرئيس حافظ الاسد، والزيارة التى قام بها وزير الخارجية السورى فاروق الشرع الى عمان فى بداية شهر يناير ١٩٩٤، كانت تعبيرا عن القلق الاردنى إزاء انفراد المنظمة باتفاق مع اسرائيل لا يأخذ المصالح الاردنية فى الاعتبار .

وثانيتهما : الاسراع بالتوصل لاتفاق مع اسرائيل .وقد سادت لهجة حادة فى الخطاب السياسى الاردنى إزاء توجهات المنظمة تضمنت التلويح بعدم الزامية الخيار الكونفيدرالى معها. ومن ثم يصبح الاردن فى حل من التنسيق بخصوص مستقبل عملية السلام ، وأن الاردن لن يقبل قرارات تفرض عليه من دون أن يكون طرفا فى صياغتها لضمان مصالحه واستقراره وأمنه. وقد بلغت هذه اللهجة مداها حينما حدد الملك حسين فى خطابه يوم ١ يناير أمام مجموعة من ضباط الجيش الاردنى يوم الرابع من يناير كآخر موعد لوصول وفد رسمى من المنظمة الى الاردن لمناقشة قضايا التعاون والتنسيق المشترك، وإن لم يحدث ذلك، فعلى كل طرف تحمل المسئولية وحده .وهنا سارع الرئيس عرفات الى لقاء الملك حسين فى مطار عمان فى ٣ يناير ١٩٩٤، وعقدت قمة لمدة ساعتين.

ووصفت بأنها اكثر اللقاءات سخونة بينهما. وجرى فى هذا الاجتماع الاتفاق على إرسال وفد المنظمة برئاسة فاروق قدومى الى عمان فى ٥ يناير لاجراء محادثات مع رئيس الجانب الاردنى فى لجنة التنسيق العليا سعيد التل نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم .وربما ما كان لهذا التطور فى العلاقات الأردنية - الفلسطينية ليحدث ما لم تبرز اشكاليات تطبيق اعلان المبادئ الفلسطينى - الاسرائيلى. وخصوصا رفض اسرائيل التقيد بمبدأ الانسحاب الكامل من منطقتى بدء تطبيق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا فى الثالث عشر من ديسمبر ١٩٩٣، اضافة الى الخلافات حول الصلاحيات التى يمكن منحها لسلطة الحكم الذاتى. وبدا فى حينه للقادة الفلسطينيين وبالأخص عرفات أن الوقت لا يعمل فى مصلحتهم نظرا لعاملين اساسيين-

(أ) الصعوبات الداخلية التى واجهت القيادة الفلسطينية، والتى لم تعد سرا، والناجمة ليست عن هواجس الفلسطينيين من التنازلات والاندفاع الشديد تجاه اسرائيل فحسب، بل وأيضا المطالبة بالمزيد من القيادة الجماعية للمنظمة والحد من النزعة السلطوية لعرفات.

(ب) أن الولايات المتحدة التى رفضت التدخل بين اسرائيل والمنظمة، اعتمدت دورا نشيطا فى التقريب بين وجهات نظر سوريا واسرائيل بخصوص عملية السلام، لما لهذا المسارمن محورية، وقد بلورت قمة جنيف بين الأسد وكلينتون، اضافة الى الجولات المكوكية لوزير الخارجية وارين كريستوفر، أهمية هذا التوجه .وضمن هذا السياق، بدا للجانب الفلسطينى، عدم رشادة اهمال التنسيق السياسى والاستراتيجى مع الأردن، بالرغم من كل الحساسيات التى تؤثر على العلاقة بين الجانبين، بما فى

ذلك الحساسيات القديمة وما اعتبرته عمان تصرفا غير لائق اقدمت عليه المنظمة عندما تظاهرت بالتنسيق معها عبر لجان مشتركة، فيما كانت المفاوضات السرية مع اسرائيل تسير بوتيرة متسارعة فى أوسلو، كأن تشكيل هذه اللجان كان من باب التمويه. ولكن المدى الذى ذهب اليه هذا التنسيق ظل محدودا. فعلى الرغم من الانتظامية التى اتسمت بها اجتماعات اللجان المشتركة طوال النصف الأول من العام ١٩٩٤، الا أن الأردن لم يعول كثيرا على هذا التنسيق، واندفع هو الآخر ناحية اسرائيل، فى خطوة مماثلة تماما للنهج الفلسطينى. ومن المثير للدهشة، أن التماثل لم يقتصر على النهج فحسب وبل ورد الفعل أيضا.

اذ أعقب توقيع المعاهدة الأردنية- الأسرائيلية فى أكتوبر ١٩٩٤، نقدا للأردن من جانب المنظمة. ومن ثم كان اعلان واشنطن فى يوليو ١٩٩٤ بين الملك حسين ورابين وبرعاية الرئيس كلينتون، والذى مهد لاتفاقية السلام فى أكتوبر ١٩٩٤، المحطة الأخيرة فى مسار التنسيق الظاهرى بين الجانبين الأردنى والفلسطينى. فبدأت مرحلة توتر جديدة فى علاقات الجانبين وفيها كرس الأردن موقفه بفك الروابط المتبقية مع الضفة الغربية، وذلك بتوقيع الاتفاقية دون أية اشارة الى الضفة، وسبق ذلك قرار مجلس الوزراء الأردنى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ *بقطع الروابط الادارية* والقانونية المتعلقة بالاشراف على الشئون الدينية فى الضفة الغربية فيما عدا القدس الشرقية.

وضعية مدينة القدس: أخرجت قضية القدس الخلاف الأردنى - الفلسطينى *الى العلن*، لتضيف بديناميتها محطة تصادمية أخرى فى مسار توتر العلاقات بين الجانبين، وذلك على أرضية ما ورد بشأن القدس فى اعلان واشنطن فى ٢٥ يوليو ١٩٩٤، وثم معاهدة السلام الأردنية - الأسرائيلية أكتوبر ١٩٩٤، وفيها اعطى الأردن دورا خاصا فى الأشراف على الأماكن المقدسة فى مدينة القدس الشرقية. وقد أكد الأردن حقه فى بحث القضايا الدينية المتعلقة بالأوقاف وحماية المقدسات الأسلامية وحرية العبادة فى القدس. الا أن التفاوض السياسى حول مستقبل القدس يدخل فى اطار المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية فى المرحلة النهائية.

وينطلق هذا التوجه من المعطيات الموضوعية لدور الأردن فى الأشراف على الأوقاف الأسلامية فى القدس قبل وبعد الاحتلال الاسرائيلى لها فى العام ١٩٦٧. وأن قرار فك الارتباط القانونى والادارى بالضفة الغربية فى العام ١٩٨٨. استثنى القدس ومؤسساتها الدينية من هذا القرار. أما التوجه الفلسطينى فقد استند على.

* أن اعتراف اسرائيل بدور محورى للأردن فى رعاية الأماكن المقدسة فى القدس سيعنى تسليم الملك حسين بسيادة اسرائيل على القدس، ومن ثم اضعاف الموقف الفلسطينى بشأن أية مفاوضات للوضع النهائى المدنية.

* رفض مبدأ تقسيم القدس الى شقين سياسى ودينى. وهو التقسيم الذى اكده رابين فى ٢٧ يوليو ١٩٩٤ بقوله «هناك فصل فى اتفاق واشنطن بين المشكلة السياسية - الدبلوماسية، والمشكلة الدينية الخاصة بالأماكن الأسلامية المقدسة. واقرار الأردن بالولاية الدينية فيه تدعيم لاستراتيجية الفصل الاسرائيلية».

* التأكيد على أن القدس الشرقية هى عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتخضع لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بأعتبارها أراض محتلة. وقد قدم الأردن ايضاحات حول جواز التمييز بين ولايته الدينية والسيادة السياسية، وأن الجانب الأخير متروك للمنظمة لتوليه بشكل كامل مع اسرائيل، وأن الفقرة الثالثة الواردة فى اعلان واشنطن والخاصة بالأماكن المقدسة هى فى فقرة مقررة لاحقة وليست منشئه له. لكن ازاء السياسة الاسرائيلية المزدوجة برفض التفاوض مع الفلسطينيين حول وضعية القدس حاليا لأن من شأن ذلك الحاق اضرار بالغة بعملية السلام من ناحية، والقبول بهذا مع الأردن، والقبول الأردنى بهذه السياسة، والتى تخدم توجهاته ازاء مدينة القدس، تبنت المنظمة سياسة استعراض القوة مع الأردن، وبدت ملامحها فى:

* استحداث وزارة فلسطينية فى ١٤ أغسطس ١٩٩٤ تعنى بشئون الأوقاف والمقدسات الاسلامية فى اراضى الحكم الذاتى بما فيها مدينة القدس.

* أوامر عرفات فى أواخر شهر يوليو ١٩٩٤، بمنع توزيع صحيفة *النهار الفلسطينية* الموالية للأردن فى غزة واريحا، مما هددها بالتوقف رغم أنها تصدر من القدس. فكانت هذه محاولة لأثبات قوته للجانبين الأردنى والاسرائيلى بأنه من مقره المتواضع فى غزة، قادر على التأثير المباشر على ما يحدث فى القدس الشرقية.

* حينما توفى مفتى القدس سليمان الجعفرى فى شهر أكتوبر ١٩٩٤، سارعت المنظمة بتعيين الشيخ عكرمة صبرى فى هذا المنصب الذى كان الأردن يتولى التعيين فيه. وبهذا غدت المعركة بخصوص الولاية الدينية على القدس بدائية، والولاية السياسية الشاملة فيما بعد هى الأكثر خطورة فى مسار العلاقات الأردنية - الفلسطينية عام ١٩٩٤.

٢ ـ مواطن الانكشاف :

لم تكن القضايا الخلافية هي المحدد الوحيد لمسار تطور العلاقات الأردنية – الفلسطينية، أنما تزامن معها مواطن للانكشاف Vulnerability، كانت عاملا مساعدا في تفعيل القضايا الخلافية وزيادة حدتها فيما أبرزته من نقاط للضعف والهواجس المتبادلة في ادراك قادة البلدين لمحتوى ومضامين ومستقبل هذه العلاقات. وقد كانت مواطن الانكشاف، محددا هاما لفهم السلوك الأردني والفلسطيني تجاه القضايا الخلافية بينهما. ومن ثم العلاقة الارتباطية المباشرة بيل هذه المواطن والقضايا الخلافية. ويمكن بلورة هذه المواطن في:

أ – العامل الاسرائيلي : من الصعب حصر العامل الاسرائيلي كأهم مواطن الانكشاف في العلاقات الأردنية – الفلسطينية وفي المرحلة الراهنة من مفاوضات السلام إذ تعود جذوره الى ما قبل عام ١٩٤٨ كما يتضح من استعراض تاريخ الحركة الصهيونية في فلسطين .لكن التداعيات الراهنة لهذا العامل لم تكن ناجمة عن السلوك التفاوضي الاسرائيلي ازاء الطرفين فحسب، وأنما أيضا عن التدافع غير المبرر من جانب الأردن والمنظمة تجاه اسرائيل تحت وطأة هواجس متبادلة من احتمال حدوث طغيان لأحدهما على الأخر خصوصا في مجالات الهوية والوجود والأمن. وهي كلها مقومات يسعى الجانبان لتدعيمها خلال المرحلة القادمة من التطور السياسي في المنطقة. ومن ثم كانت مسارات العلاقات الأردنية – الفلسطينية. مهيئة لمثل هذا الانكشاف. ولذا فانه في ظل الهواجس والمخاوف المتبادلة بين الأردن والمنظمة، انطلقت السياسة الاسرائيلية في أعمال تكتيكاتها التداخلية في مسار العلاقات لجني أقصى مكاسب ممكنة على حساب الطرفين. ففي البداية، شعر الأردنيون بالصدمة فور الأعلان عن اتفاق أوسلو. ونبعت هذه الصدمة ليس فقط من نقض الرئيس عرفات للاجماع العربي على مسارات منسقة ومتوازنة ومشتركة للاتفاق مع اسرائيل .بل وأيضا نقض قادة اسرائيل لتفاهم قديم كان المحور الأساسي له هو التعاون الهادف الى صد القومية الفلسطينية، والذي بدأ مع الملك عبد الله، واستمر بل وتوسع ليشمل مجالات أخرى مع الملك حسين، وقد حاول رابين ووزير خارجيته بيريز طمأنة الملك حسين، واقناعه بأن شيئا لم يتغير في مواقف اسرائيل من الأردن واستقراره. ولكن الملك حسين لم يهدأ، حيث كانت هناك أسباب موضوعية لقلقه. فمن ناحية، مس الاتفاق الاقتصادي بين اسرائيل والمنظمة والذي وقع بعد أشهر من اتفاق أوسلو، الأردن بصورة جدية. ومن ناحية ثانية، خشي الأردن من أن يكون فقدان السيطرة الاسرائيلية في الضفة لصالح المنظمة على حساب الأردن، وأن يمس بمصالحه الاستراتيجية ويهز استقراره .والمشهد الأكثر درامية في التوجس الأردني، أنه في حالة امتداد سلطة الحكم الذاتي لأراضي الضفة الغربية، ربما يتغير التعامل اليومي بين ضفتي نهر الأردن بسرعة، من حيث أن السلطة الفلسطينية الجديدة ستسير بخطى سريعة لفك أرتباطها أو التقليل من أعتمادها على التعامل اليومي مع اسرائيل، وسيكون هناك تواصل بين القومية الفلسطينية على ضفتي النهر، الأمر الذى قد يتسبب بخلل اقتصادي وديموجرافي للأردن .ومن ثم تمت تغذية الهواجس الأردنية، من أن تغيبه عن المشاركة في تقرير مسائل حيوية تؤثر على أمنه وسلامته الأقليمية، يستهدف تحييد دوره في الكيان الفلسطيني الجديد، والوقوف موقف المتلقي لما يصدر عن الأخرين من أفعال، خصوصا وأن خبرة الأردن في التنسيق مع الفلسطينين هي في مجملها سلبية.

وقد شعر الأردنيون بذلك بسبب شكوكهم من أن الأمور تسير من وراء ظهورهم وعلى حسابهم. وبهذا المعنى تتقلب المعادلة ليصبح العامل الأردني العنصر الضعيف في المعادلة الثلاثية بين اسرائيل والفلسطينيين والأردن، وبدلا من الحديث عن خيار أردني لحل المشكلة الفلسطينية، تتقلب الأوضاع ليكون المطروح هو خيار فلسطيني يقوض ضمنا الدولة الأردنية بحكم التفاعل الطبيعي بين ضفتي نهر الأردن.ازاء الهواجس المتصاعدة من إحتمالات تمزيق الوحدة الجغرافية للأردن، تبلور لدى القيادة الأردنية أدراك مفاده أن أفضل سبيل لضمان منع حدوث ذلك، هو المراهنة على الضمانات الاسرائيلية والأمريكية وليس على التنسيق مع الفلسطينيين. ومن ثم لم يكن هناك داع للانتظار الطويل الذي يمكن أن يدفع الأردن الى التحول لعامل هامشي بالنسبة للمسارات الكبيرة التي تدور في المنطقة، بتوقيع اتفاق جدول الأعمال بين اسرائيل والأردن، في واشنطن في ١٤ سبتمبر ١٩٩٣، اي بعد يوم واحد من توقيع اتفاق أوسلو بين اسرائيل والمنظمة في حديقة البيت الأبيض .وما أعقبه من تصريحات اسرائيلية مؤيدة لاستقرار الأردن، من ذلك تأكيد بيريز «أن الأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين». وأتت القمة العلنية بين حسين ورابين في واشنطن خلال شهر يوليو ١٩٩٤، كتعبير عن تقدم المحادثات الثنائية، اضافة الى تداعيات ذلك في التحسن المطرد في العلاقات الأردنية – الأمريكية. وتوجت هذه الخطوات بالمعاهدة الأردنية – الأسرائيلية في أكتوبر ١٩٩٤ ومن ثم أظهرت التحركات الأردنية، محاولة التفاهم من جديد مع

اسرائيل بشأن القضية الفلسطينية، وصياغة مجمل العلاقات المستقبلية في المثلث الاسرائيلي والفلسطيني والأردني، وأراد الأردن من هذا التفاهم الضغط على قيادات المنظمة من أجل تنسيق مواقفها معه، بحيث لا يجد الأردن نفسه أمام أمر واقع في المستقبل، في كل ما يتعلق بمجمل العلاقات بين ضفتي نهر الأردن.

ولكن غاب عن التوجه الأردني، مخاطر الاندفاع غير المحسوب تجاه اسرائيل بدون أي تنسيق مع الدول العربية الأخرى.

ب - العامل الديموجرافي الفلسطيني:

يقصد بالعامل الديموجرافي، خصوصية وضع الفلسطينيين في ضفتي نهر الأردن، ومدى الانكشاف الذي مثله هؤلاء بالنسبة لطرفي العلاقة الأردنية - الفلسطينية، من خلال استغلال العلاقات التقليدية بين هؤلاء الفلسطينيين بما في ذلك عوامل الولاء والتعاطف المعنوي تجاه سياسة الطرفين .فقد كان الفلسطينيون في الأردن عامل انكشاف واضح في السياسة والتوجه الأردني ازاء منظمة التحرير والضفة الغربية، كما كان فلسطينيو الضفة الغربية وبالأخص القيادات التقليدية فيها عامل انكشاف كمائل بالنسبة لقيادة المنظمة وأثر على سلوكها ليس تجاه الأردن فحسب، بل وتلك القيادات أيضا .وازاء هذه العلاقة الدينامية ومواطن الانكشاف التقليدية الفلسطينية فيها، بدا أن اتفاق أوسلو مصدر قلق للأردن نتيجة عاملين.

* ارتباط الأردن الوثيق بالقضية الفلسطينية، نتيجة لعوامل تاريخية وجيو - سياسية وديموجرافية .ومن ثم فان لكل حل للقضية الفلسطينية تداعياته المتوقعة على الأردن واستقراره، ويتزامن ذلك مع سعي الأردن الحثيث للوصول الى مكانة تمكنه من التأثير في تقرير المستقبل السياسي للفلسطينيين وفي مجمل العلاقات بين ضفتي الأردن .

* خلال مراحل تطور الصراع العربي - الأسرائيلي، ونتيجة لعدم وجود اتفاق بين اسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية علقت كافة حكومات اسرائيل، أهمية كبرى على الأردن فيما يتعلق باى حل فلسطيني، ومنح هذا التوجه الاسرائيلي الأردن شعورا نسبيا بالأمن فيما يتصل بضمان عدم حدوث تحولات تخلخل من تركيبته الديموجرافية على نحو يهدد وحدته الأقليمية ووجوده على خريطة الشرق الأوسط .وقد تغلبت عمان على أولى عقبات اتفاق أوسلو، بالدفع في اجراء الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ١٩٩٣ وعدم تأجيلها واستباق اى تغييرات قانننية في أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينين عام ١٩٦٧ الذين لهم حق العودة الى اراضيهم بصرف النظر عن جنسيتهم الأردنية .وتضاربت الأرقام في شأن عدد النازحين وأولئك الذين خرجوا بعد العام ١٩٦٧، بموجب تصاريح اسرائيلية ولم يعودوا الى الضفة الغربية منذ ذلك الحين. ففي حين تقرر بعض الدوائر عددهم بقرابة ٤٠٠ ألفا، فأن دوائر أخرى تقدر عددهم بنحو ٧٠٠ ألف فلسطيني. أما مجموع المواطنين الفلسطينين في الأردن منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم فيصل الى مليوني نسمة من عدد سكان الأردن البالغ ٤.٢ مليون نسمة .ولاتتعلق عودة من يحق لهم العودة بمواقفهم الشخصية فحسب، حيث يخشى الأردن استغلال المنظمة لهذه التجمعات الفلسطينية للضغط على الأردن في المسائل المتنازع عليها. وربما هذا هو ما يفسر نجاح المعاهدة الأردنية - الأسرائيلية في معالجة قضية توطين اللاجئين .فقد اكتفت المعاهدة بتطبيق أحكام القانون الدولي بشأن اللاجئين، دون الأشارة لقرارات الأمم المتحدة الصادرة بخصوصهم، وتطبيق برامج الأمم المتحدة وغيرها من البرامج الأقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين .وأن أكد الأردن على لسان العديد من المسئولين بما فيهم الملك حسين، أن فهم الأردن لعودة النازحين أمر مفروغ منه، ولكن المشكلة تكمن في تحديد الطرق والوسائل التي سيتم بموجبها السماح لهم بالعودة، فأن هناك تفاهما ضمنيا اردنيا - اسرائيليا على منع حدوث ذلك، للحد من أية خلخلة ديموجرافية ليس في الأردن فحسب، بل وفي الضفة الغربية أيضا.

ومن جانبهم، خشي بعض قادة المنظمة، أن تقوم اسرائيل باستغلال علاقاتها مع الأردن لاحتواء نفوذ المنظمة وعرفات في الأجزاء الباقية من الضفة الغربية التي ما زالت تحت الاحتلال، عن طريق السماح للملك حسين بأعادة تعزيز نفوذه في الضفة الغربية والقدس تحديدا، اضافة الى تجاوز الأمور الأكثر تعقيدا في محادثاتها مع المنظمة حول توسيع منطقة الحكم الذاتي خارج نطاق غزة وأريحا .بعد خبرة سبعة شهور من الحكم الذاتي، فقدت المنظمة الزخم الذي أحاط بوصولها الى أراضي الحكم الذاتي، وساعد ذلك في تحسين صورة الملك حسين وخاصة لدى العائلات الكبيرة ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي في الضفة .وهو ما أظهره استطلاع الرأي، أجرته في الضفة مؤسسة الأبحاث والدراسات الفلسطينية في مدينة نابلس شمال الضفة. وفيه انقسم الفلسطينيون ما بين مؤيد للارتباط بالأردن، ومؤيد لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة عن الأردن ! وكانت النسبة مرتفعة وبشكل خاص لمؤيدي الارتباط بالأردن داخل مدينتي نابلس والخليل:

* مؤيد لقيام دولة مستقلة عن الأردن ٤٠٪
* مؤيد لوحدة كاملة بين ضفتى الأردن ٣٠٪
* مؤيد لاتحاد كونفيدرالى بين ضفتى الأردن ٢٩٪

وازاء المدلولات العملية لهذه النتائج، تبنت المنظمة سياسة ذات توجهين:

التوجه الأول : نو طابع صدامي، بهدف اظهار القوة الفلسطينية .وقد بدأت هذه السياسة بابعاد منصور الشوا رجل الأعمال المعروف من رئاسة بلدية غزة، لأنه من المقربين للملك حسين، ثم أتبعه منع دخول الصحف المؤيدة للأردن ومنها صحيفة «النهار» المقدسية، ومجلة «اخبار البلد» التى قرر صاحبها ورئيس تحريرها ناصر الدين النشاشيبى أنه قرر الاحتجاب تجنبا لأية فتنة بين الفلسطينين، ولكى لا يكون سببا لأعادة الأوضاع الى ما كانت عليه بين الفلسطينين عام ١٩٣٦. وأن انشاء المجلة كان لخدمة البلد الفلسطينى، لكن ارتأى بعضهم فى غزة وأريحا أن المجلة لا تخدم البلد، وأنما تخدم الأردن، (وهذه ليس جريمة، وكأن الأردن لم يعد عربيا وهم اصدقائى، ولا أرى فى ذلك تهمة انفيها).

والتوجه الثانى : نو طابع استقطابى، اذ عكس تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، عدم تجاوز التركية الاجتماعية التقليدية فى الأراضى الفلسطينية .فالسلطة قامت على العائلات الفلسطينية فى داخل الضفة والمؤيدة اجتماعيا وسياسيا، مثل زكريا الأغا، وأبو مديان، ورياض الزعنون فى قطاع غزة، وفيصل الحسينى وصائب عريقات، ومحمد زهدى النشاشيبى فى القدس، وعبد العزيز الحج محمد، وغسان الشكعة، ومنيب المصرى فى نابلس وجميعهم ينتمون الى عائلات عريقة وغنية ومعظمهم من المؤيدين التقليديين للأردن والملك حسين ولهم علاقات وطيدة معه . وهذه العائلات مهمة بالنسبة للرئيس عرفات فى الفترة الراهنة لتركيز سلطته وتدعيمها فى وجه منافسيه من الاسلاميين خصوصا حركة حماس.

القسم الثانى

التطور الديمقراطى فى العالم العربى

أولا : حالة التطور الديمقراطى فى العالم العربى ١٩٩٤

د. وحيد عبد المجيد

بخلاف عام ١٩٩٣ الذى شهد تطورات ايجابية محدودة فى بعض البلاد العربية ذات الأنظمة التعددية المقيدة، اتسم عام ١٩٩٤ بركود تخللته انتكاسة للتجربة التعددية اليمنية الوليدة أخذت صورة «حرب شبه أهلية» وكانت هذه ثانى تجربة تعددية عربية يعجز أطرافها عن استكمالها ويلجأون إلى العنف، بعد تجربة الجزائر. لكن فيما استمر العنف المتبادل بين السلطة المدعومة بالجيش وبعض القوى الاسلامية الأصولية للعام الثالث على التوالى فى الجزائر، انتهت الحرب اليمنية بسرعة بعد شهرين تقريبا (٤مايو - ٧ يونيو) بعد أن راح ضحيتها نحو عشرة آلاف قتيل وعشرات آلاف الجرحى فضلا عن خسائر مادية باهظة. وأتاح الانتصار الحاسم لسلطة الدولة فى صنعاء وجيشها وحزبها وأنصارها استعادة الاستقرار، لكن ضمن أجواء ظلت لاتبشر حتى نهاية العام باستئناف تجربة التعددية المقيدة بالمستوى الذى كانت عليه حتى قرب نشوب الحرب. وبمنأى عن الحالتين المتفجرتين خلال ١٩٩٤ فى الجزائر واليمن، خيمت أوضاع الركود على بقية بلاد التعددية المقيدة. لكن استمرت حالة المغرب هى الافضل منذ ١٩٩٢، حيث قطعت شوطا باتجاه إعمال تداول السلطة على المستوى الحكومى! فيما بقيت حالة موريتانيا هى الأسوأ بما سجلته من تراجع جديد. ولم تفلح تجربة الحوار الوطنى بمصر، والانتخابات التشريعية بتونس (أنظر تحليلا خاصا لاحقا لها) فى تحريك الركود السياسى بالبلدين، فى الوقت الذى ظهرت مؤشرات لتأثيرات سلبية مترتبة على عملية السلام فى الأردن.

أما لبنان والكويت، وهما حالتان خاصتان للتعددية فى العالم العربى، فقد شهدتا قيام المجلس النيابى فى كل منهما بدور مؤثر يبدو جديدا فى الأولى ويعطى مؤشرا عن تحول فى طبيعتها، فيما يبدو امتدادا لدور تاريخى له فى الثانية وينسجم مع نوعية الحالة الكويتية التى تقوم على تعددية بلا أحزاب. وعلى هذا النحو سنتناول حالة التطور الديمقراطى فى العالم العربى خلال ١٩٩٤ بالتركيز على تجارب التعددية المقيدة بما فيها الحالتين الخاصتين للبنان والكويت. فلم تطرأ تطورات ذات بال على الانظمة السلطوية الشعبوية ، التى يعانى اثنان منها من حصار دولى. وكان الجديد الوحيد فى هذه الفئة هو اجراء انتخابات تشريعية فى سوريا (انظر تحليلا خاصا لاحقا لها). كما لم تحدث تطورات ملموسة فى الأنظمة التقليدية فى منطقة الخليج، والتى تشهد اقامة أو استعادة مجالس شورية محدودة الصلاحيات التشريعية والرقابية. وسنتناول حالة التطور الديمقراطى فى التجارب التعددية وفقا للتقسيم الحالى:

١ ـ حالتا الانفجار فى اليمن والجزائر.

٢ ـ حالات التعددية المقيدة: استمرار الركود.

٣ ـ ظاهرة دور المجلس النيابى فى لبنان والكويت.

١ ـ انفجار التعددية: من الجزائر إلى اليمن

أسهمت انتكاسة عملية التحول الديمقراطى باليمن، وما أفضت إليه من حرب شبه أهلية، فى مضاعفة حالة الاحباط التى ولدها اخفاق التجربة الجزائرية منذ عام ١٩٩٢. والمفارقة أن التجربة اليمنية نفسها كانت قد خلقت بعض التفاؤل فى العام السابق، نتيجة نجاح الانتخابات التعددية التنافسية فى ابريل ١٩٩٣. فلم تكن هذه أول انتخابات تعددية فى اليمن فحسب، وانما فى بلاد التعددية المقيدة بالعالم العربى بعد فشل انتخابات الجزائر أيضا.

ولذلك كان لنجاحها دلالة مهمة، لما ترتب عليها من وضع حد لحالة الاحباط التى نتجت عن انتكاسة تجربة الجزائر. مع هذا، كان واضحا أنها عرضة لمخاطر كبرى، وهو ما أكده التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٣ عندما قال: (الثابت أن عملية التحول الديمقراطى فى اليمن تعانى من مشكلة عدم استقرار وأزمة ثقة عميقة بين أطرافها الرئيسية وصعوبة بناء مؤسسات دولة الوحدة لانهاء حالة التشطير السابقة، فضلا عن انعكاسات الأزمة الاقتصادية.. ص ٢٥٣). ومع ذلك كان هناك مايدفع لقدر من التفاؤل بتلك

التجربة، من منظور محدد هو وجود تعدد فى مراكز القوة السياسية والاجتماعية، مما يتيح خلق التوازن اللازم للتحول الى الديمقراطية. فقد تميزت التجربة اليمنية بتعددية تقليدية مرتبطة بالتركيب القبلى للمجتمع، وكان من الممكن أن توفر هذه التعددية الاولية أساسا لتعددية سياسية متوازنة، لا بمعنى التساوى أو التماثل فى النفوذ، وانما بمعنى عدم هيمنة مركز واحد للقوة ، من ثم احتكاره للسلطة واستبعاد أو تهميش ماعداه. وهذا هو ما اظهرته نتائج انتخابات ابريل ١٩٩٣، حيث حصل الحزب الحائز للمركز الأول (المؤتمر الشعبى العام) على نحو ٤٠٪ فقط من مقاعد مجلس النواب المنتخب، أى مادون الغالبية المطلقة، الأمر الذى فرض ائتلافا بينه وبين حزب التجمع اليمنى للاصلاح والحزب الاشتراكى. وكانت هذه أول انتخابات عربية لاتسفر عن فوز حزب حاكم أو انصاره أوائتلاف أحزاب موالية للحكم بالاغلبية المطلقة، قبل أن يتكرر ذلك فى الانتخابات التشريعية المغربية، فى اكتوبر من نفس العام، وإن كانت له سابقة بمعنى ما لكن فى اطار حالة خاصة للتعددية بدون احزاب فى الكويت عام ١٩٩٢.

وكان هذا الاتجاه نحو التوازن النسبى هو الدافع للتفاؤل بمستقبل الديمقراطية فى اليمن رغم كل المشكلات التى تواجهها. فقد كان غياب التوازن فى الحالة الجزائرية أهم عوامل انتكاستها، لأن تآكل نظام الحكم وحزبه الوحيد السابق (جبهة التحرير الوطنى)، مع ضعف بقية الاحزاب والحركات السياسية فى مواجهة الجبهة الاسلامية للانقاذ، خلق وضعا يسوده مركز قوة واحد قادر على اكتساح الانتخابات الحرة والوصول للسلطة فى الوقت الذى كانت هناك شكوك عميقة فى التزامه باستمرار الديمقراطية.

وقد انعكست انتكاسة التجربة الجزائرية سلبيا على تجارب تعددية مقيدة أخرى، وخاصة فى مصر وتونس، لتفاقم المخاوف من أن يقود استكمال التحول الديمقراطى إلى هيمنة قوى اسلامية اصولية مشكوك على الاقل فى التزامها بمواصلة العملية الديمقراطية. ومع ذلك كان التوازن النسبى فى اليمن غير كاف لتأمين التحول الديمقراطى، بسبب ازمة الثقة العميقة بين مراكز القوة الرئيسية الثلاثة وعجزها عن التوصل إلى تفاهم حول مقومات دولة الوحدة وقواعد اللعبة الديمقراطية فيها. وأسهم فى انتكاستها اقتران التحول الديمقراطى ببناء دولة الوحدة، رغم أن هذا الاقتران نفسه هو الذى أتاح ايجاد التوازن النسبى، والذى لم يكن متصورا توفره بدون الوحدة.

ومعنى ذلك أن الوحدة وفرت فرصة ابتدائية للتحول الديمقراطى، فى الوقت الذى كان مفترضا أن يساعد هذا التحول بدوره على دعم الوحدة وحمايتها لما يوفره - نظريا- من امكانات مشاركة شعبية فى بنائها. لكن هذا الافتراض لم يتحقق لاسباب من أهمها أن العلاقة بين الوحدة والديمقراطية لم تكن ايجابية فى كل جوانبها. فقد كان هناك تناقض جزئى كامن بين بعض مقتضيات الوحدة الاندماجية وبعض متطلبات الديمقراطية. وهذا التناقض لم ينتبه إليه الكثيرون ممن تحمسوا للتجربة الوحدوية، أو ربما لم يرغبوا فى الانتباه له.

لذلك لم يعطوا اهتماما جديا لمشكلات العلاقة بين حزبى المؤتمر الشعبى والاشتراكى. فمن منظور تعزيز الوحدة، كانت فكرة دمج أو توحيد هذين الحزبين عاملا ايجابيا. لكنها كانت عاملا سلبيا من منظور دعم التحول الديمقراطى، لأنها تقود إلى نشوء حزب كبير مهيمن يقوض امكانات التوازن السياسى النسبى. ونظرا للاجواء الحماسية التى واكبت اعلان الوحدة، فقد ظن الكثيرون أنها اصبحت حقيقة واقعة انتهى معها التشطير إلى غير رجعة. لذا أعطوا الاولوية لمتطلبات التحول الديمقراطى، وفى مقدمتها التوازن السياسى الذى يقتضى استمرار التنافس بين الحزبين. ولذلك ارتاحوا لاخفاق محاولة توحيد الحزبين عام ١٩٩٣، وسقوط وثيقة (التنسيق التحالفى نحو التوحيد) التى توصلت اليها قيادتهما فى مايو ١٩٩٣. فقد كان الاعتقاد بأن الوحدة خيار نهائى يدفع إلى التطلع نحو ترتيبات اكثر انسجاما مع الديمقراطية. وأدى هذا الاعتقاد أيضا إلى التقليل من مخاطر التصويت «الشطرى» فى انتخابات ابريل ١٩٩٣، وعدم التوقف أمامه بما يستحقه من عناية.

كما لم يكن قد اتضح بعد أن الحزب الاشتراكى يعانى من هزة شديدة ناتجه عن التحول عن حزب الدولة الوحيد فى الشطر الجنوبى السابق إلى أحد الاحزاب المشاركة فى ائتلاف حكومى فى ظل نظام تعددى. فمثل هذه الهزة لاتفعل فعلها. الا عندما يتنامى الشعور بعدم حصول الحزب على مايوازى اسهامه فى الوحدة، ويتجاهل شركاؤه هذا الشعور. ورغم أن الاعتكاف الثالث لأمينه العام حينئذ على سالم البيض فى أغسطس ١٩٩٣، كان تعبيرا عن هذا الشعور بالغبن، فلم يتبين أنه تفاقم وتكرس الا خلال الدورة ٣١ للجنة المركزية للحزب الاشتراكى فى نوفمبر التالى. فقد برز فيها خطاب محوره أن الحزب قدم دولة كاملة وثلث الارض والثروة والكادر الوظيفى. لذلك كانت تلك الدورة نقطة تحول فى سياسة الحزب الاشتراكى من السعى إلى

اصلاح عملية التوحيد وفق الاسس المتفق عليها إلى محاولة ايجاد أسس جديدة لاتحتكم للتوازن السياسي الحزبي - البرلماني، وانما إلى التوازن بين الشطرين السابقين. وأدت قلة حساسية قيادة حزب المؤتمر الشعبي تجاه هذا الشعور بالغبن إلى مفاقمة الازمة السياسية، التى تصاعدت بسرعة مع أوائل عام ١٩٩٤، ليبرز معها التناقض بين الديمقراطية والوحدة بشكل غير مسبوق. فقد تراجعت قيادة الاشتراكى عن قبولها السابق بآليات الديمقراطية التقليدية، طالما أنها تقوم على ميزان ديموجرافى ليس فى مصلحتها (سكان الجنوب حوالى خمس سكان اليمن)، وبدت متطلعة إلى نوع من ديمقراطية التراضى المشروط. وكان بمقدور قيادة حزب المؤتمر الشعبى أن تحد من تفاقم الازمة بإظهار حساسية اكبر تجاه شعور قيادة الاشتراكى بالغبن، عندما لجأ على سالم البيض إلى اعتكافة الثالث كرد فعل لما اعتبره تهميشا لدوره كشريك رئيسى فى صنع الوحدة، وتقليصا لصلاحياته. وانعكس ذلك فى الخلافات حول التعديلات الدستورية عقب الانتخابات النيابية.

حقا حصل الحزب الاشتراكى على بعض أهم مطالبه بشأن الادارة المحلية. لكن ظلت مشكلة دور نائب الرئيس، فى اطار مؤسسة الرئاسة الجديدة التى تتكون من رئيس ونائب له بدلا من مجلس الرئاسة الخماسى، دون حل. فقد طالب الحزب الاشتراكى بأن يتم انتخاب الرئيس ونائبه معا، بخلاف ماأراده المؤتمر الشعبى من أن يقوم الرئيس بتعيين نائبه. وكان معنى هذا الخيار الاخير هو تحويل نائب الرئيس إلى منصب ثانوى، ومن ثم حصر مؤسسة الرئاسة فى الرئيس وحده كما حدث فى دول عربية عدة. وبقى هذا التخوف كامنا يغذى الازمة رغم ارجاء التعديل الدستورى، خاصة وأن الاعتكاف الثالث لامين الحزب الاشتراكى السابق لم يكن صامتاً كسابقيه عام ١٩٩٢، وإنما كان اعتكافا حركيا نشطا باتجاه مراجعة أسس الوحدة.

ومنذ ذلك الوقت، تصرف الحزب الاشتراكى كمعارض، وأحيانا كمشاغب، رغم أنه ظل شريكا فى الحكم من الناحية الرسمية، ورغم توقيعه وثيقة الائتلاف الحكومى التى كانت تلزم أطرافها فى المادة التاسعة (عدم تبنى مواقف معارضة للسياسات المتفق عليها). وهكذا فقد التنافس بين الحزبين طابعه الايجابى التوازنى الذى كان مأمولا فيه، وتحول إلى صراع حاد انطوى على قطيعة ارتبطت بالتفاقم السريع للأزمة. فأخذ معظم قادة الاشتراكى وكوادره فى العودة من صنعاء الى عدن لتكتسب الازمة طابعا مركبا. ففى بداية ١٩٩٤، بدا أن الازمة لم تعد بين حزبين أو ثلاثة بدخول تجمع الاصلاح على الخط إلى صف المؤتمر الشعبى، بل ايضا بين شطرين كامتداد للنزاعات السابقة قبل الوحدة.

وعاد خطاب ماقبل الوحدة يسود المساجلات السياسية ويمثل جوهر الاتهامات المتبادلة بينهما. ودفع ذلك إلى وساطات عربية قامت بها مصر والامارات والاردن وعمان، عندما تبين أن آليات الديمقراطية عاجزة عن حل الازمة. فقد اخفقت محاولات الحوار التى قامت بها منذ اكتوبر ١٩٩٣ قوى يمنية مغارضة، بسبب عدم جدية قيادتى حزبى المؤتمر الشعبى والاشتراكى، مما دعا (التكتل الوطنى للمعارضة) إلى اتهامهما معا بالتسويف والمماطلة فى بيان صدر فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣. ورغم أن الآمال فى حل ديمقراطى ظلت قائمة، وإن أخذت فى الانحسار، إلا أن هذا الحل لم يكن ممكنا إلا عبر حوار جدى حول أسس الوحدة نفسها وطبيعة النظام الديمقراطى فيها. لكن كان هذا الشرط مفتقدا منذ حدوث القطيعة بين الحزبين، اذ رفض كل منهما الاستماع للآخر. وحلت الاتهامات محل الحوار الذى صار الحديث عنه نوعا من المناورة لتحقيق حشد سياسى.

وهنا كان من الضرورى أن تصل الازمة إلى طريق مسدود. فلا جهود تنظيم حوار وطنى اثمرت، ولا الوساطات العربية نجحت رغم التوصل إلى وثيقة العهد والاتفاق «التى أهدرها الحزبان قبل أن يجف مدادها. لقد وصلت أزمة الثقة بينهما إلى منتهاها. وعندما طالب بعض احزاب المعارضة باستقالة العليين معا (على صالح وعلى سالم البيض)، لم يكن هذا ممكنا. فالتخلى عن السلطة طواعية ليس تقليدا عربيا، والا لكان صدام حسين قد استقال انقاذا لبلده وشعبه منذ سنوات. كما أن التعددية السياسية فى اليمن حديثة العهد، ولم تبرز تقاليد فى تداول السلطة ولا فى معالجة أزمة الثقة. فالتحول الديمقراطى لايؤتى ثماره إلا اذا اتيح له وقت كاف لظهور نخب سياسية جديدة اقل تأثرا بميراث الصراع التاريخى، واكثر قدرة على بناء ثقة متبادلة. وكان اتجاه معظم الاحزاب اليمنية بعد الوحدة، بما فيها المؤتمر الشعبى والاشتراكى، التى تبنى مبدأ تداول السلطة فى برامجها باعثا على الامل فى المستقبل. لكن رفع شعار التداول لايكفى رغم أهميته، لأن التقاليد الديمقراطية تكتسب بالممارسة. كما أن الاهم فى حالة مثل اليمن أن يحدث تداول على قيادة الاحزاب نفسها. وعندما يتعلق الامر بأحزاب ذات تراث شمولى مثل المؤتمر الشعبى والاشتراكى، يحتاج انتشار القدر المعقول من الديمقراطية داخلها إلى وقت أطول. والثابت أن هذين الحزبين لم يعرفا حوارا داخليا فى تاريخهما، بل واعتادا - خاصة

الاشتراكى - حل الخلافات عبر التصفيات الدموية. فلما وصلت الازمة بينهما إلى نهاية الطريق المسدود أصبح السلاح هو السبيل لحسمها، خاصة وأن عملية التوحيد لم تقترب جديا من القوات المسلحة للشطرين.

وسعى كل من الحزبين، نتيجة لانعدام الثقة المتبادلة أيضا، للاحتفاظ بورقة الجيش. فكانت الحرب التى اندلعت فى ٤ مايو ١٩٩٤ بين القوات المسلحة للشطرين السابقين، بمشاركة محدودة من قوى أهلية. ولذلك كانت «حربا شبه أهلية» لأنها لم تكتسب طابعا أهليا شاملا. وينبغى التوقف هنا أمام دعاوى واكبت نشوب تلك الحرب عن مسئولية التركيب القبلى فى اليمن عنها. وبدت الدعاوى فى حينها امتدادا لأخرى حملت الطائفية المسئولية كاملة عن الحرب الأهلية اللبنانية، وتجاهلت العامل الاقليمى (الفلسطينى - الإسرائيلى اساسا ثم السورى) الذى اسهم بقدر وافر فى تأجيجها. وتعكس تلك الدعاوى نمطا احاديا فى جانب من التفكير العربى يرتبط بفهم مجتزئ لنظرية التحديث يعلى من شأن كل ماهو «حديث» حتى اذا كان سلبيا، ويحط من قدر كل ماهو «تقليدى» حتى اذا كان ايجابيا. فوفقا لهذا النمط، يتحقق التقدم فقط عندما تصبح الدولة والمجتمع اكثر حداثة بدءا من المدن والمبانى وحتى السياسة والثقافة. وبذلك تصبح الأبنية التقليدية، أيا كانت وبغض النظر عن السياق السياسى - الاجتماعى ومستوى التطور، أهم عائق امام التقدم ومصدر كل الشرور. وينتج عن ذلك اطار معرفى يقوم على ثنائية جامدة، وينعكس فى جانب من الفكر العربى هو الذى اتجه لصب اللعنات على التركيب القبلى فى اليمن وتحميله مسئولية نشوب الحرب.

ولايستقيم هذا الاتجاه مع الطابع المركب المعقد للأزمة اليمنية، والذى يجعل من الصعب تحميل جهة بعينها كامل المسئولية عنها. ومع ذلك فإن الكلام المرسل الذى تردد عن شرور القبلية يقتضى مناقشة سريعة لدور القوى «الحديثة» فى نشوب الحرب اليمنية، وخاصة جيش الشمال والجنوب والاحزاب السياسية وفى مقدمتها الحزب الاشتراكى الذى طالما اعتبر نفسه اكثرها «حداثة». فقد دارت رحى الحرب بأسلحة الجيشين الثقيلة، لا بأسلحة القبائل، وبعد أن اغلق حزبا المؤتمر الشعبى والاشتراكى كل منافذ الحوار كما سبق ايضاحه، ورغم قيام قوى قبلية بدور ملموس فى السعى لهذا الحوار. كما تواطأ كلاهما للحيلولة دون توحيد الجيشين فى مؤسسة عسكرية وطنية محايدة تنأى بنفسها عن الصراعات السياسية والحزبية، وهو ماطالبت به قوى قبلية، لحرص كل من قيادتى الحزبين على الاحتفاظ بولاء جيشها. ولا فارق جوهريا بين الولاء العقائدى (الايديولوجى) لجيش الجنوب، والولاء الأسرى - شبه القبلى لجيش الشمال. فقد تعامل كل من الحزبين مع جيشه كما لو كان ميليشيا تابعة له من منظور عصبوى ضيق لكنه متكرر فى علاقة انظمه الحكم بالجيوش فى غير قليل من دول جنوب العالم. وهذه قضية تخص علاقة الجيش بالسياسة، اكثر من علاقته بالبنية التقليدية، لأنها معروفة أيضا فى فى دول لا تعرف تعددا أوليا.

ومع ذلك كان تدخل الجيش (الحديث الذى لاصلة له بالقبلية) فى السياسة أحد أهم مصادر نكبات مثل هذه الدول. وفضلا عن ذلك، ثبت عند اندلاع الحرب أن موقف بعض القوى القبلية كان اكثر تقدما ورقيا من القادة الحزبيين والعسكريين فى الشمال والجنوب على السواء. فعلى سبيل المثال، أعلنت قبائل خولان الشمالية حمايتها للواء الخامس مظلات الجنوبى - الذى حاصرته قوات الشمال فى منطقتها - بشرط عدم مشاركته فى القتال، وانقذته من إبادة محققة. وكذلك فعلت قبائل أرحب مع لواء المشاة الجنوبى الذى كان متمركزا فى منطقتها. وهذا سلوك قبلى معروف يرتبط بتقاليد حماية الغريب أوالضعيف. لكنه مؤشر ايضا على أن القبلية لم تكن المصدر الأهم للازمة التى قادت إلى الحرب اليمنية. وقبل ذلك لم تقف القبلية عائقا أمام الوحدة، ولا أمام التحول الديمقراطى الذى تفاعلت القبائل ايجابيا معه ووفرت له أساسا موضوعيا ينبع من استقلاليتها النسبية الطبيعية عن سلطة الدولة، أو قدرتها على تحقيق هذه الاستقلالية .فالدول ذات التركيب القبلى المتنوع، الذى لايقوم على انتماء غالبية الشعب لقبيلة واحدة، قد تملك فرصة مناسبة للتحول الديمقراطى بشرطين:

أولهما : الا تكون تقاليدها من النوع الذى يمنح شيوخ القبائل سلطات مطلقة، وانما يلزمهم بالعودة إلى المجالس القبلية.

وثانيهما : الا يطغى نفوذ القبائل فى مناطقها إلى الحد الذى يضعف سلطة الدولة بقدر اكبر مما تستوجبه متطلبات التوازن الديمقراطى.

وقد نضيف إلى ذلك شرطا **ثالثا**: وهو حدوث حراك اجتماعى داخل القبائل من خلال التعليم وانخراط اعداد متزايدة من أبناء القبائل فى العمل العام.

واجمالا، فمن المبالغة تحميل التركيب القبلى مسئولية الحرب اليمنية التى نجمت عن أزمة مركبة بين حزبين وشخصين كما سبق، وأدى العجز عن حلها إلى الصدام

الذى بدأ فى ٤ مايو ١٩٩٤، وانتهى بالحفاظ على الوحدة لكن دون استعادة الاجواء التى اتاحت بدء التحول الديمقراطى. فقد انحسرت تلك الاجواء نتيجة تعامل قيادة الدولة وحزبى المؤتمر الشعبى والاصلاح مع الجنوب والحزب الاشتراكى من منظور منتصر ومهزوم، بدلا من السعى إلى تحقيق مصالحة وطنية شاملة.

لقد حفل بيان مجلس الرئاسة فى ٧ يوليو ، وخطاب الرئيس اليمنى فى ٩ يوليو، بتعهدات عن الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان واعتماد الحوار سبيلا لحل الخلافات لتوسيع المشاركة الشعبية فى السلطة. لكن لم تتضمن الوثيقتان اى ايضاح حول الاجراءات الكفيلة بالالتزام بتلك التعهدات، التى بدا أنها موجهة للمجتمع الدولى فى المقام الأول.

ولعل المعيار الاول الكاشف لمدى صدقية هذه التعهدات هو كيفية التعامل مع الحزب الاشتراكى، الذى كان احد اطراف ثلاثة فى الحكم حتى نشوب الحرب. فرغم أن قادته الذين كانوا معارضين للحرب أخذوا زمام المبادرة، واعادوا تشكيل هيئاته القيادية باستبعاد زملائهم الذين لجأوا للسلاح، وأظهروا مرونة كافية، وعبروا عن رغبة واضحة فى المصالحة الوطنية، ظل الحزب يتعرض لحصار إمتد حتى نهاية العام. وثمة مايدل على ان قيادة الدولة وحزب المؤتمر الشعبى سعت للهيمنة على الحزب وتحويله إلى «دمية» أو ديكور سياسى، «الامر الذى يعنى انتهاكا لحقوق قطاع من الشعب صوت لصالح هذا الحزب فى اول انتخابات تعددية. فعقب انتهاء الحرب مباشرة، صدرت عن القيادة اليمنية وانصارها طروحات بشأن مصير الحزب الاشتراكى يمكن تصنيفها فى اتجاهين:

أحدهما : اتجه إلى احداث تغيير جوهرى فى طبيعة هذا الحزب وتوجهاته ، تحت شعار «تصحيح اوضاعه».

والآخر : سعى للاسراع بسد الفراغ القيادى فيه، مع وعود بالحفاظ على مكانه فى الائتلاف الحكومى لكن فى اطار صيغة تحوله إلى «دمية سياسية» أى تدجينه.

ولما لم تنسجم عملية احياء الحزب مع هذين الاتجاهين، جرى فرض قيود عليه بدءاً باستبعاده من الائتلاف الحكومى وتقسيم السلطة بين حزبى المؤتمر الشعبى والاصلاح وانفرادهما باجراء التعديلات الدستورية، وحتى مصادرة بعض مقرراته.

وإذا اخذنا فى الاعتبار ماسبقت الاشارة اليه من الحاجة لنوع من التوازن السياسى كضرورة للتحول الديمقراطى، يصبح من الصعب تصور امكان استئناف هذا التحول جدياً بدون مراجعة ذلك المنهج والاعتراف بحق الحزب الاشتراكى فى إعادة بناء نفسه وتقرير مستقبله بارادة حرة، أى اعتماد نهج ديمقراطى تجاه هذا الحزب الذى كان الممثل السياسى غير المنازع لأغلبية اليمنيين فى المحافظات الجنوبية والشرقية وفقا لنتائج انتخابات ابريل ١٩٩٣. ولذلك يقترن التعسف تجاهه بتعزيز الشعور بأن حقوق المواطنه ليست متساوية، وان هناك تمييزا على اساس مناطقى (شمالى - جنوبى).

والمفارقة هنا هى أن حزب التجمع اليمنى للاصلاح، وهو الحزب الأصولى الرئيسى المشارك فى الحكم باليمن، يتفق مع مختلف القوى الاصولية العربية، وقوى أخرى، فى الدعوة إلى اعتماد نهج ديمقراطى تجاه جبهة الانقاذ بالجزائر، فيما يرفض هذا النهج تجاه الحزب الاشتراكى فى اليمن. وهو يتخذ هذا الموقف، رغم أن الحزب الاشتراكى قام بتصحيح أوضاعه بالفعل عقب انتهاء الحرب فى اليمن، وأظهر التزاما كاملا بأسس دولة الوحدة الديمقراطية، فى حين مازالت قيادة جبهة الانقاذ بالجزائر بما فى ذلك الجناح المعتدل فيها، عاجزة عن تأكيد التزامها بالديمقراطية ونبذ العنف.

لقد قام «معتدلو» الحزب الاشتراكى بتمييز انفهسم بشكل حاسم عن المتشددين الذين أسهموا فى وصول الازمة إلى الطريق المسدود، فيما لم يستطع معتدلو الانقاذ فى الجزائر أن ينأوا بأنفسهم عن متطرفى الجبهة الذين يؤيدون العنف. وقد تسبب عجز معتدلى الانقاذ عن حسم خيارهم (مع الحوار أم مع العنف) فى إخفاق جهود الحوار الوطنى خلال عام ١٩٩٤، بعد أن تحققت انفراجة طفيفة فى خريف ذلك العام، قبل أن يعلن الرئيس الجزائرى عن فشل هذه الجهود فى خطاب أول نوفمبر. فقد شهد عام ١٩٩٤ أول اتصالات جدية تقوم بها السلطات الجزائرية مع قياديى الجبهة الاسلامية للانقاذ عقب الافراج عن بعضهم فى بداية العام.

وحدث تقدم فى هذه الاتصالات مع منتصف العام، بالتزامن مع التحضير لجولة جديدة من الحوار الوطنى شاركت فيها خمسة أحزاب معارضة. وطرحت فى تلك الاتصالات قضية مشاركة جبهة الانقاذ فى الحوار اذا اتخذت موقفا حاسما تجاه العنف .لكن ظلت قيادة الجبهة عاجزة عن حسم خيارها مع الحوار أم مع العنف. فلم يستطع المعتدلون فى هذه القيادة اتخاذ موقف واضح يفسح الطريق امام خيار الحوار والحل السلمى، وينطوى

على استعداد لتحمل الثمن الضرورى لهذا الخيار وهو التمايز بشكل حاسم عن التيار المتشدد فى الجبهة، بل والقطع معه. لقد ظل معتدلو الانقاذ يراوحون بين خيارى الحوار والعنف، ويحاولون الجمع بينهما مستسلمين لمحاججة المتشددين بأن العنف (الجهاد) هو الذى يفرض على السلطة الحوار مع الجبهة.

هذا هو مايمكن استخلاصه من أسلوب عباسي مدنى ومعتدلى الانقاذ فى التعامل مع قضية الحوار، خلال الاتصالات التى امتدت من أغسطس إلى اكتوبر ١٩٩٤، وفقا لمصدر موثوق يمكن الاعتماد عليه وهو الرسائل الصادرة من قياديى الانقاذ لرئيس الدولة. فإذا كان من الصعب التثبت من صحة الروايات الحكومية عما دار فى بعض اللقاءات التى جرت مع قياديى الانقاذ فى سجن البليدة، فبالامكان الاستناد إلى ماتضمنته تلك الرسائل سواء التى أذاعتها الجبهة أونشرتها صحيفة «الشعب» الجزائرية التى اتخذت موقفا مرحبا بمشاركة الجبهة فى الحوار.

والملاحظ أن رسالة عباس مدنى إلى الرئيس زروال والمؤرخة ٢٣ أغسطس كانت نموذجا فى الاعتدال والمرونة. فقد اكدت على معنى المصالحة وحقن الدماء، وأقرت بأن «الشعب الجزائرى هو صاحب السيادة بعد الله»، وابرزت الالتزام بالتعددية الحزبية والتداول على السلطة دون احتكار، إضافة إلى المطالب الأساسية للجبهة: رفع حالة الاستثناء، والعفو عن المسجونين والمعتقلين وايقاف الداهمات، واعادة الاعتبار للجبهة قانونيا.

ومع ذلك كانت نقيصتها الاساسية أن صاحبها لم يمد هذا النهج على استقامته ليصل به إلى رفض العنف. فقد أصر مدنى على اعتبار العنف الاصولى جهادا ومقاومة شعبية، معتبراً أن وصفه بالإرهاب ليس سوى (مسايرة لشعار استعمارى يستهدف سلب الشعوب المظلومة حقها فى الدفاع عن نفسها). لكنه التزم فى الرسالة نفسها بأنه حال موافقة الرئيس زروال على المطالب التى طرحها (سيدعو جميع فصائل المقاومة إلى هدنة عبر كامل التراب الوطنى حتى يتم تبنى خطة الحوار وتنفيذها فى أفضل الظروف). وكانت هذه مبادرة ايجابية تقلل نسبيا من تأثير نقيصة عدم اتخاذ موقف حاسم تجاه العنف، لكن دون أن تلغى هذه النقيصة التى لم تلبث أن فعلت فعلها بسرعة بالغة. فقبل أن ترد السلطة على رسالة ٢٣ أغسطس، عاجلها عباس مدنى برسالة ثانية فى ٢٦ أغسطس تضع شرطا جديدا هو رفض المناقشة حول رسالته الأولى طالما بقى فى السجن، والاصرار على الافراج عن قياديى الجبهة ليتسنى لهم اللقاء مع بقية مسئوليها السياسيين والجهاديين. وتكرر هذا الشرط فى الرسالة الجماعية الصادرة فى ٦ سبتمبر عن شيوخ الجبهة الخمسة الذين كانوا مسجونين فى البليدة وقتها (مدنى وبلحاج وشيقار وقمازى وعبد القادر عمر).

وكانت الدلالة المهمة لهذا الشرط هى تعليق مبادرة الهدنة (التى وردت فى رسالة ٢٣ أغسطس) للتشاور مع الجناح المسلح فى الجبهة (المسمى بالجهاديين أو الجيش الاسلامى للانقاذ). وربما لاتكون ثمة غضاضة فى هذا التشاور اذا كان الهدف منه هو إقناع الجناح المسلح بايقاف العنف واللجوء للحوار. لكن السياق الذى ورد فيه شرط الافراج عن قياديى الجبهة للتشاور مع (مسئوليها الجهاديين) يدل على تراجع عن مبادرة ٢٣ أغسطس تحت ضغط المتشددين فى الجبهة، وعلى رأسهم على بلحاج.

وارتبط ذلك التراجع بنهج يقوم على تعظيم دور الجناح المسلح للجبهة واعتباره القوة الضاغطة على السلطات، وفقا لتعبير رابح كبير أحد رموز المعتدلين فى الانقاذ. ويؤكد هذا التراجع تصريح أدلى به كمال قمازى، وهو رمز معتدل آخر، فى ٢٠ سبتمبر عقب الافراج عنه بشأن الاتصالات مع السلطة، حيث قال: (لقد اقترحوا الانطلاق من رسالة عباس مدنى كأرضية للنقاش، وسجلنا أنه لايمكن أن تكون هذه الرسالة هى المنطلق فى المفاوضات، وانما ما تتوصل إليه عناصر قيادة الجبهة بجناحيها الجهادى والسياسى).

وهكذا قاد اعلاء دور الجناح المسلح، ومن ثم التردد فى حسم الخيار بين الحل السلمى والعنف، إلى التراجع عن نهج الحوار. ولذلك كان من الضرورى أن تصل الاتصالات إلى طريق مسدود، وأن يتعذر اشراك الانقاذ فى الحوار الوطنى الذى بدأ فى ٦ سبتمبر بين السلطة وخمسة من أحزاب المعارضة ولم يؤد إلى تقدم ملموس. فكانت النتيجة هى تراجع السلطة بدورها عن نهج الحوار وتغلب الاتجاه الذى يفضل سياسة المواجهة الامنية لاستئصال جذور العنف، رغم عدم وجود مايدل على توفر امكانية لنجاح هذه السياسة.

وشهد الشهران الاخيران من العام بالفعل تصعيد قوات الامن والجيش للمواجهة بمعدل غير مسبوق، الأمر الذى قوبل بانتقادات من احزاب المعارضة الرئيسية المشروعة وفى مقدمتها جبهة التحرير الوطنى وجبهة القنى الاشتراكية. واستجابت الجبهتان مع عدة احزاب وقوى معارضة أخرى لدعوة جمعية (سانت ايجيديو) الكاثوليكية

لعقد ندوة يشارك فيها ممثلون لجبهة الانقاذ فى روما يومى ٢١ و ٢٢ نوفمبر. وكان هذا أول حوار تشارك فيه الانقاذ منذ صدور قرار حلها عام ١٩٩٢. لكن اذا كان استبعاد الانقاذ من الحوار لايتيح له آفاقا للتقدم، فالمؤكد أن اجراء حوار بمنأى عن سلطة الدولة وخارج البلاد لايملك أية فرصة للتوصل إلى حل. وربما تكون السلطة الجزائرية قد تعجلت بالاعلان عن اخفاق نهج الحوار وطرح خطة منفردة لاجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية ١٩٩٥ مع تصعيد المواجهة الامنية. لكن يظل العامل الجوهرى الذى قاد لانحسار اجواء الحوار التى بدت مشجعة نسبيا فى الفترة بين اغسطس واكتوبر ١٩٩٤، هو عجز المعتدلين فى جبهة الانقاذ عن اتخاذ موقف حاسم لصالح الحوار والحل السلمى وبمنأى عن العنف والارهاب. فقد أدى ذلك العجز إلى اعلاء شأن المتشددين فى الجبهة ومعهم القوى الاصولية التى تمارس العنف (وأهمها الجماعة الاسلامية المسلحة) من ناحية، ودعم نفوذ أصحاب الحل الامنى الاستئصالى سواء داخل السلطة أو فى بعض الاحزاب العلمانية المتطرفة، ومن ثم تصاعد مسلسل العنف المتبادل . واذا كان الامر كذلك، يظل مفتاح ايقاف هذا المسلسل هو ان يحسم معتدلو جبهة الانقاذ موقفهم، وأن يثبتوا أنهم معتدلون حقا، وأن يدركوا ان تصاعد العنف لايترك لهم مكانا فى الساحة التى يتصدرها المتشددون.

لكن ثمة سؤالا مطروحا فى هذا السياق، وهو: هل يستطيع معتدلو الانقاذ حسم موقفهم على هذا النحو بعد أن أصبح للجناح المسلح كل هذا النفوذ ؟ وتقتضى الاجابة عليه ايضاح أن الحسم المقصود هنا لايعنى مواجهة الجناح المسلح للجبهة (جيش الانقاذ) أو التخلى عنه، لأن هذا يحمل خطر التحاقه بالقوى الاكثر تصلبا مثل (الجماعة الاسلامية المسلحة).

فالمقصود هو العمل على اعادة دمج الجناح المسلح للجبهة، أو قطاع معتبر منه، فى الهيئات السياسية للجبهة على اساس التوجه نحو الحوار. فالحسم المقصود هو بين خيارين ونهجين، وليس بين جناحين. وعلى هذا الأساس يحدث الفرز، بحيث يبقى من يقبل بنهج الحوار والحل السلمى، ويخرج من يرفضه من الجناحين السياسى، والمسلح على حد سواء.

وفى هذا السياق، ربما تكون مشكلة معالجة وضع الجناح المسلح أقل حدة من مشكلة التعامل مع بعض القادة السياسيين للجبهة المؤيدين لنهج العنف.

فثمة تيار فى الانقاذ ، على رأسه على بلحاج، يصعب عليه الانسجام مع نهج الحوار المنفتح على حل سلمى ديمقراطى. وهذا التيار يؤيد العنف، لاكرد على عنف السلطة، وإنما باعتباره السبيل لاقامة الدولة الاصولية التى يرفض أن يكون لها أى طابع ديمقراطى. إنه تيار سلفى بالغ التشدد يحتقر التعددية أصلا، بما فى ذلك التعددية داخل جبهة الانقاذ نفسها، لكنه قبل بها مرحليا توطئة لتقويضها عند وصوله للسلطة. وكان هو المسئول عن اثارة مخاوف القوى السياسية الاخرى والجيش، بل وحركات اسلامية مثل «حماس» و«النهضة» الجزائرية، من حكم جبهة الانقاذ. واكتسب هذا التيار نفوذا قويا، لا بل الاقوى، داخل الجبهة منذ تأسيسها، رغم وجود تيارات اخرى فيها لايشاركه بعضها تشدده. واتيح له ذلك بفعل خطابه التعبوى ذى الطابع الشعبوى الصارخ، الذى طرح بديلا جذريا فى فترة كانت قطاعات يعتد بها من الشارع الجزائرى تنشد ملء الفراغ الناجم من انتكاسة تجربة جبهة التحرير الوطنى.

صحيح أن هذا التيار المغالى هو الذى اكسب جبهة الانقاذ القدر الاكبر من التأييد الشعبى لها. لكن الارجح أن يقود الوضع الكارثى الذى عاشه الشعب الجزائرى منذ ١٩٩٢ إلى تغيير فى مزاجه، باتجاه البحث عن الاستقرار الذى يمكن أن يوفره نظام ديمقراطى تنافسى، بدلا من البحث عن بديل جذرى. وعندئذ قد لاتخسر جبهة الانقاذ كثيرا اذا غادرها هذا التيار المتشدد، بما يتيح لها بلورة توجه معتدل ربما تمثل رسالة عباس مدنى فى ٢٣ اغسطس ركيزة له.

هذا هو إذن نوع الحسم المطلوب من معتدلى الانقاذ كمدخل لابديل عنه إلى حل سلمى للازمة. حسم يميز بين نهجين إلتقيا فى ظرف استثنائى عام ١٩٨٩، وما كان لهما أن يتعايشا فى ظرف آخر. بل والارجح انهما كانا مرشحين للافتراق اذا استكملت انتخابات ديسمبر ١٩٩١ وتولت الجبهة الحكم. فالمتشددون المغالون لايصفون خصومهم فقط، وانما زملاءهم أيضا.

ولافارق فى ذلك بين مغالين أصوليين، من نوع بلحاج، وغيرهم مثل ستالين وهتلر. والمفترض أن الفارق بين نهجى معتدلى ومتشددى الانقاذ ليس مجرد فارق كمى بما يبرر شيوع الاعتقاد بأنه نوع من توزيع الادوار. لكن يغذى هذا الاعتقاد عجز المعتدلين عن حسم خيارهم كما سبق إيضاحه. إنه فارق نوعى، بشكل ما، يرجع إلى ماقبل انشاء جبهة الانقاذ بسنوات، اذا تذكرنا مثلا أين كان موقع كل من مدنى وبلحاج فى بداية الثمانينات.

فعندما بدأت ارهاصات التعدد، عقب رحيل بومدين، شارك مدني مع آخرين مثل أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني في اصدار بيان النصيحة عام ١٩٨٢، كأول تعبير علني عن تيار الاسلام السياسي المعتدل في الجزائر. وفي ذلك الوقت كان بلحاج قريبا من جماعة مصطفى بويعلى المسلحة المتطرفة التي نشأت في أواخر ١٩٨٢. ولذلك فليس بمستغرب أن يبدو بلحاج، في اللحظات الفاصلة أقرب إلى نهج (الجماعة الاسلامية المسلحة).

ففي الوقت الذي عمل على عرقلة الاتصالات التي دارت بين قياديي الانقاذ المسجونين والسلطة الجزائرية بين أغسطس واكتوبر ١٩٩٤، وجه رسالتين من سجنه أيد فيهما نهج «الجهاد» ودعا لتصعيده. كما نسبت اليه، قبلهما، رسالة من جهة (للجماعة الاسلامية المسلحة) يؤكد فيها أنه لو كان خارج السجن لالتحق «بالمجاهدين». لقد جاء التقاء مدني وبلحاج عام ١٩٨٩ في اطار جبهة متعددة التيارات، لكن سادها تيار بلحاج السلفي الذي بدا الاكثر قدرة على استثمار حالة الفراغ في الشارع الجزائري وضعف الاحزاب والقوى العلمانية وشبه العلمانية، في ظل عدم وضوح قواعد اللعبة الجديدة على الشعب الجزائري في كل تاريخه، نتيجة عدم تأسيس التحول للتعددية على حوار وطني يقود إلى تفاهم أو تراض عام حول هذه القواعد. وإذا كان مستقبل الديمقراطية في الجزائر بل ومستقبل الجزائر نفسها، يتوقف على التوصل لتفاهم حول قواعد اللعبة، فإن هذا يرتبط بدوره بمدى قدرة معتدلي الانقاذ على حسم خيارهم باتجاه القطيعة مع العنف وانصاره داخل الجبهة وخارجها، على أن يواكب ذلك اتجاه السلطة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير مناخ انفراج حقيقي. وكانت احزاب المعارضة الخمسة التي شاركت في حوار سبتمبر واكتوبر ١٩٩٤ مع السلطة قد تقدمت بوثيقة تتضمن ١٤ مطلبا غايتها تحقيق تهدئة وانفراج سياسي. والارجح أن يساعد حسم معتدلي الانقاذ موقفهم على تدعيم مركز معتدلي السلطة الذين لايرون المواجهة الامنية كافية لإنهاء الأزمة.

٢ ـ حالة الركود في بقية بلاد التعددية المقيدة:

باستثناء المغرب، مازالت حالة التطور الديمقراطي في بقية بلاد التعددية المقيدة غير مبشرة. وكانت موريتانيا هي الأسوأ على الاطلاق في ١٩٩٤، كما في العامين السابقين، بحيث بات من الصعب مواصلة تصنيفها ضمن فئة التعددية المقيدة في العالم العربي. ولذلك نركز هنا على الحالتين الأفضل (المغرب) والأسوأ (موريتانيا)، ثم نعطي ملامح عامة لوضع الركود في بقية بلاد هذه الفئة.

ففي الوقت الذي تعاني السلطات في مختلف هذه البلاد من مشكلات في التواصل مع قوى المعارضة، نتتجه لفرض مزيد من القيود على هذه القوى أو بعضها، اتخذ العاهل المغربي مبادرة جديدة تجاه احزاب المعارضة بتجديد دعوته لها لتشكيل الحكومة في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الجديدة، في ١٤ أكتوبر ١٩٩٤. وجاء ذلك في الوقت الذي كان الحوار الوطني في الجزائر يقترب من نهاية الطريق المسدود التي بلغها في نهاية أكتوبر كما سبقت الاشارة. ويعكس ذلك حجم الفارق بين حالتي بلدين عربيين متجاورين:

أحدهما : عاجز عن ايجاد مخرج من أزمته المستحكمة وغارق في مسلسل العنف الدموي ، **والآخر** : يظهر قدرة متزايدة على معالجة مشكلات التطور الديمقراطي ويتمتع بقدر من الحيوية السياسية وتتفتح أمامه أبواب الأمل في الوصول إلى ممارسة تداول السلطة عبر الانتخابات على المستوى الحكومي لأول مرة في بلد عربي منذ الخمسينات باستثناء حالة لبنان الخاصة التي سنتناول جديدها لاحقا وحالة السودان التي انتكست الديمقراطية فيها اكثر من مرة. وكان التطور في المغرب باتجاه التمهيد للتداول على السلطة قد بدأ عشية الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣، عندما التزم الملك علنا بأن يتم تشكيل الحكومة الجديدة وفقا لنتائج هذه الانتخابات.

لكن هذه النتائج أسفرت عن عدم وصول التكتلين الرئيسيين (الاحزاب الموالية للحكم وأحزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة) على أغلبية مطلقة. ومع ذلك بادر الملك بدعوة الكتلة المعارضة لتولي جميع المناصب الوزارية ماعدا رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والداخلية والعدل، مقابل التعهد بضمان ممارسة الحكومة لمسئولياتها لفترة لاتقل عن ثلاث سنوات دون أن تتعرض لسحب الثقة منها في البرلمان.

لكن ظلت احزاب المعارضة مترددة في الاستجابه لهذه المبادرة، لاسباب أهمها الانقسام داخل الحزبين الرئيسيين (الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، حيث عمل المتشددون على احباط أي اتفاق مع السلطات بشأن المشاركة في الحكم. وأدى ذلك إلى تشكيل حكومة تكنوقراط في نوفمبر ١٩٩٣، الأمر الذي حمل معنى استمرار العرض المطروح على المعارضة، خاصة وأن الأحزاب الموالية للحكم (كتلة الوفاق الوطني) أعلنت أنها تفضل البقاء خارج

السلطة لتعيد ترتيب أوراقها. وعندما جدد الملك دعوته للكتلة المعارضة فى ١٤ أكتوبر، أبدى مزيدا من المرونة حيث أعلن تخليه عن شرط أن يكون رئيس الوزراء محايدا وبذلك وضع حداً لأهم الأسباب المعلنة التى استندت إليها المعارضة فى اعتذارها عن قبول العرض.

وحدث تحول بالفعل فى أسلوب تعامل المعارضة مع العرض الملكى، حيث أبدى حزباها الرئيسيان استعدادا لقبوله. وعقدا اجتماعات، وأجريا مشاورات بينهما ومع حزب العمل الديمقراطى.

لكن لم تتوصل المعارضة إلى اتفاق نهائى فيما بينها حتى نهاية العام، الأمر الذى حال دون تجاوز الركود القائم عند انتهاء انتخابات ١٩٩٣. ومع ذلك ، يظل هذا التطور هو الأفضل على الاطلاق فى كل بلاد التعددية المقيدة بالعالم العربى عام ١٩٩٤. ويعكس ذلك وصول المغرب إلى مستوى غير مسبوق على طريق التحول الديمقراطى، واتجاه القوى السياسية الرئيسية به إلى نوع من التراضى العام على قواعد اللعبة، بعد أن حققت تفاهما ملموساً على مجموعة من الثوابت أوالقواسم المشتركة.

وهذا شرط ضرورى لتنظيم وترشيد الصراع السياسى، وتحويله من اقتتال على مبادئ كلية وعقائد وايديولوجيات إلى تنافس على برامج وسياسات. وعندئذ تكف الدولة عن أن تكون حقل تجارب، وتكف السلطة عن أن تكون غنيمة يظفر بها هذا الطرف أو ذاك ليستخدمها فى استباحة غيره. وقد اصبح المغرب قريبا من الوصول الى التراضى العام بعد تجربة ممتدة منذ استقلاله، شهدت انعطافات والتواءات شتى، وحفلت بالتوتر والاختناق فى غير مرحلة من مراحلها.

لكن اتسمت هذه التجربة بقدر من التراكم، حيث استخلص الحكم وانصاره ومعظم معارضيه الدروس منها بدرجات متفاوتة، وكل على طريقته. وأصبح الميل للتعايش والتنافس السلمى أهم حصيلة ايجابية لها. وقد حدث ذلك رغم أن قوى المعارضة فى المغرب هى الأقوى والاكثر نفوذا على الاطلاق بالمقارنة مع نظيراتها فى بقية بلاد التعددية المقيدة. كما أنها الاكثر حرصا على استقلاليتها، فلم تتحول الى توابع للسلطة فى أى وقت ولكنها فى الوقت نفسه لم تلعب *لعبة القطيعة التى تهدد السلام الأهلى*. وباستثناءات هزيلة على هامش المجتمع السياسى المغربى، لم يعد هناك كن يسعى لتغيير جذرى فى *مقومات الدولة والمجتمع*، أويطرح مشروعا لدولة جديدة ذات مقومات مناقضة أو حتى بديلا شاملا عن *النظام السياسى القائم*. وأتاح قبول قوى المعارضة الرئيسية بشرعية النظام الملكى، وتركيزها بالمقابل على تبديل بعض السياسات، إمكانية التقدم نحو تحديد قواعد اللعبة، رغم استمرار الخلاف حول هذا البند أوذاك من الدستور، وحول هذه النقطة أوتلك من القوانين المنظمة للعملية السياسية. وهذه الخلافات من طبائع الامور، بل هى من دلائل الحيوية طالما أن هناك تفاهما على أسلوب التعامل معها. واجمالا، بدت النخبة السياسية المغربية هى الأكثر وعيا فى *العالم العربى بأسس ومتطلبات التحول الديمقراطى*، وفى مقدمتها الحاجة الى تراضى عام على مقومات الدولة وقواعد اللعبة. صحيح أن هناك تباينا ملموسا لكتلة المعارضة، التى تقف اجمالا فى منطقة على يسار الوسط، مع التوجهات الاقتصادية السائدة القائمة على القطاع الخاص وآليات السوق.

لكنها مع ذلك لاتطرح تغييرا جذريا أو بديلا شاملا، وأنما تركز على مراجعة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، وخفض عجز الموازنة، واجراءات للسلم الاجتماعى. ورغم أنها لاتؤيد الاتجاه للانفتاح على اسرائيل، الا انها تلتزم موقفا حذرا، وان كان بعض صحفها يعارض الاتفاقات التى توصلت اليها منظمة التحرير والاردن مع اسرائيل.

ولذلك، فليس من المتوقع أن يقود تشكيل المعارضة للحكومة الى بروز مشكلات جوهرية تؤثر سلبيا على التراضى العام، بقدر مايمكن أن يقود ذلك الى اظهار مشكلات فى العلاقة بين أحزابها وخاصة بين الاستقلال والاتحاد الاشتراكى أو فى داخل كل حزب منها. منذ عجز كل من هذين الحزبين عن عقد مؤتمره العام الذى كان مقررا فى أوائل ١٩٩٤.

وفشل المؤتمر العام الثالث لحزب منظمة العمل الديمقراطى الذى انعقد فى يوليو، وتم تعفيقه بسبب صعوبة التوفيق بين تيارين متصارعين داخله. وهكذا يبدو المأزق الرئيسى الذى واجه التطور الديمقراطى بالمغرب عام ١٩٩٤ معكوسا بمعنى ما، بالمقارنة مع بقية حالات التعددية المقيدة. فهو مأزق احزاب المعارضة الرئيسية نفسها، والذى ظل يحول دون استثمارها فرصة تاريخية للبدء فى تداول السلطة نتيجة انفتاح الملك عليها. إنه مأزق معكوس بالفعل، *اذا نظرنا الى حالة موريتانيا مثلا، التى شهدت استمرار* مسلسل تزوير الانتخابات الذى بدأ عام ١٩٩٢ بالانتخابات *الرئاسية (يناير) والتشريعية (مارس)*، وشمل الانتخابات البلدية فى يناير ١٩٩٤. فقد قاتل الحزب الحاكم (الحزب *الجمهورى الديمقراطى الاجتماعى) للفوز بأغلبية ساحقة*

تجاوزت ٩٠٪ من البلديات، واستعان بالجيش الذى تدخل بشكل سافر للضغط على القبائل للتصويت لصالح الحزب الحاكم. وقامت قوات الجيش بالاشراف الفعلى على عملية الاقتراع فى المراكز التى خشيت السلطات الا يحرز الحزب الحاكم أغلبية فيها.

ومع ذلك أبلت قوى المعارضة التى شاركت فى الانتخابات بلاء حسنا فى حدود امكاناتها وفى مواجهة ظروف بالغة الصعوبة. وأدى ذلك الى فشل السلطات فى حسم المعركة الانتخابية فى عشر مدن خلال الجولة الأولى، ومنها أربع مدن رئيسية هى نواكشوط العاصمة ونواذيبو والعيون والنعمة، حيث جرت فيها جولة ثانية شهدت ضغوطا مضاعفة. وبذلك شهد عام ١٩٩٤ قتل آخر أمل فى امكان استمرار تجربة التعددية المقيدة فى موريتانيا، عبر حرمان المعارضة المحرومة من التمثيل فى المجلس التشريعى من أن تمثل بنسبة معقولة فى مجالس البلديات. وجاء انقسام تجمع المعارضة الرئيسى (اتحاد القوى الديمقراطية) بعد ذلك فى منتصف العام ليضفى أجواء اكثر قتامة على الوضع فى موريتانيا. فقد انسحب ثلاثة من روافده الاساسية (حركة الاحرار، والديمقراطيون المستقلون، وروابط القرى)، الأمر الذى بدا فى أحد جوانبه انعكاسا للمناخ الذى ترتب على انتخابات يناير البلدية، رغم أن السبب الرئيسى المعلن للخلاف كان الاحتجاج على أسلوب تسيير الحزب. وأدى ذلك لإضعاف الحزب، الذى كان حزب المعارضة الوحيد القادر على منافسة الحزب الحاكم جزئيا فى بعض المواقع .وقد تمكن من الحصول على حوالى ٤٨٪ من اجمالى عضوية المجلسين البلدين فى نواكشوط ونواذيبو.

فاذا تقوض هذا الحزب، يصبح من المرجح أن تتجه موريتانيا نحو تكريس نظام الحزب الواحد فعليا، لأن بقية احزاب المعارضة صغيرة هزيلة لاشأن لها. وعندئذ تخرج موريتانيا من فئة بلاد التعددية المقيدة، التى يتوقف مستقبل الديمقراطية فى العالم العربى على امكانات اتساع نطاقها تدريجيا لتشمل بلادا أخرى، وعلى فرص تزايد مستوى التطور الديمقراطى داخل كل منها. لكن باستثناء المغرب، كما سبق، لم تتوفر مثل هذه الفرص فى أى من بلاد التعددية المقيدة خلال عام ١٩٩٤. واستمر الركود مخيما على العملية السياسية فى مصر وتونس والأردن، رغم اجراء حوار وطنى فى مصر، واجراء انتخابات تشريعية فى تونس.

فقد افتقد الحوار الوطنى المصرى لأهم الخصائص التى تؤهله لأن يكون آلية لتوسيع الهامش الديمقراطى، والسعى نحو تراض عام على قواعد اللعبة. فقد كان هذا الحوار فرصة لإضفاء حيوية على الساحة السياسية المصرية. لكن تضافرت عوامل عدة حالت دون استثمارها، على نحو تتحمل مسئوليته كل أطراف اللعبة السياسية، لاطرفا بعينه فى الحكم أو المعارضة. كان العامل الاكثر جوهرية هو الالتباس الذى احاط بالهدف من الحوار. وعندما لايكون الهدف واضحا، تتراجع فرص تنظيم حوار جدى. وقد كان السؤال الحائر من البداية هو:

ما المقصود بهذا الحوار، وما المطلوب منه، وبالتالى ماهو جدول الاعمال المناسب له ؟ وربما جاء الالتباس فى بداية الأكر من تزامن طرح موضوع الحوار فى خريف ١٩٩٣ مع تصاعد موجة جديدة للارهاب الأصولى، ولذلك ربط البعض بين الدعوة للحوار وتصاعد الارهاب. ولم يكن هذا الربط خاليا من أى مغزى، حتى اذا لم يكن صحيحا.

فقد تعود الناس منذ ١٩٥٢ ألا تلجأ السلطات للاهتمام بقضية المشاركة الا عند مواجهة أزمة كبرى. وعندئذ يأخذ الاهتمام بالمشاركة صورة السعى الى تعبئة وتكتيل وراء نظام الحكم. لكن الذين ربطوا بين الحوار والارهاب لم يأخذوا فى الاعتبار إحدى خصائص التعددية المقيدة، وهى أن الحكم لايكون مستعدا فى الغالب لتحويل الحوار الوطنى الى تفاوض حول مطالب المعارضة مقابل مساندتها له فى مواجهة أزمة معينة مهما كانت حدتها. فالتفاوض فى هذه الحالة يعنى الاستعداد للمساومة.

وفى مصر، كما فى بلاد أخرى تمر بمرحلة التعددية المقيدة، ينظر الحكم الى الاستعداد للمساومة على أنه نوع من الضعف. ويعد هذا أحد أسباب العجز عن تجاوز هذه المرحلة باتجاه استكمال التحول الديمقراطى. فالاستعداد للمساومة شرط ضرورى للوصول الى ديمقراطية حقيقية. وفضلا عن ذلك، فعندما بدأ الحوار بالفعل فى آخر يونيو ١٩٩٤، كانت موجة الارهاب قد أخذت فى الانحسار نتيجة النجاح الذى حققته الحملات الأمنية.

لكن اذا كان عزوف الحزب الحاكم عن الربط بين الحوار ومواجهة الارهاب يعكس فى احد جوانبه حذرا من الربط بين الحوار وتوسيع الهامش الديمقراطى، فمعنى ذلك أن توسيع هذا الهامش ليس هو الهدف من الحوار. فماذا كان هدفه إذن؟ لقد طرح الخطاب الرسمى هدفا عاما لايزيل الالتباس، هدف يمكن أن يكون واردا فى أى وقت وتحت أى ظرف، وهو رسم صورة مستقبل مصر فى القرن المقبل. إن مغزى هذا الهدف هو بحث خيارات استراتيجية متوسطة

وبعيدة المدى. وهذا أمر مطلوب لكن كان المطلوب اكثر، هو بحث الخيارات القريبة. وجاء التطبيق العملى فهدف اجراء حوار من اجل المستقبل فى صورة طرح كم هائل من القضايا على جدول أعمال حوار لاتتجاوز فترته أياما معدودة، وتوزيعها على ثلاث لجان (اقتصادية واجتماعية وسياسية).

وفضلا عن ذلك، فى الوقت الذى تناولت اللجنتان الاقتصادية والاجتماعية كل شئ تقريبا، انحصر جدول أعمال اللجنة السياسية فى عدد محدود من القضايا الصغيرة مثل مراجعة قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون المدعى العام الاشتراكى، واختصاصات مجلس الشورى، ونظام الانتخاب.

ولذلك انحصر الناتج الايجابى للحوار فى الغاء وتعديل جزء محدود من القوانين المقيدة للحريات، وتطوير قانون مباشرة الحقوق السياسية، فيما ترتب عليه بالمقابل عودة للجدل حول الاسلوب الافضل للانتخاب (الفردى أم القائمة)، وهو الأمر الذى لم يحسم حتى نهاية العام وظل مصدرا لارتباك الاحزاب والقوى السياسية التى بقيت عاجزة عن بدء استعداداتها للانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥.

لقد أظهرت تجربة الحوار الوطنى ركود البيئة السياسية فى مصر، الأمر الذى يتحمل المجتمع السياسى كله مسئوليته لا فقط الحزب الحاكم. فضعف أداء الاحزاب والقوى السياسية المعارضة ، ومقاطعة بعضها للحوار، يسهم فى استمرار هذا الركود. فهذه الاحزاب والقوى عاجزة عن ادارة حوار جدى حتى فيما بينها، ولايستطيع بعضها اجراء حوار داخلى. وعندما بادرت (لجنة التنسيق بين النقابات المهنية) بعقد مؤتمر عن الحريات بمقر نقابة الاطباء فى منتصف اكتوبر، وأسفر عن تشكيل لجنة للوفاق الوطنى ضمت عددا من قيادات الاحزاب والقوى السياسية والمستقبلية وان بصفتهم الشخصية بدا أن هناك بعض الأمل فى تحريك البيئة السياسية.

لكن تغلب الركود مرة أخرى، وأهدرت فرصة جديدة للحوار من خلال تلك اللجنة. ومثلما أخفقت تجربة الحوار الوطنى فى تحريك الركود السياسى فى مصر، فشلت الانتخابات التشريعية فى تحريك هذا الركود بتونس. فقد افتقدت تلك الانتخابات التنافس المفتوح، رغم أنها جرت فى اجواء أفضل نسبيا من تلك التى أحاطت بسابقاتها منذ التحول الى التعددية المقيدة عام ١٩٨١، وأتاحت لبعض احزاب المعارضة تمثيلا محدودا لأول مرة فى مجلس النواب الذى احتكره الحاكم منذ الاستقلال. فلم يتأثر هذا الاحتكار بالانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام تعددى مقيد.

فقد أدى قانون الانتخابات، قبل تعديله عشية انتخابات ١٩٩٤، الى حرمان المعارضة من اية فرصة للوصول الى البرلمان أو الاقتراب من مبناه الا فى المناسبات. الرسمية فقد اعتمد ذلك القانون على أسلوب القائمة المطلقة، الذى يعطى جميع مقاعد أية دائرة انتخابية للقائمة الحاصلة على اكبر عدد من الاصوات فيها. ولم يكن ممكنا لقوائم المعارضة أن تتفوق على قوائم الحزب الحاكم، الامر الذى حرمها من الحصول على مقاعد وفقا للنسب التى احرزتها فى بعض الدوائر. ومن هنا ايجابية التعديل الجزئى الذى حدث فى قانون الانتخابات قبيل انتخابات ١٩٩٤. فقد تم إدخال جرعة محدودة من النسبية فى توزيع المقاعد، للحد من قسوة أسلوب القائمة المطلقة لكن ظل هذا التعديل دون المستوى الذى يقود الى انتخابات تنافسية مفتوحة، خاصة وأن تزامن الانتخابات التشريعية مع الاستفتاء على التجديد لرئيس الجمهورية عمل لصالح الحزب الحاكم.

فقد أدى قانون الانتخابات فى صورته الجديدة الى حصر التنافس بين احزاب المعارضة على ١٩ مقعدا فقط (من أصل ١٦٣) جرى توزيعها وفقا للنسب الاجمالية التى تحصل عليها القوائم الخاسرة فى الدوائر الأخرى. ومعنى ذلك أن التعديل استحدث طريقة التوزيع النسبى على هامش أسلوب القائمة المطلقة. لكنه اتاح كسرالحاجز الذى كان قائما بين المعارضة والبرلمان. ومع ذلك ينبغى التوقف أمام حالة تونس، التى مازالت تمثل إحدى الحالات الأدنى مستوى فى التطور الديمقراطى بين بلاد التعددية المقيدة فى العالم العربى، رغم أنها الاكثر تحديثا «بالمعنى الاجتماعى والثقافى بينها.

وتعد هذه الحالة تحديا جديدا للنظرية التى تربط بين الديمقراطية وارتفاع مستوى التحديث، والتى يؤيدها غير قليل من المثقفين العرب. فالحادث أن تونس الأوفر تحديثا من المغرب والاردن، وحتى مصر، تعرف مستوى أقل من التطور الديمقراطى بالمقارنة بهذه البلاد. ولايعنى ذلك أن «الاقتصاد» فى التحديث أفضل بالضرورة من منظور التطور الديمقراطى، الذى يحتاج الى قدر مناسب منه يختلف مداه وفقا لخصائص كل بلد.

ويبدو أن حالة المغرب هى التى توفر لها هذا القدر الملائم الذى ينسجم مع مقتضيات التطور الديمقراطى. فهو أوفر نسبيا من حالتى الاردن واليمن، اللتين تظلان فى

حاجة الى قدر اضافى من التحديث لبنائهما الاجتماعى. لكن أقل من حالة تونس الاكثر إفراطا فى التحديث، خصوصا فى العهد البورقيبى، على الصعيد العربى كله.

فقد صار التحديث فيها مرادفا للتغريب والعلمنة الكاملة، وتم فرضه من أعلى، ليصبح احدى مشكلات التطور الديمقراطى عندما بدأ الاتجاه للتعددية المقيدة، فى ظل وجود تيار اسلامى أصولى. وخلق ذلك انقساما ثقافيا حدث مثله فى بلاد عربية أخرى، وتسبب فى انتكاسة تجربة الجزائر ومازال يمثل قيدا على تطور التجربة المصرية.

ومع ذلك تجدر ملاحظة أن التغيير الذى حدث فى قمة السلطة التونسية فى نوفمبر ١٩٨٧ انطوى على توجه للحد نسبيا من الإفراط التحديثى. وكان أبرز مثال لذلك هو التشديد على الهوية العربية الاسلامية، منذ صدور الميثاق الوطنى فى نوفمبر ١٩٨٨. فكان البند الأول فيه، بعد التمهيد، هو الهوية. وجاء به أن (هوية شعبنا عربية اسلامية متميزة تمتد جذورها فى ماض بعيد حافل بالأمجاد). كما أكد (تمسك تونس بعروبتها واسلامها) لكنه أشاد فى المقابل (بالتحول النوعى الذى خلق ظروف القطيعة مع عهد الذبول والانحطاط ومهد للأجيال الحاضرة سبل مواكبة العصر والمعارف الحديثة).

وتتيح هذه الصياغة الاخيرة بعموميتها البالغة تفسيرات متباينة لمدى تلك القطيعة، وما اذا كان المقصود بها قطيعة مع مجمل التراث (وبالتالى تصبح إزاء خطاب مزدوج)، أومع ماهو سلبى فى هذا التراث. ومع ذلك كانت هذه بداية طيبة لمراجعة نهج الافراط فى التحديث، دون توفر مقتضياته الموضوعية، وما أحدثه من انقسام ثقافى يعرقل التطور الديمقراطى. وافترق بها انفتاح نسبى لفترة قصيرة على المعارضة الاصولية، قبل أن تتجدد المواجهة معها وتتفاقم لتقود الى ضربة قاصمة لها عام ١٩٩١. لكن نجاح هذه الضربة لايعنى امكان حسم مشكلة الانقسام الثقافى بالمنهج الأمنى الاستئصالى وحده. فهذا المنهج لايحل مشكلة عميقة الجذور، رغم أنه قد نجح فى تجميدها لبعض الوقت طال او قصر.

أما الحل الحقيقى فيبدأ بحوار وطنى جدى يستهدف التوصل الى تراض عام حول مكونات الدولة الديمقراطية وقواعد اللعبة فيها.

صحيح أن هذا الحوار لم يحقق تحولا كيفيا رغم نجاحه فى الاردن والتوصل الى ميثاق وطنى متوازن، الا انه أتاح أجواء ايجابية غير مسبوقة لاستئناف الحياة السياسية على أسس تنافسية، وفى اطار تعددية مقيدة كانت انتخابات ١٩٨٩ فاتحة لها. وقدمت تلك التجربة نموذجا مبشرا بإمكان تجنب شبح الاستقطاب الثقافى، الذى تعانى منه تجارب عربية أخرى، الى أن تصاعد الخلاف حول قضية السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٣. فالميثاق الوطنى، الذى تم التوصل اليه عبر حوار منظم بين مختلف القوى السياسية تحت رعاية الدولة، تضمن حلولا توافقية مقبولة من الجميع لأهم الخلافات التى تعرقل التطور الديمقراطى، وفى مقدمتها الخلاف حول طبيعة الدولة والمجتمع. وساعد على ذلك ماتميزت به الساحة السياسية الاردنية من حرص الطرفين الرئيسيين فيها (الحكم والحركة الاسلامية) على الاحتفاظ بالجسور القديمة بينهما، قبل أن يتصاعد الخلاف حول عملية السلام. وكان أبرز مظهر لذلك هو مشاركة الاسلاميين فى الحكومة الاردنية بخمسة وزراء عام ١٩٩١. ورغم أن هذه المشاركة لم تدم غير شهور قليلة ، فقد حملت دلالة مهمة فى حينها لأنها كانت المرة الاولى التى تنضم فيها الحركة الاسلامية الاردنية الى الحكومة باعتبارها حركة سياسية ، وليس كأفراد كما حدث من قبل.

ورغم أن خروج وزرائها من الحكومة اقترن ببدء تصاعد الخلاف حول عملية السلام، فقد ظل الطرفان حريصين على عدم التصعيد أوالحفاظ على سقف معين لهذا التصعيد، الى أن اقترب موعد الانتخابات النيابية فى نوفمبر ١٩٩٣ وعجز كلاهما عن مواصلة نهج التهدئة. فقد شددت الحركة الاسلامية ضغوطها لوقف المفاوضات، فى الوقت الذى قام الحكم بحل البرلمان المنتخب عام ١٩٨٩ قبل انتهاء آخر دورة، وانفرد بتعديل قانون الانتخاب فى غياب البرلمان بهدف الحد من فرص الحركة الاسلامية وضمان حصول انصاره على أغلبية تتيح تمرير اتفاق السلام مع اسرائيل، الذى بات وشيكا منذ التوصل الى اعلان المبادئ الفلسطينى- الاسرائيلى. لقد أخطأ الطرفان عندما لم يستثمرا الوقت والاجواء الايجابية، منذ مؤتمر مدريد فى اكتوبر١٩٩١، لتنظيم حوار بشأن كيفية ادارة الخلاف حول عملية السلام. فأدى غياب الحوار الى استمرار التباعد بين موقفهما، أوبين موقف الحكم وانصاره من ناحية وموقف معظم قوى المعارضة التى تتفق مع الحركة الاسلامية فى رفضها للتفاوض مع اسرائيل. ومن هنا كان قلق الحكم من تأثير هذه المعارضة على عملية السلام دافعا للجوء الى فرض قيود بدأت بتعديل قانون الانتخاب بشكل منفرد، الامر الذى انعكس على نتائج انتخابات نوفمبر ١٩٩٣ (راجع، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٣. وتواصلت هذه القيود خلال عام ١٩٩٤، الذى شهد توقيع معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية. فقد ارتبط تسارع خطوات

التطبيع بين الاردن واسرائيل، قبيل وبعد التوقيع، بفرض قيود تمس الحق فى معارضة هذه الخطوات. وتراوحت تلك القيود بين منع عقد ندوات ومؤتمرات للمعارضين اوالتحقيق مع بعضهم لتصريحات أدلوا بها أو خطب ألقوها فى بعض المساجد، واحالة موظفين عموميين للتقاعد وخاصة فى قطاع التربية والتعليم فيما يبدو أنه ارتبط بالاتجاه لتطبيق مناهج دراسية جديدة منسجمة مع التطورات الحاصلة فى عملية السلام .

ومع ذلك ينبغى التنويه بأن هذه الانتهاكات ظلت تأخذ طابعا جزئيا وانتقائيا حتى نهاية العام، ولم تتحول الى سياسة شاملة. ولذلك لم تؤثر على المستوى العام للتطور الديمقراطى الذى بلغه الاردن فى اطار التعددية المقيدة، لكنها تؤدى الى حالة من الركود. فمازالت الجسور التاريخية بين الحكم والمعارضة الرئيسية (الاسلامية) تفعل فعلها فى وضع سقف للتصعيد وفى تجنب الوصول الى قطيعة كاملة ونهائية. لكن يظل هناك خطر ناجم عن وجود تيار داخل الحكم يفضل اظهار مزيد من الحسم تجاه معارضى عملية السلام باعتبارها مسألة مصيرية للكيان الاردنى نفسه ، وتيار داخل الحركة الاسلامية (شبابها أواجيال جديدة فيها) يحمل توجهات راديكالية ويرفض نهج قيادته المعتدلة. فهذه الاجيال الجديدة، القادمة من فئات اجتماعية دنيا ومن مخيمات اللاجئين، اشد حدة فى رد فعلها على التراجع العربى المستمر أمام اسرائيل وسوء توزيع الثروة، ومن ثم تسعى الى تغييرات جذرية.

وهذا التعارض فى التوجهات داخل الحركة الاسلامية ليس جديدا. لكنه غدا اكثر وضوحا وتبلورا الآن، حتى بالمقارنة مع نهاية السبعينات عندما التف قطاع من الاجيال الجديدة للإخوان المسلمين حول عبدالله عزام لطرح برنامج راديكالى بديل لبرنامج الحركة التقليدى. لكن القيادة التقليدية حسمت المعركة لصالح نهج الاعتدال، وذهب الراديكاليون «للجهاد» فى أفغانستان. وليس مستبعدا أن تكون عودة بعضهم الى الأردن اخيرا قد اسهمت فى تصاعد الخلاف الراهن حول الخط السياسى للحركة الاسلامية الاردنية، التى تعد قيادتها الاكثر نضجا بين كل الحركات الاسلامية فى العالم العربى حتى الآن.

وربما يتوقف مستقبل التطور الديمقراطى فى الاردن، فى جانب مهم منه على استمرارية خط هذه القيادة، الذى يتعرض لتحد متزايد الآن من خط اكثر راديكالية يتبناه فريق من الحرس القديم بدعم من قطاعات من الاجيال الجديدة. وكانت الحملة على حزب جبهة العمل الاسلامى، الذى شكلته جمعية الاخوان مع بعض المستقلين وحصل على ترخيص فى يناير ١٩٩٣، ابرز مظاهر هذا التحدى خلال عام ١٩٩٤. فقد تعرض الحزب لاتهام بأنه يهمش دور جماعة الاخوان أو يحل محلها: (يقوم بممارسات على الارض لتهميش دور جماعة الاخوان لمصلحة صيغة مفتوحة اشبه بتيار اسلامى يحل محلها). واقترنت تلك الحملة بقضية الراديكاليين من نزوع قيادة حزب جبهة العمل الاسلامى للتهدئة نسبيا بشأن الخلاف مع الحكم حول عملية السلام، وتجنبها الذهاب بعيدا فى تصعيد الخلاف. لكن يظل على قيادة الحركة الاسلامية الاردنية أن تعمل على تطوير اسلوب ادارة الخلاف حول قضية السلام مع اسرائيل، والتعامل معه كخلاف سياسى لا كصراع عقيدى.

ويبدو ذلك سيظل هذا الخلاف حجر عثرة أمام تقدم الديمقراطية فى الأردن. وعلى الحكم بدوره إدراك أهمية الحفاظ على الخط المعتدل الذى تمثله قيادة الحركة الاسلامية، ومن ثم الحد من الضغوط عليها لعدم احراجها ووضعها فى مواضع ضعف أمام الراديكاليين فى الحركة. فمستوى النضج السياسى يقاس، فى أحد أبعاده، بالقدرة على تغليب الرؤية الأبعد، وتجنب الوقوع فى أسر النظرة الضيقة التى لاتتجاوز مواقع الأقدام. ولعل هذا هو جوهر الاختبار الذى تعرض له كل من الحكم والحركة الاسلامية فى الاردن عام ١٩٩٤، والذى يتوقف على اجتيازه مستقبل التطور الديمقراطى فى هذا البلد.

٣ ـ دور المجلس النيابى فى لبنان والكويت :

يجمع بين حالتى لبنان والكويت أنهما حالتان خاصتان من حيث التطور الديمقراطى، رغم بعد الشقة بينهما. فلبنان يعد الحالة العربية الوحيدة التى عرفت ديمقراطية كاملة لاكثر قليلا من ثلاثة عقود متصلة (٤٣-١٩٧٥) وفق نمط خاص معروف فى بعض دول أوربا، كما عرفته دولة آسيوية هى ماليزيا. ويقصد به نمط التراضى المشروط CONSOCIATIONAL، الذى يتسم بفاعلية فى حالات الدول المنقسمة إثنيا، لما يوفره من حماية للأقليات ولما يتيحه لها من دور جوهرى فى النظام السياسى وفقا لترتيبات متوافق عليها أخذت فى حالة لبنان صورة الحصص المحددة للطوائف. أما الكويت فهى حالة خاصة لتعددية مقيدة بدون أحزاب سياسية فى بلد يلعب التركيب القبلى دورا مؤثرا على تطويره السياسى فى اتجاه أقرب للأردن منه لبقية دول الخليج العربية.

وكان دور المجلس النيابى فيها هو أهم الخصائص

المميزة لها، وأبرز مظاهر ديناميكيتها، وأصلح معيار لقياس تقدمها أو تراجعها أو انتكاستها. ولذلك، فعندما نرصد اتجاها لفعالية دور المجلس النيابى فى الكويت عام ١٩٩٤، فهذا مؤشر على استمرار التقدم النسبى الذى تشهده الحالة الكويتية منذ التحرير.

لكن الامر ليس كذلك بالنسبة لحالة لبنان التى يبدو أن الفعالية النسبية لدور مجلسها النيابى تمثل تعويضا جزئيا للعجز عن استعادة واستئناف نمط ديمقراطية التراضى المشروط. لقد سقط هذا النمط بنشوب الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وتقوضت معه تجربة ديمقراطية رائدة لم يهتد الفكرالعربى لأهميتها وقيمتها. فقد تعرضت تجربة لبنان فى حينها لهجوم عات وتجريح حاد لم يصب مثلهما التجارب السلطوية العسكرية وغيرها، التى تزامنت معها، فى عدد من البلاد العربية. وتم اختزالها الى مجرد ترتيب طائفى مقيت ومتخلف».

وساعد انهيارها فى ١٩٧٥ على دعم الهجوم عليها، وتحميل صيغة ١٩٤٣ مسئولية هذا الانهيار، دون البحث جديا فيما اذا كان ماحدث ناجما عن خلل أصيل فيها ام من تأثير العامل الأقليمى الذى أربك التراضى الذى قامت على أساسه تلك الصيغة، وقوض التوازن الدقيق الذى ارتبط بها. وبدأت مقدمات ذلك مع أزمة ١٩٥٨، التى نجحت الصيغة اللبنانية فى تجاوز تأثيراتها، حيث لم يكن العامل الاقليمى قد تشابك عضويا مع البيئة السياسية – الاجتماعية اللبنانية. وعندما حدث ذلك، مع تحويل لبنان الى بؤرة وحيدة للصراع الفلسطينى – الاسرائيلى المسلح بعد خروج المقاومة الفلسطينية من الاردن عام ١٩٧١، بدأ العد التنازلى لانهيار النمط الديمقراطى اللبنانى. فقد دخل الوجود الفلسطينى المسلح طرفا مباشرا فى التحالفات والصراعات السياسية اللبنانية، وأضفى عليها طابعا عسكريا غير مسبوق فى مداه وطبعها بتوتر متزايد فاقمته الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية المتزايدة على لبنان.

وحين أمكن وضع حد للحرب الأهلية العنيفة التى استمرت مايقرب من خمسة عشر عاما، كانت أشياء كثيرة قد تغيرت فى لبنان، بما فى ذلك طبيعة الميزان الديمجرافى وتكرس الطائفى الذى قامت على أساسه صيغة ١٩٤٣. لكن الأهم من ذلك أن تأثير العامل الاقليمى كان قد استفحل وتكدس، عبر توافق اقليمى – دولى على الاعتراف بدور جوهرى لسوريا فى شئون لبنان. وأدى ذلك لاضفاء طابع «الغالب والمغلوب» على الساحة السياسية اللبنانية الخارجة من الحرب الأهلية، الأمرالذى جرد اتفاق الطائف من طابعه التصالحى، وحال دون استعادة نمط التراضى الديمقراطى وفقا للأسس التى تضمنها ذلك الاتفاق. فهذا النمط يتعارض جوهريا مع وضعية «الغالب والمغلوب»، حيث انهما على طرفى نقيض. واكدت الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، وهى الاولى منذ ١٩٧٣، ذلك فكانت مقاطعة القوى الرئيسية فى تيار المارونية السياسية، بدعم من مؤسسات المارونية الروحية نفسها، لهذه الانتخابات أبرز دليل على غياب أى نوع من التراضى. وجاء مجلس النواب تعبيرا عن هذا الواقع، وتأكيدا لكون التفاعلات الداخلية اللبنانية صارت محكومة بالعامل الإقليمى، الى الحد الذى تنتفى معه إمكانات استعادة نمط التراضى المشروط من خلال تفاهم حر على تطوير صيغة ١٩٤٣ التى لم يظهر بعد بديل جدى وملائم لها يمكن التراضى عليه.

وفى هذا السياق، يمر لبنان فى وضع انتقالى الى أن تنتهى المفاوضات السورية –الاسرائيلية، التى سيترتب عليها الكثير بالنسبة لمستقبله بما فى ذلك حدود تأثير العامل الاقليمى على أوضاعه الداخلية فى حالة التوصل الى سلام. ويعزز هذا الوضع الانتقالى ظواهر جديدة على صعيد العملية السياسية، كان أبرزها عام ١٩٩٤ تزايد دور مجلس النواب، رغم كل ماينطوى عليه تركيبه من قصور وعدم توازن، فى محاولة الحد من جموح الحكومة وميلها الى تقليص الهامش الديمقراطى المحدود والمقيد بالدور السورى من ناحية وباستبعاد قوى رئيسية لايمكن تصور دور لبنان بدون مشاركتها من ناحية أخرى. ويبدو تطور دور مجلس النواب على هذا النمط تلبية لحاجة أساسية هى الحد من الاختلال السياسى فى المرحلة الانتقالية الراهنة، والحفاظ على هامش ضيق من الحريات العامة ولاسيما الحرية الاعلامية، ومن ثم استمرار حد أدنى من الحيوية المدنية اللازمة لاستعادة نمط التراضى الديمقراطى المشروط مستقبلا اذا سمحت التطورات الاقليمية بذلك.

وفى هذه الحالة ، أى حالة وضع اقليمى موات فى المستقبل، ربما يكون التطور الحادث فى دور مجلس النواب عاملا مساعدا فى اقامة نمط التراضى الديمقراطى المشروط على أسس اكثر صلابة مما كان عليه فى تجربة ٤٣ – ١٩٧٥. فقد كان قصور دور مجلس النواب أحد أهم المشكلات الداخلية التى أثرت سلبيا على تلك التجربة، وإن لم يصل ذلك التأثير الى المستوى المدمر الذى أدى اليه العامل الاقليمى. فلم يقم المجلس، خلال تلك التجربة، بوظيفته التشريعية والرقابية بفعالية، لأنه تحول الى مجرد تجمع طائفى مناطقى. لكن كانت هذه المشكلة تتعلق بقصور فى بعض تفاصيل صيغة ١٩٤٣، وليس بقصور فى الصيغة

نفسها من حيث الجوهر.

وكان دور مجلس النواب فى مواجهة المسعى الحكومى لالغاء آخر ماتبقى من حرية إعلامية أهم مظاهر فعالية دوره فى لبنان خلال ١٩٩٤. وجاء اداؤه فى هذا المجال أفضل من مجلس الامة الكويتى، الذى برزت فعاليته فى مجالات أخرى، وتكتسب حرية الأعلام أهمية خاصة ومضاعفة فى ظل نمط التعددية المقيدة، لأنها سبيل المواطن المحروم من كثير من حقوقه السياسية والمدنية لأنه يعرف بدرجة ما، ولأن يعبر عن رأيه بدرجة ما أيضا.

وقد شهد عام ١٩٩٤ استمرار محاولات الحكومة اللبنانية للقضاء على مابقى من حرية اعلامية، والتى بدأت منذ ١٩٩١، لكن بجرأة أكبر كان ابرز مظاهرها اعلان مايشبه حالة طوارئ اعلامية، من خلال مرسوم لمجلس الوزراء فى ٢٣ مارس احتكر بث الاخبار والبرامج السياسية فى محطة تليفزيون لبنان.

وحظر ذلك على وسائل الاعلام المرئى والمسموع الخاصة، الى حين صدور قانون لتنظيم الاعلام ودون تحديد موعد لذلك. وبدا ذلك المرسوم امتدادا لاتجاه التضييق على الاعلام، الذى قاد فى العام السابق الى تعطيل عدة صحف وإحدى شبكات التليفزيون.

وتصدى مجلس النواب لذلك الاتجاه على مرحلتين:

أولاهما : ركزت على مواجهة القيود المفروضة على الصحافة، عبر العمل على تعديل المرسوم ١٠٤ الذى يفرض عقوبات استثنائية على الصحف مثل الحبس والتوقيف الاحتياطى للصحفى، والتعطيل الادارى والمصادرة للصحيفة. واثمرت جهوده تعديل هذا المرسوم فى ١١ ابريل، بإلغاء بعض العقوبات الاستثنائية وتخفيف البعض الآخر.

والثانية : ركزت على التليفزيون والاذاعة بهدف الحفاظ على التعددية القائمة فيهما والحد من القيود عليها، والتى فاقمها مرسوم ٢٣ مارس. فاتخذ المجلس مبادرة فى يوليو ١٩٩٤ تستهدف السماح لشبكات الاعلام المرئى والمسموع بمعاودة بث الاخبار والبرامج السياسية التى حظرها ذلك المرسوم. ودخل أنصار الغاء مرسوم مارس فى معركة مع الحكومة التى حاولت تكتيل انصارها سعيا لعدم توفير النصاب القانونى لانعقاد المجلس. لكن تمكن المجلس من اقرار الغاء المرسوم فى ١٤ يوليو. كما قام عدد من النواب المعروفين بمناصرتهم للحريات العامة ودورهم فى مجال حقوق الانسان، بتقديم مشروع قانون لتنظيم الاعلام ينتصر لحريته فى الوقت الذى كانت الحكومة تعد مشروعا تقييديا دفعها تحرك المجلس للإسراع به. وشهد لبنان مساجلات غنية حول صيغة قانون تنظيم الاعلام بين اتجاهين:

اتجاه : الحكومة للحد من حرية وسائل الاعلام المرئى والمسموع ،

واتجاه : غالب فى مجلس النواب يرمى للحفاظ على قدر معقول من هذه الحرية ضمن ضوابط معينة تكفل دعم السلام الأهلى. ولاتتجاوز القيود التى يفرضها العامل الاقليمى. وجاءت الصيغة النهائية للقانون التى تم التوصل اليها فى منتصف اكتوبر، لتعكس نوعا من التوازن بين الاتجاهين يرجع الفضل فيه الى دور مجلس النواب. وأتاح ذلك تصحيحا جزئيا لصورته التى نجمت عن طبيعة الانتخابات التى جاءت به، وغياب قوى رئيسية عنه (راجع التقرير الاستراتيجيى العربى لعام ١٩٩٢)، فضلا عن الماضى الميليشوى لرئيسه الذى أثار حديثه عام ١٩٩٣ عن (أننا فى حاجة الى ديمقراطية، وليس الى معارضة) جدلا واسعا.

لكن كان هذا هو أقصى ما استطاع مجلس النواب اللبنانى القيام به، فى ظل القيود التى يعمل فى ظلها وأهمها على الاطلاق القيد الاقليمى، ومن منظور مصالح القوى الممثلة فيه والتى مازال معظمها يتصرف بمنطق الثأر من قوى أخرى مستبعدة لا بمنطق التصالح الوطنى.

فلم يتحرك المجلس، مثلا، تجاه أسلوب تعاطى السلطات مع حزب «القوات اللبنانية» الذى اتهم رئيسه وبعض قادته بالمسئولية عن بعض الجرائم السياسية التى ارتكبت بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٣. فقد استبقت محاكمة هؤلاء، بل وحتى استكمال التحقيقات معهم، وقامت بإلغاء حزبهم قبل أن تثبت إدانتهم. كما ظهرت شكوك عدة فى مدى عدالة هذه المحاكمة بدءا بالاجواء التى جرت فيها التحقيقات معهم منذ اوائل العام وما أحاط بها من خطاب سياسى يتناول مجرى تلك التحقيقات بعكس ماهو مفترض فيها من سرية، ومرورا باحتجازهم فى مبنى وزارة الدفاع وفرض قيود على اتصال المحامين بهم، ووصولا الى اجراءات المحاكمة نفسها التى بدأت فى ١٩ نوفمبر وظلت مستمرة حتى نهاية العام.

وتكتسب محاكمة قيادة حزب «القوات اللبنانية» أهمية خاصة، لكونها تعبيرا عن سيادة منطق «الغالب والمغلوب» إذ لم يكن هذا الفريق هو الوحيد الذى ارتكب جرائم خلال فترة الحرب الاهلية وبعدها حتى تم انهاء وجود الميليشيات

المسلحة. فهناك كثيرون فعلوا ذلك، وبعضهم يحتل مواقع رئيسية في سدة الحكم الحالي بمؤسستيه التنفيذية والتشريعية ولذلك كان من الطبيعي ان يصمت مجلس النواب ازاء النهج الانتقائي في فتح ملف الجرائم السياسية، وتجاه ممارسات حكومية قمعية شملت على سبيل المثال تقييد حق التظاهر والتجمع السلمي عملا بمرسوم صادر من مجلس الوزراء عام ١٩٩٣ واستخدم كسيف مسلط ضد الاحتجاجات العمالية عام ١٩٩٤. فقد ترتب عليه حظر اكثر من مظاهرة عمالية دعا اليها الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية وكان البيان الذي صدر عن هاتين الجهتين بإرجاء التظاهر في آخر ابريل ١٩٩٤ بالغ الدلالة، فيما تضمنه من تفسير لهذا الارجاء وهو (حتى لانتيح لهذه الحكومة التذرع بالمظاهرة للإيغال في عملية قمع دموي بدأت تطل علينا بها).

لكن هذا لاينفي اهمية الدور الذي قام به مجلس النواب منتصرا لحرية الاعلام ومحافظا على حد أدنى منها، وسعى قطاع من أعضائه على الأقل لممارسة حقهم الرقابي على الحكومة الى الحد الذي جعل رئيسها مستاء طوال الوقت من دور المجلس. وكان هذا الاستياء احد دوافعه للتلويح بالاستقالة في اوائل ديسمبر. فقد ظل المجلس النيابي هو *القيد الوحيد على حرية حركة رئيس الحكومة في الحقل الاقتصادي*، وعلى مبالغته في اقحام نفسه - كمالك خاص، في مشاريع عامة. ورغم أن أهم اداء للمجلس في هذا المجال كان لبعض اعضائه وبصفة فردية بالأساس، وخاصة إفادات نجاح وكيل للنيابة العامة المالية حول الرشاوى واستخدام النفوذ العام لغرض خاص في مشروع «السوليدير» يظل من الضروري التنويه بالدور الذي قام به المجلس مهما كان منقوصا، وخاصة في مجال الحد من تغول الحكومة على حرية الاعلام.

ولئن كان دور مجلس النواب اللبناني في هذا المجال هو أهم أدواره الايجابية على الاطلاق عام ١٩٩١ فقد كان موقف مجلس الأمة الكويتي من قضية العقوبات على الصحفيين هو أسوأ أدواره في العام نفسه، رغم أن اداءه كان رفيع المستوى بشكل عام من منظور إسهامه في التطور الديمقراطي. فقد سعت الحكومة لاستثمار استياء بعض أعضاء المجلس المعارضين من انتقادات وجهتها بعض الصحف للمجلس وميل آخرين لتقييد ما اعتبروه «*مساسا بالاسلام*» في بعض الصحف. فدعمت اتجاه لجنة شئون التعليم والثقافة «التابعة له للمطالبة بتعديل قانون *المطبوعات والنشر لتشديد العقوبات على المخالفات الى* السجن لمدة عام أو غرامة مالية مقدارها ثلاثة آلاف دينار.

وكان هذا الاتجاه كفيلا بتدمير الهامش المتاح لحرية الصحافة في الكويت، لأن المخالفات المتضمنة في القانون الصادر عام ١٩٦٤ تتسع لتشمل كل شئ بدءا بالتشكيك في الوضع الاقتصادي للدولة، ووصولا الى نشر معلومات عن الاتفاقات بين الكويت ودول اخرى، ومرورا بالاساءة الى رؤساء الدول الأخرى. ورغم انسياق بعض النواب المعارضين للحملة على الصحافة والدعوة الى تشديد العقوبات، فقد تصدى آخرون بقوة للدفاع عن الحرية والانتصار للقاسم المشترك المفترض وجوده بين دوري البرلمان والصحافة، وهو ممارسة رقابة جدية على الحكومة.

وقد واصل مجلس الأمة في عام ١٩٩٤ اداءه المتميز في هذا المجال، والذي يضعه في مقدمة البرلمانات العربية قاطبة، بما في ذلك برلمانات البلاد التي تعرف تعددية حزبية مقيدة. وقد أدى هذا التميز في العام السابق الى بروز مخاوف من دخول المجلس في صدام مع الحكومة يؤدي لتقويض التطور الديمقراطي، كما حدث اكثر من مرة آخرها عام ١٩٨٦.

وقد بدأ عام ١٩٩٤، فيما النزاع بين المجلس والحكومة حول قانون محاكمة *الوزراء*، يدخل فصله الأخير. فظل المجلس مصرا على الغاء هذا القانون الذي صدر عام ١٩٩٠ في غياب الديمقراطية، من أجل ضمان محاكمة حقيقية للمتهمين في قضية اختلاسات شركات ناقلات النفط الكويتية، وفي مقدمتهم وزير المالية والنفط السابق الشيخ علي الخليفة الصباح، بحيث تجرى المحاكمة وفقا لقانون *الاجراءات والمحاكمات الجزائية العادية*. ونجح المجلس في الغاء قانون محاكمة الوزراء في ١٢ يناير، الذي اعتبرته الاغلبية مصمما لحماية بعض الوزراء.

كما قام المجلس بدور مشهود في الرقابة على صفقات التسليح سواء من حيث الحاجة الفعلية لها، أو مدى ارتباطها باستراتيجية واضحة لاعادة بناء الجيش الكويتي، أو بهدف الحد من الرشاوى والعمولات. وبرز دوره ايضا في قضية تعديل قانون الجنسية منذ عام ١٩٩٣، مما دفع الحكومة الى اصدار تعديل في يناير ١٩٩٤ يسمح للكويتيين المولودين لآباء حصلوا على الجنسية بالتجنس بالمشاركة في *الانتخابات التشريعية المقبلة* (١٩٩٦)، بعد أن كانت هذه المشاركة محصورة في الحاصلين على الجنسية بصورة أصلية، والذين لم يتجاوز عددهم في انتخابات ١٩٩٢ اكثر من ١٣٪ من اجمالي الكويتيين (حوالي ٨٢ ألفا من أصل ٦٣٠ الفا).

لكن هذا التعديل سيرفع نسبة المسموح لهم بالمشاركة

السياسية بشكل طفيف يرجح الا يتجاوز ١٧٪ من السكان. وبذلك تكون الحكومة قد نجحت فى تجاوز اتجاه داخل المجلسين يرمى الى توحيد الجنسية دفعة واحدة. وكان هذا بمثابة حل وسط أثبت من خلاله الطرفان (الحكومة ومجلس الامة) نوعا من المرونة اللازمة لاستمرار التعايش والتعاون بينهما، وهو أمر حيوى لاستمرار واتساع نطاق الديموقراطية فى الكويت تدريجيا.

وأتاح هذا الميل المتبادل للمرونة وضع حد للمخاوف التى ظهرت فى العام السابق من صدام محتمل بين الحكومة والمجلس، رغم بعض الدلالات السلبية التى انطوى عليها التعديل الوزارى الذى حدث فى ابريل.

فقد أسفر هذا التعديل عن إبعاد بعض الوزراء النواب المنتمين اساسا الى الحركة الدستورية الاسلامية تحت شعار تحقيق انسجام حكومى كان مفتقدا بسبب ممارسات بعض هؤلاء الذين اعطوا اولوية لارتباطهم بتكتلهم النيابيعلى التزامهم بالتضامن الحكومى. كما اقترن التعديل الوزارى بتزايد الانتقادات فى الخطاب الرسمى لأداء مجلس النواب إن صراحة وان ضمنا. فعلى سبيل المثال، حصن الخطاب الاميرى فى ٦ مارس على عدم التعاون بين السلطتين، وحذر من (تجاوز الفاصل الدقيق بين الحرية والفوضى).

كما تحدث ولى العهد فى خطاب يوم ٤ ابريل عن (ممارسات استغلت مناخ الحرة للمزايدة والمغالاة)، وانتقد التكتلات السياسية التى (توشك ان تصير أحزابا تؤدى الى هدم وحدتنا).

لكن حسن استقبال المجلس للتعديل الوزارى أتاح تحسن الأجواء المحيطة بالعلاقة بين السلطتين، رغم استمرار الخلافات بينها حول قضايا أهمها :

• مطالبة المجلس بخفض سن الاقتراع الى ١٨ عاما بدلا من ٢١ عاما.

• اتجاه قوى فى المجلس على فرض ضريبة على الدخل بهدف الاسهام فى سد عجز الموازنة، ومطالبته بخفض الائتمان الحكومى.

ومع ذلك، يبدو أن خروج وزيرى التيار الاسلامى من الحكومة عند تعديلها فى ابريل دفع التيار لمراجعة جدول أعماله البرلمانى فى اتجاه اكثر تشددا وأقل التزاما مع حرصه السابق على الانسجام مع التطور الديمقراطى. فقد سعى لاستثمار تأييد عدد كبير من اعضاء المجلس للشريعة الاسلامية، محولا اياها الى قضية رئيسية بدءا بالمطالبة بتعديل المادة الثانية للدستور لتنص على أن (الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع)، بدلا من (مصدر رئيسى للتشريع).

لكن الحكومة سعت الى حل وسط مؤداه تفعيل دور اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية «التى انشئت بقرار أميرى فى ديسمبر ١٩٩١»، واقترحت ان يتقدم النواب بمقترحاتهم لتعديل التشريعات التى يرون أنها لاتتفق مع أحكام الشريعة، دون الحاجة الى تعديل المادة الثانية من الدستور. ومع ذلك وصفت «الحركة الدستورية الاسلامية» فى بيان لها آخر يوليو عدم تعديل الدستور بأنه (مخالفة لمبادئ الشورى والديمقراطية)، واعتبرت التعديل الدستورى (أمرا شرعيا وليس خيارا سياسيا)، وكان من شأن هذا التوجه أن أحدث انقساما فى صفوف المعارضة الكويتية داخل المجلس وخارجه، وهو ماتكرر عندما سعى التيار الاسلامى لاستصدار قانون بإنشاء جامعة يتم فيها الفصل بين الجنسين، ومنع الاختلاط فى جامعة افكويت الحالية كلما أمكن ذلك. ورغم التصويت لصالح مشروع القانون فى القراءة الأولى بالمجلس فيآخر نوفمبر، نتيجة قيام الاسلاميين بحشد النواب المؤيدين له (٢٦ نائبا) فيما لم يحضر سوى ستة من المعارضين، فقد سقط المشروع فى القراءة الثانية فى ٦ ديسمبر حيث تساوى المؤيدون والمعارضون (٢٠ لكل منهم).

وهكذا انتهى عام ١٩٩٤ فى أجواء تحمل نذر انقسام فى صفوف المعارضة الكويتية يخشى، اذا استمر نهج الاسلاميين الذى يبتعد عن الاعتدال الذى كان يميزهم ، أن يؤثر سلبيا على أداء البرلمان الذى هو محور التطور الديمقراطى فى الكويت حتى الآن.

ثانيا : انتخابات ١٩٩٤ فى العالم العربى

أيمن السيد عبدالوهاب

شهد عام ١٩٩٤ اجراء الانتخابات التشريعية فى تونس وسوريا. وتتيح متابعة هذه الانتخابات المقارنة بين حالتين تمثلان نمطين متباينين من أنظمة الحكم فى العالم العربى:

نمط التعددية المقيدة، الذى يمثل - نظريا - مرحلة انتقال من السلطوية الى الديمقراطية، والنمط السلطوى الصارم ذى الطابع البيروقراطى الشعبوى. وتكتسب المقارنة بين العمليه الانتخابية فى هاتين الحالتين أهمية خاصة، لأن احداهما (تونس) تأتى فى مرتبة متأخرة من حيث مستوى التطور بين حالات النمط التعددى المقيد فى العالم العربى، رغم إنها آحدى الحالات المبكرة لهذا النمط من الناحية الزمنية. كما أن الاخرى (سوريا) تشهد ارهاصات لافتتاح سياسى محدود وبطىء منذ سنوات، وتعرف وجوداً شكلياً لعدة أحزاب تابعة لحزب البعث الحاكم وخاضعة له فى أطار صيغه الجهة الوطنية التقدمية.

ولذلك تبدو الفروق بين الحالتين، لأول وهلة، طفيفة، على نحو لا يعبر بوضوح عن حقيقة التباين بين النمطين. ويرجع ذلك الى القيود الواسعة المفروضة على أحزاب المعارضة التونسية، واصطفاف هذه الاحزاب وراء الحزب الحاكم ضد التيار الاصولى وتأييدها للضربات التى وجهت له. لكن هذا لا يخفى ما تتميز به الاحزاب التونسية من إستقلالية تنظيمية وحركية، بخلاف الاحزاب السورية الخاضعة لحزب البعث والمحرمة من أدنى مساحة من الحركة المستقلة. كما أنه لايخفى وجود مساحة للتنافس السياسى الحزبى فى تونس، حتى اذا كانت الانتخابات التشريعية لاتتيح فرصة حتى الآن لممارسة هذا التنافس بالقدر المتوفر فى حالات أخرى للتعددية المقيدة فى العالم العربى.

لكن محدودية أو ضيق نطاق التنافس فى الانتخابات التونسية والسورية على حد سواء لا ينفى أننا ازاء نمطين مختلفين لنظام الحكم، مثلما لم يحل دون استحواذهما على اهتمام ملموس اقليمياً ودوليا .ويعود ذلك لاسباب متباينة تعكس خصوصية كل تجربة وأوجه التحديات التى تعترضها. فدخلت المعارضة التونسية لاول مرة البرلمان من خلال تمثيل هامشى، فى حين تجاوزت الانتخابات السورية الاطار المحلى بتأثير التطورات الاقليمية ولا سيما عملية السلام مع إسرائيل.

ففى حالة تونس، اوجد قانون الأنتخابات الجديد هامش حركة لأحزاب المعارضة، للتخفيف من قسوة إسلوب القائمة المطلقة، تمثل فى ١٩ مقعداً فقط يتم توزيعها وفقا للنسب الاجمالية التى تحصل عليها القوائم الخاسرة.وفى سوريا، جاء الأعلان عن قيام حزب جديد ليرتفع عدد احزاب الجبهة الى ثمانية، الى جانب التاكيد على دور المستقلين فى الانتخابات. بهذا المعنى، لكن دون أن يصاحب ذلك تطور ملموس باتجاه إدارة التنافس السلمى، بشكل اكثر حرية من ذى قبل، على الرغم من كون هذه الانتخابات النيابية، هى السادسة فى عهد الرئيس حافظ الاسد ، (١٩٧١، ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٩٠، ١٩٩٤).

لكن اظهرت الانتخابات الاخيرة تزايد العلاقة بين الوضع الداخلى والتاثيرات الخارجية ولاسيما الاقليمية منها المرتبطة بعملية السلام مع اسرائيل. وفى هذا الاطار، سوف نتناول العملية الانتخابية فى البلدين، من خلال التركيز على ثلاث نقاط رئيسية، هى :

- مقدمات الانتخابات.
- قضايا الانتخابات.
- نتائج الانتخابات.

١ ـ مقدمات الانتخابات :

حددت عملية تصفية حركة النهضة طبيعة المناخ والمقدمات التى حكمت العملية الانتخابية الاخيرة فى تونس. فقد استحوذت هذه العملية على حيز رئيسى من جملة التفاعلات السياسية التى شهدتها الساحة التونسية منذ انتخابات ١٩٨٩. ومن ناحية اخرى، اتجهت احزاب المعارضة المشروعه وسط حالة الاستنفار السياسى هذه

للتقرب الى الحكم من اجل السماح لها بفرصة التمثيل فى البرلمان الجديد. ولذلك كان عام ١٩٩٣، عام المساومات السياسية، وهو نفس العام الذى توج بتحالف غير معلن بين الحكومة وأحزاب المعارضة لمواجهة التيار الإسلامى والاتفاق على بعض التعديلات التشريعية الخاصة بزيادة هامش التعددية.

ومع نهايته جاء تعديل قانون الانتخابات، الذى يقوم على اسلوب القائمة المطلقة، لايجاد تمثيل محدود لبعض احزاب المعارضة فى مجلس النواب، انسجاما مع ماأعلنه الرئيس بن على «من» اهمية استنباط نظام اقتراع يمكن أن يجسد التعددية السياسية ويوفر للاحزاب القدرة على التمثيل فى البرلمان «وكان هذا يعنى القبول باحتكار الحزب الحاكم للبرلمان منذ الاستقلال.

من المعروف أن هذا الاحتكار لم يتأثر بعملية التحول من نظام الحزب الواحد الى نظام تعددى مقيد .إذ أدى قانون الانتخاب قبل تعديله اخيراً الى حرمان المعارضة من اى فرصة للوصول الى البرلمان، نتيجة اعتماده اسلوباً يعطى جميع مقاعد اى دائرة انتخابية للقائمة الحاصلة على اكبر عدد من الأصوات فيها. ولم يكن ممكنا لقوائم المعارضة أن تتفوق على قوائم الحزب الحاكم، الأمر الذى حرمها من الحصول على بعض المقاعد وفقا للنسب التى احرزتها فى بعض الدوائر. من هنا تبرز ايجابية التعديل الطفيف لقانون الانتخابات، رغم أنه حدث بالقدر الذى لايسمح بانتخابات تنافسية مفتوحة، خصوصا أن تزامن الاستفتاء على تجديد الرئاسة مع الانتخابات النيابية كان يعمل لمصلحة الحزب الحاكم .

فقد ادى قانون الانتخابات، فى صورته الجديدة، الى حصر التنافس بين احزاب المعارضة على ١٩ مقعداً فقط (من أصل ١٦٣) يتم توزيعها وفقا للنسب الاجمالية التى تحصل عليها القوائم الخاسرة فى الدوائر المختلفة.

ولان إمكانات منافسة قوائم المعارضة لقوائم الحزب الحاكم ظلت معدومة تقريبا، انحصر التنافس فى اوساط المعارضة نفسها على المقاعد الـ١٩ المخصصة للقوائم الخاسرة . ومعنى ذلك أن التعديل إستحدث طريقة التوزيع النسبى على هامش اسلوب القائمة المطلقة. لكن تعود أهميته الى أنه يكسر الحاجز الذى كان قائما بين المعارضة والبرلمان.

وفى هذا السياق، كان من الممكن التعرف مسبقا على تركيبة مجلس النواب التونسى الجديد. فقد بدأ الحزب الحاكم ضامنا الحصول على كل مقاعد الدوائر الانتخابية الـ ١٤٤، فيما يوزع الباقى على احزاب المعارضة بعد تجميع الأصوات التى اعطيت لقوائم كل منها فى هذه الدوائر. اما بالنسبة للمستقلين، فلا يمكن التجميع بل تحسب فقط الاصوات المتحصل عليها فى مستوى الدائرة.

وهكذا لم يوفر تعديل القانون تجاوز الطابع غير التنافسى للانتخابات، وهو وضع تنفرد به تونس بين الدول العربية ذات الانظمة التعددية المقيدة. ومع ذلك كان خطوة للامام من منظور التحول التدريجى خاصة وأنه تواكب مع الغاء شرط حصول كل مرشح على تزكية ٧٥ ناخبا .وقد دافع الرئيس بن على عن هذا التعديل بقوله «إن الطريقة الجديدة للاقتراع من شأنها أن تحسم الارادة التى تحدونا لتحقيق التعددية الحزبية فى مجلس النواب، بتمثيل الاطراف السياسية فيه على قدر مالها من وزن واشعاع فى المجتمع» كما اوضح أن الهدف الرئيسى لهذه التعديلات يكمن فى توصيل الاحزاب الى مقاعد مجلس النواب من خلال الاصوات الموزعة على المستوى الوطنى .فضلا عن أنها تضمن عدم إهمال اصوات الناخبين.

والى جانب تعديل قانون الانتخابات، حدث تعديلان آخران.

اولهما : يتعلق بتعديل اسلوب مراجعة قوائم الناخبين. فتم فتح جداول الانتخابات فى الفترة السابقة مباشرة للأنتخابات (من ١٠ يناير الى ١٠ فبراير١٩٩٤) لتسجيل المواطنين، باعتبارها مرحلة ثالثة لعملية مراجعة قوائم الناخبين، التى روجعت فى ١٩٩٣. ومعروف أن تحركات الاحزاب فى مجال تسجيل الناخبين الجدد وتنقية القوائم، تتصاعد نسبيا عشية الانتخابات، خصوصاً فى البلدان التى لا تتوافر بها تقاليد للمشاركة السياسية. ورغم إيجابية هذا التعديل فقد ظلت هناك حاجة الى خفض سن الانتخاب الى ١٨ عاما بدلاً من ٢٠ ، كما هو الحال فى معظم دول العالم.

أما التعديل الثانى، فيختص بقانون المطبوعات، والاتجاه نحو الحد من العقوبات فى قضايا الرأى، حيث جرى على سبيل المثال إلزام مقيمى دعاوى القذف فى حق الصحف باثبات حدوثه وتمكين المدعى عليهم من تفنيد هذه الدعاوى.

ويمثل هذا التطور التعديل الثانى الذى يشهدة قانون المطبوعات فى عهد الرئيس بن على، الذى يتميز بتحسن فى مجال حرية الصحافة كواجهة يحرص النظام على اشراقها.

بهذه التعديلات أخذت عجلة الاعداد للانتخابات فى الدوران على طريق. ممهد فمع غياب معارضة حقيقية للنظام (الاسلاميين) واجماع احزاب المعارضة على

شخصية زين العابدين بن على كرئيس للدولة، بدت حدود التأثير والتفاعل بين القوى السياسية التونسية عند مستوى اقل من مثيلاتها فى تجارب عربية أخرى للتعددية المقيدة رغم أن التغيير الذى حدث فى نوفمبر ١٩٨٧ كان مبشرا بتطور أفضل. فقد تم وضع ميثاق وطنى (فى ٧ نوفمبر ١٩٨٨) لتحديد مجموعة من القواسم المشتركة التى تجمع الاحزاب والقوى السياسية فى البلاد. فتحت شعار «دولة التونسيين جميعا» تم التأكيد على الهوية العربية الاسلامية بالاضافة للتأكيد على الديمقراطية كمنهاج واسلوب، والمحافظة على المكتسبات التقدمية للبلاد وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة. واقترن ذلك بانفتاح نسبى على تيار «النهضة» الاصولى لفترة قصيرة قبل أن تتجدد المواجهة معها وتتفاقم لتقود الى ضربة قاصمة لها منذ ١٩٩١. ومن المعروف أن قوائم المستقلين المرتبطين بحركة النهضة الأصولية، كانت المنافس الوحيد لقوائم الحزب الحاكم فى انتخابات ١٩٨٩ على رغم أن اسلوب القائمة المطلقة فى توزيع مقاعد البرلمان جعل نتائج الانتخابات محسومة مسبقا. (أنظر الجدول رقم ٢).

وفى هذا السياق حرص التجمع الدستورى الديمقراطى؛ كحزب حاكم على تجديد نخبته وضخ دماء جديدة فى جسده. وشمل ذلك تغيير ما يقرب من ٦١ فى المائة من أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم ٢٠٠ عضوا .كما اعترفت أحزاب المعارضة بأهمية ومحورية دور التجمع الدستورى الديمقراطى فى الحياة السياسية التونسية. فكان حضور زعماء المعارضة لاعمال المؤتمر العام للتجمع فى ١٩٩٣ وإقرارهم بأهمية نتائج مؤتمر «المثابرة» كما أطلق عليه، بمثابة تفويض عام من تلك الاحزاب للتجمع ورئيسه خلال الخمس سنوات القادم. وبالتالى كان طبيعياً أن ينظر اعضاء التجمع، لهذا النجاح على أنه اقرار بحقهم فى الريادة والقيادة، والى نتائج المؤتمر بأنها تجسد عهد «الاضافة والاثراء والابداع».

اما فى حالة سوريا ، فقد بدأ الاعداد لاجراء الانتخابات التشريعية، وسط اهتمام شعبى ودولى لافت للنظر. ويعود هذا الاهتمام الى مجموعة من العوامل المتداخلة .فمن ناحية، تواكبت الانتخابات مع مجموعة من التطورات الاقليمية، التى أثرت على الموقف السورى فى عملية السلام، وخاصة التقدم على المسارين الفلسطينى والأردنى.

ومن ناحية ثانية، حرصت القيادة السورية على إظهار استقرار الوضع الداخلى وعدم ارتهانه باى متغيرات إقليمية، مؤكدة على أن بقاء سوريا قوية وامنة هو خير ضمان لتحقيق السلام فى المنطقة، ومن ناحية ثالثة كان هناك سعى متزايد الى تحسين صورة النظام فى الخارج.

انطلاقا من هذه الرؤية، جاء اعلان الرئيس الاسد «فى ١٩٩٤/٧/٢٤» عن اجراء الانتخابات التشريعية «فى ١٩٩٤/٨/٢٤» ليشكل البداية الحقيقية للعملية الانتخابية وتضمن القرار «الذى حمل رقم ٦٢» مجموعة الاجراءات والأليات التى على اساسها سيخوض المرشحون الانتخابات.

فحددت المادة الثانية منه عدد أعضاء المجلس المخصص لكل من قطاع العمال والفلاحين بنسبة ٥٠.٨ فى المائة وباقى القطاعات فى الدوائر الانتخابية الخمس عشرة، وفقا للوزن السياسى الذى يأخذ فى الاعتبار التركيبة السكانية للبلاد. فبينما تمثل مناطق محافظة حلب ٣٢ عضوا ينخفض عدد ممثلى القنيطرة (التى تحتل اسرائيل نحو ١٢٠٠ كلم٢ من اصل مساحتها الكلية البالغة ١٨٦٠ كلم٢) الى خمسة اعضاء منهم ثلاثة يمثلون الفلاحين والعمال (انظر الجدول رقم ٧).

ومن المعروف أنه لم يحدث اى تغيير فى عدد النواب البالغ عددهم ٢٥٠ عضوا بالمقارنة مع الانتخابات الماضية ١٩٩٠، فكانت أخر زيادة لاعضاء البرلمان فى انتخابات ١٩٨١ حيث ارتفع الى ١٩٥ عضوا (بعد ان كان ١٨٦ عضوا) وارتبطت الزيادة فى عدد الاعضاء برغبة القيادة السورية فى توسيع هامش الحركة داخل المجتمع ولاسيما بالنسبة للمستقلين (من ٤٢ عام ١٩٨١ الى ٨٣ عام ١٩٤٤)، بالقدر الذى تسعى فيه الدولة لمقابلة الضغوط التى تتعرض لها بادخال بعض التعديلات على السياسات العامة فى مجال الاقتصاد، وبقدر أقل على النخبة الحاكمة، ومحاولة اصلاح الادارة.

فعلى المستوى الاقتصادى، تشهد سوريا تحسنا ملحوظاً، نتيجة لاصلاح السياسات العامة فى المجال الاقتصادى ومحاربة الفساد بعد أن استشعر النظام مخاطر فقدان المصداقية والشرعية. فكان تحركة فى اتجاهين:

اولهما : أدخال قدر اعلى من الكفاءة على ادارة الموارد الاقتصادية للبلاد، دون أن يرتبط ذلك باى تغيير هيكلى فى النظام الاقتصادى.

وثانيهما : تنشيط القطاع الخاص باتاحة فرصة اكبر له، على صعيد الاستيراد والتجارة الداخلية للاستفادة من التراكم النقدى المتجمع لديه فى الحد من مظاهر الازمة الاقتصادية. اما بالنسبة للمستوى السياسى، فتبدو عملية السلام مع اسرائيل والانفتاح على الغرب، من أهم

الخطوات التى سعى بها النظام السورى للتفاعل مع متطلبات ما بعد الحرب الباردة.

فكان على النظام، الذى أستند على مدار اكثر من عشرين عاما على الصراع العربى الاسرائيلى كإحدى ركائز شرعيته، أن يسعى لتهيئة الرأى العام السورى لتقبل فكرة السلام مع اسرائيل. وسط هذه الأجواء، جرت الانتخابات السورية فى موعدها، لتحمل فى جوانبها بعضا من الدلالات الخاصة، بتطور النظام السياسى، على الرغم من التوقعات المسبقة بعدم ادخال تغييرات كبرى تنقل النظام من الاطار السلطوى الشعبوى، الى اطار منفتح على تعددية مقيدة .

(أ) بيئة الانتخابات :

شهدت كل من تونس وسوريا، منذ بداية الحديث عن الانتخابات مجموعة من التفاعلات السياسية سواء بين الحكومة وأحزاب المعارضة فى حالة تونس، او بين القوى المشاركة فى أطار «الجبهة الوطنية التقدمية» فى سوريا، كمحاولة لاضفاء مزيد من الشرعية على النظام فى كلا البلدين ، وتقنين دور المعارضة فى الحالة التونسية، الى جانب تحييد العامل الخارجى على مجريات العملية الانتخابية سواء بالنسبة لمأساة الجزائر وانعكاساتها على التجربة التونسية او عملية السلام وتأثيراتها على مستقبل الدور السورى. وفى هذا السياق حرص النظام فى كلا البلدين على اجراء الأنتخابات فى موعدها، فى ظل قبول كافة الاطراف المشاركة فى العملية الانتخابية بالصيغة المطروحة من قبل النظام. وهو ما ستوضحه النقاط التفصيلية فى الحالتين.

ففى تونس اظهرت التفاعلات منذ بداية العام قدراً من الوضوح والتجاوب بين أحزاب المعارضة والحكومة، وخاصة بعد صدور تعديلات القوانين، السابق الأشارة اليها. وعلى الرغم من عدم الرضا الكامل للاحزاب عن نسبة المقاعد المخصصة لها فى مجلس النواب، وهى نسبة ١١,٦ فى المائة، الا أنها اعتبرتها مشجعة. وافرز ذلك بدوره مناخا عاما مساعدا على هدوء الحملات الانتخابية. كما أتاح هذا المناخ أن يظهر النظام حيادا نسبيا فى التعامل مع جميع الاطراف المشاركة فى المعركة الانتخابية، وخاصة بعد تأييد تلك الاطراف لتجديد رئاسة بن على وجعلته أحد شعاراتها الرئيسية.

من هنا، يصعب الحديث عن وجود تيار معارضة رئيسى عند استعراض الخريطة السياسية، فقد اتسمت المعارضة الحزبية بصفة عامة، بعد تصفية التيار الاصولى، بالضعف وعدم الفعالية. ومن الواضح أن مأساة الجزائر، قد أثرت على أداء كل من الحكومة والمعارضة. فعلى مستوى الحكومة بدا الحرص على الربط بين التنمية الاقتصادية والاصلاح السياسى، ذا دلالة لا تخلو من قراءة لتجارب التحولات الاقليمية.

وفى هذا السياق ، تركز جهد الحكومة على ضرورة تدرج الاصلاح وتكامله (رغم خلو خطابها الرسمى من اى إشارة للمسالة الجزائرية) مع تأكيد معانى الاصلاح فى شقيه الاقتصادى والاجتماعى وبنسبة أقل فى شقه السياسى. فقد فتح الباب أمام القطاع الخاص باعتباره عنصراً اساسياً لتحقيق التنمية الشاملة مع اعطاء حيز للقطاع العام. كما عمل النظام على تدرج انخراط الاقتصاد التونسى فى الاقتصاد العالمى، وذلك من خلال إضفاء مرونة على جهاز الانتاج وإذكاء روح المنافسة واستيعاب التكنولوجية الحديثة والبحث عن إمكانيات إضافية للتمويل بالتعاون والاستفادة من الاستثمارات الاجنبية.

كذلك سعى النظام لعدم إغفال الجانب الاجتماعى فى عملية الاصلاح بالسيرفى اتجاهين اولهما؛ يتمثل فى تنمية الموارد البشرية. وثانيهما يختص بالتركيز على الفئات الاجتماعية الفقيرة وتعزيز روح التضامن الاجتماعى. اما على مستوى المعارضة، فقد نظرت لاحداث الجزائر، باعتبارها نتاج التسرع فى عملية التحول نحو الديمقراطية. وقد عبر عن ذلك محمد مواعده رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بقولة «لا نريد فى تونس تغييرا متسرعاً لاننا لانرضى لتونس بمصير كالذى آلت اليه الجزائر، حيث المرأة والمثقفون والصحافيون مطاردون». كما توالت الاشارات من باقى أحزاب المعارضة الى الوضع فى الجزائر (فى اعقاب انتخابات ١٩٩١) واليمن (فى اعقاب انتخابات ابريل ١٩٩٣) عند عرضها لاسباب تأييدها لانتخاب الرئيس بن على.

إذ اعربت هذه الاحزاب عن رغبة فى ابعاد قمة الحكم عن الصراعات السياسية، رغم حيز الخلافات بينها وبين السلطة والحزب الحاكم. وبعيدا عن إعمال قاعدة تداول السلطة على مستوى الحاكم او الحكومة، فقد وضح أن أحزاب المعارضة، قد سعت للاستفاده من الفرص المتاحة قدر الامكان. بهذه المعطيات، بدأت أحزاب المعارضة حملاتها الأنتخابية بشكل هادىء، بعد اقتناعها بجرعة التغيير التى تم الاتفاق عليها. فرغم محدودية تمثيلها فى البرلمان (١٩ من أصل ١٦٣)، فللمرة الأولى اصبح هناك تمثيل لها. وهى معارضة مستقلة رغم أنها اختارت التقرب

من النظام، بخلاف احزب الجبهة الوطنية فى سوريا والتى تفتقد للحد الأدنى من الاستقلالية وتخضع لقيادة حزب البعث.

ولذلك فإن غياب التنافس المفتوح فى انتخابات البلدين، لايحجب التباين بين نمط يتيح التنافس المقيد فى اطر اخرى (تونس) وآخر يمنعه كليا (سوريا) وفى هذا السياق شكلت مجموعة الاجراءات المنظمة للعملية الانتخابية السورية الخاصة بتأليف لجان الترشيح واللجان المركزية وتنظيم الدعاية الانتخابية، الاطار العام الذى جرت فيه الانتخابات التى تميزت بالهدوء، وركزت على المشكلات الحياتية اليومية. وان كان من الملاحظ تزايد أعداد المرشحين المستقلين مقارنة بالانتخابات التشريعية الماضية. كما برز حرص الحكومة على اظهار نزاهة العملية الانتخابية وتوسيع قاعدة المشاركة فيها، عبر استخدام البطاقة الشخصية كوسيلة وحيدة للادلاء بالصوت، الى جانب أتاحة الفرصة للمرشح أن يعين مندوبين له.

وكانت «الجبهة الوطنية التقدمية» قد عقدت سلسة من الاجتماعات فور الاعلان عن بدء الحملة الانتخابية (مدتها شهر تقريبا) للاتفاق على قائمة موحدة باسماء مرشحيها لخوض الانتخابات، كما شهدت الحياة الحزبية السورية مولد حزب جديد هو «حزب الاتحاد العربى الديمقراطى» الذى أعلن قيامه فى يوليو ١٩٩٤، وانضمامه للجبهة ليصبح عدد الاحزاب المكونة لها ثمانية. وكانت دمشق استثناء من حالة التكتم التى اكتنفت عملية الاعداد للانتخابات.

وقد شهدت انتخابات ١٩٩٤ تزايد عدد النساء المرشحات ليصل الى ٥١٢ مرشحة منهن ٣٥١ مرشحه من العمال والفلاحين و١٦١ مرشحة عن الفئات الاخرى. والجدير بالذكر أن الدورة السابقة قد ضمت ٢٨ نائبة جميعهن من احزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» باستثناء الكاتبة كوليت خورى. كما تشير الحملة الانتخابية الى توزع مرشحى الاحزاب من غير العمال والفلاحين على مجموعتين تمثلت الأولى فى التجار واعضاء الغرف الصناعية والتجارية فى البلاد، والثانية فى المفكرين والمثقفين والصحافيين.

وكذلك برزت مسألة تخلى عدد من المرشحين عن الترشيح فى دوائرهم الأصلية، الأمر الذى هاجمه البعض باعتباره دليلا على ضعف ادائهم فى الدورة التشريعية السابقة. كما شمل الهجوم بعض المرشحين الذين وصفوا بأنهم يسعون للمكانة الرفيعة دون اى اعتبار لمتطلبات واجباتهم وانهم يمثلون تلك الطبقة الصاعدة فى المجتمع السورى، وهى طبقة الأثرياء الجدد الذين وجدوا فى التطورات الاقتصادية ومقاعد البرلمان وجهين لمكانتهم الاجتماعية.

وشهدت الحملة الانتخابية جدلا حول الحاجة إلى تعديل او الغاء القوانين والتشريعات، التى لا تتوافق وطبيعة المرحلة الراهنة التى يعيشها المجتمع السورى. مثل القانون ٢٤ الذى يحظر التعامل بالعملات الاجنبية ويفرض عقوبات تصل الى السجن مدة ١٥ سنة للمتعاملين بها، خارج اطار قانون الاستثمار الصادر فى عام ١٩٩١، وكذلك قوانين الايجار والعلاقات الزراعية.

وعلى المستوى السياسى، طرحت مسألة السلام مع اسرائيل من زاوية المحافظة على حقوق الشعب واستعادة أرضه. ومن الملاحظ أن خطاب القوى الحزبية والمستقلين تجاه تلك القضية ، لم يعكس اى تباين او اختلاف عن الخطاب الرسمى للدولة. اما عن مناخ الحملة الانتخابية، فنجد أن الجبهة اعتمدت على وسائل الاعلام المختلفة فى تدعيم موقف مرشحيها، فى حين سعى المستقلون الى الاعتماد على أنفسهم فى الدعاية سواء باستخدام مواكب السيارات لتجوب شوارع المدن والريف او فتح منازلهم ومنازل اقربائهم للمؤيدين.

وفى هذا السياق، حرص حزب البعث على تاكيد تساوى فرص المرشحين فى الدعاية من خلال «المؤسسة العربية للاعلان» باعتبارها الجهة المنوط بها الاشراف على الاعلانات فى البلاد، وتحديدها للكساحات والملصقات الخاصة بالمتنافسين وخصوصا من المستقلين بهذه المعطيات، سارت العملية الانتخابية عبر مراحلها المتعددة، وتشير قراءة الارقام الى تزايد أعداد المرشحين لتصل الى ٢٩ مرشحا على كل مقعد فى المتوسط. وقد احتلت دائرة ريف حلب مقدمة الدوائر بالنسبة الى عدد المرشحين حيث تنافس ١٢٠٠ مرشح على ٣٢ مقعداً اى اكثر من ٣٧ شخصا على كل مقعد. فيما احتلت دائرة السويداء ذيل القائمة فقبلت طلبات ١٥٠ شخصاً تنافسوا على ستة مقاعد برلمانية. وفى دائرة دمشق التى يمثلها ٢٩ نائبا كان هناك ٣٩٦ مرشحا (١٥٢ عمال وفلاحون و ٢٤٤ مرشحا من الفئات الاخرى).

لكن ظلت صيغة تجسيد الولاء القاسم المشترك لجميع المرشحين او الصيغة الاكثر انتشار وتعبيراً عن تجربة الانتخابات، فى اطار من التوافق العام).

(ب) الخريطة الحزبية :

تشير تجربتا تونس وسوريا - بدرجات متفاوتة - الى افتقاد التوازن الذى يحول دون استئثار إحدى القوى بالسلطة. ويعنى ذلك أن سيطرة قوة واحدة على السلطة وهامشية غيرها تعد أبرز الدلائل التى عكستها الانتخابات فى كل حالة. وبالتالى كان حسم نتائج الانتخابات قبل بدايتها نتاجا طبيعيا لذلك.

الخريطة الحزبية التونسية :

انطلقت عملية التعددية الحزبية فى تونس، منذ سريان الانتخابات التشريعية عام ١٩٨١، من محاولة الرئيس بورقيبة لتجاوز اخفاق نظام الحزب الواحد فى تحقيق متطلبات التنمية من جانب، وعجزه عن استيعاب او الحد من فاعلية القوى المنافسة على الساحة السياسية من جانب اخر.

وقد لمس الرئيس بورقيبة هذا الواقع فى خطابه، عند افتتاح المؤتمر الاستثنائى، للحزب الدستورى الحاكم «فى ابريل ١٩٨١ حيث اشار الى أن.. مشكلة الديمقراطية لم تغب يوما عن اذهاننا وإن كنا احيانا أحرص على حماية المجتمع من الفوضى.. فلم أمانع فى وجود أحزاب مختلفة تتبارى فى خدمة المصلحة العامة، وذلك إذا ما توافرت الشروط اللازمة للتنافس النزيه الذى لايؤدى الى تناحر تذهب ضحيته المثل العليا ومصلحة المجتمع».

والواضح أن قبول بورقيبة بمبدأ التعددية لم يكن كافيا لتجاوز أزمة النظام التى اظهرها بحدة رفض حركة النهضة لتوجهاته العلمانية واجتذابها قطاعات مختلفة من الشعب التونسى، فضلا عن الاضطرابات الشعبية وماقترن بها من دخول دائرة العنف الجماعى (١٩٨٠، ١٩٨٣، ١٩٨٤). فقد سمح لثلاث قوى سياسية بممارسة نشاطها كأحزاب سياسية، وهى : حركة الديمقراطيين الاشتراكيين برئاسة احمد المستيرى، وحزب الوحدة الشعبية برئاسة محمد بلحاج عمر، والحزب الشيوعى برئاسه محمد حرمل.

أما الحركة الاسلامية التى بدأت نشاطها عام ١٩٦٩ بزعامة راشد الغنوشى وعبد الفتاح مورو، فقد فشلت فى الحصول على الشرعية القانونية لممارسة نشاطها، فى الوقت الذى ظلت احزاب المعارضة الشرعية ضعيفة.

فرغم مشاركة هذه الاحزاب فى الانتخابات البرلمانية (١٩٨١، ١٩٨٦، ١٩٨٩) إلا أنها فشلت فى دخول البرلمان. ورغم عدم تحملها لمسئولية هذا الوضع بالكامل إلا أنها تظل مسئوله عن محدودية شعبيتها وعدم قدرتها على طرح بديل متماسك للحزب الحاكم والحركة الاسلامية التى اظهرت فاعلية اكبر من كل احزاب المعارضة مجتمعة فى انتخابات ١٩٨٩ التى خاضتها عبر قوائم المستقلين. ولذلك أثر غيابها على انتخابات ١٩٩٤. فعلى عكس الانتخابات ١٩٨٩، لم تكن هناك غير قائمة واحدة للمستقلين (فى احدى دائرتى تونس العاصمة). كما أنها اول انتخابات لايشارك فيها الاتحاد العام التونسى للشغل الذى كان يسمح لاعضائه بالترشيح على قوائم الاحزاب التى تتفق مع توجهاتهم، وذلك بعد نجاح النظام الحاكم فى احتواء قادة الاتحاد. فقد اقتصرت الانتخابات على الحزب الحاكم والأحزاب الستة المرخص لها، التى سعت للتواجد على الساحة من خلال زيادة عدد مرشحيها وبخاصة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والاتحاد الديمقراطى الوحدوى وحزب الوحدة الشعبية. واقترن ذلك بزيادة فى ترشيح المرأة، فقد تم ترشيح ٣٧ سيدة من جملة عدد المرشحين البالغ عددهم ٦٣٠ مرشحاً، إذ رشح كل من التجمع الدستورى وحزب الوحدة الشعبية عشر سيدات ورشحت حركة التجديد خمس سيدات، فيما رشحت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين اربع سيدات، وكل من الاتحاد الديمقراطى الوحدوى والحزب الاجتماعى ثلاث سيدات والتجمع الاشتراكى سيدتين.

وكذلك ظهر حرص التجمع الدستورى على ضخ دماء جديدة فى النخبة التونسية .فشهدت قوائمه تجديد ما يقرب من ٦٠ فى المائة من مرشحيه لشغل مقاعد مجلس النواب. وفى هذا السياق، يمكن تناول الخريطة الحزبية التونسية من خلال الأحزاب والقوى المشاركة فى الانتخابات وهى كالتالى:

التجمع الدستورى الديمقراطى:

أسس الحزب على يد الاستاذ عبد العزيز الثعالبى عام ١٩٢٠، تحت اسم الحزب الحر الدستورى التونسى، وأخذ على عاتقه قضية التحرير الوطنى والكفاح المسلح ضد الاستعمار. و فى مارس ١٩٣٤ أضاف الى اسمه «الجديد» تعبيراً عن دخول المواجهة مع المستعمر مرحلة جديدة، كان أبرزها معارك ابريل ١٩٣٨. ثم دخل مرحلة ثالثة تحت قيادة الحبيب بورقيبة فى اوائل ١٩٥٢ حتى تم الاستقلال فى ٢٠ مارس ١٩٥٦. وبعد ذلك اعطى الحزب اسما جديدا يرمز الى مرحلة اخرى من التوجهات السياسية والاقتصادية منذ عام ١٩٦٤. فاطلق علية اسم الحزب الاشتراكى الدستورى لتستمر هذه التسمية طيلة ثلاثين

عاما حتى اطلق الرئيس بن على تسميتة الحالية فى فبراير ١٩٨٨، كتعبير عن حركة الاصلاح واستبعاد الاشتراكية. ويطرح الحزب نفسة حاليا، فى ضوء برنامج انتخابى يعطى الاولوية لتحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى مع التاكيد على الاصلاح الشامل والمتدرج للمشكلات الهيكلية التى تواجة المجتمع وفى مقدمتها البطالة.

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين : يقودها الآن محمد مواعدة، ويرجع تاريخها الى عام ١٩٧٨، عندما قاد احمد المستيرى معارضة من داخل الحزب الدستورى الحاكم، تنادى بالتعددية الديمقراطية. وقد شكل هذا التيار معارضة حقيقية لنظام بورقيبة، وإن ظلت تحت عباءة الحزب الحاكم حيث سعى بورقيبة دائما لتوفير هامش من الحركة يستوعب به الاجنحة المختلفة مفضلا ذلك عن توفير قواعد تنظيمية مستقلة.

وقد استندت الحركة لخطاب لايختلف فى جوهره عما يطرحه النظام فى معالجة قضايا ومشكلات المجتمع، وأن ركزت على قضية التعددية والحريات العامة. وعلى الرغم من سعى الحركة للظهور كقوة تالية للحزب الحاكم. وطول فترة ممارستها للعمل الحزبى منذ عام ١٩٨١ قبل حصولها على الموافقة القانونية «فى ١٩٨٣/١١/١٩» فلم تستطع أن تطرح برنامجا انتخابيا متميزا عن الحزب الحاكم وقد ايدت تجديد رئاسة بن على ، فرفعت شعار «صوتوا للرئيس بن على وصوتوا للوائح الخضراء (لون الحركة) لترشيح المسار الديمقراطى التعددى» كما سعت للتاكيد على مجموعة من المطالب منها :

اعادة النظر فى الخارطة السياسية وتفعيل مؤسسات المجتمع وزيادة مساحة الحريات والحقوق العامة.

حركة التجديد : تمثل امتداداً للحزب الشيوعى، الذى تأسس عام ١٩١٩ وكان اول حزب يصرح له فى ١٩٨١/٧/١٨ بعد أن صدر قرار بمنعه عام ١٩٦٣.

وقد عمل قادته على تطوير توجهاته لتتلاءم مع التغيرات العالمية بعد تخليه عن ايديولوجيته الماركسية فى اعقاب أنهيار الاتحاد السوفيتى. واقترن ذلك بتغيير اسمه الى «حركة التجديد التى تطرح نفسها الان من خلال صيغة جديدة، تدعو الى تعظيم البعد الاجتماعى والاهتمام بالمواطن وتوسيع هامش الممارسات الديمقراطية.

التجمع الاشتراكى التقدمى : تاسس عام ١٩٨٣، وهو من الاحزاب التى تتسم بقلة الفاعلية. ويرأسه احمد نجيب الشابيى. ويطرح التجمع نفسه حاليا من خلال خطاب قومى، يدعو فيه الى التعريب الكامل فى المدارس والادارة، الى جانب الطروحات الاسلامية المؤكده على تكامل الخيار العربى الاسلامى، كسبيل لاستعادة الامة لمكانتها الحضارية. وفى هذا الاطار، سعى التجمع لاظهار قدر من المعارضة للنظام وتحميله مسؤلية ضعف أداء احزاب المعارضة، بالتاكيد على غياب تكافؤ الفرص ورفض الحكومة الاستجابة لمقترحاته الكفيلة بتحقيق المساواة. ومن هنا كان قرار المشاركة «الرمزية والمحدودة»، تعبيرا عن الرغبة فى التواجد رغم ضيق هامش الحركة.

حزب الوحدة الشعبية : يتزعمه بلحاج عمر، وقد نشأ فى إطار القبول بمبدأ التعددية السياسية فى تونس١٩٨١، وإن اخذ فى ممارسة عمله رسميا فى ١٩٨٣/١١/١٩ ويعد إمتدادا لحركة الوحدة الشعبية التى قادها أحمد بن صالح الذى تولى رئاسة الحكومة فى الستينيات وطبق تجربة إشتراكية باءت بالفشل عام ١٩٦٩. ويميل هذا الحزب إلى التاكيد على دور الدولة وأهمية تدخلها لتسيير دولاب العمل فى كافة المجالات، فى إطار خطاب متسم بنزعة إشتراكية إنسانية تسعى إلى الموازنة بين القطاعين العام والخاص، ومن هذا المنطلق تأتى إنتقاداته للسياسة الإقتصادية الراهنة فى تونس.

حزب الإتحاد الديمقراطى الوحدوى : تأسس عام ١٩٨٨، ساعيا إلى تجميع الحركات القومية وفتح حوارات مع أجنحة البعث العراقى والسورى، وإستقطاب بعض العناصر القومية. ويدعو إلى توسيع حيز الديمقراطية، مع طرح بعض الأفكار الليبرالية فيما يتعلق بالإصلاح الإقتصادى، إلى جانب التاكيد على أهمية الإسراع بتعريب تونس، بإعتبار أن المدخل القومى أكثر المداخل ملاءمة لحل مشاكل تونس التنموية.

الحزب الإجتماعى التحررى : تأسس عام ١٩٨٨ كحزب صغير لا يستند الى تاريخ أو قاعدة شعبية تمكنه من طرح نفسه بقوة على الساحة السياسية التونسية. فهو أقرب أحزاب المعارضة الى السلطة ، وان اقتصر ظهوره على المناسبات وأوقات الأزمات وقدرته على طرح صيغ عامة تثير الانتباه له، مثل هجومه على الافكار الاشتراكية سواء فى الحكم او فى المعارضة والتاكيد على أهمية اطلاق المبادرة الخاصة كسبيل لتحرير المجتمع.

وبطبيعة الحال لاتمثل الاحزاب السابقة، كافة القوى السياسية فى تونس فمن الملاحظ غياب التيار الاسلامى. فى هذا المناخ دخلت الانتخابات ١٠٩ قائمة تقدمت بها الأحزاب السبعة بالاضافة لقائمة مستقلة واحدة (انظر جدول رقم ٣) وتشير قراءة قوائم المرشحين الى غياب عدد

من الشخصيات البارزه مثل د. حامد القروى رئيس الوزراء ونائب رئيس حزب التجمع وعبدالله القلال وزير الداخلية (الذى ينظر اليه كاحد الوزراء المقربين لزين العابدين) وعبدالرحيم الزواوى وزير الشباب والطفولة كما غاب من المعارضة امناء أحزاب الديمقراطيين الاشتراكيين والوحدة الشعبية، والتجمع الاشتراكى التقدمى.

وبصفة عامة، فإن الدلالة الاكثر بروزاً فى الحملة الانتخابية، هى غياب التنافس الايديولوجى، وتشابه معظم البرامج الانتخابية الى حد كبير، فى التركيز على أهمية الديمقراطية والحريات العامة الى جانب الجوانب الاجتماعية والمشكلات الحياتية.

وكذلك برزت مسألة تجذير الهوية العربية الاسلامية كقاسم مشترك بين معظم الاحزاب بما فيها الحزب الحاكم.

الخريطة الحزبية السورية :

منذ تأست «الجبهة الوطنية التقدمية» فى مارس ١٩٧٢، ارتبط الاستقرار السياسى بركود عام. فمع مجىء نظام حافظ الأسد عام ١٩٧٠، انتهى مسلسل الانقلابات العسكرية الذى عاشته سوريا على مدى اكثر من عشرين عام (١٩٤٩ ـ ١٩٧٠).

وفى هذا السياق كانت صيغة الجبهة احدى آليتين سعى النظام من خلالهما لتدعيم اركانه، الى جانب احكام القبضة الامنية. فجاء تشكيل الجبهة مكونا من خمسه احزاب رئيسية هى : حزب البعث العربى الاشتراكى (الحاكم)، حزب الاتحاد الاشتراكى العربى، الحزب الشيوعى السورى، حزب الوحدويين الاشتراكيين، حزب الاشتراكيين العرب. ورغم نجاح هذه الصيغة فى ايجاد نخبة سياسية موحدة ومتجانسه فى قيادة الدولة، والاعتراف بوضعية حزب البعث كحزب حاكم، إلا أنها فرضت قيوداً جوهرية على الاحزاب لمنعها من بناء قاعدة نفوذ سياسى منافسة لحزب البعث.

وكانت هذه القيود أحد أسباب الانشقاق فى معظم هذه الاحزاب، والتى انتهت بحملات قمع قاسية للقوى المنشقة. وعلى هذا النحو، أخذت عملية بناء أجهزة الدولة ومركزتها، شكلا متسارعا، الامر الذى تعكسه تجارب الانتخابات السابقة سواء باستحواذ حزب البعث على العدد الاكبر من مقاعد البرلمان أوهامشية باقى الاحزاب وتبعيتها المباشرة له. وبذلك ظل النظام السلطوى الصارم القائم من حزب واحد مستمرا، حيث لم تتمتع الأحزاب المشاركة فى الجبهة بأى هامش من حرية الحركة يمكن أن يتيح بدء التطور بإتجاه تعددية مقيدة.

اتساقا مع هذه الرؤية، شهدت الساحة الحزبية السورية، ميلاد حزب جديد، قبل إجراء الإنتخابات بشهر تقريبا، ليصبح عدد الأحزاب ثمانية تجمعها الجبهة الوطنية التقدمية، وهو حزب «الإتحاد العربى الديمقراطى». ويطرح نفسه كباقى الأحزاب السورية، بإعتباره حزبا قوميا - جماهيريا - ديمقراطيا - جبهويا يؤمن بالفكر الإشتراكى. وينظر للتجربة الناصرية بأهدافها وثوابتها القومية، كمنطلقات فكرية وعقائدية له، وأن سياسة حافظ الأسد القومية هى إستكمال وإنضاج لتجربة عبد الناصر.

ويعد هذا الحزب، أحد روافد حزب الإتحاد الإشتراكى العربى الذى تاسس عام ١٩٦٤ وتصادم فى البداية مع حزب البعث، إيمانا منه بأهمية إعادة الوحدة مع مصر.

فكان لجوؤه للعمل السرى ترجمة لأفكار المجموعة المؤسسة للحزب والتى كانت تضم بعض العسكريين الذين شغلوا مواقع عسكرية فى فترة الوحدة، وبعض المفكرين الوحدويين والقادة السياسيين. وقد استندوا جميعا إلى هدف إعادة الجمهورية العربية المتحدة، على الرغم من الإختلاف على الوسائل وهو ما يفسر عملية الإنشقاقات الكثيرة التى تعرض لها الحزب فيما بعد.

وفى هذا السياق، يمكن الإشارة إلى حزبين آخرين يعبران عن التيار القومى حيث إرتبطت نشأتهما بتجربة الوحدة ثم الإنفصال بين سوريا ومصر، وهما حزب الوحدويين الإشتراكيين، الذى أعلن قيامه فى نوفمبر ١٩٦١ من تحت عباءة حزب البعث، ورفعه لشعار «وحدة، إشتراكية، حرية» ويرأسه حاليا فايز إسماعيل، أما الحزب الثانى فهو الحزب الوحدوى الإشتراكى الديمقراطى الذى جاءت نشأته أيضا فى عام الإنفصال ويرأسه الآن أحمد الأسعد، ويطرح نفسه حاليا من خلال خطاب يركز على قضية العدالة الإجتماعية وتأمين الحريات. ومن المعروف أنه أنضم للجبهة «فى ١٩٨٨/١٢/٣١» وبالإضافة للأحزاب الناصرية السابقة، يبرز حزب البعث العربى الإشتراكى، كحزب حاكم (منذ عام ١٩٦٣) مسيطر على مقدرات الدولة، وقد إتسم هذا الحزب منذ قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ بالقدرة على حسم وتصفية الأجنحة المتنافسة داخله .وفى نفس الإتجاه تبدو حركة الإشتراكيين العرب، الأكثر إقترابا من حزب البعثة. فهذه الحركة التى يرأسها عبدالغنى قنون، تعود فى جذورها إلى الحزب العربى

الإشتراكى الذى تأسس عام ١٩٥٠ بعد فترة من النضال بدأت عام ١٩٣٧ على يد عثمان الحورانى من خلال «حزب الشباب».

وتطرح الحركة نفسها من خلال خطاب لم يتغير منذ نشأتها، يقوم على الدعوة إلى «القومية، الإشتراكية، الديمقراطية» وأن الأمة العربية هى أمة واحدة، وأن الشعب هو صاحب السلطة فى الحزب وفى البلاد.

أما عن الحزب الشيوعى السورى، فيعد من أقدم الأحزاب السياسية فى سوريا، حيث ترجع نشأته إلى عام ١٩٢٤، أى عشيه الثورة السورية الكبرى ضد الإحتلال الفرنسى، فكانت مشاركته فى الكفاح ضد المحتل وضد الإقطاعيين والمطالبة بمصادرة الأراضى وتوزيعها على الفلاحين. كما إرتبط بعلاقة عضوية مع حزب البعث، قبل أن يصبح الحزب الحاكم ولاسيما فى فترة الخمسينات التى شهدت تنسيقا واسعا ضد الأحلاف الدولية والإقطاع. ويتنازع الحزب جناحان يمثلهما خالد بكداش ويوسف الفيصل.

وقد بدأت «الجبهة الوطنية التقدمية»، على الرغم من ضمان فوز قوائمها، بنوع من التكثيف فى الحملات الدعائية، التى تحث المواطنين على أداء حقهم الإنتخابى والتصويت لصالح قوائمها، مع التأكيد على نزاهه وكفاءة مرشحيها. وكذلك سعت الحملات إلى تناول الموقف السورى ورؤيته تجاه العديد من القضايا المحورية سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، مع مزج الخطاب الدعائى بخطاب الدولة وإنجازاتها، مع إعطاء مساحة أكبر لقضية الوحدة الوطنية والتنمية والمشكلات الحياتية.

أما على مستوى المرشحين المستقلين والبالغ عددهم ٣٨٠٠ مرشحا فكان القاسم المشترك بينهم هو الدعوة للتحرير الإقتصادى وتشجيع القطاع الخاص وخفض الضرائب. وقد سعى المستقلون لزيادة تأثيرهم، من خلال مجموعة من التحالفات فى مواجهة الجبهة الوطنية التقدمية. وتشير قائمة المستقلين فى دائرة العاصمة إلى توليفة من فئات المجتمع ذات المكانة والتوجهات الإنفتاحية. فهى تضم تجارا وأدباء ورجال دين. وقد عكس تنافس المستقلين قدرا من الحماس فى العملية الإنتخابية علاوة على إعطائه صورة عن التوازنات والتحالفات الجديدة فى المجتمع .

٢- قضايا الإنتخابات :

شكلت قضايا الإستقرار وتفعيل دور القوى السياسية (المرخص لها) والحاجة للتغيير، محاور أساسية دارت من حولها معظم الحملات الإنتخابية فى كل من تونس وسوريا. مع وجود قدر من التباين. ترجمته رؤية كل نظام لأولويات هذه القضايا وترتيبها.

فتشير تجربة تونس إلى أهمية الحور بين الأحزاب المعارضة والحكومة، والاتفاق على قواسم مشتركة تحفظ التعددية وتتيح تدعيمها وتجاوز القيود عليها تدريجيا. فقد فرض المناخ الذى اوجدته الممارسات السابقة على عام الانتخابات نفسه على العملية الانتخابية ككل سواء فيما طرح من قضايا خلافية أو فى شكل الحياه الحزبية. وعلى رغم قصر فترة الحملة الانتخابية (٦ مارس -١٨ مارس ١٩٩٤) فقد برز عدد من القضايا، يجىء فى مقدمتها: قضية نزاهة الحكم وجديته فى خوض إنتخابات حقيقية، حيث شهدت الفترة التى أعقبت الإعلان عن ترشيح الرئيس بن على نفسه لولاية ثانية (١٩٩٤/٢/٧) قدراً من التكثيف فى الخطاب الرسمى للدولة على حياد الحكومة وتشجيع الأحزاب على المشاركة وإعطاء الفرصة لتعظيم المشاركة من جانب الناخبين، بما فيهم التونسيون فى الخارج. فقد أصدر بن على قراره «١٠ فى يناير ١٩٩٤» بتحديد دوائر مراكز الإقتراع فى الخارج وشروط تسييرها.

فكانت قضية نزاهة الحكم هى القضية الأساسية التى تفرعت منها باقى القضايا. وبالرغم من استحواذها على حيز واسع من الحملة الإنتخابية، فلم يكن هناك حديث عن شراء أصوات أو تزوير، وإنما دعوات من الحكومة للمعارضة لتعيين مراقبين لها فى مراكز الإقتراع والسماح «للرابطة التونسية لحقوق الإنسان» بإتخاذ الإجراءات لمتابعة سير العملية الإنتخابية. وتمثل هذه الإجراءات رداً على تلميحات بعض قوى المعارضة ولاسيما حركة التجديد وحركة الديمقراطيين الإشتراكيين حول موقف بعض عناصر الحزب الحاكم (الرافضة للتعددية)، وممارستهم ضغوطا على الناخبين سواء بتقديم الإغراءات أو الوعيد، الأمر الذى حرص على نفيه الرئيس بن على فى أكثر من مناسبة بتأكيده على التزام حزبه وحياد الحكومة «أن الأدارة ستكون بالمرصاد لكل التجاوزات لردعها فى حينها حتى تجرى الحملة الإنتخابية فى كنف التعامل الحضارى ويتم التصويت يوم الأحد ٢٠ مارس بصورة نزيهة وديمقراطية». ومن الواضح أن سياسات الضبط الادارى من جانب الحكومة للعملية الإنتخابية والتى أشادت بها بعض أحزاب المعارضة، لم تحل دون حدوث بعض التجاوزات البسيطة، التى سعت الإدارة لإنهائها بشكل سريع، مثل تمزيق معلقات قوائم مرشحى بعض احزاب المعارضة وعدم

إحترام القانون فيما يتعلق بإستخدام وسائل الدعاية وميل بعض موظفى الجهاز الإدارى لتدعيم مرشحى الحزب الحاكم.

كما بدت عملية اعتقال د. منصف المرزوقى (الذى رشح نفسه لانتخابات الرئاسة) رغم خطورتها محدودة التاثير فى الشارع التونسى، حيث اقتصر رد الفعل تجاهها على بعض المثقفين والمعارضين للنظام وخاصة فى خارج تونس، باعتبارها قضية ذات ابعاد خاصة بالحرية والممارسة السياسية. فاصدر اكثر من مائة شخصية (من المثقفين واساتذة الجامعات التونسية) بيانا بالفرنسية دعوا فيه الى مراجعة القوانين الانتخابية، بحيث تجسد تعددية حقيقية فى المرشحين للانتخابات الرئاسية، كما عبروا عن دعمهم لحق د. المرزوقى فى الترشيح للانتخابات الرئاسية. وفى المقابل، ابدى النظام قدرا كبيرا من الحسم فى مواجهة مايراه مهددا للاستقرار اويخالف اولوياته، وهو مالمسه بن على بقوله.. «لن نقبل من احد ان يتعلل باسم الحريات وحقوق الانسان ليسئ الى الوطن اويشوه سمعته اوينال من علاقاته بالاشقاء والاصدقاء».

وقد برزت مشكلة غياب التنسيق بين الأحزاب المعارضة فقد قررت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين فى ترشيح قوائم خاصة بها فى كل الدوائر. واعلن عبد الرحمن التليلى الامين العام للاتحاد الديمقراطى الوحدوى عن فشل محاولة التنسيق، وإن حرص على تاكيد «اهمية المرحلة الحالية وبناء برلمان تعددى وكسب الرهان الديمقراطى». دائرة بن عروس تنافساً كبيراً بين المعارضة حتى وصفت بأنها الدائرة الاكثر حرارة «بحكم الحجم السياسى لرؤساء القوائم والمرشحين فيها»، وابرزهم عبد الرحمن التليلى وخميس الشماوى رئيس قائمة الديمقراطين الاشتراكيين وعدنان بلحاج عمر رئيس قائمة حزب الوحدة الشعبية. واسفر ذلك عن تبادل الاتهامات بين أحزاب المعارضة، وتبديد القدر الضئيل من فرص نجاح مرشحيهم فيما لو احسنوا التنسيق وشكلوا كتلة واحدة او جبهة منافسة للحزب الحاكم. وهو مااوضحه التليلى بقوله.. «ان الاهم ليس عدد المقاعد التى ستفوز بها المعارضه ولكن مضمون الانتخابات نفسها» ليبدو حرص كل حزب على تاكيد شخصيته فى مقدمة الاولويات التى يضعها الحزب لعمله وخاصة وأن المنافسة محصورة على عدد محدود من المقاعد.

وبطبيعة الحال، فقد برزت العديد من القضايا الفرعية *التى توضح الى حد كبير اولويات العمل الوطنى لهذه* الاحزاب بكافة توجهاتها. ومن هذه القضايا نبذ العنف *والتطرف الدينى وتثبيت اركان النظام الجمهورى والحفاظ* على المكاسب الوطنية فى مختلف المجالات ولاسيما فى مجال حرية المرأة وترسيخ التعددية والحفاظ على الهوية العربية الاسلامية لتونس. فيما سجل تباين بين الاحزاب فى المسائل الخاصة بالاختيارات الاقتصادية والتنموية والاصلاح التعليمى.

وعند الانتقال للتجربة السورية، نجد أن قضيتى التغيير فى اطار النظام وعملية السلام تصدرتا قضايا الانتخابات. فالملاحظ أن المطالب التى تبنتها الاحزاب لم تخرج عن السياق العام او اولويات النظام مثل توسيع نطاق دور الجبهة الوطنية، وتطوير العلاقة بين حزب البعث والجبهة والدولة وإعادة النظر فى بعض افكار الميثاق التى تدعو الى الحركة العربية الواحده، باعتبارها تتعارض مع فكرة التعددية. ومن الملاحظ أيضا أن جميع الأحزاب تعترف بحيوية دور الجبهة، على مدى اكثر من عشرين عاماً، فى تاكيد معانى التضافر للنهوض بالمجتمع، والتاكيد على أهمية دور الجيش كقوة دفاعية وطنية وعقائدية. وفى المقابل تجاوب النظام مع الدعوة الى تطوير الجبهة ودورها. فقرر عقد مؤتمر عام للجبهة. ولكن ظروف عملية المفاوضات مع اسرائيل، حالت دون عقده حتى نهاية العام.

اما القضية الثانية، فتتعلق بعملية السلام مع أسرائيل، حيث ظل الخطاب المتشدد تجاه الصهيونية يتردد فى جنبات الاحزاب والقوى السياسية، الامر الذى سعت معه القيادة السورية للفصل بينهما. وهو مالمسه السيد عبدالقادر قدورة رئيس مجلس الشعب فى دوره التشريعى الخامس بقوله.. «لاعلاقة لعملية السلام بالواقع الداخلى إلافى نقطة واحدة، هى اننا فى حرب وصراع مع العدو الصهيونى وانتفت حالة الصراع هذه. وانعكاسات ذلك لاتؤثر فى السياسة الداخلية، ربما تنعكس فى كيفية زيادة الموارد الاقتصادية ماليا، لان ذلك سيخفف الصرف فى المجال العسكرى بطبيعة الحال، لكن ليس الى درجة الانعدام، قد يخفف بحدود ١٠ أو ٥ فى المائة فقط. وامامنا نموذج مصر التى لم تجر تغييرات دراماتيكية بعد مرور ١٧ عاماً على السلام». وفى هذا السياق جرت الحملة الانتخابية فى إطار اولويات النظام وبمنأى عن السياسة العليا للدولة.

٣ ـ نتائج الانتخابات :

جاءت نتائج الانتخابات فى تونس وسوريا، متفقه مع طبيعة النظامين ومنسجمة مع *ما سبقها من مقدمات. اذ* يتضح الدور المحورى لحافظ الاسد وزين العابدين وقدرتهما على *الامساك بخيوط اللعبة السياسية* بالكامل .فقد جاءت

نتائج الانتخابات التونسية مسايرة لهيمنة التجمع الدستورى الديمقراطى على الساحة السياسية، ولغة مرشحيه الواثقة من النجاح، وبالتالى عدم قدرة أى من الاحزاب الستة المنافسة على تحقيق أى اختراق. ليقتصر نصيبها على ١٩ مقعدا تمثل هامش الحركة المسموح به داخل البرلمان. وفى هذا الأطار، قد يكون من المفيد أن نستعرض بشئ من التفصيل نتائج الانتخابات.

بالنسبة للانتخابات البرلمانية ، فقد سيطره التجمع الدستورى الديمقراطى على الـ ١٤٤ مقعداً التى تمثل الدوائر الأنتخابية. أما المقاعد الـ ١٩ الاضافية فقد اقتسمتها أربعة احزاب هى حركة كل الديمقراطيين الاشتراكيين، حركة التجديد، الاتحاد الديمقراطى الوحدوى، حزب الوحدة الشعبية بنسب متفاوته. (انظر الجدول رقم ١)

ورغم فشل كل من التجمع الاشتراكى التقدمى والحزب الاجتماعى التحررى فى تحقيق النسبة التى تخولهما الحصول على اى مقعد، فقد شكل حصول حركة التجديد على أربعة مقاعد من جملة ١١ قائمة تقدمت بها، اهم النتائج التى فاجأت العديد من الاوساط السياسية، باحتلاله المرتبة الثانية فى سلم المعارضة التونسية، بعد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على اعتبار أن فوز الحركة كان متوقعاً، إستنادا على تاريخها وعناصرها الوطنية، فضلا عن استعدادها المبكر للانتخابات.

أما ثانى هذه النتائج، فتتعلق بتراجع مكانة الحزبين الفائزين الاخرين وهما الاتحاد الديمقراطى الوحدوى وحزب الوحدة الشعبية، بالنظر الى التوقعات التى سبقت الانتخابات. فبالنسبة للوحدوى، نجد انه احتل المرتبة الثالثة رغم كثرة عدد قوائم التى تقدم بها (٢١ قائمة) كما فشل رئيس الحزب عبدالرحمن التليلى فى الفوز. أما حزب الوحدة، فقد شكلت نتائجه خيبة أمل لقياداته، حتى أن رئيسه محمد بلحاج عمر، قد أعلن عن عزمه اعتزال رئاسة الحزب غداة الانتخابات.

وبعيدا عن النتائج المباشرة للعملية الانتخابية، فقد ظهر تأثير غياب التيار الاسلامى ممثلا فى حركة النهضة، واضحا مقارنة بانتخابات ١٩٨٩. فقد أضفى هذا التيار قدراً من السخونة على العملية الانتخابية السابقة، حيث حصلت قوائمة على نسب تتراوح ما بين ١٢,٩ فى المائة من الاصوات. لكن نظام القائمة المطلقة حال دون فوزه باى مقعد. فكان استبعاده فى الانتخابات ١٩٩٤، أحد أهم عوامل فتورها.

والواقع أن ردود فعل الأحزاب التونسية على نتائج الانتخابات، قد انصبت على مستويين أولهما خاص باجراءات العملية نفسه. وثانيهما يتعلق بمستقبل المعارضة والحياة السياسية. فبالنسبة للمستوى الأول، نجد أن بعض الاحزاب، قد عبرت على عدم رضائها عن النتائج، فيشير محمد بلحاج عمر (الامين العام لحزب الوحدة الشعبية) ان حصول حزبه على مقعدين فقط، لا يعبر عن حجمه الحقيقى، وإن لم يوجه اتهامات إلى السلطات التونسية. بالتجاوز بقدر ماحمل بعض الاشخاص مسئولية هذه التجاوزات التى حصرها فى عدم توزيع البطاقات الانتخابية بشكل محكم وعادل. فى حين حمل التجمع الاشتراكى التقدمى (الذى لم يفز بأى مقعد) قانون الانتخابات مسئوليه هذه النتيجة مع تاكيد أمينه العام أن النتيجة التى حصدتها المعارضة، كانت متوقعة بسبب غياب تكافؤ الفرص بين الاحزاب. واوضح أن حزبه كان قد اقترح اجراء تعديلات للقانون قبل الانتخابات لكن الحكومة لم تتجاوب معها فكان قرار المشاركة الرمزية والمحدودة. أما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، التى حصلت على النصيب الاكبر فى المعارضة، فقد أشار رئيسها الى أن التجاوزات فى العملية الانتخابية، تعد أمرا طبيعيا، وأن النتائج كان يمكن أن تكون أفضل بكثير بالنسبة الى المعارضة. لكنه أكد أن حركته تسعى للمحافظه على علاقات متينه مع الحزب الحاكم ورئيسه بن على، باعتبار الحركة شريكا رئيسياً فى الحياة التونسية.

ومن الملاحظ، أن هذه النوعية من التصريحات، قد جاءت، كمحاولة لتجاوز المردود الضعيف الذى حصلت عليه احزاب المعارضة، التى لم تتجاوز نسبة الأصوات التى حصلت عليها ٢,٣٥ فى المائة فضلا عن المحافظة على علاقات حسنة مع النظام. أما بالنسبة للمستوى الثانى : فقد كثر الحديث عن أهمية نتائج الانتخابات، وقدرتها على ترسيخ معانى التعددية وكسر الحاجز بين المعارضة والبرلمان.

أما نظام الحكم فقد نظر إلى نتائج الانتخابات من منظور أنها رسمت إطاراً عاماً جديداً، تلتف داخله كافة القوى والاحزاب السياسية. وهو ما أعلنه الرئيس بن على بمناسبة ادائه اليمين الدستورية «فى ١٩٩٤/٤/٩» بقوله.. «اليوم بعدما قال الشعب كلمته وأختار ممثليه وتبين للجميع وزن كل طرف فى الساحة السياسية، فانه لم يعد ثمة مجال خارج هذه المؤسسات والمنظمات للحديث باسم الشعب، الا لمن فهم صفة تمثيلية أو تمثيل شرائح منه إذ هم المؤهلون وحدهم لذلك» وذلك فى إشاره الى التيار الاصولى. الذى نجح النظام فى القضاء عليه.

والحقيقة أن الصورة بهذا المعنى، لا تخلو من صراعات نحو مزيد من المكاسب. فقد أخذت بعض أحزاب المعارضة تتطلع لتوسيع قاعدتها. ففور الاعلان عن نتائج الانتخابات، اعلن محمد مواعدة، رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أهمية تصحيح الخارطة السياسية، فى تونس فى ضوء النتائج، كضرورة تفرضها عملية تفعيل المعارضة. ورغم نفيه للمطالبه بالغاء الاحزاب التى فشلت فى الحصول على مقاعد فى البرلمان، الا أنه أكد هذا المعنى. ويبدو أن العلاقة بين أحزاب المعارضة تدنت كنتيجة لعجزها عن التنسيق فى الانتخابات، وخاصة مع فهم بعضها لحديث رئيس حركة الديمقراطين الاشتراكيين على أنه دعوة لحل بعض الاحزاب او دمجها فى غيرها. الامر الذى لمسه منير الباجى الامين العام للحزب الاجتماعى التحررى بقوله «أن مثل هذه التصريحات ليس لها اى اثر على واقع الامور فى البلاد وهذه مواقف لاتعنينا وهى مردودة على صاحبها جملة وتفصيلا».

أما بالنسبة للاستفتاء الرئاسى الذى تزامن مع الانتخابات البرلمانية «فى ٢٠ مارس ١٩٩٤» نجد أن الرئيس التونسى بن على، قد شكل ورقة إجماع بين كافة الاحزاب المشاركة، فهو يخوض الانتخابات بدون منافس وتحت شعار «رئيس التونسيين جميعا». من هنا كان طبيعيا أن يعلن عن حصوله على ٩٩,٩١ فى المائة فى نتيجة الاستفتاء على ولاية رئاسية ثانية وهى نسبة تتجاوز النسبة التى حصل عليها التجمع الدستورى الديمقراطى (٩٧,٧٣ فى المائة) كما وضح ارتفاع نسبة المشاركة فى الاستفتاء لتصل نسبتها الى ٩٤,٨٩ فى المائة الأمر الذى أرجعته الحكومة التونسية الى أرتفاع اعداد مشاركة المرأة من ٢٦٠ الف ناخبه فى انتخابات ١٩٨٩ الى مليون ناخبه ١٩٩٤.

أما على صعيد التجربة السورية، فقد جاءت نتائجها كما فى تونس، لتعبر على هيمنة قوة واحدة : فتشير قراءة نتائج الانتخابات فى سوريا الى عدد من الدلائل والمؤشرات العاكسه خصوصية تجربتها : فقد شهدت ارتفاع نسبة التصويت التى بلغت ٦١,١٨ فى المائة (انظر الجدول رقم ٨) من يحق لهم ممارسة حقهم الانتخابى مقارنة بانتخابات ١٩٩٠ حيث بلغت ٤٩,٦٣ فى المائة. كما تشير النتائج الى تزايد نصيب حزب البعث، بمقعد على حساب المستقلين مقارنة بانتخابات ١٩٩٠ (انظر الجدول رقم ٦) وقد حملت الانتخابات ٢٥٠ مرشحا الى الدور التشريعى السادس. موزعين على الجبهة الوطنية القومية، التى ضمت مرشحى حزب البعث بنسبة ٥٤ فى المائة والاحزاب والحركات السياسية المتحالفة معه، بنسبه ١٢,٨ فى المائة لتكون المحصله النهائية ٦٦,٨ فى المائه (١٦٧ مقعدا) من اجمالى عدد مقاعد البرلمان فى حين شغل المستقلون النسبة الباقية (انظر الجدول رقم ٥) ويبرز فى قائمة الفائزين للجبهة شخصيات رسمية مهمة مثل عبدالقادر قدوره رئيس مجلس الشعب السابق، وثلاثه من اعضاء قيادة حزب البعث وهم محمود الزعبى رئيس الحكومة السورية الحالية ونائباه رشيد اخترينى ووليد حمدون.

أما المستقلون الفائزون، فحصلو على٨٣ مقعداً يجيء فى مقدمتهم أسماء لرجال الاعمال وتجار وصناعيين فى القطاع الخاص مثل د. احسان عمر سنقر والصناعى رياض سيف ومأمون الحمص وبهاء الدين حسن وبديع فلاحه. كما فازت الأديبة السورية كوليت خورى وجميل الاسد شقيق الرئيس حافظ الاسد الذى أحتل المركز الاول فى قائمة المستقلين لمحافظه اللاذقية، فى حين فشل كبار الفنانين فى دخول البرلمان من أمثال صباح فخرى نقيب الفنانيين ومنى واصف ممثلة سوريا الاولى. فى حين احتلت نجوى قصاب حسن وهى كاتبه وموسيقية المرتبة الاولى فى قطاع العمال والفلاحين لتدخل البرلمان لاول مرة. واحتل المرتبة الثانية عبدالرزاق اقبيق وهو عضو مجلس الشعب للمرة الرابعة. كما بقى رجل الدين مروان شيخو محافظا للمرة الرابعة على مقعده فى مجلس الشعب.

ومن نتائج الانتخابات دخول ١٥٨ عضوا للمجلس لاول مرة مقابل ٩٢ عضوا من القدامى الذين فازوا باكثر من دور تشريعى، على رغم أن عدد الذين رشحوا أنفسهم من النواب السابقين بلغ ٢٤٠ مرشحاً .كما بلغ عدد الاعضاء المستقلين فى الدورة الجديده ٨٣ عضوا موزعين كالتالى ٣٨ عضوا ممثلين للعمال والفلاحين و٤٥ من باقى الفئات. وكذلك فازت السيدات بـ ٢٤ مقعداً بزيادة ثلاثة مقاعد عن الدور التشريعى السابق. وبذلك تكون نسبتهم ٩,٦ فى المائة.

ويقودنا الحديث عن الخريطةالجديده للمجلس والقوى الصاعده فى المجتمع السورى، لتناول الممارسات السلبية التى تعكس الى حد كبير، قدرة النظام على ضبط إيقاع العملية الانتخابية من ناحية وأقتناع كل قوة سياسية بمكانتها من ناحية ثانية. ورغم محدودية هذه الممارسات، فقد سعى النظام الى معالجتها بشكل سريع وحاسم. فقد اعلن وزير الداخلية عن تفاصيل إعادة الانتخابات فى ثلاثه مراكز انتخابية ضمن دائرة دمشق وهى مراكز «مصرف سوريا المركزى، مؤسسة التبريد والتخزين، مديرية النقل»، بسبب حدوث مخالفات لتعليمات الانتخابات، تتمثل فى

وجود أوراق اقتراع اكثر عدداً من المسجلين فى الجداول. وقد تمت احالة المسئولين الى القضاء بتهمة الغش. وعلى مستوى أخر من السلبيات، برزت قدرة المستقلين على اغراق دوائرهم بالأموال على عكس مرشحى الاحزاب.

ومع الانتهاء من اعلان نتائج الانتخابات النيابية (١٩٩٤/٨/٢٧) بدأت مرحلة جديدة بدعوة أعضاء مجلس الشعب الدور التشريعى السادس للانعقاد فى العاشر من سبتمبر١٩٩٤. ومن الملاحظ أن الحكومة تعرضت لثانى تعديل خلال سنة واحدة حيث تم اعفاء وزير العدل السورى «فى ٢٠/١٠/١٩٩٤» وكان قد تم من قبل اعفاء وزير

جدول رقم (١)

نتائج الإنتخابات التونسية ١٩٩٤

الاحزاب	عدد القوائم	عدد المقاعد	النسبة المئوية
١ـ التجمع الدستورى الديمقراطى	٢٥	١٤٤	٨٨,٣
٢ ـ حركة الديمقراطيين الإشتراكيين	٢٥	١٠	٦,١
٣ ـ حركة التجديد	١١	٤	٢,٥
٤ ـ الإتحاد الديمقراطى الوحدوى	٢١	٣	١,٩
٥ ـ حزب الوحدة الشعبية	١٦	٢	١,٢
٦ ـ الحزب الإجتماعى التحررى	٤	لاشئ	
٧ ـ التجمع الإشتراكى التقدمى	٦	لاشئ	
٨ ـ القائمة المستقلة بدائرة تونس ٢	١	لاشئ	
٩ ـ الإجمالى	١٠٩	١٦٣	١٠٠

ملاحظة :

باعتماد اكبر المتوسطات وقسمة الأصوات التى حصلت عليها احزاب المعارضة على عدد المقاعد على المستوى الوطنى(١٩ مقعداً) نحصل على القاسم الإنتخابى ٣٣٧٩,١٥ كمعيار لتوزيع المقاعد.

جدول رقم (٢)

توزيع المقاعد والدوائر فى تونس

الولاية	عدد المقاعد
١ ـ ولاية تونس (الدائرة الأولى)	٨
٢ ـ ولاية تونس (الدائرة الثانية)	٦
٣ ـ ولاية اريانة	١٠
٤ ـ ولاية بنزرت	٨
٥ ـ ولاية باجه	٥
٦ ـ ولاية جندوبة	٧
٧ ـ ولاية الكاف	٥
٨ ـ ولاية سليانه	٤
٩ ـ ولاية القصرين	٦
١٠ ـ ولاية سيدى بوزيد	٦
١١ ـ ولاية قفصة	٥
١٢ ـ ولاية توزر	٢
١٣ ـ ولاية قبلى	٢
١٤ ـ ولاية تطاوين	٢
١٥ ـ ولاية مدنين	٦
١٦ ـ ولاية قابس	٥
١٧ ـ ولاية صفاقس (الأولى)	٥
١٨ ـ ولاية صفاقس (الثانية)	٧
١٩ ـ ولاية المهدية	٦
٢٠ ـ ولاية المنستير	٦
٢١ ـ ولاية سوسه	٧
٢٢ ـ ولاية لبقيروان	٩
٢٣ ـ ولاية زغوان	٢
٢٤ ـ ولاية نابل	٩
٢٥ ـ ولاية بن عروس	٦
الاجمالى	١٤٤

جدول رقم (٣)

نتائج الانتخابات التشريعية التونسية لعام ١٩٨٩

الأحزاب	النتائج (٪)
١ ـ التجمع الدستورى الديمقراطى	٨٠,٤٨
٢ ـ حزب الديمقراطيين الإشتراكيين	٣,٧٦
٣ ـ حزب الوحدة الشعبية	٠,٧٢
٤ ـ التجمع الإشتراكى التقدمى	٠,٣٧
٥ ـ الحزب الإجتماعى التقدمى	٠,٢١
٦ ـ الإتحاد الديمقراطى الوحدوى	٠,٢٥
٧ ـ المستقلون :	
اللون البنفسجى (مدعومة من حركة النهضة)	٩,١٣
اللون الذهبى	٣,٦
اللون الفضى	٠,٩٨
اللون الغامق	٠,٣٥
اللون العسلى	٠,٢٠
اللون المشمشى	٠,١٦
اللون البنى الفاتح	٠,١٠
الإجمالى	١٠٠

جدول رقم (٤)
المشاركة فى الإنتخابات التونسية عامى ١٩٨٩و١٩٩٤

هيئة الناخبين والمشاركين	إنتخابات ١٩٨٩		إنتخابات ١٩٩٤	
	الرئاسية	البرلمانية	الرئاسية	البرلمانية
عدد المشاركين فى الإقتراع	٢,١٣٧,٣١٦	٢,٠٧٣,٧١٩	٢,٩٨٩,٨٨٠	٢,٨٤١,٥٥٧
الأصوات الصحيحة	٢,٠٢١,٧٠٤	٢,٠٤١,٨٨٣	٢,٩٨٧,٣٧٥	٢,٨٣٢,٨٧١
نسبة المشاركة	٪ ٧٦,١٠	٪ ٧٦,٤٦	٪ ٩٤,٨٩	٪ ٩٥,٤٧

ملاحظة :

- المسجلون فى الجداول عام ١٩٨٩ كانوا ٢,٧١١٩٢٥ ناخبا
- المسجلون فى الجداول عام ١٩٩٤ كانوا ٣,١٥٠,٦١٢ ناخبا
- نسبة الأصوات التى حصل عليها بن على فى ١٩٨٩ كانت ٩٩,٢ ٪
- نسبة الأصوات التى حصل عليها بن على فى ١٩٩٤ كانت ٩٩,٩١ ٪

جدول رقم (٥)
نتائج الإنتخابات السورية ١٩٩٤

العدد	اسم التنظيم أو الحزب	عدد المقاعد
١	حزب البعث العربى الإشتراكى	١٣٥
٢	الإتحاد الإشتراكى العربى	٧
٣	حزب الوحدويين الإشتراكيين	٧
٤	الحزب الوحدوى الإشتراكى الديمقراطى	٤
٥	حركة الإشتراكيين العرب	٤
٦	الحزب الشيوعى (جناح خالد بكداش)	٤
٧	الحزب الشيوعى (جناح يوسف فيصل)	٤
٨	عبد العزيز عثمان (المنشق عن الإشتراكيين العرب)	٢
٩	المستقلون	٨٣
	الإجمالى	٢٥٠

ملاحظة : مثل حزب الإتحاد العربى الديمقراطى (الحزب الجديد) بمقعد واحد فى البرلمان كمستقل.

جدول رقم (٦)
مقارنة نتائج الإنتخابات فى سوريا عامى ١٩٩٠، ١٩٩٤

القوى السياسية أو الأحزاب	انتخابات ١٩٩٠		انتخابات ١٩٩٤	
	عدد المقاعد	٪	عدد المقاعد	٪
حزب البعث العربى الإشتراكى	١٣٤	٥٣,٦	١٣٥	٥٤
أحزاب الجبهة التقدمية	٣٢	١٢,٨	٣٢	١٢,٨
المستقلون	٨٤	٣٣,٦	٨٣	٣٣,٢
الإجمالى	٢٥	٪١٠٠	٢٥٠	٪

جدول رقم (٧)
بيان توزيع الدوائر الإنتخابية فى سوريا

الدوائر الإنتخابية	عدد اعضاء الدائرة	النسبة المئوية لعدد اعضاء الدائرة	العدد المخصص لقطاع العمال والفلاحين	باقى قطاعات الشعب
١ ـ محافظة دمشق	٢٩	٪١١,٦	١٠	١٩
٢ ـ محافظة ريف دمشق	١٩	٧,٦	١٠	٩
٣ ـ مدينة حلب	٢٠	٨	٧	١٣
٤ ـ مناطق محافظة حلب	٣٢	١٢,٨	١٧	١٥
٥ ـ محافظة حمص	٢٣	٩,٢	١١	١٢
٦ ـ محافظة حماه	٢٢	٨,٨	١٣	٩
٧ ـ محافظة اللاذقية	١٧	٦,٨	٩	٨
٨ ـ محافظة ادلب	١٨	٧,٢	١٢	٧
٩ ـ محافظة طرطوس	١٣	٥,٢	٦	٧
١٠ ـ محافظة الرقة	٨	٣,٢	٤	٤
١١ ـ محافظة دير الزور	١٤	٥,٦	٨	٦
١٢ ـ محافظة الحكة	١٤	٥,٦	٨	٦
١٣ ـ محافظة درعا	١٠	٤	٥	٥
١٤ ـ محافظة السويداء	٦	٢,٤	٤	٢
١٥ ـ محافظة القنيطرة	٥	٢	٣	٢
المجموع	٢٥٠	٪١٠٠	١٢٧	١٢٣

جدول رقم (٨)
المشاركة الإنتخابية فى سوريا

هيئة الناخبين والمشاركين	العدد
عدد المرشحين	٧٤٠١
عدد الناخبين	٣,٦٩٣,٦٥٦
عدد المسجلين فى الجداول	٧,٣٣٧,٨٨٥
عدد من يحق لهم الإنتخابات	٦,٠٣٧,٨٨٥
عدد سكان سوريا	١٥,٢٧٦,٨٠٦ نسمه
النسبة المئوية للمقترعين	٦١,٨٪

* تبلغ نسبة من هم فوق سن ال ١٨ حوالى ٤٨٪ من الشعب السورى اى أن ٥٢ فى المائة من الشعب دون السن. وبالتالى لم يشاركو فى الإنتخابات.

القسم الثالث

دراسة حالة

الحركات الاسلامية فى العالم العربى بين القطرية والإقليمية والعالمية

أنور الهوارى

مقدمــــة :

تعـد العـلاقـة بين مـاهو قطرى (وطنى)، ومـاهو إقليـمى (عـربى - شـرق أوسطى أو غـيـره)، ومـاهو عـالمى، من المناطق الغـامضـة فى خطاب الحـركـات الاسلامية الأصولية فى العالم العربى. فلأول وهلة يبدو المكون الدولى غـالبا على خطاب الكثـيـر من هـذه الحركات، الأمر الذى يعطى انطباعا بهامشية المكونين القطرى والاقليمى لديها. فهناك اعتقاد شائع بالفعل فى أولوية التوجه العالمى لهذه الحركات، انطلاقا من الطابع الاممى لإيديولوجـيـتـهـا. لكن إلى أى مـدى يصدق هذا الاعـتـقـاد، وهل يمكن لحـركـات يعمل كل منها فى اطار قطرى داخل حدود دولة قومية ! ويتأثر بمعطيات إقليمية أبرزها الصراع العربى الإسرائيلى وعملية تسويته، ان تكون توجهاتها محكومة بالعامل الدولى وحده أو متقدما دائما على الاعتبارات القطرية والاقليمية ؟ هذا هو مانحاول استنباطه من الدراسة المقارنة لمواقف عدد من الحركات الاسلامية فى العالم العـربى تجـاه بعض القـضـايا التى يمكن ان تكون كاشفة لطبيعة العلاقة بين الدولى والاقليمى والقطرى لدى هذه الحـركات، منذ أواخـر السـبـعـينات. وهذه القـضـايا هى الثورة الايرانيـة، والقـضـيـة الافـغـانيـة، وأزمة الخليج، وعملية التسوية العربية - الإسرائيلية.



أولا : القطرية والاقليمية والعالمية : اتجاهان للتفكير الأصولى :

من بين مفكرى الحركات الإسلامية فى الوطن العربى، يقف كل من حسن البنا ثم حسن الترابى فى موقف التنظير التأسيسى المتميز، وقد ساد تنظير حسن البنا لمسائل مثل القطرية والقومية والعالمية لعدة عقود تأخذ به جماعات الإخوان فى مصر والعالم العربى، حيث كانت الكتابات المتتالية بعده تسير فى ذات الاتجاه، وكانت فى مجملها شروحات وإضافات كمية لمتون البنا وكيفياتها. ومنذ أواخر السبعينيات مثل حسن الترابى منظورا مختلفا لمسائل القطرية والقومية والعالمية يشذ بها عن موقف المقلد والمريد لمنظور البنا وقد أثبتت رؤى الترابى قدرة على الانتشار الملحوظ فى بعض الأقطار العربية مثل تونس والجزائر وبعض الأقطار الاسلامية مثل ماليزيا. وإجمالا فإن الطرح الفكرى للبنا والترابى فى هذه المسائل يمثل اتجاهين فى التفكير داخل الحركات الاسلامية فى العالم العربى. كما يتضح مما يلى:

١ ـ القطـــرية:

تأثرت نظرة حسن البنا إلى القطرية بمعاملين : **أولهما**، ظهور القطرية فى إطار الدعوة إلى الوطنية المصرية، كقالب سياسى وفكرى، مستوحى من نموذج الدولة الوطنية فى أوروبا. **وثانيهما**، الإعتقاد بأن نموذج الخلافة الاسلامية الجامعة هى الإطار الأصيل لنموذج الدولة الاسلامية باعتبارها دولة عقيدة تتجاوز ماسواها من الروابط .

وترتب على هذين العاملين أن القطرية أو الوطنية كإطار للدولة عند حسن البنا انما هى فكرة مستوردة، ومن ثم اجتهد البنا فى إثبات أن الإسلام يشملها ويحتوى عليها، ولا داعى للإفتتان بها، «إنك حين تحاول إفهام الشعوب الشرقية – وهى مسلمة – أن ذلك فى الاسلام بأوفى وأزكى وأسمى وأنبل مما هو فى كتابات الأوروبيين، أبوا ذلك عليك، ولجوا فى تقليدهم يعمهون ». وهكذا بدت له القطرية دعوة *وافدة فدأب فى إثبات أنها من الاسلام*، ومجرد جزء بسيط منه: «إن تلك الدعوة الوطنية الطويلة العريضة لم تخرج عن أنها جزء من تعاليم الاسلام». وهذا ماترتب على العامل الأول من التأثير على رؤيته.

وقد ترتب على العامل الثانى، أن حسن البنا لم يعتبر الدولة القطرية نموذجا مكتملا وكافيا فى ذاته، وإنما اعتبرها مرحلة أولى فقط تتلوها مراحل أخرى لاتكتمل إلاباستعادة دولة الخلافة، لكنه عمد إلى إيضاح أن تقديره للقطرية كمرحلة أولى لايعنى الانتقاص من إحساسه بالوطنية ولا تستدعى التقليل من التضحيات المطلوبة لأهداف قطرية : «إننا متفقون مع أشد الناس غلوا فى الوطنية، بل أحب أن تعلم أن مهمتهم إن كانت تنتهى بتحرير الوطن واسترداد مجده، فإن ذلك عند الإخوان بعض الطريق فقط أو مرحلة منه واحدة».

وإجمالا فإن مواقف البنا تجاه القطرية أو الدولة الوطنية لم تبرح حدود ردود الفعل، فى إطار توفيقى مبسط. وهو بينما يقر أنها جاءتنا من كتابات الأوروبين ورغم ذلك يحاول إثبات أنها موجودة فى الإسلام، إلا أنه لم يلتفت إلى أن اعتراضه هنا لاينصب على النموذج وإنما ينصب على مرجعيته، ولم يدرك أن التجربة الفكرية والتاريخية لمسيرة الحضارة العربية الاسلامية، لم تشهد تأصيلا فقهيا ولاتنظيميا لنموذج الدولة القطرية، وهذا يعنى أن المرجعية الاسلامية فى بعدها الفقهى والتاريخى تفتقر إلى المقدرة على تقديم نموذج قطرى. وقد يميل بنا الظن إلى عدم دقة الاعتقاد بأن القطرية موجودة فى التجربة الاسلامية مثلما هى موجودة فى التجربة الأوروبية، ومن ثم فان المحاولة التوفيقية هنا إنما هى توفيق بين الوجود والعدم. وقد انعكست ردة الفعل، والانشغال بالتوفيق، على صورة الوطنية أو القطرية فلا تكاد تتضح صورتها بين سطور البنا، هل هى نموذج دولة أم مجموعة واجبات وطنية ؟ *فهى عنده: «العمل لتحرير البلد»، وتقوية الرابطة بين أفراد القطر، وفتح البلاد وسيادة الأرض» أو مايسميه «أبرك إستعمار وافضل فتح».*

وبخلاف هذا الاتجاه يبدو أن حسن الترابى لايبدأ من *التوفيق وإنما يبدأ من الإعتراف*، وقد انعكس ذلك على موقفه من القطرية وعلى تقديره لها. فهو يعترف. أن *التراث الفقهى الاسلامى* – رغم ثرائه – يفتقر لمعالجات

أصوليه اجتهادية لمسألة القطرية «ويفسر ذلك بسببين: **الأول** أن الفقه السياسى عامة فى الاسلام قد اضمحل مبكرا بينما كانت وجوه الفقه الأخرى تزدهر، **والثانى**، أن الفقه – عموما – كان قد آل إلى الجمود حين ظهرت فى الواقع ظاهرة تعدد الدول فى دار الاسلام. وهذه البداية أعفت الترابى من رفض المرجعية الأوروبية لفكرة القطرية، وأعفته أيضا من الانشغال بالتوفيق بينها وبين الاسلام، وانصرف لتأصيلها فى إطار إسلامى بدلا من الرفض والتوفيق ورد الفعل.

ويتركز تأصيل الترابى للقطرية على ثلاثة ركائز يمتزج فيها الفقهى بالسياسى بالتاريخى: **أولاها**، إن أصول القرآن والسنة ومنذ دولة المدينة – كانت تعالج قيام دولة إقليمية لاتطابق حدودها حدود الملة. **وثانيتها**، أن تصويب الخطاب الدينى – أولا – إلى واقع محلى أبلغ فى الدعوة، وتكوين الجماعة الدينية أولا – فى محيط محدود أحكم فى التنظيم، وأن تباين ألوان الخطاب الدينى ولا مركزية الصف المسلم من ضمانات نشوء حركة إسلامية فاعله فى كل واقع محلى متميز. وثالثة هذه الركائز، أن الإلتزام المركزى الشامل يعد اعتسافا للمراحل وجنوحا بالتوازن يوقع خللا بالفعالية القطرية ويحدث ضررا بالتدين المحلى.

والتقدير النهائى للقطرية عند الترابى بناء على تلك المقدمات يتشابه ويختلف مع تقدير البنا لها. فهى – عندهما معا – ليست الغاية النهائية. وهى – عندهما معا – مرحلة أولى من عملية مفتوحة وبعض من طريق ممتد. ولكن الاختلاف يأت كونها عند الترابى مرحلة مكتملة بذاتها لايجوز تنويبها فيما هو أعلى منها، بينما هى عند البنا مرحلة مفتوحة تنوب وتنصهر فيما هو أعلى منها. ونظريا قد لايبدو الفارق كبيرا باعتباره اختلافا فى الدرجة وليس فى النوع. ولكن حجم هذا الاختلاف فى الرؤية يتضح كبيرا فى الميدان العملى والسياسى، خاصة إذا أخذنا فى الإعتبار أن الترابى لم يكن يسعى لتأصيل فقهى وسياسى لفكرة القطرية، إلا إذا كان هذا التأصيل يخدم الفكرة نفسها ويضفى عليها مشروعية دينية، ولن تكون خدمة الفكرة وإضفاء المشروعية الدينية عليها إلا دليلا على مدى الحاجة إليها.

٢ ـ الإقليمية:

وإذا تجاوزنا حدود القطرية والوطنية إلى الإقليمية والقومية العربية، وجدنا تشابها فى الرؤية الفكرية لكل من البنا والترابى فى الخطوط العامة مع الاحتفاظ بلون من الاختلاف فى التفاصيل مردها أن رؤية البنا كانت أسبق من الناحية التاريخية فلجأت للتعميم، بينما أتاح الفارق الزمنى لرؤية الترابى أن تستند إلى رصيد وتجارب وكتابات تراكمت عبر أربعة عقود فيما بين الأربعينيات حين كتب البنا وحتى الثمانينيات حين كتب الترابى، فكانت رؤيته أكثر تفصيلا ، وإن فى إطار الاتفاق العام مع رؤية البنا.

فقد تراوح الطرح القومى عند البنا بين عدة مستويات :

- **الأول**، هو اللجوء – فى إطار رد الفعل على ظهور الدعوة القومية – إلى تأكيد أنها إذا كانت تعنى استعادة الامجاد العربية فإنه يشجعها «إن كان الذين يعتزون بمبدأ القومية، يقصدون أن الاخلاف يجب أن ينهجوا نهج الاسلاف فى مراقى المجد والعظمة، فهو مقصد حسن نشجعه ونأخذ به» ويفهم من السياق أن القومية ليست من صلب دعوته إبتداء، وانما هو يتبناها ويشجعها ولكن بشروط .

- **الثانى**، هو رفض القومية التى تنادى بالعربية والفرعونية والفينيقية وغيرها، وسبب ذلك أمران، الأول أنها إحياء لعادات جاهلية، والثانى أنها نوع من التنابز بالألقاب. فالانتماء القومى إلى هوية سابقة على الاسلام هو إحياء لعادة جاهلية.

- **الثالث**، أن الوحدة العربية، هى الحلقة الثانية فى طريق النهوض، لذا فهو يؤيدها لأمرين:

أولهما أن العرب هم عصبة الاسلام وحراسه، وثانيهما لأن وحدة العرب أمر لابد منه لاعادة مجد الاسلام، ولذا يقرر بأن على كل مسلم أن يعمل لاحياء الوحدة العربية ومناصرتها. «فالجامعة العربية لها فى دعوتنا مكانها البارز وحظها الوافر، ونحن نعتقد حين نعمل للعروبة نعمل للاسلام ولخير العالم كله»، وفى التحليل الأخير فإن الجامعة العربية هى الرابطة الدينية فى الإطار الإقليمى.

وتتشابه رؤية الترابى مع عموميات رؤية البنا فى كون الوحدة العربية مجرد حلقة فى سلسلة النهوض الاسلامى ومرحلة على طريق الوحدة الاسلامية «فالوحدة العربية حلقة مشروعة الإعتبار ومرحلة مندوبة او واجبة فى طريق بناء الوحدة الإسلامية»، ولكنه – رغم هذا الاتفاق – يتميز ويختلف عن رؤية البنا فى عدة مسائل: • **الأولى**، أن مبررات الوحدة العربية لاتكمن فقط فى عوامل دينية كما عند البنا، وانما لعوامل استراتيجية أيضا فالعرب بطبيعة الواقع

الجغرافي والاجتماعي والتاريخي أهل جوار، وقرابه، ومحور مخاطر، ومصالح مشتركة.

• الثانية، أنه لايكتفي في طرحه القومي بتأييد الجامعة العربية، وإنما يقترح البدء بوحدات إقليمية بين الأقطار العربية المتقاربة والمتشابهة، بشرط ألا تنتهي إلى محورية مغلقة تحول دون الوحدة عربيا وإسلاميا.

• الثالثة، أنه يبصر عقبات موضوعية أمام تطبيق فكرة الوحدة العربية مثل الأقليات غير العربية، ودول الجوار غير العربية، وبعض الحركات الاسلامية.

٣ ـ العالميــة:

العالمية - عند حسن البنا - هي الهدف الأول والاخير، وما القطرية والإقليمية إلا حلقتان متتاليتان عليهما أن تؤديا إلى هذا الهدف، فهو المقصد الحاكم. أما عند الترابي فالعالمية مؤجلة بينما القطرية هي الأساس فهي بيئة الخطاب ومحل التكليف، وهو يسلم بشرعية التدرج من القطرية إلى العالمية مرورا بالإقليمية مع اشتراط الاحتفاظ بالكينونة القطرية من أي تذويب لها فيما هو أوسع منها.

ذلك أن الرؤية الفقهية عند البنا تربط وتطابق بين عالمية الإسلام وبين وظيفة التنظيم السياسي الاسلامي سواء كان حزبا أم دولة، لهذا فوظيفة الاخوان: «أن يعملوا لترفع راية الوطن الاسلامي على كل بقاع الأرض، ويخفق لواء المصحف في كل مكان». أما الرؤية الفقهية عند الترابي فإنها تختلف، فهو يقبل بعالمية الدين، ولكنه يرفض أن يكون ذلك معناه حتمية الوظيفة العالمية: «إن الدين بمعنى الحق - هدى رباني أزلي مطلق لايحده الزمان ولا المكان، لكن الدين- بمعنى التحقيق والتطبيق - إنما هو كسب بشري، وسعي للتوحيد بين مثال التكليف الأزلي وحال الابتلاء الواقع، فهو متأثر - بظروف الزمان والمكان»، ولذلك - وعلى النقيض من الوظيفة الكونية لجماعة الاخوان - فإن الترابي حدد وظيفة جماعته في: «التفاعل مع الواقع المحلى السوداني الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، فتأصل فكرها إنفعالا بالمزاج السوداني وتجاوبا مع القضايا والحاجات السودانية». وهنا يبدو واضحا حرص الترابي على تأكيد القطرية السودانية في مقابل تسطيح وتهميش العالمية الإسلامية، بل إنه يصف التصور القائل بوجود حركة «اسلامية عالمية» ليس إلا وهما من الأوهام التي تقول بوجود حركة إمبريالية عالمية أو حركة صهيونية عالمية.

وقد انعكس هذا الخلاف في الرؤية بين المنهجين على عدد من الموضوعات ذات الارتباط بالبعد العالمي، مثل الموقف من المسلمين في العالم، والموقف من فكرة الخلافة الاسلامية، والموقف من التنظيم الدولي للاخوان المسلمين.

• فمن حيث الموقف من المسلمين في العالم، نجد البنا يقسم العالم على أساس ديني، إلى مسلمين تربطهم بجماعته رابطة العقيدة، وغير مسملين تربطهم بجماعته رابطة الدعوة، وقد حدد وظيفته تجاه المسلمين في العالم: «نعمل في سبيلهم ونذود عن حماهم ونفديهم بالنفس والمال في أي أرض كانوا ومن أي سلالة انحدروا». بينما لايعدو حال هذه الوظيفة عند الترابي أن يكون في حدود التعاطف الاسلامي العام الذي يكاد يشعر به كل ذي دين تجاه أبناء دينه. دون أن يتعدى هذا التعاطف إلى دائرة الإلتزام المحدد، ويدعم ذلك موقفه ليس فقط من المسلمين في العالم وإنما من الحركات الاسلامية في العالم، إذ رأى الترابي أن تكون العلاقة بينها في اطار معادلة صاغها بالقول: الحركات الاسلامية في العالم، أولى في هذه المرحلة، أن تبقى فكرا واحدا مشتركا دون الزام، وتجربة واحدة تتجاوب دون تقليد، وجبهة تتناصر دون رهق أو حرج».

• وبينما تبرز فكرة الخلافة الاسلامية وتتكرر بصورة مكثفة في خطاب البنا، فإن الإمر يكاد يكون على النقيض تماما اذ تتلاشى ولايكاد يتطرف إليها خطاب الترابي.

• وإذ سعى الاخوان عبر اطار التنظيم الدولي للاخوان المسلمين إلى تهيئة اطار عالمي يوحد الحركات الاسلامية تحت قيادة مركزية، فإن جماعة الترابي رفضت مطالب القيادة المصرية للتنظيم العالمي والتي طلبت من كافة الحركات البيعة والإندراج التنظيمي الكامل مما أدى إلى قطيعة كاملة بينهما.

ثانيا : مواقف الحركات الاسلامية فى العالم العربى تجاه الثورة الإيرانية

كان إستقبال الحركات الاسلامية فى العالم العربى لحدث الثورة الاسلامية فى إيران نموذجا للعالمية التى حلم بها هؤلاء الاسلاميون العرب، بينما مثلت الأنماط التى آلت إليها علاقات عدد من الحركات الاسلامية بإيران نموذجا للعالمية كما يمكن أن تكون فى غمار الواقع المعاصر.

وهنا يتتبع التقرير التطور التاريخى لعلاقات عدد من الحركات الاسلامية بالثورة الايرانية ونظامها الاسلامى مثل جماعة الاخوان المسلمين فى مصر، وجماعة الاخوان المسلمين فى سوريا، وحركة الاتجاه الاسلامى فى تونس (حزب النهضة فيما بعد).

وتشير مواقف بعض الحركات الاسلامية تجاه الثورة الاسلامية فى إيران إلى أنماط من العلاقات اتفقت وتوحدت فى البداية، ثم تطورت كل منها وآلت إلى مصير مختلف. يبدو ذلك واضحا لدى دراسة تطور علاقات بعض هذه الحركات بالنظام الاسلامى الإيرانى، سواء الحركات الاخوانية مثل إخوان مصر وإخوان سوريا، أو الحركات غير الإخوانية مثل حركة الاتجاه الاسلامى فى تونس، إذ يمثل إخوان مصر نمط «التأييد المطلق ثم السلبية الصامتة»، ويمثل إخوان سوريا نمط «التأييد المطلق ثم العداء المطلق» أما حركة الاتجاه الاسلامى فقد مثلت نمط «التأييد المطلق ثم اعتبارها مجرد رافد فكرى» وإجمالا فقد مرت علاقات هذه الحركات الاسلامية بالثورة الإيرانية بمرحلتين نعرض لهما فيما يلى.

١ ـ مرحلة التأييد:

وهى مرحلة الاتفاق فى التأييد المطلق من الجماعات الثلاث *للثورة الإيرانية*، وقد اتخذ هذا التأييد أشكالا عديدة فقد بدا حرص هذه الحركات على تأكيد اقتناعها بالهوية *«الاسلامية للثورة منذ أيامها الأولى، فقد أخذت مجلة»* الدعوة - "وكانت مجلة مركزية للإخوان فى كل الأقطار وتصدر من مصر - تنفى *«مايدعيه الشاه وإعلامه من أن* الذين يقومون بتحريك الجماهير رجعيون وأحيانا ماركسيون» *وتعود الدعوة «لتؤكد»: أن الأحداث أثبتت أن* الحركة يقوم بها شعب مسلم حفاظا على هويته وسعيا للرجوع إلى أصالته، فجماهير الشعب فى ايران تتحمل عبئها وبورها، تحركها العقيدة ويدفعها الدين «وتحاور» «الدعوة» أبا الأعلى المودودى زعيم الجماعة الاسلامية بالباكستان وتنشر على غلافها قوله: «ثورة الخمينى إسلامية وعلى المسلمين تأييدها» وفى نص الحوار: «ثورة الخمينى ثورة إسلامية، والقائمون عليها هم جماعة إسلامية، وشباب تلقوا التربية فى الحركات الاسلامية، وعلى جميع المسلمين عامة والحركات الاسلامية خاصة أن تؤيد هذه الثورة كل التأييد وتتعاون معها فى كل المجالات». وإن كانت «الدعوة» قد عبرت عن موقف جماعات الاخوان بما فى ذلك إخوان مصر وسوريا تجاه الموقف من هوية الثورة، فإن حركة الاتجاه الاسلامى قد اتفقت مع هذا التوجه فمثل الاخوان دافعت حركة الاتجاه الاسلامى فى تونس عن الهوية الاسلامية للثورة، وانتقدت مواقف بعض الحركات الاسلامية التى شاب موقفها شئ من الصمت أو التردد، وذهب راشد الغنوشى زعيم الحركة يؤكد: «أن الاسلام هو المحرك الاساسى لهذه الثورة، وأن ماتبقى من اتجاهات وطنية أو يسارية لايعدو أن يكون هوامش للتيار الاسلامى الذى جرفها فى الطريق حتى اختفت كل الرايات من ساحة الثورة تاركة مكانها للتيارات الاسلامية». وهكذا اتفقت الحركات الثلاث على تأكيد الهوية الاسلامية للثورة والاستعداد للدفاع عنها.

ومن حيث الاستعداد لخدمة الثورة والتعاون معها نجد أن الحركات الثلاث قد اتفقت وتشابهت. إذ شارك الاخوان المسلمون فى مصر والاخوان المسلمون فى سوريا فى عضوية الوفد الذى سافر إلى ايران ممثلا التنظيم الدولى للاخوان *لتقديم التهانى للخومينى وإبداء الرغبة فى خدمة* الثورة والتعاون معها. وضم الوفد عبد الرحمن خليفه - *الأردن*، جابر رزق - مصر، سعيد حوى - *سوريا، غالب* همت - سوريا، عبد الله سليمان العقيل - السعودية. وبينما *أكد أعضاء الوفد: أن الحركات الإسلامية ستظل* على عهدها فى خدمة الثورة، فإن الخومينى أكد: «أن *رصيد الثورة الاسلامية هو كل مسلم فى أى مكان فى* العالم يقول لا إله إلا الله، وأن مكان الثورة الاسلامية ليس

إيران فقط وإنما مكانها كل دولة إسلامية يتجبر حكامها على الاسلام ويتصدون لتيار حركته» ورغم أن حركة الاتجاه الإسلامي لم تشارك في السفر إلى إيران إلا انها اعتبرت لقاء الخوميني بالوفد الإسلامي في الترتيب الثالث بين أعظم ثلاثة أحداث شهدها العالم الاسلامي في القرن الرابع عشر الهجري بعد ثورة إيران الاسلامية وإنقلاب ضياء الحق في الباكستان. وقد أثنى الغنوشي على النقاط التي اتفق عليها الوفد الاسلامي مع الخوميني وهي:

(١) تكوين جبهة إسلامية دولية لرفع الظلم عن المسلمين أينما وجدوا.

(٢) واعتبار الثورة الايرانية جزءا من الحركة الاسلامية العالمية وفرعا عن أصل.

(٣) وتوظيف النجاح الذي أحرزته الثورة الإيرانية - إيجابيا - لدعم الحركات والتنظيمات الإسلامية. ودعا ممثلو حركة الاتجاه الاسلامي بالجامعة التونسية إلى تجمع طلابي عام بالحرم الجامعي وأصدروا بيانا جاء فيه: «إن جموع الطلبة الحاضرين اليوم - تحت إشراف الاتجاه الاسلامي - لتعبر عن إعجابها وتأييدها التام لثورة الشعب الإيراني التي استهدفت استقلال ايران واعادة شعبها إلى حظيرة العالم الاسلامي، ومساندة كل قضايا التحرر وعلى رأسها قضية فلسطين».

- الموقف من المذهبية الشيعية : بدا التشابه جليا في مواقف جماعتي الاخوان في مصر وسوريا، ومواقف حركة الاتجاه الاسلامي بشأن الموقف من المذهبية الشيعية فقد تجاوب التنظيم الدولي للاخوان مع الثورة الايرانية واعتبرها فرعا من الحركة الاسلامية العالمية دون أدنى تحفظ على كون الثورة تدين بالمذهب الشيعي الاثنى عشري. وأخذت مجلة «الدعوة» تؤكد: أن الثورة الإسلامية ليست ثورة مذهبية محصورة في إيران، ولكنها ثورة إسلامية شاملة لاتفرق بين مسلم وشيعي «وتبنت مجلة الأخوان خطاب وزير الخارجية الايراني آنذاك حين قال: نحن لسنا أحفاد «رستم» قائد الفرس لإبادة الفتح الاسلامي كما كان يدعي الشاه العميل، ولكننا أحفاد سعد بن أبي وقاص وأبي بكر وعمر، القرشيين، وصهيب الرومي، وبلال الحبشي، وسلمان الفارسي «وأخذ المرشد العام السابق للاخوان عمر التلمساني يذكر: أن الخلافات الفقهية موجودة بين أهل السنة، مثلما هي موجودة بين السنة والشيعة، ولكن الخلافات الفقهية لا ينبغي استخدامها لتفرقة الأمة.

وعلى مثل هذا المنوال جاء موقف حركة الاتجاه الاسلامي في تونس، إذ لم تحل المذهبية الشيعية للثورة دون أن تتبنى حركة الاتجاه الاسلامي معركة الثورة كطرف أصيل فيها: «فهي معركة - ليست بحال - معركة بين سنة وشيعة وخوارج ومالكية وشافعية، وانما هي معركة الاسلام- بكل اتجاهاته وتناقضات أهله الداخلية - مع الباطل والظلم والاستغلال والشر بكل مذاهبه وأسمائه وخلفياته الايديولوجية». ويعتمد الغنوشي على فقه ابن تيمية للدفاع عن المذهب الشيعي الاثنى عشري، ويستشهد بالتعاون في الأربعينيات بين حسن البنا في مصر وآية الله الكاشاني في إيران، حيث وضعا برنامجا للتعاون والتنسيق لإقامة الدولة الاسلامية وأن يؤيدها الجميع في أي مكان تقوم فيه.

وكان الموقف من شخص كل من الشاه والخوميني مجالا آخر لهذا الاتفاق والتشابه الذي ميز مواقف الحركات الثلاثة تجاه الثورة الايرانية، فقد أخذت جماعتا الاخوان في مصر وسوريا موقفا حادا من الشاه ونقيضه من الخوميني، ومثلهما كانت حركة الاتجاه الاسلامي في تونس. فقد وصفت الدعوة الشاه بلقب «رأس التخريب» لأنه ألغى التقويم الهجري «ونزع الوجه المسلم للمجتمع الايراني، ووضع الوجه الفارسي، وتبنى سياسة تحرير المرأة، وصادر الأوقاف الدينية، وألغى نصا دستوريا يعطي الحق للجنة العلماء في مراجعة القوانين ومطابقتها بالشريعة الإسلامية، وأفسح المجال لليهود والبهائيين، وفشلت خطته في التصنيع مثلما فشلت خطة عبد الناصر، وتقلص الانتاج الزراعي، وفشلت خطته لحل النقص في الإسكان، وأنه ينفرد بالسلطة، وأن جهاز مخابراته «السافاك» يمارس الإرهاب ضد الشعب الايراني، ولهذه الأسباب فإن الاخوان رأوا أن دعم الثورة ضده واجب اسلامي. وعارض الاخوان منحه اللجوء السياسي في مصر وطالب الاخوان الحكومة المصرية: «بتسليم الشاه إلى شعبه وقضاته يطبقون فيه شرع الله، فان التزموا جانب الحق والعدل فلهم أجرهم، أما إن خرجوا عن الصراط المستقيم في المحاكمة فحسابهم في ذلك على الله». وعلى النقيض من ذلك كان موقف الاخوان المصريين والتنظيم الدولي لعموم الاخوان من الخميني. فقد لقبه التنظيم الدولي بأنه «إمام مسلم لاشك أنه فخر للإسلام والمسلمين»، واستنكرت مجلة الدعوة على الدكتور مصطفى محمود أن كتب مقالا في الأهرام ينادي فيه الخوميني باسمه المجرد دون لقب يدل على احترام أو تقدير، فهو عند الاخوان: «الإمام آيه الله الخوميني زعيم الثورة التي بهرت العالم، وهزت أعداء الاسلام في الشرق والغرب، وفرحت لها قلوب المؤمنين، وقضى فيها على حكم الفرد والاستبداد وسلطة الأباطرة

والعروش».

ومثل ذلك كان موقف حركة الاتجاه الاسلامى فى تونس فالخومينى عندها هو: «مثال الإمام الثائر والفقيه المجاهد الذى لايعمل عند السلطة الجائرة وإنما يتولى إسقاطها، وهذه هى إحدى مهمات الفقهاء أن يفتوا ضد السلطة المستبدة لا أن يعملوا فى تبرير استبدادها واضفاء المشروعية الدينية عليها. وكما كتب راشد الغنوشى زعيم الحركة: «فقد ظهرت شخصية الخومينى قائدا عقائديا وسياسيا ثائرا وكادحا يحمل هموم الكادحين ويعبر بأمانه ووضوح عن آمال شعبه وآلامه وبلورها فى: إسقاط الشاه وإقامة حكومة إسلامية، وتجاوزت مطالبه فى الحرية رجال الكتلة الوطنية الذين كانوا يطالبون بتطبيق الدستور فطالب الخومينى بالغاء النظام جملة، وتجاوزت مطالبه فى العدالة اليساريين الذين كانوا يتاجرون باسم العمال، فكان بحق - رجل العقيدة والسياسة والثورة الاجتماعية».

وفى إطار التنظيم الدولى للاخوان المسلمين فان كلا من التنظيم الاخوانى المصرى والتنظيم الاخوانى السورى قد اتفقت رؤاهما تجاه الموقف من عالمية الثورة الايرانية. وقد بدا ذلك واضحا فى موقف التنظيم الدولى تجاه الازمة بين الثورة الاسلامية وامريكا حول ماعرف بازمة الرهائن، فقد أصدر التنظيم الدولى بيانا يحث الحركات الاسلامية فى كافة أنحاء العالم لتقف إلى جانب ايران فى صراعها ضد أمريكا بدعوى أن ايران تمثل الاسلام وشعوب الاسلام ولاتمثل نفسها «فلو كان الأمر يخص إيران وحدها لقبلت حلا وسطا بعد أن تبينت ماحو لها، ولكنه الإسلام وشعوبه فى كل مكان وقد أصبحت أمانة فى عنق الحكم الاسلامى الوحيد فى العالم» ومن هذا المنظور العالمى ودعما للحكم الاسلامى الوحيد فى العالم فإن الاخوان فى مصر وسوريا قد وقفوا خلف الثورة فى العديد من مواضع الاحتكاك ذات الصدى العالمى، فقد دافعوا عن محاكمات الثورة وتبنوا مقولاتها ضد خصومها فى الداخل والخارج، اذ إنحاز الاخوان إلى جانب الثورة الاسلامية ضد المعارضة الخارجية التى تزعمها شهبور بختيار رئيس الوزراء الايرانى الاسبق، وضد المعارضة الداخلية التى برزت فى شكل ما أسمته مجلة الاخوان بدعوات «انفصالية كالمنادين بالقومية الكردية فى كردستان، والقومية العربية فى خوزستان، وبالحكم الذاتى للبلوش والترك. وبينما وصفت مجلة الدعوة حكام الثورة بأنهم «دعاة الإسلام» فإنها وصفت *المعارضة الخارجية* بأنها «علمانية والحاد» ووصفت المعارضة الداخلية بأنها «نعرات قومية ولاؤها لغير الاسلام» ودعا الاخوان إلى «إستخدام القوات المسلحة فى إنهاء أى تحرك انفصالى، فالإسلام يعتبر الإنسانية أسرة واحدة لامكان فيها للون أو دم». وحين أصدرت الجبهة الوطنية بزعامة بختيار بيانا فى سبتمبر ١٩٧٩ قالت فيه: أن الثورة قد تحولت إلى ديكتاتورية دينية وأن الدستور الجديد (الاسلامى) لايتمشى مع الحاجات الفعلية للشعب الايرانى فإن مجلة الدعوة ترد وكأنها واحدة من مطبوعات الثورة فتقول: إن بختيار ملحد ، غربى الثقافة، متزوج من فرنسية، وابن عمه هو الذى أسس السافاك، وأن الجبهة تضم الاذناب الموالين لموسكو والغرب المعادين للاسلام ولثورة إيران.

وإذا كان الاخوان فى مصر وسوريا قد اعتبروا الثورة تمثل الاسلام وشعوبه فى كل مكان وأن شعوب الاسلام قد أصبحت أمانة فى عنق الحكم الاسلامى الوحيد فى العالم ، فإن حركة الاتجاه الاسلامى فى تونس قد اعتبرت أن «الثورة الايرانية - وإن كانت قاعدتها شيعية - تصب فى التيار العالمى للبعث الاسلامى، مستهدفه ايقاظ الأمة كلها ووضعها فى موضع القيادة الحضارية للعالم، فهى امتداد لثورة الحسين على الطغيان وثورة الامام البنا فى مصر وثورة الامام المودودى فى الباكستان وثورة المجاهدين فى أفغانستان».

ويتوقع الغنوشى: أن تكون الثورة الإيرانية نموذجا يهتدى به كل الاحرار فى العالمين الاسلامى والنامى، وأن إيران سوف تصبح قلعة الحرية ومركز الاشعاع الرسالى فى العالم «وتبنى راشد الغنوشى مفهوم العالمية الذى طرحته الثورة الإيرانية فيقول: «إن الصراع الوحيد القائم اليوم فى العالم إنما هو بين شعوب محرومة وقوى طاغوتية متسلطة عليها، والايديولوجية الإسلامية هى القادرة على قيادة الشعوب المحرومة والمستضعفة، وثورة إيران هى ثورة هؤلاء المستضعفين ضد الطغيان». واقترحت حركة الاتجاه الاسلامى تكوين رابطة عالمية تجمع الحركات الاسلامية فى العالم مع الثورة الإيرانية فى إطار ذى ثلاث أهداف جامعة: أولها، توحيد الهم حتى تقوم للإسلام دولة تحكم العالم بدستور القرآن، وثانيها، توحيد الصف حتى يضم كل عامل للإسلام. وثالثها، توحيد العدو فنجعل عدونا كل شيطان من الجن والإنس يكرس الظلم والطغيان فى هذا العالم.

وحين اندلعت الحرب العراقية - الايرانية، ألقى التنظيم الدولى للإخوان المسلمين بثقله خلف إيران، وأصدر بيانا برر فيه انحياز جماعات الإخوان المطلق إلى جانب إيران بدعوى مايلى:

أ - أن الحرب التى أعلنها حزب البعث الملحد الكافر *ليست جهادا فى سبيل الله*.

ب – أن هذه الحرب ليست حرب تحرير المستضعفين، فشعب إيران المسلم قد حرر نفسه تحت قيادة امام مسلم – هو لاشك – فخر للاسلام والمسلمين.

جـ – إن هذه الحرب هى عدوان صريح غادر آثم يفتقر إلى أى مبرر.

د – إن النظام العراقى الكافر يهدف من وراء هذه الحرب إلى ضرب الحركة الإسلامية، وتحطيم الاقتصاد الايرانى، واضعاف الجيشين الايرانى والعراقى لتنعم إسرائيل بالأمن والاستقرار، وزرع الشقاق بين المسلمين، وفتح الباب للتواجد العسكرى الأجنبى بهدف حماية مصادر البترول.

وذهب الاخوان فى الانحياز إلى جانب إيران إلى الحد الذى دفعهم لتوجيه البيانات للجيش العراقى لتحريض قواته على العصيان والتمرد على القيادة العراقية وأن تنحاز إلى جانب الاسلام والثورة الايرانية: «اقتلوا جلاديكم، فقد حانت الفرصة التى مابعدها فرصة، ألقوا اسلحتكم، وانضموا إلى معسكر الثورة الإسلامية فهى ثورتكم، لاتقبلوا أوامر، فلاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق، ولاتقولوا إنه ولاء للوطن، فالولاء لله وحده».

٢ ـ مرحلة التحول:

وفى المرحلة الثانية تبدلت كافة ملامح العلاقة التى تمناها التنظيم الدولى وسعت اليها جماعات الاخوان ودعت إليها حركة الاتجاه الاسلامى. وقد تضافرت على هذا التحول عوامل قطرية واقليمية ودولية. ولأن الحركات الاسلامية فى مصر وسوريا وتونس، وكذلك التنظيم الدولى، تعمل فى أجواء يتغلب مقدار السرية فيها على هامش العلانية فإنه يصعب التحديد الدقيق لتواريخ هذه التحولات التى طرأت على علاقتها التى تمنتها أو سعت أودعت اليها– مع ايران، خاصة وأن عملية التحديد الدقيق لبدايات ونهايات المراحل التاريخية لتطور أى ظاهرة إنسانية هى من النوع الصعب بطبيعته نظرا للسياق التدريجى والتراكمى والمتداخل الذى تسير الأحداث على وتائره.

ويمكن الإشارة للنقطة التى بدأ التحول عندها يبدو ناضجا ومكتملا بالقرار الذى اتخذه التنظيم الدولى للإخوان، بتشكيل ما أسماه «لجنة فتح ايران»، وجعل من العاصمة الأردنية عمان مقرا لها، وعين لها رئيسا وأعضاء، وخصص لها ميزانية من أموال جماعات الاخوان، وحدد لها مهمة رئيسية وهى: تحويل الشعوب الايرانية من المذهب الشيعى إلى مذهب أهل السنة «وقد حدث ذلك عام ١٩٨٤».

وقد مثلت هذه النقطة وهذا القرار المظلة الشاملة التى تحركت وتراوحت تحتها مواقف الاخوان المسلمين فى مصر والاخوان المسلمين فى سوريا بدرجات مختلفة، بينما تحركت مواقف حركة الاتجاه الاسلامى بتونس فى سياق مختلف. وفى الحالات الثلاث كانت هناك دوافع تقف وراء هذه التحولات، وكانت هناك أيضا أشكال اتخذتها.

– اذ وقفت دوافع عديدة وراء التحول فى موقف الإخوان المصريين من «*التأييد المطلق*» إلى «*السلبية الصامتة*»، مع الأخذ فى الاعتبار أن السلبية الصامتة هى أحد أشكال التعبير التى يعتمدها الاخوان المصريون وكثيرا ما يلجأون اليها. ومع الأخذ فى الاعتبار أيضا أن هذه السلبية الصامتة لم تكن من النوع المطلق فقد باحت بالعديد من التعبيرات التى تشير إلى مايجرى تحت غلالة الصمت. وهذه الدوافع يمكن إجمالها فى:

أ – إكتشاف الاخوان المسلمين بمصر أن زعامة الخومينى ليست من النوع الذى يقبل المشاركة، وأنه ليس من النوع الذى يمكن أن ينضوى تحت أو يتساوى مع المرشد العام، أو يأتمر أو يستشير مكتب الارشاد والتنظيم الدولى، وقد تضخمت صورته بفعل الاعلام الدولى عموما والاخوانى خصوصا.

ب – أن البيئة الفقهية والفكرية التى أفرزتها ثورة الخمينى وكتاباته والخطاب العام لمجمل الثورة أثبتت أنها خالية من الفراغ الذى يمكن أن يتمدد فيه الفكر الاخوانى، وقد كان من طبيعة الاشياء ألا يسع الفكر الثورى الايرانى مكانا للفكر التقليدى الاخوانى، بل بدت الأمور تتحرك فى اتجاه عكسى إذ شعر الإخوان أن الخطاب الثورى الايرانى يلقى جاذبية لدى قواعد الإخوان.

جـ – فى مقابل هذا وذاك، رأى الاخوان المصريون أنفسهم أمام خيارين، فإما ايران وإما دول الخليج، وفى الخليج قيادات إسلامية يسرها الانضواء وتطيع الأمر وتطلب المشورة، وفى الخليج ثانيا فراغ يقبل إنتشار الفكر الإخوانى، وفى الخليج ثالثا مصادر للتمويل ومواقع للعمل وفضل قديم ومعروف يرجى بقاؤه. وهنا تظهر أهمية المكون العروبى لاعتبارات واقعية، لاايديولوجية.

د – لما كان الاخوان قد اعتقدوا – من طرف واحد – «أن الاسلام وشعوبه قد أصبح أمانة فى عنق الحكم الاسلامى الوحيد فى العالم» أى النظام الايرانى، فإنهم قد أصيبوا بخيبة أمل شديدة ازاء الموقف الإيرانى من الصدام المسلح بين الإخوان ونظام الأسد فى سوريا، إذ لم يقف

الامر عند عدم مناصرة إخوان سوريا بكل قوة، وإنما تعداه إلى محالفة ومصادقة النظام السورى.

وعندئذ تبددت أحلام الإخوان التى تخيلت أن الثورة الايرانية هى الطريق إلى الخلافة الإسلامية القادمة.

وانقاذا للحلم الضائع فى ثورة الخومينى، وخروجا من حالة الانكسار التى أعقبت الهزيمة المروعة للاخوان أمام نظام الأسد فى سوريا، وتغطية على سوء تقدير القيادة - حين اندفعت خلف ثورة الخومينى وخلف الصدام مع الأسد، وليستمر تماسك الجماعة وتكتل القواعد خلف القيادة، لكل هذه الاسباب انسحب الاخوان المصريون تماما من الساحة الثورية الايرانية وألقوا بأنفهسم فى الساحة الافغانية ولايزال معهم حلم الدولة الاسلامية والخلافة القادمة. وهكذا بدت الساحة الإفغانية بديلا عن الايرانية، كما سيتضح بعد قليل.

وحين ننتقل إلى الدوافع وراء تحول علاقة اخوان سوريا من الثورة الايرانية من موقف التأييد المطلق «إلى موقف» العداء المطلق «تجدر الاشارة إلى النقاط الخمس التالية إذ لكل منها دلالتها:

الأولى : أن تنظيم الاخوان السوريين شارك بعضوين (سعيد حوى - غالب همت) من مجموع خمسة أعضاء، هم كل أعضاء الوفد الذى شكله التنظيم الدولى للاخوان للسفر إلى ايران للقاء الخومينى وتقديم التهانى وعرض الرغبة فى الخدمة والتعاون. ولاشتراك التنظيم السورى بعضوين - فى حين أن تنظيمات اخوانية أخرى كثيرة لم تمثل على الاطلاق- دلالة ومغزى.

والثانية : حول دلالة التوقيت، ففى ذلك الوقت، كانت بوادر الصدام بدأت تلوح بين الاخوان والنظام السورى، وهو الصدام الذى أخذ يتصاعد ويتكثف متخذا شكلا ثوريا إسلاميا إلا أنه بقى دون التحول إلى ثورة شعبية، وظل فقط يتغذى على وقود التنظيم الاخوانى، وقدم الاخوان - فى النهاية - خسائر فادحة.

والثالثة : كانت صدمة إخوان سوريا، فهم وإن كانوا يقدرون ظروف الدولة الاسلامية الوليدة فى إيران، وأن كانوا يتفهمون أن ظروف البداية يمكنها أن تحول بين إيران وبين تقديم الدعم اللازم لثورة الاخوان فى سوريا، الا أنهم كانوا يؤمنون أن فيها ما يقتدى به وأنها رصيد اسلامى باق أن لم ينسحبوا منه اليوم فغدا. لذلك فإن صدمتهم كانت فوق الاحتمال ولم يعد ممكنا أن يلتمسوا لها المبررات والاعذار، ولا أن يعلقوا عليها الآمال والاحلام فقد تركت إيران صدورهم عارية أمام رصاصات النظام السورى وتحت دك طائراته، فما شجبته وما أدانته، وما نصرتهم ومادعمتهم.

ثم ظهر ما لم يقدر إخوان سوريا على تصوره، فاذا «نظام الخومينى الثورى الاسلامى» حليف لنظام الاسد «البعثى النصيرى العلوى الكافر». والدافع نبيل : «مقاومة إسرائيل والوقوف فى وجه أمريكا» وإذ بإيران لاتفتح ذراعا لاستقبال الأخوان السوريين اللاجئين إليها من الاضطهاد، بل تتعاون مع النظام وتسلم بعضهم إليه.

الرابعة : كان للثورة الاسلامية فى إيران - بالايحاء والتأثير - دور فى اندفاع اخوان سوريا نحو التصعيد مع النظام الحاكم بدفعهم بالمثال الناجح الذى قدمته الثورة الايرانية ضد حكم الشاه. وكان هذا الإندفاع من اخوان سوريا يدعمه الإحساس بأنهم ليسوا وحدهم فى المعركة. ولكن الاحساس السورى والايحاء الإيرانى ليسا من العوامل الموضوعية التى تبنى عليها قرارات فى حجم الصدام مع نظام عسكرى عربى. وان كانت ايران غير مسؤولة عن أحاسيس إخوان سوريا ولا عما استوحوه بالخيال، فإن ذلك لايعفيها تماما من المسؤولية إزاء ماأطلقته من شعارات وما رددته من خطاب ثورى عالمى غير مذهبى وغير قومى فألهبت بتلك الشعارات وبهذا الخطاب أحاسيس الين تركوا العنان لخيالاتهم.

الخامسة : أن الاخوان السوريين قد عبروا عما وقعوا فيه من خديعة - وهم فى ذلك يختلفون عن إخوان مصر الذى طووا صدورهم على هذه الخديعة فلم يجهروا بها صراحة - فكتب سعيد حوى المراقب العام الأسبق لجماعة الاخوان فى سوريا يقول معبرا عما لحقهم من «نكسة كبيرة» وخيبة أمل «خطيرة»: «إن الخومينى أعلن فى الأيام الأولى من انتصاره أن ثورته إسلاميه وليست مذهبية، وأن ثورته لصالح المستضعفين، وأنها لصالح تحرير شعوب الأمه الاسلامية عامة، وأنها لصالح تحرير فلسطين خاصة، ثم بدأت الامور تتكشف للمخلصين، فإذا بالخومينى هذا يتبنى كل العقائد الشاذة للتشيع عبر التاريخ، واذا بالمواقف الخائنة للشذوذ الشيعى تظهر بالخومينى والخومينية، فكانت نكسة كبيرة وخيبة أمل خطيرة».

وقبل الحديث عن الدوافع وراء التحولات فى موقف حركة الاتجاه الاسلامى بتونس تجاه الثورة الايرانية من «التأييد المطلق إلى اعتبارها مجرد إضافة فكرية» يجدر التأكيد أولا على خصوصية هذا التحول فهو ليس انتقالا مفاجئا إلى مواقع نقيضة بدرجات متفاوته مثلما فى الحال فى موقفى الاخوان بمصر وسوريا.

وإنما هو انتقال إلى شكل مختلف ليس هو التأييد المطلق ولاهو نقيضة، فقد خفتت حدة خطاب الغنوشي الذي تبنى في السنوات الأولى من الثورة مجمل خطابها حتى لايكاد المراقب أن يميز بين خطاب الخوميني وخطاب الغنوشي إلا بمثل ما يمكنه التمييز بين الصوت والصدى. ولم تستمر حركة الاتجاه الإسلامي في التجاوب مع الحدث الإيراني وتبنيه بنفس القدر من المباشرة والعلانية والكثافة التي كانت في السنوات الأولى. وقد وقفت وراء ذلك عدة دوافع:

أ - لم تنتقل حركة الاتجاه الاسلامي إلى موقع السلبية الصامتة الذي أوى إليه الاخوان المصريون في علاقتهم مع ايران، لأن حركة الاتجاه الاسلامي لم تكن في مقام تنافس على الزعامة والأدوار مع ايران على الساحة في العالم الاسلامي، مثلما كان للإخوان المصريين، الذين ظنوا أن الخومنيي يقبل بأن يكون - كما طلبوا في لقاء التهنئة - فرعا من أصل!، كما لم يكن هناك تنافس فكري بين الحركة التونسية والثورة الايرانية.

ب - ولم تنتقل الحركة التونسية إلى موقف العداء المطلق الذي آلت اليه علاقة إخوان سوريا مع الثورة الايرانية، إذ لم يكن يتخيل التونسيون أن إيران سوف تلقى بثقلها خلفهم إذا ما اندفعوا في صدام مع النظام التونسي.

جـ - وخفتت حدة الترديد للخطاب الايراني والتجاوب معه، بفعل من ضغط المحيط العربي الذي اعتبر في قمة فاس ١٩٨٢ أن الأمة العربية باتت مهددة من مشرقها أي من إيران، وكذلك حرصا من حركة الاتجاه الاسلامي على قدر من التوازن يحفظ لها ماتريده موصولا من العلاقات مع الأحزاب العلمانية التي أبدت قدرا كبيرا من النفور تجاه النظام الاسلامي في ايران وهنا يظهر تأثير المكون القطري واضحا وكذلك أدركت حركة الاتجاه الاسلامي أن الثورة الاسلامية تحولت من ثورة لها بريقها واغراؤها إلى دولة لها علاقاتها وحساباتها.

د - ورغم ذلك كله بقي في الثورة الايرانية مايقدم للاتجاه الاسلامي في تونس رؤى سياسية وفكرية خاصة في مجال التعامل مع نظام علماني ذي اتجاه تغريبي مثلما كان نظام الشاه. وعموما فقد أبدت الحركة استمرارا في التعامل مع القاموس الخوميني. وقد ملأت هذه الاستعارات المواقع الشاغرة التي اخلاها الفكر الاخواني المصري التقليدي الذي شهد عمليات انسحاب متكررة من مواقع عديدة على خريطة البنية الثقافية والفكرية لحركة الاتجاه الاسلامي التي مارست عملية من النقد الشديد لهذا الوارد الاخواني المصري. وبتعبير راشد الغنوشي: «لقد هيأ النقد الداخلي للتدين السلفي الإخواني إلى التفاعل العميق مع الثورة الإيرانية في نهاية السبعينيات على نحو اختلف نوعا ما عن تفاعل الحركات الاسلامية السلفية البحتة، فلقد بلغ الحماس هنا (أي في تونس) أوجا لم ير مثله لدى أي حركة إسلامية أو غير إسلامية، وكان لهذا التفاعل أثره الكبير في تجديد الفكر السياسي والحركي للجماعة في إتجاه القطيعة مع ما قد يكون فيه تجاوز لمقتضيات المصلحة».

كان هذا عن الدوافع التي وقفت وراء التحول في أنماط العلاقة بين الحركات الاسلامية في كل من مصر وسوريا وتونس تجاه الثورة الإسلامية في إيران. ويبقى أن نبحث الأشكال التي اتخذتها هذه العلاقات والتي عبرت من خلالها هذه العلاقات عن نفسها بعد ما أدركها التحول ولحق بها التغير.

وفي البدء تجدر الاشارة إلى خصوصية الحالة التونسية، ذلك أن تحولها من التأييد المطلق للثورة الايرانية والنظام الاسلامي بإيران إلى اعتبارها مجرد إضافة فكرية عمقت مناهج التفكير السياسي لدى حركة الاتجاه الإسلامي لايعني التقليل من شأن العلاقة، فهي استمرت إيجابية وفي ذات الاتجاه المؤيد وان في شكل مختلف تغلب فيه الطابع الثقافي التجذيري التكويني على الطابع السياسي المباشر، وفي إطار هذا الشكل الثقافي التجذيري التكويني دخلت حركة الاتجاه الاسلامي في علاقة مصاهرة فكرية - اتسمت بالاستمرار النسبي - مع الخطاب الإسلامي الايراني إذ حدث تداخل عضوي امتزج فيه الدم واللحم وانصهرت خصائص مشتركة. وهذا يعكس العلاقة السياسية التي كانت أقرب إلى زواج المتعة في المذهب الشيعي.

وكما ذكرنا من قبل فإن موقف السلبية الصامتة «الذي لاذ به الاخوان المصريون في المرحلة الثانية من علاقاتهم بالثورة الايرانية لم يكن من النوع المطلق وإنما باح بالعديد من ألوان التعبير التي تفصح عن دواخله ويمكن رصد هذه التعبيرات فيما يلي:

أ - الحرب العراقية - الايرانية: لم يعد الاخوان المصريون يرونها من منظورهم السابق، فلم تعد حربا شنها «النظام البعثي الكافر الملحد الباغي» على «النظام الاسلامي المنشود في إيران».

وإنما هي «مؤامرة قذرة دبرتها وحاكت خيوطه وخططت لها القوى الامبريالية الحاقدة على الاسلام والمسلمين وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، ولم يعد الاخوان المصريون يصرون على ادانة الباغي العراقي والوقوف مع

ايران ضده وانما حل شئ من مشاعر الاستغراب والشك إزاء اصرار ايران على استمرار الحرب: «والغريب والمريب هو هذا الاصرار على الاستمرار فى هذه الحرب الملعونه». وعلى طريقة الاخوان المصريين فى التفكير بالجملة ومثلما كانوا يرون أن شعوب الامة الاسلامية جمعاء أمانة فى عنق النظام الاسلامى فى إيران، فانهم باتوا ينظرون للحرب على أنها: «تحقق الخراب والدمار لشعوب الأمة الاسلامية جمعاء».

ب – القرار ٥٩٨ وحرب الناقلات: وبلغة تقريريه محايدة تتناول «لواء الاسلام» - مجلة الاخوان فى النصف الثانى من الثمانينيات – الحرب العراقية – الايرانية وتوابعها فى إطار رصدها لأهم الأحداث التى شهدها العالم الاسلامى فى العام ١٤٠٧ هـ. فترى ثلاثة أسباب لسخونة الحرب فى ذلك العام: أن المسلمين استعانوا بعدوهم لكى يحميهم من بعضهم فى إشارة صريحة لناقلات النفط الكويتيه التى رفعت العلم الأمريكى خوفا من العقاب الايرانى ، وصدور قرار مجلس الأمن ٥٩٨ بالاجماع لوقف اطلاق النار، وازدياد حدة حرب الناقلات. ولم يعلق الاخوان على رفض ايران قرار وقف اطلاق النار.

جـ – قبول ايران للقرار ٥٩٨، وهنا جاء أكثر مواقف الاخوان خروجا من دائرة السلبية الصامتة، فقد أصدروا بيانا وقع عليه المرشد العام، يرحب بموقف جمهورية إيران الإسلامية تجاه قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لوقف إطلاق النار، مع التأكيد على أنه طالما سعى لايقاف هذه الحرب، رغم عدم وجود مايدل على هذه المساعى فى صحافة الأخوان ولافى غيرها. وقد بدا من البيان أنه يتحدث عن إيران كدولة من الدول لا كثورة ولا كنظام اسلامى وحيد فى العالم كما كانت بيانات الاخوان فى المرحلة الاولى. وبدا منه أيضا الجمع المتكافئ بين العراق وايران كقطرين وشعبين مسلمين لا كنظامين أولهما كافر وثانيهما اسلامى.

د – هزيمة ايران: رفض الاخوان المسلمون فى مصر اعتبار الهزيمة العسكرية التى منيت بها ايران واضطرارها لقبول قرار وقف اطلاق النار هزيمة للتوجه الاسلامى أو كما ادعى البعض – على حد تعبير لواء الاسلام – سقوطا للخيار الدينى فى المنطقة. ويرى الاخوان: «إيران لها ظروفها وأوضاعها الخاصة، وهى لم تكن يوما غير نفسها، وهناك مبدأ ثابت وهو أن الاسلام لا يتحمل نتائج الأنظمة التى تطبقه أو ترفع شعاراته مهما اقتربت منه أو ابتعدت «وهنا يلاحظ التراجع الاخوانى الجذرى فهم يقولون، أن ايران لم تكن يوما غير نفسها» فى حين أنهم سبق أن قالوا أثناء أزمة الرهائن الأمريكيين: «لو كانت ايران تمثل نفسها لقبلت حلا وسطا ولكنه الاسلام وشعوبه فى كل مكان وقد أصبحت أمانة فى عنق الحكم الاسلامى الوحيد فى العالم» ويلاحظ أيضا حرص الإخوان على التنصل من التجربة الايرانية حتى لا تنسحب صورتها عليهم.

هـ – وقد ظلل الصمت المطلق مواقف الاخوان تجاه الهوية الاسلامية للثورة ، وتجاه التعاون معها، وتجاه المعارضة الداخلية والخارجية لها، كما سكتت الجماعة فلم تعد تمدح ولم تعد تقدح إمامة الخومينى علنا بعكس المدح المبالغ فيه الذى سبقت الإشارة إليه.

والثابت فى مواقف الاخوان المصريين فى المرحلتين هو استمرار الاعتقاد فى ضرورة التقريب بين مذاهب أهل السنة ومذاهب الشيعة.

– وبعيدا عن الشكل الثقافى والفكرى الذى تطورت إليه العلاقة التونسية، وبعيدا عن السلبية الصامتة التى تحركت حولها أشكال التعبير عن علاقة الاخوان المصريين، فإن مواقف الاخوان السوريين والتى اتفقوا تماما فى المرحلة الاولى مع الاخوان المصريين بشأنها فى إطار التنظيم الدولى للاخوان المسلمين قد تحولت إلى «العداء المطلق» للثورة الايرانية. وقد نسخ هذا العداء وبصورة علنية واضحة كافة مظاهر التأييد التى أبداها الاخوان السوريون فى المرحلة الأولى.

وقد اتخذ هذا العداء المطلق أشكالا عديدة عبرت عنها كتابات المراقب العام الأسبق للاخوان المسلمين فى سوريا الشيخ سعيد حوى، وهو من أكثر منظرى جماعة الإخوان تأثيرا وانتشارا فى كافة الأقطار. إذ يقدم سعيد حوى رؤية جديدة لأخوان سوريا تجاه النظام الإسلامى فى إيران، ويمكن اجمال عناصر هذا الرؤية فيما يلى:

أ – هوية الثورة الاسلامية: لم يعد يذكرها بهذا الاسم، وانما يطلق لفظ «الخمينية» للدلالة على مجمل مكونات الظاهرة، أى الثورة والنظام والشعارات والمذهب، وهو لايراها إسلامية، وانما ينظر إليها على أنها مؤامرة كيدية مشبوهة ضد الاسلام دبرها كهنة المجوس وأحبار اليهود لضرب الصحوة الاسلامية». وقد تحقق أعداء الاسلام من خطورة هذه الصحوة الاسلامية الراشدة على مصالحهم، فأعادوا لعبتهم القديمة الجديدة، وتشاور كهنة المجوس وأحبار اليهود يريدون الكيد للإسلام وأهله، وهكذا كان الأمر، جاءت الخمينية المارقة تحذو حذو أسلافها من حركات الغلو والزندقه – التى جمعت بين الشعوبية فى الرأى والفساد فى العقيدة – تتاجر بجماهير المتعلقين بالاسلام «وهكذا فهى خومينية وليست إسلامية وهى ضد الاسلام وأهله، وهى من تدبير مشترك لكهنة المجوس وأحبار اليهود، وهى حركة غلو وزندقة، وهى تتاجر بمشاعر المسلمين.

ب – التعاون مع الثورة، بعد أن انكشفت – كما يرى مراقب اخوان سوريا – هذه الحقائق، فإن المطلوب ليس تعاونا ولااستعدادا للخدمة كالتى أبداها بين يدى الخمينى وهو يشارك وفد التنظيم الدولى فى التهانى، وأنما صار المطلوب عكس ذلك، فايران مثل النظام السورى وحركة أمل الشيعية فى لبنان يتعاونون مع إسرائيل سرا، ويعطونها الذى تريد ويتظاهرون بغير ذلك»، وإن حنيننا إلى دولة الاسلام لايوقعنا فى الكفر والضلال الخمينى، ولا ينبغى أن تنطلى علينا الحيلة فمجتمع الخمينى ليس «مجتمع الحق» وليس «مجتمع القوة» وليس مجتمع الحرية «وهى شعارات الحركة الاسلامية الحديثة». ومجال التعاون الذى يطرحه اخوان سوريا هو أنه «لابد لأهل العلم فى هذه الامة أن يبينوا للمسلمين خطورة الخمينى والخمينية».

جـ – الموقف من الخومينى: لم يعد الخمينى إمام المسلمين ولا فخرهم، الذى هزعرش الطاووس، وأقام أول دولة إسلامية فى العصر الحديث بل «دخل الخمينى فى زمرة الغلاة المحرفين والمنتحلين المبطلين والمؤولين الجاهلين، ولابد لأهل العلم فى هذه الأمة أن يقولوا فيه مايفضح أمره، ويبين حاله كى لايغتر به أحد، وهو يتبنى كل العقائد الشاذة للتشيع عبر التاريخ» وإن من أيد الخومينى ونصره فقد خان الله ورسوله والمؤمنين».

د – الموقف من مذهبية الثورة : لم تعد تتجاوز المذهبية، وإنما هى مذهبية متعصبة، فالخومينى يقاوم الاتجاهات التى تهدف للتقريب بين السنة والشيعة، ومع أن ثلث أهل ايران من السنة فلا يوجد وزير واحد من أهل السنة، «وأن مايجرى فى تركيا وفى لبنان وفى سوريا وفى السند والحرب العراقية – الإيرانية والدعاية الهائلة والأموال الطائلة التى تبذلها الخمينية ماهى الا مقدمات لسيطرة الشذوذ الشيعى على الأمة الاسلامية. فها هى «حركة أمل» و«حزب الله» يتعاونان على القضاء على الفلسطينيين فى لبنان بمساعدة سوريا. وها هى «أمل» بالتعاون مع سوريا تصفى الوجود السنى (أهل السنة) فى بيروت. وها هم الشيعة فى السند – بمساعدة ايران – يركبون الموجه لتقويض استقرار الباكستان «وطهران كلها ليس بها مسجد واحد لأهل السنة المحرومين من أى حق لهم».

هـ – الموقف من الحرب العراقية – الإيرانية: لم يعد النظام الايرانى إسلاميا، ولم يعد النظام العراقى بعثيا علمانيا كافرا باغيا، إذ تبدلت المواقف، «ومن هنا، كان لنا موقف لابد منه من الحرب العراقية – الايرانية، هذا الموقف يتمثل فى وجوب إيقاف الحرب، لأن ايقاف الحرب هو الذى ينهى التطلعات الخمينية الجنونية للسيطرة الخطرة على الأمة الإسلامية»، وبعد أن شارك سعيد حوى – بصفته المراقب العام لإخوان سوريا فى صياغة البيانات التى أصدرها التنظيم الدولى فى الأيام الأولى من اندلاع الحرب العراقية الايرانية والتى وقفت بحزم بجانب ايران، فإنه عاد ليقول غير ذلك تماما، اذ صار يرفض أن ينهزم العراق أمام إيران، لأن ذلك لوحدث فسوف يسرى التهديد الايرانى لما هو أبعد من ذلك، وماهى إلا أن يسقط العراق فى حربه مع ايران – لاسمح الله – حتى يسرى التهديد الشيعى الإيرانى إلى كل جزء فى الخليج بل إلى كل قطر فى الجزيرة العربية، لتقيم بذلك نواة لدولة شيعية قادرة على السيطرة على العالم الاسلامى».

و – الموقف من عالمية الثورة الاسلامية: وفقا لما يقوله سعيد حوى، فإن العالم الاسلامى – قبل ظهور الخمينى – كان فى طريقة للعودة إلى الاسلام، وبدأت شعوب العالم تستمع لكلمة الاسلام الصافية، فجاء التطبيق الخومينى أسوأ مثل لنموذج تطبيقى للاسلام على أرض الاسلام، وخاطب العالم بخطاب غير معقول، ودعاهم إلى إسلام عجيب، فكان لذلك آثار على صحوة الشعوب الاسلامية، وعلى استعداد غير المسلمين لسماع كلمة الحق، فكانت الخمينية انتكاسة للصحوة الاسلامية، وكانت تحطيما لتطلعات دعاة الاسلام إلى عالم جديد، وباختصار فان عالمية الثورة والنظام الاسلامى فى إيران لاتعنى توجها ايرانيا لخدمة القضايا الاسلامية العالمية وإنما تعنى رغبة فى السيطرة عليه والتوسع فيه.

ز – الموقف من عقائد الشيعة: خلافا للموقف الاخوانى التقليدى منذ المرشد العام الأول حسن البنا والذى يبدى تسامحا تجاه المسائل العقائدية الخلافية بين الشيعة والسنة، فإن المراقب العام السابق للاخوان المسلمين فى سوريا، يقدم رأيا مختلفا، يقول «لقد ظهرت خلال التشيع آراء كثيرة ودخلت باسم التشيع عقائد كثيرة زائفة، ولقد كان التشيع سبيلا لمرور كثير من الافكار الكافرة، فانبثقت عنه فرق مغالية كالاسماعيلية والنصيرية والدرزية وهى فرق باطنية اجتمع على تكفيرها الشيعة الأثنى عشريه وأهل السنة والجماعة سواء بسواء. ولكن الشيعة الاثنى عشرية وإن كفروا هؤلاء فإن لهم من العقائد الزائفة الكثير، وهم مع تكفيرهم لهذه الفرق المغالية يمدون أيديهم لها ضد أهل السنة والجماعة، فهم يرون أن هذه الفرق مع أنها تقول بألوهية الانسان هى أقرب إليهم من أهل السنة والجماعة وهذا وحده دليل انحراف خطير. ويفرد المراقب العام فصلا يتناول العقائد الشيعية الشاذه التى يتبناها الخمينى ويعلن عنها.

ثالثا : مواقف الحركات الإسلامية في العالم العربى تجاه قضية أفغانستان

تمثل القضية الإفغانية، التى ترتبت على التدخل السوفيتى فى أفغانستان، حقلا هاما لإختيار مدى نزوع الحركات الاسلامية فى العالم العربى نحو العالمية، ومدى الموازنة بينها وبين الالتزامات القطرية، ومدى الاستعداد لتغليب أى من الدائرتين على الأخرى إذا توازت أو تدابرت المصالح والالتزامات. ونركز هنا على جماعة الاخوان فى مصر، وجماعة الاخوان فى سوريا، وجماعة الإخوان فى الأردن والأرض المحتلة، ثم الجبهة القومية الاسلامية فى السودان.

وتجرى المقارنة بين هذه الجماعات فى ثلاثة جوانب تكشف عن حجم المكون العالمى أو القطرى فى مواقفها، الجانب الأولى: هو التكييف السياسى للقضية، والجانب الثانى: هو حجم دعم القضية، والجانب الثالث: هو رؤية حل القضية.

١ - التكييف السياسى للقضية:

نظر الإخوان المسلمون فى مصر الى الغزو السوفيتى لأفغانستان، على أنه جزء من مؤامرة شيوعية صليبية صهيونية، تريد تطويق العالم الاسلامى. فالشيوعية تغزو أفغانستان، والصليبية تحاصر إيران، والصهيونية بدأت فى تنفيذ إتفاقيات كامب ديفيد. وأن هذه المؤامرة سوف تكون سببا يدفع المسلمين لتكوين قوة عالمية ثالثة، مما حدا بالتنظيم العالمى للإخوان أن يدعو المسلمين للجهاد صفا واحدا بأموالهم وانفسهم، فحادث الغزو - عند الإخوان فى مصر وعلى لسان مجلة الدعوة - ليس الا معركة بين الإلحاد والإسلام. وأن الإلحاد لن يكتفى بالغزو المسلح لأفغانستان وإنما سوف يتعداها الى إيران وباكستان ودول الخليج العربية. وقد رآها الإخوان المصريون من منظور متعدد الأبعاد. فالاتحاد السوفيتى كان الحليف السياسى وربما العقائدى للنظام الناصرى وكانت جراح الخصومة مع الناصرية لاتزال تبعث فى الجسد والوعى الاخوانى قدرا من الألم غير محدود. كما بدت الساحة الأفغانية مدخلا مناسبا يمكن للإخوان المصريين عبره أن يمارسوا دورا خارج الحدود يجعل من عالمية دعوتهم وعالمية تنظيمهم حقيقة ملموسة بدرجة أكبر. كذلك بدت الساحة الأفغانية ميدانا لتنفيس الحلم الإخوانى المكبوت والحى فى آن واحد، حلم إقامة الدولة الإسلامية ومايتعلق بها من رغبات طالما ألح عليها الخطاب الاخوانى وأججها فى صدور أتباعه كالجهاد والاستشهاد. وكانت خيبة أمل الإخوان فى الثمانينيات من الثورة الايرانية التى بدت لهم مذهبية، ويأسهم من الثورة الفلسطينية التى بدت لهم علمانية، فى الوقت الذى تراكمت عندهم من عناصر القوة مايتيح لهم ان يلعبوا دورا خارج القطر المصرى، كل ذلك جعلهم يندفعون صوب الساحة الأفغانية. وأخذوا يضفون عليها الصورة التى يطمئن لها اللاوعى المشبع بملامح الجهاد فى العصور الإسلامية الأولى. فبدا الاتحاد السوفيتى إلحادا يرمز الى كل شر، وبدا المجاهدون فى صورة مثالية ترمز الى كل خير مثالى مطلق تكاد تمحو الفروق بينهم وبين الملائكة مثلما انمحت الفروق بين الاتحاد السوفيتى والشيطان. ولم تتبدل ملامح هذه الصورة إلا بعد الاقتتال الحزبى بين فرق المجاهدين منذ سقوط حكم نجيب الله، فأعلن الدكتور أحمد الملط أحد القيادات البارزه للإخوان أنه يشعر بالإحباط بعد ما اكتشف ولاءات فرق المجاهدين للولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وباكستان وايران والسعودية وما أطلق عليه «الحقيقة المرة التى تجعلنا نشعر بالاحباط لأن هؤلاء هم رموز الجهاد»!

• ويتشابه ويختلف التكييف السياسى لإخوان سوريا تجاه القضية الأفغانية مع تكييف إخوان مصر لها «ويقف التشابه عند حدود عاملين، أولهما هو البعد العالمى الذى يرى الغزو جزءا من مؤامرة عالمية شيوعية صليبية صهيونية تريد تطويق العالم الاسلامى. والثانى هو الخصومة الشديدة بين إخوان سوريا والنظام السورى الحليف المهم للإتحاد السوفيتى، مع قدر من التمايز فى الحالة السورية إذ كانت جراحهم لاتزال فى عنفوانها والآمهم فى ذروتها. أما أوجه الخلاف فيمكن حصرها فى: إذا كانت معركة

الإخوان المصريين مع الاتحاد السوفيتي كانت تتم بأثر رجعي، فإنها في الحالة السورية كانت آنية وحاضرة. ولكن رغم ذلك فإن قدرة الاخوان المصريين على دخول المعركة كانت أكبر، بعكس إخوان سوريا الذين كان انشغالهم الأكبر بلملمة جراحهم إثر الصدام مع نظام الأسد ١٩٨٠.

ومن هذا الإختلاف يمكن استنباط وجهين للتشابه: **أولهما** : أن الاخوان المصريين والإخوان السوريين - كل منهما على حدة - وجد مبررا قطريا خاصا جعل المعركة مع الاتحاد السوفيتي معركته الخاصة **وثانيهما**: أن الجماعتين - كل على حده - وجد في الساحة الأفغانية مجالا للتنفيس عن الأحلام المهزومة وأولها حلم إقامة الدولة الإسلامية، فرآها كل منهما معركة بين الكفر والإلحاد، وكان الأساس الفقهي الذي يتحركان منه هو العالمية التي فاتفصل بين الدين والتنظيم.

• ويختلف الأمر إذا انتقلنا الى الإخوان في فلسطين والأردن، فرغم أن محمد عبدالرحمن خليفة مراقب عام الإخوان في الأردن كان هو المتحدث الرسمي باسم التنظيم العالمي للإخوان، ورغم أن البيان الذي صدر عن التنظيم الدولي معتبرا القضية الأفغانية معركة بين الإلحاد والاسلام ولها الأولوية التي تستوجب التضحية بالنفس والمال، ورغم أن التراث النظري للإخوان في فلسطين والأردن يعتمد على أدبيات حسن البنا التي ترى أن رابطة العقيدة توجب على الإخوان أن يفتدوا المسلمين في أي أرض كانوا ومن أي سلالة انحدرنا، رغم ذلك كله، إلا أن موقف الإخوان هنا لم يكن بعيدا عن الخصوصية القطرية - الاقليمية - والتي تمثلت في حالة التوتر التي انتابت إخوان فلسطين والأردن. فهم لاينكرون أن القضية الأفغانية معركة بين الإلحاد والاسلام، ولكنهم لايستطيعون أن يرتبوا على هذه المقدمة نتيجة تعطي الأولوية للقضية الأفغانية على حساب القضية الفلسطينية، واستمرهذا التوترالداخلي الناشئ عن التنازع بين القطري - الاقليمي والعالمي تحت ضغط عامل أساسي تمثل في *البعد الديني المكثف الذي تمثل في الحالة الأفغانية* بدءا من الراية الإسلامية المرفوعة شعارا للمعركة، مرورا بالمظهر *الديني التاريخي الذي ظهر به المجاهدون*، انتهاء بقائمة المصطلحات الجديدة التي تم إحياؤها من الذاكرة التاريخية وإعادة استعمالها بصورة ألهبت خيال الكثيرين ممن يحنون لأمجاد الانتصارات القديمة .وقد كثف من هذا الضغط السياق الدولي الذي جرت فصول هذه القضية في إطاره فحظيت بدعم أمريكي وغربي وخليجي ومصري برز أكبر في ميادين الإعلام. وأدى ذلك كله الى الحضور القوي والكثيف للقضية الأفغانية ومنازعتها للقضية الفلسطينية حتى في عقر دارها، وإن كانت منازعة ناعمة إذ حرص المجاهدون بإستمرار أن يؤكدوا عدك التناقض بين القضيتين، وأنهم مستعدون لتحرير فلسطين!

وتم نزع فتيل هذا التوتر نهائيا مع ظهور ثلاثة عناصر: **أولها** : وجود ميدان فلسطيني حقيقي للجهاد أثار الاعجاب وذاع صيته عالميا تحت اسم «الانتفاضة». **وثانيها** : ظهور كيانات إسلامية بديلة عن المنظمات الفلسطينية التي بدت علمانية فظهرت حركة الجهاد الاسلامي ثم حركة حماس. **وثالثها** : الدور النشط الذي لعبته كافة العناصر الاسلامية في محاولة إضفاء الصبغة الدينية على ساحة الانتفاضة وإكسابها هوية إسلامية. وإجمالا، لم يكن لإخوان فلسطين والأردن نفس القدر من الخصومه مع الاتحاد السوفيتي وإن كان إنتفاء الخصومة السياسة لاينفي الخصومة الدينية. فقد كان عداؤهم لأمريكا - الحليف الأهم لاسرائيل - أكبر بكثير من عدائهم للإتحاد السوفيتي. وكذلك أيضا لم يكن لإخوان فلسطين والأردن، ماكان لإخوان مصر وسوريا من رغبة في التنفيس عن الأحلام المهزومة وحلم إقامة الدولة الإسلامية في أفغانستان بديلا عن الفشل في اقامتها في مصر وسوريا.

أما الجبهة القومية الاسلامية في السودان فقد كان لها تكييفها السياسي للقضية الأفغانية، الذي يختلف مع مجمل التكييف الإخواني لها، سواء في البيان العام للتنظيم العالمي للإخوان أو في التفصيلات الخاصة التي ألحقها الاخوان في كل قطر على البيان. فلم تكن الجبهة القومية ترى في الغزو السوفيتي جزءا من مؤامرة شيوعية صليبية صهيونية تريد تطويق العالم الاسلامي، ولم تكن ترى أن الاتحاد السوفيتي - كما رأى إخوان مصر - يشن عدوانا شاملا على كل العالم الإسلامي بمجرد تدخله العسكري - تواطأ مع نظام حليف له - في أفغانستان. والأهم من ذلك، وهو ماتختلف فيه الجبهة مع كافة جماعات الاخوان، أنها لم تكن تعتبر الاتحاد السوفيتي آلة دولية لنشر الالحاد ولم تكن ترى في النزاع معركة بين الالحاد والاسلام.

وإن رأت أن العاطفة الدينية والأخوة الاسلامية تحتم الإهتمام بالقضية الأفغانية، وفي المقابل، فإن الجبهة القومية الاسلامية في السودان لم تعتبر نفسها في حالة حرب مع الاتحاد السوفيتي مثلما فعلت كافة الجماعات الاسلامية بدرجات متفاوتة، بل ذهبت الجبهة تنشئ علاقات مع الاتحاد السوفيتي، فشكلت وفدا بقيادة زعيمها الدكتور حسن الترابي زار موسكو في ١٩٨٧ وأجرى حوارات سياسية مع قادتها وتحدث عنها الترابي بقوله: لقد كان لجولتنا، التي مررنا خلالها بالصين والاتحاد السوفيتي، أثر

ايجابى فى تعميق أبعاد الحوار السياسى. وإذا كان هذا هو موقف الجبهة من الغزو ومن الاتحاد السوفيتى ومن المجاهدين، بقى أن نشير الى أن الجبهة لم تتبن التصور الاخوانى الحاد الذى تخيل الاتحاد السوفيتى شيطانا لاخير فيه، والذى توهم المجاهدين ملائكة لايعرفون الشر. وأن الجبهة - بعكس إخوان فلسطين والأردن - لم يتنازعها ولاءان قطرى وعالمى، وبعكس إخوان مصر وسوريا - لم تر فيها حلا عالميا لأزمة قطرية ولاتنفيسا لأحلام مهزومة.

٢ ـ دعم القضية الأفغانية:

• من الناحية العسكرية أعلنت جماعة الإخوان المسلمين فى مصر فتح باب التطوع للقتال ضد الاتحاد السوفيتى، فقد أعلن عمر التلمسانى المرشد العام السابق للإخوان فى مؤتمر حاشد بالجامع الأزهر فى ١٩٨٠ الدعوة للوقوف عسكريا الى جانب المجاهدين «أعلن لكم من مكانى هذا... فتح باب التطوع للجهاد بالنفس لمساعدة ثوار أفغانستان المسلمة فى حربهم ضد الإلحاد، فى مقر مجلة الدعوة بشارع سوق التوفيقية - وهو ليس تحديا لأحد ولكنها الفريضة الماضية الى يوم القيامة... فريضة الجهاد التى تحتم علينا أن ننفر فى سبيل الله من أطراف الدنيا كى ندافع عن ديننا وعن مجد أمتنا الإسلامية واستخلاص الأرض الاسلامية السليبة ابتداء بالجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى والأندلس ومرورا بفلسطين وانتهاء بأفغانستان الجريح». وكتبت «مجلة الدعوة» أن الشباب قد توافد بالآلاف ليسجل نفسه ويستعد للسفر الى ميدان الجهاد، والواجب أصبح فى عنق الدولة أن تفتح معسكرات التدريب للشباب المؤمن، وأن تفتح الطريق أمامهم الى أفغانستان.

وماليا، نشط الإخوان يجمعون التبرعات المالية من المواطنين، ويقتطعون من الإشتراكات الدورية التى يدفعها الأعضاء فى الجماعة. وقد عبر التلمسانى عن دورهم فى هذا الصدد بالقول: لقد بذل الإخوان المسلمون المنتشرون فى العالم كل جهودهم لدعم الجهاد الأفغانى، جمعوا من أموالهم الخاصة، وداروا بأنفسهم يجمعون المال من ملايين المسلمين، كادوا أن يتسولوا من أجل دعم الجهاد الأفغانى.

ودبلوماسيا، مارس الإخوان المصريون فى مصر وعبر الجاليات الاخوانية المصرية خارج مصر الدعم على ثلاثة مستويات: **الأول**، الضغط على الحكومات الاسلامية لتقطع كافة علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى. **والثانى**: التعاون مع الحكومات التى قطعت علاقاتها أو توترت وتقلصت مع الاتحاد السوفيتى الى حد كبير مثل مصر والسعودية والباكستان. **والثالث**: القيام بدور الوساطة النشطة والمتكررة بين فرق وأحزاب المجاهدين والتى يذكر الإخوان أن كمال الدين السنانيرى فقد حياته فى السجون المصرية ١٩٨٢ ثمنا لوساطته الناجحة التى عرقلت خطط أطراف دولية، بينما تذكر وزارة الداخلية المصرية أنه مات منتحرا. وقد وصف الدكتور أحمد الملط الدور الدبلوماسى للإخوان: «نحن كحركة إسلامية لم نكن نقوم بدور القاضى بينهم، وإنما كان دورنا يتمثل فى محاولة جمع الشمل ومحاولة التقريب بينهم مع إحتفاظ كل منهم بإستقلاله ونظامه، ومما يؤلم أننا كنا نجتمع بهذا وذاك فى آن واحد ويتفق كل منهم معنا على أشياء محددة، وما إن نفترق ونعود إلى بلادنا، حتى يخالف كل منهم ما أتفقنا عليه».

وإغاثيا، لعب الإخوان المصريون دورا نشطا من خلال نقابة الاطباء، مع ملاحظة أن حكومة الرئيس السادات كانت قد سبقت الإخوان فى توظيف نقابة الأطباء فى أعمال إنسانية لغوث اللاجئين والمجاهدين الأفغان. كما لعب الاخوان دورا نشطا أيضا من خلال هيئات الإغاثة والمنظمات الخيرية الخليجية التى وفرت التمويل اللازم مقابل قيام الإخوان المصريين بتوفير الأطباء والمعلمين والوعاظ وموظفى الإغاثة، الذين أتيح لهم أن يعملوا برواتب نفطية مع الإحتفاظ بالغاية الجهادية.

ويمكن تقديم عدة ملاحظات على *الدعم الإخوانى المصرى*:

أولا ، أن الإخوان أول من دعوا لتجنيد الشباب المصرى للقتال، ورغم ذلك فإنهم لم يقاتلوا ولم يسمحوا لأعضائهم بالقتال، ولذا فإن تنظيم «العائدون من أفغانستان، لم يشمل أحدا من الإخوان، وذلك لايعفى الاخوان من مسؤولية تأجيج الحمية الدينية لدى المراهقين وصغار الشباب.

وثانيا: «رأى الاخوان أن مهمتهم لاتقف عند تحرير أفغانستان وإنما تتجاوزها لتحرير الجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى (السابق) والأندلس وفلسطين.

وثالثا: *أن الاخوان سعوا عبر هذا الدعم الى خلق تنظيم اخوانى أفغانى قوى*، نهى المحاولات التى تمت عبر الحزب التابع لعبد رب الرسول سياف ولكن يبدو أن رهان الاخوان وقع على فرس خاسر إذ يسبقه فى موازين القوه بمراحل كثيرة. حزب الجمعية الاسلامية التابع لبرهان الدين ربانى والحزب الاسلامى التابع لقلب الدين حكمتيار.

• *أما دعم إخوان سوريا للقضية الأفغانية*، فقد بقى محكوما بعد عوامل:

أولها : التزامن التاريخى بين الغزو الروسى لأفغانستان وثورة المجاهدين على نظم الحكم المتعاقبة فى كابل والمتحالفه مع الروس مع الصدام المسلح بين إخوان سوريا ونظام الرئيس حافظ الأسد فى نهايات السبعينيات وبدايات الثمانينات مما يعنى الإنشغال القطرى عن الهم الأفغانى العالمى.

وثانيها : أن الصدام بين الإخوان ونظام الرئيس الأسد أسفر عن ضربة قاصمة للإخوان راح ضحيتها (٣٠ الف) إنسان، وتحول التنظيم الإخوانى السورى الى قتيل وجريح ومهاجر طول الثمانينيات حيث كانت القضية الأفغانية تلبس ثياب المعركة العالمية بين الالحاد والإسلام.

وثالثها : أن إخوان سوريا رأوا فى المعركة مع الاتحاد السوفيتى امتدادا للمعركة مع نظام الرئيس الأسد وإن كانت على أرض جديدة ومختلفة وبعيدة، وبتعبير الشيخ عبد الفتاح أبو غدة المراقب العام للإخوان بسوريا: «إن النظام السورى يقف مع الروس يؤيدهم مما يدل على كفر هذا النظام وعدائه للمسلمين، وعندما ينتصر الاسلام فى افغانستان سيكون هذا شؤما عليه، وسوف يسقط ويضمحل وجوده بإذن الله».

ورابعها : أن حالة الإنهاك والشتات التى عانى منها التنظيم الاخوانى السورى جعلته ينظر لنموذج الثورة الأفغانية على أنها موضع وأمل لحل أزمته الخاصة بدلا من أن تكون موضعا لتقديم الدعم من أى نوع له. ويقول أبوغدة «إن شاء الله يقيم إخواننا المجاهدون الدولة الاسلامية على أرضهم، فتكون قاعدة المسلمين الحرة التى يتشوق اليها كل مسلم».

وخامسها: أن البعد العالمى لم يكن بعيدا عن حالة الانهاك والشتات التى ألمت بالتنظيم السورى، فقد كان مكتب الارشاد لجماعة الاخوان بالقاهرة قد لعب دورا اساسيا فى تحريض إخوان سوريا ضد النظام، أى أنهكتهم العالمية فى الداخل فوضعت حدودا على قدرتهم لدعمها فى الخارج.

هذه العوامل الخمسة. وهى قطرية – جعلت قدرة إخوان سوريا على دعم القضية الأفغانية – وهى عالمية – محدودة جدا إذا ماقورنت بدعم إخوان مصر لها. وإجمالا فقد لعبت الجاليات الاخوانية السورية أدوارها فى الوساطة والاغاثة والتمويل بالجهود الفردية أحيانا ! وعبر التنظيم المستقل أحيانا، وعبر التعاون مع التنظيمات الاخوانية وهيئاتها ومنظماتها الاغاثية والخيرية والاجتماعية فى دول الخليج أحيانا أخرى.

وإجمالا بقى الدعم يتنازعه جانبان **أولهما: الإنهاك** إثرالخروج من صدام خاسر مع النظام السورى، **وثانيهما:** الرغبة فى مواصلة القتال ضد النظام بدعم الأفغان فى مواجهة الحلفاء السوفييت للنظام السورى.

• أخذ دعم الإخوان فى فلسطين والأردن للقضية الافغانية شكلين عبر كل منهما عن تيار داخل جماعة الإخوان هناك، وجدير بالذكر أن شكلى الدعم كانا – فى الوقت ذاته – السبيلين اللذين سفكهما التياران تعبيرا على نزع التوتر الداخلى الذى احتمل فى أعماق الاخوان بفلسطين والأردن حين كانت تتم المقارنة بين القضية الفلسطينية والقضية الافغانية وأيهما تكون لها الأولوية على الأخرى.

التيار الأول: تزعمه الدكتور عبدالله عزام أستاذ الشريعة بالجامعة الأردنية وتميم العدنانى رجل الأعمال الفلسطينى، ولهما خبرة سابقة فى معسكرات الاخوان بغور الأردن فى اعوام ٦٨، ٦٩، ١٩٧٠حيث انتهى العمل الفدائى عبر الأراضى الأردنية. فقد فضل هذا التيار الالتحاق المباشر بالساحة الأفغانية، ومن خلال القيمة العلمية لعزام، والغطاء المالى للعدنانى، تم تجميع الكثيرين من المقاتلين وموظفى الإغاثة العرب لخدمة القضية الأفغانية. وأجاد المجاهدون استخدام عزام كرمز عربى فلسطينى لإزالة التناقض بين القضيتين الفلسطينية والأفغانية ولإضفاء الصفة العالمية والإسلامية على الأخيرة. وقد صاغ عزام نظرية فى العمل الاسلامى تقوم على الجهاد وحده وتتناقض فى أغلب مكوناتها مع النهج الإخوانى الذى يقوم على التربية والتزكية والتثقيف والإنتظار. ويوم مصرعه صدرت كافة مطبوعات المجاهدين باللون الأسود ومسمية العام ١٩٨٩ «عام الحزن». وتنازعته بيانات النعى الصادرة عن كل من المجاهدين الأفغان من ناحية، والصادرة عن حركة حماس الفلسطينية من ناحية أخرى. فبينما أكد برهان الدين ربانى أن التحاق عزام بالجهاد الأفغانى كان مدفوعا بعاملين : الايمان بعالمية الأسلام وعدم الاعتراف بالحدود التى تفصل بين بلاده، وإبتعاد القضية الفلسطينية عن الروح الاسلامية الى جرائيم الجاهلية والإلحاد، فان حركة «حماس» أكدت أن عزام استشهد ونفسه تهفوا الى الجهاد فى فلسطين، ولئن كان استشهاده فى أفغانستان وليس فى فلسطين التى أحبها فإن ذلك عائد الى الحصار الذى يعانى منه المجاهد خارج فلسطين والذى يحول بينه وبين أعداء الله من بنى يهود».

أما التيار الثانى: فهو الجسم الأعظم لحركة الإخوان فى الأردن وفلسطين، والذى انتظر طويلا حتى نزع توتره

الداخلى لصالح القضية الفلسطينية من باب الإنتفاضة، وقد تزعم هذا التيار الدكتور أحمد نوفل، والذى رفض الاستجابة لتوسلات المجاهدين أن يلتحق بهم بعد مصرع عزام، وبدلا من ذلك أجابهم بالقول «إننا نعتقد أن الجبهة هنا فى فلسطين لاتقل خطرا عن جبهة أفغانستان وأثبتت الأيام صدق ماكنا دائما نقول». وبالعكس فقد حاول هذا التيار الإستفادة من التجربة الأفغانية لصالح القضية الفلسطينية وفى ذلك يقول الدكتور محمد صيام الرئيس السابق للجامعة الاسلامية فى غزه وأحد قيادات «حماس»: للجهاد الأفغانى آثار ملموسة فى إثارة حماس الشباب الفلسطينى، وذلك بما قدمه المجاهدون من إندفاعات شجاعة أمام الغزاه الروس، فأخذ الشباب الفلسطينى يتدرب ويقلد هذا الجهاد المبارك.

أما موقف الجبهة القومية الاسلامية فى السودان فقد قام على أن عبء مواجهة تحد ما فى أى قطر إسلامى إنما هو واجب الحركة الاسلامية فى ذلك القطر، وماعلى الحركات الأخرى إلا مجرد المعونة، ود. الترابى هو صاحب المقوله أن على «الحركات أن تتناصر دون رهق أو حرج» وقد ترتب على ذلك أن تمثل الدعم الذى قدمته الجبهة القومية الاسلامية بالسودان فى:

أ- **الخطابة** : فالجهاد الأفغانى أمر مذكور فى وعى الشعب كما فى خطابه العام، وقد تجد فى القرى من يذكر الجهاد فى خطبه ويدعو للمجاهدين الأفغان بالنصر ويدعو على أعدائهم.

ب - **الدبلوماسية**: تتناول الجبهة القضية الأفغانية فى دبلوماسيتها وعلاقاتها، فهى تتعامل مع القوى الكبرى فى المنطقة التى يقوم فيها الجهاد: وتتصل معهم بحوار واسع حول أبعاد هذه القضية وعناصرها، فهى جزء من حركتنا الدبلوماسية مع الصين والروس وبعض الحكومات الأخرى.

٣ ـ كيفية حل القضية:

• إنطلاقا من التكييف السياسى الذى جعل الإخوان المصريين يرون فى التدخل السوفيتى عدوانا على كل المسلمين، واستنادا الى دعمهم الكبير للقضية والذى عبر عنه مصطفى مشهور نائب المرشد العام فى حديث الى صحافة المجاهدين بقوله «منذ بدأ الجهاد ونحن معكم بكل عواطفنا وإمكانياتنا ومتابعاتنا» إنطلاقا من هذا التكييف واستنادا إلى ذلك الدعم تصور الإخوان أن لهم أن ينخرطوا فى القضية كأصحاب شأن مباشرين فيامروا برفض هذا الحل ويوصوا بذاك.

أما إخوان سوريا، وإن تبنوا نفس التكييف، إلا أن قصور ذات يدهم عن تقديم دعم يرقى الى حجم الدعم الذى قدمه الإخوان المصريون لم يسمح لهم أن يدخلوا طرفا يتصور أن له أن يقبل حلا أو أن يرفض آخر، وعموما فقد كان الموقف السورى مكتفيا بالتسليم بالموقف المصرى ومشايعته.

بينما انقسم إخوان فلسطين والأردن إلى تيارين الأول يتزعمه الدكتور عبدالله عزام ويميل الى القبول بما يقبله المجاهدون من حلول وفوق ذلك ينزع الى دفعهم فى اتجاه خيارات محددة وهذا التيار يتشابه فى هذه الجزئية مع الاخوان المصريين، والتيار الثانى تزعمه الدكتور أحمد نوفل وكان يرى أن *هذا القرار هو من الشؤون الداخلية للمجاهدين* ، فلهم وحدهم أن يقرروا الحلول المناسبة لهم، ثم على الآخرين مساعدتهم بعد ذلك.

ويتشابه الموقف السودانى تماما مع موقف التيار الثانى داخل إخوان فلسطين والأردن والأرجح أن هذا اللون من *التفكير السياسى داخل التنظيم الاخوانى الفلسطينى* والأردنى هو من تأثير الطروحات الفكرية للدكتور حسن *الترابى والتى مكنت للتفكير القطرى* وأحدثت بعضا من الثقوب فى جدار العالمية الاخوانية ، فقد كان جواب الترابى حين سئل عن تصوره *لحل القضية الأفغانية*: «ان الجهة التى تواجه المشكلة هى أولى بالاقتراح والرأى فيها ، على أل يعينها المسلمون».

وقد عبر التدخل الاخوانى المصرى المباشر عن نفسه فى مسارين: **أولهما**: رفض *الحلول السلمية* فقد وصفها المرشد العام حامد أبوالنصر بأنها «خدعة لا أكثر فالحكومة العميله فى كابل تخدع *الشعب المجاهد*، ووصفها مرة أخرى بأنها - أى الحلول السلمية - طريق الجبناء» وقد عبر عن ذلك أيضا مصطفى مشهور نائب المرشد العام «لانرضى بالحلول النصفية ولا الوسطية ولا الاستسلامية». **وثانيها**: الإصرار على الخيار العسكرى حتى تسقط حكومة نجيب الله العميلة وتقوم الدولة الإسلامية - فرفض الإخوان كافة الحلول الدولية التى طرحت خيار حكومة إئتلافية بين المجاهدين وحكام كابل، كما رفضوا إتفاقيات جنيف: «اثبتوا على موقفكم ولاترضوا بغير الاسلام والحكم *الاسلامى بديلا* ، *مهما كلفكم ذلك من أمر*، لتكون نهاية الجهاد لصالح الاسلام والمسلمين، يجب أن تصبروا وتصابروا حتى *يتحقق النصر الكامل*» وأيد الاخوان إعلان المجاهدين تشكيل حكومة إنتقالية وناشدوا كافة الحكومات *الاسلامية الاعتراف* بحكومة *المجاهدين*.

– وقريبا من ذلك كان موقف التيار الاخوانى الفلسطينى الأردنى الذى يمثله الدكتور عبدالله عزام الذى رأى أن التمكين لدين الله فى أفغانستان وفى غير أفغانستان وان إقامة الدولة الاسلامية لن تتحقق إلا بالقتال: «إن الذين يظنون أن دين الله يمكن أن ينتصر بدون جهاد وقتال ودماء واشلاء واهمون لايدركون طبيعة هذا الدين، إن هيبة الدعاة وشوكة الدعوة وعزة المسلمين لن تكون بدون قتال، إن الشرك سيعم بدون قتال، والجهاد هو الضمان الوحيد لصلاح الأرض وهو الضمان الوحيد لحفظ الشعائر وبيوت العبادة».

– أما التيار الذى يرمز له الدكتور أحمد نوفل فإنه اقترب الى حد التشابه التام مع موقف الجبهة الاسلامية فى السودان. فحين سئل نوفل عن رؤيته لحل القضية الأفغانية– أجاب بأن: «المجاهدين وحدهم هم المسؤولون عن هذا الحل، وهم وحدهم قادرون على التخطيط والتنفيذ، فعندهم من الخبرة أضعاف ماعندنا، وعندهم من الوعى ببلادهم وعدوهم أكثر مما نعى نحن على البعد، وبعد أن يستنفدوا طاقتهم، يمكن بعد ذلك أن نقول أن المسلمين مطالبون بدعم المجاهدين». وكذلك لم تكن الجبهة القومية الاسلامية تتبنى خيارا محددا، فقد سئل الترابى عما إذا كان المسؤولون السوفييت قد طرحوا عليه فكرة الوساطه مع المجاهدين، أجاب بأن هذا حدث ولكنه «لم يكن ليعقد شيئا قبل أن يتبصر مواقف المجاهدين ويتعرف على مالديهم».

– ومن الفروق الهامة هنا، أن الإخوان المصريين – بعكس الاسلاميين فى السودان – كانوا مستعدين لبذل الملايين من الأرواح الأفغانية فى سبيل الحل العسكرى الذى يتوق اليه الإخوان المصريون وفى سبيل اقامة الدولة الاسلامية التى يحلمون بها، فقد توجهت مجلة البنيان المرصوص – إحدى صحف المجاهدين – بسؤال المرشد هل يقبل المجاهدون حلا سلميا يوقف نزيف الدم الذى راح ضحيته مليون ونصف مليون أفغانى ؟ فأجاب: «إن الاصرار على الجهاد هو الطريق الواجب سلوكه، ودعوة السلم يلجأ اليها الجبناء الذين يخشون الموت ويخافون القتال فى سبيل الله». أما الترابى فرفض مبدأ التضحية بالبشر كما رفض إصرار الاخوان على إذلال الروس: «إذا كانت الحرية هدفا غاليا لابد أن نتوصل اليه مهما كلفنا، فإننا لانريد أن نتجاوز ذلك الهدف، لنصر على أن نخرج الروس بوجه يذلهم» «إن البعض يسترخص الدم المسلم جدا– لإسقاط طاغية مثلا» ويقرر الترابى أن تقدير المصالح الانسانية مطلوب فى الدين ولكن حفظ أنفس المسلمين مطلوب أيضا، وإذا تناسخ «إقامة الدين» مع «حفظ البشرية» فلا نترك البشرية تستشهد حتى يقوم الدين، وذلك على النقيض من الموقف الاخوانى المصرى الذى أصر على استمرار القتال مهما كانت التكاليف من أرواح الشعب الأفغانى.

رابعا : مواقف الحركات الإسلامية فى العالم العربى تجاه الغزو العراقى للكويت

يناقش هذا الجزء ماخبرته الحركات الإسلامية فى العالم العربى، من تنازع بين الولاءات والمصالح القطرية والاقليمية والعالمية، إثرالغزو العراقى للكويت، إذ بدا الأداء السياسى للحركات الاسلامية تجاه هذه الأزمة قضية تمتلئ بما يستدعى البحث والتحليل. وهنا يبحث التقرير فى الأداء السياسى لعدد من الحركات الإسلامية إزاء أزمة الغزو العراقى للكويت من منظورالقطرية والقومية والعالمية. مثل جماعة الاخوان فى العراق، جماعة الإخوان فى الكويت، جماعة الاخوان فى مصر، جماعة الإخوان فى الإردن، وحزب النهضة فى تونس، وجبهة الانقاذ فى الجزائر، والجبهة القومية الإسلامية فى السودان وذلك عبر ثلاثة مستويات **أولها**: مدى الانحياز لطرفى الأزمة، **وثانيها**: مدى تأثير العامل القطرى على هذا الانحياز، **وثالثها**: مدى تأثير البعدين الإقليمى والعالمى على مواقف الحركات.

١ ـ مدى الإنحياز لأى من طرفى الأزمة:

يتميز موقف الإخوان المسلمين فى العراق بأمرين: **أولهما** : الوقوف الصريح الى جانب الكويت، **وثانيهما**: الانتقاد العنيف والحملة الحادة على التنظيمات الإخوانية التى وقفت الى جانب العراق. وقد برر إخوان العراق وقوفهم الى جانب الكويت ضد العراق بسببين: **الأول**، «أن نظام الحكم فى العراق علمانى، وأن حزب البعث كافر، وأن صداما بعثيا فاجرا لانعلم عنه تدينا ولا ممارسة للشعائر الإسلامية، وقد أصاب الشعب العراقى ضرر بالغ وظلم فادح من حكمه، حتى لم يعد له نفوس العراقيين سوى الكراهية وإنتظار يوم الخلاص». **والسبب الثانى** ، «أن نظام الحكم فى الكويت – رغم إرتباطه بالعلمانية والمعسكر الغربى – إلا أن طبيعة الحكم فيه لاتعتمد القهر والاضطهاد، وانما تعتمد إعطاء هامش من الحرية، التى انعكست على الكويت وأبنائه فشاع فيهم الوعى والتدين، وانعكس أثر ذلك على عطاء الكويتيين وبذلهم فى أبواب الخير داخل الكويت وخارجها». وأما إنتقاد إخوان العراق لغيرهم من بعض التنظيمات الإخوانية التى أيدت العراق فمرد ذلك: أن تأييد هذه التنظيمات للعراق يعكس عدم الوعى بالقضية إذ يركزون على التدخل ويغفلون الغزو العراقى وهو السبب ، ومرد هذا الانتقاد أيضا أن تأييد بعض التنظيمات الإخوانية للعراق «سجل موقفا إخوانيا أضر بأوضاع الإخوان فى كل الخليج، وإضافة لهذا، فقد أخذ إخوان العراق يحذرون باقى جماعات الإخوان من الاستجابة لمغازلة صدام حسين.

أما حالة إخوان الكويت فإنها تختلف، ذلك أنه إذا كانت المفاضلة عند إخوان العراق هى مفاضلة بين نظامين (العراقى والكويتى)، وإذا انتهت هذه المفاضلة بإعلان الإنحياز للكويت ضد النظام العراقى. فإن المفاضلة عند إخوان الكويت كانت بين وطنين، ومن الطبيعى أن يكون انحيازهم لوطنهم الكويت، وأن يروا أن الغزو العراقى بغى وعدوان آثم، لايجوز لمسلم السكوت عنه أو التغاضى عن إدانته»، وأن يعلنوا «الاصرار على رفض تدخل العراق فى الشؤون الداخلية للشعب افكويتى وإظهار التمسك بالشرعية الدستورية.. ومثلهم فى ذلك مثل إخوان العراق، فإن إخوان الكويت أدانوا» كافة التيارات والجماعات والأحزاب والشخصيات التى أيدت العدوان العراقى أو لم تنكره أوالتزمت الصمت دون مبرر شرعى. ورغم إختلاف الدوافع، فان المحصلة الاجمالية لموقفى إخوان العراق والكويت تضعهما فى موقع التأييد الصريح للكويت ضد الغزو العراقى.

ويختلف الأمر عن هذا وذاك، فى حالة الإخوان المسلمين فى مصر، إذ بقى موقفهم عرضة لقدر كبير من الالتباس، رغم إدانة الحادث منذ اليوم الأول. فقد وصفه الاخوان المصريون بأنه «غزو» وليس عملا وحدويا، ولكن سريعا ماتطور موقف الإخوان المصريين عندما قامت السعودية بإستدعاء فعلى للقوات الأجنبية، فتوالت بيانات الإخوان تسير فى اتجاهين: **أولهما**: إدانة الغزو للكويت، **وثانيهما**: إدانة الاستعانة بالقوات الأجنبية وهو مافهم على أنه تأييد للعراق وقد لاحظت د. علا عبدالعزيز أبوزيد فى دراساتها

أن: إخوان مصر وإن كانوا قد ضمنوا بياناتهم إدانة صريحة للغزو العراقي والتدخل الأجنبي، إلا أنهم لم يعلنوا موقفا واضحا - أثناء الأزمة - فيما يتعلق بأي من هذين البعدين هو الأخطر - من وجهة نظرهم - ليأخذ الأولوية في المعالجة، وقد حمل هذا الموقف قدرا من اللبس لايستهان به بدليل تضارب ردود الفعل حوله.

ومثل الإخوان المسلمون في الأردن حالة فريدة، فقد وقفوا صراحة الى جانب العراق، ورفضوا - قطعا - إدانة الغزو العراقي، ورفضوا تسميته «غزوا»، وبدلا من ذلك وصفوه بأنه مجرد «خلاف بين البلدين». فقد تأخر رد فعل إخوان الأردن على الغزو، حتى ظهرت قضية الاستعانة بالقوات الاجنبية، هنا أصدروا بيانهم الأول فأدانوا التدخل الأجنبي، وسكتوا عن الغزو العراقي.

ومعا فإن كلا من جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر، وحزب النهضة في تونس، تقدمان نموذج الانتقال من الموقع الى نقيضه. ففي المرحلة الأولى، هاجمت جبهة الانقاذ الغزو العراقي، كما رفض حزب النهضة الإحتلال ومانيجم عنه من آثار. وفي المرحلة الثانية، ألحت الجماعتان على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وسكتتا عن الاحتلال العراقي للكويت. وذلك مرده ماتبنته الجماعتان من رؤى تشابهت خطوطها العريضة وتمثلت في: المطالبة بانسحاب القوات الصليبية، ورفع الحصار الاقتصادي عن العراق، وأن تتعهد دول الخليج بمراجعة سياساتها النفطية كي لاتضر بمصالح العراق.

وكانت النقطة الحاكمة في موقف الجبهة القومية الإسلامية بالسودان - التي تم حلها قانونا مع استمرار وجودها واقعا - هي الامتناع عن إدانة الغزو ومن ثم الإمتناع عن إدانة النظام العراقي، وفي الوقت نفسه، دعوة العراق للإنسحاب من الكويت وإعادة الشرعية إليها. هذا هو مجمل الموقف الاسلامي السوداني. ويكاد يكون هو نفس الموقف الرسمي للسودان. ورغم مايظهر من موقف الجبهة من تناقض وغموض، إلا أن زعيمها الدكتور حسن الترابي يرى غير ذلك، فهو يرفض «إدانة العراق» لأن الإدانة، كما يرى الترابي - أسلوب يعقد حل الأزمة ولاييسره، من منطلق أن المطلوب منه ليس الوقوف الى جانب الكويت أو العراق، وإنما المطلوب هو الوساطة بينهما، والتوسط يلزمه الحياد، ويفسده إدانة أحد الطرفين.

٢- مدى تأثير العامل القطري في مواقف الحركات:

رغم ماوجهه تنظيم الإخوان المسلمين بالعراق (وأغلب قياداته خارج العراق) من إنتقاد شديد لباقي تنظيمات الإخوان بأن «كل تنظيم ينطلق من منطلقات حكومته القطرية» إلا أن ذلك لايعني أن الموقف الاخواني العراقي كان منزها عن التأثر بظروف قطرية عراقية. بل إن المتابعة الدقيقة لبيانات إخوان العراق تثبت أن العامل القطري كان له الباع الأكبر في تشكيل وصياغة الموقف الإخواني العراقي، فالدوافع التي وقفت وراء موقفهم هي:

أ - الخصومة السياسية الثأرية مع النظام العراقي، فهم لم يدينوا عملية الغزو ذاتها وإنما أدانوا من قام بالغزو فصدام فاجر وغير متدين وحزبه الحاكم علماني وكافر، وليس معلوما ماذا يمكن أن يكون موقف إخوان العراق لو كان الغازي متدينا وحزبه إسلاميا ؟ خاصة أنهم سكتوا عن الإدعاءات العراقية بالحقوق التاريخية في الكويت فلم يعلنوا لهم موقفا تجاهها.

ب - أن التعاطف مع النظام الكويتي ليس مبعثه الإيمان بحقه في الاستقلال وسيادته وسلامة أراضيه كدولة غضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة، وإنما مبعثه الحاجة القطرية لإخوان العراق، فالنظام الكويتي - في وجهة نظرهم - يسمح بقدر من الحرية ينعكس إيجابيا على الوعي والتدين والعمل الاغاثي والخيري الكويتي، وهو ماينطوي على تقدير خاص من الإخوان العراقيين، الذين يمثل لهم العمل الاغاثي والخيري الكويتي قارب النجاة مما يلاقونه من تشريد وملاحقة.

جـ - أنهم لم يرفضوا الغزو لذاته، وإنما لما ترتب عليه من جملة مفاسد منها: أن الغزو أضر بمئات الألوف من العراقيين العاملين في الكويت ودول الخليج. ومنها: أن تخضع الكويت لتقاليد وقيم الحكم البعثي في العراق وهو أمر بالغ الأذى بتقاليد العمل الاسلامي الكويتي المعطاء. وهكذا فالمفسدة الأولى هي الاضرار بالعراقيين والثانية هي الاضرار بالعطايا التي يتلقاها العراقيون. ولم تتطرق الأولى للإضرار بالكويتيين ، ولم تتطرق الثانية لحقوق الدولة الكويتية.

ومنذ اليوم الأول للغزو، بدا الإخوان الكويتيون مغموسين في الشأن القطري، مع ملاحظة أن مفهوم القطرية - في مثل حالتهم - ليس مفهوما مقابلا «للقومية» أو «العالمية»، وإنما هو الدرجة الأولى يعني الوجود في مقابل العدم أوالإستقلال في مقابل الإحتلال.

وأول ملامح القطرية في موقف إخوان الكويت، هو ماسكتوا عنه، إذ المنطقي في حالة كهذه، يتعرض فيها الوطن للعدوان، من نظام يصفه إخوان الكويت بأنه «أشد

خصومة للإسلام وأكثر حربا على أهله من القوى الصليبية»، وفى عملية غزو يصفها إخوان الكويت بأنها «بغى وعدوان». إن المنطقى فى حالة كهذه – من تنظيم عضو فى التنظيم العالمى للإخوان الذى يعمل لاستعادة القدس والأندلس – أن تكون لديه قابلية جهادية تدفعه لإعلان المقاومة العسكرية ضد هذا البغى والعدوان. هذا المنطقى لم يعلنه ولم يفعله الاخوان الكويتيون، فهم يدركون أن الإمكانات الموضوعية للمقاومة العسكرية ليست متوفرة لدول قطرية كالكويت بحجمها ومساحتها وسكانها وقدراتها العسكرية، فمن باب أولى ألا يكون ذلك متوفرا لجماعة الاخوان بها. وبقيت القابلية الجهادية فى حدود شكلية فقد أطلقوا على من بقى منهم داخل الكويت «المرابطون» وأصدروا فى لندن جريدة اسبوعية متواضعة حملت نفس الاسم. وثانى ملامح القطرية فى موقف إخوان الكويت، أنه فى الوقت الذى أدان فيه الإخوان الكويتيون – بشدة – النظام العراقى، وفى الوقت الذى أدانوا فيه بشدة أيضا كافة الحكومات والأحزاب والتيارات التى لم تقف معهم ضد العراق، فإنهم لم يدينوا النظام الكويتى حين عجز عن رد العدوان وحين فشل فى الدفاع عن أمن البلاد، كذلك فإنهم لم يدينوا الرابطة الخليجية ممثلة فى مجلس التعاون الخليجى وهو مؤسسة دفاعية بالأساس. فقد رأى إخوان الكويت أن الرابطة القطرية هى الأساس والمعيار، ولهذا أدانوا النظام الذى اعتدى وسكتوا عن النظام الذى لم يرد العدوان، وعلى هذا الاساس أيضا اتحدوا تحت مظلة الشرعية وأجلوا الخلافات معها الى مابعد التحرير، وعبر عن ذلك الدكتور ناصر الصانع أحد قيادات الاخوان» لايوجد لنا – الآن – هدف إلا تحرير بلادنا، لذلك سوف نؤجل كل نقاش حتى عودتنا الى بلادنا، بقيادة أمير البلاد وولى عهده الأمين، وهدفنا ان يسمع العالم صوتنا مجتمعين بكل فئات الشعب الكويتى تحت مظلة الشرعية».

وإذا انتقلنا الى رؤية المكون القطرى فى موقف الإخوان المسلمين فى مصر، فإننا نلاحظ حرص الإخوان المصريين على عدم الإنزلاق الى مواقف قطرية حادة، تشكك فى مركزيتهم وتنال من وضعية «الجماعة الأم» لكل الحركات الاسلامية خارج مصر سواء كانت ترتبط عضويا بالاخوان المصريين أم تستقل عنهم، فالإخوان المصريون يتنازعهم الحرص الشديد على الظهور بمظهر عالمى تقتدى به الحركات الأخرى حين يكون مثاليا ومطلقا، وفى الوقت ذاته وعلى النقيض من ذلك، هم حريصون على لعب دور قطرى داخل الحدود المصرية، يتأثر حتما بمصالحهم وتحالفهم وتوازنات القوى، وهو مايبدو براجماتيا ونسبيا، فليس مثاليا ولامطلقا وليس محلا للإقتداء الخارجى، وإنما من الطبيعى أن يكون محلا للإختلاف مع رؤى ومصالح حركات أخرى خارج مصر وترتبط عضويا بالإخوان المصريين تحت مظلة التنظيم العالمى. ويمكن بيان ذلك بالنظر الى جزئى الموقف الإخوانى المصرى.

فهم أولا: أدانوا الغزو العراقى، فاتفقوا فى ذلك مع الحكومة المصرية التى سمحت لهم بلعب دور غير محدود، واتفقوا كذلك مع تنظيم الإخوان الكويتى. وفى المقابل فإن إخوان الأردن رأوا فى موقف الجماعة الأم مايجعله جديرا بعدم الإقتداء به. **وهم ثانيا**: أدانوا الاستعانة بالقوات الأجنبية، فتبدلت المواقع، إذ اختلفوا مع حكومتهم القطرية، واختلفوا مع التنظيم الاخوانى الكويتى فى الخليج، واتفقوا مع إخوان الأردن والحركات الاسلامية فى تونس والجزائر والسودان.

ولقد انصهر القطر الأردنى كله تقريبا فى بوتقة ساخنة تمثل امتدادا طبيعيا للجبهة العراقية، الملك والبرلمان والاخوان وغيرهم من التيارات القومية واليسارية وهؤلاء كلهم مسيجون بسياج كثيف من الشارع الأردنى الذى التهب حماسا وهو يتلقى مؤثرات الآلة الدعائية العراقية. فقد تشابه تماما موقف الاخوان مع موقف الحكومة، بصورة أدت أغراضها – فى حينها – إلى جانب العراق. وإن كان بعض الدارسين يجتهدون فى إثبات عدم تبعية موقف الاخوان للموقف الرسمى الأردنى مستدلين على ذلك بالقول أن الإخوان استمروا على موقفهم ودفعوا ثمنا لذلك الخروج من الوزارة بينما تراجع النظام الأردنى بعد الأزمة عن كثير من مكونات موقفه، فإن هذا إستدلال فى غير موضعه، فهو يصلح دليلا على عدم أبدية الحسابات والتحالفات السياسية إذ من الطبيعى أن تختلف حسابات الدولة – مع مرور الزمن – مع حسابات جماعة إسلامية معارضة. وبغض النظر عما إذا كانت العلاقة بين الموقف الإخوانى والموقف الرسمى علاقة تبعية أم مجرد تشابه، فإن الأهم من ذلك أن كلا الموقفين قد أثر فى الآخر وعضد منه الى درجة التوحد طوال الأزمة.

وإذا كانت العلاقة بين موقف إخوان الأردن والموقف الرسمى هى علاقة التوحد المؤقت، فإنها تتحول فى الحالة السودانية الى «توحد دائم»، فقد تطابقت مواقف الجبهة القومية الاسلامية تماما وبصفة مستمرة مع مواقف النظام السودانى، وقد عكست المصالح السودانية نفسها على تلك المواقف التى رسمت على خلفية الدور الخليجى الصامت والفعال – فى آن واحد– فى إطار الموقف الدولى من نظام الإنقلاب الإسلامى فى السودان. فثمة خصومة صامته

سابقه على الغزو العراقى للكويت بين أغلب أنظمة الخليج والنظام السودانى الجديد عبرت عن نفسها فى ضعف الاستثمارات الخليجية بالسودان رغم إلحاحه عليها، وفى ترك السودان - وحده - يواجه الحرب الانفصالية فى الجنوب، وزاد على ذلك قول النظام السودانى أن الكويت لم تكن بعيدة عن دعم جون قرنق زعيم جيش تحرير الجنوب السودانى. وفى مقابل ذلك لعب العراق - قبيل الغزو - دورا فى تسليح الجيش السودانى من جهة وفى توجيه الأحزاب البعثية والقومية المرتبطة ببغداد فى إطار يخدم سياسات النظام السودانى من جهة أخرى.

ومن «التوحد المؤقت» فى حالة الأردن، ومن «التوحد الدائم» فى حالة السودان، الى نوع من التوحد يختلف عن هذا وذاك، فى حالة كل من جبهة الإنقاذ الاسلامية فى الجزائر وحزب النهضة فى تونس، هو «التوحد فى إطار المزايدة». فأين التوحد ؟ وأين المزايدة ؟.

أما عن التوحد فنجد «أن النظامين الجزائرى والتونسى شاركا الجماعتين الاسلاميتين شجب التدخل الأجنبى.

وحين ننتقل إلى المزايدة، «نجد أن النظامين الجزائرى والتونسى قد وضعا خطا أحمر، لايمكن تجاوزه، فى دعمهما للعراق، وشجبهما للتدخل الأجنبى، مع كون تلك الملاحظة تصدق أساسا على تونس بأكثر مما تصدق على الجزائر. وفى المقابل، فإن كلا من جبهة الإنقاذ وحزب النهضة لم يضعا حدودا لموقفهما الداعم للعراق، فلقد كان التزيد جزءا من آلية إدارة الصراع مع النظامين فى الجزائر وتونس بقصد إحراجهما أمام الرأى العام.

٢ ـ مدى تأثير البعدين الاقليمى العربى والعالمى فى مواقف الحركات:

• أول مايمكن ملاحظته فى مواقف الحركات حين ندرس مدى تأثير البعد الاقليمى العربى فيها ومدى اشتمالها عليه هو ذلك الوجود غير الكثيف للبعد العربى. وثانى مايمكن ملاحظته هو عدم ثبات كينونة هذا البعد، فهو أحيانا يأخذ المعنى القومى العربى الذى يؤسس مفهوم الإخوة العربية كحقيقة طبيعية وفى ظل هذا الفهم تحدث الاخوان المصريون كثيرا عن فظاعة أن يقاتل الجندى العربى جنديا عربيا وعلى هذا الاعتبار أسسوا حجتهم الرافضة لإرسال قوات مصرية للقتال ضد العراق الى جانب قوات التحالف الدولى، والمعنى الثانى للبعد الإقليمى العربى هو المؤسسة العربية ممثلة فى الجامعة وهو ما اتضح فى خطاب الترابى حين تحدث كثيرا عما ينتوى النظام السودانى تقديمه من مشروع عربى لحل الأزمة يمر عبر الجامعة ويرد للعرب اعتبارهم، وكان المعنى الثالث للبعد الإقليمى العربى يدور بصورة غير محددة حول مفهوم الأمن القومى العربى ويبدا ذلك من خطاب إخوان العراق الذين كرروا القول بأن من مفاسد الغزو أنه قد يشجع ايران على غزو مماثل لدول الخليج، وأنه مكن - بالفعل - الجيوش الغربية من التدخل فى المنطقة بصورة لم تكن تحدث بدون الغزو. وثالث مايمكن ملاحظته أن البعد العربى فى مواقف الحركات الإسلامية كان مائعا أو هشا يسهل تجاوزه وتخطيه فى تفاعل كثيف تتحرك مواقف الحركات خلاله مابين البعدين القطرى والعالمى، فلقد كانت الحركات تنتقل رأسا وبصورة مباشرة من القطرى الى العالمى ولم يكن بينهما إلا فضاء فسيح قد يتخلله للحظات وبصورة طيفية غير كثيفه واحد أو أكثر من الأشكال الثلاثة التى ظهر بها البعد العربى (القومية العربية - الجامعة العربية - الأمن العربى). ورابع مايمكن ملاحظته أن البعد العربى قد تعطل تدريجيا وفقدت مكوناته القدرة على أن تعمل معا كنسق حى وفاعل وتحولت مكوناته فى سياق هذا التعطل لأن تكون بمثابة «قطع غيار» يتم التعامل معها بإنتزاعها من حقيقتها العروبية وتوظيفها فى لحم وترقيع مواقف قطرية استتبعت أخرى عالمية.

• بينما كان البعد العالمى فى مواقف الحركات الاسلامية كثيف الوجود وعميق التأثير ومتعدد المعانى فى إطار ثلاث مستويات مختلفة، أولها هو عالمية هذه الحركات نفسها، ومدى قدرتها على التنسيق بينها ، ومدى إعلانها لمصالح عالمية موحدة فوق المصالح القطرية المتعددة، ومدى إلتزامها برؤى مركزية نافذه، ومدى إلتزامها بتقدير موحد أو متقارب للأخطار المشتركة والمصالح المشتركة ذات البعد العالمى، وقد تجسدت هذه المفاهيك فى أداء مؤسستين عالميتين أولاهما دائمة وهى التنظيم العالمى للإخوان المسلمين، والثانية كانت إطارا مؤقتا بوقت الأزمة وهى وفد الوساطة الاسلامية، وقد بدا التنظيم العالمى للإخوان المسلمين - مثل الجامعة العربية - بيتا هجره أصحابه وأنكروا بعضهم وأخذوا يتناوشون حوله، ومن ثم فإن الطريقة التى عبر بها كل تنظيم إخوانى أو اسلامى عن موقفه من الغزو - كما تقدم فى مواضع سابقة - قد كشفت ماتنطوى عليه عالمية الحركة الاسلامية - ممثلة ومجسدة فى التنظيم الدولى للاخوان - من حقائق وأوهام. وفى ضوء هذه الحقائق فإنه ماكان لوفد الوساطة الاسلامية أن ينتهى الى موقف موحد وعالمى لهذه الحركات وإنما جاء إطارا

يكشف المزيد من دواخل هذه العلاقة العالمية الرثة .

وكانت «الأممية الاسلامية» و«العالمية الغربية» هما المستويان الثانى والثالث فى تكوين البعد العالمى لمواقف الحركات، فهى - جميعا - تنطلق من عدم التسليم بعالمية واحدة مطلقة، وإنما ثمة قصد لتحديد العالمية المعاصرة بأنها غربية (أوروبية - أمريكية)، تقابلها عالمية إسلامية متميزة، ومن ثم فإن جميع الحركات لم تتردد فى وصف العالمية الغربية بأنها «الجيوش الصليبية» أو«بأنها الأجنبى الكافر» أو«إستعانة بغير المسلمين»، ولكن من الناحية العملية فإن مواقف الحركات قد تنوعت من إستدعاء للأجنبى بفتوى شرعية فى حالة اخوان الكويت، الى تسليم بتدخله كنتيجة طبيعية لنزق النظام العراقى فى حالة إخوان العراق، إلى رفض تدخله فى حدود نظرية بحته فى حالة إخوان مصر إلى التهديد بمهاجمته فى حالات إخوان الاردن وإنقاذ الجزائر وجبهة السودان وبدرجة أقل نهضة تونس.

• تكرر الحديث عن «الأمة» فى خطاب الإخوان العراقيين أثناء الأزمة، دون أن يكون هناك مايوضح حدود هذه الأمة هل هى الأمة العربية أم الأمة الإسلامية، فمرة ذكروا أن «الغزو العراقى» ألحق ضررا بالغا بالعلاقة بين أبناء الأمة الواحدة «ومرة ذكروا أنهم «غير مقتنعين بالتجزئة التى كرستها مخططات العدو الكافر لتمزيق أمتنا» وذلك فيما يخص المعنى الأول للبعد العربى فى مواقف الحركات والتمثل فى الاحساس بالانتماء القومى العربى. ولايوجد فى خطابهم مايشير الى اى اهتمام بالبعد المؤسسى أو الجامعة العربية. ولكن يوجد اهتمام بالبعد الثالث وهو الأمن القومى العربى وقد رأوا الخطر يتهدده وحسن المعالجة».

- وإذا كان خطاب إخوان العراق قد انطوى على بعد عربى ضعيف، فإن خطاب الإخوان المسلمين بالكويت قد تجاوز البعد العربى وتخطاه فلا نكاد نعثر عليه فى ثنايا ذاك الخطاب، إلا من باب الاستنكار والإدانة لكافة الحكومات والأحزاب والجماعات التى أيدت العدوان العراقى أو التزمت الصمت إزاءه. أما البعد العربى الأوضح فى مواقف إخوان الكويت فهو المن والتذكير بما كان للكويت من فضل ومعروف مادى على هذا القطر العربى أو ذاك،

وبتعبير أحد قيادات الاخوان: «لقد صرفنا على حرب صدام مع ايران ثمانى سنوات، بنينا المستشفيات فى الأردن وأنشأنا بها جامعة اليرموك وهى أفضل من جامعة الكويت، وأقمنا جامعة صنعاء ودفعنا رواتب أساتذتها». وسبق إيضاح موقف اخوان الكويت من عالمية التنظيم الاخوانى اذ قرروا تجميد عضويتهم به لأن مواقفه الاجمالية تعد انحيازا للباغى، ولأنه مثل الجامعة العربية مؤسسة شكلية، ولأن خزائنه - التى مولها الكويتيون.

- وإذا انتقلنا من إخوان العراق وإخوان الكويت باعتبارهما الطرفين المباشرين فى الأزمة، الى كل من إخوان الأردن وإخوان مصر باعتبارهما أكثر تنظيمات جماعة الأخوان انغماسا فى الحدث وإن من مواقع مختلفة، لو وجدنا أن النظام الإقليمى العربى لم يستطع أن يطرح نفسه كبيئة سياسية أو كواقع سياسى تتحرك فى إطاره مواقف هذه الحركات وتتأثر به وتؤثر فيه، وإنما بدا من اللحظات الأولى للغزو أن النظام الاقليمى العربى لم يعد له من الوجود مايدعو للحد الأدنى من الالتزام به ولم تزد قمة القاهرة فى ٦ أغسطس ١٩٩٠ إلا أن اثبتت هذه الحقيقة وأكدتها. ولم يكن هذا موقف الأنظمة وحدها، وإنما كان موقف الحركات الاسلامية أيضا فلم يؤثر على إخوان الاردن أو إخوان مصر أى محاولات لحل عربى وبدلا من ذلك تمادى إخوان الأردن فى تعميق حالة الإنقسام التى شهدتها الأمة العربية إثر حادث الغزو وماترتب عليه، بينما انشغل اخوان مصر بالتصدعات التى أصابت البناء الإخوانى فى ثقله ومراكزه العربية كما فى امتداده وهوامشه فى أماكن متفرقة من العالم.

- وكذلك فإن كلا من جبهة الانقاذ فى الجزائر وحركة النهضة التونسية والجبهة القومية فى السودان تحركت فى مواقفها رأسا من القطرية الى استشعار روح الأممية الاسلامية فى حالة تحد لمخاطر غزوة صليبية جديدة، وقد عكس هذا الموقف نفسه فى تعميق حالة الانقسام العربى الحاد والتى لم يخفف منه تكرار دعوة الترابى: «أن الاسلاميين والنظام السودانى يدرسون مواقف كل الأطراف لصياغة عناصر مشروع وفاق ترضى عنه كل الأطراف ويرد للعرب زمام المبادرة».

خامسا : الحركات الإسلامية والتسوية السلمية في الشرق الأوسط

نقطة الأساس التى يدور حولها مجمل التفكير والاداء السياسى للإخوان المسلمين فى مصر تجاه القضية الفلسطينية، هى أن ثمة مؤامرة عالمية يدبرها أعداء الاسلام، للقضاء على هذا الدين. فقضية فلسطين مظهر واحد من مظاهر عديدة للتآمر الصهيونى الصليبى ضد الاسلام.

وتختلف الصورة عند حركة المقاومة الاسلامية - حماس- إذ ليس لديها نقطة أساس واحدة يدور حولها مجمل تفكيرها وأداؤها السياسى على الساحة الفلسطينية، وبدت حماس تشهد تنوعا بين أنصار «الفلسطنة القطرية» أنصار «الاسلامية العالمية»، وبين من يلتزمون حرفية النهج الاخوانى ومن يميلون تجاه إيران والسودان، ومن يرون الجهاد خيارا أوحدا ومن يقبلون بالتفاوض. وبإختصار فإنه اذا كان للاخوان المصريين خطاب شمولى واحد تجاه القضية الفلسطينية فإن حماس تنتهج خطابا بدأ يثريه قدر من التنوع والتعدد. ويكسبه العمل الميدانى واقعية خففته من قيود الاحساس بمؤامرة عالمية ضد فلسطين والاسلام مثلما تتضح بذلك مفردات الخطاب الإخوانى المصرى.

ورغم إشتراك جماعة الإخوان المسلمين فى الأردن مع حركة المقاومة الاسلامية حماس فيما أملته حقائق الجوار الجغرافى من تأثر مشترك بالعديد من العوامل المستحدثة على الفكر والاداء الحركى والاخوانى المصرى التقليدى، إلاأن تأثر جماعة الاخوان بالأردن بقى محدودا وهامشيا ولم يرق الى الحد الذى يمثل تيارا منوعا داخل الحركة، فبقيت رؤى حركة الإخوان المسلمين بالأردن أقرب كثيرا جدا الى رؤى الاخوان المسلمين فى مصر مضافا اليها مزيد من التشدد العقائدى ومزيد من التسخين السياسى اللذين لايحد منهما إلا توازنات القوى السياسية داخل الأردن والخطوط الحمراء التى يلجم بها الإخوان علاقتهم خصوصا مع الملك حسين.

وينفرد النظام الاسلامى بالسودان بالتخفف التام من الموروثات التاريخية والرؤى العقائدية والقراءات الفقهية والتفسيرات التآمرية التى يتدثر بها تماما الإخوان فى مصر والأردن، والتى تغطى جزءا كبيرا من مساحات الفكر والتحرك عند حماس، إذ يبدو المكون البراجماتى فى السياسة الخارجية للنظام الاسلامى الحاكم فى السودان تجاه التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى أكبر بكثير من الهوامش الدينية التى قد يلحقها النظام من مواقع غير رسمية بمتون الموقف الرسمى المعلن من حين لآخر.

وفيما يلى دراسة مقارنة لمواقف الحركات الاسلاكية الأربع من قضايا التسوية الإقليمية كالتالى: **أولا** ، تكييف الحركات لطبيعة الصراع العربى - الاسرائيلى. **ثانيا** ، الرؤية العربية فى تصور الحركات. **ثالثا** ، مواقف الحركات تجاه السوق الشرق أوسطية، **رابعا** ، البدائل التى تطرحها هذه الحركات فى مجال التسوية الإقليمية.

١ ـ تكييف الحركات لطبيعة الصراع مع اسرائيل:

• من البدهى القول أن للإخوان المسلمين فى مصر موقفا ثابتا من مبدأ الاعتراف بدولة إسرائيل والإقرار بوجودها.

ويحكم الموقف الاخوانى رؤية عقائدية مفادها أن هناك «تعاونا كاملا بين الصهيونية العالمية وأمريكا والغرب ضد الاسلام والمسلمين لم يتوقف، وقد زاد هذا التعاون بعدما استطاع العدو الصهيونى أن يقنع الغرب - زورا بهتانا - أن الإسلام خطر عليهم أكثر مما كانت الشيوعية» وتأسيسا على رؤيتهم العقائدية، ينظر الاخوان المصريون الى القضية الفلسطينية من منظار يتجاوز الاطارين القطرى والقومى ويضعها فى اطار عالمى ويعتبر الاخوان: «إن قضية فلسطين لاتخص الشعب الفلسطينى، وانما هى قضية كل العرب والمسلمين، والعمل على تحرير فلسطين فريضة على كل مسلم ومسلمة».

وداخل تفاصيل هذه الرؤية العقائدية للإخوان يمكن التمييز بين ثلاث مسائل:

الأولى: أن الإخوان المصريين لايتصورون حلا فلسطينيا ولاعربيا وانما حلا اسلاميا، كذلك لايتصورون حلا جزئيا ولا مرحليا، فالمفهوم من خطابهم أن فلسطين كلها ومرة واحدة لابد أن تؤول للإسلام.

الثانية: أن الإخوان لايقبلون أن تتعايش دولتان إسلامية ويهودية على أرض فلسطين، وفى المقابل يقبلون أن تتعايش الديانتان ومعهما المسيحية تحت دولة إسلامية.

الثالثة: أن الاخوان يتصورون الشخصية اليهودية كيانا مغلقا منذ عهد النبى (ص) وحتى الآن، وأن هذه الشخصية تتسم بالغدر والعدوانية والتوسع والكذب والمماطلة والمراوغة والاحتيال ونقض العهود والمواثيق، وهم يسحبون كل نقائض اليهود. كما جاءت فى القرآن الكريم - على الدولة اليهودية ويؤسسون على ذلك عدم جدوى السلام معها.

• مثل الاخوان المسلمين فى مصر فإن حماس لها منظار عقائدى للصراع هو نفس المنظار الإخوانى، ولكن حماس تمتلك الى جانب هذا المنظار العقائدى منظارا سياسيا براجماتيا يتوازى معه، ولايقطع الصلة بالنموذج الإخوانى وإنما يفتح أبواب حماس لنوع من التعددية البناءة التى تتيح الجمع بين أكثر من رؤية.

ويبدو الأثر الاخوانى المصرى كاسحا فى ميثاق حماس، بينما يبدو المنظار السياسى البراجماتى فى الواقع والأداء اليومى بصورة تباعد كثيرا بين بعض نصوص الميثاق وزخم الواقع الحركى.

ففى الميثاق النص على أن «حركة المقاومة الاسلامية جناح من أجنحة الاخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الاخوان المسلمين تنظيم عالمى» نص المادة الثانية.

أما فى الواقع فثمة تيار داخل حماس يرى أن: «هذا النص صار عبئا على الطرفين، إذ من الثابت أن حماس مستقلة تماما وصاحبة قرارها ويجب أن تكون لها سياستها الخارجية المستقلة، فلماذا ترهن نفسها بخلافات الإخوان مع بعض الإنظمة أو أن تحمل الاخوان مسؤولية قراراتها، ولكل هذا لايعنى قطع العلاقات ووقف التعاون مع الاخوان، فحماس تدين لهم بالفضل وتعترف لهم بالريادة».

وكذلك يظهر الأثر الاخوانى فى الميثاق فى النص الذى حددت فيه حماس موقفها من الحلول السلمية والمبادرات والمؤتمرات الدولية، إذ تنص المادة الثالثة عشر على أنه: «تتعارض المبادرات، ومايسمى بالحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الاسلامية، فالتفريط فى أى جزء من فلسطين تفريط فى جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الاسلامية جزء من دينها... ولاحل للقضية إلا بالجهاد أما المبادرات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت».

أما الواقع فإنه يشهد تنوعا يتجاوز هذا النص الاخوانى المصرى فى ميثاق حماس، إذ يذكر الدكتور محمود الزهار المتحدث باسم حماس فى غزه: «أن حماس ليست ضد التفاوض، فالتفاوض ليس حراما، ولكننا ضد أن يصبح التفاوض هدفا دون مضمون كما حدث حين تفاوضنا مع شامير عقب بدء الانتفاضة، صحيح أن تحرير فلسطين من النهر إلى البحر هو الهدف النهائى لحماس، وإذا كان الغرب يعتبر ذلك حلما فلماذا تحرم حماس من هذا الحلم ؟ فإسرائيل تحتفظ بحلمها على علمها وعلى قطعة من نقودها، ولكن ذلك لايعنى أن حماس ترفض التوصل الى حلول مرحلية مع اسرائيل تاركة الهدف النهائى للتفاعلات التاريخية على المدى الطويل، وهذه الحلول نسميها فى حماس «الهدنة» ومثل هذا التفكير يمثل ابتعادا وان لم يكن كاملا عن المنظار العقائدى الاخوانى المغلق نحو تفكير سياسى اكثر ميلا للواقعية.

وبخلاف الصورة النمطية السوداء التى تمثلها إسرائيل فى العقل والتصور الاخوانى المصرى، فإن الأمر فى حماس يختلف، إذ حين أعلن وزير الشرطة الاسرائيلى موشى شاحال فى إجتماع لكتلة حزب العمل فى الكنيست ١٩٩٤/١١/٢ عن استعداده لبدء حوار مع عناصر حركة حماس المستعدين للحوار مع اسرائيل على اعتبار أن فى حماس متطرفين ومعتدلين ومنتقدا موقف رئيس الوزراء اسحق رابين الرافض للحوار مع حماس. ظهر فى حماس تياران:

أولهما، هم القيادات الفلسطينية فى الداخل، وهم الذين يرحبون بالحوار مع إسرائيل، فقد ذكر جميل حمامى أحد قيادات حماس فى الضفة أن: «الحوار مع اسرائيل بهدف وقف نزيف الدماء بين الطرفين ليس أمرا مستهجنا ولامحرما بشرطين أولهما: أن توقف اسرائيل حملات الدهم والاعتقال وأن تتخلى عن لهجة التهديد التى تؤجج الأمور، وثانيهما: أن أى حوار مع الدولة العبرية يجب أن يتم تحت مظلة عربية ودولية». ومثله رحب الدكتور محمود الزهار المتحدث باسم حماس فى غزة: «نرحب بكل دعوة للحوار بعيدا عن التهديد من أجل تجنيب المدنيين أى ضرر وإطلاق سراح المعتقلين».

ثانيهما، قيادات حماس فى الخارج، وهم الذين يتمسكون بالتشدد تجاه إسرائيل، إذ كان رد محمد نزال

ممثل حماس فى الأردن «أن تصريحات المسؤولين الاسرائيليين للدعوه الى الحوار مع حماس إنما هى تغطية لرغبة وعمل إسرائيل من أجل تدمير حركة المقاومة الاسلامية حماس، إن حماس «تطرح مبادرات لوقف قتل المدنيين من الجانبين أما الحوار فإنه سابق لأوانه» وبعدما رحب الدكتور موسى أبو مرزوق ممثل حماس فى دمشق بالدعوة الاسرائيلية للحوار عاد ونفى ذلك موضحا أنه تعرض لإساءة الفهم.

وإذا كان المنظار العقائدى المزود بالتفسير التآمرى قد جنح بالإخوان نحو اعتبار القضية الفلسطينية ناتجا للتآمر العالمى وأن الرد يجب أن يكون عالميا إسلاميا مضادا، فإن حماس تشهد تيارين يتنازعهما التوجهان القطرى والعالمى:

أولهما: تيار يؤمن بحلول واقعية سياسية ويريد التعاطى السلمى والرافض لعملية السلام من خلال تحول الحركة الى حزب يخوض الانتخابات التشريعية فى مناطق الحكم الذاتى ويمثل هذا التيار غالبية رموز حماس السياسية فى الضفة الغربية وقطاع غزة مثل جميل حمامى، والدكتور محمود الزهار، وأسماعيل أبوهنيه، ويمثل الشيخ أحمد ياسين – الأب الروحى للحركة – التيار المعتدل الذى يؤمن بضرورة وجود حل سياسى للقضية الفلسطينية ويرفض خيار التصعيد العسكرى.

وثانيهما: قيادات حماس فى الخارج، الذين يرفضون «فلسطنة الحركة» ويعتبرونها جزءا لايتجزأ من حركة الاخوان المسلمين العالمية، ويرفض أى تعاطى سلمى مع اتفاق أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير ويفضل التصعيد العسكرى لإفشاله، ومن رموز هذا التيار محمد نزال ممثل حماس فى الأردن، وإبراهيم غوشه المتحدث باسم حماس فى الأردن، والدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسى للحركة والمقيم فى دمشق، وزياد العلمى المقيم فى طهران.

وقد عكس هذا التعدد نفسه فى العديد من المجالات مثل تعديل الميثاق إذ يسعى *التيار الأول الى تعديله بصورة تفك* الارتباط الشديد بين حماس والتنظيم العالمى للإخوان المسلمين، بينما يرفض *التيار الثانى هذا السعى*. وقل مثل ذلك فى الموقف من السلطة الوطنية الفلسطينية ففى حين يبدى *التيار الأول اعتدالا فى المعارضة فإن الثانى* ينزع نحو التشدد والاستقطاب الحاد. وبينما يغترف رموز التيار *الاول أنهم يعلمون أنباء العمليات العسكرية التى تنفذها* كتائب عز الدين القسام ضد الاسرائيلين من وسائل الإعلام، فإن التيار الثانى له باع طويل فى التخطيط والتنفيذ والتمويل.

• يؤمن الإخوان الاردنيون أن الصراع بين الكيان الصهيونى من جهة والأمة العربية والاسلامية من جهة أخرى هو صراع عقائدى، ويرتبون على ذلك مايعتقدونه حقيقة مطلقة وهى: «أن أرض فلسطين لاتحتمل القسمه بين المسلمين واليهود». ويرى الأخوان الأردنيون أن التسوية السلمية الحالية التى انطلقت من مدريد فى اكتوبر١٩٩٢ انما تهدف فى الأساس الى «تصفية القضية الفلسطينية، وتثبيت الوجود الباطل للكيان الصهيونى على أرض فلسطين.

• وينطلق النظام الاسلامى الحاكم فى السودان فى معالجته للمسألة الفلسطينية من مبدأ أنها شأن فلسطينى بالأساس، وتأسيسا على ذلك فإن النظام الاسلامى السودانى لايتبنى رؤية خاصة به ابتداء لطرحها لحل المسألة، وكذلك فإنه – فى الخطاب المعلن – ينحاز للشرعية مع اعتبار أن كل الأطراف الفلسطينية انما هى صاحبة اجتهاد مقبول مهما تناقضت هذه الاجتهادات وبتعبير الدكتور حسن الترابى: «اختلف الفلسطينيون واضطرب صفهم بوقع الأزمة، فمنهم من رأى النزول على حكم الضرورة وأخذ ماتيسر واقعية وأملا، ومنهم من رأى الثبات على المبادئ الأولى وبذل مايستطاع صبرا وتوكلا». ورسميا فإن النظام السودانى أعلن فور إنطلاق عملية السلام فى مدريد على لسان على سحلول وزير خارجيته «أن السودان يؤيد أى خطوة من شأنها أن ينال الشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة». ورحبت وسائل الاعلام السودانية باتفاق أوسلو بين منظمة التحرير واسرائيل وقالت الاذاعة السودانية فى ١٩٩٤/٥/٤ أن الاتفاق يمهد الطريق أمام انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلى من غزة وأريحا ودخول السلطة الفلسطينية اليها. وبعد أن تم التوقيع على إتفاق غزه أريحا – أولا فى القاهرة ١٩٩٣/٩/١٣ قال الدكتور حسين أبو صالح وزير الخارجية السودانى: «إن السودان يعتقد أن أصحاب الحق هم الفلسطينيون، وأنهم أدرى بمصالحهم وبتحقيق طموحات الشعب الفلسطينى، ولذلك فإن السودان مع الخيار الفلسطينى ويؤيد ماحدث، كما يؤيد منظمة *التحرير التى اتفق العرب على أنها* الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى» ومن عموم التسوية فى *الشرق الأوسط* أعلن فى ١٩٩٤/١١/٣٠ أن بلاده تؤيد تحقيق السلام فى الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات مع *اسرائيل، وفق ضمانات معينة للتعايش السلمى وأقامة* علاقات متوازنة. وإجمالا فإن الخطاب الاسلامى السودانى

- الذى تتبناه الدولة عبر وزارة الخارجية أو تعلنه من مواقع غير رسمية مثل المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى وأمينه العام الدكتور حسن الترابى - يخلو من لغة العداء المشحونة بالرغبات الثأرية التى تصوغ الخطاب الاخوانى المصرى والأردنى وتيارا داخل حماس مع قدر من المناورة يتم من خلاله السماح بنشر بيانات حركة حماس والمتعاطفين معها فى الصحافة الرسمية للنظام.

٢ ـ البعد العروبى فى تصور الحركات:

تاريخيا، فإن نشأة جماعة الأخوان المسلمين بمصر فى الثلث الأول من هذا القرن، جاءت - فى أحد أسبابها - ردا على سقوط الدولة العثمانية كآخر رابطة سياسية إسلامية عالمية، إذ كان فى إدراك الإخوان أن مهمتهم التاريخية هى استعادة هذه الرابطة العالمية الجامعة.

وتاريخيا أيضا، فإن الإخوان لم ينظروا الى البعد العروبى إلا كنواة ينطلقون منها وإلا كجسر يعبرون عليه إلى الخلافة الاسلامية العالمية الجامعة لكل شعوب الاسلام، ويمكن التمييز بين عدة مراحل مرت بها الرؤية العربية للإخوان المسلمين:

- **الأولى** : امتدت عبر عقدى الثلاثينيات والأربعينيات، وقد تمثل الأداء السياسى للإخوان خلالها بالاشتراك فى مساعى التحرر العربى من الاستعمار، ودعم فكرة ثم نشأة الجامعة العربية على أمل أن تكون خطوة نحو الجامعة الإسلامية.

- **الثانية**: امتدت عبر عقدى الخمسينات والستينيات، حيث القطيعة البائنة بين الاخوان المسلمين من جهة وتيار القومية العربية من جهة أخرى، وقد اتخذت القطيعة شكلا حادا مع وصول عدد من ذوى الاتجاه القومى العربى الى سدة الحكم فى عدد من الأقطار العربية ذات الوزن الأكبر مثلما فى مصر والعراق وسوريا والجزائر واليمن، حيث اقتربت هذه الأنظمة بالقومية العربية من صيغ رآها *الاخوان علمانية مستوردة، وإن سماها البعض الاشتراكية* العربية أو الاشتراكية الإسلامية فقد بدت فى أعين الاخوان ماركسية أولا *وآخرا*.

- **الثالثة** : يرمز إليها التقاء التيارين فى المؤتمر *القومى- الاسلامى فى بيروت اكتوبر ١٩٩٤*، وتتضح دواعى اللقاء من تتبع قراراته التى اتفق التياران عليها: «رفض *التسويات السلمية المطروحة لإنهاء الصراع العربى -* الصهيونى ودعم المقاومة ، ورفض التطبيع، ورفض الوجود الأجنبى، ومتابعة النضال لتحقيق الوحدة العربية، والتأكيد على خطورة سياسة الخصخصة، والتنبيه الى مخاطر النظام الشرق أوسطى وسوقه على مختلف جوانب الحياة العربية، واستنفار الطاقات العربية لانجاح السوق العربية المشتركة، تأكيد حقيقة أن النهوض العربى متكامل مع نهوض العالم الإسلامى».

وفى هذا السياق تتكون صورة الرؤية الحاضرة للنظام الإقليمى العربى فى إدراك الإخوان المصريين وأدائهم السياسى من خليط من التصورات يمكن إجمال اهمها فيمايلى:

أ - يتصور الأخوان: «أن العدو الصهيونى قد دأب على التخطيط لتحقيق أهدافه فى فلسطين متعاونا مع أمريكا بقوتها وغرورها، بهدف إخضاع الدول العربية للهيمنة الأمريكية وإضعاف العرب ماديا وإثارة الحروب فيما بينهم» وهذا التخطيط الصهيونى الأمريكى هو أول مايهدد الوجود العربى.

ب - يرى الإخوان أنه كان على الجامعة العربية أن تواجه هذا التخطيط بأن «تجعل وحدة الدول العربية وتعاونها هى الهدف الرئيسى، وتوحيد مواقفها إزاء القضايا السياسية العالمية عامة والعربية خاصة، وأن تعمل على النهوض بالدول العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، وكان عليها أن تعمل على تقوية الروابط الإسلامية مع دول العالم الاسلامى.

جـ - يعتقد الإخوان أن الجامعة العربية قد تشرذمت بنشأة التكتلات الإقليمية الثلاثة بداخلها (مجلس التعاون الخليجى - اتحاد دول المغرب العربى، مجلس التعاون العربى).

د - ويرتب الإخوان على ذلك أن «صارت كل دولة عربية تتصرف فى القضايا الأساسية من تلقاء نفسها، مثلما قررت دول الخليج إنهاء المقاطعة مع العدو الصهيونى دون الرجوع الى الجامعة العربية التى اتخذت القرار».

هـ - يرى الإخوان أن الحكومات العربية الحالية تتولى عملية تنفيذ المخططات الصهيونية الأمريكية وتقبل الاستسلام تحت إدعاء السلام: «فالدول العربية أصبحت فى سباق لمد يد الصداقة لهذا العدو، وصارت اسرائيل واقعا يعترف به الجميع ويسلم له بالوجود والأمان والرخاء والسيادة، والدول العربية تقف وراء اسرائيل كالتابع الذليل، لاهم يشغلها إلا إرضاء السيد المهاب، العرب هم العرب لايجمعهم هدف ولايهتدون سبيلا «ومع عموم الحملة الاخوانية على كافة الأنظمة العربية، فإنهم يفردون منظمة

التحرير والنظام الأردنى ودول الخليج بنصيب أكبر من النقد والتقريع.

ز - يميز الاخوان المصريون بين مواقف الحكومات العربية والشعوب العربية تجاه إسرائيل، وعلى سبيل المثال، فإن الاخوان المصريين يؤكدون أن كلا من الشعب الفلسطينى البطل والشعب الأردنى البطل لن يقبلا ماقبل به كل من الرئيس عرفات والملك حسين من الصلح مع اسرائيل، وهكذا سائر الشعوب العربية، إذ أن «هذه الإتفاقيات تتم بين العدو وبين الحكام ولادور للشعوب فى ذلك، واذا اعترضت هذه الشعوب على هذه الاتفاقيات فسوف يلقون عنتا وسجنا وتعذيبا وإتهامات باطلة بأنهم يريدون قلب نظام الحكم وبأنهم أعداء السلام».

حـ - وإذ يرى الاخوان المسلمون فى مصر أن التشرذم العربى هو السبب فى هذه التسويات المرفوضة، فإنهم يؤكدون أن ثمة مجالا واحدا يتحول فيه هذا التشرذم العربى الى التوحيد والتنسيق، وهو وحدة الاستجابة للمخطط الصهيونى الأمريكى لتسليط الحكومات العربية للتضييق على الإسلاميين ولإضطهاد الحركات الاسلامية».

• وتتميز حماس بأنها حركة إسلامية حديثة النشأه ١٩٨٨ ومن ثم فإنها ككيان سياسى - قانونى لم تعاصر ولم تشارك باقى تنظيمات الاخوان المسلمين فى مصر وغيرها فى الموقف من تيارات القومية العربية عبر المرحلتين الأولى والثانية من المراحل الثلاث، ولكن يبقى أن حماس ورثت التركة الفكرية لحركة الاخوان المسلمين بفلسطين والتى تأسست فى القدس عام ١٩٤٥ فرعا عن مركز الجماعة بالقاهرة، ومن ثم فإن حماس بالمعنى الفكرى - وان لم يكن بالسياسى والقانونى - ليست بعيدة عن التطور التاريخى للرؤية العربية الاقليمية عند الاخوان المسلمين فى مصر، وتتبنى حماس الرؤية الإخوانية المصرية التى لاتنظر الى البعد الإقليمى العربى إلا كنواة ينطلقون منه والاكجسر يعبرون عليه إلى الخلافة الاسلامية الجامعة لكل شعوب الإسلام، هذا فى المستوى النظرى الذى يبدو واضحا فى ميثاق حماس الذى لم تفرد حماس ولو مادة واحدة من مواده الست والثلاثين لإيضاح نوع الطرح الإقليمى العربى الذى تفضله أو تدعو إليه، كل ما فى الميثاق إشارات متناثرة وهى:

تنص المادة الرابعة عشر على أن: «قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الاسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها فى الصراع مع الصهيونية وعليها واجبات».

وتنص المادة الثامنة والعشرون على أن «الدول العربية المحيطة بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية ليأخذو دورهم ويضموا جهودهم الى جهود إخوانهم من الاخوان المسلمين بفلسطين، وأما الدول العربية والإسلامية الأخرى فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها واليها وهذا أقل القليل».

وتنص المادة الثانية والثلاثون على أنه «تحاول الصهيونية العالمية، والقوى الاستعمارية بحركة ذكية وتخطيط مدروس أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية. فتنفرد فى نهاية الأمر بالشعب الفلسطينى».

• ومثل جماعة الإخوان المسلمين فى مصر فإن الشق التاريخى من الرؤى الاقليمية العربية للإخوان الأردنيين ينسحب عليه ماينسحب على المركز فى مصر، فإخوان الأردن شركاء مع إخوان مصر فى تبنى رؤية عربية تنظر للأمة العربية على أنها جسر ونواه للعالمية الاسلامية، وهم شركاء فى الصراع مع تيارات القومية والوحدة العربية باعتبار الأخيره علمانية وجاهلية وعصبية قومية تحارب الإسلام. وحاضرا فإن رؤى الجماعتين تتشابه فى تحميل الدول العربية والجامعة العربية مسؤولية التشرذم الحالى الذى تسبب فى إختلال موازين القوى بين العرب واسرائيل مما أثمر هذه التوصيات السلمية التى لاتخدم إلا مصالح إسرائيل كما تعتقد الجماعتان.

• ومثل حركة المقاومة الاسلامية حماس فإن النظام السياسى الاسلامى الحاكم فى السودان ١٩٨٩ ليس شريكا بالمعنى القانونى والسياسى فى أحداث التطور التاريخى للرؤية العربية عند الحركات الاسلامية وبالأخص جماعة الاخوان المسلمين التى تعد الجبهة القومية الاسلامية امتدادا معدلا ومطورا عنها. ولكن لما كانت أدبيات جماعة الاخوان المسلمين فى مصر قد بقيت لأمد طويل تمثل الغذاء الفكرى للإسلاميين فى السودان فإن ثمة مايربط بين الحركتين ويشابه بينهما - تاريخيا - فى رؤاهما العربية فى بعدها التاريخى. أما حاضرا فإن النظام الاسلامى بالسودان ينهج خطأ إسلاميا مستقلا مهدت له الجبهة القومية الاسلامية بالسودان بالانفصال التدريجى فكريا وتنظيميا عن مركز الاخوان فى مصر حتى بلغ الاستقلال نروته فى مطالع الثمانينيات. وحسب المعلن من خطاب فإن النظام السودانى يقبل بالنظام العربى حسب ما استقرت عليه مؤسسات وأعراف وتقاليد العمل العربى المشترك.

٣ ـ مواقف الحركات تجاه «الشرق أوسطية»:

• واعتبر الاخوان المسلمون فى مصر أن مؤتمر الدار البيضاء فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ تحت مسمى القمة الاقتصادية للدول الشرق أوسطية وشمال أفريقيا استمرارا للتآمر أو بتعبير مصطفى مشهور نائب المرشد العام : «ويستمر مسلسل التخطيط الصهيونى الأمريكى، ويعقد مؤتمر اقتصادى فى الدار البيضاء، فى المغرب تحت رعاية الملك الحسن الثانى، ويكون للعدو الصهيونى الدور البارز فيه ويحضره ستة وزراء اسرائيليين وتتهافت الدول العربية على لقاء الصهاينة، والأهداف الحقيقية لهذا المؤتمر هى تحقيق الهيمنة الاقتصادية للعدو على الدول العربية، وإتمام التطبيع، والتغلغل الصهيونى فى بلادنا، ونشر الفتن والفساد بين المسلمين، وتكون السوق الشرق أوسطية هى اللافتة التى يتحقق من خلالها هذا المخطط من الفساد والإفساد والسيطرة». ويربط الاخوان المصريون بين الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية وبين «الدعوة الأمريكية» الى الغاء المقاطعة على شركاتها التى تتعامل مع العدو الصهيونى، لأنها تريد أن تجعل من البلاد العربية سوقا كبيرة لمنتجاتها معتبرة العدو الصهيونى قاعدة صناعية لها مهيأة بالخبرات التكنولوجية». وعلى الجانب الاسرائيلى يرى الاخوان المصريون: «أن العدو الصهيونى وجد أن تحقيق إسرائيل الكبرى على الأرض غير ممكن الآن، فخطط بإشراف من أمريكا للسيطرة الاقتصادية عن طريق السوق الشرق أوسطية والتطبيع مع الدول العربية ليهيمن عليها إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا كمرحلة إنتقالية لتحقيق الهدف الأكبر... إسرائيل الكبرى». ويحمل الإخوان فى مصر على مايعتقدونه من دور لعبته مصر فى التمهيد لهذه المؤامرة.

• ومعا فإن كلا من حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحزب جبهة العمل الاسلامى - الواجهة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين بالأردن - قد اتخذا موقفا واحدا يتشابه تماما مع موقف جماعة الاخوان المسلمين فى مصر من السوق الشرق أوسطية: «فالعدو الصهيونى يستهدف الهيمنة الكاملة على المنطقة عن طريق الاقتصاد والتطبيع بعد أن أثبتت الإنتفاضة المباركة فى فلسطين والعمليات الجهادية لحماس وعمليات المقاومة الاسلامية لحزب الله اللبنانى أن استراتيجية التفوق العسكرى التى يعتمدها العدو الصهيونى إذا نجحت فى مواجهة الدول والجيوش فهى عاجزه فى مواجهة الشعوب بعد أن تمكنت الصحوة الاسلامية من قلوب الناس».

ومثل الإخوان فى مصر فإن كلا من حماس وإخوان الأردن يرون أنك «الهيمنة الصهيونية على المنطقة عبر مايسمى بالسوق الشرق أوسطية تعنى إلغاء النظام العربى والوطن العربى والأمة العربية ليحل محل ذلك اقليم أومنطقة الشرق الأوسط حيث تكون الهيمنة الكاملة للعدو الاسرائيلى». وتتفق الجماعات الثلاث على أن الدعم الأمريكى والتخاذل العربى يخدمان الفكرة الشرق أوسطية.

٤ ـ البدائل التى تطرحها الحركات فى مجال التسوية الاقليمية:

• لاينظر الإخوان المصريون الى الصراع العربى - الاسرائيلى على أنه نزاع إقليمى يحتاج الى تسوية، وإنما على أن هناك حقا إسلاميا اغتصبه أشد الناس عداوة للإسلام وهم اليهود بتعاون صليبى تمثله أمريكا وأوروبا، وبناء على هذا التصور فإن الإخوان المسلمين بمصر يطرحون حلولا بديلة عن التسوية السلمية التى يرفضون ماتمخض عنها من إتفاقيات سلام وتصالح وتطبيع مع إسرائيل، وتلتئم صورة هذه الحلول الإخوانية بتجميع مفرداتها المتناثرة فى ثنايا الخطاب الإخوانى بكثره وبلاتناسق أو ترتيب وهى:

أ - التركيز على أن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين باعتبارها تحتضن المسجد الأقصى المبارك فهو أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى الرسول (ص). وأن مظلة الاسلام هى القادرة على كفالة التسامح بين أتباع الأديان الثلاثة على أرض فلسطين تحت حكم إسلامى بها. وتأسيسا على ذلك يوزع الإخوان مسؤوليات الجهاد بهدف تحرير فلسطين على كل العالم الاسلامى كالتالى:

• واجب المسلمين فى العالم أن يعملوا على تحرير فلسطين، وإن لم يتم ذلك اليوم فلنعمل على اتمام هذا الهدف غدا مهما طال الوقت وكثرت التضحيات، وإلافالمسلمون جميعا آثمون.

• وواجب الحكومات الإسلامية أن تزيل أية خلافات بينها وأن تعمل على تحقيق تخطيط مضاد للتخطيط الصهيونى - الأمريكى.

• دعوة الدول العربية ألا تستجيب لمحاولات إلغاء المقاطعة الاقتصادية.

• دعوة الدول الاسلامية الى استخدام سلاح المقاطعة الشعبية لبضائع الأعداء فهو سلاح مؤثر عليهم.

• يأمل الاخوان المصريون أن تبعث «حركة المقاومة الاسلامية - حماس» روح المقاومة وعدم الاستسلام وعدم

التفريط فى الأرض تحت أى ضغط أو إغراء وأن تظل راية المقاومة مرفوعة، وأن يرث الأطفال الفلسطينيون روح المقاومة مهما كثرت التضحيات فالقتلى شهداء والسجناء فى سبيل الله والوطن يرعاهم الله ويأجرهم.

٥ ـ وإجمالا فإن تحرير فلسطين – كما يرى الاخوان المصريون – إنما هو خاتمة طريق طويل يبدأ بأن: «نعود الى الله ونتقيه ثم نعد أنفسنا بكل أسباب القوة، ثم نثق فى أن الله سبحانه سيؤيدنا وينصرنا، فقد سبق ونصر الله رسوله، والقلة المؤمنة معه على المشركين واليهود والفرس والروم، فنحن إذا سرنا على نفس طريق الرسول (ص) فإن الله سينصرنا».

ب – وعلى المستوى الدولى، ـ يأخذ الاخوان موقفا واضحا من المؤسسات الدولية وأهمها مجلس الامن وعموم الأمم المتحدة من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى – اذ لايثق الإخوان المصريون فى مؤسسات الشرعية الدولية، ويدعون المسلمين فى كافة أنحاء العالم «ألايثقوا فى هذه المؤسسات فقد أصبحت دمى فى أيدى الاستعمار، وأن يطالبوا حكامهم أن يكون لهم دور قوى فى هذه المؤسسات، وإلا فاقيموا جامعة إسلامية تهتم وترعى شؤون المسلمين وتحميهم وتدافع عنهم».

– ويمكن تلخيص موقف الإخوان المصريين من الدور الأمريكى فى الشأن العربى – الاسرائيلى كالتالى:

• يدعو الإخوان الأمة الاسلامية الى إدانة الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية فهى منحازة كلية للعدو الصهيونى.

• تذكير الإدارة الأمريكية أن مصالحها مرتبطة بشعوب العالم الاسلامى.

• التذكير الناعم للرئيس كلينتون بالحساب الالهى فى اليوم الآخر، وترغيبه بأن العاقل من عمل لما بعد الموت، وترهيبه بأنه ما أقسى حساب الظالمين ومن عاونهم على الظلم.

• ويخلو الخطاب الاخوانى المصرى تجاه الدور الأمريكى فى فلسطين من مفردات الوصم بالعداء والإلحاد والفجور والبغى التى كان الاخوان يخلعونها على الدور السوفيتى فى أفغانستان.

• ويتضح أن الطموح القطرى للإخوان المصريين فى ساحة السياسة المصرية كأحد البدائل – كما يرون أنفسهم – يقف وراء هذه اللغة المبطنه بالملاطفة والمغازلة تجاه الدور الأمريكى، فلم يدينوه صراحة وأحالوا هذه المهمة على الأمة الإسلامية، وأبدو حرصا على المصالح الأمريكية فى الدنيا والآخرة.

• سبق إيضاح أنه مثل الإخوان المصريين فإن حركة المقاومة الاسلامية حماس ترى أن الحلول السلمية تتعارض مع عقيدتها، وأنها تطرح الجهاد حلا للقضية الفلسطينية، مع فارق أن حماس بدأت تشهد تنوعا فى الإجتهاد أنتج تيارا إضافيا يقبل بالتفاوض والحلول المرحلية. وتجدر ملاحظة عدة أمور: أولها أن اتجاه الاخوان المصريين وميثاق حماس الى طرح الجهاد حلا للقضية الفلسطينية هو ناتج مقولات فى كتب الفقه أكثر مما هو نتائج دراسات واقعية للظروف الموضوعية المحيطة بالقضية. وثانيها أن الجهاد الذى يطرحه الاخوان المصريون هو «جهاد مؤجل» الى مابعد تقوية العقيدة فى النفوس وتقوية الصفوف وثالثها أن نشأة حماس جاءت تصويبا وتصحيحا لهذا «الجهاد المؤجل» بعدما انكشف الاخوان ومنهجهم التربوى إزاء العمل الفدائى لحزب الله فى جنوب لبنان، ولتنظيم الجهاد الاسلامى الفلسطينى فى الأرض المحتلة. وسياسيا فإن حماس تسعى الى نسج شبكة علاقات إقليمية ودولية. فهى اقليميا لاتتفى علاقتها الوثيقة بإيران، وهى دوليا سعت للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية التى فتحت حوارا مع حماس عبر سفارتها فى عمان الأردن، ثم عاد ريتشارد بوتشر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية وأعلن فى ١٩٩٣/٣/٥ أن واشنطن أنهت الإتصالات بين دبلوماسييها فى الشرق الأوسط وحركة المقاومة الاسلامية حماس، وكشف بوتشر أن الإتصالات قد جرت بين الجانبين فى عمان لبحث عدة موضوعات من بينها الإسلام السياسى.

• تقع البدائل عن التسوية السلمية التى تطرحها جماعة الاخوان المسلمين فى الأردن فى نفس الدائرة التى يطرح فيها الاخوان المصريون والتيار الغالب فى حماس بدائلهم وهى دائرة الجهاد، ففى الـ ١٧ من اكتوبر ١٩٩٤ وقبل ساعات من توقيع اتفاقية السلام الأردنية– الاسرائيلية أصدر الاخوان الأردنيون بيانا شديد اللهجة يرفض المعاهدة ويعلن أن الجهاد هو السبيل الوحيد لمواجهة اليهود ويتوعدهم أنهم لن يحلموا بالأمن والأمان فى بلاد المسلمين، ويبرر الاخوان الأردنيون تمسكهم بالجهاد حلا وحيدا بالقول أن: «أى حلول سلمية مع العدو لن تكبح جماح شهوته فى تنفيذ مخططاته ومشاريعه التوسعية لإقامة مشروعه الصهيونى» ومثل الاخوان المصريين فإن الجهاد الذى يدعو إليه الاخوان الأردنيين هو من نوع «الجهاد المؤجل» على قاعدة الانتظار الى أن يتم تقوية العقيده الايمانية ثم قوة الصف ثم فى النهاية قوة الساعد والسلاح

والى جانب «الجهاد المؤجل» فإن الاخوان الأردنيون يطرحون العديد من البدائل الممكنة مثل: تعبئة الجماهير العربية والاسلامية الى رفض هذه الاتفاقيات ومايتنتج عنها من آثار، ومثل: الدعوة الى الصمود أمام مايسمونه «تحديات الإذعان ودعوات التركيع والاستسلام، وعربيا، يدعو الاخوان الأردنيون الى» دعم القوات المسلحة العربية، وإعداد جيش لمحاربة اسرائيل، والإبقاء على المقاطعة الاقتصادية العربية ضد اسرائيل.

• وهنا أيضا ينفرد النظام الاسلامى فى السودان عن الاخوان فى مصر والأردن وحماس، فهو لايعلن الجهاد لاآجلا ولاعاجلا، وانما يقبل ماقبلت به الشرعية الفلسطينية ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية، وكل مايطرحه النظام فى هذا الصدد هو جهود الوساطة التى رغب الدكتور حسن الترابى أن يقوم بها بين الفصائل الفلسطينية عبر المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى منعا للتقاتل الأهلى بين هذه الفصائل، خاصة وأن للترابى خبرات سابقة فى هذا المجال.

خــلاصــة

بناء على ماسبق، وختاما له، يمكن القول أن الأبعاد العالمية والإقليمية والمحلية، فى ممارسات الحركات الاسلامية فى العالم العربى، هى أبعاد متداخلة ومتشابكة وتلعب أدوارا متفاوتة فى مواقف كل حركة تجاه القضايا الأربع محل الدراسة.

(أ) فمن دراسة مواقف كل من جماعة الاخوان فى مصر، وجماعة الاخوان فى سوريا، وحركة الاتجاه الاسلامى فى تونس، تجاه الثورة والنظام الاسلامى فى إيران، يتضح أنها مرت بمرحلتين اختلفت فى كل منهما الاوزان النسبية لثقل كل من العالمية والاقليمية والقطرية.

ففى المرحلة الأولى، التى اتسمت فيها مواقف الحركات الثلاث بالتأييد المطلق للثورة ونظامها، نجد البعد العالمى قد احتل المرتبة الأولى والأثقل وزنا، ويأتى البعد القطرى فى المرتبة الثانية والأوسط وزنا. فقد لعبت الظروف فى البلاد الثلاثة دورها فى إندفاع الحركات خلف الثورة ونظامها، مثل رغبة إخوان مصر فى لعب دور خارج الحدود فى ذروة انتشارهم داخليا فى نهاية السبعينيات، ومعارضتهم لنظام الشاه فى سياق معارضتهم للسياسة الأمريكية فى المنطقة التى بدا لهم أن الشاه والسادات من أهم رموزها. ومثل معارضة حركة الاتجاه الاسلامى لسياسات التغريب البورقيبية التى اعتبروها مماثلة لسياسات الشاه، مع حاجتهم القطرية للفكر الخومينى بعد وصولهم إلى مأزق مع الفكر الإخوانى المنقول، ومثل حاجة اخوان سوريا إلى نصير سياسى فى صدامهم الذى كانت قد أطلت بوارده مع نظام الرئيس الأسد. أما البعد الإقليمى فقد تلاشى فى هذه المرحلة واحتل البعد العالمى موقع الصدارة يليه البعد القطرى.

وفى المرحلة الثانية، مرحلة التراجع عن «التأييد المطلق إلى العداء المطلق» فى حالة اخوان سوريا، «وإلى الصمت السلبى» فى حالة إخوان مصر، وإلى اعتبار الثورة الايرانية مجرد «إضافة فكرية» فى حالة الاتجاه الاسلامى فى تونس، اختلف ترتيب الابعاد الثلاثة ليحل القطرى أولا ثم الاقليمى ثانيا وليكاد أن يتلاشى العالمى. فقد نازعت الثورة الاخوان المصريين دورهم القيادى، كما خيبت آمال الاخوان السوريين بتحالفها مع النظام السورى، وبدا أن الارتباط الوثيق بها يضر بالاوضاع الداخلية للاتجاه الاسلامى فى تونس. وبعد ذلك لعب البعد الاقليمى العربى دورا هاما فى جانبين: أولهما أن الحركات وجدت نفسها بين خيارين إما ايران - حيث خسر الرهان عليها - واما دول الخليج والحركات الاسلامية فى هذه الدولة فاختارت جماعة الاخوان فى مصر وجماعة الاخوان فى سوريا دول الخليج العربية. وثانيها أن الجو العربى العام بدا مجافيا ومعاديا للثورة ونظامها وتمثل ذلك فى قمة فاس الثانية بالرباط ١٩٨٢ والتى اعتبرت أن تهديد الامن القومى العربى يأتى من المشرق (ايران) مما لعب دورا اضافيا فى مزيد من الابتعاد على الثورة مضافا إلى تأثير الظروف القطرية. أما البعد العالمى فإنه يكاد يتلاشى إلامن بقية حرص على عدم تعميق الخلافات المذهبية عند الاخوان المصريين، وقابله إصرار على فضح الثورة عند السوريين، واستبقاء علاقة فكرية عند التونسيين. واجمالا عادت جماعة الاخوان تقول: «ايران لاتمثل إلا نفسها».

(ب) وفى القضية الثانية، أى القضية الافغانية تكامل البعدان العالمى والقطرى بصورة تكاد تكون متساوية ومتناسقة فى مواقف كل من جماعة الاخوان فى مصر وجماعة الاخوان فى سوريا، إذ شايعت الاخيرة الأولى فى كافة المواقف مع فارق الاختلاف فى الامكانات. فقد تبنت كلتاهما خطابا عالميا يرى فى القضية معركة شاملة بين الالحاد والاسلام، وتوفرت لكلتيهما ظروف قطرية تدفع فى اتجاه الدعم الكامل للمجاهدين الافغان، مع تراجع ملحوظ للبعد الاقليمى إلا ماكان من دفاع الجماعتين ضد النقد القائل بانهما أهملتا القضية القومية (فلسطين) لحساب القضية العالمية (افغانستان) وخاصة الاخوان المصريون الذين حاولوا احداث قدر من التوازن بين العالمى والاقليمى

ولكن في العامين الاخيرين فقط قبل الانسحاب السوفيتي من أفغانستان وهما العامان اللذان شهدا مولد حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وأما اخوان الاردن والارض المحتلة، فان توترا نشأ بين الاقليمي والعالمي لدى إخوان الأردن وتوترا أشد بين القطرى الإقليمي من ناحية والعالمي من ناحية أخرى لدى إخوان الإرض المحتلة، اذ رغم قبولهم جميعا بعالمية الخطاب الاخواني الذي رأى في القضية معركة بين الالحاد والاسلام كله، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يرتبوا على ذلك أن تكون للقضية الافغانية الاولوية على القضية الفلسطينية. وعمليا فقد نشأ تياران احدهما ينزع عالميا والاخر يميل قطريا واقليميا إلى أن جاءت الانتفاضة فعمقت ووسعت من البعدين القطرى والأقليمي (فلسطين) على حساب تهميش نسبي كبير للعالمي (أفغانستان).

أما الجبهة القومية الاسلامية في السودان، فقد اتسقت مواقفها العملية مع خطابها القطرى، إلا ماكان من عاطفة الاخاء الاسلامي العام الذي يجب على أتباع أي دين مشترك تجاه بعضهم.

(جـ) وبصدد الغزو العراقي للكويت وتداعياته. أن تحرك الجماعات كان كثيفا على المستويين القطرى والعالمي تحركا يتجاوز المستوى الاقليمي العربي في أكثر الاحيان ولايلتفت إليه أحد إلا قليلا.

فقطريا، نجد كافة الجماعات محل الدراسة - باستثناء اخوان مصر - قد تحركت بدوافع قطرية واضحة مثل العداء المشترك الذي يحمله اخوان العراق والكويت معا لنظام الرئيس صدام حسين وماجره على الجماعة من ويلات. ومثل توحد إخوان الأردن مع النظام الاردني والشارع الاردني في التعاطف مع العراق. ومثل التوحد التام بين مواقف الجبهة القومية في السودان ونظامها الحاكم الذي يرى أن دول الخليج لعبت دورا فعالا في إطار الجفاء الدولي لنظام الانقلاب الاسلامي بالسودان. ومثل التوحد في إطار مزايدة الاتجاه الاسلامي في تونس على النظام الحاكم، ومزايدة جبهة الانقاذ على النظام الجزائري. وإذ سعى الاخوان المصريون لإحداث توازن بين القطرى والاقليمي وإذ حرصوا على عدم الانزلاق إلى مواقف قطرية حادة فإن موقفهم لم يعجب الفريقين معا. وعالميا فإن كافة الجماعات رأت في حادث الغزو قضية اسلامية تمس العالم الاسلامي لا العالم المسيحي الغربي، رغم الاختلاف في المواقف العملية من قبل بتدخل أجنبي ومن رفض التدخل مع اختلاف في درجات الرفض، واجمالا فقد بدا البعد العالمي مطروحا بشدة، بل مثل في حد ذاته قضية مماثلة لقضية الغزو ذاتها. أما البعد العالمي المتمثل في قدرة الجماعات الاسلامية على اتخاذ موقف موحد متجاوزا للقطرية فقد بدا هشا ومترهلا إذ تمثل في التنظيم الدولي للاخوان وتجربة وفد الوساطة الاسلامية وكل منهما بدا عاجزا وقعيدا إلى حد الشلل التام.

أما البعد الاقليمي العربي فقد بدا باهتا إلا من مواقف قليله مثل ما أعلنه الترابي والمسئولون السودانيون من الرغبة في تنشيط وصياغة حل عربي.

(د) وفي القضية الرابعة، أي التسوية السلمية في الشرق الأوسط يحتل البعد العالمي موقع الصدارة في رؤى ومواقف جماعة الاخوان المسلمين في مصر، واخوان الاردن، وتيار غالب في حركة المقاومة الاسلامية حماس، ويقوم هذا البعد على اعتبار أن القضية الفلسطينية إنما هي ناتج تآمر عالمي (صهيوني صليبي)، ويقوم أيضا على أعتبار أن تحرير فلسطين - في المقابل - ينبغي أن يكون محصلة لدور إسلامي عالمي تأسيسا على القول بأن تحرير فلسطين فريضة على كل مسلم ومسلمة بغض النظر عن الجنسية. ويأتي البعد الاقليمي في مرتبة ثانية، فهو في ادراك هذه الأطراف الثلاثة مشارك في المؤامرة أحيانا وعاجز عن المواجهة في كل الأحيان وعليه أن يعيد بناء نفسه ليقوم بدوره في تحرير فلسطين في إطار الدور الاسلامي العام. ويكاد يسقط البعد القطرى من اعتبار هذه الجماعات الثلاث. لكن هناك تيار في حماس يميل إلى «فلسطنة» القضية، وهو نفس الاتجاه القطرى الذي يتبناه النظام الاسلامي في السودان. وينفرد نظام الجبهة القومية الاسلامية الحاكم في السودان بموقف معلن يقبل التسوية السلمية الجارية وماترتب عليها من اتفاقات بين كل من إسرائيل من جهة والفلسطينيين والاردن كل على حدة من جهة أخرى.

ولكن إجمالا فإن البعد القطرى يتخذ وضع الغلبة في الغالب الأعم، اذ ما قورن بالبعدين العالمي والاقليمي. فقد كان البعد القطرى وراء الثقل النسبي الذي تميزت به جماعة الاخوان المسلمين الأم، وما استتبعه من تجاوزها - فكرا وتنظيما - الحدود المصرية وانتشارها على الصعيدين الاقليمي، العربي والاسلامي العالمي، إذ أنه من الناحية العملية فإن التوجه فوق القطرى - أي الاقليمي والعالمي - هو ناتج ومحصلة عوامل مصرية تتمثل في الوزن السياسي والثقل الحضاري الذي تلعبه مصر قديما وحديثا كقلب ومركز متميز في إطار العالمين العربي والاسلامي. فقد آلت اليها الخلافة العباسية، وقادت العالم العربي والاسلامي في

مواجهة الزحفين التترى والصليبى، ومثلت دور الحاضرة الأهم فى دنيا الفكر والثقافة لقرون طويله على امتداد العالم الإسلامى عبر الجامع الازهر العتيق، ولعبت القاهرة مركزا عربيا واسلاميا حيويا ومفتوحا فى إطار الدولة العثمانية، ذلك أنه فور سقوط الخلافة الاسلامية فى تركيا، تداعت العديد من الاصوات لنقل الخلافة إلى القاهرة، وبعد ذلك بسنوات قليلة تأسست جماعة الاخوان داعية لاستعادة الخلافة، وهكذا فإن الدور العابر للقطرية الذى لعبته جماعة الاخوان لا يمكن فهمه - عمليا - إلا فى سياق الدور التقليدى للدولة المصرية كقلب ومركز حضارى للعالم العربى والإسلامى، وهذا الثقل الحضارى كان يمثل قوه الدفع التى انتقلت بدعوة وتنظيم الاخوان ليعاد زرعها عبر فروع تابعة فى السودان، وفلسطين، والاردن، وسوريا، واليمن، ثم دول الخليج، ودول المغرب العربى. لما مثلته القاهرة من دائرة جذب ونقطة انتشار فى آن واحد عربيا وإسلاميا، عبر الوافدين إلى مصر والخارجين منها. وارتبط ذلك بتدويل خطاب الاخوان ومثلت أدبياتهم الرافد الأساسى لتنظيمات وجماعات الإخوان الجديدة بما فى هذا الخطاب من غلبة للبعد العالمى، ولكن منذ نهاية الأربعينيات وحتى اليوم، يمكن القول أن الممارسة العملية تكشف عن أن تاريخ هذه الجماعات الاخوانية التابعة، هو تاريخ البحث عن الاستقلال عن المركز الأم، فى إتجاه يسعى لتباعد تدريجى عن هذا الخطاب الوافد، ويميل تدريجيا إلى التوطين وإعادة الاستنبات محليا فى الإطار القطرى لكل جماعة. وإذا كانت الظروف والعوامل القطرية المصرية وراء قدرة جماعة الاخوان الأم على الارسال والانتشار عربيا واسلاميا، فإننا بالمقابل نجد ظروفا وعوامل قطرية وراء الاستقبال والتلقى العربى والاسلامى لها. فقد لعب الانقسام العربى مابين نظم راديكالية ونظم محافظة دورا فى احتضان الاخوان خليجيا .كما مهد دور الاخوان فى الدفاع عن فلسطين فى وجه الهجرة اليهودية ثم فى وجه انشاء الدولة اليهودية لاستقبال الخطاب الاخوانى وتمثيله فى تنظيمات فرعية فى كل من فلسطين والأردن. وكذلك كان التغريب الحاد فى تونس والخصومة مع النظام الاشتراكى الشمولى فى الجزائر مما فتح الطريق أمام عبور الخطاب والتنظيم الاخوانى إلى كل من تونس والجزائر، كما لعبت العلاقة التاريخية بين شطرى وادى النيل دورها فى أن تجد دعوة الاخوان أصداء لها فى السودان. هذا مالعبته الظروف القطرية من دور فى استقبال الوافد الاخوانى. وإضافة إلى ذلك ، فقد لعبت العوامل القطرية أيضا - فى كل بلد انتقلت إليه دعوة الاخوان - دورا جوهريا فى توطين هذا الوافد واضفاء الجنسيه والطابع القطرى عليه، فحيث وجدت جماعات للاخوان فى الخليج تغلب الفقه السلفى الذى دعم من مركزه القدرة المالية التى مكنته ليس فقط من الاستقلال عن الفقه الاخوانى المعتدل، وانما مكنته ايضا من غزوه فى عقر داره. وعلى خلاف التركيز الاخوانى على التربية الاخلاقية فان حركة الاتجاه الاسلامى ذهبت مذهبا مستقلا يركز على البعد الثقافى والمعرفى عبر التأثر بروافد فرنسيه وايرانيه وغيرها، كما ركزت الجبهة القومية الاسلامية فى السودان على الاداء السياسى مع تأسيس خطاب متحرر من هيمنة الوافد الاخوانى من ناحية ويؤسس للقطرية الهادفة إلى مواجهة العالمية الاخوانية من ناحية أخرى. وعموما فقد اضاف الفقه القطرى الذى ابتدعه السودانيون نموذجا من التفكير مخالفا للسائد من الفقه الاخوانى العالمى، مما طرح بديلا إضافيا أمام الجماعات الاخوانية الساعية نحو التوطين وتعميق القطرية إذ وجدت فى الطرح السودانى مالايخلو من الحجة والمنطق. أما إخوان العراق فإنهم يضعون الثقل الحضارى الذى تمثله «بغداد» فى مواجهة الثقل الحضارى الذى تمثله القاهرة «التى تحتكر قمة المركز الهرمى للتنظيم الدولى لجماعات الاخوان، وقد رأينا أنه اذا كانت الظروف القطرية قد نقفت خلف الاندفاع - بقدر متفاوت من جماعة لأخرى - خلف الثورة الايرانية والقضية الافغانية باعتبارهما أهم قضيتين على المستوى العالمى الاسلامى، فإن الظروف القطرية وقفت خلف التراجع عنهما، بعدما ثبت كم فى حلم الدولة الاسلامية العالمية من أوهام، وبعدما ثبت اخفاق التجربتين عن أن تستجيبا للأحلام المكبوته قطريا، وبعدما بدا العكس وهو الأثر السلبى لهاتين التجربتين على مستقبل الطرح الاسلامى فى كل قطر، ومن ثم فإن الانسحاب من هذه العالمية بدأ يتم لصالح الاحتفاظ بالطرح الاسلامى القطرى مبرءا من مساوئ هذه التجارب الايرلنية والإفغانية.

وهذا يقودنا للحديث عن البعد الاقليمى (عروبى - شرق أوسطى)، وإذا كان البعد العالمى يحظى بالغلبة فى الخطاب المعلن لجماعات الاخوان، واذا كان البعد القطرى يحظى بالغلبة فى خطاب الجبهة القومية الاسلامية بالسودان والمتأثرين به فى تونس والجزائر وبدرجه أقل من حماس وإخوان الأردن يحظى بالغلبة فى الممارسات العملية لكافة الجماعات والحركات سواء منها من يعلن خطابا عالميا أو من يعلن خطابا قطريا وإن بدرجات ومقادير يتفاوت بها حجم هذه الغلبة للبعد القطرى فى الممارسات العملية من جماعة لاخرى، وإجمالا فانه اذا كان البعدان العالمى والقطرى ينفرد أحدهما بأغلب الخطاب وثانيهما بأغلب

الممارسة، فإن البعد الاقليمي (عروبي - أو شرق أوسطي) لايستمتع بهذا القدر من الوضوح والاستقرار. ويأتي البعد الاقليمي في مرتبة أقل أهمية من العالمية عند دعاتها، ومن القطرية عند المنادين بها. وقد ثبت من دراسة مواقف الحركات الاسلامية من قضية الغزو العراقي للكويت ومن فكرة الشرق أوسطية في إطار عملية التسوية السلمية الجارية، أن كافة الحركات الاسلامية تعرف مالا تريده على المستوى الإقليمي ولكنها لاتعرف ماذا تريد، على ذات المستوى، بمعنى أنها في كلتا الحالتين رفضت البدائل الجارية، ولكنها عجزت عن طرح بدائل مقابلة سواء فكريا أو سياسيا. فهي ترفض التدخل الاجنبي في شؤون النظام العربي ولكنها لم تطرح تصورا لكيفية تجديد النظام العربي وتحصينه ضد التدخل الاجنبي، وذلك لايقيده قبول جماعات الاخوان في الخليج والعراق بالحل الاجنبي على أيدي قوات الحلفاء، لأن هذه الجماعات انما قبلت به نزولا على حكم الضرورة وليس نزولا على القبول بمبدأ التدخل ذاته. ومن مثل ذلك: فكافة الحركات الاسلامية - باستثناء النظام الاسلامي في السودان - ترفض التسوية السلمية الجارية وترفض فكرة السوق الشرق أوسطية. ولكن رغم وضوح الرفض، فإن الغموض يسيطر على الرؤى البديلة التي تدور في أغلبها حول «الجهاد المؤجل والمنتظر» الذي تقول به الحركات الاسلامية ويتولى الترويج له الاخوان المسلمون.

وإجمالا، فإنه لما كان الانتشار الاكبر في العالم العربي هو لجماعات الاخوان، فإن الفكر والممارسة الاخوانية تجاه البعد العروبي ظلت محكومة بعقدة الصدام مع الأنظمة القومية الاشتراكية، وحتى العلاقات البينية للحركات في العالم العربي إنما بنيت في إطار أنها علاقات اسلامية وليست عربية، أي تمت على أساس عقائدي وليس على أساس قومي، وربما لهذا وذاك عجزت الجماعات والحركات عن تكوين رؤية تتجاوز التفكك العربي الراهن، بل إن ماثبت من دراسة مواقف الحركات تجاه ازمة الغزو العراقي للكويت يكشف أن الجماعات اكثر تفككا على المستوى القومي من الانظمة. وكما عكست الازمة نفسها سلبيا على مجمل العلاقات العربية - العربية، فإن انعكاساتها على درجة عالية من الخطورة على العلاقات البينية لجماعات الاخوان من جهة وباقي الحركات من جهة أخرى.

وفي نهاية هذه الخاتمة يمكن القول:

أ - أن غلبه البعد العالمي على الخطاب ليست إلاانعكاسا نظريا لعالمية الدين.

ب - أن القطرية هي العامل الغالب في صياغة القرار والفعل السياسي أي الممارسة.

جـ - أن البعد الاقليمي (عروبي - شرق أوسطي) يتحرك في مساحة ضبابية بين القطرية والعالمية، ويعاني فراغا في باب البدائل إلا ما كان هجاء وجفاء وعداء للقومية العربية وأنظمتها التي كانت، والا ما كان رفضا للتسوية السلمية الكائنة، والا ما كان خوفا من الشرق أوسطية التي قد تكون.

القسم الرابع

الاقتصاد العربى

أولا : النفط العربي ومستقبل الأوبك

مجدى صبحى

شهدت أسعار البترول تطورات مهمة عام ١٩٩٤ على مستوى الاسعار والانتاج ، كما عقدت عدة اجتماعات بترولية تدارست الأسواق .وفيما استقر سعر برميل البترول في الربع الأول عند ١٣,٦ دولار ، زاد في الربعين الثاني والثالث إلى ١٥,٦ و ١٦,٦ دولار ثم عاد للتراجع ، في نهاية العام إلى ١٥,٦ دولار .ومع دراسة أوضاع أسواق البترول يطرح التساؤل المهم :هل يشهد عام ١٩٩٥ تحسنا في أسواقه وتزايدا في أسعاره ؟

هبط متوسط سعر خامات أوبك بمقدار ١,٥٩ دولار للبرميل في ديسمبر ١٩٩٣ ليصل السعر إلى ١٢,٨٨ دولار للبرميل من ١٤,٧٤ دولار في نوفمبر ، وهو أقل متوسط شهرى منذ عام ١٩٨٨ حينما كان المتوسط ١٢,٦٥ للبرميل وبلغ متوسط السعر العام ككل ١٣,٣٣ دولار للبرميل .وهو مايعد أيضا أقل متوسط سنوى منذ عام ١٩٨٨ حينما كان المتوسط ١٢,٢٤ دولارا للبرميل ويعد متوسط ١٩٩٣ أقل بمقدار٤,١١٪ من متوسط عام ١٩٩٢ حينما كان متوسط السعر ١٨,٤٤ دولارا للبرميل بينما انخفض متوسط السعر في ديسمبر بمقدار ٢٢,٩٪ على مدار العام حيث كان السعر في يناير ١٩٩٣ ٧١ر١٦ دولارا للبرميل .

وعلى أثر هذه التطورات اجتمع وزراء بترول دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ وأعلنوا عن استعدادهم للاشتراك في خطة لخفض انتاج البترول ، بشرط أن يكون هذا الخفض من قبل جميع المنتجين داخل وخارج الأوبك .وقد تردد من دوائر هذا المؤتمر أن الأوبك تتطلع إلى أن يتم خفض إنتاج الدول المنتجه خارج نطاقها بمقدار يتراوح بين٧٠٠الف ومليون برميل يوميا بينما كان المعتقد أن الخفض في إنتاج هذه الدول لايمكن أن يتم سوى بمقدار ٢٠٠ الف برميل يوميا فقط .وقد كانت الدعوة إلى عملية خفض الانتاج تلك قد أتت من جانب عمان أثناء أعمال قمة مجلس التعاون الخليجي ، وحمل الوزير العماني لواء المبادرة في محاولة اقناع الدول المنتجة خارج الأوبك .

لكن رفضت النرويج وبريطانيا الخطة تماما ، وأعلنتا عدم استعدادهما لمناقشة خفض إنتاجهما . وحين وافقت بعض الدول مبدئيا على خفض أنتاجها بمقدار ٥٪ (مصر)، فإن دولا أخرى منتجة صغيرة من خارج الأوبك رفضت أيضا مثل هذه الخطة متعللة بأنها منتج صغير لايمكن أن يؤثر إنتاجه على السوق .

وبينما خفت الحديث عن المبادرة التى طرحها مجلس التعاون الخليجي لخفض الأنتاج ، والتى حمل لواءها وزير البترول العماني ، فإن أحدا خارج الأوبك لم يلتزم بخفض الانتاج فعليا بنسبة ٥٪ سوى عمان نفسها .وفى خطوة بدت مفاجئة أعرب وزيرا البترول في قطر وليجيريا عقب لقائهما في الدوحة في فبراير ، عن ضرورة خفض الأوبك لانتاجها بنسبة ٥٪ - ١٥٪ عند اجتماعها في ٢٥ مارس ١٩٩٤ ، وكانت وجهة نظر البلدين هى (لأنه لاينبغى انتظار ماستفعله الدول المنتجة خارج الأوبك بل ينبغى على دول المنظمة أن تقوم بالخطوة الرئيسية) وهو ما واجه معارضة من قبل بعض دول الأوبك ، على اساس أن التنازل عن حصة من السوق ، وبدون ضمان التأكد من حدوث ارتفاع فعلى في الأسعار يكلف دول الأوبك الكثير ، ولا يستفيد منه في الواقع سوى المنتجين الآخرين .

وواكب ذلك تأكيد وزير البترول النرويجي في ١٥ فبراير ، أى بعد اللقاء النيجيرى القطرى بيومين فقط ، بأن بلاده ليس لديها أى خطط لخفض أنتاجها من البترول ، بل وأعلن المتحدث باسم وزارة التجارة البريطانية أن محادثات جرت مؤخرا مع مسئولين من الأوبك بشأن الأسعار ، كما اعلنت المكسيك أيضا عدم استعدادها لخفض إنتاجها .وعند عودة وزراء بترول دول مجلس التعاون الخليجي للاجتماع في جدة في ٧ مارس ، كان واضحا أنه ليس هناك تقدم بشأن خفض الانتاج ، الأمر الذى دعا الوزراء إلى مطالبة وزير البترول العماني بمواصلة مساعيه مع الدول المنتجة خارج الأوبك على أن تكون هناك اقتراحات محددة لهذه الدول حول نسبة خفض الإنتاج التى بوسعها الالتزام بها خاصة

قبل عقد اجتماع الأوبك فى ٢٥ مارس فى جنيف ورغم أن الأسعار كانت قد أرتفعت قليلا فى شهرى يناير وفبراير .

وقد بلغ متوسط سعر خامات الأوبك ١٣,٧١ دولار للبرميل فى يناير و ١٣,٧٦ دولار للبرميل فى فبراير ، بما يعنى انخفاضها بكثير عن متوسط العام السابق خاصة فى الربع الأول من العام وهو مادفع إلى ضرورة استمرار الجهود المبذولة لخفض الأنتاج من أجل رفع هذا المستوى المتدنى للإسعار .وعند اجتماع الأوبك فى ٢٥ مارس ، لم يكن هناك أثر ملموس للجهود المبذولة للخفض المنسق للانتاج من داخل وخارج الأوبك ، بل أن سكرتارية المنظمة قدمت ثلاثة سيناريوهات بديلة لايتضمن أى منها اشارة للدول المنتجة خارج المنظمة وهى:

١ ـ عدم تغيير سقف الانتاج المعمول به فى المنظمة (٢٤,٥٢ مليون - برميل يوميا) حتى نهاية العام. واكد تقرير السكرتارية أنه مع الوضع فى الاعتبار اتجاه الطلب للانخفاض فى الربعين الثانى والثالث من العام ومستوى المخزون المرتفع نسبيا لدى الدول المستهلكة فإن هذا السيناريو سيؤدى إلى مزيد من الضغوط على الأسعار نحو الانخفاض إلى مستوى أقل.

٢ ـ خفض الانتاج بمقدار مليون برميل يوميا للفترة المتبقية من العام ، بهدف موازنة السوق خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر ، وبالتالى تأخير أرتفاع الأسعار إلى الربع الأخير من العام.

٣ ـ التوجه مباشرة نحو امتصاص المخزون المتراكم خلال عام ٩٣ بخفض أنتاج أوبك إلى ٢٣,١ مليون برميل - يوم خلال الربعين الثانى والثالث من العام وإلى ٢٤,١ مليون برميل- يوم خلال الربع الاخير. ويهدف مثل هذا الخفض إلى المواءمة بين العرض والطب ، والعزل التدريجى لاثر المخزون على الأسعار ، وبالتالى استعادة مستوى الأسعار عام ٩٢ .ويؤدى فى النهاية إلى تحسين ملموس فى الأسعار وخفض الفجوة بين مستوى الأسعار والسعر المستهدف من قبل الأوبك والبالغ ٢١ دولار للبرميل.

والواقع أنه طرحت من جانب بعض الدول الاعضاء خطط لخفض الانتاج .فقد اقترحت أندونيسيا العودة إلى مستوى سقف الانتاج الذى كان قائما فى الربع الثانى من عام ١٩٩٣ أى ٢٣,٥٨ مليون برميل يوميا .إلا أن العقبة الرئيسية كانت الكويت التى تبلغ حصتها ٢ مليون برميل بينما كانت فى الربع الثانى من عام ٩٣ نحو ١,٦ مليون برميل .أما الاقتراح الثانى فقد أتى من نيجيريا ويقضى بخفض الانتاج بمقدار ٦٪ ، ثم اقتراح ايرانى بخفض سقف الأنتاج بمقدار ١٠٤ مليون برميل للربع الثانى من العام فقط .الا أن كافة هذه الاقتراحات ووجهت برفض بقية الأعضاء لعدة أسباب :أولها أن خفضا بمثل هذا الحجم ستترتب عليه أعباء كبيرة على دول المنظمة فى حين أنه لايعد بتحقيق أسعار أعلى ، طالما لم تلتزم الدول المنتجة الأخرى خارج الأوبك بخفض انتاجها ، اذ تبين من الخطاب الذى أرسله وزير البترول العمانى إلى المؤتمر قبل وقت قليل من انعقاده استعداد عدد من الدول المنتجة خارج الأوبك لخفض الانتاج إلى مايتراوح بين ٢٠٠ - ٢٥٠ الف برميل يوميا فقط وعلى أن يسبق خفض إنتاجها فعلا أن تقوم الأوبك خلال اجتماعها هذا «٢٥ مارس» بخفض انتاجها ثم يجرى الاتفاق فى اجتماع يضم المنتجين من داخل وخارج المنظمة على كيفية بدء الخفض فعليا فى أول مايو ١٩٩٤. وبدا من ثم أن الأوبك مطالبة بخفض نفس الكمية من سقف إنتاجها مقابل الخفض الهزيل الذى لايتجاوز فى أقصاه ربع مليون برميل من قبل بعض الدول الاخرى فيما لم توافق أطراف منتجة رئيسية مثل النرويج وبريطانيا والمكسيك على خفض انتاجها.

وهكذا بدا أن الخيار الوحيد أمام الأوبك هو المحافظة على حصتها السوقية بالاستمرار فى العمل بنفس سقف الانتاج القائم أى ٢٤,٥٢ مليون برميل ، مع الالتزام بهذا السقف حتى نهاية العام ، أى تسعة أشهر كاملة ، وهو يحدث لأول مرة منذ فترة طويلة إذ كان بوسع تمديد العمل بمثل هذا السقف للانتاج أن يعيد الاستقرار للسوق .كما أنه يتيح فرصة لموازنة انخفاض الطلب فى الربعين الثانى والثالث ، مع مايتوقع من انخفاض العرض خلال الربع الأخير من العام فكان على الدول المستهلكه أن تأخذ فى اعتبارها بدءا من أبريل أنها ، وإن كان لديها فائض من العرض خلال الربعين الثانى والثالث ، إلا أنها ستواجه باحتمالات نقص فى هذا العرض خلال الربع الأخير من العام .وقد بدا مثل هذا الخيار واضحا فى انعكاسه على الأسواق ، إذ أن الأسعار التى كانت قد هبطت بمقدار دولار للبرميل ، خلال فترة انعقاد المؤتمر استعادت مع إعلان تمديد العمل بسقف الانتاج نحو ٦٠ سنتا مما فقدته. وبدا هذا كعلامة مشجعة على أن الاسعار مع مرور الوقت قد تشهد تحسنا معقولا .ورغم محاولة وزير النفط العمانى إحياء مبادرة مجلس التعاون الخليجى بشكل آخر ، وهو ما عبر عنه فى رسالة الى رئيس منظمة الأوبك وزير النفط القطرى «ببحث تجميد أى زيادة فى الانتاج من قبل الدول المنتجة داخل وخارج الأوبك»، إلا أن مثل هذه المبادرة واجهت ، كسابقتها ، عدم وجود التزام من قبل منتجين كبار خارج المنظمة بأى تنسيق فى مجال تحديد مستويات

الانتاج. بل إن عمان ذاتها كانت فى أعقاب مؤتمر الأوبك قد عادت ورفعت سقف إنتاجها فى الربع الثانى من عام ١٩٩٤ بمقدار الـ ٥٪ ، التى كانت قد خفضتها كبادرة منها خلال الربع الأول من العام .وبدا أن اتفاق الأوبك يسير سيرا معقولا ، مع ارتفاع أسعار سلة نفوط الأوبك إلى ١٤,٥٧ دولار للبرميل فى شهر ابريل بدلا من مستوى ١٣,٣٩ دولار التى كانت متحققة فى شهر مارس. وعادت الأسعار للتحسن مجددا فى شهر مايو لتصل إلى ١٥,٧٢ دولار للبرميل ، وإن ارتبط ذلك بالحرب التى تفجرت فى اليمن واثرت على توقعات الأسواق بشأن الامدادات النفطية اليمنية فى المستقبل.

وفى مثل هذه الظروف المشجعه نسبيا ، عقد وزراء الأوبك اجتماعهم الثانى خلال عام ١٩٩٤ فى فينا فى ١٦ يونيو ، حيث أكدوا على استمرار العمل بما اتفقوا عليه فى مارس من تمديد العمل بسقف الانتاج حتى نهاية العام. ولضمان هذا الإلتزام أعلنت المنظمة أنه لن تتم الدعوة لعقد اجتماع فى سبتمبر بل سيتم الاكتفاء بالاجتماع المحدد فى ١٦ نوفمبر .وكان لذلك إنعكاسه الواضح على مستوى الأسعار فى الأسواق .فقد قفزت الاسعار إلى مستوى يقارب ١٧ دولار للبرميل وهو الأمر الذى لم يحدث منذ الربع الأخير من عام ١٩٩٣.

وبدت الأمور مشجعة بالفعل فى أسواق النفط مع وصول سعر سلة نفوط الأوبك إلى مستوى ١٧,٤٣ دولار للبرميل فى شهر يوليو ، مع بدء الاضرابات وعدم الاستقرار السياسى فى نيجيريا. إذ هبط الانتاج من مستوى ١٠٩٢ مليون برميل / يوم قبل الاضرابات الى ١٠٧٨ مليون برميل / يوم فى شهر يوليو و ١٠٤٧ مليون برميل / يوم فى أغسطس. إلا أن مستوى الأسعار فى أغسطس ككل هبط إلى ١٦,٨٦ دولار للبرميل مع تقلبات شديده حيث بلغ متوسط السعر فى الاسبوع الأول من هذا الشهر ١٨,٣٧ ، ثم هبط إلى ١٥,٩١ دولار للبرميل فى الأسبوع الأخير من الشهر نفسه مع إعلان أنتهاء أعمال إضراب عمال النفط فى نيجيريا.

ثانيا : التجارة العربية البينية

نيرمين السعدنى

تأثرت التجارة العربية البينية بالمتغيرات الدولية والإقليمية ، وبالأوضاع الداخلية لكل دولة عربية على حدة . فقد شهدت الساحة الدولية على مدار السنوات الأربع الماضية العديد من التغيرات تركزت فى معظمها على اعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية والتجارية للعالم. أضف الى ذلك أن التطورات الاقتصادية الإقليمية الحادثة على هامش عملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل أدت الى بدء عملية اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة . ويحتاج رصد هذه المؤثرات الى الوقوف على التحديات التى تواجهها الدول العربية والمؤشرات الفعلية للتجارة العربية البينية.

ومعروف أن التجارة العربية البينية تواجه الكثيرمن التحديات النابعة من التناقضات القائمة بين الهياكل الاقتصادية العربية بالإضافة الى صعوبات التنسيق والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية علاوة على ان الخلافات السياسية أثرت كثيرا على حركة التبادل التجارى فيما بينها .والمعروف أن نجاح علاقات التبادل التجارى بين الدول يتطلب أولا توفر إرادة سياسية مواتية فى هذا الإتجاه ، ثم وجود قدر كاف من وسائل الاتصال الحديثة التى تمكن المؤسسات والهيئات الاقليمية من تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات فيما بينهما ، الأمر الذى يغيب من الساحة العربية ويترتب عليه ضياع فرص الاستثمار على بعض المستثمرين ، أو تشتيت جهود المستثمرين الراغبين فى أنواع معينة من الاستثمار يمكن أن تتم عن طريق المشاركة والتعاون بينهم .تأتى بعد ذلك ، مشكلة اختلاف النظم التجارية والنقدية .فلكل دولة عربية نظمها الخاصة بالتبادل التجارى السلعى أو الخدمى. وبالرغم من طرح فكرة اقامة «سوق عربية مشتركة»، منذ عام ١٩٥٧ ، الا أنها لم تخرج لحيز التنفيذ .ففى ذلك الوقت تم الاتفاق على اقامة "وحدة اقتصادية عربية "تتعهد بتحقيق حرية نقل البضائع والأفراد ورؤوس الاموال والخدمات .وأنشئت ، لهذا الغرض ، العديد من الهيئات والمجالس مثل المجلس الاقتصادى التابع لجامعة الدول العربية ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وغيرها ، بهدف تمويل المشروعات العربية المشتركة وتحقيق التعاون الاقليمى.

ومع ذلك لم تستطع هذه الفكرة ، أو تلك الاتفاقات ، أن تأخذ شكلا رسميا .وقد يرجع ذلك لسببين ، أولهما :متعلق بالنظم الاقتصادية المتبعة فى الدول العربية ووجود فوارق أو فجوات كبيرة بين مستويات النمو فيما بينها الأمر الذى يقتضى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى بهدف التقريب بين المستويات الاقتصادية المختلفة حتى يمكن فتح الأسواق دون الخوف من حدوث اغراق لبعض الأسواق أو عرقلة حركة التبادل السلعى .وثانيهما :يختص بموقف الدول الكبرى ، والتى طالما عارضت فكرة وجود تكتل عربى استنادا الى أن عدم وجود مثل هذا التكتل سوف يتيح فرصا أفضل لها لتكثيف علاقاتها الاقتصادية المباشرة مع دول المنطقة .بالاضافة الى ان مثل هذا الوضع يتيح أيضا تأمين مكانة اسرائيل فى المنطقة.

ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع السياسية غير المستقرة بين الدول العربية لاتشجع على توفير مناخ ملائم لتنشيط الاستثمار أو زيادة التبادل غير التجارى .وهو ما فجرته أزمة الخليج الثانية ، والتى أدت الى زيادة الأعباء الاقتصادية على دول الخليج بشكل خاص بسبب ازدياد نفقاتها الامنية المختلفة .فركزت ، من ثم ، على همومها الداخلية بدلا من الانفتاح على بقية الدول لتحقيق التعاون المطلوب ، ذلك بالاضافة الى الظروف الداخلية السياسية غير المستقرة التى تعانى منها بعض الدول العربية ، والتى تجعل من الصعب تنمية التبادل الاقتصادى بينها وبين بقية الدول .أى أن خريطة التجارة العربية تبدو معقدة للغاية فى الواقع ، حيث يخرج منها العراق كنتيجة للحظر الاقتصادى الدولى عليه ، بجانب بقية الدول التى تعانى من اضطرابات داخلية.

وهكذا ففى ظل مناخ التنافس الاقتصادى والتجارى الذى يسود العالم الآن ، تتخبط التجارة العربية البينية على

خريطة التجارة العالمية. فمن حيث المؤشرات العامة، استمر تدنى التبادل التجارى العربى هذا العام، حيث بلغ حجمه أقل من ٨٪ من اجمالى التجارة العربية مع العالم. فقد وصلت قيمة الصادرات السلعية للعالم العربى إلى ١٣٥,٤ بليون دولار، بما يقرب من ٣,٧٪ من اجمالى الصادرات العالمية، فى حين وصل حجم الواردات الى ١٢٣,٣ بليون دولار بنسبة ٣,٢٪ من الاجمالى العالمى. وشكلت الصادرات البينية حوالى ٩,٩ بليون دولار بنسبة ٧,٦٪ من جملة التجارة الخارجية. وتساهم دول الخليج بحوالى ثلث الصادرات وبحوالى ٦١٪ من الواردات العربية البينية. وتشكل ثلاثة أرباع هذه القيمة حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجى نفسها. وقد أدت أزمة الخليج الثانية الى تراجع حجم السلع المصنعة فى الصادرات العربية البينية الى ما يقرب من ٢٠٪ بالمقارنة مع ١٩٩٢، بعد أن كانت قد قاربت ربع الصادرات العربية الاجمالية عام ١٩٨٩. ويعنى هذا أن تحسن الظروف السياسية وتطوير قاعدة الانتاج يمكن ان يؤدى الى زيادة حجم التبادل التجارى البينى لهذه السلع.

أما على مستوى القطاعات فلايزال القطاع الزراعى يشكل أهمية كبرى لكثير من الدول العربية وان كان نصيب الفرد من الأراضى المزروعة لايتعدى ربع هكتار، ويمثل ربع الأراضى التى يمكن استغلالها فى الانتاج الزراعى. وقد سجل ميزان التجارة الزراعى انخفاضا فى مستوى العجز، وان بقيت قيمة الصادرات الزراعية أقل من حجم الواردات منها. ولعل ذلك يرجع الى تقلص المساحة المزروعة عام (١٩٩٢) بسبب انخفاض هطول الأمطار فى بعض الدول مما أدى الى انخفاض الانتاج الزراعى بشكل عام بنحو ٢٪ عن الأعوام السابقة. وكذلك سجلت الواردات من السلع الغذائية تراجعا، ليس بسبب انخفاض الكميات المستوردة وانما بسبب نقص الأسعار الذى تجاوز ١٥٪، فى حين سجل الانخفاض الكمى ٢٪.

أما قطاع الصناعة فتنقسم الدول العربية فيه الى مجموعتين:

الأولى: تتضمن التسع دول المنتجة للنفط العربى وأعضاء «الأوبك» (السعودية، الامارات، الكويت، قطر، البحرين، عمان، الجزائر، العراق، ليبيا). وتضم المجموعة **الثانية** باقى الدول العربية. ويتراوح نصيب الفرد من الصناعة التحويلية فى دول المجموعة الأولى بين ٤-٧ أضعاف متوسطه فى الوطن العربى. وقد عانى قطاع الصناعة، فى مجال التجارة، من سياسات الاحلال محل الواردات خلال السنوات الماضية، الا أنه سجل تحسنا حيث ارتفعت الصادرات الصناعية لتغطى الواردات منها بنسبة ١١٪ خلال السنة الماضية. وعلى مستوى الاستثمارات البينية، فقد أصيبت بانخفاض بحوالى ٣٦٪. ففى عام ١٩٩٣ وصل حجم الاستثمارات المرخصة بين الدول العربية الى ٣,٨ مليون دولار مقابل ٤٨٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٢. ولعل هذا يرجع الى أن معظم المستثمرين العرب فضلوا الاستثمار كل فى بلده على أساس انعاش اقتصادها من ناحية، وتوافر الاستقرار من ناحية أخرى. واحتلت مصر المرتبة الأولى فى حجم الاستثمارات الوافدة حيث بلغت ١٠٤,٥ مليون دولار بنسبة انخفاض ٧١,٢ عن قيمتها عام ١٩٩٢. تلتها فى المركز الثانى الامارات العربية المتحدة حيث سجلت زيادة عن عام ١٩٩٢ لتصل جملة الاستثمارات الوافدة اليها الى ٥٥,١ مليون دولار. أما المركز الثالث فاحتلته السعودية، فبلغت الاستثمارات فيها نحو ٢٩,٨ مليون دولار، فى مقابل ٢٠,٢ مليون دولار عام ١٩٩٢، ولعل تراجع حجم الاستثمارات المتبادلة هذا يرجع الى المشاكل المتعلقة بالنظم الجمركية والحواجز الكمية وضعف المقدرة على التسويق. وجدير بالذكر، فى هذا الصدد، قيام دول مجلس التعاون الخليجى بتطبيق الاتفاق على انشاء تعريفة جمركية موحدة لحماية أسواقها من سياسات الانحراف التى يمكن أن تحدث للأسواق ذات التعريفة الجمركية المنخفضة.

وبشكل عام، يمكن القول، ان أهم التحديات التى تواجه التجارة العربية البينية تتمثل فى عدم وجود صيغة فاعلة لتحقيق حرية التبادل التجارى للسلع والخدمات. الأمر الذى ادى الى تخفيض معدلات التبادل التجارى الى ادنى الحدود الممكنة، مما سوف يتسبب بالضرورة فى اضعاف الموقف العربى فى حركة التجارة الدولية، لاسيما خلال الفترة القادمة التى تتسم باتساع نطاق ظاهرة التكتل التجارى فى العديد من مناطق واقاليم العالم.

ثالثا : تعديل السياسات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

مجدى صبحى

ربما يكون الملمح الأساسى فى تطور السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجى فى أعقاب أزمة الغزو العراقى للكويت ، هو التركيز على تطوير سياساتها المالية بعد إستنزاف جزء كبير من إحتياطاتها لتغطية تكاليف الحرب من ناحية ، وإستجابة للإنخفاض المستمر غير المتوقع فى أسعار النفط ١٩٩١ - ١٩٩٤. ومن المعروف أن السياسة المالية فى هذه الدول هى المحدد الأساسى للسيولة المحلية والطلب الكلى وكذلك معدلات النمو فى القطاعات غير البترولية .فحيث يعد النفط مصدر الثروة الأساسى (بل والوحيد فى منتصف السبعينات) فقد زادت سيطرة القطاع العام بسبب الطبيعة الهيكلية لهذه الاقتصادات وخاصة الدور المحدود للقطاع الخاص فى النشاطات الإنتاجية ، بل إن توسع القطاع الخاص قد إعتمد بشكل أساسى على إنفاق الحكومة سواء فى شكل دعم مباشر أو الإستفادة من العمليات التى تمولها الموازنة العامة خاصة فى قطاع التشييد والبناء. ولذلك فان الدور المتزايد للقطاع العام والحكومى دفع إلى إستمرار إرتفاع إنفاق الموازنة وخاصة مع تزايد الإنفاق على قطاعات الرفاهة العامة (الصحة - التعليم) والدعم المباشر للعديد من الخدمات والسلع المنتجة محليا ، فيما عرف باسم «دولة الرفاهة النفطية». والواقع أنه لم تكن هناك مشكلة كبيرة فى تمويل الموازنة طالما كانت أسعار النفط فى السوق العالمى مرتفعة نسبيا. لكن الهبوط الكبير فى أسعار النفط ، وبالتالى إيرادات الموازنة منذ منتصف الثمانينيات ، تطلب خفضا فى الانفاق والبحث عن مصادر لتمويل العجز داخلية أو خارجية ، وكذلك محاولة زيادة وتنويع ايرادات الموازنة من القطاعات الأخرى غير النفطية.

فقد تضمنت الموازنة السعودية لعام ١٩٩٥ ولأول مرة زيادة أسعار الخدمات العامة (الكهرباء والتليفونات والمياه) والمشتقات النفطية المدعومة ، وذلك بهدف تدبير إيرادات جديدة للموازنة بعيدا عن النفط (الممول الأكبر للايرادات) وذلك للمساعدة فى التغلب على عجز الموازنة .وقد ترافق ذلك أيضا مع تخفيض حجم الانفاق بالموازنة للسيطرة على العجز فى الأعوام القليلة القادمة والتوصل لموازنة متوازنة بحدود عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن تحقق زيادة رسوم الخدمات العامة والمشتقات النفطية ، الى جانب زيادة الرسوم المفروضة على المعاملات المتصلة بالعمالة الأجنبية والتى يزيد عددها على ٤ ملايين شخص ، إيرادا إضافيا للموازنة يقدر بما يتراوح بين ١٥-١٨ مليار ريال سعودى (٤-٤,٨ مليار دولار).

أما فى جانب النفقات فيقدر إجمالى الأنفاق فى الموازنة بنحو ١٥٠ مليار ريال (٤٠ مليار دولار) وهو مايقل عن النفقات فى موازنة العام الماضى والتى بلغت ١٦٠ مليار ريال بمقدار ٦,٢٥٪ . وفى المقابل قدرت الايرادات الاجمالية بنحو ١٣٥ مليار ريال (٣٦ مليار دولار) وبالتالى يكون العجز المتوقع فى حدود ١٥ مليار ريال (٤مليار دولار) بالمقارنة مع عجز فعلى فى الموازنة الماضية قدره ٤٠ مليار ريال (١٠,٦٪ مليار دولار).. وتبلغ قيمة العجز فى موازنة عام ١٩٩٥ نحو ٣,٣٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى المتوقع بالمقارنة مع ٨,٨٪ من الناتج فى العام الماضى .وسوف يتم تمويل هذا العجز عن طريق إصدار سندات تنمية من المصارف والصناديق الحكومية.

ويأتى ترشيد النفقات فى عدة مجالات من أهمها المصروفات العامة والتوريدات التى تتضمن الكثير من نفقات الدفاع والأمن ، وكذلك الصيانة والتشغيل والمشاريع ، حيث سيتم خفض الإنفاق على إنشاء مشاريع جديدة . كذلك تم خفض الانفاق على التعليم بمقدار ٧,٥٪ فى حين زادت مخصصات الصحة والتنمية الاجتماعية والنقل والمواصلات.

ورغم هذه التخفيضات فمازال الانفاق الدفاعى يحتل المرتبة الاولى فى الانفاق حيث خصص لهذا البند نحو ٤٩,٥ مليار ريال (١٣,٢مليار دولار) أى نحو ٣٣٪ من إجمالى الانفاق، مقارنة مع ٥٣,٥ مليار ريال فى موازنة عام ١٩٩٤ وبنفس النسبة تقريبا .وبينما لن يخفض

الانفاق على بند الأجور والرواتب أكبر أبواب الانفاق فيالموازنة البالغ ٧٦ مليار ريال (٢٠,٣ مليار دولار)، فلأول مرة لن يزيد الانفاق على هذا البند أيضا بالتأكيد على عدم إستحداث وظائف جديدة خارج ماهو محدد بالموازنة. وفى جانب الايرادات التى تقدر كما ذكرنا بنحو ١٣٥ مليار ريال، يتوقع أن يأتى ٩٣ مليار ريال منها ٢٤,٨ مليار دولار من صادرات النفط وبنسبة تبلغ ٦٨,٨٪ من جملة الايرادات مقارنة مع ٧٥٪ فى موازنة العام الماضى. بينما ترتفع مساهمة المصادر غير البترولية الى ٣٢ مليار ريال. وقد وضعت الايرادات على أساس سعر وسطى لبرميل النفط فى عام ١٩٩٥ يقدر بنحو ١٤ دولار للبرميل وهو مايعد سعرا متحفظا وهذا ملمح أساس آخر من ملامح الموازنات فى كافة الدول الخليجية. ومن هنا فان العجز الراهن فى الموازنة يبقى الى حد كبير رهن عاملين هامين ، هما التمسك بترشيد الإنفاق كما هو معلن ، ومدى إقتراب أو إبتعاد أسعار النفط عن المتوقع لها ، وخاصة فى دولة منتجة كبرى كالسعودية التى يبلغ حجم إنتاجها اليومى نحو ٨ ملايين برميل ، إذ يوسع إرتفاع أسعار البترول بمقدار دولارين أن يخفض من قيمة هذا العجز المتوقع. وفى كافة الأحوال ، فان التوقعات السائدة هى أن السعر الوسطى لبرميل النفط من خامات الأوبك سيكون أعلى من مستواه عام ١٩٩٤ البالغ ١٦,٢٣ دولار للبرميل وإذا تحقق الهدف السعودى من التركيز أكثر على إنتاج الخامات الخفيفة خلال عام ١٩٩٥ ، فان توقع زيادة السعر بمقدار دولار أو دولارين هو أمر محتمل جدا.

ومن المنتظر أن تضيف زيادة أسعار خدمات الكهرباء والتليفونات والمياه إيرادات جديدة بحدود ٧ مليارات ريال بينما تضيف زيادة أسعار المشتقات البترولية نحو ٨ مليار ريال ، والرسوم الجديدة المفروضة على معاملات العمالة الأجنبية (رسوم التأشيرات ورخص العمل) حوالى ١,٥ - ٢ مليار ريال سنويا ، إضافة الى أن زيادة أسعار تذاكر السفر خاصة على الرحلات الداخلية لشركة الخطوط الجوية السعودية يمكن أن تضيف ٣٠٠ مليون ريال وإذا تحسن معدل النمو عن المستوى المسجل فى عام ١٩٩٤ (٠,٦٪)، فان الحكومة قد تزيد إيراداتها من الرسوم الجمركية نتيجة لتوقع زيادة الواردات بعد إنخفاضها بمقدار ٢٢٪ خلال العام الماضى.

ولاشك أن تلك السياسة المالية الجديدة سيكون لها إنعكاساتها الإقتصادية البعيدة الأثر. فالعديد من الشركات المعتمدة على الحكومة فى نشاطاتها لجأت بالفعل وستزيد من لجوئها الى ترشيد نفقاتها من أجل إدارة إقتصادية أكثر كفاءة ، وهو أمر سيكون ملموسا ولاشك فى قطاع التشييد والبناء (شركات المقاولات) مع تقليص الانفاق الحكومى على بنود الصيانة والتشغيل والمشروعات الجديدة ، وكذلك الأمر بالنسبة للموردين للقطاع الحكومى. ورغم مايمكن أن يخلفه ذلك من مصاعب لبعض الشركات ، إلا أنه فى المدى المتوسط والطويل يزيد من قدرة شركات القطاع الخاص على التنافس وفقا لأسلوب أكثر كفاءة يعتمد بحق على قوى السوق.

أما الملمح الثانى الهام الذى ستؤثر عليه السياسة المالية الجديدة فهو سياسة الأسعار إذ أن أسعار الكهرباء والمياه ستزيد من تكاليف أعباء المعيشة للمستهلكين. لكن الأكثر أهمية هو أن كبار المستهلكين لهذه الخدمات أى الشركات الصناعية ، قد تضطر الى زيادة أسعار منتجاتها .وهو الأمر الذى سيعنى المزيد من ترشيد الإدارة الإقتصادية فى ظل أسعار نسبية تعكس بصورة أفضل الندرات النسبية للموارد.. وقد علق بعض المراقبين على أن زيادة أسعار المشتقات النفطية وحدها سيكون له أكبر الأثر فى تعديل السياسة الزراعية (وخاصة إنتاج القمح المرتفع الكلفة للغاية) بتعديل هام فى التركيب المحصولى أو هجر هذا النشاط كلية فى بعض الأحوال. إذ أن الزراعة وخاصة زراعة القمح تعتمد بشدة على المشتقات النفطية فى تشغيل الالات ولاسيما للرى ، وهو الأمر الذى سيجعل الربحية النسبية لهذه الزراعات أقل بكثير عن ذى قبل .وهكذا فإن السياسة المالية السعودية الجديدة ستعنى حال الالتزام بها المزيد من رشادة إستخدام الموارد ، وتعديل السياسات الاقتصادية الكلية بما يجعل القطاع الخاص يعمل وفقا للمزيد من إعمال آليات السوق بدلا من الاستناد للحضانة الحكومية الممتدة ، وهو الأمر الذى سيجد دفعة مع إعلان التوجه للتخصيصية فى الفترة القادمة وفقا لما أعلنه صراحة العاهل السعودى بنفسه عند حضوره لحفل تخريج دفعة من جامعة الملك عبد العزيز فى مايو ١٩٩٤.

كما أن هذه السياسة المالية تقلص الى حد كبير من إستمرار تمتع المواطن بخدمات «دولة الرخاء النفطية» دون أن يبذل كثير جهد ، وهو الأمر الذى سبق لبعض الإقتصاديين أن وصفوه باعتباره "ريعا على المواطنة "إلا إن هناك حساسية سياسية تحيط دائما بعملية رفع الأسعار - حتى فى بلد يتمتع بارتفاع متوسط الدخل كالمملكة السعودية - الأمر الذى دفع الملك فهد الى التصريح بأن رفع أسعار الخدمات العامة هو أمر مؤقت مرهون بالوضع المالى للمملكة، وسيعود الى سابق عهده بمجرد تحسن الأوضاع. ورغم أن ذلك يلقى ببعض الشك حول مدى

إستمرارية السياسة المالية الجديدة إلا أن الاعتقاد الشائع هو أنه لابديل عن عملية ترشيد الإنفاق الحكومي خلال السنوات القليلة المقبلة ، وهو ما لن يتأتى إلا عن طريق الإستمرار في نفس الاتجاه وإن كان بمعدلات أقل سرعة مما تم في موازنة ١٩٩٥ .

ولم تكن ظروف الكويت أقل صعوبة عند إعداد موازنة العام المالي ١٩٩٤/١٩٩٥ ، حيث تعرضت الموازنة التي أعدتها الحكومة للرفض من قبل المجلس الوطني (البرلمان) وجرى إقرارها فعليا بعد ستة أشهر من الخلاف بين البرلمان والحكومة .والواقع أن قضية الخلل المالي تعد القضية الأساسية أمام الكويت منذ تم تحريرها من الغزو العراقي في نهاية فبراير ١٩٩١.

وكانت الحكومة قد قدمت الموازنة وهي تقدر العجز الصافي بنحو ١,٧٥٣ مليار دينار كويتي (٦,٢ مليار دولار). وقد رفض البرلمان هذه الموازنة ونجح في اقناع الحكومة باحداث مزيد من خفض الانفاق بمقدار ٢٥٠ مليون دينار (٨٣٨ مليون دولار)، وبذلك بلغ العجز الصافي في الموازنة نحو ١,٥٠٣ مليار دينار (٥,٠٣٧ مليار دولار)، مرتفعا عن مستواه في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ حيث كان يبلغ ١,٢٢٤ مليار دينار (٤,١ مليار دولار).

وكان ذلك نتيجة لتضمين الموازنة لأول مرة بند الانفاق العسكري ، وهو مطلب أصر عليه البرلمان الكويتي .ويصل العجز الكلي في مشروع الموازنة الى ١,٧٦٦ مليار دينار (٥,٩٢٢ مليار دولار) وهو مايزيد بمقدار ١٨٪ عن العجز المسجل في العام المالي ١٩٩٣/١٩٩٤ . فقد إرتفع الإنفاق الى ٤,١٤ مليار دينار (١٣,٨٨٣ مليار دولار) وهو مايزيد بمقدار ١١٪ عن الانفاق الذي سجل في موازنة عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤. بينما إنخفضت الايرادات الى ٢,٦٣٧ مليار دينار (٨,٨٤ مليار دولار). ويرجع هذا الى توقع الموازنة لسعر منخفض لبرميل النفط لايزيد على ١٢ دولار للبرميل، وحيث أن عائدات النفط تقدم مايزيد على ٨٤٪ من الايرادات ، فان هذا التوقع المتحفظ للغاية للأسعار يؤدي الى خفض الإيرادات المتوقعة ، وهو ماحدث أيضا بشأن الموازنة السعودية.

والواقع أن الكويت قد أقدمت هي الأخرى على العديد من الاجراءات التي تتخذ لأول مرة لزيادة حجم الايرادات غير البترولية. فقد تم رفع الرسوم الجمركية على أكثر من ٢٠٠ سلعة مستوردة ، زيادة أسعار رسوم الخدمات العامة كالكهرباء والنقل والاتصالات خاصة للمستهلكين الصناعيين. ويتوقع أن يؤدي ذلك الى زيادة الايرادات بمقدار ١٠٠ مليون دينار (٣٢٥ مليون دولار) سنويا. ورغم ذلك فان إجمالي الايرادات في الموازنة قل بمقدار ٦,٥٪ عن العام المالي السابق ، حيث كانت الموازنة قد وضعت على أساس سعر ١٥ دولار لبرميل البترول.

لكن تقتضي المقارنة بين موازنة هذا العام وموازنة العام الماضي الاشارة الى أن جانب الايرادات قد وضع بتحفظ شديد على أساس أن أسعار البترول في السوق العالمي قد تجاوزت بالفعل مستوى ١٢ دولار للبرميل الذي وضعت على أساسه الموازنة .فارتفاع مقداره نحو ٢ دولار فقط للبرميل يحقق زيادة كبيرة في عائد دولة تصدر مايقرب من ٢ مليون برميل يوميا ، تصل الى نحو ١,٤ مليار دولار إضافية. إذا ماوضع الأنفاق العسكري جانبا وهو يبلغ ٥٠٠ مليون دينار (١,٦٥٧ مليار دولار) فان الموازنة تكون في الواقع قد خفضت جانب الانفاق المدني بنحو ٧,٥٪ عن العام المالي السابق.

ورغم أن الخصخصة قد أعلنت كسياسة بوسعها زيادة الكفاءة الإقتصادية وتقليص الأعباء المالية للدولة ، فليس متوقعا أن ينجم عن خطتها الكثير .فالعديد من الشركات الصغيرة ، والتي سبق أن إشترتها الحكومة كجزء من عمليات الانقاذ التي إتخذتها في أعقاب أزمة سوق المناخ عام ١٩٨٢ ، لا يتيح بيعها إحداث خفض ملموس في الأعباء المالية. أما الشركات الكبرى فيبدو من الصعب تحويلها للقطاع الخاص في ظل أوضاعها الحالية ، وخاصة لوجود بطالة مقنعة مرتفعة للغاية بها ، ومن هنا تصبح القضية حرجة سياسيا. في هذا المجال أعلنت الحكومة الكويتية عن نيتها في عدم توفير وظائف في الحكومة والقطاع العام إلا بحسب ماتقتضيه حاجة هذه الجهات ، وربما يمثل ذلك إذا ماتم تنفيذه بالفعل فرصة جيدة لتحسين الوضع المالي بخفض الزيادات المتحققة في بند الأجور والمرتبات في الموازنة وتحسين فرص خصخصة الشركات العامة ، لكن في كل الأحوال يبقى الوضع في المدى القصير رهنا لأسعار البترول في السوق الدولية. أما في المدى المتوسط والطويل فهو يعتمد على مدى النجاح في خفض الانفاق والمضي في طريق تدعيم الادارة المثلى للشركات العامة والتخلص من بعضها ببيعها للقطاع الخاص .

وقد أعلن وزير المالية الكويتي عن نية الحكومة خفض العجز في مشروع الموازنة للعام المالي ١٩٩٦/٩٥ بنحو ٥٠٠ مليون دينار أخرى (١,٦٧٥مليار دولار) بحيث يصبح العجز المستهدف حوالي مليار دينار كويتي (٣,٣٥٠ مليار دولار) بدلا من نحو ١,٥ مليار دينار في مشروع الموازنة للعام المالي ١٩٩٥/٩٤ وهو مايعني خفض مقدار العجز الصافي بنحو ٣٣٪. وأعطى أعلان وزير المالية إنطباعا بأن

وزارة المالية تقوم بالفعل باعداد برنامج مالي للفترة المتبقية من هذه القرن بحيث يمكن مع بداية القرن المقبل موازنة الميزانية العامة للدولة.

وعلقت مصادر إقتصادية كويتية على ذلك بأن وزير المالية قد ركز فى تحقيق هذا الهدف على جانب النفقات .وأكد ضرورة توفر الإدارة السياسية لخفض العجز فى الموازنة الذى أصبح «أخطر الأزمات التى تمر بها البلاد». فالمشكلة فى عجز الموازنة كانت دائما فى التوجه السياسى الذى دأب على شراء الود السياسى من خلال ترتيب أعباء على المالية العامة ، مما أدى لتعثر التوجه نحو «تصحيح» أسعار بعض السلع والخدمات العامة وفرض ضرائب غير مباشرة. لكن ثمة اعتقادا بإمكانية تطبيق مثل هذه الاجراءات والمرحلة الراهنة بعد قيام السعودية باتخاذ اجراءات مماثلة ، فى اطار التأثير المتبادل بين دول الخليج وبضعها البعض. وقد نبه بعض الاقتصاديين الكويتيين الى بندين فى جانب الانفاق العام يمكن ترشيدهما بشدة أولهما بند الأجور والمرتبات الذى يزيد على ٢ مليار دينار كويتى (٦,٧مليار دولار) ويتضخم عن ذلك إذا أضيف مايحول للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية. ولاتوجد وسيلة أمام الحكومة لتخفيض هذا البند سوى بشكل غير مباشر عن طريق تخفيض الدخول الحقيقية بفرض الضرائب والرسوم وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة. كما يمكن للحكومة بشكل مباشر أن تحد من النمو فى حجم الانفاق على هذا البند من خلال تقليص عدد الوظائف الجديدة المستحدثة فى دواوين الحكومة والقطاع العام.

أما البند الثانى الذى لاتزال هناك فرصة لترشيده فهو بند الأمن والدفاع الذى يبلغ الانفاق عليه نحو مليار دينار كويتى (٣,٣٥٠ مليار دولار) من دون أن يشمل ذلك الرواتب والأجور للعاملين فى هذا القطاع، على الرغم من أن الحكومة مازالت تنظر لتخفيض هذا الانفاق بحساسية كبيرة.

لكن تظل هناك مشكلة التنافس المحتمل بين الحكومة ومجلس الأمة فى العامين الأخيرين من عمر المجلس. إذ كانت الحكومة قد راهنت على تغيير نتائج الإنتخابات من خلال تبنى مشروعات مكلفة مثل إسقاط قروض الاسكان والقروض الإستهلاكية وفواتير الخدمات العامة ودفع رواتب وأجور فترة الإحتلال وفوائد الودائع خلال تلك الفترة ، وزيادة الرواتب والأجور وإصدار مشروع قانون بشراء محافظ قروض البنوك للمواطنين فى شهر مايو ١٩٩٢. وقد ساهم ذلك فى مضاعفة عجز الموازنة العامة وصعوبة السيطرة عليه. ومن المتوقع أن يلجأ بعض أعضاء المجلس الى تقليد مثل هذا الأسلوب الحكومى ، وذلك بترتيب أعباء جديدة على المالية العامة لضمان تجديد إنتخابهم مرة أخرى .ومن هنا فان البداية الصحيحة التى بدأت تنتهجها الحكومة فى معالجة العجز المالى يحف بها خطر عدم الإتفاق سياسيا حول الطريق لخفض العجز من ناحية وعلى مدى تمشى إيرادات البترول مع التوقعات المحددة لها من جهة أخرى .

أما عجز الموازنة البحرينية عام ١٩٩٣ فقد بلغ نحو ٦٤ مليون دينار وهو مايتفق مع مشروع الموازنة طبقا للتقرير الذى أعلنته مؤسسة نقد البحرين (البنك المركزى). وقد حدث هذا بالرغم من إنخفاض الايرادات عما كان متوقعا فى مشروع الموازنة .ويعد هذا العجز فى الموازنة أقل بنحو ١٢٪ عن العجز المسجل فى موازنة عام ١٩٩٢ والذى بلغ ٧٢ مليون دينار. ويتوقع أن يرتفع العجز من جديد فى مشروع موازنة ١٩٩٤ الى ٧٥ مليون دينار وكان إجمالى الايرادات عام ١٩٩٣ نحو ٥٦٢مليون دينار مقارنة مع توقعات هذه الايرادات البالغة ٥٨٠ مليون دينار. وذلك بالرغم من إرتفاع الايرادات البترولية بمقدار ٢٠٪ لتبلغ ٣٧٤ مليون دنيار وهو مايعزى الى زيادة حصة البحرين فى حقل أبوصفا المشترك مع السعودية. وقد زادت الايرادات غير البترولية بشكل هامشى لتصل الى ١٩٥,٤ مليون دينار، وفى المقابل فان الايرادات المتوقعة لعام ١٩٩٤ تبلغ ٦٠٠ مليون دينار.

وقد إرتفع إنفاق الحكومة عام ١٩٩٣ ليسجل ٦٢٦ مليون دينار، بزيادة ٧٪ عن الإنفاق المسجل عام ١٩٩٢ ، ولكنه يبقى فى الواقع أقل من الإنفاق المتوقع فى مشروع الموازنة والذى كان مقدرا له ٦٤٣ مليون دينار. ومن جملة هذا الإنفاق ، فإن الانفاق الجارى بلغت نسبته ٨٢٪ والانفاق الرأسمالى نحو ١٨٪. أما الإنفاق الاجمالى المتوقع فى مشروع موازنة ١٩٩٤. فيقدر إرتفاعه الى ٦٧٥ مليون دينار.

وقد إستمر تكريس العمل بميزانية السنتين فى البحرين فقدمت الحكومة مشروع موازنة للعامين ١٩٩٥و١٩٩٦. ولوحظ من أرقامها إستمرار توقع الحكومة لإنخفاض المساهمة النسبية لايرادات الدولة من مبيعات النفط والغاز ليس بسبب تدنى هذه العائدات ، بل لزيادة الايرادات من القطاعات الأخرى .لذلك انخفضت إيرادات النفط والغاز من ٨٠ - ٨٥٪ من إجمالى الايرادات فى أوائل الثمانينيات الى نحو ٥٤,٥٪ فى مشروع موازنة عامى ٩٥ و ٩٦ .كما أن البحرين كغيرها من دول الخليج إعتمدت على توقعات

متحفظة لأسعار النفط تبلغ ١٢ دولار للبرميل لتجنب أى إنخفاض مفاجىء فى الأسعار كما حدث فى عام ١٩٩٣ ويشكل دفع الدولة فى هذا العام الى اللجوء للإقتراض المحلى لأول مرة .كما أن الحكومة البحرينية وكغيرها من الحكومات الخليجية رفعت الرسوم على بعض الخدمات العامة مثل تجديد السجلات التجارية (٣٠٪) ورخص الاقامة وتأشيرات الدخول (٢٥٪) وأصبحت هذه الزيادات تتكرر من عام لآخر. كما يلاحظ فى الموازنة البحرينية التقلص النسبى لبند الأجور والرواتب الذى أصبح يشكل نحو ٦٠٪ من جملة النفقات العامة بعد أن كان يتجاوز ٦٥٪ فى السنوات السابقة.

وفى مشروع الموازنة لعام ١٩٩٥ قدرت الايرادات من مبيعات النفط والغاز بنحو ٥٢٠ مليون دينار بحرينى، وتأتى بعد ذلك الايرادات من الضرائب والرسوم التى يقدر لها أن تبلغ ٩٢,٤ مليون دينار فى موازنة ١٩٩٥ وبما نسبته ١٧,٧٪ من جملة الايرادات. ثم تأتى بعد ذلك الايرادات من جانب المؤسسات العامة (مياه وكهرباء ومبيعات الألومنيوم والبتروكيماويات) التى يتوقع أن تساهم بما نسبته ١٦,٦٪ من اجمالى الايرادات حيث تقدر بنحو ٨٦,٢ مليون دينار بحرينى.

أما فى جانب الانفاق ، يعد بند الأجور والرواتب هو الأكبر (نحو ٤٨,٣٪) عام ١٩٩٥ أو ماقيمته ٣١٠,٢ مليون دينار. كما يبلغ الانفاق على توسيع البنية الأساسية ١٢٠ مليون دينار، وهو بند هام لأنه مازال المحرك الرئيسى لعجلة النشاط الاقتصادى لاسيما فى قطاعات المقاولات والتجارة .كما أن الانفاق على الدفاع والأمن إرتفع الى نحو ٢٩,٦٪ من جملة الانفاق فى الموازنة ، حيث وصل الى ١٧٣ مليون دينار بعد أن كان لايزيد فى أوائل التسعينيات عن ١٠٠ مليون دينار.

وبذلك فان إجمالى العجز المتوقع عام ١٩٩٥ يصل الى نحو ١٢٢ مليون دينار.

وهى زيادة كبيرة عن كل من العجز المسجل فى عام ١٩٩٣ البالغ ٧٢ مليون دينار ، والعجز الذى كان متوقعا فى مشروع موازنة ١٩٩٤ والذى لم يزد عن ٧٥ مليون دولار. وإن كان ينبغى أن يؤخذ ذلك بتحفظ أيضا نتيجة الخفض الكبير فى الايرادات المتوقعة من مبيعات النفط والغاز نظرا لوضع الموازنة على أساس سعر منخفض لبرميل النفط.

أما فى قطر ، فقد تم خفض الانفاق بمقدار ١٠٪ فى موازنة عام ١٩٩٤/١٩٩٥ التى بدأت فى ابريل ١٩٩٤.

ويقدر مشروع الموازنة إجمالى الانفاق بحوالى ١١,٨ مليار ريال قطرى ويشمل ذلك إنفاقا إستثماريا يبلغ ٢,٢٣ مليار ريال وهو مايقل بنحو ١٤٪ عن موازنة ١٩٩٣. وبالرغم من الخفض فى الانفاق الاجمالى ، فان العجز فى الموازنة قدر له أن يرتفع بمقدار ٢٨٪ عن العام السابق ليبلغ ٣,٤٧ مليار ريال. ويعد هذا محصلة لتوقع إنخفاض الإيرادات بمقدار ٢٠٪ لتبلغ ٨,٣٦ مليار ريال وذلك بسبب توقع إنخفاض أسعار النفط.

وسوف يغطى النقص فى الايرادات بخفض الموازنات لبعض الوزارات ، وكذلك إغلاق العديد من المكاتب الاعلامية والعسكرية فى الخارج.

أما فى مشروع الموازنة العمانية لعام ١٩٩٥ فقد قدرت الايرادات بنحو ١٨٤٧ مليون ريال عمانى بينما يبلغ الانفاق نحو ٢١٩٥ مليون ريال عمانى. ويلاحظ فى مشروع الموازنة أن بند الانفاق على الدفاع والأمن مازال يستحوذ على نسبة كبيرة من جملة الانفاق تصل الى ٤١٪ ، حيث وصل الى ٨٨٥ مليون ريال عمانى. يعنى ذلك إستمرار إرتفاع الانفاق على هذا البند الذى لم تبلغ نسبة الانفاق عليه فى موازنة عام ١٩٩٢ سوى ٣٤,٧٪ من جملة الإنفاق.

ومازال النفط والغاز يلعبان الدور الأكبر فى جانب الايرادات ، إذ توقع مشروع موازنة عام ١٩٩٥ أن تحقق الايرادات من هذا القطاع حوالى ٧٣٪ من جملة الايرادات. ويكاد يكون التميز العمانى فى معالجة الخلل المالى هو فى الاعتماد الأكثر كثافة على سياسة الخصخصة لتخفيف الأعباء المالية للدولة. إذ بدأت الحكومة فى عام ١٩٩٤ أضخم برنامج خليجى للخصخصة ، وسيتم خلال عام ١٩٩٥ إنشاء أول محطة توليد للكهرباء من قبل القطاع الخاص، كما أن هناك عروضا لبناء محطات أخرى وبناء شبكات للصرف الصحى.

وفى الامارات بلغت الايرادات فى موازنة عام ١٩٩٤ حوالى ١٦,٢٥ مليار درهم. بينما بلغ الانفاق نحو ١٧,٦ مليار درهم (٤,٨٩ مليار دولار) ليكون العجز المعلن حوالى ١,٤ مليار درهم. وقد أعلنت دولة الامارات عن تحصيل رسوم جديدة على الخدمات الصحية التى تقدمها للمواطنين والوافدين بما يؤدى الى زيادة الايرادات العامة وخفض العجز فى الموازنة العامة لعام ١٩٩٥. ويأتى ذلك فى أعقاب إعلان الحكومة أن الخدمات الصحية تقدم للوافدين بأسعار شبه رمزية تقل عن ١٠٪ من تكلفتها. لذا فقد رفعت أسعار هذه الخدمات لتصل فى أحيان كثيرة الى أكثر من خمسة أمثال السعر السابق. كما تم زيادة رسوم الشهادات والتقارير الصحية وتراخيص مزاولة مهنة الطب البشرى والصيدلة .وشملت القرارات زيادة رسوم الكهرباء ورسوم

معاملات الهجرة والجنسية والمرور إضافة الى زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من ١٪ الى ٤٪ .

ومع تأخر صدور مشروع موازنة عام ١٩٩٥ ، تم الإتفاق على أن يكون إنفاق كافة الجهات والوزارات فى حدود موازنة عام ١٩٩٤ ، وعلى أساس أن يكون الإنفاق الشهرى فى حدود ١/١٢ منها ومع توقع الموازنة لبقاء أسعار النفط على ماكانت عليه خلال العام الماضى ، وإستمرار حصة إنتاج الامارات عند ٢,١٦ مليون برميل يوميا ، فانه لايتوقع حدوث إرتفاع فى الإيرادات النفطية . لكن نتيجة لزيادة الرسوم كما سبق القول فان الايرادات غير النفطية ستتجه نحو الزيادة وهو ماسيعمل بدوره على خفض العجز فى الموازنة الذى يبقى على أى حال أقل عجز بين كافة الدول الخليجية .كما أعلنت الامارات أن عام ١٩٩٥ سيكون عاما للخصخصة ، إذ من المتوقع أن تقوم الدولة بطرح جزء من أسهمها فى بعض الشركات الحكومية الناجحة للإكتتاب العام.

وعلى رأس المؤسسات التى ستطرح أسهمها للخصخصة مؤسسة الامارات العامة للبترول والمصرف العربى للاستثمار والتجارة الخارجية الذى تساهم فيه الى جانب الامارات كل من ليبيا والجزائر .

وهكذا يبدو فى أعقاب أزمة الخليج الثانية أن الخلل المالى هو الخلل الأكثر حدة فى اقتصاديات دول الخليج ، وخاصة بعد النضوب الكبير فى الاحتياطات المالية لمعظم هذه البلدان وإتجاه أسعار النفط للإنخفاض منذ عام ١٩٩١ بعد إرتفاعها مؤقتا بسبب الأزمة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٠.

إلا أن معالجة هذا الخلل المالى لم تتبدل سوى مع نهاية عام ١٩٩٤ وبدءا على الأرجح من موازنة عام ١٩٩٥. إذ إتجهت معظم بلدان الخليج ولأول مرة الى إحداث زيادات فى إيرادات الموازنة غير النفطية عن طريق رفع الرسوم على العديد من الخدمات والجمارك وزيادة أسعار الخدمات العامة التى تقدمها الدول الخليجية وبما يحد من التوسع الكبير فى سياسات الرفاه للدولة النفطية التى بدأت منذ الارتفاع الكبير فى أسعار النفط فى أواخر عام ١٩٧٣ . كما أن السياسة الأخرى التى تتبناها العديد من الدول الخليجية هى الاتجاه للخصخصة لتخفيف الأعباء المالية للدولة .والى حد أقل فان بعض دول الخليج فى سبيلها لمراجعة سياستها فى التوظف بشكل يحد من خلق الوظائف الجديدة فى القطاع العام والحكومة وهو مايحد بدوره من نمو بند الأجور والرواتب فى جانب الانفاق العام الذى يعد البند الأكبر للأنفاق فى معظم هذه البلدان .

ومن المنطقى أن تلعب السياسة المالية فى دول الخليج دورا يتجاوز بكثير الدور المعروف الذى تلعبه هذه السياسة فى بلدان أخرى ، نظرا لأن هذه السياسة لعبت الدور المحورى فى إدارة عجلة النشاط الإقتصادى ككل .سواء فى القطاع العام عن طريق المشروعات الكبرى التى نفذتها وتديرها الحكومة أو من خلال الانفاق على مشروعات البنية الأساسية التى يقوم بها القطاع الخاص ، أو من خلال الدعم المباشر وغير المباشر للمنتجين من القطاع الخاص . وكذلك من حيث توسيع الإستهلاك العائلى من خلال سياسات الدعم المفرط للمواطنين التى تبنتها هذه البلاد منذ منتصف السبعينات .

لذلك فان تعديل هذه السياسة سينعكس بدوره على حركة النشاط الاقتصادى ، إذ أن تقليص بعض بنود الانفاق والدعم ستنعكس ولاشك فى صورة تباطؤ عجلة النشاط وخاصة فى القطاع الخاص من خلال الحد من دوره فى مشروعات البنية الأساسية أو التوريدات للحكومة ، وكذلك من خلال رفع الرسوم التى تتقاضاها الدولة على الخدمات العامة (الكهرباء - المياه - التليفونات). أو من خلال ضغط الإستهلاك العائلى مع زيادة أسعار العديد من السلع والخدمات العامة والسلع المستوردة بعد رفع الرسوم الجمركية عليها. الا أن ذلك يعتبره العديد من الأطراف تطورا ايجابيا من زاوية أن هذه القرارات والسياسات الأخيرة بوسعها أن تعكس على نحو أكثر صحة الندرات النسبية للموارد المتوفرة بما يؤدى الى تبنى سياسات أكثر فاعلية فى عملية الانتاج ذاتها .وكذلك تقليص إعتماد المواطن على الدولة فى مدة بخدمات وسلع بأسعار منخفضة فى وقت تتقلص فيه بشكل كبير الايرادات التى تمكن الدولة من الاستمرار فى نفس هذه السياسة وخاصة فى ظل معدلات النمو السكانى المرتفعة التى تتميز بها هذه البلدان .

جمهورية مصر العربية

مقدمـــة

د .محمد السيد سعيد

مثل أى نظام سياسى آخر، يواجه النظام السياسى فى مصر طائفة من التحديات والمشاكل. ويمكن النظر إلى هذه المشاكل والتحديات من خلال أكثر من منظور تبعا لدرجة بساطة أو تعقيد ورقى الرؤية.

من المنظور البسيط، هذه التحديات والمشاكل هى التى تشكل جدول أعمال النظام السياسى والمجتمع السياسى أى طائفة الموضوعات والمطالب التى تتطلب عملا منظما لحلها أو أشباعها. ويؤدى نجاح النظام السياسى فى حل المشكلات والتحديات التى تعبر عن جدول أعماله إلى إرضاء أكبر قسم ممكن من المجتمع السياسى، وبالتالى نمو مشروعية النظام. وعلى العكس يؤدى فشل النظام السياسى فى حل هذه المشكلات أو الوفاء بالمطالب ذات الأولوية من وجهة نظر أطراف عديده فى المجتمع السياسى إلى إحباط واسع، وبالتالى إلى تآكل مشروعيه هذا النظام.

فى حاله النجاح، يتوازن المجتمع السياسى والنظام السياسى، وينتقل من حيث الرضا العام بأدائه إلى مستويات أعلى من الاشباع وتحقيق قدر عظيم من السلام الاجتماعى والسياسى الداخلى، دون الحاجة إلى عمليات تأقلم أو تغيير جسيمة أو مكلفة. وفى حالة الفشل، يفقد النظام السياسى قدرا من توازنه ويصبح أسيرا لاختلالات وتشوهات معينة، غالبا ما تعبر عن نفسها فى صورة صراع سياسى واجتماعى، وربما ثقافى. ويتطلب الأمر قدرا من التأقلم والتغيير فى خصائص النظام السياسى أوالطريقة التى يعمل بها.

فكأن جدول أعمال النظام السياسى هو حجر الزاوية فى دراسة فعالية النظام السياسى أو المعيار أو المحك الذى يحكم بمقتضاه على نجاح النظام من عدمه، وعلى حاجته للتأقلم الايجابى والتغيير السلمى بدرجة تقل أو تزيد تبعا لدرجة الاختلال ومستوى الوفاء بالمطالب وحل المشكلات. فإذا نظرنا للنظام السياسى وكأنه آلة – مثلما يفعل بعض علماء السياسة منذ الخمسينات – فإن كل نظام يتسم بطريقة أو أسلوب ما لحل المشكلات المطروحة على جدول أعماله. هذه الطريقة تنهض جزئيا على الخصائص القانونية والسياسية للنظام وجزئيا على التفاعلات التى يدخل هذا النظام طرفا فيها مع بقية أطراف المجتمع السياسى. فلكل آلة تصميم معين يحكم عملياتها الآلية. كما أن لها إرتباطاتها مع بيئتها، وهى إرتباطات تحكم عملياتها الحيوية. وبالنسبة للنظام السياسى فإن هذا الجانب من الصورة يمثل تفاعلات وعمليات النظام. وكل طريقة أوأسلوب فى حل المشكلات المطروحة على جدول أعمال النظام السياسى تتطلب توظيف موارد معينة: اقتصادية ودبلوماسية وسياسية وثقافية وربما عسكرية. ونعنى بالموارد السياسية حجم التأييد الذى يحظى به النظام السياسى وتحالفاته. هذه الموارد تشبه المواد الأولية التى تستخدمها الآلة فى عملية الصناعة لكى تخرج بمنتج نهائى. هذا المنتج النهائى هو السياسات وماتحققه من حل للمشكلات وبالتالى لدرجات متفاوتة من الرضا العام. فكأن دراسة النظام السياسى تتطلب معرفة طريقته فى التشغيل، وما يستخدمه من موارد ومايطرحه من سياسات: أى تفاعلات وآليات، ومدخلات ومخرجات.

هذا إذا نظرنا إلى النظام السياسى من منظور شديد البساطة وكأنه آله صناعية حديثة. ومن منظور أكثر تعقيدا، فإن المطالب والموضوعات المطروحة على جدول أعمال النظام السياسى قد لاتقبل حلولا بسيطه وحاسمة فى الأمد القصير. وقد يكون حل مشكلة معينة على حساب تجاهل مشكلة أخرى. بل إن اسلوبا معينا فى حل طائفة من المشكلات قد يولد هو ذاته طائفة أخرى منها. وغالبا ماتختار الحكومة القائمة أسلوبا أو طريقة ما، وتختار الأطراف الاخرى فى النظام السياسى أو فى المجتمع السياسى الواسع طريقة أو طرق أخرى. وهنا يكون الصراع السياسى حول التوجهات والفلسفات والاستراتيجيات الكبرى لحل المشكلات هو أحد مدخلات النظام السياسى أو هو بيئة هذا النظام. بل قد يصل الأمر إلى حالة من الانقسام والتعارض الشديد بين أطراف المجتمع السياسى بحيث يصل بالمجتمع إلى حالة من التشتت الثقافى. عندئذ تكون أمام معضلات كبرى للتطور الاجتماعى والثقافى بشكل عام. بل قد تكون محنه اجتماعية وثقافية عندما يكون واضحا أمام المجتمع السياسى أن كل الطرق المتاحة أو التى يدافع عنها أطراف مختلفون فى المجتمع السياسى لحل المشكلات والقضايا المطروحة على جدول الأعمال لها تكاليف كبيرة يصعب احتمالها بدون

هزات كبرى فى المجتمع نفسه.

هذا المنظور الأخير يتطلب لدراسة النظام السياسى مداخل معقدة ومتطورة، ومتعددة للغاية. وقد يتحتم الأخذ بهذا المنظور عندما يكون من المستحيل النظر إلى النظام السياسى كآلة صناعية حديثة لها طريقة مستقرة، أى آليات وعمليات حيوية منتظمة لحل المشكلات. ففى معظم النظم السياسية فى العالم الثالث نجد درجات متفاوتة من عدم الاستقرار والتقلب لأسباب أهمها حالة التخلف والفقر نفسه. غير أنه حتى فى حالة النظم السياسية فى الجزء المتقدم من العالم قد نجد انفسنا أمام لحظات انتقال وأزمات كبرى. ومع ذلك، فإن المنظور البسيط للنظام السياسى يصلح كبداية لدراسة العمليات السياسية على نحو مفهوم لأكثر القراء. ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة للمجتمعات السياسية القديمة والأكثر حظا من حيث الاستقرار مثل حالة مصر. ولهذا فسوف نتعامل مع دراسة النظام السياسى فى مصر من المنظور البسيط. ويتطلب ذلك التمييز بين مدخلات النظام، ومخرجاته أى سياسته وأدائه من حيث فعالية اضطلاعه بوظائف السياسة، وعملياته وتفاعلاته. هذا وإن كنا سنحدث تغييرا فى هذا التقسيم التقليدى وذلك باحلال جدول أعمال النظام السياسى محل مايسمى بالمدخلات (أى الموارد التى يوظفها لحل المشكلات وإنتاج سياسات). ولايستبعد ذلك بالطبع الأخذ بمنظور أكثر تطورا ورقيا عندما يكون ذلك ضروريا للكشف عن معضلات وإشكاليات معينة للمنظور السياسى فى البلاد. وبالتالى، سوف يقدم التقريرعرضا متميزا هذا العام، كما يلى:

أولا: جدول أعمال النظام السياسى (ومدخلاته).

ثانيا: عمليات وآليات النظام السياسى ووظائفه.

ثالثا: السياسات (أى مخرجات النظام السياسى).

القسم الأول

جدول أعمال النظام السياسى
كما تعكسه اتجاهات الصحافة المصرية
عام ١٩٩٤

مقدمـة :

يواجه المجتمع السياسى فى مصر معضلات واختيارات كبرى. بل إن هذا المجتمع يواجه مشكله تحديد أسسه ذاتها وتوجهاته المستقبليه من حيث الاختيار بين أنماط حضارية وثقافية مختلفة: تطرح تيارات الاسلام السياسى اختيارا يقوم على إعادة الارتباط مع النمط الحضارى الموروث من العصر العثمانى باسم الاسلام، وهو دين الغالبية العظمى من أبناء البلاد، أما بقية أطراف المجتمع السياسى فترغب فى مواصلة الصيغة أو الاختيار الحضارى الذى إرتادته مصر منذ أكثر من قرن كامل، وهو يقوم على مشروع كبير للنهضة يأخذ بكل من معطيات الحداثة والمعطيات العقلية والوجدانيه الأساسية فى مراحل الازدهار العظيم للحضارة العربية الإسلامية. وأكثر التوترات وأشد صور الصراع السياسى فى المجتمع المصرى فى المرحله الراهنه إنما تنبثق عن هذا الانقسام والتناقض فى مجال اختيار النمط الثقافى والحضارى.

غير أن هناك مؤثرات وصورا أخرى للصراع قد تتقاطع – ولو جزئيا – مع هذا الموضوع البارز للاختيارات القومية. وتلخص مسألة العلاقة مع العالم – أو بالأحرى مع النظام العالمى القائم – طائفة كبيرة من الخلافات والتناقضات التى تشتمل على عدد كبير من القضايا والاختيارات والأولويات وتسبب توترات وصراعات سياسية عميقة. فإلى جانب تيارات الاسلام السياسى، هناك تيارات فكرية وسياسية أخرى تطرح درجات مختلفة من القطيعة أو الانقطاع عن النظام الدولى القائم لصالح ماتراه من حاجه شديده للتطور الوطنى والقومى المستقل. وكذلك، تعتقد أغلب هذه التيارات أن الصراع العربى – الإسرائيلى هو حجر الزاوية فى اختياراتها وتوجهاتها الكبرى حيال مسائل أساسية للسياسة الداخلية والخارجية. وفى المقابل، هناك تيارات فكرية وسياسية من بينها التيار الذى يشكل قلب سلطة الحكم أو النظام السياسى فى مصر ترى أن الانفتاح والتفاعل الايجابى مع العالم، بما فى ذلك التحالف الاستراتيجى والتكتيكى مع القوى السائدة والحاكمة لمجرى تطور النظام الدولى هو الاختيار العقلانى الوحيد، وهو اختيار لاينفى الحاجة للنضال والصراع من أجل تحقيق أهداف قومية معينة تراها قابلة للحل فى إطار النظام العالمى القائم وبدون حاجة للانقطاع عنه أو القطيعة والصراع ضده. ومن بين هذه الاهداف تحقيق حل عادل وشامل ودائم للصراع العربى الإسرائيلى. وعلى أى حال لاترى هذه التيارات الاخيرة أن هذا الصراع هو المحور الوحيد المحرك للاختيارات الوطنية والقومية أو المعيار الوحيد الذى تقاس عليه الأهداف القومية والوطنية.

وعلى المستوى الداخلى، فإن تعريف هذه الأهداف وتعيين أولوياتها ومناهج التوصل إليها والسياسات المطلوبة والممكنة لانجازها هى مجالات لصراع وتناقض أكثر تعقيدا بين أطراف المجتمع السياسى فى مصر. وهو صراع أكثر تعقيدا لأنه لايقوم على استقطاب ثنائى بين الحكومة من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى. فكما سيتضح لاحقا من دراسة خطاب الاحزاب السياسية أن كل طرف من أطراف المعارضة يختلف مع الحكومة فى مجال ما أو سياسه بعينها، ويتفق معها فى جوانب أو سياسات أخرى وذلك لأن المعارضة فى مصر ليست جبهة واحدة فى كل القضايا الداخلية الكبرى.

ومن المتفق عليه بين جميع أطراف المجتمع السياسى أن التخلف هو أصل كل بلاء فى مصر، أى أنه الأرض الخصبة لتوليد المشكلات والتحديات الاعمق التى تواجهها البلاد. ولكن القوى الفكرية والسياسية تتوزع بعد ذلك وتتباين فيما يتعلق بكيفيه إنهاء التخلف والركود. فالبعض يطرح التحول الديموقراطى كبداية سليمة لمواجهة الجوانب الاقتصادية للفقر والتخلف، والبعض الآخر يرى عدم إمكانية تحقيق تطور ديموقراطى سليم بدون قاعدة اقتصادية قوية. والبعض الثالث يرى أن الضياع الثقافى هو سبب التخلف ويطرح إما العوده إلى الأصول الاسلامية (كما يرونها) أوالتقدم الحقيقى فى التحديث الثقافى والعقلى (كما يرونه). وفى مجال الانطلاق الاقتصادى، يرى البعض المضى قدما فى سياسات للاصلاح على هدى من قوى السوق والانفتاح على العالم الخارجى وتشجيع الاستثمارات، على حين يرى بعض آخر أن التنمية والانطلاق الاقتصادى فى ظروف التخلف فى مصر يحتاج لسياسات بديلة جذريا تقوم فيها الدوله بدور جوهرى من خلال التحكم فى مسار المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الخارجية والداخلية بشكل مخطط وبالاعتماد على القطاع العام والحشد والتعبئة الجماهيرية. والاتجاهات الاخيرة ترى حتمية التوصل إلى حد أدنى من المساواة فى توزيع الدخل شرطا جوهريا لتعبئة قوى المجتمع لمواجهة التخلف على نحو مخطط، وتعتبر اتجاهات أخرى أن القضية ليست فى المساواة وإنما فى إشباع الاحتياجات وهو أمر يتطلب تشجيع الادخار والاستثمار. ولكل من الاتجاهات السياسية الكبرى فى البلاد جدول أعماله وأولوياته التى يراها أنسب للبلاد.

وتجرى المناظرات حول الأهداف والتحديات على مستوى معين من العمق. ولكن هذه المناظرات تضطر للتعامل مع الظواهر والمعطيات الجارية التى تمثل الأغراض السطحية

لمشكلات ومعضلات أعمق. وغالبا ما تتابع الصحافة تلك الظواهر والمعطيات والقضايا التى تتجلى على سطح الحياة السياسيه بشكل دورى أو منتظم وممتد من خلال وقائع متجددة لنفس الظاهرة. كما أن الصحافة تتعامل مع قضايا وأحداث مركبة دون أن تردها بالضروره إلى مكوناتها الأولية، أو محاورها وابعادها الأساسية.

بهذا المعنى، فإن الصحافة ليست هى الأداة الكاشفة عن جدول الأعمال الحقيقى المطروح على النظام أو المجتمع السياسى فى مصر. غير أنه باعتبارها إحدى الوسائط الأساسية للرأى العام، فإنها قد تكون أنسب أداة متاحة للكشف عن الموضوعات المتعلقة بالرأى العام، والتى ينبغى للنظام السياسى أن يتعامل معها ويواجه ما تتضمنه من مشكلات بقصد ارضاء الرأى العام والحصول على دعمه وتأييده، وبالتالى ترسيخ مشروعيته هو. وكذلك، فإن الصحافة قد لاتكشف عن الأولويات الحقيقية للمشكلات والقضايا المطروحة على جدول أعمال النظام السياسى، غير أن التغيير فى أولويات المعالجة الصحفية للقضايا والمشكلات يكشف جوانب كثيرة من أداء النظام السياسى، والانتقالات المهمة فى المزاج العام.

ومن هذه الزاوية، نستطيع أن نستثمر المعالجات الصحفية للكشف عن الموضوعات والمشكلات المقلقة للرأى العام، وعن الانتقالات المهمة فى المزاج العام خلال عام معين. ونعتقد أن النظام السياسى، وخاصة سلطة الحكم، يجب أن تنتج خطابا للرأى العام يعالج هذه القضايا والمشكلات على نحو مرض. ويمثل هذا الجزء من التقرير قراءة كيفية وكمية لجدول أعمال النظام السياسى من وجهة نظر الرأى العام والصحافة.



أولا : قـــراءة كيفيـــة

تبرز القراءة الكيفية لجدول أعمال النظام السياسى من خلال الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٤ عدة قضايا مركبة إستقطبت جل اهتمام المجتمع، وهى:

١ ـ قضية الاصلاح السياسى والدستورى:

يبدو المجتمع السياسى المصرى، والرأى العام، مشغولا بقضية الاصلاح السياسى منذ فترة. والمقصود عموما من هذه القضية هو الاصلاح السلمى من داخل النظام السياسى. ويتأكد هذا المعنى من خلال توجه أطراف مختلفه للمجتمع السياسى بمخاطبة رئيس الجمهورية بطلب هذا الاصلاح. وكانت الصحافة قد عبرت بوضوح عن المزاج العام الطالب للاصلاح السياسى فى العام الماضى من خلال المعالجة المكثفة لمسألة التغيير الوزارى. وكذلك برزت الآمال والمطالب الهادفة للإصلاح فى العام الماضى أيضا من خلال المعالجة الصحفية لمسألة إعادة إنتخاب الرئيس مبارك. ويظهر الفارق الكيفى بين معالجات الصحافة لهذه القضية بين العام الماضى والعام الحالى. ففى العام الماضى كان المصطلح السائد للتعبير عن نفس القضية هو «التغيير» من الداخل. وبرز هذا الشعار أو المصطلح فى معظم المناسبات والاحداث السياسية التى كانت تضغط أوتبرز أو تعطى الأمل فى التغيير أو قرب مباشرته.

أما خلال عام ١٩٩٤ فقد اقتربت المعالجات الصحفية من الوضوح بدرجة أكبر. فبدلا من شعار التغيير الأقل وضوحا والأكثر تعبيرا عن أشواق مبهمه، إستخدمت الصحافة تعبير الاصلاح والذى تضمن معان دستورية وسياسيه أكثر تأثيرا. وبطبيعة الحال، فإن المعالجات الصحفية لاتتفق حتى على مجرد مرغوبية الاصلاح السياسى والدستورى، وإنما كانت هذه المعالجات هى ميدان السجال الفكرى والسياسى حول مرغوبية هذا الشعار ومعناه ومدلوله وملاءمته فى اللحظة الراهنة وعلى ضوء المشكلات والتطورات والأولويات الأخرى المطروحة على جدول أعمال النظام السياسى. غير أن هناك نوعا من القاسم المشترك بين مختلف الاتجاهات، وإن كان أقل تبلورا بكثير من الخطابات الخاصة بكل اتجاه على انفراد. فهناك توافق عام على الحاجة للاقتراب بدرجة ما أكبر من النموذج الديموقراطى فى الحكم، ومستوى أعلى من الكفاءة والحسم فى إتخاذ القرار، وتوافق أكبر مع الرأى العام وتطلعاته وحاجاته، بما فى ذلك التخلى عن الروتينية والعزلة البيروقراطية لصناع القرار وتعبيرا أوثق عن الشعور بهموم وحاجات الرأى العام، وخاصة فى أداء الوزارة والوزراء.

وقد ناقشت الصحافة موضوع الاصلاح السياسى هذا العام فى اكثر من مناسبة. ويبدو أن الحوار الوطنى الذى دعا إليه الرئيس مبارك وعقد فى عام ١٩٩٤ كان أكثر المناسبات التى حظيت بمناقشات مكثفة وإهتمام ملحوظ من جانب الصحافة. وبينما يعد هذا الحوار من القضايا الاجرائية وليس من القضايا أو المطالب الموضوعية، فإن الاهتمام به بالقدر وعلى النحو الجاد الذى ظهر فى الصحافة يعبر تماما عن اللهفة المشتركة بين أقسام الرأى العام والمجتمع السياسى للخطو على طريق الاصلاح السياسى والدستورى - والتغيير السلمى من الداخل بشكل أعم - كما أن هذا الاهتمام يبرز جانبا شديد الخصوصية من الثقافة السياسيه المصرية وهو مايمكن تسميته بروح التراضى أو التكامل السياسى بالمقارنة بالمنافسة أوالصراع الحزبى. وخلال هذا العام أيضا ناقشت الصحافة قضايا شتى تنتمى لمجال الاصلاح الدستورى والسياسى، ومن بينها قضية حقوق الانسان، وأسلوب تعيين العمداء فى الكليات الجامعية والعمد فى القرى. وإنقسم الكتاب كالعادة حول الاتفاق والاختلاف مع القرارات التنفيذية أو التشريعات البرلمانية حول هذه القضايا. ولكن بروزها الحاد يكشف ربما عن أولوية الانشغال بتنظيم الحياة السياسية والمجال السياسى فى البلاد.

٢ ـ قضية الاصلاح الاقتصادى:

لاتعكس مقالات الرأى فى الصحافة المصرية الأولوية

الحقيقيه لقضية الاصلاح الاقتصادى أو مايتصل بها من قضايا بالضرورة، وذلك لأسباب عديدة، ربما يكون ابرزها وأهمها من الناحية الاجرائية عدم توفر عدد كاف من الكتاب الكبار على معالجة هذه القضية بالمقارنة بالقضايا السياسية، وذلك ببساطة لاعتبارها مجالا متخصصا يحتاج لسيطرة متميزة على أدوات التحليل الخاصه بها. كما أن القضايا الاقتصادية لاتتغير بالحدة نفسها التى يحدث بها التغير فى المجال السياسى.

ومع ذلك، فإن الاهتمام الكبير الذى يبديه كتاب الرأى فى الصحافة المصرية لقضية الاصلاح الاقتصادى يمثل استجابة جزئية لحجم القلق العام من الاوضاع الاقتصادية فى البلاد، وخاصة من جانب رجال الأعمال والموظفين فى القطاعين الحكومى والعام وبعض الفئات التى تعانى من البطالة، وخاصه من المتعلمين. وتظهر الأهميه الكبيرة للاوضاع الاقتصادية فى موضوعات أخرى تناولتها صحافة الرأى بصورة مستقلة، وخاصة موضوع البطالة، والاسكان والضرائب، بل وبعض القضايا السياسيه مثل التطرف والارهاب التى يعزوها بعض الكتاب لأسباب اقتصادية.

وعموما، فإن الآمال المعقودة على الاصلاح الاقتصادى من جانب البعض، أو التشاؤم بصدد إحتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية من جانب آخرين ينتقدون السياسات الحكومية للاصلاح، تبدو كامنه فى معظم المعالجات الصحفية سواء التى تتناول موضوعات إقتصادية أومشاكل أخرى. ويمكن القول بأن الموقف من الاصلاح الاقتصادى يظلل مواقف الكتاب من كافة القضايا والمشكلات والمطالب الأخرى، مما يوضح قيمته ومكانته فى جدول أعمال المجتمع السياسى المصرى.

٣ ـ الفساد:

قفز الاهتمام بموضوع الفساد ومحاربته قفزة كبيرة جدا فى المعالجات الصحفية هذا العام، بالمقارنة بالعام السابق، بل وبالاعوام السابقة عموما. فمن وجهة نظر الرأى العام يبدو أن هذا الموضوع قد صار أهم الموضوعات والمطالب الخاصة بالشأن العام على الاطلاق. وربما يمكننا تفسير ذلك بأنه قد صار «المجال الرمزى» الأكثر إشتباكا مع كافة القضايا والهموم الأخرى لدى الرأى العام والمجتمع السياسى فى وقت واحد. ويعنى ذلك أن الجانب المهم فى هذا الموضوع ليس هو جانبه المادى ولاضخامة المشكلة بالمؤشرات الواقعية والنسبية، وإنما قيمته فى الثقافة السياسية للمصريين.

وتظهر هذه الدلالة بوضوح خلال العام الماضى من الربط العميق فى غالبية من الكتابات الصحفية والآراء السياسيه بين الفساد والارهاب. فأكثر القوى الفكرية والسياسيه وأشدها تأثيرا فى البلاد يرى أن مناهضة والقضاء على الارهاب تستلزم بالضرورة محاربة الفساد. وخلال العام الحالى، تحلل كتاب كثيرون من هذا الربط فى معالجتهم لقضية الفساد لصالح إبرازها كقضية مستقله ذات قيمة عملية ورمزية كبيرة. ويكشف ذلك عن أن الرأى العام قد أصبح يرى أن القضاء على الفساد لا يقل أهمية عن القضاء على الارهاب.

٤ ـ الارهاب والتطرف:

تراجع الاهتمام بمشكلة الارهاب والتطرف فى مقالات الرأى بالصحافة المصرية هذا العام بالمقارنة بالعام الماضى. وقد يعود ذلك جزئيا إلى إنحسار القلق من هذه الظاهرة نسبيا بعد تمكن قوات الأمن من السيطرة على الظاهرة وإستعادة المبادرة من أيدى المنظمات الارهابية والقضاء على كثير من مرتكزاتها التنظيمية وسحق جانب رئيسى من قوتها الضاربه. وقد يعزى هذا الانحسار النسبى أيضا إلى عملية تأقلم منطقيه بعد إنكماش أثر الصدمة العامة من إنفجار الظاهرة الارهابية التى تعد فى ثقافة وتوقعات المصريين أمرا إستثنائيا بجانب طبيعتهم وقيمهم السياسيه.

وفى هذا الاطار، يمكن القول أيضا بأن المجتمع السياسى قد اتخذ قرارا ضمنيا بأن لايترك لقوى الارهاب صلاحية وسلطة وقف الاهتمام بالقضايا المصيرية الأخرى واستئناف المسار العادى للحياة السياسيه بما فيها من مجالات ممتدة حول قضايا الاصلاح السياسى والاقتصادى، وغيرها. ومع ذلك يظل الاهتمام والقلق من الظاهرة الارهابية واضحا وحادا فى صحافة الرأى المصرية. وهو مايجعل هذه القضية من بين المشكلات الرئيسية على جدول أعمال المجتمع السياسى.

٥ ـ العدالة الاقتصادية والاجتماعية:

الاهتمام البارز الذى توليه صحافة الرأى فى مصر بطائفة واسعة من المشاكل والمطالب التى تدخل فى مفهوم العدالة الاقتصادية والاجتماعية تكشف عن إستمرار هذه

القيمة مشتعلة فى الوجدان المصرى بالرغم من التقلبات الكثيرة والعنيفة أحيانا فى أولويات ودلالات القيم السياسية فى مصر خلال العقود المنصرمة. ولايعنى ذلك أن الكتاب جميعهم أو حتى أغلبهم قد تناولوا طائفة المشكلات والقضايا التى جمعناها تحت مفهوم العدالة الاقتصادية والاجتماعية إنطلاقا من هذه القيمة، إذ تفاوت تناول هؤلاء الكتاب ومواقفهم تبعا للقضايا المحددة المثارة. فعلى حين طرح عديدون مفهوم العدالة الضريبية ضمن تناولهم لمسألة الضرائب، تجاهل غيرهم هذا المفهوم وركزوا على ما تمثله الضرائب من عائق لتطور الانتاج وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.

أما المعالجات لمشكلة البطاله فكانت أكثر إلتزاما بقيمه العدالة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بين أجيال المصريين. وكذلك جاءت المعالجات لمشاكل المرأة المصرية أكثر تعاطفا مع هذه القيمة. وظلت هذه القيمة ايضا المساجلات الملتهبة حول قضية الفساد. كما برزت كأحد الضوابط المطلوبه للاصلاح الاقتصادى. وجاءت المطالب الخاصة باصلاح حال الأحياء العشوائية والفقيرة وتشجيع والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والسياسيه فى صعيد مصر هى الأكثر تعبيرا عن الأشواق الدفينه للعدالة الاقتصادية والاجتماعية فى ثقافة المصريين، إلى جانب أن هذه المطالب تعبير عن رد فعل عقلانى حيال «صدمة» الارهاب الذى تركزت أحداثه فى صعيد مصر.

٦ ـ المنعة الثقافية: التحديث والاصالة:

ناقشت مقالات الرأى فى الصحافة المصرية القضايا الثقافية بحيره شديدة وفى مجالات متنوعة وبمناسبة أحداث وتطورات كثيرة أهمها مؤتمر السكان والتنمية الدولى الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩٤، والتطورات فى تكنولوجيا الاعلام والمعلومات. بل وإنعكست هذه المسألة أيضا على قضايا فرعية مثل سفر اللوحات الفنية المملوكة لمصر للعرض فى العالم الخارجى. وتكشف هذه المناقشات عن ميل بارز ومؤثر للغاية فى الثقافة والسيكلوجية الراهنة للمصريين نحو عدم الأمان الثقافى والشعور الحاد بعدم المنعة والتعرض للانجراف الثقافى. وقد نوقشت هذه المسألة صراحة بإسم «الغزو الثقافى». وعبرت غالبية من الكتاب عن خشيتهم من أشكال مختلفة للغزو خاصة من خلال قنوات التلفزة الفضائية، والتطبيع الثقافى مع إسرائيل. ولكن هذه المخاوف لم تمر بدون رأى معاكس قوى بدوره يرى أن الثقافة المصرية (المستنده على قاعدة قوية من الثقافة العربية/ الاسلامية) لايخشى عليها من التآكل، وأن فيها من نواحى المنعه ما يجعلها صعبة على الانجراف والغزو. ومع ذلك، فإن رد الفعل الأقوى يظهر فى المطالبه بإصلاحات فعاله فى مجالات مهمه للثقافة القومية، وخاصة مجال التعليم.

وتعد المناقشات الخاصة بإصلاح نظام التعليم بندا دائما على جدول الأعمال المصرى كما يظهر من الصحافة، وخاصة أن هذا المجال قد شهد تجريبا مستمرا ومضطربا خلال الأعوام القليله الماضيه. وتكشف المعالجات الصحفية لهذه القضية عن القلق العاصف حول إضطراب عملية الاصلاح التعليمى. ولكنها تكشف أيضا عن رد فعل أصيل حيال الاشكاليات الثقافية يتمثل فى التركيز على تحديث التعليم باعتباره مناط الأمل فى اللحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية وقاطرة مشروع الحداثة عموما. وفى مقابل إنعقاد الأمل على إستمرار التحديث الثقافى، جاءت المناظرات حول القضايا الثقافية والاخلاقية المتضمنه فى توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية فى القاهرة كاشفة عن المدى الكبير لثقل الشعور بالاستهداف والغزو الثقافى من جانب الآخرين والأقوياء فى النظام العالمى. وهنا أيضا لم تمر المخاوف بدون رأى مضاد وقوى يطرح الثقة بالنفس كمعيار رئيس يمكن الأمة من إستكمال مشوار التحديث دون خشيه من التلوث أو الاختراق الثقافى والأخلاقى. ولكن قوة الميول نحو عدم الأمان جعلت المبادرة بيد القوى الفكرية والسياسية التى تعبر عن المخاوف من بداية المناظرة حول مؤتمر السكان حتى نهايتها تقريبا.

ولايجب أن ينتهى هذا العرض بدون ملاحظة ختامية حول تكوين هذا الجدول لأعمال النظام السياسى فى مصر. فالامر البارز فى هذا الجدول هو انه قد تكون بمساهمة قوى فكرية وسياسية عديدة، وأنه لاينتمى لامن حيث الشكل ولامن حيث المحتوى لأيه قوة بعينها منفردة. فعلى سبيل المثال، صارت المخاوف الثقافية التى يطرحها التيار الاسلامى بقوة شديدة وإلحاح ملحوظ أحد أهم الموضوعات على جدول الأعمال المصرى فى الوقت الذى تجتاح صحافة الرأى فى مصر مشاعر وآراء حاسمة مناهضة بقوة شديدة للإرهاب والتطرف المنسوبين أساسا للتيار الاسلامى، وخاصة الأشد مغالاة والمسئول عن أعمال الارهاب. وسوف نلحظ كذلك أن المطالبة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية – التى يطرحها بقوة التيار اليسارى فى مصر – هى جزء لايتجزأ من جدول أعمال المجتمع السياسى وذلك بالرغم من القوة المؤثرة التى تطرح بها مطالب أخرى – معاكسة شكليا على الأقل – تستهدف تشجيع الاستثمار والمستثمرين من خلال تنازلات ضريبية. ومع أن هذا الجدول للأعمال يحتوى على تناقضات شكلية وموضوعية، ويقوم على مساجلات ومناظرات ومعارك فكرية وسياسية حاده، فإنه فى مجموعه قد صار جدول أعمال المجتمع السياسى

ثانيا : تحليل كمى وتحليل المضمون

د. ألفت حسن أغا ، د. نجوى حسن خليل ، أحمد ناجى قمحة

تم الاعتــمــاد فى هذا التــحليل على اسلوب تحليل المضمون الكيفى للمعالجات الصحفية التى تتمثل فى المقال الافتتاحى، مقال الرأى، العمود الثابت، التحقيق، والحديث والتى وردت فى الصحف القومية (الاهرام، الاخبار، الجمهورية) والصحف الحزبية (مايو، الوفد، الشعب، الاهالى، الاحرار، العربى، الخضر، مصر، والأمة التى كانت غير منتظمة الصدور) بصدد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى اجمع عليها الخبراء. كما تم حصر المعالجات الصحفية حصرا كميا شاملا فى الفترة من اول يناير وحتى آخر ديسمبر عام ١٩٩٤.

ولقد جاءت القضايا السياسية فى مقدمة القضايا التى تناولتها الصحافة المصرية بالبحث والتحليل. فلقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولت هذه القضايا ٢٦٨٠ معالجة، وذلك بالمقارنة بـ ١٨٧٢ معالجة للقضايا الاجتماعية، و ٧٠٥ معالجة للقضايا الاقتصادية ، و٩٥ معالجة للقضايا الثقافية.

وسنعرض فيما يلى لأهم اتجاهات الصحافة المصرية التى وردت بصدد هذه القضايا.

١ ـ القضايا السياسية:

إستمرت القضايا السياسية فى مقدمة القضايا التى تناولتها الصحافة المصرية بالبحث والتحليل عام ١٩٩٤، كما كان الحال فى الأعوام السابقة. ومن ضمنها قضيتا الإرهاب والتطرف، والفساد، اللتان سبقت معالجتهما عام ١٩٩٣، ولكن مع إختلاف ترتيبهما. حيث شهد عام ١٩٩٤ معالجات لقضية الفساد اكثر من قضية الإرهاب والتطرف انظر «جدول رقم(١)». وفيما يلى عرض لأهم الإتجاهات التى وردت فى الصحافة المصرية بصدد هذه القضايا:

أ ـ الحوار الوطنى:

حظيت هذه القضية باكبر إهتمام من الصحف القومية والحزبية حيث تمت معالجتها فى (٧١٨) معالجة صحفية منها (٣٤٦) معالجة فى الصحف القومية و(٣٧٢) معالجة فى الصحف الحزبية. والأرقام السابقة تؤكد على محورية هذه القضية وأنها كانت الشغل الشاغل للصحافة المصرية طوال عام ١٩٩٤. وقد كانت صحيفة الأهرام هى الأكثر إهتماما بمعالجة هذه القضية إذ عالجتها فى (٢٣١) معالجة، تضمنت عرض فكرة الحوار مع تحليل لكافة أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وفى اطار هذه المعالجات، كان هناك تركيز على ثلاثة جوانب هى: التوصل الى اتفاق وطنى يضع قضية الأمن والاستقرار فى موضعها الصحيح من أولويات العمل الوطنى.

– التوصل الى الخطط الاقتصادية التى تعمل على استمرار عملية الاصلاح الاقتصادى مع مراعاة أبعادها الاجتماعية، البحث عن الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحولات الاقتصادية الاقليمية والدولية.

– تحديد استراتيجية تشمل رؤية علمية وموضوعية لمستقبل مصرمع بداية القرن الحادى والعشرين.

أما صحيفة الأخبار فقد عالجت هذه القضية فى (٩١) معالجة. وفى هذا الإطار عرضت آراء قطاع من المواطنين فى الأولويات التى ينبغى أن تناقش فى الحوار والتى تمثلت فى:

– مناقشة خطوات الإصلاح السياسى.

– مناقشة مشكلة التطرف بكافة أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

– مناقشة خطوات الإصلاح الإقتصادى بحيث يراعى التوازن بين الأجور والأسعار وبين متطلبات الإصلاح وأبعاده الإجتماعية وبين الريف والمدن.

– مناقشة مستقبل مصر، وإستراتيجيات التعامل مع التطورات الجديدة فى العالم.

أما صحيفة الجمهورية فقد كانت أقل الصحف القومية

إهتماما بمعالجة هذه القضية، إذ عالجتها فى (٢٤) معالجة. وقد أكد إستطلاع رأى أجرته الجمهورية على أن الحوار يجب أن يكون مفتوحا لكافة القوى السياسية وأن الأولويات التى ينبغى أن يتناولها الحوار تتمثل فى:

– الإرهاب – الحريات وتعديل الدستور – الإصلاح الإقتصادى – الأمية – التعليم – البطالة.

أما الصحف الحزبية، فنجد أن صحيفة مايو قد عالجت هذه القضية فى (٣٣) معالجة. وقد أكدت أن الحوار الوطنى حوار قومى وليس حوارا حزبيا، بمعنى أن الدعوة للحوار موجهة الى جميع المواطنين سواء أعضاء الأحزاب أوغيرهم، ولكن مع مراعاة أن الحوار يجب أن يقتصر على من يستخدم الكلمة لا السلاح. وقد أكدت مايو أن الحوار سيعمل على:

– إصلاح الوضع الإقتصادى والاجتماعى.

– إستمرار عملية التطور الديمقراطى.

– القضاء على مشكلتى البطالة والتعليم كخطوة على طريق مواجهة الارهاب.

أما صحيفة الوفد والتى كانت أكثر الصحف الحزبية إهتماما بمعالجة هذه القضية فى (١٨٨) معالجة فنجد أن كل هذه المعالجات ذات توجه واحد بل تستخدم نفس العبارات فى صياغة هذا التوجه الرافض للمشاركة منذ البداية. واكدت الوفد فى هذا الاطار أن الدعوة الى الحوار استهدفت مايلى: تهدئة المعارضة فى الداخل، واعطاء صورة ايجابية لجمعيات حقوق الانسان فى الخارج لبحث عن شرعية جديدة للنظام لمواجهة أحداث العنف وارتفاع الأسعار وظروف الفساد.

وأكدت الوفد أن الأولوية فى الحوار ينبغى أن تكون لقضية الإصلاح السياسى وليس الإصلاح الاقتصادى. وبالتالى فالمطلوب أن يتنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى والبدء فى تعديل الدستور، أن يقوم الحوار على مبدأ التكافؤ بين كل أطرافه ومع الإعلان عن تشكيل لجنة الإعداد للحوار أعلنت الوفد أنسحاب الحزب من الحوار، حيث لم تعد هناك حاجة للحوار بعد أن فرض الحزب الوطنى شروطه وشكل اللجنة من ٩٥٪ من أعضائه بما يعنى أن الحزب الوطنى يرغب فى أن يحاور نفسه .وبعد الانتهاء من أعمال الحوار، أكدت الوفد أن حصيلة الحوار تثبت صحة موقف وقرار الحزب الذى إنسحب حرصا على المبادئ التى قام من أجلها.

أما صحيفة الشعب فقد عالجت هذه القضية فى (٣٨) معالجة صحفية. فرحبت بالدعوة الى الحوار، ودعت الى اولوية الإصلاح السياسى. وبعد الاعلان عن تشكيل لجنة الاعداد للحوار، انتقدت اختيار اغلبية الاعضاء من الحزب الوطنى. وبعد الانتهاء من الحوار، أكدت الشعب أن الحكومة أغرقته فى تفاصيل صغيرة مما جعل نتائجه غير ذات فائدة.

وعالجت صحيفة الأهالى هذه القضية فى (٢١) معالجة، أبرزت أهم القضايا التى ينبغى أن يناقشها الحوار وتتمثل فى:

– الاصلاح السياسى على أساس تداول السلطة.

– الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق التنمية الشاملة وعدم تحميل الطبقات الكادحة أعباء هذه العملية.

– المواجهة الشاملة للإرهاب وتجريم توظيف الدين فى السياسة.

– المواجهة الجذرية للفساد وإطلاق آليات الرقابة الشعبية.

أما صحيفة الأحرار فقد عالجت هذه القضية فى (٤٠) معالجة، أكدت فيها قبل إجراء الحوار أن فكرة الحوار الوطنى تمثل قمة أولويات العمل السياسى فى مصر نظرا لصعوبة استمرار الآليات الحالية فى المستقبل، وعارضت مثل صحيفة الشعب – إستبعاد الأخوان المسلمين من الحوار. وبعد إنتهاء أعمال الحوار أبرزت الأحرار أنه إنتهى من حيث بدأ دون الوصول لحلول للمشاكل التى ناقشها.

أما صحيفة العربى التى عالجت هذه القضية فى (٣١) معالجة صحفية، فقد انتقدت مثل صحيفة الوفد منذ الإعلان عن الحوار اصرار الحكومة على السيطرة على كافة أطرافه قبل أن يبدأ، خاصة وأن الدعوة للمشاركة لم تحدد أى أطر أو موضوعات تتم مناقشتها.

ب – الفســـــاد:

عالجت الصحف القومية والحزبية قضية الفساد فى (٦٩٤) معالجة صحفية، وردت (١٩٢) منها فى الصحف القومية و(٥٠٢) منها فى الصحف الحزبية.

وكان الاتجاه الغالب فى الأهرام التى عالجت هذه القضية فى (١٤٣) معالجة أن الادعاءات التى تنشرها صحف المعارضة دون أدلة لتشويه صورة الشخصيات العامة هى إرهاب فكرى ودعوة الى الفوضى وعدم الإستقرار، وأن الفساد موجود فى كل دول العالم، وأن النظام الحاكم لايكل عن متابعة الفساد والمفسدين. ودللت على ذلك بملاحقة حيتان البناء والغذاء والتى بلغت مداها

بصدور القانون ١١٣ لمحاربة الغش وحماية المستهلك.

وتبنت الأخبار هذا التوجه فى معالجتها لتلك القضية (٤٤ معالجة)، عبر ابراز أن مختلف أجهزة الدولة قد أعلنت الحرب على الفساد، ولايستطيع أحد أنكار ذلك، خاصة وأن الاعلام لايكف عن ملاحقة الفساد والمفسدين. ووردت بها اشارات لضرورة إعادة النظر فى نظام الحكم المحلى والإدارة المحلية بحكم أنهما السبب المباشر وراء الكثير من قضايا الفساد. أما الجمهورية، فقد كانت أقل الصحف القومية إهتماما بمعالجة هذه القضية، حيث عالجتها فى (٥) معالجات برزت فيها فكرة أن أى مجتمع يتميز بالبيروقراطية الإدارية لابد وأن تنتشر فيه ظاهرة الفساد.

أما صحيفة مايو فقد عالجت هذه القضية فى (١٤) معالجة حملت فيها على ما اعتبرته، محاولات للتشهير بالمجتمع وأفراده تحت ستار محاربة الفساد مما يلحق ضررا كبيرا بسمعة مصر وأبنائها فى الخارج، كما أكدت على أن الحكومة تتصدى للفساد والمتورطين فيه مهما كانوا، مدللة على ذلك بإسقاط مجلس الشعب لعضوية بعض نوابه الذين ثبت تورطهم فى قضايا فساد وأيضا تعدد الجهات التى تتولى متابعة ورصد الفساد.

وعالجت صحيفة الوفد هذه القضية فى (١٢٥) معالجة، برز فيها منظور متميز عن بقية الصحف، يرى أن النظام الشمولى الذى ورث الحكم بعد ثورة يوليو هو المسئول الأول استشراء ظاهرة الفساد. كما اتهمت بعض كبار رجال الحزب الوطنى بأن لهم صلة بأشهر قضايا الفساد خلال هذا العام (حيتان البناء، اللحوم الفاسدة). وفيما أشادت الوفد بالقانون ١١٣ ألا أنها أكدت أنه كشف عن وجود ٣٢٠ قضية فساد وغش متعددة فى القاهرة وحدها، وأن الحكومة لم تعلن عن المتورطين فى هذه القضايا.

أما صحيفة الشعب فقد كانت أكثر الصحف القومية والحزبية معالجة لهذه القضية، حيث عالجتها فى (١٩٦) معالجة. وقد جاءت معظم هذه المعالجات فى صورة تحقيقات حول مااعتبرته مظاهر فساد فى قطاعات مختلفة (المبانى - القناة - البترول - الزراعة - استغلال النفوذ... الخ). أما بقية المعالجات فى الشعب فقد أكدت أن الفساد منتشر فى مصر ولاتكفى لمحاربته الشعارات التى ترفعها الدولة.

صحيفة الأهالى، التى عالجت هذه القضية فى (٤٣) معالجة، اتهمت الحزب الوطنى بالدفاع عن الفساد والتستر عليه، بدعوى الحفاظ على الاستثمارات ورؤوس الأموال وعدم دفعها للهرب.

واهتمت صحيفة الأحرار، التى عالجت هذه القضية فى (٥٤) معالجة بما اعتبرته انتشارا للفساد. بحيث لم يعد قاصرا على الحكومة والقطاع العام فقط وإنما امتد أيضا ليشمل القطاع الخاص وقطاع الأعمال. ودعت الى ضرورة إصدار القوانين التى تضبط عمليات الفساد مثل قانون محاكمة الوزراء وضرورة الإعلان عن الذمة المالية لكبار المسئولين.

كما أهتمت صحيفة العربى، التى عالجت هذه القضية فى (٦٦) معالجة، بانتشار الفساد أيضا، والحاجة الى وضع القوانين الرادعة وإجراء المحاكمات السريعة لمواجهته. كما أبرزت التلازم بين الإرهاب والفساد بحيث أصبحا - وفقا لبعض معالجاتها - وجهين لعملة واحدة هى نتاج سياسات خاطئة فى كل المجالات وأن مواجهة الأرهاب لابد أن ترافقها حرب ضد الفساد.

جـ- التطرف والارهاب:

احتفظت قضية التطرف والارهاب بمكانتها كواحدة من القضايا الأساسية التى تحتل قائمة الأولوية فى الصحافة المصرية: فقد برزت فى ٦٣٧ معالجة، وبلغت ٢٤٪ مقارنة بالقضايا السياسية الأخرى التى اهتمت بابرازها الصحف القومية والحزبية. وقد احتلت قائمة القضايا السياسية فى جريدة الأهرام بخاصة حيث ظهرت فى ٢٥١ معالجة رأى، ثم الوفد فى ١٠٦ معالجة، ثم الاخبار فى ٦٩ معالجة، وكذا ابرزتها جريدة الاحرار فى ٤٦ معالجة، والشعب فى ٤٥ معالجة، والأهالى فى ٤١ معالجة. وكان لها نصيب من الاهتمام فى كل الصحف كما هو موضح فى الجدول رقم (١).

وتضمنت معالجات الأهرام جوانب وآراء عدة من أهمها:

- ان الارهاب ليس نتيجة للتطرف الدينى فقط بل لكثير من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية.
- ان علاج الارهاب والتطرف لابد ان يكون شاملا للجوانب الامنية والفكرية والسياسية.
- تنمية المناطق العشوائية.
- ضم مساجد الاهالى للأوقاف.
- ان يظل موضوع الارهاب، قضية قومية فوق الخلافات السياسية والفكرية.

وقد غلب على معالجات هذه القضية فى «الاخبار» وأخبار اليوم ابراز ارتباط الارهابيين بالخارج، وأعتبارهم أدوات لمؤامرة خارجية. كما دعت لأن يكون انتماء قيادات الاحزاب والأجهزة التنفيذية والشعبية فى الصعيد لمصر

وليس للعصبيات التى يخرج منها الارهاب.

وورد فى بعض معالجات «الجمهورية» اتهام بعض الاحزاب المصرية بأنها تساهم فى تضليل الرأى العام وتشجع على الارهاب من خلال هجومها المستمر على الدولة وكذا موقفها من أحداث نقابة المحامين احتجاجا على وفاة محام. كما اهتمت بتأثير البطالة والعشوائيات وارتفاع الاسعار، ونادت بضرورة المشاركة الجماهيرية.

وابرزت جريدة «مايو» توبة بعض المتطرفين باعتبار انها بداية عودة الوعى لهم. واشادت بدور وسائل الاعلام وبخاصة التليفزيون وبجهود رجال الامن التى نجحت فى توجيه ضربات قاصمة للارهابيين.

وبالمقابل انتقدت جريدة «الوفد» التعامل مع الارهابيين من المنطلق الأمنى وحده، وحذرت من ان الارهاب لم يختف رغم عدم وجود حوادث كبيرة ذات دوى اعلامى. وابرزت ان الحل الامثل لمواجهة الارهاب هو المزيد من الحرية والديمقراطية والتنوير والتوعية للشعب والقضاء على الفساد والبطالة والتفاوت الاجتماعى والفقر وضرورة تعديل الدستور بما يكفل الحريات العامة، وتأسيس جبهة قومية تقف ضد الارهاب.

واهتمت جريدة «الأحرار» فى بعض معالجاتها بإيضاح ان جماعة الاخوان المسلمين لا علاقة لها بالعنف، فيما اتهمت معالجات أخرى هذه الجماعة بأنها جماعة سياسية تتستر وراء الدين للوصول الى الحكم. واتفقت مع صحف معارضة أخرى فى أن المطلوب ليس القمع وانما الديمقراطية الكاملة لجميع الاتجاهات، الى جانب تحقيق التنمية المتوازية فى محافظات مصر المختلفة.

وربطت جريدة «الشعب» قضية الارهاب بالتغيرات الاجتماعية والضغوط المتزايدة وانتشار البطالة وغياب العدالة. وابرزت ان الاخوان المسلمين ضد الارهاب بشتى صوره، وان مهاجمة اصحاب التيار الاسلامى المعتدل تدعيم للتطرف والمتطرفين.

أما جريدة «الاهالى» فقد ركزت على ان سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية تخلق المناخ الملائم لنمو الارهاب وخاصة سوء الاوضاع المعيشية والنقص فى الخدمات الاساسية. واشادت بالجهد الذى يبذله رجال الشرطة فى مواجهة الارهاب، ودعت الشعب لمساندة الشرطة، لكنها رفضت نجاح السياسات الأمنية بقدرة الحكومة على التخفيف من الآثار الاجتماعية للاصلاح الاقتصادى. واكدت على ان مواجهة الارهاب ليست مسئولية الدولة فقط وانما ايضا مسئولية المثقفين والفنانين.

أما جريدة «العربى» فقد ربطت فى بعض معالجاتها بين الارهاب والفساد. ورأت أن المواجهة تبدأ بحكومة وحدة وطنية وخطة شاملة سياسية واقتصادية وثقافية وامنية وعقائدية.

د ـ الاصلاح السياسى:

تفوقت الصحف الحزبية على القومية فى معالجة هذه القضية وخاصة جريدة الوفد (١٥٥ معالجة)، وجريدة الشعب (٨٦ معالجة)، وجريدة الأحرار (٦٦ معالجة)، مقابل ٣٢ معالجة فى جريدة الاهرام، ٣٥ معالجة فى الاخبار. كما ظهرت فى جريدة الاهالى ٢٩ معالجة، وفى جريدة مايو ٢٤ معالجة ، وفى جريدة العربى ١٦ معالجة. وهو مايوضحه الجدول رقم (١).

وفى معالجاتها القليلة، ورد فى جريدة «الأهرام» اهتمام الرئيس بتدعيم الديمقراطية، وعزوف الكثير من المواطنين عن المشاركة فى الانتخابات، ومطالبة المعارضة بأن تكون إيجابية وان لاتتاجر بالشعارات عبر صحفها.

وبالمثل حذرت بعض معالجات جريدة «الأخبار» من الصورة التى تبدو بها أحزاب المعارضة، وطالبت الاحزاب ان تتحرك كى يشعر الشعب بوجودها، ولاتكتفى بإصدار الصحف، وان يتبنى كل حزب عملا اجتماعيا يقوم به. كما انتقد بعض المعالجات فى الاخبار الأصوات التى تدعو الى قصف الأقلام، والذين يعارضون تعديل الدستور. وابرزت ان قانون سلطة الصحافة مازال فى حاجة الى مراجعة، وان الصحف التى تصدر الآن ليست على المستوى المتوقع.

أما جريدة «الوفد» فقد اهتمت اهتماما واضحا بقضية الاصلاح السياسى. ورأت أن المطلب الأساسى هو دعم الديمقراطية والحريات العامة، وطالبت بتغيير احكام قوانين الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية والغاء قانون الطوارئ. وانتقدت تقييد المظهر الوحيد للديمقراطية فى مصر وهو حرية الرأى والتعبير. وإصدار قوانين من شأنها تضييق الخناق على الحريات العامة بداية من قانون النقابات المهنية الى مشروع قانون الصحافة الى قانون العمد. ونادت بضرورة تشكيل حكومة محايدة تقوم باجراء انتخابات حرة نزيهة ثم يوضع دستور جديد يطرح للاستفتاء العام.

كما أكدت جريدة «الشعب» ان الاصلاح السياسى هو المدخل لأى اصلاح شامل. ونادت بأن تشكل لجنة مستقلة من صفوة المفكرين لدراسة مقترحات الاصلاح التى تتقدم بها مختلف الاحزاب والنقابات والهيئات. وأن تهيأ الاجواء لاجراء انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ بنزاهة كاملة وتحت الاشراف الكامل للقضاء.

ومثل كل صحف المعارضة، انتقدت جريدة «الاحرار» مد العمل بقانون الطوارئ لمدة ثلاث سنوات اضافية. وطالبت بالغاء قانون الاحزاب الحالي وليس تعديله.

واهتمت جريدة «الاهالي» بضرورة تنقية الجداول الانتخابية. كما طالبت بالغاء قانون الطوارئ وتقسيم الدوائر الانتخابية تقسيمات جغرافية سليمة. واشارت في بعض معالجاتها الى ان هناك قوى داخل النظام تريد أن تقضي على هامش الحرية المتاح للصحافة. وحذرت من أن اغلاق المنافذ الشرعية للتعبيرعن الرأى يهدد بتصاعد العنف. كما ادانت ممارسات الشرطة ضد عمال كفر الدوار الذين يدافعون عن حقوقهم بشكل سلمي.

وأبدت جريدة العربي خشيتها من فقد العمال والفلاحين لحقوقهم التي اكتسبوها خلال العقود الماضية. وطالبت بطرح مشروع قومي للاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمناقشته ثم الاستفتاء عليه.

أما جريدة «مايو» فقد اهتمت بانتقاد الدعوة لتعديل الدستور، معتبرة انها لاتعبر عن ارادة الجماهير. وان بعض التعديلات المقترحة تتضمنها نصوص الدستور القائم فعلا.

هـ - تعيين العمداء:

عالجت الصحف القومية والحزبية قضية تعيين عمداء الكليات الجامعية في (٦٣) معالجة. حيث وردت (١٨) معالجة في الصحف القومية و(٤٥) معالجة في الصحف الحزبية.

وقد عالجت صحيفة الأهرام هذه القضية في (١١) معالجة، تباينت مابين المؤيدين والمعارضين، وإن كان الإتجاه المؤيد هو الغالب وأكد المؤيدون للقانون أن تاريخ الجامعات يذكر عمداء عظاما كانوا معينين وليسوا منتخبين بالإضافة الى أن تعيين العميد لن يؤثر على الديمقراطية التي تمارس في الجامعات وذلك من خلال مجالس الجامعات المختلفة. أما المعارضون فقد رأوا أن القانون جاء ليحطم الآمال في اصلاح التعليم الجامعي بالإضافة الى حرمانه للطبقة المثقفة من حقها في ممارسة الديمقراطية داخل مجتمعها.

أما صحيفة الأخبار فقد عالجت هذه القضية في معالجتين، الأولى عامود ثابت هاجم هذا القانون لحرمانه أساتذة الجامعات من حقهم الدستوري في إنتخاب عميد الكلية. أما المعالجة الثانية فكانت تحقيقا مع عدد من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المختلفة المؤيدين لهذا القانون.

أما صحيفة الجمهورية فقد عالجت هذه القضيةفي (٥) معالجات مؤيدة للقانون لأنه يقضي على الصراعات المريرة بين الأساتذة من أجل كسب الأصوات.

وبالمثل ابرزت صحيفة مايو في معالجاتها الست لهذه القضية أن القانون لايشكل أى مساس بالديمقراطية وأنه يهدف إلى القضاء على الشللية والإنتهازية داخل الجامعة بالإضافة إلى إغادة الإعتبار للأستاذ والقيم الجامعية والقضاء على الصراعات من أجل المنصب.

وبالمقابل عارضت صحيفة الوفد القانون في (١٧) معالجة، أكدت فيها أن القانون ضربة جديدة لهامش الديمقراطية المتاح وأنه يجعل عميد الكلية مجرد موظف ينفذ أوامر.

وكذلك رفضت صحيفة الشعب هذا القانون في (١٠) معالجات، وطالبت أساتذة الجامعة بالتحرك لإعلان رفضهم للقانون. كما رفضت صحيفة الأهالي في معالجتيها الإثنتين لهذه القضية من منظور، أنه يعتبر تراجعا عن الخيار الديمقراطي، وصحيفة الأحرار من خلال (٦) معالجات أبرزت أن هذا القانون يحرم أساتذة الجامعات من ممارسة حقوقهم الديمقراطية في إختيار من يمثلهم وأنه تم تمريره دون الرجوع لأساتذة الجامعات. وكان هذا أيضا موقف صحيفة العربي من خلال ٤ معالجات.

و - قضية تعيين العمد:

وقد عالجت الصحف القومية والحزبية هذه القضية في (٦٣) معالجة، (٢٩) منها في الصحف القومية و(٣٤) في الصحف الحزبية. وكان الاتجاه الغالب في الأهرام من خلال (١٩) معالجة أن هذا القانون سيعيد شروط الهيبة للعمد، ويقضي على العصبية القبلية والتكتلات داخل القرية، الامر الذي يدعم دور العمدة في صورته الجديدة في مواجهة الإرهاب.

وعلى الرغم من أن الإتجاه العام في الأخبار من خلال (٨) معالجات كان نحو تأييد تعيين العمد، إلا أن بعضها رأى أن القانون الجديد يتجاهل إتجاه العالم كله نحو أن تصبح الأمة هي مصدر السلطات.

أما الجمهورية فقد تناولت من خلال معالجتين نصوص القانون الجديد، وأبرزت الحق الذي كفله القانون الجديد للمرأة بأن تصبح عمدة.

واكدت مايو من خلال (٣) معالجات أن إختيار الحكومة لموظفيها لايتعارض مع الديمقراطية، بالإضافة الى أن نظام التعيين سيعيد للعمدة هيبته وللقرية المصرية الأمن والإستقرار.

وبالمقابل رفضت صحف المعارضة قضية تعيين العمد، حيث حذرت الوفد من خلال (٢٠) معالجة من تحول العمد الى موظفين رسميين يخضعون لتعليمات الحكومة مما سيؤثر على نتائج إنتخابات المجالس المحلية والبرلمانية لصالح الحكومة. كما حذرت الشعب من خلال (٥) معالجات من زيادة تركيز السلطة وإحكام قبضة الحكومة على زُمام الأمور، وإثارة الإضطرابات فى القرى وضياع هيبة العمدة.

أما الأهالى فمن خلال (٣) معالجات أكدت على أن هذا القانون قد يأتى بنتائج عكس ماترغبه الحكومة. بما يعنى أنه قد يساعد على زيادة الفساد وإنتشار الجرائم الإرهابية.

وهاجمت الاحرار من خلال معالجة واحدة القانون الجديد وأكدت أنه يقوض الديمقراطية ويحول العمد الى موظفين.

أما العربى فمن خلال معالجتين أكدت على رفض القانون لأنه يمثل ضربا مباشرا لهامش الديمقراطية المتاح.

ز ـ الخلاف داخل الكنيسة:

وقد إنفردت معالجة هذه القضية بأمرين:

- أن الصحف القومية لم تتناول هذه القضية بأى معالجة.

- أنها أقل القضايا السياسية التى تمت معالجتها هذا العام (٥٦ معالجة فى الصحف الحزبية).

أكدت مايو من خلال معالجة واحدة لهذه القضية على مواقف البابا الوطنية وطالبت بعدم التدخل فى شئون الكنيسة والحفاظ على وحدتها ووحدة المجتمع المصرى لمواجهة ظاهرة الإرهاب.

أما الوفد فمن خلال (٥) معالجات، أكدت على إستنكار التهجم على البابا بما له من مركز روحى بين الأقباط.

واتخذت الشعب (٢١ معالجة) خطا مختلفا، حيث انتقدت شعار عدم التدخل فى شئون الكنيسة، لأنه يظهر الكنيسة كأنها دولة داخل الدولة، كما أكدت أن هناك فرقا بين نقد رجال الدين ونقد الكنيسة.

أما الأهالى فقد عالجت هذه القضية فى (٩) معالجات، غلب عليها الدفاع عن البابا، والدعوة الى إجراء حوار موضوعى يكون مفتاح المصالحة الكنيسية.

وأكدت الأحرار من خلال (٤) معالجات، أنها ضد التدخل فى الشئون الداخلية للكنيسة.

أما صحيفة مصر فقد هاجمت الكنيسة هجوما مباشرا من خلال (٨) معالجات. أكدت خلالها أن البابا يمنع دخول معارضيه الى الكنائس، وأنه يتبع سياسة فرق تسد.

٢ ـ القضايا الاجتماعية:

جاءت القضايا الاجتماعية فى المرتبة الثانية للعام الثالث على التوالى وذلك من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها بعد القضايا السياسية وسنعرض فيما يلى اهم هذه القضايا:

أ ـ مؤتمر السكان:

تصدر الجدل الذى أثاره مؤتمر السكان كل القضايا الاجتماعية هذا العام ففقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولته بالبحث والتحليل ٦٢٦ معالجة بنسبة ٣٢٪ من مجموع القضايا الاجتماعية. وتوضح معطيات الجدول رقم٢ مدى اهتمام الصحافة المصرية بتناول هذا الموضوع. ولقد قدمت الصحف المصرية وجهات نظر مختلفة حول قضية السكان وعرضت لأراء المؤيدين للمؤتمر والمعارضين له.

وكانت صحيفة الاهرام اكثر الصحف اهتماما بمتابعة هذه القضية وطرحت العديد من الرؤى والافكار حول قضية السكان والتنمية بصفة عامة مثل: ان حل الازمة يكون باعادة توزيع السكان جغرافيا، وان التنمية هى السبيل الوحيد لمعالجة المشكلة السكانية، وان المؤتمر ليس مخالفا للاسلام، وان المطلوب هو الفهم الصحيح والترجمة الدقيقة البعيده عن اللبس لوثائق المؤتمر.

وتضمنت بعض المعالجات رفض أن يكون الاجهاض وسيلة لتنظيم النسل، ومطالبتها بالمساواة فى قانون الجنسية وتحسين قوانين الاحوال الشخصية ومشاركة المرأه فى وضع السياسات السكانية.

كما اشتملت بعض المعالجات على اقتراحات مثل: ان يتضمن المؤتمر مناقشة موضوع هجرة الكفاءات العلمية ونزيف العقل العربى من الدول النامية للدول المتقدمة، وتوسيع مفهوم محو الأمية الثقافية والصحية والقانونية والسياسية، وتعزيز مكانة المرأه بتعليمها وفرص مشاركتها فى القرار، والتصديق على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتخفيض نفقات التسلح وتوجيهها للتنمية.

وانتقدت الاخبار فى معالجاتها عدم التعرض لقضايا الجوع والتضخم والبيئة واحترام حقوق الانسان، واشارت

الى الاخطاء فى ترجمة وثيقة دولية كوثيقة المؤتمر وما احدثه ذلك من ردود فعل رافضة للمؤتمر، ورأت ان مشكلة الجنسية لم تأخذ حقها فى بنود المؤتمر. وظهرت روح نقدية فى بعض معالجات الجمهورية، من خلال طروحات مثل: ان العالم اليوم لايعرف مشاكل سكانية واحدة وبالتالى لايوجد مايسمى بسياسات عالمية للسكان، وان وثيقة المؤتمر جاءت مضطربة، وان القانون الحالى المنظم لنشاط الجمعيات الاهلية التى ظهرت اهميتها ودورها خلال المؤتمر، وأن المؤتمر تمركز حول الاجهاض وتنظيم الاسره وابتعد عن هدفه الخاص بربط السكان بقضية التنمية.

واهتمت مايو بالآراء المؤيدة للمؤتمر، ومنها ان عقد المؤتمر بالقاهرة شهادة نجاح للسياسات السكانية المطبقة فى مصر، ودليل على انكسار الارهاب.

اما صحيفة الوفد فقد غلب على معالجاتها اتجاه نقدى للمؤتمر طرح مجادلات مثل: ان وقف الانفجار السكانى من خلال وسائل تخالف المبادئ والاديان تلقى معارضة. على الحكومة ان تبحث عن سياسة جديدة ومعالجة جديدة لموانع انتشار الحمل. ان المؤتمر ركز على الشق المتعلق بالسكان واغفل المتعلق بالتنمية.

اما صحيفة الشعب فقادت الحملة ضد المؤتمر من خلال مجادلات فى ثنايا معالجاتها مثل: انه لاتوجد علاقة بين زيادة السكان وتدهور جهود التنمية. ان تغيير التوازن السكانى لصالح العالم الاسلامى من بشائر النصر. ضرورة تشجيع الزيادة السكانية وعدم الموافقة على الاجهاض الا فى حالة تعرض صحة الام للخطر. ان البعض الذين يمثلون ١١٪ فقط من سكان العالم يحاولون القضاء على مصدر قوة العالم الثالث من خلال هذا المؤتمر. ان الوثيقة بها مصطلحات مخالفة للاسلام وتدعو لتدعيم الثقافة الجنسية بين الاطفال، وتهدم الأسرة.

ودافعت الأهالى عن المؤتمر والوثيقة التى صدرت عنه ورأت ان الحكم على نتائجه سابق لأوانه. وانتقدت الاعلام لأنه لم يطرح الآراء المختلفة حول المؤتمر.

ب- التعليـــم:

كانت قضية التعليم هى ثانى أهم القضايا الاجتماعية هذا العام من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها ويوضح الجدول رقم (٢) مدى اهتمام الصحف القومية والحزبية على السواء بتحليل اهم القضايا الفرعية المتعلقة بالتعليم وهى الفراغ السياسى فى الجامعات، الدروس الخصوصية مشاكل تحويلات الطلاب من المغتربين، العنف فى المدارس، قضية الزى الموحد والحجاب، خصخصة التعليم وانشاء المعاهد الخاصة، قانون الثانوية العامة، تعديلات سنوات الدراسة بالمرحلة الاعدادية، والفصل بين الجنسين.

وجاءت صحيفة الاهرام فى مقدمة الصحف فى معالجتها لهذه القضية اذ تناولتها فى٩٤ معالجة طرحت من خلالها المسائل التالية:-

أن قضية الفراغ السياسى بالجامعات يجب ان تطرح للنقاش لبحث ايجابيات وسلبيات اشتغال الطلاب بالسياسة.

انشاء قناة تعليمية خاصة بالتليفزيون، واصلاح حال المعلم ماديا وتعديل نظام الامتحانات ، للحد من الدروس الخصوصية. وتأييد فكرة الزى الموحد لأنه يؤدى الى الأحساس بالمساواة، ودعم موقف وزير التعليم فى قضية ارتداء الحجاب، وان كان بعض المعالجات اعتبر الحجاب نوعا من الحرية الشخصية.

انتقاد انشاء بعض المعاهد الخاصة التى تعطى شهادات فوق متوسطة بمصروفات لما فيها من فساد، ومطالبة المجلس الاعلى للجامعات بالاشراف عليها وبحث امرها، والدعوة لضبط اعمال المدارس الخاصة. وضرورة تعديل المناهج لمعالجة التطرف والعنف. وتطوير العملية التعليمية من خلال تحديث التعليم الجامعى والتعليم بشكل عام، والاهتمام بالبحث العلمى.

حل مشكلات التعليم الفنى ليكون من اهدافه زيادة قدرتنا على ادخال التكنولوجيا الحديثة فى مختلف جوانب الحياة. وزيادة نسبة الانفاق على التعليم من مجمل الانفاق العام للدولة ومواصلة الاهتمام بالابنية المدرسية وتقديم حوافز مادية ومعنوية للمدارس الابتدائية فى القرى.

إعادة صياغة قانون الجامعات ليغطى مختلف نشاطات وشئون العمل الجامعى .كما تناولت الأخبار قضية التعليم من جوانب عدة مثل: تأييد قرار وزير التعليم بمنع ارتداء الحجاب، وتأكيد ان الزى الموحد سيخلق نوعا من الانضباط فى المدارس. والمطالبة بإلغاء اعمال السنة لمنع ضغوط المدرسين على الطلاب ، وتخفيض الرسوم فى فصول التقوية. وانشاء مراكز لتنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وتدريس مادة التصميم التكنولوجى من سن ٩ سنوات، وتطبيق نظام المدرس المساعد للقضاء على الدروس الخصوصية. مطالبة وزير التعليم بضبط اعمال المدارس الخاصة.

وفى تناولها لقضية التعليم، اهتمت الجمهورية بموضوع الزى الموحد وفصل الجنسين، حيث رأت أن مسألة توحيد الزى يجب طرحها باعتبارها مشروعا اصلاحيا يعمل على المساواة خاصة فى مدارس البنات. كما أكدت مايو قرار وزير التعليم بتوحيد الزى المدرسى. وطالبت مايو بالاهتمام بالمدرسة الابتدائية باعتبارها حجر الأساس فى العملية التعليمية. ودأبت على الاشادة بجهود وزارة التعليم فى كل المجالات. وتحدثت عن خطة لتطوير التعليم تشمل اصلاح وتجديد الابنية التعليمية، واصلاح حال المعلمين وتدريبهم فى دول العالم، وتطوير كليات التربية، وتطوير المناهج وازالة مابها من حشو وتكرار.

ورغم أن الوفد رأت أن قرار توحيد الزى قرار شجاع وحضارى، فقد اعتبرت قرار الوزير بحظر الحجاب تجاوزا يمس معتقدات الناس، وانه تدخل من الدولة فى الحرية الفردية.

أما الشعب فقد اتخذت موقفا معارضا بشدة لقرار الوزير الخاص بالحجاب واعتبرت ان هذا القرار يعنى ان الاصل هو التبرج وان الحجاب هو الاستثناء.

وبالمقابل رأت صحيفة الاهالى ان قضية توحيد الزى المدرسى ليست جديده فهى تعود الى عام ١٩٥٢، واشادت بقرار الوزير الخاص بتوحيد الزى. وطرحت آليات لتطوير التعليم بإصلاح المناهج التعليمية والعمل على اكتساب الخبرات واصلاح احوال المعلمين وتطوير كليات التربية وتعديل الخطاب التعليمى الرسمى الذى يعمل على تزييف وعى الطلاب.

واشادت العربى أيضا بقرار الوزير بشأن الزى الموحد، واستنكرت فى بعض معالجاتها موقف الاسلاميين من قضية الحجاب. كما أيدت صحيفة الخضر قرار الوزير الخاص بالزى من حيث المبدأ.

جـ - الاسكان والعشوائيات:

اهتمت كل الصحف القومية والحزبية بمعالجة قضية الاسكان والعشوائيات وهذا مايوضحه الجدول رقم (٢).

وطرقت الأهرام هذه القضية من جوانب عدة مثل: أن قضية العشوائيات نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وامنية متداخلة ولذلك فمعالجتها تكون عبر منظور اجتماعى وسياسى وأمنى متكامل. أنه لو توافرت فرص العمل والخدمات فى كل المجتمع المصرى لما وجدت العشوائيات حول القاهرة. انه من الخطورة التعامل مع العشوائيات بمنطق الإزالة. انه لعلاج العشوائيات لابد من تحقيق الاكتفاء الذاتى من مواد البناء والاراضى الصحراوية دون مقابل. انتقاد فكرة الغاء عقود الايجار بعد عدة اعوام والمطالبة بالتدرج فى زيادة نسبة الايجار للملاك القدامى حتى تصل الى حد الانصاف.

واهتمت الاخبار بمشروع قانون الاسكان الجديد، وحذر بعض المعالجات فيها من ترك الوحدات غير السكنية والتجارية للعرض والطلب. وطالبت بزيادة القيمة الايجارية بصورة عادلة وضمان عدم طرد المستأجرين تحت اى مبرر، والاستماع الى آراء الملاك والمستأجرين والمهندسين والمقاولين قبل اصدار القانون.

كما اهتمت الجمهورية بهذا المشروع، وطالبت فى بعض معالجاتها بسرعة اصداره لأنه سيشجع الاستثمار فى عمليات البناء. لكن اختلفت الآراء من معالجة لأخرى فرأى بعضها ان مشروع القانون يحقق التوازن بين المالك والمستأجر حيث يرفع الايجارات مع تطور مستويات الدخل ويشجع البناء وزيادة نشاط بنوك الاسكان، بينما رأى بعض آخر أنه يراعى مصالح المالك على حساب المستأجر.

وركزت مايو أيضا على مشروع قانون الاسكان ورأت ضرورة اطلاق العلاقة لحرية التعاقد بين الطرفين لتشجيع الملاك على البناء. وأن ينص القانون على حرية تأجير المبانى الجديدة ويحظر التنازل من قبل الساكن لغيره عن مسكنه أو امتداد عقد الايجار لغير اقارب الدرجة الأولى، والا يتم تحويل المسكن لنشاطات تجارية الا بالاتفاق مع المالك.

وتميزت الوفد مثل الاهرام، باهتمامها بقضية العشوائيات، حيث عزتها فى بعض المعالجات لزيادة الهجره الداخلية من القرى الى المدن، وغفلة المسئولين التى تساهم فى نمو هذه المناطق مما يشكل خطرا كبيرا. وطالبت بتعديل قانون المبانى والتخطيط العمرانى. ولحل أزمة الاسكان طالبت بإطلاق حرية التعاقد بالنسبة للايجارات الجديدة، العمل على زيادة الاماكن المعروضة، وانشاء وزارة للاسكان الشعبى لحل مشكلة الاسكان للشباب ومحدودى الدخل، ذلك بالاضافة الى فرض ضريبة لامتصاص جانب من زيادة سعر الارض تستعمل حصيلتها للتخفيف عن محدودى الدخل، وتشجيع الاستثمار العقارى بتخفيض سعر الارض. اما عن مشروع قانون الاسكان، فقد طالبت برفع ايجارات المبانى القديمة، ورفض التعديل الخاص بإعطاء المحافظ سلطة التجاوز عن هدم الادوار المخالفة ان كانت لا تؤثر على سلامة المبنى.

أما الشعب فطالبت ايضا بالقضاء على العشوائيات منعا لانتشار الجريمة والعنف. وبدورها ايضا طالبت الاحرار بالقضاء على العشوائيات التى تهدم السلام الاجتماعى.

وكذلك حذرت الاهالى من تحول العشوائيات الى مناطق تفريخ للمجرمين. وعارضت فكرة انهاء العقود ووافقت على رفع ايجارات المساكن القديكة بشكل متدرج وعادل وطالبت

باستمرار الامتداد القانونى للعقد، مع زيادة القيمة الايجارية كل خمس سنوات زيادة مناسبة.

واهتمت صحيفة العربى بمشروع قانون الاسكان وطالبت بمراجعته لانه سيعمل على تشريد الاف الأسر من مساكنهم لعدم قدرتهم على دفع الايجارات الجديدة. وهاجمت الفتوى القائلة بأنه يطابق الشريعة الاسلامية.

د ـ التلوث:

جاءت قضية التلوث فى المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها. فلقد اهتمت صحيفة الاهرام بقانون حماية البيئة الجديد واشارت الى انه يوفر الحماية القانونية لكل مكونات البيئة.

وانتقدت صحيفة الاخبار عدم تعرض قانون حماية البيئة لنهر النيل فى أى مادة من مواده، كما أشارت الى خطورة المبيدات الزراعية على صحة الفلاح والمحصول وطالبت وزارة البيئة بحل هذه المشكلة.

ووصفت صحيفة الجمهورية قانون البيئة الجديد بأنه نقلة حضارية وانه احدى ركائز الاصلاح الاقتصادى والسياسى فى مصر.

اما صحيفة الوفد فقد حذرت من زيادة معدلات تلوث الهواء فى القاهرة وخطورة ذلك على صحة المواطنين، واشارت الى خطورة تلوث مياه النيل.

ودافعت الاهالى عن حق المواطن فى الحياة فى بيئة نظيفة وانتقدت عجز الوزارات المختلفة عن مواجهة التلوث واتهمت الدولة بالمشاركة ولو بالصمت فى تدمير صحة الشعب.

اما صحيفة العربى فقد اكدت على زيادة معدلات التلوث فى الماء والهواء مما أدى الى انتشار وزيادة الامراض، وطالبت الحكومة بمعاقبة من يتسبب فى حدوث التلوث.

وانتقدت صحيفة مصر عدم تطبيق قانون حماية البيئة.

وانتقدت صحيفة الخضر أيضا عدم تطبيق قانون حماية النيل وحذرت من خطورة تلوث المياه على صحة الانسان. وطالبت بتنقية البحيرات وحمايتها من التلوث وبتنفيذ مشروع قومى للتشجير كوسيلة لمكافحة التلوث، كما طالبت بقيام حركة شعبية لحماية البيئة.

اما صحيفة الأمة فقد اعتبرت تلوث البيئة تهديدا للتنمية لايقل فى خطورته عن الارهاب.

هـ ـ آثار السيول:

غلب على معالجات الأهرام الاشادة بدور الدولة، وخاصة الجهود التى قامت بها القوات المسلحة لازالة آثار السيول واستنكار النقد الذى وجهته احزاب المعارضة للحكومة. لكن أشار بعض المعالجات فى الاهرام الى ان الحكومة مسئولة عن خسائر السيول حيث لم تأخذ بالتخطيط العلمى لتجنب الاخطار.

وركزت الاخبار فى أهم معالجاتها لهذه القضية على ان محنة السيول تحتاج الى روح جديدة.

وتضمنت مايو معالجة صحفية واحدة تميزت بالاشارة الى ان هيئة الارصاد قد حذرت من حدوث السيول، وانتقدت استخدام الاقدار كشماعة يعلق عليها عدم الاستعداد لمواجهة السيول.

اما صحف المعارضة فقد اجمعت على اتهام الحكومة بالعجز فى مواجهة السيول ووصف معاناة المنكوبين والاشارة الى عدم وصول المعونات اليهم والى ان الفساد شاب عملية توزيع هذه المعونات، وانتقاد القيود المفروضة على حركة الأحزاب.

و ـ قضايا المرأة:

كانت قضية الختان اكثر القضايا تناولا فى الاهرام. وقد رأت معظم المعالجات الصحفية ان الختان ليس من الاسلام وانما عادة افريقية، واعتبرته جريمة ترتكب فى حق المرأة. كما أشادت بانعقاد المؤتمر السنوى الاول للمرأة فى مصر.

وركزت صحيفة الاخبار على حصول المرأة المصرية على حقها الدستورى فى المشاركة الفعلية فى الانتخابات، وقضية حصول ابناء المرأة المصرية التى تزوجت من اجنبى على الجنسية المصرية.

اما صحيفة الجمهورية فقد اشارت الى ان الوضع الحالى للمرأة يتسم بالسلبية حيث تعزف المرأة عن ممارسة الحقوق السياسية. واقترحت الوفد فكرة انشاء مجلس اعلى للأمومة ومشروع قومى لتوعية المرأة.

واتفقت صحيفة الشعب على اهمية المؤتمر القومى للمرأة، ولكن كان هناك بعض الملاحظات كنها ان المؤتمر احتكره الجيل القديم وغاب عنه تمثيل القطاعات الشابه من النساء المصريات، ولم يتم انتخاب اعضاء المؤتمر وانما جاء اختيار المشاركين بالتعيين.

كما انتقدت صحيفة الاهالى تشكيل المؤتمر القومى للمرأة والذى ضم اغلبية ساحقه من الحزب الوطنى مما أثر على توصياته. وحذرت من المساس بحقوق المرأة العاملة فى التعديلات الجديدة لقانون العمل.

ز ـ البطالة:

طرحت الاهرام فى معالجاتها عدة حلول لعلاج مشكلة

البطالة مثل نشر الصناعات الصغيرة فى جميع المحافظات، خفض معدلات زيادة السكان، التوسع فى الانفاق العام على التعليم والتدريب والبحث العلمى، ان تستجيب الحكومة لقانون المعاش المبكر، مساهمة الجمعيات الاهلية التطوعية فى حل المشكلة.

وركزت الاخبار بعض معالجاتها على ان مشكلة البطالة امنية وسياسية بالدرجة الأولى، وأن علاجها يحتاج الى استثمارات مالية ضخمة. ولاحظت الجمهورية فى بعض معالجاتها ان البطالة غير موجودة بين العمال والحرفيين بل هى موجودة بين المتعلمين وذلك يرجع الى عدم ربط التعليم بحاجات المجتمع .

وركزت صحيفة مايو على ان هناك علاقة وثيقة بين البطالة والارهاب.

واتفقت صحيفة الوفد على ان البطالة من اهم الأسباب وراء الارهاب، ظاهرة البطالة المقنعة الى قانون تعيين الخريجيين عام ١٩٦١.

واشارت صحيفة الشعب ايضا انه يمكن التقليل من البطالة فى اوساط المتعلمين عن طريق التدريب وإعادة التأهيل وتطوير نظام التعليم.

وطرحت صحيفة الاهالى رؤيتها لعلاج المشكلة متمثلة فى التالى: مراجعة الفلسفة الاقتصادية التى تتبعها الدولة وبلورة صيغة جديدة للعلاقة بين القطاعين العام والخاص، التوسع فى الانفاق على التعليم والتدريب والصحة وما اليها من الوان الاستثمار فى البشر، توفير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، العمل على النهوض بالعمل العربى المشترك.

ونوهت صحيفة العربى بأن الحكومة هى السبب فى أنتشار البطالة حيث اوقفت التنمية وتوقفت عن تشغيل الخريجين.

وطرحت العربى رؤيتها لحل مشكلة البطالة عن طريق التوسع فى الاستثمار ودفع اعانات بطالة للعاطلين لفترة مرحلية ويتم تدبير اموال الاعانات من مصادر مختلفة.

واشارت صحيفة الخضر الى أن الصندوق الاجتماعى لم يستطع امتصاص قدر كبير من البطالة، ان مشكلة البطالة ترجع الى التحول المفاجئ من النظام الاشتراكى الى نظام السوق وانه يجب تنفيذ المشروعات القادرة على استيعاب العاطلين.

٣ ـ القضايا الاقتصادية:

أ ـ الاصلاح الاقتصادى:

احتلت قضية الاصلاح الاقتصادى قمة الأولويات التى عنيت الصحافة المصرية بمعالجتها فى ٥١٦ معالجة رأى. وقد اهتمت جريدة الاهرام خاصة بابراز جوانب هذه القضية وذلك فى ٢٥٢ معالجة رأى، ثم جريدة الوفد فى ٨٤ قالب رأى كما يظهر من الجدول رقم (٣).

حرصت جريدة الاهرام فى تناولها لقضية الاصلاح الاقتصادى على شمول معالجة القضية من كافة أبعادها، مع تبيان كافة وجهات النظر المتقابلة. واكدت ان سياسة الخصخصة لن يضار منها العمال، حيث ان الحكومة تشترط على الذين يشترون الشركات أن يحافظوا على العمالة القائمة. وأوضحت أن مصر تطبق الاصلاح الاقتصادى بشكل تدريجى وعقلانى مع مراعاة الجوانب السياسية والاجتماعية. واشارت الى ظاهرتين فى تطبيق الاصلاح الاقتصادى هما: انخفاض سعر الفائدة فى البنوك بهدف تخفيض تكلفة التمويل على المستثمرين، وارتفاع سعر الأسهم فى السوق لقلة المعروض من أسهم شركات قطاع الأعمال العام وزيادة الأرباح المتوقعة من بعض الشركات. كما اشارت الى أن تخفيض الجنيه المصرى مرفوض تماما وسوف يترك سعره للسوق دون تدخل من الحكومة.

أما جريدة «الاخبار» فقد أوضحت فى ٢٦ معالجة أن سياسة الاصلاح الاقتصادى قد نجحت فى وقف التضخم ولكنها لم تمنع ارتفاع الأسعار. كما نجحت فى اصلاح الهياكل المالية دون تحقيق فرص عمل كافية. وأن مانحتاجه فى المرحلة القادمة هو الخروج من حالة الركود وزيادة حجم الاستثمارات. وأيدت الحكومة فى رفضها لمطالب صندوق النقد وضغوطه لتخفيض الجنيه المصرى. واشارت الى ان مصر بدأت اولى خطوات تحرير القطن واستطاعت ان تستعيد للقطن المصرى مكانته. وأشارت الجمهورية الى ان سياسات الاصلاح تسير فى الاتجاه الصحيح وأن الوصول الى الاهداف المنشودة من عملية الاصلاح رهن بإزالة العقبات المتعددة مثل غياب فلسفة شاملة للاصلاح. وضرورة التاكيد على حرمة المال العام، وحمايته من التبديد.

أما «مايو» فقد اكدت فى ٣٣ معالجة أن تطور شركات قطاع الاعمال العام هو جزء أساسى من عملية الاصلاح الاقتصادى، وأن تطبيق الخصخصة يراعى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة. وأن الحكومة حرصت منذ بدء برنامج الاصلاح على تخفيف أثاره على محدودى الدخل بزيادة العلاوات الاجتماعية. وأن تخفيض الجنيه المصرى اجراء مرفوض وضد آليات السوق.

وغلب على معالجات «الوفد» انتقاد بطء معدلات الاصلاح

الاقتصادي. فأوضحت أن الاقتصاد المصرى عجز عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة بشكل منتظم. وان الحكومة تخشى القطاع الخاص. وطالبت بضرورة الاصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى من خلال الانطلاق نحو الاقتصاد الحر. وابرزت ان تحرير تجارة القطن والقصب تعد خطوة مهمه ولكنها جاءت متأخرة. واستنكرت الشروط التى يضعها صندوق النقد الدولى ومطالبته بتخفيض قيمة الجنيه المصرى.

أما «الشعب» فقد أبرزت أن سياسة الاصلاح الاقتصادى أدت الى انخفاض دخل المواطن وزيادة البطالة وعدم وجود فرص عمل للخريجين والغاء الدعم والغاء مجانية التعليم والعلاج ومزيد من الغلاء والتضخم وتآكل الطبقة الوسطى. واشارت الى ان مايجرى باسم الخصخصة هو تدمير لقدرة الاقتصاد المصرى على التنمية، وأن الخصخصة لابد أن تكون بمشاركة القطاع الخاص المصرى والعربى فقط، وأن مصر سوف تتأثر سلبا باتفاقية الجات حيث أنها دولة مستوردة للسلع الغذائية.

وانتقدت «الأهالى» خضوع الحكومة لتعليمات صندوق النقد واصدارها قرارا بطرح عدد من أصول القطاع العام للبيع بلا ضوابط. وأوضحت ان سياسات الاصلاح الاقتصادى لم تؤد الا الى زيادة معدلات البطالة وتعميق الركود الاقتصادى.

وبالمثل أبرزت «العربى» ان سياسات الاصلاح الاقتصادى التى تطبقها مصر أدت الى العديد من السلبيات منها ارتفاع الاسعار وضياع حقوق العمال وارتفاع البطالة وازدياد الركود والتضخم. واكدت رفض سياسة الاصلاح الاقتصادى التى تعد مرادفا للتخلص من القطاع العام بالبيع. وأن الاصلاح يجب أن يتم فى إطار الملكية العامة وأن يعود بفوائده على الشعب، مع الاقتداء بالتجربة الصينية.

ب - قضية الضرائب:

تناولت الصحافة المصرية قضية الضرائب فى ١٨٩ معالجة رأى. ظهرت فى جريدة «الاهرام» فى ٧٨ معالجة، وفى «الوفد» فى ٤٨ معالجة، وفى «الاخبار» ٢٥ معالجة، وكذا فى الصحف القومية والحزبية الأخرى يبينها الجدول رقم (٣).

فقد عالجت «الاهرام» موضوع ضريبة العاملين فى الخارج والضريبة الموحدة. ولم تغفل الاتجاه الرافض لضريبة العاملين فى الخارج حيث أظهرت الطعن فى عدم دستورية هذا القانون، وابرزت ان الاصلاح الضريبى يهدف الى تحقيق العدالة فى توزيع الأعباء الضريبية وتوسيع قاعدة الضرائب دون تجاوز لحدود طاقة المواطنين الضريبية. واشارت الى انه لابد من دراسة الغاء الضرائب العشوائية (كالدمغة وتنمية الموارد) مع بداية تطبيق نظام الضريبة الموحدة. واكدت ان قانون الضريبة الموحده سوف يحقق العدالة الاجتماعية. واوضحت ان الاعفاءات الضريبية ليست كافية لتشجيع الاستثمار.

كما انتقدت «الاخبار» فى معظم معالجاتها الضريبة على العاملين فى الخارج التى أثارت غضب المصريين من رجال الاقتصاد وخبراء المال، وكذلك قانون الضريبة الموحدة.

وأظهرت «الجمهورية» ضرورة توفير الضمانات الكافية لتطبيق قانون الضريبة الموحدة، منها توفير جهاز ضريبة كفء ومدرب. ومراعاة حالات التهرب. ورفع حد الإعفاء للأعباء العائلية بما يتماشى مع ارتفاع الأعباء المعيشية. وعدم الاسراع فى التنفيذ واستكمال حصر المجتمع الضريبى لتسجيل جميع الممولين.

واشارت «مايو» الى انه ليس من العدل اعفاء العاملين بالخارج من أى نوع من الضرائب لانهم ابناء هذا الوطن. واكدت ان مشروع قانون ضريبة العاملين بالخارج يتسم بالعدل حيث يطبق بنظام الشرائح كما يعفى ٥٪ من المرتب مقابل الأعباء العائلية. كما اشارت الى ان قانون الضريبة الموحدة يحقق العدالة الاجتماعية ويتناسب مع مصلحة القاعدة العريضة.

أما «الوفد» فقد رأت أن تضاعف حصيلة الضرائب لايقابله تحسن فى الخدمات مما يستدعى الرقابة على التصرفات المالية للحكومة حتى تصل الضرائب للمواطن فى شكل خدمات ومرافق. واكدت ان الضريبة الموحدة قد زادت من اعباء المواطن المصرى خاصة فى ظل ارتفاع الاسعار. وانها سوف تؤدى الى التقليل من حجم الاستثمار. كما رفضت الضريبة التى فرضت على العاملين بالخارج واستمر تحصيلها رغم صدور قرار بعدم دستوريتها مما يعد انتهاكا لسيادة القانون.

وأكدت جريدة «الشعب» رفض الضريبة المفروضة على العاملين فى الخارج لعدم دستوريتها. وان به مواد تخالف الشريعة الاسلامية وتخالف الدستور حيث انه يسبب ازدواجا ضريبيا. كما انه لم يراع الارتفاع الرهيب فى الاسعار وانخفاض الدخول. وهاجمت السياسة الضريبية لأنها أدت الى حالة من الكساد والركود. واشارت الى ان الضرائب فى مصر من اعلى معدلات الضرائب فى العالم.

واشارت «الاهالى» الى تجاهل الحكومة لمقترحات خبراء الاقتصادى بخصوص الضريبة الموحدة. وانتقدت الغموض والسرية التى أحاطت بها الحكومة قانون الضريبة الموحدة، الذى لم يراع حالة الركود السائدة.

واوضحت «الأحرار» فى تحقيق بالارقام أن الضريبة المفروضة على العاملين بالخارج مجحفة وغير عادلة. واتهمت الحكومة بالتخبط فى سياستها الضريبية، الأمر الذى سيؤدى الى هروب الاستثمارات من مصر. ولكن اختلفت معالجاتها بشأن قانون الضريبة الموحدة فانتقد بعضها تمريره بسرعة فائقة فى مجلس الشعب، فيما اعتبره بعضها الآخر نقلة حضارية لنظام الضرائب.

ورأت جريدة «العربى» أن الضريبة التى فرضتها الحكومة على العاملين بالخارج تعد غير دستورية، وتقع ضمن الضرائب العشوائية التى تفرضها الدولة على المواطنين. واشارت الى ان الحكومة كان يلزم عليها طرح أمر الضريبة الموحدة على مختلف الفئات التى تمثل دافعى الضرائب قبل إقرارها حرصا على التراضى العام.

وأيدت جريدتا «مصر» و«الخضر» عدم دستورية قانون ضريبة العاملين بالخارج على أساس أنه يهدر مبدأ المساواة بين أبناء الوطن. وانه يعد سقطه فى تاريخ الحياة السياسية.

٤ ـ القضايا الثقافية:

جاءت القضايا الثقافية كالعادة فى المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بها. وكانت اهم القضايا هذا العام هى قضية الغزو الثقافى والقراءة للجميع ومكتبة الاسرة، ثم قضية سفر اللوحات للخارج.

أ ـ الغزو الثقافى:

اهتمت اغلب الصحف المصرية بمعالجة قضية الغزو الثقافى وهذا مايوضحه الجدول رقم ٤ الخاص بالمعالجات الصحفية للقضايا الثقافية.

وفى تناولها لهذه القضية طالبت الاهرام فى بعض معالجاتها بفرض ضرائب باهظة على تركيب الاطباق الهوائية (الدش) حتى لايكون فى متناول اصحاب المحلات والقهاوى ومنع تركيب الاطباق ذات الاحجام الكبيرة التى تستطيع التقاط عدد ضخم من المحطات. لكن ذهبت معالجات أخرى الى اننا يجب ألاننزعج لأن الانفتاح على العالم ضرورى ويعطينا القدرة على الانتقاء الجيد وانه لايمكن بأى طريقة الحيلولة دون وصول ارسال الاقمار الصناعية التى يتم التقاطه عن طريق الدش. واكدت ان مواجهة القنوات الفضائية الاجنبية ممكن عن طريق انتاج برامج جيدة ومد ساعات ارسال التليفزيون لتصبح ٢٤ ساعة.

ورأت الاخبار فى بعض المعالجات ان الأسرة لها دور أساسى فى الاعداد الدينى للابناء لمواجهة الدش ومخاطره، وكذلك تحديث الاعلام وتطوير الاعمال الفنية. لكن اشارت معالجات أخرى الى ان الدش له مزايا كبيره، فهو يأتى الينا ببرامج ثقافية وسياسية على مستوى عالى.

وفى الجمهورية اختلفت الآراء حول البرامج التى يبثها الدش، فالبعض يرى ان موروثنا الثقافى يشكل درعا واقيا ضد عملية الغزو الثقافى ويجب عدم المناداه بالوقوف فى مواجهة برامج الدش. اما الرأى الآخر فيرى ان الدش له خطر بالغ على الصغار. والحل ليس بمنع الدش ولكن باحتوائه من خلال عمل مفتاح اغلاق حتى لايرى الاطفال برامج معينة.

واختلفت الآراء ايضا فى جريدة الوفد بالنسبة لبرامج الدش، فالبعض يرى ان الدش سيؤدى الى انحلال الشباب والمجتمع وتنشئة اجيال تهوى العنف والارهاب والقتل والادمان. بينما يرى البعض الآخر ان الدش له فوائد يجب الاستفادة منها لاحداث تقدم علمى، كما ان له عيوبا، وانه يجب الابتعاد عما يمس العقيدة ويغير من عاداتنا.

اما الشعب فاكدت على ان الدش يؤدى الى هدم عقيدة المجتمع واهدار القيم والمبادئ والاخلاق، ومن الممكن ان نستفيد منه ايجابيا فقط عن طريق ان تستقبل الدول برامج ثم تبث المفيد منها وانه يجب تطوير العمل فى التليفزيون المصرى. واشارت الشعب الى ان امتداد ارسال التليفزيون ففترة متأخرة كوسيلة لمواجهة برامج الدش قرار خاطئ لأنه يقلل من طاقات العمل لدى العاملين.

وغلب على معالجات جريدة الأحرار هجوم على ما اعتبرته غزوا ثقافيا يهدف الى هدم الشخصية العربية الاسلامية لمصر، وان المثقف المصرى الحقيقى يرفض هذا الغزو بشدة خاصة وان المنتجات الثقافية المستوردة تنشر قيما تهدم اخلاقياتنا وتخرب الهويه الثقافية لمصر.

واتفقت جريدة العربى مع الأحرار فى ان البث الثقافى المباشر يصيب هويتنا الثقافية فى مقتل.

كما اكدت جريدة الأمة على ان سلبيات الدش وخاصة السلبيات اللا أخلاقية والثقافية اكثر من ايجابياته، وانه

يستحيل ترشيد استخدام الدش.

ب- القراءة للجميع ومكتبة الأسرة:

اهتمت الصحف القومية بمتابعة قضية القراءة للجميع ومكتبة الأسرة، ولم تتناولها من الصحف الحزبية سوى جريدتي العربي والأمة في معالجة واحدة لكل منهما، وهذا مايوضحه جدول رقم (٤).

فلقد اكدت الاهرام ان مهرجان القراءة للجميع حقق قدرا كبيرا من النجاح حيث اتاح القراءة لجميع الفئات وذلك بإصدار ١٢٠ عنوانا من روائع المؤلفات بسعر من ١٠-٥٠ قرشا وأدى المهرجان الى زيادة عدد المكتبات وتثقيف الشباب وحمايتهم من الافكار الخاطئة. كما اشارت الجريدة الى ان مشروع القراءة للجميع سيظل قاصرا عن بلوغ غايته اذا لم نتجه جادين الى مشروع قومي لمحو الأمية وان القراءة للجميع اصبحت جزءا من خطة التنمية البشرية العامة لمجتمعنا. وطالبت الاهرام بالتوسع في انشاء المكتبات لعدم كفايتها.

واشارت جريدة الأخبار الى ان مكتبة الاسرة هي محاولة هامة لاثراء المكتبة المصرية من خلال طبع الكتب بأسعار في متناول الجميع، وانه يجب استمرار مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة ليصبح الكتاب في متناول كل انسان. واكدت الأخبار ان الام يجب ان يكون لها دور هام في مهرجان القراءة للجميع مل خلال تشجيع الابناء على الذهاب للمكتبة ومساعدتهم في اختيار الكتب ومناقشتهم فيها.

واشارت جريدة العربي الى ان مشروع مكتبة الاسرة مشروع ضخم وهام ويستحق كل تقدير واحترام، ولكن يجب الاهتمام بمكتبة المدرسة وتنميتها لأن هذا سوف يؤدي الى نتائج ايجابية اكثر، لأن المدرسة هي المكان الصحيح لغرس عادة الاهتمام بالقراءة في قلوب الاطفال.

جـ- سفر اللوحات الفنية للخارج:

كانت صحيفة الاهرام هي الصحيفة القومية الوحيدة التي عالجت هذه القضية في ٥ معالجات صحفية. ومن الصحف الحزبية اهتمت الاهالي والشعب بمعالجتها في معالجة واحدة لكل منهما، اما جريدة العربي فتناولتها في ٣ معالجات صحفية.

فلقد اشارت الاهرام الى ان سفر هذا العدد الضخم من اللوحات الفنية والتحف الى فرنسا (١١٥ تحفة) فيه مخاطرة كبيرة، فلم يسبق ان تم نقل مثل هذا العدد الضخم من دولة لأخرى خاصة وان اللوحات المسافره تعتبر تحفا نادرة ومن اعظم اعمال اصحابها. ولكن مصر بهذا المعرض المقام في باريس تؤكد حضارتها واصالتها وانها تهتم بالفن الحديث وتعرف كيف تصون الفن وتقدره، وان سفر هذه اللوحات هو اظهار لصورة مصر البعيده عن الارهاب.

وطالبت جريدة الشعب بضرورة منع سفر اللوحات المصرية الى فرنسا لانها لوحات نادرة ذات قيمة عالية ويخشى عليها من التلف او الكسر وهو مايجعل منع سفرها موافقا للقانون.

واهتمت جريدة الاهالي بعنوان معرض اللوحات في فرنسا وهو «المنسيون في القاهرة» واعتبرت ان هذا العنوان عنوان عنصري ومهين لمصر.

وذهبت جريدة العربي الى ان وزير الثقافة جرد المتاحف المصرية من معظم محتوياتها من اجل اقامة معرض في باريس تعرض فيه اللوحات التي تمتلكها مصر. واشارت الى ان سفر هذه اللوحات فيه مخاطرة كبيره نظرا لقيمتها المادية الباهظة وضآلة التأمين وضخامة عدد اللوحات.

جدول رقم (١)
يوضح عدد المعالجات الصحفية للقضايا السياسية عام ١٩٩٤

القضية الجريدة	الحوار الوطني	الفساد	التطرف والإرهاب	الإصلاح السياسي	تعيين العمداء	تعيين العمد	الخلاف داخل الكنيسة
الأهرام	٢٣١	١٤٣	٢٥١	٣٢	١١	١٩	-
الأخبار	٩١	٤٤	٦٩	٣٥	٢	٨	-
الجمهورية	٢٤	٥	١٦	-	٥	٢	-
مايو	٣٣	١٤	٢٤	٢٤	٦	٣	١
الوفد	١٨٨	١٢٩	١٠٦	١٥٥	١٧	٢٠	٥
الشعب	٣٨	١٩٦	٤٥	٨٦	١٠	٥	٢١
الأهالي	٢١	٣٤	٤١	٢٩	٢	٣	٩
الأحرار	٤٠	٥٤	٤٦	٦٦	٦	١	٤
العربي	٣١	٦٦	٣٠	١٦	٤	٢	٦
الخضر	٥	٢	٥	١	-	-	١
مصر	١٠	١	١	٣	-	-	٨
الأمة	٦	٦	٣	٢	-	-	١
المجموع	٨١	٦٩٤	٦٣٧	٤٤٩	٦٣	٦٣	٥٦
النسب المئوية	٪٢٧	٪٢٦	٪٢٤	٪١٧	٪٢	٪٢	٪٢

جدول رقم (٢)
يوضح عدد المعالجات الصحفية للقضاياالإجتماعية عام ١٩٩٤

القضية الجريدة	مؤتمر السكان	التعليم	الإسكان والعشوائيات	التلوث	آثار السيول	المرأة	البطالة	مؤتمر الأقليات
الأهرام	٣٦٧	٩٤	٥٩	١٠٩	٨٨	٦٢	٥٠	١٤
الأخبار	٧٥	٢	٣٤	٢	١	٢	٤	١
الجمهورية	١٩	٤	١٠	١	٣	٧	٤	-
مايو	١٧	١٥	١٤	٣	٧	٤	١٦	١
الوفد	٢٠	٢٣	٦٠	٣٠	١٧	٤	١٣	١
الشعب	٤٨	٣٠	٢	١٦	١٦	١٦	١٠	٥
الأهالي	١٢	١٧	١٩	٦	٩	١٠	٧	١١
الأحرار	٣٩	٢٦	٤	٣	٣٧	٢	١	١١
العربي	١٧	١٢	٦	٥	١٣	-	٩	٥
الخضر	٩	٢	٥	٢٥	٥	٤	٦	١
مصر	٣	١٦	٥	٩	٦	١٠	٢	-
الأمة	-	١٣	٢	١	٣	٣	-	-
المجموع	٦٢٦	٣٢٤	٢٢٠	٢١٠	٢٠٥	١١٨	١١٧	٥٢
النسب المئوية	٪٣٤	٪١	٪١٢	٪١١	٪١١	٪٦	٪٦	٪٣

جدول رقم (٣)

يوضح عدد المعالجات الصحفية للقضايا الإقتصادية عام ١٩٩٤

القضية الجريدة	الإصلاح الإقتصادى	الضرائب
الأهرام	٢٥٢	٧٨
الأخبار	٢٦	٢٥
الجمهورية	١٠	٧
مايو	٣٣	٦
الوفد	٨٤	٤٨
الشعب	٢٤	٧
الأهالى	٢١	٣
الأحرار	٢٣	١٠
العربى	٣٣	٣
الخضر	١	١
مصر	٦	١
الأمة	٣	-
المجموع	٥١٦	١٨٩
النسب المئوية	٪٧٣	٪٢٧

جدول رقم (٤)

يوضح عدد المعالجات الصحفية للقضايا الثقافية عام ١٩٩٤

القضية الجريدة	الغزو الثقافى	القراءة للجميع ومكتبة الأسرة	سفر اللوحات للخارج
الأهرام	١٩	١٣	٥
الأخبار	١٤	٣	-
الجمهورية	٤	١	-
مايو	-	-	-
الوفد	٧	-	-
الشعب	٦	-	١
الأهالى	٥	-	١
الأحرار	١	-	-
العربى	٤	١	٣
الخضر	٢	-	-
مصر	٣	-	-
الأمة	١	١	-
المجموع	٦٦	١٩	١٠
النسب المئوية	٪٦٩	٪٢٠	٪١١



القسم الثانى

تفاعلات النظام السياسى

أولا : القوى الفاعلة فى النظام السياسى

تمثل دراسة تفاعلات النظام السياسى واحدا من أفضل طرق فهم النظام السياسى وإستكشاف اتجاهات وبواعث هذا التطور. وتبدأ دراسة تفاعلات النظام السياسى بتحديد ورصد القوى الفاعلة فى المجتمع السياسى والمؤثره على تطور هذا النظام سواء كانت أحزابا أو قوى ضغط ومنظمات أو أحزابا محجوبة عن الشرعية. وقد دأب التقرير الاستراتيجى على تصنيف هذه القوى بين سلطة الحكم وتشمل السلطة التنفيذية والحزب الحاكم، والمعارضة السياسية.

وتشمل دراسة القوى الفاعلة فى النظام السياسى وصفا لبرامجها وأطروحاتها السياسية، وبنائها التنظيمى والتغيرات التى تطرأ عليه وفعاليتها وقدراتها السياسية والتفاعلات الداخلية بها.

غير أن تصنيف القوى الفاعلة فى النظام السياسى بين حكومة ومعارضة يخفى جانبا هاما من الصورة. ذلك أنه يشجع الانطباع بأن المعارضة إنما تقف موقفا موحدا من الحكومة بالضرورة. ولايعد ذلك صحيحا بالنسبة لأى نظام سياسى، بما فى ذلك النظام السياسى فى مصر. ولذلك فسوف نحاول أيضا إيضاح الفوارق بين المواقف الفكرية (أى خطاب) قوى المعارضة للكشف عن الصورة المحتملة للتفاعلات الصراعية والتحالفات فيما بين هذه الاحزاب والقوى بما فيها الحكومة. فالمسافة الفاصلة بين الحكومة وأحزاب وقوى المعارضة ليست متساوية. وقد تقترب بعض هذه الاحزاب من الحكومة ومواقفها الفكرية وسياساتها باكثر مما تقترب من الاحزاب المعارضة الأخرى.

وتبدأ هذه الدراسة بتناول السلطة التنفيذية والحزب الحاكم، ثم باستطلاع التطورات المهمة لدى أحزاب وقوى المعارضة. وأخيرا تقارن بين خطاب القوى والاحزاب المعارضة نفسها ومواقفها من القضايا المطروحة على أعمال النظام خلال عام ١٩٩٤.

١ ـ السلطة التنفيذية والحزب الوطنى الديموقراطى

أيمن السيد عبد الوهاب ـ طارق دحروج

إنتظم أداء السلطة التنفيذية والحزب الوطنى الديموقراطى على نفس القاعدة التى تبلورت منذ نحو منتصف الثمانينات، وهى وجود تقسيم عمل هادئ بين رئيس الجمهورية، والحكومة، والحزب. فرئيس الجمهورية يضع الخطوط العريضة للاستراتيجية القومية، والسياسات العامة الخارجية والداخلية، ويحتفظ بالسلطة العليا لاصدار القرارات الجوهرية، ويضطلع بالدور التعبوى الأساسى. وتقوم الحكومة بالعمل التنفيذى. على حين ينهض الحزب بالعبء الأكبر فى الدفاع عن سياسات الحكومة داخل مجلس الشعب وأمام القوى الأخرى والرأى العام عموما.

ولاتخلو هذه الصورة من جرعة معينه من التوترات الظاهرة، وخاصة فى مجلس الشعب. حيث يقوم الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم بنقد جوانب معينة من سياسات الحكومة التفصيلية والاجرائية ويشمل ذلك درجات مختلفة من نقد أداء بعض الوزراء. ويقوم رئيس الحكومة بالتفاعل - ايجابا وسلبا - مع هذا النقد. وإضافة لذلك فإن رئيس الحكومة قد أخذ فى التوسع فى دوره فى الدفاع عن سياسات الحكومة عموما، أمام مجلس الشعب والرأى العام أيضا.

وتتحرك التفاعلات الأساسية بين الحكومة والحزب

الوطنى فى الاطار العريض للتوافق التام بينهما حول الخطوط العريضة للخطاب السياسى وأولويات سلطة الحكم والسياسات العامه الداخلية والخارجية. ويقوم رئيس الجمهورية بدور جوهرى فى ضمان هذا التوافق بحكم مكانته المركزية فى النظام السياسى عموما. كما يقوم بالتحكيم النهائى فيما قد ينشب من خلافات سواء داخل الحكومة أو داخل الحزب أو فيما بين شخصيات متنفذة فى الحكومة والحزب.

وسوف نوضح هذه التفاعلات من خلال عرض خطاب رئيس الجمهورية والمرتكزات الأساسية لسياسات الحكومة، ثم الدور التكميلى للحزب الوطنى.

أ - خطاب رئيس الجمهوية

إضافة إلى الدور الجوهرى لرئيس الجمهورية فى وضع الاستراتيجية العامه للدولة والخطوط العريضة لساسات السلطة التنفيذية، فإنه لايزال يقوم بالدور التعبوى الرئيس لسلطة الحكم. تركزت الاولويات التى دافع عنهـا رئيس الجمهوية فى خطاباته المتعددة خلال عام ١٩٩٢ فى ثلاث قضايا جوهرية وهى:

- تأكيد الأولوية المطلقه لقضية التنمية والقضايا الاقتصادية المتعلقة بها، وخاصة مسيرة الاصلاح الاقتصادى وتنشيط دور القطاع الخاص وإزالة المعوقات امام التصدير.

- التركيز الخاص على مناهضة وتصفية الارهاب باعتبارها ثانى أهم أولويات سلطة الحكم.

- السياسة الخارجية وتأكيد والدفاع عن أهمية الدور المصرى فى منطقة الشرق الأوسط نفى إطار عملية السلام بين العرب وإسرائيل. وبرزت تجديدات معينة فى صياغة الفلسفة العامة للسياسه الخارجية والاقليمية لمصر تتمثل فى التركيز على إعادة التوازن لعملية السلام وتأكيد شموليتها من حيث الأطراف المشاركة ومن حيث الموضوعات.

وفى الجانب الموضوعى برزت بعض قضايا الأمن الاستراتيجى وإستقلالية مصر فى وضع سياساتها الخارجيه وتطبيقها كبعض الملامح الاكثر حيوية فى خطاب رئيس الجمهورية. وتضمن خطاب رئيس الجمهورية شروحا مستفيضة للقضايا التالية حسب ترتيبها من حيث الوزن النسبى.

(١) الاصلاح الاقتصادى: اهتم رئيس الجمهورية خلال تصريحاته ولقاءاته بشرح أبعاد السياسه الاقتصادية للحكومة مثل «صححنا مسار الاقتصاد الوطنى وعالجنا معظم الاختلالات التى أعاقت قدرته على النمو ورفعنا كفاءة قواعد الانتاج عندما سرنا فى برنامج استثمارى ضخم تجاوز حجمه ٢٠٠ مليار جنيه» كما تحدث رئيس الجهورية عن سير مفاوضات الحكومة المصرية مع صندوق النقد والتى جرت خلال عام ١٩٩٤.

وبالاضافة إلى ذلك تضمن الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية نقاطا أخرى فيما يتعلق بالمسألة الاقتصادية يأتى فى مقدمتها ضرورة تشجيع الاستثمار فى الصعيد وخلق فرص عمل تقوم على مشروعات انتاجية. كما تحدث الرئيس فى موا ضع عديدة من خطابه السياسى عن أن محافظات الصعيد شهدت إقامه مناطق صناعية جدية مثل مدينة سوهاج الجديدة. كما أظهر الرئيس حرصه على الاهتمام بالتعليم فى تلك المنطقة.

(٢) الإرهاب: على الرغم من انحسار موجة الارهاب خلال عام ١٩٩٤ إلا أنها إحتلت جزءا مهما فى الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية. فقد شرح أسباب لجوئه للمحاكم العسكرية فى مواجهة جرائم الارهاب نظرا لسرعة الاجراءات. وأفاض رئيس الجمهورية فى شرح المخاطر والتهديدات التى يمثلها الارهاب مستندا فى ذلك على ثلاث مقولات رئيسية يسهل على الرأى العام استيعابها والتضامن معها، وهى:

- الخطر الهائل الذى يمثله الارهاب على حياة المصريين المدنيين قبل غيرهم، وتأثيره الضار على الاستقرار السياسى.

- الخطر الهائل الذى يمثله الارهاب على نجاح سياسه التنمية وتحسين مستويات المعيشة، وإضراره بأرزاق الناس وليس بحياة بعضهم فقط.

- الخطر الذى يمثله الارهاب على مكانة مصر الخارجية وأمنها القومى بسبب ارتباطه مع قوى إقليمية تهدد الأمن القومى للبلاد.

واخيرا أكد الرئيس على أن مصر قادرة على مواجهة الارهاب وأنه لن يحدث أبدا أن مصر ستكون إيرانا أخرى.

ويمكن القول إنه كان هناك تطابقا بين الخطاب السياسى والقرارات الجمهوية فيما يتعلق بمسألة الارهاب والتى تمثلت فى عدة قرارات:

- القرار ١١٦ فى إبريل بمد حالة الطوارئ بالبلاد حتى ٣١ مايو ١٩٩٧.

– صدور ٣ قرارات خاصة باحالة قضايا الارهاب إلى المحاكم العسكرية لسرعة الفصل فيها وهى القرارات ١١٧/ ابريل و٣٤٦/ أغسطس و٣٤٧/ أكتوبر.

– تضمنت القرارات الخاصة بالسلطة القضائية القرار ٢٣٣/ أغسطس والخاص بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين بين مصر وباكستان وهى تهدف فى الأساس إلى تسليم من يطلق عليهم «الافغان المصريون» وهو مايتواكب مع تصريحات القيادة السياسية بشأن محاصرة منابع الإرهاب.

(٣) السياسات الاجتماعية والثقافية: صارت هذه السياسات أحد الميادين المهمة لمناهضة وتصفية الارهاب والتطرف. ويمكن إعتبار خطاب رئيس الجمهورية بصددها تطويرا لاختيارات سلطة الحكم فيما يتعلق بالتحديات التى يطرحها الارهاب والتطرف على المجتمع السياسى.

وقد ثارت هذه القضايا فى أكثر من مناسبة، نبرزها فيما يلى:

(أ) مؤتمر السكان: قبيل انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للسكان والتنمية قادت تيارات الاسلام السياسى وبعض احزاب المعارضة من خلال وسائل الاعلام المعبرة عنها حملة عنيفة تدين المؤتمر بحجة أنه يدعو إلى الانحلال ومحاولة فرض نماذج تتنافى مع المجتمعات الاسلامية. وقد زاد من حده الحملة دخول الأزهر الشريف فى المعركة إلى جانب التيار المتشدد، حين أصدر مجمع البحوث التابع له بيانا هاجم فيه وثيقة المؤتمر على أساس أنها تشمل عبارات فضفاضه توحى بأن المؤتمر يناهض الاسلام. وقد ارتكز خطاب رئيس الجمهورية فى مواجهة تيارات الاسلام السياسى على العناصر التالية:

أولا: إن المؤتمر فرصة سانحة للمسلمين ليثبتوا أنهم ليسوا ارهابيين وأن الدين الاسلامى قدوة للتسامح والحرية.

ثانيا: إن التوصيات الصادرة عن المؤتمر لاتحمل أى صفة الزامية ولايمكن لاى توصيات أن تفرض علينا تنفيذ مالاتقبله الشرائع السماوية.

ثالثا: إن عقد المؤتمر فى القاهرة مكسب سياسى – اقتصادى – سياحى كما أن اختيار الأمم المتحدة لمصر كمكان لانعقاد المؤتمر يعكس الثقة فى استقرار مصر وأمنها.

رابعا: إن المؤتمر يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة الأمر الذى لايعطى لدولة المقر أى ولاية أو اشراف على برنامجه وتوصياته.

خامسا: إن المؤتمر ليس معنيا بالسكان فقط وانما أيضا بالتنمية الاقتصادية والبشرية إضافة إلى مشاكل الغذاء والزراعة وحقوق الانسان.

كانت تلك هى الركائز التى استند إليها خطاب رئيس الجمهورية فى الحملة المضادة التى بدأت متأخرة فى شهر أغسطس. إلا أنها أثبتت القدرة التعبوية للنظام السياسى بوجه عام. ويثير هذا الخطاب ملاحظتين:

– أنه حاول اضفاء طابع اسلامى على توجهات الدولة وذلك لسحب البساط من تحت أقدام التيار الاسلامى مع الاهتمام بالتمييز بين نمطين من الخطاب الدينى (معتدل ومتشدد) فأكد على أن (الدين الاسلامى دين المحبة والحرية).

– فى مواجهة المعارضة «الاسلامية» الرافضة للمؤتمر سعى الخطاب لأن يغير مسار النقاش العام ويخرجه من السياق الذى حدده التيار الاسلامى بفصائله المختلفة، وذلك بالتركيز على طرح جوانب للمؤتمر – سياسية واقتصادية – تتجاوز بها الجوانب «الاخلاقية» التى طرحتها المعارضة. فأكدت الحكومة على انه مكسب سياسى اقتصادى لمصر وهو بالتالى فرصة نادره لتحقيق مصالح مصر القومية.

ومن هنا تجنب الخوض مباشرة فى مضمون القضايا الرئيسية التى يثيرها المؤتمر والتى تعرضت لكثير من الجدل الحاد.

(ب) المناسبات الدينية: أهتم رئيس الجمهورية إهتماما بارزا هذا العام والأعوام القليله افسابقة بحضور أكثر من مناسبة دينية والقاء خطابات مؤثرة وقوية للغاية تحمل لامجرد موقف دفاعى فى مواجهة التطرف والارهاب باسم الاسلام وانما أهم من ذلك تصورا إيجابيا وبديلا يقوم على إنجازات حركة التنوير والنهضة الثقافية المصرية.

وركز هذا الخطاب على رؤية للاسلام يبرز فيها مفهوم العقل والعقلانية، والانسان والانسانية، والحضارة والعلم والعمران والبناء. وإعتاد رئيس الجمهورية أن يقدم هذه المقولات فى صورة التحدى الكبير المطروح على جدول أعمال المجتمعات والدول الاسلامية. فإما أن تجسد رسالة الاسلام من خلال الاستجابة الخلاقه لهذا التحدى، وإما أن تترك للتطرف والارهاب مهمة تشويه صورة الاسلام فى العالم.

غير أن من الأمور الملفتة للنظر أن خطاب رئيس الجمهورية فى هذه المناسبات لايجد متابعة حقيقية لا من حيث الآليات التنفيذية ولا من حيث السياسات الاعلامية والسياسات النوعية الأخرى.

(جـ) التعليم والثقافة: حرص رئيس الجمهورية على التأكيد -خلال خطابه السياسى عام ١٩٩٤ - على أهمية التعليم كعنصر أساسى من عناصر التنمية الاقتصادية من منطلق أن التعليم والعلم والثقافة هى أضلاع مثلث المشروع القومى لمصر حتى عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فلا يمكن القول بأن التعليم هو قضية بارزه فى خطاب رئيس الجمهورية. وربما يكون ذلك هو أحد أهم الأسباب لعدم وضوح رسالة السياسة التعليمية للدولة أو اختياراتها فى مجال التنشئة عموما، خلال العقد الماضى بأسره. وربما يكون السبب الثانى الأهم لعدم تركيز خطاب رئيس الجمهورية على قضية التعليم هو رضاه عن التوجهات الحالية لسياسة التعليم، وهى توجهات تعكس استراتيجية الدولة فى مواجهه التطرف والارهاب والانطلاق الفكرى والثقافى. وهو ماطرحه وزير التعليم بقوة بالغة فى سياساته وقراراته خلال هذا العام.

ولكن، مما لاشك فيه أن بروز هذه القضية فى خطاب رئيس الدولة يعطى دفعة قوية لهذه السياسات، وقد يساعد على بلورتها بصورة شاملة ومنتظمة بأكثر مما هو محقق حتى الآن.

وفى مجال الثقافة، حرص رئيس الجمهورية على إعتبار المثقفين من القوى الهامة فى النظام السياسى من خلال لقائه السنوى مع المثقفين بمعرض الكتاب إضافة إلى لقاءاته مع عناصر نوعية معينة مثل الاعلاميين. ويلاحظ فى هذا المجال أيضا أن بعض السياسات التنفيذية لا تتسق تماما مع حرص رئيس الجمهورية على اعتبار المثقفين إحدى القوى المهمة فى النظام السياسى.

(٤) الاصلاح السياسى: دعا رئيس الجمهورية فى خطابه الذى ألقاه فى اكتوبر ١٩٩٣ بمناسبة بدء ولايته الثالثة إلى حوار وطنى. وقد جاءت هذه الدعوة كمبادرة لفتح الباب أمام مشاركة كافة الاحزاب والقوى السياسية مع عدم السماح بمشاركة القوى «غير المشروعة»، وكانت الغاية الأساسية من هذه الدعوة هى السعى نحو صياغة إجماع وطنى على مشكلات المجتمع خاصة وأن الفترة السابقة شهدت غياب الاجماع الوطنى على القضايا المصيرية. كما أكد الرئيس «أن الدعوة للحوار الوطنى لم تكن رد فعل لمأزق قومى ولم تكن تحركا عارضا لتكتيل الاحزاب بل هى دعوة وطنية تعلو فوق التحزب والاحزاب».

والواقع أنه خلال الفترة التى أعقبت الدعوة للحوار اتسمت تصريحات المسئولين بالتشدد إزاء مضمون الحوار نفسه مثل التحديد المسبق لقضايا الحوار وقصر المناقشات على قضايا الارهاب والبطالة والتنمية الاقتصادية. إلا أن الحكومة أبدت قدرا أكبر من المرونة بعد سلسلة اللقاءات التى عقدها مسئولو الحزب الحاكم مع أحزاب المعارضة حيث تم اضافة الاصلاح السياسى على أجندة الحوار وتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد للمؤتمر من ٤٠ عضوا. ومن خلال متابعة سير المؤتمر كانت هناك نقاط إلتقاء بين كل من الحكومة والقوى السياسية تمثلت فى الاجماع على ضرورة مقاومة الإرهاب والتطرف والاتفاق على أن تعديل الدستور ليس من أولويات المرحلة الراهنة. هذا بالاضافة إلى الاهتمام بقضايا البطالة والبعد الاجتماعى لعملية الاصلاح الاقتصادى والتعليم وعدم بيع البنوك للاجانب وانما فقط ادخال رؤوس أموال بنسبة ١٠ إلى ٢٥٪ من رأسمالها. كما تم الاتفاق على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع وفقا للمفهوم الذى حددته المحكمة الدستورية العلي. وأخيرا يمكن رصد عدة ملاحظات بشأن الاصلاح السياسى والحوار الوطنى:

(أ) من ضمن الـ ٤٠ شخصية التى ضمتها لجنة الاعداد للحوار الوطنى كانت هناك عشر شخصيات تمثل الاحزاب و ٢٥ أعضاء فى الحزب الوطنى إذ لم يتم الدفع بوجوه جديدة علاوة على أن رئاسة اللجنة جاءت بقرار جمهورى.

(ب) اعتراف السلطة التنفيذية بوجود حاجة للتغيير، وبأهمية الحوار.

(جـ) استجاب الرئيس لبعض توصيات مؤتمر الحوار الوطنى حيث أصدر قرارات بقوانين وهى القرار ٢٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، والقرار ٢٢١ القاضى بتعديل بعض أحكام القوانين ٣٤ لسنة ١٩٧١ و٤٠ لسنة ١٩٧١ و ٩٥ لسنة ١٩٨٠، والغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ الخاص بحماية القيم من العيب. كما تم الغاء القانون الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى على أساس عدم مواكبته للتطورات التى شهدتها الساحة المصرية فى السنوات الأخيرة.

(د) لم تستجب الحكومة لباقى مطالب المعارضة الخاصة بالاصلاح السياسى .

(٥) السياسة الخارجية: إحتلت السياسة الخارجية جانبا هاما من خطاب الرئيس، وتضمن هذا الخطاب شروحا لهذه السياسه ركزت بشكل أساسى على دور مصر فى صنع السلام بين العرب وإسرائيل، وعلى موقف مصر من القضايا الخلافية التقليدية مع بعض الدول العربية وخاصة السودان.

أما تصريحات رئيس الجمهورية للصحافة الاجنبية فقد تضمنت تفصيلات مهمة لايتم تناولها فى الخطاب العام إلافى خطوط عريضة. فعلى سبيل المثال شهد عام ١٩٩٤ توترا فى العلاقات المصرية الأمريكية فى أعقاب الهجوم الذى شنه عدد من الكتاب فى الصحافة الأمريكية على مصر. كما شهدت نهاية العام إنعقاد مؤتمر قمة الاسكندرية الثلاثية وبداية توتر واضح فى العلاقات المصرية/ الإسرائيلية.

وعلى حين اكتفى الرئيس فى خطابه المفتوح بالتركيز على قيم الاستقلال الوطنى لمصر فى صنع سياستها الخارجية، فإنه طرح تفصيلات مهمة لهذا المعنى فى تصريحات للصحفيين الأمريكيين والأجانب عموما. كما إحتوت التصريحات الصحفية لرئيس الجمهورية على شروح مهمة لبعض السياسات الداخلية مثل نفى المشروعية عن جماعة الاخوان المسلمين، وتأكيده على رفض السياسات الأمريكية والغربية التى تدفع نحو المصالحة معهم أوإدماجهم فى النظام السياسى. أو الحوار المباشر معهم من جانب سفارات غربية معينة وعلى رأسها السفارة الأمريكية فى القاهرة.

ب ـ مرتكزات سياسة الحكومة وخطابها:

شهد خطاب الحكومة هذا العام بعض التطورات البارزة بالمقارنة بالاعوام المنصرمه. فقد عكفت الحكومة تقليديا على الاضطلاع بمهام فنية، وإصدار خطاب فنى صرف تقريبا. وركز هذا الخطاب على المهام الاقتصادية التى يحددها رئيس الدولة، ومعه الحكومة والحزب الوطنى واعطائها الأولوية الحاسمة على جدول الأعمال.

وفى نفس الاتجاه، يكاد يكون التطور الوحيد البارز هو خوض الحكومة – ممثله فى رئيس الوزراء والوزراء المختصين – معركة هامة تجمع بين السياستين الخارجية والداخلية، وهى معركة تخفيض سعر الجنيه المصرى. وباتت هذه القضية إحدى أهم قضايا الرأى العام فى النصف الثانى من عام ١٩٩٤. صحيح أن الحجج التى ساقها خطاب الحكومة جاءت فنيه أساسا من حيث الصياغة، إلاأن هذه هى المناسبة الوحيدة تقريبا التى صارت فيها الدبلوماسية الاقتصادية الخارجية لمصر إحدى قضايا الرأى العام التى إهتمت فيها الحكومة بوظيفتها التعبوية.

وتظهر أهمية هذه المسألة بالمقارنة مع حقيقة أن آليات صنع السياسة الاقتصادية ظلت مسألة مغلقة على الرأى العام بغض النظر عن الأهمية الكبيرة لهذه المسألة لدى الرأى العام. فعلى سبيل المثال فإن الاهتمام الملموس بجذب مصادر التمويل والاستثمارات وتنشيط دور القطاع الخاص قد تبلور فى قرارات جمهورية ووزارية لايكاد الرأى العام يعلم عنها سوى القليل. فبلغ عدد القرارات الجمهورية بشأن الموافقة على بروتوكولات ومنح خارجية نحو ١٤ من بين ٢٤ قرارا إستخدم رئيس الجمهورية سلطاته التشريعية فى إصدارها.

ومن الاتجاهات البارزة أيضا فى هذا الاطار نفسه إهتمام الحكومة هذا العام بإعلان سياسة جديدة نحو التخفيف من الظلم التاريخى الذى عانى منه صعيد مصر، واعتبار تشجيع الاستثمارات والخدمات فى الصعيد كأحد المحاور الأساسية لسياسات الحكومة هذا العام وفى المستقبل . غير أن الطابع السياسى لعمل الحكومة يعد تطورا جديدا من منظور اكتساب بعض الوزراء للقدرة على إصدار خطاب سياسى، وخوض معارك سياسية من خلال التوجه للرأى العام وليس من خلال اللجوء إلى السلطة الادارية والتفويض التنفيذى فحسب كما جرت العادة لسنوات مضت.

ومن أهم المعارك فى هذا المجال تلك التى خاضها وزير التعليم وأعلن من خلالها سياسه جديدة تنهض على مواجهة تسلط التيار الدينى المتطرف على تلاميذ المدارس بوسائل شتى، وخاصة من خلال تشجيع إرتداء التلميذات للحجاب والنقاب. ولم تكن معركة توحيد الزى المدرسى سوى جانب واحد – فى رأى الوزير – من سياسة عامة تستهدف تحرير نظام التعليم من النفوذ الهائل الذى تحقق للتيارات الدينية على هذا النظام عبر سنوات من الجهد الدؤوب والمنظم.

ومن أهم المعارك أيضا تلك التى خاضها وزير التموين الجديد باصداره لقانون مكافحة الغش التجارى، المعروف باسم القرار ١١٣. إذ إضطر وزير التموين لاصدار خطاب سياسى حول هذا الأمر الجوهرى فى الحياة المدنية والاقتصادية للمصريين. حاول وزير التموين تعبئة الرأى العام من خلال هذا الخطاب السياسى العام وذلك فى مواجهة معارضة من جانب أقسام معينة من مجتمع رجال الأعمال وأنصارهم فى وسائل الرأى العام.

كما قام وزير السكان بدوره باصدار خطاب عام حاول من خلاله تعبئة التأييد السياسى وتأييد الرأى العام فى أهم المعارك الثقافية والسياسية هذا العام بمناسبة إنعقاد مؤتمر السكان. وكانت الحكومة قد تعرضت لهجوم منسق وساحق حول وثيقة هذا المؤتمر ومابدا من موافقة وزارة السكان على هذه الوثيقة. وفى هذا الاطار نفسه تمتع وزير السكان بحرية واسعة – وإستثنائية – فى تعبئة الرأى العام من

خلال تمكينه من رعاية لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية . وهى المنظمات التى خضعت تقليديا لاشراف دقيق من جانب وزارة الشئون الاجتماعية بقصد حرمانها من اصدار أى خطاب سياسى أو العمل المستقل فى مجال التنمية وفى مجال المصلحة العامة. ويعد تمكن وزير السكان من رعاية هذه اللجنة والسماح لها بقدر كبير من حرية العمل أحد أبرز التغيرات فى السياسة العامة للدولة حيال المجتمع المدنى خلال الأعوام الماضية.

جـ- أداء الحزب الوطنى: الدور التكميلى:

فى إطار الدور التكميلى للحزب الوطنى فى سلطة الحكم، كان للحزب الوطنى بعض المواقف الاضافية أوالنقدية لسياسات الحكومة. كما حاول الحزب تعزيز دوره الجماهيرى.

(١) المواقف التكميلية للحزب: إهتم الحزب اهتماما بارزا بالقضايا الاقتصادية، كما جرت العادة، فأعد دراسة مستقله حول مشكلة البطالة وفرص تشغيل الشباب. وطالبت لجان الحزب بوضع تشريعات خاصة بضمانات البنوك وتصفية شركات قطاع الأعمال الخاسرة والاسراع باصدار مشروعات القوانين المؤجله مثل: قانون العمل الموحد وقانون الاسكان الجديد وقانون الاستثمار الموحد وقانون المرور. واستجابة لطلب الرئيس مبارك - وهو أيضا رئيس الحزب الوطنى - بادرت بعض أمانات الحزب الوطنى بعقد بعض اللقاءات الشعبية بهدف المساهمة فى مناهضة الارهاب.

ومن أهم مساهمات الحزب فى الحياة العامة مبادرة بعض نواب الحزب الوطنى فى مجلس الشعب بفتح عدد من قضايا الفساد والقصور الحكومى. وتم فى إطار تشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول مشروعات مياه الشرب فى كفر الشيخ، وإثاره حالات معينه للفساد فى مستشفيات التأمين الصحى وهبوط مستوى الخدمات فيها. وقام الحزب بجهد ملموس فى التحضير للحوار الوطنى وتحديد آلياته وتنظيمه الداخلى وجدول أعماله من خلال سلسلة من اللقاءات بين هيئة مكتب الحزب ورؤساء أحزاب المعارضة. والواقع أن قرارات رئيس الجمهورية بشأن تنظيم الحوار والجهات والأشخاص المدعوين للمشاركة فيه قد أعطت للحزب الوطنى دورا أساسيا فى هذا الحوار. ولذلك نجح قادة الحزب الوطنى فى تركيز المناقشات على القضايا الاقتصادية على حساب القضايا السياسية.

واتساقا مع هذ الرؤية، جاء قرار الأمانة العامة للحزب الوطنى فى نهاية العام، باقرار النظام الفردى كاسلوب للانتخابات القادمة. وكان الحزب الوطنى قد أجرى استطلاعا واسعا فى اعقاب انتهاء مؤتمر الحوار، من خلال قياداته فى المحافظات، للتعرف على اتجاهات الرأى العام التى جاءت مرجحة للنظام الفردى، فى وقت لم تكن الأمانة العامة للحزب قد حسمت فيه قرارها حول أى من الاسلوبين يجب اتباعه. وباعمال معيار تحقيق الحد الادنى من الاتفاق العام على القضايا القومية (باستثناء السياسية)، والخروج بالتالى بصيغة توفيقية للمرحلة القادمة، يكون الحزب الوطنى قد نجح إلى حد كبير فى إضفاء قدر من الايجابية على دوره فى مؤتمر الحوار. سواء بتنفيذ التوصيات محل الاتفاق الجماعى، أو بتعليق الأخرى، وفقا لمتطلبات ورؤية القيادة السياسية للمرحلة القادمة، مثل المطالبة بالغاء قانون الطوارئ وادخال تعديلات جوهرية على قانون الاحزاب، وايجاد ضمانات لنزاهة الانتخابات.

ومع اقرار النظام الفردى، أخذ الحزب الوطنى فى تحديد مسارات تحركه استناداً للانتخابات المقبلة بالتأكيد على نقاط ثلاث هى: ضرورة تعميق الالتزام الحزبى، وضمان وجود قوى لرجال الاعمال والصناعة والاقتصاد فى الانتخابات القادمة، وإنتقاء العناصر ذات السمعة الحسنة والثقل الجماهيرى.

(٢) العمل الجماهيرى للحزب: حاول الحزب الوطنى تفعيل دوره هذا العام من خلال أدوات إضافية منها:

- اللقاءات الجماهيرية الموسعة التى قامت بها بعض أمانات الحزب فى المحافظات .

- انشاء معهد الدراسات الوطنية لمواجهة التطرف فى جامعة أسيوط.

- تشجيع تجربة النوادى السياسية بأقسام العاصمة.

وفى هذا الاطار تفاوت أداء الحزب فى المناسبات والأحداث القومية بدرجة كبيرة. فعلى حين كان دور الحزب فى مؤتمر السكان هامشيا للغاية، برز هذا الدور فى كارثة السيول بمحافظات الصعيد. وتم هذا الدور من خلال شخصيات الحزب القيادية والبرلمانية من المحافظات المعنية والذين قاموا بالمساهمة فى مجهودات الاغاثة.

ومع ذلك، فقد ثارت بعض الشبهات حول وجود تحيزات سياسية فى هذا الدور. كما قام بعض الشخصيات المؤثرة فى الحزب بتوجيه إنتقادات حادة أحيانا للحكومة بصدد كفاءه عمليات الاغاثة.

٢ - أحزاب المعارضة الرسمية

أحمد ناجي قمحه

يعرض هذا الجزء لخطاب أحزاب المعارضة الرسمية، وخواص الاتفاق والخلاف فيما بينها، وبين كل منها من ناحية والحكومة من ناحية أخرى. كما يعرض للتطورات البارزة فى الهيكل والتفاعلات الداخلية والاداء السياسى والجماهيرى لهذه الاحزاب.

أ - الخطاب السياسى:

من خلال البيانات التى اصدرتها الأحزاب الرسمية والمواقف المنشوره فى صحفها، إضافة لما تحصلنا عليه من معلومات فى اللقاءات الشخصية مع شخصيات حزبية اساسية، يمكننا أن نرصد الملاحظتين الأساسيتين التاليتين كمقدمة لهذا الجزء.

الملاحظة الأولى: هى تعاظم توجه أحزاب المعارضة الرسمية الأساسية باستثناء حزب التجمع لاستخدام وتوظيف لغة الخطاب الاسلامى.

والملاحظة الثانية: هى إتسام الخطاب السياسى لأغلب احزاب المعارضة فى معالجتها للقضايا المختلفة بالتشدد والحدة.

ويلاحظ أيضا أن الفوارق بين مواقف أحزاب المعارضة تجاه القضايا الأساسية قد تعاظمت كثيرا هذا العام بالمقارنة بالأعوام الخمسة الماضية. وفيما يلى عرض مقارن لأهم هذه المواقف.

(١) الاصلاح السياسى: باستثناء الأحزاب الصغيرة الجديدة التى لم تصدر خطابا يشدد على الاصلاح السياسى والدستورى باعتباره أحد أهم مطالبها، فقد أجمعت أحزاب المعارضة على جعل هذا الاصلاح الموضوع الأول على جدول أعمالها.

ويفسر ترحيب أحزاب المعارضة الكبيره فى البداية بدعوه الرئيس مبارك للحوار الوطنى بآمال هذه الأحزاب فى التعامل مع تجربة الحوار كغرض للتفاوض حول الاصلاح السياسى. وقد استنتج حزبا الوفد والناصرى أن الحوار لن يكون مثل هذه الفرص الكبيره، وهو ماأدى الى انسحابها منه وبرر الحزبان هذا الانسحاب بأن تشكيل لجنة الاعداد للحوار تم بالمخالفه لما اتفق عليه بين الاحزاب السياسية بأن تتولى هذه الاحزاب تشكيل هذه اللجنة بالتشاور فيما بينها. ولكن ماتم هو صدور قرار رئيس الجمهورية بتشكيل هذه اللجنة بأغلبيه كاسحة من أعضاء الحزب الوطنى.

وشاركت الاحزاب الأخرى فى الحوار حتى نهايته. ولكن مع انتهائه عاد الخطاب السياسى لكافة أحزاب المعارضة وخاصة الوفد والناصرى والتجمع والعمل للضغط على قضية الاصلاح السياسى والدستورى. وكانت هذه الاحزاب قد فضلت تأجيل قضية تعديل الدستور والتركيز على آليات أخرى للاصلاح السياسى والتشريعى. غير أن ماشعرت به هذه الأحزاب من إحباط أدى إلى إعادة فتح ملف تعديل الدستور. وإعتبرت هذه الاحزاب أن إعلان رئيس الجمهورية إلغاء بعض القوانين وتعديل بعض القوانين الأخرى المقيدة للحريات غير كاف. ورغم اعاده فتح ملف تعديل الدستور إستمرت الاحزاب فى تركيز مطالبها على القضايا التالية:

- الغاء جميع القوانين سيئة السمعة والمقيده للحريات.
- تعديل قانون الانتخابات وضمانات محدده لحرية ونزاهة الانتخابات.
- اجراء تعديلات جذرية فى قانون الاحزاب وقانون سلطه الصحافة وقانون مباشرة الحقوق السياسية.

وقد سعت أحزاب المعارضة فى إثارة قضية الفساد، واتهام الحكومة بالعجز والتقصير ازاء الكوارث الكبرى مثل كارثة السيول، وضعف الاداء التشريعى والبرلمانى للحزب الوطنى والتسرع فى اصدار القوانين.

(٢) الموقف من الارهاب والعنف: يعد الموقف من الارهاب والتطرف والعنف أحد أبرز مظاهر التباين والاختلاف بين أحزاب المعارضة الرسمية.

فقد صادفت السياسه الحكومية تأييدا كاملا من جانب حزب التجمع، الذى طالب باجراءات أمنية أكثر قوه وسياسه شامله لمواجهة الارهاب والتطرف. ويتفق حزبا الاتحادى والخضر مع هذه الرؤية وإن بدرجة أكبر من التأييد والدعم غير المشروط للحكومة.

أما حزبا الوفد والناصرى فقد أيدا الحكومة فى سياستها المناهضة للتطرف والارهاب، ولكنهما قدما نقدا أكثر حده - بالمقارنة بالتجمع - لاقتصار سياسه الدولة

على الجانب الامنى.

وركز حزب الوفد على أن استكمال الديموقراطية هو المنهج الوحيد لمناهضة واقتلاع الارهاب. على حين ركز الحزب الناصرى على القضايا الاجتماعية ونادى بأن الاصلاح الاجتماعى والقضاء على البطاله والفقر وتحقيق قدر من المساواه هو الطريق الاساسى لاقتلاع العنف والارهاب الدينى.

وانفرد حزب العمل بموقف يدين السياسه الأمنيه للحكومة ويطالب بالوقف الفورى للعنف والعنف المضاد. ويظهر فى موقف هذا الحزب أقل قدر من الادانه لأعمال العنف والارهاب التى تقوم بها التيارات المتطرفه باسم الاسلام، وأكبر قدر ممكن من النقد لسياسات الدولة، وقد أعطى ذلك انطباعا بأن الحزب غير راغب فى اتخاذ موقف قوى من الارهاب وأنه مُصرُ على تحميل الممارسات الأمنية المسئولية الرئيسية لاستمرار الظاهرة ولذا يطالب بالوقف الفورى للعنف والعنف المضاد مع البحث عن الحلول للاسباب التى كانت وراء ظهور هذه الظاهرة.

(٣) السياسه الخارجية: اذا كان الخطاب السياسى لاحزاب المعارضة يختلف مع السياسة الحكومية الداخلية فى الكثير من المواقف، فإننا نجد أن السياسه الخارجية تلقى توافقا اكبر وإن كانت هناك خلافات فى المواقف من بعض القضايا فإن ذلك يعود إلى أسباب ايديولوجية معينة.

– فمثلا بالنسبة لأزمة العلاقات المصرية – السودانية، نجد أن كافة الاحزاب المعارضة تؤيد التوجه المصرى من هذه الازمة بل أن حزب الوفد طالب باجراءات أكثر تشددا فى حين طالب الحزب الاتحادى الديمقراطى – الذى تعتبر وحدة وادى النيل أحد أهدافه – بالاتصال بالحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى لاسقاط النظام السودانى الحالى وإعادة الأمور إلى طبيعتها. وإذا كان هذا هو موقف كافة أحزاب المعارضة، إلا أن الاستثناء الهام هنا هو حزبا (العمل) و(الأمة) فحزب العمل يرى أن الأمر لايعدو أن يكون مؤامرة غربية أمريكية لمنع وجود تحالف إسلامى قوى فى المنطقة، ولذا فهو لايمانع فى التعامل مع النظام السودانى بل أن العديد من قادته قد سافروا عدة مرات إلى السودان هذا العام. أما حزب (الأمة) فيؤكد أن تصعيد هذه الأزمة لن يجدى ولابد من تشكيل وفد شعبى مصرى – غير رسمى – للبحث عن حل يرضى الطرفين.

– وفيما يتعلق بأزمة لوكيربى وفرض الحصار على ليبيا وكذلك فرض الحظر والحصار على العراق. نجد أن الأحزاب المصرية كلها قد أيدت الجهود المصرية المبذولة من أجل رفع الحصار عن ليبيا، ولكن انطلاقا من المبادئ القومية والوحدوية والاسلامية، فقد حمل الخطاب السياسى لاحزاب (التجمع – الناصرى – العمل) هجوما مستترا على الحكومة المصرية متهما اياها بالتقاعس عن حل الأزمة ورفع الحصار – خاصة وأن مصر ملتزمة بقرارات الشرعية الدولية. أما عن العراق فنجد أن بعض أحزاب المعارضة تتفق مع التوجه الحكومى تجاه النظام العراقى ولكن مع ضرورة رفع الحصار عن الشعب العراقى، ويمكن لنا هنا أن نستثنى حزبى (العمل والناصرى)، حيث طالبا بضرورة البحث عن صيغة مناسبة لاجراء المصالحة العربية.

– أما عن أزمة العلاقات المصرية – الأمريكية، فيمكن القول أن المعالجة المتشدده للخارجية المصرية للأزمة قد لاقت قبولا من بعض أحزاب المعارضة (العمل – التجمع – الوفد الناصرى) فقد طالبت الحكومة المصرية بموقف أكثر تشددا.

– وبصفة عامة فى النهاية يمكن لنا أن نؤكد على أن أحزاب المعارضة قد هاجمت كثيرا هذا العام المنظمات الدولية (السياسيه والاقتصادية) ووجهت اليها اتهامات بأنها تكيل بمكيالين وذلك بالنظر إلى ليبيا والعراق ومايحدث فى البوسنة والهرسك، كما وجهت إليها إتهامات بانها وراء عجز الدول النامية عن التقدم نتيجة للخضوع للمنظمات الاقتصادية الدولية. وقد اصدرت كافة أحزاب المعارضة بيانات إدانة لما يتعرض له المسلمون فى البوسنة، وعقدت أحزاب المعارضة مؤتمرا مشتركا هذا العام لاعلان التضامن مع الشعب الليبى. كما أعلنت كافة أحزاب المعارضة عن تنديدها بالاتفاق الاردنى الإسرائيلى وإعتبرته بداية جديدة للانقسامات العربية المتعددة.

(٤) القضايا الاقتصادية:

(أ) بيع القطاع العام: اتخذ حزبا الوفد والاتحادى الديمقراطى موقفا مؤيدا لدعم الانفتاح الاقتصادى ودعوة رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية للاستثمار فى مصر، وضرورة التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة وطالبت بالغاء مواد الدستور التى تنص على أن *النظام الاقتصادى هو النظام الاشتراكى*، وعلى ضرورة العمل على حماية المكاسب الاشتراكية، وعلى أن *القطاع العام هو القطاع القائد.*

أما أحزاب التجمع والناصرى والشعبى الديمقراطى فقد *أعلنت اعتراضها على بيع القطاع العام* حيث أن ذلك سيؤدى إلى حرمان شعب مصر من ثروته القومية وبالتالى تتوقف *حركة التنمية الاقتصادية*، كذلك فإن *بيع القطاع*

العام سيؤدى إلى هيمنة رأس المال الأجنبى بما يؤدى إلى رفع الاسعار وحرمان غالبية المواطنين من السلع الضرورية بالاضافة إلى تعرض العديد من العاملين فى القطاع العام لاحتمالات البطالة أو الفصل.

أما أحزاب (العمل والأحرار والخضر)، فهى مع عملية بيع القطاع العام بشروط أن يتم البيع ولكن وفقا لمبادئ محددة، كمنع الاجانب من الدخول فى العملية، وأن يتم البيع بسعر عادل لاعبر الصفقات الخاصة، وأن تكون عملية البيع من أجل تحسين الادارة والانتاجية. ثم تعود هذه الاحزاب لتقرر أن الأمر بهذه الطريقة سيستغرق وقتا طويلا والاجدر أن يتم تشغيل وحدات القطاع العام باقصى كفاءة ممكنة وتخليصها من الفساد الذى أنتشر فيها حتى يوجد من يشتريها بالاضافة لذلك يجب دعم مشروعات القطاع الخاص الجديدة. ويبقى حزب (الأمة) الذى ينفرد برؤية خاصة فهو ليس مع ملكية الدولة (القطاع العام) وليس مع الملكية الفردية (القطاع الخاص) وإنما هو مع تطبيق نظام اقتصادى إسلامى يمثل حلا لمشكلة الاقتصاد المصرى.

(ب) السوق الشرق أوسطية: أدت مشاركة مصر فى مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بالدار البيضاء إلى حدوث تباين واضح فى مواقف أحزاب المعارضة مابين مؤيد ومعارض. وكان تحرك الفريق المعارض أكثر تنظيما، حيث تم عقد مؤتمر بمقر حزب (التجمع) وشاركت فيه أحزاب (العمل، الناصرى، الأحرار، التجمع) حيث أعلنوا عن رفضهم لمشاركة مصر فى المؤتمر، كما أكدوا على رفضهم للمؤتمر باعتباره ترسيخا لعمليات التطبيع فى الوقت الذى مازالت فيه إسرائيل تحتل أجزاء كبيرة من الأراضى العربية. وقد قرر المشاركون فى المؤتمر تشكيل لجان فى مختلف البلدان العربية لمواجهة عمليات التطبيع ومقاطعة السلع الاسرائيلية التى من المنتظر أن تغمر الاسواق العربية. ورأت هذه الأحزاب أنه يجدر بنا البحث عن سبل إحياء فكرة السوق العربية قبل التوجه إلى السوق الشرق أوسطية. وإن كانت كل هذه الأحزاب قد رحبت بالكلمة المصرية فى المؤتمر والتى القاها وزير الخارجية السيد/ عمرو موسى. أما الأحزاب التى رحبت بالسوق الشرق أوسطية وبالمشاركة المصرية فيه، فيمكن لنا أن نصنفها إلى:

– أحزاب رحبت ترحيبا كاملا بالمشاركة مثل (الأمة والاتحادى الديمقراطى). وإذا كان ترحيب الحزب (الاتحادى الديمقراطى) يتسق تماما مع توجهات الحزب الليبرالية، فإن ترحيب حزب (الأمة) ويمثل انقطاعا فى توجهاته كونه يعنى ترحيبا بالتعامل مع القوى التى وصفت فى بيانات عديدة له بأنها «ذئاب» وأنه ينبغى علينا نحن العرب أن نتحرك قبل أن تأكلنا هذه الذئاب. وقد جاء ترحيب الحزبين بالمؤتمر والمشاركة فيه، على اعتبار أنه خطوة هامه وفعالة فى رسم الخريطة الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط والتى يجب أن يكون لمصر دور الريادة فيها من أجل دعم عملية السلام فى الشرق الاوسط.

– أحزاب رحبت بالمشاركة مع وجود تحفظات مثل (الوفد والعدالة الاجتماعية والخضر) وقد رأت هذه الاحزاب أن المشاركة المصرية أفضل بكثير لمستقبلنا من إعلان المقاطعة. حيث أن فكرة السوق الشرق الأوسطية باتت أمرا واقعا وبالتالى فالمقاطعة تعنى إعطاء الفرصة لدول أخرى لفرض رؤيتها. ولكن هذه المشاركة كما يراها هذا الفريق ينبغى الا تكون على حساب استقلالية القرار أو على حساب الهوية العربية، بمعنى أنه ينبغى خلق تكاتف عربى لتحقيق مصالح كل الدول العربية أولا.

وإذا كانت القضيتان السابقتان دخلتا مكانا محوريا من خطاب الاحزاب خلال ١٩٩٤ إلا أن هذا لاينفى طرح بعض القضايا الأخرى. حيث طالبت كافة أحزاب المعارضة التى ايدت تشجيع الاستثمار الخاص بضرورة الحد من تصاعد الضرائب والجمارك، فيما كان هناك إجماع بين كل أحزاب المعارضة على إثارة قضية إرتفاع الأسعار مقارنة بالدخول المحدودة لمعظم المواطنين. كذلك فقد كان هناك إجماع بين كل أحزاب المعارضة على مهاجمة قانون العمل الموحد، نظرا لما يحمله من تقييد لهامش الحريات المتاح (تحريم الاضراب) بالإضافة إلى الاضرار التى ستلحق بالعامل مثل التهديدات الكثيرة بالفصل وتخفيض الاجازات وخصمها من الراتب الاساسى.

(٥) القضايا الاجتماعية: أثير خلال العام الماضى، عدد محدود من القضايا الاجتماعية، كان أبرزها «مؤتمر السكان» والذى أثارت استضافة القاهرة له جدلا كبيرا فى أوساط المعارضة المصرية، فقد عارضت الأحزاب التى تتبنى توجهات اسلامية انعقاد المؤتمر فى القاهرة بحجة مخالفته للشريعة الاسلامية. وتقاليدها.

أما ثانى القضايا التى أثارت جدلا، فقد كانت قضية التعليم حيث قادت بعض احزاب المعارضة (الاتحادى الديمقراطى – الخضر – الوفد – العدالة الاجتماعية) حملة تطالب بالغاء مجانية التعليم وذلك من أجل توفير موارد أكثر لتمويل العملية التعليمية وقد إختلفت هذه الاحزاب فى المرحلة التى ينبغى أن تتوقف عندها المجانية، فقد نادى (الاتحادى الديمقراطى) بإلغاء المجانية بعد المرحلة

الاعدادية، فى حين رأى (الوفد والخضر) أن تلغى المجانية بعد الثانوية. فيما حافظ حزبا (الناصرى والتجمع) على مواقفهما من هذه القضية والذى يؤكد على ضرورة الحفاظ على مجانية التعليم بل وطالبا الحكومة بزيادة الانفاق على العملية التعليمية. أما حزب (الأمة) وعلى الرغم من توجهه الاسلامى التكافلى فقد نادى بالغاء المجانية بعد الثانوية.

وإذا كانت القضيتان السابقتان قد أثارتا إنقساما بين أحزاب المعارضة، فإن القضية الثالثة وهى قضية البطالة قد وحدت خطابهم حيث بات هناك إجماع بين كل صحف المعارضة على أن الحكومة هى السبب وراء بطالة الشباب وأنها حتى الآن لاتتعامل مع القضية بالجدية المطلوبة على الرغم من ثبوت علاقة بين تصاعد العنف السياسى وبين البطالة. وأكد خطاب كل الأحزاب المعارضة على أن التنميةالشاملة فى الصناعة والزراعة والتجارة هى الأساس لتوفير فرص عمل كثيرة للشباب. وفى نهاية إستعراضنا للخطاب السياسى لأحزاب المعارضة، يمكن لنا أن نرصد مايلى:

- أن الخطاب السياسى لكافة أحزاب المعارضة عام ١٩٩٤، لم يختلف كثيرا عن الأعوام السابقة وذلك باستثناء تحول الخطاب الخاص بحزب الأحرار نحو التأكيد على المبادئ القومية والناصرية. وقد نتج هذا التحول عن تغيير رئيس التحرير لصحيفة الأحرار.

- أن أكثر صحف المعارضة راديكالية وتشددا فى عرض خطابها - خاصة ذى الطبيعة الخلافية - كانت الشعب ثم الاحرار ثم الوفد ثم الأهالى ثم العربى. والمؤكد كما ذكرنا فى بداية هذا الجزء أن خطاب أحزاب المعارضة كان يتسم بالحدة، ويتساوى فى ذلك أكثر الخطابات راديكالية واقلها.

ومن أبرز الملامح التى يكشف عنه تطور الخطاب السياسى لاحزاب المعارضة بالمقارنة بالحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم، مايلى:

أولا : بزوغ أسس كافية للاعتقاد بأن قضية مواجهة الارهاب والتطرف قد أصبحت أساسا لتحالف «فعال» بين الحزب الوطنى - والحكومة - من ناحية وحزب التجمع من ناحية أخرى.

ثانيا : أن هذه القضية نفسها قد صارت أساسا لانشقاق عميق بين أحزاب معارضة قد لاتختلف رؤاها بصدد المسائل الاجتماعية والاقتصادية ومسائل السياسه الخارجية مثل الانشقاق بين حزبى العمل والتجمع.

ثالثا: إن الأحزاب الأخرى، وخاصة الوفد والناصرى تفضل إجراء تحالفات حرة مع غيرها من الأحزاب أو مع الحكومة فى قضايا محدده دون أن تخسر قدرتها على مخاطبة الرأى العام باعتبارها المعارضة الرئيسية.

ب - الهيكل التنظيمى:

يحاول هذا القسم من التقرير التعرف على البنية الهيكلية لأحزاب المعارضة خلال عام١٩٩٤. وذلك من خلال تقييم كل من البناء الداخلى للأحزاب وأداء الأحزاب. وقد اعتمدنا فى تقييمنا للبناء الداخلى على ثلاثة مؤشرات: القيادة والاجتماعات والمؤتمرات والصراعات الداخلية. أما تقيمنا لأداء اللجان الحزبية فقد اعتمد على ثلاثة مؤشرات أخرى هى: دور اللجان الحزبية والاصدارات الحزبية والاجتماعات والندوات.

(١) البناء الداخلى للأحزاب :

أكد قادة الأحزاب على مسأله الديمقراطية الداخلية داخل الاحزاب، ودللوا على ذلك بانتظام انعقاد اجتماع الهيئات (اللجان أو الامانات) التى تشكل هيكلهم العام. حيث أكد قادة الاحزاب التى انعقدت مؤتمراتها العامة فى عامى ١٩٩٤/٩٣ وهى أحزاب (العمل - الاحرار - الأمة). أن اعضاء احزابهم قد قالوا كلمتهم بطريقة ديمقراطية لاختيارهم لقيادة العمل الحزبى فى هذه الاحزاب. فى حين اكد قادة باقى الاحزاب (الناصرى - التجمع - الوفد - الخضر) والذين من المنتظر ان تنعقد مؤتمراتهم العامة فى ١٩٩٥، ان العمل يجرى بدقة وبسرعة من أجل تشكيل (اللجان أو الامانات) بطريقة ديمقراطية استعدادا للانتخابات التى ستجرى خلال مؤتمراتها العامة والتى بناء عليها سيتم تشكيل سلطاتها العليا.

ورغم التأكيد على مسألة الديمقراطية الداخلية الا أن هناك مؤشرات تسير فى عكس هذا الاتجاه:

(أ) القيادة: ونعنى بالقيادة هنا منصب رئيس الحزب، فالملاحظ هنا ان كل الاحزاب تعانى من مشكلة تكريس بقاء شخص واحد فى قيادة الحزب فضلا عن سيادة العلاقات الشخصية والعائلية التى تساعد على ترسيخ نفس السمة. فمنذ اقرار التعددية السياسية والحزبية فى ١٩٧٦ لم تتغير اغلب قيادات الاحزاب:

- منذ ١٩٧٦ يرأس خالد محيى الدين حزب التجمع.
- منذ ١٩٧٨ يرأس ابراهيم شكرى حزب العمل.
- منذ ١٩٨٣ يرأس فؤاد سراج الدين حزب الوفد الجديد.

- منذ ١٩٨٤ يرأس احمد الصباحى حزب الامة.

- منذ ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٤ رأس محمد عبد المنعم ترك الحزب الاتحادى الديمقراطى وبعد وفاته تم انتخاب ابنه ابراهيم ترك لرئاسة الحزب.

- منذ ١٩٩٠ وحتى الخلافات التى حدثت فى نهاية ١٩٩٢ رأس على الدين صالح حزب مصر الفتاة ثم عاد رئيسا له عام ١٩٩٤ بحكمى محكمة القضاء الادارى ومجلس الدولة الا انه اعلن تجميد نشاط الحزب واغلاق كافة مقراته فى٢٥/٩/١٩٩٤ ولحين تنفيذ الاحكام الصادرة لصالحه.

- منذ ١٩٩٢ يرأس ضياء الدين داوود الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

- منذ ١٩٩٢ يرأس أنور عفيفى حزب الشعب الديمقراطى.

- منذ ١٩٩٣ يرأس كمال كيرة حزب الخضر و ذلك بعد تنازل الرئيسين السابقين حسن رجب وعبد السلام داوود.

- منذ ١٩٩٣ يرأس محمد عبد العال حزب العدالة الاجتماعية.

مما سبق يتأكد لنا انه مع تأسيس كل الاحزاب المعارضة تولى رئاستها اشخاص معينون لم يتركوا منصبهم الا بالوفاة (الحزب الاتحادى الديمقراطى) أونتيجة عدم المقدرة الصحية (حزب الخضر) أو نتيجة معارك سياسية وقانونية (حزب مصر الفتاة).

وفى هذا الاطار برزت الصلات العائلية كمحدد اساسى لتشكيل الهيكل الاساسى لحزبى (الامة - الاتحادى الديمقراطى). على سبيل المثال فان نائب رئيس حزب الامة هو سمير احمد الصباحى نجل احمد الصباحى رئيس الحزب كما تضم تشكيلات الحزب الرئيسية العديد من اقارب رئيس الحزب، كذلك الحال فى الحزب الاتحادى الديمقراطى حيث خلف ابراهيم ترك والده محمد ترك فى رئاسة الحزب وهو مايمكن ان يسمى بالاحزاب العائلية. اما الطريقة الثانية فى تكريس القيادة فتتمثل فى اختيار نخبة معينة ترضى بالمناصب القيادية التى تحتلها ولا تتطلع الى المنصب القيادى الرئاسى فى الحزب، بل ترى ان بقاء رئيس الحزب فى منصبه هو الضمان لبقائهم فى مناصبهم وهذا الوضع ينطبق على معظم الاحزاب المعارضة. وتبقى اخر الطرق لضمان السيطرة، وهى ان يسيطر رئيس الحزب على كافة نشاطاته، بحيث لا يمكل ان تخرج أى معلومة أو نشاط عن الحزب الا من خلال رئيسه وهو الامر السائد فى احزاب (العدالة الاجتماعية - الشعب الديمقراطى - مصر العربى الاشتراكى).

(ب) الاجتماعات والمؤتمرات: تعمل اجتماعات اللجان والامانات والهيئات المختلفه التى تشكل الهيكل العام الداخلى لعمل وبنية الاحزاب على اعطاء مؤشرات عن مدى ديمقراطية انتظام وانسياب القرارات الحزبية. اما المؤتمرات فنقصد بها المؤتمرات العامة التى تعقدها الاحزاب لانتخاب هياكلها الداخلية وقد عقد منها هذا العام مؤتمران فى دور انعقادهما المقرر وهما مؤتمرا حزبى (الامة - الاحرار)، فى حين تأجل انعقاد المؤتمر العام لحزب (الوفد) الى العام القادم وذلك انتظارا للتعديلات التى أدخلتها الجمعية العمومية غير العادية على اللائحة الداخلية للحزب.

وبالنسبة للجانب الاول والخاص باجتماعات هيئات ومؤسسات الهياكل الداخلية للاحزاب. فنجد أن كل الاحزاب باستثناء - (الوفد - مصر الفتاه) فى اجتماعات هيئاتها وسلطاتها العليا - قد أكدت على دورية انعقاد هذه الاجتماعات وبصفة خاصة اجتماعات لجان وأمانات المحافظات للتخطيط للانتخابات التشريعية فى العام القادم. وقد أكدت كل الاحزاب أنها عقدت اجتماعات استثنائية لأعلى سلطة او هيئة فى هيكلها الداخلى لمناقشة ابرز الاحداث التى مرت بمصر هذا العام داخليا و خارجيا (الحوار الوطنى - مؤتمر السكان - مؤتمر الدار البيضاء) ولكن رغم عقد هذه الاجتماعات بصفة دورية الا انه تبقى التساؤلات حول حجم الحضور فى هذه الاجتماعات والطريقة التى يتم بها حصر هذه الاعداد. فبالنسبة لحزبى (الوفد ومصر الفتاه) فلهما وضعان متميزان هذا العام، فقد أجل حزب الوفد اجتماعات هيئته العليا منذ يناير ١٩٩٤ فسر قادة الحزب ذلك بانتهاء مدتها القانونية حيث انكب الحزب بعد ذلك على دراسة عدد من التعديلات فى لائحته الاسياسة (نظامه الداخلى)، وقد اثمر ذلك فى النهاية ادخال ١٥ تعديلا فى مواد اللائحة الأساسية الـ٤٩. وفسر قادة الحزب هذه التعديلات بأنها تسمح بالمزيد من الخطوات الديمقراطية فى البناء الداخلى للحزب بحيث يتم خلق نوع من التعاون بين السكرتارية العامة ورئيس الحزب، كذلك اكساب الهيئة العليا مزيداً من القدرة والمرونة فى اتخاذ قرارتها ومواقفها. الا ان القراءة المتأنية لهذه التعديلات تؤكد انها تمنح صلاحيات أوسع لرئيس الحزب الذى سيبقى رئيسا له مدى الحياة.

أما حزب مصر الفتاه، والذى تنازع على رئاسته اكثر من ٣ رؤساء بعد ان تمكن عبد الله رشدى من عزل على

الدين صالح من رئاسته فى اوائل عام ١٩٩٢، فان نشاطه يعتبر فى حكم المجمد منذ ذلك التاريخ وهذا ما اكده على الدين صالح بعد استعادته رئاسة الحزب بحكم محكمة القضاء الادارى وحكم مجلس الدولة، حيث أعلن عن تمسكه بتنفيذ هذا الحكم والزام لجنه الأحزاب بذلك وأضاف انه قرر تجميد نشاط الحزب واغلاق كافة مقراته ابتداء من ١٩٩٤/٩/٢٥.

اما عن المؤتمرات العامة والتى تتولى مهمة انتخاب هيئات وسلطات الأحزاب العليا، فقد كان مقررا ان تنعقد المؤتمرات العامة لثلاثة أحزاب (الوفد - الاحرار - الامة) حيث عقد حزبا (الاحرار والامة) مؤتمريهما العامين فى موعدهما المقرر، فى حين أجل حزب الوفد مؤتمره العام الى العام القادم و ذلك انتظارا كما سبقت الاشارة للتعديلات التى ادخلت على اللائحة الأساسية، لكنه استكمل تشكيل اللجان بالمحافظات استعدادا لانتخابات المؤتمر العام. وقد تم تشكيل معظم هذه اللجان غالبا عن طريق التعيين، مما أثار بعض اعضاء الحزب. وقد عقد حزب الأحرار مؤتمره العام الثانى فى ١٩٩٤/١/١٤، حيث باتت هناك مؤشرات نحو تواجد أقوى للاتجاه القومى الناصرى. وكان أبرز المؤشرات على ذلك تشكيل جناح سياسى فى المؤتمر التمهيدى الذى سبق انعقاد المؤتمر العام باسم «وحدة شباب يوليو» وذلك بتأييد من مصطفى كامل مراد رئيس الحزب. وقد أسفرت أحداث المؤتمر عن فوز مصطفى كامل مراد برئاسة الحزب بالتزكية وذلك بعد انسحاب رفعت خالد امين الحزب بالمنزلة ومحمد عاشور امين التنظيم بمركز الفشن ببنى سويف من الانتخابات كما فاز عبد الفتاح الشوربجى بمنصب الامين العام، والحمزة دعبس (رئيس تحرير جريدة النور التى يصدرها الحزب) مع فريد زكريا بمنصبى وكيلى الحزب .وبصفة عامة فمازال حزب الاحرار يتضارب فى توجهات أعضائه بين التيار الاسلامى والتيار الناصرى.

أما حزب الأمة فقد عقد مؤتمره العام الثامن العادى فى ١٩٩٤/٩/٢٧ وشهد ظاهرة الفوز بالتزكية فنجد مثلا أن احمد الصباحى رئيس الحزب قد استمر فى منصبه بالتزكية. كما فاز سمير احمد الصباحى بمنصب نائب الرئيس بالتزكية وكذلك الحال فى مناصب الامناء المساعدين. اما الهيئة التنفذية فنجد أن أعضاءها الـ ١٦ قد فازوا ايضا بالتزكية. من كل ما سبق يتضح أن التعديلات التى أدخلت على لائحة حزب (الوفد) لم تؤد الى الاصلاح الديمقراطى بل يمكن أن تكون فى اتجاه عكسى نحو تركيز السلطات فى يد رئيس الحزب .كذلك فان نتائج المؤتمرين الانتخابيين لحزبى (الاحرار والأمه) لم تعط أى مؤشرات نحو الاصلاح الديمقراطى فى داخل الحزبين، فما شاهدناه هو تنازلات لصالح مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار وتزكية تصل الى حد المبايعة لصالح احمد الصباحى رئيس حزب الأمه أى أنه على هذا الصعيد لم تشهد هذه الاحزاب خلال عام ١٩٩٤ أى توجه نحو الديمقراطية الداخلية.

(جـ) الصراعات الداخلية: يمكن هنا التأكيد على أن أغلب الأحزاب عانت خلال عام ١٩٩٤ من صراعات داخلية، وأن معظمها دار حول توزيع المناصب وقليل منها كان بسبب خلافات فكرية.

فقد شهد حزب (الوفد) استمرار الصراع حول الخلافة وراء الكواليس. كذلك فقد تفجرت الخلافات داخل لجان حزب (الوفد) فى بعض المحافظات بسبب قرارات التعيين التى يصدرها رئيس الحزب، وكان من نتيجة ذلك أن تشكلت العديد من الجبهات المعارضة لسياسات رئيس الحزب مثل (جبهة الوفديين الاصليين) فى الاسكندرية و(جبهة الوفديين الاحرار) فى الجيزة .

أما حزب (العمل) فقد استمرت تداعيات الانقسام الذى حدث عام ١٩٨٩ فقد تمكنت مجموعة احمد مجاهد التى اقصيت من الحزب من الحصول على حكم قضائى أصدرته محكمة جنح عابدين فى أبريل ١٩٩٤ يفيد ببراءة احمد مجاهد من الاتهام بانتحال صفة كاذبه هى «رئيس حزب العمل الاشتراكى»، وبعد صدور الحكم دعم مجاهد مركزه بضم النائب البرلمانى ابراهيم عبادة الذى انشق عن حزب العمل وأعلن فى مجلس الشعب فى فبراير ١٩٩٤ ان شكرى ليس رئيسا لحزب العمل، كذلك فقد طالب بالمشاركه فى الحوار الوطنى وان لم يلتفت لطلبه . أما الرئيس الشرعى للحزب ابراهيم شكرى فقد رد على ذلك بالاعلان عن أن مجموعة مجاهد ليست الا حفنة من المأجورين تستخدمهم الحكومة كأداة لتفتيت الحزب كما خطى خطوة أكبر بحذف كلمه (الاشتراكى) من كافة مطبوعات واصدارات الحزب الرسمية وكذلك فى بياناته وأوراقه الخاصة. وكان هذا إقرارا لأمر واقع لم يعترض عليه أحد.

أما حزب الأحرار فقد شهد بعد اجراء انتخاباته، صراعا على منصب أمين عام الحزب والذى فرغ بوفاة المهندس عبدالفتاح الشوربجى، حيث قام كل من محمد فريد زكريا وحلمى سالم بترشيح نفسيهما لهذا المنصب إلاأن رئيس الحزب فاجأ الجميع باختيار رجب هلال حميدة الأمين العام المساعد ليقوم بأعمال الأمين العام.

أما الحزب (الناصرى)، فقد شهد هذا العام تبادلا للاتهامات بين شباب الحزب وقياداته الكبيرة. حيث وجه شباب الحزب اتهامات لقياداته بفرض سيطرتهم الكاملة على الحزب واستبعاد الكوادر الشابة، كذلك اتهموا قيادات الحزب بعدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه القضايا الحيوية داخليا وخارجيا. وفى لقاء مع محمد عروق امين التنظيم بالحزب أشار الى أن الحزب بصدد اعادة فرز أعضائه لاختيار الأصلح منهم والأكثر ايمانا بمبادئه للاحتفاظ بعضوية الحزب.

وفى النهاية يمكن القول أن المؤتمر العام الثانى والذى عقد هذا العام أبريل ١٩٩٤ قد ساهم فى حل بعض تلك الخلافات وبلورة مواقف موحدة تجاه بعض القضايا. وفى النهاية، يبقى ان نشير الى أن حزبى (التجمع) بطبيعته الفكرية الخاصة و(الأمة) بطبيعته العائلية الخاصة هما الوحيدان اللذان لم يشهدا صراعا داخليا بارزًا. ويتضح ذلك من أن اللجنه المركزية لحزب (التجمع) والتى اجتمعت فى مارس ١٩٩٤ قد أقرت كافة تطورات النشاط الحزبى والقيادى وأكدت على تأييدها لكافة سياسات ومواقف الحزب. أما حزب (الأمة) فنتائج دورته الانتخابية جاءت كلها مصنفة تحت بند «الفوز بالتزكية».

أما الاحزاب الجديدة على الساحة فلم تكن هى الأخرى بالأفضل حالا، حيث شهد حزب (الخضر) صراعا بين محمد عوض امين عام الشباب بالحزب وكمال كيرة رئيس الحزب. حيث أكد محمد عوض أن الحزب لم يجر اى انتخابات منذ انشائه ولم يعقد اى جمعية عمومية أو مؤتمر عام، وأن كمال كيرة استولى على رئاسة الحزب بالمخالفة للائحة حيث لم يتم الاعلان عن خلو منصب الرئيس وبالتالى لم يتقدم أحد للترشيح للمنصب وانما فوجىء الجميع بأن كمال كيرة يعلن أنه رئيس الحزب. ثم يشير محمد عوض الى مخالفه رئيس الحزب لبرنامج الحزب ولائحته الداخلية وقيامه بالتعديل فيهما دون الرجوع للجمعية العمومية صاحبة أقوى سلطة داخل الحزب. ورد كمال كيرة على ذلك باتهام شباب الحزب بالاثارة والشغب والحض على كراهية النظام.

أما حزب (الشعب الديمقراطى) فقد شهدت بداية عام ١٩٩٤ استمرار الصراع على رئاسته بين كمال عفيفى وابوالفضل الجيزاوى وقد حسمت المحكمة الادارية العليا الصراع بالحكم بأحقية كمال عفيفى فى رئاسة الحزب.

أما أحزاب (العداله الاجتماعية) و(الاتحادى الديمقراطى) و(مصر العربى الاشتراكى) فيبدو أن لرؤسائها السيطرة الكاملة على زمام الامور فى الداخل.

وبالنسبة للصراعات داخل الأحزاب التى حملت توجهات فكرية مختلفة فقد تمثلت هذا العام فى الخلاف الذى نشأ داخل حزب (العمل) بين الأخوان المسلمين واعضاء الحزب، وكاد هذا الخلاف أن يهدد بحل التحالف بين الأخوان وحزب العمل. وكان الخلاف قد نشأ حين قرر ابراهيم شكرى الاشتراك فى الحوار الوطنى والذى تم استبعاد الأخوان من الاشتراك فيه. فلقى قرار شكرى معارضة شديدة من أعضاء الحزب المنتمين للأخوان وكاد الأمر يصل الى انفصال الاخوان والمتعاطفين معهم عن حزب العمل، لولا أن تم الاتفاق على أن اشتراك الحزب فى الحوار سيكون من أجل الدفاع عن أى اتهامات قد توجه للأخوان برعايتهم للارهاب الفكرى او المعنوى او المادى. ومن أجل ذلك فقد كلف الحزب ممثلا فى مكتبه التنفيذى ابراهيم شكرى وعادل حسين وحلمى مراد بتمثيل الحزب فى الحوار الوطنى، وقد شهدت نهاية العام تقاربا أكثر من اجل الاستعداد للانتخابات التشريعية فى نهاية عام ١٩٩٥. ولكن يبقى التساؤل عن احتمالات تفجر هذا الصراع مرة أخرى قد تكون قبل اجراء الانتخابات وذلك عندما يبدأ الحزب فى اختيار مرشحيه للانتخابات.

هذه الملامح لتطور البنية الهيكلية الداخلية لاحزاب المعارضة والتى شهدها عام ١٩٩٤ مازالت تكشف عن الكثير من عوامل الضعف الذى تعانى منه هذه الاحزاب عند هذا المستوى.

(٢) تقييم اداء الاحزاب: يعتمد تقييمنا لأداء الاحزاب على الدور الذى لعبته لجان الأحزاب المختلفة النوعية والاقليمية. وكذلك نشاط الأحزاب فى التعريف بنفسها من خلال الاصدارات المختلفة فضلا عن محاولة حصر عدد المؤتمرات والندوات التى عقدها كل حزب من الأحزاب. وفى البداية، كان هناك تشابه عام بين كل الاحزاب فى مايلى:

– عدم فاعلية ومحدودية الدور الذى تلعبه الأحزاب فى المنطقة الواقعه بين سوهاج وأسوان وحتى فى أسيوط، وهذه المناطق هى التى كانت وراء تفجر ظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى فى السنوات الاخيرة. وقد أرجع كافة قادة الاحزاب اللافاعلية الحزبية فى هذه المناطق الى تفاعل عاملين رئيسيين الأول هو محدودية الموارد المتوفرة للأحزاب مقارنة بما يملكه الحزب الوطنى الديمقراطى. هذا بالاضافة الى ان الأحزاب التى تملك الموارد والامكانيات وتتطلع الى لعب دور فى هذه المناطق،

تجد نفسها تصطدم بالعامل الثانى والذى يتمثل فى الحظر الحكومى على وجود أى نشاط حزبى فى هذه المناطق. وقد اعتبر الكثير من قادة الاحزاب أن العامل الثانى هو العامل الأساسى وراء اختفاء النشاط الحزبى فى هذه المناطق.

- عدم انتظام الاصدارات الصحفية المحلية وقد فسر معظمهم ذلك بعدم توافر التمويل الكافى بالنظر الى مايمثله اصدار صحيفة من اعباء مالية ليست باليسيرة مقارنة بموارد الاحزاب المحدودة. وفى هذا الاطار أكد قادة الاحزاب أن مثل هذه الصحف التى صدرت كانت توزع فى صورة نشرات حزبية داخلية مجانية وذلك حتى لايكون هناك اصطدام مع القانون الذى يمكن أن يعاملها كمطبوعات دورية مما يستلزم استصدار تراخيص لها.

- كذلك كان هناك اتفاق عام بين قادة الاحزاب على أن التعنت الحكومى يبقى العائق الاساسى امام التفاعل بين الاحزاب والمواطنين، حيث أن الحكومة لاتسمح لأى حزب بعقد ندوات أو مؤتمرات كبيرة خارج مقاره. وحتى فى الحالات القليلة التى سمحت فيها الحكومة بذلك (مؤتمر الوفد فى السويس) مثلا فان ذلك كان تحت السيطرة الامنية. وفى محاولتنا لتقييم اداء احزاب المعارضه سنعتمد على التقسيم التالى:

(أ) دور اللجان الحزبية:

وتنقسم اللجان الحزبية الى نوعين اللجان الاقليمية واللجان النوعية.

فتوجد اللجان الاقليمية لأحزاب المعارضه فى كل محافظات الجمهورية ولكن يختفى أو يتضاءل أى دور مؤثر لها فى منطقة جنوب الصعيد. وفى هذا الاطار ينبغى أن نشير الى ظاهرة ينفرد بها الحزب (الاتحادى الديمقراطى) دون باقى الأحزاب، وتتمثل هذه الظاهرة فى أن مقر الحزب الرئيسى فى محافظة الاسكندرية مع عدم وجود مقر له بالقاهرة. وقد أشار رئيس الحزب الى أنه حتى لو تم انشاء مقر للحزب بالقاهرة فسيبقى مقر الاسكندرية هو المقر الرئيسى، فذلك من وجهه نظره ما يعطى تميزا للحزب عن غيره من الأحزاب، كما أشار فى لقائنا معه الى سبب أخر يتمثل فى انه سيشعر بفقدان الهوية اذا انتقل المقر الى القاهرة. واذا كان هناك انعدام للنشاط الحزبى ضئيلا فى جنوب الصعيد، فهناك تركيز على القاهرة ومحافظات الوجه البحرى وبصفة خاصة الشرقية والدقهلية والاسكندرية والغربية. يلى ذلك النشاط الحزبى فى محافظات القناة (بورسعيد - الاسماعيلية - السويس) ثم تأتى بعد ذلك محافظتا سيناء (الشمالية والجنوبية) حيث توجد مقار لبعض الاحزاب (الناصرى - الوفد - التجمع - العمل - الاحرار)، ولكنها مقار دون نشاط ملحوظ.

أما عن اللجان النوعية لأحزاب المعارضة فالملاحظ أن هناك إجماعا من كل الأحزاب على أن عام ١٩٩٤ كان عام اللجان (الامانات) الخاصة بالشباب، ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى الاعداد للانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥، فقد شهدت هذه اللجان نشاطا كبيرا فى محاولة لضم أكبر عدد ممكن من الشباب الى تنظيمات الأحزاب. فمثلا عقدت أحزاب (الوفد - العمل - الناصرى - التجمع) العديد من المؤتمرات السياسية فى مقارها، حيث استضافت شباب الاحزاب فى الاقاليم. كذلك كانت اللجان الاقتصادية ومايرتبط بها من لجان (المالية - الصناعة - التجارة - الزراعة) صاحبة مكانة متميزة وثابته فى نشاط الاحزاب على مدى السنوات السابقة وعام ١٩٩٤ أيضا، وذلك للنظر فى المشاكل الاقتصادية الخاصة بمصر والمنطقة العربية خاصة فى ظل التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية، وأيضا كان هناك هذا العام نشاط ملحوظ للخدمات الطبية التى توفرها لجان الأحزاب الطبية وذلك عن طريق العيادات فى المقار الرئيسية او تلك الملحقة ببعض مقار الاحزاب فى المحافظات. ويؤكد قادة بعض الاحزاب (العمل - الوفد - الناصرى) أن لجان المرأة والشباب والخدمات الطبية فى احزابهم كان لها دور كبير فى اغاثة منكوبى السيول، وأن ذلك قد تم تحت أسماء أخرى غير أسماء هذه الأحزاب من أجل تفادى التصادم مع الحظر الحكومى لهم بعدم ممارسة أى نشاط فى هذه المناطق.

(ب) الاصدارات الحزبية: وهنا نجد أنه باستثناء حزب (الشعب الديمقراطى) الذى لاتوجد له صحيفة رسمية، وأيضا حزب (مصر الفتاه) المجمد نشاطه هو وجريدته فان كل الأحزاب المعارضة توجد لها اصدارات صحفية منتظمة الصدور، وهناك اليومى منها (الوفد - الاحرار). كما أن لمعظم هذه الاحزاب نشرات صحفية وبحثية خاصة يتم توزيعها على أعضاء الحزب وبعض المنتمين لفكره فى المقار الرئيسية. اما الظاهرة التى تلفت الانتباه هنا، أنه اذا كان لكل حزب صحيفة تعبر عن توجهه الرسمى فان لحزب (الاحرار) ٢١ صحيفة تعبر عن كل الاتجاهات الموجودة داخل الحزب (الناصرية - الاصولية الاسلامية - الاشتراكية.. الخ) وهو ما يدل على افتقار الحزب لتوجه فكرى وسياسى أساسى.

أما الصحف الحزبية المحلية، فقد كان وراء اصدارها أربعة أحزاب فقط هى (الوفد - الناصرى - التجمع - العمل)، وان كان الحزب (الناصرى) هو صاحب أكبر عدد

من الصحف المحلية وكذلك كان هو أكثر الأحزاب انتظاما فى اصدار صحفه المحلية، يليه (الوفد) ثم (التجمع) ثم (العمل).

(جـ) الاجتماعات والندوات: وتشمل الاجتماعات الجماهيرية والندوات التى تولت الأحزاب تنظيمها للتعريف بنشاطات الحزب ومواقفه من القضايا المختلفة. والملاحظ هنا أن كافة الأحزاب قد أجمعت على الحظر الذى تفرضه الحكومة على ممارسة أى اتصال جماهيرى موسع من خلال الاجتماعات والندوات. وقد كانت أبرز الامثلة على ذلك عدم الاحتفال بعيد «الجهاد» لحزب الوفد للعام الثالث على التوالى.

أما عن أنشط الأحزاب فى عقد الاجتماعات والندوات هذا العام، فقد جاء حزب (العمل) فى المقدمة يليه الحزب (الناصرى) ثم حزب (الوفد) ثم حزب (التجمع) وذلك فيما يخص الأحزاب القديمة. أما الأحزاب الجديدة فلم يكن لها نشاط سوى فى المؤتمر الذى نظمه الحزب (الاتحادى الديمقراطى) تحت عنوان «التعاون الاقتصادى بين مصر وكوريا».

٣ - القوى المحجوبة عن الشرعية

أحمد المسلمانى

أدت تطورات العقد الماضى الى إضفاء الشرعية على عديد من القوى السياسية عن طريق القضاء الواحدة بعد الأخرى بعد أن كانت لجنة الأحزاب قد حرمتها لسبب أوآخر من الترخيص القانونى. وبقيت قوتان سياستيان تنتميان الى المجتمع السياسى المصرى دول شرعية قانونية، وهما الاخوان المسلمون والشيوعيون. وسوف نتناول كلا من هاتين القوتين وموقف كل منها من الحكومة ونظام الحكم.

أ - الاخوان المسلمون:

إحتلت قضية حصول الاخوان المسلمين على حق العمل السياسى الشرعى المستقل جانبا كبيرا من فكر الاخوان وإهتمامهم السياسى خلال عام ١٩٩٤. وربما يعود ذلك لأسباب عديدة منها قلق الاخوان من هشاشة وإزدواجية نشاطهم السياسى بين الاعتراف العملى de facto وإنكار وجودهم القانونى من جانب الدولة وكانت هناك مؤشرات عديدة تنبئ بأن الدولة قد لاتحتمل هذا الوضع المزدوج لفترة طويلة، وأن هناك ضغوطا تدفع نحو إلغاء الاعتراف العملى بوجود جماعة الاخوان من جانب الحكومة. ومن هذه الأسباب كذلك بروز توترات مكتومة فيما بين الاخوان المسلمين وحزب العمل الذى عملوا من خلاله طوال السنوات الأخيرة وقد أثارت رغبة الاخوان المسلمين فى الحصول على حق العمل السياسى المستقل جدلا على مستويين:

المستوى الأول: يتعلق بأسلوب الحصول على الرخصة اللازمة للعمل القانونى وشكل هذا العمل. ويعد الموقف من إعتبار إستمرارية الأساس القانونى لعمل الجماعة بوصفها جماعة هو حجر الزاوية فيما يبدو من تباين فى الآراء. فوفقا لتصريح للسيد/ سيف الاسلام البنا - الذى يعتقد أنه عضو بمكتب الارشاد - فإن «مجلس قيادة الثورة» عندما ألغى الأحزاب السياسية إستثنى الاخوان من قرار الإلغاء. وعندما صدر قرار حلها عام ١٩٥٤ وقعت مظاهرات واضطر مجلس قيادة الثورة الى الافراج عن الاخوان وسمح لهم باستعادة مقار الجماعة وردت اليهم اموالهم، ومارست الجماعة نشاطها. ثم وقع حادث المنشية، ولم يصدر قرار بحلها. لذا فنحن نعتبر أن الجماعة مشروعة وقائمة. وفى تصريح مناقض أكد السيد/ مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم الجماعة أنه «لانتكلم عن شئون جماعة محظورة قانونا، فالإخوان جماعة منحلة من الناحية الرسمية». ويبدو أن التفسير الأرجح لهذا التباين فى النظر الى الأهلية القانونية للجماعة يعود الى نزاع بين تصورين حول شكل العمل القانونى للاخوان: الأول يدفع لاستمرار نشاط الاخوان كجماعة، كما لو كانت قائمة قانونا، وحتى تستعيد الجماعة الاعتراف بشرعيتها من خلال القضاء. أما الثانى فيطرح التطور الى العمل كحزب وليس كمجرد جماعة. ولذلك فإنه يقول بأنه الجماعة ليست قانونية مما يوجب السعى للحصول على الصفة القانونية التى يفضل أن تكون حزبا يتنافس من خلال الانتخابات على حق تشكيل الحكومة.

أما المستوى الثانى: من الجدل فيتصل بحتمية صدور خطاب متكامل نسبيا من جماعة الاخوان المسلمين لبقية أطراف المجتمع السياسى والمدنى. فمع توسع نشاط

وفعالية الاخوان خلال عقد الثمانينات، ومابدا من نجاح ظاهر لاستراتيجية الدعوة والعمل السياسي والنقابي الدؤوب من داخل نظام الحكم وليس من خارجه، بدا من المحتم أن يصدر مثل هذا الخطاب الذى يتجاوز الغموض والتبسيط القصدى والكامن فى شعار (الاسلام هو الحل). وذلك لتعزيز مقبولية الاخوان كطرف أصيل فى المجتمع السياسى ودعم أهليتهم فى التعامل كحزب سياسى سواء من الناحية الفعلية أو القانونية. وبدا من الضرورى فى هذا السياق أن يقوم الاخوان بتهدئة المخاوف العميقة بصدد موقفهم الحقيقى والفعلى من قضية استمرار الديمقراطية وكذلك من قضايا الحقوق المدنية والسياسية عموما وللمرأة بصفة خاصة.

وانبسط هذا الجدل فى سياق ما أثير حول عزم الاخوان على التقدم بطلب ترخيص للعمل كحزب قانونى بإسم «حزب النهضة». ومهد الاخوان المسلمون لذلك بإصدار بيان باللغتين العربية والانجليزية يتضمن خطة الحزب ومبادئه والخطوط العامة لبرنامجه. وإستكمل الاخوان هذا الجهد البارز بإصدار ورقتين باسم الجماعة وشعارها بتاريخ الاصدار، الأولى بعنوان «موجز عن الشورى فى الاسلام وتعدد الأحزاب فى المجتمع. وجاء فى هذه الورقة «إننا نؤمن بتعدد الاحزاب فى المجتمع الاسلامى ونقبل تداول السلطة بين الجماعات والاحزاب السياسية عن طريق إنتخابات دورية» ويجب أن تكون رئاسة الدولة لمدة محددة ولايجوز تمديدها إلا لأمر محدد لضمان عدم الطغيان. ولكن الجماعة إشترطت لذلك كله أن تكون «الشريعة هى الدستور الأسمى».

أما الورقة الثانية فهى بعنوان «المرأة فى الاسلام» وفيها أعلنت الجماعة موافقتها على «حق المرأة فى الانتخاب وعضوية المجالس النيابية وفى تولى الوظائف العامة بإستثناء منصب رئيس الدولة». ولكنها ألحقت بذلك الشرط التالى: «على أن تخصص للنساء فى المجالس النيابية أماكن حتى لايكون هناك ثمة تزاحم أو إختلاط». وهكذا حاولت الجماعة التوفيق بين إطارها المرجعى الذى تعتقد أنه «الشريعة» من ناحية والتقارب مع الفكر السياسى والاجتماعى الديمقراطى الحديث من ناحية أخرى. ورغم أن ذلك لم يبدد كل الغموض والابهام وإمكانيات التراجع عن موقف ينسجم مع الديمقراطية وحقوق الانسان، فإنه مثل أطول شوط قطعته الجماعة على طريق التصالح مع مشروع الحداثة حتى وقت صدور هاتين الورقتين.

وبالارتباط مع سعى الاخوان المسلمين للحصول على رخصة التواجد الشرعى، واجهوا معضلة أخرى تتمثل فى تحديد المستوى الملائم من التناقض والصراع مع سلطة الحكم . فمن المؤكد أن فرصتهم فى الحصول على هذه الرخصة تتوقف الى حد بعيد على التهدئة مع سلطة الحكم، وربما التقارب معها، على النحو الذى كان قائما أثناء حكم الرئيس الراحل أنور السادات وحتى قيامه بزيارة القدس. غير أن مثل هذا التكتيك يقود الى خساره فرصتهم فى تقديم أنفسهم كبديل جذرى كما يضعف من قدرتهم على تعبئة وتجنيد العناصر الجديدة الأكثر حماسا وخاصة على ضوء المنافسة الشديدة حول الأجيال الشابة من جانب الحركات الاسلامية الأكثر تطرفا والتى تنتهج إستراتيجية العنف والارهاب. وكان يبدو أن الاخوان قد توصلوا الى وسيط ذهبى بين الاختيارين وذلك عن طريق التركيز على الدعوة، وضبط النفس والعمل من خلال الهياكل النقابية والسياسية الشرعية. غير أن التفاعلات الساخنة أحيانا فى الساحة السياسية عموما، وحقيقة التوسع الكبير لنشاط جماعة الاخوان المسلمين، ونجاحها فى عدد من المؤسسات النقابية المهنية قد هز كثيرا مصداقية هذه المعادلة وفعاليتها. وبدأت الجماعة فى إتخاذ مواقف أكثر جذرية فى كثير من مجالات الحياة العامة والسياسية، وهو ماضاعف خشية سلطة الحكم من نواياها الحقيقية. فتضمنت دعوة الاخوان لإنشاء حزب مستقل لهم مطالبا أوسع بالاصلاح السياسى. واحتلت هذه المطالب مساحة كبيرة من خطاب الاخوان عام ١٩٩٤. كما اتسع وتكثف نشاط الاخوان فى النقابات ونوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على نحو أدى الى صدامات دورية مع السلطة التنفيذية. ومثل الصدام بين جماعة الاخوان التى تسيطر على مجلس نقابة المحامين من ناحية والسلطة التنفيذية من ناحية أخرى حول حادث وفاة المحامى عبد الحارث مدنى نقطة تحول فى علاقة الطرفين.

وقد حسم الصدام فى نقابة المحامين التردد الذى ظهر فى تصريحات كبار المسئولين التنفيذيين حول طبيعة الاخوان المسلمين. فعلى سبيل المثال كان رئيس الجمهورية قد صرح لمراسل صحيفة اللوموند الفرنسية بأن هناك تيارا إسلاميا معتدلا لا يلجأ للعنف ويتحدث لغة الحوار السياسى وسبق له دخول البرلمان. ورحب الاخوان من جانبهم بهذا التصريح وأملوا أن يحمل وعدا ضمنيا لهم بالترخيص بالوجود القانونى. غير أن لغة رئيس الجمهورية إختلفت جذريا فى النصف الثانى من العام، وحملت انكارا قطعيا لشرعية تواجد الاخوان المسلمين وإتهاما صريحا لهم بدعم الارهاب. ومن المحتمل أن يكون هذا التحول فى لغة السلطة التنفيذية بسبب معلومات غير معلنة، ولكن المرجح أكثر أن

هذا التحول جاء فى سياق الصدام المتكرر بين الطرفين خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٤، وهو الصدام الذى ينبئ بانعطافة هامة فى سياسة السلطة التنفيذية حيال الاخوان المسلمين.

والواقع أن الاخوان قد حرصوا على صياغة مواقفهم بأكبر قدر ممكن من التوازن والعقلانية. ففيما يتعلق بالارهاب أصدرت الجماعة بيانا بتاريخ ٥/٢٠ أكدت فيه على أن «منهج الاخوان فى الدعوة هو منهج سلمى يقوم على ايقاظ الشعور الاسلامى والعمل على بناء وحدة الأمة مع احترام الدستور والقوانين والعمل من خلالها لمصلحة البلاد والعباد. وقد حدثت أعمال عنف مريره منذ خروج الاخوان من السجون. ولم يشارك فيها أحد من الاخوان لأنهم يعتبرونها خروجا على النهج السليم فى الدعوة الى الله».

وحتى فى مجال السياسة الخارجية والأحداث العربية لم يأخذ الاخوان بالضرورة بأشد المواقف تطرفا. فعلى سبيل المثال أصدر الاخوان بيانات حول أحداث الحرب الأهلية فى اليمن أدانوا فيه «شتى أشكال الصراع المسلح» ودعوا الى «تغليب الصالح العام على الخاص ووضع النجدة اليمنية فوق كل إعتبار». ومع ذلك، فقد حسم الاخوان موقفهم عندما أنفجرت الحرب الأهلية وأرسلوا برقية للرئيس اليمنى على عبدالله صالح يؤيدونه وذلك بعد نهاية الحرب الاهلية. كما أدان الاخوان الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت، وأكدوا اعتراضهم وإستنكارهم للتهديدات العراقية. وذلك فى محاولة واضحة لمجاملة اخوان الكويت والتعويض عن موقفهم السلبى - من وجهة نظر الأخيرين - أثناء الغزو العراقى للكويت فى اغسطس عام ١٩٩٠.

وتجنب الاخوان أى تصريحات يفهم منها التعاطف مع النظام فى السودان على حساب الموقف الحكومى المصرى. ويعد ذلك موقفا ذكيا بالنظر الى العداء الذى يكنه الرأى العام المصرى للنظام السودانى وتصرفاته ضد المصريين، كما يعكس خلافهم مع بعض سياسات هذا النظام وخاصة فرض قيود على الاخوان المسلمين فى السودان لصالح تيار حسن الترابى (الجبهة الاسلامية القومية).

ويأتى موقف الاخوان من إتفاق غزة/ أريحا كأحد أكثر مواقفهم فى المجال الخارجى جذرية. إذ أدان الاخوان هذا الاتفاق، والاتفاقيات التالية. وأعلنوا أن «منظمة التحرير الفلسطينية قد إنحازت تماما للمطالب الصهيونية». وأن «الاخوان يعلنون للعالم أجمع أن هذا الاتفاق لايلزمهم فى شئ». ومع ذلك، فإن الموقف الفعلى للاخوان المسلمين فى مصر لايعد الأكثر تطرفا حتى بالمقارنة بأحزاب شرعية مثل حزب العمل. وشارك الاخوان فى الحملات المنظمة التى قام بها التيار الدينى عموما ضد وثيقة مؤتمر الامم المتحدة للسكان فى القاهرة. ولكنهم حتى فى هذا المجال حرصوا على أن يبدو موقفهم كمجرد تأييد لبيان صدر عن الأزهر حول وثيقة المؤتمر.

ب - الشيوعيون:

لايوجد إطار تنظيمى واحد يضم فى جنباته روافد الحركة الشيوعية المصرية. وهذه ظاهرة قديمة قدم الوجود الشيوعى فى مصر. فمنذ توزيع أول منشور شيوعى فى القاهرة عام ١٨٩٧ بدأ الاختلاف حول قضايا الاحتلال البريطانى وما إذا كان العمل الثورى ينبغى توجيهه نحو الاحتلال أم تجاه البرجوازية والاقطاعية المصرية أولا. فضلا عن المساجلات الأخرى حول «العمل الشعبى العام» أم الاعتماد على «الطليعة الثورية» وظل هذا الجدل قائما مع تأسيس الحزب الاشتراكى للمرة الأولى عام ١٩٢٢ ثم نشأه الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٢٤ على الرغم من التصفية التى لحقت به عامى ١٩٢٤ على يد حكومة سعد زغلول عام ١٩٣٠ على يد حكومة صدقى باشا. واستمر ذات الجدل بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ثم تصاعد أعوام ١٩٦٥ حيث تم حل كل التنظيمات الشيوعية، وفى السبعينات. حيث تزايدت حدة المواجهة مع اجهزة الدولة. وشهد عام ١٩٧٩ انشقاق «مجموعة المؤتمر» عن الحزب الشيوعى المصرى وكذلك انشقاق «مجموعة حزب الشعب الاشتراكى». ومع انعقاد المؤتمرات الثلاثة للحزب الشيوعى المصرى أعوام ٨٠، ٨٤، ١٩٩٢ - توالت الانشقاقات حتى وصلت الى (١٢) تنظيما شيوعيا عام ١٩٩٢ وقرابة العشرين تنظيما مع بداية عام ١٩٩٥. وقد عالج التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٧ بالتفصيل أهم هذه التنظيمات. وفيما يلى اشارة سريعة لبعضها.

١ - الحزب الشيوعى المصرى. أهم الاحزاب والتنظيمات الشيوعية، ويمثل الامتداد التاريخى للحركة الشيوعية المصرية منذ العشرينات، وتكمن أهميته الأساسية فى تمكنه من عقد (٣) مؤتمرات موسعة خلال (١٢) سنة. ويسعى هذا التنظيم للحصول على المشروعية القانونية لكنه لم يحرز تقدما فى هذا المضمار.

٢ - حزب العمال الشيوعى المصرى. يتخذ طابعا اكثر تشددا وله آراء صارمة فى مواجهة الحكومة وكذلك التنظيمات الشيوعية الأخرى.

٣ ـ الحزب الديمقراطي الشيوعى. منشق عن حزب العمال الشيوعى لأسباب تتعلق بفاعلية الطليعة الثورية ودورها وآليات التصعيد السياسى.

٤ ـ حزب وحدة الشيوعيين. منشق عن العمال الشيوعى يقترب فى افكاره من حزب ٨ يناير الشيوعى حيث يدعوان معا الى وحدة الفصائل الشيوعية.

٥ ـ التيار الثورى الاكثر اعتدالا فى الحركة الشيوعية المصرية وشارك فى انتخابات مجلس الشعب فى ابريل ١٩٨٧، وينوى بعض اعضائه دخول الانتخابات فى ١٩٩٥.

٦ ـ مجموعة الحقيقة. تتشكل من عناصر التيار الثورى الذين شاركوا فى تحرير «نشرة الحقيقة» التى يصدرها التيار بصفة غير دورية، وقد ادى الخلاف بين هذه المجموعة «الفكرية» وبين المستويات التنظيمية بالتيار الثورى الى انشقاق بعض المثقفين وتكوين مجموعة صغيرة مستقلة أطلق عليها اسم النشرة «الحقيقة» واتخذ افرادها اتجاها اكثر راديكالية.

٧ ـ حزب ٨ يناير. تنظيم شيوعى ينتسب الى تاريخ ٨ يناير ١٩٥٨ حيث تم فيه للمرة الأولى ـ والأخيرة حتى الآن ـ وحدة الفصائل الشيوعية ويهدف الى جمع فصائل الحركة الشيوعية فى هيكل تنظيمى واحد.

٨ ـ حزب ٨ يناير الجديد. هو امتداد الحزب السابق، نشأ عام ١٩٩٢ من بعض عناصر الحزب القديم وطلبة الجامعات، بعد أن تفجر حزب ٨ يناير القديم عام ١٩٨٦ بفعل الخلافات الداخلية والتضييق الأمنى وعدم حدوث تقدم فى استجابة التنظيمات الشيوعية لدعوة الوحدة التى يرفعها الحزب.

٩ ـ التنظيم التروتسكى المصرى. وهو تنظيم معلن وقليل العدد ويضم مجموعة من الشباب والجامعيين ويعتقدون فى أفكار «تروتسكى» ويرون فى التطبيق الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى السابق انحرافا عن الفكر الشيوعى الأصيل.

١٠ ـ مجموعة الاشتراكيين العلميين. وهى مجموعة محدودة من المثقفين المؤمنين بفلسفة «الاشتراكية العلمية» وليس لهذه المجموعة هيكل تنظيمى واضح. ولا تعدو أن تكون منتدى لايتعدى فى اهتمامه عملية النقاش.

وهنا نلاحظ أمرين هامين: الأول أن هذه الأحزاب ليست أحزابا سياسية بالمعنى القانونى أو السياسى المتعارف عليه ولايزيد عدد اعضاء الكثير منها عن العشرات وربما الآحاد. والثانى أن الحزب الشيوعى المصرى هو التنظيم الوحيد الذى يمتلك إطارا تنظيميا محددا وله مؤتمراته الخاصة ولائحته المحددة وهو الوحيد أيضا الذى يمتلك امتدادات تنظيمية فى معظم محافظات مصر. وكان هذا الحزب قد أصدر لائحته الداخلية فى نوفمبر ١٩٩٢، من (٦) فصول ضمت (٢٨) مادة أعلن فيها أنه حزب الطبقة العاملة والجماهير المصرية الكادحة ويتخذ الحزب من الماركسية ـ اللينينية الأساس النظرى لفكره ومواقفه ونضاله، وتقوم الحياة الداخلية للحزب على أساس المركزية الديمقراطية. وحدد الفصل الثانى من لائحة الحزب الداخلية الشروط والواجبات والحقوق المتعلقة بالعضوية. أما الفصل الثالث فقد تعرض لعملية البناء الحزبى. الذى يتشكل من المستويات الآتية:

أ ـ الخلية. ب ـ القسم. جـ ـ المنطقة.

د ـ اللجنة المركزية. هـ ـ المؤتمر العام.

وقد شهد عام ١٩٩٤ دورة الاجتماعات الرابعة التى عقدتها اللجنة المركزية فى أول مايو ١٩٩٤. واشتد الخلاف فى هذه الدورة حول امكانية التحول الى حزب سياسى رسمى. حيث لايزال المسمى الرئيسى للحزب «الشيوعيون المصريون». وفشل الحزب طيلة عام ١٩٩٤ فى مجرد التوصل لرأى واحد يقضى بالتقدم للجنة الاحزاب طلبا لتأسيس الحزب العلنى المستقل. وشملت المواقف السياسية لهذا الحزب خلال العام عددا من القضايا الداخلية والخارجية. وعلى صعيد القضايا الداخلية، بدت علاقته بالحكومة «ايجابية» نسبيا فى بداية ١٩٩٤ نتيجة الموقف المشترك ضد الارهاب، وهو مافتح الطريق فيما بعد لاعلان بعض قيادات الحزب عن رغبتهم فى العمل العلنى، لكن تعثر الاتفاق الداخلى حول هذا الهدف، فضلا عن اعتقالات لعدد من قياداته مثل «صلاح عدلى» بتهمة التخابر مع بعض المنظمات الوسيطة اليونانية والحصول على أموال من مؤسسات السوق الأوروبية المشتركة لاقامة مركز علاجى خيرى فى منطقة المعصرة بحلوان وادى ذلك الى تردى العلاقة مع الحكومة نهاية عام ١٩٩٤. أما العلاقة مع القوى السياسية الأخرى فقد هاجم الحزب الجماعات الاسلامية وأعلن رفضه لقيام أى حزب على أساس دينى وضرورة محاصرة ظاهرة الارهاب كما أدان ـ فى السياق نفسه ـ مؤتمر الاقليات الذى عقده «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» لأنه يفتح الباب للتدخلات الاجنبية.

ومن المهم هنا أن نسجل أن الحزب الشيوعى المصرى على الرغم من موقفه العدائى تجاه القوى الليبرالية المصرية وفى مقدمتها حزب الوفد، حيث وصف المؤتمر العام الثالث «حزب الوفد» بأنه الممثل الأصيل للتيار

البرجوازى الليبرالى العربى فى إطار النظام والتبعية الاقتصادية، فقد حاول الحزب التقرب من قيادات الوفد خلال ١٩٩٤ وساعد على ذلك حضور ممثل عن الحزب الاجتماع الخاص الذى عقده فؤاد سراج الدين فى منزله للاعداد لمؤتمر الحوار الوطنى قبيل انعقاده. كما وجد الحزب معالجة صحفية مناسبة من قبل صحيفة الوفد فى العام نفسه. أما علاقة الحزب الشيوعى بحزب التجمع فقد شهد انقطاعا لرغبة الحزب الشيوعى فى اقرار الفصل التام بين التنظيمين وعلى هذا رفض حضور ممثلين له فى الحوار الوطنى من خلال التجمع كما أن بعض مقالات صحيفة الأهالى - لسان حزب التجمع - قد تناولت اكثر من مرة ضرورة الفصل بين حزب التجمع والتنظيمات الشيوعية المصرية. اما علاقة الحزب ببقية القوى الشيوعية المصرية فلم تصل الى الحوار كما لم تصل فى المقابل الى حد الصدام.

البرجوازى الليبرالى العربى فى إطار النظام والتبعية الاقتصادية، فقد حاول الحزب التقرب من قيادات الوفد خلال ١٩٩٤ وساعد على ذلك حضور ممثل عن الحزب الاجتماع الخاص الذى عقده فؤاد سراج الدين فى منزله للاعداد لمؤتمر الحوار الوطنى قبيل انعقاده. كما وجد الحزب معالجة صحفية مناسبة من قبل صحيفة الوفد فى العام نفسه. أما علاقة الحزب الشيوعى بحزب التجمع فقد شهد انقطاعا لرغبة الحزب الشيوعى فى اقرار الفصل التام بين التنظيمين وعلى هذا رفض حضور ممثلين له فى الحوار الوطنى من خلال التجمع كما أن بعض مقالات صحيفة

الأهالى - لسان حزب التجمع - قد تناولت اكثر من مرة ضرورة الفصل بين حزب التجمع والتنظيمات الشيوعية المصرية. اما علاقة الحزب ببقية القوى الشيوعية المصرية فلم تصل الى الحوار كما لم تصل فى المقابل الى حد الصدام.

وعلى صعيد القضايا الداخلية الأخرى عارض الحزب الشيوعى سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام وأمكن تضامنه - فى منشور قام بتوزيعه - مع عمال كفر الدوار. ورغم ذلك أعلن الحزب أنه ليس ضد البرجوازية المنتجة فى العاشر من رمضان والسادس من اكتوبر وغيرهما بل يعمل على حمايتها باعتبارها تضيف الى الانتاج الوطنى بشرط الحفاظ على الانتاج الوطنى واعطاء العمال حقوقهم. وعلى صعيد القضايا الخارجية: ادان الحزب تعامل منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل وإن كان قد أعلن قبوله لقرارات مجلس الأمن والتى تتضمن اقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضى الضفة وغزة والقدس فيما وصف الاتفاق الأردنى - الاسرائيلى بأنه «سلبى» ولم يحقق مصالح الأردن ولا العرب. كما طالب الحزب بدعم المعارضة السودانية ضد «الدكتاتورية الرجعية» التى تحكم السودان، وبفك الحصار عن الشعب العراقى وأدان القتال الداخلى فى اليمن وطالب بارساء الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية وليس بالقهر العسكرى. وقد أخذت مواقف الحزب تجاه الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا ودول شرق آسيا بل والازمات البارزة فى البوسنة والصومال وافغانستان طابع التفسير الماركسى الكلاسيكى حول صراع الطبقات.

٤ - النقابات المهنية

أنور الهوارى

تأثر العديد من النقابات المهنية، خلال عام ١٩٩٤، بما ترتب على القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ من آثار على عملية الانتخابات ففى نقابة الأطباء نشب النزاع بين اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات ومجلس النقابة حول اختصاص كل منهما، وانتهى بتأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى. وفى نقابة التجاريين تعذر اجراؤها نظرا للتعقيدات التى جاء بها القانون. بينما تمثل نقابة المهندسين حالة بارزة نتناولها بالتفصيل، لما تمثله من تشابك بين آثار القانون من ناحية والصراعات الداخلية فى النقابة من ناحية أخرى.

كما تأثرت بعض النقابات بالصراعات السياسية، مثل نقابة المحامين التى شهدت خلال ١٩٩٣ صراعا بين التيار الاسلامى داخل مجلس النقابة ووزارة الداخلية على خلفية وفاة أحد المحامين المعتقلين فى إطار المواجهة مع الإرهاب، وصراعا داخليا بين الأغلبية من تيار الإخوان فى مجلس النقابة ومعارضيهم وعلى رأسهم النقيب على خلفية الإتهامات المتبادلة حول إدارة ميزانية النقابة ومسائل أخرى غير منفصلة عن حالة الاستقطاب السياسى العام خارج النقابات. هذا فى الوقت الذى حاولت فيه النقابات المهنية، عبر لجنة التنسيق بين النقابات، أن تلعب دورا سياسيا

موازيا للدور النقابي والمهني، وقد تجسد ذلك في مؤتمر الحريات العامة والمجتمع المدني في ١٥ و١٦ اكتوبر ١٩٩٤. وفيما يلي نتناول بالتفصيل هذه النقاط الثلاث: آثار القانون ١٠٠ على الانتخابات، والصراعات السياسية والنقابية، والدور السياسي للجنة التنسيق بين النقابات.

أ ـ تأثير القانون الموحد للنقابات:

كان للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، تأثيراته الملموسة على مجريات العمل النقابي المهني، طوال عام ١٩٩٤، وخصوصا على مسألة إجراء الانتخابات وفقا له. ففي نقابة الأطباء نشب النزاع بين مجلس النقابة واللجنة القضائية المشرفة على الإنتخابات ـ وهي من الآليات الجديدة التي جاء بها القانون ودار النزاع حول حدود الاختصاصات التي يتمتع بها مجلس النقابة في مجال الاشراف على إجراء الانتخابات وتماس وتعارض هذه الإختصاصات مع تلك التي أعطاها القانون الجديد للجنة القضائية. وقد ترتب على هذا النزاع أن قررت اللجنة القضائية في ١٩٩٤/٦/٢٥ تأجيل إنتخابات نقابة الأطباء الى أجل غير مسمى، إزاء إصرار مجلس النقابة على رفض قرار اللجنة بتخصيص لجان إنتخابية داخل المستشفيات والثكنات العسكرية، وهو مايعتبره مجلس النقابة مدخلا لإحتمالات تزوير الانتخابات. وقد لجأ مجلس النقابة إلى القضاء فأصدرت محكمة جنوب القاهرة قرارا يؤيد تأجيل الإنتخابات إلى أجل غير مسمى، وانتهى عام ١٩٩٤ والانتخابات قضية معلقة في نقابة الأطباء.

كما بقيت معفقة ايضا في نقابة التجاريين، وإن لم يكن بسبب النزاع مع اللجنة القضائية، فبسبب ماترتب على القانون ١٠٠ من تعقيدات إجرائية استحكم تأزمها في نقابة التجاريين على وجه الخصوص، نظرا للعدد الضخم (حوالي ١/٢ مليون عضو) وصعوبة هيكلته في لجان إنتخابية بحد أدنى ٥٠٠ عضوا ومتواجدة في مقار العمل مثلما يتطلب القانون. وتأثرت كذلك نقابة أطباء الأسنان التي واجهت مشكلات في استكمال سجلات القيد لبعض المحافظات.

وتبرز نقابة المهندسين مثالا واضحا في الدلالة على ماترتب على القانون ١٠٠ من آثار عميقة على عملية الإنتخابات التي انشغلت بها هذه النقابة ـ بصورة أساسية ـ طوال عام ١٩٩٤. وهي بدورها مؤجلة من عام ١٩٩٣، حيث تم تأجيلها ثلاث مرات، إذ أجلت عن موعدها الطبيعي في ١٩٩٣/٢/٢٦ بسبب صدور القانون الموحد وماترتب عليه من آليات جديدة تحتاج وقتا ليتهيأ وضعها موضع التطبيق، ثم قررت اللجنة القضائية تأجيلها عن موعدها الثاني في ١٩٩٣/٩/٢٧ بدعوى تزامن موعد الإنتخابات مع الأجازة القضائية السنوية. ومع خواتيم ذاك العام عادت اللجنة لتقرر تأجيل الانتخابات عن موعدها الثالث في ١٩٩٣/١٢/٢٠، وقبيل ساعات محدودة من بدء عمليات التصويت، التي كانت النقابة قد أتمت كافة الاستعدادات والاجراءات المطلوبة وبعد أن أنفقت من الوقت والجهد ومن ميزانيتها ومن أموال المرشحين. وقد بررت اللجنة القضائية قرار التأجيل الثالث بعدم توقيع نقيب المهندسين ـ وكان خارج القاهرة ـ على الأوراق والمستندات التي طلبها رئيس محكمة جنوب القاهرة، وبسبب وجود طعون في كشوف الجمعية العمومية. وقد وضعت نقابة المهندسين أقدامها على بوابة العام ١٩٩٤ وهي تختنق تحت سحب من الدخان الكثيف يغذيه نوعان من الصراعات جرت فصولهما على أرضية القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وعلى خلفيته أيضا.

أولهما: الصراع بين المجلس الأعلى لنقابة المهندسين واللجنة القضائية المشرفة على الإنتخابات كما ينص القانون الجديد. فحينما قرر رئيس اللجنة القضائية المشرفة على الإنتخابات، تأجيلها قبيل ساعات من عملية التصويت في ١٩٩١/١٢/٢٠ أضاف بأنه «تأجيل الى أجل غير مسمى» وانفتح ـ بذلك ـ باب الصراع الواسع والممتد طوال عام ١٩٩٤ مع المجلس الأعلى لنقابة المهندسين الذي استنكر قرار التأجيل، وأعلن أن اللجنة القضائية ليس من حقها تأجيل الأنتخابات إلا بناء على صدور حكم مستعجل من المحكمة الادارية العليا، ودعا المجلس الأعلى لعقد جمعية عمومية طارئة ـ حضرها حوالي ٩ آلاف مهندس ـ أعلنت تمسكها بإحترام الشرعية وسيادة القانون، وقررت أن تتقدم بدعوى أمام القضاء تطالب فيها بتعويضات عما لحق بالنقابة من أضرار التأجيل المتكرر للإنتخابات. وكان أخطر قرارات الجمعية العمومية الطارئة إعلان أن مجلس النقابة وحده هو صاحب الإختصاص في تحديد موعد إجراء الإنتخابات. وترتب على ذلك أن أعلن المجلس الأعلى لنقابة المهندسين قرارا بفتح باب الترشيح النصفي لمجلس نقابة المهندسين العامة ومجالس الشعب الهندسية والنقابات الفرعية خلال الفترة من ١٠ ـ ٢٥ يناير ١٩٩٤، وتحديد ٢٧ فبراير١٩٩٤ لإجراء الانتخابات، وهو مارفضته وحذرت من عواقبه اللجنة القضائية. وقد أعاد المجلس الأعلى لنقابة المهندسين تكرار المحاولة في منتصف العام وحدد يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٤ موعدا لإجراء الإنتخابات، وهو ماقوبل أيضا بالرفض الشديد من اللجنة القضائية التي استندت على القانون ١٠٠ ـ وحده ـ كسند لايحتاج الى تبرير في رفضها تحديد موعد لإجراء الانتخابات، ولم تر نفسها مطالبة بابداء

حجج مقنعة لقرارها بتأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى. أما المجلس الأعلى لنقابة المهندسين فإنه - فى صراعه مع اللجنة القضائية - يقدم مبررات تمتد للإعتراض على أصل وجودها وعلى طبيعة وظيفتها معا. فالمجلس يؤكد أنه - قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ - كانت نقابة المهندسين تطالب بإشراف قضائى على إنتخاباتها وأرسلت بذلك خطابات الى المجلس الأعلى للقضاء الذى كان يعتذر عن القيام بهذه المهمة لعدم وجود نص فى قانون النقابة يقر الاشراف القضائى على إنتخاباتها. وأراد المجلس الأعلى بهذا الايحاء بأن الاشراف القضائى الحقيقى كان مطلبا دائما له. ومن ثم فإن صراعه مع اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات - ليس صراعات ضد الاشراف القضائى. وأما المبرر الثانى الذى يسوقه المجلس الأعلى لصراعه مع اللجنة القضائية على خلفية وأرضية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ فهو الخاص بعملية تحديد المقار الانتخابية التى من المقرر أن تجرى عملية الادلاء بالأصوات بداخلها. وأصل المشكلة أن القانون نفسه سكت عنها فلم يتطرق لها مما أوجد فراغا يوسع من ساحة الصراع، حيث أبدى المجلس الأعلى للنقابة مخاوف فيما لو أجريت الانتخابات فى مقار حكومية. وفى مبرره الأخير للصراع مع اللجنة القضائية رأى المجلس الأعلى أن قيامها المتكرر بتأجيل الانتخابات من شأنه أن يخلق بين المهندسين حالة من الاحباط تصرفهم عن الاشتراك فى عملية التصويت ومن ثم يحتمل ألا يكتمل النصاب القانونى لنفاذ صحة الانتخابات، فيتم اللجوء الى ماينص عليه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، فوفقا له، وفى حالة عدم إكتمال النصاب فى المرتين الأولى والثانية، يتم تشكيل لجنة قضائية بالاشتراك مع بعض اعضاء النقابة الاكبر سنا لإدارة النقابة.

وثانيهما: الصراع بين المجلس الأعلى لنقابة المهندسين ومعارضيه داخل النقابة. وتتمثل هذه المعارضة الداخلية فى «جبهة المهندسين الوطنية» ولجنة المطالبة بحقوق المهندسين» وقد أعلنتا معا فى ١٩٩٤/١/٣ أنهما بصدد دراسة تشكيل قائمة موحدة فى مواجهة قائمة المجلس الأعلى للنقابة (تيار إسلامى). وقد دارت الصراعات على ثلاثة محاور: أموال النقابة، وإحتكار النقابة، وتمثيل الأقباط. فميزانية النقابة من الضخامة بحيث تستدعى النزاع حولها لكونها أداة فى يد المجلس الأعلى يستخدمها فى تحسين مواقعه ودعم نفوذ تيار الاخوان المسلمين بين المهندسين، ووفقا لما يذكره المجلس الأعلى فإن ميزانية النقابة تتكون من ثلاثة مصادر: الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء وهى مورد محدود، والدمغات الهندسية وهى أهم الموارد، واستثمارات النقابة .وقد زادت هذه الموارد بشكل غير عادى فارتفعت حصيلة التمغات الهندسية من ٣٦ مليون جنيه الى ٩٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣. وبينما يقول المعارضون إن تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات تشكك فى نزاهة إدارة أموال النقابة، فإن المجلس الأعلى للنقابة يرد بأنه خلال ١٩٩٤ فقط تقرر زيادة معاشات المهندسين أعضاء النقابة وأسرهم وصرف بدل تعطل مبلغ ١٠٠ جنيه للمهندس الأعزب و٢٠٠ جنيه للمتزوج.

ويرد المجلس على إتهامه باحتكار العمل النقابى فى يد تيار واحد، بأن هذه هى إرادة المهندسين فى انتخابات حرة. وأنه طلب من الأقباط المشاركة فى الترشيح للانتخابات ولكنهم يعزفون عن ذلك، وأنه أسند رئاسة لجنة تقصى الحقائق حول مشروعات النقابة الخاسرة الى الدكتور ميلاد حنا.

ب- نقابة المحامين نموذج للصراعات السياسية:

تقف أهم الأحداث التى جرت فى نقابة المحامين طوال عام ١٩٩٤ شاهدا على الصراع بين الدولة والجماعات الاسلامية والاخوان المسلمين من ناحية، والصراع بين الإخوان المسلمين والتيارات الأخرى داخل مجلس نقابة المحامين وفى عموم النقابة من ناحية أخرى.

إذ شهدت نقابة المحامين خلال عام ١٩٩٤ أزمتين أولاهما فى مايو والثانية فى ديسمبر. وقد تفجرت الأزمة الأولى، إثر وفاة المحامى عبد الحارث مدنى، بعد أن ألقت مباحث أمن الدولة القبض عليه فى ١٩٩٤/٤/٢٦ وذكرت وزارة الداخلية أنها عثرت بمسكنه على أوراق ومستندات تنظيمية، تؤكد قيامه بدور فاعل فى نقل التكليفات من قيادات الجماعات الاسلامية بالسجون الى المجموعات التى تمارس الإرهاب، وأنه كان قد سبق إعتقاله لإشتراكه فى أحداث إرهابية فى أسيوط فى يوليو ١٩٩٠. وقد اعتبر التيار الغالب فى مجلس نقابة المحامين (الإخوان المسلمون) أن ماحدث للمحامى عبد الحارث مدنى ليس وفاة طبيعية وانما قتل من أثر ماوقع عليه من تعذيب وإنتهاك لحرمة جسده الآدمى. وقد حرص اعضاء مجلس النقابة من الإخوان المسلمين على الإحتفاظ بدرجة من التوازن بين وزارة الداخلية من ناحية والجماعات الاسلامية المتطرفة داخل نقابة المحامين من الناحية الأخرى. لكن وزارة الداخلية أصرت على نفى أن يكون قد تعرض لتعذيب، بل حرصت فى بياناتها على تأكيد أنه إرهابى بصورة قاطعة ومتكررة تكاد توحى ضمنا وبصورة غير مباشرة - ولكنها مفهومة - أن هذا المحامى ليس من النوع الذى تمثل حياته

الشخصية شيئا ذا اعتبار إذا ماوضعت فى إطار مايشارك فيه من أعمال إرهابية تهدد حياة المجتمع واستقرار الدولة. وعلى الطرف الآخر كان المحامون المنتمون لجماعتى الجهاد والجماعة الاسلامية والمحامون المستقلون الذين وقفوا معهم يتهمون النقابة فى عهد مجلسها الذى سيطر عليه الإخوان بأنها تخلت عن دورها النضالى، وأنها لم تعد «قلعة الحرية»، وأنها لاتقوم بواجبها فى الدفاع عن حقوق الانسان المصرى وفى القلب منه المحامين، وقد القى ذلك التحرك بنوعين من الضغط على أعضاء مجلس النقابة من الأخوان، أولهما: ناتج عن الخصومة التقليدية بين الاخوان المسلمين وهذه الجماعات، ولذا سعى قيادات الإخوان أن يتخلصوا مما تخلقه هذه الخصومة من حساسيات بداخلهم، ولينفوا مايشاع عنهم من أنهم لايحركون النقابة - على الوجه المطلوب - إلا خدمة لشأن يكون واضحا أن الإخوان هم المستفيد الأول منه. وثانيهما: ناتج عن حالة الغليان التى طغت على النقابة العامة والنقابات الفرعية، بفعل عناصر من الجماعات الاسلامية المتطرفة والمستقلين وأفراد من بعض التيارات، استخدمت الحادث من زوايا متعددة، فمنهم من أراد الضغط على أعصاب قيادات الاخوان فى النقابة، ومنهم من أراد دفع الإخوان فى النقابة لتجاوز الخطوط الحمراء التى رسموها لأنفسهم فى علاقتهم مع الحكومة، ومنهم من أراد اثبات إنتهازية وبراجماتية الاخوان الذين يميلون فقط الى خدمة مصالحهم الضيقة، ومنهم من أراد - وكانوا كثيرين - إنتزاع المبادرة من أيدى مجلس النقابة الذى يسيطر عليه الإخوان.

وبالإضافة الى هذين النوعين من الضغط الخارجى، فقد مورس ضغط من داخل مجموعة الاخوان نفسها، إذ تفاعل بعضهم مع الحدث بدرجة عالية من الانفعال، وبدا قريبا فى موقفه من مواقف الجماعات المناوئة للاخوان، وقد أثرت هذه الضغوط الثلاثة على قيادات الإخوان فى النقابة لتقرر فى ١٩٩٤/٥/١٧ الخروج فى مظاهرة سلمية، تنطلق من مقر النقابة، وتتوجه الى قصر عابدين، لتسجيل إحتجاج المحامين على «مقتل» - وليس «وفاة» - المحامى عبدالحارث مدنى، ويبدو أنه كان فى تقدير الإخوان أن المحصلة النهائية لتفاعلات الأحداث سوف تقف بهم عند درجة معقولة من *التوازن والإمساك بعصا الموقف من منتصفها*، فهم من ناحية يكونون قد أرضوا العناصر الغاضبة من المحامين *والقطاعات المتجاوبة معهم من الرأى العام* بمجرد إعلان خروج المسيرة السلمية الإحتجاجية الى قصر عابدين، *وبهذا يكونون قد احتفظوا بالمبادرة فى أيديهم وفوتوا* الفرصة على منافسيهم. وهم - على الناحية الأخرى - يوقنون أن تنفيذ القيام بالمسيرة - هو من الناحية العملية - مستحيل الحدوث، كما أكدت لهم وزارة الداخلية، وعبر ماحاصرت به المنطقة من حشد كثيف للجنود والعربات.

وفى النهاية كان من مصلحة قيادات النقابة من الإخوان - كما رأوها - أن يتخذوا قرار الخروج بالمسيرة ثم يتركوا الطرفين يتواجهان على بوابة النقابة وهو ماحدث. إذ منعت قوات الأمن المحامين المتظاهرين من مغادرة باب النقابة وردتهم على أعقابهم تحت وابل من القنابل الدخانية والمسيلة للدموع، وبينما كان المحامون من الجهاد والجماعة الاسلامية وعدد من المستقلين، يحاولون الإفاقة من تخدير الدخان وتجفيف دموعهم السائلة ليعيدوا المحاولة، كان المحامون الإخوان من أعضاء مجلس النقابة يتحاورون مع القيادات الأمنية لتخفيف الحصار والسماح لمن يريد من المحامين بالمغادرة. لكن كان التقدير النهائى من الحكومة لموقف المحامين الإخوان من قيادات النقابة بأنه «خروج على الشرعية والقانون يهدف لإثارة البلبلة بين الجماهير»، ووصفتهم بيانات وزارة الداخلية بأنهم «أقلية مأجورة»، يزعمون الانتماء للإسلام، ويديرون نقابة المحامين وفقا لتوجهات مشبوهة» - وهو التقدير الذى القى بظلاله على اللاحق من علاقة الإخوان فى نقابة المحامين وخارجها بالنظام.

ونشبت الأزمة الثانية، داخل نقابة المحامين بين التيار الغالب من الاخوان المسلمين من جهة، وعشرة أعضاء آخرين داخل مجلس النقابة ينتمون الى تيارات مختلفة، وعلى رأسهم نقيب المحامين أحمد الخواجة على الطرف الآخر. حيث اجتمع أعضاء مجلس النقابة من الإخوان فى ١٩٩٤/١٢/٤، فى إجتماع - اعتبره العشرة المعارضون ومعهم نقيب المحامين باطلا لأنه تم فى غيبة المجلس - وأعلنوا تشكيلا جديدا لهيئة مكتب نقابة المحامين من كل من السيد حمدون وبشرى عصفور وكيلين، وأحمد سيف الاسلام البنا أمينا عاما، ومختار نوح أمينا للصندوق، وجلال سعد أمينا مساعدا، وخالد بدوى مساعدا لأمين الصندوق.

وعلى الفور، أعلن الأعضاء العشرة المعارضون للإخوان داخل المجلس ومعهم النقيب عدم اعترافهم بالتشكيل الجديد، *واستعدادهم لإقامة دعوى قضائية أمام القضاء* الإدارى للطعن فى تشكيل هيئة المكتب، واستعدادهم المماثل لتقديم بلاغ جماعى *للنائب العام* يطالبونه بالتحقيق فى المخالفات المالية. وقد تبادل الطرفان الإتهامات حول *التلاعبات بأموال النقابة*، فتحدث المعارضون عن إختلاس أكثر من مليون جنيه فى رحلات الحج، وعن إسناد

مطبوعات النقابة الى مطبعة يشارك فى ملكيتها السكرتير العام للنقابة، وعما قالوه بأن هذا الأخير - أثناء صراعه الشخصى مع مختار نوح - قد صرح لهم فى مجلس خاص بأن مختار نوح اختلس ٦ ملايين جنيه من أموال النقابة. ورد فريق الإخوان مهددين بالدعوة الى عقد جمعية عمومية طارئة لسحب الثقة من هؤلاء المعارضين العشرة الذين اتهموهم نوح بالسعى الى تمزيق وحدة النقابة، وهدد الأخوان بأنهم من الممكن أن يتقدموا ببلاغ الى النائب العام ضد الذين اختلسوا أموال النقابة قبل أن يتولاها الإخوان، وأن السكرتير العام السابق للنقابة أنفق ٦ آلاف جنيه من ميزانية النقابة لعلاج أسنانه فقط. وعموما فلم تتجاوز الاتهامات المالية المتبادلة بين الطرفين حدود حرب الإشاعات التى اشتعلت بينهما. ويمكن حصر المبررات التى يستند اليها المعارضون العشرة والنقيب فى مواجهتهم مع أعضاء المجلس من الأغلبية الإخوانية فيما يلى:

- إصرار الأخوان الدائم على مهاجمة اتحاد المحامين العرب، وإمتناعهم عن صرف مبلغ ١٠٠ ألف جنيه مستحقة للاتحاد، وذلك لخلافهم مع توجهات فاروق أبو عيسى أمين عام الإتحاد حول الوضع فى السودان.

- إحتكار العمل النقابى، وتمييز فئة على الفئات الأخرى، مما أدى إلى إنقسام حاد لم تشهده النقابة منذ نشأتها فى عام ١٩١٢، وقضوا بذلك على الصفة «الوطنية والقومية» للنقابة.

- التبذير فى أموال النقابة وتوجيه الإنفاق فى مسارات لاتخدم مصالح مجموع المحامين، ومن ذلك الإنفاق على المتعاونين معهم، والاختلاس فى رحلات الحج والعمرة، والمؤتمرات، والدعاية والاعلان.

- أن الإخوان ينصبون من محامين بعينهم أوصياء على النقباء فى المجالس الفرعية.

- أن مكتب الإرشاد - وليس مجلس النقابة - هو الذى يدير نقابة المحامين.

- أن مجموعة الاخوان ليست لديها كفاءة ولاخبرة بالعمل النقابى.

- أن الإخوان حجبوا لجنة الشؤون العربية عن العمل، وحصروا القضية الفلسطينية فى مفهوم حزبى ضيق يركز فقط على اعتبار حركة المقاومة الاسلامية - حماس - هى اختصار للقضية، وهى وحدها التى تستحق الدعم كله.

- يتخذ الإخوان من العمل داخل نقابة المحامين تكتيكا جديدا، لتحقيق هدفهم الاستراتيجى وهو الاستيلاء على الحكم.

ويرد الإخوان بما يلى:

- أن هذا الصراع الدائر سببه الأساسى هو شدة العداء للإخوان المسلمين، وإثارة نظام الحكم ضدهم.

- أنهم لايحتكرون العمل النقابى بدليل إختيارهم محمود سليمان وكيلا للنقابة فى التشكيل الأول واختيار بشرى عصفور وكيلا فى المجلس الثانى.

- أن الحديث عن مخالفات مالية لا دليل عليه ويستندون فى ذلك على اعتراف النقيب «أنه لايملك الدليل على إدانة مجموعة الإخوان فى النقابة بشأن المخالفات المالية المثارة، وعندما يقع تحت يده الدليل لن يتوانى فى إبلاغ الجهات المسؤولة».

- أن تأشيرات الحج والعمرة - التى يقول المعارضون أن الإخوان اختلسوا أموالا من ورائها - قد تمت بعلم النقيب وتحت إشرافه.

وانتهى العام ١٩٩٤ والأزمة لاتزال مستمرة.

جـ - الوفاق الوطنى فى مؤتمر لجنة التنسيق بين النقابات:

عقدت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية، مؤتمر الحريات والمجتمع المدنى ١٥ و١٦/١٠/١٩٩٤ بهدف بحث فكرة الوفاق الوطنى، التى يطرحها العديدون من المستقلين، باعتبارها جسرا تعبر عليه مصر حالة الإستقطاب الحادة التى تشهدها الحياة السياسية المصرية. وهى تعنى أن يكون لكل الاحزاب والقوى السياسية المصرية من المرجعيات ماشاءت، طالما أنها جميعا تلتزم بنقاط أساسية محددة هى جوهر فكرة الوفاق الوطنى، وتدور هذه النقاط فى جوهرها حول الإلتزام بالديمقراطية كأساس يقوم عليه بناء الدولة مهما تداول عليها من قوى سياسية تصل الى الحكم أو تخرج منه.

وقد أعطى المؤتمر دفعة مهمة محدودة لفكرة الوفاق الوطنى، وقد اتخذت هذه الدفعة أشكالا عديدة، وعبرت عن نفسها فى عدد من الآليات التى خرج بها المؤتمر. فقد حظى المؤتمر بتمثيل واسع ومتعدد ومتنوع بحيث كاد يغطى كافة أطياف وتنويعات الحياة السياسية المصرية من علمانية ودينية، ومن سياسية واجتماعية، ومن حزبية ومستقلة. فقد شارك فيه ممثلون عن معظم الأحزاب السياسية فضلا عن النقابات المهنية، وجمعيات حقوق الإنسان، ونوادى أعضاء هيئة التدريس.

وخلص المؤتمر الى ضرورة أن تلتقى كافة القوى السياسية والاتجاهات الفكرية، على الدعوة الى «اعلان

وثيقة وفاق وطنى»، يحقق الإجماع الوطنى بين كافة القوى والتيارات السياسية والفكرية، بما يحفظ المقومات الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمواطن كافة الحقوق السياسية والاجتماعية) وعلى هذا الأساس، اقترح المؤتمر تشكيل لجنة لاعداد مشروع الوثيقة من الدكتور إبراهيم الدسوقى أباظة (الوفد)، أ/أحمد نبيل الهلال (شيوعيون)، المستشار مأمون الهضيبى (إخوان) الدكتور حسام عيسى (ناصرى)، الدكتور حمدى السيد (وطنى)، الدكتور سعيد النجار (جمعية النداء الجديد) الدكتور محمد حلمى مراد (العمل)، الدكتور محمد سليم العوا (إسلامى مستقل)، الدكتور وحيد عبد المجيد (ليبرالى مستقل)، المستشار يحيى الرفاعى (مستقل).

وقد أتاح المؤتمر لتيار الإخوان المسلمين، أن يعلن ويلتزم برؤى أكثر إنفتاحا وأكثر واقعية، مثل الإقرار بالتعددية السياسية، وتداول السلطة بالطريق السلمى، وأن الأمة هى مصدر السلطات ومن حقها ـ وحدها ـ أن تختار الحاكم، وتحاسبه، وتعزله، وتؤقت مدة ولايته، وذلك كله لايتم إلا عن طريق الإنتخاب المباشر. وأن الشورى ليست سوى مبدأ عام ينبغى البحث عم أفضل طريقة لممارسته، مما يفتح الباب لإزالة الحواجز التى يضعها بعض الاسلاميين فى وجه الديمقراطية بإفتعال مقابلة بينها وبين مبدأ الشورى.

وقد تناول المؤتمر مسألة الحريات تحت ثلاثة عناوين:

أ ـ الحريات العامة، حيث اوصى بما يلى: إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، وأن تقتصر إجراءات الحصول على الشرعية على مجرد الإبلاغ دون إنتظار تصريح رسمى. وكذلك فيما يخص إصدار الصحف والمجلات والإذاعات باعتبارها حقا طبيعيا للمواطنين. وأكد المؤتمر على الحق الطبيعى للمواطنين فى التظاهر السلمى والإضراب كوسيلة للتعبير عن الرأى تجاه القضايا المهنية والقومية من خلال القنوات الشرعية.

ب ـ الحريات النقابية، فقد أوصى المؤتمر بحق كافة المهن فى تكوين تشكيلاتها النقابية المستقلة، وحق الجمعيات العمومية للنقابات المهنية فى الإشتراك فى صياغة القوانين التى تصدرها السلطة التشريعية لتنظيم العمل النقابى.

جـ ـ الحريات الشخصية، حيث أوصى المؤتمر بضرورة إلغاء قانون الطوارئ، وأن تنتقل تبعية السجون من وزارة الداخلية الى القضاء، وتشكيل جهاز للإنذار المبكر عن جرائم التعذيب، وتشكيل جبهة وطنية تحت اسم «الجبهة الوطنية لتحرير الإنسان وحفظ حقوقه المشروعة».

ورغم كثرة التفاصيل، التى تناولها المؤتمر، فإن أغلب توصياته من النوع المتكرر والمستعمل إلى درجة الملل فى الحياة السياسية، بإستثناءات محدودة وهى:

ـ السعى إلى إعلان وثيقة مشروع للوفاق الوطنى، وهو مالم يتم إنجازه حتى نهاية العام.

ـ إعلان التيار الاسلامى فى النقابات الالتزام بالتعددية السياسية، وهو مايبقى رهنا للتجربة، ورهنا للمدى الذى يمكن أن تذهب إليه عمليا إستيعاب هذا التيار فى الحياة السياسية، أو تهميشه، بإرادته أو بفعل من البيئة السياسية.

٥ ـ مجلس الشعب

عمرو هاشم ربيع

يعد مجلس الشعب أهم مؤسسات النظام السياسى فيما يتعلق بالمشاركة وضبط التفاعلات بين أطراف المجتمع السياسى، وتقديم قنوات للاتصال بين النظام السياسى والمجتمع المدنى. وسوف نعرض هنا نشاط مجلس الشعب الرقابى والتشريعى خلال الفصل التشريعى السادس. ثم نبحث فى حدود دور مجلس الشعب كإطار للتفاعل بين أطراف المجتمع السياسى، وبين النظام السياسى والمجتمع المدنى. وسوف نركز لدى بيان هذه الحدود على أسباب الخلل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أ ـ نشاط المجلس فى المجالين الرقابى والتشريعى:

قام المجلس خلال دور الانعقاد العادى الرابع من الفصل التشريعى السادس (٩ نوفمبر ١٩٩٣ ـ ١٥ يونيو ١٩٩٤)، بالعديد من الأنشطة التشريعية والرقابية . وسوف نورد فيما يلى الملامح الاساسية لهذه الأنشط:

(١) الاجراءات السياسية البرلمانية:

(أ) قانون الطوارئ: وافق مجلس الشعب بعد

مناقشات مطولة فى ١١ ابريل ١٩٩٤، على مد العمل بقانون الطوارىء. وقد تمت الموافقة على ذلك بالأغلبية بعد أن أعترض أعضاء حزب التجمع الخمسة، وسبعة أعضاء من المستقلين، وأمتنع عضو من المستقلين عن التصويت.

(ب) بيان الحكومة: ناقش اعضاء المجلس خلال هذه الدورة بيان الحكومة وذلك على مدى ١٣ جلسة ابتداء من يوم ٢٢ يناير١٩٩٤. وقد عقب على البيان وتقرير لجنة الرد عليه، ٢٢٤ عضوا منهم ٢١٤ تحدثوا شفاهة. وكان ١٩٧عضوا من الحزب الوطنى شاركوا فى التعقيب. اما أعضاء حزب التجمع الخمسة، فقد عقبوا جميعا. وبالنسبة للمستقلين فقد عقب ٢٢ منهم. وقد علق رئيس الوزراء على مناقشات الأعضاء، التى تناولت العديد من المجالات.

وعلى أية حال، فبعد أنتهاء مناقشة بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه، تمت الموافقة على ما أنتهى اليه رأى لجنة الرد، واحيل التقرير والمناقشات التى دارت بشأنه ووعود الحكومة الى اللجان النوعية للمجلس لمتابعة التنفيذ، والموافقة على أقتراح رئيس لجنة الرد ومقررها، باعلان ثقة المجلس، وتأييده للحكومة، ولما جاء ببرنامجها من سياسات. وقد ابدى اثنان من أعضاء المجلس أمتناعهما عن التصويت على الموافقة على البيان وتقرير لجنة الرد، بينما رفضه ٢١ عضوا، هم أعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين.

(٢) النشاط التشريعى:

(أ) وافق المجلس خلال هذه الدورة على ٨٦ إتفاقية دولية، قدمها رئيس الجمهورية أمام المجلس، كان أكثرها قد وقع مع الولايات المتحدة. وكان الطابع الإقتصادى هو الغالب على هذه الإتفاقيات، إذ ارتبط ٢٧ منها بالمنح و١٣ بالقروض. اما بشأن موضوع هذه الإتفاقيات، فقد ارتبط بالنقل والمواصلات (١١ إتفاقية)، أو بالتجارة (٨)، أوبالتعليم (٨)، أو بالشئون المالية (٧)، أو أرتبط بالصناعة والطاقة (٧)، أو بالمياة والصرف (٧)، أو بالزراعة (٦)، أوبالاستثمارات (٤) .

(ب) قدم أعضاء المجلس خلال هذه الدورة العديد من الأقتراحات بمشروعات قوانين وباستثناء الأقتراحات التى أدرجت بجدول أعمال المجلس، لايعرف تحديدا إجمالى عدد الأقتراحات التى قدمها الأعضاء، إذ أن هناك أقتراحات قدمت ولم تدرج. وبشكل عام فقد بلغ عدد الاقتراحات التى نظرها المجلس ٢٢ أقتراحا، كان منها أربعة أقتراحات حول موضوعين فقط، وقد تقدم بهم أكثر من عضو بشكل منفصل، وخمسة أقتراحات تقدم بها أكثر من عضو بشكل مشترك، بينما كان هناك ١٣ أقتراحا قدم كل منها عضو واحد. من ناحية أخرى، كان ضمن الأقتراحات المقدمة خمسة أقتراحات قدمها الأعضاء خلال دور الأنعقاد السابق، وأعلنوا تمسكهم بها عند بداية الدورة، وفقا لما تقتضيه لائحة المجلس. اما بالنسبة الى عدد مقدمى هذه الأقتراحات فهو يبلغ ٢٩، منهم ٢٦ مقترحا من الحزب الوطنى، واثنان من المستقلين، وواحد من حزب التجمع. وفيما يتعلق بصفات المقترحين، فكانت ١٧ من الفئات و١٢ من العمال. أضافة الى ذلك، رفضت لجنة الأقتراحات والشكاوى لأول مرة منذ سنوات عديدة ثلاثة أقتراحات بمشروع قانون منها أقتراحان قدمهما عضو بحزب التجمع (حول تعديل القانون الخاص بنظام المنطقة الحرة ببورسعيد، ونقل ملكية ٢٥٪ من أجمالى أسهم شركات قطاع الأعمال الى العاملين بها)، وذلك لاسباب يتعلق بعضها *بالموضوع وليس بالشكل فقط*، ويعد ذلك *أمرا مخالفا* للائحة المجلس، التى تؤكد حق اللجنة فى الرفض من حيث *الشكل فقط*، وترك *الملاحظات الموضوعية للجنة الموضوع*. جدير بالذكر، انه كانت هناك سابقة أخرى عندما رفضت اللجنة أقتراحا ثالثا لنفس العضو، حول نقل ملكية وحدات الإسكان الأدارية الى اتحاد المساهمين بالشركات التابعة للشركات القابضة، لكن المجلس وافق عليه وحوله *الى لجنة الموضوع*، بعدما أثير بشأن الأقتراح أثناء مناقشات تقرير لجنة الأقتراحات والشكاوى حوله. اما الأقتراح الثالث الذى رفض فكان لعضوين من الحزب الوطنى، وهو يتعلق باضافة إحدى المواد الى *قانون الضرائب*.

وقد أنتهى المجلس من ١١ أقتراحا فقط (٨ موافقة ٣ رفض)، بزيادة ٥ أقتراحات عن الدورة السابقة التى تقدم الأعضاء خلالها بـ ٢٠ أقتراحا. وقد وافق المجلس حينئذ على الأقتراحات الستة جميعا، وتدل هذه النسبة على أستمرار القصور فى الممارسة التشريعية من قبل أعضاء المجلس بمعناها الإيجابى، ومن ثم زيادة الأعتماد على الحكومة فى هذا الشأن.

(جـ) ناقش المجلس خلال هذه الدورة العديد من مشروعات القوانين، وفى هذا الشأن يشار الى أمتناع ثلاثة من المستقلين عن التصويت، ورفض أعضاء حزب التجمع الخمسة وثمانية من المستقلين، مشروعى خطة التنمية والموازنة العامة لعام ١٩٩٥/٩٤، على الرغم من موافقة الحكومة على تعديل بند من بنود الموازنة. ورفض ١٢عضوا *هم أعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين، قانون الضريبة* على العاملين فى الخارج. وامتناع أربعة مستقلين عن التصويت عليه. ورفض ٢٦ عضوا منهم أعضاء من الحزب

الوطنى والمستقلين، وجميع أعضاء حزب التجمع، وأمتناع مستقل واحد عن التصويت، على قانون العمد والمشايخ، الذى شرع تعيين العمد والمشايخ. ورفض بعض الأعضاء، وأمتناع التجمع عن التصويت على القانون الذى شرع تعيين العمداء. ورفض ١١ عضو، ستة من المستقلين، وأعضاء حزب التجمع الخمسة، قانون تفويض رئيس الجمهورية فى أتخاذ قرارات لها قوة القانون، لاستمرار التفويض نحو ٢٢ عاما دون أى مبرر. ورفض عدد من الأعضاء تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة، لانه ينص على ان الأتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة يشكل مجلس ادارته بقرار من رئيس الجمهورية.

(د) أقر المجلس خلال هذه الدورة ثلاثة قرارات بقانون أقرها رئيس الجمهورية، منها قراران يتعلقان بأستثناء وزير الدفاع من سن التقاعد، ومد سن التقاعد للقضاه الى ٦٤ عاما.

(٢) النشاط الرقابى:

(١) الأسئلة: قدم الأعضاء خلال هذه الدورة عددا من الأسئلة (أنظر جدول ١)، وفيما يلى نورد بعضا من الملاحظات بشأنها:

- أن *الحزب الوطنى* قدم وحده ٦١ من *الأسئلة*، ويرجع هذا الى رغبة أعضاء الحزب فى أستخدام وسائل رقابية غير مؤثرة ومنها السؤال، وذلك مقارنة بالوسائل الأخرى وأهمها الأستجواب، من منطلق الألتزام الحزبى الصارم لأعضاء *الحزب الوطنى*.

- إن معظم الأسئلة المقدمة الى الحكومة، قد تمت مناقشاتها مع *طلبات رقابية أخرى كطلبات الأحاطة* والأستجوابات المعنية بنفس القضايا. ويعد هذا الأمر جائزا لائحيا، على أن تطبيقه كثيرا ما يؤدى الى تعطل مناقشة العديد من الأسئلة، وهو أمر غير جائز لائحيا.

- *إن معظم الأسئلة قد وجهت الى وزيرى الصحة* والمالية. وكانت الأسئلة التى طرحت تتعلق بهبوط مستوى المستشفيات الحكومية، وأسعار الدواء، والضرائب، والصرف الصحى بالقاهرة، والمناطق العشوائية، والمدن الجديدة، ومشكلات الزراعة والزراع، وقضايا التعليم والآثار، وميناء دمياط، والأنفجار السكانى.

(ب) طلبات الأحاطة: قدم أعضاء المجلس خلال هذه الدورة عددا من طلبات الأحاطة العاجلة والعادية (أنظر الفرق بينهما فى التقرير الأستراتيجى لعام ١٩٩١ ص ٣٦١ ـ ٣٦٢) ـ وكان النوع الأول من الطلبات قد بلغ عدده ١٧٤ طلبا، تقدم الحزب الوطنى بنحو ٦٦,٥٪ منها، بينما تقدم المستقلون بنحو ٢٦٪، اما حزب التجمع فتقدم بنحو ٧,٥٪ من هذه الطلبات. ويفسر هذا العدد الكبير من الطلبات، تفضيل رئيس المجلس والأغلبية فى المجلس لهذا الأسلوب لسرعته، وعدم الرغبة فى تعطيل أعمال المجلس، من خلال نظر هذه القضايا فى صورة طلبات رقابية أخرى، قد تكون من القوة التى تحرج الحكومة، ومن الطول الذى يعوق أداء المجلس، إذ ان الطابع العام للطلبات العاجلة هو الايجاز الشديد، وعدم أشتراط رد الحكومة فى الجلسة. وعامة، فان معظم طلبات الأحاطة العاجلة، لم يتوفر فيها طابع العجلة كما أن بعضها لم يتوفر فيه طابع العمومية، كما تنص م ١٩٧ من لائحة المجلس على ذلك. اما فيما يتعلق بأهم طلبات الأحاطة العاجلة التى نوقشت خلال هذه الدورة، فكانت ثلاث طلبات تقدم بها عضو بالتجمع وعضوان من المستقلين، حول أنتخابات نادى الشمس وتوزيع شقق وأراضى لأحد المرشحين، وهو رئيس مؤسسة دار التحرير، وقد أتخذ قرار بالغاء *هذا التخصيص*. اما الطلب الثانى، فكان يتعلق بمشكلة *سداد أموال القطن*، وقد أسفر عن مطالبة الحكومة بردها للفلاحين بشكل فورى، وتحمل الحكومة فوائد الديون المستحقة لبنك التنمية لدى الزراع عن فترة تأخير تسليمهم النهائى ثمن المحصول.

أما فيما يتعلق بطلبات الأحاطة العادية، فقد أنخفضت هذه الدورة الى ٥١ طلبا، مقارنة بالدورة السابقة ١١٧ طلبا (أنظر جدول ١). وقد ارتبطت هذه الطلبات بقضايا الأنفجار السكانى، ومذبحة الحرم الابراهيمى فى الخليل، وأسعار الدواء والمناطق العشوائية والمدن الجديدة، والخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية، والآثار والثقافة، وأدارة الجامعات» وصندوق النقد الدولى.

جدول (١)
الأسئلة وطلبات الأحاطة التى أجيب عنها فى الدور
الرابع من الفصل التشريعى السادس

موجهة الى	أسئلة	أحاطة	أسئلة	أحاطة	أسئلة	أحاطة	أسئلة	أحاطة
رئيس الوزراء	٦ (١)	٢	–	–	٥ (٢)	–	١١	٢
وزير الصحة	٤٣ (٣)	٨ (٤)	٢	١	١١	٤	٥٦ (٥)	١٣ (٥)
نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى	٢	–	١	–	٣ (٦)	–	٦	–
وزير الأسكان والمرافق	٧	–	–	–	١	–	٨	–
وزير النقل والمواصلات والنقل المدنى	٤ (٧)	–	١	–	١	–	٦	–
وزير المالية	١٥	–	١	–	٩	–	٢٥	–
وزير التعليم	١	١	–	–	–	–	١	١
وزير الأدارة المحلية	٦	٢	–	–	٤	١	١٠	٣
وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة	٣	٣	١	–	١	١	٥ (٨)	٤ (٥)
وزير الثقافة	٢	–	–	–	–	٢	٢	٢
وزير الدولة لشئون السكان والأسرة	١	٣ (٩)	–	١	–	١	١	٥
وزير الخارجية	–	١١	–	٢	–	٨	–	٢١
المجموع	٩٠	٣٠	٦	٤	٣٥	١٧	١٣١	٥١

١ ـ منهم أربعة أجاب عن أثنين منهم وزير الأسكان والمرافق، وأجاب عن الأثنين الآخرين نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأستصلاح الأراضى.
٢ ـ منهم اثنان أجاب عن أحدهما وزير الأدارة المحلية، وعن الآخر وزير التعليم.
٣ ـ منهم سؤال وجه لوزير الصحة ولوزير قطاع الأعمال ووزير الدولة للتنمية الأدارية وشئون البيئة، وأجاب عنه الأول.
٤ ـ منهم طلب أحاطة وجه لوزير الصحة ولوزير قطاع الأعمال ووزير الدولة للتنمية الأدارية وشئون البيئة، وأجاب عنه الأول.
٥ ـ شارك رئيس الوزراء فى التعقيب عليهم.
٦ ـ منهم سؤال وجه لرئيس الوزراء ووزير الزراعة، وأجاب عنه الثانى.
٧ ـ منهم سؤال وجه لوزير النقل ولوزير قطاع الأعمال ووزير الدولة للتنمية الأدارية وشئون البيئة، وأجاب عنه الأول.
٨ ـ شارك رئيس الوزراء فى التعقيب على أربعة منهم.
٩ ـ منهم طلب أحاطة وجه الى رئيس الوزراء ووزير الدولة لشئون السكان والأسرة، وأجاب عنه الأخير.

(جـ) الاســتجــواب:

قدم الأعضاء خلال هذه الدورة أربعة وعشرين استجوابا (أنظر جـدول ٢) نوقش منهـا ١٢ اسـتـجـوابا، وأسـتـرد استجواب واحد، كان مقدمه قد سحبه، بينما لم يناقش سوى ١١ استجوابا. وهناك ملاحظتان أساسيتان حول الاسـتـجـوابات خـلال هذه الدورة: فـبـداية، تميـزت الاستجوابات التى تمت مناقشتها، بالاشارة بشأن أحداها وهو الاسـتجـواب العـاشر الى مـوضـوعيـة الاسـتجـواب والمستجوب. من ناحية أخرى، قدم أثنان من المستجوبين خلال هذه الدورة، طلبى سحب ثقة وكان أحدهما قد قدم فى مواجهة رئيس الوزراء وهو الاستجواب الثامن، والآخر فى مواجهة وزير الثقافة وهو الاستجواب الثالث. اضافة الى ذلك، قدم المستجويان عقب انتهاء مناقشة الاستجوابات الثـانى والرابع والخـامس، طلبـات تشكيل لجـان تقـصى حقائق، الا انها رفضت لعدم إستيفاء شكلها القانونى. من ناحية أخرى، قرر المجلس بشأن جميع الاستجوابات التى تمت مناقشـتـهـا، الأنتـقـال الى جـدول الأعـمـال. وتعـد هذه النتيجة مآل الاستجوابات التى نظرها المجلس منذ الفصل التشـريعى الأول عـام ١٩٧١، والتى تقدم على الأقل بعض من المستجوبين بالأدلة والبراهين التى تدين الحكومة. جدير بالذكر ان لائحة المجلس، تشير الى أن الأنتقال الى جدول الأعمال عقب مناقشة الاستجواب الأولوية على غيره من الاقـتـراحـات! حـتى تلك التى تسـتـوفى شكلهـا القـانونى، أويكون عدد مقدميها أكبر من عدد مقدمى أقتراح الأنتقال الى جـدول الأعـمـال، ومن هذه الاقـتـراحـات سـحب الثـقـة، وتشكيل لجان تقصى حقائق، أو لجان أستماع، أو تحويل الموضوع محل النقاش الى المدعى العام الأشتراكى... الخ. وهكذا، فان هذا النص يدل على المراوغة الواضحة من قبل الحكومـة، مع الأعتـمـاد على أغلبيـتهـا الأوتومـاتيكية داخل المجلس، خاصة فى حالة وجود مايدل على أقرار مسؤليتها.

جدول رقم (٢)

الاستجوابات المقدمة بالدور الرابع

من الفصل التشريعى السادس

جلسة	يوم	مقدم/الحزب	موضوع الاستجواب	موجه الى	تحديد موعد المناقشة	جلسة	يوم	نتيجة المناقشة
		عبد المنعم العليمى (مستقل - فئات)	مغالاة وزارة المالية، فى تقديروربط وتحصيل الضريبة، وعدم اتباع الأسس والقواعد المقررة لذلك، وعدم احتساب الخسائر الفعلية للممول فضلا عن التقدير الجزافى وعدم الأخذ بمبادئ الإعفاءات	وزير المالية	مناقشة استجوابين كل	٤٢ (١)	٦/ ٢/ ١٩٩٤	الموافقة على اقتراح بالانتقال الى جدول الاعمال
١٦	٥٢/ ١٢/ ٩٣	كمال خالد (مستقل - فئات)	تعطيل العمل بميناء دمياط، ووقف نشاط النقل الملاحى به وتحويل السفن والناقلات التى بدأت تتوافد علية الى موانى أخرى، لحساب المستفيدين الذين يحققون أرباحا طائلة رغم ما تتكبده الدولة من خسائر جسيمه فضلا عما يسببه ذلك من الإساءه لسمعة الميناء لدى شركات النقل البحرى العالمية.	رئيس الوزراء ووزير النقل والمواصلات والطيران المدنى، ووزير قطاع الاعمال العام، ووزير الدولة للتنمية الادارية وشئون البيئة	شهر اعتبارا من شهر فبراير	٥٢ (٢)	٢٠/ ٢/ ٩٤	الموافقة على اقتراح بالانتقال الى جدول الاعمال وتوجيه الشكر للوزير لما قام به من انجازات

		جلال غريب (مستقل- عامل)	تغريب الثقافة الوطنية بصورة تتعارض مع الذاتية الثقافية لمصر، وتتناقض مع قيمها الموروثة بسبب سياسة وزارة الثقافة.	وزير الثقافة	نفس الجلسة	١٦	٢٥/ ١٢/ ٩٣	الموافقة على اقتراح بالانتقال الى جدول الاعمال
			مشروع الصرف الصحى بالقاهرة الكبرى الذى أصبح مهددا نتيجة لإسناده لجهات غير متخصصة.	رئيس الوزراء ووزير الاسكان المرافق	مناقشة	٥٩ (٣)	٦/ ٣/ ٩٤	الموافقة على بالانتقال الى جدول الاعمال
			تدمير الزراعة المصرية بسبب السياسة التى تنتهجها الوزارة.	نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى	استجوابين			الموافقة على بالانتقال الى جدول الاعمال وتوجيه الشكر للسيد نائب رئيس الوزراء
		محمد البدرشينى (مستقل- عامل)	الزيادة فى أسعار الأدوية، وخاصة ادوية الأمراض المزمنة مما يشكل عبئا ماديا على كاهل المواطن.	وزير الصحة	كل	٧٦ (٥)	٢٧/ ٤/ ٩٤	الموافقة على بالانتقال الى جدول الاعمال
			المخالفات التى وقعت فى إسناد مشروع محطة تنقية مسايباه الصرف الصحى بقرية مارينا السياحيةبالعلمين.	وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة	شهر	٧٠	١٠/ ٤/ ٩٤	الموافقة على اقتراح بالانتقال الى جدول الاعمال

		البدرى فرغلى (تجمع - عامل)	عن توقيع إتفاقيات مع صندوق النقد بالمخالفة للدستور تحت مسمى خطابات النوايا مما يترتب عليه تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للبلاد.	رئيس	اعتبارا	٨٢ (٦)	٩/ ٥/ ٩٤	الموافقة على اقتراح بالانتقال الى جدول الاعمال وتوجيه الشكر لرئيس الوزراء وحكومته لما قاموا به فى تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادى
		احمد طه احمد (مستقل - عامل)	عن إستمرار تعامل الحكومة مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وعن تقديم خطاب النوايا الأخير الذى أخفى عن مجلس الشعب مما يتعارض مع مواد ٢٣و ٢٤ و ٣٢ و ٣٨ من الدستور.	الوزراء				
		فاروق متولى (مستقل - فئات)	هبوط مستوى الخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية وعدم ادارتها باسلوب علمى مما يحول دون تنمية الوزارات العلمية والطبية للأطباء وعدم تقديم الخدمات الطبية المناسبة للمرضى.	وزير الصحة	من	٩٤ (٧)	١/ ٦/ ٩٤	الموافقة على بالانتقال الى جدول الاعمال
		كمال خالد (مستقل - فئات)	الفوضى الإدارية والتسيب الشديد والتصرف حسب الأهواء الشخصية فى إدارة شئون بعض الجامعات والمعاهد العليا.	رئيس الوزراء ووزير التعليم	شهر	٩٨ (٨)	١٣/ ٦/ ٩٤	الموافقة على بالانتقال الى جدول الاعمال
		محمد السنديونى (مستقل - فئات)	النتائج السلبية للسياسات المالية والاقتصادية والنقدية على الأوضاع الاقتصادية والزراعية والاجتماعية فى الجهاز الادارى للدولة، وعن دور هذه السياسة فى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادى.	رئيس الوزراء	فبراير			

		ابراهيم مصطفى كامل (مستقل - فئات)	قيام وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة بتخصيص ٥٠٠ شقة بمدينة الشروق و٦ أكتوبر لرئيس مجلس دار التحرير للطبع والنشر ورئيس تحرير بعض الصحف القومية والحزبية.	وزير الدولة					
		ابراهيم عواره (مستقل - فئات)	عن منح إمتياز عينية وعقارية متعددة لأحد الصحفيين ممثلة في مئات الوحدات السكنية فضلا عن مئات الآلاف من الأمتار من الأراضى الفضاء وذلك مخالفة للدستور والقانون.						
		محمد البدرشينى (مستقل - عال)	خرق الدستور وإهدار المال العام من جانب بعض السادة الوزراء وتدخلاتهم فى أمور خارج إختصاصاتهم.						
		جلال غريب (مستقل - عامل)	عن ضياع مئات الملايين من الجنيهات كل عام، نتيجة عدم تحصيل الضرائب العقارية المستحقة بسبب إنكار المسئولية والتضارب فى تحديد المختص بين الأجهزة الحكومية.	رئيس الوزراء					
		احمد طه احمد (مستقل - عامل)	نشوء شركات توظيف الأموال، وتخريبها للإقتصاد المصرى ونموها تحت بصر الحكومة وبمعاونة مشبوهة من بعض المسئولين بالدولة وعن السياسة التى إتبعتها الحكومة والتى أضرت بمصالح الوطن ومصالح المودعين بهذه الشركات، وإتسمت بالمحاباه لأصحابها مما يتناقض مع أحكام المواد ٢٣و٢٩و٣٢و ٣٨ من الدستور.						
٣١	١٠/ ١/ ٩٤	كمال خالد (مستقل - فئات)	عن إنتشار الفساد الإدارى والتسيب والإهمال الجسيم وإهدار حقوق المواطنين والمقومات الأساسية للمجتمع التى كفلها الدستور.	رئيس الوزراء ووزير الداخلية	ابان مناقشة استجواب محمد السنديونى لارتباط موضوعيهما				

٣٤	٢٢/ ١/ ٩٤	ابو الفضل الجيزاوى (مستقل - فئات)	عن تقصير الحكومة بجميع أجهزتها فى مـواجـهـة الإرهاب وفق جطة مدروسة، مما هيأ لنموه وإنتشاره.	رئيس الوزراء	وفق قاعدة مناقشة استجوابين كل شهر اعتبارا من فبراير ٩٤ مع مناقشة تقرير لجنة تقصى الحقائق عن الشركة المصرية للملاحة البحرية وشركات اخرى التى سبق (٩) تشكيلها فى ٣٠/ ١٢/ ٩٣			
		محمد البدرشينى (مستقل - عامل)	عن المخالفة التى تسببت فى إهدار المال العام وكذلك مخالفة مجلس إدارة الشـركـة القـابضـة للنقل البـحـرى لتوصيات الجهاز المركزى للمحاسبات.	وزير قطاع الاعمال العام ووزير الدولة للتنمية الادارية وشئون البيئة				
٥٢	٢٠/ ٢/ ٩٤	احمد طه (مستقل - عامل)	التـقـصـيـر فى مـواجـهـة الإرهاب وإستمرار هذا القصور ممثلا فى عدم الإيضـاح عن حـجم الخطر، وأبعـاده المستقبلية فى التهديد لمستقبل الوطن.	رئيس الوزراء	وفق قاعدة مناقشة استجوابين شهريا اعتبارا من فبراير ٩٤ (١٠)			
٥٩	٦/ ٣/ ٩٤	فاروق متولى (مستقل - فئات)	عن الأضرار البيئية الناجمة عن محطة تنقية مياه الصرف الصحى بالسويس بطريقة برك الأكسدة وتصريف المياه فى خليج السويس مما عرض الإنسان والثروة السمكية لأضرار بالغة.	وزير الاسكان والمرافق				
٩٤	١/٦/ ٩٤	جلال غريب (مستقل - عامل)	عن تغافل الحكومة عن خطر شركات توظيف الأمـوال، ليس فـقـط على المودعين بل على الإقـتـصـاد القـومى والبنوك الوطنية، والتسهيل لإنتشار هذه الجـريمة فى حق الشـعب والوطن حـتى وصلت الآن إلى أدمـيـة المودع للإنسان.	رئيس الوزراء	بعد انتهاء مناقشة الاستجوابات السابقة، مع الالتزام بقاعدة مناقشة استجوابذين كل شهر اعتبارا من فبراير ٩٤			

٩٨	٩٤ /٦/١٣	كمال خالد (مستقل ـ فئات)	عن التسيب فى ادارة شئون البلاد، وانتهاك كرامة المواطن ، واساءة معاملته، وتعريض المعتقلين والمحتجزين منهم رهن التحقيق لابشع صور التعذيب والأهانة، فضلا عن تصاعد ظاهرة الاعتداء على المحامين ونقابتهم وارهابهم لمنعهم من أداء رسالتهم الاساسية وواجبهم فى الدفاع عن المتهمين.	رئيس الوزراء ووزير الداخلية (١١)	نفس الجلسة	٩٨	٩٤ /٦/١٣	الانتقال الى جدول الاعمال وتوجيه الشكر لوزير الداخلية ورجال الامن على جهودهم فى الحفاظ على أمن مصر الداخلى

١ ـ اجيب عنه مع اسئلة اخرى

٢ ـ اجاب عنه وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى، مع اسئلة اخرى.

٣ ـ اجاب عنه وزير الاسكان والمرافق، وضمن مجموعة من الاسئلة.

٤ ـ اجيب عنه ضمن اسئلة اخرى.

٥ ـ شارك رئيس الوزراء فى الاجابة ضمن الرد على اسئلة وطلبات احاطة.

٦ ـ اجيب عنه ضمن اسئلة وطلبات احاطة.

٧ ـ اجاب عنه الوزير ضمن اسئلة وطلبات احاطة، وشارك رئيس الوزراء فى التعقيب

٨ ـ اجاب عنه وزير التعليم ضمن اسئلة وطلبات احاطة.

٩ ـ لم يناقش رغم مناقشة تقرير اللجنة بسبب عدم ادراجه فى جلسة المجلس كما كان متفقا عليه.

١٠ ـ استرده مقدمه بعد استجابة الوزير لحل المشكلة بالاتفاق مع المستجوب.

١١ ـ اجاب عنه وزير الداخلية.

(د) لجان تقصى الحقائق:

تشكلت خلال هذه الدورة لجنة لتقصى الحقائق حول موضوع المخالفات فى الشركة القابضة للمفاحة البحرية. وكانت تلك المخالفات فى الأصل موضوع طلب أحاطة عاجل تحول فيما بعد الى لجنة لتقصى الحقائق بناء على طلب ٢١ عضوا، وقد شكلت اللجنة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٣. وأصدرت فى ١٣ يونيو ١٩٩٤ عددا من التوصيات أشتملت على التأكيد على وجود بعض المخالفات يجب على الحكومة أن تصححها، كما أن هناك أخطاء داخل الشركات التابعة لشركة الملاحة، يجب أن يتم تصحيحها داخل الشركات نفسها، اما التوصية الثالثة والأهم، فهى أن هناك شبهة أرتكاب جنايات الاضرار بالمال العام، ومن ثم رأت اللجنة إحالة الموضوع بشأنها الى النيابة العامة.

وهكذا، فقد كان تشكيل اللجنة وتوصياتها يعد أحد أهم أنجازات المجلس خلال هذه الدورة، ويبدو أن الحزب الوطنى، حاول إستغلال ذلك بالتنوية الى ان هذا الموضوع لم يكن ليقر لولا موافقة الأغلبية. من خلال الأشارة الى أن طلب الأحاطة العاجل حول الموضوع قد تقدم به عضو من الحزب الوطنى، وأن المجلس بأغلبيته هو الذى وافق على تشكيل اللجنة، ومن ثم فان الحزب قادر - على حد تعبير ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى - على ممارسة دور رقابى يتجاوز ما هو أكثر من الاستجواب.

(هـ) طلبات المناقشة العامة:

قدم أعضاء مجلس الشعب خلاف هذه الدورة ١٣ طلب مناقشة عامة، تمحورت حول الصندوق الإجتماعى للتنمية ومشكلة البطالة بين الشباب، ومشاكل الزراعة والزراع وإستصلاح الأراضى، ومياه الشرب والصرف الصحى، وتطوير الأدارة، وتنمية البحيرات الشمالية، وجمعية صقر قريش، وبيع القطاع العام. ولم يحدد موعد مناقشة هذه الطلبات، ومن ثم لم يناقش أى منها، على الرغم من أن المجلس فوض مكتبه لتحديد موعد مناقشتها. ويعتبر هذا الأمر تجاوزا خطيرا لما تنص عليه لائحة المجلس، ويعد هذا التجاوز نمطا عاما لهذا النوع من طلبات الرقابة، ففى الدورة السابقة تقدم الأعضاء بـ١٢ طلب مناقشة عامة، وفى الدورة التى تلتها تقدم الأعضاء بـ١٠ طلبات، لم يناقش منها الا اثنان فى كل مرة.

(و) الإقتراحات برغبة أو بقرار:

قدم أعضاء مجلس الشعب خلال هذه الدورة ١٤ اقتراحا برغبة، أقر منها ١٢. وكان بعض هذه الأقتراحات قد تقدم بها مقدموها إبان الدورة البرلمانية السابقة، وأعلنوا تمسكهم بها. وكانت هذه الأقتراحات قد أرتبطت بمساواة العاملين فى المعاهد الأزهرية بالعاملين فى التربية والتعليم فى صرف مكافآت الأمتحانات، وتطوير الدراسة بالمعاهد الفنية، ومستلزمات الانتاج الزراعى، وزيادة عدد العاملين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمحافظات، وأنشاء عدد من الكبارى والانفاق فى سوهاج ودمنهور والقاهرة، وخدمات التليفونات فى الدقهلية والشرقية، ودعم السجل المدنى، وتوزيع الناخبين على اللجان الانتخابية، ومحو الأمية.

(ز) الزيارات الميدانية:

قام أعضاء المجلس هذه الدورة بالقيام بـ ٨ زيارات ميدانية فى عدد من المحافظات، وقد تمت سبع من هذه الزيارات قبل بدء الدورة البرلمانية للمجلس. وكانت اللجان التى تولت تنظيم هذه الزيارات، قد اعدت تقارير للعرض على المجلس، وكان أكثر التقارير اثارة للجدل تقريرا لجنة الشباب عن زيارة قنا والبحر الأحمر، وزيارة الأسكندرية.

(٤) علاقة المجلس بالسلطة القضائية:

أتسمت علاقة المجلس بالسلطة القضائية خلال هذه الدورة بالأستقرار، إذ ناقش المجلس ثمانية طعون أنتخابية فقط مقابل ٢٣ طعنا و٧٥ طعنا، خلال الدورتين السابقتين. ويرجع ذلك الأنخفاض الى قرب انتهاء الفصل التشريعى للمجلس، ومن ثم أنخفاض عدد الطاعنين. وقد رفض المجلس سبعة طعون، استنادا الى توافر الشروط اللازمة لصحة العضوية، وعدم قبول محكمة النقض لخمسة طعون. على أن هذا السبب الأخير يبدو عليه بعض التحفظ إذ أن المجلس كثيرا مارفض قبول تلك المحكمة لطعون عديدة، استنادا الى ماأثير من خلاف فى السابق حول ماسمى بان «المجلس سيد قراره».

(٥) النشاط البرلمانى فى السياسة الخارجية:

ناقش الأعضاء خلال هذه الدورة عددا من موضوعات السياسة الخارجية. وذلك من خلال أستخدام أكثر من أداه برلمانية. وفى هذا الشأن يشار لمايلى:

(أ) مناقشة الأعضاء لمشروع قانون حول الغاء موافقة مصر على اتفاقية مجلس التعاون العربى. وقد أعترض أعضاء حزب التجمع، وخمسة من المستقلين على مشروع القانون. ورفض المجلس فى هذا الأطار اقتراحا بالموافقة على تجميد موافقة مصر على الاتفاقية.

(ب) طلبا أحاطة عاجلان، الأول قدمه عضو مستقل وهو حول رد الحكومة بعنف على المظاهرات التى ندنت بمذبحة الحرم البراهيمى. اما الطلب الثانى، فقدمه أمين عام حزب التجمع، حول ما أعلنه وزير الطاقة الأسرائيلى بانه تم

الاتفاق مع مصر على تزويد أسرائيل بالغاز الطبيعي. وقد رد وزير البترول على هذا الأمر، بأن مصر ليس لديها فائض من الغاز، وإن كان لم ينف أمكانية ذلك في حالة توافر الغاز.

(جـ) تعقيب أحد الأعضاء المستقلين على بيان الحكومة، على علاقة وزارة الزراعة المصرية باسرائيل، حيث أنتقد المعقب أستيراد مواد كيماوية مصابة بالآفات من أسرائيل، مما أدى الى حدوث بعض الأمراض للنخيل والنحل.. الخ. وقد حدثت مشادات خلال الرد على هذا التعقيب، إذ أنتقد وزير الزراعة ما جاء في التعقيب، وتردد أن أحد الأعضاء المستقلين، قد أتهم أعضاء الحزب الوطني بانهم «يهود» لدفاعهم عن وزير الزراعة، مما اجبر العضو على الحديث، مبديا أحترامه للأعضاء ومنكرا ما نسب اليه.

(د) تقديم ٢١ طلب أحاطة حول مذبحة الحرم الأبراهيمي، وقد وافق المجلس على اقتراح باحالة المناقشات في هذا الشأن الى احدى اللجان لمتابعة موقف الحكومة، وتقديم تقرير يعرض على المجلس. كما وافق على احالة اقتراح قدمه ٢٤ عضوا باصدار المجلس قرارا بطرد السفير الاسرائيلي من مصر، وسحب السفير المصري من تل أبيب، وتجميد العلاقات مع أسرائيل، الى لجنة مشتركة تعرض تقريرها على المجلس. وقد رفض رئيس المجلس طلبا بالتصويت على الأقتراح الأخير بذات الجلسة، إعمالا - كما قال رئيس المجلس - لحكم المادة ٢١٤ من اللائحة. على أن هذا التصرف كان يرتبط ايضا بمحاولة تلافي عرض الموضوع على المجلس فورا، خشية أن يتسبب ذلك في إحراج الحكومة، وبذلك تم إدخال الموضوع الى أجل غير مسمى في دهاليز اللجنة المشتركة.

جدول (٣)

بيان إحصائي عن نشاط المجلس في الدور الرابع من الفصل التشريعي السادس

البيان	عدد	ما أنتهى
عدد الجلسات العادية	١٠٠	
عدد الجلسات الخاصة	-	
عدد الجلسات الخاصة مع مجلس الشورى	١	
مشروعات القوانين	٢٧٨	٢١٨
قرارات بقوانين	٣	٣
أقتراحات بقوانين	٢٢	١١
إتفاقيات	٨٩	٨٦
إتفاقيات مودعة	-	٤٦
قرارات جمهورية	٧	٧
قرارات جمهورية للتبليغ	-	١١
الأسئلة	١٣٠	١٣٠
أسئلة للرد عليها كتابة	-	-
طلبات الأحاطة	٥١	٥١
الإستجوابات	٢٤	١٣
أقتراحات برغبة	١٤	١٢
طلبات مناقشة	١٣	-
بيانات رئيس الجمهورية	١	١
بيانات رئيس الوزراء	٢	٢
بيانات الوزراء	٩	٧
عدد اجتماعات اللجان النوعية والمشتركة	٧٢٢	
	١	١
تشكيل لجان تقصي الحقائق	١	١
مجموع التقارير التي نظرها المجلس	٥٦٨	
عدد المتحدثين من الأعضاء	٣٢٧	
الرسائل الواردة	٢٠٠	

ب ـ أسباب الاختلال التنفيذى والتشريعى

يرجع الخلل فى التوازن بين السلطتين الى عدة عوامل أساسية يمكن إجمالها فى عوامل ثابتة وأخرى متغيرة.

أ – العوامل الثابتة:

(١) طبقا للدستور الدائم لعام ١٩٧١، المعدل عام ١٩٨٠ فإن رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية، ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور. اما الحكومة فهى الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة. ويقوم مجلس الوزراء بالاشترك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها. ومن هنا يلاحظ أن السلطة التنفيذية تتكون من شقين رئيسيين، رئيس الجمهورية وله سلطات كبيرة، والحكومة ولها سلطات أقل نسبيا، اضافة بالطبع الى الادارة المحلية والمجالس القومية المتخصصة، والتى لها سلطات أقل بكثير من هذا وذاك.

ويمكن تحديد ثلاثة مجالات للعلاقة بين رئيس الجمهورية والسلطة التشريعية. وهذه المجالات *أولها، سلطات الرئيس التشريعية*: إذ أن للرئيس حق أقتراح القوانين أمام مجلس الشعب، وهذه الأقتراحات لاتمر على اللجنة الخاصة بفحصها من حيث الشكل، كما يحدث بالنسبة الى إقتراحات أعضاء مجلس الشعب .كما أن أقتراحات الرئيس التى رفضها المجلس من الجائز له أعاده تقديمها فى نفس دور الأنعقاد، على عكس أعضاء المجلس. من ناحية ثانية، فان للرئيس حق إصدار القوانين، كما أن له من ناحية ثالثة حق الأعتراض على القوانين التى يصدرها المجلس بأسم الشعب، وأن كان هذا الحق توفيقيا وليس مطلقا، بمعنى أن التشريع المعترض عليه من الممكن تقنينه، إذا وافق عليه المجلس مرة ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء. ومن ناحية رابعة، فإن لرئيس الجمهورية الحق فى تعيين عدد لايتجاوز عشرة لعضوية مجلس الشعب، كما أن له حق تعديل الدستور، وهو الحق الذى لايمكن لاعضاء مجلس الشعب القيام به الا بعد تقديمه من ثلث أعضاء المجلس على الأقل.

وثانيها، حقوق رئيس الجمهورية إزاء السلطة التشريعية: وهى حق الرئيس فى دعوة مجلس الشعب وفض دورته، وحق الحضور والقاء البيانات. وحق حل المجلس قبل اتمام مدته المقرره له عقب استفتاء شعبى، يعد ذلك من أقوى الحقوق التى تقرها الدساتير للسلطة التنفيذية.

وثالثها، سلطات رئيس الجمهورية وقت الطوارىء: وهى إصدار قرارات بقوانين، وقد قيد هذا الحق ببعض القيود. من ناحية أخرى، لرئيس الجمهورية الحق فى إعلان حالة الطوارىء، ودعوة مجلس الشعب لاجتماع غير عادى فى حالة الضرورة.

اما بالنسبة للعلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية، فلها الحق فى إعداد مشروعات القوانين، وهذه المشروعات لها نفس مميزات المشروعات التى قد يقترحها رئيس الجمهورية. كما يجوز لوزراء الحكومة ونوابهم المشاركة فى عضوية مجلس الشعب، ولايجوز سحب الثقة من هؤلاء الابعد استجواب وبناء على أقتراح عشرة أعضاء.

(٢) هناك العديد من القوانين التى تدعم عملية الخلل فى التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، صحيح أن بعض هذه القوانين قد عدلت أوالغيت خلال العام ١٩٩٤، الاأنه من المؤكد أن النصوص الملغاه لم يكن يعمل بها عمليا قبل الألغاء بفترة طويلة، ولذلك كان الغاؤها مجرد تحصيل حاصل الممارسة الفعلية للعملية السياسية. ومن أبرز القوانين المقيدة للحريات قانون الأحزاب السياسية (قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧)، المعمول به حاليا. فهذا القانون يخضع بداية نشأة الاحزاب السياسية الى لجنة تتألف من رئيس مجلس الشورى، وهو عادة ما يكون شخصا قياديا فى *الحزب الوطنى الحاكم*، ووزراء من *حكومة الحزب الوطنى*، وأعضاء أخرين يختارهم رئيس الجمهورية، وهو فى نفس الوقت رئيس الحزب الوطنى. من ناحية ثانية، فان هذه اللجنة تشترط لتأسيس الحزب تميز برنامجه عن برامج *الأحزاب الأخرى*. ومن ناحية ثالثة، فان اللجنة تضع قيودا صارمة على اتصال الأحزاب السياسية القائمة بالخارج، وتصل هذه القيود الى حد السجن، كما انها تحد من ممارسة نشاط أى (حزب) فى مرحلة التأسيس. وهكذا يتضح أن لجنة الأحزاب، معطلة لنشأة الأحزاب، فهى ليست كما ذكر رؤساؤها انها تنظر الى طلبات تأسيس الأحزاب بعين القاضى، بإفتراض أن الوزراء داخل اللجنة تحولوا الى قضاة! وليس أدل على ذلك من أن هذه اللجنة قد رفضت حتى الأن تأسيس أكثر من عشرة أحزاب، منها على سبيل المثال *الحزب الاشتراكى الناصرى*، والاتحادى الديمقراطى والصحوة والمستقبل والحضارة الجديدة *والخضر ومصر الفتاة*. وجدير بالذكر أن معظم هذه الأحزاب قد قامت بحكم قضائى بعد الطعن فى حكم لجنة الأحزاب.

(٣) يلعب الحزب الحاكم فى مصر دورا محوريا فى *الحياه السياسية*، ويعد *هذا الأمر سمة عامة* من سمات الأحزاب الحاكمة فى دول العالم الثالث، مما يشكل من *الناحية الفعلية عائقا أمام الممارسة الديمقراطية*، ومن ثم دعم الخلل فى التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ان السمة الأساسية للتعددية الحزبية فى مصر، يجعلها تقف عقبة أمام وجود سلطة تشريعية حقيقية، منتخبة وفق نظام انتخابى خال من القيود التى تضخم من حجم الأغلبية وتقلل من شأن المعارضة، وممثلة الشعب تمثيلا حقيقيا، وبعيدة كل البعد عن محاولات استغلال وجودها فى البرلمان لتحقيق منافع ذاتية، ومتمتعة بحد أدنى من الموضوعية التى تكفل لها النقد الموضوعى لسياسات السلطة التنفيذية.. هذه السمات لايساهم فيها الدستور والقوانين ولائحة مجلس الشعب فقط، بل تساهم فيها إيضا الأحزاب السياسية الممثلة فى المجلس، بقيامها بتكثيف الصراع الحزبى بينها فى شتى الأماكن، بما فيها مجلس الشعب الأمر الذى قوض الحياه البرلمانية، لان الصراعات طغت على مهمة المجلس الحقيقية فى التشريع والرقابة. وهذه المعضلة يتحمل بشأنها الحزب الحاكم القسط الأكبر من المسئولية بسبب ثقله العددى داخل المجلس، وهى ترتبط باكثر من ظاهرة وأكثر من سبب. ففيما يتعلق بالظواهر، يلاحظ فى المجال التشريعى، قيام مجلس الشعب بالمصادقة على كل القرارات الجمهورية وقرارات القوانين دون مناقشة جادة على وجه العموم. وأقدام الحكومة على أغراق المجلس دوريا بسيل من مشروعات القوانين، دون أعطاء الفرصة للأعضاء للقيام بجزء بسيط من هذه المهمة، وحتى تلك المشروعات يتم تمرير معظمها وسط الأغلبية الكاسحة للحزب الحاكم. اما فى المجال الرقابى، فإن أعضاء الأغلبية لايقدمون على تقديم استجوابات الى الحكومة بل انهم يجهضون اية استجوابات توجه الى الحكومة أن كانت مصيبة أو مخطئة، ويستخدمون عوضا عن ذلك أسلوب السؤال وطلب الأحاطة .كما انهم يتجنبون عادة التوجه بطلبات رقابية الى وزراء الوزارات السيادية، متجهين فى المقابل للوزارات الخدمية.

(ب) العوامل المتغيرة:

ترتبط العوامل المتغيرة بوضع المجلس الراهن (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)، وهى تتعلق بعدة أمور يمكن أجمالها فى التالى:

(١) وجود حزب الوفد الجديد خارج المجلس بسبب مقاطعته للانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠، وقد أثر هذا الغياب على الأداء التشريعى والرقابى للمجلس. فالوفد حزب له ثقله السياسى والتاريخى الواضح والمميز، كما انه بغض النظر عن ظروفه الداخلية، فانه أستطاع أن يجذب الى صفوفه العديد من المؤيدين لسياساته فى المدن والأرياف، خاصة مع تأرجح سياسات النظام الحاكم إزاء مسألة الاصلاح الاقتصادى. لذلك كله كان لغياب «الوفد» عن *ساحة العمل البرلمانى* تاثير سلبى، صحيح أن هناك خللا هيكليا واضحا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يرجع كما سبق ذكره الى البناء الدستورى والقانونى، الاأن وجود معارضة قوية داخل المجلس ربما يحد ولو جزئيا من حجم هذا الخلل.

(٢) وجود حزب العمل بل وتحالف (العمل – الأحرار – الاخوان) خارج ساحة العمل البرلمانى، بسبب مقاطعة انتخابات ١٩٩٠، وقد أثر ذلك على طبيعة العمل البرلمانى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع أعمال الفصل التشريعى الخامس (١٩٨٧ـ١٩٩٠)، حيث كان للتحالف داخل المجلس نحو ٦٠ مقعدا. وبالمقابل كانت الساحة السياسية خارج البرلمان خلال الفصل التشريعى الحالى، تتسم بالتوتر الدائم بين النظام وتحالف العمل، والذى كان أوجها فى نهاية عام ١٩٩٤، بأعتقال أمين عام الحزب، وحملات الاعتقال المستمرة لعناصر الاخوان.

(٣) وجود حزب التجمع داخل البرلمان بعدد محدود من الأعضاء. وكان حزب التجمع قد قبل المشاركة فى أنتخابات ١٩٩٠ وحصل على ٥ مقاعد، وكان سلوكه داخل البرلمان ينم ليس فقط عن أدراكه الى وزنه داخل المجلس، بل الى وجود نوع من توزيع الأدوار بينه وبين حزب الأغلبية بالمجلس، بحيث يسمح له بمجال حرية واسع النطاق داخل المجلس، *لكن فى أطار التفاصيل وليس المبادىء.*

(٤) وجود عدد محدود من المستقلين داخل المجلس، بما لايسمح بأى نشاط فعال داخله. إذ انه على الرغم من أن هذا العدد المحدود من المستقلين كان له الدور الأكبر فى العمل الرقابى داخل المجلس خلال هذا الفصل، الا أن تشتت هذا العدد وفشل محاولات تكتلهم فى كتلة واحدة، أضافة الى تغير الصفة السياسية للعديد منهم من مستقل الى حزب وطنى مع أفتتاح الفصل التشريعى للمجلس عام ١٩٩٠، أدى الى ضعف تأثيرهم فى مواجهة الأغلبية الكاسحة داخل المجلس.

والأن يمكن تتبع بعض الأنشطة العملياتية داخل المجلس خلال هذا الفصل والتى تشير الى طابع الخلل فى التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

(أ) قانون الطوارىء:

كان طرح وأقرار مد العمل *بقانون الطوارىء،* قد تم فى يوم واحد وبشكل مفاجىء وسريع داخل المجلس. ويعتبر هذا الأمر نمطا عاما يتبع كلما طرح مد العمل بهذه الحالة أمام المجلس، وذلك لقطع الطريق أمام المعارضة (داخل وخارج المجلس) من تنظيم نفسها للاعداد للرد على هذا الأجراء. ولم يتحدث فى هذه الجلسة قبل مناقشات الاعضاء، كما جرت العادة فى هذا الموضوع، أى من رئيس

الوزراء أو وزير الداخلية لحث المجلس على الموافقة على مد القانون. إذ لم يقل سوى رئيس الوزراء، الا كلمة موجزة عقب أغلاق باب المناقشة. ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أدراك السلطة التنفيذية لكل من حتمية موافقة الأغلبية، وضعف المعارضة داخل المجلس.

وكانت معارضة مد العمل بقانون الطوارىء تتسم بالضعف بسبب الكثرة العددية لحزب الأغلبية، وقد تركزت هذه المعارضة على أن ظاهرة الأرهاب مستمرة وتتزايد، رغم المد المتتالى للعمل بهذه الحالة. وفى محاولة التخفيف من القضية محل النقاش، أقترح بعض المعارضين أن يكون المد لمدة عام واحد، وفى مناطق الأضطرابات فقط، وانتقدوا عرض الموضوع على المجلس فجاة دون أنتظار، لمعرفة رؤية الأحزاب السياسي.

(ب) بيان الحكومة:

ناقش أعضاء مجلس الشعب بيان الحكومة، وكانت الموضوعات الرئيسية التى دار حولها النقاش، وفقا لاهميتها النسبية (نسبة عدد المتحدثين فيها الى اجمالى عدد المتحدثين فى مناقشة البيان وتقرير لجنة الرد عليه) كما يلى:

البعد الاجتماعى للاصلاح الاقتصادى ٦١,٢٪، الأصلاح الأدارة ٥٤,٧٪، البطالة ٥٤,٢٪، الأسكان والمرافق العامة ٥٠,٥٪، الرعاية الصحية ٤٥,٣٪، التنمية الريفية ٤٣,٥٪، الزراعة والرى ٤٠,٦٪، الأرهاب ٤٠,٢٪، الأصلاح الإقتصادى ٤٠,٢٪، التعليم والبحث العلمى ٣٧,٩٪، الشباب ٣٦,٤٪، تحرير التجارة الخارجية ٣٢,٧٪، الدفاع والأمن القومى ٣١,٨٪، الجهاز المصرفى والسياسة النقدية الائتمانية ٢٩,٩٪، السياسة المالية ٢٨,٥٪، الأدارة المحلية ٢٦,٦٪، التخصيصية ٢٤,٨٪، السياسة الخارجية ٢٣,٨٪، النقل والمواصلات ٢٣,٤٪، الرعاية الدينية ٢٢,٤٪، تنمية صعيد مصر ٢٠,٩٢٠,٩٪، الفجوة الغذائية ٢٠٪، الصناعة ١٨,٧٪، البيئة ١٨,٢٪، سوق الأوراق المالية ١٧,٣٪، الرعاية الاجتماعية ١٧٪، الديمقراطية ١٤,٩٪، الثروة المعدنية والطاقة ١٤,٥٪، الإعلام ١٤٪، القطن ١٣٪، الاستثمار ١٢,٦٪، السياحة ١٠,٧٪، المناطق العشوائية ١٠,٣٪، التكنولوجيا ٩,٣٪ العدالة وسيادة القانون ٨,٤٪، تنمية سيناء ٨٪.

اما فيما يتعلق بمدى أهتمام الحكومة بهذا البيان وتقرير لجنة الرد عليه، فيمكن قياسه من خلال حضور الوزراء لجلسات المجلس للأستماع الى التعقيبات المختلفة. حيث يتبين أن نسبة حضور الوزراء لاتتجاوز ١٩,٢٪ وهى نسبة ضئيلة للغاية، وتقل ايضا عن النسبة الضئيلة التى كانت فى الدورة السابقة (٢٣٪). كما يلاحظ أن وزراء الكهرباء، والدفاع، وقطاع الأعمال، والتموين، والثقافة، والتعليم، والتعاون الدولى، والصحة، لم يحضروا أية جلسة . اما وزراء الأعلام، والخارجية، والعدل، والداخلية، والسكان، والسياحة، والاقتصاد، والمجتمعات العمرانية، والبحث العلمى، فلم يحضر كل منهم سوى جلسة واحدة. اما أكثر الأعضاء حضورا فكان نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأستصلاح الأراضى، الذى لم يتغيب خلال هذه الجلسات. وعامة، فان هذه الصورة لا تبدو مستغربة، خاصة إذا علم أن رئيس الوزراء لم يحضر سوى ثلاث جلسات فقط. وعلى أية حال، فان هذا الأمر يدل على عدم أكتراث الحكومة بمناقشة بيانها، وأدراكها فى هذا الشأن لايكون الى التركيبة الحزبية الكاسحة من الحزب الوطنى داخل المجلس المؤيد على طول الخط للحكومة، بل الى عدم وجود سلطة رقابية حقيقية، ومن ثم وجود خلل فى التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

(جـ) النشاط التشريعى:

(١) كانت أكثر مقترحات القوانين إثارة للجدل، أقتراحا بقانون بتعديل القانون ٥٨ لسنة ٧٨ فى شأن العمد والمشايخ، والذى نوقش مع مشروع قانون تقدمت به الحكومة، حول نفس الموضوع. حيث وصف بعض الأعضاء القانون بانه ردة عن المبادىء الديمقراطية، لانه ألغى أنتخاب العمدة، وفرض عملية التعيين من قبل الحكومة، فى الوقت الذى تنادى فيه السلطة التنفيذية بدعم المشاركة السياسية. اما بالنسبة الى الاقتراحات الاخرى التى أقرت فتتعلق بتعديل قانون اتحاد نقابات المهن الطبية، ونقابة الأطباء البيطريين، وتخفيض القيمة الايجارية واقساط التمليك للوحدات السكنية بجنوب سيناء، وضم أعانة التهجير الى المرتب والمعاش. وأنشاء نقابة ممارسى واخصائى العلاج الطبيعى، والغاء م٧ من قانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها.

(٢) كانت مناقشات الأعضاء لمشروعات القوانين (التى تقدمها الحكومة الى المجلس)، قد أتسمت بالمعارضة القوية من قبل بعض الأعضاء المستقلين وأعضاء حزب التجمع. اما باقى الأعضاء المتحدثين ومعظمهم من الحزب الوطنى، فقد كانت أغلب تعليقاتهم تنصب فى دائرة التعديلات الأجرائية، وان كان جزء قليل منها قد أتسم بالرغبة فى تعديل الجوهر.

(٣) ناقش المجلس قرارين جمهوريين يتعلقان باستثناء وزير الدفاع من سن التقاعد، ومد سن التقاعد للقضاه الى ٦٤ عاما. وعلى الرغم من أن القرارين يتشابهان من حيث الشكل، فيما يتعلق بمد الخدمة فوق سن الـ٦٠، الا أن القرار الأول لقى معارضة من قبل بعض أعضاء المعارضة، لانه يحد من مبدأ تكافؤ الفرص فى الترقى، ويحول دون تولى القيادات الشابة المناصب الرفيعة. اما قرار مد سن التقاعد للقضاه، فقد لقى أستحسانا عاما، خاصة وأن عدد القضاه فى مصر يتسم بالندرة، مما يعوق السلطة القضائية عن القيام بمهامها.

(د) النشاط الرقابى:

اتسمت العملية السياسية المرتبطة بالنشاط الرقابى داخل المجلس خلال هذه الدورة بالبطء النسبى، مقارنة بالنشاط التشريعى، ويرجع ذلك الى حد كبير الى محاولات التضييق من ممارسة هذا النشاط، وفى هذا الشأن يمكن الاشارة على سبيل المثال الى مسألة الاستجوابات البرلمانية. إذ قيد المجلس خلال هذه الدورة – كما كان فى الدورة السابقة – عن أستخدام الاستجواب كوسيلة رقابية، ويعد ذلك أمرا مخالفا لنص المادة ١٢٥ من الدستور، التى تتيح الحرية الكاملة للأعضاء فى توجيه الإستجوابات للحكومة .وقد أتخذ هذا القيد شكل قرار أتخذه المجلس، بمناقشة استجوابين كل شهر اعتبارا من شهر فبراير. الأمر الذى يحد من تقديم الأعضاء لاستجوابات يعلم مسبقا انها لن تناقش، بسبب فض دورة المجلس فى منتصف العام. كما أن هذا القرار، يساهم فى عدم مناقشة استجوابات مقدمة بالفعل، وهو ما حدث خلال هذه الدورة. من ناحية أخرى، فاجأ المجلس أعضاءه بمناقشة بعض الاستجوابات، ويحد هذا السلوك من ممارسة الدور الرقابى للمجلس. صحيح أن موافقة الحكومة على المناقشة بذات الجلسة التى يتقدم بها المستجوب للحكومة، يتم بعد أخذ رأى مقدم الاستجواب، الا ان هذا الأمر يحد من المناقشة الموضوعية من قبل باقى الأعضاء لموضوع الاستجواب، ويلزم مقدمى الاسئلة وطلبات الأحاطة – التى تحمل نفس الموضوع والتى تجيز اللائحة مناقشتها مع موضوع الاستجواب المشابه – على مناقشة طلباتهم الرقابية على نحو مفاجىء.

(هـ) علاقة المجلس بالسلطة القضائية والصحافة:

عرض على المجلس خلال هذه الدورة النزاع القائم بين أحد أعضائه ومحافظ الغربية حول قطعة أرض. وقد أشار رئيس المجلس فى هذا الشأن، أن المجلس ليس له حق التدخل فى نزاع معروض أمام القضاء، مما يشير اليعودة احترام المجلس لأعمال السلطة القضائية، بعد رفض المجلس لسنوات طويلة تنفيذ أحكام محكمة النقض للتحقيق فى صحة عضوية أعضاء المجلس . اما فيما يتعلق بالصحافة، فقد أتسمت العلاقة مع المجلس بشكل عام بالتوتر، إذ أثيرت خلال هذه الدورة العديد من القضايا التى نمت عن وجود الكثير من الخلاف بين الطرفين. فبداية، أشار أكثر من عضو داخل المجلس الى أن الصحافة قد مستهم بشىء من السوء من خلال كتابة أخبار غير صحيحة عنهم، وقد رد رئيس المجلس على هذا الأمر بان الرد على مايثار فى الصحف يكون من خلال الصحف نفسها. على أن الخلاف الكبير الذى حدث بين الطرفين خلال هذه الدورة، كان نتيجة كاريكاتير فى جريدة الأخبار، وصف أعضاء المجلس بالثيران، وقد أستهجن رئيس المجلس هذا العمل وهدد باتخاذ الأجراءات القانونية ازاءه. أضافة الى ذلك، أرسل نقيب الصحفيين لرئيس المجلس رسالة أحتجاج على ما ورد فى أستجواب العضو جلال غريب من أن بعض الصحفيين يحصلون على رشاوى من وزير الثقافة. وقد هدد النقيب بتحويل الأمر الى القضاء، فى حالة عدم اعلان العضو عن دليله حول هذا الأتهام، وقد أنتهت هذه الأزمة باعتذار العضو عما بدر منه.

٦ ـ السلطة القضائية

عبدالله صالح

عكست القضايا المطروحة أمام القضاء هذا العام الاستقطاب الثقافى والسياسى المتعاظم فى البلاد. كما عكست أيضا الاضطراب فى بيان الحدود الشكلية والموضوعية لصلاحيات السلطات الثلاث والمراوحة المستمرة فى النظام السياسى بين مبدأ الفصل ومبدأ الدمج بين السلطات.

والواقع أن السلطة القضائية قامت بدور كبير ومؤثر فى تطوير النظام السياسى فى البلاد خلال العقدين الماضيين.

إذ أن أحكام المستويات القضائية العليا لم تتوقف عند مجرد تسوية المنازعات وتفسير القوانين والرقابة على دستوريتها وإنما تجاوزت ذلك إلى ايضاح المبادئ الدستورية والقانونية الأسمى التى ينبغى أن يحتج بها فى نهاية المطاف. وهذا الدور الاخير يكاد يقترب من التشريع الفعلى بسبب مايتسم به البناء القانونى فى مصر فى المرحلة الراهنة من تشوه ومايحفل به من تناقضات. ويمكننا معالجة دور السلطة القضائية هذا العام من خلال عرض وفاء هذه السلطة بوظيفتين رئيسيتين من بين وظائفها المتعددة، وهما ضمان الحل السلمى للصراع السياسى والثقافى فى المجتمع، وتطوير المبادئ التى ينهض عليها النظام الدستورى والسياسى فى البلاد.

أ - القضاء والحل السلمى للصراعات الثقافية والسياسية:

قام القضاء بدوره الأساسى فى الحل السلمى للصراعات وذلك بتأكيده وتكريسه لقواعد قانونية خاصة بحسم نوعين من الصراعات: الأول ثقافى والثانى سياسى.

وخلال هذا العام طرحت أمام القضاء قضايا عديدة من هذين النوعين. ويمكننا أن نتناول دور القضاء فى حسم المنازعات حول التوجهات الثقافية من خلال موقفه من قرار وزير التعليم بتوحيد زى الطالبات. كما يمكننا أن نتناول دوره فى حسم المنازعات حول الحكومة السياسية وضوابط الاداء السياسى من خلال موقفه من حقوق الجامعات فى الترشيح والانتخابات.

ويلاحظ هنا التفرقة التى تظهر واضحة من العرض بين القضاء والنظام القضائى. فالقضاة قد عكسوا - وخاصة فى الدرجات الأولى من السلم القضائى - الاستقطاب الثقافى بين المدارس القانونية والسياسية فى المجتمع المصرى عموما. أما النظام القضائى، وخاصة فى الدرجات العليا، فقد سعى للاجتهاد فى المواءمة بين قيم ومبادئ ثقافية وقانونية بينها بعض التعارض مثل الحرية فى مقابل النظام العام، والدولة فى مقابل المجتمع المدنى والمبادئ القانونية الحديثة فى مقابل ما يعتقد أنه الشريعة الاسلامية.

(١) قضية الحجاب فى المدارس: أصدر وزير التعليم قراره رقم (١١٠) بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٧ واشترط فيه على كل طالبة ترغب فى تغطية شعرها وهى فى المدرسة، أن يتقدم ولى أمرها بطلب مكتوب إلى ادارة المدرسة، حتى يتم السماح لها بذلك، وأسند الوزير لمديريات التربية والتعليم والادارات التعليمية بالمحافظات، مهمة تنفيذ ماجاء بالقرار.

ونتيجة للطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى، فقد أصدرت هذه المحكمة حكمها فى ١٩٩٤/٨/٢٣ بالغاء قرار وزير التعليم. وذكرت المحكمة فى حيثيات الحكم أن تنظيم الحريات العامة لايكون إلا بقانون، ومن هذه الحريات الحرية الشخصية التى حرص الدستور على أن ينص فى المادة (٤١) على أنها حق طبيعى وأنها مصونة لاتمس. ولهذا قررت المحكمة وجوب إمتناع وزير التعليم عن التدخل فى مجال الحريات العامة بقرار ادارى منه بهدف تنظيمه، إستنادا إلى أن هذا المجال حق للسلطة التشريعية وحدها. إضافة إلى أن قرار وزير التعليم بشأن تحديد الزى المدرسى قد إشتمل على تنظيم لاحدى الحريات الشخصية، وهى إرتداء الزى المدرسى المناسب لطلبة المدارس، وقد خلا قانون التعليم من أى نص يتعلق بتحديد الزى فى المدارس، ولم يخول هذا القانون أى اختصاص فى هذا الشأن لوزير التعليم. ومن ثم رأت المحكمة أن هذا القرار ينطوى على تعد على اختصاص السلطة التشريعية، يستوجب الغاؤه.

وقد أقام وزير التعليم دعوى أمام المحكمة الادارية العليا يطعن فيها على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى باعتبار أن الحكم قد صدر مخالفا لاحكام قانون التعليم الذى يتضمن اختصاص الوزير بتنظيم امور التلاميذ بما يحفظ لهم مظهرهم ومكانتهم، فضلا عن إقراره لسلطة الوزارة فى تحديد السياسات التعليمية والعمل على تحقيقها. وقد أيدت المحكمة الادارية العليا - فى حكمها الصادر فى ١٩٩٤/٩/٥ قرار وزير التعليم بتوحيد الزى المدرسى والغت حكم محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذ قرار وزير التعليم. وقد تضمن حكم المحكمة الادارية العليا عدة أمور هامة:

- أن أجهزة وزارة التعليم برئاسة الوزير تملك قانونا وضع الضوابط اللازمة لتنظيم ارتداء الطلاب للزى المدرسى.
- أن قرار وزير التعليم - بعد تعديله - لايتضمن منعا للحجاب أو حظرا له، بل يتضمن وجوب أن يكون الزى الموحد متفقا مع الاحتشام الواجب مراعاته طبقا للتقاليد.
- أن القرار نص بعد تعديله على عدم جواز منع أى طالبة محجبة من الدراسة.
- أن قرار وزير التعليم لايمنع الفتاة متى بلغت سن الرشد فى أى مرحلة من مراحل التعليم، من ارتداء الحجاب وأن أجهزة وزارة التعليم ملتزمة بمراعاة ذلك عند تطبيق القرار.

إلا أن المحكمة الادارية العليا لم تتعرض لقضية النقاب، باعتبار أن ما كان مطروحا أمامها هو الحجاب. وقد جاء

حكم محكمة القضاء الادارى فى ١٨/١٠/١٩٩٤ ليوقف قرار منع دخول الطالبات المنقبات إلى المدارس، استنادا إلى أن النقاب غير محظور ارتداؤه شرعا، فهو زى يباح للمرأة إرتداؤه وفقا لماتراه، تجسيدا لحريتها الشخصية والعقيدية التى كفلها الدستور. وقد أبرزت هذه القضية وجود ارادة عامة لدى جماعة القضاة فى مصر - تستند إلى تراث قضائى مستقر - للتأكيد على الحريات الشخصية والعقيدية التى عمل الدستور على صونها، وتأكيد حدود واختصاصات السلطة التنفيذية التى حددها الدستور، ربما لايجور على السلطات الاخرى وعلى حريات المواطنين، ذلك ان مجال تنظيم هذه الحريات هو حق أصيل للسلطة التشريعية فقط. ومن جانب آخر فقد حرص القضاء على تأكيد أحقية السلطة التنفيذية فى أن تتخذ من الاجراءات مايحفظ النظام العام، متخذة من الضوابط - المقررة لها - مايكفل لها ذلك دون اعتداء على حريات الأفراد الأساسية.

(٢) حقوق الطلاب فى الترشيح والانتخاب الحر:

أما فيما يتعلق بانتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات، فقد صدرت عدة أحكام من القضاء الادارى تؤكد احقية الطلاب فى الترشيح والانتخاب فى اطار ديمقراطى. وقد صدر حكم محكمة القضاء الادارى فى ١٣/١١/١٩٩٤ بوقف انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة لقيام إدارة الجامعة بشطب (١٢٠٠) طالب من المرشحين فى هذه الانتخابات، ومنع الطلاب من لصق الاعلانات وعمل الدعاية اللازمة لشرح برامجهم الانتخابية، وذكرت المحكمة ان هذا يعتبر مخالفة لنص المادتين (٥٦)، (٦٢) من الدستور والزم الحكم رئيس الجامعة بتحديد موعد آخر للانتخابات، يراعى فيه اعطاء الطلاب فترة زمنية كافية للدعاية الانتخابية، ويتسنى لبقية الطلاب التعرف على زملائهم وبرامجهم الانتخابية. وقد قامت إدارة الجامعة بالطعن فى الحكم السابق أمام المحكمة الادارية العليا، استنادا إلى مخالفة المحكمة الادارية للقانون وقيامها بممارسة السلطات التقديرية المقررة لادارة الجامعة وحدود الحكم فى خصومة لم تنعقد قانونا، كما طعنت الجامعة بعدم صحة مخالفة رئيس الجامعة لأهداف الاتحادات الطلابية وعدم وجود تعسف فى استخدام السلطة، وصدر حكم المحكمة الادارية العليا فى أول ديسمبر ١٩٩٤ بوقف حكم محكمة القضاء الادارى واستكمال الانتخابات. كذلك فقد أصدرت محكمة القضاء الادارى فى١٨/١١/١٩٩٤ حكمها بالغاء قرار رئيس جامعة عين شمس باجراء الانتخابات الطلابية واكدت حرص المشرع على تكوين الاتحادات على أساس ديمقراطى تتحقق من خلاله ممارسة الطلاب لحقوقهم فى الترشيح والانتخابات. وقد قررت المحكمة وقف تنفيذ القرار المطعون عليه واعادة العملية الانتخابية برمتها.

وتكرر الامر أيضا فى جامعة الاسكندرية، حيث أصدرت محكمة القضاء الادارى حكمها بوقف تنفيذ قرار رئيس الجامعة بفتح باب الترشيح للانتخابات واعلان نتيجة مجلس اتحاد الطلاب، باعتبار أن قرار رئيس الجامعة قد حدد مواعيد لاتتيح الفرصة كاملة للطلاب للترشيح بالمخالفة للدستور. وأكدت أن الدستور يكفل اختيار الاتحادات على اساس ديمقراطى مما يعنى أحقية المواطن فى الانتخاب والترشيح وابداء الرأى وفقا لاحكام الدستور والقانون باعتبار ذلك واجبا وطنيا. والحقيقة أن احكام القضاء الادارى فى هذه القضية تؤكد ذلك الدور الرائد للقضاء المصرى فى تدعيم الاتجاه الحالى للنظام السياسى المصرى نحو مزيد من التعددية السياسية.

(٣) مساهمة المحكمة الدستورية العليا: حقوق المواطن والأجنبى:

قامت المحكمة الدستورية العليا - وتقوم - بدور رائد فى حماية حقوق وحريات المواطن الأساسية، التى حرص الدستور على صونها، متبنية مفهوما ليبراليا مؤداه الا تخل تشريعات الدولة بالحقوق والحريات التى يعتبر التسليم بها أساسا أوليا لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لصون حقوق الانسان وكرامته، ويندرج تحتها طائفة من الحقوق التى تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التى يمثل الحفاظ عليها جوهر الدولة القانونية باعتبارها دولة الحريات وحقوق الانسان.

وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا - فى الدعوى رقم ٣٤ للسنة ١٣ قضائية دستورية - ان موضوع تنظيم الحقوق والحريات وان كان يدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى يمارسها المشرع وفق أسس موضوعية، ولاعتبارات يقتضيها الصالح العام، إلا ن هذا التنظيم يكون مجافيا لاحكام الدستور منافيا لمقاصده إذا تعرض للحقوق التى تناولها سواء باهدارها أو بالانتقاص منها، بما يشكل عدوانا على حقوق الافراد التى سعى الدستور لحمايتها ويكون قد جاوز نطاق السلطة التقديرية التى يملكها المشرع فى موضوع تنظيم الحقوق باقتحام المجال الذى يؤكد جوهرها ويكفل فعاليتها. فقد أفرد الدستور بابه الثالث للحريات والحقوق والواجبات العامة، وصدره بالنص فى المادة (٤٠) منه على أن المواطنين لدى القانون سواء، كان الحق فى المساواة أمام القانون هو ماردته الدساتير المصرية المتعاقبة جميعها، باعتباره اساس العدل والحرية

والسلام الاجتماعي، وعلى تقدير أن الغاية التى يتوخاها تتمثل أصلا فى صون حقوق المواطنين وتأكيد حرياتهم فى مواجهة أى صورة من التمييز تنال منها أو تقيد ممارستها.

وهذا المبدأ فى جوهره هو وسيلة لتقدير الحماية القانونية المتكافئة التى لاتتميز فيها بين المراكز القانونية المتماثلة والتى لايقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الدستور، بل يمتد مجال أعمالها ـ على نحو ماترى المحكمة الدستورية العليا - إلى تلك التى يقررها القانون ويكون مصدرا لها. كما أن الحماية التى أظل بها الدستور الملكية الخاصة لحمايتها من العدوان وفقا لنص المادة (٣٤) منه لاتنحصر فى الملكية الفردية كحق عينى أصلى تتفرع منه الحقوق العينية جميعا ويعتبر جماعها واوسعها نطاقا، بل أن المحكمة ترى أن هذه الحماية تمتد أيضا إلى الأموال، باعتبار أن المال هو الحق ذو القيمة المالية، سواء كان هذا الحق شخصيا أم عينيا أم كان من حقوق الملكية الأدبية او الفنية أو الصناعية.

على أن الحقوق الدستورية ليست لها قيمة مجردة فى حد ذاتها ولايتصور أن تعمل فى فراغ، إذ أنه أيا كان دورها أوأهميتها فى بناء النظام القانونى للدولة ودعم حرياته المنظمة، فإن تقريرها استهدف دوما توفير الحماية التى تقتضيها مواجهة الاضرار الناشئة عن الاخلال بها، يستوى فى ذلك أن تكون هذه الحقوق من طبيعة موضوعية أواجرائية (أنظر حكم المحكمة الدستورية الصادر فى ١٩٩٤/٥/٧ فى القضية رقم (١) لسنة ١٥ دستورية). ولم يقتصر تأكيد المحكمة الدستورية العليا على حماية حقوق وحريات المواطنين، بل أوضحت ان هذه الحماية تسرى أيضا على الأجانب، عندما حكمت - فى جلستها المنعقدة فى٥/٣/١٩٩٤ فى القضية المقيدة برقم ٩٨ لسنة ٤ قضائية دستورية - بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٨١ فيما تضمنته من النص على أنه.. «وبالنسبة للاشخاص الذين غادروا البلاد بصفة نهائية ولم يعودوا إلى الاقامة فيها خلال المدة المنصوص عليها فى القانون ٤٩ لسنة ٧١ فيعوضون عن تدابير الحراسة طبقا لاحكام هذا القانون وفى الحدود المنصوص عليها»، إضافة إلى عدم دستورية المادة السادسة فى ذلك القرار بقانون والتى نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التى خضعت للحراسة من القضاء المدنى - الذى يعد قاضيها الطبيعى - إلى محكمة القيم. وأنها إذ عدلت فى إختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون فانها تكون قد خالفت حكم المادتين ٦٨، ١٦٧ من الدستور. وأكدت المحكمة أن على الدولة أن توفر الوسائل الاجرائية والقواعد الموضوعية التى يتمكن الأجنبى من خلالها من رد العدوان الواقع على حقوقه الثابته، وهو ماقررته المادة (٨) من الدستور التى لايجوز للدولة بموجبها ان تجحد على غير مواطنيها اللجوء للقضاء للدفاع عن حقوقهم، اضافة إلى الحماية التى كفلتها المادة (٣٤) من الدستور للحق فى الملكية والتى تنسحب على الأجانب أيضا، ذلك أن حجبها أو تقييدها يكرس إنتزاع أموالهم ويعتبر اهدارا لسند ملكيتها واسقاطا للحقوق المتفرعة عنها وإفراغا للمادة (٦٨) من الدستور من محتواها.

كما أكدت المحكمة الدستورية على أهمية حماية الحريات السياسية باعتبارها الضمانة الرئيسية لصون كافة الحريات، إضافة إلى حقى الترشيح والانتخابات باعتبارهما حقان متكاملان لاتقوم الحياة النيابية بدون أيهما ولاتتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا أفرغا من المضمون الذى يكفل ممارستها بصورة فعالة «وانهما بوصفها هذا لازمان حتميا لأعمال الديمقراطية فى محتواها المقرر دستوريا ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة فى حقيقتها عن الارادة الشعبية ومعبرة عنها تعبيرا صادقا» (انظر حكم المحكمة الدستورية فى جلسة ١٩٩٤/٥/٧ فى القضية المقيدة برقم (٦) (١٢) منازعة تنفيذ).

ب - القضاء وتطوير النظام الدستورى والسياسى:

أثيرت خلال هذا العام مسألة ضمانات الاستقلال التام للقضاء الطبيعى وحقه فى استقرار وظائفه، وذلك من خلال التخفيف من بعض المصادر التشريعية التى تسبب أضطرابا وتشوشا فى هذه الوظائف بالمقارنة مع أشكال آخرى من القضاء (غير الطبيعى). وأهم مناسبة طرحت فيها مسألة استعادة القضاء الطبيعى لبعض اختصاصاته المسلوبه هى قرارا رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠ و٢٢١ لسنة ١٩٩٤ والصادران فى ١٠/٢٧. ومن جانب آخر استمر القضاء - من خلال دوره فى تسوية المنازعات وتفسير القوانين - فى المطالبة بازالة مظاهر الخلل فى العلاقة بين السلطات والتأكيد على ضرورة الالتزام بحدود واختصاصات كل سلطة وعدم تجاوزها على الوجه الذى بينه الدستور عندما حدد لكل سلطة وظائفها نصلاحيتها وعين لكل منها القيود الضابطة التى تحول دون تدخل احداها فى أعمال السلطة الاخرى.

(١) قرارات رئيس الجمهورية المتضمنة لتعديلات فى الهيكل القضائى:

نص القرار الجمهورى بقانون رقم (٢٢٠) لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية. على إضفاء الصفة القضائية

على لجان القيد فى الانتخابات وذلك بأن أصبح يرأسها رئيس المحكمة الابتدائية للمحافظة بعدما كانت تخضع لرئاسة مدير أمن المحافظة. وكان رجال القضاء قد طالبوا بالاشراف الكامل للقضاء على العملية الانتخابية فى كافة مراحلها. ويعتبر القرار الجمهورى الاخير استجابه جزئية لهذا المطلب.

كذلك فقد تم نقل الاختصاص بنظر منازعات القيد بالجداول الانتخابية من المحكمة الابتدائية إلى محكمة القضاء الادارى بحيث يكون «لكل من رفض طلبه أو تقرر حذف اسمه، الطعن بغير رسوم فى قرار اللجنة المشار اليها أمام محكمة القضاء الادارى وعلى قلم كتاب هذه المحكمة قيد تلك الطلبات بحسب دورها فى سجل خاص واخطار مقدم الطلب ورئيس لجنة القيد بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطعن، على أن يتم الاخطار قبل ذلك بخمسة أيام على الأقل وان تفصل محكمة القضاء الادارى فى الطعون على وجه السرعة وتكون الاحكام الصادرة فى هذا الشأن غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن». ورغم أن نقل اختصاص النظر فى منازعات القيد بلجان الانتخاب من المحكمة الابتدائية إلى محكمة القضاء الادارى يعد عودة بهذا الاختصاص إلى قاضيه الطبيعى، فانه يجب ملاحظة أن محاكم القضاء الادارى على غير مقربة من كثير من المناطق، حيث لاتوجد محاكم للقضاء الادارى فى كثير من المحافظات، الأمر الذى يقتضى انتقال الطاعن إلى هذه المحاكم، وهنا نشير إلى أن المادة (٦٨) من الدستور تنص على أن «تكفل الدولة تقريب جهات القضاء إلى المتقاضين». أما بالنسبة للقرار الجمهورى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ فقد قام بتعديل بعض أحكام القوانين أرقام ٣٤ لسنة ٧١، ٤٠ لسنة ١٩٧٧، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨. وقد تم بموجب هذا القانون تعديلات أبرزها:

أ - الغاء المسئولية السياسية والتأكيد على أنه لم يعد هناك مجال ولامكان لقيام مسئولية غير المسئولية القانونية بشعبها المختلفة من جنائية وإدارية وبضوابطها الدقيقة، ليكون العمل السياسى الديمقراطى خاليا من محاذير المسئولية السياسية وعوائقها «تلك المسئولية التى تم إستحداثها فى ظروف سياسية معينة تم اجتيازها». إضافة إلى أن الغاء المسئولية السياسية من شأنه رفع تلك الازدواجية بين اختصاصات النيابة العامة والمدعى الاشتراكى وهو الأمر الذى أثار كثيرا من الاضطراب فى تطبيق نصوص هذه المسئولية واعمالها. ويرتد تقرير المسئولية فى التشريع المصرى فى أساسه إلى بعض احكام قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ فى مواده الأربع ومادته (٢١) ومايتصل بهذه المواد من أحكام فى بعض المواد الاخرى، حيث بينت المواد الثلاث الأولى فى هذه القانون القاعدة فى قيام هذه المسئولية والنطاق العام لها والافعال التى تؤدى إلى المساءلة السياسية كأثر لقيام هذه المسئولية، ثم حددت المادة الرابعة منه التدابير التى تتخذ ضد من تقوم فى حقه هذه المسئولية، وهى تدابير فى جملتها من طبيعة سياسية كالحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو الشعبية والحرمان من الترشيح أوالتعيين فى عدد من المناصب والوظائف والحرمان من تأسيس الاحزاب السياسية أو الاشتراك فى ادارتها أوعضويتها .وأوجبت المادة (١٢) من هذا القانون على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية المجالس المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية او الاتحادات أو الاندية أو الهيئات أوالشركات العامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها - إخطار المدعى العام الاشتراكى بأسماء المرشحين وإعطاءه حق الاعتراض على الترشيح. ثم جاء هذا القرار بقانون ليلغى تلك الاحكام المتصلة بالمسئولية السياسية فى قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - سالف الاشارة اليها - ومايتصل بذلك أو يترتب عليه فى بعض نصوص هذا القانون أو فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية.

واستتبع ذلك بالضرورة تعديل المادة (١٦) من قانون حماية القيم من العيب لتكون متسقة مع الغاء دعوى المسئولية السياسية حيث كانت تنص على أن «يتولى المدعى الاشتراكى دون غيره سلطة التحقيق والادعاء أمام محكمة القيم بالنسبة للمسئولية السياسية عن الأفعال المنصوص عليها فى هذا القانون بناء على مايصل إلى علمه أو بناء على بلاغ من أحد المواطنين أو احد مأمورى الضبط القضائى، كما يتولى الاختصاصات المقرره له فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الحراسات وتأمين سلامة الشعب فضلا عن الاختصاصات التى تقررها له القوانين الأخرى». وتم الغاء القيد الذى تفرضه هذه المادة فى الفقرة الثالثة منها على النيابة العامة - صاحبة الدعوى الجنائية فى إقامتها عن أى من الافعال المنصوص عليها فيهذا القانون إلا بناء على طلب المدعى الاشتراكى.

ب - تم الغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى. وقد أوضحت المذكرة الايضاحية لمشروع القرار ذلك الارتباط الوثيق بين مايلزم الغاؤه من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وبين القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بالنظر إلى وحدة الفلسفة التى جمعت بينهما واتصال نصوصهما الموضوعية ببعضها البعض. فقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى يقوم على

تحديد النطاق الذى يمكن أن تباشر فيه الحرية السياسية بضوابط ومعايير تكاد تكون هى تلك التى رددها من بعد قانون حماية القيم من العيب، كما يترتب من التدابير والجزاءات ما يماثل تلك التى تضمنها ذلك القانون، ثم هو يجعل من الاختصاص الرقابى للمدعى العام الاشتراكى أداة تحقيق ذلك كله. ومن ثم فإن إلغاء أحكام المسئولية السياسية التى تضمنها قانون حماية القيم من العيب، يستتبع بالضرورة الغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والغاء الاحالة اليه أينما وردت فى قانون الاحزاب السياسية أو فى أى قانون آخر.

جـ - تم الغاء المادة (٨) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، وهى المادة التى تجيز للمدعى الاشتراكى التحفظ فى مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم فى المادة الثانية من هذا القانون، والذين يسمح ذلك القانون بفرض الحراسة على أموالهم، وذلك باعتبارها تخرج المدعى العام الاشتراكى عن مجاله الطبيعى وهو التعامل مع المال بفرض الحراسة عليه إلى التعامل مع الاشخاص بالتحفظ عليهم ووضع قيود على حرياتهم.

وقد صدر قرارا الرئيس استنادا إلى أحكام المادة (١٤٧) من الدستور التى تجيز لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارات تكون لها قوة القانون، وذلك اذا حدث فى غيبة مجلس الشعب مايوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لاتحتمل التأخير. وذكرت المذكرة الايضاحية لقرارى الرئيس أن الالتجاء إلى هذا الحكم من الدستور قد فرضته الضرورة الماثلة فى طبيعة الأحكام التى يتناولها مشروعا هذين القانونين باعتبار أن موضوعهما مما لايحتمل التاخير لانهما إستجابة يلزم أن تكون فورية لأهم التطلعات التى أسفر عنها المؤتمر العام للحوار الوطنى، لأن التأخير فيه، تأخير لمكاسب حتمية للتجربة الديمقراطية، باعتبار أن رفع القيود عن العمل السياسى واسقاط أى مانع عن هذه الحرية والتأكيد غلى اكتمال الشرعية الدستورية لايمكن إلاأن يكون أمرا مفرطا فى الأهمية وأن الاسراع بتحقيقه يعتبر بمثابة التزام دستورى يلزمه الوفاء الفورى.

إلا أنه يجب أن نوضح ما إنتهت إليه المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٨ للسنة الثانية قضائية - دستورية - لدى تصديها للفصل فى مدى دستورية قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - من رفض ما أثارته الحكومة من أن تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بنص المادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التى لاتمتد اليها الرقابة الدستورية.

«ذلك أنه وإن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ماتمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب، إلا أن ذلك لايعنى اطلاق هذه السلطة فى إصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور والتى من بينها إشتراط أن يطرأ فى غيبة مجلس الشعب ظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائى». وذلك حتى لاتصدر هذه القرارات بشكل يجعلها قابلة للبطلان لصدورها بالمخالفة لأحكام الدستور .

(٢) القضاء وحدود العلاقة بين السلطات:

أصدر القضاء المصرى عدة أحكام خلال عام ١٩٩٤ أكد فيها على ضرورة إزالة الغموض حول طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث وحدود كل منها.

ففيما يتعلق بالسلطة التنفيذية صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى جلستها المنعقدة فى٥/٣/١٩٩٤ فى القضية المقيدة برقم ٩٨ للسنة ٤ قضائية - دستورية بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة السادسة من ذلك القرار بقانون باعتبارها نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التى خضعت للحراسة من القضاء المدنى - الذى يعد قاضيها الطبيعى - إلى محكمة القيم . وإذ عدلت فى اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون - فإن هذا يعتبر تجاوزا ومخالفة لاحكام المادتين ٦٨، ١٦٧ من الدستور، فضلا عن أن هذا القرار بقانون قد صدر بغير تفويض من مجلس الشعب ودون أن تتوافر حالة الضرورة القصوى التى تسوغ إصداره فى غيبتها وبذلك يكون مخالفا للدستور.

كما أكدت المحكمة الادارية العليا فى ٢١/٤/١٩٩٤ أن نظام الطوارئ لايخول الحكومة سلطة مطلقة باعتبار أن هذا النظام يخضع للقانون، وأن الدستور قد أرسى هذا النظام وبين القانون أصوله وأحكامه ورسم حدوده وضوابطه. ومن ثم فانه «يجب أن يكون اجراؤه على مقتضى هذه الضوابط، ومايتخذ من التدابير خارج تلك الحدود والضوابط، يعد مخالفا للقانون، تنبسط عليه رقابة القضاء الغاء وتعويضا».

كما رفضت المحكمة الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الخاصة ببطلان قرار رئيس الجمهورية الخاص

بدعوة الناخبين لانتخابات المجالس المحلية، وأكدت أن دفع رئيس الجمهورية ووزيرى الحكم المحلى والداخلية لايقوم على سند صحيح من القانون وإستندت المحكمة إلى سبق صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الانتخابات بالقائمة المطلقة وأشارت إلى أن المادة ٧٠ من قانون المحليات قد أهدرت المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين والمنصوص عليه فى المواد ٨، ٦٢، ٦٤ من الدستور. ووصفت قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين بأنه قرار ادارى قابل للطعن وليس قرارا سياديا وأوضحت المحكمة أن الدستور كما أعطى للمواطن الحق فى الترشيح والانتخاب فقد خوله الحق فى الطعن على قرارات رئيس الجمهورية ووزير الداخلية الخاصة بالانتخابات.

أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية فقد أوضحت المحكمة الدستورية العليا المقصود بأحكام الشريعة الاسلامية التى تمثل قيدا على السلطة التشريعية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع، إذ أكدت أنه لايجوز لنص تشريعى أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية فى ثبوتها ودلالتها – وذلك فى التشريعات الصادرة بعد العمل بالتعديل الدستورى لعام ١٩٨٠ – باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هى التى يكون الاجتهاد فيها ممتنعا، لأنها تمثل من الشريعة الاسلامية مبادئها الكلية وأصولها ومن غير المتصور بالتالى أن يتغير مفهومها لتغير الزمان والمكان، إذ هى عصية على التعديل، ولايجوز الخروج عليها أو الالتواء بها عن معناها.

ومن ثم فإن ولاية المحكمة الدستورية فى شأنها تقتصر على مراقبة التقيد بها وتغليبها على كل قاعدة قانونية تعارضها، ذلك أن المادة الثانية من الدستور تقدم على هذه القواعد، أحكام الشريعة الاسلامية فى أصولها ومبادئها الكلية باعتبار أنها اطارها العام وركائزها الأصلية التى تفرض متطلباتها دوما بما يحول دون إقرار أية قاعدة قانونية على خلافها وإلا كان ذلك إنكارا لما علم من الدين بالضرورة.

(راجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى جلستها المنعقدة فى ١٩٩٤/٣/٢٦ فى القضية المقيدة برقم ٢٩ للسنة (١١) قضائية – دستورية).

وقد فرقت المحكمة الدستورية بين هذه الاحكام وبين الاحكام الظنية غير المقطوع بثبوتها أو بدلالتها أو بهما معا باعتبار أن دائرة الاجتهاد تنحصر فيها ولاتمتد لسواها، فهى بطبيعتها متطورة تتغير بتغير الزمان والمكان لضمان مرونتها وحيويتها ولمواجهة النوازل على اختلافها تنظيما لشئون العباد بما يكفل مصالحهم المعتبرة شرعا ولايعطل بالتالى حركتهم فى الحياة، كما اكدت المحكمة على ضرورة أن يكون اجتهاد المشرع دوما واقعا فى اطار الأصول الكلية للشريعة بما لايجاوزها ملتزما بضوابطها الثابتة متحريا منهج الاستدلال على الأحكام العملية والقواعد الضابطة لفروعها.

وفيما يتعلق بصحة عضوية مجلس الشعب، اصدرت محكمة النقض حكمين فى هذا الشأن وذلك بالنظر إلى التدخلات التى تمت أثناء العملية الانتخابية ومظاهر السلوك المختلفة التى تناهض القواعد القانونية الموضوعية والاجرائية المنظمة لعمليات الاقتراع وفرز الأصوات واعلان النتائج. وقد صدر الحكم الأول فى ١٩٩٤/٢/٧ ببطلان عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب عن الدائرة العاشرة. أما الحكم الثانى لمحكمة النقض فقد صدر فى١٩٩٤/٣/٢٢ببطلان انتخابات مجلس الشعب فى دائرة باب شرق بالاسكندرية حيث أكدت الطعون تدخل الشرطة فى عمليات التصويت وتسويد البطاقات لصالح الحزب الوطنى.

ومن جانب آخر فقد أوضحت المحكمة الدستورية العليا أن القوانين التى أقرها المجلس النيابى الذى أبطلته هذه المحكمة منذ انتخابه تظل محمولة على اطلاق الصحة وليس من شأن بطلان المجلس النيابى أن يعدمها أو ينال من نفاذها مالم تقصد المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية بناء على وجه آخر.

(انظر حكم المحكمة الدستورية فى الجلسة المنعقدة فى ١٩٩٤/٣/٥ فى القضية المقيدة برقم ٩٣ للسنة ١٢ قضائية دستورية).

وهكذا يتواصل دور السلطة القضائية البارز فى مواجهة الخلل فى العلاقة بين السلطات من خلال الأحكام وما يتمخض عنها من حيثيات ومبادئ، فضلا عما تقوم به المحكمة الدستورية العليا من دور رقابى من خلال ماتقدمه من تفسيرات للنصوص الدستورية بهدف تأمين الضوابط الدستورية التى تحول دون وجود سلطة ماعلى الاختصاصات المخولة لسلطة أخرى، انطلاقا مما حدده الدستور لكل سلطة من وظائف وصلاحيات وماعينه من قيود وحدود ضابطة تحول دون تدخل احداها فى أعمال السلطة الأخرى أو مزاحمتها فى ممارسة اختصاصاتها.

ثانيا : العمليات السياسية

التحالفات والصراعات الاجتماعية والسياسية

أوضحنا أن القوى الفاعلة فى النظام السياسى تتقارب وتتباعد تبعا لمواقفها - المتغيرة احيانا - من القضايا الكبرى المطروحة على جدول أعمال النظام السياسى. وقد يترجم هذا التقارب والتباعد الى عمليات تحالف او صراع. وهذه العمليات تؤثر بقوة على النظام السياسى. بل ويمكن أن نحدد المعنى الضيق للنظام السياسى بأنه مجموعة القواعد - المقننة ولو على نحو عرضى - والتى تضبط عمليات التحالف والصراع بين أطراف المجتمع السياسى.

أهم هذه القواعد على الاطلاق هى الحل السلمى للتناقضات السياسية والاجتماعية. فحق التطور السلمى هو قيمة بحد ذاتها، كما أنه هو الشرط الحقيقى للوفاء بكافة الحقوق الأخرى: المدنية والسياسية. وبدون ضمان التطور السلمى يسقط المجتمع السياسى فريسة للفوضى وربما للحرب الأهلية. غير أن ضمان حق التطور السلمى هو إلتزام من جانبين: فتلتزم السلطة السياسية بتوسيع أطر المشاركة السياسية من خلال مؤسسات النظام السياسى. وتلتزم الاطراف الاخرى للمجتمع السياسى بالعمل السلمى والنضال ضد كل صور العنف. ويعنى ذلك أن تتطور المؤسسات السياسية فى المجتمع بما يكفل استيعاب كافة القوى الفاعلة والسلمية فى المجتمع وحل التناقضات فيما بين هذه القوى حلا سلميا.

فالأداء المثالى للنظام السياسى يتحقق عندما تتمكن مؤسسات هذا النظام من استيعاب كافة القوى السياسية الفاعلة والراغبة فى المشاركة السلمية، وايجاد أوعية كافية لحل التناقضات والصراعات الاجتماعية والسياسية حلا سلميا. ويعنى ايجاد وتوسيع اوعية الحل السلمى للتناقضات أن النظام السياسى يتأقلم بصورة حيوية مع التغير فى التكوين الاجتماعى والسياسى فى البلاد. وقد يتعطل جانب او آخر من عملية التأقلم الحيوية للنظام السياسى ومؤسساته. فمثلا قد لا ترتضى سلطة الحكم توسيع نطاق المشاركة السلمية داخل مؤسسات النظام السياسى. بل وقد يتم تضييق صلاحيات هذه المؤسسات ووظائفها وقدراتها وهو ما يحد كثيرا من دورها كساحة لتسوية التناقضات الاجتماعية والسياسية. غير أن أخطر ماقد يصيب النظام السياسى هو ركود أو انقطاع الصلة بين مؤسسات هذا النظام والتطورات والتغيرات الأعمق فى المجتمع المدنى الأوسع. وقد لا يقتصر هذا الانقطاع على العلاقة بين سلطة الحكم والمجتمع المدنى، بل ويمتد أيضا الى قوى المعارضة، التى تفتقر للقدرة على التعبير عما يجرى فى أحشاء المجتمع من تغيرات فى طبيعته وتكوينه ومزاجه ومشكلاته وأشواقه. عندئذ تكون القنوات الموصلة بين المجتمع المدنى من ناحية والمجتمع السياسى والنظام السياسى من ناحية أخرى قد سدت. ولا تجد قوى المجتمع المدنى من طريقة للتعبير عن مطالبها سوى أشكال مختلفة من العنف المدنى والاجتماعى.

ومن هذا المنظور، يجب التمييز بين العمليات السياسية التى تتم فى نطاق مؤسسات النظام السياسى، وتلك العمليات التى تتم خارج هذه المؤسسات، والأخيرة هى تلك التى تحتوى على قدر أوآخر من العنف. ولا شك أن المؤسسة التشريعية هى أهم قنوات الاتصال بين النظام السياسى والمجتمع المدنى. ذلك أن مهمتها الجوهرية هى صنع القوانين التى تحكم عملية التوفيق بين المصالح فى المجتمع المدنى. ذلك أن مهمتها الجوهرية هى صنع القوانين التى تحكم عملية التوفيق بين المصالح فى المجتمع المدنى. غير انه يمكن ان يتجاوز هذا الدور بوضع محددات جوهرية لتطور المجتمع المدنى والسياسى وخاصة فى تلك المراحل من التطور الاجتماعى التى تتسم بتصادم فلسفات وثقافات تحتية شتى.

وتلعب النقابات كذلك دورا جوهريا فى النظام السياسى، وخاصة النقابات المهنية حيث أنها مسئولة عن ضمان المشاركة والتعبير المنظم عن مطالب ومسئوليات أصحاب المهن الحديثة. والتى غالبا ما يكون لها علاقة وثيقة بتشغيل دولاب الدولة المعاصرة وتسيير متطلبات الحياة المدنية الحديثة فى نفس الوقت.

وسوف نعرض للعمليات السياسية على أربع مستويات

وهى: التحالف والصراع بين أطراف المجتمع السياسى، ودور كل من مجلس الشعب، والقضاء، والنقابات فى النظام السياسى المصرى، وذلك خلال عام ١٩٩٤.

أما خارج اطار هذه المؤسسات فثمة عمليات اجتماعية وسياسية بارزة وذات آثار بعيدة المدى على تطور المجتمع. وأهم هذه العمليات ما يتصل بتطور النضال ضد العنف والارهاب الاصولى، والعنف الشعبى، وخاصة بين صفوف العمال.

١ ـ العمليات السياسية فى إطار مؤسسات النظام السياسى

التحالف والصراع داخل المجتمع السياسى:

عمرو الشوبكى ـ محمد العاجاتى

رغم أن عام ١٩٩٤ لم يشهد تحولات كبرى فى تفاعلات احزاب المعارضة المصرية مع الحكم أو القوى المحجوبه عن الشرعية أو حتى مع بعضها البعض، الا أن متوالية هذه التفاعلات، تميزت بالكثافة والعمق مقارنة بالأعوام السابقة.

فقد شهدت العمليات الارهابية تصاعدا فى النصف الاول من العام، وعرفت هدوءا فى النصف الأخير منه . ومابين التصاعد والهدوء تفاوتت – وتشابكت – مواقف احزاب المعارضة مع هذه الحوادث. وهو ما أدى فى النهاية الى اعادة فرز مواقف المعارضة من الحكم والعنف، على أسس جديدة. لقد اصبح من الصعب أن نسلم الآن بتماسك احزاب المعارضة – كما كان فى أواخر السبعينات مثلا – فى مواجهة تكتل واحد أيضا يسمى «حزب الحكومة». فقد أصبحت هناك خلافات كبيرة بين بعض أحزاب المعارضة – كالعمل والتجمع مثلا –أكبر من تلك الموجودة بين أى منهما والحزب الوطنى.

ورغم أن حوادث العنف والموقف من التيار الاسلامى كانت أحد أسباب هذا «الفراق» وليست السبب الوحيد، الأن هذا الوضع بأسبابه المعقده أدى فى النهاية – ودون الدخول فى باقى اسبابه – لأن تمد أحزاب المعارضة بعض الجسور مع كثير من رموز النخبة الحاكمة. وقد بدأت هذه الظاهرة فى الثمانينات واتضحت معالمها فى التسعينات رغم أنها كانت من «المحرمات» فى السبعينات.

من ناحية أخرى هناك ظواهر «جديدة» أخرى تعمقت داخل الحياة الحزبية المصرية مثل تصاعد أهمية «الجرائد الحزبية» والتى اصبح دورها أكثر أهمية من الحزب نفسه. ورغم أن ظاهرة الحزب – الجريده ليست جديدة تماما على الحياة الحزبية المصرية حيث ظل الوزن النسبى الذى تلعبه الصحيفة داخل الحزب أكبر فى بعض الأحيان من وزن الحزب نفسه، الا أن العام الماضى شهد – ولأول مرة – قيام أحد الاحزاب المصرية بتغيير خطابه السياسى وجانب كبير من أفكاره نتيجة لتغيير رئيس تحرير الجريدة وتحولها من أسبوعية الى يومية، وإن لم تكن هذه المرة الأولى التى يتحول فيها الخط السياسى لهذا الحزب.

من ناحية ثانية فان العلاقة المعقدة التى تربط احزاب المعارضة الرئيسية – الوفد والناصرى والتجمع والعمل – بالحكومة عرفت هى الاخرى رياحا جديدة ظهرت أثناء الحوار الوطنى، والذى يعد أول اعتراف على أعلى مستوى ليس فقط «بمشروعية» «وضرورة» وجود المعارضة بل أيضا أهمية الحوار معها. وقد عكس هذا الحوار فى النهاية، وبصرف النظر عن نتائجه أو عن طريقة ادارته، «نسبية» فى التعامل مع القضايا السياسية بما يعنى أن الحكومة لاتمتلك «الحقيقة المطلقة» وأن سياستها ليست بالضرورة هى «الصواب المطلق» وأن مواقف المعارضة، لاتعبر بالضروره هى الاخرى عن «الانحراف المطلق».

وأخيرا تبقى الاشارة الى أن هناك عددا من القضايا التى كانت احزاب المعارضة الرئيسية قد أبدت موقفا تجاهها كقضية الخصخصة، والتطبيع مع اسرائيل وتعديل بعض نصوص الدستور، بجانب ما أشرنا اليه بخصوص الموقف من التيارالاسلامى وحوداث العنف. هذه القضايا بات من الصعب قراءتها كمجرد «أحداث متكررة» دون الاشارة الى دلالتها، أو محاولة استشراف مستقبلها. ولعل الظواهر الجديدة التى برزت على ساحة تفاعلات أحزاب المعارضة تعكس على الأرجح مرحلة فى غاية الخصوصية والتعقد فى تاريخ الحياة الحزبية فى مصر والتى أثر أكثر

من عامل - محلى ودولى - فى صياغة أجوائها العامة وتفاعلاتها المتشابكة. ويبدو أن عام ٩٤ كان أكثر أعوام هذا العقد تعبيرا عن هذه المرحلة فى تاريخ الحياة الحزبية فى مصر. فى هذا الاطار يمكن أن نتناول أبرز «ظواهر» هذه الفترة وأهم القضايا التى جمعت أو فرقت بين أحزاب المعارضة والقوى السياسية الرئيسية على مدار العام. فيمايلى:

أ - معارك «المرجعيات» قبل خلافات البرامج:

لعل الاطار الحاكم لكل من حزب التجمع، وحزب العمل قد جعل الخلاف السياسى بينهما من جانب وبين كل منهما والحكومة من جانب آخر يأخذ شكل المعارك المرجعية التى يدافع فيها كل حزب عن نسق شامل من الافكار يقيس على أساسه فى أغلب الاحيان - وليس دائما - مواقفه السياسية. وتأخذ هذه الظاهرة مدى أوسع عندما نمد التحليل ليشمل الشيوعيين والاخوان المسلمين.

فحزب العمل ينطلق من مرجعية اسلامية يدافع من خلالها وبحماس شديد عن تطبيق الشريعة الاسلامية وعن الثقافة الاسلامية ويصوغ فى النهاية برنامجا سياسيا يرى أنه «برنامج اسلامى» لحل مشكلات مصر.

بالمقابل فان حزب التجمع سعى هو الآخر وخاصة فى السنوات الاخيرة لصياغة نسق بديل لما يطرحه التيار الاسلامى -الاخوانى - وحزب العمل، تمثل فى الدفاع عن العلمانية كقيمة، والتنوير والعقلانية كبديل فكرى وسياسى لما يردده «التحالف» الاسلامى.

ومن هنا نجد أن حزب التجمع لم يتردد فى وصف جميع حوادث العنف التى شهدتها البلاد بالعمليات الارهابية، وأدان بشكل واضح جماعات العنف الدينى - الجماعة الاسلامية والجهاد على السواء - بل أنه كثيرا ماربط بين هذه الجماعات والمخططات الخارجية، كدور ايران والسعودية - كما أشار أحيانا الى «الدور الامريكى» فى الحوار مع هذه الجماعات وخاصة موقفها من «عمر عبدالرحمن» - قبل ما أثير عن تورطه فى تفجير مركز التجارة العالمى بمدينة «نيويورك» الامريكية.

وقد عكست مرجعية «التجمع» التى وصفها أحد تقارير أمانة اللجنة السياسية «بالدولة والمجتمع المدنى الديمقراطى ورفض الدولة الدينية» نفسها أيضا وبشكل مباشر على الموقف من الاقباط حيث هاجم حزب التجمع بشدة *أى اعتداءات تقع على المسيحيين* فى صعيد مصر، وهو ماجعله الحزب الوحيد الذى اعلن فى ابريل ١٩٩٤ رفضه التام لمحاولة فرض الحجاب على الاقباط فى محافظة قنا من قبل بعض عناصر الجماعة الاسلامية. ويعتقد بعض المراقبين أن لحزب التجمع مصداقية أكبر الان وسط الأقباط نظرا لموقفه «الحاد» من التيار الاسلامى بجناحيه «السلمى» الاخوانى، و«الارهابى» الجهادى.

ولم يمنع هذا الموقف الذى اتخذه حزب التجمع من جماعات العنف الدينى من أن ينتقد أيضا ما أسماه «بالشجرة الشريرة» المتمثلة فى المناخ السياسى العام الذى يغذى الارهاب حيث اعتبر الحزب أن الحكومة المصرية تواجه الارهاب بالأساليب الأمنية فقط دون الالتفات للاسباب التى ساعدت هذه التيارات على الانتشار وكسب الانصار «سواء كانت فكرية وثقافية وأعلامية أو أسباب متعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وغياب الديمقراطية» أو كما أضاف الحزب «أن الحكم لازال يرفض المواجهة الشاملة للارهاب» ففى هذا الاطار اعتبر حزب التجمع أن مرجعيته العلمانية التنويرية هى البديل الوحيد للمرجعية المذبذبة وغير الواضحة للحكم، والمرجعية الآحادية للتيار الاسلامى.

وهو فى هذا الاطار وسع من دائرة معاركه لتصل الى قضايا أخرى غير العنف والجماعات الدينية. حيث دافع حزب التجمع عما أسماه بالثقافة الوطنية الديمقراطية «كتعبير سياسى» عن «مرجعيته التنويرية». وفى هذا المجال خاض معركة ثقافية بإقدامه على نشر رواية نجيب محفوظ «المحظور» «أولاد حارتنا» فى عدد خاص أصدرته جريدة حزب الاهالى فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤، رغم أنه لم يكن وحده الذى خاضها. فقد أقدم حزب التجمع وآخرون على هذه الخطوة عقب تعرض الأديب الكبير لمحاولة اغتيال على يد مجموعة من العناصر الاسلامية المتطرفة. ولعل تبنى حزب التجمع لهذا «النسق البديل» قد جعله ينتقد الرموز الدينية ذات النفوذ والشعبية مثل الشيخين الشعراوى والغزالى.

من ناحية أخرى نجد أن المرجعية الاسلامية لحزب العمل شكلت أساسا ومصدرا لكثير من المواقف السياسية التى يتخذها الحزب تجاه قضايا الداخل والخارج على السواء. فحزب العمل لايستخدم فى جريدته وفى خطابه الرسمى تعبير «الارهابيين» عندما يتعرض لحوادث العنف أو العمليات الارهابية فى مصر. انما يشير دائما الى المتطرفين أو الجماعات المتشددة أو «حوادث العنف»، وهو يؤكد غالبا على أن حوادث العنف هى اساسا بسبب سياسات الحكومة ومواقفها المعادية تجاه التيار الاسلامى. وفى هذا الاطار فإن حزب العمل كثيرا مايشير الى دور *الايدى الخارجية*، فى اشعال نار الفتنه الطائفية فى مصر بل وفى إحداث بعض التفجيرات التى وقعت فى البلاد. ألاانه على خلاف التجمع فإن *الأيدى الخفية* بالنسبة له هى اسرائيل والولايات المتحدة. وليست السودان أو ايران حيث

اتهم حزب العمل وبشكل صريح «الموساد» الاسرائيلى بتدبير حادث دير المحرق فى ٨ مارس٩٤ والذى راح ضحيته عدد كبير من الاقباط.

وقد حكمت المرجعية الاسلامية مواقف حزب العمل من قضايا السياسة الخارجية ومن المشكلات الدولية. فالصراع العربى الاسرائيلى هو صراع أبدى بين المسلمين واليهود، لاينتهى الا بافناء أحدهما للآخر. كذلك دافع الحزب عن مسلمى البوسنة وتبنى قضيتهم اكثر من اى حزب آخر فى مصر، لكن وفق مرجعية الحزب.

فى نفس الوقت فان حزب العمل وتواصلا مع «مرجعيته» الداعية لتطبيق الشريعة الاسلامية، دافع وبحماس عن نظام البشير فى السودان الذى يطبق ما يسميه الشريعة الاسلامية. كما دافع الحزب عن التيارات الاسلامية التى ترفع السلاح فى الجزائر أحيانا بالتوحد مع موقف جبهة الانقاذ الاسلامية وأحيانا بالتوحد مع جميع التيارات الأصولية المسلحة المعارضة بما فيها الأشد تطرفا.

ورغم أن موقف حزب العمل من النظام السودانى، مثل موقفه من الحكومة الايرانية، قد فتح الباب عليه أمام كثير من الانتقادات سواء من جانب بعض صحف المعارضة أو بعض الصحف الرسمية، الا أن من الصعب القول بأنه تبنى هذه المواقف من أجل مكاسب مادية أو مغانم . فهو على قناعة بتلك المرجعية الدينية التى بصرف النظر عن صحتها من عدمه شكلت «المرجعية المحكمة» التى على اساسها صاغ الحزب أغلب مواقفه السياسية.

وقبل أن نتناول تأثير معارك المرجعيات هذه على العملية السياسية، لابد من الاشارة الى إحدى «المرجعيات الحائرة» داخل الخريطة الحزبية فى مصر وهى الخاصة بالحزب الناصرى فتوجهات الحزب ومقولاته الفكرية والسياسية بجانب ماينشر فى جريدته عكست قلقا واضطراباوترددا شديدا تجاه قضايا العنف الدينى والموقف من التيار الاسلامى.

فجريدة العربى تكاد تكون هى الجريدة الوحيدة بين صحف المعارضة التى وصفت الجماعات الاسلامية «بالارهابيين» تارة، و«المتطرفين» تارة أخرى، وبالمتشددين تارة ثالثة. وربما يعكس ذلك عدم استقرار أجنحة الحزب المختلفة على موقف واضح من «الظاهرة الاسلامية» وعلى دلالة ومن المرجعية الناصرية البديلة بالنسبة لعدد من القضايا المحورية.

وهكذا سنجد أن هناك ميلا لدى اغلب احزاب المعارضة الرئيسية بما فيها الوفد الليبرالى – الذى يبرز من حين لآخر مرجعية تعود الى تاريخه القديم أكثر منها مرجعية ليبرالية – الى الانتماء الى مرجعية مكتملة البناء، أو«ماضوية» بالمعنى الثقافى للكلمة. وعلى ضوء تلك المرجعية عادة مايقيس الحزب مواقفه السياسية من الحكومة ومن احزاب المعارضة ومن القوى المحجوبة عن الشرعية. غير أن هذا المجال يصطدم بعقبات شديدة، مما يجعل الحزب يتعرض لتصدعات هامة تصل الى أعماق وأسس المشروعية الايديولوجية والتاريخية لهذا الحزب.

فالتجمع أحل مكان مرجعيته ذات المنحى الماركسى مرجعية التنوير والعقلانية. والعمل أطاح بمرجعيته الأصلية – الاشتراكية الديمقراطية – لصالح مرجعية «اسلامية». والحزب الناصرى لازال يبحث عن مرجعية جديدة ملائمة رغم انه يميل للارتباط بمرجعية تنتمى الى خطاب «المطلقات» أكثر من الانتماء الى تراث عبد الناصر نفسه الذى اعتمد على المرونة والنسبية. نفس الشئ نلاحظه فى هذا «الحنين» الوفدى «لتقديس» مرحلة ماقبل ثورة يوليو، واعتبارها فى بعض الاحيان إطارا فكريا ومرجعيا يتجاوز فى أهميته التراث الليبرالى نفسه.

ب ـ تصاعد المواجهة الحكومية للإخوان:

كانت المعركة بين المرجعية التى يتبناها حزب العمل وتيار الاخوان المسلمين مع مابينهما من تباين، وتلك التى اتجه حزب التجمع لتبنيها، هى الغالبة على الساحة السياسية عام ١٩٩٤. واقترنت هذه المعركة بمزيد من التباعد بين الحكومة وكل من حزب العمل والاخوان، ويقدر من التقارب بين الحكومة وحزب التجمع.

لكن فيما كان عام ١٩٩٣ قد شهد تصاعد التوتر بين الحكومة وحزب العمل، فقد أصبح التوتر بين الحكومة وتيار الاخوان هو الغالب عام ١٩٩٤، فى الوقت الذى اتسمت العلاقة بين الحكومة وحزب العمل باتجاه الى التهدئة وخاصة مع مشاركة الأخير فى الحوار الوطنى، حتى القى القبض على امينه العام عادل حسين فى الايام الاخيرة للعام. أما التوتر بين الحكومة وتيار الاخوان المسلمين فقد انعكس فى مستويين:

أولهما مستوى المواجهة السياسية الذى شمل تضييقا حكوميا على الإخوان ونشاطهم فى المؤسسات المختلفة مع استبعادهم من المشاركة فى الحوار الوطنى.

وعلى الرغم من فوز الأخوان فى انتخابات التجديد النصفى فى نقابتى «الصيادلة» و«أطباء الأسنان» عام ١٩٩٤، فقد تمتع اداء الأخوان فى نقابة المحامين بأهمية أكبر طيلة العام، حيث فجرت وفاة المحامى الأصولى «عبدالحارث مدنى» بعد اعتقاله من قبل جهاز أمن الدولة الخلاف بين الحكومة والأخوان. ففى ١٧ مايو ١٩٩٤

أصدرت وزارة الداخلية بيانا بشأن «ضبط المجموعات القيادية المعاونة لطلعت ياسين همام» فى الجناية رقم ١٩٩٤/٢٣٥ أمن دولة عليا. واشار البيان الى أنه تم القاء القبض على «عبد الحارث مدنى» يوم ١٩٩٤/٤/٢٦ تنفيذا لقرار نيابة أمن الدولة العليا وعثرت بمسكنه على أوراق ومستندات تنظيمية تؤكد اعترافات باقى المتهمين بدوره فى عمليات نقل التكليفات من داخل السجون الى المنفذين خارجها، وأيضا دوره الهام فى نقل وتوزيع التمويل المخصص لبعض قادة هذه الجماعات الأرهابية لتنفيذ العمليات المكلفين بها. وازاء حدوث تحركات احتجاجية على وفاته خلال الاعتقال فى نقابة المحامين، حملت وزارة الداخلية «الجماعات الاسلامية» وجماعة «الاخوان المسلمين» مسئولية اثارة بعض أعضاء نقابة المحامين للخروج على القانون وتحدى سلطة الدولة.

ومن جانبهم فقد حمل الأخوان الحكومة مسئولية قتل «عبد الحارث مدنى»، وأعلن (٣) آلاف محامى اعتصامهم بمقر نقابة المحامين الرئيسى بالقاهرة، وحاولوا الخروج فى مظاهرة جماعية يوم ١٩٩٤/٥/١٧ بغرض التوجه الى القصر الجمهورى بعابدين لأعلان احتجاجهم على «اغتيال مدنى» ولكن تدخل قوات الشرطة واعتقالها (٣٩) فردا من بينهم (٢٧) محاميا، وتوجيه نيابة أمن الدولة لهم تهمة التظاهر ومقاومة السلطات أدى الى تحويل أهداف المتظاهرين الى الأفراج عن المعتقلين ثم سرعان ما عاد الهدوء للنقابة.

وقد دفعت هذه المواجهات بعض الاتجاهات الأخرى داخل النقابة لمهاجمة الأخوان باتهامهم بمحاولة التغطية على المخالفات المالية التى اثبتها الجهاز المركزى للمحاسبات كما قام الحزب الوطنى بطرح فكرة تشكيل «القائمة القومية» مع بداية العام مقابل القائمة الخاصة بالأخوان، وهى القائمة التى استطاعت فى انتخابات النقابة التى أجريت فى العام نفسه الفوز بمقاعد عديدة فى المحافظات «المقاعد الستة ومقعد النقيب فى بورسعيد، (٥) مقاعد، والنقيب فى الاسماعيلية، المقاعد الستة والنقيب فى سوهاج، وعلى النسبة ذاتها فى أسوان، وعلى (٤) مقاعد والنقيب فى السويس، وعلى (٥) مقاعد غير النقيب فى العريش والفيوم، وعلى (٤) مقاعد فى دمياط، (٣) فى الأسكندرية.. فيما حصل الاخوان على (١) فى الاسماعيلية وأسوان، ومقعدين فى السويس و(٤) مقاعد فى الاسكندرية. واستمرت سيطرة الاخوان فى الغربية والقليوبية والدقهلية والشرقية والمنيا، وقد اتسمت هذه الانتخابات التى جرت فى ظل قانون النقابات الموحد بالصراع الحاد. فرفع الاخوان شعار «الاسلام هو الحل» على لافتات قماشية زرقاء داكنة، واتخذت اللجنة القومية لافتات على شكل علم مصر وداخل مساحته البيضاء شعارات «نريدها قومية لكل المحامين»، «الدين للديان ولاللتجارة بالأديان».

وكما حدث فى انتخابات مجالس نقابات المحامين بالمحافظات فى ١٩٩٤، تراجع وجود الاخوان فى انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية.. حيث استطاع تنظيم «أسر حورس الجامعية» التابع للمجلس الأعلى للشباب والرياضة الفوز فى انتخابات الاتحادات الطلابية التى جرت هذا العام. وهو ما أرجعه البعض الى زيادة نسبة «الشطب» لمرشحى الأخوان والتيارات الأسلامية الأخرى من قوائم الترشيح فى الانتخابات، وتضييق ادارات الجامعات على هذه الاتجاهات من أجل منعها من السيطرة على المقاعد الطلابية. ورغم جدية هذا التفسير إلا أنه لا يعد كافيا. وبالتالى فربما وقف أداء الاخوان فى الفترة التى سيطروا فيها على الاتحادات الطلابية فى السنوات السابقة، بالأضافة الى اهتمام قطاعات أوسع من الطلاب بالعملية الانتخابية ومعظمهم من غير المتعاطفين مع الأخوان وراء هذا التراجع النسبى للأخوان فى الأوساط الطلابية.

كذلك فقد تم استبعاد الأخوان من الحوار الوطنى الذى شارك فيه بعض الأحزاب والقوى السياسية، وبرر رئيس الجمهورية ذلك بأن «الحوار مقصور على القوى الديمقراطية ومؤسسات العمل السياسى التى تحترم الشرعية والقواعد» ورد الأخوان «ان الحوار الوطنى لن يؤدى الى نتيجة، وان استبعادهم من الحوار لا يغير من الأمر شيئا».

وثانيها مستوى المواجهة الأمنية ففى مارس ١٩٩٤ أعتقلت أجهزة الأمن عددا من قيادات الأخوان، لقيامهم بتوزيع منشورات تناهض نظام الحكم عقب صلاة العيد، وكانت المنشورات تحمل اسم «حامد أبو النصر» المرشد العام للأخوان مما دعا النيابة للأمرباستدعاء المرشد العام لسؤاله، ونفى المرشد العام أمام النيابة صلته بهذه المنشورات، وفى نفس الشهر (مايو ٩٤) اعتقل الأمن (٨) من الأخوان بينهم السكرتير الخاص للمرشد العام فى ملحق لقضية سلسبيل بتهمة الأنضمام لجماعة غير مشروعة والتخطيط لقلب نظام الحكم وحيازة مطبوعات مخالفة للقانون، وفى أغسطس وصل عدد المعتقلين من الأخوان فى (٩) حافظات الى نحو (٨٠) عضوا.. وفى سبتمبر ٩٤ اعتقلت أجهزة الأمن (٨) من الأخوان بالوادى الجديد بتهمة نشر افكارهم بالقوة، كما اعتقل الأمن الشيخ لاشين أبوشنب عضو مجلس الشعب السابق عن مدينة طنطا

ومدير دار النشر الأسلامية لاصداره لبعض منشورات الجماعة، كما اعتقل (١٥) آخرين من الأخوان فى الأسماعيلية، وفى نوفمبر ألقى القبض على (١٥) منهم ضمن قضية سلسبيل، وصرح نزير الداخلية بأنه لن يفصح عن أسباب الاعتقال لأن مصلحة التحقيق تقضى بعدم الكشف عن تفاصيل القضية كما اعتقل عدد من الأخوان فى عدة محافظات (٦) فى بورسعيد، (٢) فى الأسماعيلية (٤) فى وادى النطرون، (٢) فى الأسكندرية، (١) فى السويس.. وهكذا اتسم عام ١٩٩٤ بكثافة وانتشار المواجهات الأمنية لأعضاء جماعة الأخوان المسلمين اذ بلغ عدد من ألقى القبض من الجماعة خلال العام ما لا يقل عن ١٥٠ شخصا.

وبصفة عامة، لم يتعرض أى حزب أو جماعة سياسية أخرى لهذا المستوى من المواجهة الأمنية عام ١٩٩٤. فقد القى القبض على عدد محدود من اعضاء حزب العمل فى بعض المحافظات. أما خارج نطاق التيار الأصولى، فقد تم اعتقال عدد أقل من الشيوعيين بينهم صلاح عدلى أحد قادة «الحزب الشيوعى المصرى» بتهمة الحصول على أموال من منظمات يونانية ومن السوق الاوربية المشتركة بطريق غير مشروع لاقامة مركز علاجى خيرى فى منطقة المعصرة بحلوان.

جـ - اليمين واليسار:

الغائب – الحاضر فى تفاعلات أحزاب المعارضة:

من الصعب أن نعتبر أن هذا التقسيم التاريخى «بين أحزاب اليمين واليسار» قد غاب تماما عن الساحة السياسية فى مصر. فرغم أن هناك معارك بين الاحزاب يمكن النظر اليها، باعتبارها معارك بين توجه يمينى وآخر يسارى الا أن من المؤكد أيضا أن هناك من المتغيرات التى تجرى على الساحة السياسية المصرية تجعل الاقتراب من الجدل الحزبى وفق تقسيم اليمين واليسار – فقط – قاصرا الى حد كبير.

ومع ذلك، فقد اتخذ حزبا التجمع والناصرى موقفا حاسما من احداث كفر الدوار فى اكتوبر ٩٤، وانبريا للدفاع عن «الاعتصام السلمى» للعمال وعن المطالب العادلة لهم. كما أدانا وبشدة «العنف الحكومى فى مواجهة مظاهرة سلمية للعمال»، وهو «ما أدى الى سقوط (٤) قتلى بينهم طفل فى الثامنة من عمره واعتقال سبعين عاملا». وقد شكل كلا الحزبين فريقى عمل من المحامين للدفاع عن العمال واخلاء سبيلهم . ولم يكن بعيدا عن توجهات حزبى التجمع والناصرى هذه «الروح اليسارية» التى لازال كلا الحزبين يعبر عنها بدرجات متفاوتة. نفس الشئ ينسحب على عملية الخصخصة وبيع القطاع العام التى رفضها بشدة كلا الحزبان، حيث شكل الحزب الناصرى هيئة دفاع عن العمال فى المصانع التى تقرر بيعها مثل «جيكارو»، و«هابى» و«كفر الدوار». وكانت نبرة الرفض فى الحزب الناصرى أعلى بكثير من حزب التجمع الذى يضم تيارا ماركسيا غالبا عليه، الا أن موقفه الرافض للخصخصة نبيع القطاع العام كان أكثر هدوءا من الحزب الناصرى. ولعل حدة مواقف الحزب الناصرى فى قضايا بيع القطاع العام وربطها «بالغزو الاسرائيلى» لمصر وحديثه عن دور «المنظمات الصهيونية» فى شراء بعض وحداته تفسر بأن الحزب فى هذه المواقف لايدافع فقط أو أساسا عن توجه يسارى «حديث» بقدر مايحاول الدفاع عن «نموذج يوليو» وعن «انجازات الثورة». ومن هنا نجد مثلا أن الموقف من ثورة ٢٣ يوليو ومن تراثها الفكرى والسياسى شكلا أحد اسباب الانقسام بين أحزاب المعارضة المصرية وفى أحيان كثيرة قبل الانتماء «الليبرالى»، أو «الاشتراكى اليسارى».

فلقد شكل الموقف العدائى لحزب الوفد من ثورة يوليو أحد دوافع موقفه الداعى للاسراع فى عملية الخصخصة. فالقطاع العام هو من «مخلفات نظام يوليو الاشتراكى» حيث اعتبر الحزب «أن المطلوب هو طرح أسهم القطاع العام فى البورصة لاتحديدها بقرارات وزارية حيث يجب أن يكون العرض والطلب هو المحدد والمتحكم فى السعر».

ورغم أن الحزب الناصرى قد ابدى انفتاحا تجاه سعد زغلول ومصطفى النحاس، حيث ارسلت جريدة العربى فى احد اعدادها تحية الى الزعيمين الوطنيين – سعد والنحاس – الا أن هذا لم يمنع من أن تشير على لسان احد المؤرخين الناصريين للحركة العمالية الى ان سعد زغلول رفض طلب طبيب مصرى بفضح عمليات السخره البريطانية للعمال، فى اشاره الى ميل سعد زغلول للحفاظ على توازناته السياسية مع الانجليز حتى لو جاءت على حساب الشعب المصرى.

واذا كان التقسيم اليمينى/ اليسارى لاينطبق كليا على خلافات مايسمى، «احزاب اليسار» واحزاب اليمين «فان الأمر يبدو أكثر تعقيدا حين يتعلق الامر بحزبى العمل والاحرار.

فحزب العمل قد غادر بشكل كلى ميراثه الاشتراكى الديمقراطى وتجاوز نشأته المرتبطة بالحكم وبرغبة رئيس الدولة الراحل أنورالسادات فى خلق معارضة مستأنسة

يواجه بها اليسار.

وقد ظل حزب العمل يتهم «الوسطية» والتنسيق مع الحكومة - من قبل اليسار - وذلك حتى انتخابات عام ١٩٨٧ والتى تحالف فيها مع الاخوان وحزب الاحرار. وقد أخذ الحزب بعدها صبغة اسلامية واضحة.

ورغم أن حزب العمل قد عارض الخصخصة وبيع القطاع العام كما دعم مطالب العمال فى كفر الدوار، الا أنه فى نفس الوقت انفرد بمعارضته لقانون «الضريبة الموحدة» الصادر فى ٩٤/١/١ على أساس أنه يخالف الشريعة الاسلامية. نفس الشئ ينسحب على المواقف المتعاطفة التى أبداها الحزب، ولازال يبديها - فى المناسبات - تجاه شركات توظيف الاموال التى رفعت شعارات اسلامية.

وقد ابرز حزب العمل خصوصيته التاريخية - الحزبية - بتقديم صفحة اسبوعية فى جريدة الشعب لعرض مذكرات أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة وتحمل صوره ناصعة للرجل تضاف بذلك الى «سجل الصور» الذى نراه فى صحيفة الوفد لسعد زغلول ومصطفى النحاس وفى صحيفة العربى لجمال عبد الناصر.

واذا كان من الصعب اعتبار حزب العمل حزبا يساريا، فمن الصعب أيضا أن نعتبره حزبا يمينيا. ولعل خياراته الفكرية وجانبا من مواقفه السياسية تدور حول مفاهيم «العروبة المسلمة» وهى أقرب الى «مشاريع فكرية» لم يكتمل بناؤها بعد، كما أنها لم تختبر على أرض الواقع. ولعل خصوصية حزب العمل تكمن فى هذا الطموح الفكرى والنظرى الكبير والذى لايقابله أساس تنظيمى وحركى قوى، وقادر - حتى الآن - على حمله.

من ناحية أخرى فان وجود هياكل قوية للدولة المصرية وتداخل هذه الهياكل مع الحزب الوطنى قد جعل الفرز بين احزاب المعارضة وبين الاجنحة المختلفة داخلها يدور فى احيان كثيرة حول الموقف من الدولة - الحكم ككيان، أكثر منه كتوجه سياسى، وهذا ماجعل الانقسام بين أحزاب المعارضة يدور احيانا حول الموقف من نفوذ جهاز الدولة داخل المجتمع من عدمه. وهنا يميل حزب التجمع «اليسارى» والوفد «اليمينى» الى تقليص هذا النفوذ حتى لو كانت البدائل السياسية التى يطرحها كل منهما مختلفة عن الآخر. وهذا على عكس موقف الحزب الناصرى الذى يبدى اعتزازا كبيرا «بدور الدولة» ويرى اهمية كبيرة فى الحفاظ على وحدتها ونفوذها لمواجهة «التحديات الخارجية والداخلية على السواء».

من ناحية أخرى فإن هذا الوضع قد ساعد على خلق أجنحه للتشدد وأخرى للاعتدال داخل كل حزب معارض. فهناك خطابان سياسيان فى معظم الأحزاب يختلفان حول الموقف من الحكم بحيث يمكن ملاحظة قاسم مشترك بين المتشدديل ضد الحكم فى عدد من الاحزاب.

فبينما يؤكد المتشددون فى حزب التجمع على موقف طبقى صارم، يؤكد التيار المعتدل الآخر على تنوع أجنحة الحكم ووجود قطاع «وطنى» ومنتج بداخلها. نفس الشئ ينسحب على حزب العمل والوفد حيث تتفاوت مواقف أجنحتها.

د - «ضد» الحكومة و«مع» الدولة:

لعل احدى سمات نظام «التعددية المقيده» الذى تعيشه مصر هو هذا التدخل بين «الحزب» الحاكم - الوطنى الديمقراطى - وبين جهاز الدولة. فالدولة المركزية فى مصر ليست فقط المؤسسات البيروقراطية المتشعبه فى الجسد الاجتماعى والسياسى المصرى انما هى أيضا ذلك التاريخ القديم لدولة نهرية أمتد عمرها الى آلاف السنين. داخل هذا الاطار تفاعلت وتشابكت علاقات الاحزاب المصرية بالحكومة - الدولة، أو بالحزب الوطنى - الحكم وأصبحت علاقة احزاب المعارضه بالحكومة تحكمها تعقيدات كثيره من ضمنها هذا التداخل بين جهاز الدولة والحزب الوطنى.

وقد اتخذت احزاب المعارضه طوال ١٩٩٤ الكثير من المواقف التى عبرت عن قلق من هذا التداخل وهو مادفعها احيانا الى اتخاذ كثير من المواقف المتعارضة تجاه الحكم والحزب الحاكم معا. ولقد تجسدت هذه المواقف فى انتقاد احزاب المعارضه لكثير من سياسات وتوجهات الحكومة فى نفس الوقت الذى تتعاون فيه مع بعض اطراف الحكم، بحيث بات من المؤكد وجود «علاقات ما» تربط أغلب احزاب المعارضه بطرف أو جناح ماداخل «جهاز الدولة» وهو ماأسماه الامين العام لحزب التجمع بعض «الحالات التسنيرة» لصنع القرار فى البلاد وإن لم يعتبرها ممثلة لتيار أو جناح مكتمل المعالم. ومن هنا نجد ان كثيرا من الانتقادات الحاده التى توجهها احيانا احزاب المعارضه للحكومة كثيرا ماتغلفها بالتأكيد على أن مواقف الرئيس مبارك يختلف مع هذه التوجهات «الحكومية».

فالحزب الناصرى رغم أنه من أقل احزاب المعارضه تأكيدا على هذه «المرجعية الرئاسية» الا أن امينه العام عقب اعلانه تجميد مشاركة الحزب فى الحوار الوطنى - أكد أن هذا الموقف راجع «لأسباب موضوعية وجوهرية تتعلق بصميم ومستقبل الديمقراطية فى مصر والتى دعا الرئيس مبارك لتوسيع أطرها والمشاركه فيها». أما حزب الاحرار

فرغم أنه من خلال جريدته اليومية قد وجه انتقادات حادة للتطبيع، ولاسرائيل بجانب حماسه الشديد لرفع الحصار السياسى والاقتصادى عن الشعبين العراقى والليبى، وأبدى اختلافه - أحيانا الجذرى - مع كثير من التوجهات الرسمية للحكومة المصرية، الا أن هذا لم يمنعه من التأكيد فى احيان كثيرة على الانتماء - بدرجة أو بأخرى - لهذه «المرجعية» الرئاسية.

وقد تجسد هذا التوجه فى موقفين واضحين الاول: عندما قام رجال الامن بتنفيذ حكم قضائى باخلاء أحد طوابق مبنى جريدة الاحرار. حيث اعتبر الحزب أن الطريقة التى تم بها تنفيذ الحكم غير لائقة، ويزعم أنه قد استخدمت أساليب مستفزة ومهينة للصحفيين والعاملين بالجريدة.

أما الموقف الثانى فقد تجسد فى الصراع الذى خاضته الجريدة فى مواجهة الدعوة التى رددها البعض من أجل اغلاقها على اعتبار أنها لاتعبر عن خط الحزب، بجانب المطالبة بتقديم كشف حساب لمجمل مداخلها المالية.

وقد انتقد الحزب هذه الدعاوى، واعتبرها بمثابة «انقلاب على فكر الرئيس» وأكد على أن مبارك «رفض كل محاولات التحريض على الحرية لان ايمانه بحرية التعبير لايتزعزع».

نفس الشئ ينسحب على موقف الحزب من الخسائر التى أصابت صعيد مصر من جراء السيول، حيث انتقد بشدة طريقة عمل الحكومة والطريقة التى واجهت بها كارثة السيول، ومع ذلك فقد اشارت جريده الحزب الى دور وزير ووزارة الدفاع فى مواجهة هذه الكارثة واعتبرت أن هناك «ملحمة جديدة لقواتنا المسلحة فى كارثة السيول» نفس الشئ يمكل أن ينسحب على هذا الحوار «الا سيتضاحى» الذى أجرته الجريدة مع وزير الاعلام فى ٣٠ اكتوبر ١٩٩٤ حيث تم ابرازه على صفحة كاملة وجاءت الاسئلة من النوع القصير والسريع والذى يهدف الى ابراز اراء الوزير أكثر من استجوابه.

أما حزب التجمع، فرغم أنه من أكثر الاحزاب اختلافا مع كثير من التوجهات الاجتماعية للحكومة ويعلن ذلك صراحة فى مطبوعاته وجريدته الاسبوعية، الا أنه بدا فى أعين البعض وقد اقترب منها - كثيرا أو قليلا - لتقارب تقدير كلا الطرفين لحجم المخاطر التى تشكلها الجماعات الدينية بما فيها تيار الاخوان الذى لايعتبره الحزب معتدلا انما تيار يحرض ولو بشكل غير مباشر على العنف وهو مايهدد مستقبل الديمقراطية فى مصر.

ومن هنا مال الحزب الى التفاعل مع بعض أطراف الحكم ممن أسماهم «حالات» مستنيرة لصنع القرار أوبعض مراكز صنع القرار فى مصر من أجل الدفاع عن قضايا بعينها.

فقد ابدى الحزب تأييده لوزير التربية والتعليم فى معركة الحجاب إضافة الى تعاطفه الدائم مع وزير الحكم المحلى واعتبر كلا الوزيرين «قريبين» من افكار الحزب. من ناحية اخرى فان لحزب التجمع تأثير معقول - على الأقل من خلال الافكار - فى أروقة وزارة الثقافة، وجانب كبير كن مطبوعات الدولة الثقافية.

وهنا يميل الحزب الى دعم الاشخاص المرتبطين بمرجعيته «التنويرية»، ويواجهون التيار الاسلامى المتشدد، وقد ترجم الحزب هذه الافكار فى اصراره الدائم على دعوة كثير من ممثلى الدولة فى بعض مؤتمرات أو ندوات الحزب لمناقشة قضايا متنوعة كان قد أبدى هؤلاء تعاطفهم معها.

ومثال ذلك المؤتمرات والندوات التى نظمها الحزب لمناقشة أو لرفض مسألة بيع القطاع العام. فقد دعا إليها عدد من قيادات النقابات العمالية المنتمين للحزب الوطنى والمعارضين ولو جزئيا لسياسات الخصخصة. نفس الشئ ينسحب على المؤتمر الجماهيرى الذى عقده الحزب فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ «لمواجهة التطبيع» حيث شارك فيه أكثر من شخصية مستقلة من الصعب تصنيفها على أساس حزبى ضيق، بقدر مايمكن اعتبارها تنتمى فى أغلبها الى مؤسسات الدولة المصرية أكثر من انتمائها للحزب الوطنى الديمقراطى أو لأحزاب المعارضة على السواء.

وعلى عكس حزب التجمع فان حزب العمل بدأ كأنه أقل الاحزاب المصرية اقترابا من هذا المفهوم دون أن يمنعه ذلك من فتح جسور مختلفة مع عدد من شيوخ الازهر فى محاولة منه للضغط على الحكومة - الدولة من خلال المؤسسة الدينية الابرز فى البلاد.

ورغم أن الحزب الناصرى لم يلجأ وعلى خلاف حزب الاحرار مثلا الى اعلان انتمائه الى «المرجعية الرئاسية» الاأنه كانت له جسور واضحة ومتينه مع عدد من كبار المسئولين ومع كوادر الدولة العليا الذين كانوا اعضاء سابقين فى «التنظيم الطليعى» والاتحاد الاشتراكى العربى فى فترة الستينات. ويثير هذا حفيظه قطاع من جيل الشباب خاصة بعد أن تردد أن هناك أسماء بعينها داخل دوائر الحكم تطلب من الجريدة ألا توجه لهم أى انتقاد.

وقد أخذ حزب الوفد منحى مشابها وان كان بصورة أقل من حزب التجمع وأكبر من حزب العمل. فقد ابدى الحزب تأييده لأى: «تكتمل» داخل الدولة يسارع فى عملية الخصخصة. وعلى هذا النحو فان مشكلة العلاقة المعقدة

بين جهاز الدولة «المترامي الاطراف» وبين احزاب المعارضه، تحتاج في حقيقة الامر الى قراءة متأنية فحتى هذه اللحظة مازالت لمؤسسات الدولة المصرية السطوة على النظام الحزبي في البلاد - المعارضة والحزب الحاكم على السواء.

هـ - الجريدة قبل الحزب:

أسهم حصر اصدار صحف جديدة على الاحزاب السياسية دون غيرها من جماعات المصالح والتجمعات المهنية والنقابية المختلفة في اعطاء أهمية كبيرة للمطبوعات الحزبية بشكل عام وصحيفة الحزب الناطقة بأسمه بشكل خاص. وأصبح من المؤكد أن الوزن النسبي الذي تمثله «الجريدة» داخل الحزب اكبر من أغلب المؤسسات والهياكل الاخرى التابعة له.

وقد انسحب هذا الوضع على كل الاحزاب. فالوزن الكبير الذي تمثله صحيفة «الاهالي» داخل حزب التجمع والصراع الدائم بين اجنحة الحزب المختلفة على اختيار قيادتها وتحديد خطها مسألة لاتحتاج الى تأكيد. نفس الشئ ينسحب على جريدة «العربي» التي لازال خطها العام يمثل نقطة خلاف واضحة بين أجنحة الحزب المختلفة بل ويعتبر البعض أن السيطرة على «مفاتيح» الجريدة سيعني بالضرورة السيطرة على «مفاتيح» الحزب الناصري.

أما جريدة الشعب فيبدو أن تأثيرها داخل حزب العمل اكبر من تأثير كل من جريدتي الاهالي والعربي. وهكذا أصبحت العلاقة بين الحزب والصحيفة التي يصدرها واحدة من ابرز خصوصيات التجربة الحزبية المصرية. ولعل تجربة جريدة حزب الاحرار من أكثر التجارب دلالة ووضوحا في هذا الخصوص حيث جسد صدورها بشكل يومي منذ ٢٩ ابريل ٩٤ تحولا كبيرا في خطها السياسي تجاوز خطاب الحزب ذي النزوع «الليبرالي» وخط الجريدة الاسبوعي على السواء.

ورغم أن حزب الاحرار يعد من أضعف الاحزاب السياسية في مصر حيث حصل في انتخابات مايو ١٩٨٤ على ٠,٦٤٩٪ من الاصوات، وحصل على ٣ مقاعد، من أصل ٦٠ مقعدا للتحالف الاسلامي في انتخابات ابريل ١٩٨٧ الا أنه «الحزب» الوحيد في مصر الذي يصدر ٢١ مطبوعة وصحيفة مابين يومية واسبوعية وشهرية.

من ناحية أخرى فان أي قراءة سريعة لاسماء وعناوين هذه الصحف بجانب ماتنشره في صدر صفحاتها الاولى سيكشف مدى التعارض الشديد في خطها السياسي وطريقة تفكير القائمين عليها. وتعد تجربة التحول في جريدة الاحرار من أبرز تجليات هذه «الهيمنة» التي تمارسها الصحف على احزابها في مصر. فرغم أن العدد اليومي تحت رئاسة مصطفى بكرى قد تعايش لبعض الوقت مع العدد الاسبوعي الذي كان يصدره وحيد غازي، فقد أظهر ذلك مفارقات أوضحت حجم التباين بين الخط «الأصلي» للجريدة الحزبية، والخط «المكتسب». فقد كتب رئيس تحرير العدد الاسبوعي في ٢ مايو ١٩٩٤ «ردا على معارضي اتفاق القاهرة» وأسماهم «بالأصوليين السياسيين» الا أن رئيس تحرير العدد اليومي عاد وكتب في ٤ مايو ١٩٩٤ واصفا اتفاق القاهرة «بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بأنه باطل».

وقد انتهى الصراع الخفي بين كلا الطرفين لصالح الجريده اليومية التي اعادت تقديم حزب الاحرار بشكل جديد. وقد اثار العدد الكبير من الصحف والمطبوعات التي يصدرها الحزب اضافة الى تحول خط الجريدة اليومي انتقاد بعض الكتاب الذين طالب بعضهم باعادة تقنين العلاقة بين الصحف الحزبية والاحزاب السياسية من جانب والمجلس الأعلى للصحافة من جانب آخر. وهو الامر الذي يصعب حله عن طريق اقتراحات «بالمنع» «والمصادرة» كان قد طرحها البعض في ذلك السياق.

و - تجربة الحوار الوطني:

شكلت الدعوة الى اجراء حوار وطني واسع انفتاحا واضحا من قبل الحكم على احزاب المعارضه ويعد هذا اللقاء هو الأول من نوعه في تاريخ الحياه الحزبية المصرية المعاصرة منذ عام ٧٦ وحتى الان.

وقد افتتح الرئيس مبارك جلسات هذا الحوار في ٢٩ مايو ٩٤ وكان قبلها قد اختار ٤٠ عضوا في لجنة الاعداد للحوار الوطني. وقد اعلنت الحكومة انها ترغب في استطلاع اراء احزاب المعارضة عن قرب تجاه عدد من القضايا العامة، بجانب تحديد أولويات العمل الوطني في المرحلة القادمة وفي نفس الوقت اعتبر البعض أن هذا الحوار محاولة من الحكومة لتوحيد كل الصفوف في مواجهة عمليات العنف والارهاب التي يشهدها المجتمع المصري.

وشارك في الجلسة الافتتاحية للحوار كل زعماء الاحزاب المصرية، ولكن سرعان ما أعلن فؤاد سراج الدين عل انسحاب حزب الوفد من الحوار حيث اعترض أولا على طريقه تشكيل اللجنة، وتحديد أولويات الحوار، وأعترض ثانيا على استبعاد الاصلاح السياسي والدستوري من

الحوار، وفى النهاية رأى أن «الحزب الوطنى يحاور الحزب الوطنى». وكان الحزب الناصرى قد لحق بحزب الوفد وأعلن تجميد عضويته فى جلسات الحوار لاسباب متشابهة لتلك التى طرحها حزب الوفد وإن كان قد أضاف اليها اعتراضه على وضع مصطفى خليل رئيسا للجنة الحوار باعتباره «أول من قاد عملية التطبيع مع العدو الصهيونى».

ورغم الانتقادات الحاده التى وجهتها احزاب العمل والتجمع والأحرار لطريقه عمل لجنة الحوار بل ولنتائج الحوار الوطنى نفسه، الا أنهم استكملوا مشاركتهم فيه. بل إن حزب العمل وجه انتقادات مباشرة فى صدر جريدة الشعب لموقف حزب الوفد من الحوار و«قراره المنفرد» بالانسحاب من جلساته متسائلا «لماذا تسرع الوفد وانفرد بالتصرف».

ولعل المراقب لمواقف الاحزاب الاربعة الرئيسية من الحكم قبل انعقاد الحوار الوطنى يكتشف أن «حزب الوفد» ذا الميول الليبرالية والتجمع ذا التوجه اليسارى تجمعهما عدد من النقاط المشتركة مع الحكومة وحزبها أكبر مما يجمع الاخيرة مع حزب العمل. فحزب الوفد يتفق مع الحكومة المصرية فى اغلب تحالفاتها الخارجية ويتخذ تقريبا نفس الموقف الرسمى من السودان ومن ايران كذلك فان موقفه من «الارهاب» يتلاقى فى صورته العامة مع تقديرات الحكومة لهذه الظاهرة، وهو فى النهاية حزب اصلاحى لايتقاطع اطاره النظرى مع أى توجهات أو هواجس «ثورية» أو «انقلابية» تسعى لخلق مرجعية بديله – أونقيضه – لتلك التى يتبناها الحكم. بهذا المعنى كان من المتوقع أن يشارك حزب الوفد فى جلسات الحوار الوطنى على عكس حزب العمل صاحب «المرجعية البديلة» والخطاب النقيض «من الحكومة والذى لايجعله يتقاطع معها الا فى النذر اليسير.

ولعل حزب التجمع كان أكثر الاحزاب اتساقا مع مواقفه وتوجهاته الجديدة التى اختارها لنفسه، بصرف النظر عن صحتها من عدمه فهو لايسعى كما يقول الى تطبيق الاشتراكية فى مصر وانما الى احداث اصلاحات فى اطار النظام الرأسمالى القائم وهذه الاصلاحات لايمكن أن تتحقق الا من خلال «الحوار» مع الآخر، أى الحكومة والحزب الحاكم، ومن هنا كانت مشاركته فى الحوار الوطنى. كما مثل هذا الحوار منعطفا جديدا، وانفتاحا من قبل الحكومة تجاه أحزاب المعارضة رغم أن جلسات الحوار الوطنى اتسمت بالمركزية الشديدة.

لكن القصور الأساسى فى نتائج الحوار الوطنى لايكمن فى عدم تغيير كثير من القوانين التى ترى المعارضه انها مقيدة للديمقراطية، بقدر ماتمثل فى أنه لم يسع لخلق خطوات تمهيدية يمكن على ضوئها معالجة كثير من المشاكل التى يعانى منها النظام الحزبى فى مصر بقيوده الحالية.

٢ ـ العمليات السياسية خارج الاطار الرسمى لمؤسسات المجتمع والنظام السياسى

أخطر ما يتعرض له النظام السياسى والاجتماعى هو لجوء قطاعات منه للعمل خارج الاطار الرسمى لمؤسسات هذا النظام. فإذا ما تعددت مظاهر هذا العمل واتسع نطاقها بحيث تتزايد القطاعات الاجتماعية والسياسية التى تأخذ بها، يفقد النظام السياسى والاجتماعى معناه وقيمته، ويتعرض المجتمع للفوضى. وأخطر أشكال العمل السياسى والاجتماعى خارج الاطار الرسمى لمؤسسات النظام الاجتماعى والسياسى هى تلك التى تتضمن استخدام وسائل عنيفة.

غير أن هناك فارقا جذريا – من حيث الشكل والمضمون والآثار والنتائج النهائية – بين إطارين للعمل خارج القنوات الرسمية لمؤسسات المجتمع والنظام السياسى بوسائل عنيفة.

الاطار الاول، يمكن تسميته عموما «إطار المؤامرة». فى هذا الاطار، يقوم قطاع ما من المجتكع بتنظيم ذاته كعصبة أو منظمة سرية التكوين والعمل إنطلاقا من رفض مشروعية النظام السياسى والاجتماعى ويقصد الاطاحة بهذا النظام (بوسائل عنيفة) وانشاء نظام آخر يتوافق مع البناء الايديولوجى لهذه العصبة أو المنظمة .أما الاطار الثانى، فيمكن تسميته عموما «حركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى الجماهيرى»، فى هذا الاطار يقوم قطاع ما من المجتمع بأعمال عنيفة بقصد تحريك مطالب لا تجد معالجة منهجية مقبولة من جانب مؤسسات النظام الاجتماعى والسياسى. وهذا هو الاطار الذى قد تضطر جماعات جماهيرية مثل العمال لإستخدامه فى مصر.

فى الحالة الاولى ينطلق العمل خارج الاطار الرسمى لمؤسسات المجتمع والنظام من رفض مشروعية هذا النظام. وفى الحالة الثانية لا يشتمل العمل خارج الاطار الرسمى لمؤسسات المجتمع والنظام على مثل هذا الرفض من حيث المبدأ، وإن كان ينطوى على فشل المؤسسات فى التعاطى السلمى والمنهجى مع مطالب جماهيرية.

وفى الحالة الأولى يكون العنف عملا هجوميا مدبرا ومنهجيا وغالبا ما يتسم بقدر من الديمومة. وفى الحالة الثانية يكون العنف عملا دفاعيا احتجاجيا غير مدبر وغالبا ما ينتهى دفعة واحدة.

وبتعبير آخر، فإنه فى حين تتحمل عصب أو منظمات سياسية تتبنى فكرا ينهض على العنف بالضرورة مسئولية هذا العنف ونتائجه، فإن مؤسسات المجتمع والنظام السياسى هى التى تتحمل مسئولية لجوء قطاع اجتماعى/ جماهيرى لوسائل النضال العنيف، كأسلوب يصبح وحيدا واضطراريا لرفع المطالب وايصال رسائل الاحتجاج. ويجب ان نميز تمييزا قاطعا بين الاطارين.

ويمكننا أن نظهر هذا التمييز بوضوح من خلال دراسة العنف الأصولى الدينى من ناحية، والاحتجاجات العمالية من ناحية أخرى، وما ينطوى عليه كل منهما من تفاعلات ونتائج.

أ ـ ظاهرة الارهاب والعنف الأصولى عام ١٩٩٤

د. أحمد جلال عز الدين

ساد شعور عام بين المواطنين ـ وكثير من المثقفين ـ أن ظاهرة الارهاب قد بدأت فى الانحسار خلال عام ١٩٩٤، ولاشك أن هذا الشعور له مايبرره سواء من الناحية الواقعية، أو كنتيجة لتدفق اعلامى صاحب نجاح الأجهزة الأمنية فى توجيه ضربات قاصمة لخلايا ارهابية نشطة. وإذا كان الغرض الأساسى للارهاب هو نشر الرعب العام من خلال عمليات متلاحقة تحدث الترويع للناس، فإن خطر الارهاب قد تراجع مع ازدياد الشعور بالأمن، وتحول التهديد الارهابى إلى أهداف هامشية تدل على ضعف التنظيمات ومحدودية قدراتها خاصة فى المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

ويتركز معيار نجاح أساليب مكافحة الارهاب فى تأثيرها على الأمن الشعورى للجماهير، لأن ذلك يعنى فى المقابل فشل الارهاب فى اثارة الفزع بين المواطنين. لكن قد يتأتى هذا الفزع أحيانا من الاجراءات الأمنية ذاتها عندما تكون متجاوزة أو غير متناسبة مع الحدث الارهابى أو حجم التنظيم الذى تواجهه، ومثال ذلك نشر قوات هائلة فى حى من أحياء المدينة، أو اتخاذ اجراءات أمنية ضاغطة، لأن ذلك يؤدى إلى نتيجتين:

الأولى : خلق احساس غير صحيح لدى الجماهير بأن التنظيم على درجة عالية من القوة تتطلب مواجهتها استخدام هذا الكم الضخم من القوات، كما يعطى انطباعا لدى وسائل الاعلام الأجنبية بأن الارهاب فى مصر مشكلة بالغة الخطورة تتطلب مثل هذا الاستنفار الأمنى.

الثانية : أن من أهداف الارهاب دفع السلطات إلى اتخاذ اجراءات أمنية مشددة تثقل وطأتها على المواطنين جميعا، فيكون رد الفعل هو التعاطف مع الارهابيين وتأكيد دعاواهم بأنهم يعارضون سلطة باطشة وأنهم على حق فى مهاجمتها.

والواقع أيضا أن مثل هذا الحشد الأمنى لم يقع فى القاهرة ـ بصفة خاصة ـ خلال عام ١٩٩٤، بعكس الحال فى أعوام سابقة (حالة امبابة وغيرها) مما عزز أحد أسباب الاحساس بضمور خطر الارهاب وانحساره.

كما أن حركة الارهاب قد خسرت ميدان محاولة اجتذاب المتعاطفين، بل على العكس شجب قطاع عريض من المواطنين أعمال الارهاب التى أودت بحياة أبرياء وأضرت بشكل واضح بالمصالح القومية خاصة مورد السياحة الذى يتكسب منه بصورة مباشرة عشرات الآلاف من الناس، كما يعود على الاقتصاد القومى بعائد كبير.

ويعتمد استمرار أى تنظيم ارهابى على عدة مقومات أهمها:

- القدرة على تجنيد أعضاء جدد حتى يمكن للتنظيم أن ينمو وتتسع قدراته ويشكل قوة لها حسابها فى ساحة الصراع.
- وجود كوادر قيادية جاهزة لكى تحل محل القيادات التى يقبض عليها أو تلقى مصرعها فى الصدام مع الأجهزة الأمنية أو اثناء العمليات الارهابية.
- نظام أمنى داخلى يكفل السرية الكاملة فى الاتصالات والعمليات ويحول دون اختراق الأجهزة الأمنية للتنظيم ويوقع عقوبات صارمة على من يخرج على التسلسل القيادى أو يفكر فى الانشقاق عن التنظيم أو خيانته.
- قيادة ذات جاذبية وقدرة على الاقناع تضمن الولاء الكامل من أعضاء التنظيم.
- مصادر للتسليح والتمويل وأماكن للتدريب وأخرى للاختفاء والإيواء.
- علاقات دولية وثيقة خاصة بالمنظمات العقائدية التى تمتد فروعها أو اتصالاتها لتشمل دولا عديدة.

والملاحظ وفقا لهذه القواعد أن الارهاب فى مصر قد تراجعت قدراته. فمن المحسوس أن قدرة التنظيمات المتطرفة على تجنيد الأعضاء الجدد قد أصبحت محدودة لفشل دعاوى الارهاب فى اثبات صحة أفكارها التى فضحتها كثرة من ممارساتهما، بالاضافة إلى ماوضح من سوء مآل من ينضم لهذه التنظيمات. كما تفيد الملاحظة أيضا افتقار التنظيمات إلى الشخصيات القيادية المؤثرة، فقد نتج عن سقوط بعض القيادات الهامة الركود شبه التام للخلايا التى كانوا يحركونها، وفى نفس الوقت نجحت أجهزة الأمن إلى حد ملحوظ فى اختراق بعض التنظيمات وقطع مواردها الخارجية وضبط كميات كبيرة من الأسلحة والأموال واستعادة عدد من أعضاء التنظيمات من الخارج بناء على اتفاقيات أو تفاهم على التعاون فى مجالات المكافحة مع بعض الدول التى يوجد على أرضها مثل هؤلاء الأعضاء.

(١) الملامح العامة لتطور الظاهرة:

من المؤسف أنه لاتوجد احصاءات دقيقة يمكن الاعتماد عليها فى اجراء تحليل شامل واستنتاج مؤشرات صادقة لتطورات الظاهرة بالمقارنة مع الأعوام السابقة. ولذلك يعتمد الباحث على تحليل المضمون مما ينشر من أنباء تتعلق بالظاهرة فى وسائل الاعلام. ويعطى هذا الاجتهاد القدرة فقط على تكوين فكرة عامة عن اتجاهات الظاهرة، دون تحليلها بالأسلوب العلمى الذى يتطلب ليس فقط أرقاما عن أعداد العمليات وإنما تفاصيل شاملة زمانيا ومكانيا وتفاصيل وافية عن الجناة والضحايا وغيرها.

ويقود استقراء أخبار العمليات الارهابية خلال عام ١٩٩٤ إلى الملاحظات الآتية:

(أ) أن الشهور الأربعة الأولى من العام قد شهدت أقصى درجات المواجهة بين الشرطة والتنظيمات الارهابية، حيث وقع فى خلال هذه الفترة مايوازى تقريبا عدد العمليات الارهابية والأنشطة الأمنية التى وقعت فى الشهور الثمانية التالية من العام.

(ب) أن هذه الفترة شهدت استخدام الارهاب للمتفجرات بصورة أكثر من غيرها من الأسلحة الارهابية. فقد ضبطت كميات من المتفجرات فى حالات عديدة عند تهريبها من المحاجر لبيعها للعناصر الارهابية، كما شنت التنظيمات الارهابية حملة منسقة من التفجيرات لعبوات ناسفة صغيرة موقوتة أمام عدد من البنوك مثل البنك الأهلى بشارع شريف وبنك مصر فرع محمد فريد وبنكى الأهلى ومصر - أمريكا بجاردن سيتى وبنوك أخرى بالجيزة وأبوتيج وغيرها، إلى جانب انفجارات أخرى مثل قطار سياحى قرب أبوتيج أدى إلى اصابة ١١ راكبا من بينهم ٦ سائحين.

(جـ) تكررت حوادث الاعتداء على وسائل النقل خاصة تلك التى يستقلها السائحون، وإن كان هذا التكرار يتجه نحو الانخفاض بصفة عامة. إلا أن مجرد وقوع عدد من هذه الحوادث يثبت أن الارهاب يحاول جاهدا الاستمرار فى ضرب السياحة وأن استراتيجيته لازالت تتضمن الاصرار على تحقيق هدف القضاء على السياحة فى مصر. ففى شهر فبراير تعرض أتوبيس تابع لشركة أسمنت أسيوط لاطلاق النار، وكان يقل بين ركابه خبراء رومانيين. كما تعرض قطار لاطلاق النار أثناء مروره بمحافظة أسيوط وأصيب أربعة ركاب من بينهم سائحتان إحداهما بولندية والأخرى تايلاندية، بينما تعرض ثلاثة قطارات فى نفس المنطقة لاطلاق النار فى شهر مارس وأصيب فى هذه الحوادث ١٢ راكبا، كما تعرضت باخرة سياحية لاطلاق النار فى سوهاج وأصيبت إحدى السائحات ثم تعرضت باخرة أخرى تقل ١٧ سائحا لاطلاق النار أثناء مرورها بمحافظة أسيوط، وأطلق النار على قطار بأبوتيج فى شهر ابريل. وإلى جانب مهاجمة وسائل النقل حدثت أيضا عملية طائفية تمثلت فى اطلاق النار على دير المحرق بأسيوط فى شهر مارس أدى إلى مصرع أربعة أشخاص واصابة ثلاثة آخرين.

(د) كما شهدت الشهور الأربعة الأولى مواجهة أمنية مكثفة أدت إلى ضبط أعداد كبيرة من المتطرفين وكميات من الأسلحة والمتفجرات. فقد ضبطت قوات الأمن فى شهر يناير كميات كبيرة من الأسلحة وأجهزة ارسال اذاعى متطورة تحمل علامات إيرانية فى مخازن سرية بالمنوفية، كما ضبطت ثلاثة محاجر تبيع المتفجرات لأعضاء الجماعات فى القاهرة. كذلك ضبطت الحملات الأمنية كمية كبيرة من المتفجرات فى السويس وبنى سويف وجنوب سيناء، وتمكنت سلطات الأمن من استعادة ٢٣ شخصا هاربا من أعضاء الجماعات بالخارج كإحدى ثمار الجهد فى مجالى التعاون الدولى لمكافحة الارهاب، وفى نفس الشهر تم ضبط تنظيم بالجيزة كان يخطط للقيام بأعمال عنف خلال عيد الشرطة، ونشرت الصحف أنباء بدء التحقيقات مع ٢٠٠ شخص فى قضية اعادة تشكيل الجماعة الاسلامية، وفى نهاية الشهر حاصرت قوات الأمن ٦ مناطق فى محافظة أسيوط وضبت ١٧٦ شخصا ينتمون للجماعات من بينهم ٤٨ شخصا من المطلوبين فى قضايا. وفى المنيا وقعت اشتباكات فى قرية المحرص أدت إلى مقتل أحد المواطنين والقبض على ١٢٠

عضوا بالجماعات، وفى شهر فبراير قامت السلطات بتمشيط الزاوية الحمراء بالقاهرة ووقع اشتباك أدى إلى مصرع ٧ من أعضاء الجماعات وضبط كمية من الأسلحة والمتفجرات ومبالغ مالية كبيرة، وتكررت الحملات على مناطق بالمنيا حيث تم ضبط ١٢٧ عضوا بالجماعات، وفى السيدة زينب لقى ٣ من أعضاء الجماعات مصرعهم فى صدام مع الشرطة، كما لقى عضو بالجماعة الاسلامية فى أسوان مصرعه وآخر فى سوهاج فى مواجهة مع قوات الأمن، ثم فى صدام آخر لقى ثمانية من أعضاء الجماعة ومجندى الشرطة حتفهم فى صدام بأسوان. وفى القاهرة تم القبض فى شهر مارس على ٧ من قيادات الجماعات وضبط مخزن يحتوى على ٥٠٠ كجم من الديناميت وستة آلاف متفجر، ولقى اثنان من أعضاء الجماعات مصرعهم فى اشتباكات مع الأمن فى أبى تيج، وفى نفس الشهر قتلت قوات الأمن ستة من أعضاء الجماعات بأبى تيج بينما لقى مجند مصرعه، وأحبطت السلطات محاولة لتهريب أسلحة وذخيرة داخل طرد بميناء نويبع، وقتلت قوات الأمن ٣ من أعضاء الجماعات فى اشتباكات بجزيرة المعابده فى أسيوط، ولقى عضو بالجماعة الاسلامية مصرعه فى منفلوط بأسيوط.

(هـ) وخلال هذه الفترة أيضا قامت الجماعات المتطرفة بعدة عمليات ضد الشرطة بدأت فى يناير بمقتل مقدم ومساعد شرطة فى أسيوط. كما استشهد جندى فى اشتباك مع عناصر الجماعات فى المعصرة بالقاهرة وأدى الاشتباك إلى مصرع اثنين من المتطرفين والقبض على اثنين آخرين وضبط مخزن للمتفجرات. وفى أسيوط اغتالت الجماعات مساعد مدير أمن سوهاج أثناء زيارته لأسيوط، كما لقى مساعد شركة مصرعه فى أسوان، واستشهد ضابط وأصيب أحد الخفراء فى البدارى، كما قتل مساعد شرطة وأصيب آخر فى ديروط، ولقى أمين شرطة من قوة مباحث أمن الدولة مصرعه فى أسيوط، وقتل جندى مرور بادفو بأسوان، وفى مارس قتلت الجماعات شيخ خفراء قرية درنكة، واستشهد ثلاثة من رجال الشرطة بأسيوط، كما قتل رقيب بشرطة المرور بأسيوط، ثم قتل ٤ جنود شرطة وأصيب ضابطان فى هجوم على استراحة الضباط بصدفا بأسيوط. وفى القاهرة أصيب ضابطان من ضباط سجن أبو زعبل فى هجوم بعبوة ناسفة على سيارتهما.

(و) كان شهر ابريل قمة المواجهة بين الأمن والجماعات، حيث شهد مصادمات مثيرة شكلت نقطة تحول فى مسار النشاط الارهابى فى مصر، وانعكست على قدرات الجماعات المسلحة فى القيام بأعمال العنف خاصة فى المدن الكبرى. ففى بداية الشهر اغتالت الجماعات المسلحة شخصية كبيرة من رجال الأمن هو اللواء / رؤوف خيرت وكيل مباحث أمن الدولة وصاحب الخبرة الطويلة فى النشاط الدينى فى مصر. ووقع الاغتيال فى جرأة تامة وبتدبير محكم، وأحدث صدمة للجمهور ورجال الأمن الذين كانوا قد تمكنوا قبلها بأيام من قتل أحد القيادات الهامة فى التنظيمات المسلحة وهو عادل صيام الذى كان له دور خطير فى التخطيط للعمليات الارهابية وتنفيذها. وأعقب ذلك اغتيال قائد قوات أمن أسيوط وحارسه واصابة سائقه فى عملية قام بها أربعة من أعضاء الجماعات، وفى نهاية الشهر لقى القيادى طلعت ياسين همام مصرعه وأربعة آخرون من أعضاء الجماعات فى أسيوط، وكانت هذه الضربة الأمنية ذات تأثير بالغ على الجماعات التى اهتزت بشدة نتيجة فقدها لقيادات مؤثرة تتزعم النشاط الداخلى وتمسك بخيوط الربط بين عناصر التنظيم.

وخلال هذه الوقائع الهامة حدثت عدة عمليات متفرقة أسفرت عن مقتل عدد من أعضاء الجماعات فى أسيوط. وفى نفس الوقت لقى عدد من المجندين والجنود مصرعهم فى اعتداءات وقعت عليهم فى مناطق مختلفة من المحافظة.

(ز) بعد هذه الأحداث تركز العنف فى محافظات أسيوط وبعض الحوادث فى المنيا وسوهاج، وقتل فى هذه الأحداث عدد من عناصر التطرف وعدد من رجال الأمن، ولم يقع فى القاهرة أو الاسكندرية أو المدن الأخرى أحداث ذات قيمة إلا محاولة اغتيال الكاتب الكبير نجيب محفوظ فى ذكرى حصوله على جائزة نوبل، وتمكنت قوات الأمن من ضبط الجناة فى زمن قياسى بعد اشتباك فى إحدى ضواحى القاهرة (عين شمس) أسفر عن مقتل أحد عناصر الجماعات وأحد المواطنين.

ووقعت حوادث متفرقة فى قنا والغردقة للاعتداء على السائحين، ولكنها ليست بالكثافة التى كانت عليها النشاطات الارهابية ضد السياحة فى مصر. كما لوحظ ارتفاع عدد القتلى من أفراد الجماعات فى بعض المحافظات خاصة فى الصعيد، كما ضبطت الشرطة كمية كبيرة من الأسلحة فى الحملات التى قامت بها على أوكار الارهاب.

ويمكن بإيجاز رصد أهم الاتجاهات الرئيسية لتطور ظاهرة الارهاب فى عام ١٩٩٤ من خلال العرض السابق فيما يلى:

- أن الشهور الأولى من العام قد شهدت تصاعدا حادا فى النشاط الارهابى الذى تركز فى عمليات التفجير ضد

البنوك ومهاجمة وسائل النقل السياحي التي أودت بحياة بعض السائحين واصابة آخرين منهم، كما تعرض رجال الشرطة لاعتداءات أسفرت عن استشهاد عدد من الضباط والجنود، وبدت التنظيمات الارهابية ممسكة بزمام المبادرة خاصة وأن التغطية الاعلامية والإثارة التى تحملها العمليات والنشاطات الارهابية فى المدن، تنتج صدى كبيرا وتعطى صورة مبالغا فيها عن الوضع الأمنى فى مصر.

وخلال الفترة من ١٦ فبراير إلى ١٧ ابريل أصدرت الجماعة الإسلامية حوالى سبعة بيانات إلى الصحف والسفارات ووكالات الأنباء تثبت فيها مسئوليتها عن تلك العمليات.

• بداية من شهر ابريل تحول جهاز الأمن إلى اتخاذ أسلوب المواجهة الشاملة التى تركز على المعلومات الدقيقة عن النشاط الارهابى، ونتج عن ذلك مصرع عدد من القيادات الارهابية خاصة عادل صيام وطلعت ياسين همام، بالاضافة إلى مقتل حوالى ١٢٨ من العناصر التى أفادت معلومات الشرطة أنهم من الارهابيين النشطين خلال عام ١٩٩٤، وأدى هذا إلى انحسار الأنشطة الارهابية عن المدن وتحوله إلى بعض محافظات الصعيد التى استمرت بها بعض العمليات الصغيرة لمجرد اثبات الوجود.

• وتدخل عملية محاولة اغتيال الكاتب نجيب محفوظ ضمن هذا الاتجاه نحو اثبات الوجود رغم عجز التنظيمات عن الاستمرار فى ممارسة عملياتها المؤثرة على الاستقرار السياسى والاقتصادى. فالمجنى عليه رجل طاعن فى السن ولاحول له ولاقوة، ولاتحيط به حراسة من أى نوع، ومحاولة اغتياله تمت بهدوء باستخدام مطواه وليس سلاحا ناريا أو متفجرات تستلفت الأنظار. ومن الطبيعى أن العملية تجذب انتباه وسائل الاعلام العالمية لأنه يحمل جائزة نوبل وكان توقيت العملية فى وقت يهتم فيه العالم باختيار من سيحظى بالحصول على الجائزة فى هذا العام. ولهذا لجأ الارهاب إلى عملية سهلة لاتحتاج إلى تمكن أو قوة أو مهارة، ولكنها تشيع فى العالم أن الارهاب موجود فى مصر وله دور نشط على خلاف الحقيقة.

• اتسم عام ١٩٩٤ بقدرة أجهزة الأمن على إجهاض عدد كبير من العمليات الارهابية قبل وقوعها، كما تسلمت أجهزة الأمن عددا من الأشخاص المطلوبين من دول أخرى مثل باكستان، وأيضا أمكن ضبط المتسللين من الحدود ومحاولات تهريب الأسلحة إلى داخل البلاد.

• كان انعقاد مؤتمر السكان بالقاهرة، والذى توافد على مصر خلاله آلاف من المشاركين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية ورجال الاعلام والشخصيات الكبيرة، دليلا على ثبات واستقرار الحالة الأمنية فى مصر خاصة القاهرة والمناطق السياحية بالأقصر. لكن انتقد البعض ما اسماه الاستنفار الأمنى، الذى يعطى فى بعض الأحيان صورة سلبية عن الحالة الأمنية، إلا أن ضرورة الاحتياط كانت تفرض تلك الاجراءات التى نجحت تماما فى توفير الأمن أثناء المؤتمر، ولم يكن فى استطاعة أحد أن يغامر باعطاء الفرصة لعملية مهما كانت ضآلة حجمها لكى تعكر صفو المؤتمر.

(٢) الاستراتيجية الأمنية ومواجهة الارهاب :

لاينكر أحد أن مواجهة ظاهرة الارهاب هى عبء تتحمله بالدرجة الأولى ـ حتى الآن ـ الأجهزة الأمنية وحدها. وعلى الرغم من تكرار المناداة بضرورة وضع استراتيجية قومية لمواجهة الظاهرة من جذورها وأسبابها، إلا أنه لاتوجد حتى الآن سوى جهود متفرقة لمحاولة علاج الظاهرة دون أن يربطها نسق واحد أو يجمع بينها تخطيط يحدد الأهداف والبرامج والآليات والمراحل والمهام والتكليفات. بل ان الظاهرة لم تتوحد بشأنها جهود علمية منسقة لدراستها دراسة شاملة وعميقة وواقعية تتسم بالحياد العلمى حتى يمكن تشخيصها تشخيصا سليما يمكن على أساسه وضع خطة العلاج، وبناء الاستراتيجية القومية اللازمة لمواجهتها خاصة وأنها ظاهرة وافدة لم تعرفها الأمة المصرية بهذا الحجم وتلك الكثافة من قبل.

وإذا عدنا إلى الجهود الأمنية التى تعمل وحدها فى الميدان تقريبا بفاعلية، فإن الملاحظ وجود تطور كبير فى أسس تعامل الشرطة مع الظاهرة.

فمنذ اجتياح الظاهرة للمجتمع المصرى عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٣ يمكن القول أنه لم يكن لدى جهاز الأمن استراتيجية من أى نوع. وإنما كان هناك تعامل مع الأحداث، كل موقف على حدة، دون الربط بينها فى سياسة موحدة لهذا التعامل أو معرفة مناسبة لكيفية ذلك التعامل.

ففى أغلب الأحيان كانت الشرطة تفاجأ بالحدث الارهابى الذى يصدم المسئولين ويحول دون استيعابهم له بالقدر الكافى. ونظرا لعدم وجود تصور كامل لحجم النشاط وقوته وتأثيره، كانت التصرفات الأمنية قاصرة على ردود الأفعال التى تأتى دائما إما متجاوزة أو أقل من المطلوب، ومن ثم ساد الارتجال الذى أوقع فى أخطاء سمحت للنشاط الارهابى أن يتصاعد دون حساب فى فترة وجيزة.

وكانت التصرفات الأمنية تستند إلى تقديرات شخصية استنادا إلى معلومات أو مصادر غير موثوق بها. ومن هنا

سقطت الشرطة فى أخطاء قادتها إلى التنازل عن موقعها كسلطة إلى مستوى الخصم الذى يحارب أشباحا فى الظلام، ويدخل معها - على نفس المستوى - فى معارك ثأرية. فتصاعد بذلك عدد القتلى من الجانبين وسقط بينهما عدد من الأبرياء، الذين يدخل ذووهم إلى نطاق الصراع بدافع الثأر الشخصى وليس لانتمائهم إلى جانب أى طرف فى الصراع إيمانا بقضيته.

وفى النهاية بدأت عروض ومساع للحوار بين الطرفين، وحمل ذلك معنى أن الارهاب له كينونة وفاعلية وفى مركز قوة يستطيع فيها أن يحاور ويقدم شروطا، وأن الأمن هو جانب أو طرف يجب أن يكون مستعدا لتقديم تنازلات حتى يتوقف مسلسل العنف، وهذا مايخالف السياسة الثابتة للدولة التى تتلخص فى عدم التنازل للارهاب بأى صورة من الصور.

ونتيجة لهذا تبلورت ظاهرة الارهاب فى صورتها التى وصلت إليها فى عام ١٩٩٣، وبلغت حدا من الضخامة بحيث أصبحت من الأحداث اليومية المتكررة، وعلى درجة من الجسامة بحيث أصبحت تهدد حياة الناس وأمنهم فى قلب القاهرة وفى وضح النهار، بعد أن كانت محصورة فى مجرد عملية أو اثنتين كل بضع سنوات منذ عام ١٩٨١. ولاجدال أن من صفة النشاط الارهابى أن يكون متصلا ومنتظما ومتصاعدا حتى يمكن القول بوجود ظاهرة ارهاب فى مجتمع ما، ومن هذه القاعدة ومطابقتها على الواقع فى مصر، يمكن التقرير بأن الظاهرة أثبتت وجودها الحقيقى فى مصر مع بداية التسعينات.

ومن هنا كانت الحاجة الملحة لبناء استراتيجية أمنية تكفل المواجهة السليمة للظاهرة، تلك الاستراتيجية التى أخذت وضعها فى عام ١٩٩٣ وبدأت فى انتاج أثرها فى الربع الأول من عام ١٩٩٤، وكانت أهم ملامحها مايلى:

(أ) بناء قاعدة للمعلومات، إيمانا بأن من يملك المعلومة يملك القوة، واحتاج ذلك إلى اختيار قيادات أمنية مؤهلة. ومن خلال جهود غير منكورة أمكن اختراق التنظيمات الارهابية، مع أنه من المعروف أن المنظمات العقائدية هى أصعب المنظمات اختراقها إن لم يكن ذلك يقترب من درجة الاستحالة مع تنظيم يتبع فكرا عقائديا يجعل الفرد فيه مضحيا بنفسه تماما ومستعدا للاستشهاد أو النصر. كما تتمتع مثل تلك التنظيمات بنظم داخلية صارمة تكفل السرية والأمن وتوقع عقوبات بالغة القسوة على أى عضو ينشق عليها أو يفكر فى خيانتها.

(ب) وإلى جانب الاختراق وتجنيد أعضاء فى التنظيمات، تمكنت أيضا الشرطة من تكوين مجموعات من المرشدين والمعاونين الذين قدموا خدمات من خلال تزويد رجال الأمن بما يصل إلى علمهم بحكم أوضاعهم الاجتماعية، أو ظروف وجودهم داخل المناطق التى يتركز فيها الوجود الارهابى.

(جـ) التركيز على رفع مستوى أداء ضباط وجنود الشرطة وحتى المجندين والخفراء، سواء بالتدريب الجاد أو استخدام الأسلحة والمعدات الحديثة، أو التوعية والتعريف بالأساليب الارهابية وكيفية مواجهة العمليات الارهابية والاحتياط منها والتعامل معها عند وقوعها ومطاردة مرتكبيها.

(د) توجيه الضربات الأمنية أساسا إلى قيادات التنظيمات والخلايا الارهابية بقصد شل التنظيمات، وليس الاقتصار فقط على المجموعات المنفذة التى يمكن للتنظيم تعويضها بسهولة.

(هـ) وضع خريطة تفصيلية متكاملة بناء على التحريات الداخلية والخارجية، للتعرف على كافة المشاركين فى التنظيم وأدوارهم فى التجنيد والتمويل والتسليح والتخطيط للعمليات، أو المجموعات المعاونة التى تقوم بدورها فى رصد الأهداف وإيواء الفارين وغير ذلك.

(و) تتبع القيادات الارهابية الموجودة فى الخارج ورصد تحركاتها وانتقالاتها واتصالاتها بالداخل، وتبادل التعاون الدولى وتوسيع نطاقه فى مجال تبادل المعلومات والتحريات والخبرات، وعقد اتفاقيات لتسليم المجرمين أو التعاون الفعلى والواقعى المتمثل فى الإبعاد والترحيل والمعاملة بالمثل.

وإذا كانت هذه هى الملامح الرئيسية التى يبدو أن الاستراتيجية الأمنية قامت عليها فى ١٩٩٤، فإن تطبيقها على أرض الواقع قد حقق نجاحا ملحوظا فى تقليص النشاط الارهابى، وتخليص المدن الكبرى من عملياته ذات الأهمية. وبذلك يفقد الارهاب أحد أهم صفاته كارهاب حضرى، ويتحول إلى نمط العمليات الصغيرة فى بعض الأقاليم، وهو أقل كثيرا فى الخطورة كما توضح دراسات الارهاب، لأن الأهداف المؤثرة فى الاستقرار السياسى والاقتصادى تتركز عادة فى المدن، ولايبقى فى الريف إلا أهداف هامشية تخدم مهاجمتها مجرد اثبات وجود الظاهرة على الساحة دون اثبات فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها فى تدمير النظام الاجتماعى.

(٣) نظرة مستقبلية :

لايمكن القطع باختفاء الظاهرة تماما فى المستقبل المنظور، ويعتمد هذا الحكم على عدة أسباب رغم النجاح الأمنى المتواتر فى اجهاض الارهاب وتقليصه، ومن بين هذه الأسباب مايلى:

(أ) أن الارهاب فى مصر ليس ظاهرة عنف سياسى فقط، وإنما هو نتاج عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية إلى جانب الأسباب السياسية. ومازالت تلك الأسباب قائمة ولم تعالج علاجا حاسما.

(ب) استطرادا لما سبق فإن قدرة التنظيمات الارهابية على تجنيد أعضاء جدد لازالت قائمة، مادامت الدوافع الشخصية النابعة من قسوة الحياة والاحباط والبطالة والفراغ الثقافى والسياسى وغيرها من الظروف المحيطة بالشباب لم تتغير أو تتحسن إلا بدرجة غير كافية. حقيقة أن المواجهة الأمنية ومصرع عدد كبير من العناصر النشطة يمثل رادعا للكثيرين، لكنه ردع لايكفى لقمع الدوافع خاصة أن التنظيمات تعزف على وتر الدين الحساس والذى يمثل جاذبية خاصة تسهل عملية التجنيد.

(جـ) أن حجم العداءات الموجهة لمصر يتزايد مع ازدياد أهميتها الاقليمية واتساع دورها فى صياغة الحياة فى المنطقة سواء فى صورة العلاقات السياسية أو الاقتصادية، أو مساندتها للدول التى تعانى من نفس الظاهرة، وتصديها للدول التى تساند الارهاب. لذلك فإن احتمال استمرار عمليات الدعم الخارجى للارهابيين ستستمر، إلا إذا تغيرت الظروف بصورة راديكالية فى تلك الدول.

(د) أن استراتيجية الارهاب تعتمد على النفس الطويل، ومن ثم تتبع أسلوب المد والجزر، فهى تنشط عندما تهدأ نشاطات السلطات، وتكمن حين تتلقى ضربات أمنية قاصمة حتى تتمكن من استرداد أنفاسها وإعادة تنظيم قياداتها وخلاياها. ولاشك أن سياسة الاجهاض التى تقوم بها الشرطة تعرقل تنفيذ الارهاب لهذه الاستراتيجية، إلا أن الاحتمال قائم لظهور تشكيلات جديدة فى الحرب الطويلة ضد الارهاب.

(هـ) تمثل مشكلة آلاف المعتقلين نقطة ضعف فى استراتيجية المواجهة، فحتى لو كان احتجاز هذا العدد من الشباب ضروريا فى المرحلة الراهنة لنجاح مواجهة الهجمة الشرسة للارهاب، إلا أنه يمثل مشكلة مستقبلية إذ سيأتى يوم لابد من الافراج فيه عنهم، حيث سيخرجون بكل مايحملون من حقد وكراهية للمجتمع، ومن ثم يكونون وقودا أشد خطرا لحركات العنف، وهو مايجب البحث له عن علاج توقيا للنشاطات المستقبلية، وفى ظل حقيقة أن أغلب التنظيمات السابقة فى السبعينيات والثمانينيات قد تشكلت داخل المعتقلات.

(و) إلى جانب وجوب النظر فى بعض الانتقادات التى توجه بشأن انتهاك حقوق الانسان. فحتى لو اتسمت تلك الانتقادات بالمبالغة، إلا أن وجود قدر من التجاوزات أمر لايمكن الدفاع عنه، ومن الحقائق الثابتة أن حماية حقوق الانسان تحقق فوائد للمجتمع تتجاوز تلك المكاسب الأمنية الوقتية والتى تأتى على حساب المستقبل وتماسك المجتمع واحترام القانون.

أحداث العنف والمواجهة الأمنية
عام ١٩٩٤

يقدم هذا الجدول تحليلا احصائيا لأعمال العنف الأصولى والمواجهات الأمنية، التى نشرت بالصحف المصرية خلال ١٩٩٤ ويبلغ عددها ١٤٨ عملية .

حجم العملية		المبادأة		التركز الجغرافى	
صغيرة	٧٤	عمليات أمن	٨٠	القاهرة	٢٣
كبيرة	٧٤	عمليات إرهاب	٦٨	الصعيد	١١٠
				الدلتا	٩
				سيناء والبحر الاحمر	٦

ب- الاحتجــاجــات العمــالية

محمد أبو الفضل

شهد عام ١٩٩٤ العديد من مظاهر القلق والتوتر التى سادت بين الفئات العمالية فى المناطق الصناعية، والتى قد تعود أسبابه إلى سياسات الخصخصة التى يمس جانب منها مصالح العمال المباشرة، خاصة على مستوى المصانع والشركات المطروحة للبيع.

وساعد على شيوع هذا المعنى المعالجة الصحفية لموضوع الخصخصة فى صحف المعارضة ذات التوجهات اليسارية، والذى كان أبرز ملامحه تخويف العمال على الرغم من أن عمليات البيع التى تمت فى نهاية العام لم تتجاوز الثلاثة مصانع، وفى جميعها اشترط قطاع الأعمال العام المسئول عن هذه العمليات عدم الاستغناء عن العمالة قبل مضى ثلاث سنوات من تاريخ الشراء.

ومع ذلك حدث توتر فى أوساط العمال فى حال الاعلان عن بيع شركة إذ سرعان مايعلن عمالها الاضراب أو الاعتصام أو التظاهر، كنوع من الضغط على الحكومة. واتخذت اعمال الاحتجاج عند العمال خلال هذا العام ثلاثة أنماط هى الاضراب والاعتصام والتظاهر السلبى البعيد عن الشغب واحداث تلفيات فى ممتلكات الدولة.

وفى المقابل لجأت الدولة إلى عدة أساليب لاحتواء التوتر فى الأوساط العمالية من خلال تمليك العاملين حصة من الأسهم فى الشركات المعروضة للبيع من القطاع العام وضمان تمثيلهم داخل مجالس الادارة.

وقد شهد عام ١٩٩٤ تصاعدا فى معدلات أنماط الاحتجاج الثلاثة، التى نحن بصدد رصدها مقارنة بالعامين الماضيين، وان كان عام ١٩٩١ شهد أعلى معدلات اضراب، وهو مايعود على الأرجح إلى بدايات تنفيذ مشروع الخصخصة.

فقد شهد ذلك العام (١٩٩١) اعلان الدولة عن عزمها بيع مايقرب من ثلاثمائة شركة مملوكة للقطاع العام خلال العامين القادمين، وهو مالم يحدث حتى الآن، لأسباب لاتعود إلى الضغوط العمالية، وإنما إلى عوامل سياسية واقتصادية وإدارية أثرت سلبا خلال الفترة الماضية على تنفيذ ما أعلنته الدولة حول مشروع الخصخصة.

ونتيجة لعدم دقة المعلومات والبيانات، تم استبعاد بعض أشكال الاحتجاج السلبى التى لم تحدث بالفعل والتى تتعلق بالتهديد فقط بالقيام باضراب أو اعتصام ما.

ويوضح الجدول رقم ١ أشكال الاحتجاج الثلاثة التى تم رصدها خلال هذا العام. وسوف نكتفى بالتركيز على حادثين يعتبران من أبرزها خلال عام ١٩٩٤، وهما اضراب عمال المحاجر والمناجم كنموذج للاضراب المنظم، اضراب واعتصام عمال الغزل والنسيج بكفر الدوار كنموذج للاضراب العفوى، واللذين لايبعدان كثيرا عن علاقتهما بالتوجهات الاقتصادية للدولة، والتى قد تمس المكاسب المباشرة للعمال.

(١) اضراب عمال المحاجر :

يمكن القول أن صفة المفاجأة لم تكن موجودة في هذا الاضراب. فالحكومة وجهات الأمن كانت تعلم بقرار الاضراب قبل وقوعه بحوالى شهر، والذى تم اتخاذه بعد استطلاع رأى العمال فى معظم المواقع. وناقشته الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر فى ٢٩ مايو، وكلفت مجلس ادارتها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاضراب وتحديد توقيته المناسب. وتم الاعلان عن تلك القرارات قبل شهر من تنفيذ الاضراب. كما تخلله واعقبه مفاوضات مع الحكومة حول المطلب الأساسى للعمال باستمرار دعم صناعة المناجم.

فقد أضرب العمال عن العمل فى المناجم لمدة يومين (٢٩-٣٠) يونيو بناء على قرار الجمعية العامة لنقابتهم، وذلك احتجاجا على موقف الحكومة وعدم صرف مستحقاتهم التى تبلغ ٤٠ مليون جنيه سنويا، تدفعها الدولة منذ عام ١٩٨٠ لدعم صناعة المناجم، بمقتضى قانون المناجم والمحاجر ٢٧ الذى صدر فى عام ١٩٨١.

وخلال هذا الاضراب برز الدور الملموس للنقابة العامة لعمال المناجم، واستطاعت أن تقود عملية التنظيم للاضراب وصولا إلى تحقيق الأهداف. فقد قررت النقابة اعطاء مهلة مدتها عشرة أيام بعد الاضراب التحذيرى يعقبها اضراب عام مفتوح، إذا لم تتم الاستجابة لمطالب العمال والخاصة بصرف الحوافز والمكافآت المتوقفة. وفى هذا الصدد وقع العاملون على مذكرة احتجاج إلى محافظى الأقاليم التى يعملون بها وأعضاء مجلس الشعب والشورى، توضح مخاطر العمل في هذه الصناعة، وضرورة الاستمرار فى دعمها. وفى مواقع الاضراب المتعددة رفع العمال لافتات ناشدوا فيها الرئيس حسنى مبارك التدخل لوقف القرار.

واستجابة لضغوط العمال واصرارهم على المضى فى الاضراب، انعقد اجتماع وزارى مصغر لبحث المشكلة حضره رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والقوى العاملة والمالية وقطاع الأعمال العام والتنمية الادارية. وذلك بعد أن خاطبت وزارة الداخلية وزير قطاع الأعمال التدخل.

وفي النهاية أسفرت المحاولات عن قيام الشركة القابضة للتعدين والحراريات باعطاء شركات المناجم قروضا لصرف جزء من المكافآت. وفى نفس الوقت أجرى وزير قطاع الأعمال العام مفاوضات مع قيادات النقابة العامة لعمال المناجم لصرف مستحقات شركات المناجم، التى أضرب بسببها العمال، والتى برر وزير المالية وقفها بأن الاستمرار فى سياسة دعم هذه الصناعة لايتوافق مع برنامج الخصخصة.

(٢) اضراب عمال كفر الدوار

لم يكن اضراب عمال الغزل والنسيج بكفر الدوار هذا العام هو الأول من نوعه، إذ سبقته عدة اضرابات خلال السنوات الماضية ومعظمها يعبر عن الاحتجاج على تخفيض الحوافز والمكافآت أو الرغبة فى زيادتها، وان كانت أحداث هذا العام اتخذت شكلا عفويا غير منظم كرد فعل لبعض السياسات غير المحسوبة من قبل الادارة العليا للمصنع.

وتعود بدايات الأحداث إلى مساء يوم ٢٧ سبتمبر عندما أعلن عمال الوردية الثالثة بمصنع الغزل الاعتصام، ثم لحقهم العديد من العمال بالمصنع في الأيام التالية وأعلنوا فى الأول من أكتوبر الاضراب عن العمل، حتى يتم وقف القرارات التى أصدرها رئيس مجلس ادارة الشركة والتى كان من أبرزها: حرمان العامل الذى يقوم بأجازة مرضية أو اعتيادية ولو ليوم واحد خلال شهر من حافز الانضباط، وكذلك حرمان العامل الذى يقوم بعمل خفيف بسبب المرض من حافز المواظبة، وفضلا عن الاجراءات الأخرى الخاصة بتشديد الجزاءات. وأكد رئيس مجلس ادارة الشركة فى تحقيقات النيابة أن هذه الاجراءات كانت تنفيذا لتعليمات صادرة من الشركة القابضة للغزل ووزارة قطاع الأعمال العام. بينما اتهم تقرير لجنة تقصى الحقائق رئيس مجلس الادارة وحمله المسئولية الكاملة عن تدهور الأوضاع داخل الشركة. وأوضح التقرير أن ادارة الشركة بسياساتها الخاطئة تسببت فى حالة التوتر نتيجة قراراتها التى لم تتطرق لمشاكل الشركة الحقيقية.

ولم تهدأ الأوضاع فى كفر الدوار إلا بعد الاستجابة لمطالب العمال والغاء معظم الاجراءات التى تمس حوافز العمال ومنحهم الحوافز المستحقة ووضع أسس جديدة للثواب والعقاب وعزل رئيس مجلس ادارة الشركة بشكل مؤقت حيث عاد بعد شهر تقريبا إلى موقعه مرة أخرى.

وأصدر وزير قطاع الأعمال العام والدولة للتنمية الادارية قرارا بتشكيل لجنة ثلاثية للتعرف على المشاكل الخاصة بالعمالة فى شركات قطاع الأعمال العام، على أن تتولى اللجنة وضع الاقتراحات والحلول الملائمة لهذه المشاكل. ويعكس هذا القرار مدى الاهتمام الذى أولته الدولة لأحداث كفر الدوار. إذ أسرعت منذ البداية باحتواء الأزمة ومحاولة الحيلولة دون انتشاره إلى باقى القطاعات حيث تم عقد لقاءات شبه مستمرة من خلال المؤتمرات التى شاركت فيها عدة فئات عمالية، كانت تطالب دوما باجراء حوار مع الحكومة قبل الاقدام على تنفيذ أية قرارات تخص العمال. وفى هذا الاطار برزت لقاءات اللجان النقابية العامة واللقاءات المزدوجة بين القيادات النقابية والقيادات الادارية فى موقع المسئولية.

وكشفت أيضا هذه الأحداث عن أوجه القصور فى مشروع الخصخصة، وهو مايمثل صعوبة بالغة فى ظل الالتزامات والارتباطات بين الحكومة والهيئات الدولية. كما أفرزت عدة حقائق تتعلق بالحركة العمالية أهمها :

(أ) تزايد القلق والتوتر فى المواقع الصناعية ذات الأهمية الحيوية والكثافة السكانية العالية.

(ب) فشل أسلوب التحايل والمراوغة الذى تتم به أو يمكن أن تتم به عمليات البيع.

(جـ) ظهور الفجوة بين قيادات الحركة النقابية وقواعدها العمالية، وبين الحركة النقابية والدولة. وربما يأتى في هذا السياق مشروع النقابات العمالية الجديد، الذى قدمه الحزب الوطنى إلى مجلس الشعب مؤخرا والذى تكشف قراءته عن هيمنة كبيرة للادارة العليا على المجالس النقابية، ويحد من قدراتها الحركية والخدمية فى أوساط العمال.

(د) تراجع الدور الفعال للأحزاب والتنظيمات السياسية اليسارية ذات الميراث التاريخى فى أوساط العمال، واتجاه العمال للتركيز على المكاسب الاقتصادية دون الالتفات كثيرا إلى المنطلقات الأيديولوجية.

جدول رقم (١)
الاحتجاجات العمالية عام ١٩٩٤

الشهر	(١) اضرابات
يناير	أضرب عن الطعام عضو مجلس نقابة الحديد والصلب وعدد من النقابيين تضامنا مع أحد زملائهم الذى أضرب عن الطعام احتجاجا على التعسف الادارى معه. طالب المضربون بحضور وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد نقابات العمال لعرض مطالبهم ووقف التعسف الادارى.
فبراير	• أضرب عمال غزل الفيوم عن العمل لمدة يومين لعدم صرف حوافزهم المجمدة من أول يوليو ١٩٩٣. انهى العمال اضرابهم بعد مفاوضات بين النقابة والادارة والاستجابة لمطالبهم. أضرب ٣٥ عاملا بغزل الدوار (مصنع ٣) عن العمل بسبب زيادة الادارة لعدد الماكينات التى يعمل عليها العمال. الغى القرار بعد لقاء رئيس مجلس ادارة الشركة بالعمال المضربين.
يونيو	اضرب عمال المناجم والمحاجر عن العمل لمدة يومين احتجاجا على وقف الحكومة صرف مستحقاتهم والتى تبلغ ٤٠ مليون جنيه تدفعها الدولة لدعم هذه الصناعة. وافقت وزارة المالية على اساتمرار صرف المبلغ بعد مفاوضات طويلة جرب بين المسؤلين وقيادات النقابة العامة لعمال المناجم.
أغسطس	اضرب عمال النصر للمطروقات احتجاجا على عدم صرف مستحقاتهم وتخفيض الحوافز. نجح أعضضء مجلس الادارة بالتعاون مع أعضاء مجلس النقابة العامة فى انهاء الاضراب دون حدوث مصادمات مع وعد بصرف المستحقات
أكتوبر	اضرب عمال شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار عن العمل، وهو امتداد للاعتصام الذى قام به عمال الوردية الثالثة بالمصنع. وطالب المضربون بحل المشاكل التى يدعون أن الادارة تسببت فيها من جراء سياستها الجديدة.
ديسمبر	اضربت ٤٠٠ عاملة بمصنع ٣ ملابس بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة احتجاجا على ممارسات رئسة المصنع الجديدة وقيامها بنقل العاملات إلى مواقع أخرى واستبدالهن بأخريات.
	(٢) اعتصامات
يناير	أعتصام عمال مصنع تريكو جيكارو بشبرا داخل المصنع لمنع أصحابه من نقل الآلات الموجودة بداخله ثم بيعه باعتبارها الضمان المالى لمستحقات العمال التى يمتنع أصحاب المصنع منذ أربعة أشهر عن دفعها.
مارس	• اعتصام عمال المراجل البخارية لمدة ثمانى ساعات بمقر الشركة بالمنيب احتجاجا على بيع الشركة. انفض الاعتصام بعد الموافقة على صرف مكافأة ستة شهور للعمال.
ابريل	• اعتصام اكثر من مائة موظف وعمال فى جمعية أسرة المستقبل لتنظيم الاسرة امام مكتب وزيرة الشئون الاجتماعية احتجاجا على قرار حل الجمعية ودمجها بمشروع التسويق الاجتماعى وتشريدهم استجابت الوزيرة للقاء بعضهم ووعدتهم بحل المشكلة.

مايو	• اعتصام عمال الشركة العامة للبطاريات بمقرى الشركة فى دار السلام والمطرية احتجاجا على عدم صرف الحوافز كاملة. دارت مفاوضات بين رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية ورئيس الشركة القابضة للكيماويات أسفرت عن صرف نصف حوافز العمال. • اعتصام عمال الخشب المضغوط بفارسكور داخل المصنع بسبب قرار تصفيته. عقد المجلس المحلى لفارسكور جلسة طارئة لبحث اوضاع المصنع والعمال وتوصل إلى اقتراح تشغيل وحدات انتاجية داخل المصنع.
يونيو	• اعتصام عدد من سائقى ومحصلى مرفق النقل الداخلى بمدينة شبرا ولمدة يوم واحد داخل الجراج. كان العاملون قد أرسلوا عدة برقيات قبل الاعتصام لعدد من المسئولين طالبوا فيها بالتدخل لانقاذ المرفق من الفساد. • اعتصام عدد من العاملين بمشروع محاجر الشرقية فى مبنى ادارة المشروع، احتجاجا على قرار المحافظ بنقل تبعية المشروع من المحافظة إلى الوحدات المحلية، بما يهدد بتحويلهم من عمال خاضعين لقانون العمل الفردى إلى عمال موسميين ويسهل فصلهم من العمل. أدىٰ ذلك إلى قيام محافظ الشرقية ورئيس النقابة العامة لعمال المناجم بتوقيع اتفاق يقضى باستمرار تبعية مشروع المحاجر للمحافظة.
يوليو	اعتصام عدد من مدرسى الأزهر داخل مبنى المعهد الأزهرى بسوهاج للمطالبة برفع اشراف رئيس الوزراء عن الأزهر وتعيين وزير لرعاية مصالحهم، وصرف حوافزهم ومعاملتهم اداريا حسب نظام التربية والتعليم.
سبتمبر	اعتصام عمال الوردية الثالثة بمصنع الغزل بكفر الدوار احتجاجا على عدم صرف حوافزهم.
اكتوبر	اعتصام اعضاء اللجنة النقابية للعاملين بشركة الجمهورية للادوية داخل الشركة احتجاجا على ممارسات رئيس مجلس الادارة وقد طالبت اللجنة بتنفيذ لائحة الشركة فى صرف وزيادة الحوافز وصرف مكافآت نهاية الخدمة واعادة حركة الترقيات المتوقفة منذ عامين.
ديسمبر	أعتصام عمال شركة ايكاب للمواد الغذائية لمدة ثلاثة ساعات لعدم صرف مرتباتهم وطرد عدد من العاملين وقد أسفر الاعصام عن صرف المرتبات.
	مظاهرات
يناير	• تظاهر عمال شركة الرحاب بطنطا المكونة من مجموعة من المساهمين نتيجة طرد ١١٦ عاملا من المصنع بعد تحقيقه لخسائر، اتهم العمال مدير المصنع بتقويض العمال لتسهيل عملية بيع المصنع. • تظاهر اكثر من ٣٠ آلاف عامل بشركة اسكو مطالبين بصرف أرباحهم، التى يماطل مجلس الادارة فى صرفها.
ابريل	• تظاهر ٢٥٠ عاملا بمصنع هابى للبصريات مطالبين بوقف بيع المصنع حتى يتم تحديد مصير العاملين. • تظاهر عمال شركة المستودعات العامة تضامنا مع زملائهم المفصولين والذين كانوا يعملون بعقود لمدة عدة سنوات، وأدى التجمهر إلى الغاء قرار الفصل.

مايو	• تظاهر حوالى ٧٣٠ عاملا بفندق شيراتون هليوبوليس احتجاجا على طردهم رغم انتهاء عقدهم فى عام ١٩٩٩ واحلال عماله أخرى من شركة ماريوت العالمية محلهم. أيدت وزارة القوى العاملة حق العمال فى العودة وطالبت شركة ماريوت بذلك لكن الشركة رفضت التنفيذ.
يونيه	• تظاهر عمال عنابر الانتاج بالشركة الأهلية للصناعات المعدنية داخل الشركة لوقف محاولة تغيير رئيس اللجنة النقابية، ونجح المتظاهرون فى اخفاق محاولة التغيير.
اكتوبر	تظاهر عدد من العمال بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بمقر اللجنة النقابية للشركة طالب المتظاهرون بزيادة الحوافز وبدل الغذاء وصرف بدل السكن وتحسين الخدمة الصحية، وعزل رئيس مجلس الادارة.

جدول رقم (٢)

الاحتجاجات العمالية ١٩٩١ - ١٩٩٤

السنة	اضرابات	اعتصامات	مظاهرات
١٩٩١	٢٠	٣	٣
١٩٩٢	١٠	٥	٥
١٩٩٣	٩	١	٤
١٩٩٤	٧	١١	٧

القسم الثالث

أداء وسياسات النظام السياسى

مقدمة :

يركز هذا القسم من التقرير على جانب مخرجات النظام السياسى، بعد أن عالج القسمان الأول والثانى جانبى المدخلات (أولويات وموارد النظام السياسى) والعمليات بشقيها من صراع وتحالف، على الترتيب. ومخرجات النظام السياسى هى مستوى إنجازه لوظائفه وأداؤه لمسئولياته وأدواره، وذلك تبعا للأولويات التى وضعها لنفسه. ويظهر هذا الأداء فى مواقف، كما يظهر فى سياسات منظمة.

وتتنوع مجالات وضع وتطبيق السياسة ومستويات الاداء تنوعا واسعا للغاية. ولذلك فسوف نقتصر هنا على استعراض وتقويم الأداء والسياسات فى أربع مجالات هامه، وهى مجال التعبئة، والمجال الاقتصادى، والسياسة الخارجية، والسياسة الدفاعية. ومن البديهى أن أداء النظام السياسى هو مناط الحكم عليه. وكذلك فإن الانطباع المتولد عن هذا الأداء لدى المجتمع السياسى والمجتمع المدنى يشكل حجر الزاوية فى تجديد مشروعية هذا النظام.

ومن الضرورى لدراسة النظام السياسى دراسة مرضية وكامله أن نستعرض كيفيه تجديد دورة المدخلات - العمليات - المخرجات. وأهم جوانب هذا التجديد هو موقف الرأى العام من أداء النظام السياسى، وبالتالى طرح مطالب تصحيحية، يجب على النظام السياسى التعامل معها بايجابية من خلال وظيفة التأقلم.

غير أن التعرف على خريطة الرأى العام فى النظام السياسى المصرى يواجه صعوبات عملية عديدة تجعل الاطمئنان لصحة الاستنتاجات أمرا غير ممكن فى الوقت الحالى، وإن كان من الممكن والضرورى إضافة قسم رابع لهذا الجزء من التقرير فى أعداد مقبلة عندما يصير من الممكن التعامل مع الرأى العام تعاملا علميا.

أولا : الأداء التعبـــوى :

يحتاج مفهوم التعبئة إلى بعض الشرح، ولو الموجز، من وجهة نظر العلوم السياسية. فالتعبئة هى وظيفة من وظائف النظام السياسى يهدف من ورائها إلى تأكيد مشروعيته عن طريق تقديم صور وهياكل مختلفة للفعاليات المدنية والسياسية المنظمة لأطراف المجتمع المدنى والسياسى. وتتم هذه الوظيفة باستيعاب أكبر قسم ممكن من هذا المجتمع فى الخطاب السياسى (الجوهرى) للنظام السياسى، وإتاحه الفرصة للمشاركة، وتجديد حسن التوجه والمسئولية المشتركة، كضرورات مهمة لتحقيق أهداف قومية.

وفى المجتمعات الديموقراطية تتم عمليات التبعئة من خلال القنوات المتعددة للمشاركة السياسية المنظمة. وفى المجتمعات الشمولية والتسلطية، تتم التعبئة أساسا من خلال الحشد المخطط داخل قالب واحد، غالبا مايكون إما الحزب الواحد الحاكم أو جهاز الدولة .وتعد التعبئة أهم وظائف النظام الشــمــولى، على حين تعـــد فى النظام الديموقراطى وظيفة مكملة لعملية دوران السلطة بالاختيار الحر فى إنتخابات دورية نزيهة.

وتثور مشكلات كثيرة فيما يتصل بأداء وظيفة التعبئة فى مراحل الانتقال (الممتد) من نظم غير ديموقراطية إلى النظام الديموقراطى. إذ يفقد جهاز الدولة جانبا كبيرا من قدراته التخطيطية، كما يفقد الخطاب السياسى الرسمى للنخبة الحاكمة جانبا كبيرا من جاذبيته وقدرته على حشد الجماهير أو المجتمع السياسى. وفى نفس الوقت لاتكون الأطراف المختلفة فى المجتمع السياسى قد نجحت بعد فى تنظيم ذاتها بصورة مستقفة وتعددية مستقرة. كما لا تكون آليات منظمة لدوران السلطة قد استقرت. وباختصار، فإن النظام السياسى فى مرحلة الانتقال الممتد ليس كيانا عضويا شديد الصلة بالمجتمع المدنى والسياسى مثلما هو الحال فى النظم السياسية التقليدية، والشمولية والشعبوية. ولكنه ليس سوقا سياسيا منظما ومستقرا يسمح للمجتمع المدنى والسياسى بالاختيار الحر بين متنافسين على السلطة السياسية، كما هو الحال فى النظام الديموقراطى.

وغالبا مايتم اللجوء إلى مزيج من الآليات الديموقراطية والتسلطية : أى آليات تسمح بالمشاركة، وأخرى تنفرد فيها أجهزة الدولة بالاضطلاع بالمهمة، وذلك للوفاء بوظيفة التعبئة. ونستطيع أن نركز على بعض الملامح المميزة التعبئة فى النظام السياسى فى مصر من خلال إستعراض أداء هذه الوظيفة فى مواقف إستثنائية تتطلب حشدا لموارد كبيرة فى فترة زمنية قصيرة نسبيا لتحقيق أهداف محددة.

والتعبئة بهذا المعنى هى تلك الوظيفه التى تتيح للنظام السياسى مقابلة مواقف استثنائية أو خطيرة من خلال دعوة المجتمع للاضطلاع بمسئوليات وأدوار غير اعتيادية تحشد فيها موارد كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة للوفاء بأهداف قومية، أو من خلال اضطلاع جهاز الدولة ذاته بهذه المسئوليات والأدوار. وقد اخترنا دراسة أداء الوظيفة التعبوية للنظام السياسى فى مصر من خلال موقفين غير عاديين. الأول هو كارثة السيول التى داهمت صعيد مصر فى بداية شهر نوفمبر. والثانى هو عقد مؤتمر الامم المتحدة للسكان والتنمية فى القاهرة خلال شهر سبتمبر.ومن الطريف أن نقارن الأداء التعبوى للنظام السياسى بين هذين الموقفين. ذلك أن الموقف الأول داخلى وينطوى على كارثة ذات أبعاد قومية. أما الموقف الثانى فيقع فى مجال السياسة الخارجية، وينطوى على إمكانيات تحقيق مكسب قومى لمصر فى العالم الخارجى. وحيث أن الموقف من المشاركة هو جوهر معادلات الوظيفة التعبوية، فسوف نجعله حجر الزاوية فى هذه المقارنة.

١ ـ الأداء التعبوى حيال كارثة السيول بالصعيد

أسامة هيكل

هطلت السيول على مصر – وبالذات محافظات الوجه القبلى – فى فجر الأربعاء ٢ نوفمبر ١٩٩٤. وتسببت فى مصرع ٥٠٨ شخص، واهدار عده آلاف من الأفدنة المنزرعة بالمحاصيل الزراعية، وتشريد أكثر من ١٢ ألف أسرة فى محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا.

ورغم أن السيول ظاهرة طبيعية لاتعتبر كارثة فى حد ذاتها، الا أنها تتحول إلى كارثة بسبب مجموعتين من العوامل. المجموعة الأولى تتصل بفشل المجتمع فى هندسة أسلوب حياته على نحو يقلل كثيرا من مخاطر هذه الظواهر على الحياة والممتلكات، أما المجموعة الثانية من العوامل فتشمل إفتقار النظام الاجتماعى والسياسى لآليات التعامل الفعال مع الظروف الاستثنائية والنتائج الخطيرة المتوقعة لمثل هذه الظواهر الطبيعية. وسوف نلاحظ فى الاستعراض التالى لأدوار الهيئات المختلفة الضعف الشديد والطابع غير المباشر المفروض على المشاركة الشعبية وعلى مشاركة المنظمات التطوعية. وبالتالى صارت التعبئة حيال كارثة السيول إحتكارا لجهاز الدولة. وفيما يلى نعرض لأدوار الهيئات والأجهزة المختلفة حيال هذه الكارثة.

أ ـ وزاره البترول والثروة المعدنية:

زاد من حجم الكارثة الصاعقة التى اصابت مستودعى البترول فى قرية درنكة القريبة من مدينة أسيوط. فانفجر المستودعان ليسببا حرائق ضخمة فوق مياه السيول التى حملتها إلى قرية درنكة لتؤدى الى مصرع ٥٠٢ شخص حسب أقل التقديرات خلال لحظات.

وقد تبين – بالدراسة – أن المنطقة أعلى قرية «درنكة» بها ٧خزانات بترول تعد احتياطيا استراتيجيا لوقود محافظة أسيوط وما حولها. وهناك ٥ مستودعات من بينها ما أنشأتها القوات المسلحة منذ عام ١٩٦٩. وفى عام ١٩٧٤، قامت القوات المسلحة بتسليم هذه المستودعات الخمسة لتصبح تحت اشراف الجمعية التعاونية للبترول.

وعقب ذلك اسرعت الجمعية التعاونية للبترول فى انشاء خزانين اضافيين بواسطة إحدى شركات المقاولات، وانتهى انشاء الخزانين الأخيرين فى ١٩٧٨. ويلاحظ أن جميع هذه المستودعات وضعت على ممرات بين الجبال المحيطة بأسيوط كنوع من التأمين لها، بالاضافة لتأمينها من قبل القوات المسلحة .أما التأمين الفنى لهذه المستودعات فهو من اختصاص الجمعية التعاونية للبترول. ومنذ انشاء الخزانين الأخيرين، بدأ أهالى قرية «درنكة» يحذرون من أخطارها عليهم. وبالفعل أثمرت شكاوى المواطنين عن صدور تقرير من لجنة الأمن الصناعى فى عام ١٩٩٢، تضمن ٦توصيات هامة كلها تحذر من خطر انفجار هذين المستودعين، وتطالب بضرورة تركيب شبكه اطفاء فنية تعمل تلقائيا أعلى الخزانين لعدم وجود أى نظم إطفاء بهما، وتركيب «أوشاش» تبريد مياه عليها، ووضع شبكة انذار آلى بجميع جوانب الموقع تصب فى المستودع لضمان سرعة الحركة والتصرف، مع توفير صندوق خشبى ذى واجهة زجاجية وايداع خرطومين وقاذف متعدد الأغراض بالصندوق بجوار كل حنفية حريق بالموقع.

كما طلبت لجنة الأمن الصناعى زيادة عدد عمال الأمن الصناعى إلى ٨ أفراد بكل وردية بدلا من ٣ فقط، مع تدريبهم التدريب الكافى على طرق استخدام أجهزة الاطفاء والانذار، وعمل تجارب وهمية كل فترة لنشر الوعى اللازم بينهم على كيفية عمل المكافحة اللازمة. وطالبت ايضا بالتوسع فى نشر أجهزة الاطفاء اليدوية من بودرة وثانى أكسيد الكربون لتأمين جوانب الفرع الادارى بالمستودعين، وتوفير جهازى إطفاء بودرة بسعة ٥٠ كيلو جرام لعنبرى الشحن والتفريغ بالمستودعين. ويلاحظ أن التقرير لم يصدر أيه توصيات بالمستودعات الخمسة التى قامت بانشائها القوات المسلحة منذ ١٩٦٩، مما يدل على مراعاة كافة سبل الأمن الصناعى بها. ورغم هذه التوصيات، لم تنفذ توصية واحدة منها، مما يؤكد مسئولية الجمعية التعاونية للبترول عن هذه الحرائق. وزاد من الاحساس بعدم اكتراث المسئولين بالوزارة بهذه الكارثة، ما أعلنه الدكتور حمدى البنبى وزير البترول أمام الرئيس حسنى مبارك فى أسيوط بعد الكارثة بثمانية أيام فقط. فقد أعلن أن هذين المستودعين يخصان القوات المسلحة، وأن باقى المستودعات يعود الى عهد الاحتلال الانجليزى، الأمر الذى يؤكد أن الوزير المسئول لم يفحص أمر هذه المستودعات لمدة ثمانية أيام بعد وقوع الكارثة، أو أن المسئولين على المستويات الأقل زودوه ببيانات خاطئة .وكلا الأمرين يؤكد أن هناك تقصيرا.

ب - وزارة الحكم المحلى:

زار الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية قرية «درنكة» المنكوبة بعد ٤ أيام فقط من وقوع الكارثة، وصرح بأن جميع الجثث تم استخراجها من تحت أنقاض القرية المنكوبة. وبعد ٤٨ ساعة فقط، نشرت وسائل الاعلام صورا لجثتين تم استخراجهما - لأم وطفلتها - من تحت الانقاض، بينما ظلت ٥ جثث أخرى من نفس الأسرة تحت الأنقاض لعجز وسائل الانقاذ عن استخراجها.

وقد أكد مسئولو الدفاع المدنى الذين قاموا بعمليات الانقاذ - وهم الذين اكتسبوا خبرة سابقة فى ازالة انقاض عماره هيليوبوليس التى انهارت فى زلزال أكتوبر ١٩٩٢ أنهم لايستطيعون استخراج أكثر من ٥٠ جثة من تحت أنقاض هشة تعجز وسائلهم الضعيفة عن استخراجها، وأنهم لن يتمكنوا من رفع الانقاض عنها بسبب ضعف الامكانيات.

وهذا يؤكد أن ماصرح به وزير الادارة المحلية لم يكن مستندا على أسس سليمة، وأن وزارته لم تنتهج الأساليب العلمية فى حصر الخسائر.

جـ - وزارة الشئون الاجتماعية:

خلال الاسبوع الأول من الكارثة، قامت الدكتورة آمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية بزيارة المحافظات المكنوبة ٤ مرات متتالي. وكانت أكثر الوزراء الذين تعددت زياراتهم للمنطقة.

والمفروض أن دور الوزارة يبرز فى هذه الأحوال لايواء واغاثة المنكوبين، وأن يبدأ فور وقوع الكارثة مباشرة بحيث يتم امداد المناطق المنكوبة بخيام ايواء مناسبة لظروف البرد القارص، وكذلك البطاطين والمراتب والمواد الغذائية اللازمة. إلا أن الملاحظ طوال فترة الكارثة، أن الوزارة أمدت المناطق المكنوبة ببطاطين ممزقة لم يتسلمها المنكوبون، كما أمدتهم بخيام مهلهلة وبالية، وبدون الأعمدة اللازمة لها فى معظم الأحيان. كما لم تقم الوزارة بتقديم المعونات الغذائية المطلوبة. وكانت مواد الاغاثة الخاصة بالوزارة تلقى على هيئة أكوام غير مستعمله على جوانب المعسكرات المنصوبة بسبب حالتها الرثة. كما لم تقم الوزارة بأى دور من خلال مسئوليتها الاشرافية على المنظمات والجمعيات الأهلية، إذ يلاحظ أن عددا قليلا جدا من هذه المنظمات والجمعيات قد أسهم مساهمة مؤثرة فى عمليات الانقاذ والاغاثة.

ولم تجد المنظمات والجمعيات والأفراد الراغبين فى دعم مجهودات الانقاذ والاغاثة من وسيلة للمساهمة سوى تقديم مساعدات مالية وتموينية إلى جمعية الهلال الأحمر أو إلى المحافظات، وذلك رضوخا للأمر العسكرى الذى يمنع أى جهة من جمع التبرعات أو العمل المباشر لتعزيز جهود الاغاثة .ولهذا السبب غابت المشاركة الشعبية عن خريطة التعبئة اللازمة لمواجهة كارثة السيول.

د - المحافظات :

تسبب محافظ سوهاج فى تفاقم حجم الكارثة بسوهاج بسبب صمته، وعدم الاعلان عن حقيقة الأمر فى محافظته لمدة ٤ أيام كاملة .وبعدها تبين أن سوهاج أصبحت أكثر المناطق المنكوبة، وبلغ عدد الأسر المشردة بها نحو ١٠ آلاف أسرة. كما بدأ المحافظون يتسابقون فى محاولات لاظهار الأمر بصورة أفضل من الواقع بشكل غير مدروس لدرجة أن محافظ المنيا أعلن فى تصريح تليفزيونى أن «المواطنين يستاهلوا لأنهم انشأوا منازلهم فى مجارى «السيول»، مما أثار استياء المشاهدين والمنكوبين على السواء، لأن المحافظ تجاهل أن المحافظة تركتهم يبنون فى هذه المناطق الخطرة. كما تناسى ضرورة العمل على ايجاد حل لمواطنى محافظته المنكوبين بدلا من توجيه اللوم والتقريع لهم فى هذه الظروف. أما محافظ أسيوط فقد ركز فى تصريحاته على أن الدولة تعمل الكثير، ولم يحدد بالضبط ماذا تفعل كل جهة.

هـ - القوات المسلحة :

اختلف أداء القوات المسلحة جوهريا عن الاجهزة السابقة. وجاء ذلك الدور الايجابى للقوات المسلحة متوجا بالنجاح لسببين أساسيين: أولهما ما تمتلكه القوات المسلحة من امكانيات غير متوفرة لأى جهة أخرى وثانيهما أن القوات المسلحة تعمل دائما من خلال مركز لإدارة الأزمات. وبمقتضى أسلوب عمل هذا المركز، تكون كل وحدة من وحدات القوات المسلحة فى جميع أنحاء الجمهورية مزودة بخطط لإدارة الأزمات فى حالات الكوارث المحتملة فى كل منطقة محيطة بهذه الوحدة. وتكون هذه الوحدات مزودة فوق ذلك بامكانيات للانقاذ والاغاثة حسب ماتقتضيه هذه الخطط. ولهذا يكون التحرك سريعاً.

وفور وقوع كارثة السيول فجر الأربعاء ٢ نوفمبر، قامت سيارات الاطفاء التابعة للمنطقة الجنوبية العسكرية بجهود اطفاء ألسنة اللهب المشتعلة من خزانى الوقود. وفى نفس الوقت - وبمقتضى الخطط الموضوعة مسبقا - بدأت دوريات من القوات المسلحة تعمل على انقاذ الأسر المحاصرة بالسيول، والعمل على انقاذ مايمكن انقاذه .ومع حلول الصباح، بدأت القوات المسلحة فى إعداد معسكرات

للايواء بناء على طلبات المسئولين بالمناطق المنكوبة لدرجة أنه تم أنشاء ٤ معسكرات مجهزة بنقاط خدمه طبيه وخزانات مياه ومراحيض وكافة الخدمات فى أسيوط خلال ٧ ساعات فقط. وحتى نهاية الأسبوع الأول من الكارثة أصبح هناك ٢٨ معسكرا لايواء المنكوبين فى أسيوط وقنا وسوهاج، لدرجة أنه تم تزويدها بأعمدة إنارة. كما تضمنت خطة الانقاذ للقوات المسلحة امداد المنكوبين بالمواد الغذائية اللازمة فى صورة وجبات ساخنة. وتم دفع حوالى ١١ قطار إمداد من القاهرة إلى المحافظات المنكوبة لحمل الامدادات من القوات المسلحة. وبلغت حمولة القطار الواحد ٨٠٠ طناً. فى حين بلغت جملة المعونات الواردة من الخارج على متن ٤١ طائرة ٩٠٠ طناً فقط. وقد أثنى المواطنون الذين تم ايواؤهم فى هذه المعسكرات على مستويات الخدمة والاعاشة داخل معسكرات القوات المسلحة، بينما أبدوا ملاحظات بعدم وجود أى جهة أخرى عملت على انقاذهم.

وبمقارنة بسيطة، يتضح أن انهيار مستويات الأداء بالاجهزة والوزارات المختلفة فى حالات الكوارث والأزمات يعود لعدة أسباب رئيسية هى عدم الالتزام بالمنهج العلمى وعدم وجود مراكز متخصصة فى إدارة الازمات بهذه الوزارات، بالاضافة إلى ضعف امكانيات هذه الوزارات. وقد نجحت القوات المسلحة فى هذه المحنة بسبب تجاوزها هذه الأسباب. والملاحظ أن مستويات أداء أجهزة الدولة نفسها كانت بارعة جدا فى وقت استضافة مصر للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية وذلك بسبب وجود تنسيق محكم بينها. بينما غاب هذه التنسيق فى حالة كارثة سيول الصعيد، فلم تتمكن من أداء أدوارها كما ينبغى.

٢ ـ الأداء التعبوى بمناسبة إنعقاد مؤتمر السكان والتنمية:

جاء إختيار الأمم المتحدة للقاهرة كموقع لعقد مؤتمر السكان والتنمية تحديا خطيرا لجهاز الدولة المصرى. وإمتد هذا التحدى على أكثر من مستوى وفى أكثر من مجال. فتقوم مؤتمرات الأمم المتحدة على الجمع بين مستويين حكومى، وغير حكومى. وعلى حين يفرض المستوى الحكومى تحديا يتعلق بالموارد المالية، والتنظيم، والقدرات الدبلوماسية ومهارات الاتصال والاعلام، فإن المستوى غيرالحكومى يفرض بالأساس تحديات سياسية، مما يقتضى تقديم المنظمات غير الحكومية المصرية بمستوى معقول من الأداء والاحترام .وهو مايتعلق جزئيا بتمتعها بالحد الأدنى من الحرية فى التعبير عن ذاتها، والتنسيق فيما بينها. ومثل ذلك تحديا كبيرا بسبب الظروف الصعبة التى واجهتها المنظمات المدنية وغير الحكومية فى مصر بسبب تراكم المشكلات القانونية والتنظيمية والسياسية لفترة طويلة جدا من الزمن. كما أن مؤتمرات الامم المتحدة التى تشارك فيها أغلبية ساحقة من الدول، عادة بوفود كبيرة، وأعداد هائلة من ممثلى المنظمات غير الحكومية الدولية والاقليمية والوطنية، تفرض بالضرورة مشكلات تنظيمية معقدة، وخاصة فى ظروف أمنية صعبة بسبب إنعقاد المؤتمر فى وقت كان الصدام فيه بين قوات الأمن والعناصر الارهابية المنتمية للتنظيمات الأصولية المتطرفة فى قمته. وكان إنعقاد المؤتمر فى شهر سبتمبر بالذات سببا لبعض المخاوف الأمنية التى كان من شأنها أن تضاعف تعقيد الجانب التنظيم. وكذلك فإن نجاح مثل هذا المؤتمر يتعلق جزئيا بالتجهيزات المادية والتكنولوجية والاعلامية والاتصالية عموما. ويتطلب ذلك بدوره حشد موارد مالية وبشرية هائلة وعلى مستوى مرتفع من المهارة والتدريب.

وأخيرا فان نجاح مثل هذا المؤتمر قد تطلب قدرات دبلوماسية متميزة نظرا لما كان متوقعا من اشتداد الخلاف على المستويين الحكومى والشعبى حول بعض توصيات مسودة الوثيقة النهائية الصادرة عن المؤتمر. وضاعف من حجم هذه المشكلة انفجار الخلافات مبكرا نسبيا فى الصحافة المصرية والعربية، ونجاح التيار الاصولى فى إجتذاب عناصر من مؤسسات الدولة والأزهر إلى صفه فى الهجوم على بعض التوصيات.

وكان من المتوقع أن يضاعف ذلك بدوره من صعوبة التوصل إلى حلول وسط حول المسائل الخلافية حتى على المستوى الحكومى. وبمراجعة أداء الدوله المصرية فى هذا المؤتمر ، يمكن التأكيد على عدد من المعانى :

أولها إن جهاز الدولة المصرى قد نجح على نحو بارز فى مواجهة التحديات التى فرضها عقد هذا المؤتمر فى القاهرة. وأظهر هذا الجهاز مستوى متميزا من الأداء على أكثر من صعيد، وخاصة الصعيد الدبلوماسى، وصعيد التجهيزات المادية والاتصالية، والحشد البشرى الضرورى لاستضافة اعداد هائلة من ممثلى الدول والمنظمات غير الحكومية.

وثانيهما ان المستوى المدهش من التعبئة لقدرات جهاز الدولة المصرى قد يمكن تفسيره بالاهتمام الخاص الذى يوليه هذا الجهاز للسياسة الخارجية عموما وللمناسبات المماثلة التى تشهد لقاءات عالمية فى القاهرة. ويعتبر جهاز الدولة المصرى هذه المناسبات مصلحة قومية من الدرجة الاولى، بأكثر بكثير مما قد تضفى عليه هذه الصفة من أحوال وتطورات محلية.

ثالثهما نجاح جهاز الدولة المصرى فى إستكمال التجهيزات الضرورية لهذا المؤتمر عن طريق صيغة سياسية وتنظيمية إنفتح بمقتضاها على بعض أقسام المجتمع المصرى، وخاصة رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء الوطنيين فى مجالات شتى.

وتعد مناسبة انعقاد المؤتمر من المناسبات القليلة التى يتخلى فيها جهاز الدولة عن تحفظه وعزلته التقليديه عن المجتمع المدنى ويبادر بدعوة أقسام منه للمشاركة فى تحمل عبء «مهمة قومية» من خلال صيغة سياسية متحرره وبعيده عن الأطر القانونية الضيقة الضاغطة – فى العادة – على المجتمع المدنى.

ويهمنا فى هذا السياق أن نعرض لتجربة مشاركة المنظمات المدنية وغير الحكومية المهتمة بقضايا المرأة والسكان والتنمية فى هذا المؤتمر كنموذج للأداء التعبوى للدولة المصرية بمناسبة إنعقاد هذا المؤتمر فى القاهرة.

٣ ـ الجمعيات النسائية المصرية والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية

د. سارة بن نفيسة

لقد كان انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة خلال شهر سبتمبر ١٩٩٤، بمثابة فرصة مواتيه للجمعيات المصرية المعنية بالمرأة والأسرة لكى تعبئ طاقاتها لاسماع صوتها معلنة آراءها بشأن المسائل التى اثارها المؤتمر وتمس مباشرة وضع المرأة داخل الأسرة والمجتمع.

بيد أن اشكال هذه التعبئة وخصائصها توضح بجلاء أنها تتجاوز حدود رهانات واهتمامات الجمعيات النسائية بل والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية، وانها فى الواقع كاشفة للمرحلة الهامة التى تجتازها حاليا الجمعيات الأهلية المصرية بصفة عامة.

والواقع ان هذه المرحلة تخص العلاقات فيما بين هذه الجمعيات وعلاقاتها بالدولة والادارة بل وعلاقاتها بالخارج والبيئة الدولية. كما تعبر هذه المرحلة عن الصلة الجديدة التى تسعى الدولة إلى اقامتها مع هذا القطاع من المجتمع المدنى المصرى، والشكل الجديد للتعبئة السيلسية التى تخوض تجربتها منذ اكثر من عام.

وتجدر الاشارة فى هذا المقام إلى أن الخاصية الأولى لهذه التعبئة هى أن المقصود بها ليس مجرد تعبئة عابرة أو وقتية بل انها بدأت على مسافة اكثر من عام قبل انعقاد المؤتمر الدولى ومع انشاء اللجنة المصرية للمنظمات غير الحكومية فى يوليو ١٩٩٣ بناء على دعوة وزير السكان الجديد الدكتور ماهر مهران. ولاشك أن انشاء وزارة تكرس لمسألة السكان والأسرة وحدها، انما هى مبادرة تعبر فى حد ذاتها عن رغبة الدولة المصرية فى أن تجعل المسألة السكانية ضمن الاهتمامات الجوهرية لسياستها وأن تتصدى فى فى ذات الوقت لمشكلة الزيادة السكانية. كما أن هذا النداء الرسمى الموجه إلى المنظمات غير الحكومية المصرية يبين تنامى دور هذه المنظمات وتدعم مركزها بل وايضا رغبة الدولة المصرية فى أن تتخذ منها شريكة فى بعض المشروعات السياسية واسعة النطاق فيما يتعلق بسياستها السكانية.

وفى حقيقة الأمر فان هذا التقدير الجديد لدور الجمعيات ليس أمرا تنفرد به مصر، وانما هو مثل أحد المعطيات المشتركة بين جميع البلدان وبوجه خاص البلدان النامية، وذلك بالارتباط مع التوجهات الدولية وسياسات التصحيح الهيكلى التى تقلص دور الدول لصالح المنظمات الوسيطة الموجودة فى المجتمع.

وفيما يخص لجنة المنظمات غير الحكومية المصرية التى تم تشكيلها بناء على دعوة وزير السكان، فأنها حددت لنفسها كهدف الاعداد للمشاركة المصرية فى منتدى المنظمات غير الحكومة الذى عقد على هامش المؤتمر الدولى الرسمى بهدف اتاحة الفرصة أمام الجمعيات المصرية ذات الخبرة الممتدة والغنية فى مجالات مساعدة الأسرة والطفولة لكى تعبر عن آرائها وافكارها بشكل منسق وموحد.

ولقد ترأست هذه اللجنة واحدة من رائدات العمل الاجتماعى الخيرى وهى السيدة عزيزة حسين رئيسة جمعية تنظيم الأسرة، ومعها السيدة منى ذو الفقار المحامية وعضو جمعية تحسين الصحة. ولقد شكلت هذه اللجنة ست لجان متخصصة أوكلت رياستها لشخصيات من الصفوة المثقفة والعلمية وذلك على النحو الاتى:

- لجنة الصحة الانجابية.
- لجنة الثقافة الأسرية.
- لجنة دعم دور المرأة.

• لجنة التنمية الاقتصادية.

• لجنة السكان والبيئة.

• لجنة السكان والهجرة.

وقد قامت هذه اللجان الفرعية بتنظيم اجتماعات تحضيرية مع عدد كبير من الجمعيات المصرية المنتشرة فى جميع انحاء مصر وذلك انطلاقا من محاور ثلاثة رئيسية هى : جمعية تنظيم الأسرة بالقاهرة بالنسبة للقاهرة الكبرى، وجمعية تنظيم الأسرة بالاسكندرية بالنسبة لمحافظات الدلتا، واخيرا الجمعية الانجيلية القبطية للخدمات الاجتماعية بالنسبة لمحافظات الوجه القبلى.

وجدير بالتنويه أن هذا العمل الجماعى الذى شاركت فيه اكثر من اربعمائة جمعية مصرية يمتاز بأنه قد تحقق دون الاستعانة بهياكل التنسيق التى تم ارساؤها بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، والتى هى فى الواقع هياكل ادارية للرقابة اكثر منها هياكل فعلية للتنسيق اقامتها الجمعيات ذاتها.

إن هذه التجربة الفريدة من نوعها تدل على درجة نضج الجمعيات المصرية وروح المسئولية لديها وكذلك قدرتها على تنسيق جهودها بشأن موضوعات هامة يرتهن بها مستقبل البلاد، وذلك دون الاستعانة بوساطة الدولة أو الجهات الادارية. كما أن هذا العمل الجماعى نجح فى أن يستقطب شخصيات كبرى من الصفوة النسائية المصرية ومن كبار وأبرز المتخصصين فى المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية لكى يعملوا مع مواطنين بسطاء أعضاء الجمعيات الخيرية التى تمارس نشاطا ميدانيا. بل أن هذا العمل الجماعى يبرز إلى أى مدى نجحت شخصيات من جميع الاتجاهات والانتماءات والتخصصات فى انجاز عمل مشترك على مدى اكثر من عام، وتوفيق آرائها ووجهات نظرها وهو ما اثمر عن اصدار كتيب مشترك معنون «وثيقة المنظمات غير الحكومية المصرية للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية». والواقع أن هذه الوثيقة المكونة من ستين صفحة وتم توزيعها أثناء المؤتمر، تتميز برؤية مستنيرة للمشكلات التى اثارها وتناولها المؤتمر حتى وان لم تحد كثيرا عن الرأى الرسمى للدولة والأزهر والكنيسة القبطية بشأن المسائل ذات الحساسية ومنها على سبيل المثال مسألة الاجهاض. وتتأكد الرؤية المستنيرة للوثيقة بوجه خاص فى الفصل المكرس لدور المرأة، فهى تطالب بتكافؤ الفرص مع الرجل خاصة فى مجالات التعليم والعمل والحصول على قروض.. الخ. كما تطالب بالمساواة أمام القانون الجنائى وقانون الجنسية وأساسا بتعديل فى عقد الزواج بما يكفل مزيدا من المساواة بين الزوجين. وتنشد أيضا الوثيقة مشاركة اكبر من جانب المرأة المصرية فى المجالات الثقافية والسياسية والرياضية. وأخيرا تقترح الوثيقة تحسين مستوى الصحة الانجابية للمرأة خاصة من خلال تنظيم الأسرة والتربية الجنسية ومناهضة العادات البالية التى تضر بها مثل عادة الختان.

وبصفة إجمالية تقدر الوثيقة أن مسألة الزيادة السكانية لايمكن معالجتها إلا بواسطة تحسين وضع المرأة وتوعيتها بهذه المشكلة واخيرا من خلال تحقيق تنمية متكاملة. ومن جهة أخرى كان الهدف من هذه الوثيقة توضيح عمل الجمعيات المصرية على مدى السنوات القادمة، ومساهمتها ليس فقط فى حل المشكلات السكانية التى تعانى منها مصر وانما ايضا اسهامها وعلى نطاق أوسع فى تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى البلاد. والواقع أن المنظمات غير الحكومية المصرية توضح من خلال هذه الوثيقة، أنها مدركة لتجربتها التاريخية الغنية، وأنها تعتبر نفسها عناصر فعلية فى عملية التنمية وتتطلع إلى الخبرات مع نظيراتها فى البلدان الأخرى وبوجه خاص البلدان العربية، ومن ثم تجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى اجتماع المنظمات غير الحكومية العربية بالقاهرة يومى ١ و ٢ سبتمبر ١٩٩٥ بهدف التوصل إلى موقف مشترك لجميع هذه المنظمات حيال الموضوعات المطروحة على المؤتمر.

وخلاصة لما تقدم نقول أنه إذا كان تحرك الجمعيات المصرية بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية قد أظهر الطاقات الهائلة للنسيج المصرى، فانه كشف أيضا عن رغبة الدولة المصرية فى اقامة علاقة جديدة مع المجتمع المدنى المصرى تستند إلى مزيد من الاصغاء والحوار لا إلى عدم الثقة والشكوك.

وهكذا وافق النظام المصرى على أن تتحقق هذه التعبئة بعيدا عن رقابة موظفى الشئون الاجتماعية وخارج نطاق القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، مؤكدا بذلك أنه يهتم بالانتقادات التى توجهها الصفوة المصرية من جميع الاتجاهات منذ سنوات ضد وطأة الوصاية الإدارية التى تعوق انشطتها، وهكذا هى تطالب فى اكثر من موضع فى الوثيقة بتعديل قانون الجمعيات بما يكفل لها مزيدا من التحرر. والواقع أن هذا المطلب ليس بمستحدث فهو مطلب مشترك لعموم الصفوة المثقفة المصرية منذ سنوات من منطلق اعتقادها بأن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يعوق حياة الجمعيات المصرية ويقصرها على وظائف البر، بينما الجمعيات المصرية قادرة على النهوض بوظائف أخرى مثل حماية البيئة والدفاع عن حقوق الانسان... الخ.

واخيرا يمكن القول بأن ما اضطلعت به الجمعيات المصرية من أعمال وانشطة تحضيرية للمؤتمر الدولى علاوة على تواجدها النشط فى منتدى المنظمات غير الحكومية، قد كفل لها امكانية اقامة علاقات مع الخارج ومع البيئة الدولية، وهو ما أدى إلى طرح مشكلة اعتبارها بمثابة عناصر فعلية فى الساحة الدولية على غرار الدول .كما تأتى للمنظمات غير الحكومية المصرية تبادل هذا القانون و«الختم» البيروقراطى الذى تبصم به حياة الجمعيات المصرية.

وبناء عليه بدأت خطوات الاصلاح بمراجعة المادتين ٥٠ و ٨٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى مارس ١٩٩٤. وتحظر المادة ٥٠ الجديدة الجمع بين الانضمام إلى الجمعيات وعضوية المجالس المحلية أو تولى وظيفة فى الادارات المختصة بالرقابة على انشطة الجمعيات. والهدف من مراجعة المادة ٥٠ واضح تماما ويتمثل فى تقليص ثقل الادارة على الجمعيات المصرية وترك هذه الاخيرة تدير شئونها بنفسها. والأمر يتعلق هنا باصلاح هام إذا ما ادركنا العدد الضخم للموظفين الذين ينشطون بل يديرون الجمعيات وبوجه خاص جمعيات التنمية. أما المادة ٨٥ المعدلة فانها تستهدف بدورها الحد من نفوذ موظفى الشئون الاجتماعية تجاه الجمعيات طالما أن رياسة الاتحاد القومى للجمعيات لم تعد بحكم القانون مقصورة على وزارة الشئون الاجتماعية وانما يكون اختيار شاغل هذا المنصب من صلاحيات رئيس الجمهورية. وفى حقيقة الأمر فإن هذه الصيغة الجديدة للعلاقة بين الدولة والجمعيات يجب فهمها فى اطار الصيغة الجديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر، والتى برزت بوجه خاص من خلال تجربة الحوار الوطنى. والواقع أن عقد هذا المؤتمر فى القاهرة انطوى على مراهنات سياسية واقتصادية هامة بالنسبة للدولة المصرية، فى الصدارة منها تحسين صورتها المميزة على المستوى الدولى والتى نال منها توالى العمليات الارهابية ضد السياح والاجانب، ومن جهة أخرى تأكيد رغبتها فى ارساء الديمقراطية وتحرير الحياة الاقتصادية والسياسية.

ثانيا : السياسة الاقتصادية والاداء التنموى

عبد الفتاح الجبالى

كان العام المالى ١٩٩٤/٩٣ نقطة فاصلة فى عملية الاصلاح الاقتصادى فى مصر. إذ شهد نهاية المرحلة الاولى «١٩٩١/٩٠ -١٩٩٣/٩٢» والتى تضمنت العديد من الاجراءات، فى مجالات السياسة النقدية والائتمانية والسياسة المالية والمعاملات الخارجية والاسعار، وبما استهدف اعادة التوازن الى الاقتصاد وتهيئة افضل الفرص للاستثمار، انطلاقا من برنامج الاصلاح الهيكلى للبنك الدولى، واتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولى. كما شهد بداية المرحلة الثانية التى تستهدف رفع معدل النمو الى ثلاثة اضعاف النمو السكانى الذى يبلغ ٢,٤٪ سنويا، عن طريق التركيز على جانب العرض وذلك من خلال التوسع فى الاستثمارات ودعم القدرات الانتاجية والاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة، وذلك بغية امتصاص البطالة ورفع متوسط الدخل الفردى الحقيقى.

ويرى البعض ان الحكومة قد هيأت الأوضاع للانطلاق الى المرحلة الثانية بعد ان نجحت فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، بموجب التخفيض الذى حدث فى عجز الموازانة العامة للدولة والوصول به الى حدود ٢,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى، والتخلص من العجز الجارى مع العالم الخارجى، وتخفيض معدل الدين الخارجى. كما أدت هذه الاجراءات الى خفض الضغوط التضخمية بالبلاد. وتعتمد هذه السياسة على عدة محاور رئيسية وهى : استكمال عملية التحرير التجارى عن طريق إزالة الحواجز الجمركية خاصة على السلع الرأسمالية، واستكمال عملية تحرير الاسعار الزراعية والصناعية والطاقة، واستكمال عملية بيع القطاع العام والاصلاح القانونى والادارى.

وفى هذا السياق يمكننا مناقشة السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية خلال الفترة الماضية بغية الوقوف على طبيعة الأداء التنموى، انطلاقا من ان ركيزة سياسات العرض الكلى هى زيادة الانتاج والانتاجية من خلال التوسع المستمر فى بناء القواعد الانتاجية وتعبئة الموارد الاقتصادية المحلية، الممكنة والفعلية، واستخدامها افضل استخدام ممكن. ويتطلب ذلك بنية اقتصادية ومستوى صناعيا معقولا ونموا زراعيا يساعد على تلبية الاحتياجات الاساسية.

وقد شهد المجتمع المصرى منذ عدة سنوات تغيرات هائلة فى البيئة الاقتصادية والقانونية بهدف علاج الاختلالات فى التوازن الاقتصادى العام. وعمدت الحكومة الى تنفيذ برنامج شامل يهدف الى تأكيد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على قوى السوق وتشجيع المبادرات الخاصة وتحرير السياسات الاقتصادية والادارية والتنظيمية. ويقتضى تقييم الاداء التنموى للسياسة الاقتصادية الجديدة التركيز على المحاور الاساسية لهذه السياسة مثل النمو فى القطاعات السلعية وسياسات الادخار والاستثمار والتوظف فضلا عن سياسات التعامل مع العالم الخارجى. ويرتبط بذلك تحليل ماتم من اجراءات فى سياق عملية التصحيح، والهادفة الى توجيه الاقتصاد والسير به فى مسار للنمو المستقر والممكن استمراره. وهنا توجد عدة مؤشرات للحكم على مدى نجاح السياسة الاقتصادية وهى الانتاجية وتطورها فى المجتمع ومستويات التشغيل وسوق العمل، ومدى استقرار الاسعار والتضخم واخيرا مدى العدالة فى توزيع الدخل.

١ ـ سياسات النمو الاقتصادى والقطاعات السلعية :

تشير بيانات وزارة التخطيط الى ان الناتج المحلى الاجمالى قد زاد من ١٣١,١ مليار جنيه الى ١٣٤,٣ مليار والى ١٣٩,٢ مليار جنيه خلال الاعوام ١٩٩٢/٩١ و٩٢/ ١٩٩٣ و١٩٩٤/٩٣ على التوالى. وبالتالى بلغ معدل النمو ٢,٥٪ و٣,٦٪ فى العامين المذكورين على الترتيب. بينما بلغ معدل النمو الحقيقى فى الناتج خلال الفترة «٨٧/ ١٩٨٨-١٩٩٢/٩١» حوالى ٤٪.

وقد استأثرت القطاعات السلعية بنحو ٤٩,٩٪ من الناتج، مقابل ٣٢,٩٪ للخدمات الانتاجية وهى تضم قناة

السويس وقطاع التجارة والمال والنقل والمواصلات والسياحة. واستحوذت الخدمات الاجتماعية التى تضك الاسكان والمرافق العامة والخدمات الشخصية والتأمين الاجتماعي والخدمات الحكومية الاخرى، على ١٧,٢٪ من الناتج، وذلك مقابل ٤٩,٩٪ و٣٣,٣٪ و١٦,٨٪ لكل من القطاعات السلعية والخدمات الانتاجية والاجتماعية على الترتيب فى عام ١٩٩٢/٩١. (كما يتضح من الجدول رقم «١»).

ويعنى ذلك ثبات النصيب النسبى لقطاع الانتاج السلعى، وتزايد النصيب النسبى لقطاع الخدمات الاجتماعية. ولاشك أن أكثر المؤشرات سلبية تتمثل فى تدهور النمو فى قطاع الزراعة، وتواضع معدل الاداء فى هذا القطاع الذى تعرض لكساد شديد الوطأة فى الوقت الذى زاد فيه الطلب على الغذاء بصورة كبيرة، مما ادى فى النهاية الى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتى واتساع الفجوة الغذائية، وتزايد الاعتماد على الخارج فى استيراد الغذاء.

وعموما فقد ادى ضعف اداء القطاعات السلعية الرئيسية الى استمرار حالة الركود والكساد، والتى تظهر من خلال عدة مؤشرات مثل انخفاض مستويات التشغيل وتراجع معدلات نمو الاستثمار، الامر الذى ينعكس بدوره على معدلات نمو الدخل القومى، وهو مايرجع الى طبيعة السياسات الانكماشية التى سارت عليها الدولة لخفض معدل التضخم والسياسات الاخرى التى تضمنها البرنامج الاقتصادى. وهنا يمكننا مناقشة موضوعين هامين اولهما تدهور الزراعة المصرية وثانيهما قضية الخصخصة.

أ ـ الزراعة :

شهدت الزراعة تطورت مثيرة خلال الفترة محل الدراسة حيث تم تحرير السياسات السعرية بعد الغاء تدخل الدولة فى تحديد الاسعار وتركها لقوى السوق بغية تحسين معدلات التبادل بين الاسعار الزراعية وغير الزراعية ومن ثم تحقيق معدلات نمو اكبر وزيادة دخول المنتجين الزراعيين. وتنطلق هذه السياسة من فرضية اساسية مؤداها ان هذا القطاع قد تحمل، على مدى اكثر من ثلاثين عاما الكثير من الاعباء المالية، خاصة بسبب نظام التوريد الاجبارى للمحاصيل باسعار محددة تقل كثيرا عن اسعار السوق. وقد ركزت السياسة الزراعية فى الآونة الاخيرة على عدة مجالات اهمها:

- تصحيح المسار الاقتصادى فى مجال السياسة السعرية والتسويقية. وقد تم الغاء التوريد الاجبارى لكافة المحاصيل.
- رفع اسعار توريد المحاصيل استرشادا بالاسعار العالمية.
- الغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى.
- ازالة القيود الحكومية على دور القطاع الخاص فى استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج.
- اجراء اصلاحات مؤسسية.

ومع ذلك فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعا فى نمو القطاع الزراعى، رغم انه يساهم بنسبة ١٦,٥٪ من الناتج المحلى ويعمل به ٣٢,٤٪ من اجمالى المشتغلين. ويرجع ذلك الى الارتفاع الملحوظ فى تكاليف الانتاج الزراعى نتيجة ارتفاع اسعار الكثير من مستلزمات الانتاج وسعر الفائدة على القروض الزراعية، التى يتقاضاها بنك الائتمان الزراعى حتى بالمقارنة باسعار الفائدة فى البنوك التجارية، الامر الذى ادى الى انخفاض العائد الصافى على الاستثمار الزراعى بشكل ملحوظ. كما تظل نسبة الاستثمارات الزراعية الى الاستثمارات الكلية محدودة للغاية ولاتتناسب مع اهمية هذا القطاع ودوره، اذ تشير بيانات الخطة الى ان الزراعة سوف تستحوذ على ٢١٤٨,١ مليون جنيه من الاستثمارات لعام ١٩٩٥/٩٤ وذلك بنسبة ٦,١٪ من اجمالى الاستثمارات. ويدل ذلك على التراجع المستمر فى نصيب الزراعة من الاستثمارات، اذ كانت هذه النسبة حوالى ١٠٪ عام ١٩٩٠/٨٩ وهبطت الى ٧,٩٪ عام ١٩٩٢/٩١ ثم ارتفعت قليلا الى ٩,٤٪ عام ١٩٩٣/٩٢ وتراجعت بعد ذلك. ولايخفى ما لذلك من اثار على الفجوة الغذائية والتركيب المحصولى فى مصر، خاصة فى ظل السياسة الراهنة للحكومة فضلا عن التطورات الجارية على الساحة الدولية وخصوصا النتائج المترتبة على دورة اورجواى والاتفاقية الزراعية الموقعة ضمن إتفاقات الدورة. فتشير الدراسات الى ان هناك احتمالات لارتفاع اسعار السلع الغذائية بنسبة لاتقل عن ١٠٪ وذلك بعد ان توصلت الاتفاقية الى تحويل القيود الكمية الى رسوم جمركية وتحديد المستويات العليا لهذه الرسوم، مع خفض المستويات الحالية للجمارك بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات بالنسبة للبلدان المتقدمة و٢٤٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للبلدان النامية، ومن ضمنها مصر وخفض الدعم المقدم للمزارعين والصادرات.

ووفقا لهذه الاجراءات سيكون لزاما على الدولة تعديل سياستها الاقتصادية من اجل التكيف مع نتائج جولة اورجواى بادخال تعديلات هيكلية على بنيتها الاقتصادية. بما يكفل زيادة دخول المزارعين مما يسمح بالمزيد من

الصادرات الزراعية، ويدفع الدولة الى العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن على الرغم من الوجاهة النظرية لهذه المقولة، إلا ان الواقع الاقتصادى لايدعمها، إذ تشكل الفجوة الغذائية مصدر قلق كبير لميزان المدفوعات المصرى. فقد بلغت الواردات الغذائية ٢٢١٥ مليون دولار عام٩٣/١٩٩٤مقابل ٢١٨٣ مليون عام ٩٢/١٩٩٣، وذلك بعد ان تناقصت معدلات الانتاج من السلع الزراعية الرئيسية مع ازدياد معدلات الاستهلاك المحلى، الامر الذى ترتب عليه تناقص الكميات المعدة للتصدير.

وعلى الجانب الاخر تشير البيانات الاحصائية الى تراجع فى المساحة المزروعة من السلع الرئيسية كالفول والبطاطس فضلا عن القطن الذى يتمتع باكبر ميزة نسبية، ومع ذلك تناقصت مساحته من ١,٦ مليون فدان عام ٧٣/١٩٧٤ الى ٨٨٤ الف فدان فقط عام ٩٣/١٩٩٤ ويعتبر احجام المزارعين عن زراعة القطن والتحول الى غيره من المحاصيل ظاهرة خطيرة لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد القومى.

ويرجع ذلك الى عدة عوامل يأتى على رأسها نقص العائد المالى من الفدان، خاصة فى ظل الزيادة الكبيرة فى اسعار مستلزمات الانتاج، ناهيك عن بطء دورة القطن مقارنة بالمحاصيل الاخرى ذات العمر القصير، وخضوع الدورة الزراعية الى سياسة التحرر الاقتصادى وترك المزارع يزرع مايشاء. شهدت الحقبة الماضية تزبذب الكميات التى استهلكتها الصناعة المحلية من الأقطان بين ٤,٥، ٥,٣، ٥,٧ مليون قنطار مترى خلال اعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢ ثم انخفضت الى ٤/١ مليون عام ١٩٩٣. الامر الذى دفع الحكومة الى استيراد اقطان اجنبية من الخارج. وقامت الحكومة باعادة بورصة البضاعة الحاضرة للاقطان (مينا البصل) العمل مرة اخرى بعد توقف دام نحو اربعين عاما، كما قامت بتنظيم تجارة القطن فى الداخل. وهى مسألة غاية فى الخطورة نظرا لتناقص الجزء الفائض للتصدير عاما بعد اخر من محصول القطن، ناهيك عن نقص الخبرة والمعرفة والدراية الكاملة بالاسواق. كما يتضح من الجدولين (٢) و(٣) وفيما يتعلق بمحصول القمح فلقد زادت مساحته من ١٩٥٥ الف فدان عام ١٩٩٠ الى ٢١٩٢ الف فدان عام ١٩٩٣ وذلك بسبب وضع الدولة لاسعار توريد اختيارى محفزة للمنتجين تتجاوز الاسعار العالمية من ناحية وتدخل الدولة فى النهوض بالانتاجية من خلال التوسع فى زراعة محاصيل عالية الانتاجية من ناحية اخرى.

وعلى الرغم من زيادة انتاج القمح الى ٣٢,٢ مليون اردب عام ١٩٩٣ مقابل ١٣,٤ مليونا عام ١٩٨٢ الا ان الفجوة مازالت كبيرة تصل الى ٥,٥ مليون طن وهو مايبعث على القلق خاصة بعد تحرير الزراعة العالمية ومايترتب عليها من الغاء الدعم على واردات مصر من القمح والدقيق الامريكى التى تبلغ حاليا مليونى طن، هذا الى جانب التطورات الاخرى بالاسواق العالمية، وتشير التوقعات الى ارتفاع سعره فى السوق العالمى، نظرا لتوقع دخول الصين الى السوق العالمية كمستورد وانخفاض إنتاجه فى الدول المصدرة الرئيسية مثل امريكا وكندا واستراليا، وذلك فى الوقت الذى يتوقع فيه زيادة واردات الدول المستوردة الرئيسية منه وتوقع انخفاض مخزون نهاية المدة فى الدول المصدرة له الى اقل المستويات منذ عشر سنوات.

اما فيما يتعلق بمحصول الارز فقد زادت المساحة المزروعة من ١٠٣٦ الف فدان عام ١٩٩٠ الى ١٢٨٢ الف فدان عام ١٩٩٣، ويرجع السبب فى ذلك الى زيادة ربحيته مقارنة بالمحصول الرئيسى المنافس له فى الموسم الصيفى وهو الذرة الشامية، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت اسعار الارز بالاسواق بصورة كبيرة بسبب مضاربة بعض التجار على الاسعار، فضلا عن السياسة الحكومية الخاطئة التى لم تعلن عن فتح باب التصدير، الا بعد ان انتقلت حيازة وملكية المحصول من المزارعين الى التجار بنسبة ٧٥٪.

وعلى الرغم من الأطروحات الخاصة بتحرير الزراعة المصرية والاعتماد على آليات السوق، فانه ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار خصوصية عملية التحرير الاقتصادى فى الزراعة، بالمقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد، او بالنسبة للسياسة الاقتصادية الكلية، وتفرض هذه الخصوصية نفسها من خلال عاملين على الأقل اولها يتعلق بالقيود الصارمة المفروضة على التوسع فى الانتاج الزراعى، وهى قيود طبيعية (تتعلق بكل من عرض الارض والمياه) واقتصادية (بصفة خاصة بالنسبة لتكلفة الاستصلاح والانتاج فى الاراض الجديدة).

اما العامل الثانى فيتعلق بنمط الملكية وعلاقات الانتاج الزراعى التى تتسم بسيادة نمط الملكية الصغيرة والقزمية، بما يؤدى اليه هذا الامر، من مظاهر متعددة اهمها من الناحية الاقتصادية صعوبة توفير رؤوس الاموال الضرورية للاستثمار فى الانتاج الزراعى بسبب ضآلة الفائض المتحقق للفلاح الصغير، وعلى حين يتسم جانب العرض بالتنافسية الشديدة، فإن جانب التسويق يتسم بقدر مرتفع من التمركز وخاصة فى قطاع تجارة الجملة، مما يجعل الفلاح الصغير معرضا للإستغلال بسبب ميل هذا الهيكل للانتاج والتسويق للتحيز لصالح تجارة الجملة الكبار من

حيث توزيع الفائض المتحقق. ويؤدى ضعف قدرة الفلاح الصغير على الاستثمار الى جملة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التى تحرم النشاط الزراعى فى نهاية المطاف من الفرص العادلة فى الاستثمار، وتؤدى به بالتالى الى تراجع نمو الانتاجية.

ب- الصناعة المصرية والتخصيص:

يتفق معظم الباحثين على ان الصناعة المصرية تعانى من ركود شديد خاصة منذ بداية التسعينات وحتى الآن، وذلك بعد ان اتجه نصيبها من الاستثمار الثابت الى الانخفاض اذ لم تحصل إلا على ٦,٢٪ من الاجمالى خلال عام ١٩٩٥/٩٤!! وهو مبلغ ضئيل للغاية لايتناسب مع احتياجات الصناعة المصرية، هذا مع تسليمنا الكامل بان تطوير الصناعة لايتوقف على حجم الاستثمار الصناعى فقط بل يرتبط بالعديد من العوامل الاخرى اهمها وجود خطة استراتيجية للتنمية الصناعية والتنسيق التام والكامل بين القطاعات المختلفة.

كما تتميز الصناعة المصرية بدرجة عالية من الاعتماد على الخارج لتوفيراحتياجاتها من المدخلات الرئيسية. ويعود ذلك الى نمط التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة التى تؤدى الى تحيزها نحو استيراد السلع الوسيطة وارتفاع نفقة مايتم استيراده من عناصر الانتاج لمعظم الصناعات الرئيسية بالنسبة لقيمة المنتج النهائى، ويؤدى ذلك فى النهاية الى التقليل من كفاءة استخدام الموارد المحلية المتاحة وتزايد الاعتماد على الواردات. ولايخفى ما لذلك من تأثير على هيكل التجارة وبالذات على اعباء ميزان المدفوعات.

وفى هذا السياق بدأت الحكومة المصرية فى توسيع قاعدة الملكية عن طريق سياسة التخصيصية، فاصدرت قانونا جديدا لقطاع الاعمال، يمكن شركات القطاع العام من العمل فى ظل ظروف مشابهة لشركات القطاع الخاص ويعين تشكيل القطاع العام فى شكل شركات قابضة وتابعة وهو القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وصدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى اواخر اكتوبر من العام المذكور.

وقد حدد القانون الجديد شكل شركات قطاع الاعمال على مستويين : الشركات القابضة، والشركات التابعة لها، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل الشركات المساهمة ولهذا تحل الشركات القابضة (وعددها ١٧ شركة) محل هيئات القطاع العام الخاضعة لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات ويبلغ عددها حاليا ٣١٤ شركة تابعة. وفى هذا الاطار حددت الحكومة اولوياتها فيما يتعلق بتوقيت بيع الشركات المخطط بيعها، بحيث يتم البدء بالشركات الرابحة اولا اما الشركات الخاسرة او التى تعانى خللا فى هياكلها التمويلية، فتأتى فى مرحلة تالية وبعد إصلاح هياكلها.

وتشير الاحصاءات الى انه قد تم تقييم اصول ٢١٦ شركة حتى نهاية سبتمبر ١٩٩٤ ويجرى حاليا تقييم باقى اصول شركات قطاع الاعمال العام والحصص المملوكة للدولة بالشركات المشتركة. كما تم بيع ثلاث شركات بالكامل حتى سبتمبر ١٩٩٤، وبيع جزئى لثلاث شركات اخرى وبيع مساهمات شركات قطاع الاعمال العام فى اربع شركات مشتركة. وبلغت حصيلة البيع حوالى ٧٢٥ مليون جنيه. وتم طرح اسهم ٢٠ شركة فى سوق الاوراق المالية.

كذلك تقرر بيع حصص الحكومة والقطاع العام فى المشروعات المشتركة الى القطاع الخاص، بعد اصلاح اوضاع الشركات الخاسرة منها، ويستثنى من ذلك البنوك وشركات التأمين، اذ رفضت الحكومة المشروع الذى نادى به البنك الدولى وصندوق النقد، والذى يقضى بخصخصة نظام التأمين الاجتماعى استنادا منها الى ان نظم المعاشات الاجتماعية تخص جانبا كبيرا ومتزايدا فى موازنات العديد من الدول.

كما دار جدل كبير فى المجتمع المصرى حول خصخصة المؤسسات المالية، وتحديدا بنوك الدولة الاربعة، اذ رأت الحكومة ان هذه البنوك تمثل قاطرة الاقتصاد الوطنى ولذا فانها ستظل تحت قيادة الدولة نظرا للدور الهام الذى تلعبه فى هذا الاطار. واعلنت الحكومة عن بيع اصول واسهم لشركات قطاع الاعمال العام، بما قيمته ١٠ مليارات جنيه، الى جانب ماتستهدفه من إتمام لعمليات بيع اخرى قيمتها ١٠ مليارات جنيه أخرى، تمثل ٢٠٪ من حجم اصول شركات قطاع الاعمال. هذا مع ملاحظة انه قد تم بيع ١٠٪ من اسهم ٧١ شركة رابحة للعاملين فيها، بما قيمته ٣,٥ مليار جنيه وذلك بعد ان تم انشاء اتحادات ملاك لها تضم العاملين والشركات القابضة، وقد تم تخفض قيمة الاسهم للعاملين بنسبة ٢٠٪ على ان يسدد سعر السهم على اقساط تتراوح مدتها بين ٥ و١٠ سنوات وحددت قيمة السهم فى الشركات بين ١٠ و ٢٠ جنيها. وتشير الاحصاءات الى ان عدد اتحادات العاملين المساهمين المشكلة لتملك اسهم شركات القطاع العام بإسم العاملين شهد زيادة ضخمة من ٧١ اتحادا فى نهاية مارس الى ١٧٢ اتحاد فى نهاية مايو ١٩٩٤، وفقا لمعلومات هيئة سوق المال.

ومن ابرز المشروعات التى تم بيعها خلال العام الماضى هو بيع ٥,٥ مليون سهم عن طريق الاكتتاب العام فى شركة مصر للكيماويات بقيمة اجمالية ٥٥ مليون جنيه، وكذلك بيع فندق شيراتون القاهرة بـ ١٤٧ مليون دولارا، كما شملت الأصول التى تم بيعها فى العام الماضى ٢مليون سهم فى شركة العامرية للاسمنت بقيمة اجمالية ٥٤ مليون جنيه و١٨٠ الف سهم فى شركة البويات للصناعات الكيماوية خصص منها ٨٠ الف سهم لاتحاد العاملين المساهم بالشركة و١٠٠ الف سهم للاكتتاب العام بلغت قيمتها ٢٥ مليون جنيه، كما شملت عملية البيع شركة النصر للمراجل والتى اشترتها المجموعة السويسرية السويدية «اى.سى.سى» بمبلغ اجمالى ١٧ مليون دولار.

هذا بالاضافة الى بيع جانب كبير من الأصول الهامشية للمشروعات العامة من اراضى فضاء ووحدات سكنية ومخازن بخلاف تأجير بعض الأصول غير المستغلة، حيث تم تأجير ٢١ محلجا للقطاع الخاص وأحد مصانع شركة زيوت طنطا بمبلغ ٨٨ مليون جنيه سنويا لاحد كبار رجال الاعمال.

وينتظر ان يستكمل هذا البرنامج فى عام ١٩٩٥، حيث ستطرح الشركة القابضة للتعدين والحراريات نسبا من اسهم ٧ شركات تابعة، وهى اسمنت بورتلاند حلوان والنصر للزجاج والبللور والخزف والصينى والقومية للاسمنت والشرقية للدخان والمصرية للحراريات، بالاضافة الى اسمنت طره، وستطرح الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما نسبا من اسهم الشركة المتحدة للاسكان والتعمير والاهرام للمشروبات، وستطرح الشركة القابضة للصناعات المعدنية دفعة ثانية من اسهم اسمنت العامرية، كما ستطرح الشركة القابضة للصناعات الكيماوية نسب من اسهم شركتين الاولى كفر الزيات للمبيدات والكيماويات وشركة تصنيع الورق «فرنا» بالاضافة الى شركة البويات التى طرحت اسهمها فى البورصة خلال العام محل التقرير. وستعرض الشركة القابضة للصناعات الهندسية للبيع شركة الكابلات الكهربائية وستطرح الشركة القابضة للتشييد والتعمير اسهم ثلاث شركات هى مصر الجديدة للاسكان ومدينة نصر للاسكان والتعمير والمحمودية العامة للمقاولات. كما ستطرح الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة نسبا من اسهم شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج والمنسوجات الحديثة «بولفارا».

وقد شهدت الاسواق المصرية فى ١٩٩٤ ظاهرة هامة وخطيرة. إذ طرحت عدة شركات صناعية للبيع (النصر للسيارات وكولدير وايديال وفيلبس) ولم يتقدم احد للشراء. ورأى البعض ان هذا إحجام مقصود من الرأسمالية الصناعية بغية بخس ثمن الشركات المعروضة لشرائها بأرخص الاسعار، خاصة وان المناخ السائد فى مصر حاليا لايشجع على اتمام التخصيص بالكفاءة المطلوبة لركود السوق المصرى، الامر الذى ادى الى ارتفاع معدلات الافلاس، حيث وصل المتوسط الشهرى لهذه العملية حوالى ٨٠٠ منشأة، وذلك وفقا للجدول رقم «٤».

من هنا فضل العديد من المستثمرين التريث والتوقف عن النشاط حتى تتضح الصورة تماما، فيما يتعلق بالمناخ الاستثمارى المتوقع. ويمكن أن نشير أيضا الى طائفة من العوامل التى تأثرت بها مشروعات البيع. فمن ناحية تأتى هذه العملية مع تنامى العوامل التى تساعد على انجاح عملية الخصخصة ونقصد بها تحديدا الاتجاه الهبوطى لأسعار الفائدة المصرية، اذ تراجع المتوسط السنوى من ١٢,٥٪ خلال عام ١٩٩٣ الى ٩,٧٥٪ خلال عام ١٩٩٤ وهبط متوسط سعر الاقراض والخصم من ١٦٪ الى ١٤٪ خلال نفس الفترة، ويتوقع ان يستمر هذا الاتجاه خلال العام الحالى، ومن ثم كان ينبغى ان يتحول الافراد من الايداع بالبنوك الى الاستثمار فى سوق المال والاسهم، الا ان هذه العملية حال دونها عدة عوامل هامة يأتى على رأسها تحرير التجارة الخارجية وخفض معدلات التعريفة الجمركية بصورة كبيرة، مع مايعنيه ذلك من انخفاض فى اسعار السلع المستوردة من الخارج. ومن هنا بدأت المفاضلة بين الاستيراد او الانتاج المحلى، خاصة وان المورد الخارجى للسلعة يعلم تماما الظروف الاقتصادية الكماشة وبالتالى يمنح العديد من المزايا التى تجعل السلعة المستوردة ارخص كثيرا من المنتج محليا.

كما ان هذه العملية تؤدى الى الدخول فى خطوط انتاج جديدة، كصناعة السيارات، التى اغرقت السوق المصرية بالعديد من الماركات العالمية، بينما لم يقبل احد على شراء النصر للسيارات وذلك لان الاستثمار فى المناطق الصناعية يعطى العديد من المزايا (الضريبية /الجمركية) الهامة، من هنا نشطت صناعة السيارات فى مصر، على الرغم من كونها احدى كبريات الصناعات الملوثة للبيئة، كما أكد البنك الدولى فى تقريره عن التنمية والبيئة والذى اشار فيه الى ان هذه الصناعة مصدر كبير للملوثات السامة التى يحملها الهواء، وانها مسئولة عن ٩٥٪ من الرصاص. ومن الجدير بالذكر ان الدول المتقدمة قد نجحت فى الحد من هذه الملوثات عن طريق التنظيمات الصارمة وانواع الوقود المستخدم، بينما لم تهتم الحكومة المصرية بهذه المسألة حتى الان. وبمعنى اخر فإذا ماسلمنا جدلا بضرورة الدخول فى

هذه الصناعة فلابد من وجود التكنولوجيات المتقدمة التى تساعد على الحد من عملية التلوث، وهذه المسألة مرتفعة التكاليف بالنسبة للناتج، الا انها ضرورة لابد منها.

هذا فضلا عن شروط التملك خاصة من جانب المستثمرين الاجانب، حيث طالب البعض منهم بوضع احتكارى مع ضمان الحماية وتوفير شروط ميسرة من جانب الدولة، اى اننا نصبح امام بيئة غير تنافسية، وخير دليل على ذلك ماتم فى عملية بيع شركتى الكوكا كولا والبيبسى كولا، حيث تحتكر الاولى ٤٠٪ من سوق المياه الغازية المصرية، بينما تحتكر الثانية ٣٠٪ والباقى موزع بين عشر شركات اخرى. وعند طرح هذه الشركات للبيع اكدت الشركة الام ان لها الحق القانونى فى عدم وضع علامتها التجارية وعدم توريد المادة المركزة التى تستخدم فى تعبئة الكوكا كولا، اذ ماباعت الدولة ادى هذه الشركات دون موافقتها وقامت بابعاد المستثمرين الاخرين من عملية الشراء نفسها وهى العملية التى يمكن ان تفعلها الشركات العالمية الاخرى التى لها حق العلامات التجارية او براءات الاختراع، او تقدم مواد والآت ذات طبيعة خاصة اومحتكرة خاصة بعد تطبيق اتفاقيات دورة اورجواى الخاصة بتحرير تجارة الخدمات. وهذه المسألة غاية فى الخطورة اذ انها تتعلق بطبيعة المنافسة المحتملة فى السوق المصرية، بين المستثمر المحلى والشركات العالمية الكبرى، التى تتمتع بوضع احتكارى كبير يمكنها من فرض شروطها وفقا للاعتبارات المتعلقة بها، وليس وفقا لمصالح الدولة المعنية.

فاذا ما اضفنا الى ذلك التخبط الشديد والارتجال الذى يصاحب عملية الخصخصة السائدة حاليا، خاصة فيما يتعلق بتقييم الاصول، كما حدث مع شركة مصر للاسواق الحرة، على سبيل المثال، والتى قيمها المكتب الاستشارى بمبلغ ٧٥ مليون جنيه، فى حين بلغت قيمتها الحقيقية ٢٠٠مليون جنيه، لاتضح لنا على الفور ضرورة إعادة النظر فى المسار الخاص بهذه العملية، حاليا.

ولاشك ان ضعف اداء القطاعات السلعية الرئيسية، هو السبب الرئيسى وراء استمرار حالة الكساد والركود بالمجتمع، ويرى خبراء صندوق النقد ان هذا البطء فى النمو هو نتاج طبيعى لاصلاح الاختلالات الكلية. اذ يفترض بعد ذلك ان يزيد العرض الكلى ومن ثم الصادرات فى الاجل المتوسط، عن طريق إعادة تخصيص الموارد الانتاجية الداخلية بطريقة تزيد من الانتاجية الكلية وبصفة خاصة تسمح بازالة التشوهات بتحسين فاعلية الاسواق ومن ثم زيادة الانتاج من نفس العناصر القائمة. ويرجعون السبب فى ذلك الى ان الاقتصاد المصرى كان يعيش على موارد اكبر بكثير من الموارد الذاتية للمجتمع، نتيجة للاتجاه للاقتراض من العالم الخارجى وبمعنى اخرى فإن الكساد الذى يصاحب البرنامج ينبغى ان يقارن بما كان سيكون عليه الوضع دون انتهاج هذه السياسة. اذ ان تحسن هدف النمو يتطلب زيادة الصادرات غير التقليدية، وتخفيض العجز المتزايد فى انتاج الغذاء، عن طريق إزالة التحيز ضد الزراعة وتحسين برامج الاستثمار العامة، وتعزيز ادارة الكليات الاقتصادية وجعلها اكثر مرونة، وكلها امور تحسن بدرجة كبيرة من احتمالات النمو ولكن بعد فترة انتقالية تستغرق بين ثلاث او خمس سنوات. وهنا يمكننا القول ان زيادة الصادرات ليست ممكنة فى كل الحالات فهذا امر يتوقف على مستوى تشغيل عناصر الانتاج. بمعنى اخر اذا كانت هناك طاقات عاطلة فى المجتمع فمن الممكن حينئذ زيادة انتاج السلع التصديرية دون تقييد الاستهلاك المحلى شريطة ان يكون الجهاز الانتاجى قادرا على ذلك دون زيادة فى المدخلات المستوردة. كما ان الافتراض الخاص بان مستوى الانتاج يتحدد بعوامل خاصة بجانب العرض فقط، غير صحيح. فالى حد بعيد يتحدد الانتاج بحجم الطلب الفعال. وفى ظل هذه الحقيقة ينقلب الاثر الحميد لعدد كبير من سياسات برامج التوازن، اذ ان انكماش الطلب يؤدى الى انكماش مماثل فى العرض مما يؤثر على إمكانية تحقيق معدلات عالية لنمو الناتج.

٢ ـ سياسات الادخار والاستثمار :

من المعروف ان التنمية ليست تطورا تلقائيا للمجتمع، بل هى عمل ايجابى يهدف الى النهوض باوضاع وقدرات المجتمع وبالتالى فهى عملية تغيير ارادى ينعكس فى سياسات واضحة يتقبلها المجتمع ككل فى ضوء اهداف واقعية ومحددة. اذ ان مفهوم التنمية الاقتصادية هو إضافة طاقات انتاجية جديدة للمجتمع عن طريق الاستخدام المثمر للموارد المالية ورفع معدل الاستثمار. وحجر الزاوية هنا هو زيادة الانتاج، وهو مايطرح قضية «الادخار» التى تعد الموضوع الحاسم، حتى بالنسبة للذين ينادون بتشجيع الاستثمار الخارجى، وذلك لان نجاح اى مشروع جاد، فى المدى المتوسط والطويل، يتوقف على حسن اداء الاقتصاد القومى فى مجموعه. ونظرا لضرورة رد الموارد الاجنبية فى المستقبل، فمن الضرورى ان تستخدم هذه الموارد بشكل منتج وفعال. ومن ثم فإن اجتذاب المدخرات الخارجية يقتضى اولا زيادة الادخار المحلى وتعبئته فى استثمارات رشيدة. وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان معدل الادخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى مازالت تتراوح

عند ٨٪ تقريبا وهو معدل متدنى للغاية، خاصة وان نسبة الاستثمار المحلى للناتج تصل الى ٢٠٪ بينما تصل نسبة الادخار القومى الى ١٤٪ الامر الذى يشير الى الدور الذى تلعبه العوامل الخارجية فى هذا الصدد. ويرجع السبب فى إنخفاض وتراجع معدلات الادخار المحلى بالمجتمع الى إرتفاع مستوى الاستهلاك وتزايده بمعدل ٣,٩٪ خلال عام ١٩٩٤/٩٣ و ٣,٥٪ عام ١٩٩٣/٩٢ اذ ارتفع الاستهلاك النهائى من ١١٥,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ الى ١١٩,٦ مليار عام ١٩٩٣/٩٢ والى ١٢٤,٢ مليار عام ١٩٩٤/٩٣.

يلاحظة ان نسبة عالية للغاية من هذا النمو ترجع الى الانفاق الحكومى الذى ارتفع من ١٤,٥ مليار جنيه عام ٩١، ١٩٩٢ الى ١٥,٣ مليار عام ١٩٩٣/٩٢ والى ١٦,٢ عام ١٩٩٤/٩٣ بمعدل نمو قدره ٥,٥٪ و ٦,١٪ خلال العامين المذكورين على التوالى. بينما زادت معدلات الاستهلاك العائلى من ١٠١ مليار جنيه الى ١٠٤,٢ مليار و١٠٨ مليارا خلال اعوام ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٣/٩٢ و٩٣ ٣,٦٪ يتضح من الجدول رقم «٦».

وتستهدف الخطة الخمسية الحالية الارتفاع بحجم الادخار المحلى الاجمالى من ١٤ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ و١٤,٨ مليارا عام ١٩٩٣/٩٢ ليصل الى ٢٥,٥ مليارا فى عام ١٩٩٧/٩٦ بحيث يصل اجمالى المدخرات المحلية خلال سنوات الخطة الى نحو ١٠٠ مليار جنيه وهو ما يرفع نسبة تمويل الاستثمارات من المدخرات المحلية.

ومع ذلك، فان النمو الملحظ للاستهلاك وخاصة الاستهلاك الحكومى يلقى شكوكا قوية حول إمكانية الوصول الى هذا الهدف، إضافة الى الشكوك حول الدلالة الحقيقية لتقديم الحجم المطلوب من الادخار بالأسعار الثابتة فى ظروف تتسم بإستمرار إرتفاع الأسعار.

عموما فإن ترشيد الانفاق الاستهلاكى سواء كان انفاقا حكوميا أو خاصا، يتم عبر ترشيد الانفاق العام بالموازنة العامة للدولة، او بوسائل غير مباشرة تتعلق بالسياسات المالية والنقدية والائتمانية .وهو مايدفعنا لمناقشة السياسة المالية، والسياسة النقدية والائتمانية.

أ ـ السياسة المالية :

تشير الموازنة العامة للدولة الى الاستمرار فى تنفيذ السياسات المالية التى تؤدى الى الخفض التدريجى للعجز فى الموازنة من خلال ضبط الانفاق العام وترشيده من ناحية، وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد العامة وتنميتها، دون القاء أعباء على محدودى الدخل من ناحية اخرى. وعند مناقشتنا لهذه السياسة تجدر الاشارة الى ان «الانفاق العام» يعد احدى الادوات الاساسية للسياسة الاقتصادية التى تؤثر فى الطلب الفعلى وبالتالى فى مستويات التشغيل والدخل القومى والمستوى العام للاسعار، من هنا تناقش فكرة خفض الانفاق العام لتقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة او لتحسين تخصيص الانفاق العام، وهنا يتم الحديث عن الاولويات التى يقوم عليها الانفاق العام والمجالات التى يجب ان يكون للحكومة دور واسع فيها، وتلك التى لاينبغى ان يكون لها فيها دور على الاطلاق .وتحديد الحجم الأمثل للانفاق العام، الذى يحقق الأهداف المنوطة به يتوقف على طبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، الامر الذى يتيح للمجتمع تحديد كيفية إنفاق الموارد المحدودة باكبر قدر من الكفاءة والفاعلية فى المجالات التى تحتاج الى التدخل العام. إذ أن الموازنة العامة للدولة تلعب دورا هاما فى تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة كما تؤثر فى سياسات الدخول عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية، بينما تتيح الايرادات العامة، الفرصة للدولة لتلبية الاهداف العامة وتوزيع الاعباء الاجتماعية على الفئات القادرة، مع تخفيف تلك الاعباء عن كاهل الفئات الفقيرة وذلك بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته .

(١) الانفاق العام :

وتشير الاحصاءات الرسمية الى نجاح السياسة المالية، من خلال الموازنة العامة، فى التحول من ظاهرة العجز فى الموازنة الجارية والتى استمرت لسنوات طويلة مضت، الى ظاهرة الفائض الجارى. فقد امكن فى عام ١٩٩١/٩٠- لاول مرة - تحقيق فائض جارى قدره ١٧٢٤,٨ مليون جنيه، كما امكن زيادة هذا الفائض الجارى فى الحساب الختامى لعام ١٩٩٢/٩١ الى نحو ٤٩٣٧,٧ مليون جنيه. كما نلاحظ ان هناك اتجاها مستمرا نحو خفض العجز الكلى فى الموازنة وتخفيض العجز الصافى كما يتضح من الجدول رقم «٧».

ويعد خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة إحدى النتائج الايجابية للسياسة الاقتصادية وذلك لان علاج العجز يساهم فى خفض معدلات التضخم، فضلا عن الحد من الاصدار النقدى. الامر الذى يتطلب دراسة البنود الاساسية للانفاق العام، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلى الاجمالى من ٤١,٥٪ عام ١٩٩٢/٩١ الى ٤٦,٩٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ويقدر ان يصل الى ٤٨,٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤ ولايرجع السبب فى ذلك الى تزايد ارقام الانفاق العام ولكنه يعود بالاساس الى تراجع النمو فى الناتج المحلى الاجمالى نتيجة لحالة الكساد والركود التى يعانيها المجتمع خلال الفترة الماضية.

وعلى الجانب الاخر فاننا نلحظ ان اهم بنود هذا الانفاق تكمن فى بنود الاجور التى استحوذت على ٢٦,٣٪ من اجمالى الاستخدامات الجارية لموازنة ٩٤/١٩٩٥ مقابل ٢٤,٨٪ فقط عام ٩٣/١٩٩٤. وقد إنصرفت هذه الزيادة الى زيادة الاجور الاساسية للعاملين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات الخدمية، ويعنى ذلك ان الموازنة لم تفلح فى تشغيل جزء من الزيادة الجديدة فى قوة العمل وبالتالى لم تساهم فى علاج مشكلة البطالة.

والبند الثانى الذى يشكل نسبة كبيرة من الانفاق العام للموازنة هو فوائد ومصروفات الدين العام المحلى الذى يستحوذ بمفرده على ٢٥٪ من اجمالى الاستخدامات الجارية للموازنة. وهنا نلحظ ان هناك زيادة مستمرة فى الدين العام المحلى حيث ارتفع من ١٠٥,٤ مليار جنيه عام ٩١/١٩٩٢ الى ١١١,٦ مليار عام ٩٢/١٩٩٣ ووصل الى ١٢١,٦ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٤. وقد اقترنت هذه الزيادة بتغيير ملموس فى هيكل الدين، بالاتجاه نحو الاوراق المالية لتمثل نحو ٨٧٪ مقابل ٧٨٪، ويتضمن هذا التغيير فى جوهره تصاعد صافى الاصدارات من اذون الخزانة، والذى وصل الى ٣٥,١ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٤ مقابل ١٧,١ مليار جنيه عام ٩١/١٩٩٢.

وقد مثلت مديونية الحكومة والهيئات الاقتصادية ٤٨,٣٩٪ من اجمالى الدين العام المحلى إذ بلغت ٩,٥ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٤، بينما مثلت مديونية بنك الاستثمار القومى ٥,١٪ من الاجمالى. وتتمثل المديونية المباشرة للحكومة والهيئات الاقتصادية فى التمويل الموجه لتغطية عجز حسابات الحكومة وفروق إعادة تقييم الارصدة بالعملات الاجنبية لدى البنك المركزى، والسندات الصادرة لمعالجة العجز فى مركز العملات الاجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية وكذا المديونية المتعلقة بتغطية هيئة السلع التموينية ومديونيات شركات القطاع العام الناتجة عن تمويل استثمارى.

بينما تمثلت مديونية بنك الاستثمار القومى فى الارصدة المستحقة على شركات القطاع العام والهيئات الخدمية والاقتصادية الى جانب توظيفاته الاخرى فى القروض الميسرة، سواء ماتم منها للاسكان الاقتصادى اواستصلاح الاراضى، وكذا مساهماته فى المشروعات المشتركة. اما بالنسبة لهيكل الدين وفقا للجهات الدائنة، فإن هيئتى التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية احتلتا مركز الصدارة، اذ بلغت نسبة دائنيتها للحكومة ٣٩,٢٪ من اجمالى الدين العام المحلى فى نهاية ١٩٩٤ مقابل ٣٥,٨٪ فى نهاية يونية ١٩٩٣.

كما ارتفع الرصيد القائم لاذون الخزانة من ٣٠,٥ مليار جنيه بنهاية يونية عام ١٩٩٣ الى ٣٥,١ مليار جنيه بنهاية يونية ١٩٩٤ اكتتبت البنوك فى ٧٩,٤٪ منها، مقابل ٦,٤٪ لقطاع الاعمال الخاص و ٦,١٪ للقطاع العام هذا مع ملاحظة اتجاه العائد على هذه الاذون للانخفاض حيث هبط متوسط سعر الفائدة على الاذون لمدة ٩١ يوم من ١٩,٢٪ فى يونية ١٩٩١ الى ١٢,٥٪ يونية ١٩٩٤ وهبط متوسط الفائدة على الاذون لمدة ١٨٢ يوما من ١٩,٢ الى ١٢,٥٪ وللأذون مدة ٣٦٤ يوما من ١٦,٨٪ الى ١٢,٥٪.

كما ارتفع رصيد حصيلة شهادات الاستثمار من ٨٣٤٢ مليون جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٣ إلى ١٢,٤ مليار نهاية يونية ١٩٩٤. وقد تحقق ذلك رغم انخفاض العائد عليها مما يشير الى انها مازالت الوعاء الادخارى الافضل للقطاع العائلى. واذا كانت اذون الخزانة قد ساهمت فى هذه المرحلة فى تحويل الازمة من خلال مدخرات حقيقية نفى امتصاص فائض السيولة النقدية مما ادى الى كبح جماح التضخم، الا ان استمرار الزيادة فى الاعتماد على اذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة سوف يؤثر بالسلب عليها وذلك لانه لايأخذ بعين الاعتبار طبيعتها المتوقعة، من حيث كونها نوعا من الاقتراض، وبالتالى فانها تفرض عبئا على الموازنة بمقدار قيمة هذه الاذون مع الفوائد المطلوب سدادها. ويزداد هذا العبء بازدياد حجم القرض، الذى يرتفع سنويا كما اشرنا، ومن هنا تتزايد الاعباء المستقبلية على الموازنة، مما يهدد بزيادة الانفاق العام مرة أخرى. كما ان اغراء الاستثمار فى هذه الاذون يعنى استئثار الحكومة بتلك المدخرات ومزاحمتها للمشروعات الانتاجية، الامر الذى يتطلب استخدامها بطريقة منتجة تدر عائدا حقيقيا يبرر الفائدة المستحقة عليها، اما اذا لم تتم هذه العملية، فلن يعدو الأمر كونه تخصيصا سيئا للموارد الادخارية الوطنية، من هنا ينبغى التشديد على الطبيعة المؤقتة لاستخدام اذون الخزانة والعمل على مواجهتها، انطلاقا من ان هذا الاسلوب لايمكن ان يكون اسلوبا دائما لتمويل العجز فى الموازنة.

وفى هذا الاطار يأتى بند الانفاق على الدعم والذى هبط فى موازنة عام ٩٤/١٩٩٥ من ٧,٥٪ من اجمالى الاستخدامات الجارية، الى حوالى ٧,٨٪ من الاجمالى. فاذا ما اخذنا بالحسبان زيادة معدلات الاستهلاك الغذائى من السلع المدعمة، سواء كان ذلك نتيجة لزيادة معدلات النمو السكانى، أو ارتفاع اسعار واردات الغذاء بصورة كبيرة لإتضح لنا مدى هبوط قيمة الدعم كآلية لإستقرار مستويات المعيشة.

ومما زاد من تعقيد الأزمة تضاؤل النسبة المخصصة من الانفاق العام لقطاعات الخدمات الاجتماعية، حيث بلغ ماخصص لخدمات التعليم بموازنة ١٩٩٥/٩٤ مبلغ ٩,٢ مليار جنيه مقابل ٧,٧ مليار جنيه بموازنة عام ١٩٩٤/٩٣ كما بلغ ماخصص للخدمات الصحية ٢,٣ مليار جنيه مقابل ٢,٠ مليار جنيه عن تلك الفترة وبمتابعة ماتم انفاقه على هذه الخدمات خلال السنوات الاربع الماضية، ومن واقع الحسابات الختامية الفترة ١٩٩٠/٨٩ - ١٩٩٣/٩٢، نجد ان الانفاق على التعليم زاد من ٤,٠ مليار جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ الى ٨,٦ مليار عام ١٩٩٣/٩٢، كما زاد الانفاق العام بموازنة الخزانة العامة للدولة من ٣٤,٢ مليار جنيه الى ٦٩,٣ مليار (بنسبة زيادة ١٠٢,٦٪) مما يتضح معه أن نسبة الانفاق على التعليم الى اجمالى الانفاق العام زادت من ١١,٧٪ الى ١٢,٤٪ فعلا خلال تلك الفترة، كما انخفضت نسبة الانفاق على الصحة الى اجمالى الانفاق العام من ٤,٤٪ الى ٤٪ فقط. مما سبق يتضح لنا ان خفض الانفاق العام للحد من عجز الموازنة العامة للدولة قد تم بالاساس على حساب القطاعات التى تعود بالفائدة على محدودى الدخل، اذ ان نسبة الانفاق الفعلى على هذه القطاعات فى انخفاض مستمر، وهو مايتعارض مع المفهوم التنموى، الذى يعطى للبشر الوزن الاكبر فى العملية التنموية. فاذا كانت الحكومة تتخلى عن العديد من ميادين النشاط لاسباب اقتصادية فانها تظل مسئولة عن التعليم والصحة والمرافق العامة، والنهوض بالاحياء الفقيرة.

٢ ـ الايرادات العامة والسياسة الضريبية :

تلعب الضرائب عدة ادوار هامة فى المجتمع، فهى من ناحية احدى الادوات الاقتصادية الهادفة الى توجيه النشاط الاقتصادى للقطاعات الانتاجية المرغوبة والحد من الانشطة الاقتصادية غير المرغوبة او التى لاتحمل أهمية للاقتصاد القومى فى فترة معينة، وهى من جهة ثانية اداة مالية تساهم فى مواجهة النفقات المتزايدة للدولة وتساعد على تأدية الخدمات الاجتماعية العامة للجماهير وتنميتها، ومن جهة ثالثة هى احدى الادوات الهامة فى إعادة توزيع الدخول بالمجتمع.

ويتكون النظام الضريبى المصرى من مجموعة من الضرائب المباشرة «الضرائب على الدخول والثروات» ومجموعة اخرى من الضرائب غير المباشرة «الضرائب على السلع والخدمات».

وهنا تجدر الاشارة الى ان الضرائب بانواعها المختلفة تسهم بنحو ٦٥٪ من الايرادات الجارية فى الموازنة العامة للدولة. وفى ضوء السياسة الضريبية الراهنة، يتضح لنا انها تعتمد (فى مشروع موازنة ١٩٩٥/٩٤) على مايلى :ـ الضرائب العامة وتقدر بنحو ١٦,٣ مليار جنيه .

- الضرائب الجمركية ٧,٣ مليار.
- الضريبة العامة على المبيعات وتقدر بنحو ٩,٣ مليار.
- فائض الهيئات الاقتصادية ٧,٩ مليار جنيه.

وقد قامت الحكومة المصرية باصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة التى تسرى على مجموع دخل الممول من كافة المصادر، وتفرض الضريبة بسعر تصاعدى بالشرائح ولايتحدد هذا السعر بناء على طبيعة او مصدر الدخول، بل بناء على اجمالى الدخل الخاضع للضريبة، مما يجعلها متفقة مع القدرة التكليفية للممول.

وبمقتضى هذه الضريبة تم تجميع ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والنشاط التجارى والصناعى والمرتبات ومافى حكمها وايرادات المهن غير التجارية وايرادات الثورة العقارية ضمن الوعاء الخاص بالضريبة. كما رفعت حدود الاعفاء للاعباء المالية ليصبح:

١٤٤٠ جنيها سنويا للممول الاعزب .

١٦٨٠جنيها سنويا للممول المتزوج ولايعول.

١٩٢٠ جنيها سنويا للمتزوج ويعول.

وتمثل الضريبة الموحدة اهم عناصر الايرادات السيادية للموازنة العامة للدولة، اذ تقدر فى مشروع الموازنة ١٩٩٥/٩٤ بنحو ١٦,٣ مليار جنيه، وهى بذلك تمثل حوالى ٤٤٪ من اجمالى الموارد السيادية. واذا كانت الضريبة الموحدة خطوة على طريق الاصلاح الضريبى، فإن ذلك يجب ان يتم ضمن سياسة ضريبية متكاملة تساعد على دفع مسيرة التنمية وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، نظرا لان النظام الضريبى المصرى يفتقر الى هذه الاجراءات وهو مايتضح من خلال الدراسة التفصيلية لهيكل الضرائب المصرية.

وهنا تشير كافة الدراسات التى اجريت على هذا النظام الى انه يتمتع بعدة سمات معينة يأتى على رأسها ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة فى اجمالى الايرادات الضريبية حيث تمثل اكثر من ٦٠٪ من هذه الايرادات. هذا فضلا عن التزايد المستمر فى عبء ضرائب الدمغة وخاصة الدمغة النسبية على رؤوس اموال الشركات والتى تستهلك راس المال حتى فى حالة تحقيق خسائر، فضلا عن رسوم تنمية الموارد المحلية والذى يشتمل على

العديد من الرسوم مثل جوازات السفر وتصاريح العمل وكذلك ضرائب التضامن الاجتماعي.

وهنا نلحظ ان ايرادات ضريبة الدمغة قد ارتفعت من ١٨٠٤ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ الى ٢٣٥٧ مليون عام ١٩٩٤/٩٣، ويرجع ذلك الى تزايد انواع الدمغات والرسوم ليصل عددها الى ٢٦ نوعا، والى رفع نسب الرسوم نفسها من ناحية اخرى. كما يرجع الى تزايد الأهمية النسبية للضرائب على المبيعات التى حققت وفقا للحساب الختامى للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ حصيلة تقدر بحوالى ٦,٢ مليار جنيه، ووصلت الى ٧,١ مليار جنيه فى الحساب الختامى لعام ١٩٩٣/٩٢ وتقدر حصيلتها فى موازنة ١٩٩٥/٩٤ بحوالى ٩,٣ مليار جنيه، نتيجة اتساع دائرة السلع الخاضعة لهذه الضريبة، فضلا عن خضوع بعض الخدمات للضريبة. الامر الذى ادى الى تحقيق الهدف المالى لها، بينما انعكست بالسلب على النشاط الانتاجى فى المجتمع، خاصة وانها تفرض على السلع الرأسمالية الامر الذى يؤثر على إمكانية تحديث المعدات والآلات المستخدمة .كما يتميز النظام الضريبى المصرى بارتفاع نسبة التهرب الضريبى ويرجع السبب فى ذلك الى عدة عوامل بعضها يرجع لمصلحة الضرائب والبعض الاخر يرجع للممول ذاته، وفيما يتعلق بالمجموعة الاولى فانها تنصب اساسا حول تأخر المأموريات فى فحص الملفات الخاصة بالمموليين لمدة طويلة (تصل الى عشر سنوات فى ضريبة المرتبات والاجور فيما يتعلق بالقطاع الخاص، او خمس سنوات فى ضرائب اخرى) الامر الذى يترتب عليه تأخير مستحقات المصلحة ومن ثم تعرضها للسقوط بالتقادم من جهة، وتراكم هذه المستحقات على الملتزمين بالسداد من جهة اخرى.

بينما تنصب المجموعة الثانية من العوامل المؤدية الى التهرب الضريبى فى ضعف الوعى الضريبى بالمجتمع بشكل عام سيادة انماط من القيم لدى المموليين ترى فى الضريبة عبئا لامبرر له اساسا، كونها مجرد جباية مالية من الدولة. مع ملاحظة ان المتأخرات تأتى اساسا من اصحاب الدخول المرتفعة بالمقارنة باصحاب الدخول الصغيرة، التى لاتستطيع التأخر فى الدفع، لانها تدفع عند الحصول على الدخل، كما ان الشريحة الاعلى منها تقوم بانفاق الجزء الاكبر من دخلها على الاستهلاك (وبالتالى تدفع ضرائب غير مباشرة).

فاذا اضفنا لذلك الاعفاءات الضريبية الكثيرة والمتعددة فى التشريع المصرى للمستثمرين مثل الاعفاءات الواردة فى قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ او فى قانون المجتمعات العمرانية رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ او الاعفاءات فى قانون المنشآت السياحية رقم ١ لسنة ١٩٧٣، فضلا عن الاعفاءات الواردة فى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال او الاعفاءات الواردة فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة، لإتضح لنا ان هناك كما هائلا من الاعفاءات الضريبية، مع مايترتب على ذلك من فقدان جزء من حصيلة الضرائب كان من الممكن ان توجه الى تمويل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، الامر الذى يؤثر على مستوى الاستثمار العام وزيادة الدين العام (المحلى والخارجى).

كما ان نظام الاعفاءات الضريبية، بالشكل القائم حاليا، ينحاز لصالح المشروعات قصيرة الأجل ذات معدل الربح الصافى المرتفع والتكلفة المنخفضة لرأس المال، وهذا مايفسر اتجاه المستثمرين - بصفة عامة - فى مصر نحو المشروعات التى تنتج سلعا استهلاكية وكذا مشروعات التمويل على حساب المشروعات الانتاجية الكبرى.

وعلى الجانب الاخر فمازال اصحاب الدخول الثابتة، والذين تخصم منهم الضرائب عند المنبع، هى الفئات التى تؤدى بالفعل التزاماتها الضريبية، رغم محدودية دخول غالبيتهم. فاذا ما اضفنا الى ذلك ضآلة حجم الاعفاء العائلى المقرر، فى اطار الضريبة الموحدة، وعدم تناسبه مع الارتفاع المتتالى فى نفقات المعيشة، لإتضح لنا على الفور ان النظام الضريبى المصرى يركز بالاساس على الهدف المالى فقط، دون ادنى اهتمام بالاهداف الاخرى - خاصة الاهداف الاجتماعية وتعميق البعد الاجتماعى.

ب - السياسة النقدية والائتمانية :

اشرنا فيما سبق الى ان اصلاح الخلل المالى للدولة، سواء عبر ترشيد الانفاق العام او زيادة الايرادات المحصلة، يتم بوسائل مباشرة او غير مباشرة، واهم الايرادات غير المباشرة يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية. خاصة وان الجزء الاكبر من المدخرات فى المجتمع المصرى يأتى من القطاع العائلى وأغلبه من الطبقة الوسطى، بينما لاتسهم الدولة والقطاع العام والخاص المنظم فى الادخار المحلى.

وفى هذا الاطار قامت الدولة بادخال تعديلات جوهرية على القوانين المنظمة لعمل القطاع المصرفى او سوق المال حيث صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان والقانون رقم ٩٥ والخاص بسوق رأس المال.

وتعد سياسة تحرير اسعار الفائدة، التى تم الاخذ بها فى يناير ١٩٩١، احدى السياسات الهامة التى تم الاخذ بها فى هذا الاطار، هذا فضلا عن التعديلات التى ادخلت

على قانوني البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى والجهاز المصرفي، والتي استهدفت تدعيم سلطات البنك المركزى الاشرافية والرقابية وارساء الاساس القانوني لصندوق التأمين على الودائع والسماح للبنوك بزيادة مساهمتها في رؤوس أموال المشروعات إجازة منح الوحدات المصرفية، التي يقتصر تعاملها على العملة الاجنبية حق التعامل بالعملة المحلية ايضا. وفي اعقاب ذلك ارتفعت اسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية بدرجة ملحوظة، وهو ماإقترن بتحقيق زيادة كبيرة في حجم هذه الودائع، اذ في ظل العمل باسعار فائدة موجبة واستقرار نسبي في سعر صرف الجنيه، تزايد تفضيل الاوعية الادخارية بالعملة المحلية، خاصة مع انخفاض اسعار الفائدة على الدولار، بل وتصاعد قيام المدخرين بتحويل الودائع بالعملات الاجنبية الى ودائع بالعملة المحلية.

وقد اتخذت عدة اجراءات مكملة لهذه السياسة منها ايقاف العمل بالسقوف الائتمانية للقطاعين العام والخاص، كما الغي، في منتصف عام ١٩٩٣ الحد الادنى لسعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة اشهر، وسمح لشركات القطاع العام بالتعامل مع كافة البنوك دون التقيد بضرورة الحصول على موافقة مسبقة من بنك القطاع العام الدائن له. وفي سبتمبر ١٩٩٣ وافق مجلس ادارة البنك المركزي على تخفيض نسبة ماتودعه البنوك لديه من ودائع بالعملات الاجنبية من ١٥٪ الى ١٠٪ . واعتبارا من اول ابريل ١٩٩٤ الغيت التعليمات التي كانت تحظر على البنوك منح عملائها تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية، بضمان الودائع بالعملات الاجنبية. وقد هدفت كل هذه الاجراءات والسياسات الى تشجيع الافراد على الادخار والحد من الاستهلاك واعطاء ثقة اكبر في عملة الدولة بما يضمن عدم الهروب منها الى عملات اجنبية تجنبا لتآكل الارصدة النقدية بالعملات المحلية بسبب التضخم.

غير أن عام ١٩٩٤ شهد اتجاها متواصلا لهبوط سعر الفائدة على الودائع والقروض بالعملات المحلية. ويعود ذلك الى القلق الشديد من النتائج الانكماشية التي أدت اليها السياسة الأئتمانية والنقدية خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن الامور الملفتة للنظر التراجع المستمر في معدلات الخصم، وذلك بهدف تشجيع عمليات الاستثمار وتنشيط سوق المال وخفض تكلفة انتاج السلع والخدمات. وهناك نتائج ثانوية سلبية محتملة لهذا الاتجاه، بسبب تزامن هذا التراجع في مصر مع التصاعد المستمر في معدلات الفائدة على العملات الرئيسية، والتي بلغت ٤.٥٪ و ٥٪ بالنسبة للدولار الامريكي، واعلان بنك انجلترا عن رفع معدلات الفائدة على الجنيه الاسترليني، الامر الذي سيؤدى الى عودة الاقبال على سحب الودائع بالعملة المحلية، وشراء العملات الاجنبية.

إن النجاح الملحوظ الذي حققته السياسة الأئتمانية ليس كاملا مع ذلك. فبنوك الاستثمار والاعمال لم تؤد الدور المنوط بها حتى الان، فمن المعروف ان اهداف تلك البنوك هي جذب المدخرات والودائع طويلة الآجل لاستخدامها في تمويل الاستثمارات التنموية طويلة الاجل وهو ماعجزت عنه حتى الان. اذ لم تتعد الودائع ٣٧٪ من اجمالي مواردها المتاحة للتوظيف، ومع ضعف الموارد الذاتية لها فقد اتجهت الى البنك المركزي والبنوك التجارية لتغطية جزء من اجمالي مواردها المتاحة للتوظيف، هذا في الوقت الذي إتسمت فيه استثماراتها المالية بالضآلة، بل وتوظيف جزء كبير من هذه الموارد في ارصدة لدى البنوك الخارجية. وهنا تشير الاحصاءات الى ان اجمالي قيمة محافظة الاوراق المالية في البنوك قد بلغ ٤٧ مليار جنيه، حتى نهاية يونية ١٩٩٣، بما يمثل نحو ٢٤٪ من اجمالي الاصول، و٣٧٪ من اجمالي ودائع العملاء. وهي نسبة مرتفعة للغاية خاصة بالمقارنة بالنسبة المتدنية لمحفظة القروض التي ينبغي ان تكون الاستخدام الرئيسي لموارد البنوك، التي لاتتجاوز قيمتها ٣٤٪ من اجمالي الاصول و٤٢٪ من اجمالي ودائع العملاء في البنوك التجارية.

وهنا تثار قضية سوق المال، باعتباره تنظيما وترشيدا لعملية تدفق المدخرات المالية من القطاع العائلي وتسهيل حركتها داخل الاقتصاد، بما يكفل امكانية تطوير ادارة مالية ذات كفاءة اقتصادية ولابد لهذه الاسواق ان تجمع بين مصلحتين، مصلحة المدخر الذي يبحث عن الامان في توظيف مدخراته، ومصلحة المستثمر الذي يسعى لتأمين اموال إضافية تساعد، مع موارده الذاتية، على توسيع قاعدته الانتاجية، وهو مايتطلب العمل على خلق وعي كامل بهذه الادوات ودورها في الاقتصاد المصرى، مع اعطاء الثقة الكاملة في هذه الاسواق. إن دور اسواق الكال لايقتصر على تمويل الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد القومي فحسب، بل يمتد ليشمل الخدمات الحكومية والأنشطة ذات الطابع العام، وذلك من خلال تدعيمه للسندات الحكومية والقروض التي تتداول في هذه الاسواق. وبمعنى اخر فإن ضعف سوق رأس المال يؤدى الى صعوبات عديدة في توفير التمويل والسيولة اللازمة لانشاء المشروعات المختلفة، مما يعرض الدولة للجوء الى القروض الخارجية، مع مايعنيه ذلك من اعباء مالية، او يضطرها للجوء الى الاقتراض من الجهاز المصرفي مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية بالمجتمع.

في هذا السياق يمكننا مناقشة السياسة الحكومية تجاه اسواق المال، في ضوء القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٢ والذي منح العديد من المزايا الهامة، يأتي على رأسها تعديل المعاملات الضريبية بحيث اصبحت تنسجم مع طبيعة الاستثمار في الاسهم والسندات، حيث اعفيت من ضرائب الدمغة والضريبة العامة على الدخل، وثانيهما العودة الى نظام الأسهم لحاملها تيسيرا على المساهمين والمستثمرين الذين وجدوا العديد من الصعوبات في التعامل مع الاسهم الاسمية، وثالثها تحرير السندات والصكوك التمويلية والاوراق المالية الاخرى (غير الاسهم) من سعر الفائدة المنصوص عليه في القانون المدني. اذ ان كل هذه التعديلات ستؤدي لزيادة الدور الحيوي لسوق الاوراق المالية، والتي ينتظر ان يتزايد وزنها باطراد في عملية تعبئة الموارد للآجال المتوسطة والطويلة، و ضمها للاستثمار بشكل مباشر، مستكملة في ذلك الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي.

وقد كانت نتيجة هذا القانون تحول بيوت السمسرة القائمة الى شركات مساهمة، وأنشئت شركات جديدة وفقا لهذا القانون متنوعة الاغراض منها شركات السمسرة واصبح عددها ٢٣ شركة تمارس العمل فعلا، وذلك الى جانب صناديق الاستثمار وشركات الترويج ورأس المال المخاطر وشركات ادارة المحافظ.

فقد حدثت قفزة شديدة، في التعامل بسوق الاوراق المالية خلال عام ١٩٩٤، مقارنة بعام ١٩٩٣، اذا ارتفعت قيمة الاوراق المتداولة من ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥، لما يقرب من ٣ مليارات عام ١٩٩٤ وزاد حجم الاوراق المتداولة من ١٢ مليون ورقة الى ٤١ مليون ورقة خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من ذلك فمازالت سوق المال تعاني من شيوع ظاهرة الشركات المساهمة المغلقة والتي تعكس النمط العائلي، اذ يبلغ عددها ٤٩٩ شركة تمثل نحو ٧٦,٣٪ من اجمالي الشركات المقيدة بالبورصة، بينما يبلغ عدد شركات الاكتتاب العام ١٥٥ شركة، بما يمثل ٢٣,٧٪ من الاجمالي ويبلغ رؤوس اموال شركات الاكتتاب ١,٧ مليار جنيه، بينما تبلغ رؤوس اموال الشركات المغلقة ٢,٤ مليار جنيه.

ومن العوامل الاخرى، التي تضعف سوق المال في مصر، ضآلة السندات التي تصدرها الشركات المساهمة حيث تقتصر على ثلاثة انواع فقط هي سندات التنمية بالدولار الامريكي وسندات الاسكان وسندات البنك العقاري المصري. مع ملاحظة ان القانون الجديد رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قد اباح اصدار اي نوع من السندات متغيرة العائدة، اي لايشترط ثبات العائد كما كان الوضع عليه من قبل، الامر الذي يتيح امكانية زيادة الدور الذي تلعبه السندات، باعتبارها احدى الوسائل الهامة لحصول الشركات على تمويل طويل الاجل من الجمهور، دون اللجوء الى الجهاز المصرفي وبالشروط والاوضاع المناسبة للشركة.

وعلى الجانب الاخر فقد ظهرت في الاسواق المصرية فكرة صناديق الاستثمار، باعتبارها احدى البدائل الاستثمارية الجديدة، حيث يستطيع المستثمر الذي لايرغب في التعامل مع الجهاز المصرفي، توظيف امواله في هذه الصناديق، وبالتالي فهي منافس قوي للاوعية الادخارية في البنوك. ويأتي انشاء هذه الصناديق بعد ان اجاز القانون الجديد، انشاءها للتعامل في الاوراق المالية، ولايجوز لها مزاولة اية اعمال مصرفية، او التعامل في القيم المنقولة، الا بتصريح من هيئة سوق المال، كما وضع القانون عدة شروط هامة منها ألا يقل رأسمال الشركة عن خمسة ملايين جنيه مصري مدفوعة بالكامل، ولاتزيد نسبة مايستثمر في شراء اوراق مالية لشركة واحدة عن ١٠٪ من اموال الصندوق وبما لايجاوز ١٥٪ من اوراق تلك الشركة، والا تزيد نسبة مايستثمره الصندوق، في وثائق الاستثمار، التي تصدرها الصناديق الاخرى عن ١٠٪ من امواله، وبما لايجاوز ٥٪ من اموال كل صندوق مستثمر فيه.

ويرى البعض ان نمو هذه الصناديق سوف يساعد على رفع معدلات الادخار وامتصاص جزء كبير من فائض السيولة الموجودة بالاسواق، الامر الذي يساهم في تهدئة التضخم، ويوفر مصدرا رخيصا للتمويل، خاصة بالنسبة للمشروعات الانتاجية، بدلا من الاعتماد على قروض البنوك ذات الفائدة المرتفعة، وهنا نلحظ ازدياد أعداد الصناديق التي حصلت على تراخيص للعمل حتى نهاية عام ١٩٩٤، الى ١١ صندوق، منها ٣ صناديق بدأت مزاولة النشاط بالفعل، أحدها انشأه البنك الاهلي برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه والثاني انشأه بنك مصر، والثالث باسم الصندوق المصري للاستثمارات الدولية برأسمال قدره ٥٠ مليون جنيه! يساهم فيه مجموعة من رجال الاعمال وبعض المؤسسات الدولية.

وعلى الجانب الاخر فإن المناخ الاستثماري السائد حاليا، يمكن ان ينعكس بالسلب على نشاط هذه الصناديق حيث النقص الشديد في الاوراق المالية الجديدة، بالاضافة الى المغالاة في اسعار الوثيقة، مما يحول دون دخول فئات عديدة الى هذا المجال. هذا فضلا عن كون هذه الصناديق لاتمثل استثمارا جديدا بل هي مجرد تحويل إدارة الاوراق المالية الموجودة بالفعل من ايدي الافراد الى الصندوق، وبالتالي فهي لاتشكل اية اضافات لرأس المال، ومع عدم

توافر الوعى بالابعاد الاقتصادية لهذه العملية، فإنه يمكن ان يخلق مشاكل عديدة على رأسها «الثقة» فى هذه العملية، خاصة مع ضعف البورصة المصرية وغياب المعلومات والبيانات اللازمة لانجاح عمليات الاستثمار هذه.

٣ - سياسات التحرير الخارجى وسعر الصرف :

احتلت سياسات تحرير القطاع الخارجى مركز الصدارة فى اطار برامج الحكومة المصرية خلال حقبة التسعينات، خاصة فى ظل الاتجاه نحو انتهاج استراتيجية للنمو، ذات توجه تصديرى فى كافة القطاعات، الى جانب تبنى سياسة جديدة فى ادارة الواردات والمعاملات الخارجية بشكل عام.

وتشير الاحصاءات المتاحة الى ان ميزان المدفوعات المصرى قد حقق فائضا كليا قدره ١,٨ مليار دولار فى العام المالى ١٩٩٤/٩٣ ، مقابل فائض قدره ٥ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ و ٤,١ مليار عام ١٩٩٣/٩٢. ويعود هذا الهبوط لانخفاض الفائض فى ميزان الخدمات من ٥,٤ مليار دولار الى ٤,٥ و ٣,٥ مليار اعوام ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٤/٩٣ على التوالى كما يتضح من جدول رقم (١٢) استمرار التراجع فى ميزان المدفوعات المصرى، ويؤكد على ان هذا الفائض لايمثل تطورا جذريا فى اوضاع الميزان، بقدر مايعكس اوضاعا استثنائية يرتبط بعضها بالظروف الطارئة والناتجة عن حرب الخليج الثانية، اوبعض العوامل الفنية والتى تتعلق بالتغييرات التى اجراها البنك المركزى المصرى على ميزان المدفوعات.

وهنا ينبغى التفرقة بين وضع الميزان التجارى والميزان الخدمى، نتيجة لاختلاف العوامل المؤثرة على كل من هذين البندين، وتزداد اهمية التفرقة فى ظل الادوات الاقتصادية المستخدمة فى سبيل اصلاح اوضاع هذا الميزان.

ومازال عجز الميزان التجارى يمثل أحد القيود الاساسية على حركة المجتمع، كما يعكس طبيعة الهيكل الانتاجى ومدى تطوره، وهو مايظهر من طبيعة المعاملات السلعية وتركيبة السلع الداخلة فى حركة التجارة المصرية (تصديرا واستيرادا) وتظهر مؤشرات هذا الميزان فى ضوء تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات والتى تعد مؤشرا خطيرا، يجب ان يكون دافعا لمحاولة إعادة التوازن بحيث تغطى الواردات السلعية النسبة الاكبر من الصادرات السلعية. واذا كان من المقبول الا تغطى قيمة الصادرات، القيمة الكلية للواردات، على اعتبار ان الثانية تشمل واردات استثمارية تستخدم فى عمليات التكوين الرأسمالى، والتى لايتحقق عائدها الا فى الاجل الطويل، إلا انه من غير المقبول ان لا تغطى قيمة الواردات الجارية (اى بعد استبعاد الواردات الاستثمارية). وهنا تشير الاحصاءات الى ان عجز الميزان التجارى قد ارتفع من ٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ الى ٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٤/٩٣. وذلك مع ملاحظة التراجع النسبى فى الصادرات السلعية من ٣,٦ مليار دولار الى ٣ مليارات خلال نفس الفترة، وذلك مع الثبات النسبى للواردات السلعية الامر الذى ادى الى تناقص نسبة تغطية الصادرات السلعية الى الواردات لتصل الى ٢٩٪ عام ١٩٩٤/٩٣ وذلك مقابل ٣٩٪ كما يتضح من الجدول رقم (١٣).

وبتحليل هيكل الصادرات السلعية يلاحظ ان السلع التقليدية وهى البترول الخام ومنتجاته والقطن والموالح والبصل والارز، تستحوذ على حوالى ٦٠٪ من اجمالى الصادرات مع التناقص المستمر فى قيمة الصادرات الزراعية وبالتالى تدهور مكانتها النسبية داخل الهيكل، اذ لم تزد عن ١٠٪ تقريبا. وذلك بسبب تناقص معدلات الانتاج من السلع الزراعية الرئيسية مع ازدياد معدلات الاستهلاك المحلية، الامر الذى يؤدى الى تناقص الكميات المعدة للتصدير. فعلى سبيل المثال هبطت حصيلة الصادرات من القطن الى ٤٥ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٤/٩٣ مقابل ٨٣ مليون عام ١٩٩١/٩٠، وهو ماينطبق على الموالح والبصل. وعلى الجانب الاخر تزايدت الاهمية النسبية للواردات السلعية فى الاقتصاد المصرى بصورة ملحوظة وذلك كما يتضح من التطور الذى طرأ على نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٤٠٪، وذلك فى اعقاب الزيادة الكبيرة والهائلة فى حجم الواردات السلعية القادمة الى البلاد، بسبب الوفرة النسبية فى موارد النقد الاجنبى، فضلا عن السياسات الحكومية المتبعة انذاك، والتى خففت كثيرا من القيود على تجارة الاستيراد للقطاع الخاص، والذى منح العديد من المزايا، وسمح له باستيراد العديد من السلع التى كانت محظورة من قبل. وهنا تثار عدة قضايا خاصة بمستقبل التجارة الخارجية المصرية، فاذا كانت البلدان الاوروبية، تعتبر العميل الاول لمصر، فإن استكمال بنيان الاتحاد الاوروبى، ومايترتب عليه من توحيد المراكز الصناعية والتجارية لها، سوف يؤثر بالضرورة على الصادرات المصرية، اذ انها ربما لاتسمح للصادرات غير الزراعية الاصل، والصناعات الحديثة بالدخول بسهولة فى هذه الاسواق، الامر الذى سيضر باحتمالات التوسع التصديرى الصناعى خاصة وإن قدرة الصادرات المصرية الصناعية ستظل، لفترة على الاقل، عاجزة عن تقديم «المنتج» المنافس سعرا ونوعا.

هذا فضلا عن العقبات التى تفرضها السياسة الزراعية الموحدة، امام الصادرات المصرية، سواء كانت القيود الزمنية للتمتع بالاعفاءات الجمركية، او الاسعار الاسترشادية والرسوم التى يتم تحصيلها على بعض الصادرات المصرية، بالاضافة الى الشروط والمواصفات الجديدة المتعلقة باختبارات الامن والتلوث البيئى وخلافه. وهى كلها اجراءات تحول دون دخول المنتجات من خارج الاسواق الاوروبية.

ذلك كله يؤكد على ان مشكلة ميزان المدفوعات المصرى، تكمن فى التزايد المستمر فى عجز الميزان التجارى، والذى فشلت كافة الجهود فى السيطرة عليه او الحد منه، مع الاعتماد المتزايد على الميزان الخدمى فى تغطية هذا العجز، مع مايعنيه ذلك من الارتباط بمصادر دخل خارج سيطرة متخذى القرار فى المجتمع، بحيث اصبح الاقتصاد المصرى يتحدد بعوامل خارجية يصعب السيطرة عليها، وهو مايعرضه للخطر الشديد، خاصة مع التطورات الجارية على الساحة الدولية، ونقصد بها تحديدا منظمة التجارة العالمية التى مارست عملها بالفعل مع مطلع عام ١٩٩٥. واصبحت منوطة بتنفيذ الاتفاقات الثمانية والعشرين التى تم التوصل اليها فى اطار دورة اورجواى، وقد اعتمدت الحكومة المصرية على كل من تحرير القطاع الخارجى وتعويم العملة، باعتبارهما الوسيلتين الكفيلتين باصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات المصرى.

واحتلت قضية تحرير القطاع الخارجى حيزا هاما، من جانب المهتمين، خاصة وانه يشمل احد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى، وهى تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الاموال وهنا يرى مؤيدو سياسة التحرير انها ستؤدى الى زيارة الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية للمجتمع نتيجة للتدابير الجديدة التى قامت بها الدولة، اذ ان ذلك سيؤدى الى تحول الهيكل التصديرى بعيدا عن الصادرات التقليدية، الى صادرات جديدة، غير تقليدية، كما انها ستؤدى الى حصول المنتجين المباشرين (خاصة المزارعين) على اسعار افضل، والتخلص من اعباء البيروقراطية الحكومية التى كانت تتحكم فى العملية الانتاجية.

وهنا نلحظ ان تحرير كل من المعاملات الخارجية *(الجارية والرأسمالية) فى نفس الوقت، يمكن ان يؤدى الى* اختلالات غير مرغوبة فى قطاعات الاقتصاد القومى. الامر الذى يؤدى الى ارتفاع التكاليف الاجتماعية لهذه المسألة. خاصة وان الخلل الخارجى يرجع بالاساس، فى حالة الاقتصاد المصرى، الى الخلل الداخلى، وخاصة ضعف الانتاج والانتاجية. من هنا ينبغى ان تتم عملية التحرير بشكل تدريجى مع اختلاف التوقيت الزمنى لتحرير كل قطاع وفقا لاتجاه وتأثير تحرير كل قطاع على مستوى الأداء فى الاقتصاد القومى ككل.

كما ان الاقتصاد المصرى، يحتاج فى الأونة الراهنة، الى سياسة تصديرية تهدف اساسا الى خلق الصادرات، وليس تنمية الصادرات، وهو مالن يتأتى الا عبر خلق الميزة النسبية التى يمكن ان تتمتع بها الصادرات المصرية، بعيدا عن الحديث التقليدى عن المزايا النسبية القائمة حاليا.

وعلى الجانب الآخر ظلت مسألة سعر صرف الجنيه المصرى احدى القضايا الهامة، التى اثيرت اثناء تطبيق المرحلة الاولى من سياسة الاصلاح الاقتصادى، حيث يرى البعض ان هناك مغالاة حقيقية فى قيمة الجنيه، وهو مايحد من قدرة الصادرات المصرية على التنافس بالاسواق الخارجية. اذ ان مساواة متوسط أسعار عوامل الانتاج *المحلية بمتوسط اسعار عوامل الانتاج الاجنبية،* رغم اختلاف الانتاجية بين هذه العوامل، يؤدى الى تعطيل عمل قوى السوق، *مما يؤدى الى ضياع القدرة التنافسية* فى الاسواق العالمية، كما انها تحد من التصدير وتشجع على الاستيراد، وبالتالى تزيد العجز فى الميزان التجارى.

وقد قامت الحكومة المصرية بالفعل، بعدة اجراءات هامة، واصبح الجنيه المصرى معوما بالاسواق، وتم تخفيضه اكثر من مرة، ومع ذلك استمر العجز فى الميزان التجارى، يتزايد عاما بعد اخر، وهو مايشير الى خطأ هذه النظرة، ويتطلب البحث عن الاسباب الجوهرية لهذه المسألة. فمن المعروف ان سياسة تخفيض العملة لاتؤتى ثمارها المطلوبة الا تحت شروط واوضاع معينة، حيث يجب التمييز بين الاختلالات فى ميزان المدفوعات من حيث طبيعتها وحجمها والفترة المحتمل دوام الاختلال فيها. حيث توجد بعض الاختلالات التى تتم معالجتها فى فترة زمنية لاتتجاوز عامين على الاكثر، بينما بعضها الاخر ينشأ عن عوائق هيكلية لايتم علاجها الا فى اطار زمنى اطول.

وفى هذا السياق يمكن القول ان سياسة الخفض لل تؤتى ثمارها إلا اذا توافرت شروط معينة اهمها ان تكون مجموع المرونات الخاصة بالطلب على الصادرات والواردات *اكبر من الوحدة، اى انه يفترض مرونة كبيرة فى الطلب* على الصادرات، وكذلك الواردات وعدم التعرض للتدهور فى معدلات التبادل التجارى والتمتع بجهاز انتاجى تنوعى قادر على الاحلال محل الواردات، وامكان الانتقال لعناصر الانتاج بين القطاعات الاقتصادية، *اى ان يكون قادرا على* المنافسة الدولية بما فى ذلك جودة الانتاج، ويستطيع سد

حاجة الطلب المحلى ايضا. اى ان سياسة تخفيض العملة ستصطدم بحقيقة اساسية مفادها ان المشكلة لاتنحصر فى جانبها النقدى، وانما هى حصاد لجوانب الخلل الهيكلى فى البنيان الاقتصادى، التى تفرض نفسها على المشكلة النقدية، بحيث يصبح التحرك نحو حل المشكلة الاخيرة، رهنا بالقضاء على جوانب هذا الخلل.

٤ ـ سياسات التشغيل وسوق العمل :

تعد مشكلة البطالة، هى احدى اهم اثار السياسة الاقتصادية الجديدة، وذلك على الرغم من تراكمها قبل هذه السياسة. اذ تشير الاحصاءات الرسمية التى اجريت من واقع حصر فائض الخريجين من دفعات ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٢ من المؤهلات العليا والمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة الى ٤٢٥ الف خريج بدون عمل يمثلون ٩,٨٪ من قوة العمل المصرية البالغة ١٤,٤ مليون فرد.

وهذا المعدل المرتفع للبطالة يشير الى مدى الهدر فى الطاقات البشرية المتاحة، هذا مع مراعاة ان هذا الرقم يقل عن الواقع الفعلى، خاصة وان هذه النسبة محسوبة على اساس ان قوة العمل عبارة عن مجموع السكان من سن ١٦ الى ٦٠ عاما وليس من ١٥ سنة، كما هو معتاد.

ولعل خطورة هذه المشكلة تكمن فى اتساعها لتشمل كافة قطاعات وشرائح المجتمع، خاصة اولئك الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد العليا، والذين يطرقون ابواب سوق العمل للمرة الاولى، فهى بطالة من نوع خاص، يطلق عليها البعض بطالة «متعلمين».

وقد تضمنت الخطة الخمسية الحالية (٩٢/١٩٩٣-١٩٩٧/٩٦) مايفيد ان حل مشكلة البطالة فى المدى الطويل يستلزم توفير نحو ٤٠٠ الف فرصة عمل سنويا، وان هذا يستلزم تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الاجمالى يتراوح بين ٤٪ و ٥٪. وتعتمد الحكومة المصرية حاليا، فى حل هذه المشكلة، على محورين رئيسين هما تشجيع الاستثمار الخاص، والصندوق الاجتماعى للتنمية.

وفيما يتعلق بالمحور الاول فقد هدفت الحكومة أساسا الى تشجيع الاستثمار الخاص (بكافة اشكاله) وتوجيه الطاقات الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة بشكل مباشر وبالتالى خلق المزيد من فرص العمل. وعلى هذا الاساس، قامت الحكومات المختلفة بمنح هذا النوع من الاستثمارات العديد من المزايا والحوافز، إلا ان تقارير متابعة الخطة الخمسية تشير الى فشل هذه السياسة حيث لم تزد العمالة فى القطاع الخاص إلا فى حدود ١١٦ الف فرصة عمل خلال الفترة من ١٩٩١/٩٠ الى ٩٢/١٩٩٣ مقابل ٦٥٠ الف فرد على المستوى القومى خلال نفس الفترة (بنسبة ٢٠,٧٪ فقط من التوظيف ككل). وذلك لاعتماده على مشاريع ذات كثافة رأسمالية عالية لاتتناسب مع الواقع الاقتصادى المعاش، وهو ما ادى الى ارتفاع المعدل الحدى لرأس المال/العمل بصورة كبيرة. ويفرض ذلك اعادة النظر فى نظم الاعفاءات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، وإقامة نظام جديد للاعفاءات على أساس علاقة طردية بين حجم ومقدار الاعفاء الممنوح وعدد العمال فى المنشأة المتمتعة بالاعفاء. وهو مايمكن ان يساعد على تحويل نمط المشروعات، من كثيفة رأس المال الى كثيفة العمل.

أما فيما يتعلق بالمحور الثانى وهو الصندوق الاجتماعى للتنمية، فاننا نلحظ ان الهدف الاساسى من انشاء الصندوق قد تمثل فى تخفيف وطأة اجراءات الاصلاح الاقتصادى عن كاهل الطبقات محدودة الدخل، واعادة تأهيل العمالة المسرحة من القطاع العام فى اطار برنامج التخصصية، ولذلك وضع لنفسه عدة برامج محورية ليصل الى اهدافه الرئيسية وهى برنامج تنمية المجتمع، وبرنامج تنمية الصناعات الصغيرة، وبرنامج الاشغال العامة، وبرنامج إعادة تأهيل العمالة، وبرنامج خدمات النقل العام، ويتضمن كل برنامج من برامج الصندوق الكثير من المشاريع التى تم البدء فيها، او الاعداد لتنفيذها.

وعلى الرغم من ذلك فقد شابت آليات العمل داخل الصندوق العديد من المشاكل الهامة، فمن المعروف ان موارد الصندوق تتكون من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الافراد والحكومات الاجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية وهو مايضع قيودا عديدة على سياسة الصندوق، خاصة وان هذه الاموال لاتخضع لشروط محددة وواضحة، اذ يدار بعضها عن طريق هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى، وبعضها يدار عن طريق الدولة المانحة مباشرة، او باشراف جماعى، وكلها امور تؤثر كثيرا فى امكانية قيامه بالمهام الموكلة اليه، خاصة فى ضوء التضارب فى الاهداف والاساليب بين هذه الجهات وبعضها البعض.

كما ان الشروط التى يضعها الصندوق لتقديم قروضه تحد كثيرا من فاعليته، سواء تمثل ذلك فى ارتفاع سعر الفائدة، او ضعف حجم الائتمان الممنوح وعدم كفايته لتمويل المشروعات المقدمة، حيث لاتزيد عن ١٠ آلاف جنيه للمشروع الفردى وتتراوح بين ٥٠ الف و٢٠٠ الف للمشروع الذى يعمل به اكثر من اربعة افراد، ناهيك عن اشتراطه تقديم دراسات جدوى عن المشروعات المقدمة بل الاحصول على القرض، مما يشكل عبئا ماديا اضافيا على الشباب، قد يؤدى الى احجامهم عن التقدم بمشروعات للصندوق.

والصندوق لايسمح بتمويل البنية الاساسية لمشروعات جديدة، وهى امور ذات تكلفة مادية عالية نظرا لارتفاع اسعار الاراضى وتكاليف المبانى.

وهنا تجدر الاشارة الى ان الصندوق لايتعامل مباشرة مع الافراد، ولكنه يعتمد على الوسطاء من الاجهزة الحكومية والجهات الاهلية والنقابات، وهى مسألة تحد من الفاعلية، وبخاصة وان معظم اعضاء مجلس الادارة هم انفسهم من الجهات المستفيدة من الصندوق .والاخطر من هذا وذاك هى عدك خضوع الصندوق للرقابة المالية والادارية للدولة، مما ادى الى حدوث مخالفات وانحرافات كثيرة، فضلا عن قيام المسئولين بانفاق مبالغ طائلة على حملات الاعلانات فى الصحف والمجلات، وهى الاموال التى يمكن استخدامها فى إقامة مشروعات صغيرة قيمة.

جدول رقم (١)
تطور النمو فى الناتج المحلى الاجمالى

بالمليون جنيه

البيان / السنوات	٩١ / ١٩٩٢	٩٢ / ١٩٩٣	٩٣ / ١٩٩٤	الأهمية	النسبة	٪
				٩١ / ١٩٩٢	٩٢ / ١٩٩٣	٩٣ / ١٩٩٤
جملة القطاعات السلعية	٦٥.٣٧٢	٦٦.٨٨٦	٦٩.٤٤٤	٤٩.٩	٤٩.٨	٤٩.٩
جملة الخدمات الانتاجية	٤٣.٦٠٦	٤٤.٤٩٤	٤٥.٧٨٢	٣٣.٣	٣٣.١	٣٢.٩
جملة الخدمات الاجتماعية	٢٢.٠٧٨	٢٢.٩٥٥	٢٣.٩٥٤	١٦.٨	١٧.١	١٧.٢
اجمالى الناتج المحلى	١٣١.٠٥٧	١٣٤.٣٣٥	١٣٩.١٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل النمو		٪٢.٥	٪٣.٦			

المصدر . وزارة التخطيط «العالم الثالث من الخطة الخمسية الثالثة ٩٢ / ١٩٩٣» القاهرة .

جدول رقم (٢)
كمية وقيمة الصدرات المصرية من القطن والكميات التى تم استيرادها من الخارج

الفتــــرة	الصــــــادرات		حجم الاستيراد بالألف قنطار مترى
	الصادرات الكمية المصدرة بالألف قنطار مترى	القيمة بالمليون جنيه	
٨٤/١٩٨٥	٢٨٧٦	٢٩٩	٦١٦
٨٥/١٩٨٦	٢٩١٣	٣٠٨	٥٩١
٨٦/١٩٨٧	٢٥٩٨	٢٧٢	٢٩٦
٨٧/١٩٨٨	١٥٩٩	٣١٨	٦٠٩
٨٨/١٩٨٩	١١٦٨	٥٩٤	٦١٣
٨٩/١٩٩٠	٧٨٩	٥٦٢	١١٢٨
٩٠/١٩٩١	٢٦٠	١٩٣	١٠٣٠

حسبت بمعرفة الباحث من مجلس الشورى «تقرير عن القطن انتاجا وتصنيعا وتسويقا» القاهرة ١٩٩٤.

جدول رقم (٣)
كميات الاقطان المستهلكة محليا
فى الفترة من ٨٩ - ١٩٩٤

الكمية بالمليون قنطار مترى

الفترة	متوسط الاستهلاك المحلى	متوسط الانتاج المحلى	نسبة الاستهلاك الى الانتاج
٨٩ / ١٩٩٠	٤,٩٥٣	٥,٠٥٥	٩٨٪
٩٠ / ١٩٩١	٣,٥٥٨	٥,١٦٩	٦٨٪
٩١ / ١٩٩٢	٥,٣٢٢	٥,٠٢٣	١٠٦٪
٩٢ / ١٩٩٣	٥,٦٨٠	٦,٠٠٦	٩٤,٦٪
٩٣ / ١٩٩٤	٤,١٢٣	٦,٩٦٠	٥٩,٢٪

مجلس الشورى «القطن إنتاجا وتصنيعا وتسويقا» القاهرة ١٩٩٤.

جدول رقم (٤)

حالات الافلاس عام ١٩٩٤ فى ميدان الاعمال

الشهر	العدد
يناير	١٠٤٤ منشأة
فبراير	٩٦٦
مارس	٨٤٠
ابريل	١٣٢٧
مايو	١٣١٣
يونية	١١٣٩
يولية	٩١٣
اغسطس	١٥١٨
سبتمبر	٨٨١

الجدول رقم (٥)

الادخار المحلى والادخار القومى

كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

السنوات	الادخار المحلى	الادخار القومى
١٩٦٥	١٤	١٣
١٩٧٣	٨	٨
١٩٨٠	١٥	٢١
١٩٨٩	٦	٣
١٩٩٠	٥	٥
١٩٩١	٧	١٤

Source :- Warld Bank, private sector develapment in Egypte, Cairo October 1994.

الجدول رقم (٦)
اجمالى الاستهلاك النهائى (بالاسعار الثابتة لعام ٩١/ ١٩٩٢)

البيان	٩١/ ١٩٩٢	٩٢/ ١٩٩٣	٪	٩٣/ ١٩٩٤	٪	الهيكل	النسبى
						٩١/ ١٩٩٢	٩٣/ ١٩٩٤
الانفاق العائلى	١٠١	١٠٤,٥٠	٣,٢	١٠٨,٠	٣,٦	٨٧,٤	٨٦,٩
الانفاق الحكومى	١٤,٥٠	١٥,٣٠	٥,٥	١٦,٢٤	٦,١	١٢,٦	١٣,١
اجمالى الانفاق النهائى	١١٥,٥	١١٩,٥٥	٣,٥	١٢٤,٢٤	٣,٩	١٠٠	

المصدر : وزارة التخطيط الاطار العام للخطة الخمسية ٩٢/ ٩٣ – ٩٦/ ١٩٩٧.

الجدول رقم (٧)
تطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

السنة المالية	العجز الكلى	العجز الصافى
٩٠/ ١٩٩١ (فعلى)	٩٥٩٦,٢	١٦٨٤,٤
٩١/١٩٩٢ (فعلى)	١٤٠٧٠,١	٥٧٩٨,٧
٩٢/ ١٩٩٣ (فعلى)	١٠٥٥٥,٣	١٦٨٢,٤
٩٣/ ١٩٩٤ (تقديرى)	٨٩٨٣,٢	١٣٣٨,٢
٩٤/ ١٩٩٥ (مشروع موازنة)	٨٥٦٤,٢	٤٤٨,٤

المصدر : مجلس الشعب لجنة الخطة والموازنة «مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٩٤/ ١٩٩٥» القاهرة – مايو ١٩٩٤.

الجدول رقم (٨)
تطور الانفاق العام كنسبة من الناتج

بالمليون جنيه

	٩١/ ١٩٩٢	٩١/ ١٩٩٢	٩١/ ١٩٩٢	٩١/ ١٩٩٢
الناتج المحلى الاجمالى	١٤٥,٣٨٢	١٣٩,١٨٠	١٣٤,٣٣٥	١٣١,٠٥٧
اجمالى الاستخدامات	٧٠,٥٤١	٦٥,٣١٣	٦٢,٥٣٣	٥٤,٤٣١
الجارية	٥١,٠٧٣	٤٦,٨٦٢	٤٤,٧٥٦	٣٧,٦٩٠
الرأسمالية	١٩,٤٦٧	١٨,٤٥٠	١٣,١٢٩	١٣,١٥٤
نسبة الاستخدامات الى الناتج	٪٤٨,٥	٪٤٦,٩	٤٦,٥٥	٪٤١,٥٥
نسبة الاستخدامات الجارية الى الناتج	٪٣٥,١	٪٣٣,٦	٪٣٣,٣٠	٪٢٨,٨
نسبة الاستخدامات الرأسمالية الى الناتج	٪١٣,٤	٪١٣,٣	٪١٣,٢٥	٪١٢,٧

المصدر: حسبت بمعرفة الباحث.

الجدول رقم (٩)

الحصيلة الضريبية خلال التسعينات

بالمليون جنيه

	٩١/ ١٩٩٢	٩١/ ١٩٩٢	٩١/ ١٩٩٢
الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة	١١١٩	١٥٣٣	١٠٥١
الضريبة على المرتبات والاجور	٥٣٠	٦٢٣	٦٨٦
ضريبة المهن الحرة	٥٩	٦٥	٧٣
الضريبة العامة على الدخل	١٦٨	١٩٧	٢٠٠
الضريبة على ارباح شركات الاموال	٧٠٥٤	٨١٨٠	٨٨٦١
الضريبة على الارباح التجارية والصناعية	٩٠٦	٩٦٨	١١٩٢
ضريبة الدمغة	١٨٠٤	٢٠٦٦	٢٣٥٧
ضريبة الايلولة	٣	٧	١٣
ضرائب التضامن الاجتماعى	١٥١	١٥٠	١٥١
اجمالى الضرائب المباشرة	٩٩٩٠	١١,٧٢٣	١٢,٠٦٣
اجمالى الضرائب غير المباشرة	١٤٣٤٦	١٥,٩١١	

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من بيانات مصلحة الضرائب عن الحصيلة الفعلية (غير منشورة).

الجدول رقم (١٠)

توزيع الوادئع بالجهاز المصرفى المصرى

بالمليار جنيه

البيان	اخر يونية ١٩٩٣	اخر يونية ١٩٩٤
اجمالى الودائع	**١٢٩,٤**	**١٣٩,٢**
وفقا للقطاعات		
قطاع الاعمال العام	٣٢,٣٧٦	٣٢,٣٥٧
قطاع الاعمال الخاص	١٤,٣٢١	١٦,٧٥٠
القطاع العائلى	٨٠,٠٦٩	٨٨,١٢٥
اخرى	٢,٥٨٣	٢,٠٤٥
وفقا للعملات		
الوادئع بالعملة المحلية	٨٨,١	٩٩,٢
الوائع بالعملات الاجنبية	٤١,٣	٤٠,٠

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من تقارير البنك المركزى المصرى عن الاوضاع النقدية والائتمانية للاعوام ٩٢/ ١٩٩٣ و٩٣/ ١٩٩٤.

الجدول رقم (١١)

تطور سوق الاوراق المالية المصرية

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
عدد الشركات المقيدة	٦٣٥	٦٧٤	٦٨٧
قيمة الاوراق المتداولة (بالمليون جنيه)	٤٠٣	٥١٩	١٦٨٠
كمية الاوراق المتداولة (بالمليون ورقة)	١٢	١٨	٤١
مؤشر سوق المال	١٠٠ نقطة	١٣٦ نقطة	٢٣٨ نقطة

المصدر : الاهرام الاقتصادى ٢/ ١/ ١٩٩٥.

الجدول رقم (١٢)
ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية

بيـــــــان	٩٠/ ١٩٩١	٩١/ ١٩٩٢	٩٢/ ١٩٩٣	٩٣/ ١٩٩٤
المعاملات الجارية :				
ـ المعاملات السلعية :				
ـ الميزان التجارى	(٧٥٣٨)	(٦٤٢٠)	(٧٣١١)	(٧٦٥١)
ـ حصيلة الصادرات (فوب)	٣٨٨٧	٣٦٣٤	٣٤١٧	٣٠٦٥
مدفوعات عن الواردات (سيف)	١١٤٢٥	١٠٠٥٤	١٠٧٢٨	١٠٧١٦
ـ ميزان الخدمات :	٤٨١٥	٥٤١٢	٤٥٦٨	٢٥١٥
ـ المتحصلات :	٨٨٢٧	٩٥٨٩	٩٧٦٢	٨٩٩٩
ـ الملاحة رسوم المرور فى قناة السويس	٨١٢	٦٧٨	٧١١	٧٠٠
ـ دخل الاستثمار *	١٦٦٢	١٩٥٠	١٩٤١	١٩٩٠
ـ السياحة **	١٤٧٥	١٣٧٩	١٢٥٨	١١٩٣
ـ المتحصلات الأخرى	١٦٤٦	٢٥٢٩	٢٣٧٥	١٧٧٩
ـ المدفوعات :	٣٢٣٢	٣٠٥٣	٣٤٧٧	٣٢٣٧
ـ الملاحة	٤٠١٢	٤١٧٧	٥١٩٤	٥٤٨٤
ـ فوائد على القروض الالتزامات	١٠١	١٠٤	٨٣	١٥٦
ـ مدفوعات تجارية ***	١٥٣٠	١٣٢٠	١٤٥٥	١٣٨٢
ـ مصروفات السفر والتعليم والعلاج	٢٣٢	٢٨٨	٣٠٧	٢٢٢
ـ مصروفات الحكومة	٨٣	٣٢٣	٣٤٥	٧٠٤
ـ مدفوعات أخرى	٤٤٥	٤٠٩	٢٤٠١	٤٦٤
رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)	١٦٢١	١٧٣٣	(٢٧٤٤)	٢٥٥٦
التحويلات	(٢٧٢٣)	(١٠٠٨)	٧٢٩٢	(٤١٣٦)
ـ الخاصة	٤٥٤٠	٤٧٦١	٥٩٣٩	٦٩٩٣
ـ الرسمية	٣٠٥٣	٣٧٢٢	١٣٥٣	٦١٦٤
رصيد المعاملات الجارية	١٤٨٧	١٠٣٩	٤٥٤٨	٨٢٩
المعاملات الرأسمالية	١٨١٧	٣٧٥٣		٢٨٥٧
صافى المعاملات الرأسمالية	٢٤١	(٢٠٩)	٣٢٥	٣١٧
المستخدم	١٩٤٩	١٤٥٢	١٠٩٠	٧٨٧
قروض طويلة الاجل	١٠٣٧	٩٥٤	٨١٨	٥١٥
تسهيلات موردين	٩١٢	٤٩٨	٢٧٢	٢٧٢
المسدد	(١٤١٨)	(١٧٢١)	(١٠٠٩)	(٨٠٣)
قروض طويلة الاجل	(٦٤١)	(٦٣٢)	(٥٢٣)	(٤٣٧)
تسهيلات موردين	(٧٧٧)	(١٠٨٩)	(٤٨٦)	(٣٦٦)
الاستثمار المباشر	١٣٦	٣٥٩	٤٥٣	٥٢٠٠
ـ نقدى	٤٤	١٨٧	١٥٥	١٨٣
ـ المقابل للفوائد على ودائع المصريين بالخارج	(٤٢٦)	(٢٩٩)	(١٠٩)	(١٨٧)
ـ السهو والخطأ (بما فيه الأخرى)	٩٩٥	١٢١٣	(١٤٠٠)	(١٣٧٤)
الميزان الكلى :	٣٠٥٣	٤٧٥٧	٣٤٧٣	١٨٠١
التمويل الاستثنائى	٣٣٦٤	٣١٣	٥٤٩	٣
إجمالى الفائض الكلى	(٦٤١٧)	(٥٠٧٠)	(٤٠٢٢)	(١٨٠٤)

* يشمل تقرير الفوائد على ايداعات المصريين بالخارج والتى لم تحول الى الداخل.

** طبقا لبيانات وزارة السياحة.

*** تشمل مبيعات الصيارفة لهذا الغرض.

المصـــدر : البنك المركزى المصرى.

الجدول رقم (١٣)

هيكل الواردات المصرية

بيان	٩١/ ١٩٩٢		٩١/ ١٩٩٢		٩١/ ١٩٩٢		٩١/ ١٩٩٢	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
اجمالى الواردات	١١٤٢٥	٪١٠٠	١٠٠٥٤	٪١٠٠	١٠٧٢٨	٪١٠٠	١٠٧١٦	٪١٠٠
ـ السلع الغذائية	٢١٦٧	٪١٩	٢٢٨٦	٪٢٣	٢٢٧٢	٪٢١	٢٢٨٤	٪٢١
ـ السلع الوسيطة	٥٣٧١	٪٤٧	٤٠٧٩	٪٤١	٤٧٣١	٪٤٤	٤٤٨٠	٪٤٢
ـ السلع الاستثمارية	٣٠٣٦	٪٢٧	٣٢٦٤	٪٣٢	٣١٦٦	٪٣٠	٣٤٢٥	٪٣٣
ـ اخرى	٨٥١	٪٧	٤٢٥	٪٤	٥٥٩	٪٥	٥٢٧	٪٥
	١١٤٢٥	٪١٠٠	١٠٠٥٤	٪١٠٠	١٠٧٢٨	٪١٠٠	١٠٧١٦	٪١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى

الجدول رقم (١٤)

تطور معدل النمو السكانى والبطالة

	العجز الصافى	العجز الصافى	العجز الصافى	العجز الصافى
● العدد فى منتصف العام (عدا المتغربين)	٥٤,٤٣٧	٥٥,٢٠٥	٥٦,٤٣٤	٥٧,٥٥٦
● معدل النمو السنوى ٪	٪٣,٣	٪٢,٣	٪٢,٢	٪٢
● عدد المشتغلين	١٣,٥٢٧	١٣,٧٤٢	١٣,٩٩١	١٤,٤٣٦
● معدل النمو السنوى	٪٢,١	٪١,٦	٪١,٨	٪٣,٢
● معدل البطالة	٪٨,٤	٪٩,٢	٪١٠,١	٪٩,٨

الجدول رقم (١٥)

	اجمالى العمالة	العمالة بالقطاع الخاص
الاجمالى ٩٠/ ١٩٩١	١٣,٤٢٣	٩,٠٦١
القطاعات السلعية	٧,٣١٩	٦,٠٨٠
قطاعات الخدمات الانتاجية قطاعات	٢,١٥٨	١,٥١٥
الخدمات الاجتماعية	٣,٩٤٦	١,٤٦٦
الاجمالى ٩١/ ١٩٩٢	١٣,٨١٢	٩,٣٥٦
القطاعات السلعية	٧,٤٨٦	٦,٢٣٨
قطاعات الخدمات الانتاجية قطاعات	٢,٢٥٠	١,٥٨٩
الخدمات الاجتماعية	٤,٠٧٦	١,٥٢٩
الاجمالى ٩٢/١٩٩٣	١٣,٩٩١	٩,٤٧٢
القطاعات السلعية	٧,٥٥٤	٦,٣١٠
قطاعات الخدمات الانتاجية قطاعات	٢,٢٦٠	١,٦٠٩
الخدمات الاجتماعية	٤,١٧٧	١,٥٥٣

المصدر : البنك المركزى المصرى «المجلة الاقتصادية» المجلة (٣٣) العدد الرابع ٩٢/ ١٩٩٣.

ثالثا: السياسة الخارجية المصرية

١ ـ الاتجاهات العامـــة :

سعيد عبد المسيح

تتميز السياسة الخارجية لأية دولة بالثبات الى حد كبير، أى أن التغيير لايكون عميقا أو جذريا إلا عبر فترات طويلة. والسياسة الخارجية المصرية لاتخرج عن هذه القاعدة إذ تعد سياسة مصر الخارجية عام ١٩٩٤ امتدادا لسياساتها طوال عهد الرئيس مبارك. وعادة ما يجرى تلمس اتجاهات هذه السياسة من خلال تحركات كل من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية. ولذلك نعتمد هنا على أربعة مؤشرات تتمثل فى المباحثات التى يجريها الرئيس ووزير الخارجية، والتصريحات التى تصدر عن كل منهما تجاه قضايا السياسة الخارجية المختلفة، والرسائل المكتوبة، والاتصالات الهاتفية.

فمن خلال تلك المؤشرات التى يمكن قياسها الى حد كبير بقدر معقول من الثقة، يمكن تحديد أولويات قضايا السياسة الخارجية فى قائمة الاهتمامات المصرية. والملاحظ أن مؤشر المباحثات يحتل المرتبة الأولى بين المؤشرات الأربعة من حيث الأهمية، يليه فى الأهمية مؤشر التصريحات، ثم يأتى مؤشرا الاتصالات والرسائل على نفس المستوى.

وباستخدام تلك المؤشرات فى بحث سياسة مصر الخارجية عام ١٩٩٤، يتضح أن عملية السلام العربى - الاسرائيلى تحتل المكانة الأولى فى قائمة إهتمامات مصر الخارجية، وتأتى فى المرتبة الثانية قضية البوسنة والهرسك، وفى المرتبة الثالثة قضية السودان، والرابعة قضية لوكيربى، وخامسا وأخيرا قضية العراق.

أ - عملية السلام :

مؤشرات الاهتمام المصرى بقضية السلام العربى ـ الاسرائيلى خلال عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الوسائل	الاتصالات الهاتفية
٥٠	٩٠	٧	٦

احتلت عملية السلام العربى الاسرائيلى على كافة المسارات الفلسطينى والأردنى واللبنانى والسورى مساحة كبيرة فى السياسة الخارجية المصرية، ولاسيما المسار الفلسطينى-الاسرائيلى، وذلك لاعتبارات عديدة. فقد وصل عدد اللقاءات التى شهدت مباحثات حول السلام والتى جرت بين الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى من جانب والأطراف المعنية بقضية السلام متمثلة فى الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ومعاونيه والرئيس الأسد ومعاونيه والملك حسين ومعاونيه والرئيس الهراوى ومعاونيه ورئيس الوزراء الاسرائيلى رابين ومعاونيه وأطراف أخرى معنية بالمسألة مثل الولايات المتحدة من جانب آخر الى ٥٠ لقاء. ووصلت التصريحات الصادرة من الرئيس ووزير الخارجية الى ٩٠ تصريحا، والرسائل المكتوبة بين الرئيس ووزير الخارجية والمعنيين بقضية السلام ولاسيما أطرافها سبع رسائل، وبلغ عدد الاتصالات الهاتفية أيضا بين الرئيس ووزير الخارجية والأطراف الأخرى ستة اتصالات هاتفية. وهذه المساحة التى تحتلها تلك القضية فى سلم أولويات السياسة الخارجية المصرية يفسرها الخطاب الرسمى بإيمان مصر بان السلام هو المستقبل، وأنه بدون السلام لن تكون هناك تنمية، بالإضافة الى أن مصر رائدة السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وتعمل على استمرار ريادتها لتلك العملية. كما يصف الخطاب الرسمى هذا الاهتمام بقضية السلام بأنه استمرار لما بدأه السادات من اقامة السلام مع اسرائيل، ورغبة فى الوفاء بالتزامات مصر تجاه الوطن العربى بشأن عملية السلام التى تنهى صراعا استمر ردحا طويلا من الزمن وخسر منه العرب. فالدائرة الغربية تمثل الدائرة الأولى من دوائر السياسة الخارجية المصرية. وفى هذا الصدد قال عمرو موسى «أن سياسة مصر دوما هى البحث عن السلام والاستقرار. وكل دعاوى السلام التى خرجت كانت من ضفاف النيل، وهذا الاهتمام بالسلام من

جانب مصر انما هو تعبير عن رسالة ارتبطت بها باعتبارها صانعة حضارة، والحضارة لاتتنفس الا فى مناخ قابل للسلام، وهو مفهوم عالمى غير قابل للتجزئة، ومن ثم سوف نتابع كل روافد السلام مع اسرائيل فى الاطار الذى طالما طرحناه ونصر عليه، بالاضافة للضغط الايجابى للنظام الاقليمى الجديد، كل ذلك على رأس أولويات سياسة مصر الخارجية. وليس هذا الاضطلاع من جانب مصر مجرد التزام اقليمى انما هو أيضا التزام قومى».

وفى هذا الاطار فإن الاهتمام المصرى بالمسار الفلسطينى - الاسرائيلى تجاوز ماعداه من المسارات الأخرى. وربما ارتبط ذلك بكون الجانب الفلسطينى هو أضعف الأطراف فى مواجهة اسرائيل ومن هنا كان فى حاجة الى مساعدة أكبر له فى التفاوض مع اسرائيل، ثم أن الفلسطينيين أكثر استعدادا لتقبل الدور المصرى فى تفاوضهم مع اسرائيل، بالاضافة الى أن جوهر الصراع العربى الاسرائيلى هو القضية الفلسطينية.

وتتضح أولوية المسار الفلسطينى - الاسرائيلى من قول الرئيس مبارك «إن مصر دورها ثابت واضح لم يتذبذب مرة واحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. لم تتوقف عن مساندة القضية الفلسطينية والقيادة الفلسطينية. ونحن نعتبرها قضيتنا ولم يحدث أن تخلينا عنها أبدا. وسوف نظل نساند القضية الفلسطينية وقضية السلام». وفى هذا الاطار، حدث أن التقى مبارك وياسر عرفات أكثر من مرة خلال اسبوع واحد. وسافر وزير الخارجية الى اسرائيل وغيرها لمساندة الشعب الفلسطينى فى مفاوضاته. ولم يقتصر الموقف المصرى تجاه الفلسطينيين على المباحثات والتصريحات الشفوية، ولكنه امتد الى المستوى العملى حيث قامت مصر بتدريب بعض الدبلوماسيين الفلسطينيين ورجال شرطة واداريين، فضلا عن مساعيها لدى الدول المانحة، والمبادرة بفتح قنصلية فى منطقة الحكم الذاتى، والتنسيق المستمر بين المسئولين المصريين والفلسطينيين فى كل خطوات عملية السلام.

ولا يقلل هذا من الدور المصرى فى المسارات الأخرى، فقد حدث تنسيق بين الرئيسين مبارك والأسد وتم أكثر من لقاء بينهما أجريت فيه مباحثات لدفع عملية السلام على المسار السورى - الاسرائيلى. فقد أبدت مصر استعدادا تاما لتقديم يد المساعدة لأى من الأطراف العربية (السورية - الأردنية - اللبنانية) فى اطار مفاوضاتهم مع الطرف الأسرائيلى .كما باركت كل خطوات السلام حتى ولو لم يكن لها دور فاعل فى تلك الخطوات والمسارات، ومن ذلك أنها باركت معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية. الا أن مصر وفقا لخطابها الرسمى يحكمها فى ذلك انها لاتفرض نفسها على أى طرف، ولكنها مستعدة برغبة تلك الأطراف للتدخل والتأثير صوب الاسراع بعملية السلام وتذليل العقابات. وفى هذا الصدد قال عمرو موسى «مصر تتابع بإهتمام مختلف المسارات من منطلق دعم المواقف العربية التى تتفق مع اطار مدريد، ولكننا لانفرض أنفسنا على أحد حتى نظل على استعداد لاستثمار اتصالاتنا مع اسرائيل فى دعم مواقف الأطراف الأخرى».

ب - قضية البوسنة :

مؤشرات الاهتمام المصرى بقضية البوسنة والهرسك عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الرسائل	الاتصالات
٢٥	٣٧	٢	٢

وصل عدد اللقاءات التى أجريت فيها المباحثات بين الرئيسين مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى مع الأطراف المعنية بقضية البوسنة والهرسك الى ٢٥، سواء مع المسئولين البوسنيين، أو مع أطراف أخرى ولاسيما بعض الأطراف الأوروبية والولايات المتحدة للوصول الى حل لتلك المأساة. ووصلت التصريحات التى صدرت من الرئيس ووزير الخارجية الى ٣٧ تصريحا تم التعبير فيها عن أدانة مصر العدوان الصربى الوحشى وضرورة الوقوف مع شعب البوسنة. وبلغ عدد الرسائل المكتوبة بين الرئيس ووزير الخارجية والأطراف المعنية رسالتين، بالاضافة الى اتصالين هاتفيين أيضا.

وهناك عدة تفسيرات لاحتلال قضية البوسنة المرتبة الثانية على هذا النحو :

الأول : أن أهم الاحداث فى هذه القضية كان من الكثرة والشدة لدرجة لاتقوى معه دولة اسلامية أن تقف مكتوفة الأيدى غير متفاعلة معه، ومن هنا تحركت مصر كرد فعل للمآسى التى تعرض لها الشعب البوسنى المسلم على أيدى الصرب.

والثانى : أن مصر عليها التزام ازاء العالم الاسلامى ومنظمة المؤتمر الاسلامى، وبالتالى كان لابد أن تقوم بدور محسوس ازاء تلك القضية التى تتعلق بدولة مسلمة، وهى قضية انسانية فى ذات الوقت، وهنا أيضا له ضغوط من قبل بعض الأطراف على مصر لتقوم بدور حيوى فى هذه القضية، وخاصة من المعارضة الاسلامية المتزايدة ازاء النظام الحاكم فى مصر. فأرادت مصر أن تثبت أنها تقوم

بدور تجاه القضايا التى تمس أى دولة تنتمى للعالم الاسلامى. ثم ان الدائرة الاسلامية وإن كانت تمثل الدائرة الثانية بعد الدائرة العربية فى دوائر السياسة الخارجية المصرية، الا أنها تتداخل مع الأولى. ومن هنا اهتمت مصر بقضية البوسنة، وشاركت بقوات ومازالت تشارك فى قوات حفظ السلام الدولية. وازداد دور مصر على المستوى الدبلوماسى من خلال المباحثات وفى المحافل الدولية سعيا لوقف العدوان الصربى على البوسنة. وفى هذا قال عمرو موسى «أن مصر ضد سياسة الكيل بمكيالين فى تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومع ضرورة التصدى بحسم للعدوان الصربى. وأنه يجب مساندة الحكومة البوسنية فى حقها المشروع للدفاع عن نفسها». ووصف ما يحدث فى البوسنة بأنه فضيحة دولية بكل المعايير، وأن مصر تراقب بإهتمام بالغ وتواصل اتصالاتها مع الدول المعنية والفاعلة فى هذا الشأن. ولقد كان موقف مصر واضحا منذ بداية الازمة. ولن تتوانى مصر عن القيام بدورها فى مساندة مسلمى البوسنة الى أن يتمكن المجتمع الدولى من ايجاد الحل الكريم المشرف لأزمتهم بما يضمن أراضيهم».

جـ ـ العلاقات المصرية – السودانية :

مؤشرات الاهتمام المصرى بقضية السودان عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الرسائل	الاتصالات الهاتفية
٧	٢٧	١	٢

جرت سبع مباحثات بين المسئولين المصريين من جانب والمسئولين السودانيين من جانب آخر. أما التصريحات فكان نصيبها سبعة وعشرين تصريحا صدرت من قبل الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى، أما الرسائل المكتوبة فكانت واحدة والاتصالات الهاتفية وصلت الى ثلاثة. ويفسر قلة المباحثات بين المسئولين المصريين ونظرائهم السودانيين بعدم وجود مناخ مشجع. كان السيد عمرو موسى قد عزم على زيارة الخرطوم للقاء نظيره السودانى لمناقشة القضايا التى تعكر صفاء العلاقات بين البلدين. لكن قيام الحكومة السودانية بالتصويت بالرفض لانضمام مصر الى اتفاقية التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا أدى الى امتناع السيد عمرو موسى عن قيامه بتلك الزيارة.

ولهذا كان للتصريحات النصيب الاكبر فى علاقة مصر بالسودان التى دارت على محورين، الأول هو ان مصر مع وحدة أراضى السودان وضد تقسيمه، والثانى هو استنكار مصر للتصرفات السودانية غير المسئولة تجاه ممتلكات المصريين فى السودان. وبالتالى كانت النتيجة الطبيعية قلة الرسائل والاتصالات بين المسئولين المصريين والسودانيين التى تتطلب درجة من الود فى العلاقات بين الدول.

وتتحو مصر صوب سياسة ضبط النفس والحكمة فى ردود الأفعال تجاه الاستفزازات السودانية المتتالية. ويقول وزير الخارجية عمرو موسى فى هذا الصدد «ان مصر رافضة لاستيلاء حكومة البشير على ممتلكات المصريين، ثم أن الادعاءات السودانية ضد مصر ومصالحها تقوم على أسس ضعيفة وغير قانونية وغير صحيحة. وأن مصر لم تشارك فى أى محفل لاتخاذ قرار ضد السودان لأن مصر حريصة على التكامل مع السودان».

د ـ الأزمة الليبية / الغربية :

مؤشرات الاهتمام المصرى بقضية ليبيا ـ ازمة لوكيربى عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الرسائل	الاتصالات الهاتفية
٧	١٣	١	٣

جرت سبع مباحثات بين الرئيس ووزير الخارجية المصرى مع المسئولين الليبين. أما التصريحات فقد بلغت ثلاثة عشر تصريحا، فى حين كانت هناك رسالة مكتوبة واحدة، أما الاتصالات الهاتفية فكانت ثلاثة. وتفسر قلة المباحثات بين المسئولين المصريين والمسئولين الليبين بالملابسات المحيطة بأزمة لوكيربى، حيث تعمل مصر جاهدة على الموازنة بين مصالحها وعلاقاتها الوطيدة بليبيا من جانب وعلاقاتها مع الغرب والالتزام بالشرعية الدولية من جانب آخر. فهناك مقياس حساس تستخدمه مصر ازاء علاقاتها بليبيا وهو مايعكس فى أحد جوانبه قلة المباحثات بين الجانبين الليبى والمصرى. وهناك أيضا الضغط الهائل على الخارجية المصرية تجاه العديد من القضايا، وهو مايقلل من تركيز الخارجية المصرية على الأزمة الليبية/ الغربية التى دامت لأكثر من ثلاث سنوات حتى الآن. ولكن مايعوض ذلك، اتصالات الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى بالأطراف المعنية بأزمة لوكيربى للعمل على حلها ورفع العقوبات عن ليبيا، وفى هذا قال السيد عمرو موسى «ان العلاقات المصرية الليبية تقوم فى اطار من الشرعية الدولية والأقليمية. وليبيا بلد عربى وجار لمصر، وهناك مصالح مشتركة بينهما، والتعاون مع الدول العربية يقوم على حسن الجوار». وقال إن هذا لا يمنع مصر من أن تطالب بمحاكمة المتهمين، وطالب بسرعة اجراء المحاكمة حتى تظهر الأمور على حقيقتها لصالح العدالة وأسر الضحايا واحتراما لقرارات مجلس الأمن». وهكذا يتضح دور مصر ازاء أزمة لوكيربى حيث ساهمت فى مبادرة

الجامعة العربية لحل الأزمة، ومناشدة الدول المعنية برفع العقوبات المفروضة على ليبيا. وثارت فى هذا الاطار فى الآونة الأخيرة انتقادات فى بعض الصحف الامريكية لمصر بسبب موقفها من ليبيا، متهمة اياها أنها تخترق قرارات مجلس الأمن. لكن مصر ردت على لسان مسئوليها بأنها تحترم الشرعية الدولية، وهناك مصالح مشتركة بين مصر وليبيا - وهذه المصالح مستمرة دون اخلال بقرارات مجلس الأمن.

هـ- قضية العراق :

مؤشرات الاهتمام المصرى بقضية العراق عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الرسائل	الاتصالات الهاتفية
١	٢٢	-	-

جرت المباحثات مرة واحدة ولمدة وجيزة بين وزير الخارجية المصرى عمرو موسى ونظيره العراقى سعيد الصحاف على هامش القمة الاسلامية بالمغرب، ولم يكن لتلك المباحثات مغزى كبير حيث لم يرد عنها أنها ناقشت أمورا حيوية تتناول العلاقات بين البلدين. ويرجع ذلك الى تداعيات أزمة الخليج ومانتج عنها من آثار وخيمة أثرت على مناخ العلاقات العربية العربية، ومن هنا ساد الجفاء العلاقات بين البلدين، ولم تعد هناك ثقة من المسئولين المصريين فى الرئيس صدام حسين. وحددت مصر شروطا لاستعادة هذه الثقة مثل اعتراف العراق بالكويت كدولة مستقلة ذات سيادة وهو ماتم، ثم أن تقوم العراق بتنفيذ باقى قرارات مجلس الأمن. أما التصريحات فقد بلغت سبعة عشر تصريحا دارت كفها حول أن مصر مع وحدة العراق ووحدة وسلامة اراضيه، وترحيبها بالاعتراف العراقى بالكويت ومطالبتها للعراق بتنفيذ باقى قرارات مجلس الأمن، وأنها تشعر بمعاناة الشعب العراقى وتطالب بضرورة حل تلك المعاناة التى تسبب فيها النظام العراقى. وفى هذا السياق لم يكن هناك مكان للرسائل المكتوبة والاتصالات الهاتفية.

وفى هذا المضمار يقول الرئيس مبارك «أن الثقة فى الرئيس صدام حسين منعدمة من جانبنا، ومنعدمة بينه وبين جميع الدول المجاورة للعراق. وإننى متعاطف مع شعب العراق كشعب يقاسى الأمرين». وقال موسى «ان الشعب العراقى الشقيق لايستحق كل هذه المعاناة، إنما النظام العراقى هو المسئول عن استمرار العقوبات التى تضير الشعب العراقى. وعقاب الشعب العراقى يجب أن ينتهى، لكن المسئولية فى كل ذلك تقع على عاتق الحكومة العراقية ورئيسها».

أخيرا، ومن خلال مطالعة سياسة مصر الخارجية يتضح أن الدائرة العربية تشكل الدائرة الأولى من حيث الأولوية، وإن كانت الدائرة الاسلامية تتداخل معها وتأتى فى مرتبة تالية لها من حيث الأهمية. ومن جانب أخر فهناك أولوية كبيرة لمؤشر المباحثات فى تحديد أولوية القضية فى أجندة السياسة الخارجية، لأن المباحثات تقتضى استعدادا مسبقا واستقبالا ووقتا، وهذه تعكس مدى أهمية القضية بخلاف الوسائل الأخرى التى تقتضى تكلفة أقل لتحقيقها، ووزنها أقل من المباحثات. بالاضافة الى ذلك فإن سعى مصر فى سياستها الخارجية لتأكيد مكانتها على الصعيد العربى كقوة كبرى ينبغى الرجوع اليها فى معالجة والتعامل مع قضايا المنطقة هو محدد أساسى من محددات سياسة مصر الخارجية، ويتضح ذلك فى القضايا السالفة، ولاسيما عملية السلام العربى - الاسرائيلى، وأزمة البوسنة والهرسك. فقد بذلت مصر خصوصا فى القضية الأولى مجهودا كبيرا على مستويات مختلفة للوصول الى حل لذلك الصراع وتحقيق السلام . وينعكس ذلك فى تدعيم علاقات مصر بالعالم الخارجى، وتأكيد مكانتها السياسية.

٢ - مصر والصراعات والإقليمية

محمد عبد السلام - معتز سلامه

ربما لم يحدث أن إنشغلت مصر عبر الـ ٢٥ سنة الماضية بمسألة دورها الإقليمى كما حدث عام ١٩٩٤. فقد ساد جدل واسع، معلن وغير معلن، حول كافة قضايا السياسة الخارجية بدءا من الأسس والثوابت والمحددات، مرورا بأهداف هذه السياسة، وإنتهاء بدوائرها التاريخية والمستجدة، ومجالات تحركها المختلفة، تحت ضغط المتغيرات والمفاهيم الدولية والاقليمية التى كانت قد ظهرت عامى ١٩٩١-١٩٩٢، وأوضحت تطورات عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ أنها تحولت إلى اتجاهات اكثر قابلية للثبات والاستمرار، بعد أن بدأ العالم والمنطقة يخرجان نسبيا من

حالة السيولة التى سيطرت على تفاعلاتها لسنوات. فلقد أدى بعض هذه المتغيرات إلى أن سادت هواجس عميقة فى بعض الأوساط العامة والأكاديمية والرسمية أحيانا حول إحتمالات تقلص الدور الإقليمى المصرى لصالح قوى إقليمية أخرى عربية وغير عربية. مما دفع نحو بدء سلسلة متلاحقة من التحركات والمبادرات والمواقف الخاصة بإعلان دمشق، وعملية السلام، والدائرة المتوسطية، وأسلحة إسرائيل النووية، والولايات المتحدة، والمصالحة العربية، والشرق أوسطية، والسياسة الإيرانية، والإتحاد المغاربى، وأوروبا الغربية، وغيرها، بهدف إرساء أسس دور مصرى إقليمى رئيسى ومؤثر فى المنطقة، وسط حساسية شديدة ومعلنة أحيانا تجاه أى مساس بهذا الدور. ولقد كانت قضية التعامل مع الصراعات الإقليمية من أهم محاور التحركات الخارجية المصرية فى هذا الإطار، خلال عام ١٩٩٤. ولاتعتبر هذه القضية جديدة على الاطلاق بالنسبة لسياسة مصر الخارجية. فهى - من زاوية معينة - ترتبط بميراث عريض لدور تقليدى قامت به مصر خلال عقود سابقة، خاصة خلال الخمسينات والستينات، عندما كانت السياسة المصرية هى التى تحدد «إيقاع الصراع» فى المنطقة من خلال دور قيادى عربى، قبل أن يفقد هذا الدور بعض مقوماته فى أواخر الستينات. لكن المحددات الرئيسية التى حكمت هذا الدور أو أحاطت به فى الماضى تختلف تماما عما تطور بدءا من عقد التسعينات، بحكم إختلاف الإطار الدولى والإقليمى، وتفاوت مراحل التطور العربى، والقدرات النسبية للقوى الإقليمية، واختلاف طبيعة الصراعات والأزمات العربية ذاتها فى أنماطها وأدواتها وحدتها، إضافة إلى إختلاف المعنى التقليدى «للدور»، وتمتع مصر بخبرة مكتسبة ذات أهمية خاصة من خلال تعاملها مع الصراعات الإقليمية.

وتشير التصريحات الرسمية المتصلة بطبيعة دور مصر على هذا المستوى إلى وجود قناعة بقدرة مصر على القيام بدور قيادى ورئيسى «فى المحافظة على الأمن والسلم الإقليمى، فهو - تبعا لما أشار اليه الرئيس مبارك فى ١١/٢١» دور رائد، متصل، نزيه، مستقل لاغنى عنه لحفظ التوازن والاستقرار، «ويمثل» الإلتزام بتسوية جميع المنازعات بين الأقطار العربية، ويتحرك عبر دوائر متعددة ليتعامل مع القضايا المطروحة فى كل منها تبعا لمحدداتها، استنادا على عدة أسس، أهمها التزام كافة الدول بعدم اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها. والإمتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى. وتولى التوجهات المصرية الرسمية مشكلة الصراعات العربية - العربية أهمية خاصة ، بفعل الاهتمام التقليدى بهذه الدائرة، وتاثيرات أزمة وحرب الخليج على المنطقة. فقد تم التأكيد مرارا على أن مصر مؤهلة فى المرحلة المقبلة للعب دور كبير فى حل المشاكل العربية، ولعب دور أساسى فى حماية المصالح الاساسية للدول العربية، والمصالح الاستراتيجية.. وإقامة التوازن بين العرب وغير العرب (د .أسامة الباز). لكن ثمة تصور محدد لدور مصر الإقليمى أشار اليه وزير الخارجية عمرو موسى بتعبير «ضبط التفاعلات الاقليمية»، على أساس ممارسة دور رائد، بمشاركة الأطراف الأخرى، وليس مهيمنا. واستنادا على ذلك تتحدد ملامح التحركات المصرية تجاه الخلافات والأزمات والصدامات الإقليمية إستنادا على طبيعة كل حالة فى إطار الأسس السابقة، لكن ربما يمكن الاشارة إلى بعض السمات العامة للتوجهات المصرية بهذا الشأن، كما يلى :

- الإلتزام باتخاذ موقف تجاه أية مشكلة من المشاكل الاقليمية.
- التدخل فى إطار محددات معينة، مع تجنب التدخل المسلح.
- الميل إلى ممارسة دور الوساطة، والاستناد إلى الحياد فى معظم الحالات.

فى هذا الاطار يمكن رصد أهم معالم التعامل المصرى مع الصراعات الاقليمية، فى النقاط التالية :

أ - الصراعات الداخلية فى الدول العربية:

شهد عام ١٩٩٤عدة حالات صراعية واضحة داخل الدول العربية، يعود معظمها بجذوره إلى سنوات، وربما عقود سابقة، أهمها حالة الحرب الأهلية المحدودة فى جنوب السودان، والحرب الأهلية فى الصومال، والانقسام وعدم الاستقرار الداخلى فى العراق، ثم حرب اليمن التى إنفجرت خلال العام بين الشمال والجنوب. فمعظم هذه الحالات تشهد صراعات حادة أو مزمنة كانت أن تعصف بكيانات دولها، أو تهدد وحدتها، أو عصفت بها فعليا. وقد تباينت المعالجة المصرية لهذه المشكلات وفق عدة عوامل أهمها طبيعة الظروف المحيطة بالمشكلة، والبعدان الإقليمى والدولى لها، إضافة إلى المحددات الخاصة بأطراف الصراع وموازين القوى السائدة بينها، وعلاقات هذه الأطراف بمصر، ومدى القرب الجغرافى بين مصر وبؤر المشكلات، واحتمالات انعكاسها مباشرة على الأمن القومى المصرى، وما تتصوره مصر بشأن مصالحها المرتبطة بهذا النمط من الصراعات. فى هذا الإطار، يبدو أن القاسم المشترك المتعلق بالإطار العام الذى يحكم مواقف مصر تجاه مثل

هذه الصراعات الداخلية فى الدول العربية يتركز حول محورين:

(١) معارضة أى إنفصال أو تجزئة أو تفتيت لأى وحدة من وحدات النظام العربى بغض النظر عن موقف حكومات هذه الوحدات من مصر، أو مدى الخلاف أو التعارض القائم فى المواقف، حتى إذا طرحت سيناريوهات يبدو معها أن التفتيت - فى بعض الحالات - يمكن أن يكون مواتيا لمصالح مصرية قصيرة المدى .

(٢) وجود ميل لعدم التدخل المصرى المباشر بأساليب عسكرية فى مثل هذه المشكلات، مع الاقتصار على التدخل فى إطارات اوسع، أو إستخدام أساليب التحرك السياسى المعتادة تجاهها، مع احتفاظ مصر - قدر الإمكان - بعلاقات مع أطراف الصراع كلها فى معظم الحالات. فبالنسبة لحالة جنوب السودان، فإنها حالة صراعية تاريخية لاتوجد أهمية لتفاعلات العام بشأنها إلامن زاوية إنعكاس حالة التردى فى العلاقات بين مصر والسودان على المواقف الخاصة بالجنوب. فقد عملت مصر دائما على ألاتتدخل عسكريا فى هذه المشكلة رغم مطالبة بعض الحكومات السودانية السابقة لها بذلك، سواء بالقوات كما حدث من جانب العراق عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠، أو بالدعم التسليحى والاستشارى الواسع على نحو ماقامت به ايران. وتشير التطورات الخاصة بتعامل مصر مع هذه المشكلة، إلى وجود اتجاهين متوازين :

أولهما : الرفض القاطع لإنفصال جنوب السودان. فقد كانت التوجهات الانفصالية لدى جناحى «الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان» قد تصاعدت خلال العام. وحظيت إلى حد كبير بتأييد ودعم بعض القوى الدولية والإقليمية، فصدرت تصريحات مصرية - على لسان وزير الخارجية - تقرر «أن مصر ستواجه أى محاولة لإنفصال الجنوب باعتبارها قضية أمن قومى تحمل تهديدا لمصر». وفى أعقاب مؤتمر المعارضة السودانية فى لندن (فبراير) أبلغت مصر الولايات المتحدة وبريطانيا رفضها المساس بوحدة السودان، وأجرت الخارجية المصرية إتصالات عربية لاتخاذ موقف موحد بشأن هذه القضية.

وثانيهما : رفض استخدام القوة العسكرية لحل المشكلة، فتبعا لتصريحات وزير الخارجية المصرى «نحن نرى تماما، مثلما يرى السودان، أن فصل الجنوب عن الشمال مسألة مرفوضة، ولكننا نرى فى نفس الوقت، أن أهل جنوب السودان جزء من شعب السودان، ولايصح أن تكون هناك دموية فى العلاقة بين عناصر الشعب الواحد». وفى هذا السياق أعلن مسئولون مصريون مرارا إستعداد مصر لتقديم أى مساعدة لحل المشكلة، مع استمرار الإقتراب منها. فقد عملت مصر على أن تكون قريبة من مشكلة جنوب السودان عن طريق الاحتفاظ بمستوى من العلاقات مع بعض فصائل الجنوب باعتبارها قضية أمن قومى مصرى، وقد ثارت خلافات بين الحكومة السودانية ومصر مرار بهذا الشأن .

أما بالنسبة لحالة الصومال، فقد سعت مصر منذ بداية الصراع عام ١٩٩٢ إلى محاولة تطويق الخلافات بين الفصائل المتحاربة ، والقيام بدور وساطة للتعامل مع المشكلة، وتحريك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية للمساهمة فى تسوية الصراع. واستضافت مصر فى بداية مارس قادة ١٢ من الفصائل الصومالية، وطرحت خلال اجتماعهم مشروعا للمصالحة يتضمن أربع نقاط:

(١) سرعة وقف العمليات القتالية بين الفصائل وتسليم أسلحتها دون استثناء .

(٢) تشكيل مجلس انتقالى يتولى السلطة تمثل فيه جميع الفصائل والفئات .

(٣) ضرورة تعاون الفصائل مع جهود المصالحة لعودة الأمن والاستقرار وإعمار الصومال .

(٤) تنفيذ قرارات مؤتمر أديس أبابا الذى عقد عام ١٩٩٣. وقد تضمن بيان القاهرة الصادر عن الاجتماع إنشاء مجلس إنقاذ يتكون من ١٧ عضوا يضم الفصائل الخمس عشرة الصومالية، بمن فيهم الجنرال محمد فارح عيديد الذى لم يحضر اجتماع القاهرة، ورئيس الحركة الوطنية فى الشمال.

وقد حددت تصريحات الرئيس مبارك (٣/١١) أسس الموقف المصرى تجاه هذه المشكلة، وإستمرت مصر فى التأكيد على مجموعة مبادئ بشأنها، وأهمها:

(١) الالتزام بالوحدة الصومالية، ورفض أى مسعى لتفتيت الدولة.

(٢) التحرك فى الأزمة من خلال الأمم المتحدة، وفى إطار مشاركة دولية أخرى.

(٣) التركيز على ضرورة اشتراك كافة عناصر الصراع فى أى خطوة للمصالحة دون استثناء.

بالتوازى مع ذلك، كانت ثمة مؤشرات إهتمام ذات أبعاد خاصة بالتعامل مع المشكلة الصومالية. فقد كانت عناصر من القوات المسلحة المصرية قد تواجدت فعليا فى الصومال كجزء من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتى كانت تعمل لأغراض الإغاثة كهدف عام. كما تم الابقاء على السفارة المصرية فى الصومال مفتوحة رغم رحيل كافة البعثات الدبلوماسية تقريبا. لكن مع ذلك كان للسياسة

المصرية فى الصومال مشاكلها، بسبب موقفها الخاص بشمول المصالحة كافة الفصائل دون تمييز، أو على حد قول وزير الخارجية المصرى «رفضنا التام لأسلوب اختيار شخص مامن وسط قادة الفصائل وتنصيبه رئيسا للبلاد، ثم نرحل وتعود الصومال إلى حرب أهلية جديدة» وتاكيده على أنه «إذا كان ذلك هو مايهدف البعض اليه، فنحن خارج هذه اللعبة، ولن نكون جزءا منها» فقد نشأت خلافات بين مصر وإحدى أهم الفصائل الصومالية (عيديد)، وظهرت حساسيات تجاه الدور المصرى من جانب بعض القوى الدولية والإقليمية المتدخلة فى الصومال.

وبالنسبة لأزمة اليمن، فربما كانت اكثر المشكلات التى ثار بشأنها الجدل حول الموقف المصرى، ذلك أن السياسة المصرية كانت تستند فى جزء كبير من تعاملها معها إلى ميراث قديم وخبرة مارستها فعليا فى حقبة الستينات، وتكبدت خسائر بشرية فادحة فى إطارها، وكذلك علاقات قوية بين مصر واليمن عموما. لذا تم النظر إلى دور مصر فى هذه المشكلة على أنه كان أقل مما هو متوقع. فقد عملت مصر بهذا الشأن فى ظل نفس توجهاتها العامة إزاء هذا النمط من الصراعات إذا اكد «على ضرورة إحترام» وثيقة العهد والاتفاق وتم إيفاد مساعد وزير الخارجية للشئون العربية على رأس وفد إلى اليمن منذ الأيام الأولى لتصاعد الأزمة، لاجراء اتصالات مع كافة أطرافها. وإثر تردى الأوضاع فى إبريل (١٩٩٣) تقدمت مصر بمقترحات للوساطة بين طرفى الأزمة تباحث بشأنها «وزير الإعلام المصرى» ـ بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية ـ مع الرئيس على عبد الله صالح، ونائبه على سالم البيض، وحسب مصادر مختلفة تركزت تلك المقترحات فيما يلى:

(١) مراعاة كل الأطراف لاتفاقات الترتيبات الخاصة بمنع الصدامات العسكرية والتوترات بين القوات الشمالية والجنوبية.

(٢) مواصلة الحوار السياسى عبر قنوات أقل من اللقاءات على مستوى رئيس الجمهورية ونائبه، بحيث يتم ترتيب قناة اتصال مباشرة بين قيادات المؤتمر والاشتراكى.

(٣) الإنتهاء عبر هذه المفاوضات من وثيقة إتفاق جديدة تعبر عن مبادئ تمثل الأساس فى الحل لدى كل قيادات اليمن. ويتم بعد ذلك لقاء الرئيس ونائبه بالقاهرة.

(٤) الحفاظ على دولة الوحدة، وتجنب إدخال القبائل أطرافا فى النزاع، ووقف الحملات وتوجيه الإتهامات بين أطراف المشكلة.

لقد ظلت هذه النقاط تمثل أسس الوساطة المصرية إلى أن تفجر الصراع المسلح، وتبعا لبعض المراقبين كان من المتصور أن يكون الموقف المصرى اكثر قوة وتركيزا فى هذه المرحلة على نمط ماحدث فى الوساطة المصرية بشأن «الأزمة السعودية - القطرية». لكن ربما كانت هناك محددات اكثر تعقيدا - بخصوص اليمن - مما كان قائما فى الأزمة المشار اليها، على مستوى التغير فى الاطار الدولى ودور العوامل الخارجية فى الازمة، والانعكاسات السلبية لازمة الخليج على العلاقات العربية، والاطار الاقليمى للأزمة وتضارب السياسات الخليجية تجاهها، والأهم من ذلك طبيعة مواقف أطراف الصراع فى اليمن. فقد كانت هناك حدود للقدرة على التأثير

وعندما نشبت الحرب، تحركت مصر بسرعة لتدعو إلى اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، واقترحت فى ٥/٧ إرسال قوات حفظ سلام عربية للفصل بين المتقاتلين إذا وافقت الأطراف المتحاربة على ذلك. لكن الحكومة اليمنية رفضت أى تدخل عسكرى باعتبار أن مايحدث «مشكلة داخلية»، واكدت مصر بعد ذلك رفضها لأية مقترحات خاصة بتدخلها العسكرى. واقتصر الهدف المحورى للسياسة المصرية طيلة فترة الحرب على ضرورة إنهاء الإقتتال اليمنى والعودة إلى الحوار، ووضحت فى هذه الفترة بعض تعقيدات ممارسة دور. لكن عموما تبلور الموقف المصرى فى عدة عناصر، هى:

- الدعوة إلى وقف إطلاق النار.
- أن الوحدة هى قرار يمنى داخلى.
- الدعوة إلى المصالحة الوطنية بعد انتهاء الحرب.

وقد تعرض الدور المصرى خلال الحرب لبعض الانتقادات أيضا، منها انتقادات يمنية شبه رسمية، بشأن عدم وجود موقف حاسم بخصوص الوحدة. لكن يبدو من التصريحات الرسمية المصرية أن مصر كانت تتحفظ تماما على إستخدام القوة العسكرية أو الإستمرار فى إستخدامها، بإعتبار أن هذا «الأسلوب» يخلق مشاكل اكثر مما يحلها، وأن الوحدة لاتتحقق باستخدام القوة، لاسيما إذا كانت هناك إحتمالات لتجاوب القبائل مع خلافات الزعماء السياسيين. وربما كانت مصر تفضل عدم الانحياز لطرف ما لإستمرار القيام بدور فعال.

وقد عبر وزير الخارجية المصرى عن بعض هذه النقاط (٥/١٤) بقوله «أى وساطة أو معاونة تفرض على اليمن وضعا معينا، خصوصا بعد هذا الصدام العسكرى، ولكن لايصح أن يمس أحد الوحدة. هذه مسألة تتعلق بقرار يمنى، إستمرار الوحدة وشكل الوحدة.. يتقرر بارادة يمنية واضحة»، وعموما، فإن الموقف المصرى تجاه مشكلة اليمن - ١٩٩٤ يمثل قضية ذات دلالات خاصة بالنسبة لدور مصر الإقليمى على هذا المستوى.

ب ـ الصراعات بين الدول العربية

إستمرت خلال عام ١٩٩٤ حالة الإنقسام والخلافات بين الدول العربية، بفعل مابقى من آثار أزمة وحرب الخليج، وظهور مصادر جديدة للخلاف بين الدول إرتبطت بتطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، وتنامى التيارات الإسلامية والتفاعلات العنيفة المرتبطة بها فى المنطقة، وتفجر بعض مشاكل الحدود بصورة عنيفة إلى حد ما، إضافة إلى استمرار بعض مصادر الصراعات والحساسيات القديمة فى إفراز تفاعلات مختلفة فى اكثر من إتجاه. وقد تحركت السياسة المصرية بشكل واسع فى محاولة لاحتواء الخلافات والمشكلات المثارة أو المتفجرة على هذا المستوى الذى يرتبط بدائرة حيوية لايزال التفكير الاستراتيجى المصرى يعتبرها أهم أسس دور مصر الاقليمى خلال المرحلة القادمة كما كانت من قبل، وإن كان من الواضح أن تفاعلات تلك الدائرة قد أصبحت اكثر كثافة وتعقيدا، كما أصبح التنافس المعلن وغير المعلن بين القوى الاقليمية الكبرى داخلها، وإلى جوارها، اكثر حدة مما كان عليه.

لقد ركزت السياسة المصرية – فى هذا الإطار – منذ نهاية حرب الخليج على السعى نحو تحقيق «مصالحة» بين الدول العربية، على أسس مختلفة، أهمها تلك الأسس التى تتصل بالتعامل مع مشكلة الصراعات العربية .وركز الخطاب الرسمى فى مصر على ضرورة حل المشكلات بين الدول العربية بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، مع عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى. وقامت مصر بدعم كافة المشروعات التى تقدمت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف إعادة ترتيب الأوضاع العربية، كمشروع «المصالحة القومية العربية»، ومشروع الأمن القومى العربى، وإن كان الموقف المصرى بهذا الشأن قد حكمته – فيما يبدو – اعتبارات جعلت الدعوة إلى المصالحة تستهدف فى المقام الأول تجاوز إنعكاسات حرب الخليج ويتضمن ذلك فى الأساس الاتجاه لاعادة العراق إلى النظام العربى، وهى إحدى قضايا الصراع المعقدة فى المنطقة.

وتتحكم فى موقف مصر تجاه قضايا الصراع المرتبطة بالحالة العراقية مجموعة من الاعتبارات المتداخلة، أهمها أن الموقف بشأن العراق يرتبط فى الأساس بقرارات دولية فرضتها الأطراف الرئيسية بالنظام الدولى، ومن ثم فإن مصر لايمكنها أن تتخذ موقفا منفردا، بعيدا عن الموقف السائد دوليا، أو الاطار الذى تحركت فيه خلال أزمة الخليج، إضافة إلى أن الموقف بشأن العراق يرتبط بمواقف الدول العربية الأخرى، خاصة الكويت والسعودية، فى نفس الاتجاه، ويرتبط بطبيعة التجاوب العراقى البطئ مع القرارات الدولية، وإن لم تكن هذه المحددات جامدة على كافة المستويات. وقد إستند الموقف المصرى تجاه العراق خلال المرحلة الماضية على عدة أسس:

(١) ضرورة الاعتراف بالكويت كدولة ذات سيادة، والتخلى عن مسألة «المحافظة رقم ١٩»، وبالنسبة لمصر يعتبر هذا الاعتراف هو مفتاح الحل بالنسبة للعراق.

(٢) التمييز بين موقف النظام العراقى، ومعاناة الشعب العراقى فى الداخل، رغم تعقيدات تحويل هذا التمييز إلى سياسات عملية .

(٣) المعارضة التامة لأى مساس بسيادة ووحدة العراق، أو أى محاولة لتقسيمه، وقد عارضت مصر منذ البداية محاولات تفتيت العراق، أو إنفصال شماله أو جنوبه.

(٤) معارضة أى محاولة خارجية للإطاحة بالنظام العراقى، وحسب تصريح للرئيس مبارك (٥/١٣) نحن ضد إزاحة رئيس الدولة، أو الخلاص من رئيس دولة بواسطة قوى أجنبية، وانما الشعب هو الذى يحدد بقاء أو عدم بقاء رئيس، ونحن لانقبل أبدا أن يتعرض رئيس دولة للأذى من قوى خارجية. «وقد مثلت هذه المواقف مرتكزات أساسية للسياسة المصرية تجاه العراق عام ١٩٩٤، لكن شهد ذلك العام تطورين رئيسيين على هذا المستوى :

أولهما : تطور خاص بالسلوك العسكرى العراقى. فعندما قام العراق بحشد قواته على حدود الكويت فى اكتوبر، دعته مصر إلى سحب قواته وإنها ء الأزمة، وأيدت الكويت فى مسعاها لحماية نفسها مؤكدة «أن أحداً لايستطيع أن يحرم الكويت من إتخاذ ماتراه مناسبا من إجراءات لحماية حدودها وكيانها». مشيرة إلى «أن هناك فى الوقت نفسه أبعادا عربية يجب على الدوام إحترامها». ودعت مصر دول إعلان دمشق إلى عقد إجتماع تم فى القاهرة (١٠/١٨) لبحث جوانب الأزمة، بعد أن كانت مصر قد تحفظت على الأسلوب الذى أديرت به الأزمة من جانب الكويت التى تجاهلت الدور المصرى – السورى، وذلك قبل أن يتم إحتواء هذا الموقف خلال اتصالات تالية جرت بين مصر والكويت .

وثانيهما : تطور خاص بإعادة العراق إلى الصف العربى. فرغم وجود إدراك مصرى معلن بأن «إعادة العراق» تتطلب وقتا، ومصارحة، وبناء ثقة، خطت مصر بعض الخطوات فى هذا الاتجاه، إذ أعربت عن ارتياحها لخطوة العراق الخاصة بالاعتراف بالكويت، مؤكدة أنها "تطور كبير». واستأنفت دعوتها لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقى. وعقد كل من وزير الخارجية المصرى ووزير

الخارجية العراقى (محمد سعيد الصحاف) لقاءين خلال العام، أعرب الجانبان – فى أعقاب لقاء مارس – عن حرصهما على «نسيان الماضى وإنهاء القطيعة السياسية بينهما وتجاوز الخلافات القائمة». واكد عمرو موسى «أن مصر كانت تطالب دائما باستعادة العراق لدوره» قائلا «أننا لم نقبل أبدا إستمرار العراق خارج معادلة التوازن العربية». فى هذا السياق، إستمرت مصر خلال العام فى السعى إلى إحتواء أو تطويق الخلافات بين الدول العربية بشكل عابر وسريع، أو بشكل مكثف ومركز، تبعا لطبيعة الخلاف. وكانت أهم التحركات المصرية على هذا المستوى، كما يلى:

(١) إحتواء الخلاف الذى نشب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى بداية العام حين هدد الملك حسين الفلسطينيين محددا موعدا نهائيا كفرصة أخيرة لحضور مسئولين فلسطينيين إلى عمان لمعالجة ما أسماه «الأولويات المطلوبة والتنسيق والتفاهم مع الأردن». وقد أرسل الرئيس مبارك إلى الملك حسين برسالة حملها وزير الخارجية المصرى لتهدئه الموقف، وتم الاتفاق على عدم تصعيد الأزمة بين الأردن والمنظمة.

(٢) محاولة إستكشاف أسس وساطة بين قطر والبحرين لتطويق الخلاف القائم بينهما، وذلك من خلال بعض الاتصالات، ومن خلال زيارتين قام بهما حمد بن حاتم آل ثان وزير الخارجية القطرى للقاهرة فى مارس. وكذلك سعت مصر لاحتواء المشكلات التى برزت فى جنوب الجزيرة العربية بين اليمن والسعودية بشأن الحدود والاحتكاكات المحدودة التى وقعت فى تلك المنطقة.

(٣) محاولة تهدئة الأجواء بين الجزائر والمغرب إثر بروز بعض الخلافات بينهما حول «تفجيرات جرت فى المغرب»، إضافة إلى مشكلة الصحراء الغربية. فقد أجرى وزير الخارجية المصرى مشاورات مع وزيرى خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لمحاولة إحتواء تصاعد الخلاف.

وفى هذا الإطار، أشار وزير الخارجية المصرى (٨/٣٠) إلى أن مصر تأمل ألا يصل التوتر بين المغرب والجزائر إلى «مرحلة اكبر»، مؤكدا «أن مصر حريصة على الايصل الأمر بين دولة عربية وأخرى إلى مرحلة الخلاف والصدام بأى شكل من الأشكال»، وأنها سوف تعمل بكل ثقلها على تجنب أية نزاعات بين الدول العربية.

جـ – الصراعات العربية – الإقليمية

إن الصراعات الإقليمية لاتقتصر على مايدور داخل وبين الدول العربية، فهناك مستوى هام من الصراعات يتم على المستوى الإقليمى بين بعض الدول العربية ودول الجوار الجغرافى الملاصقة لها فى الشرق الأوسط، إضافة إلى مايدور فى إطار عملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وهى كلها صراعات تتعلق «بالاستقرار» الإقليمى الذى يعتبر الحفاظ عليه إحدى المصالح المصرية الأساسية تبعا للتوجهات السائدة بهذا الشأن، والتى تمثل مصر فى إطارها – من زوايا مختلفة – قوة من القوى التى تعمل للحفاظ على الاستقرار فى المنطقة. ويمكن رصد بعض النقاط العامة بهذا الشأن :

(١) التفاعلات الصراعية مع دول الجوار:

لقد لعبت مصر فى بعض الفترات دورا هاما فى التعامل مع مشكلة الصراعات الإقليمية التى تنشب بين دولة عربية وإحدى الدول المجاورة فى الشرق الأوسط، على نمط ماحدث عبر الثمانينات خلال الحرب العراقية – الايرانية، فى وقت كانت بعض الدول العربية تدعم ايران. لكن يعد هذا الدور أقل وضوحا من الأدوار التى سبقت الاشارة اليها. وعموما فإن الموقف المصرى تجاه التفاعلات الصراعية على هذا المستوى يتمثل فى الانحياز من حيث المبدأ للدول العربية، أو الحياد مع محاولة التهدئة، تبعا لطبيعة المصالح محل الصراع، وطبيعة العلاقة المصرية مع الدولة المجاورة ومدى التقارب أو الخلاف بينها وبين مصر، ومدى حدة المشكلة المثارة.

ويعتبر النموذج البارز على الطابع شبه التصادمى بين عدد من الدول العربية ودول الجوار الجغرافى هو «الحالة الايرانية». فلم يشهد عام ١٩٩٤ تفاعلات حادة على هذا المستوى بين الدول العربية وكل من تركيا وإثيوبيا. وهما – عادة – دولتان تربط مصر بهما علاقات جيدة، بحيث أنه فى الحالات التى تظهر بعض التفاعلات الحادة من جانبها تجاه الدول العربية المجاورة، كما حدث بالنسبة لمشكلة مياه الفرات وقصف شمال العراق من جانب تركيا، تكتفى مصر بالاعلان عن موقفها، لاسيما وأن مثل هذه القضايا تقع بعيدا عن دائرة الاهتمام المباشرة لمصر فى أحوال مختلفة. أو أنها لاتمثل تحديا للمصالح المصرية كما أشير أحيانا بشأن التوجهات الإثيوبية بشأن مشكلة الصومال. لكن يبدو أن مثل هذا الصراعات قد تنال اهتماما اكبر من جانب مصر فى المرحلة القادمة، فهناك توترات واسعة شهدتها منطقة حوض النيل خلال عام ١٩٩٤ بين السودان وكل من أوغندا واثيوبيا وإريتريا، اضافة إلى مايتم فى القرن الافريقى بشأن الصومال.

وتمثل الحالة الايرانية – كما سبقت الاشارة – النموذج الرئيسى لاثارة المشكلات على هذا المستوى، فهناك خلافات

مزمنة بين مصر وايران تتركز حول نقاط مختلفة كتوجهات ايران فى الخليج، وتدخلها فى الشئون الداخلية للدول العربية، وإن كان عام ١٩٩٤ قد إتسم بقدر أقل حدة من الخلافات. ويشير وزير الخارجية المصرى (٢/٢٨) إلى الموقف المصرى بهذا الشأن قائلا «لنا إنتقادات كثيرة على السياسة الايرانية ازاء دول الخليج، وازاء العراق، وازاء بعض العمليات فى إفريقيا.. حاولنا بقدر الامكان أن نقول لهم لاداعى للمساس بالأمن العربى». لكن إذا ما كان الامر يتعلق بصراعات محددة، تمثل مشكلة الجزر «أهم المشاكل المثارة فى هذا الاطار. وقد أعلنت مصر مواقف محددة بشأنها تتركز فى» أن مصر لاتقبل المساس بسلامة أراضى أى دولة عربية وبصفة خاصة أراضى الامارات فى مواجهة إيران «فقد أيدت مصر موقف الإمارات، وأعلنت استعدادها لدعمها فيما تقوم به لاسترداد حقوقها بالوسائل السلمية. أما فيما يتجاوز ذلك، فإنه يرتبط بالمدى الذى تريد الإمارات العربية الوصول اليه، والمحددات المصرية لذلك.

(٢) التفاعلات المتصلة بتسوية الصراع العربى الإسرائيلى :

مازالت هناك تفاعلات صراعية مختلفة تدور على صعيد العلاقات بين العرب وإسرائيل (وقد تم تناول التوجهات المصرية إزاء عملية التسوية السلمية تفصيلا فى مواضع أخرى)، لكن مايتم التركيز عليه فى هذا السياق هو طبيعة الدور المصرى إزاء قضايا الخلاف الحادة فى عملية التسوية، وجوانب الصراع المعلقة التى لم تتم تسويتها بعد. فقد مارست مصر منذ بداية التسوية دورا أشبه بدور «الراعى الاقليمى» لعملية السلام، وان كان هذا الدور قد تفاوت من مسار إلى آخر. وتؤكد التصريحات المصرية بهذا الشأن ان مصر لاتلعب دور الوسيط فى عملية التسوية، وإنما «نحن دولة عربية ملتزمة بالأهداف العربية، أى الانسحاب الشامل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، والسلام الشامل العادل بين العرب وإسرائيل فى الشرق الأوسط».

لكن بعيدا عن الدور متعدد المستويات الذى تلعبه مصر على بعض مسارات التفاوض الثنائى، يظل الدور الاكثر أهمية، والمرتبط بميراث الصراع، هو ماتلعبه مصر - خاصة خلال عام ١٩٩٤ - فى تحديد كيفية التعامل مع قضية ضبط التسلح والأمن الاقليمى فى المنطقة. فقد عملت مصر على إرساء بعض المبادئ الحاكمة لقضية الأمن إستنادا على ضرورة أن تسفر التسوية عن وضع أمنى متوازن ومتبادل لكافة أطرافها بعيدا عن منطق التفوق العسكرى الذى ساد فى إطار الصراع من جانب إسرائيل. كما عملت على صياغة «عدة مستويات من الربط» المتصل بالقضايا الأمنية، والتى عبرت عن نفسها عمليا، كالربط بين توقيع معاهدة الأسلحة الكيماوية من جانب الدول العربية الرئيسية وتوقيع إسرائيل على معاهدة عدم الانتشار النووى، والربط بين موافقة الدول العربية على مد سريان معاهدة عدم الانتشار النووى وانضمام إسرائيل اليها، والربط - وقد برز ذلك خلال العام بوضوح - بين التوصل إلى تسويات نهائية مستقرة للصراع، والتوصل إلى نظام للحد من التسلح تزال فى إطاره اسلحة إسرائيل النووية. وقد أدت التحركات المصرية على هذا المستوى إلى إثارة توترات وأزمات بين مصر وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

د - صراعات ذات طابع خاص:

توجد بعض المشكلات أو الصراعات - بالمفهوم العام للصراع - ذات الطابع الخاص بالنسبة لمصر، وذات الدلالة الهامة بالنسبة لتعاملها مع مشكلات الصراع فى المنطقة، أهمها مايلى:

(١) الأزمات التى تثور بين إحدى الدول العربية وقوى دولية كبرى، على نمط مشكلة لوكيربى «المثارة بين ليبيا من ناحية، وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى. فقد عملت مصر على إتباع سياسة معقدة ثابتة تجاه تلك المشكلة بحيث أصبحت أشبه بقضية رئيسية من قضايا السياسة الخارجية المصرية. فقد التزمت مصر بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالحظر المفروض على ليبيا، لكنها رفضت «أى تصعيد إضافى فى هذه المشكلة»، يكون من شأنه تهديد استقرار النظام السياسى فى ليبيا، فى إطار إدراك محدد لمصالح مصرية أساسية بهذا الشأن.

وفى نفس الوقت، عملت مصر على تشجيع القيادة الليبية على المزيد من الاعتدال فى توجهاتها الخارجية، ومحاولة طرح وجهة النظر الليبية على الدول الثلاث، مع العمل على إيجاد صيغة معقولة لحل مشكلة المهتمين بتفجيرالطائرة. وقد أدت السياسة المصرية تجاه هذه المشكلة إلى توترات بين مصر والولايات المتحدة خلال شهور نهاية العام.

(٢) النزاعات التى تثور بين إحدى الدول العربية ومصر نفسها. ويكاد يكون النموذج الوحيد فى المرحلة الحالية «لنزاع» من هذه النوعية هو النزاع المصرى - السودانى الذى تعتمل داخله عوامل مختلفة ترتبط بمشكلة حدود، وتوجهات سياسية واستفزازات أمنية، وحساسيات تاريخية، وتحرشات مستمرة. وقد عملت مصر على محاولة احتواء المشاكل المثارة بينها وبين السودان، مع إتخاذ بعض الإجراءات المحددة المتصلة بالمشكلة الحدودية، وعدم ابداء

أية ردود أفعال عملية ذات تأثير فى مواجهة سلسلة الاجراءات التى إتخذتها الحكومة السودانية ضد المصالح المصرية والمواطنين المصريين فى السودان، مع تحديد «خط أحمر» لن تحتمل مصر تجاوزه فيما يتصل بمسألة الرى، مع التأكيد على أن مصر لن تستخدم القوة العسكرية ضد السودان، وان ماتريده هو فقط «حسن الجوار» وإضافة إلى ذلك إستمرت مصر فى دعم المواقف السودانية بشأن وحدة الجنوب وحقوق الانسان واجراءات البنك الدولى، باعتبارها تمثل مصالح أساسية لدولة السودان.

٣ ـ دور مصر فى عمليات حفظ السلام:

عماد جاد

حرصت مصر على القيام بدور فعال فى دعم انشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال تأكيد مساندتها لهذه الانشطة واستعدادها للعمل فى أطارها سواء من خلال المواقف او تقديم القوات والعتاد اللازم للمشاركة فى بعض العمليات التى تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام لاسيما بعد تنوع هذه المهام وتشعبها. وكانت مصر من اوائل الدول المبادرة لدعم فكرة انشاء قوة دولية للانتشار السريع.

وخلال عام ١٩٩٤ شاركت مصر فى ٦ عمليات لحفظ السلام فى اطار قوات تابعة للامم المتحدة، بعض هذه العمليات كان بمثابة استمرار لمشاركة فى اعوام سابقة، وبعضها الآخر جاء وليد مستجدات للأحداث خلال العام. وكانت هذه العمليات فى كل من الصومال وليبيريا ورواندا وأنجولا وموزمبيق والبوسنة. وبلغت مساهمة مصر ٢٢٤٢ فردا مابين قوات عسكرية وشرطة ومراقبين (انظر الجدول رقم١).

(أ) عمليات حفظ السلام فى افريقيا :

(١) حفظ السلام فى الصومال:

جاءت مشاركة مصر فى قوات حفظ السلام الدولية (يونيصوم ٢) فى الصومال، فى اعقاب المأزق الذى واجهته الأمم المتحدة هناك فى مايو ١٩٩٣، بعد أن اعلنت الولايات المتحدة سحب قواتها من الصومال ودعوة الامم المتحدة لتولى مهام ضبط الاوضاع فاضطرت الأمم المتحدة إلى تشكيل قوة دولية من ١٤ دولة قوامها ١٨٤٠٤ جندى، شاركت مصر فيها بـ ١٦٦٦ فردا، وهى القوة التى لم تشارك فيها أى من الدول الكبرى لاسيما دائمة العضوية فى مجلس الامن، حيث جاءت المشاركة بالاساس من باكستان (حوالى ٧ الاف جندى) والهند (حوالى خمسة جندى) ثم مصر وبنجلاديش ونيبال. وتكونت القوة المصرية من لواء مشاة ميكانيكى وتشكيل خاص تولى مهمة حماية مطار مقديشيو وتأمينه وحماية القوات الدولية المتواجدة بالمطار وتأمين جامعة مقديشيو. كما تولت الشرطة المصرية تدريب عناصر الشرطة الصومالية لمساعدتها فى القيام بمهامها فى المستقبل. واكدت مصر – على لسان وزير الخارجية عمرو موسى – فى نوفمبر ١٩٩٤، انها سوف تسحب قواتها العاملة فى الصومال فى اطار خطة الامم المتحدة لسحب القوات الدولية العاملة فى الصومال وذلك التزاما منها بقرارات مجلس الأمن الدولى.

(٢) حفظ السلام فى رواندا:

عندما تفجر الصراع فى رواندا، سارعت مصر ببذل جهودها لاحتواء الموقف اولا من خلال منظمة الوحدة الافريقية. وعندما بدت صعوبات ذلك واضحة، ناشد الرئيس مبارك الامم المتحدة الابقاء على دورها فى رواندا، ودعم هذا الدور، وطالب باتخاذ كافة الاجراءات التى من شأنها منع تدهور الموقف فى رواندا.

ومع عدم مسارعة القوى الكبرى لاحتواء الموقف المتدهور فى رواندا، ساندت مصر المبادرة الفرنسية بالتدخل المنفرد لضبط الاوضاع فى رواندا، وهى المبادرة التى حملت اسم «عملية الفيروز» وارسلت مصر من جانبها ١٠ مراقبين للعمل فى اطار قوة المراقبة الدولية التى بلغ عددها ٢٤٦ مراقبا. ودعمت مصر قرار مجلس الامن الخاص بالتدخل العسكرى فى رواندا – يونيو ١٩٩٤ – وقامت بأرسال مساعدات عاجلة لانقاذ اللاجئين الرواندين على منطقة الحدود مع زائير.

(٣) حفظ السلام فى ليبيريا:

حرصت مصر على دفع الامم المتحدة للتدخل فى ليبيريا من أجل انهاء المواجهات المسلحة هناك، وتحمل المجتمع الدولى لمسئوليته فى دعم صندوق الامم المتحدة الخاص بليبيريا. كما بذلت مصر جهودها فى ابريل ١٩٩٤ – انطلاقا من رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية – للقيام بدور وساطة لانهاء الصراع وتنفيذ اتفاق السلام الذى تم توقيعه

فى «كوتونو». وشاركت مصر بـ ١٥ مراقبا فى اطار فريق المراقبين الدوليين البالغ عدده ٣٥٠ مراقبا.

(٤) حفظ السلام فى انجولا:

مع استمرار الصراع بين الحكومة الانجولية وجبهة «يونيتا» المعارضة، بذلت مصر جهودها للدفع فى اتجاه ابرام اتفاق بين الجانبين المتصارعين، وبادرت باعلان استعدادها لارسال خبرات مصرية لتأهيل المقاتلين التابعين لجبهة «يونيتا» والقوات الحكومية لدمجهم فى الحياة المدنية، كما ابدت استعدادها للمساهمة فى مشروعات التنمية فى انجولا.

(٥) حفظ السلام فى موزمبيق:

مع خفوت حدة التوتر والصراع فى موزمبيق، والاستعداد لاجراء الانتخابات العامة فى اكتوبر ١٩٩٤، سارعت مصر بالمشاركة فى فريق المراقبين الدوليين، حيث قدمت ٢٠ مراقبا ضمن ٣٣٤ مراقبا دوليا، كما قدمت ٢١ شرطيا ضمن فريق شرطى دولى بلغ تعداده ٢٧٣ شرطيا. وتولى العميد شرطة على محمود متولى قائد قوات الشرطة المصرية رئاسة مجموعة الشرطة الدولية، كما تولى العميد حسين غباشى رئاسة فريق المراقبين الدوليين.

ب - عملية حفظ السلام فى البوسنة:

فى اعقاب تزايد حدة مأساة البوسنة وتبلور سياسة التطهير العرقى ووضوح حالة التمزق فى صفوف الدول الكبرى على النحو الذى أدى إلى شلل الامم المتحدة فى البوسنة وعجز مجموعة الاتصال الدولية المشكلة من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا والمانيا، اتجهت مصر إلى التحرك على صعيد تشكيل جبهة ضغط من الدول الاسلامية للدفع فى اتجاه قيام الأمم المتحدة بعمل واسع النطاق من أجل إنهاء القتال فى البوسنة، وبدا ذلك واضحا فى تشكيل مجموعة للاتصال تحت مظلة منظمة المؤتمر الاسلامى، على غرار مجموعة الاتصال الدولية وضمت هذه المجموعة إضافة إلى مصر كلا من السعودية وباكستان وتركيا والسنغال وماليزيا وايران.

وفى نفس الوقت حرصت مصر على ان يكون موقفها متناسقا مع قرارات الأمم المتحدة دون الإقدام على خطوات راديكالية ينظر اليها باعتبارها خروجا على الشرعية الدولية. وفى هذه الأطار اكد وزير الخارجية عمرو موسى فى اجتماع وزراء خارجية مجموعة الاتصال (١٧ يناير) رفض مصر المزايدة على شعب البوسنة، وأنها ستساعد فى ايجاد حل منصف يقبله ابناء البوسنة.

وفى نفس الوقت أشار إلى مخاطر أستمرار حالة الانقسام فى مجلس الأمن والعجز عن وقف عمليات التطهير العرقى حيث اكد «ان الموقف فى البوسنة يمثل كارثة وتقاعسا للمجتمع الدولى فى حل هذه المشكلة يفقد النظام الدولى مصداقيته».

ومع استمرار حالة الانقسام بين الدول الكبرى لاسيما دائمة العضوية فى مجلس الأمن، دعا عمرو موسى مجلس الامن «لاتخاذ قرار عاجل برفع الحظر عن تصدير السلاح إلى البوسنة حتى يتمكن شعبها من الدفاع عن نفسه».

كما التزمت القوات المصرية العاملة ضمن قوات الحماية الدولية فى البوسنة والمشكلة وفق القرارات ٧٥٨ و٧٦١ و٧٦٤ (يونيو ويوليو ١٩٩٢) بالمهام المحددة لها والتى شملت تأمين قوافل الإغاثة فى سراييفو وتأمين العناصر المدنية العاملة فى البوسنة. ونظرا للالتزام السياسى من القيادة المصرية والالتزام العسكرى من جانب القوات المصرية العاملة فى البوسنة، كانت الوحدة المصرية هى الوحدة الوحيدة - التابعة لدولة إسلامية - التى سمح لها بدخول مدينة «جورازدى» مع وحدات من فرنسا وكندا وبريطانيا واوكرانيا. فقد تخوفت الدول الكبرى من دخول وحدات تابعة لدول إسلامية حتى لاتتخذ مواقف متعاطفة مع مسلمى البوسنة على النحو الذى يؤدى إلى انقسام فى صفوف القوات الدولية.

وفى منتصف عام ١٩٩٤ تبلور الموقف المصرى من عملية حفظ السلام فى البوسنة على النحو التالى:

(١) التأكيد على ضرورة الوقف الفورى لعمليات التطهير العرقى.

(٢) حماية المناطق الأمنة الست كما حددتها الأمم المتحدة.

(٣) اتخاذ الاجراءات اللازمة لطرد يوجوسلافيا الجديدة (صربيا والجبل الأسود) من عضوية الأمم المتحدة فى حالة عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن والإصرار على استمرار العمليات العسكرية.

وتقدمت مصر بمبادرة إلى الامم المتحدة قدمها السفير نبيل العربى رئيس وفد مصر لدى المنظمة الدولية اشتملت على:

(١) رفع حظر الاسلحة عن البوسنة باعتبار ان الحظر إجراء غير عادل يحرم شعب البوسنة من حقه المشروع فى الدفاع عن النفس.

(٢) زيادة قوات الامم المتحدة لتتمكن من توفير الحماية لوحداتها وتعديل اختصاصاتها فتشمل صلاحية استخدام القوة لحماية المناطق الآمنة.

(٣) تأكيد حق شعب البوسنة فى ممارسة الدفاع عن النفس وفق ميثاق الأمم المتحدة.

(٤) دعم فكرة عقد مؤتمر دولى للسلام حول البوسنة.

وعندما هددت الدول الغربية بسحب قواتها العاملة فى البوسنة بسبب تعرضها لمشاكل ضخمة من القوات الصربية، اعلن عمرو موسى استعداد مصر للمساهمة بقوات حفظ السلام فى البوسنة اذا انسحبت القوات الدولية، كما انتقد عدم وجود ضباط من الدول الاسلامية فى القيادة العليا للقوات الدولية العاملة فى البوسنة.

جـ - مصر ومبدأ حفظ السلام:

يمكن القول ان السياسة الخارجية المصرية سارت فى اتجاه دعم مفهوم حفظ السلام على المستويين العالمى والإقليمى على إعتبار ان هذا المفهوم يأتى فى اطار الهدف الرئيسى لميثاق الامم المتحدة. وان الدعم المصرى لهذا المفهوم قد تزايد فى اعقاب انتهاء الحرب الباردة، وذلك بهدف تكريس استقلالية الأمم المتحدة والابتعاد بها عن حسابات القوى الكبرى. ومن هنا جاء تأكيد الرئيس مبارك (يونيو ١٩٩٢) على «إستعداد مصر للاشتراك فى قوة الانتشار السريع الخاصة بالأمم المتحدة عندما يتقرر تشكيلها».

وتبلور الموقف المصرى فى دعم مبدأ حفظ السلام على المستوى الاقليمى بشكل أكثر تحديدا، لاسيما خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤، عندما طرح الرئيس مبارك - بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية - فكرة انشاء جهاز لفض المنازعات فى القارة، وذلك انطلاقا من دور المنظمات الاقليمية فى حفظ الامن والسلم الاقليمى ودورها المعاون للمنظمة الدولية. وقد تبلور ذلك بوضوح ابان احتدام الحرب الاهلية فى رواندا، حيث طلب الرئيس مبارك (ابريل ١٩٩٤) من جهاز فض المنازعات الافريقى القيام بدور فعال لوقف الصدام الدموى فى رواندا، وفى نفس الوقت طلب من الامم المتحدة الابقاء على دورها فى رواندا فى اطار اتخاذ كافة الاجراءات التى من شأنها منع تدهور الموقف.

وعلى صعيد إسهام مصر فى عمليات حفظ السلام، يبدو واضحا التركيز المصرى على الاطار الاقليمى. فمن بين العمليات الست التى ساهمت فيها مصر بقوات ومراقبين، كانت هناك خمس عمليات فى القارة الافريقية وهى الصومال وليبيريا ورواندا والصحراء الغربية وموزمبيق، وكانت العملية الوحيدة التى شاركت فيها مصر خارج القارة هى عملية البوسنة وذلك انطلاقا من البعد الاسلامى فى العملية. ورغم ذلك اكدت القدرة على الألتزام بالقواعد الدولية والابتعاد عن القرارات الإنفعالية فى قضية البوسنة، إذ ظل الموقف المصرى يدور فى اطار تشكيل جبهة ضغط إسلامية لتعديل الموقف بقرارات صادرة من مجلس الأمن.

وبدا ذلك واضحا فى عضوية مصر فى مجموعة الاتصال الإسلامية وفى المشروع الذى تقدمت به مصر للأمم المتحدة، وأدى هذا التحرك إلى موافقة الدول الكبرى على ان تكون الوحدة المصرية هى الوحيدة التابعة لدولة إسلامية يسمح لها بدخول جورازدى دون الخوف من اتخاذها لمواقف تخرج عن سياق القرارات الدولية الصادرة وفق الصيغ التوازنية داخل مجلس الامن.

(جدول رقم ١)

المساهمة المصرية فى انشطة حفظ السلام من خلال الأمم المتحدة عام ١٩٩٤

محل المشاركة	حجم المشاركة المصرية	نوع المشاركة المصرية	إجمالى مشاركة الأمم المتحدة	
(١) الصومال	١٦٦٦	قوات عسكرية	١٨٤٠٤	
(٢) ليبيريا	١٥	مراقبون	٣٥٠	
(٣) رواندا	١٠	مراقبون	٢٤٦	
(٤) البوسنة	٤٢٩	قوات عسكرية	٣٣٢٩٨	
	٣٠	شرطة *	٦٨٤	
	١٢	مراقبون	٥٩٣	
(٥) الصحراء الغربية	٩	مراقبون	٢٢٤	
(٦) موزمبيق	٢١	شرطة	٢٧٣	
	٢٠	مراقبون	٣٣٤	
المشاركة المصرية	قوات عسكرية	مراقبون	شرطة	الإجمالى
	٢٠٩٥	٦٦	٥١	٢٢٤٢

* كانت مصر تشارك بعشرة افراد من رجال الشرطة ثم اضيف اليهم عشرون آخرون فى ديسمبر ١٩٩٤ (الاهرام ٢٠/١٢/ ١٩٩٤)

المصدر : محسوب وفقا لبيانات :

The Uinted Nation Information Notes, The United Nations Peace -Keeping. May, 1994.

رابعا : السياسة الدفاعية المصرية

مراد ابراهيم الدسوقى

مع استمرار عملية السلام بين الدول العربية واسرائيل خلال ١٩٩٤ تبلورت بعض المفاهيم الأستراتيجية التى حددت الاتجاه العام الذى تسير فيه القوات المسلحة المصرية فى المرحلة القادمة. كما عكست هذه المفاهيم الاسلوب الذى تطور به القوات المسلحة نظرتها الى الموقف الاستراتيجى الذى يحيط بها، وموقعها من هذا الموقف واحتمالات تغيره وتأثير ذلك على دور ومهمة القوات المسلحة المصرية عموما، ومن أبرز المفاهيم التى تبلورت خلال العام ١٩٩٤ مفهوم أن «السلام العادل هو الطريق الى البناء والتعمير، وأن سلام القادرين لايعنى الأسترخاء العسكرى».

وبينما عكس ذلك المفهوم نظرة القوات المسلحة الى نوع السلام المقبول وهو هنا «السلام العادل»، فإنه وضع أيضا الأطار الذى يحكم حركة القوات المسلحة. ولهذا فإن هذا السلام لن يترتب عليه تراجع فى امكانيات أو قدرات القوات المسلحة بما يؤثر على أدائها لمهامها، حيث سيكون مطلوب من القوات المسلحة حماية الأمن القومى المصرى وتأكيد سيادة الدولة على أراضيها ومياهها الاقليمية ومايعلوهما من فضاء، وذلك بالأضافة الى حماية الأمن القومى العربى ومساندة الأقطار العربية الشقيقة. وارتباطا بتلك المتغيرات، وفى اطار السياسة العسكرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، أعلنت القوات المسلحة خلال العام ١٩٩٤ عن استمرار عمليات تطوير وتنمية قدراتها العسكرية على النحو الذى يحقق التوازن والردع مع باقى الأطراف والقوى الأقليمية وفى اطار لايتعارض مع مناخ السلام، مع الحرص على استثمار هذا المناخ لضبط التسلح، وبما يضع حدا للخلل القائم فى توازنات القوى فى المنطقة.

وفى اطار متابعة قضايا السياسة الدفاعية المصرية برزت على الساحة ثلاث قضايا أساسية خلال العام ١٩٩٤، وقد عكست هذه القضايا مضمونا متكاملا له مؤشرات دالة على احتمالات التطور المستقبلى، وهى المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها فى تشكيل فهم أعمق للتوجه العام لحركة القوات المسلحة المصرية، وأولى هذه القضايا قضية مواكبة التطور التكنولوجى وتحديث القوات المسلحة، والقضية الثانية قضية التدريبات المشتركة مع دول شقيقة وصديقة والقضية الثالثة هى قضية القوات المسلحة فى الخدمة المدنية. وهذه القضايا سيتم تناولها بالبحث بهدف القاء مزيد من الضوء عليها واستبيان أثرها فى تشكيل ذلك الفهم السابق الأشارة إليه.

١ ـ القوات المسلحة ومواكبة التطور التكنولوجى:

تواجه الدول النامية على طريق سعيها لتطوير قواتها المسلحة مشكلة مزدوجة نتيجة التطور العلمى السريع فى تكنولوجيا نظم التسليح وتكنولوجيا صناعة المعدات العسكرية المتطورة، من ناحية والحظر بالغ الصرامة الذى تفرضه الدول المتقدمة على هذه التكنولوجيا من ناحية أخرى.

وفى ظل الصراع المستمر بين كل نظام من الأنظمة التسليحية والنظام المضاد له (مثل الصراع القائم بين دروع دبابة القتال الرئيسية، وتكنولوجيا نظم الصواريخ المضادة للدبابات، وكذلك مثل الصراع القائم بين أنظمة تسليح الدفاع الجوى وأنظمة تسليح القوات الجوية... الخ) فإن الحاجة تفرض مواكبة التطورات العالمية فى مجال التسليح لأن التخلف عنها يعنى أن تصبح الدولة فى لحظة ما معرضة لأن تفقد كل شئ اذا استطاع خصومها أن يتفوقوا عليها بأنظمة تسليح حديثة لاتملك الدولة دفاعا مضادا لها.

وفى خلال العام ١٩٩٤ برزت قضية مواكبة القوات المسلحة للتطور التكنولوجى السريع فى اطار التخطيط لتحديث وتطوير نظم التسليح التى تملكها القوات المسلحة بالفعل ومازالت تخدم فى صفوفها، وكذلك فى اطار السعى لمواكبة هذا التقدم التكنولوجى، وفى الوقت ذاته ظهرت أهمية وجود تنسيق وثيق بين التخطيط لتحديث وتطوير نظم التسليح وبين جهود التصنيع الحربى، وكذلك بين هذا التخطيط وبين ظروف اصلاح المسار الاقتصادى المصرى وتنفيذ خطط التنمية مع عدم تحميل الدولة أعباء اضافية. وفى خلال العام ١٩٩٤ اعتبرت القوات المسلحة أن التحدى الاكبر الذى يواجهها هو كيفية مسايرة ومواكبة الثورة التكنولوجية العالمية التى تأتى كل يوم بجديد، وحدد وزير الدفاع عددا من المحاور لمواجهة ذلك مثل تطوير الصناعات الحربية ورفع كفاءة المعدات المتوفرة لدى القوات المسلحة وادخال التطوير والتحديث اللازمين مع الأستفادة بالتكنولوجيا العالمية، وذلك بالإضافة الى الاستمرار فى رفع

كفاءة المقاتل المصرى بهدف توفير القدرة الذاتية، وأثارت عملية تحديث القوات المسلحة المصرية ردود فعل متباينة وبصفة خاصة على المستوى الأقليمى. فقد تناولت بعض التقارير الاسرائيلية - لعل أهمها ذلك التقرير الذى نشرته صحيفة جيروساليم بوست الاسرائيلية قرب منتصف شهر مارس ١٩٩٤ - بالتحليل والتساؤل عن حجم تسليح القوات المسلحة المصرية ومدى كفاءتها العسكرية، وكانت الأستثمارات المصرية فى عمليات البناء العسكرى من أبرز القضايا التى شغلت وسائل الاعلام الاسرائيلية خلال العام ١٩٩٤، وفى الوقت ذاته كان التساؤل حول «ما اذا كانت العقيدة القتالية المصرية مازالت ترى فى اسرائيل خطرا وتهديدا» هو التساؤل الاكثر انتشارا خصوصا وأنه اقترن ببعض التقارير الأخرى المنقولة عن ضباط جهاز الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) التى تقول أن المصريين يدعمون قدراتهم العسكرية فى مواجهة اسرائيل».

وبينما كانت التساؤلات الأسرائيلية تتجاهل حقيقة هامة وهى أن «اسرائيل لديها جيش مزود بترسانة من أحدث الأسلحة النووية» فان المخاوف الاسرائيلية من عمليات تحديث وتطوير القوات المسلحة المصرية لم تضع فى اعتبارها أن مصر جعلت السلام خطا استراتيجيا ثابتا لها منذ التوقيع على معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩، وأن كل ماتسعى مصر الى تحقيقه هو توفير سبل دفاع ناجح ومستمر عن المصالح الأستراتيجية المصرية فى الاتجاهات المختلفة، أما اذا تناولنا عمليات التحديث التى تقوم بها اسرائيل لقواتها المسلحة، فان ذلك سوف يثير - ومن جديد - واحدة من القضايا الهامة على ساحة الصراع العربى الاسرائيلى وهى قضية الخفض المتبادل للأسلحة التقليدية بين الدول العربية واسرائيل.

أ ـ اتجاهات تحديث وتطوير القوات المسلحة:

اعلنت القوات المسلحة أن عملية تطوير وتحديث القوات المسلحة عملية مستمرة وتتم من خلال تخطيط علمى دقيق يضع فى اعتباره كافة العوامل المؤثرة مثل العامل البشرى والعامل العلمى والعامل الفنى وذلك فضلا عن العامل الاقتصادى والمالى. وفى خلال العام ١٩٩٤ حددت القوات المسلحة الملامح العامة لخطة التحديث والتطوير اشتملت على الآتى:

- الأحتفاظ بالموجود الحالى من العتاد العسكرى على أعلى درجة من الكفاءة الفنية ولاطول عمر ممكن من خلال خطط فعالة للتأمين الفنى مع تطوير وميكنة نظم الامداد والتخزين.
- تقديم الدعم المستمر لأنشطة الأنتاج الحربى بمصر وتحقيق التعاون المستمر بين القوات المسلحة وجهات الأنتاج المختلفة.
- تحسين مستوى الامكانيات البشرية وتطوير أدائها وتحسين مستوى التكنولوجيا المتاحة، مع دعم وتطوير دور البحوث الفنية.
- الارتقاء بأسلوب ادارة البحوث للوصول الى تطوير وانتاج نظم تسليح حديثة بأكبر نسبة ممكنة من المكون المحلى.
- تحقيق مبدأ الاعتماد على الكيف فى مقابل الكم فى اطار شامل لخطط متدرجة لترشيد الأنفاق.
- الحفاظ على كفاءة القوات المسلحة مع الحرص على تطويرها ومساهمتها فى دفع عملية التنمية. وفى الوقت ذاته تحدد اطار التخطيط لتحديث وتطوير القوات المسلحة واشتمل ذلك على الآتى:
- اهتمام القوات المسلحة بأنشطة البحث والتطوير للأسلحة والمعدات والذخائر بنفس القدر الذى تهتم به القوات المسلحة بالنشاط العسكرى المباشر انطلاقا من حقيقة أن التقدم التكنولوجى قد أصبح العنصر الحاكم فى جميع المعارك الحديثة.
- التركيز على تنويع النشاط البحثى داخل القوات المسلحة بداية من حل مشاكل الاستخدام لنظم التسليح المختلفة وتوفير مقومات التأمين الفنى وتطوير قدرات الأسلحة والمعدات والذخائر بما يمكنها من دخول مجالات النظم المتكاملة واقتحام مجال التكنولوجيات الحديثة.
- توفير الأمكانيات التكنولوجية والمعامل البحثية وتأهيل الكوادر الفنية داخل القوات المسلحة.
- التعاون مع قطاعات الأنتاج الحربى بالدولة (الهيئة القومية للانتاج الحربى، الهيئة العربية للتصنيع) لتحقيق اقصى استفادة من الطاقات الأنتاجية المتوافرة بها.
- التعاون مع الجهات الأجنبية التى تتوافر لديها الخبرة الميدانية والتكنولوجيا المتطورة التى لاتتوافر على المستوى المحلى لتطوير الأنظمة التسليحية الموجودة فى صفوف القوات المسلحة وكذلك انتاج مايمكن انتاجه من النظم التسليحية الحديثة. وفى خلال العام ١٩٩٤ أدركت القوات المسلحة المصرية ادراكا حقيقيا التأثيرات السلبية للحظر التكنولوجى الذى تفرضه بعض الدول المتقدمة على الدول النامية، وللتغلب على ذلك الحظر أعلنت القوات المسلحة عن الاجراءات التى تتخذها فى هذا المجال وكانت تتلخص فى الآتى:
- التركيز على الاعتماد على الذات لتلافى التأثيرات السلبية لهذا الحظر.
- الاتجاه الى امتلاك عناصر التكنولوجيا المتقدمة بالتعاون مع الدول الصديقة وتطبيقها على الانتاج الحربى المصرى، ومن أبرز الأدلة التى اكدت أن قضية التكنولوجيا هى بمثابة التحدى الاكبر أمام القوات المسلحة ذلك التوسع الكبير فى التطور التكنولوجى فى جميع أفرع القوات المسلحة، حيث شمل ذلك التطور كافة أفرع وأجهزة القوات

المسلحة.

ب ـ التطور التكنولوجى فى القوات الجوية:

من بين القواعد الأساسية التى تستند عليها خطة تسليح القوات الجوية اختيار المنظومة التسليحية أو المعدة التى يمكن تطويرها عند الحاجة وادخال التعديلات اللازمة عليها فى المستقبل لكى تستطيع هذه المعدة مسايرة التطورات التسليحية فى الأجيال الحديثة ومن ناحية أخرى تمثل حرص القوات الجوية على استمرار عمليات التطوير والتحديث فى خلال العام ١٩٩٤ فى الآتى:

– ادخال أعداد جديدة من الطائرة الهليكوبتر الهجومية طراز (أباشى) صفوف الخدمة العاملة فى القوات الجوية (١٢ طائرة جديدة بقيمة ٣١٨ مليون دولار – انظر جريدة الاهرام فى١/١٢/١٩٩٤).

– ادخال بعض التعديلات الفنية على الطائرة (اباشى) حتى تتلاءم بنسبة اكبر مع ظروف العمل وطبيعة مسارح العمليات الصحراوية، ومن أبرز هذه التعديلات على سبيل المثال «مرشحات الرمال» التى قام بتصميمها علماء مصريون وسجلت براءة الأختراع لهذه المرشحات باسم مصر وهو الأمر الذى يدر عائدا ماديا كلما طلبت أى دولة الاستفادة منه.

– ادخال طائرات مقاتلة طراز اف –١٦ من طراز جديد هو الطراز اف –١٦–دى – واف ١٦– سى (مقعد واحد ومقعدان) وهذا الطراز يختلف عن الطرازات السابقة فى الآتى:

- قوة دفع المحرك تزيد بمقدار ٤٠٠ رطل عن الطرازات السابقة بدون زيادة فى معدل استهلاك الوقود، وهو الأمر الذى يمكن الطائرة من زيادة الحمولة التسليحية.
- الطائرة مزودة بصواريخ رادارية للقتال جو/جو ذات مدى أطول وقوة اصابة اعلى.
- الطائرة مزودة بنظام لانترن (LANTRN) الذى يتيح أمامها فرصة الطيران على الأرتفاعات المنخفضة (أقل من مائة متر) ليلا وفى أحوال الرؤية الضعيفة.
- تزويد الطائرة بأدوات التصويب على الأهداف باستخدام الليزر.
- ادخال تعديل جديد على نظام التوجيه من محطات التوجيه الأرضية وبذلك أصبح من الممكن نقل أوامر توجيه المحطات الأرضية الى الطائرات المقاتلة آليا.
- تزويد الطائرة برادار متطور ذى قدرات فنية مرتفعة .وبدخول هذا الطراز من الطائرة اف –١٦ صفوف الخدمة العاملة فى القوات الجوية المصرية يصبح اجمالى عدد الطائرات من هذا النوع من الطرازات المختلفة ١٧٤ موضح بيانها فى الجدول رقم (١).

ومن ناحية أخرى، دخلت القوات الجوية حيز الأستخدام الفعلى لنظام القيادة والسيطرة الآلية بعد الأنتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من مراحل تنفيذ النظام، وقامت خلال العام ١٩٩٤ باستكمال مقومات هذا النظام الذى يتيح أمامها فرصة الأستفادة من مزاياه العديدة، اذ بعد الانتهاء من الربط آليا بين نظام الأنذار اليدوى القديم وكل من طائرات الأنذار والكشف المبكر (E - 2 C) ومحطات الرادار الأرضية المطورة، زاد والى حد كبير مدى الكشف بحيث أصبح يعطى أبعادا توفر للقوات الجوية عمقا انذاريا كبيرا وبصفة خاصة ضد الأهداف التى تطير على ارتفاعات منخفضة جدا والتى تمثل التهديد الرئيسى من أى عدو جوى، وبينما كان الوقت اللازم لنقل المعلومة للمنفذ النهائى من لحظة الكشف والتدقيق مابين ٣ – ٣,٥ دقيقة فى ظل النظام اليدوى القديم، فان الوقت المستقطع حتى رد الفعل فى ظل النظام الجديد لايزيد عن عشر ثوان فقط وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الطائرات الحديثة اصبحت تطير بسرعات عالية جدا – يمكن أن تصل الى ضعفى سرعة القوة – فان الوقت المستقطع حتى رد الفعل والذى يتبعه نظام القيادة والسيطرة الآلية يعد مثاليا الى أقصى حد. وللتغلب على مشكلة الاعاقة والشوشرة على الموجه الأرضى أو الموجه الجوى بواسطة العدو أثناء العمليات التى تشارك فيها المقاتلات، فان القوات الجوية أعلنت عن اعتزامها ادخال تطور جديد على نظام التوجيه من المحطات الأرضية أو المحطات الطائرة الى المقاتلة بحيث يتم نقل أوامر التوجيه الى مبينات الطائرة دونما حاجة لاستخدام الموجه لصوته.

أما بالنسبة لتطوير القوات المسلحة لأمكانيات الصيانة لديها، فانها وبعد اعتماد خط عمرة طائرات النقل الأمريكية طراز سى – ١٣٠ كمركز عمرة وإصلاح دولى بالقوات الجوية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فى اكتوبر ١٩٩٣ بترخيص من شركة لوكهيد المنتج الأصلى للطائرة، قامت القوات الجوية بانشاء خط عمرة للطائرات (E- 2C) بالتعاون مع شركة جرومان الأمريكية، وتنفيذ النشرات الفنية واجراء التعديلات على الطائرات التى لم يحدد المنتج الاصلى لنظام العمرة لها، (مثل الطائرة اف ١٦) بما يضمن استمرار تشغيلها بكفاءة تامة طبقا للحالة الفنية.

جـ ـ عمليات التطوير فى القوات البحرية:

تتم عمليات تحديث القوات البحرية فى اطار استراتيجية للتسليح تأثرت بالمتغيرات الدولية مثل اتفاقية السلام وانتهاء عصر الحرب الباردة، وفى ظل هذه المتغيرات انتشرت الصراعات المحدودة على الساحة العالمية وازدادت سمة التوتر التى ظلت مخيمة على منطقة الشرق الأوسط لعقود طويلة، كما أثبتت حرب الخليج لتحرير الكويت المدى الذى يمكن أن تتأثر به المصالح الدولية بالصراعات المحدودة، ومايستتبع ذلك من تزايد احتمالات تدخل القوى العالمية والاقليمية لاحتواء الأزمات والعمل على استقرار السلام.

وهذه العوامل تدفع فى اتجاه بناء قوة بحرية اقليمية عالية المستوى يمكنها التدخل السريع والمشاركة الايجابية الفعالة مع القوى العالمية لحفظ السلام فى المنطقة واحتواء الأزمات لمواجهة التهديدات المحتملة. وعلى طريق مواصلة بناء هذه القوات شهدت القوات البحرية المصرية خلال ١٩٩٤ تطورا فى اتجاه محورين كالآتى:

المحور الأول: وهو المحور الأفقى فى التطوير، ويتمثل هذا المحور فى اضافة وحدات جديدة، ومن أبرز الامثلة على ذلك رفع العلم المصرى على المدمرتين رشيد ودمياط فى ١٩٩٤/١٠/١ وانضمامهما الى صفوف الخدمة فى القوات البحرية المصرية (وهى المدمرات طراز نوكس التى حصلت عليها مصر من الولايات المتحدة الامريكية).

المحور الثانى: وهو المحور الرأسى فى التطوير، ويتمثل فى تحديث ورفع كفاءة المعدات والوحدات الموجودة لدى القوات البحرية بما يتيح فرصة زيادة العمر الافتراضى لها، وتحديث تسليحها بما يحقق مسايرة التكنولوجيا المتطورة فى المجال البحرى ومن أبرز الأمثلة على عمليات التطوير فى المحور الرأسى الآتى بعد:

- تطوير الغواصات صينية الصنع (التى دخلت خدمة القوات البحرية المصرية منذ ١٤ عاما) باضافة منظومات الكترونية ذات مهام مختلفة وتزويدها بمنظومة الصواريخ عمق - سطح، والطوربيدات الموجهة ضد الغواصات.
- تطوير عدد من الوحدات البحرية باضافة معدات الكترونية حديثة على امكانياتها وكذلك اضافة تسليح متطور .وفى مجال التطوير المستقبلى للقوات البحرية فى المحور الأفقى فمن المحتمل أن تحصل القوات البحرية على غواصتين متطورتين (محرك ديزل) من انتاج أحواض بناء السفن فى ولاية الميسيسبى وذلك بناء على ما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية فى مطلع شهر سبتمبر ١٩٩٤ وأوردته جريدة جيروساليم بوست الاسرائيلية.

د - ملامح التطوير فى قوات الدفاع الجوى:

اكتسبت عمليات تطوير قوات الدفاع الجوى المصرى أهمية خاصة منذ غداة حرب يونيو ١٩٦٧، وتأكدت هذه الأهمية بعد أن استطاعت قوات الدفاع الجوى المصرى أن تشكل أحد أهم عناصر حرب أكتوبر. ومنذ ذلك الحين أصبحت عمليات تطوير قوات الدفاع الجوى من السمات الأساسية التى لايمكن الاستغناء عنها على كافة المستويات، انطلاقا من أن العالم يشهد سباقا محموما فى تطوير أسلحة الهجوم الجوى يستغل كل ماتتيحه تكنولوجيا العصر، وفى هذا السياق اعتمدت قوات الدفاع الجوى المصرى على ملاحقة التطور السريع والمستمر فى وسائل أسلحة الهجوم الجوى، ومتابعة التطور المستمر فى انظمة الدفاع الجوى واستيعاب نتائج السابق التكنولوجى بين أسلحة الهجوم الجوى وأسلحة الدفاع الجوى وبصفة خاصة أثناء حرب الخليج لتحرير الكويت التى شهدت تطورات خطيرة فى مجال أسلحة الهجوم مثل الطائرة القادرة على التغلب على الكشف الرادارى، والصواريخ الجوالة والاسلحة ذاتية التوجيه، وذلك فضلا عن استخدام الصواريخ باتريوت فى طرازها المتطور المضاد للصواريخ، وكان الهدف من وراء ذلك ترسيخ العقيدة القتالية المصرية لقوات الدفاع الجوى، والحفاظ على الخبرات المكتسبة، ومنع تآكل هذه الخبرات مع نقلها كاملة لرجال الأجيال التالية من قوات الدفاع الجوى، لأن هذه الخبرة هى الثروة الحقيقية التى تراكمت عبر المواجهات المختلفة.

وفى خلال العام ١٩٩٤ بات واضحا أن الأسلحة والمعدات الشرقية التى تمتلكها قوات الدفاع الجوى المصرى ستظل هى الهيكل الرئيسى لها، ولذلك يجرى العمل على اطالة أعمار هذه المعدات وتطويرها باضافة انظمة تكميلية لها، وادخال تعديلات فنية عليها لزيادة قدراتها القتالية واتاحة الفرصة امامها لمواجهة التطور الناشئ فى وسائل الهجوم الجوى، وفى الوقت ذاته كان من الواضح أن قوات الدفاع الجوى تستفيد من سياسة تنويع مصادر السلاح لأحلال الأنظمة القتالية التى بدأ خروجها من الخدمة بأنظمة بديلة حديثة من مختلف المصادر المتاحة فى العالم مع الحرص على اختيار اكثر الانظمة البديلة كفاءة فى الأداء والقدرات على أن يتم ذلك بمراعاة الظروف الاقتصادية لمصر. وبهدف ضمان استكمال خطط تطوير الدفاع الجوى احتلت خطط انتاج قطع الغيار اللازمة لمعداته بالخبرات والامكانيات المصرية مع الاستعانة بقدرات وامكانيات التصنيع الحربى والمدنى مكانة متميزة فى استراتيجية الدفاع الجوى خلال العام ١٩٩٤، وذلك بالإضافة الى الحفاظ على الأساليب التقليدية الأخرى التى ترمى الى تحقيق الهدف ذاته وذلك مثل اتباع سياسة تدريب راقية باستغلال جميع وسائل وطرق التدريب المتطورة مع اقامة قاعدة متطورة لامداد قوات الدفاع الجوى بالكوادر القيادية والفنية اللازمة لها على مختلف المستويات.

وجاء انشاء اول ميدان رماية متطور بالمعنى العلمى الحديث فى منطقة الشرق الأوسط لرمايات جميع أنظمة الدفاع الجوى ودعوة جميع دول المنطقة للاستفادة من الأمكانيات المتاحة به لكى يثير من جديد فكرة انشاء نظام دفاع جوى متكامل عن المنطقة العربية بأسرها بما يتيح قاعدة استراتيجية عربية جديدة. وهذه الفكرة - التى تمثل أملا عزيزا يحلم الجميع بتحقيقه - تحتاج الى اتفاق دول المنطقة على حد أدنى من استراتيجية عسكرية موحدة حتى تكون هناك أسس ودعائم تصلح أن تقوم عليها كافة أشكال التعاون العسكرى الممكن تحقيقه.

وبينما أعلن قائد قوات الدفاع الجوى عن وجود تجارب كثيرة ومتنوعة مع معظم الدول العربية فى مجال ارساء دعائم التعاون مع دول المنطقة فيما يختص بالدفاع الجوى،

فان تحقيق نظام دفاع جوى متكامل عن «المنطقة العربية» أمر ممكن ولكنه يثير من جديد قضية توحيد الفكر العسكرى للدول العربية، حيث ينبغى فى البداية العمل على توثيق وتعميق الروابط العسكرية العربية وبصفة خاصة فى مجال عقائد القتال والسياسات العامة والصناعات الحربية، والوصول الى مفهوم محدد للسياسة العسكرية العربية الواحدة، من خلال التقارب والتوحيد اللازم لقاعدة العلوم العسكرية فى الأقطار العربية بالأستفادة من الخبرات المتيسرة لدى كل دولة من الدول العربية سواء من خلال تبادل الدارسين أو احتكاك القيادات بشكل مستمر ودائم. ومن الضرورى أن تنتهى تلك المرحلة باجراء تدريب عسكرى عربى مشترك حتى يكون هناك مدخل عملى وحقيقى للتعاون العسكرى. ومع البدء فى اعادة احياء التصنيع المشترك بين الدول العربية (مدنى/عسكرى) فإن الفرصة ستكون متاحة لاقامة قاعدة صناعية عربية تخضع لمواصفات قياسية موحدة، ومن خلال هذه القاعدة يمكن توحيد نظم التسليح واتاحة الفرصة لتكاملها بحيث تصبح هناك امكانية لتنفيذ التدريب المشترك على أنظمة تسليح متشابهة ومتناسقة.

ومن خلال تبادل المعلومات عن مصادر التهديدات المحتملة، وكذلك تبادل المعلومات عن مسارح العمليات المختلفة ونوعيات التسليح والأمكانيات المتيسرة من أنظمة الدفاع الجوى، فان الدول العربية تكون قد توقفت عند نقطة الأنطلاق التى تتبلور بشكل عملى فى ظل اتفاق الارادة السياسية وعندها يمكن أن تشرع دول المنطقة فى اقامة نظام دفاع جوى متكامل عن المنطقة بأسرها سواء من حيث بناء الهياكل التنظيمية لاجهزة التعاون التى تضم أجهزة القيادة والسيطرة وشبكات الاتصال والانذار والحصول على المعلومات فى اطار النظام الموحد (c3 & i)، أو تنظيم شبكات الأستطلاع والانذار ومراكز القيادة والسيطرة لنظام الدفاع الجوى المتكامل وفق فكر استراتيجى موحد اعتمادا على الأمكانيات المتاحة من طائرات الانذار المبكر والقيادة والسيطرة فى الدول العربية. وسيكون من الضرورى أن تخطط الدول العربية (على خط مواز لذلك) لكى تمتلك قمرا صناعيا عربيا للاستطلاع لتوفير امكانية انذار مبكر ذاتى للدول العربية وربطه مع مراكز القيادة الآلية واليدوية بمختلف دول المنطقة، ولتحقيق سرعة تبادل المعلومات فلابد وأن تتوافر شبكة من انظمة القيادة والسيطرة الآلية لجميع الدول العربية مع ربطها بنظام اتصالات موحد، أما بالنسبة لوسائل الدفاع الجوى الأيجابية (صواريخ، مواسير، قواذف، مقاتلات) اللازمة لدرء التهديد فان دورها يتحدد من خلال التنسيق والتكامل التام بين القوات الجوية لدول المنطقة لتحقيق أقصى استخدام وأفضل توظيف لامكانيات مقاتلات الدفاع الجوى وكذلك من خلال تنظيم استخدام وسائل الدفاع الجوى الأخرى وباشكالها المختلفة لتوفير الحماية عن الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية لكل دولة وفقا لأهمية وأسبقيات تلك الأهداف.

هـ - التطور التكنولوجى والتصنيع الحربى:

ترتبط بعمليات مسايرة ومواكبة التطور العلمى قضية بالغة الأهمية وهى قضية التصنيع الحربى وفى الوقت الذى أعلن فيه وزير الدفاع خلال العام ١٩٩٤ عن «قيام القوات المسلحة بدعم قاعدة التصنيع الحربى سعيا نحو اقامة صناعة عسكرية متطورة بالتعاون مع الخبرة الأجنبية لتحقيق الاكتفاء الذاتى لمطالب التسليح والذخائر الضرورية لجميع انواع القوات فى الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة»، فإن العام نفسه شهد نهاية عملية لذلك الجدل الشديد حول مصنع انتاج الدبابة ام١ - ايه ١ (المصنع ٢٠٠) كما شهد أيضا انهاء الخلاف بين الهيئة العربية للتصنيع الحربى والشركة البريطانية للصناعات الحربية المعروفة باسم شركة (جى. كى. ان). فمن ناحية كان للحملة المضادة لمشروع المصنع ٢٠٠ والتى شنها عضو الكونجرس الامريكى ديفيد أو. بى. (والذى يشغل فى الوقت ذاته رئيس اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية) وزعم فيها أن التمويل الامريكى للمصنع «يمثل تبذيرا لاموال دافع الضرائب الأمريكى»، كما أنه «يمثل انفاقا على مشروع لاطائل من ورائه» أثر سلبى مؤقت على تطور المشروع، ولكن سرعان ما اتضح ان كل مايثار فى وسائل الأعلام الأمريكية حول هذا الموضوع يدور فى اطار يتناقض مع المبادئ السياسية والاستراتيجية للعلاقات المصرية - الأمريكية، وخاصة المبدأ الذى أكدته مصر مرارا وهو انها دولة مستقله - صديقة وليست تابعة للولايات المتحدة، وقادرة على وضع سياستها الدفاعية بنفسها، وهى وحدها التى تحدد حاجاتها التكنولوجية التى تتفق مع هذه السياسة. ومن هنا فإن النظرة المصرية لهذه القضية تتمثل فى أن وجود هذا المصنع على أرض مصر يساعد على تصعيد التكامل التكنولوجى فى مجال التصنيع الحربى. ومع المصانع الأخرى التى تملكها مصر لانتاج المدافع والذخائر والدوائر الالكترونية فإن قدرات تسليح القوات المسلحة المصرية بأيد مصرية سوف تتضاعف.

ويهدف مصنع ٢٠٠ فى المرحلة الحالية الى تلبية مطالب القوات المسلحة المصرية من دبابات القتال الرئيسية وتوفير تكاليف الأستيراد من الخارج والتخلص من القيود المفروضة عليه، وبعد أن وقعت اتفاقية انتاج الدبابة ام١-ايه ١ فى العام ١٩٨٨ بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية، ثارت ردود فعل كثيرة وبصفة خاصة على ساحة الاعلام الأمريكى، وكانت الحملات الأعلامية فى صحافة الولايات المتحدة تعتمد على اثارة عدد من الحجج التى تمس وبشكل مباشر جوانب حساسة فى نفسية المواطن الأمريكى، بهدف تشكيل رأى عام مضاد لحالة التعاون المتقدم فى المجالات العسكرية المختلفة بين الولايات المتحدة ومصر مع التركيز على التعاون فى مجال انتاج دبابة القتال الرئيسية

ام١ – ايه١. واشتملت الحجج التى أثارتها بعض وسائل الاعلام الأمريكية على قضية سعى مصر لتصدير الدبابة المشار اليها لأطراف خارجية، وكذلك قضية نقل انواع متقدمة للغاية من تكنولوجيا صناعة الأسلحة المتطورة الى دولة من دول العالم الثالث، وزيادة تكاليف انتاج الدبابة الواحدة بالمقارنة بتكاليف الأنتاج فى الولايات المتحدة (زعمت المصادر الأمريكية أن الدبابة المنتجة فى المصانع الأمريكية تتكلف ٣,٥ مليون دولار بينما تتكلف الدبابة المنتجة فى مصنع ٢٠٠ المصرى حوالى ٦ ملايين دولار)، وفى الوقت الذى شارك فيه الكونجرس مشاركة فعلية فى مناقشة قضية مصنع الدبابات ام١ – ايه١ فى مصر سواء من خلال لجان الاستماع أو من خلال التقارير التى يعرضها بعض المتخصصين، فان وسائل الاعلام الأمريكية تعدت واقع القضية الى عرض مفصل للاحتمالات التى يمكن اللجوء اليها لتفادى «النتائج السلبية» التى يمكن أن تصيب الولايات المتحدة من جراء استمرار أوضاع المصنع ٢٠٠ على ماهى عليه وضمنت الصحافة الأمريكية فى اقتراحاتها لتلك الأحتمالات الآتى:

– تحويل المصنع الى ورشة لصيانة الدبابات.

– تغيير معالمه لكى يصبح متخصصا فى انتاج قطع غيار الدبابات.

– تحويله الى مجال انتاج الجرارات والمحاريث الزراعية ومعدات الرى المتطور.

– قصر عمل المصنع على انتاج المولدات الكهربائية أوضواغط الهواء وبعض المعدات الثقيلة الأخرى.

ومن خلال متابعة عدد من الحملات الاعلامية التى أثارتها الصحف الأمريكية حول موضوع الدبابة ام١ – ايه١ اتضح أن هذه الحملات تعتمد على اظهار جزء من واقع القضية مع اخفاء باقى معالمها واثارته فى سياق مختلف بهدف تحقيق اكبر قدر من التأثير المضاد فى نفسية المواطن الأمريكى على اعتبار أن هذه القضية من القضايا ذات الاثارة والبريق الاعلامى. وكان ذلك الأمر واضحا كل الوضوح فى اشارة الصحف الأمريكية الى الخوف من أن تصبح مصر احدى الدول التى تنافس الولايات المتحدة فى مجال صناعة دبابات القتال الرئيسية، حيث لم تتكر هذه الصحف مانص عليه العقد السابق الاشارة اليه حيث جاء فيه أن «التوسع فى انتاج المصنع أوتصدير أنتاجه يخضع لموافقة الحكومة الأمريكية»، وبذلك لاتستطيع مصر أن تدخل مجال المنافسة المزعومة إلا اذا حصلت على تصديق الحكومة الأمريكية ذاتها. وعلى جانب الدولة المستفيدة من المشروع – وهى مصر – فان هذا المصنع له مهام محددة معلن عنها بكل وضوح حيث تشمل انتاج دبابة القتال الرئيسية ام ١ – ايه١، واجراء العمرات العمومية للدبابات (الأمريكية سواء ام-٦٠ بطرزها المختلفة، أو الدبابة التى ينتجها المصنع أو أى دبابات أخرى) واجراء العمرات لمحركات الدبابات ومجموعات المحرك (مثل صندوق التروس أو أجهزة نقل الحركة.... الخ) وانتاج ناقلة الجند المدرعة، وتنفيذ أعمال التطوير اللازمة، وأخيرا استغلال فائض الطاقة الانتاجية لصالح الانتاج المدنى، ولاتشمل قائمة مهام المصنع اى مهام للتصدير أو لزيادة أعداد الدبابات التى ينتجها أو غير ذلك مما أشارت اليه وسائل الاعلام الامريكية.

وبعد أن دخل أول لواء مدرع مسلح بالدبابة ام١-ايه١ من انتاج مصنع ٢٠٠ الحربى صفوف الخدمة العاملة فى القوات المسلحة المصرية، تكون المرحلة الأولى من مراحل المشروع قد أنجزت فى اطار من التعاون والتفاهم بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ويعد ذلك فى واقع الأمر نموذجا لأى مشروع مشترك بين اى دولتين حيث تتكامل فى هذا المصنع الأدارة العلمية مع الحاسبات الآلية الحديثة مع الكوادر العلمية المستخدمة لاحدث المعدات لاستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية فى العمليات الفنية لتحقيق أقصى جودة فى الانتاج. ويتضح من ذلك أن برنامج عمل المصنع يسير طبقا للخطط الموضوعة والمتفق عليها وعلاوة على ماينتجه المصنع من دبابات قتال رئيسية طراز ام١ – ايه١ فانه يضطلع أيضا بتنفيذ عمليات التأمين الفنى للمجنزرات العربية، وتنفيذ الاصلاحات الرئيسية والقيام بعمليات الصيانة وتصنيع قطع الغيار فى اطار اتفاق مسبق مع الولايات المتحدة.

وازاء الاعلان عن الاتفاق مع الجانب الأمريكى خلال العام ١٩٩٤ على استغلال فائض الطاقة الانتاجية للمصنع لانتاج نوع حديث من عربات القتال المدرعة ذات الجنزير الكامل، فان أهمية هذا المصنع تكمن فى توفير احتياجات القوات المسلحة من طرازات متطورة من المركبات المدرعة ذات الجنزير الكامل فى المستقبل.

و- انهاء الخلاف بين الشركة البريطانية للصناعات الدفاعية والهيئة العربية للتصنيع:

كان الاعلان عن انشاء الهيئة العربية للتصنيع رسميا فى العام ١٩٧٥ بين مصر وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة بمثابة نقطة تحول بارزة فى تاريخ التعاون العربى للانتاج الصناعى العسكرى المشترك، حيث اسهمت كل دولة من الدول الثلاث بما قيمته ٢٦٠ مليون دولار فى حين جاءت المساهمة المصرية فى شكل مصانع الطائرات والمحركات فى حلوان، ومصنع صقر ومصنع قادر. وقد جسدت الهيئة العربية للتصنيع فكرة الربط بين رأس المال الخليجى والصناعة المصرية والتكنولوجيا الغربية لتأمين الأمدادات من المعدات العسكرية بتكلفة منخفضة للدول العربية وفى الوقت ذاته يتيح فرصة أمام الدول العربية المشاركة – وبصفة خاصة مصر – لاكتساب الخبرة العملية لتطوير الصناعات العسكرية العربية. وبينما إشتملت أنشطة الهيئة العربية للتصنيع على

التعاون مع عدد من الشركات الأوروبية لأنتاج مجموعة متنوعة من أنظمة التسليح والمعدات العسكرية (انظر الجدول رقم٢)، فان خلاف الهيئة العربية للتصنيع مع شركة وستلاند فى اطار الشركة العربية البريطانية للهليكوبتر، أدى الى توقف مشروع انتاج الطائرة الهيلكوبتر طراز لاينكس، وبعد أن ظل هذا الخلاف قائما اعتبارا من العام ١٩٧٩ وعلى امتداد حوالى خمسة عشر عاما، جاء يوم ٣ أغسطس لكى يسدل الستار نهائيا على هذا الخلاف الذى تمت تسويته وديا بين الطرفين وترتب على ذلك النتائج الآتية:

– تحررت الهيئة العربية للتصنيع من واحدة من القضايا التى شغلتها لفترة زمنية طويلة.

– أصبحت الهيئة العربية للتصنيع مطلقة اليد فى البحث عن بديل للطائرات الهليكوبتر لاينكس حتى تنتجه الهيئة بامكانياتها لصالح مصر والدول العربية الراغبة فى ذلك.

– أثبت الأسلوب الذى أتبعته الهيئة العربية للتصنيع فى معالجة القضية محل الخلاف مع الشركة البريطانية احترامها لتعاقداتها وهو الأمر الذى اكسبها مزيدا من الأحترام (برغم الخلاف).

٢ ـ القوات المسلحة وقضية التدريبات المشتركة:

حظيت قضية التدريبات والمناورات المشتركة بأهمية ملحوظة خلال العام ١٩٩٤، اذ بينما اعتبر وزير الدفاع أن «التدريب المشترك هو أحد المجالات الحيوية لتحقيق المصلحة المشتركة وبصفة خاصة مع الدول الكبرى»، فان هذه التدريبات ينظر اليها فى الوقت ذاته على أنها مجال لتبادل الخبرات حيث تملك مصر الخبرة العملياتية للحروب الحديثة، بينما تملك الدول الغربية التى تشترك فى هذه التدريبات التكنولوجيا الحديثة التى لا مجال للاعتماد عليها واثبات كفاءتها إلا فى مثل هذه التدريبات! والتى تتزايد أهميتها فى ظل تراجع فرص اختبارها فى حروب حقيقية.

ويعد الأهتمام بالتدريبات المشتركة خلال العام ١٩٩٤ استئنافا لعمليات التخطيط لهذه التدريبات التى بدأتها مصر فى العام ١٩٨٥ بالاشتراك مع عدد من الدول الصديقة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، والتى تم تنفيذها وفق خطة مدروسة ومنسقة مع هذه الدول وبما يحقق الهدف الذى تنشده مصر منها. وفى خلال العام ١٩٩٤ أعلنت القوات المسلحة أن هناك طلبات كثيرة من دول أوروبية وأفريقية وأسيوية للأشتراك فى هذه التدريبات، وبعد أن شهد العام ذاته اجراء العديد من التدريبات المشتركة (بعد فترة توقف بسبب حرب الخليج لتحرير الكويت ٩٠-١٩٩١) والتى كان من أبرزها التدريب المشترك مع فرنسا فى منتصف شهر ابريل، وتدريب قوات الصاعقة مع القوات الخاصة العمانية، والتدريب المشترك مع عناصر من القوات المسلحة الأمريكية، فانه من المنتظر ان تشهد هذه التدريبات توسعا وتنوعا فى الفترة القادمة كما ينتظر أن تشمل أطرافا أخرى من دول شقيقة وصديقة.

وتعد التدريبات المشتركة مع الدول الصديقة واحدة من أهم ركائز تحقيق التعاون العسكرى والتعاون العملياتى الحقيقى، كما أنه يمثل مجالا ممتازا لتحقيق الاحتكاك الذى يهدف الى تبادل واكتساب الخبرات واستخلاص الدروس لخدمة خطط تطوير وتحديث القوات المسلحة وبصفة خاصة فى ظل مايشهده العالم من تغييرات فى نظريات وفكر التخطيط للعمليات واستخدام القوات. وهو التغيير الذى نشأ من ظهور مفاهيم جديدة للأمن الأقليمى بعد انتهاء الحرب الباردة وتزايد التوجه الدولى نحو ترشيد الأنفاق العسكرى لتحقيق الاعتماد على مبدأ الكيف فى بناء القوات المسلحة والذى ينبع من كفاءة الفرد والاعتماد على أنظمة التسليح المتطورة تكنولوجيا بدلا من اعتماد مبدأ الكم الذى بات يشكل عبئا ثقيلا على اقتصاديات الدولة. وفى خلال العام ١٩٩٤ كانت هناك مؤشرات واضحة تدل على أن هناك ادراكا من القوات المسلحة لهذه الحقائق ومع ارتباط ذلك الادراك بالرغبة فى ملاحقة التطورات السريعة المتصلة بعمليات التدريب على استخدام الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة فان الاتجاه نحو هذا النوع من التدريبات الراقية – على ألا يكون مقتصرا على دول بعينها وأن يتسع نطاقها لكى تشمل دولا أوروبية أو عربية أوأفريقية أو أسيوية أو اسلامية – كان خيارا منطقيا، وأن تلك التدريبات كان لها مردودات ايجابية على مدار السنوات الماضية واكتسبت قواتنا من ورائها خبرات واسعة ! كما ارتفعت كفاءتها القتالية والمهارية وبصفة خاصة فى مجال التعامل مع الأسلحة المتطورة.

وتعتبر القوات المسلحة أن الفائدة التى تكتسبها من التدريبات المشتركة هى فائدة لايمكن تحقيقها بالوسائل العادية مقارنة بالمدة الزمنية التى تستغرقها تلك التدريبات، حيث يصعب تحقيق أهداف تدريبية مماثلة إلا بعد فترة زمنية طويلة، وبكلفة اقتصادية باهظة وهى الأمور التى تشكل عبئا على ميزانية الدولة ومن خلال نظرية «التكلفة والعائد» واعتمادا على تخطيط جيد وبناء تستطيع القوات المسلحة ملاحقة تطورات العصر بامكانياتها الحالية ومواردها القائمة بالفعل وبذلك أصبحت التدريبات المشتركة تمثل عاملا مؤثرا يسهم فى تحقيق الأمن القومى للدول التى تشارك فيها، كل بقدر موقعه وكل على قدر مشاركته، ومن هذا المنطلق تقوم القوات المسلحة بتنفيذ التدريبات المشتركة مع الدول الصديقة فى اطار خطة منسقة طبقا للتوقيتات والظروف وبما يخدم الأهداف النهائية لكل مرحلة من مراحل خطة التحديث والتطوير للقوات المسلحة بأفرعها المختلفة.

وفى خلال العام ١٩٩٤ أعلنت القوات المسلحة أن هناك عوامل تحكم عمليات تخطيط وتنفيذ التدريبات المشتركة مع

الدول الشقيقة والصديقة حددتها فى الآتى:

– تحقيق المصلحة الوطنية القومية العليا للبلاد.

– الحفاظ على سرية وأمن القوات المسلحة.

– تحقيق الأهداف التدريبية والوصول بالقوات المشاركة الى المستوى المطلوب الوصول اليه.

ومن الأمور اللافتة للأنظار خلال العام ١٩٩٤ فيما يخص التدريب المشترك أنه شمل اكثر من فرع من أفرع القوات المسلحة، وكان من أبرزها القوات البحرية التى اعتبرت أن التدريب المشترك مع الدول الصديقة اضافة جديدة فى مجال اكتساب الخبرات القتالية من خلال تطبيق التكتيكات البحرية واساليب القيادة والسيطرة والوقوف على أحدث ماوصل اليه العصر من تطور علمى وتكنولوجى فى مجال التسليح البحرى واساليب استخدامه فى المعارك البحرية، كما تتيح التدريبات المشتركة فرصة تشكيل جو التفاهم المشترك على المستويات المختلفة من أجل ادارة ديناميكية التدخل المشترك السريع لاحتواء الأزمات الأقليمية واقرار السلام فى المنطقة «طبقا لقرارات الأمم المتحدة».

ومما ضاعف من أهمية هذه التدريبات المشتركة انها تتم بصفة دورية بين البحرية المصرية وبحريات كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا فى مسرحى البحر المتوسط والبحر الاحمر وهى كلها دول ذات عراقة فى المجال البحرى ويشهد بخبراتها الجميع.

ومع تقدم دول أوروبية أخرى ودول شقيقة بطلب الاشتراك فى هذه التدريبات أعلن وزير الدفاع عن اعتزام القوات المسلحة توسيع قاعدة التدريب المشترك لكى يشمل عدة أطراف أخرى عربية وأجنبية حتى تتحقق الفائدة للجميع أنطلاقا من الحقائق الآتية:

- التدريب المشترك هو أحد مقومات التعاون العسكرى، وأيضا هو أحد المجالات الحيوية لصالح تنفيذ المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية.

- يجرى التدريب المشترك مع الدول الصديقة ذات الأمكانيات الكبيرة والمتطورة والخبرات المتميزة التى ترتبط معها مصر بمصالح مشتركة بغرض تبادل الخبرات القتالية والفنية والوقوف على ماتحفل به الساحة من أنظمة التسليح والمعدات المتطورة للارتقاء بالقدرة القتالية لقواتنا المسلحة وتطورها المستمر بما يتماشى مع أحدث الاساليب العلمية سعيا نحو الآتى:

– تحقيق اضافة للقوات المسلحة المصرية فى مجال الالمام بكل ماهو جديد على الساحة العالمية من نظم التسليح وخبرات استخدام الأسلحة والمعدات.

– الاستفادة من تكتيكات وأساليب القتال المختلفة واكساب قادة التشكيلات والوحدات المشاركة فى التدريب الثقة حول امكانية التنسيق مع قوات من دول صديقة للعمل المشترك.

– اقناع أطراف أخرى بالمستوى القتالى المرتفع والمتطور للقوات المسلحة المصرية.

٣ ـ القوات المسلحة والخدمة الوطنية:

تساهم القوات المسلحة الى جانب العديد من الوزارات والمؤسسات فى حل المشكلات الوطنية التى تقع بشكل مباشر على المواطن المصرى وتحقق بذلك أهدافا مزدوجة لصالح تحقيق المصلحة الوطنية العليا ومع ملاحظة أن الدور المدنى للقوات المسلحة لا يأتى على حساب مهامها الأساسية، وعلى امتداد السنوات الماضية ساهمت القوات المسلحة فى خدمة المشكلات الوطنية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مساهمتها فى حل مشكلة المواصفات لرفع العبء من على وسائل المواصلات العامة حتى يكون هناك حيز للمواطن العادى لكى يذهب الى عمله وتكفلت القوات المسلحة بنقل أبنائها.

وكذلك مساهمتها فى بناء المدارس وانشاء الكبارى ومد خطوط المواصلات التليفونية والتى كانت تمثل بالنسبة لها مشروعات عملية تنفذها العناصر المشاركة وهى تحت التقويم والمتابعة شأنها شأن أى مشروع ميدانى.

وسواء أكانت مساهمة القوات المسلحة فى خدمة المشكلات الوطنية فى مجال الصحة بالقوافل العلاجية (الوادى الجديد، الصعيد... الخ)، أو المجالات الثقافية لمحو الأمية أو الأسكان لاقامة مشروعات للضباط أوالزراعة باستصلاح الأراضى فانها كلها كانت تخضع لنفس القاعدة، وبحيث لايكون دور القوات المسلحة دورا فرديا، ولكنه يتم فى اطار التنسيق مع اجهزة الدولة، ومثالا على ذلك أعلنت القوات المسلحة خلال العام ١٩٩٤ عن وجود مشروعات تحت الدراسة لاقامة قرى نموذجية للشباب فى مناطق نائية تكون نواة لمدن جديدة بالتنسيق مع وزارات أخرى (وزارة الزراعة، وزارة الاسكان والتعمير... الخ).

ويقوم اشتراك القوات المسلحة فى مجال الخدمة المدنية على فكرة ان الوطن قد كفل لها قدرات وامكانيات وموارد مخصصة لتنفيذ المهام الرئيسية لحماية أمنه وسلامته وبقائه والدفاع عنه ضد أى عدوان وهذه الأمكانيات يمكن الأستفادة منها عند مواجهة مخاطر أو تهديدات داخلية تروع أمن المواطنين أو تؤثرعلى ممتلكاتهم وذلك بهدف تأمين الأنسان المصرى ضد أى مخاطر، وذلك بالأضافة الى دور

القوات المسلحة التقليدى فى الدفاع ضد التهديدات الخارجية.

وفى الظروف والأوضاع العادية تقوم أجهزة عديدة تابعة للقوات المسلحة بالاشراف على راحة المواطن المصرى، حيث هناك مكاتب ثابتة لادارة التجنيد والتعبئة التى تقدم خدماتها للمواطنين قبل الخدمة أو بعد انتهاء الخدمة بالقوات المسلحة، كما أن هناك خدمات عديدة يستفيد منها المدنيون كالعلاج بمستشفيات القوات المسلحة وجهاز الخدمات الذى تنتشر منافذه للبيع للمدنيين ونشاط جهاز الخدمة الوطنية الذى نجح فى استيعاب نسبة لايستهان بها من العمالة المدنية، كما يقدم انتاجه المتنوع فى المجالات المدنية الصناعية والزراعية والخدمية لتخفيف الاعباء عن المواطن المصرى.

وفى الوقت ذاته تقوم القوات المسلحة بتنفيذ مشروعها الخاص بمحو أمية المجندين مشاركة منها فى دعم المشروع القومى لمحو الأمية الى جانب تأهيل أبنائها المجندين بتدريبهم تدريبا مهنيا ومتخصصا يؤهلهم للحصول على فرصة عمل الى جانب تأهيلهم للمشاركة فى خطة التنمية الشاملة للدولة.

والى جانب مشاركة القوات المسلحة فى العديد من المشروعات القومية لمعاونة القطاعات المدنية وبصفة خاصة فى مجال النقل والمواصلات والاتصالات وتطوير الأبنية التعليمية، فان صندوق الأسكان التابع للقوات المسلحة يطرح العديد من مشروعاته الاستثمارية للمدنيين مع تسهيلات لاتقارن بمثيلتها فى سوق الاسكان، وهذه المشروعات تسهم كلها فى حل مشكلة الاسكان على مستوى الدولة.

أما فى مجالات تحسين الأداء الاقتصادى وتوفير العمالة فان القوات المسلحة اعتمادا على مدخلاتها البشرية من شباب المجتمع المصرى والذى يمثل كل فئاته وطبقاته ومستوياته الثقافية والعلمية والاجتماعية من خريجى الجامعات والمعاهد وباقى المراحل التعليمية تقوم بعمليات تحويلية تدريجية لصقل المهارات وغرس خبرات ومبادئ الالتزام والانضباط فى نفوس شباب المجتمع، وعلى الجانب الآخر، تأتى مخرجات نظام القوات المسلحة فى شكل أيدى عاملة مهنية وحرفية وعلمية متخصصة ذات مستويات تدريبية مرتفعة ومستويات طموحة عالية تندمج فى المجتمع من خلال انضمامها الى سوق العمل الأمر الذى يؤدى الى سد النقص فى العديد من المهن والتخصصات التى تعانى من عجز فى الأيدى العاملة، كما أنه يؤدى الى زيادة الأنتاج وتحسين الأداء.

ويعتبر المسرحون من الخدمة العسكرية من فئتى المهنيين والحرفيين بمثابة ثروة بشرية ضخمة لها أثر عميق فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر بشرط حسن استغلالها من القطاع المدنى، ومن ناحية القوات المسلحة فانها تعد خطة لتدريب المسرحين من الخدمة على مهن وتخصصات تابعة للقطاع العام والقطاع الخاص وتعانى من عجز الأيدى العاملة والذين يبلغ عددهم سنويا ٢٥٥ الف مهنى وحرفى وسائق وعامل ماهر (انظر الجدول رقم ٣).

وفى خلال العام ١٩٩٤ أعلنت القوات المسلحة عن نيتها فى التوسع فى انشاء مراكز التدريب المهنى بما يخدم التخصصات والمهن التى تعانى من عجز فى الأيدى العاملة وتخفيف حدة مشكلة البطالة فى تخصصات أخرى، وكذلك التوسع فى مشروعات الخدمة الوطنية التى تسهم فى علاج الخلل القائم فى هيكل العمالة ودفع عجلة التنمية فى مجالات معينة مثل:

- استصلاح واستزراع الأراضى ومجالات الأمن الغذائى.
- الصناعات الصغيرة والريفية والبيئية.
- التشييد والبناء وبصفة خاصة فى مجال البنية الأساسية.

وبالأضافة الى ذلك فان هناك بعض المؤشرات التى تدل على أن القوات المسلحة سوف تقوم بتوجيه الجهود فى اتجاه المناطق العمرانية الجديدة والمناطق النائية طبقا لحاجة الدولة. وفى هذا السياق ستلعب المدن العسكرية التى أنشأتها القوات المسلحة دورا فى تسهيل الأمتداد العمرانى، وهو الأمر الذى سوف يترتب عليه توفير فرص عمل الآلاف من الأيدى العاملة ومن أبرز الأمثلة على ذلك.

- المساهمة فى امكانية إحياء فكرة استصلاح واستزراع الأراضى فى منطقة شرق العوينات وهو الأمر الذى سوف يتيح فرصة زراعة عدة ملايين من الأفدنة اعتمادا على خزان المياه الجوفية الذى تم اكتشافه فى الصحراء الغربية، مما سوف يدعم اقتصاد مصر كما أنه سوف يستوعب نسبة كبيرة من حجم العمالة المصرية.

ومن أبرز التطورات التى أفرزتها مشاركة القوات المسلحة فى خدمة المشكلات الوطنية ذلك التطور الخاص بالافتتاح الرسمى لمركز القوات المسلحة لادارة الأزمات الذى دل على أصرار تلك القوات على امتلاك آليات المواجهة العلمية للأزمات، وكذلك قيام القوات المسلحة باستئناف عمليات رفع حقول الألغام من مناطق شاسعة فى الصحراء الغربية برغم عدم وصول أى دعم مادى من الدول الغربية.

أ ـ افتتاح مركز القوات المسلحة لادارة الأزمات:

تعتبر القوات المسلحة بما تملكه من امكانيات وطبقا لتنظيمها أكبر وأضخم جهة داخل الدولة يمتلكها الشعب، وهى الوحيدة القادرة على تنفيذ العديد من المهام والتصدى لجميع التهديدات والأخطار التى تواجه الأمن القومى المصرى ليس فقط التهديدات العسكرية الخارجية، ولكن أيضا مواجهة الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والصناعية التى يحتمل ان تحدث فجأة، وبعبارة أخرى تعد القوات المسلحة بما تملكه من قدرات بمثابة رصيد ضخم واحتياطى قوى للقطاع المدنى عندما تحل ببعض المناطق أى كارثة من الكوارث الطبيعية.

وعلى ضوء ماقامت به القوات المسلحة من مجهودات فى مواجهة الكوارث الطبيعية فى سنوات سابقة (مثل دورها فى كارثة العبارة سالم اكسبريس، وكارثة زاوية سيدى عبد القادر وزلزال اكتوبر ١٩٩٢ والسيول فى صعيد مصر ١٩٩٤) فإن دور القوات المسلحة هو دور مخطط له مسبقا، وداخل ضمن مهام القوات المسلحة ويتضح ذلك فى سرعة تلبية متطلبات الموقف من جميع الاحتياجات الهندسية والادارية والطبية من امكانيات القوات المسلحة.

ويتم ذلك دون المساس بامكانيات التشكيلات والجيوش الميدانية وبما لايؤثر على كفاءتها وقدرتها واستعدادها الدائم لتنفيذ مهامها القتالية المكلفة لها اذا استدعى الموقف ذلك، وحتى يتوافر للقوات المسلحة القدرة اللازمة لمواجهة مثل هذه الكوارث مستقبلا فانها أعدت اطارا علميا مدروسا. وتمثل ذلك الاطار فى مركز ادارة الازمات والكوارث الذى تم افتتاحه فى ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤ فى اطار الاحتفالات بذكرى نصر اكتوبر الحادية والعشرين، وكانت نواة هذا المركز قد وضعت قبل نحو خمسة أعوام، وشاركت فى مواجهة العديد من الأزمات والكوارث الطبيعية بأسلوب الادارة العلمية الرشيدة.

ويهدف مركز ادارة الأزمات الى مواكبة سرعة التطورات العالمية والأقليمية والتى يحتمل ان يصاحبها تداعيات تؤثر على الأمن القومى المصرى اعتمادا على أحدث ماتوصل اليه العالم من تكنولوجيا فى مجال الحواسب والاتصالات ووسائل العرض. ويعتمد عمل المركز على التنبؤ بالأزمات التى يحتمل أن تحدث والتداعيات التى يمكن أن تسفر عنها وتحليل الأزمات وتداعياتها ووضع بدائل لقرارات وحلول أمام متخذى القرار، واتاحة أفضل ظروف ممكنة لادارة الأزمة ادارة رشيدة وذلك من خلال البديل المتاح والمحدد مسبقا بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة.

ويضم مركز ادارة الأزمات للقوات المسلحة مجموعة من النظم الآلية الحديثة والمعدات الفنية الأخرى التى يعتمد عليها اعتمادا أساسيا فى تنفيذ مهامه ويشمل ذلك معدات اتصال وحواسب آلية ومعدات نقل معلومات وتجهيز بيانات، وذلك بالأضافة الى نخبة من الخبراء والمتخصصين فى المجالات المختلفة الذين يتولون الأشراف على عمل المركز وتشغيل الأنظمة والمعدات التى يستند اليها المركز فى أداء مهامه.

ويعتمد عمل مركز ادارة الأزمات على التحرك من خلال منهجية ثابتة ثم دراستها واقرارها ويعتمد على تحليل الموقف واستنتاج بدائل القرار المحتملة وتقويم كل بديل مع استشارة الخبراء لتحديد موضع هذا البديل على قائمة الأولويات، ومن هنا فانه يمكن الاعتماد على مثل ذلك المركز المتخصص لادارة الأزمات المحتمل أن تواجه كلا من القطاع المدنى والقطاع العسكرى ووضع خطط التطور التى يحتمل (السيناريوهات) لتصاعد الأحداث فى كل أزمة وتحديد أسلوب التنبؤ والمتابعة والمطالب من الامكانيات المادية والبشرية للتعامل مع الأزمات فى مراحلها المختلفة بما يؤدى الى تقليل التهديدات الناتجة عن الأزمة مع دراسة إمكانيات الاستفادة منها، وبالاضافة الى ذلك فان مركز ادارة الأزمات للقوات المسلحة يعد بمثابة البداية العملية لأقامة المركز القومى لادارة الأزمات والكوارث.

ب ـ مواصلة عمليات رفع الألغام فى الصحراء الغربية:

تبلغ مساحة حقول الالغام فى الصحراء الغربية حوالى ٢٨٧٠٠٠ هكتارا يوجد بها حوالى ٢٨ مليون لغم، وتؤثر حقول الألغام هناك على مشروعات وخطط التنمية والتوسع العمرانى تأثيرا سلبيا بالغا، وكانت المرحلة الأولى من خطة تطهير حقول الألغام قد استمرت لمدة عشر سنوات وانتهت خلال العام ١٩٩١، وتم خلالها تطهير ٩٢٠٠ هكتار وازالة ٨ مليون لغم، وتقوم القوات المسلحة (عناصر المهندسين العكسريين) حاليا بالاستمرار فى تنفيذ المرحلة الثانية والتى تستمر حتى العام ٢٠٠٦، وفى خلال العام ١٩٩٤ اعلنت القوات المسلحة عن قرب الانتهاء من تطهير ٨٥٠٠٠ فدان بمحافظة مطروح لصالح الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

وبرغم عدم وفاء بعض الدول الأوروبية التى كانت مشاركة فى معارك الحرب العالمية الثانية بالتزاماتها تجاه عمليات ازالة الالغام فى المرحلة الثانية. إلا أن القوات المسلحة أصرت على المضى قدما فى اتجاه تنفيذ عمليات الرفع برغم الأخطار المحيطة بها (مثل احتمالات الانفجار فى أى لحظة، وعدم وجود الخرائط الخاصة بحقول الألغام فى بعض الحالات) حتى الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية بالكامل .

(جدول رقم ١)

أعداد الطائرات اف ـ ١٦ من الطرازات المختلفة فى خدمة القوات الجوية المصرية

الطراز / البيان	عدد الطائرات	نوع المحرك	تاريخ اول تسليم
اف ـ ١٦ايه ـ ١٥ مقعد واحد	٣٤	اف ـ ١٠٠بى دبليو ٢٠٠٠	مارس ١٩٨٢
اف ـ ١٦بى ـ ١٥ مقعدان	٧	اف ـ ١٠٠بى دبليو ٢٠٠٠	مارس ١٩٨٢
اف ـ ١٦سى ـ ٣٢ مقعد واحد	٣٦	اف ـ ١٠٠بى دبليو ٢٠٠٠	اغسطس ١٩٨٦
اف ـ ١٦دى ـ ٣٢ مقعدان	٤	اف ـ ١٠٠بى دبليو ٢٠٠٠	اغسطس ١٩٨٦
اف ـ ١٦سى ـ ٤٠ مقعد واحد	٤٠	اف ـ ١١٠ جى الى ـ ١٠٠	اكتوبر ١٩٩١
اف ـ ١٦سى ـ ٤٠ مقعد واحد	٧	اف ـ ١١٠ جى الى ـ ١٠٠	اكتوبر١٩٩١
اف ـ ١٦سى ـ ٥٠ مقعد واحد ** اف ـ ١٦سى ـ ٥٠ مقعدان **	٤٦	اف ـ ١١٠ جى الى ـ ١٢٩	١٩٩٤
اجمالى	١٧٤ طائرة		

* المصدر : Jane's All The World Aircraft 1994,p.511

** من انتاج الشركة التركية للصناعات الجوية (TAL) وجميع الطرازات الأخرى من انتاج أمريكى .

جدول رقم (٢)

المشروعات المشتركة للهيئة العربية للتصنيع الحربى (١٩٧٧- ١٩٧٨) *

اسم المشروع	تاريخ الانشاء	الجهة المالكة (نسبة الملكية)	نوعية الانتاج
الشركة العربية الأمريكية للمركبات (AAV)	١٩٧٨	الهيئة العربية للتصنيع ٥١ ٪ شركة امريكان موتورز ٤٩ ٪	عربات طراز CJ - 6
الشركة العربية البريطانية للديناميكيات	١٩٧٧	الهيئة العربية ٧٠ ٪ الشركة البريطانية (BA) ٣٠ ٪	الصاروخ الموجه المضاد للدبابات سوينج فاير
الشركة العربية البريطانية لمحركات الطائرات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٧٠ ٪ وستلاند ٣٠ ٪	الطائرات الهيلكوبتر لاينكس
الشركة العربية البريطانية لمحركات الطائرات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٧٠ ٪ رولز رويس ٣٠ ٪	محركات الطائرات
الشركة العربية الفرنسية للطائرات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٦٤ ٪ داسويرجيه ٣٦ ٪	الطائرات طراز الفاجيت
الشركة العربية الفرنسية للمحركات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٨٥ ٪ سينكما ٥ ٪	انتاج المحركات التربو نفاثة
الشركة العربية للالكترونيات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٧٠ ٪ طومسون سى اس اف ٣٠ ٪	الالكترونيات العسكرية

* المصدر : سيبرى أعداد أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

جدول رقم (٣)

خطة القوات المسلحة لتدريب المسرحين من الخدمة

٨٢ ـ ١٩٩٢

البيان النوع	عدد المتدربين سنويا (متوسط)	اجمالى	ملاحظات
مهنيون (تخصصات مختلفة)	٢٠٠ الف	٢ مليون مهنى	منهم ٤٥ ألف مجند سنويا
حرفيون	١٠ آلاف	١٠٠ ألف حرفى	منهم ٧٥ ألف حرفى من مراكز التدريب المهنى
سائقون	٣٧ ألف	٣٧٠ ألف سائق	لصالح قطاع النقل والمواصلات
عامل ماهر	٨ آلاف	٨٠ ألف	فى مجالات الأنتاج الزراعى، الحيوانى، الكيماوى، البصريات والخدمة والحراسة
اجمالى	٢٥٥ ألف	٢,٥٥ مليون	

رقم الإيـداع بدار الكتب

٤٤٨٦ / ٩٥

I.S.B.N

977 -1 3 - 0136 - 5

مطابع الأهرام التجارية ـ بقليـوب



التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٤

المجابهة بالمعرفة العلمية :

رافق حملة النقد الذاتى العربية التى مارسها بصورة تلقائية المثقفون العرب، انفتاح النظم السياسية العربية على مصادر العلم بالدولة الاسرائيلية، ورفع الحظر - وخصوصا فى مصر - على استيراد ودخول الكتب والمراجع عن الصهيونية واسرائيل. وقام المثقفون والباحثون العرب فرادى وجماعات، وفى سياق نشاطات مراكز الابحاث العربية بجهد علمى متصل للتعريف بالصهيونية كحركة سياسية عنصرية، وبالمجتمع الاسرائيلى بكل مكوناته بصورة موضوعية تتسم بالدقة البالغة فى التوثيق العلمى، وبالنظرة النقدية فى نفس الوقت التى صقلتها الخبرة، ورسخت قواعدها قدرة الباحثين العرب على التفرقة الصارمة بين الالتزام القومى بالقضية الفلسطينية والموضوعية العلمية.

وفى هذا المجال ينبغى تسجيل الدور التاريخى الرائد لمركز الابحاث الفلسطينية بقيادة الباحث الفلسطينى الكبير أنيس صايغ، والذى مثلت اصداراته المتتالية عن كل جوانب المجتمع الاسرائيلى مصدرا علميا لا غنى عنه لكل مثقف عربى عن اسرائيل. وكلنا يذكر هذه الكتيبات الصغيرة الحافلة بالمعلومات، والموثقة توثيقا علميا دقيقا، عن الكيبوتز، والموشاف، والاحزاب، والجيش، والاقتصاد، والفكر والثقافة كما تمارس فى اسرائيل.

ويضاف الى هذا الجهد الدور الذى لعبته مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت، والتى ركزت على اصدار نشرة دورية تغطى كل أبعاد التطورات الاسرائيلية كانت احد مصادر المعرفة العلمية الموثقة، بالاضافة الى منشوراتها التوثيقية الهامة.

وأسهم مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية الذى أنشئ عام ١٩٦٨ بمؤسسة الأهرام المصرية بمبادرة من الاستاذ محمد حسنين هيكل وتشجيع من الرئيس جمال عبد الناصر، اسهامات بارزة فى الدراسة العلمية المتكاملة للمجتمع الاسرائيلى من جوانبه العسكرية والايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية. واستطاع هذا المركز ان يلعب دورا حاسما بعد تحوله لكى يصبح مركزا للدراسات السياسية والاستراتيجية، لأنه تم وضع الصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء الفهم العميق لتفاعلات النظام الدولى والاقليمى.

(من المقدمة)



سعر النسخة داخل مصر ٢٠ جنيها مصريا
سعر النسخة خارج مصر ٢٠ دولارا

يطلب من وكالة الأهرام للتوز
شارع الجلاء - القاهرة ت : ٧٤٧٠٦٩

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر